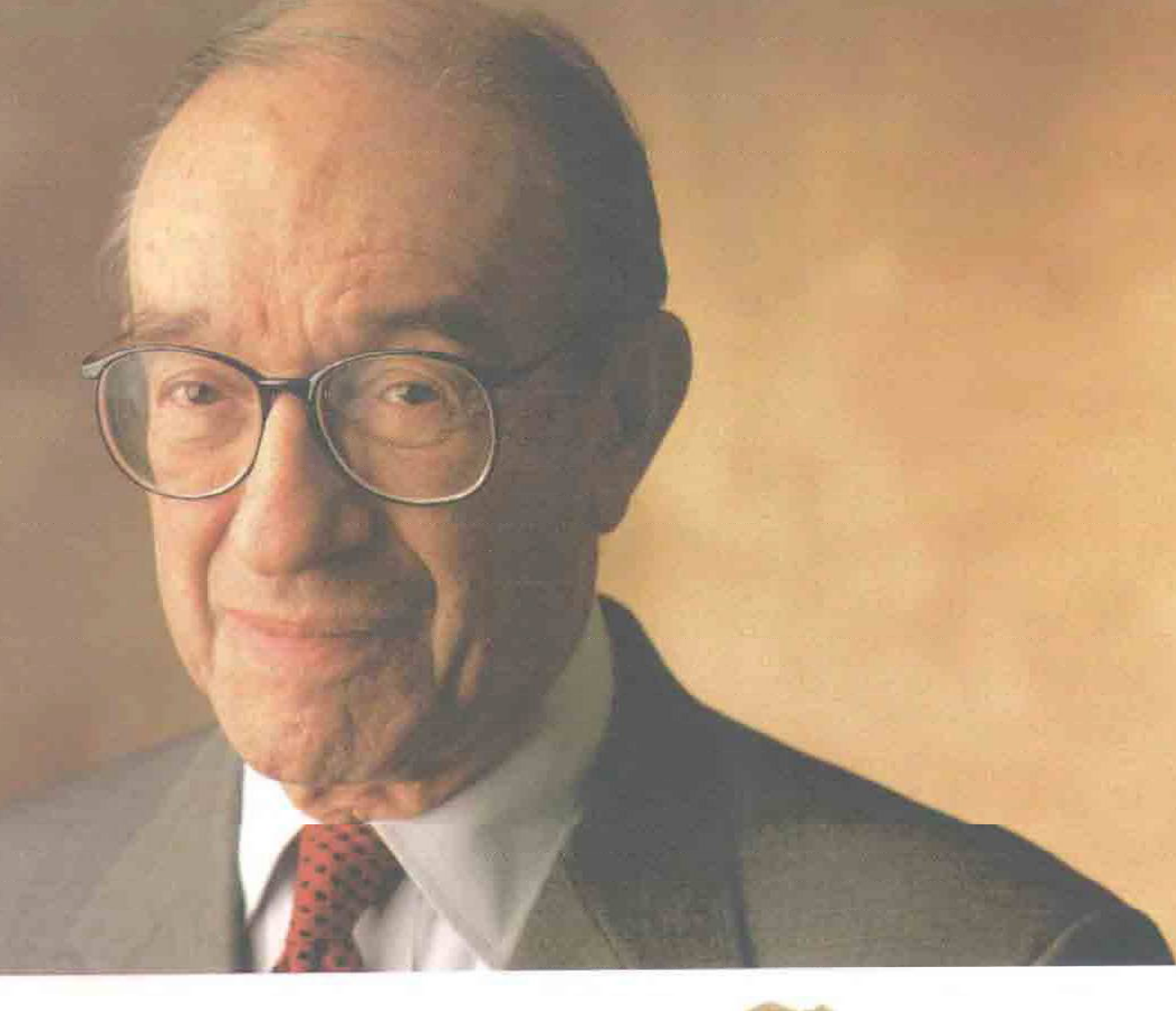


آلان جرينسبان

عصر الاضطراب

مغامرات في عالم جديد

صورة الغلاف: جفري ماكميلان

© Jeffrey MacMillan for U.S. News and World Report

الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

ردمك ٧-٢٣٤٨-٠٩-٩٧٧-٩٧٨

كلمة

ص.ب. ٢٣٨٠ أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١٢٦٣١٤٤٨٥+ فاكس: ٩٧١٢٦٣١٤٤٦٢+

الموقع على شبكة الإنترنت: www.kalima.ae

بريد إليكتروني: info@kalima.ae

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري

مدينة نصر، القاهرة، مصر

تليفون: ٢٠٢٤٠٢٣٣٩٩+ فاكس: ٢٠٢٤٠٣٧٥٦٧+

الموقع على شبكة الإنترنت: www.shorouk.com

بريد إليكتروني: dar@shorouk.com

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي

The Age of Turbulence: Adventures in a New World by Alan Greenspan

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونيا من الناشر The Penguin Press

آلان جرينسبان

عصر الاضطراب

مغامرات في عالم جديد

ترجمة أحمد محمود

مراجعة سامر أبو هواش

كلمة
KALIMA

دار الشروق

المحتـــويات

مقدمـــة

في مساء الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١ كنت في طريقي إلى واشنطن على متن رحلة سويس إير رقم ١٢٨ عائدًا من اجتماع روتيني لرجال البنوك العالميين في سويسرا. كنت أسير بالقرب من الكابينة عندما أوقفني رئيس الأمن بوب أجنيو الذي يصاحبني في رحلاتي إلى الخارج في ممر الطائرة. وبوب رجل استخبارات سابق، وهو شخص ودود غير، أنه ليس ثرثارًا. في تلك اللحظة بدا مُتجهمًا، ثم قال بصوت خفيض «سيدي الرئيس، قائد الطائرة يرغب في رؤيتك في المقدمة. فقد اصطدمت طائرتان بمركز التجارة العالمي». ويبدو أنه بدت على وجهي نظرة استغراب وعدم تصديق لأنه أضاف قائلاً: «إني لا أمزح».

داخل الكابينة، بدا القائد مضطربًا إلى حد كبير. قال لنا إن هناك هجومًا رهيبًا ضد البلاد ـ فقد اختُطفت عدة طائرات واصطدمت طائرتان بمركز التجارة العالمي وطائرة بالپنتاجون. وهناك طائرة مفقودة. وقال بإنجليزية ذات لكنة أجنبية بعض الشيء إن ذلك هو كل ما لديه من معلومات. كنا حينذاك عائدين إلى زيوريخ، ولم يكن يعتزم إعلان السبب للركاب الآخرين.

سألته: «هل نحن مضطرون للعودة؟ ألا يمكن أن نهبط في كندا؟» أجاب بالنفي، ذلك أن الأوامر صدرت له بالعودة إلى زيورخ.

عدت إلى مقعدي بينما كان القائد يعلن أن برج المراقبة وجَّهنا إلى زيورخ. وعلى الفور أصبح هناك تزاحم على التليفونات الموجودة على المقاعد ولم أتمكن من الاتصال بالأرض. وكان زملائي في بنك الاحتياط الفدرالي الذين كانوا معي في

سويسرا في عطلة نهاية الأسبوع تلك على رحلات أخرى. وبما أنه لم يكن أمامي من سبيل لمعرفة كيفية تطور الأحداث، لم يكن لدي ما أفعله سوى التفكير طوال الثلاث ساعات ونصف الساعة التالية. كنت أنظر من النافذة، بينما العمل الذي أحضرته معي، وأكوام المذكرات، وأكوام التقارير الاقتصادية منسية في حقيبتي. هل كانت تلك الهجمات بداية مؤامرة أكثر اتساعًا؟

كان همِّي المباشر زوجتي ـ أندريه كبيرة مراسلي الشئون الخارجية بشبكة «إن بي سي» في واشنطن. لم تكن في نيويورك، وهو ما أراحني كثيرًا، ولم تكن زيارة البنتاجون ضمن أجندتها في ذلك اليوم. افترضت أنها قد تكون في مكتب «إن بي سي» في وسط المدينة، منشغلة إلى حد كبير في تغطية الأخبار. قلت لنفسي إنني لست شديد القلق لذلك ... ولكن ماذا لو كانت قد ذهبت في آخر لحظة لزيارة أحد الجنرالات في البنتاجون؟

كنت قلقًا على زملائي في بنك الاحتياط الفدرالي. هل هم في أمان؟ وماذا عن أسرهم؟ ربما يكون العاملون يتحركون بسرعة ليتجاوبوا مع الأزمة. فهذا الهجوم ـ وهو الأول على التراب الأمريكي منذ بيرل هاربر ـ سوف يُحدث اضطرابًا في البلاد. وكانت المسألة التي أردت التركيز عليها هي ما إذا كان الاقتصاد سيُضار أم لا.

كانت الأزمات الاقتصادية المحتملة جميعها شديدة الوضوح. وكانت أسوأها انهيار النظام المالي، وهو ما ظننت أنه غير مرجح إلى حد كبير. فبنك الاحتياط الفدرالي مسئول عن نظام الدفع الإلكتروني الذي يحوِّل أكثر من ٤ تريليونات دولار يوميًّا من النقود والأوراق المالية بين البنوك في أنحاء البلاد وجزء كبير من سائر بلدان العالم.

كنا نظن باستمرار أنه إذا أراد أحد إعاقة الاقتصاد الأمريكي فعليه بتدمير أنظمة الدفع. إذ سوف تُجبر البنوك على اللجوء إلى التحويلات المالية غير الكفء. وسوف تلجأ الأعمال التجارية إلى المقايضة وإقرارات الدَّين؛ سوف يهوي مستوى النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد كالحجر.

أثناء الحرب الباردة، وكإجراء احترازي ضد أي هجوم نووي، بنى بنك الاحتياط

الفدرالي عددًا كبيرًا من المكوِّنات المتكررة داخل منشآت الاتصال والكمبيوتر التي يعتمد عليها النظام النقدي. وكان لدينا كل أنواع الاحترازات بحيث تُحفظ نسخ من ملفات بيانات أحد فروع بنك الاحتياط الفدرالي في فرع آخر للبنك على بعد مئات الأمتار أو في مكان ما بعيد. وفي حال وقوع هجوم نووي كنا سنعود بسرعة كبيرة للعمل من المناطق التي لم تتعرض للإشعاع. وكان هذا النظام هو ما يدعو إليه رودچر فيرجسون نائب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي الآن. وكنت واثقًا من أنه وزملاءنا سوف يتخذون الخطوات الضرورية للحفاظ على تدفق النظام الدولاري العالمي.

ومع ذلك فإنه حتى وأنا أفكر في هذا الأمر شككت في كون ما في ذهن الخاطفين هو إرباك النظام المالي ماديًّا. فالأرجح إلى حد كبير أن ما عنوه بذلك أن يكون عملاً رمزيًّا للعنف ضد أمريكا الرأسمالية ـ مثل القنبلة التي فُجِّرت في جراچ مركز التجارة العالمي قبل ذلك بثمانيه سنوات. وما شغلني هو ذلك الخوف الذي سيخلقه ذلك الهجوم ـ وخاصةً إذا كانت هناك هجمات ستتلوه. ففي اقتصاد بالقدر الذي عليه اقتصادنا من تعقيد يُضطر الناس إلى التفاعل وتبادل السلع والخدمات باستمرار، وتقسيم العمل على قدر دقيق من الوضوح بحيث تعتمد كل أسرة معيشية على التجارة كي تحيا فحسب. وإذا انسحب الناس من الحياة الاقتصادية اليومية ـ أي إذا تخلص المستثمرون من أسهمهم، أو ابتعد رجال الأعمال عن التعاملات، أو بقي المواطنون في بيوتهم خوفًا من الذهاب إلى المراكز التجارية والتعرض للانتحاريين ـ فسوف يكون هناك تأثير كرة الثلج. فهذه هي النفسية التي تؤدي إلى حالات الفزع والكساد. ويمكن لصدمة كتلك التي تعرضنا لها للتو أن تُحدث انسحابًا ضخمًا من النشاط الاقتصادي وانكماشًا كبيرًا فيه. ويمكن للبؤس أن يتضاعف.

قبل أن تهبط طائرتي بوقت طويل، استنتجت أن العالم على وشك التغير على نحو لم يكن بإمكاني تحديده بعد. لقد تحطم ذلك الرضا بالذات الذي تبنيناه نحن الأمريكان طوال عقد من الزمان بعد انتهاء الحرب الباردة.

أخيرًا وصلنا زيورخ بعد الثامنة والنصف مساءً بالتوقيت المحلي ـ وكان الوقت لا يزال عصرًا في الولايات المتحدة. قابلني مسئولو البنوك السويسريون عندما خرجت

من الطائرة واندفعوا بي إلى غرفة خاصة في صالة المغادرة. وهناك اقترحوا عرض فيلم يصور انهيار البرجين التوأم وحريق البنتاجون ولكني رفضت. لقد عملت في المنطقة التي بها مركز التجارة العالمي جزءًا كبيرًا من حياتي وكان لي أصدقاء ومعارف هناك. وافترضت أن أعداد الموتى ستكون مرعبة وسوف تشمل أشخاصًا أعرفهم. لم أكن أرغب في رؤية الدمار. كنت أريد تليفونًا يعمل فحسب.

أخيرًا وصلت إلى أندريه على تليفونها المحمول قبل التاسعة بدقائق معدودة، وشعرت براحة كبيرة لسماع صوتها. وما إن طمأن كل منا الآخر بأنه على ما يرام، قالت لي إنها لابد أن تسرع؛ فقد كانت في موقع التصوير وتوشك على الظهور على الهواء مع آخر أخبار أحداث اليوم. قلت : «أخبريني فحسب ماذا يحدث هناك».

كانت تمسك التليفون على إحدى أذنيها بينما منتج الأحداث الخاصة في نيويورك على السماعة التي في أذنها الأخرى يصرخ تقريبًا قائلاً: «أندريه، توم بروكاو قادم إليكِ. هل أنتِ مستعدة؟» لم يكف ما لديها من وقت إلا لقولها «أنصت». وهنا وضعت التليفون المحمول مفتوحًا في حجرها وواجهت الكاميرات. لقد سمعت بدقة ما كانت أمريكا تسمعه في تلك اللحظة ـ لقد سقطت طائرة يونايتد فلايت، الرحلة رقم ٩٣، في پنسلڤانيا.

استطعت في ذلك الحين الاتصال برودچر فرجسون في بنك الاحتياط الفدرالي. راجعنا معنا قائمة أزمات الإدارة، وكان كما توقعت تمامًا مسيطرًا على الأمور بدرجة كبيرة. وبما أن كل الرحلات المدنية المتجهة إلى الولايات المتحدة قد جرى إعادتها إلى الأرض، فقد اتصلت بأندي كارد، كبير موظفي البيت الأبيض طالبًا منه إعادتي إلى واشنطن. وأخيرًا عدت إلى الفندق يصاحبني أفراد الأمن المكلفين بحراستي، كي أنام قليلاً وأنتظر التعليمات.

عندما طلع النهار كنت محمولاً جوًا من جديد على متن طائرة لنقل الوقود تابعة للقوات الجوية الأمريكية من طراز KC-10 ـ ربما كانت الطائرة الوحيدة المتاحة. كان الطاقم معتادًا على طلعات إعادة تموين الطائرات بالوقود في الجو فوق المحيط الأطلسي. كانت الحالة المزاجية داخل الكابينة تتسم بالكآبة. قال لي قائد الطائرة: «لن

تصدق هذا. انصت». وضعت أذني على السماعة ولكني لم أسمع سوى السكون. أوضح لي قائد الطائرة الأمر قائلاً: «في العادة يكون شمال الأطلسي مُكتظًا بالاتصالات اللاسلكية. وهذا السكون غامض وغريب». يبدو أنه لم يكن هناك أحد سوانا في الجو.

عندما اقتربنا من الواجهة البحرية الشرقية ودخلنا المجال الجوي المحظور للولايات المتحدة، قابلتنا مقاتلتان من طراز F16 وبقيتا في صحبتنا. وحصل قائد الطائرة على إذن بالتحليق فوق ما كان موقع البرجين التوأم في الطرف الجنوبي من مانهاتن، وكان في ذلك الحين حطامًا يتصاعد منه الدخان. طوال عقود من الزمان كانت المكاتب التي أعمل بها لا تبعد سوى بضعة مربعات سكنية عن المكان؛ وفي أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين كنت أراقب البرجين يومًا بعد آخر وهما يرتفعان. أما الآن فحطامهما الذي يتصاعد منه الدخان هو أوضح معالم نيويورك من على ارتفاع خمسة وثلاثين ألف قدم.

ذهبت مباشرةً إلى بنك الاحتياط الفدرالي بعد ظهر ذلك اليوم تصحبني الشرطة عبر الشوارع التي أقيمت بها المتاريس. ثم بدأت العمل.

كان تدفق الأموال الإلكتروني يسير سيرًا حسنًا معظم الوقت. ولكن بما أن الخطوط الجوية المدنية قد أوقفت، فقد تأخر نقل ومقاصة الشيكات على النظام القديم [النظام الورقي]. وكانت تلك مشكلة تقنية ـ وهي مشكلة كبيرة، غير أن العاملين في كل فرع من فروع بنك الاحتياط الفدرالي قادرون تمامًا على معالجتها بمد البنوك التجارية بمزيد من القروض على نحو مؤقت.

أمضيت معظم وقتي في الأيام التالية أراقب وأتسمع علامات أي بطء اقتصادي مفجع. فطوال سبعة أشهر قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) كان الاقتصاد يعاني من كساد ضئيل جدًا، حيث كان لا يزال ينفض عن نفسه آثار انهيار شركات الدوت كوم [تكنولوجيا المعلومات] في عام ٢٠٠٠. ولكن الأمور بدأت تعود سيرتها الأولى. فقد خفضنا أسعار الفائدة، وبدأت الأسواق في الاستقرار. وفي أواخر أغسطس (آب) انتقل الاهتمام العام من الاقتصاد إلى جاري كونديت عضو الكونجرس عن كاليفورنيا

الذي سيطرت تصريحاته، التي لا تتسم بالصراحة التامة بشأن فقدان إحدى الشابات، على نشرات الأخبار المسائية. ولم تستطع أندريه الظهور على الهواء بأي شيء ذي أهمية عالمية، وأتذكر التفكير في النحو الذي بدا عليه ذلك غيرَ معقول ـ إذ لابد أن يكون العالم في حالة جيدة إلى حد كبير إذا كانت أخبار التليفزيون تركز بشكل أساسي على فضيحة محلية. وداخل بنك الاحتياط الفدرالي كانت أكبر مشكلة نواجهها هي مقدار تخفيض أسعار الفائدة.

بعد الحادي عشر من سبتمبر(أيلول) كانت التقارير والإحصاءات المتدفقة من فروع بنك الاحتياط الفدرالي تحكي قصة مختلفة إلى حد كبير. فمنظومة بنك الاحتياط الفدرالي تضم اثني عشر فرعًا موزعة على مواقع استراتيجية في أنحاء البلاد. وكان كل منها يقرض الأموال وينظم البنوك في منطقته. كما كانت فروع بنك الاحتياط الفدرالي كذلك نافذة على الاقتصاد الأمريكي ـ إذ كان الموظفون والعاملون على اتصال مستمر مع رجال البنوك ورجال الأعمال في مناطقهم، وكانت المعلومات التي يجمعونها بشأن أوامر الشراء وصفقات المبيعات تسبق البيانات الرسمية المنشورة بشهر على الأقل.

ما يخبرونا به الآن هو أن الناس في أنحاء البلاد توقفوا عن إنفاق أموالهم على كل شيء ما عدا الأصناف التي تُشترى استعدادًا لهجمات أخرى محتملة: مبيعات البقالة، وأجهزة السلامة، وزجاجات المياه، كما زاد الإقبال على شراء وثائق التأمين، بينما انخفض ما يُنفق على السفر والترفيه والفنادق والسياحة وصناعة المؤتمرات. وعلمنا أن شحن الخضروات الطازجة من الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي سيوقفه تعليق الشحن الجوي، ولكننا دُهشنا إلى حد ما من الطريقة السريعة التي أُضيرت بها أعمال أخرى. فعلى سبيل المثال، تباطأ بشدة تدفق أجزاء السيارات من وندسور وأونتاريو إلى مصانع دترويت من خلال المعابر النهرية التي تربط المدينتين ـ فكان ذلك أحد العوامل وراء قرار شركة فورد موتور إغلاق خمسة من مصانعها بشكل مؤقت. وقبل ذلك بسنوات تحول الكثير من المصانع إلى الإنتاج «أول بأول» بدلاً من تخزين الأجزاء واللوازم في المصنع، وكانت تعتمد على الشحن الجوي في تسليم المكوِّنات المهمة عند احتياجها. وأدى إغلاق المجال الجوي وتقييد حركة النقل على الحدود إلى حدوث النقص والاختناقات وإلغاء نوبات العمل.

في الوقت نفسه كانت الحكومة الأمريكية قد زادت من حركتها. ففي يوم الجمعة الرابع عشر من سبتمبر (أيلول) وافق الكونجرس على تخصيص مبلغ مبدئي للطوارئ مقداره ٤٠ مليار دولار وخوَّل الرئيس سلطة استخدام القوة ضد «الدول أو المنظمات أو الأشخاص» الذين هاجمونا. وحشد الرئيس بوش البلاد بما يرجح أن يكون أكثر خطبه فاعلية خلال فترة رئاسته. فقد قال «إن الهجوم يستهدف أمريكا لأننا ألمع علامات الحرية وفرص التقدم في العالم. ولن يمنع أحد هذا الضياء من أن يسطع». وازدادت معدلات شعبيته لتصل إلى ٨٦ بالمائة، وأصبحت السياسة مشاركة بين الحزبين، ولو لفترة قصيرة. وكانت أفكار كثيرة تتدفق على الكاپيتول هيل [الكونجرس] من أجل مساعدة البلاد على العودة إلى ما كانت عليه. وكانت هناك خطط شملت ضخ أموال إلى شركات الطيران والسياحة والترويح. كما كانت هناك مجموعة كبيرة من المقترحات لتخفيض الضرائب عن الأعمال التجارية لتشجيع الاستثمار الرأسمالي. ونوقش التأمين ضد الإرهاب كثيرًا ـ كيف نُؤمِّنُ ضد تلك الأحداث المفجعة، وما هو دور الحكومة في ذلك، إن كان لها دور في ذلك؟

ظننت أنه من المُلح عودة الطيران التجاري للتحليق كي نجهض كل الآثار السلبية المنتشرة. (وافق الكونجرس بسرعة على مشروع قانون لإنقاذ النقل بمبلغ ١٥ مليار دولار). ولكن فيما عدا ذلك كنت أعير قدرًا أقل من الاهتمام لمعظم تلك المناقشات، لأنني كنت عازمًا على رؤية الصورة الأكبر ـ وهي التي لم تكن واضحة لي بعد. كنت مقتنعًا بأن الحل لا يكمن في الخطوات الكبيرة المتعجلة باهظة التكاليف. فالعادة هي أن أوقات الطوارئ القومية الكبيرة هي التي يشعر فيه كل عضو من أعضاء الكونجرس أن عليه التقدم بمشروع قانون؛ ويشعر الرؤساء بالضغط كي يعملوا كذلك. وفي ظل تلك الظروف يمكن أن تحصل على سياسات قصيرة النظر وغير فعالة، بل وذات أثر عكسي كذلك، مثل تقنين البنزين الذي فرضه الرئيس نيكسون أثناء صدمة بترول أوپك الأولى في عام ١٩٧٣. (أدت تلك السياسة إلى ظهور طوابير الحصول على البنزين في بعض أنحاء البلاد في ذلك الخريف). ولكن من خلال خبرة أربعة عشر عامًا من عملي كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي رأيت فيها الاقتصاد وهو يخرج سالمًا من أزمات كثيرة ـ بما في ذلك أكبر انهيار ليوم واحد في تاريخ سوق الأوراق المالية، وهو

ما حدث بعد خمسة أسابيع من توليه منصبي. وخرجنا سالمين من الانتعاش والكساد العقاريين في ثمانينيات القرن العشرين، وأزمة المدخرات والقروض، والاضطرابات المالية الآسيوية، ناهيك عن كساد ١٩٩٠. لقد تمتعنا بأطول فترة انتعاش لسوق الأوراق المالية في التاريخ ثم خرجنا سالمين من انهيار شركات تكنولوجيا المعلومات الذي أعقب ذلك. وأخذت شيئًا فشيئًا أعتقد أن أعظم قوى الاقتصاد الأمريكي تكمن في قدرته على التعافي ـ أي قدرته على استيعاب التمزقات والشفاء منها، وهو ما يكون غالبًا على نحو وبسرعة لا يمكن التكهن بهما، ناهيك عن كون ذلك أمرًا لابد منه. ومع ذلك ففي هذا الظرف المرعب لم يكن هناك من سبيل لمعرفة ما سوف يحدث.

ظننت أن أفضل استراتيجية هي المراقبة والانتظار إلى أن نفهم على وجه الدقة ما سوف تكون عليه النتائج اللاحقة للحادي عشر من سبتمبر (أيلول). وهذا هو ما قلته لقيادات الكونجرس في اجتماع عُقد بمكتب رئيس المجلس بعد يوم التاسع عشر من سبتمبر (أيلول). فقد اجتمع كل من رئيس المجلس دينيس هاسترت، وزعيم الأقلية بمجلس النواب ديك جيفارت، وزعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ ترينت لوت، وزعيم الأقلية بمجلس الشيوخ توم داشل، بالإضافة إلى بوب روبين وزير الخزانة السابق في حكومة كلينتون، والمستشار الاقتصادي بالبيت الأبيض لاري ليندسي في غرفة اجتماعات عادية ملحقة بمكتب هاسترت في الجزء الخاص بمجلس النواب بالكابيتول هيل. وكان أعضاء الكونجرس يرغبون في سماع تقديرات الأثر الاقتصادي للهجمات من ليندسي، وروبين، ومني. وكانت هناك جدية كبيرة في متابعة النقاش ـ فلم يكن هناك استعراض. (أذكر أنني قلت لنفسي إن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الحكومة.)

عرض ليندسي الفكرة التي تقول إنه بما أن الإرهابيين وجهوا ضربة للثقة الأمريكية فإن أفضل طريقة للرد هي خفض الضرائب. وأبدى هو وآخرون تأييدهم لضخ حوالي ١٠٠ مليار دولار في الاقتصاد بأسرع ما يمكن. ولم يفزعني الرقم ـ فهو يساوي واحد بالمائة من المُخْرَج السنوي الإجمالي للبلاد. ولكني قلت لهم إنه ليست لدينا طريقة بعد لمعرفة ما إذا كان مبلغ المائة مليار أكثر من اللازم أو أقل من اللازم. ومع ذلك فقد تأثر مجالا الخطوط الجوية والسياحة تأثرًا شديدًا، وامتلأت الصحف بأخبار عن كل

أنواع الاستغناء عن العاملين. إلا أن ما يدعو للدهشة أنه في يوم السابع عشر من سبتمبر (أيلول) نجحت سوق نيويورك للأوراق المالية [البورصة] في إعادة فتح أبوابها، وهي الواقعة على بعد ثلاثة مربعات سكنية من المنطقة صفر [موقع مركز التجارة العالمي]. وكانت تلك خطوة مهمة لأنها أعادت الإحساس بالطبيعية إلى النظام ـ فقد كانت تلك بقعة مضيئة في الصورة التي كنا لا نزال نعيد تجميع أجزائها في بنك الاحتياط الفدرالي. وفي الوقت نفسه استرد نظام الدفع بالشيكات عافيته، ولم تتداعَ البورصة؛ إذ انخفضت الأسعار فحسب ثم استقرت، وهو مؤشر على أن معظم الشركات لم يكن يتعرض لمشاكل خطيرة. قلت لهم إن المسار الحكيم هو الاستمرار في وضع الخيارات على أن نلتقي مرة أخرى بعد أسبوعين، حيث نكون قد عرفنا المزيد.

أبلغت الرسالة نفسها في صباح اليوم التالي في جلسة استماع عامة بلجنة البنوك بمجلس الشيوخ، ناصحًا بالصبر: «ليس لدى أحد القدرة على أن يحدد بشكل تام ما سوف تسفر عنه مأساة الحادي عشر من سبتمبر (أيلول). إلا أنه في الأسابيع المقبلة، عندما تخف الصدمة، سوف نكون قادرين على أن نحدد بشكل أفضل الطريقة التي تُشكِّلُ بها الديناميكيات المستمرة لهذه الأحداث النظرة الاقتصادية المباشرة». كما قلت مؤكدًا: «على مدى العقدين الماضيين أصبح الاقتصاد الأمريكي قادرًا إلى حد كبير على تحمل الصدمات. فقد حَسَّنتْ الأسواقُ المالية المحررة من القيود، وأسواقُ العمل الأكثر مرونة، ومؤخرًا ذلك التقدم الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات، قُدرتَنا على استيعاب التمزقات والتعافي منها».

الواقع أنني كنت أحاول تجميل الوضع أكثر من خوفي مما قد يكون عليه الحال. فكشأن معظم من هم في الحكومة، كنت أتوقع إلى حد كبير المزيد من الهجمات. ولكن هذا الشعور مسكوت عنه في العلن، ولكن يمكنك رؤيته في أغلبية تصويت مجلس الشيوخ: ٩٨-٠ لمصلحة تخويل سلطة استخدام القوة ضد الإرهابيين، و١٠٠-٠ لمشروع قانون سلامة الطيران. وقد كنت مهمومًا بشكل خاص بشأن سلاح الدمار الشامل، الذي قد يكون جهازًا نوويًا استُولي عليه من الترسانة السوفييتية أثناء فوضى انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. فكرت كذلك في تلويث مستودعاتنا. ومع ذلك فقد اتخذت في أحاديثي المذاعة أو المنشورة موقفًا أقل تشاؤمًا، لأنني إذا عبرت بشكل تام عما أظنها الاحتمالات فسوف أخيف الأسواق بشدة. ومع ذلك كنت

أدرك أنني ربما لا أخدع أحدًا؛ فسوف يسمعني الناس في الأسواق ويقول الواحد منهم «آمل بكل تأكيد أن يكون على حق».

في أواخر سبتمبر (أيلول) جاءت أصعب المعلومات. إذ من العادة أن يكون أول مؤشر واضح لما يحدث للاقتصاد هو عدد المطالبات الجديدة بإعانة البطالة، وهي الإحصاءات التي تجمعها وزارة العمل كل أسبوع. وبالنسبة للأسبوع الثالث من الشهر بلغت المطالبات ٤٥٠ ألفًا بزيادة قدرها حوالي ١٣ بالمائة عن مستواها في أواخر أغسطس (آب). وأكد الرقم مدى خطورة المصاعب التي نراها في التقارير الإخبارية بشأن الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم. وقد تخيلت هؤلاء الآلاف من عمال الفنادق والمنتجعات وغيرهم في حالة لا يعرفون فيها كيف سيعيلون أنفسهم وأسرهم. وكنت على وشك الوصول إلى رأي مفاده أن الاقتصاد لن يعود سيرته الأولى بسرعة. ذلك أن الصدمة كانت من الشدة بحيث يجد حتى أكثر الاقتصادات مرونة صعوبة في التعامل معها.

كشأن غيرهم من المحللين، كان الخبراء الاقتصاديون في بنك الاحتياط الفدرالي يتطلعون إلى حِزَم الإنفاق وتخفيضات الضرائب المقترحة، والأعداد المرتبطة بها. وقد حاولنا في كل حالة التعامل مع التفاصيل لرصد ترتيب الحجم. ومن اللافت للانتباه أنها جميعًا داخل إطار المائة مليار دولار، وهو اقتراح لاري ليندسي المبدئي.

اجتمعنا مرة أخرى في غرفة اجتماعات هاسترت يوم الأربعاء الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) كي نتحدث من جديد عن الاقتصاد. وكان أسبوع آخر قد مر وازداد عدد مطالبات إعانة البطالة الأولية سوءًا ـ إذ تقدم ٥١٧ ألف شخص آخر للحصول على إعانة البطالة. وفي ذلك الوقت كنت قد اتخذت قراري. فبينما كنت لا أزال أتوقع المزيد من الهجمات، لم تكن هناك طريقة لمعرفة مقدار ما قد تسببه من دمار أو كيفية حماية الاقتصاد مقدمًا. أخبرت المجموعة أن الوقت قد حان بالفعل لأن يكون هناك محفز مصطنع. وما بدا صحيحًا تقريبًا هو حزمة إجراءات بناءً على المائة مليار دولار ـ وهو مبلغ كاف، إلا أنه ليس كبيرًا بحيث يحفز الاقتصاد على نحو بالغ التأثير ويجعل أسعار الفائدة ترتفع. وبدا أن المشرِّعين موافقون.

عدت إلى بيتي في تلك الليلة وأنا أظن أن كل ما فعلته كان واضحًا ويعزز الإجماع؛

فقد صدر رقم المائة مليار دولار من لاري أولاً. وهكذا أدهشني أن أقرأ الرواية الإعلامية للاجتماع، حيث جعلت الأمر يبدو تقريبًا كأنني كنت أدير المسألة كلها.[1] وبينما كان من المشجع سماع أن الكونجرس والإدارة ينصتان لي، فقد وجدت أن تلك التقارير الصحفية مثيرة للقلق. إذ لم أكن في يوم من الأيام مستريحًا بالكامل لأن يُعطي لي دور الشخص الذي يحدد السياسة. فمنذ سنوات حياتي المبكرة كنت أنظر إلى نفسي على أني خبير يعمل من وراء الكواليس، ومنفذ للأوامر وليس قائدًا. وقد تطلب الأمر حدوث أزمة سوق الأوراق المالية في عام ١٩٨٧ كي أشعر بالراحة وأنا أتخذ قرارات سياسية مهمة. ولكنني لا أشعر حتى يومنا هذا بالراحة عندما أكون في دائرة الضوء. فأنا لست منبسط الشخصية.

كانت المفارقة بالطبع هي أنه بالرغم من قدرتي الإقناعية المفترضة فلم يتحقق شيء في الأسابيع التالية للحادي عشر من سبتمبر (أيلول) على النحو الذي توقعته. وربما كان توقع حدوث هجوم إرهابي آخر هو أسوأ ما تكهنت به. كما أن «المحفز المصطنع» المفترض أنني أعطيته الضوء الأخضر لم يحدث. إذ غاص في وحل السياسة ولم يقوَ على الحركة. والحزمة التي ظهرت في نهاية الأمر في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٢ لم تكن متأخرةً شهورًا عن موعدها فحسب، بل لم يكن بإمكانها عمل الكثير من أجل الرفاه العام ـ لقد كانت فوضى مربكة من المشروعات التي تفيد دوائر بعينها.

ومع ذلك فقد صحح الاقتصاد نفسه. إذ استعاد الإنتاج الصناعي عافيته في نوفمبر (تشرين الثاني)، بعد شهر واحد فحسب من الانخفاض البسيط. وبحلول ديسمبر (كانون الأول) كان الاقتصاد ينمو من جديد، وتراجع عدد مطالبات إعانة البطالة ليستقر عند معدله قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول). وكان لبنك الاحتياط الفدرالي يد في هذا، غير أن ذلك لم يتم إلا من خلال زيادة ما كنا نقوم به قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، حيث خفض البنك أسعار الفائدة كي ييسر على الناس الاقتراض والإنفاق.

---

(١) على سبيل المثال، قالت مجلة «تايم» في عددها الصادرفي ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠١ «كان تدبير جرينسپان بمثابة الضوء الأخضر الذي كان المشرعون ينتظرونه.... وقد وافق البيت الأبيض وزعماء الحزبين على تقدير جرينسپان أن يمثل خفض الإنفاق والضرائب الجديد ما مقداره ١ بالمائة من ناتج البلاد السنوي، بحيث يتم الإحساس بآثار ذلك بسرعة ولا يهدد بزيادة العجز في وقت ما مستقبلاً بما يرفع أسعار الفائدة طويلة الأجل على الفور».

لم يكن يهمني رؤية توقعاتي لم تتحقق، لأن استجابة الاقتصاد الملحوظة لما بعد الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) كانت دليلاً على حقيقة مهمة إلى حد بعيد؛ وهي أن اقتصادنا أصبح على قدر كبير من مقاومة الصدمات. فما قلته بقدر كبير من التفاؤل للجنة البنوك بمجلس الشيوخ تحقق. وبعد تلك الأسابيع الأولى الرهيبة، استعادت الأسر المعيشية والأعمال التجارية الأمريكية عافيتها. فما الذي ولَّد تلك الدرجة غير المسبوقة من المرونة الاقتصادية؟ كان هذا هو السؤال الذي سألته لنفسي.

يحاول الاقتصاديون منذ أيام آدم سميث الإجابة عن أسئلة كهذا السؤال. فنحن نظن أننا مشغولون اليوم بمحاولة فهم اقتصادنا المعولَم. ولكن سميث كان عليه أن يخترع الاقتصاد من الصفر تقريبًا كطريقة يحسب بها حساب تطور اقتصادات السوق المعقدة في القرن الثامن عشر. وأنا لست آدم سميث، غير أني لي الفضول نفسه بشأن فهم القوى العريضة التي تحدد عصرنا.

هذا الكتاب إلى حد ما قصة بوليسية. فقد عرفت بعد الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) أننا نعيش في عالم جديد؛ هذا إن كنت بحاجة إلى المزيد لتعزيز هذه المعلومة ـ فذلك هو العالم ذو الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتسم بقدر من المرونة ومقاومة الصدمات والانفتاح وتصحيح نفسه وسرعة التغير، يزيد عما كان عليه الحال قبل ربع قرن من الآن. وهو أيضًا ذلك العالم الذي يتيح لنا إمكانيات جديدة ضخمة بينما يفرض علينا في الوقت ذاته تحديات جسام. إن «عصر الاضطراب» هو محاولتي لفهم طبيعة هذا العالم الجديد؛ كيف وصلنا إلى ما نحن عليه، وما الذي نعيشه، وما الذي يوجد هناك وراء الأفق، خيرًا كان أم شرًّا. وحينما يسمح الحال، فإنني أنقل فهمي في سياق تجربتي. وأنا أفعل ذلك من باب الإحساس بالمسئولية تجاه السجل التاريخي، لكي يعرف القراء من أين أتيت. ولهذا السبب ينقسم الكتاب إلى نصفين؛ النصف الأول هو سعيي لتتبع قوس منحنى تعلُّمي، والنصف الثاني جهد أكثر موضوعية لاستخدام ذلك كأساس أُقيم عليه إطارًا مفاهيميًّا لفهم الاقتصاد العالمي الجديد. وفي الطريق أستكشف العناصر النقدية للبيئة العالمية الناشئة؛ أي مبادئ حكمها التي نشأت عن عصر التنوير في القرن الثامن عشر، وبنية الطاقة التحتية الشاسعة التي تشغلها، والاختلالات المالية العالمية والتغيرات الضخمة في الديموجرافيا العالمية التي

تهددها، والانشغال المزمن بشأن عدالة توزيع مكافآتها بالرغم من نجاحها الذي لا يشك فيه أحد. وأخيرًا فإنني أجمِّع ما يمكن أن نفترضه على نحو معقول بشأن تركيبة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٣٠.

وأنا لا أدعي معرفة الحلول كلها. إلا أنه كانت لي من موقعي الإشرافي في بنك الاحتياط الفدرالي ميزة الوصول إلى أفضل ما كان يُظَن ويُقال فيما يتعلق بقدر شاسع من الموضوعات. ذلك أنه كان بإمكاني الوصول إلى مجال الأدبيات العريض الذي يعالج الكثير من المشاكل التي كان عليَّ وعلى زملائي في البنك أن نتصارع معها كل يوم. وبدون العاملين في بنك الاحتياط الفدرالي ما كان لي أن أتعامل بحال من الأحوال مع ذلك الكم الهائل من الإنتاج الأكاديمي، الذي كان البعض منه متميزًا والبعض الآخر يبعث على الملل. كما كانت لي ميزة استدعاء واحد أو أكثر من الاختصاصيين الاقتصاديين في مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي وسؤاله عن العمل الأكاديمي الخاص بالاهتمام الحالي أو القديم. وكنت أتلقى بعد قليل تقييمات مفصلة للآراء المؤيدة والمعارضة بشأن أي موضوع بالفعل، من أحدث ما وُضِع من النماذج الرياضية لتقييم تجاهل المخاطر إلى ظهور كليات مِنَح الأراضي[1] في الغرب الأوسط الأمريكي. ولم يمنعني شيء وأنا أحاول الوصولَ إلى الافتراضات الشاملة بعض الشيء.

غيَّر عدد من القوى العالمية العالم كما نعرفه، شيئًا فشيئًا وعلى نحو خفي تقريبًا. وكان الأكثر وضوحًا لمعظمنا هو التحول المتزايد للحياة اليومية بواسطة التليفون المحمول، وأجهزة الكمبيوتر الشخصي، والبريد الإلكتروني، وأجهزة البلاكبيري، وشبكة الإنترنت. وأدى استكشاف صفات السيليكون الإلكترونية بعد الحرب العالمية الثانية إلى صنع المعالج متناهي الصغر، وعندما اتحدت الألياف البصرية مع أشعة الليزر

---

(١) الكليات التي حددها كونجرس الولايات المتحدة كي تحصل على فوائد قانوني موريل لعامي ١٨٦٢ و١٨٩٠ بخصوص تمويل المؤسسات التعليمية بالأراضي الخاضعة للسيطرة الفدرالية. ومهمة هذه الكليات هي تعليم التقنيات الزراعية والتكتيكات العسكرية والفنون الميكانيكية، مع عدم استبعاد الدراسات الكلاسيكية، وذلك كي تتمكن الطبقات العاملة من الحصول على التعليم الجامعي العملي. **(المترجم)**

وأحدثت الأقمار الصناعية ثورة في قدرات الاتصالات، رأى الناس من پكين في ولاية إلينوي إلى بكين في الصين حياتهم تتغير. وأصبح بإمكان نسبة كبيرة من سكان العالم الحصول على التكنولوجيات التي لم يكن تخيلها ممكنًا في بداية حياتي العملية الطويلة في عام ١٩٤٨ إلا في سياق الخيال العلمي. ولم تفتح هذه التكنولوجيات الجديدة أفقًا جديدًا تمامًا من الاتصالات منخفضة التكلفة فحسب، بل يسَّرت كذلك حدوث تقدم كبير في التمويل وحسَّنت إلى حد بعيد قدرتنا على توجيه المدخرات النادرة إلى الاستثمارات الرأسمالية الإنتاجية، التي تعد ممكّنًا مهمًا للعولمة والازدهار اللذين يتسعان بسرعة.

قَلَّت الحواجز الجمركية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نتيجةً لاعتراف عام بأن النزعة الحمائية قبل الحرب أدت إلى هبوط سريع للتجارة ـ وكان ذلك تصحيحًا لتقسيم العمل الدولي الذي أسهم في الانهيار الفعلي للنشاط الاقتصادي العالمي. فقد ساعد تحرير التجارة بعد الحرب العالمية على إتاحة موارد تمويل جديدة؛ واقترن ذلك بإنشاء مؤسسات ومنتجات مالية جديدة (جعلتها التكنولوجيات القائمة على السليكون إلى حد ما ممكنة)، ويسَّر الانطلاق نحو رأسمالية السوق العالمية حتى خلال سنوات الحرب الباردة. وفي ربع القرن التالي ساعد تبني رأسمالية السوق الحرة على تثبيت التضخم وجعل أسعار الفائدة في أنحاء العالم من عدد واحد.

كانت اللحظة الحاسمة في اقتصادات العالم هي سقوط سور برلين في عام ١٩٨٩، مما كشف عن حالة من الخراب الاقتصادي وراء الستار الحديدي تزيد كثيرًا على توقعات أكثر الاقتصاديين الغربيين معرفةً. فقد انكشف التخطيط المركزي باعتباره فشلاً لا يمكن إصلاحه؛ وقد اقترن به ودعمه الوهم المتزايد بشأن السياسيات الاقتصادية التدخلية الخاصة بالديمقراطيات الغربية، وبدأت رأسمالية السوق استبدال تلك السياسات بهدوء في جزء كبير من العالم. ولم يعد التخطيط المركزي موضع جدل ونقاش. ولم يعد هناك وجود لتلك الخطب التي تكيل له الثناء والمديح. فقد سقط من أجندة العالم الاقتصادية، ما عدا في كوريا الشمالية وكوبا.

لم يحدث فحسب أن تبنت اقتصادات الكتلة السوڤييتية السابقة أساليب رأسمالية السوق، بعد فترة من الفوضى، بل تبناها كذلك ما كان يُعرف من قبل بالعالم الثالث ـ

وهو تلك الدول التي التزمت بالحياد في الحرب الباردة ولكنها مارست التخطيط المركزي أو كانت على قدر من التنظيم جعلها تصل إلى الشيء نفسه. أما الصين التي كانت قد مالت إلى رأسمالية السوق في عام ١٩٧٨، فقد سرَّعت تحرك قوتها العاملة الضخمة شديدة التنظيم، وكان عددها في ذلك الحين ٥٠٠ مليون شخص، نحو مناطق التجارة الحرة في دلتا نهر اللؤلؤ.

كان تحول الصين في اتجاه حماية حقوق ملكية الأجانب، بما اتسم به من براعة، من الضخامة بحيث أحدث انفجارًا حقيقيًا في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بعد عام ١٩٩١. ومن مستوى ٥٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠، ارتفع الاستثمار الخارجي المباشر ارتفاعًا كبيرًا ليصل إلى ٤ مليارات دولار في عام ١٩٩١، ثم تسارع الارتفاع بمعدل زيادة مقداره ٢١ بالمائة حيث بلغ ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وأسفر الاستثمار مقرونًا بوفرة العمالة الرخيصة عن توليفة قوية مارست ضغطًا لأسفل على الأجور والأسعار في أنحاء العالم المتقدم. وفي وقت سابق كانت ما تسمى النمور الآسيوية الأصغر حجمًا بكثير، وخاصةً كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان، قد تقدمت المسيرة باستغلالها تكنولوجيات البلدان المتقدمة في رفع مستويات المعيشة بها ارتفاعًا حادًا من خلال الصادرات إلى الغرب.

فاق معدل النمو الاقتصادي لتلك البلدان ولكثير غيرها من الدول النامية معدل النمو في أي مكان آخر. وكانت النتيجة تحويل حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في العالم إلى العالم النامي، وهو الاتجاه الذي تفشت آثاره على نحو ضخم. وكان لدى الدول النامية في العادة معدلات ادخار أعلى بكثير مما لدى الدول الصناعية ـ وهو ما يعود إلى حد ما إلى أن شبكات السلامة الاجتماعية في الدول النامية أضعف، ولذلك كان من الطبيعي أن توفر الأسر المعيشية أموالاً أكثر لأوقات الحاجة والتقاعد. (كان لعوامل أخرى دور كذلك. ففي غياب الثقافات الاستهلاكية الراسخة، على سبيل المثال، كان لدى الأسر المعيشية ميل أقل نحو الإنفاق). وكان تحول حصص العالم من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠١ من الدول المتقدمة منخفضة الادخار إلى الدول النامية مرتفعة الادخار قد زاد الادخار العالمي بشكل كبير بحيث تجاوز النمو الكلي للمدخرات في أنحاء العالم الاستثمارات المخططة إلى حد كبير. ولابد أن

نفترض أن عملية السوق قد دفعت أسعار الفائدة (أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية) على نحو بارز إلى الانخفاض. أو بعبارة أخرى، زاد عرض الأموال الباحثة عن عائد على الاستثمار بسرعة تفوق سرعة طلب المستثمرين.

ساعدت الزيادة الواضحة في المدخرات، مقرونة بالعولمة والزيادة التي تحركها التكنولوجيا في الإنتاجية وانتقال القوى العاملة من الاقتصادات المخططة مركزيًّا إلى الأسواق التنافسية، على كبح جماح أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ومعدلات التضخم بالنسبة للدول المتطورة والدول النامية كلها في واقع الأمر. وهذا هو السبب في أن معدلات التضخم السنوية في كل مكان تقريبًا (باستثناء واضح لكل من فنزويلا وزيمبابوي وإيران) من عدد واحد في الوقت الراهن - وهذه واحدة من المرات القليلة، وربما المرة الوحيدة، التي حدث فيها ذلك منذ التخلي عن قاعدة الذهب وتبني العملات الورقية في ثلاثينيات القرن العشرين. والأمر المُذهل إلى حد كبير بشأن هذه المجموعة من القوى هو أنها تجمعت كلها في بداية القرن الحادي والعشرين. ولم تكن سياسات البنوك المركزية النقدية المسبب الأساسي للانخفاض المستمر للتضخم وأسعار الفائدة طويلة المدى، غير أننا معشر رجال البنوك المركزية اخترنا تعديل سياساتنا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد طويلة المدى لتلك التحولات التكتونية في التمويل العالمي. إلا أنه لأسباب سوف أعرض خطوطها العامة فيما بعد ليس من المرجح أن يدوم أي من تلك القوى. ومن الصعب كبح جماح التضخم في عالم العملات الورقية.

ارتبط انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية طويلة المدى الذي حدث في العقدين الماضيين بنسب السعر إلى الأرباح الخاصة بالأوراق المالية والعقارات، بل وكل الأصول التي تحقق أرباحًا. وقد ارتفعت القيمة السوقية للأصول في أنحاء العالم فيما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٦ بسرعة تزيد على إجمالي الناتج المحلي الاسمي (كانت الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ استثناءً ملحوظًا). وخلق ذلك زيادة كبيرة في السيولة العالمية. وانضم إلى الانتعاش أسعار الأسهم والسندات، والمنازل، والعقارات التجارية، واللوحات الزيتية، ومعظم الأشياء الأخرى. واستطاع أصحاب المنازل في كثير من الدول المتطورة الحصول على أموال من أرباح منازلهم المتزايدة لتمويل مشتريات

تعدت ما يمكن لدخولهم أن تموله. وامتص إنفاق الأسر المعيشية المتزايد، وخاصةً في الولايات المتحدة، جزءًا كبيرًا من موجة الصادرات من العالم النامي المتوسع بسرعة. وجاء في مجلة «إيكونوميست» في نهاية عام ٢٠٠٦ : «بما أن الاقتصاد العالمي يزيد بمعدل سنوي مقداره ٣,٢٪ للفرد منذ عام ٢٠٠٠، فقد قطع الاقتصاد العالمي ما يزيد على نصف الطريق نحو إنجاز أفضل عقوده. وإذا ما استمر على تقدمه في هذه الفترة فسوف يتقدم على عقدي الخمسينيات والستينيات المفترض أنهما ممتازان من كل الأوجه. ويبدو أن رأسمالية السوق، وهي المحرك الذي يدير معظم الاقتصاد العالمي، تؤدي وظيفتها على نحو جيد». وهذه التطورات في مجملها موسعة وإيجابية. إذ انتشل رد الاعتبار للأسواق المفتوحة والتجارة الحرة خلال ربع القرن المنصرم مئات كثيرة من ملايين سكان العالم من الفقر. ولابد من الاعتراف بأن كثيرين غيرهم في أنحاء العالم لا يزالون يعانون من الحاجة، غير أن شرائح كبيرة من سكان الدول النامية باتت تنعم بقدر من الثراء، الذي ظل زمنًا طويلاً حكرًا على البلدان المتقدمة.

إذا كان لقصة ربع القرن المنقضي حبكة أحادية الخط فهي اكتشاف قوة رأسمالية السوق. فبعد إجبار رأسمالية السوق على التراجع نتيجة لهزيمتها في ثلاثينيات القرن العشرين وما أعقب ذلك من توسع في تدخل الدولة خلال الستينيات، عادت للظهور من جديد ببطء كقوة فعالة، حيث بدأت بداية حثيثة في السبعينيات إلى أن باتت تنتشر الآن في كل أنحاء العالم تقريبًا بدرجة تزيد أو تقل من مكان لآخر. وعزز انتشار حكم القانون التجاري، وخاصةً حماية حقوق الملكية، النشاط الاستثماري العالمي. وأدى هذا بدوره إلى خلق المؤسسات التي ترشد حاليًا في الخفاء قسمًا يتزايد باستمرار من النشاط البشري ـ وتلك هي النسخة الدولية من «اليد الخفية»[1] عند آدم سميث.

قَلَّت نتيجة لذلك سيطرة الحكومات على حياة مواطنيها اليومية؛ وشيئًا فشيئًا حلَّتْ قوى السوق محل بعض سلطات الدولة المهمة. كما تم القضاء على جزء كبير من التنظيم الذي يدعو إلى فرض قيود على الحياة التجارية. وخلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت تدفقات رأس المال تخضع للمراقبة، وكانت

(١) دور العرض والطلب، في ظل المنافسة، في تسيير الأسواق بشكل منظم وكفء دون الحاجة إلى تدخل حكومي. (المترجم)

أسعار صرف العملات تخضع لتقديرات وزراء الخزانة. وكان التخطيط المركزي منتشرًا في كل من العالمين النامي والمتقدم، بما في ذلك بقايا التخطيط الموجَّه الذي لا يزال بارزًا في أوروبا. وكان الشيء المُسَلَّم به هو أن الأسواق تحتاج إلى إرشاد حكومي كي تعمل بكفاءة.

في اجتماعات منتصف سبعينيات القرن العشرين للجنة السياسة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم واضعي السياسات من أربعة وعشرين بلدًا، كان هانز تيتماير من ألمانيا الغربية وأنا فقط هما من يضغطان من أجل وضع سياسة تقوم على السوق. وكنا أقلية ضئيلة جدًا في لجنة كبيرة جدًا. وكانت آراء جون مينارد كينز الاقتصادي البريطاني العظيم، التي حلت محل آراء آدم سميث واقتصاده الكلاسيكي عندما لم يتبع الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين نموذج سميث الخاص بالطريقة التي كان من المفترض أن تتصرف بها الاقتصادات. وقدم كينز إجابة رائعة من الناحية الرياضية للسؤال الخاص بسبب ركود الاقتصاد العالمي وكيفية إحداث الإنفاق للإنعاش الفورى للعجز الحكومي. وكانت النزعة التدخلية الخاصة بكينز نموذجًا مهيمنًا بصورة ساحقة في منتصف السبعينيات، مع أنه كان من الواضح أنها على حافة الانهيار. وكان الإجماع داخل لجنة السياسات الاقتصادية هو أن السماح للسوق بتحديد الأجور أمر غير مناسب ولا يعوَّل عليه ولابد من إلحاقه بـ«سياسات الدخل». وكانت تلك السياسات تختلف من بلد لآخر، ولكنها كانت تحدد القواعد الإرشادية للمفاوضات الخاصة بالأجور بين النقابات، التي كانت أكثر انتشارًا وأشد قوةً مما هي عليه الآن بكثير، وبين الإدارة. وكانت سياسات الدخول دون مستوى قيود الأجور والأسعار المكتملة بحيث بدت اختيارية على نحو واضح. ومع ذلك فقد كانت القواعد الإرشادية تدعمها بصورة عامة أدوات الحكومة التنظيمية التي كانت تُستخدم لـ«إقناع» من يخالفون الأوامر. وعندما كانت تلك السياسات تفشل ، غالبًا ما يصبح الحل هو القيود الرسمية المفروضة على الأجور والأسعار. وكانت القيود المفروضة على الأجور والأسعار المشئومة، رغم تمتعها بشعبية ضخمة في البداية في عهد الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ ، من بين آخر آثار النزعة التدخلية العامة الخاصة بالأجور والأسعار في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في العالم المتقدم.

في سنوات دراستي المبكرة تعلمت تقدير البراعة النظرية للأسواق التنافسية. وبعد

ستة عقود تعلمت تقدير كيف تنجح النظريات (ولا تنجح أحيانًا) في عالم الواقع. فقد أُتيحت لي بشكل خاص فرصة التفاعل مع كل واضعي السياسات الاقتصادية المهمين في الجيل السابق، والحصول بطريقة لا مثيل لها على معلومات تقيس اتجاهات العالم، من الناحية العددية ومن ناحية الملاحظات. وكان من المحتم أن أطلق أحكامًا عامة على تجاربي. وقد قادني هذا إلى تقييم أعمق للأسواق الحرة التنافسية باعتبارها قوة تحقق المصلحة. والواقع أنه باستثناء بعض الوقائع الغامضة القليلة لا أظن أن هناك ظروفًا فشل فيها حكم القانون الموسع وحقوق الملكية المعززة في زيادة الرخاء المادي.

وبالرغم من ذلك فإن هناك شكًّا مستمرًا على نطاق واسع في عدالة الطريقة التي توزع بها المنافسة غير المقيدة مكافآتها. وأشير على امتداد هذا الكتاب إلى تناقض الناس الظاهري مع قوى السوق. وهناك تشديد على المنافسة لأن الأسواق التنافسية تخلق الفائزين والخاسرين. وسوف يحاول هذا الكتاب بحث تبعات التصادم بين الاقتصاد المعولَم الذي يتغير بسرعة والطبيعة البشرية التي لا تتغير. وكان النجاح الاقتصادي الذي تحقق في ربع الألفية الماضي نتيجة لهذا الصراع؛ وكذلك القلق الذي خلقه ذلك التغير السريع.

نادرًا ما نمعن النظر في تلك الوحدة العاملة الرئيسية في النشاط الاقتصادي، وهي الكائن البشري. من نحن؟ ما هو ذلك الشيء الثابت في طبيعتنا ولا يخضع للتغيير - وما مقدار ما لدينا من فطنة وإرادة حرة كي نعمل ونتعلم؟ إني في صراع مع هذا السؤال منذ أول مرة عرفت فيها كيف أطرحه.

بما أنني تجولت في العالم على مدى ستين عامًا تقريبًا، فقد وجدت أنه تبدو على الناس تشابهات ملحوظة يمكن وصفها بدون حاجة إلى قدر كبير من الخيال بأنها ناتجة عن الثقافة أو التاريخ أو اللغة أو المصادفة. إذ يبدو أن الناس جميعًا يحركهم سعي متأصل من أجل الاعتداد بالذات الذي يعززه إقرار الآخرين له. ويحدد هذا السعي جزءًا كبيرًا مما تنفق عليه الأسرة المعيشية مالها. وسوف يظل كذلك يحفز الناس على أن يعملوا في المصانع والمكاتب جنبًا إلى جنب، حتى وإن صارت لديهم عما قريب القدرة على الإسهام في العمل منعزلين من خلال الفضاء الإلكتروني. فالبشر لديهم

حاجة متأصلة إلى التفاعل مع غيرهم من البشر. وهذا ضروري إن كان علينا الحصول على إقرارهم الذي هو ما نسعى إليه. فالناسك الحقيقي شذوذ يندر وجوده. ويتوقف ما يسهم في الاعتداد بالذات على تلك المجموعة الكبيرة من القيم المتعلّمة أو المختارة بوعي، التي يعتقد الناس، صوابًا أو خطأً، أنها تُحسِّن حياتهم. ولا يمكننا العمل بدون نسق من القيم التي ترشدنا إلى اختيارات متعددة نقوم بها كل يوم. والحاجة إلى القيم أمر متأصل فينا. أما مضمونها فليس كذلك. ذلك أن الحاجة يحركها إحساس أخلاقي فطري داخل كل منا، وهو الأساس الذي تنشد بناءً عليه الأغلبية عن إرشاد الديانات المتعددة التي اعتنقتها البشرية على مر آلاف السنين. وجزء من هذا القانون الأخلاقي الفطري هو الإحساس بما هو عدل وصحيح. فجميعنا لدينا رؤى مختلفة لما هو عدل، ولكن لا يمكن لأحد تحاشي الضرورة المدمجة فينا الخاصة بإصدار تلك الأحكام. وهذه الضرورة المدمجة هي أساس القوانين التي تحكم كل مجتمع. إنها الأساس الذي يتحمل الأشخاص بناءً عليه مسئولية أعمالهم.

لا يمكن للاقتصاديين تحاشي كونهم دارسين للطبيعة البشرية، وخاصةً الحماسة الفياضة والخوف. والحماسة الفياضة احتفاء بالحياة. فلابد من فهم الحياة على أنه من الممتع أن نسعى للحفاظ عليها. ومما يؤسف له أن موجة الحماسة الفياضة تجعل الناس في بعض الأحيان يتجاوزون ما هو ممكن؛ فعندما يلمس الواقع وترًا حساسًا تتحول الحماسة الفياضة إلى خوف. والخوف رد فعل آلي فينا جميعًا تجاه الأخطار التي تهدد أعمق ميولنا الفطرية جميعًا، وهو إرادة الحياة. كما أنه أساس الكثير من ردود أفعالنا الاقتصادية، وهو ذلك العزوف عن المخاطرة الذي يحد من رغبتنا في الاستثمار والتجارة، وخاصةً بعيدًا عن الوطن، ويحثنا هذا في الحالات المتطرفة إلى الانفصال عن الأسواق، مما يسفر عن حدوث انهيار حاد في النشاط الاقتصادي.

هناك جانب مهم في الطبيعة البشرية ـ وهو مستوى الذكاء البشري ـ له علاقة كبيرة بمقدار نجاحنا في كسبنا لوسائل العيش اللازمة للبقاء. وكما أوضح في نهاية هذا الكتاب، فإن الناس في الاقتصادات التي بها أحدث التكنولوجيات يبدون عاجزين عن زيادة مُخْرَجهم في الساعة بما يتجاوز ٣ بالمائة سنويًّا على امتداد فترة مطولة. ومن الواضح أن هذا هو أقصى معدل يمكن فيه للإبداع البشري تحريك مستويات الحياة قُدُمًا. ومن الواضح أننا لسنا على قدر كافٍ من الذكاء لتحقيق ما هو أفضل من ذلك.

إن العالم الجديد الذي نعيش فيه الآن يعطي مواطنين عديدين الكثير مما يخافون منه، بما في ذلك اقتلاع الكثير من مصادر الهوية والأمن التي كانت مستقرة من قبل. وحيثما كان التغير أسرع ما يكون، تكون التفاوتات المتزايدة في توزيع الدخل همًّا أساسيًّا. إنه بحق عصر الاضطراب، وسوف يكون من الحكمة والأخلاق أن نحد من التكلفة البشرية لتمزقاته. وفي مواجهة اندماج الاقتصاد العالمي المتزايد يواجه مواطنو العالم اختيارًا شاملاً، وهو قبول الفوائد العالمية للأسواق المفتوحة والمجتمعات المفتوحة التي تنتشل الناس من الفقر وترفعهم على سُلَّم المهارات إلى حياة أفضل وأكثر أهميةً بينما يعون في أذهانهم قضايا العدالة الأساسية، أو رفض تلك الفرصة وقبول نزعة إحياء الثقافة المحلية والنزعة القبلية والنزعة الشعبوية، وكل «نزعة» تلجأ إليها المجتمعات عندما تتعرض هوياتها للحصار ولا يمكنها إدراك خيارات أفضل. وهناك عوائق ضخمة تواجهنا في العقود المقبلة، ويعود الأمر إلينا في التغلب أو عدم التغلب عليها. وبالنسبة للأمريكيين، لابد أن يحتل فتح حدودنا أمام القوى العاملة الماهرة في العالم وإصلاح التعليم مكانةً متقدمة على أجندة سياساتنا. ولابد كذلك من إيجاد حل لأزمتنا الخاصة بالرعاية الصحية. وهناك موضوعات سوف أعود إليها في نهاية الكتاب. وأنتهي في الفصل الأخير إلى أنه بالرغم من العيوب الكثيرة التي في البشر، فليس من قبيل المصادفة أننا نتسم بالدأب والتقدم في مواجهة الشدائد. فهذا أمر من طبعنا ـ وهذه حقيقة تدعم تفاؤلي بشأن مستقبلنا على مر العقود.

١
فتى المدينة

إذا ذهبت إلى الحي الغربي من مانهاتن وأخذت المترو المتجه شمالاً، مرورًا بتايمز سكوير وسنترال بارك وهارلم، سوف تصل إلى الحي الذي نشأت فيه. ويقع حي واشنطن هايتس على الطرف المقابل تقريبًا لوول ستريت من الجزيرة ـ ولا يبعد كثيرًا عن المرج الذي يُقال إن بيتر مينويت اشتراه من الهنود مقابل ٢٤ دولارًا (وتوجد صخرة تذكارية هناك حاليًا).

كان الحي في أغلبه عمارات سكنية منخفضة الارتفاع من الطوب الأحمر تعج بأسر المهاجرين اليهود الذين توافدوا قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك بعض ذوي الأصول الأيرلندية والألمانية. وقد وصل طرفا أسرتي، وهما آل جرينسپان وآل جولدسميث، في بداية القرن، حيث جاء آل جرينسپان من رومانيا وآل جولدسميث من المجر. وكان معظم الأسر في الحي، بما في ذلك أسرتنا، من الطبقة الوسطى الدنيا ـ على عكس يهود الحي الشرقي الأدنى الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع. وحتى أثناء أسوأ سنوات الكساد، حين كنت في المدرسة، كان لدينا ما يكفينا من الأكل؛ ولم أعرف ما إذا كان أي من أقاربنا قد مر بضائقة أم لا. بل إنني كنت أحصل على مصروف مقداره ٢٥ سنتًا في الأسبوع.

كنت طفلاً وحيدًا، وقد وُلِدت في عام ١٩٢٦، وجرى طلاق والديَّ بعد ولادتي بقليل. وكان انفصالهما في وقت يسبق ذاكرتي. وعاد والدي هربرت إلى بروكلين حيث

نشأ، وأقام مع والديه إلى أن تزوج مرة أخرى. أما أنا فبقيت مع أمي روز التي ربتني. ومع أنها كانت في السادسة والعشرين فحسب وكانت شديدة الجاذبية، فقد استردت اسم عائلتها ولم تتزوج مرة أخرى. وحصلت أمي على وظيفة بائعة في محل لودفيج باومان للأثاث في برونكس واستطاعت الاحتفاظ بها خلال فترة الكساد. وكانت إنسانة تعيش في حدود دخلها وتتجنب الاستدانة.

كانت أصغر خمسة أخوة وأخوات، ولذلك كنا جزءًا من عائلة كبيرة. وكان أخوالي وخالاتي وأبناؤهم في حياتنا باستمرار، وهو ما عوَّض إلى حد ما عدم وجود أب، أو أخوة وأخوات، معنا. وقد عشت أنا وأمي لبعض الوقت مع جديَّ، ناثان وأنَّا. وكان آل جولدسميث مجموعة موسيقية تتسم بالحيوية. فكان خالي موراي عازف بيانو يمكنه عزف أشهر روائع الموسيقى تعقيدًا بمجرد النظر إلى النوتة الموسيقية. وبعد أن غَيَّر اسمه إلى ماريو سيلفا دخل عالم الموسيقى والغناء وشارك في كتابة مسرحية غنائية عُرضت على مسارح برودواي بعنوان Song of Love وكانت تدور حول المؤلف الموسيقي روبرت شومان. وفي النهاية اتجه إلى هوليوود حيث تحولت Song of Love إلى فيلم سينمائي قامت ببطولته كاثرين هيبورن وپول هنرييد. وفي التجمعات العائلية كل بضعة أشهر كان خالي يعزف وأمي تغني ـ فقد كان لديها صوت معبر من درجة الكونترالتو[1] وكانت تحب تقليد هيلين مورجان، وكانت تؤدي الأغاني العاطفية التي تدور حول الحب اليائس وإحدى ممثلات برودواي التي اشتهرت بأغنيات ذاع صيتها مثل Can't Help lovin' Dat Man. ومع ذلك فقد عاشت أمي حياة هادئة محورها أسرتها. وكانت متفائلة ومعتدلة المزاج، ولم تكن مثقفة بحال من الأحوال. وكانت قراءاتها تتكون من الصحيفة الشعبية «ديلي نيوز»؛ وبدلاً من أرفف الكتب كان في غرفة معيشتنا بيانو صغير.

كان ابن خالي ويسلي، الذي يكبرني بأربع سنوات، أقرب إلى الأخ بالنسبة لي.

---

(١) الكُونْترالْتو أخفض صوت يمكن أن تؤديه امرأة في الغناء، ويقع في أخفض درجات صوت الألتو. وتُكتَب بعض الأجزاء الموسيقية إما لامرأة تغنّي الدور الرنّاني، وإمَّا لرجل يغني نفس الجزء، ويُدعى **الصادح المعاكس**. **(المترجم)**

وخلال أشهر الصيف في أوائل الثلاثينيات كانت أسرته تؤجر بيتًا ليس ببعيد عن المحيط في حي يسمى إيدچمير، في الأطراف الجنوبية من كوينز. وكنت أنا وويسلي نجوب الشواطئ بحثًا عن العملات المعدنية. وكنا ناجحين في ذلك إلى حد بعيد. ومع أن تلك كانت ذروة الكساد، فقد كان الناس لا يزالون قادرين على أن يذهبوا بالعملات المعدنية إلى الشاطئ حيث تضيع منهم في الرمل. والميراث الواضح الوحيد من هوايتنا هو عادتي الخاصة بالسير مطأطئ الرأس؛ وإذا ما سألني أحد عن السبب أقول له «إني أبحث عن المال».

غير أن غياب الأب ترك فجوة كبيرة في حياتي. وكنت كل شهر أو نحو ذلك أستقل المترو وأذهب لزيارته في بروكلين. وكان يعمل سمسارًا في وول ستريت، أو ما كان يسمى في تلك الأيام «رَجُل الزبون»، لحساب شركات صغيرة لم تسمعوا عنها قط. وكان رجلاً نحيفًا ووسيمًا يشبه إلى حد ما چين كيلي، وكان يجيد تقديم نفسه. ومع ذلك فهو لم يكسب الكثير جدًّا من المال. وكان يبدو باستمرار أنه يشعر بالحرج وهو يتحدث معي، مما جعلني أشعر كذلك بالحرج. ومع هذا فقد كان ذكيًّا، وفي عام ١٩٣٥ حين كنت في التاسعة كتب كتابًا أسماه Recovery Ahead! أهداه لي. وقد تنبأ فيه بأن «الاتفاق الجديد» الذي طرحه الرئيس فرانكلين روزفلت سوف يعيد الأوقات الطيبة للاقتصاد الأمريكي. وقد حقق فائدة كبيرة بإهدائي نسخة منه كتب عليها الإهداء التالي:

إلى ابني آلان

عسى أن يتفرع مجهودي الأول هذا مع تفكيري المستمر فيك إلى سلسلة لا تنتهي من الجهود المشابهة بحيث تستطيع حين تعود بالنظر إلى الوراء وقد كبرت وتسعى إلى تفسير التفكير المنطقي الذي وراء هذه التنبؤات المنطقية وتبدأ عملاً مشابهًا خاصًا بك.

والدك

خلال السنوات التي كنت فيها رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي كنت أعرض ذلك على الناس من حين لآخر. وقد استنتجوا جميعًا أن قدرتي على الإدلاء بشهادات

غامضة أمام الكونجرس موروثة حتمًا. ومع ذلك فقد أصابتني الحيرة تمامًا كصبي في التاسعة. نظرت إلى الكتاب، وقرأت بضع صفحات، ووضعته جانبًا.

ربما يعود إليه حبي للأرقام. فعندما كنت صغيرًا جدًا، كانت أمي توقفني أمام أقاربي وتسألني «آلان، ما حاصل جمع خمس وثلاثين زائد اثنين وتسعين؟» وكنت أعلن الإجابة بعد إجراء الجمع في ذهني. ثم تستخدم أرقامًا أكبر، ثم تتحول إلى الضرب، وهكذا. وبالرغم من تلك الشهرة المبكرة فلم أكن صبيًا واثقًا من نفسه. فبينما كانت أمي قادرة على أن تجعل من نفسها نجمة الحفل العائلي، كنت أميل أكثر إلى الانزواء.

في سن التاسعة أصبحت مشجعًا متحمسًا للبيسبول. لم يكن ملعب پولو ببعيد، وكان يمكن لأطفال من الحي الدخول مجانًا في كثير من الأحيان لمشاهدة فريق الـ «چيانتس» وهو يلعب. غير أن فريقي المفضل كان الـ «يانكيز» وكان الذهاب إلى ستاد اليانكيز يتطلب رحلة بالمترو، ولذلك كنت أقرأ عنهم بشكل أساسي في الصحف. ومع أن إذاعة المباريات بانتظام في الراديو لم يصل إلى نيويورك حتى عام ١٩٣٩، فقد أذيعت مباريات بطولة World Series في عام ١٩٣٦ وابتكرت التكنيك الخاص بي لحفظ جداول المباريات. فقد كنت أستخدم ورقًا أخضر باستمرار، وكنت أسجل كل مباراة الرمية وراء الأخرى باستخدام شفرة اخترعتها. وكان عقلي، الذي كان فارغًا إلى حد كبير حتى ذلك الحين، مملوءًا بإحصاءات البيسبول. وحتى يومنا هذا يمكنني تسميع لائحة أسماء الرماة في فريق اليانكيز، وأكملها بمواقعهم ومتوسطات ضرب الكرة بالمضرب، بالنسبة لبطولة World Series تلك. (كان الموسم الأول الذي يلعب فيه چو ديماچيو ـ حيث حقق ٠,٣٢٣ ـ وفاز اليانكيز على الچيانتس في أربعة أشواط مقابل شوطين). وتعلمت القسمة وأنا أحسب متوسطات الضربات: ٣ مقابل ١١ تساوي ٠,٢٧٣، و٥ مقابل ١٣ تساوي ٠,٣٨٥، و٧ مقابل ٢٢ تساوي ٠,٣١٨. ولم أُجِد يومًا تحويل الكسور التي تزيد عن ٤ مقابل ١٠، لأن قليلاً جدًا من الضاربين كان يحقق أكثر من ٠,٤٠٠.

كنت أرغب في أن أكون أنا نفسي لاعب بيسبول. فقد لعبت ضمن فرق الحي، وأجدت اللعب إلى حد كبير ـ فأنا أعسر وكنت أتمتع بخفة الحركة وردود الأفعال

التي تجعل مني عداءً متينًا للقاعدة الأولى. وكنت حينذاك في الرابعة عشرة من عمري، وقال لي أحد الشبان الأكبر سنًّا، ربما كان في الثامنة عشرة: «استمر على المعدل الذي تسير عليه، فمن الممكن أن تلعب في إحدى البطولات الكبرى يومًا ما». ولا حاجة إلى أن أقول إنني انتشيت بهذا الكلام ـ ولكن تلك هي نفسها اللحظة التي توقف عندها تقدمي. فلم أجرِ أو أتلقف جيدًا بعد ذلك الموسم.

بالإضافة إلى البيسبول، كان لي اهتمام بشفرة مورس. وفي أواخر الثلاثينيات كانت أفلام الكاوبوي هي الموضة ـ كنا ندفع ٢٥ سنتًا لدخول السينما المحلية لرؤية أحدث مغامرات هوپالونج كاسيدي. ولكن الشخصيات التي حيرتني بالفعل كانت عمال التلغراف. إذ لم تكن لديهم القدرة على الاتصال الفوري بأطراف أصابعهم فحسب ـ في اللحظات الحرجة في القصة كان يمكنهم طلب المساعدة أو التحذير من هجوم هندي وشيك، مادامت الخطوط لم تُقطع ـ بل كان الأمر ينطوي كذلك على المهارة الفنية. فكان بإمكان عامل التلغراف الماهر توصيل أربعين أو خمسين كلمة في الدقيقة، وكان شخص على القدر نفسه من المهارة على الطرف الآخر لا يتلقى الرسالة فحسب، بل كان بإمكانه أن يحدد من الإيقاع والصوت المميزين للشفرة من هو المرسِل. فهو قد يقول: «هذه قبضة چو». وقد قمت أنا وصديقي هيربي هومز بتجميع بطارية ومجموعتي مفاتيح ومارسنا إرسال الرسائل. ولم نتعدَ في ذلك قط سرعة السلحفاة، ولكن معرفة الشفرة وحدها ولَّدت داخلي إحساسًا بنشوة هذا العالم. وفي فترة لاحقة من حياتي كان بإمكاني الإحساس بشعور الرهبة نفسه عند الاتصال عبر القارات من خلال القمر الصناعي مع زملائي رجال البنوك المركزية.

كنت أتوق سرًّا للخروج من نيويورك. وفي الليل كنت أجلس بجوار الراديو وأدير مؤشره محاولاً التقاط المحطات البعيدة. ومنذ الحادية عشرة من عمري تقريبًا كونت مجموعة من جداول السكك الحديدية من أنحاء البلاد كافةً. وكنت أمضي الساعات في حفظ المسارات وأسماء المدن في الولايات الثمانية والأربعين. وكنت أتخيل نفسي أقوم برحلة، على سبيل المثال، على متن قطار جريت نورذرن عابرًا سهول مينيسوتا ونورث داكوتا ومونتانا الشاسعة، حيث أتوقف في أماكن مثل فارجو ومينوت وهاڤر، ثم أتجه قُدُمًا عابرًا الحاجز القاري.

عندما كنت في الرابعة عشرة دعاني والدي على غير توقع مني إلى رحلة عمل إلى شيكاغو. ذهبنا إلى محطة سكك حديد پن وركبنا قطار «برودواي ليمتد»، وهو اسم سكك حديد بنسلڤانيا، المتجه جنوبًا إلى بنسلڤانيا قبل أن يستدير غربًا. وبعد ذلك حملنا عبر هاريسبرج وألتونا، وعندما وصلنا إلى پتسبرج كان الوقت ليلاً. مشينا في الظلام بجوار أفران صنع الصلب التي تنفث اللهب والشر ـ وكانت تلك المرة الأولى التي أتعرض فيه للصناعة التي ستصبح تخصصي في السنوات اللاحقة. وفي شيكاغو التقطت صورًا للملامح البارزة مثل برج المياه وليك شور درايف، وبعد أن عدنا قمت بتحميضها في الغرفة المظلمة (كان التصوير الفوتوغرافي واحدة من هواياتي الأخرى). وقد ساعدت تلك الرحلة على تعزيز حلمي الخاص بإيجاد حياة أكثر تشويقًا من كوني فتي عاديًّا في واشنطن هايتس. غير أني لم أناقش هذا الأمر مع أي إنسان. ومع أن أمي كانت على علم بجمعي لجداول المواعيد، فأنا على يقين من أنها لم تدرك ماذا كانت تعني بالنسبة لي. فإن عالمها هو ما كنت أهرب منه.

كانت هوايتي العظيمة الأخرى هي الموسيقى. فقد بدأت تعلم العزف على آلة الكلارينت في سن الثانية عشرة بعد سماع ابن خالي يعزف عليها، وقد تدربت عليها بكل إخلاص، حيث كان ذلك يستغرق ما بين ثلاث وست ساعات يوميًّا. وفي البداية كنت أركز على الموسيقى الكلاسيكية، ولكن سرعان ما اتجهت إلى الچاز. ودعاني صديق لي لديه فونوغراف، حيث وضع أسطوانة يعزف فيها بيني جودمان وأوركستراه «Sing. Sing. Sing» فوقعت في غرامها على الفور.

كان الوقت الذي أقضيه مع الموسيقى يشعرني بالنشوة. وكان جودمان وأرتي شوو فليتشر هندرسون قد أطلقوا شرارة عصر جديد بجمعهم بين موسيقى الرقص في العشرينيات وعناصر من الراجتايم، وموسيقى الصول السوداء، والموسيقى الأوروبية ليخلقوا ما يسمى صوت الفرقة الكبيرة. وقد أصبحت لها شعبية وتأثير إلى درجة أنه في عام ١٩٣٨ دُعي جودمان وأوركستراه لإحياء أول حفل موسيقي غير كلاسيكي في كارنيجي هول. تعلمت العزف على ساكس التينور إلى جانب الكلارينت ـ وكانت أذني تجد الساكس أكثر عناصر صوت الفرقة الكبيرة إرضاءً وارتباطًا بالچاز.

كان أحد أبطالي هو جلين ميلر الذي أعطى الموسيقى بعدًا مخمليًّا جديدًا بجمعه الكلارينت مع آلتي ساكس ألتو وألتي ساكس تينور في فرقته. وفي عام ١٩٤١، حين كنت في الخامسة عشرة، أخذت المترو إلى فندف بنسلڤانيا لسماع فرقته وهي تعزف. وقد استطعت أن أجد لنفسي مكانًا بجوار منصة الفرقة، على بُعد عشرة أقدام فحسب من جلين ميلر نفسه. وبدأت الفرقة عزف الإعداد الراقص للسيمفونية السادسة لتشايكوڤسكي. صحت بصوت عالٍ «تلك هي الباثيتيك![1]» ونظر ميل إليَّ وقال «هذا رائع أيها الفتى».

كانت مدرسة چورچ واشنطن الثانوية الواقعة على بعد ميل من شقتنا إحدى أكبر وأفضل المدارس في المدينة. وعندما بدأتُ الدراسة بها في خريف ١٩٤٠ كانت تَسِعُ ثلاثة آلاف طالب، بما في ذلك المدرسة الليلية، غير أن أعدادًا كبيرة أخرى منا كانت تحضر. فإذا كنت من خارج الحي فلابد لك من التنافس على القبول بالمدرسة، وكانت الفصول تتنافس تنافسًا شرسًا فيما بينها. وكان ذلك يعود إلى حد ما إلى الكساد العظيم؛ إذ شعر الكثير منا أننا لم نكن نبدأ بأية امتيازات، ولذلك كان لزامًا علينا أن نجتهد.[2] يُضاف إلى ذلك ما كان هناك من القلق بشأن إمكانية اشتراكنا في الحرب. ومع أن پيرل هاربر كان لا يزال باقيًا أكثر من عام على وقوعها، فقد هزمت ألمانيا النازية أوروبا الغربية. وكانت الإذاعة زاخرة بأخبار سفن الشحن الأجنبية في المحيط الأطلسي التي تغرقها الغواصات الألمانية، وصوت إدوارد آر مارو المتقطع وهو يبعث بتقاريره الإخبارية من لندن تحت حصار القوات الجوية الألمانية.

كنا نعي الحرب بشكل خاص لأن فصولنا تضخمت أعدادها بسبب اللاجئين - بشكل أساسي اليهود الذين فرت أسرهم من النازيين قبل ذلك ببضعة أعوام. وكان هنري كيسنجر في صف أعلى مني عندما التحقت بالمدرسة، غير أننا لم نلتقِ إلا بعد ثلاثين عامًا. وأذكر الجلوس في حصة الرياضيات مع چون كيمي المهاجر المجري

---

(١) سوناتا البيانو رقم ٨ من سلم سي الصغير لبيتهوفن، وقد شاعت تسميتها بالباثيتيك. **(المترجم)**

(٢) عبر الشيء نفسه عن نفسه في الملاعب؛ فقد كانت مدرسة چورچ واشنطن قوة بين مدارس المدينة في كل من البيسبول وكرة القدم.

الذي سيصبح في يوم من الأيام المساعد الرياضي لألبرت أينشتاين وسوف يشارك توماس كيرتس في اختراع لغة الكمبيوتر BASIC (وسيصبح بعد ذلك رئيس جامعة دارتموث). ولم يكن قد مضى وقت طويل على چون في أمريكا وكان يتحدث بلكنة ثقيلة، ولكنه كان بارعًا في الرياضيات. وقد تساءلت عما إذا كان من المحتمل أن يكون ذلك إلى حد ما نتيجة التعليم المدرسي الراقي الذي تلقاه في المجر أم لا. ولذلك سألته «هل ذلك لأنك من أوروبا؟» وتمنيت أن يرد بالإيجاب لأن ذلك كان سيعني أن ميزته ليست فطرية وأنني من الممكن أن ألحق به من خلال الاجتهاد في الدراسة. ولكن بدا أن السؤال أربكه. فقد هز كتفه وقال: «الكل من أوروبا».

اجتهدت في مدرسة چورچ واشنطن غير أنني لم أكن أحصل بشكل دائم على درجات مرتفعة. فعندما كنت أركز كنت أصبح طالبًا جيدًا، وقد حققت بالفعل تقدمًا كبيرًا في الرياضيات. غير أنني كنت أحقق نتائج لا بأس بها في الدروس التي لا تستهويني، لأن البيسبول والموسيقى كانا يشغلان جزءًا كبيرًا من وقتي. بل إن الموسيقى كانت في سبيلها لأن تكون شديدة الأهمية في حياتي. فقد كان العزف مصدرًا للمال - إذ انضممت إلى فرق الرقص وكنت أكسب ١٠ دولارات في نهاية الأسبوع من خلال عزفي بعض المقطوعات.

أتذكر على وجه الدقة أين كنت في اليوم الذي هاجم فيه اليابانيون بيرل هاربر؛ إذ كنت في غرفتي أتدرب على الكلارينت. أدرت مفتاح الراديو لآخذ بعض الراحة، وكان البيان يُذاع. لم أكن أعرف أين تقع بيرل هاربر - بل لم يكن أحد يعرف أين تقع. لم أظن على الفور أننا سندخل الحرب. بل كنت آمل أن تمر تلك الفاجعة فحسب. فعندما تكون صبيًّا في الخامسة عشرة من العمر فإنه تغيب عنك أمور كثيرة. ذلك أنك تركز فقط على ما تفعله.

بطبيعة الحال لم يكن بالإمكان تجاهل الحرب. فقد بدأ تقنين صرف السلع في ذلك الربيع، وكان معظم الفتيان يذهبون إلى الخدمة العسكرية بمجرد تخرجهم وبلوغهم الثامنة عشرة. وفي صيف عام ١٩٤٢ انضممت إلى فرقة مكونة من ستة عازفين ذهبت لتعزف ذلك الموسم في فندق بأحد المنتجعات في جبال كاتسكيلز. ولم يكن هناك

شباب كثيرون يقيمون هناك ـ كنا نعزف في الغالب لأناس في أعمار آبائنا ـ وكانت الحالة المزاجية تفتقر إلى الحيوية. وطوال الربيع كنا نخسر الحرب بسرعة في المحيط الهادي، بل إنه حتى بعد الانتصار الأمريكي الحاسم في معركة ميدواي كانت الرقابة من الشدة بحيث لا يمكننا معرفة ما يجري. ولكن نادرًا ما بدا الأمر جيدًا.

تخرجت من مدرسة چورچ واشنطن في مارس (آذار) من عام ١٩٤٣ ولم يكن لدي اهتمام بدخول الجامعة. كنت سأبلغ الثامنة عشرة في مارس (آذار) من عام ١٩٤٤ وأردت أن أستغل وقتي قبل تجنيدي في المزيد من التدريب الموسيقي. ظللت أعزف في الفرق الصغيرة ووقّعت طلب الانضمام للحصول على دروس في مدرسة چويار للموسيقى، وكانت كونسرڤاتوار المدينة الكبير، حيث درست الكلارينت والبيانو والتأليف الموسيقي. وإذا كان لدي أي تخطيط للمستقبل في ذلك الوقت، فقد كانت فكرة احتمال انضمامي إلى إحدى فرق الجيش الموسيقية.

استدعتني إدارة التجنيد في الربيع التالي. ذهبت في رحلة طويلة بالمترو إلى وسط البلد لإجراء الكشف الطبي، الذي كان في مركز كبير للتجنيد أقاموه في الجمرك في باتاري پارك، وهو مبنى ضخم به تماثيل ولوحات جدارية وفراغات تحدث قدرًا عاليًا من صدى الصوت حيث انتظر مئات الرجال في عمري مصطفّين. وكان كل شيء يمضي بشكل روتيني إلى أن أجري لي التنظير الفلوري ـ أي الكشف على الرئتين من أجل الدرن. طلب مني رقيب الخروج من الصف والذهاب إلى مكتبه. قال لي: «لقد وجدنا بقعة على رئتك. ولا يمكنني القول إن كانت نشطة أم لا». وبعد ذلك أعطاني بعض الأوراق وعنوان اختصاصي في الدرن؛ إذ كان لابد أن أذهب لزيارته وأعود بالرد. وعندما ذهبت إلى الاختصاصي في اليوم التالي لم يتمكن من التوصل إلى تشخيص حاسم. فقد قال: «سيكون علينا مراقبة هذا لمدة عام». وهكذا جرى تصنيفي على أني غير لائق للتجنيد.

كنت مذهولاً. فالجميع في الجيش؛ وكنت أنا الرجل الغريب المستبعد. وكان هناك كذلك خوف أعمق من أن يكون لدي شيء خطير. لم تكن هناك أعراض، أو صعوبة في التنفس، أو شيء من هذا القبيل ـ وإلا لاحظت ذلك باعتباري عازفًا للكلارينت

والساكس. ولكن لم يكن هناك من سبيل لإنكار ذلك الظل الموجود على لوح أشعة إكس. أتذكر جلوسي مع صديقة لي في وقت لاحق من ذلك الأسبوع على لوح منحدر يغطيه العشب يطل على كوبري چورچ واشنطن وقولي «لو كنت مصابًا بالدرن فإني أظن أن حياتي قد انتهت».

كان معلمي لساكس التينور بيل شاينر هو الذي أخرجني من ذلك البؤس. فقد كان بيل أحد معلمي موسيقى الچاز الأسطوريين. وكان منهجه هو تنظيم مجموعات صغيرة تضم كل منها أربع أو خمس آلات ساكسفون وآلة كلارينت وكان يطلب من تلاميذه تأليف بعض الموسيقى بأنفسهم. وفي مجموعتنا الصغيرة جعلني شاينر أجلس بجانب صبي في الخامسة عشرة من عمره اسمه ستانلي جِتس. واليوم يضع مؤرخو الچاز جِتس في نفس مرتبة مايلز ديڤيز وچون كولترين؛ وكان طلب شاينر مجاراتي له أشبه قليلاً بأن تطلب من عازف بيانو بصالة أحد المطاعم أو الفنادق باستبدال موتسارت بالتوقيعات السريعة. وكنت أنا وجِتس على وفاق، ولكن عندما كان يعزف كنت أستمع إليه في رهبة. فإنك في بعض الأَحيان حين تواجَه بشخص على قدر كبير من الموهبة ترى الطريق إلى ذلك المستوى من القدرة، وتأمل في إمكانية تتبع ذلك الطريق بنفسك؛ فمع الأخرين يكون للموهبة مصدر أكثر وراثيةً، ولا يمكن لأي قدر من التدريب أن يساعدك على مجاراتها. كان ستان جِتس في الفئة الثانية؛ وكنت أعرف بالحدس أنه لن يمكنني تعلم القيام بما يقوم هو به.

وبالرغم من ذلك أصبحت عازف ساكس أفضل بكثير نتيجة لتلك الجلسات التي تشهد على براعة شاينر كمعلم. وعندما قلت له إنني رُفِضت من الخدمة العسكرية ضحك فحسب، ثم قال: «يعني هذا أنه ليس هناك ما يمنعك من الحصول على عمل». وقال لي إن هناك مكانًا شاغرًا في فرقة هنري چيروم.

كانت أوركسترا هنري چيروم فرقة تضم أربعة عشر عازفًا أصبحت بارزة إلى حد ما على الساحل الشرقي. وعندما أجري لي اختبار ودُعيت للانضمام كان ذلك بمثابة تغير كبير في حياتي. فلم يكن الأمر فقط مثل الانتقال إلى دوري الكبار، أو يشبه أكثر مباريات الفئة AAA، بل كان كذلك وظيفة مهنية كاملة كنت أدفع فيها رسوم النقابة

وأحقق دخلاً جيدًا إلى حد ما بالنسبة لتلك الأيام. وبما أن الفرقة كانت تقضي أكثر من نصف وقتها في المدينة والنصف الآخر في جولات في شرق الولايات المتحدة، فقد أبعدتني كذلك عن مدينة نيويورك بمفردي لأول مرة.

كانت تلك حتى ذلك الحين أفضل فرقة أعزف فيها. وكان هنري چيروم جزءًا من الطليعة؛ فقد أدخلت فرقته فيما بعد صوت البوب الخاص بشارلي پاركر وديزي چيلسپاي ضمن أجندة الفرقة الكبيرة التقليدية بإضافة الكثير من الإيقاع والفلاش. ومع أن الفرقة لم تحقق شهرة دائمة، فإن عددًا يدعو للدهشة من زملائي العازفين ومن جاءوا من بعدنا حققوا نجاحًا لا يُنسى في حياتهم العملية. فقد ذهب چوني موندل، وكان أحد عازفي الترمبون، إلى هوليوود وكتب The Shadow of Your Smile والموسيقى التصويرية لفيلم «ماش» وحصل على جائزة الأوسكار وعلى أربع جوائز جرامي. أما عازف الدرامز ستان ليڤي فقد عزف فيما بعد مع شارلي پاركر. وأصبح لاري ريڤرز أحد كبار فناني البوب. وأصبح زميلي عازف الساكس ليني جارمنت محامي الرئيس نيكسون.

كانت موسيقانا ذلك الأسلوب الذي أحبته الجماهير مع انحسار مد الحرب في عام ١٩٤٤. وطوال الستة عشر شهرًا التالية عزفنا في أماكن مشهورة مثل القاعة الزرقاء بفندق لنكولن بنيويورك ومطعم تشايلدز پاراماونت في تايمز سكوير. وعزفنا رقصات في ڤيرچينيا بيتش خارج نيوپورت نيوز، كان الجمهور في أغلبه من بناة السفن وعائلات أفراد الأسطول. كما عزفنا في المسارح حيث كنا نشارك فصولاً من الڤودڤيل ـ فرق رقص الفتيان التي كانت تقوم بالإحماء من أجل التصوير في هوليوود، والمغنون الذين كانوا مشهورين في فترة عنفوان آل چولسون وكانوا لا يزالون موجودين. وأمضينا شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٤٤ في تحقيق نجاح في فندق روزڤلت بنيو أورليانز الذي كان أقصى ما ذهبت إليه بعيدًا عن مدينتي. وفي إحدى الليالي كنت أسير في شارع بالقرب من النهر ونظرت لأعلى فرأيت حاملة نفط تمر. وبقي في ذاكرتي باستمرار مقدار انخفاض نيو أورليانز عن سطح البحر. وبعد انهيار الحواجز في أعقاب إعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥ ساعدتني تلك التجربة المبكرة على أن أفهم على الفور مدى الكارثة.

خلال الفترة التي أمضيتها مع الفرقة اتبعنا روتينًا فرضته علينا قواعد النقابة؛ وهي أربعون دقيقة على المنصة وعشرون دقيقة خارجها. وكنت أحب الأربعين دقيقة التي على المنصة ـ فتجربة العزف في فرقة جيدة مختلفة تمامًا عما تسمعه واقفًا في المقدمة. ذلك أن الأصوات والنغمات التوافقية تأتيك من كل اتجاه؛ فتشعر بقطاع الإيقاع في عظامك، ويتفاعل الأشخاص الذين في الفرقة جميعهم تفاعلاً ديناميكيًّا. ويمكن للعازفين المنفردين الاعتماد على ذلك الأساس للتعبير عن رؤيتهم للعالم. وكنت أعشق المرتجلين العظام مثل بيني جودمان وأرتي شو، ولكن نادرًا ما سعيت لأن أكون عازفًا منفردًا. فقد كنت راضيًا بكوني عضوًا في الفرقة يعزف النوت الموسيقية التي كتبها شخص آخر.

كنت معروفًا بمثقف الفرقة. فقد أصبحت على وفاق مع العازفين الآخرين (كنت أقوم بعمل ضرائب الدخل لهم)، ولكن أسلوبي كان مختلفًا عن أسلوبهم. فقد كان الكثير منهم يختفون فيما بين الوصلات داخل ما تسمى الغرفة الخضراء، التي سرعان ما تملؤها رائحة التبغ والماريجوانا. أما أنا فكنت أقضي فترات الراحة تلك التي تمتد لمدة عشرين دقيقة في قراءة الكتب. إذ كنت أتمكن خلال الليل من القراءة لمدة ساعة تقريبًا. ولم تكن الكتب المستعارة من مكتبة نيويورك العامة بالضرورة هي تلك التي تتوقعون أن تجدوا عازف ساكس شاب يقرؤها. ربما كان ذلك لأن والدي كان يعمل في وول ستريت، أو ربما كان عشقي للأرقام، ولكن ما أثار حب الاستطلاع عندي هو الأعمال التجارية والتمويل. وكان أحد أول الكتب التي قرأتها عن سوق الأوراق المالية البريطانية ـ وقد سحرني اكتشاف أنهم يستخدمون مصطلحات غريبة من قبيل ordinary shares [أسهم عادية]. وقرأت Reminiscence of a Stock Operator وهو كتاب من تأليف إدوين لوفيڤر عن چيسي ليڤرمور وكان مضاربًا مشهورًا في العشرينيات يُكنَّى بفتى وول ستريت الغواص. وتقول الأسطورة إنه كسب ١٠٠ مليون دولار من خلال البيع على المكشوف عشية انهيار ١٩٢٩. وقد أصبح غنيًّا وأفلس ثلاث مرات قبل أن ينتحر في نهاية الأمر عام ١٩٤٠. وكان دارسًا عظيمًا للطبيعة البشرية؛ وكتاب لوفيڤر ينبوع حكمة استثمار بما فيه من أقوال ليڤرمور مثل «الثيران والدببة تكسب أموالاً، ولكن الخنازير تُذبح».

قرأت كذلك كل كتاب أمكنني العثور عليه عن چيه پي مورجان. وهو لم يمول تكوين «يو إس ستيل»، ويعزز السكك الحديدية، وأسْهَمَ في تكوين «چنرال إلكتريك فحسب، بل كان كذلك القوة المثبتة الأساسية في النظام المالي الأمريكي قبل إنشاء بنك الاحتياط الفدرالي. وقد عجبت من ثروته ـ فعند تصفية اتحادات مورجان الاحتكارية قبيل الحرب العالمية الثانية، سمع الكونجرس شهادة تقول إن مورجان يتحكم في أكثر من ٢٠ مليار دولار. بل إنني تأثرت أكثر بشخصية مورجان؛ ذلك أن اشتُهر عن چيه پي مورجان أن كلمته هي العقد الذي يربطه، وفي عام ١٩٠٧ كان تأثيره الشخصي على رجال البنوك الآخرين هو الذي ساعد في القضاء على الذعر المالي الذي كان من الممكن أن يلقي بالبلاد في الكساد.(١)

كانت تلك القصص تحدث فيَّ نفس المشاعر نفسها التى كانت تحدثها جداول مواعيد السكك الحديدية من قبل. فقد كان وول ستريت مكانًا مثيرًا. ولم يمض وقت طويل قبل أن أقرر أن تكون تلك هي المحطة الثانية لي.

مع اقتراب الحرب من نهايتها كان المستقبل يتفتح. فقد أُقر مشروع قانون تعديل أوضاع العاملين بالدولة، وكان من أنهوا خدمتهم العسكرية في طريق عودتهم للوطن وللدراسة. وكنت قد بدأت أعتقد أن لي مستقبلاً؛ إذ كان طبيب الدرن يفحص رئَتَيَّ بشكل دوري وكان يزداد يقينًا بأن البقعة، بغض النظر عن كنهها، كامنة.

لم أكن واثقًا من نجاحي في التمويل. وعندما التحقت بكلية التجارة والمحاسبة والتمويل في جامعة نيويورك في خريف ١٩٤٥، بعد تركي مقاعد الدراسة لمدة عامين، كنت خائفًا بشأن ما سأفعله. ولذلك حصلت على كل الكتب الدراسية الخاصة بدورات الطلاب المستجدين وقرأتها جميعًا قبل حضور درسي الأول. وقد أدهشني حصولي على تقدير B في مادتين وتقديرَ A في بقية المواد في الترم الأول، ثم تقدير

---

(١) بما أنني كنت عضوًا بمجلس إدارة «چيه پي مورجان» في عام ١٩٧٧، كنت أجلس في غرف الاجتماعات نفسها في المبني رقم ٢٣ وول ستريت حيث جرى حل الكثير من فوضى ١٩٠٧ المالية. لقد كان التاريخ يخيم على ٢٣ وول ستريت. وحزنت حين باعت «چيه پي مورجان» المبنى في عام ٢٠٠٣.

A في المواد جميعها بعد ذلك. وكنت في الكلية طالبًا أفضل بكثير مما كنت عليه في مدرسة چورچ واشنطن الثانوية.

كانت كلية التجارة أكبر أجزاء جامعة نيويورك وربما أقلها مكانةً ـ فقد كان بها عشرة آلاف طالب، وكان الناس يفكرون فيها على أنها مدرسة تجارة وليس كلية حقيقية. (وصفها العميد بفخر ذات مرة بأنها «مصنع تعليمي ضخم»). ولكني كنت أرى ذلك غير منصف؛ فقد حصلت على تعليم جيد جدًّا. وتعرفت على منهج دراسي مشوق من الآداب الإنسانية، وبالطبع المحاسبة وأسس الاقتصاد وإدارة الأعمال وأعمال البنوك والتمويل. وكنت أشعر بجاذبية تجاه الموضوعات التي تشمل المنطق والبيانات، كما أخذت دروسًا في الرياضيات المتقدمة. وقد استهواني الاقتصاد منذ البداية؛ إذ سحرتني منحنيات العرض والطلب، وفكرة توازن السوق، وتطور التجارة العالمية.

كان الاقتصاد موضوعًا ساخنًا في السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الثانية (ربما كانت الفيزياء النووية فقط العلم الأكثر سخونة). وكان لذلك سببان؛ فقد كان الكل يقدر أن الاقتصاد الأمريكي في ظل توجيهات المخططين الحكوميين كان المحرك الصناعي وراء انتصار الحلفاء. بل إن المؤسسات الاقتصادية كان يجري إنشاؤها وكان نظام اقتصادي جديد يتشكل أمام أعيننا. وقد اجتمع زعماء العالم الغربي في يوليو من عام ١٩٤٤ في بريتون وودز بنيوهامبشير لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان ذلك يميز ما أسماه هنري مورجنتاو «نهاية النزعة القومية الاقتصادية» وقد اتفق الزعماء على أنه إذا كان لابد من استدامة الرخاء العالمي فلابد من المشاركة فيه، ومسئولية الدول الصناعية هي ضمان خفض الحواجز الموجودة في التجارة والتمويل.

الأساس النظري لجزء كبير من هذا وضعه اقتصادي كمبردج العظيم مينارد كينز. وكان رائعته The General Theory of Employment, Interest and Money بمثابة الأساس الفكري لاتفاق روزڤلت الجديد، وقد قرأناه جميعًا ونحن طلبة. وخلق كينز في ذلك الكتاب العلم المعروف الآن باسم الاقتصاد الكلي. وهو يقول إنه إذا تُرك الأمر للأسواق الحرة فلن تحقق المصلحة المثلى للمجتمع باستمرار، وأنه عندما

يحدث كساد في التوظيف، كما حدث بشكل مفجع أثناء الكساد العظيم، فلابد من تدخل الحكومة.

كان من الصعب اختراع شخصية أفضل منه لإشعال خيال الشباب. وكان روبرت كافِش أحد زملائي بكلية التجارة، وهو الآن أستاذ غير متفرغ بجامعة نيويورك، وقد صرح لهيئة الإذاعة البريطانية منذ فترة غير بعيدة أن طلاب الاقتصاد في أواخر الأربعينيات كانت لديهم مهمة: «ما كان يربطنا بالفعل ببعض هو الإحساس بأن الاقتصاد يمر بتحول وأننا موجودون على الحدود. فأي شخص كان يدرس الاقتصاد في ذلك الحين كان مصممًا على أنه لن يكون هناك كساد كبير آخر. فقد أدى كساد ثلاثينيات القرن العشرين إلى الحرب العالمية الثانية، ولذلك كنا مشبعين بفكرة أننا لن نسمح لتلك الكارثة بأن تتكرر. وكان من الصعب العثور على شخص لم يتأثر بقوة بالحزب الديمقراطي وچون مينارد كينز وتلك الفكرة الخاصة بالدور القوي جدًّا الذي يمكن للحكومة القيام به في الشئون الاقتصادية السائدة».

ومع أن بوب ومعظم زملائي كانوا كينزيين متحمسين، فلم أكن أنا كذلك. فقد قرأت كتاب General Theory مرتين ـ وهو كتاب غير عادي. ولكن إبداعات كينز الرياضية وتحليلات البنيوية كانت هي ما سحرني، وليس أفكاره الخاصة بالسياسة الاقتصادية. وكانت لا تزال لدي نفسية العازف؛ إذ كنت أفضل التركيز على التحديات الفنية ولم تكن لدي رؤية كلية. ولم تكن السياسة الاقتصادية تحظى باهتمامي.

أحببت أنا وبوب الموسيقى الكلاسيكية. كنا نجلس بين الدروس في منتزه واشنطن سكوير نشاهد الفتيات، وعندما تهدأ الأمور كنا ندندن بكونشرتات موتسارت للبيانو ويسأل كل منا الآخر «ما رقم هذا الكونشرتو؟» ومع أنني لم أعد أعزف بشكل احترافي في ذلك الوقت، فقد كانت الموسيقى لا تزال مركز حياتي الاجتماعية ـ إذ كنت أغني ضمن الكورس وأعزف الكلارينت في الأوركسترا، وشاركت في تأسيس نادٍ اسمه «الجمعية السيمفونية» كان يجتمع مرة كل أسبوع للاستماع إلى الأسطوانات والكلمات التي يلقيها الضيوف.

غير أن الرياضيات هي ما كان يستحوذ عليَّ في المقام الأول. وكان الأساتذة يعجبهم

الطلاب المجتهدين، ولابد أن شغفي بالانكباب على الدراسة كان واضحًا. وكان أول عمل مدفوع الأجر أقوم به في الاقتصاد خلال الصيف السابق لسنتي النهائية بالمدرسة. فقد استدعاني أستاذ الإحصاء چيفري مور، الذي أصبح مفوض إحصائيات العمل في عهد الرئيس نيكسون، وطلب مني الذهاب إلى «براون براذرز هاريمان» لمقابلة أحد الشركاء واسمه چ يوچين بانكس. وكان «براون براذرز هاريمان» من بين أقدم بنوك نيويورك وأكبرها وأرفعها مكانةً ـ وكان السياسي الأسطوري دابليو أڤيريل هاريمان شريكًا عامًا قبل أن يذهب للعمل مع فرانكلين روزڤلت. وقد خدم بريسكوت بوش، والد چورچ اتش دابليو بوش وجد چورچ دابليو بوش، هناك كشريك قبل عضوية مجلس الشيوخ الأمريكي. وكانت الشركة موجودة في وول ستريت بالمعني الحرفي للكلمة، حيث تقع على مقربة من سوق الأوراق المالية، وفي ذلك الصباح الذي ذهبت فيه لمقابلة مستر بانك كانت تلك هي المرة الأولى التي أضع فيها قدمي في ذلك المكان. وعند دخولي تلك المكاتب بأسقفها المذهبة ومكاتبها ذات الحصيرة والسجاد السميك، كان الأمر أشبه بدخول قدس أقداس يتسم بقدر من الثراء يبعث على التبجيل ـ كان شعورًا مهيبًا بالنسبة لفتى قادم من واشنطن هايتس.

كان چين بانكس شخصًا نحيفًا ودودًا خفيض الصوت في أواخر الثلاثينيات من عمره وكان عمله هو تتبع مسار الاقتصاد من أجل المؤسسة. قال لي إنه يريد في واقع الأمر تعديلاً موسميًا كل أسبوع لسلسلة بنك الاحتياط الفدرالي الإحصائية عن مبيعات المتاجر متعددة الأقسام ـ بشكل أساسي نسخة أكثر تدقيقًا من الأرقام المعدلة شهريًا التي تنشرها الحكومة. واليوم يمكنني إعداد مجموعة البيانات التي طلبها خلال دقائق معدودات بمجرد كتابة بضع تعليمات للكمبيوتر. ولكن في عام ١٩٤٧ كان لابد من بناء تلك الإحصاءات بجهد جهيد عن طريق وضع مجموعات الإحصاءات فوق بعضها البعض باستخدام القلم الرصاص والورق والمسطرة المنزلقة وآلات الجمع المكتبية.

لم يكن بانكس قدم تعليمات مفصلة، ولكن لم يكن هناك بأس في ذلك بالنسبة لي. إذ كنت أذهب إلى مكتبة مدرسة التجارة وأطالع الكتب والمقالات في الدوريات المتخصصة لاكتشاف طريقة إنشاء تعديل موسمي أسبوعي. وبعد ذلك كنت أجمِّع

البيانات وأبدأ العمل، حيث كنت أرجع إلى بانكس من حين لآخر فحسب. وكان القدر المطلوب من الحساب اليدوي والرسوم البيانية المرسومة يدويًا ضخمًا، ولكني ثابرت على العمل طوال الشهرين التاليين. كان بانكس مسرورًا جدًا من النتيجة، أما أنا فقد تعلمت القدر الكبير، ليس فيما يتعلق بالطريقة التي يُفترض أن تعمل بها التعديلات الموسمية فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بطريقة تنظيم البيانات على النحو الذي يوصلني للنتيجة.

كان تخرجي في الربيع التالي أمرًا شكليًا. فقد قررت أن أبقى في جامعة نيويورك وقبلت منحة للدراسة الليلية للحصول على درجة الماجستير. ومع ذلك كان لابد لي من الحصول على وظيفة لكسب المال. وكان أمامي عرضان؛ أحدهما من وكالة إعلانات والآخر من مجلس المؤتمر الصناعي القومي، حيث كان أحد أساتذتي كبير الخبراء الاقتصاديين. ومع أن أجر وظيفة الإعلانات كان أفضل ـ ٦٠ دولارًا في الأسبوع مقابل ٤٥ دولارًا في الأسبوع ـ فقد اخترت مجلس المؤتمر، إذ رأيت أنني سأتعلم هناك أكثر. وكان مجلس المؤتمر معهدًا خاصًا تدعمه الشركات الكبرى ماليًا. وكان قد تأسس في عام ١٩١٦ كجماعة دفاع، ولكن اهتمامه تغير في العشرينيات إلى عمل الأبحاث المنضبطة الدقيقة القائمة على النظرية القائلة بأن توفر المعرفة الموضوعية قد يساعد رجال الأعمال وزعماء النقابات على التوصل إلى أرضية مشتركة. وكان المعهد تدعمه مائتا شركة من بينها چنرال إلكتريك، وإنترناشونال هارڤسترز، وبراون براذرز، وهاريمان، ويانجزتاون شيت أند تيوب. وكان المجلس أفضل مصدر خاص لأبحاث الأعمال التجارية؛ فقد وضع على سبيل المثال مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩١٣، وكان أول هيئة تدرس سلامة مكان العمل وتهتم بالنساء كقوة عاملة. وفي بعض الحالات كانت معلوماته أفضل من معلومات الحكومة. وأثناء فترة الكساد، كان المجلس المصدر الرئيسي للبيانات الخاصة بحجم البطالة.

حين وصلت في عام ١٩٤٨ كان مكانًا يموج بالنشاط، حيث كان هناك طابق كبير من المكاتب في پارك أڤينيو بالقرب من محطة جراند سنترال. وكان هناك العشرات من الباحثين الجالسين في صفوف من المكاتب وقاعة للرسوم البيانية تموج بالحركة،

حيث المصممون الجالسون على مقاعد مرتفعة أمام طاولات الرسم يقومون بعمل الصور والرسومات المعقدة. وبالنسبة لي كانت المكتبة الشيء المهم. فقد اكتشفت أن مجلس المؤتمر جمَّع مجموعة قيمة من البيانات عن كل صناعة مهمة في أمريكا تبدأ منذ نصف قرن أو يزيد. وكانت هناك كذلك أرفف فوق أرفف من الكتب التي توضح طريقة عمل الصناعات في واقع الأمر. وكانت المجموعة تغطى طيف الاقتصاد بالكامل، من التعدين إلى البيع بالتجزئة، ومن المنسوجات والإعلان إلى التجارة الخارجية. وكانت هناك مجلدات ضخمة بعنوان Cotton Counts Its Customers، على سبيل المثال: استطلاع يدوي قام به مجلس القطن القومي يوضح بقدر كبير من التفصيل ما كان حينذاك صناعة القطن السائدة في العالم. وهو يخبرك بكل ما تريد معرفته عن أنواع القطن ودرجاته، وكيفية استخدامها، وما يعد الأحدث في المعدات وطرق التصنيع ومعدلات الإنتاج بين الشركات المُصَنِّعة.

لم يكن هناك مكان للعمل بين أرفف المكتبة المكتظة بالكتب، ولذلك كنت أذهب بحمل من المواد بين ذراعي إلى مكتبي. وكان لابد عادةً من نفض التراب عن الكتب. وكان كبير الاقتصاديين هو من يحدد مشروعات الأبحاث، وخلال بضعة أشهر فحسب بدأوا يشيرون إليَّ باعتباري الشخص الذي يعرف كل البيانات. وكان ذلك صحيحًا إلى حد بعيد. فقد أصبحت هوايتي فهم كل المعرفة الموجودة على تلك الأرفف؛ حيث قرأت عن البارونات اللصوص[١]، وأمضيت الساعات في دراسة تعداد عام ١٨٩٠، ودرست حمولات عربات البضاعة التابعة للسكك الحديدية في تلك الحقبة، واتجاهات أسعار القطن قصير التيلة بعد الحرب الأهلية، وآلاف التفاصيل الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي. ولم يكن ذلك عملاً مملاً ـ كلا على الإطلاق. وبدلاً من قراءة رواية «ذهب مع الريح»، كنت سعيدًا وأنا أغوص في ملف «مستودعات خام النحاس في شيلي».

---

(١) تعبير أطلقه الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في أوائل القرن العشرين على أفراد تلك العائلات التي بنت مجدها على أموال مغتصبة أو مسروقة، مثلما يقال عن عائلة مورجان التي كان جدها قرصانًا وترك لذريته خريطة تخبرهم بالمكان الذي أخفى فيه كنزه فاستغلوا ذلك الكنز في إقامة إمبراطوريتهم الصناعية. (المترجم)

أخذت منذ البداية تقريبًا أنشر مقالات في Business Record، وهي دورية مجلس المؤتمر الشهرية. كان المقال الأول عن الاتجاهات في أرباح المصانع الصغيرة، وكان يقوم على سلسلة إحصائية جديدة تمامًا من لجنة التجارة الفدرالية ولجنة الأوراق المالية والبورصات. وبعد استخراج كل التفاصيل من البيانات، أعلنت بكل حماس الشباب أنه «بما أن الأعمال الصغيرة قد تكون بمثابة بارومتر للحركات الدورية، فإن المسح الفوري وطويل المدى في تصنيع الشركات الصغيرة أمر على قدر كبير من الأهمية».

على امتداد الأسابيع التالية حصل عملي على قوة دفع. فقد اطلع أحدهم على أحد مقالاتي وكتب عنه في «نيويورك تايمز»، بل وذكر اسمي. وحصلت على درجة الماجستير من جامعة نيويورك وظللت أنشر بانتظام ـ مقالات عن مشروعات الإسكان، وسوق السيارات الجديدة، والائتمان الاستهلاكي، وغير ذلك من الموضوعات. وكنت أزداد ثقةً في قدرتي على استيعاب البيانات وجعلها تحكي حكاية. وبينما لم أكن أشعر بالارتياح وأنا أحاول فهم الاقتصاد ككل ـ تاركًا ذلك للكينزيين ـ فقد فهمت المزيد والمزيد عن أجزائه وكيفية اتصالها ببعضها.

* * *

زرت ليڤيتاون لأول مرة في موسم أعياد الميلاد لعام ١٩٥٠. وكنت قد قرأت بالطبع عن الأزواج الشباب الذين يغادرون المدينة لينشئوا أسرًا ويعيشون الحلم الأمريكي الخاص بامتلاك منزل في الضواحي. وكان المكان الوحيد الذي عشت فيه هو العمارات السكنية في مانهاتن، وما أدهشني بشأن ليڤيتاون هو الهدوء. كانت المنازل صغيرة، ولكن لكل منها فناء أمامي وخلفي به نجيلة، وكانت الشوارع عريضة، ولم تكن هناك عمارات مرتفعة. وكان بإمكانك شراء منزل بثمانية آلاف دولار. كانت تبدو كالنرڤانا[١].

(١) النيرڤانا حالة الانطفاء الكامل التي يصل إليها الإنسان بعد فترة طويلة من التأمل العميق، فلا يشعر بالمؤثرات الخارجية المحيطة به على الإطلاق؛ أي أنه يصبح منفصلا تماما بذهنه وجسده عن العالم الخارجي. والهدف من ذلك هو شحن طاقات الروح من أجل تحقيق النشوة والسعادة القصوى والقناعة وقتل الشهوات، ليبتعد الإنسان بهذه الحالة عن كل المشاعر السلبية من الاكتئاب والحزن والقلق وغيرها. ويصل الكهنة البوذيون والفقراء الهنود إلى حالة النيرڤانا بالفعل بعد فترات طويلة جدًا من التأمل العميق، إلا أن الأمر صعب جدًا على عامة الناس. ونيرڤانا كلمة سنسكريتية، أي بلغة الهند القديمة. (المترجم)

دعاني إلى طعام العشاء تيلفورد جينز، وهو من زملاء الدراسة الجامعية وكان في ذلك الحين نائبًا لرئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي بنيويورك. وكان قد انتقل للتو إلى هناك وزوجته روث وابنته الصغيرة پام. وكان هناك كذلك زميل له خريج جامعة پرنستون عمره ثلاثة وعشرون عامًا بدأ للتو العمل في فرع بنك الاحتياط الفدرالي بنيويورك ـ كان شخصًا ضخمًا طوله ستة أقدام وسبع بوصات (حوالي ١٩٧ سم) اسمه پول ڤولكر.

لا تزال صورة من تلك الأمسية محفورة في ذاكرتي: كنا جالسين ونمزح في غرفة معيشة دافئة أمام المدفأة (كان المنزل به مدفأة تعمل بالفعل). كان التفاؤل شعورًا سائدًا، ليس في تلك الليلة فحسب، بل في تلك الفترة بصفة عامة. فقد كانت أمريكا تحقق نجاحًا كبيرًا. ذلك أن الاقتصاد الأمريكي كان يهيمن على العالم ـ إذ لم يكن له أي منافس. وكانت مصانع تجميع السيارات الأمريكية موضع حسد جميع الدول. (كنت قد انتقلت إلى ليڤيتاون في سيارتي الپلايموث الزرقاء الجديدة التي دفعت ثمنها مما كسبته من الأبحاث). ولم تكن شركات الصلب والنسيج عندنا تشعر بالقلق من الواردات، حيث لم يكن هناك أي كلام عنها. وبعد أن خرجت القوة العاملة لدينا من الحرب العالمية الثانية كان لديها أفضل المشرفين وأكثر العمال مهارة. وبسبب برنامج GI Bill [١] كان مستوى التعليم يرتفع بسرعة.

إلا أننا بدأنا للتو في شهر ديسمبر هذا التعرف على خطر جديد رهيب. فقد كانت المواجهة النووية تبدو شديدة التجرد كتهديد قبل ذلك بثمانية عشر شهرًا، عندما فجَّر الاتحاد السوڤييتي قنبلته الذرية الأولى. غير أنه عندما بدأ الإحساس بالحرب الباردة داخل البلاد بدا الخطر ملموسًا على نحو أكبر. وأدين ألچير هيس[٢] بتهمة الشهادة

(١) برنامج وضعته الحكومة الأمريكية في العام ١٩٤٤ على شكل إعلان حقوق ويتضمن تقديم تسهيلات متنوعة للمحاربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وقد مول الملايين من المساكن الجديدة والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة ووفر التعليم الجامعي للملايين من الجنود الذين خاضوا الحروب. **(المترجم)**

(٢) محام وموظف حكومي ومدير ورجل أعمال ومؤلف ومحاضر أمريكي. في عام ١٩٤٨ شهد المرشد الحكومي وعضو الحزب الشيوعي السابق ويتاكر تشامبرز أمام لجنة الأنشطة المعادية لأمريكا بأن هيس شيوعي في السر في حين يعمل موظفًا فدراليًا. وقدم تشامبرز أدلة تشبه قيامهما بأعمال تجسس، إلا أنهما أنكرا ذلك تحت القسم في المحكمة. ووجهت لهيس تهمة الشهادة الزور وحوكم من جديد وأدين بهذه التهمة وحُكِم عليه بالسجن خمس سنوات. **(المترجم)**

الزور في فضيحة تجسس، وألقي مكارثي كلمته الشهيرة التي قال فيها إن بحوزته قائمة تضم مائتين وخمسة شيوعيًّا معروفًا. وكانت القوات الأمريكية تقوم بـ«عمل شُرَطِي» في كوريا. وتسبب ذلك في إندفاع البنتاجون إلى إعادة بناء فرق الجيش وأجنحة المقاتلات والقاذفات التي بليت بعد الحرب العالمية الثانية. وتساءلنا جميعًا إلى أين سيقودنا ذلك.

سجلت في برنامج الدكتوراه بجامعة كولولمبيا في ذلك الخريف، حيث كنت أوزع وقتي بين الدراسة وأبحاث مجلس المؤتمر. (حتى في ذلك الحين كان لابد لك من الحصول على درجة الدكتوراه كي تتقدم كاقتصادي). كان المشرف عليَّ في الكلية أرثر برنز الذي كان بالإضافة إلى كونه أستاذًا هو كذلك كبير الباحثين في المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، وكان مقره في نيويورك في ذلك الحين. وهو مازال أكبر هيئة أبحاث اقتصادية مستقلة في أمريكا. وكان حينذاك مشهورًا بالعمل مع الحكومة منذ الثلاثينيات لإنشاء ما تسمى حسابات الدخل القومية ـ نظام المحاسبة الضخم الذي أعطى واشنطن أول صورة دقيقة لإجمالي الناتج القومي. وعندما قامت أمريكا بالتعبئة من أجل الحرب، ساعد هذا النظام المخططين على تحديد أهداف الإنتاج العسكري وقياس مقدار التقنين اللازم في الجبهة الداخلية لدعم الجبهة الحربية. ويتمتع المكتب القومي للبحوث الاقتصادية كذلك بسلطة على تقلبات الدورة التجارية؛ فمحللوه حتى يومنا هذا يحددون تواريخ البداية والنهاية الرسمية للكساد.

وكان أرثر برنز باحثًا طيبًا يُدخن الغليون. وكان له تأثير عميق على أبحاث الدورة التجارية ـ كان كتابه الذي ألفه في عام ١٩٤٦ مع ويزلي كلير ميتشل التحليل الأصلي لدورات الأعمال التجارية الأمريكية منذ ١٨٥٤ إلى ١٩٣٨ . وقد جعله إخلاصه للأدلة الإمبريقية والمنطق الاستدلالي على خلاف مع التيار الاقتصادي السائد.

كان برنز يحب إثارة الخلافات بين تلاميذه في الدراسات العليا. وفي يوم من الأيام كان الدرس عن التأثير المدمر للتضخم على الثروة القومية، فدار في الغرفة يسأل «ما الذي يسبب التضخم؟» لم يستطع أي منا الرد على سؤاله. أخذ البروفيسور نفسًا من غليونه ثم أطلقه من فمه وقال: «الإنفاق الحكومي الزائد عن الحد يحدث التضخم!»

معلم مختلف هو الذي مكنني من رؤية أنه يمكنني أن أحاول في يوم من الأيام فهم الاقتصاد ككل والتنبؤ به. ففي عام ١٩٥١ تقدمت للالتحاق بدورة للإحصاء الرياضي، وهو علم فني يقوم على فكرة أن طرق العمل الداخلية والعلاقات المتداخلة لأي اقتصاد كبير يمكن بحثها وقياسها وتشكيلها وتحليلها رياضيًّا. ويسمى هذا العلم الآن الاقتصاد القاسي، غير أن المجال في ذلك الحين كان مجرد تجميع للمفاهيم العامة، وكان من الحداثة بحيث لم يكن له كتاب دراسي أو حتى اسم. وكان الأستاذ هوچاكوب وولفويتز، الذي سوف أتعرف على ابنه پول خلال سنواته التي أمضاها في إدارة چورچ دابليو بوش ثم رئيسًا للبنك الدولي. وكان البروفيسور يكتب الأسئلة على السبورة بالطباشير ويعطيها لنا لدراستها على ورق مطبوع بماكينة الاستنسل. رأيت على الفور قوة تلك الأدوات الجديدة: إذا كان يمكن تشكيل الاقتصاد بدقة باستخدام الحقائق الإمبريقية والرياضيات، فمن الممكن إذن أن نستمد تنبؤات واسعة النطاق رياضيًّا، بدون التخمين شبه العلمي الذي يستخدمه الكثير من المتنبئين الاقتصاديين. وقد تخيلت كيفية تحقيق ذلك. وأهم شيء أنني وجدت وأنا في الخامسة والعشرين مجالاً ناميًا يمكنني أن أتفوق فيه.

تكونت لدي في السنوات التالية مهارة بناء النماذج القياسية الاقتصادية الكبيرة بعض الشيء، وأصبحت على قدر أعمق في تقييم استخدامها، وتحديدها بشكل خاص. فالاقتصادات الديناميكية الحديثة لا تدوم بالقدر الذي يسمح بالقراءة الدقيقة لبُناها الأساسية. وكان مصورو البورتريه الأوائل يطلبون ممن يصورونها الثبات لوقت طويل يكفي لالتقاط صورة مفيدة؛ فإذا تحرك الشخص الذي يجري تصويره سوف تكون الصورة مهزوزة. وكذلك الحال بالنسبة للنماذج الاقتصادية. فعلماء القياسات الاقتصادية يستخدمون تعديلات عشوائية للبنية الشكلية لنماذجهم كي يخلقوا تنبؤات معقولة. وتسمى هذه في التجارة معادلات العامل المضاف؛ وكثيرًا ما تكون العوامل المضافة أهم بكثير بالنسبة للتنبؤات من نتائج المعادلات نفسها.

إذا كان للنماذج قدرة تنبؤية ضعيفة، فما فائدتها؟ الميزة التي تحظى بأقل قدر من الدعاية الخاصة بالنماذج الشكلية هي ببساطة أن ممارسة استخدامها تضمن تطبيق قواعد الثبات المحاسبي والاقتصادي الأساسية على مجموعة من الافتراضات. ومن

المؤكد أن النماذج يمكن أن تساعد على زيادة فاعلية حِزَم المعلومات القليلة التي يمكن تلقيها على وجه اليقين. فكلما كان النموذج غنيًّا بالبيانات كان أكثر فاعلية. وقد حاولت باستمرار إثبات أن المجموعة الحديثة من التقديرات الأكثر تفصيلاً الخاصة بأحدث ربع عام متاح أكثر فائدة بكثير بالنسبة لدقة التنبؤات من بنية النموذج الأكثر تعقيدًا.

وفي الوقت نفسه بالطبع، فإن بنية النموذج مهمة إلى حد بعيد لنجاحه. فلا يمكننا (أو على الأقل لا يمكنني) رسم نماذج مجردة من لا شيء. فلابد من استنتاجها من الحقائق. ذلك أن الأفكار المجردة لا تدور في عقلي غير مربوطة بملاحظات العالم الواقعي. فلابد لها من مرساة. وهذا هو السبب في أنني أكافح من أجل العثور على كل ملاحظة أو حقيقة قابلة للتصور بشأن أية واقعة. وكلما كثرت التفاصيل كان من المرجح أكثر أن يكون النموذج المجرد صورة للعالم الواقعي الذي أسعى إلى فهمه.

كان تدريبي المبكر هو أن أنهمك بتفصيل موسع فى طرق عمل جزء صغير من العالم وأستنتج من التفاصيل الطريقة التي تتصرف بها تلك الشريحة من العالم. وتلك هي العملية التي طبقتها على امتداد حياتي المهنية. وأنا أعيش حنانًا عميقًا في كل مرة أتصفح فيها المقالات التي كتبتها في العشرينيات من عمري. فالمادة من عالم أبسط إلى حد كبير، ولكن طريقة التحليل حديثة مثل أية طريقة أطبقها في الوقت الراهن.

٢
صناعة الاقتصادي

كثيرًا ما كنت أؤدي عملي والراديو مفتوح. وقد سيطرت كوريا على الأخبار في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ ـ كان جيشنا في ذلك الحين يخوض معارك دامية ضد الصينيين، وأقال الرئيس ترومان الجنرال ماك أرثر لإصراره علنًا على أن تعلن الولايات المتحدة حربًا شاملة ضد الصين. وفي الداخل انتقلت تجارب القنبلة الذرية من نيوميكسيكو إلى نيڤادا ـ وكان لدينا الخوف الأحمر [الخوف العام من الشيوعيين] ـ وقد أُعدم الزوجان روزنبرج بالكرسي الكهربائي بتهمة التجسس.[١] وسط ذلك الاضطراب كله، كان الأمر الذي استولى على خيالي هو بزوغ فجر العصر الذري. وكان جزء من العمل العلمي الذي تم أثناء الحرب العالمية الثانية يجري رفع الحظر عنه حينذاك، وبدأت أتعمق في قراءة الفيزياء النووية بشكل جانبي. وكانت أولى غزواتي لكتاب تقني ضخم عنوانه Sourcebook on Atomic Energy، وهو توليفة من المعلومات المتاحة عن الموضوع الذي كان الحديث عنه محظورًا برعاية حكومية، وانتقلت منه إلى كتب عن الفلك، والفيزياء بشكل أوسع، وفلسفة العلوم.

---

(١) الزوجان چوليوس وإيثيل روزنبرج يهوديان يساريان أمريكيان أُدينا في خضم الحرب الباردة التي كانت في أوج اشتعالها بتسريب أسرار نووية للاتحاد السوڤييتي. ورغم الاحتجاجات الكثيرة وتدخل زعماء كثيرين من مختلف دول العالم فقد أعدم الزوجان. وفي هذه الفترة شهدت الولايات المتحدة ما عُرف باسم لجنة مكافحة الشيوعية، وهي الفترة التي اشتهرت فيما بعد باسم «فترة المكارثية» نسبة للسِّناتور المحافظ الجمهوري يوجين مكارثي الذي قاد حملة شعواء ضد المثقفين اليساريين، وخاصة داخل قطاع السينما ووسائل الإعلام والصحافة، مناديًا بتطهير الإعلام والفن من اليسار والخونة الذين يمارسون سلوكًا غير أمريكي. (المترجم)

ككثير من الأشخاص ذوي العقول العلمية، كنت أعتقد أن الطاقة النووية أهم الحدود التي سنفتحها في حياتنا. وكان ذلك هو الجانب الثاني من الخوف الذي كنا جميعًا نشعر به من الحرب الذرية. وكان العلم مغريًا إلى أقصى حد. وقد أعطت الذرة البشرية قوة يمكن أن تفتح مرحلة جديدة تمامًا من السعي. ودعا هذا بدوره إلى طريقة جديدة للتفكير.

اكتشفت أن بعض العلماء في مشروع مانهاتن يؤيدون فلسفة تسمى الوضعية المنطقية، وهي أحد أشكال النزعة الإمبريقية. وهذه هي المدرسة التي كان رائدها لودڤيج ڤيتجنشتاين ومبدؤها الأساسي هو أن المعرفة لا يمكن الحصول عليها إلا من الحقائق والأرقام - فهي تشدد على البرهان الصارم. وليست هناك مُطْلَقَات أخلاقية؛ فالقيم والأخلاق والطرق التي يتصرف بها الناس انعكاسات للثقافة وليست موضوعًا للمنطق. وهي تتفاوت تفاوتًا اعتباطيًّا بحيث تكون خارج نطاق الفكر الجاد.

تبنى الرياضي داخلي ذلك المذهب التحليلي الصارم. فقد بدا أنه فلسفة العصر الصحيحة. وظننت أن العالم سيصبح مكانًا أفضل إذا ركز الناس بشكل حصري على ما هو قابل للمعرفة ومهم، وذلك هو هدف الوضعية المنطقية على وجه الدقة.

بحلول عام ١٩٥١ كنت غارقًا بسعادة في عملي للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد وكنت أكسب أكثر من ٦ آلاف دولار في السنة. ولم يكن لدى أي من أصدقائي أو زملائي ذلك القدر من المال، وهو ما كان يزيد على حاجتي. انتقلت أنا وأمي إلى الضواحي - ليس إلى ليڤيتاون مرة واحدة، بل إلى منزل تسكنه أسرتان في فوريست هيلز بكوينز، وهو حي تكثر فيه الخضرة والأشجار على بعد مسافة يسهل قطعها سيرًا على الأقدام من قطار الضواحي. وأخيرًا وجدت طريقة للهروب من اختناقات المدينة. لقد كانت تلك خطوة كبيرة لأعلى.

لو أن شخصًا أخبرني حينذاك أنني على وشك دخول أكثر مراحل حياتي ارتباكًا واضطرابًا ما كنت لأصدقه. ومع ذلك فإنني في العامين التاليين سوف أتزوج وأنفصل، وأتخلف عن الذهاب إلى محاضرات الدراسات الحرة، وأترك وظيفتي وأُنْشِئ عملاً خاصًا بي - وأغير الطريقة كلها التي أنظر بها إلى العالم.

* * *

المرأة التي تزوجتها هي چوان ميتشل، وكانت مؤرخة فنون من وينيپج بمقاطعة مانيتوبا [في كندا]، وكانت قد جاءت إلى نيويورك للدراسة بمعهد الفنون الجميلة التابع لجامعة نيويورك. كان لقاؤنا بتدبير من أحد الأصدقاء دون علمنا ـ دخلت شقتها وأدارت إحدى أسطواناتي المفضلة. كانت الموسيقى الكلاسيك هوايتنا المشتركة. تواعدنا لشهور عدة، وتزوجنا في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٥٢، وانفصلنا بعد سنة تقريبًا. وبدون الدخول في التفاصيل، سوف أقول إنني كنت المشكلة. فلم يكن لدي فهم حقيقي للالتزام الذي تتطلبه العلاقة الزوجية. إذ كان اختياري فكريًّا، وليس عاطفيًّا، حيث قلت لنفسي: «هذه المرأة ذكية جدًّا. وجميلة جدًّا. لن أجد أحسن من ذلك». وكانت غلطتي أكثر إيلامًا لأن چوان شخصية غير عادية. ولحسن الحظ أننا مازلنا أصدقاء حتى يومنا هذا.

كانت چوان من أعز صديقات زوجة ناثانييل براندن مساعد آين راند الشاب، وحبيبها بعد سنوات. وهذه هي الطريقة التي التقيت بها بآين راند. كانت مهاجرة روسية حققت روايتها «النبع» أفضل مبيعات خلال فترة الحرب. وكانت قد انتقلت منذ فترة قليلة من هوليوود إلى نيويورك وأصبح لها عدد قليل من الأتباع المكثفين. وقرأت الرواية ووجدتها مثيرة للاهتمام. وهي قصة مهندس معماري اسمه هوارد رورك يقاوم على نحو بطولي كل ضغط للمساومة على رؤيته ـ بل إنه يفجر مشروع إسكان عام عندما يكتشف أن المقاول غير تصميمه ـ وتكون له السيادة في النهاية. وقد كتبت راند القصة لتوضيح فلسفة توصلت إليها، وهي فلسفة تؤكد على العقل والفردية والمصلحة الذاتية المستنيرة. وفيما بعد أطلقت عليها اسم الموضوعية؛ أما الآن فيمكن تسميتها تحررية.

أيدت النزعة الموضوعية رأسمالية النشاط الاقتصادي الحر باعتبارها الشكل المثالي للتنظيم الاجتماعي؛ وليس مستغربًا أن آين راند كانت تبغض الشيوعية السوڤييتية التي تلقت تعليمها في ظلها. فقد كانت تراها تجسيدًا للجماعية الوحشية. وفي ذروة النفوذ السوڤييتي كانت تعتقد أن النظام أصله فاسد بالقدر الذي يؤدي إلى انهياره من الداخل.

وكانت هي ومن يحيطون بهم يطلقون على أنفسهم الجماعيين، وهي نكتة داخلية لأن النزعة الجماعية على النقيض تمامًا مما يؤمنون به. وكانوا يلتقون في شقة راند في الشارع الرابع والثلاثين مرة واحدة على الأقل كل أسبوع لمناقشة أحداث العالم ويظلوا في جدلهم حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. في الليلة التي قدمتني فيها جوان كانت المجموعة صغيرة، ربما سبعة أو ثمانية أشخاص جالسون في غرفة معيشة بسيطة: راند، وزوجها الرسام فرانك أوكونور، والزوجان براندن، وبضعة أشخاص آخرون. وكانت آين راند غير جذابة إلى حد بعيد ـ كانت قصيرة وفي أواخر الأربعينيات من العمر. وكان وجهها دراميًّا، أو حادًا تقريبًا، وذات فم واسع، وحواجب عريضة، وعينين ذكيتين داكنتين ـ وكانت تقص شعرها «آلا جرسون». وكانت لها لكنة روسية رغم وجودها في الولايات المتحدة لمدة عشرين عامًا. وكانت محللة لا تلين، وعلى استعداد لتشريح أية فكرة إلى أصولها، ولم يكن لها اهتمام بالكلام التافه. غير أني لاحظت بالرغم من هذه الصرامة انفتاحًا في الطريقة التي تقارب بها المناقشة. فقد بدت على استعداد لبحث أية فكرة من أي شخص والتعامل معها بموضوعية شديدة.

بعد الاستماع على مدى بضع أمسيات، كشفت عن طابعي الوضعي المنطقي. ولا أتذكر الموضوع الذي كان يُناقَش، ولكن شيئًا ما دفعني إلى افتراض عدم وجود مُطْلَقات أخلاقية. انقضت آين راند سائلة «كيف يمكن ذلك؟»

أوضحت لها ذلك قائلاً: «لأنه لكي نكون عقلانيين بحق، لا يمكن نؤمن برأي بدون أدلة إمبريقية كبيرة».

فسألت مرة أخرى: «كيف يمكن ذلك؟ ألست موجودًا؟».

رددت معترفًا: «أنا ... لست متأكدًا».

«هل أنت مستعد لأن تقول إنك لست موجودًا؟».

«ربما ..»..

«بالمناسبة، من الذي يقول ذلك؟».

ربما كان لابد أن تكون هناك ـ أو بالأحرى ربما كان لابد أن تكون مدمن رياضيات

في السادسة والعشرين من عمرك ـ ولكن ذلك الحوار صدمني في الواقع. فقد رأيت أنها تكشف بفاعلية عن طابع متناقض مع نفسه في موقفي.

ولكن كان هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير. فقد كنت أفخر بنفسي فيما يتعلق بقدرتي على التفكير، وكنت أظن أن بإمكاني هزيمة أي إنسان في أية مناظرة فكرية. ولكن الحديث مع آين راند كان مثل بدء مباراة شطرنج وأنا أظن أنني أجيد اللعب، وفجأة أجدني في وضع كش ملك. بدأت أدرك أن الكثير مما قررت أنه صحيح ربما ليس سوى خطأ شديد الوضوح. وبالطبع كنت من العناد والارتباك بحيث أستسلم على الفور؛ وبدلاً من ذلك صمت.

خرجت راند من تلك الأمسية بكنية لي. فقد أسمتني «الحانوتي»، من ناحية لأن أسلوبي كان جادًا ومن ناحية أخرى لأنني كنت أرتدي باستمرار بدلة سوداء وربطة عنق سوداء. وكما علمت فيما بعد، فقد ظلت تسأل الناس على مدى الأسابيع القليلة التالية «ألم يقرر الحانوتي إن كان موجودًا أم لا؟»

* * *

كان عملي في مجلس المؤتمر على أقل تقدير يمضي بشكل طيب. فقد كنت غارقًا في مشروعي الأكثر طموحًا، وهو تحليل ما تراكم لدى البنتاجون من المقاتلات النفاثة والقاذفات وغيرها من الطائرات الأخرى في مواجهة كوريا والحرب الباردة. وكان الأمر سيتطلب قدرًا كبيرًا من العمل البوليسي. وما إن بدأت الحرب الكورية حتى فرضت وزارة الدفاع حظرًا على خطط مشترواتها. وبينما كانت مصانع الطائرات تعرف دفاتر طلباتها، فقد كانت السرية العسكرية تَحُول دون حصول وول ستريت وسائر الصناعة الأمريكية على أية معلومات. ومع ذلك فقد كان الأثر الاقتصادي أكبر من أن يتجاهله أحد؛ فبعد الانخفاض المؤقت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عاد الإنفاق العسكري للارتفاع من جديد بحلول العام المالي ١٩٥٣ ليصل إلى حوالي ١٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (كان ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٦). وكان ذلك يربك أسواق المواد الخام والمعدات، ناهيك عن أسواق الميكانيكيين المهرة والمهندسين، وكان يضع علامة استفهام ضخمة بشأن دلائل المستقبل التجارية. وكان أكثر من تأثر

بالاندفاع نحو بناء المطارات مصانعَ الألمونيوم والنحاس والصلب، وكانت جميعها مصنفة على أنها مواد موجَّهة ضرورية للمجهود الحربي.

كنت قد علمت الكثير عن أسواق المعادن، ولذلك تطوعت بتحليل التراكم، ووافق رئيسي. بدأت بالسجل العام الذي لم يقدم أي عون تقريبًا؛ إذ كانت جلسات استماع الكونجرس بخصوص الجدول الزمني للإنتاج الحربي تتم بشكل سري، وكانت التفريغات المنشورة زاخرة بالفجوات. فقد تُرك مكان أنواع الطائرات الجديدة وعددها فارغًا. وقد جرى التعتيم على عدد الطائرات في السرب، وعدد الأسراب في الجناح، وعدد الطائرات الاحتياطية، وعدد الخسائر من غير المقاتلين حسب النوع. وحينذاك قررت الاطلاع على جلسات استماع الكونجرس في الأربعينيات، وهي التي شككت في أنها سوف تقدم الكثير من المعلومات التي أحتاجها. لم تكن السرية أمرًا مطروحًا حينذاك. فقد كان البنتاجون لا يزال يقوم بالتخفيض التدريجي، وكان كبار رجال الحكومة يظهرون أمام لجنة الاعتمادات العسكرية ويوضحون بالتفصيل الكامل كيف كان يجري حساب كل شيء حينذاك. ومن المؤكد أن الجيش كان سيتصرف في عام ١٩٥٠ على النحو الذي تصرف به في عام ١٩٤٩.

جعلت من تلك المعلومات قاعدة أنطلق منها. وها أنا بحاجة إلى تجميع كل الحقائق المتاحة بشكل علني. فأخذت أتصيد المعلومات من الكتب الفنية والهندسية، والرسوم البيانية التنظيمية، والجداول الإحصائية الضخمة الخاصة بالميزانية الفدرالية، واللغة المعقدة الخاصة بأوامر المواد التي يعرضها البنتاجون. وشيئًا فشيئًا أخذت البيانات تتوافق مع بعضها. فعلى سبيل المثال علمت أوزان بعض الطائرات وأمكنني تخيل نسب الألمونيوم والنحاس وغيرهما من المواد التي تدخل في صنع كل نوع. وعندما كان ذلك كله تحت يدي، استطعت تقدير الطلب.

ظهر بحثي في مقالين طويلين في Business Record في ربيع ١٩٥٢ بعنوان «اقتصاد القوة الجوية». وفي وقت لاحق سمعت بشكل غير مباشر أن بعض مخططي البنتاجون دُهِش من شدة تطابق التحليل مع أعدادهم المحظورة. غير أن الأمر المهم بالنسبة لي هو أن جمهوري تخاطف المعلومات. وقد تلقيت طلبات من عدد من الشركات لتقديم تفاصيل أخرى عن حساباتي.

في ذلك الوقت تقريبًا بدأت أحصل على تكليفات لعمل أبحاث حرة من زميل محلل بمجلس المؤتمر اسمه سانفورد پاركر. وكان ساندي، كما كان يناديه الكل، شخصًا قصيرًا أشعث سريع الحركة يكبرني بحوالي عشر سنوات، وقد صنع لنفسه اسمًا بكتابة مقالات عن الاقتصاد لمجلة «فورتشن» عندما تحين الفرصة.

كان تكليف ساندي هو طريقة «فورتشن» للاستفادة مما كان محرروها يعتقدون أنه اتجاه وشيك. ومع أن عالم التجارة لم يكن فكريًّا إلى حد كبير، فقد بدا الأمر وكأن رجال الصناعة ورجال المال قد بدأوا يولون اهتمامًا لما يمكن أن يقوله لهم علم الاقتصاد. (كان چون كينيث جالبريث ضمن هيئة العاملين في الأربعينيات، غير أني أشك في مساعدته على تشكيل هذا الوعي). كان ساندي حُجة حقيقية، وكانت لديه مهارات لم أكن أتمتع بها. فهو من ناحية كان يعرف كيف يكتب بوضوح جملاً إخبارية قصيرة. وقد حاول تعليمي عمل الشيء نفسه ونجح تقريبًا؛ وكانت تلك مهارة لابد لي من التخلص منها كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي. وكان يعجب محرري «فورتشن» لأنه يمكنه الكتابة بإقناع عن الاقتصاد ككل، ولأنه كان مبدعًا ـ فكثيرًا ما كان يطلع علينا بمقاربات مدهشة فيما يتعلق بتحديد الاتجاهات وتحليلها.

عندما عملت مع ساندي بدأت أرى حُجيته المستمدة إلى حد كبير من كونه يعرف ببساطة عن الاقتصاد أكثر من أي شخص آخر. فمعرفتي لم تكن على ما كانت عليه معرفته من اتساع، إلا أن الفجوة لم تكن كبيرة بينهما. فقد كنت أتعلم كل يوم من خلال أدائي العمل الذي أحبه ـ وكنت أظن أنني إذا داومت على ذلك فمن الممكن أن ألحق به.

في أواخر عام ١٩٥٠ ترك ساندي مجلس المؤتمر ليصبح كبير الاقتصاديين في مجلة «فورتشن». وكنت قد تمنيت أن أحصل على وظيفة في القسم الذي يبنيه، ولكن بدلاً من ذلك عرضت «فورتشن» مهمة محددة للعمل بالقطعة مع ساندي وغيره من الكُتَّاب في إعداد سلسلة من المقالات بعنوان «السوق الأمريكية المتغيرة». (وقد ظهرت في النهاية في اثني عشر جزءًا على مدى عامين). وجعلني الحصول على هذا المصدر الجديد للدخل أشعر بأنه يمكنني تحمل نفقات القيام ببعض المخاطرة.

كنت أتلقى مكالمات من مستشار استثمارات اسمه ويليام والاس تاونسند، كان كبير شركاء إحدى شركات وول ستريت اسمها تاونسند سكينر، وهي من أصغر الشركات الأعضاء في مجلس المؤتمر. وكان يقرأ عملي وناقشناه إلى حد ما عبر التليفون. وفي أوائل ١٩٥٣ اتصل بي وقال «لِمَ لا تأتي لتتناول طعام الغداء معي في نادي رجال البنوك؟» ووافقت.

أخذت المترو إلى وسط المدينة. وكان نادي رجال البنوك يشغل ثلاثة أدوار أعلى أحد معالم حي المال ويسمى Equitable building ، حيث كانت منطقة الاستقبال في الطابق الأول من النادي، بينما المكتبة وصالة الطعام في الأعلى. وكانت هناك مناظر جميلة تبدو من النوافذ، وكانت هناك سجاجيد ثقيلة ومفروشات وستائر. وقد تخيلت تاونسند في الأربعينيات تقريبًا من خلال المكالمات التليفونية؛ وقد ظن هو الشيء نفسه. ولكن عندما خرجت من المصعد وطلبت من أحد الأشخاص أن يشير إليه، اتضح أن بيل في حوالي الخامسة والستين. اتجهت إليه وقدمت له نفسي وانفجر كلانا ضاحكًا. وانسجمنا مع بعضنا على الفور.

وُلِد بيل في عام ١٨٨٨ في شمال ولاية نيويورك، وكانت له سلسلة من التقلبات المثيرة للانتباه. فقد كسب بضعة ملايين من الدولارات في وول ستريت في العشرينيات باعتباره خبير سندات تجارية؛ وألف كتاب اتحاد رجال البنوك المستقل عن فن بيع السندات. وبعد ذلك خسر كل شيء في انهيار البورصة في عام ١٩٢٩. وفي الثلاثينيات شق طريقه بنفسه من جديد بتأسيس شركة صغيرة تجمع المؤشرات الإحصائية لتنبؤات سوق الأسهم والسندات.

عندما التقينا كان تاونسند يكتب كذلك شيئًا بعنوان Savings and Loan Letter ، وهو تقرير فني تدعمه مؤسسات الادخار والقروض. وكان شريكه ريتشارد دانا سكينر، سليل أسرة من نيو إنجلاند وحفيد ريتشارد هنري الابن مؤلف كتاب Two Years Before the Mast. وكان لدى الشركة عملاء مشهورون مثل دونالد دوجلاس رائد الطيران الذي أسس شركة «دوجلاس إيركرافت»، والرئيس هربرت هوڤر الذي كان يعيش وقتها في والدورف تاورز وكان بيل يزوره بشكل دوري. إلا أن سكينر كان قد

توفي قبل ذلك بسنوات، كما أن زوج ابنة تاونسند، الذي كان يعمل كذلك في الشركة، عُرِضت عليه وظيفة الوكيل المالي لبنك قروض المنازل. وقد أوضح تاونسند أن ذلك هو ما أتى بنا إلى ذلك الغداء. إذ قال: «أريدك أن تنضم إلينا».

كان تغيير الوظائف قرارًا سهلاً إلى حد كبير. فبجانب عمل «فورتشن»، كان لدي سيل لا ينقطع من مشروعات الأبحاث بالقطعة، وكان عملاء جدد يتصلون باستمرار. ولم تكن لدي التزامات حقيقية ـ فقد قررت أن وچوان الانفصال، وخلال بضعة أشهر سوف أعود إلى مانهاتن وأستأجر شقة في الشارع الخامس والثلاثين.

بدأت شركة تاونسند-جرينسپان العمل في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٥٣. (وقد اندمجنا ماليًّا في عام ١٩٥٤). وكان مكتبنا في برودواي، إلى الجنوب قليلاً من بورصة نيويورك. وكان المكان غير متميز، حيث كان هناك مكتب لبيل ومكتب لي ومنطقة مشتركة يجلس فيها باحثان مساعدان وسكرتيرة.

كنت أنا وبيل نعمل في مسارين منفصلين. فقد واصل بيل عرض رسالته والعمل مع عملاء الاستشارات الاستثمارية. وكانت حساباتي الأولى لأشخاص يعرفونني من مجلس المؤتمر. وكان «ويلينجتون فَنْد» سَلَف «ڤانجارد جروپ» أول من بدأ العمل معنا. وكان التالي «ريپبليك ستيل» ثالث أكبر شركات صناعة الصلب في الولايات المتحدة، وخلال عامين تبعتها عشر شركات صلب، من بينها «يو إس ستيل» و«أمكو» و«چونز أند لافلين» و«أليني-لودلم» و«إنلاند» و«قيصر». وكان ذلك أفضل إعلان ممكن لـتاونسند-جرينسپان. فقد كان الصلب رمز القوة الأمريكية، وإذا ما راجعت قائمة «فورتشن» التي تضم ٥٠٠ شركة، التي ظهرت لأول مرة في عام ١٩٥٥، لوجدت أن تلك الشركات تحتل مواقع قريبة من القمة. وشيئًا فشيئًا أضفنا مجموعة كاملة من العملاء ـ «ألكوا» و«ريلاينس إلكتريك» و«برلينجتون اندستريز» و«ميلون ناشونال بانك» و«موبيل أويل» و«تينيكو» وشركات كثيرة أخرى.

كانت الخسارة هي درجة الدكتوراه ـ إذ كنت مشغولاً على نحو يمنعني من إتمامها. وكنت أضطر للسفر بالطائرة عدة مرات كل شهر لأزور عميلاً في پتسبرج أو شيكاغو أو كليڤلاند؛ أما بقية الوقت فقد كنت أسابق الزمن لعمل التقارير. وكنت ممزقًا، لأنني

أحببت الموضوع الذي اخترته موضوعًا لرسالة الدكتوراه وهو أنماط إنفاق وادخار الأسر المعيشية الأمريكية. غير أن إجراء الاختبارات الشفاهية واستكمال الرسالة سوف يتطلب على أقل تقدير ستة أشهر كاملة، ولكي أفعل ذلك سيكون عليَّ تقليل حجم عملي. وقد أقنعت نفسي بأنني لن أخسر شيئًا بتخلفي عن الدراسة للحصول على الدكتوراه، لأنني سأواصل قراءة الاقتصاد ودراسته أثناء عملي. ولكن كل بضعة أشهر كنت ألتقي بأستاذي البروفيسور برنز. وكان يسألني باستمرار «متى ستعود للعمل؟» وكنت أشعر بغصة في كل مرة. (في فترة متأخرة من السبعينيات عدت إلى مدرسة الدراسات العليا بجامعة نيويورك وأكملت رسالة الدكتوراه.)

كانت جاذبية «تاونسند-جرينسپان» تكمن في قدرتنا على ترجمة التحليل الاقتصادي إلى شكل يمكن لقيادات الأعمال التجارية تطبيقه عند اتخاذ القرارات. ولنقل إن الاقتصاد كان مقبلاً على فترة نمو. وكان المدير التنفيذي الصناعي على الأرجح إما رجل مبيعات أو مهندس أو مدير عام شق طريقه إلى أعلى المناصب في الشركة. ولم تكن معرفة ما سيحدثه إجمالي الناتج المحلي مفيدًا بالنسبة له. ولكن إذا تحدثت مع أحد المديرين التنفيذيين لإحدى شركات تصنيع أجزاء السيارة وأخبرته أن «تجميعات طلبيات شيڤروليه خلال الشهور الستة المقبلة سوف تكون مختلفة عما أعلنته چنرال موتورز» لكان ذلك شيئًا يمكنه فهمه ويتصرف بناءً عليه.

شبكات التوريد في الوقت الراهن متكاملة بالكامل بحيث تنساب المعلومات بين الموردين والمصنعين بحرية ـ وهذه هي الطريقة التي يعمل بها التصنيع الحديث حسب الحاجة. ولكن حينذاك كانت العلاقة بين المصنِّعين والموردين أشبه بلعبة البوكر. فإذا كنت مدير مشتريات في أحد مصانع الأجهزة المنزلية وتهتم بشراء ألواح الصلب لصنع الثلاجات، فإن كشفك لمدير مبيعات مصنع الصلب عن عدد الألواح التي لديك في المخازن سوف يضعف موقفك التفاوضي.

كان نقص هذه المعلومات يترك شركة الصلب تطير طيرانًا أعمى جزئيًّا عند تخطيط إنتاجها. وعلاوة على ذلك كان الكثير من زبائن عملائنا من شركات الصلب يعرفون الجزء الخاص بهم من السوق فحسب. ويمكن أن تتأثر دلائل المستقبل الخاصة

بالصلب تأثرًا ضخمًا نتيجة لحدوث تغير في الطلب على سيارات الركوب، أو بناء ناطحات السحاب، أو مد خطوط أنابيب النفط، أو حتى العلب الصفيح. وكان ذلك الطلب على المدى القصير انعكاسًا للطلب على المخزون وكذلك الصلب الذي سوف يُستهلك.

يكون نظام التنبؤات مفيدًا مادام بالإمكان توقع دقة قاعدة بياناته التاريخية التي ينطلق منها المستقبل. فأنا آخذ في اعتباري المستويات التاريخية لإنتاج السيارات والشاحنات، وتجميع طلبيات الطائرات، وهلم جرا. أما البيانات الخاصة بشحنات الصلب حسب المنتج والصناعة المستهلِكة للصلب فكنت أحصل عليها من معهد الحديد والصلب الأمريكي كل شهر، وكنت أحصل على بيانات الصادرات (كانت الولايات المتحدة تصدر الصلب بكثافة في تلك الفترة) والواردات (لا شيء تقريبًا) من وزارة التجارة. وكان جمع شحنات منتجات الصلب المنتجة محليًّا مع الواردات والصادرات يعطيني عدد الأطنان من واردات الصناعة المستهلِكة للصلب. وكان التحدي التالي هو حساب مقدار ما تمت إضافته إلى مخزون المشترين أو طرحه منه. ولهذا السبب عدت إلى بيانات الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية؛ ذلك أن الحكومة فرضت حظرًا على كميات ضخمة من الإحصاءات الخاصة بصناعات المعادن الصادرة عن مجلس الإنتاج الحربي الذي كان مسئولاً عن نظام تقنين المنتجات الصناعية الأمريكي. فكل صناعة تستهلك الصلب ـ السيارات والآلات والتشييد واستخراج النفط ـ لديها دورة تخزين تتفرد بها، وكانت جميعها موثقة هناك.

بعد تحليل تلك الأرقام مرة أخرى، كانت تُضاف إلى ما حصلت عليه حديثًا من قدرات التنبؤ الاقتصادية الكلية (بفضل ساندي پاركر)، حيث كانت تمكننا من تقدير مستوى شحنات صناعة الصلب الكلية. وبمرور الوقت استطعنا كذلك تتبع حصص السوق الخاصة بكل شركة من شركات الصلب على حدة ـ وهو ما كان يعني أن بإمكان المنتِج اتخاذ قرارات تقوم على المعلومات، بناء على دلائل المستقبل الخاصة بالشحنات، مثل المكان الذي ينقل إليه موارده في الربع سنة المقبل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

بحلول عام ١٩٥٧ كنت قد عملت مع شركات الصلب لعدة سنوات. وفي أواخر ذلك العام ذهبت إلى كليفلاند بالطائرة لتقديم عرض للجنة التنفيذية لشركة «ريببليك ستيل» التي كان مديرها توم پاتن. وقد أشار نظامي إلى أن المخزون يتراكم بسرعة ولذلك كان معدل إنتاج الصناعة أعلى بكثير من معدل استهلاك الصلب. وكان لابد من خفض الإنتاج في المستقبل لمنع التراكم. ولم تكن صناعة الصلب وحدها التي تواجه مشكلة كبيرة. فقد قلت لهم إن «عام ألف وتسعمائة وثمانية وخمسين سيكون عامًا مرعبًا». وخالفني پاتن الرأي قائلاً: «إن دفاتر الطلبيات جيدة على نحو لا بأس به». وتمسكت «ريببليك ستيل» بجدول إنتاجها.

بعد حوالي ثلاثة أشهر انخفض الطلب على الصلب. وكان ذلك بداية كساد ١٩٥٨ الذي اتضح أنه الهبوط الأكثر حدة الذي تشهده الأعمال التجارية منذ الحرب. وعندما ذهبت إلى كليفلاند مرة أخرى اعترف پاتن بأريحية أمام اللجنة التنفيذية قائلاً: «لقد كنت على صواب يا صديقي».

* * *

كان التنبؤ بالهبوط الاقتصادي الذي أصبح كساد ١٩٥٨ أول تنبؤ لي في الاقتصاد ككل. فقد وضعني قضاء وقت طويل في دراسة صناعة الصلب في وضع ممتاز يمكنني من رؤية الهبوط آتيًا. وكان الصلب القوة الأكثر أهمية بكثير في الاقتصاد الأمريكي حينذاك ـ إذ كانت قوة الاقتصاد أكبر بكثير في السلع المعمرة التي يُصنع أغلبها من الصلب. واستطعت تقدير النتائج الأوسع لضعف الصلب، وتحذير العملاء الآخرين من غير منتجي الصلب.

ومع ذلك فإنه بالرغم من الفائدة التي عادت على سمعتنا من لفت الانتباه إلى كساد ١٩٥٨، فلم يكن التنبؤ الاقتصادي الكلي في حد ذاته الأمر الذي وجده عملاؤنا أكثر فائدة. فقد كان عملنا هو التقييم التحليلي للقوى التي تجعل الاقتصادي **الحالي** يفعل ما يفعله. أما التنبؤ فهو ببساطة توقع الطريقة التي سوف يجري بها تسوية الاختلالات الحالية. وكانت الخدمة التي نقدمها هي تعميق فهم عملائنا لطبيعة العلاقات بين القوى على وجه الدقة؛ أما ما يفعلونه بتلك المعلومات فذلك شأنهم. ولم يكن مديرو

الشركات الكبرى ليصدقوا ما يقوله فتى في الثلاثين من عمره فيما يتعلق بالاتجاه الذي يسير فيه الاقتصاد. ولكنهم ربما يصغون جيدًا جدًّا إلى ما يظنونها توازنات عديدة هنا وهناك، وخاصةً إذا كان بإمكانهم مقارنة هذا المُدْخَل بما لديهم من معرفة. وكنت أحاول التحدث بلغتهم؛ ليس «ما الذي يفعله إجمالي الناتج المحلي؟» بل «ما هو الطلب على الآلات بعد ستة أشهر؟» أو «ما هو احتمال تغير هامش الربح بين الأقمشة العريضة من ناحية وسوق البدل الرجالي من ناحية أخرى؟» فقد كان عليَّ تحديد ما سوف يحدث بلغة عامة ثم أترجم ذلك إلى دلالات ذلك بالنسبة لكل رجل أعمال على حدة. وكانت تلك هي قيمتي المضافة، وازدهر عملنا.

وفر لي العمل مع الصناعات الثقيلة تقييما عميقًا لديناميكية الرأسمالية الأساسية. و«التدمير الإبداعي» هو الفكرة التي أبرزها العالم الاقتصادي بجامعة هارڤارد جوزيف شومبيتر[1] في عام ١٩٤٢. وكشأن الكثير من الأفكار القوية فإن فكرته تتسم بالبساطة؛ وهي أن اقتصاد السوق سوف يجدد نفسه باستمرار من الداخل بالتخلص من الأعمال القديمة والفاشلة ثم إعادة توزيع الموارد على الأعمال الأحدث والأكثر إنتاجية. قرأت شومبيتر وأنا في العشرينيات من عمري وكنت أظن باستمرار أنه على صواب، وكنت أشاهد العملية الجارية خلال حياتي العملية كلها.

كان التلغراف توضيحًا مثاليًّا. ففي الوقت الذي بدأت فيه أنا وصديقي هِربي تعلم شفرة مورس في أواخر الثلاثينيات، كانت صناعة التلغراف في أوجها. وكانت قد غيرت الاقتصاد الأمريكي بالكامل بعد أن بدأت في عنفوان هؤلاء العمال ذوي الأصابع السريعة في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين كان هناك ما يزيد على نصف مليون برقية يجري إرسالها يوميًّا، وكان ساعي «ويسترن يونيون» مألوفًا مثلما هو الحال بالنسبة لموظف «فيديكس» الآن.

---

(١) الذي وصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي creative destruction حيث كان يرى أن هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكارية جديدة يحصدون من ورائها أرباحًا كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن، ولو بصفة مؤقتة. ولذلك فغالباً ما يربط الاقتصاديون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة. (المترجم)

وكانت التلغراف يربط المدن الكبيرة والصغيرة عبر أمريكا ببعضها، ويضغط مقدار الوقت الذي تستغرقه الأعمال التجارية والأشخاص في الاتصال، وكان يربط الأسواق الصناعية والمالية الأمريكية بسائر العالم. لقد كان الطريقة التي تصل بها كل الأخبار العائلية المهمة أو العاجلة.

بالرغم من النجاح الهائل، كانت تلك الصناعة على شفا الاختفاء. فعمال التلغراف الذين يتحركون بسرعة البرق، وكنت أعشقهم، قد اختفوا منذ زمن بعيد. ذلك أن الآلة الكاتبة المبرقة حلت محل تلك المعدات القديمة ذات الزر الواحد، وكان عمال «ويسترن يونيون» في المقام الأول هم الطابعون على الآلات الكاتبة الذين يرسلون رسالتك باللغة الإنجليزية وليس بشفرة مورس. لقد بات تعلم شفرة مورس لعبة أطفال بالمعنى الحرفي للكلمة.

كانت التليفونات الجديدة مجال النمو الجديد ـ فهي تحل محل التلغراف باعتباره أفضل وسيلة للاتصال من على مسافات بعيدة. وفي «تاونسند-جرينسپان» في أواخر الخمسينيات، ربما كان بيل تاونسند يرسل تلغرافًا إلى عميل قديم كل حين، ولكن التلغراف لم يعد يقوم بأي دور مهم في المؤسسة. كنا نستخدم التليفونات للاتصال بالعملاء فيما بين الزيارات؛ إذ كانت تتسم بالكفاءة وقلة التكلفة، وكانت بذلك منتجة. وكنت أشعر باستمرار بشوق شديد إلى الفنية التي ضاعت عندما أخرجت التكنولوجيا الجديدة خبراء شفرة مورس من العمل. (وكان هؤلاء هم الذين حلوا من قبل محل «پوني إكسپريس».[1])

رأيت ذلك النمط من التقدم والزوال مرات ومرات. فخلال عملي الاستشاري كنت في موضع يمكنني من الاطلاع على فقدان علب القصدير [العلب الصفيح] لمكانتها. فقد كانت الخمسينيات عصر كسرولة التونة والحساء المعلب؛ إذ كان طهي العشاء

---

(١) «پوني إكسپريس» Pony Express خدمة بريدية سريعة بدأت في أبريل (نيسان) ١٨٦٠ لنقل الرسائل عبر قارة أمريكا الشمالية . وكانت الرسائل تُحمل على ظهور الخيل وتقطع المسافة من المحيط الأطلسي إلي المحيط الهادي في عشرة أيام. ولم تستمر هذه الخدمة إلا لعام واحد حيث توقفت بعد مد خط السكك الحديدية ووصول التلغراف إلى مدنية سولت ليك. (**المترجم**)

لأسرتك من الطعام المعلب والمعبأ السمة المميزة لأسلوب الحياة في الضواحي، وكانت فتاحة العلب أداة أساسية في المطبخ الحديث. وكانت مصانع الأغذية تحب علب القصدير؛ ذلك أنها توفر طريقة لتعبئة الخضروات واللحوم والمشروبات تسمح بشحنها لمسافات طويلة ثم تخزينها لفترات مديدة. ولم يكن هناك احتمال لنجاح محل البقالة القديم، حيث يقوم العامل بوزن الطعام الذي يريد الزبون شراءه. ذلك أنه حل محله السوبر ماركت الذي يَخْدمُ فيه الزبون نفسه بنفسه ويتسم بقدر أكبر من الكفاءة ويعرض أسعارًا أرخص.

لم تكن علب الخمسينيات تُصنع من القصدير بالمعني الحرفي للكلمة، بل كانت من الصلب المطلي بالقصدير، وكانت شركات الصلب التي كنت أقدم لها الاستشارات في تاونسند-جرينسپان تبيع الكثير منها. وفي عام ١٩٥٩ بلغت مبيعاتها منها خمسة ملايين طن، أو ٨ بالمائة من إجمالي إنتاج صناعة الصلب. وفي تلك الفترة كانت الصناعة تعاني من المشاكل. فقد أدى الإضراب المرير على مستوى البلاد إلى توقف الإنتاج لمدة أربعة أشهر، وجدت خلالها شركة «بيج ستيل» نفسها تواجه لأول مرة مزاحمة كبيرة من الشركات المنافسة في ألمانيا واليابان.

وكانت صناعة الألمونيوم تعاني من مشاكل كذلك ـ إذ أدى الكساد إلى انخفاض أرباح شركات إنتاج الألمونيوم الكبيرة الثلاث «ألكوا» و«رينولدز» و«قيصر». وكانت خمسة ملايين طن سنويًّا كمية كبيرة من ألواح الصلب، وبدت السوق جيدة على نحو لا يجب معه إضاعة تلك الفرصة. فقد كانت العلب الألمونيوم، التي جرى ابتكارها للتو، أخف وزنًا وأبسط في التشكيل من العلب الصلب ـ حيث كانت العلبة تحتاج إلى قطعتي معدن بدلاً من ثلاث. كما كانت الطباعة الملونة أسهل على الألمونيوم. وفي أواخر الخمسينيات كان الألمونيوم يُستعمل بالفعل في صنع أغطية حاويات مركزات عصير البرتقال. واجتذبت «كورز بروينج كومپاني» للبيرة جماعة من المعجبين ببيعها البيرة في علب ألمونيوم سعة سبع أونصات، بدلاً من العلب الصفيح التقليدية سعة الاثنتي عشرة أونصة. وبدت الكمية الأقل وكأنها زيادة في الجاذبية، غير أن الحقيقة هي أنه لم يكن أحد قد توصل بعد إلى طريقة صنع علب بيع ألمونيوم من الحجم الكامل. ولكن بحلول أوائل الستينيات كانت مصانع العلب قد حلت ذلك اللغز.

التجديد الذي كان له أكبر أثر هو العلب سهلة الفتح التي طُرحت في عام ١٩٦٣. فقد قضى ذلك على الحاجة إلى فتاحة العلب «مفتاح الكنيسة»[1] ـ ولم يكن بالإمكان صنع الأغطية سهلة الفتح إلا من الألمونيوم. وكان أكبر منتج للألمونيوم، وهو «ألكوا» عميلاً لدي؛ وكان مدير الشركة يبحث عن طرق للتنويع تتجاوز الألمونيوم الأساسي إلى مجالات جديدة ومربحة، مثلما فعلت «رينولدز» بصنعها رقائق الألمونيوم للاستخدام المنزلي. وكان نائب الرئيس التنفيذي متحمسًا للعلب، وقال «سوف تكون علب البيرة الإنتاج التالي لألكوا». وعندما ظهرت الأغطية سهلة الفتح وضع هو والمدير ثقلهما وراء الفكرة.

كانت «شاليتز» أولى كبرى شركات البيرة التي تبيع البيرة في علب سريعة الفتح. وسرعان ما لحقت بها الشركات الأخرى، وبانتهاء عام ١٩٦٣ كان ٤٠ بالمائة من علب البيرة في الولايات المتحدة لها أغطية سهلة الفتح. وتلت ذلك شركات المشروبات الخفيفة؛ إذ تحولت شركتا «كوكاكولا» و«بيبسي» إلى العلب المصنوعة بالكامل من الألمونيوم في عام ١٩٦٧. وسارت علب المشروبات الصفيح في الطريق نفسه الذي سار فيه مفتاح التلغراف، حيث سار المالُ وراء التجديد. وساعد التحول إلى العلب الألمونيوم على زيادة أرباح «ألكوا» في خريف ١٩٦٦ إلى أعلى مستوى بالنسبة لأي ربح خلال التاريخ الشركة الذي يمتد سبعين عامًا. وفي سوق الأوراق المالية الساخنة في أواخر الستينيات، تكالب المستثمرون على أسهم الألمونيوم.

بالنسبة لمصانع الصلب، كان فقدان سوق علب البيرة والمشروبات الخفيفة مجرد خطوة في هبوط طويل الأجل يبعث على الحزن. وحتى ذلك الحين لم تكن الولايات المتحدة قد استوردت الكثير من الصلب، لأن الحكمة التقليدية هي أن الصلب الأجنبي لا يرقى إلى معايير الجودة الأمريكية. ولكن عندما امتد إضراب ١٩٥٩ إلى شهره

---

(١) كان مفتاح زجاجات البيرة يشبه تلك المفاتيح الكبيرة المستخدمة لأبواب الكنائس مما جعل الناس يطلقون عليه «مفتاح الكنيسة»، وإن كان للسخرية دور في هذه التسمية، لكون شرب البيرة على عكس ما تدعو إليه الكنيسة. وعندما بدأ بيع البيرة في علب صفيح استُخدم في ثقب غطائها مفتاح طرفه مثني حاد ظلوا يطلقون عليه الاسم نفسه، رغم عدم التشابه. **(المترجم)**

الثاني ثم الثالث، اضطرت مصانع السيارات وغيرها من كبار العملاء إلى البحث عن الصلب في أماكن أخرى. وقد اكتشفوا أن بعض الصلب القادم من أوروبا واليابان كان من الدرجة الأولى، وأن الكثير منه كان أرخص. وبانتهاء الستينيات كان الصلب قد فقد مكانته باعتباره درة الأعمال التجارية الأمريكية، وانتقلت الجاذبية إلى الشركات عالية النمو مثل «آي بي إم». وقد بدأ ما أسماها شومپيتر «رياح التدمير الخلاق الدائمة» يصيب شركة «بيج ستيل».

مع أن عملي في تاونسند-جرينسپان كان مطلوبًا، فقد كنت حريصًا ألا أتوسع بسرعة أكثر من اللازم. غير إنني ركزت على الإبقاء على هامش ربحنا مرتفعًا ـ ٤٠ بالمائة في المتوسط ـ وعدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة واحدة على نحو يُعرِّض العمل للخطر في حال فقدان الحساب. وقد اتفق بيل تاونسند تمامًا معي على ذلك. ومع أنني عرفته لمدة خمس سنوات فقط ـ توفي بنوبة قلبية في عام ١٩٥٨ ـ فقد صرنا وثيقي الصلة ببعض على نحو غير عادي. فكان أشبه بالأب الخيِّر إلى أقصى حد. وكان يصر على اقتسام أرباحنا بالتساوي ـ وفي النهاية كنت أعود إلى البيت بحصة أكبر بكثير. ولم يكن هناك أي شعور بالغيرة أو المنافسة. وبعد وفاته اشتريت نصيبه من أبنائه، ولكني استأذنتهم في بقاء الاسم على الباب. وكان ذلك ما وجدت أن من الصواب عمله.

* * *

أصبحت آين راند عامل استقرار في حياتي. ولم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى التقى عقلانا ـ غالبًا ما كان عقلي يلتقي بعقلها ـ وأصبحت في الخمسينيات وأوائل الستينيات عضوًا منتظمًا في التجمع الأسبوعي الذي يتم في شقتها. وكانت مفكرة أصيلة تمامًا، وحادة في تحليلاتها، وذات إرادة قوية، ولها مبادئ سامية، ولديها إصرار شديد على العقلانية باعتبارها أعلى قيمة. وفي هذا الصدد، كانت قيمنا متوافقة ـ إذ كنا متفقين على أهمية الرياضيات والدقة والصرامة الفكرية.

غير أنها تجاوزت ذلك بكثير، حيث كانت تفكر على نحو أكثر اتساعًا مما جرؤت أنا عليه. فقد كانت أرسطية مخلصة في أرسطيتها ـ حيث الفكرة الأساسية هي أن

هناك واقعًا موضوعيًّا ينفصل عن الوعي ويمكن التعرف عليه. وبذلك أسمت فلسفتها بالموضوعية. وكانت تطبق مبادئ الأخلاق الأرسطية الأساسية ـ أي أن الأفراد يتمتعون بنُبل فطري وأن أسمى واجبات كل شخص هو الازدهار من خلال إدراك تلك القدرة. وكان بحث الأفكار معها درسًا مهمًا في المنطق الإبستمولوجي. وقد استطعت أن أكون على وفاق معها معظم الوقت.

أصبحت مجموعة راند أول دائرة اجتماعية لي خارج الجامعة ومهنة الاقتصاد. وكنت أشارك في المناقشات التي تستمر طوال الليل وأكتب تعليقًا لنشرتها بحماس المساعد الشاب الذي اجتذبه نسق جديد تمامًا من الأفكار. وكأي معتنق جديد لعقيدة ما، كنت أميل إلى صياغة المفاهيم بلغة أشد ما تكون بساطة وتجردًا. فأغلب الناس يرون الخطوط العامة البسيطة للفكرة قبل ما تتضمنه من تعقيد وتقييد. ولكن ما إن بدأت التناقضات المتأصلة في أفكاري الجديدة تظهر حتى أخذ الحماس يفتر.

أحد التناقضات التي وجدتها كان كاشفًا إلى حد كبير. فطبقًا للمبادئ الموضوعية يعد تحصيل الضرائب أمرًا غير أخلاقي لأنه يسمح للحكومة بالاستيلاء على الأملاك الخاصة بالقوة. ولكن إذا كان تحصيل الضرائب خطأ، فكيف يمكننا تمويل وظائف الحكومة الأساسية على نحو يُعتمد عليه، بما في ذلك حماية حقوق الأفراد بواسطة قوة الشرطة؟ وكان الرد الراندي، وهو أن من يرون بعقلانية أن هناك حاجة إلى حكومة سوف يسهمون طواعيةً، ردًّا غير مناسب. فالناس لهم إرادة حرة؛ وماذا لو رفضوا؟

كنت لا أزال أرى أن الفلسفة الأكثر اتساعًا الخاصة بتنافس السوق الذي لا يقيده شيء فلسفة مقنعة، وهو ما زلت أراه الآن، غير أني بدأت أدرك على استحياء أنه إذا كانت هناك قيود على بنائي الفكري لما قلت إنه ينبغي على الآخرين قبوله بلا تردد. فعندما انضممت إلى حملة ريتشارد نيكسون لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٨ كنت قد قررت منذ فترة طويلة المشاركة في الجهود الخاصة بالترويج لرأسمالية السوق الحرة كشخص عليم ببواطن الأمور وليس ككاتب كراسات منتقد. وعندما وافقت على قبول التعيين رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كنت أعلم أنني لن أقسم على دعم الدستور فحسب، بل كذلك على قوانين البلاد التي كنت أظن أن

الكثير منها خطأ. ويوحي وجود المجتمع الديمقراطي الذي يحكمه حكم القانون بعدم وجود إجماع على كل جانب تقريبًا من جوانب الأجندة العامة. والتوصل إلى حل وسط بشأن القضايا العامة هو ثمن الحضارة، وليس إلغاء المبدأ.

لابد أن أذكر أن آين راند كانت تقف بجواري عندما أديت القسم في حضور الرئيس فورد في المكتب البيضاوي. وظللت أنا وآين راند صديقين حميمين حتى وفاتها في عام ١٩٨٢، وأنا أدين لها بفضل ما كان لها من تأثير على حياتي. إذ كنت محدودًا من الناحية الفكرية إلى أن التقيت بها. وكان عملي كله إمبريقيًّا ويقوم على الأعداد، دون أن يكون له توجه قِيَمي. فقد كنت فنيًّا موهوبًا، ولكن هذا كل ما في الأمر. ذلك أن وضعيتي المنطقية أسقطت التاريخ والأدب من حسابي ـ إذا سألتني ما إذا كان تشوسر[1] يستحق أن يُقرأ أم لا، كنت سأقول لك: «لا تشغل بالك». وحثتني راند على أن أهتم بالبشر، وقيمهم، وكيف يعملون، وما يفعلونه ولماذا يفعلونه، وكيف يفكرون ولماذا يفكرون. ووسع ذلك آفاقي إلى ما وراء نماذج علم الاقتصاد التي تعلمتها. فبدأت أدرس كيف تتشكل المجتمعات وكيف تتصرف الثقافات، وأدرك أن الاقتصاد والتنبؤ يعتمد على تلك المعرفة ـ ذلك أن الثقافات المختلفة تنمي الثروة المادية وتخلقها بطرق شديدة الاختلاف. بدأ ذلك كله بالنسبة لي مع آين راند. قدمتني إلى مجال واسع كنت قد حبست نفسي عنه.

---

(١) چيفرى تشوسر (١٣٤٣ - ١٤٠٠) شاعر إنجليزي من أشهر أعماله The Canterbury Tales (حكايات كانتربرى).

٣

لقاء الاقتصاد والسياسة

حقق التنبؤ الاقتصادي نجاحًا مفاجئًا في واشنطن في الستينيات. وقد بدأ عندما أبلغ والتر هيلر، الأستاذ الجامعي المثقف الذكي من مينيسوتا الذي كان رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، الرئيس كنيدي أن خفض الضرائب سوف يشجع النمو الاقتصادي. قاوم كنيدي الفكرة ـ فهو الذي تولى الرئاسة داعيًا الشعب الأمريكي إلى التضحية بالذات. وفي تلك الظروف كان خفض الضرائب سيعني تغيرًا كبيرًا في السياسة المالية، لأن الحكومة كانت تعاني من العجز بالفعل. وكان الاقتصاد في ذلك الحين يحكمه نموذج تمويل الأسرة المعيشية ـ إذ من المفروض أن توازن ميزانيتك وتعيش في حدود دخلك. وفي يوم من الأيام اعتذر الرئيس أيزنهاور بالفعل للشعب الأمريكي بسبب عجز مقداره ٣ مليارات دولار.

ولكن بعد أزمة الصواريخ الكوبية، وبينما كانت انتخابات ١٩٦٤ في الأفق، كان الاقتصاد ينمو ببطء شديد، فاقتنع كنيدي أخيرًا. وكان تخفيض الضرائب الذي اقترحه على الكونجرس في يناير (كانون الثانى) من عام ١٩٦٣ ومقداره ١٠ مليارات دولار تخفيضًا ضخمًا ـ وهو حتى الآن أكبر تخفيض في الضرائب منذ الحرب العالمية الثانية، ويتلاءم مع حجم الاقتصاد، وهو تقريبًا في حجم التخفيضات الثلاثة التي أجراها چورچ دابليو بوش مجتمعةً.

وقع ليندون چونسون على التخفيض ليصبح قانونًا بعد وقت قصير من وفاة كنيدي. ومما أبهج الجميع أنه كان له ذلك التأثير الذي وعد به مجلس المستشارين

الاقتصاديين؛ فبحلول عام ١٩٦٥ كان الاقتصاد مزدهرًا. وكان معدل نموه السنوي أكثر من ٦ بالمائة، وهو ما تماشى تمامًا مع تنبؤ والتر هيلر الاقتصادي القياسي.

ابتهج الاقتصاديون ابتهاجًا شديدًا. فقد ظنوا أنهم حلوا أخيرًا لغز التنبؤ، ولم يترددوا في تهنئة أنفسهم؛ إذ أعلن تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين في يناير من عام ١٩٦٥ أن «أدوات السياسة الاقتصادية في سبيلها لأن تصبح أكثر دقة، وأشد فاعلية، وعلى قدر كبير من التحرر من الموانع التي تفرضها التقاليد وسوء الفهم والمجادلة المذهبية». كما قال إنه لم يعد يتوجب على واضعي السياسات أن يتجاوبوا مع الأحداث تجاوبًا سلبيًّا فحسب، بل ينبغي عليهم أن «يتكهنوا بالتطورات المستقبلية ويشكلوها». وانتعشت البورصة، وفي نهاية العام وضعت مجلة «تايم» صورة چون مينارد كينز على الغلاف (رغم أنه ميت منذ عام ١٩٤٦) ومعها عبارة: «كلنا كينزيون الآن».[١]

كدت لا أصدق ذلك. فلم أكن قط واثقًا في عمل التنبؤات الاقتصادية الكلية، ومع أن تاونسند-جرينسپان كانت تقدمها لعملائها، فهي لم تكن أساسية بالنسبة لعملنا. وكان لابد أن أتفاخر بما أنجزه هيلر بالرغم من الصعوبات. غير أني أتذكر كذلك الجلوس في مكتبي في ٨٠ پاين ستريت الذي يطل على بروكلين بريدچ وأفكر قائلاً لنفسي إنني سعيد لأنني لا أقوم بعمل هيلر. فقد كنت أعرف أن التنبؤات الاقتصادية الكلية فن أكثر منها علم إلى حد بعيد.

تدهورت تلك النتائج الاقتصادية الوردية عندما بدأت حكومة چونسون تضخ مبالغ ضخمة من المال في حرب ڤيتنام وبرامج «المجتمع العظيم». وبالإضافة إلى ضروريات العمليات اليومية في تاونسند-جرينسپان، كان لي اهتمام عميق بالسياسة المالية الحكومية وكثيرًا ما كنت أكتب مقالات في صفحات الرأي بالصحف ومقالات للدوريات الاقتصادية تنتقد الإدارة. وقد اجتذبني اقتصاد حرب ڤيتنام على وجه الخصوص بسبب عملي السابق المتعلق بإنفاق الحرب الكورية. وعندما طلب في

(١) التقط نيكسون هذا السطر واستخدمه وهو رئيس في عام ١٩٧١ في دفاعه عن عجز إدارته المالي وتدخلها الاقتصادي.

عام ١٩٦٦ صديقي القديم ساندي پاركر، الذي كان لا يزال كبير الاقتصاديين في مجلة «فورتشن»، من تاونسند-جرينسپان المساعدة في بحث تكلفة الحرب وافقت على الفور.

كان هناك شيء غير صحيح في حسابات الرئيس چونسون. فقد بدت تقديرات الإدارة لتكاليف الحرب منخفضة، بناءً على ما أخذ يصبح معروفًا بشأن زيادة انتشار القوات الأمريكية ـ فقد نُقِل عن الجنرال ويستمورلاند أنه طلب في اجتماع مغلق زيادة القوات إلى أربعمائة ألف جندي. حللت اقتراح الميزانية الذي قدمه الرئيس للكونجرس في العام المالي الذي يبدأ في ١ يوليو (تموز) من عام ١٩٦٦، ومن خلال تطبيق ما أعرفه عن أنماط وممارسات إنفاق الپنتاجون، قررت أن الميزانية قللت التكلفة المحتملة للحرب في ذلك العام بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا ـ مليار دولار أو أكثر. (افترضت الميزانية كذلك، في هامش كاشف ينظر في اتجاه عام ١٩٦٧، أن العمليات القتالية سوف تنتهي في ٣٠ يونيو (حزيران) من ذلك العام، ولذلك فلن تكون هناك بعد ذلك إحلالات مكلفة للطائرات أو غيرها من المعدات المفقودة.)

نشرت «فورتشن» الخبر في أبريل (نيسان) من عام ١٩٦٦ ضمن مقال بعنوان «حرب ڤيتنام: حساب التكلفة». وانتهى المقال إلى القول صراحةً إن «الميزانية لا تشير بحال من الأحوال إلى مستوى إنفاق حرب ڤيتنام المنتظر مستقبلاً». ولأن هذا الكلام صادر عن مطبوعة محترمة، فقد أضاف مزيدًا من الحرارة إلى الجدل المتزايد حول ما إذا كان إل بي چيه [ليندون چونسون] وإدارته يخفيان تكلفة الحرب أم لا.[١]

ومع ذلك فإنه بالإضافة إلى شكي بشأن اقتصاديات الحرب، فقد كنت غير متساوق مع الوقت. فعندما يفكر الناس في الستينيات، فإنهم يفكرون في مسيرات الحقوق المدنية، والمظاهرات المناهضة للحرب، والجنس، والمخدرات، والروك أند رول ـ

(١) لم يكن الرئيس چونسون أمينًا فيما يتعلق بالأعداد منذ البداية. فعلى سبيل المثال، وصف إيريك جولدمان المؤرخ والمستشار السابق لچونسون في مذكراته الصادرة في عام ١٩٦٩ كيف ضلل نيكسون الصحفيين بشأن ميزانيته الأولى كي «يزيد انطباع الإخلاص للاقتصاد والمهارة في إنجازه».

وتلك ثقافة في حالة من الجيشان على نحو دراماتيكي ومتوهج. أما أنا فكنت على الجانب الآخر من فجوة الأجيال. كنت قد بلغت الأربعين في عام ١٩٦٦، وهو ما يعني أنني صرت بالغًا في الخمسينيات، حين كنت أرتدي سترة وربطة عنق وأدخن غليونًا (بداخله تبغ). كنت لا أزال أستمع إلى موتسارت وبرامز، وإلى بيني جودمان وجلين ميلر. وقد أصبحت الموسيقى الشعبية غريبة بالمرة تقريبًا مع مجيء إلڤيس ـ إذ كانت بالنسبة لأذني شيئًا على حافة الضوضاء. كنت أظن أن البيتلز عازفون جيدون إلى حد معقول؛ فقد كانوا يجيدون الغناء وكانت لهم شخصيات جذابة ـ ومقارنةً ببعض من جاءوا بعدهم بفترة قصيرة، كادت موسيقاهم تكون كلاسيكية. وكانت ثقافة الستينيات غريبة عليَّ لأنني كنت أظن أنها مضادة للفكر. وكانت لدي نزعة شديدة التحفظ وإيمان بالتحضر. ولذلك لم أرتبط بقوة الزهور[1]. فقد كانت لي حرية عدم المشاركة، ولم أشارك.

بدأت مشاركتي في الحياة العامة سنةَ ١٩٦٧ مع حملة انتخابات نيكسون. وكنت أؤلف كتابًا دراسيًّا في علم الاقتصاد مع أستاذ للتمويل بجامعة كولومبيا اسمه مارتن أندرسون. وكان مارتي قد حقق شهرة لنفسه في الدوائر المحافظة بكتاب له عنوانه The Federal Bulldozer، وهو نقد للتجديد الحضري الذي وجد استحسانًا لدى نيكسون. وكان ما نعتزم القيام به هو التعاون بشأن كتاب دراسي يصف النظام الرأسمالي الخاص بحرية النشاط الاقتصادي؛ ومن باب المفارقة أننا قررنا أن يكتب مارتي الأكاديمي الفصل الخاص بالأعمال التجارية وأكتب أنا، مستشار الأعمال التجارية، الفصل الخاص بالنظرية. ولكننا لم نكن قد قطعنا شوطًا كبيرًا عندما طلب نيكسون من مارتي الانضمام إلى حملة انتخابات الرئاسة باعتباره كبير مستشاريه للسياسة الداخلية.

---

(١) «قوة الزهور» هو الشعار الذي استخدمه الهيبيز في الستينيات وأوائل السبعينيات شعارًا لأيديولوجيا عدم العنف. وقد حرق أفراد الجماعة المناهضة لحرب ڤيتنام بطاقات تجنيدهم، وكانوا يرتدون ملابس تحمل رسومات الزهور ويضعون الزهور في شعرهم. ويُستخدم هذا التعبير الذي صكه الشاعر ألن جنسبرج في عام ١٩٦٥ للإشارة إلى الستينيات. (المترجم)

بمجرد انضمام مارتي إلى الحملة سألني إن كان بإمكاني مساعدة طاقمهم الصغير في وضع السياسات وكتابة الخطب. وكان فريق العمل الأساسي في ذلك الحين يضم أربعة أشخاص بالإضافة إلى مارتي، وهم پات بوكانان، الذي كان كبير الموظفين، وويليام سافاير، وراي پرايس، وليناردا جارمنت. وكان لين الشخص الوحيد الذي أعرفه، مع أنني كنت لا أراه إلا نادرًا منذ أن كنا نعزف معًا في أوركسترا هنري چيروم قبل ذلك بأكثر من عشرين عامًا. وكان في ذلك الحين شريكًا في مكتب نيكسون للمحاماة بنيويورك «نيكسون مادچ روز جوثري ألكسندر أند ميتشل». خرجنا نحن الستة لتناول طعام الغداء والحديث عما يمكننا عمله بالنسبة للحملة. وقد أعجبتهم بعض الأفكار، وفي النهاية أشار بوكانان إلى أنه قبل المضي قدمًا أكثر من ذلك ينبغي لنا التحدث مع المرشح.

بعد يومين ذهبت لمقابلة نيكسون في مكتبه. وأثار انتباهي عودته إلى اللعبة السياسية. فقد كنت أذكر، كشأن الناس جميعًا، السخرية التي ودَّع بها الصحفيين بعد خسارته لانتخابات حاكم كاليفورنيا في عام ١٩٦٢ التي ظن أن الصحافة كانت ضده فيها: «أيها السادة، لن يُتاح لكم بعد اليوم معاملة نيكسون بطريقة تفتقر إلى مراعاة الشعور، لأن هذا هو المؤتمر الصحفي الأخير لي». كان مكتب نيكسون في «نيكسون مادچ روز» مكتظًا بالتذكارات والصور الفوتوغرافية الموقعة ـ كان لدي إحساس بأنه يوجد هنا شخص كان مهمًا في يوم من الأيام وقد دفعوا به إلى غرفة صغيرة مع الكثير من الذكريات. ولكن نيكسون كان شديد الأناقة في ملبسه، وهو لم يكن يبدو مناسبًا للعمل كمحام كبير ناجح في نيويورك فحسب، بل إنه يقوم بذلك فعلاً. وبدون إضاعة للوقت في الدردشة، شجعني على الكلام ببعض الأسئلة الفكرية عن علم الاقتصاد والسياسة. وعندما عرض أفكاره كان يعرضها بجمل وفقرات صيغت صياغة مثالية. كنت مبهورًا. وفي وقت لاحق من الحملة، كنت أُطلع نيكسون بشكل موجز على قضية ما قبل لقائه مع الإعلام، فكان يدقق في الأمر بطريقة المحامي ذي التوجه المكثف الذي يركز على الحقائق. وكان بإمكانه الاستماع لمدة خمس دقائق إلى الكلام عن موضوع ربما لا يعرف عنه الكثير ـ مثل حدث إخباري وقع للتو ـ ثم يخرج إلى الناس ويبدو كأنه أستاذ في هذا الأمر. ويمكنني القول إنه وبيل كلينتون كانا أذكى رئيسين عملت معهما.

كان للجنة ترشيح نيكسون للرئاسة مكاتب في بارك أفينيو والشارع السابع والخمسين في مبنى جمعية الكتاب المقدس الأمريكية. وكنت في البداية أعمل مرتين في الأسبوع في فترة بعد الظهر، زادتا إلى أربع مرات، أو خمس، بل وأكثر من ذلك مع اشتداد الحملة. وقد عينوني «مستشار السياسة الاقتصادية والداخلية»، غير أن كنت باستمرار متطوعًا على نحو صارم. فقد كنت أعمل بشكل وثيق مع مارتي الذي أخذ إجازة من جامعة كولومبيا وكان موجودًا على طائرة الحملة طوال الوقت. وكان جزءًا من عملي تنسيق الرد على أية قضية تظهر؛ وكنا نسارع بتجميع الأبحاث الضرورية ونبعث بها إلى نيكسون وفريق الحملة في اليوم التالي. فقد كان يرغب في أن يكون مسلحًا بالمعلومات عندما يلتقون به، وساعدت في تنظيم مجموعات عمل حول القضايا الاقتصادية. وكان الهدف الأساسي من مجموعات العمل تلك هو اجتذاب الناس إلى معسكره. إذ كان عدد الديمقراطيين المسجلين في أمريكا ضعف عدد الجمهوريين،[(١)] وكان لابد لنيكسون من ضم كل من يستطيع إليه. وكانت كل مجموعة عمل تجتمع، ويبلغ أعضاؤها نيكسون ما يرونه، وكان الكل يبتسمون ويصافحون ويلتقطون الصور. ولكن العمل الذي كنت أستمتع به أكثر من أى شيء، وكان إسهامي الأكثر أصالة، هو تجميع استطلاعات الرأي المحلية وعلى مستوى الولايات. وخلال انتخابات ٢٠٠٤ كان يمكن للساسة دخول شبكة الإنترنت والحصول كل يوم على تحديث لنتائج الانتخابات المتوقعة بناءً على استطلاعات الرأي داخل الخمسين ولاية. وهذه التكنولوجيا لم تكن موجودة في عام ١٩٦٨، ولكني بنيت شيئًا قريبًا منها بالقدر الذي يمكنك تخيله. فقد كنت آخذ كل ما يمكننا الحصول عليه من استطلاعات الرأي بالولايات وأربطه بنماذج واتجاهات التصويت السابقة، وأستقرئ نتائج الولايات التي لم تُجرَ بها استطلاعات للرأي ـ وهذا كله من أجل التكهن بالتصويت الشعبي والتصويت الانتخابي.

في أواخر يوليو (تموز) من عام ١٩٦٨، وقبل أسبوع فقط من مؤتمر الحزب

---

(١) طبقًا لمركز دراسة الناخبين الأمريكيين، كان توزيع أصوات الناخبين سبعة عشر مليونًا مسجلين ديمقراطيين مقابل تسعة ملايين مسجلين جمهوريين.

الجمهوري، جمع نيكسون كبار الموظفين في كارنيز إن، وهو منتجع في مونتوك على الطرف الشرقي الأقصى من لونج آيلاند. وكان هناك حوالي خمسة عشر شخصًا حاضرًا ـ كل كبار الموظفين بمن فيهم الحفنة القليلة التي بدأت العمل معها قبل شهور كثيرة. وكان نيكسون يعرف أن لديه ما يكفي من الأصوات لترشيح الحزب له، وكان المقصود بتلك أن تكون جلسة عمل لصياغة القضايا التي أراد أن يتعرض لها في خطبة القبول. إلا أنه كان غاضبًا، لسبب ما، عندما جلسنا إلى طاولة الاجتماعات. وبدلاً من مناقشة السياسات التي كنت أتوقعها، شن هجومًا شديد اللهجة بشأن كون الديمقراطيين هم الأعداء. لم يرفع صوته، ولكن حديثه كان مكثفًا جدًّا ومطعمًا بالكلمات البذيئة مما كان سيجعل توني سوپرانو(١) يحمر خجلًا. صدمني ذلك. إذ ليس هذا هو الرجل الذي كنت أتعامل معه. ولم تكن لدي معرفة حينذاك أنني أشاهد جزءًا مهمًّا من شخصية نيكسون. ولم أستطع فهم كيف يمكن لشخص واحد أن يكون له مثل هذين الجانبين المختلفين. وبعد قليل هدأ واستمر الاجتماع، غير أني لم أنظر إليه النظرة نفسها بعد ذلك. وأزعجني ذلك الأمر كثيرًا حتى أنه حين دُعيت بعد الانتخابات إلى الانضمام لهيئة موظفي البيت الأبيض، قلت: «لا، إنني أفضل كثيرًا العودة إلى عملي».

بالطبع أصبح الجانب البذيء من نيكسون علنيًّا بعد خمس سنوات مع نشر أشرطة ووترجيت. ففيها يعطي انطباعًا بأنه رجل ذكي جدًّا ولكنه للأسف مصاب بجنون الاضطهاد، وكاره للبشر، ومتشائم. وذات مرة اتهم أحد أعضاء إدارة كلينتون نيكسون بأنه معادٍ للسامية، فقلت له: «إنك لا تفهم شيئًا. لم يكن معاديًا للسامية بشكل حصري. بل كان معاديًا للسامية، ومعاديًا للإيطالية، ومعاديًا لليونانية، ومعاديًا للسلوڤاكية. إني لم أعرفه مؤيدًا لأحد. فقد كان يكره الكل. وكان يتفوه بأشياء رهيبة عن هنري كيسنجر، ومع ذلك عينه وزيرًا للخارجية». وعندما ترك نيكسون منصبه شعرت بالارتياح. فأنت لا تعرف ما يمكن أن يفعله، في الوقت الذي يتمتع فيه رئيس الولايات بسلطة مخيفة ـ فمن الصعب جدًّا على أحد ضباط الجيش أقسم على دعم الدستور أن يقول: «سيدي الرئيس، لن أفعل ذلك».

---

(١) زعيم عصابات المافيا الذي جسد شخصيته الممثل الأمريكي جيمس جاندوفليني مؤخرًا في المسلسل التليفزيوني The Sopranos. (المترجم)

كان نيكسون نموذجًا متطرفًا بطبيعة الحال. غير أني صرت أرى أن الأشخاص الذين على قمة الهرم السياسي مختلفين فعلاً. فقد كان چيري فورد أقرب إلى الطبيعة بالنسبة لما يمكن أن تجده في الرئيس، ولكنه لم يُنتخب. وهناك تعديل دستوري أطالب به منذ سنوات دون أن أنجح في ذلك؛ وهو يقول: «أي شخص على استعداد لأن يفعل ما هو مطلوب كي يصبح رئيسًا للولايات المتحدة يُحظر عليه بناءً على ذلك تولي هذا المنصب». إني أمزح.

رغم عدم حصولي على وظيفة دائمة في الإدارة، أصبحت واشنطن جزءًا مهمًّا من حياتي. فقد عملت مديرًا مؤقتًا للميزانية قبل تنصيب الرئيس، حيث ساعدت في تخطيط أول ميزانية فدرالية لنيكسون. وخدمت في مجموعات ولجان العمل ـ وكان أهمها لجنة الرئيس للقوات المسلحة التطوعية التي كان عقلها المدبر مارتن أندرسون ومهدت السبيل للكونجرس كي يلغي التجنيد.[١] ومع تولي الأصدقاء والمعارف المهنيين المناصب الاقتصادية والسياسية الداخلية الرئيسية في الحكومة، وجدت نفسي أمضي المزيد والمزيد من الوقت داخل الطريق الدائري.[٢]

كان الاقتصاد يتصرف على نحو غير منتظم، حيث كانت الأعمال التجارية تتصارع مع آثار حرب ڤيتنام والقلاقل الداخلية. ولم يكن لنسبة العشرة بالمائة المضافة إلى ضريبة الدخل الفدرالية، التي فُرِضت بعد فوات الأوان في عهد الرئيس چونسون وأبقى نيكسون عليها للمساعدة في دفع تكاليف الحرب، أي أثر صحي. وفي عام ١٩٧٠ دخلنا في كساد أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٦ بالمائة ـ كان حوالي خمسة ملايين شخص بلا عمل.

في الوقت نفسه بدا أن التضخم اتخذ لنفسه حياةً خاصةً به. فبدلاً من الانخفاض، وهو ما قالت كل نماذج التنبؤات إنه سيحدث، كان يزيد سنويًّا بمعدل ٧,٥ بالمائة

(١) مع أن أندرسون هو الذي جمع اللجنة، فهو لم يخدم فيها. إذ كان يرأسها توماس إس جيتس الابن الذي عمل وزيرًا للدفاع في عهد أيزنهاور.

(٢) المقصود هو الطريق الدائري المحيط بالعاصمة الأمريكية واشنطن. و يُستخدم تعبير inside the beltway [داخل الطريق الدائري] للدلالة على الحكومة الأمريكية، وأحيانًا السياسة الأمريكية. **(المترجم)**

تقريبًا ـ وهو معدل منخفض مقارنةً بما حدث فيما بعد، ولكنه مرتفع على نحو مزعج بمقياس ذلك الوقت. وفي ظل الرؤية الكينيزية الخاصة بالاقتصاد، فإن البطالة والتضخم مثل طفلين يتأرجحان على عارضة خشبية، إذا ارتفع أحدهما هبط الآخر. ولكي نبسِّط الأمر أكثر، كان يُقال إنه كلما زاد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل قل الضغط إلى أعلى الواقع على الأجور والأسعار. والعكس صحيح، فعندما يهبط معدل البطالة وتضيق سوق العمل، يكون ارتفاع الأجور والأسعار مرجحًا.

ومع ذلك فقد فشلت النماذج الاقتصادية الكينيزية في تبرير إمكانية ارتفاع البطالة والتضخم معًا. وجعلت تلك الظاهرة، التي باتت تسمى «التضخم الركودي»، واضعي السياسات في حيرة من أمرهم. فلم تكن أدوات التنبؤ، التي جعلت الخبراء الاقتصاديين في الحكومة يبدون عالمين بالمستقبل قبل عقد من الزمان، جيدة بما يكفي للسماح للحكومة بتثبيت الاقتصاد. (أظهر استطلاع للرأي بعد بضع سنوات أن الجمهور في ذلك الحين كان يضع قدرة الخبراء الاقتصاديين على التنبؤ على قدم المساواة مع قدرة المنجمين على ذلك. وجعلني هذا أتساءل عما أخطأ فيه المنجمون.)

اشتد الضغط السياسي على الإدارة كي تعالج تلك المشكلات. واخترع أرثر أوكن، الذي كان رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد جونسون وعُرِف بروح الدعابة الساخرة، «مؤشر الضِّيق» لوصف المعضلة. وكان ببساطة هو حاصل جمع معدل البطالة ومعدل التضخم. وكان مؤشر الضِّيق في ذلك الحين يقف عند ١٠,٦ بالمائة، ومنذ عام ١٩٦٥ لم يتحرك المؤشر إلا لأعلى.[١]

كنت أراقب أصدقائي في واشنطن وهم ينتقلون متعثرين من علاج إلى آخر. فلكي يقضي بنك الاحتياط الفدرالي على الكساد وأثر زيادة ضريبة الدخل المجمد، خفَّض سعر الفائدة وضخ الأموال في الاقتصاد. وساعد ذلك على زيادة إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى ولكنه دعم التضخم. وفي تلك الأثناء كانت تتكون بين

---

(١) أعيدت تسمية مؤشر الضِّيق فيما بعد ليصبح مؤشر البؤس وواصل الظهور في حملتين انتخابيتين على الأقل. فقد استخدمه چيمي كارتر لانتقاد الرئيس فورد في عام ١٩٧٦، واستخدمه رولاند ريجان لانتقاد الرئيس كارتر في عام ١٩٨٠.

رجال الرئيس نيكسون حركة تطالب بإجراءات كانت لعنة بالنسبة لنا نحن اقتصاديي السوق الحرة الذين ساعدوا نيكسون على أن يُنتخب، وهي فرض قيود على الأجور والأسعار. بل إن صديقي القديم ومعلمي أرثر برنز، الذي عينه نيكسون رئيسًا لبنك الاحتياط المركزي في عام ١٩٧٠، بدأ الحديث عن شيء مشابه ـ وهو سياسات الدخل. صدمني تحول أرثر ـ وقد أرجعت ذلك إلى الضرورة السياسية مضافًا إليها أية تطورات مفزعة في الاقتصاد لابد أنه كان يراها من موقعه الإشرافي الجديد. فمن الواضح أن بنك الاحتياط الفدرالي كان قلقًا. (ولو عدنا بالنظر إلى الوراء، فإني أشك في أن برنز كان يحاول استباق القيود الرسمية على الأجور والأسعار). وأخيرًا رن جرس تليفوني في يوم الأحد ١٥ أغسطس (آب) من عام ١٩٧١ ـ كان على الطرف الآخر هِرب ستاين الذي كان عضوًا في مجلس المستشارين الاقتصاديين في حكومة نيكسون. قال: «إني أتصل بك من كامپ ديڤيد. طلب مني الرئيس إخبارك أنه سوف يلقي خطابًا للأمة وسوف يعلن فرض قيود على الأجور والأسعار». ذلك لا ينسى بالنسبة لي لسببين. أولاً: حل نيكسون محل «بونانزا»، مسلسل الغرب الأمريكي التليفزيوني المفضل الذي كنت أحب مشاهدته، كي يعلن سياسته. ثانيًا: مددت يدي لألتقط شيئًا من على الأرض والتوى ظهري واضطررت للبقاء في الفراش ستة أسابيع. وحتى الآن أحب أن أصدق أن القيود على الأجور والأسعار هي التي قضت عليَّ.

كنت سعيدًا لعدم وجودي في الحكومة. وكان برنز وزوجته يقيمان في مجمع سكني في ووترجيت، وكنت أزور بيتهما أحيانًا لتناول العشاء. وكان أرثر يتفكر في أحدث مبادرة للبيت الأبيض قائلاً «يا إلهي، ترى ما الذي يفكرون في عمله الآن؟» وبعد فرض نيكسون القيود على الأجور والأسعار، سافرت لمقابلة دون رامسفِلد الذي كان رئيسًا لبرنامج التثبيث الاقتصادي، وهو ذلك الجهاز البيروقراطي الذي أُنشئ لإدارة تلك القيود. كما كان يدير مجلس تكلفة المعيشة، حيث كان ديك تشيني نائبه. وقد طلبوا مشورتي لأنني أعرف الكثير عن الطريقة التي تعمل بها صناعات بعينها. ولكن كل ما استطعت عمله لهم هو تحديد نوع المشكلة التي يمكن أن يخلقها كل نوع من تجميد الأسعار. وكانت المشكلة التي يواجهونها هي مشكلة التخطيط المركزي داخل اقتصاد السوق ـ فسوف تقوض السوق باستمرار أية محاولة لفرض القيود. وفي أحد الأسابيع

كانت المشكلة هي المنسوجات. فبسبب القوة السياسية للمزارعين لم تستطع الحكومة وضع سقف لأسعار القطن الخام. ولذلك أخذت أسعار القطن في الارتفاع. ولكن الحكومة جمدت سعر البضاعة الخام ـ أي الأقمشة المنسوجة غير المبيضة وغير المصبوغة التي هي المرحلة الأولى من إنتاج المنسوجات. وبذلك ضاق هامش ربح المصانع ـ فقد كانت تكاليفهم آخذة في الارتفاع في حين لا يمكنهم رفع الأسعار ـ وهجرت الشركات ذلك الجزء من العمل. وفجأة أخذت مصانع تجهيز المنسوجات ومصانع الملابس تشكو من عدم كفاية البضاعة الخام. سألني رامسفِلد: «ماذا أفعل؟» فقلت له: «الأمر بسيط ـ ارفع السعر». كانت مواقف كهذه تنشأ أسبوعًا بعد آخر، وبعد عامين انهار النظام كله. وبعد فترة أطول قال نيكسون إن القيود على الأجور والأسعار أسوأ سياساته. ولكن الشيء المحزن هو أنه كان يعرف أنها فكرة سيئة طول الوقت. لقد كانت مجرد منفعة ذاتية سياسية؛ إذ قال الكثير من رجال الأعمال إنهم يرغبون في تجميد الأجور، وقال كثيرون من المستهلكين إن فكرة تجميد الأسعار تستهويهم، وبناء عليه قرر لابد أن يفعل ذلك.

جعل حظر النفط العربي في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٧٣ التضخم والبطالة أكثر سوءًا ـ ناهيك عما أصاب ثقة أمريكا واعتدادها بنفسها. فقد ارتفع مؤشر الأسعار ارتفاعًا كبيرًا؛ فالعام ١٩٧٤ هو الذي ظهر فيه التعبير double-digit inflation [تضخم عشري أو ذو خانتين] حيث ارتفع المعدل إلى رقم مريع، هو ١١ بالمائة. وكانت البطالة لا تزال عند معدل ٦ , ٥ بالمائة، وكانت البورصة شديدة الانخفاض، وكان الاقتصاد على وشك الوقوع في أسوأ كساد منذ الثلاثينيات، وغطت فضيحة ووترجيت على كل شيء.

وسط تلك الأخبار الكئيبة كلها، اتصل وزير الخزانة بيل سايمون سائلاً إن كان من الممكن أن أتولى رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين. وكان هِرب ستاين، رئيس المجلس حينذاك، يستعد لترك منصبه. وكانت رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين أحد ثلاثة مناصب رفيعة بالنسبة لأي اقتصادي في واشنطن؛ حيث كان المنصبان الآخران هما وزير الخزانة ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي. وفي معظم الظروف كنت سأقول نعم وقلبي يدق فرحًا. غير أنني لم أكن متفقًا مع سياسات الرئيس، ومن ثم

شعرت أنني لن أتمكن من أداء وظيفتي بفاعلية. وقلت لسايمون إنني تشرفت بذلك وأنه يسعدني اقتراح مرشحين آخرين، غير أن إجابتي كانت بالنفي. اتصل بيل مرة أخرى بعد أسبوع أو نحو ذلك وقلت له «إني أقدر ذلك يا بيل، ولكني أعني ما أقول بالفعل». فقال «وهو كذلك، ولكن هل يمكن على الأقل أن تذهب للحديث مع آل هيج؟» وكان هيج رئيس موظفي البيت الأبيض في عهد نيكسون. وافقت على ذلك، وبعد يوم سألني هيج إن كان من الممكن أن آتي لأراه في كي بسكاين بولاية فلوريدا حيث كان الرئيس يحب قضاء بعض الوقت. والواقع أن هيج بالغ في إبداء اهتمام البيت الأبيض، حيث أرسل طائرة عسكرية خاصة بها مضيفة لتقلني إلى كي بسكاين. وحين وصلت كان هناك حديث طويل بيني وبين هيج. وقد قلت له: «إنك مخطئ. فإذا جئت كرئيس للمجلس وبدأت الإدارة تنفيذ السياسات التي لا يمكنني الموافقة عليها سأضطر للاستقالة. وأنت لست بحاجة إلى ذلك». وكانت القيود على الأجور والأسعار قد رُفعت في الغالب في ذلك الحين، ولكن كان هناك ضغط كبير من الكونجرس لإعادة فرضها بسبب التضخم. قلت له سوف أضطر للاستقالة إذا حدث ذلك. فقال هيج «ليس هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه. ولن تشعر أنك بحاجة للاستقالة». وعندما كنت أستعد للمغادرة سألني: «هل ترغب في رؤيته؟» وكان يعني بذلك نيكسون، فقلت «لا أرى أي سبب لذلك». وكانت الحقيقة هي أنني كنت لا أزال أشعر بقدر كبير من عدم الارتياح تجاه الرجل. كما أنني لم أكن متأكدًا بشأن الوظيفة، وكنت أشعر أن أصعب شيء في العالم أن تقول لا لرئيس الولايات المتحدة.

لم أكد أعود إلى مكتبي في نيويورك حتى رن جرس التليفون مرة أخرى. وكان على الطرف الآخر هذه المرة أرثر برنز. وقد طلب مني الحضور لرؤيته في واشنطن، وهو ما قمت به. وكانت تلك غلطتي. نفث معلمي القديم دخان غليوني ولعب على إحساسي بالذنب. لقد قال في إشارة إلى فضيحة ووترجيت: «هذه الحكومة مشلولة. ولكن لا يزال هناك اقتصاد ومازال علينا وضع السياسة الاقتصادية. إنك مدين بخدمة بلدك». وبالإضافة إلى ذلك أشار إلى أنني أبني تاونسند-جرينسپان منذ عشرين سنة؛ أفلم يحن الوقت لرؤية ما إذا كان يمكن للشركة أن تدافع عن نفسها أم لا؟ وفي نهاية

الحديث كنت مقتنعًا بأنه يمكنني عمل شيء مفيد في واشنطن. ولكني قلت لنفسي سوف أستأجر شقة بعقد شهري، وسوف أحتفظ، مجازيًّا، بحقيبة سفري جاهزة بجوار الباب.

لو لم يكن نيكسون في تلك الورطة، لشككت في قبولي للوظيفة. فقد نظرت إليها تقريبًا على أنها وظيفة لتقديم الرعاية، أو للمساعدة في لملمة الأمور. وتوقعت أن أكون هناك لفترة قصيرة نسبيًّا. فلو كان نيكسون قد بقي في منصبه بقية الفترة لما بقيت أنا أكثر من سنة. ولكن الأحداث سارت في اتجاه مختلف اختلافًا شديدًا. فقد كانت جلسة الاستماع بمجلس الشيوخ الخاصة بتأكيد تعييني بعد ظهر يوم الخميس ٨ أغسطس (آب) من عام ١٩٧٤، ومساء اليوم نفسه ظهر نيكسون على التليفزيون ليعلن استقالته.

كنت قد التقيت بنائب الرئيس فورد مرة واحدة قبل ذلك ببضعة أسابيع في حديث استمر ساعة حول الاقتصاد. ولكننا كنا على وفاق، وبتشجيع من دون رامسفِلد، الذي كان يرأس فريقه الانتقالي، أعاد تأكيد تعيين نيكسون لي.

مجلس المستشارين الاقتصاديين في المقام الأول شركة استشارية صغيرة لها عميل واحد، هو رئيس الولايات المتحدة. وكان المجلس يشغل غرفًا في مبنى المكاتب التنفيذية القديم على الجانب المقابل للبيت الأبيض من الشارع، وكان يضم ثلاثة أعضاء بالمجلس وهيئة عاملين صغيرة من الاقتصاديين الذين كانوا في أغلبهم أساتذة حصلوا على إجازة لمدة عام أو عامين من جامعاتهم. وفي عهد نيكسون أصبح المجلس سياسيًّا إلى حد كبير، حيث كان هِرب ستاين يتحدث كثيرًا باسم الرئيس. ومع أن هِرب كان رئيسًا كفؤًا، فمن الصعب إلى حد بعيد أن تكون مستشارًا ومتحدثًا رسميًّا (فالعادة هي أن وزير الخزانة هو المتحدث الرسمي الاقتصادي باسم الإدارة)، وكنت أرغب في إعادة المجلس إلى دوره الاستشاري. وبعد مناقشة ذلك بإيجاز مع عضوي المجلس الآخرين، ويليام فيلنر وجاري سيفرز، ألغيت المؤتمرات الصحفية الشهرية المنتظمة. وقررت تقليل الأحاديث قدر الإمكان وأن تكون هناك اتصالات قليلة بالكونجرس حسب الضرورة؛ وبالطبع كان لابد أن أدلي بشهادتي عندما أُستدعى لذلك.

كان اختياري رئيسًا للمجلس غير عادي، لأنني لم أكن قد حصلت على درجة الدكتوراه بعد ولأنني كنت أنظر إلى الاقتصاد نظرةً تختلف عن معظم الأكاديميين. ففي تاونسند-جرينسپان كانت لدينا أجهزة كمبيوتر ونماذج اقتصادية قياسية حديثة يعترف بها أي أستاذ جامعي، ولكن تركيزنا كان باستمرار على التحليل على مستوى الصناعات، وليس المتغيرات الكلية مثل البطالة والعجز الفدرالي.

* * *

كان نيكسون وفورد مختلفين اختلاف الليل والنهار. فقد كان فورد رجلاً مأمونًا يقل عن كل الرجال الذين عرفتهم تقريبًا من حيث ما لديه من مشاكل نفسية. فإنك لا تتلقى إحساسًا غريبًا منه، ولا يكن لديك شعور بحال من الأحوال بأن هناك دوافع خفية. وإذا غضب فهو يغضب لأسباب موضوعية. ولكن ذلك كان نادرًا ـ فقد كان معتدل المزاج على نحو استثنائي. وفي عام ١٩٧٥، بعد سقوط سايجون مباشرةً، استولى الخمير الحمر في كمبوديا على سفينة الحاويات «ماياجيس» التي تحمل العلم الأمريكي في مسار بحري قبالة شواطئهم. كنت جالسًا بجوار فورد في اجتماع للاقتصاديين عندما دخل برنت سكوكروفت نائب مدير مجلس الأمن القومي ووضع رسالة أمامه. فتحها الرئيس وقرأها. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يعلم فيها فورد بأمر تلك الواقعة، فاستدار ناحية سكروفت وقال: «وهو كذلك، بشرط ألا نكون البادئين بإطلاق النار». ثم عاد إلى الاجتماع وواصل المناقشة. لم أقرأ الرسالة قط، ولكن من الواضح أن الرئيس صرح حينذاك للجيش بالرد عند الضرورة على قوات الخمير الحمر.

كان يفهم باستمرار ما يعرفه وما لا يعرفه. ولم يكن يظن أنه أعلى فكريًّا من كيسنجر أو أنه يعرف أكثر عن السياسة الخارجية، ولكن لم يكن يخيفه أحد. فقد كان فورد واثقًا من نفسه ـ ربما كان واحدًا من الأشخاص النادرين الذين يثبتون أنهم طبيعيون في الاختبارات النفسية.

ومع أنه لم يكن بارزًا على نحو بالغ الشدة فيما يتعلق بموضوع الاقتصاديات، فقد وجدت أن الرئيس فورد لديه نظرة متطورة ومتسقة بشأن السياسة الاقتصادية. وقد علمته السنوات التي أمضاها في لجنة تخصيص المساكن كل ما يمكن معرفته عن الميزانية

الفدرالية، وكانت ميزانياته كرئيس من وضعه هو بالفعل. والأهم من ذلك أنه كان يؤمن بتقييد الإنفاق الفدرالي، وبالميزانية المتوازنة، والنمو الثابت طويل المدى.

كان يأتي على رأس أولويات فورد وضع حل للتضخم، الذي وصفه في خطابه الأول إلى الكونجرس بأنه العدو العام رقم واحد. ومع فقدان الدولار أكثر من ١٠ بالمائة من قدرته الشرائية في ذلك العام، أخاف التضخم الناس جميعًا. فقد خفض الناس من إنفاقهم لأنهم كانوا قلقين بشأن الإنفاق في حدود دخولهم. وفي الأعمال التجارية يخلق التضخم الشك والمخاطرة، وهو ما يجعل التخطيط أكثر صعوبة ويمنع المديرين من تعيين الموظفين، أو بناء المصانع، أو في الواقع عمل أي نوع من الاستثمار من أجل النمو. وهذا هو ما حدث في عام ١٩٧٤ ـ إذ تجمد الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير مما زاد من حدة الكساد.

كنت أتفق مع أولويات الرئيس، ولكن كم شعرت بالرعب حين علمت أن موظفي بيته الأبيض يخططون لمعالجة القضية. فتجربتي الأولى الخاصة بوضع السياسات داخل قاعة روزفلت[١] بالبيت الأبيض هي تقريبًا التي أعادتني بسرعة إلى نيويورك. كان اجتماعًا لكبار الموظفين كشفت فيه إدارة كتابة الخطب عن حملة بعنوان «اقضوا على التضخم الآن». وكان ذلك برنامجًا واسعًا يمكن أن يشمل تجميد طوعي للأسعار، ومؤتمر قمة يُعقد بواشنطن في أكتوبر (تشرين الأول) لمناقشة التضخم مع مجموعات العمل الأولية والقمم المصغرة في أنحاء البلاد، وغير ذلك من ملامح البرنامج. وقد أمر كُتَّاب الخطب بعمل ملايين الأزرار التي تحمل شعار «اقضوا على التضخم الآن»، حيث قدموا لنا في الغرفة عينات منها. كانت لا معقولة. وكنت الاقتصادي الوحيد الموجود، وقلت لنفسي إن هذا غباء لا يصدقه أحد. ما الذي أفعله هنا؟

ولأني كنت جديدًا، فلم أكن متأكدًا من البروتوكول. ولم أكن أظن أنه ينبغي عليَّ فقط قول ما أراه. قلت موضحًا «لا يمكن أن تطلبوا من أصحاب الأعمال التجارية

---

(١) قاعة بلا نوافذ في البيت الأبيض يُعقد فيها الاجتماع اليومي لموظفي البيت الأبيض. ولأنها تقع في مواجهة المكتب البيضاوي، مكتب الرئيس، فهي المكان الذي تستريح فيها الوفود استعدادًا لمقابلة الرئيس. **(المترجم)**

الصغيرة أن يتخلوا عن رفع الأسعار طواعيةً. فهؤلاء الناس يعملون بهامش ربح صغير، ولا يمكنهم منع مورديهم من رفع الأسعار». وخلال الأيام التالية نجحت في جعلهم يخففون الشروط بعض الشيء، ولكن برنامج «اقضوا على التضخم الآن» مضى قدمًا ذلك الخريف بشيء من الصخب. لقد كان نقطة منخفضة في وضع السياسة الاقتصادية. وقد جعلني ذلك سعيدًا بإلغائي المؤتمر الصحفي لمجلس المستشارين الاقتصاديين، لأنني لم أكن مضطرًا للدفاع علنًا عن برنامج «اقضوا على التضخم الآن». وبانتهاء العام كان قد تلاشى تمامًا بازدياد الكساد سوءًا.

كانت مجموعة السياسات الاقتصادية الرئيسية في البيت الأبيض تجتمع كل يوم عمل الساعة الثامنة والنصف صباحًا، وبما أن الاقتصاد يأتي في مركز الاهتمام من الناحية السياسية، فقد كان الكل يرغب في المشاركة. وكانت المجموعة تضم خمسة أو ستة من أعضاء مجلس الوزراء، ومدير الميزانية، ومن يسمى قيصر الطاقة، وغيرهم. وعند مناقشة القضايا الأساسية يجلس أرثر برنز لتقديم المشورة. وفي أيام كثيرة يكون هناك خمسة وعشرون شخصًا في الغرفة. وكان ذلك منتدى جيدًا لعرض القضايا، غير أنه ليس مكانًا لاتخاذ قرارات حقيقية. وكانت الدائرة الداخلية من المستشارين الاقتصاديين أصغر حجمًا بكثير، وتشمل وزير الخزانة سايمون، ومدير الميزانية روي آش (وخلفه بعد ذلك چيم لين) وأرثر برنز وأنا.

في البداية بدا أن كل ما يفعله أي منا هو إحضار أخبار سيئة للرئيس. ففي أواخر سبتمبر (أيلول) ارتفع معدل البطالة فجأة. وبعد قليل بدأت الطلبات والإنتاج والتوظيف جميعها في الهبوط. وعند حلول عيد الشكر كنت أقول للرئيس: «من المحتمل أن نواجه مشكلات حادة جدًّا تمتد إلى الربيع المقبل». وعشية عيد الميلاد كتبت مجموعة السياسات مذكرة تحذره فيها من توقع المزيد من البطالة وأشد كساد منذ الحرب العالمية الثانية. ولم تكن تلك هدية لطيفة.

الأسوأ أنه كان لابد لنا من إبلاغه أننا لا نعرف مقدار ما سيكون عليه الكساد من سوء. فأنواع الكساد كالإعصار ـ ذلك أنها تتدرج من العادي إلى المفجع. وأنواع الكساد العادية جزء من دورة الأعمال التجارية؛ فهي تحدث حين يتجاوز مخزون الأعمال التجارية الطلب، وهنا تخفض الشركات الإنتاج بصورة حادة إلى أن يُباع المخزون.

ويحدث النوع الذي من الفئة ٥ عندما ينهار الطلب نفسه ـ أي عندما يتوقف المستهلكون عن الإنفاق وتتوقف الأعمال التجارية عن الاستثمار. وبينما كنا نناقش الاحتمالات، شعر الرئيس فورد بالقلق من أن أمريكا سوف تجد نفسها واقعة في دائرة مفرغة من هبوط الطلب والتسريح والاكتئاب. وبما أن أيًا من نماذج التنبؤ لا يمكنه التعامل مع الظروف التي نواجهها، فسوف نطير طيرانًا أعمى. وكل ما استطعنا أن نخبره به هو أن هذا قد يكون كسادًا قائمًا على المخزون، ويزيد من حدته صدمة النفط والتضخم ـ أي أنه من الفئة ٢ أو ٣. أو قد يكون من الفئة ٥.

كان على الرئيس أن يختار. ومع اقتراب مؤشر الضِّيق من ٢٠ بالمائة، كان هناك ضغط سياسي ضخم من الكونجرس لتخفيض الضرائب أو ضخ أموال ضخمة في الإنفاق الحكومي. وكانت تلك هي الطريقة التي نتعامل بها مع الفئة ٥. فهي قد تحيي النمو على المدى القريب، وإن كان من المحتمل أن تدفع بالتضخم لأعلى، مع احتمال حدوث تأثيرات بعيدة المدى. ومن ناحية أخرى، فإننا إذا كنا نواجه كسادًا للمخزون فحسب، فإن الحل الأمثل ـ من الناحية الاقتصادية وليس السياسية ـ هو عمل أقل ما يمكن عمله؛ فإذا استطعنا رفع أيدينا عن زر الاستغاثة، سوف يصحح الاقتصاد نفسه.

لم يكن فورد ذلك الرجل الذي يستسلم للفزع. ففي أوائل يناير (كانون الثانى) من عام ١٩٧٥ أصدر توجيهاته إلينا بوضع أخف خطة ممكنة. وانتهى الأمر بتضمين خطوات لتخفيف أزمة الطاقة، وتقييد زيادة الميزانية الفدرالية، وتخفيض ضريبة الدخل لمرة واحدة لإنعاش الأسر. وكان التخفيض من بنات أفكار أندرو بريمر اقتصادي القطاع الخاص الذي عمل في عهد ليندون جونسون كأول رئيس أمريكي إفريقي لمجلس بنك الاحتياط الفدرالي. وقبل أيام من إعلان الخطة، سألني الرئيس فورد على وجه الدقة عما إذا كان تخفيض الضرائب بمقدار ١٦ مليار دولار سوف يضر تنبؤاتنا فيما يتعلق بالنمو طويل الأجل أم لا. قلت له إن التخفيض حل يتسم بالحكمة من الناحية الاقتصادية، وأوضحت أنه «مادامت تلك صفقة لمرة واحدة ولن تكون دائمة، فهي لن تحدث ضررًا كبيرًا».

فوجئت بعض الشيء عندما رد قائلاً: «إذا كان هذا هو ما تظن أنه ينبغي عمله، فسوف أقترحه إذن». وكان بطبيعة الحال يتشاور مع مستشارين أعلى مني. غير أني قلت لنفسي إن هذا أمر لافت للانتباه. فرئيس الولايات المتحدة يأخذ بمشورتي. وشعرت بإحساس كبير بالمسئولية ـ والرضا. ففورد لا يدين لي بشيء، من الناحية السياسية أو أية ناحية أخرى. وهذا دليل على أن الأفكار والحقائق هي التي تهم.

كان لبرنامجه الاقتصادي منطق اقتصادي جيد. وقد اتفق مع سياسة اتخاذ القرار الخاصة بي. فعند استعراض أية سياسة كنت أسأل نفسي باستمرار هذا السؤال: «ما هو الثمن الذي سيتحمله الاقتصاد إذا أخطأنا؟ فإذا لم يكن هناك احتمال سلبي يمكنك تجربة أية سياسة تريد. أما إذا كان من المحتمل أن يكون ثمن الفشل كبيرًا جدًّا، فينبغي عليك تجنب تلك السياسة، حتى إذا كان احتمال النجاح أكثر من خمس وخمسين بالمائة، لأنه لا يمكنك قبول ثمن الفشل. وبالمثل، فإن اختيار الرئيس فورد كان يتسم بقدر كبير من الشجاعة السياسية. فقد كان يعلم إلى حد كبير أن برنامجه مستنكر باعتباره غير مناسب ـ وهذا قد يطيل الانهيار الاقتصادي، إذا ثبت أنه معتدل أكثر مما يجب.

قررت أن يتعامل مجلس المستشارين الاقتصاديين مع هذا باعتباره أمرًا طارئًا. وكان لابد أن يعرف الرئيس ما إذا كنا نواجه صدمة مخزون مؤقتة أم انهيار كبير للطلب. وكان الإجراء الاقتصادي الوحيد المؤكد نجاحه هو إجمالي الناتج القومي، وهو الوصف الشامل للاقتصادي الذي يستمده مكتب التحليل الاقتصادي من تجميع ضخم للإحصاءات. ومما يؤسف له أن مكتب التحليل الاقتصادي كان ينتج إجمالي الناتج المحلي مرة واحدة فقط كل ربع سنة ـ بعد فوات الأوان إلى حد كبير. ولا يمكنك أن تقود مستخدمًا مرآة الرؤية الخلفية.

كانت فكرتي هي إعداد وضع مجموعة من كشافات الطوارئ: نسخة أسبوعية من الناتج القومي الإجمالي تمكننا من مراقبة الكساد في التوقيت الحقيقي. وكنت أعتقد أن ذلك كان ممكنًا لأننا في تاونسند-جرينسپان كنا نعد الناتج القومي الإجمالي شهريًا. وكان ذلك يروق للعملاء الذي كانوا يرغبون في اتخاذ القرارات ولا يريدون انتظار إعلان الأرقام ربع السنوية الرسمية. ولذلك كان الأساس التحليلي موجودًا؛ وكان خلق

مقياس أسبوعي يعني المزيد من العمل. وكانت بعض الإحصاءات المهمة، كمبيعات التجزئة والمطالبات الجديدة بالتعويض عن البطالة، متوفرة بالفعل بشكل أسبوعي، وبذلك كانت تلك البيانات سهلة. أما البيانات الأساسية الأخرى، كمبيعات السيارات أو الإحصاءات الخاصة بطلبيات وشحنات السلع المعمرة (كآلات المصانع، وأجهزة الكمبيوتر، وهلم جرا) فكان من المعتاد أن ترد تقارير عنها كل عشرة أيام أو مرة كل شهر. وكانت بيانات المخزون شهرية كذلك، وذلك مع وجود تعقيد آخر وهو أن الاستطلاعات لم تكن دقيقة في الغالب وتخضع لتحريفات كبيرة.

كان السبيل إلى سد فجوات المعلومات الضخمة تلك هو الاتصال بالتليفون. وكنت قد بنيت شبكة كبيرة من العملاء والاتصالات على مر السنين في الشركات، والاتحادات التجارية، والجامعات، والوكالات التنظيمية، وكان الكثير من هؤلاء الناس يستجيبون بكرم عندما نتصل طلبًا للمساعدة. وكانت الشركات تشارك بمعلومات سرية تتعلق بدفاتر طلبياتها وخطط توظيفها؛ وكان قادة الأعمال التجارية وخبراؤها يرشدونا بملاحظاتهم ورؤيتهم المتعمقة. واستطعنا أن نبني صورة أوضح للمخزون، على سبيل المثال، بالجمع بين تلك المعلومات والمقاييس الحساسة الخاصة بأسعار المواد الخام، والواردات والصادرات، والجداول الزمنية للتسليم، وهلم جرا.

كانت الأدلة التي يجري تجميعها لا تزال مفتتة ـ إذ لم تقترب بحال من الأحوال من المعيار الذي كان مكتب التحليل الاقتصادي يستخدمه في حساب الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك فقد كانت متوافقة مع احتياجاتنا الخاصة. وعندما علم اقتصاديو مكتب التحليل الاقتصادي وإحصائيوه ما نحاول عمله شاركونا وساعدونا في بناء تحليلنا، وبعد أسبوعين أو ثلاثة من السهر والجهد ـ إذ كان فريق عملنا الصغير مشغولاً كذلك في إعداد تقييمه السنوي للاقتصاد الذي يُنشر في أوائل فبراير (شباط) ـ فقد كان نظام إجمالي الناتج القومي الأسبوعي يعمل. وأخيرًا استطعت أن أبدأ الذهاب إلى الرئيس فورد بأحدث الحقائق بدلاً من التخمينات.

بعد ذلك أصبحت القضايا السياسية تحظى بقدر أكبر من الاهتمام. فكل أسبوع في اجتماع مجلس الوزراء المعتاد كنت أقوم بتحديث صورة الكساد. وعندما نظرنا

إلى أرقام مبيعات السيارات خلال عشرة أيام، ومبيعات التجزئة الأسبوعية، والبيانات الخاصة بتصاريح البناء والمباني الجديدة، والتقارير المفصلة الآتية من جهاز تأمين البطالة، وهلم جرا، أصبحنا مقتنعين بأن ذلك كان نوعًا أخف من العواصف. فقد اتضح أن المستهلكين لا يزالون يشترون بمعدل صحي بالرغم مما يعانونه من صعاب. والأكثر من ذلك أن المخزون قد أخذ يتناقص بمعدل سريع جدًّا، وهي سرعة لا يمكن أن تستمر طويلاً، وإلا فسوف ينفد مخزون الأعمال التجارية قريبًا. وكان ذلك يعني أنه لابد من زيادة الإنتاج لسد الفجوة بينه وبين الاستهلاك.

وهكذا استطعت أن أخبر الرئيس ومجلس الوزراء أن الكساد تخف حدته. وقلت، بما كان بالنسبة لي أمرًا مؤكدًا: «لا يمكنني أن أحدد لكم التاريخ على وجه الدقة، ولكن ما لم يحدث انهيار في أسواق المستهلكين أو الإسكان، فلابد أن يسير الأمر على هذا النحو». وأسبوع وراء الآخر كانت البيانات لا لبس فيها ـ إذ اتضح أنها واحدة من تلك المناسبات السعيدة النادرة في الاقتصاديات التي تكون فيها الحقائق واضحة ويمكنك معرفة ما يجري على نحو مؤكد. ولذلك فإنه عندما حان الوقت في مارس (آذار) من عام ١٩٧٥ كي أدلي بشهادتي في الكونجرس، كان لدي الاقتناع القوي اللازم لتمكيني من القول بأن أمريكا تتجه نحو الانتعاش «في الموعد المحدد». وشهدت بأننا نواجه ربع سنة سيِّئ آخر وأن البطالة قد تصل إلى ٩ بالمائة، غير أنه من الممكن حينذاك أن نكون «على قدر أدنى من التفاؤل». وقد حذرت من زيادة الإنفاق المذعورة أو تخفيضات الضرائب التي سوف تفرط في تشجيع الاقتصاد وتتسبب في حدوث تسارع آخر للتضخم.

كانت العاصفة السياسية التي أحاطت بخطة الرئيس الاقتصادية في ذلك الربيع أمرًا يمكن ملاحظته. فقد كان هناك خوف هائل داخل الكونجرس. وكنت أقول مازحًا إنه لابد لي من ارتداء السترة الواقية من الرصاص عندما أذهب إلى الكاپيتول للإدلاء بالشهادة. وقد وضعت مجلة «نيوزويك» صورتي على غلافها في فبراير (شباط) من عام ١٩٧٥ تحت عنوان: «ما مدى الهبوط؟» وكان عضو الكونجرس هنري روس يظن

أن فورد يدعونا نهوي إلى الكساد كما فعل هربرت هوڤر في عام ١٩٣٠، وقد نُقِل عنه قوله إن «الرئيس سوف يحصل على النوع نفسه من الخطة الاقتصادية التي أُعطي إياها هربرت هوڤر». وعندما ظهرتُ أمام لجنة الميزانية بالكونجرس، أكد رئيسها إد مسكي أن الإدارة تفعل «القليل جدًّا بعد فوات الأوان». وكان أعضاء الكونجرس يتقدمون باقتراحات لتشجيع الاقتصاد كان يمكن أن تزيد العجز إلى ٨٠ مليار دولار أو أكثر، وهو رقم مرعب في ذلك الحين. بل إن چورج ميني رئيس اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية كان أعلى صوتًا. فقد شهد قائلاً: «أمريكا في أسوأ ظرف اقتصادي طارئ من الكساد العظيم. والوضع الآن مخيف وينذر بمزيد من السوء يومًا بعد يوم. وليس هذا بكساد آخر فحسب، ذلك أنه لا شبيه له بين مرات الكساد الخمس في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن أمريكا بعيدة عن النقطة التي يكون فيها الوضع قادرًا على تصحيح نفسه. ولابد من إجراء حكومي ضخم». وكان ميني يريد من الحكومة أن تعاني من عجز مقداره ١٠٠ مليار دولار، بما في ذلك تخفيضات الضرائب الضخمة، بالنسبة للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل، لتشجيع النمو.

الشيء الذي أدهش الجميع هو عدم وجود احتجاج عام. فبعد الخروج من عقد مسيرات الحقوق المدنية ومناهضة حرب ڤيتنام، فإن أي شخص يتنبأ بمعدل بطالة مقداره ٩ بالمائة كان سيتوقع المظاهرات الضخمة والمتاريس في الشوارع، ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل كذلك في أوروبا واليابان حيث كانت المشاكل الاقتصادية على القدر نفسه من الحدة. وربما كان العالم قد أجهدته صدمة النفط والعقد الذي سبقها. غير أن عصر الاحتجاج ولى. فأمريكا كانت تمر في تلك الفترة بما بدا وكأنه معنى جديد للتماسك.

صد الرئيس فورد الضغط وفي النهاية حوَّل برنامجه الاقتصادي الأمرَ إلى قانون. (رفع الكونجرس تخفيض الضرائب بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا لتصبح حوالي ١٢٥ دولارًا في المتوسط لكل أسرة). والأهم من ذلك هو أن الانتعاش بدأ في الوقت الذي وعدنا به الجمهور، في منتصف عام ١٩٧٥. فقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي بسرعة كبيرة ـ فبحلول شهر أكتوبر (تشرين الأول) كان الاقتصاد يتسع بأعلى معدل له خلال خمسة وعشرين عامًا. وبدأ التضخم والبطالة يخفان تدريجيًّا. وكما هو الحال

في كثير من الأحيان، لم تتوقف المبالغة السياسية بالفعل فحسب، بل نُسيت كذلك التنبؤات المخيفة بسرعة. وفي شهر يوليو كانت الأزمة في سبيلها إلى الانفراج، وتخلينا عن برنامج مراقبة الناتج القومي الإجمالي الأسبوعي الطارئ، مما أراح العاملين في مجلس المستشارين الاقتصاديين.

كان إلغاء القيود إنجاز إدارة فورد العظيم الذي لم يحتفِ به أحد. فمن الصعب تخيل مدى ما كانت تشعر به الأعمال التجارية حينذاك من تقييد. الخطوط الجوية، والنقل بالشاحنات، والسكك الحديدية، والأتوبيسات، وخطوط الأنابيب، والتليفونات، والتليفزيون، وسماسرة الأسهم، والأسواق المالية، وبنوك الادخار، والمرافق - كانت جميعًا تعمل في ظل لوائح تنظيمية متشددة. وكانت العمليات تُراقَب حتى أدق التفاصيل. والوصف المفضل لدي لذلك هو ما قاله ألفرد كان الاقتصادي الساخر من جامعة كورنل الذي جعله جيمي كارتر رئيسًا لمجلس الطيران المدني وأصبح معروفًا بأبي إلغاء القيود على الخطوط الجوية. وعندما كان ألفرد يتحدث في عام ١٩٧٨ عن الحاجة إلى التغيير، لم يستطع مقاومة السخرية من آلاف القرارات التي لا قيمة لها التي طُلب منه هو والمجلس اتخاذها: «هل يمكن للتاكسي الطائر امتلاك طائرة ذات خمسين مقعدًا؟ هل يمكن لناقل جوي مكمل أن يحمل خيلاً من فلوريدا إلى مكان ما في الشمال الشرقي؟ هل ينبغي لنا السماح لناقل جوي له رحلات منتظمة بإركاب زبائن الرحلات العارضة [تشارتر] وحملهم على المقاعد نفسها التي كانت ستبقي خالية لولا ذلك، وبنفس أسعار تذاكر الرحلات العارضة؟ ... هل يمكن للناقل الجوي إدخال سعر خاص للمتزلجين ثم يرد لهم ثمن تذاكرهم إذا لم يكن هناك جليد؟ هل يمكن لموظفي شركتي خطوط جوية تابعين للمؤسسة نفسها ارتداء زي متشابه في شكله؟» ثم نظر إلى أعضاء الكونجرس وقال «أهناك ما يُدهش في سؤالي لنفسي كل يوم هل هذا هو العمل ضروري؟ هل هذا هو ما ربتني أمي كي أقوم به؟»

شن الرئيس فورد حملته للقضاء على ذلك الحمق في خطبة ألقاها في شيكاغو في أغسطس (آب) من عام ١٩٧٥. فقد وعد الحاضرين من رجال الأعمال قائلاً سوف «أرفع الأغلال عن رجال الأعمال الأمريكيين» و«أخرج الحكومة الأمريكية بقدر

الإمكان من أعمالكم، ومن حياتكم، ومن مصالحكم الاقتصادية، ومن طريقكم». وبدا اختيار شيكاغو مناسبًا؛ فقد جاء التبرير المنطقي لإلغاء القيود في المقام الأول من ميلتون فريدمان والمستقلين الآخرين من أتباع ما تسمى مدرسة شيكاغو. وقد بنى هؤلاء الاقتصاديون قدرًا كبيرًا مثيرًا للدهشة من العمل الذي يدور حول نظرية أن الأسواق والأسعار، وليس المخططون المركزيون، هي أفضل موزع لموارد المجتمع. وكان الافتراض الكينيزي الذي كانت له السطوة في واشنطن منذ إدارة كنيدي هو أن بالإمكان إدارة الاقتصاد بشكل فعال؛ ويقول اقتصاديو شيكاغو إنه ينبغي أن يكون تدخل الحكومة أقل، وليس أكثر، لأن التنظيم العملي خرافة. والآن وبعد سنوات من الكساد التضخمي وبينما فشل القيود على الأجور والأسعار لا يزال حيًّا في أذهان الناس، كان الساسة على الجانبين على استعداد للاتفاق على أن الإدارة الكلية بواسطة الحكومة قد قطعت شوطًا أطول مما يجب أن تقطعه. وقد حان الوقت للحد من ذلك.

والواقع أنه ظهر في واشنطن اتفاق ملحوظ على السياسة الاقتصادية ـ فقد تلاقت مواقف اليسار الليبرالي واليمين المحافظ. وفجأة كان الكل يهتم بالحد من التضخم، وخفض عجز الإنفاق، والحد من التقييد، وتشجيع الاستثمار. وقد استهدفت حملة فورد لرفع القيود في المقام الأول السكك الحديدية، والنقل بالشاحنات، والخطوط الجوية. وبالرغم من المعارضة الضخمة من جانب الشركات والنقابات فقد انتهى الكونجرس من رفع القيود عن القطاعات الثلاثة كلها خلال بضع سنوات.

من الصعب المبالغة في تأكيد مقدار أهمية رفع فورد للقيود. صحيح أن معظم الفوائد احتاجت إلى سنوات كي تظهر ـ فعلى سبيل المثال لم تتحرك أسعار النقل بالسكك الحديدية في البداية. ومع ذلك فقد أعد رفع القيود الساحة للموجة الضخمة من التدمير البنَّاء في الثمانينيات؛ إذ كان انهيار «إيه تي أند تي» وغيرها من الديناصورات، ومولد صناعات جديدة كالكمبيوتر الشخصي، والشحن السريع، وانتعاش الاندماج والاستحواذ في وول ستريت، وإعادة تشكيل الشركات جميعها سمات مميزة لعصر ريجان. وسوف نجد في النهاية أن رفع القيود أدى كذلك إلى زيادة كبيرة في مرونة الاقتصاد وقدرته على التأقلم.

نشأت صلة وثيقة بيني وبين چيري فورد. فقد ظل على رؤيته أن أكثر ما يحتاجه الاقتصاد هو العودة إلى الثقة والهدوء. وكان ذلك يعني الابتعاد عن النزعة التدخلية العدوانية التي بدأت في عهد كنيدي، وعن وضع السياسات غير المتوقع والقائم على ردود الأفعال السياسية الذي جعل البلاد على ذلك القدر من الذعر والشك في عهد نيكسون. فقد كان فورد يرغب في تبطئة سرعة العمل السياسي، وتقليل العجز والتضخم والبطالة، وفي النهاية اقتصاد مستقر ومتوازن وينمو باطراد. وبما أن تلك كانت رؤيتي كذلك، فقد أصبح من السهل على مجلس المستشارين الاقتصاديين أن يعمل. إذ لم نكن مضطرين لمراجعة ما يراه. وكان يمكننا الحد من المشكلة بمجموعة من الخيارات، وبعد ذلك كان بإمكاني أن أرفع سماعة التليفون وأقول «لقد انتهينا من هذه القضية. وهذه هي الخيارات. ما الذي تود أن نتبع منها: واحد أم اثنان أم ثلاثة أم أربعة؟» وكانت المكالمة تستمر ثلاث دقائق أخرج منها بتوجيهات شديدة الوضوح بشأن ما يريد عمله.

الحق يقال إن وجود المرء في قلب الأشياء أمر ممتع. ففي يناير (كانون الثانى) من عام ١٩٧٦ كنت أساعد چيم لين في وضع القسم الاقتصادي من خطاب حالة الاتحاد الذي سيلقيه الرئيس. وكانت الأمور تتغير بسرعة كبيرة وكنا نعيد الصياغة حتى آخر لحظة. وفي إحدى الليالي كنا نعمل حتى ساعة متأخرة من الليل في البيت الأبيض لإجراء التنقيحات، وكان ذلك عملاً مملاً لأن معالج الكلمات لم يكن قد اختُرع بعد. وقال چيم «إني أتساءل عما سيكون عليه شعوري بعد أن أرحل. ربما سأكون خارج هذا المبني وأنفي يضغط على الزجاج، وأتساءل ما الذي يفعله هؤلاء الرجال ذوو النفوذ». وانفجرنا ضاحكين. لا شك في أننا كنا نعمل بالمقص والشريط اللاصق وسائل التصحيح الأبيض ـ ولكننا كنا نكتب خطاب حالة الاتحاد.

كان البيت الأبيض رائعًا كذلك بالنسبة لممارستي لعبة التنس. فلم أكن قد لعبت منذ أن كنت في سن المراهقة، ولكن بعد أن أصبح الجو دافئًا وهدأت الأزمة، بدأت من جديد النزول إلى ملعب التنس بالبيت الأبيض. والملعب مفتوح ويقع بالقرب من البوابة الجنوبية الغربية، وميزته الكبرى هي أن الأسوار تخفيه تمامًا. كان منافسي

فرانك زارب، قيصر الطاقة الذي مضى عليه كذلك وقت طويل لم يلعب فيه التنس. ولذلك كان من حظنا أنه لم يكن هناك من يمكنه رؤيتنا.

كنت أذهب إلى نيويورك كل يوم سبت وأعود يوم الأحد - كنت أروي النباتات في شقتي وأقضي بعض الوقت مع أمي. ولم تكن تلك الرحلات تتضمن أي عمل؛ فلكي أفي بقواعد تضارب المصالح [الذمة المالية]، سحبت نفسي بالكامل من عمليات تاونسند-جرينسپان تمامًا وتنازلت عن إدارة أملاكي. أصبحت الشركة في أيدي نائبات الرئيس كاثي أيكوف وبس كاپلان ولوسيل وو ونائبتي السابقة چوديث ماكي التي عادت بشكل مؤقت للمساعدة. وكانت تاونسند-جرينسپان غير عادية باعتبارها مؤسسة اقتصاديات لكون الرجال فيها يعملون تحت رئاسة النساء (كان عدد العاملين جميعًا لدينا ٥٢ فردًا). ولم يكن توظيفي للاقتصاديات دافعه تحرير النساء. بل إن لذلك معنى اقتصادي فحسب. فأنا أقدر الرجال والنساء على السواء، ولكني وجدت أنه بما أن أصحاب الأعمال الأخرى لا يفعلون الشيء نفسه، فإن الاقتصاديات النساء أقل تكلفة من الرجال. وكان لتوظيف النساء جانبان: إذ كان ذلك يوفر لـ تاونسند-جرينسپان عملاً ذا درجة أعلى من الجودة مقابل المبلغ نفسه من المال، كما كان يرفع القيمة السوقية للنساء بعض الشيء.

كنت أعود ببعض أعمال مجلس المستشارين الاقتصاديين في عطلة نهاية الأسبوع. وخلال الأسبوع كنت أعمل ما بين عشر واثنتي عشرة ساعة يوميًّا. وكنت أتبع روتينًا مُرضيًا جدًّا يبدأ بحمَّام طويل ساخن في الفجر. وقد بدأت هذه العادة بعد ما أصاب ظهري في عام ١٩٧١ . فقد أوصاني طبيب العظام بالبقاء في الماء الساخن لمدة ساعة كل صباح، كجزء من إعادة التأهيل. ووجدت أن الأمر أعجبني. فقد كانت تلك بيئة مثالية للعمل. إذ كان بإمكاني القراءة، والكتابة، وكان ذلك أمرًا شديد الخصوصية. وكان يمكنني سماع ضجيج أبيض بإدارة الشفاط. وقد شُفي ظهري بالتدريج، وأصبح الحمَّام بعد نشاطًا اختياريًّا.

أكون خارج الباب في السابعة والنصف صباحًا، وكانت شقتي في ووترجيت قريبة من مبني المكاتب التنفيذية القديم بما يسمح لي بالسير إلى العمل أحيانًا. وكانت

الشوارع المحيطة بالبيت الأبيض أكثر هدوءًا مما كانت عليه في عهد إدارة نيكسون حيث كنت غالبًا ما أشق طريقي بصعوبة بين المتظاهرين أثناء زياراتي للمدينة. وكان روتيني أشبه بروتين أي شخص غارق في الحياة العامة. كان موظفو البيت الأبيض يلتقون في الثامنة صباحًا، ومجلس السياسات الاقتصادية في الثامنة والنصف، ومن هنا كان اليوم يبدأ. كنت عادة أعمل حتى السابعـة مساءً، مع فترة راحة للعب التنس وأحيانا الجولف. وكان الرئيس يدعوني من حين لآخر للعب الجولف معه في بِرْنِنْج تري، وهو نادٍ ريفي في إحدى ضواحي واشنطن أصبح مشهورًا باستبعاده النساء. واليوم لا يمكن لرئيس أن يفعل ذلك، ولكن قليلاً من الناس كان يشتكى من ذلك في أوائل السبعينيات. وكنت أذهب إلى حفل عشاء أو إلى حفل موسيقي، وغالبًا ما كنت أجلس في مقصورة الرئيس، أو أحضر إحدى حفلات الاستقبال. لم أقم بعطلات حقيقية، ولكن ذلك لم يكن يهمني. فقد كنت أفعل ما أحبه.

عزز الانتعاش الاقتصادي فرص إعادة انتخاب فورد في عام ١٩٧٦ إلى حد كبير. ولكن بناءً على ذكريات الجماهير المرة الخاصة بووترجيت، واعتذار نيكسون، والتضخم، وأوپك، أخذ الكثير من النقاد يقولون إنه من المستحيل أن يفوز فورد أو أي جمهوري. وقبل مؤتمرات الحزب الصيفية، أظهرت استطلاعات الرأي أنه متقدم بأكثر من ٣٠ بالمائة. ولكن حكمة فورد ونزاهته ـ وما حققه من نتائج ـ كانت تكسب الاحترام، وسرعان ما ضاقت تلك الفجوة.

كنت مهتمًا بالحصول على وظيفة في إدارته الجديدة ـ فبالرغم من شكِّي القديم بشأن العمل في الحكومة، أصبحت مقتنعًا أنه من الممكن أحيانًا أن تفعل شيئًا مفيدًا في واشنطن. كنت أحب أن أكون وزيرًا للمالية. ولكن عندما سُئلت مبكرًا إن كنت أريد أن أشترك في حملته، قلت لا. فقد ظننت أن هذا لا يليق برئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين. إذ شعرت أن لا ينبغي لبعض موظفي الدولة ـ وزير الخارجية والنائب العام ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين ـ أن يتورطوا في السياسة الانتخابية، لأنهم يديرون مؤسسات يُفترض أنها تولِّد معلومات ذات طبيعة حزبية ثنائية. وكان الرئيس يرى أنني فعلت الصواب.

بالرغم من ذلك فإنه عندما استعد فورد لدخول المعركة الانتخابية ضد چيمي كارتر قدمت دون أن أدري العبارة الطنانة التي استُخدمت ضد الرئيس خلال الحملة. فقد كان الجدل الاقتصادي الأساسي لحملة ١٩٦٧ هو ما إذا كان الانتعاش قد انهار أم لا. فبعد أن نما الاقتصاد بسرعة كبيرة في الربع الأول من السنة ـ بمعدل سنوي سريع مقداره ٩,٣ بالمائة ـ هدأ فجأة ليصبح معدل النمو أقل من ٢ بالمائة بحلول الصيف. ومن موقع الاقتصادي لم أكن أرى ذلك سببًا للقلق. لأن الاقتصاد الحديث يشمل أجزاء كثيرة متحركة نادرًا ما تتسارع أو تتباطأ بسهولة، وفي هذه الحالة بدت المؤشرات الكبيرة الأخرى ـ التضخم والبطالة وهلم جرا ـ لا بأس بها.

قلت ذلك في اجتماع لمجلس الوزراء في شهر أغسطس (آب)، مستخدمًا الرسومات البيانية لتوضيح كيف أن هذا الانتعاش انعكاس للانتعاشات السابقة. وقلت لهم: «النمط هو التقدم والتوقف، والتقدم والتوقف. ونحن في إحدى فترات التوقف تلك. ولكن الانتعاش الأساسي مازال قائمًا بقوة حيث لا يوجد أي دليل على تدهور أساسي». نقل السكرتير الصحفي رون نيسن تلك الملاحظات لوسائل الإعلام، حيث اتضح أن منتقدي الرئيس تلقفوها على الفور. ورأوا أن «توقف» كلمة مخففة تعني بها الإدارة «لقد فشلنا».

فجأةً اشتعل من جديد جدل في أوائل ١٩٧٥ ومرة أخرى تعرض فورد لضغط هائل ـ من الكونجرس وحتى من فريق حملته ـ كي يتخلى عن التزامه بالانتعاش المستدام طويلِ الأجل ويستخدم كل الموارد من أجل المحفِّز الاقتصادي. وفي المناظرة الرئاسية التي أُجريت في شهر أكتوبر (تشرين الأول)، سأله الكاتب الصحفي چوزيف كرافت بشكل مباشر: «سيدي الرئيس، البلاد الآن تعيش ما أسماه مستشاروك الاقتصاديون توقفًا. أظن أن معظم الأمريكيين يفهمون ذلك على أن هذا مصطلح مهذب يعني النمو المنخفض، والبطالة، والتوقف عند مستوى مرتفع جدًا من الانهيار في صافي الأجر، وأرباح المصانع المنخفضة، والمزيد من تسريح العاملين. أليس هذا سجلاً عفنًا، وألا تتحمل إدارتك معظم اللوم عليه؟» دافع فورد عن إنجازه دون أن يبالي بما قيل، وأثبت التاريخ أنه محق؛ فقد ظل النمو الاقتصادي يتسارع لمدة عام كامل آخر.

ولكن عندما بات ذلك واضحًا كان يوم الانتخابات قد ولى، خسر فورد بفارق بسيط لمصلحة چيمي كارتر، حيث لم يزد الفرق كثيرًا عن ١,٥ مليون صوت. وبعد ذلك بسنوات كان هنري كيسنجر يغيظني بقوله «كنت محقًا بشأن التوقف. ولكن لسوء الحظ أنه تزامن مع انتخابات الرئاسة».

في ٢٠ أبريل (نيسان) من عام ١٩٧٧ نُصِّب چيمي كارتر باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة. وعندما وقف أمام الكابيتول وأدي اليمين كنت على طائرة الظهر في طريق عودتي إلى نيويورك.

٤

المواطن الخاص[١]

ليس أمرًا سهلاً أن تكون في الجانب الخاسر. ومع ذلك فقد وجدت أسبابًا كثيرة كي أسعد بعودتي إلى نيويورك. إذ كان الطلب على خدمات تاونسند-جرينسپان أكثر من أي وقت مضى. وانفتحت أمامي كل أنواع الأبواب، وقبلت أكثر ما يمكن من الالتزامات بالقدر الذي يسمح به الوقت. وانضممت من جديد إلى مجلس الاقتصاديين بمجلة «تايم» ولجنة بروكينجز للنشاط الاقتصادي، مع أشخاص مثل والتر هيلر، ومارتن فيلدستاين، وچورج پيري، وأرثر أوكن. وحققت تقدمًا في إلقاء الأحاديث، حيث كنت أظهر مرتين أو ثلاث مرات شهريًّا أمام الشركات ومجموعات الإدارة، والاتحادات، كي أتحدث في الغالب عن أعمالهم وعن الدلالات الاقتصادية.

وجدت نفسي مطلوبًا كذلك لعضو مجلس إدارة، حيث انضممت إلى مجالس إدارات ألكوا وموبيل وچيه پي مورجان، وچنرال فودز، وكاپيتال سيتيز/ إيه بي سي، وغيرها. ويعمل الأشخاص في مجالس إدارات شركات «فورتشن» الخمسمائة الكبرى لأسباب كثيرة، ولكن السبب الرئيسي بالنسبة لي هو أن كوني عضو مجلس إدارة يعطيني الفرصة كي أعلم طرق العمل الاقتصادية الخاصة بالأشياء المألوفة ولكنني لم أفهمها الفهم الكامل. مثال ذلك كول ويپ، وپوست توستيز؛ فإلى أن أصبحت

(١) المواطن الخاص private citizen هو المواطن الذي لا يتولى أي منصب رسمي أو عام. (المترجم)

عضو مجلس إدارة في «چنرال فودز» لم أكن أعرف الطريقة التي تعمل بها الأعمال التجارية الخاصة بالأغذية المصنعة. فقد قامت تاونسند-جرينسپان بعمل الكثير من التحليلات الخاصة بالقمح والذرة وفول الصويا، ولكن ليس الأغذية التي تراها في إعلانات التليفزيون وعلى أرفف السوبر ماركت. فعلى سبيل المثال، كانت چنرال فودز تمتلك ماكسويل هاوس، وهي علامة تجارية للبن شاعت في تلك الأيام قبل أن تسحر ستاربكس الناس. وقد أدهشني أن أعرف (وإن كان ذلك منطقيًّا عندما فكرت فيه) أن منافسي ماكسويل هاوس الرئيسيين ليسوا هم أنواع البن الأخرى فحسب، بل كذلك المشروبات الغازية والبيرة - فقد كان المسوقون يتنافسون على حصة من قدرة معدة البلاد. وجعلتني چنرال فودز كذلك أشعر بأنني قريب من تاريخ الأعمال التجارية - إذ كانت الشركة لا تزال تحمل خاتم مؤسِّستها الوريثة مارچوري ميريتويذر پوست. فقد كانت في السابعة والعشرين فقط عندما توفي والدها وتركها مسئولة عن أعمال الأسرة، پوستم سيريال كومباني؛ ثم حولت هي وزوجها الثاني، ممول وول ستريت إ.ف.هتون، پوستم إلى چنرال فودز. وكانت قد توفيت قبل سنوات قليلة من انضمامي لمجلس الإدارة، ولكن ابنتهما الوحيدة، الممثلة دينا ميريل، كان لها حضور حقيقي في الشركة.

بعد كل تلك السنوات التي أمضيتها في دراسة اقتصاديات الأعمال التجارية، كان لا يزال من الصعب عليَّ قياس مقدار كِبَر حجم تلك الشركات. وكانت موبيل، التي بلغت مبيعاتها في عام ١٩٧٧ ستة وعشرين مليار دولار وتحتل المرتبة الخامسة على قائمة مجلة «فورتشن» التي تضم ٥٠٠ شركة، تعمل في كل مكان - في بحر الشمال، وفي الشرق الأوسط، وفي أستراليا، وفي نيجيريا. تضمن ما قلته عن رفع الأنخاب في أول عشاء مع المديرين الآخرين نكتة لا يمكن أن يفهمها إلا اقتصادي: «أشعر بالراحة هنا. فموبيل على نفس القدر من الضخامة التي عليها الحكومة الأمريكية - فالرقم ١,٠ على البيان المالي يعني ١٠٠ مليون دولار».

من بين كل مجالس الإدارة التي انضممت إليها، كان مجلس چيه پي مورجان هو ما وجدته أكثر جاذبية من غيره. لقد كانت الشركة المالكة لمورجان جارانتي، الذي كان يُقال في ذلك الحين إنه البنك العالمي الأول. وكانت قائمة مجلس الإدارة

تضم نخبة الأعمال التجارية الأمريكية: فرانك جاري من آي بي إم، ووالتر فالون من إيستمان كوداك، وچون دورانس من كامبل سوپ، وليويس فوي من بيتلهم ستيل - وأنا. كنا نجتمع في ٢٣ وول ستريت، الذي شيده چيه پي مورجان نفسه في الفترة التي كان يسيطر فيها على التمويل الأمريكي. وعلى الواجهة الشبيهة بالحصن، كان لا يزال بإمكانك رؤية الآثار التي خلفها الانفجار الإرهابي في عام ١٩٢٠، عندما فُجِّرت أمام البنك في منتصف يوم عمل مزدحم عربة تجرها الخيول محملة بالديناميت والقنابل فقتلت وأصابت العشرات من الناس. وقد نُسِب التفجير إلى الفوضويين، ولكن لم يتم التوصل إلى الفاعلين. وفي الداخل احتفظت الشركة بديكوراتها بما فيها من أسقف مرتفعة والمكاتب ذات الحصيرة. وفي المرة الأولى التي جلست فيها في غرفة مجلس الإدارة شعرت بشيء من الرهبة. فقد كان هناك بورتريه لچيه پي مورجان على الحائط حيثما تصادف جلوسي، وعندما رفعت رأسي كانت ينظر إليَّ مباشرةً.

ربما توقعتم أن من يديرون مورجان من ذوي الأصول العائلية العريقة. إلا أن الكفاءة كانت هي معيار من يُختارون للإدارة. والمثال الجيد لذلك هو دينيس ويذرستون الذي ارتقى إلى منصب المدير التنفيذي للشركة في الثمانينيات. فلم يذهب دينيس للجامعة قط، بل بدأ العمل بعد إنهاء دراسته في مدرسة الپوليتكنيك مباشرة كمضارب في فرع مورجان بلندن. ولم يكن نجاحه نتيجة للصلات الاجتماعية بحال من الأحول، لأنه لم يكن لديه أي من تلك الصلات.

كان وجودي في مجلس إدارة مورجان فرصة مدهشة لتعلم طرق العمل الداخلية للتمويل الدولي. وقد حيرني، على سبيل المثال، أن البنك كان يحقق أرباحًا الشهر بعد الآخر باستمرار من التعامل في العملات الأجنبية. وعلمت أنه بسبب كفاءة أسواق الصرف الأجنبي كان التنبؤ بأسعار الصرف بالنسبة للعملات يفتقر إلى الدقة مثل التنبؤ بنتيجة نقر العملة المعدنية فى الهواء. وأخيرًا واجهت الإدارة قائلاً: «اسمعوا أيها السادة، كل الدراسات التي أعرفها تقول إنه لا يمكنكم تحقيق أرباح باستمرار من التعامل في العملات الأجنبية».

قالوا: «هذا صحيح. ولكن ليس التنبؤ هو ما يجعلنا نكسب المال. نحن نصنع السوق؛ فمكسبنا يتأتى من الفرق بين العرض والطلب، بغض النظر على الاتجاه

الذي تسير فيه الأسعار». وكما هو حال شركة إيباي الآن، فقد كانوا يحصلون على نصيب صغير عن كل تعامل يقومون فيه بدور الوسيط ـ وكانوا يفعلون ذلك على نطاق واسع.

كان أحد أعضاء المجلس الاستشاري العالمي لچيه پي مورجان ملياردير سعودي اسمه سليمان العُليَّان. وكان مستثمرًا يكبرني ببضع سنوات بدأ حياته سائقًا للشاحنات في شركة النفط الأمريكية العربية (أرامكو) في الأربعينيات. ثم تحول بعد قليل إلى بيع الماء وغيره من الأشياء إلى شركات الحفر، وكان يوفر خدمات أخرى. ومن هناك قام بتنويع نشاطه بين التشييد والتصنيع؛ وهو من أدخل التأمين إلى المملكة.

كان على قدر كبير من الثراء عندما أممت المملكة العربية السعودية شركة أرامكو وسيطرت على نفطها. ومع ظهور منظمة أوپك كانت قد أصبحت لديه رغبة في البنوك الأمريكية. فقد اشترى ١ بالمائة من أسهم ليس چيه پي مورجان فحسب، بل كذلك تشيس مانهاتن، وميلون، وبانكرز ترست، وأربعة أو خمسة أسماء كبيرة أخرى. وقد سررت بلقائه هو وزوجته ماري، وهي أمريكية كانت تعمل مع أرامكو عندما التقى بها. وكان العُليَّان أكثر مني نهمًا للمعلومات ـ إذ كان يطرح عليَّ أسئلة عن جوانب الاقتصاد الأمريكي المختلفة.

لم أسأله قط عن هذا الأمر، ولكن خطر لي في وقت لاحق أن كونه ضمن مجلس إدارة مورجان ربما أعطاه إحساسًا أفضل بالنسبة لتدفقات البترودولار. وكان أحد أعمال البنوك الأمريكية في تلك الأيام هو تلقي الإيداعات الضخمة من الأرباح من المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الأوپك والبحث عن أماكن، في أمريكا اللاتينية بشكل أساسي، لإقراض المال. لم تكن أوپك ترغب في المخاطرة باستثمار فائضها. أما البنوك ففعلت ذلك، وهو ما ندمت عليه في النهاية.

بعد عودتي من إدارة فورد إلى نيويورك واصلت مواعدة باربرا والترز التي التقيت بها في عام ١٩٧٥ حين كنت في واشنطن، في حفل شاي أقامه نائب الرئيس نيلسون روكفلر. وفي الربيع التالي ساعدتها في بحث قرار وعلى قدر كبير من الدقة يتعلق بحياتها العملية؛ وهو هل تترك برنامج Today في شبكة إن بي سي، حيث عملت لمدة

اثنتي عشرة سنة، صارت مقدمة برامج مشاركة تتمتع بقدر ضخم من الشعبية، لتنضم إلى إيه بي نيوز حيث ستصبح قارئة نشرة الأخبار المسائية الأولى. ولكي تغريها إيه بي سي عرضت عليها راتبًا قياسيًّا هو مليون دولار سنويًّا؛ وكما يعلم الجميع، فقد اختارت الانتقال إلى عملها الجديد.

لا أشعر بالتهديد فى مواجهة امرأة قوية؛ بل الواقع هو أنني متزوج الآن من امرأة قوية. فقد كان النشاط الممل الذي أتخيله هو مواعدة امرأة تفتقر إلى الأفكار والذكاء ـ وهو الشيء الذي تعلمته من خلال تجربتي كأعزب.

قبل أن أعرف باربرا، كان الروتين المسائي المعتاد بالنسبة لي هو العشاء المهني مع غيري من الاقتصاديين. ومع ذلك كانت باربرا تتفاعل باستمرار مع الأخبار والرياضة والإعلام الشخصيات العاملة في مجال الترفيه، وأجرت مقابلات مع مجموعة ضخمة من الأشخاص من جودي جارلاند إلى مامي أيزنهاور، ومن ريتشارد نيكسون إلى أنور السادات. كما أن لها أصولاً فنية. فوالدها لو كان صاحب ملهى ليلي كبير وأحد منتجي برودواي ـ وكانت ملاهيه التي تحمل اسم لاتين كوارتر (الحي اللاتيني) في مانهاتن وميامي بيتش هي المقابل فى الخمسينيات لستورك كلوب الثلاثينيات، أو بالأحرى لملهى ستوديو ففتي فور في ذلك الحين.

خلال السنوات العديدة التي كنا نتواعد فيها وبعدها (مازلنا أصدقاء جيدين) كنت أصاحب باربرا إلى الكثير من الحفلات التي التقيت فيها بأشخاص ما كنت لأقابلهم لولا ذلك. وكنت دائمًا أقول لنفسي إن الطعام جيد ولكن الحديث ممل. ومن المحتمل بالطبع أنهم كانوا يشعرون بالشيء نفسه تجاهي. فاقتصاديو الأعمال التجارية ليسوا حيوانات حفلات على وجه التحديد.

بالرغم من ذلك أنشأت دائرة أصدقاء مدهشة. أقامت لي باربرا حفل عيد ميلادي الخمسين في منزلها. وكان الضيوف أشخاصًا بت أعتبرهم أصدقائي في نيويورك: هنري ونانسي كيسنجر، وأوسكار وأنيت دي لا ريناتا، وفيليكس وليز روهاتين، وبروك أستور (عرفتها طفلة في الخامسة والسبعين)، وچو وإيستيه لودر، وهنري ولويز جرانوالد، و«پانش» وكارول سالزبرجر، وديڤيد روكفلر. ولا أزال حتى اليوم على صداقتي مع هؤلاء الأشخاص، بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا.

امتدت شبكة باربرا إلى هوليوود بالطبع. وكان عملي يضطرني للسفر إلى لوس أنجلوس من خمس إلى ست مرات في السنة، حيث كنت ألعب الجولف في نادي هيلكريست الريفي ـ وهو المكان الذي كان يعقد فيه چاك بيني وجروتشو ماركس وهنري يانجمان وغيرهم من الممثلين الكوميديين مائدة مستديرة كل يوم في وقت الغداء. (كان رونالد ريجان كذلك عضوًا في هيلكريست). وقد تعلمت بعض الشيء عن صناعة الإعلام من خلال عملي مع وكالة ويليام موريس التي كانت أحد عملاء تاونسند ـ جرينسپان، ومن قضاء بعض الوقت مع المنتج الأسطوري ليو واسرمان. كما كنت أذهب مع باربرا إلى حفلات بيڤرلي هيلز حيث كنت أشعر بغربة شديدة. لن أنسى أبدًا اللحظة التي اتجهت فيها سو منجرز إليَّ في الحفل الذي أقامته على شرف چاك نيكلسون واحتضنتني. وكانت حتى ذلك الحين أقوى وكيل في هوليوود، حيث كانت تمثل نجومًا مثل باربرا سترايساند وستيڤ ماكوين وچين هاكمان ومايكل كين. بدأت كلامها بقولها «أعرف أنك لا تتذكرني». ثم أوضحت كيف أنه عندما كنت في الخامسة عشرة وكانت هي في الثالثة عشرة كنا نتدلى مع أطفال واشنطن هايتس الآخرين من على سور منتزه ريڤرسايد پارك. وأضافت قائلة «إنك لم تلاحظني قط، ولكني كنت أتطلع إليك باستمرار». لم أنطق بكلمة مثلما كان من المحتمل أن أفعل عندما كنت في الخامسة عشرة.

* * *

رغم كل ما اتسم به هذا من تشتيت للانتباه، فقد كانت عيني لا تزال على واشنطن. لم يكن چيمي كارتر مفيدًا بالنسبة لي ـ فقد التقينا مرتين ولم ينشأ ود بيننا. (كنت بالطبع جزءًا من إدارة فورد، وقد فاز هو على فورد). إلا أنه من موقعي خارج الملعب في نيويورك كنت أرى الكثير الذي يجري في الحكومة ويبعث على البهجة. فقد كان الكثير من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والكونجرس هي نفسها التي كنت سأطالب بها لو كنت موجودًا هناك.

أهم ما في الأمر أن إدارة كارتر نفذت مبادرة إلغاء القيود التي بدأت في عهد چيري فورد. وجرى إقرار مشروع قانون إلغاء القيود المفروضة على الخطوط الجوية، الذي

روَّج له تيد كنيدي، في عام ١٩٧٨. (كان ذراع كنيدي اليمنى في هذا المشروع ستيفن براير الذي كان في إجازة من مدرسة الحقوق بجامعة هارڤارد وأصبح فيما بعد قاضي المحكمة العليا وصديقًا عزيزًا). وبعد ذلك انتقل الكونجرس على نحو منظم لإلغاء القيود المفروضة على الاتصالات وست صناعات أخرى. وكان لإلغاء القيود أثر دائم ليس على الاقتصاد فحسب، بل كذلك على الحزب الديمقراطي، حيث أنهى سيطرة العمال عليه وفتحه أمام الأعمال التجارية. إلا أنه بالرغم من أهمية تلك التغييرات، فإن الرئيس كارتر لا يعود إليه فضل الجزء الكبير منها، وذلك في المقام الأول بسبب أسلوبه. وعلى عكس ريجان الذي كان يعرف كيف يقدم التجديد الاقتصادي بطريقة مثيرة، فقد كان كارتر يعطي انطباعًا بأنه متردد وغير متحمس؛ إذ كان يجعل التغيير يبدو وكأنه شيء فعله لأنه لم يكن له أي خيار سواه.

لم يكن الاقتصاد يعمل في مصلحة كارتر. فطوال عام أو نحو ذلك كانت إدارته تتمتع بفوائد الانتعاش الذي بدأ في عهد فورد. وبعد ذلك تباطأ النمو واستأنف التضخم الارتفاع المطرد والمشئوم. وكان يلقي غطاءً مستمرًا من الشك على مفاوضات الأجور وقرارات الاستثمار. وقد أثَّر على سائر العالم كذلك، لأن البلدان الأخرى كانت تعتمد على استقرار الدولار، وكان الدولار آخذ في الضعف. وخلال عام ١٩٧٨ ارتفع معدل التضخم ـ من ٨ , ٦ بالمائة في بداية العام إلى ٤ , ٧ في يونيو (حزيران)، ثم إلى ٩ بالمائة بحلول أعياد الميلاد. وفي يناير أطاح الأصوليون الإسلاميون بشاه إيران، وبدأت أزمة النفط الثانية. وبما أن طوابير الحصول على البنزين تكونت في ذلك الصيف نتيجة للقيود المفروضة على أسعار البنزين، فقد بدأ الاقتصاد يدخل في كساد آخر ودخل التضخم مرة أخرى مجال الخانتين، حيث بلغ ١٢ بالمائة بحلول الخريف.

ليس السبب هو أن كارتر لم يحاول. فقد اقترحت إدارته ما لا يقل عن سبعة برامج اقتصادية. ولكن لم يكن أي منها قويًا بما يكفي لاحتواء ما أصبحت أزمة بسرعة. وبناء على مناقشاتى مع أصدقائي واتصالاتي المهنية داخل الإدارة، فقد ظننت أني فهمت مشكلتهم. ذلك أن كارتر كان يشعر أنه مضطر لأن يكون كل شيء للناس جميعًا. ولذلك كان يقترح برامج اجتماعية جديدة بينما يحاول في الوقت نفسه تقليل العجز، والحد من البطالة، وخفض التضخم. ومن بين تلك الأهداف غير المتوافقة كلها كانت السيطرة

على التضخم الهدف الأهم بالنسبة للرخاء بعيد المدى. إلا أنه لم يحظَ في عهد كارتر بالأولوية التي يستحقها. وكان ذلك هو التحليل الذي قدمته لصحيفة «نيويورك تايمز» في أوائل عام ١٩٨٠. وقد قارنت موقف كارتر بموقف الرئيس فورد: «كانت سياستنا العامة هي أنه إلى أن يُقضى على التضخم فلن نفعل أي شيء آخر».

بدا أن بنك الاحتياط الفدرالي ـ وهو مستقل عن البيت الأبيض طبقًا للقانون ـ يعكس تردد كارتر فحسب. فقد ظل معلمي أرثر برنز وخلفه بيل ميلر يحاولان العثور على أرضية مشتركة بشأن السياسة النقدية التي تتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتضاربة. فلم يكونا يرغبان في جعل الاقتراض سهلاً لكي لا يدعم التضخم أكثر وأكثر، إلا أنهما لم يرغبا كذلك في تقييده على نحو يخنق الاقتصاد ويؤدي إلى كساد آخر. وبناء على ما كنت أراه، لم يكن هناك وجود لتلك الأرضية المشتركة التي كانوا يبحثون عنها.

إلا أنني كنت في الأقلية. وكان معظم الناس يرون أن الخطر الذي يتعرض له الاقتصاد ليس واضحًا. وكان هناك شعور سائد في واشنطن بأنه مادام لا يمكنك الحد من التضخم بدون إحداث مزيد من البطالة، فالأمر لا يستحق التكلفة.

بل إن البعض في اليمين وفي اليسار بدأوا يقولون إنه قد لا يكون هناك بأس فى العيش مع تضخم بنسبة ٦ بالمائة ـ فكما هو الحال في البرازيل، يمكننا ربط الأجور بمعدلات التضخم.[١] (كما كان يمكن لأي اقتصادي جيد أن يتوقع، فقد بلغ معدل التضخم في البرازيل ٥٠٠٠ بالمائة وحدث انهيار اقتصادي تام). بل إن ذلك الرضا عن النفس امتد إلى وول ستريت. وكان يمكنك رؤيته كأوضح ما يكون في سوق السندات التي كانت أكبر حجمًا من ابنة عمها الصاخبة سوق الأسهم مع أنها تحظى بقدر أقل من الاهتمام الإعلامى.[٢] وارتفعت أسعار الفائدة على سندات الخزانة

---

(١) ربط الأجور بمعدلات التضخم wage indexation هو تعديل مستويات الأجور بما يتماشى مع نفقات المعيشة، بحيث يمكن الحفاظ على مستويات المعيشة الحقيقية خلال فترات التضخم. **(المترجم)**

(٢) طبقًا لما ذكرته مصادر صناعة الأوراق المالية واتحاد الأسواق المالية، فقد بلغت في عام ١٩٨٠ القيمة الإجمالية لسوق السندات الأمريكية ٢,٢٤ تريليون دولار مقابل ١,٤٥ تريليون دولار لسوق الأسهم. وفي نهاية عام ٢٠٠٦ كان الرقمان بالترتيب ٢٧,٤ تريليون دولار و٢١,٥ تريليون دولار.

المستحقة بعد عشر سنوات، وهي أحد أفضل مؤشرات توقعات التضخم طويلة المدى الخاصة بالمستثمرين، على نحو مطرد إلى حد ما حتى صيف ١٩٧٩ إلا أنها كانت لم تزد سوى زيادة بسيطة عما كانت عليه في عام ١٩٧٥. وكان ذلك يوحي بأن المستثمرين لا يزالون يراهنون على أن الاقتصاد الأمريكي مقاوم للتضخم ـ وأن المشكلة سوف تختفي بشكل ما.

طوابير البنزين هي ما توقظ الجميع من غفلتهم. فقد أدى استيلاء آيات الله على السلطة في إيران وحرب إيران-العراق التي أعقبت ذلك إلى خفض إنتاج النفط ملايين البراميل يوميًا، وكان للنقص الناتج عن ذلك في محطات البنزين أثر تعاقبي مخيف. فقد رفعت التخفيضات أسعار النفط بالقدر الكافي لتعزيز التضخم أكثر وأكثر، وزادت الأسعار المرتفعة من عدم الاستقرار الزائد بجعلها البنوك في وضع الاضطرار لإعادة تدوير المزيد من البترودولارات. وفي النهاية أجبرت الزيادة الكبيرة في التضخم الرئيس كارتر على التصرف بالشكل الذي لا يريده. ففي يوليو (تموز) من عام ١٩٧٩ أجرى تغييرًا في مجلس وزرائه وأعلن في الوقت نفسه عن تعيين پول ڤولكر محل بيل ميلر رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي. وفي الأعوام التي مرت منذ لقائي بپول كخريج حديث من جامعة پرنستون، ترقى ليصبح رئيسًا لفرع بنك الاحتياط الفدرالي بنيويورك، وهو الفرع الأكثر أهمية في منظومة بنك الاحتياط الفدرالي. واتضح فيما بعد أنه حتى تعيين كارتر له لم يكن الرئيس يعرف من هو ڤولكر؛ وكان ديڤيد روكفلر ورجل البنوك في وول ستريت روبرت روسا هما اللذان زكياه لدى الرئيس باعتباره الاختيار الضروري لطمأنة العالم المالي. وقد نجح ڤولكر في تصوير الحالة المزاجية الكئيبة عندما قال عند أدائه اليمين: «نحن نواجه مصاعب اقتصادية تنفرد بها تجربتنا في واقع الأمر. إذ فقدنا ذلك الشعور بالفرح الذي كان لدينا منذ ١٥ سنة، حيث أننا كنا نعرف كل الحلول الخاصة بإدارة الاقتصاد».

لم تكن هناك صداقة شخصية تربطني أنا وبڤولكر. كان طوله ١٩٥ سنتيمترًا، ولا يفارقه السيجار، وكان يعطي انطباعًا حيًّا، ولكن عند الحديث كنت أجده باستمرار منطويًا على نفسه. وهو لم يكن يلعب التنس أو الجولف ـ بل كان يحب الخروج منفردًا وممارسة صيد السمك. كان غامضًا بعض الشيء بالنسبة لي. وبالطبع فإن معرفة كيفية

استفادة المرء مما في يده من أوراق على نحو من السرية تعد قوة بالنسبة لرجل البنك المركزي، وتحت ذلك المظهر الخارجي الغريب كان من الواضح أن پول يتمتع بقوة شخصية ضخمة. ولأنه كان مِوظفًا حكوميًّا معظم حياته العملية، فلم يكن لديه الكثير من المال. وقد أبقى أسرته في منزلها بأحد أحياء نيويورك طوال الفترة التي قضاها في رئاسة بنك الاحتياط الفدرالي. وكان كل ما لديه في واشنطن شقة صغيرة ـ وقد دعاني إليها مرة في أوائل الثمانينيات للحديث عن أزمة الديون المكسيكية، وكان المكان زاخرًا بأكوام من الجرائد القديمة وكل ما في شقة العازب من كراكيب أخرى.

منذ اللحظة التي أدى فيها ڤولكر اليمين كان يعرف أن وظيفته هي، كما قال فيما بعد، «ذبح التنين التضخمي». إلا أنه لم يُتح له الكثير من الوقت للاستعداد لذلك. فلم يكن قد مضى عليه سوى شهرين رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي عندما اندلعت أزمة؛ فقد بدأ المستثمرون في كل أنحاء العالم يتخلصون من السندات طويلة الأجل. وارتفعت أسعار الفائدة على سندات الخزانة المستحقة بعد عشر سنوات بنسبة ١١ بالمائة تقريبًا في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول). وفجأة بدأ المستثمرون يتخيلون ارتفاعًا تضخميًّا ناتجًا عن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انهيارات في التجارة، أو كساد عالمي، أو حتى ما هو أسوأ من ذلك. بدأ كل ذلك في الحدوث بينما كان ڤولكر في اجتماع لصندوق النقد الدولي في بلجراد، حيث ذهب لإلقاء كلمة هناك. فما كان منه إلا أن قطع رحلته ـ تمامًا مثلما فعلت أنا بعد سنوات في يوم الاثنين الأسود من عام ١٩٨٧ عندما انهارت سوق الأوراق المالية ـ واندفع عائدًا ليعقد اجتماعًا طارئًا صباح يوم السبت للجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية.

يُقال إن الخطة التى وضعها في ذلك السبت هي أهم تغيير في السياسة الاقتصادية خلال خمسين سنة. وقد قررت اللجنة بناء على طلبه أنها لن تحاول ضبط الاقتصاد بالتركيز على أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛ بل إنها سوف تفرض قيودًا على كمية المال المتاحة للاقتصاد.

يتكون عرض النقد، الذي كان يُقاس حينذاك بإحصاء يسمى M1، هو في الغالب من النقد المتداول وودائع الطلب، مثل الحسابات الجارية. وعندما يتسع المال بقدر

أكبر من إجمالي السلع والخدمات المنتجة ـ بعبارة أخرى عندما تسعى دولارات كثيرة جدًّا للحصول على سلع قليلة جدًّا ـ فإنه غالبًا ما تقل قيمة ما لدى الكل من مال؛ أي أن الأسعار ترتفع. ويمكن لبنك الاحتياط الفدرالي أن يسيطر مباشرة على عرض النقد من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، وهي في الأساس العملات واحتياطات البنوك. ويقول أتباع المذهب النقودي مثل الأسطوري ميلتون فريدمان منذ زمن طويل إنه لا يمكنك القول بأنك روضت التضخم ما لم تحتوِ عرض النقد. ولكنهم كانوا يظنون أن الدواء اللازم لإجراء ذلك شديد القسوة. فلا يعرفَ أحد المقدار المطلوب لتضييق القيد على القاعدة النقدية، وكيف لابد أن تكون الزيادة المرتبطة به في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، قبل كبح جماح التضخم. من المؤكد أن ذلك سيعني المزيد من البطالة، وربما الكساد الشديد، ومن المحتمل تفشي القلاقل الاجتماعية على نطاق واسع. وقد ساند الرئيس كارتر ڤولكر في ربيع عام ١٩٨٠ بإعلانه أن التضخم هو مشكلة البلاد رقم واحد. ودفع ذلك السِّناتور تيد كنيدي، وكان وقتها ينافس الرئيس كارتر على منصب الرئيس، إلى الشكوى من أن الإدارة لا تولي القدر الكافي من الاهتمام للفقراء وخفض الضرائب. وبحلول أكتوبر (تشرين الأول)، ومع اقتراب الانتخابات، بدأ كارتر نفسه المراوغة. فقد أخذ يتحدث عن تخفيضات الضرائب وينتقد بنك الاحتياط الفدرالي لوضعه الكثير من البيض في سلة السياسة النقدية الصارمة.

احتاج ما فعله ڤولكر إلى شجاعة استثنائية ـ ظننت ذلك حينها، بل وآمنت به بقوة أكبر بعد أن أصبحت أنا نفسي رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي. ومع أنني نادرًا ما ناقشت معه تجربته الخاصة بتلك الأحداث، فبإمكاني تخيل كم كان صعبًا عليه أن يدفع أمريكا إلى كساد أوائل الثمانينيات.

كانت نتائج سياسة ڤولكر أكثر حدة مما توقع. ففي أبريل (نيسان) من عام ١٩٨٠ ارتفعت أسعار الفائدة بما يزيد على ٢٠ بالمائة. ولم تعد السيارات تُباع، ولم تعد المنازل تُبنى، وفقد ملايين الأشخاص وظائفهم ـ فقد ارتفع معدل البطالة إلى ٩ بالمائة في منتصف عام ١٩٨٠، في طريقه إلى ما يقرب من ١١ بالمائة في أواخر ١٩٨٢. وفي أوائل ١٩٨٠ تدفقت الرسائل من الأشخاص الذين جري تسريحهم من أعمالهم على مكتب ڤولكر. وأرسلت شركات البناء له ولغيره الأخشاب المقطعة رمزًا للمنازل التي

لا يمكنها بناءها. وأرسل تجار السيارات المفاتيح التي تمثل السيارات التي لا يمكنهم بيعها. ولكن في منتصف العام، وبعد أن بلغ التضخم ذروته عند ١٥ بالمائة، بدأ يقل تدريجيًّا. كما انخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل كذلك. ومع ذلك فقد احتاج الأمر ثلاث سنوات للسيطرة بالكامل على التضخم. وكلف البؤس الاقتصادي مقترنًا بأزمة الرهائن في إيران چيمي كارتر انتخابات ١٩٨٠.

* * *

بعد انتهاء فترة فورد كنت كبير الخبراء الاقتصاديين الجمهوريين بحكم منصبي - آخر من تقلد منصبًا عامًا رفيع المستوى. ولذلك كان من الطبيعي بالنسبة لي أن أشارك في حملة ريجان. لا يهم كثيرًا أن فورد وريجان تنافسا على ترشيح الحزب الجمهوري لخوض انتخابات ١٩٦٧. وانضم صديقي وحليفي مارتن أندرسون إلى فريق ريجان - وكان مارتن قد أمضى سنوات ما بعد نيكسون كزميل في مؤسسة هوڤر - واستأنفت أنا دوري القديم في الحملة. وكان مارتي كبير مستشاري السياسة الداخلية، وهي وظيفة دائمة على طائرة الحملة، وكنت أنا مستشارًا للفريق لبعض الوقت بدون أجر، وهي تقريبًا علاقتي نفسها بحملة نيكسون في عام ١٩٦٨.

كنت أعمل بشكل أساسي من نيويورك، إلا أني كنت أسافر أحيانًا لقضاء بضعة أيام مع الحملة. وحدث في واحدة من تلك الرحلات في أواخر أغسطس (آب) أن قدمت دون أن أدري ما قد يكون أهم إسهام لي في انتخاب رونالد ريجان. فقد فاز في ذلك الوقت بترشيح الحزب الجمهوري، وبدأ يزيد من انتقاده لإدارة كارتر. وقد أعلن في حفل غداء في نقابة السائقين الأمريكيين في أوهايو أن حياة الشعب العامل حطمها «الركود الجديد - ركود كارتر». وكان ذلك غير صحيح بالطبع من الناحية الفنية - فقد صغت جزءًا كبيرًا من تلك الخطبة، وكانت الصياغة «واحدًا من الانكماشات الاقتصادية الكبرى خلال الخمسين سنة الماضية». وقد غَيَّر ريجان الصيغة على الطائرة. وقد تحملت أنا ومارتي عناء توضيح الأمر للصحفيين عصر ذلك اليوم قائلين إن الحاكم أخطأ في اللفظ. فقد كان يقصد أن يقول «الكساد الحاد».

شكرنا ريجان على تصحيح الأمور. ولكنه تمسك برأيه كذلك. وعندما بدأ

الديمقراطيون تحديه بالنسبة لتلك الغلطة قال للصحفيين: «حسبما يهمني، فإن الخط الفاصل بين الكساد والركود لا يمكن قياسه باللغة الاقتصادية الصارمة، بل يجب قياسه باللغة الإنسانية. فعندما يكون على شعبنا العامل ـ بمن في ذلك العاطلون عن العمل ـ أن يتحمل أشد بؤس منذ الثلاثينيات، فحينئذ أظن أنه ينبغي علينا الاعتراف بأنهم يعتبرونه ركودًا». وقد انبهرت بالطريقة التي استطاع بها تحويل غلطة إلى ميزة سياسية في مصلحته.

افترضت أن ذلك سيكون آخر المطاف، ولكن من الواضح أن الواقعة أثارت تداعيًا في ذاكرة ريجان. ففي الأسبوع التالي أضاف خاتمة دالة لخطبته الدعائية. فقد أخذ يقول للجماهير إن الرئيس يختبئ وراء قاموس. ومضى ريجان قائلاً «إن كان ما يريده هو تعريف، فسوف أقدم له تعريفًا. فالركود هو عندما يفقد جارك وظيفته. والكساد عندما تفقد أنت وظيفتك. والانتعاش عندما يفقد كارتر وظيفته!».

أحبَّت الجماهير ذلك السطر الأخير وأصبح واحدًا من الأسطر التي يكثر اقتباسها. ولابد من الاعتراف بمهارة ريجان. ومع أن الرئيس كارتر لم يكن في واقع الأمر ذلك الشخص الذي صحح اقتصادياته. وبالرغم من أن العبارتين الأوليين من خاتمة خطبة ريجان كانتا نكتة قديمة لهاري ترومان، فقد صاغ الواقعة على نحو جعلها خبرًا طريفًا وقويًا من أخبار الحملة.

ما جذبني إلى ريجان هو وضوح نزعته المحافظة. فقد كان هناك سطر آخر يستخدمه في ختام خطبه، وهو: «الحكومة موجودة لحمايتنا من بعضنا البعض. وتتعدى الحكومة حدودها عندما تحمينا من أنفسنا». والشخص الذي يتحدث بهذه اللغة شخص واضح بشأن ما يؤمن به. ففي تلك الأيام كان من النادر أن تجد محافظًا لا يبالغ بشأن القضايا الاجتماعية. ولكن النوع الخاص بريجان من النزعة المحافظة هو أن تقول إن الحب القاسي مفيد للفرد ومفيد للمجتمع. وهذا المقترح يبدأ بحكم يتعلق بالطبيعة البشرية. فإذا كان دقيقًا، فحينئذ يوحي بقدر أقل كثيرًا من الدعم الحكومي لمن يعانون. ومع ذلك فقد كان جمهوريو التيار العام متضاربين بشأن التفكير أو الكلام بتلك اللغة، إذ يبدو أنهم معارضون للقيم اليهودية المسيحية، وليس لريجان. فهو مثل ميلتون

فريدمان وغيره من التحرريين الأوائل لم يعطِ قط انطباعًا بأنه يحاول أن يمسك العصا من النصف بشأن القضايا المختلفة. ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك تعاطف مع الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في ضائقة شديدة، دون أن تكون لهم يد في ذلك؛ كما أنك لن تجد استعدادًا شخصيًّا أقل مما هو بين الليبراليين لمساعدة من يعانون. ولكن ذلك لم يكن دور الحكومة في رأي ريجان. فعلى المدى الطويل، الحب المتين هو الحب الحقيقي.

بعد فترة قصيرة أثناء الحملة، وضعوني على الطائرة مع ريجان في رحلة قام بها عبر البلاد. وقد كُلِّفت بمهمة شديدة التحديد. إذ كانت المناظرات الرئاسية قد اقتربت وكان كبار مساعدي الحاكم مهتمين بشأن النقد الذي يقول إن ريجان يبدو ناسيًا للحقائق أحيانًا. سألني مارتن أندرسون إن كان بإمكاني استغلال الرحلة عبر البلاد في إطلاع المرشح على الأمور بدقة ـ ليس فقط فيما يتعلق بالاقتصاد، بل كذلك بخصوص القضايا الداخلية. قال لي مارتي «إنه يعرف أنك كنت مستشارًا جيدًا لفورد. وسوف يستمع إليك». وعندما وافقت، سحب مارتي دفتر إطلاع وأعطاني إياه. وكان ملفًا بعنوان «السياسة الداخلية» لابد أن سُمكه نصف بوصة. قال مارتي «تأكد فحسب من انتهائك من كل موضوع».

درست المادة، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عندما صعدنا الطائرة، أجلسني العاملون مع ريجان على طاولة في مواجهة الحاكم، بينما كان مارتي جالسًا بجواري. وقد لاحظت أنهم وفروا نسخًا من الملف، واحدًا لكل منا. وكان ريجان على قدر كبير من الاستعداد للاستماع والمناقشة، وعندما أقلعت الطائرة كان يطرح أسئلة ودية عن ميلتون فريدمان وغيره من معارفنا المشتركين. ومن هنا بدأ الحديث. وأظن أنني سمعت أثناء الرحلة قصصًا أكثر مهارة مما سمعته في أية خمس ساعات أخرى من حياتي. وظل مارتي يرشقني بالنظرات، غير أني لم أستطع أن أجعل ريجان يفتح الملف. حاولت بضع مرات توجيه الحديث في ذلك الاتجاه ثم استسلمت. وبعد أن هبطنا قلت «شكرًا أيها الحاكم. كانت تلك رحلة ممتعة جدًّا». وقال ريجان «أعرف أن مارتي لا تعجبه فكرة أنني لم أفتح الدفتر».

سحرني مزاجه. فقد جاء إلى الرئاسة بإشراق وخيرية لا يتزعزعان، حتى حين يكون

مضطرًا للتعامل مع الاقتصاد الذي يتسم بالقصور والخطر العالمي للحرب النووية. ولابد أنه كان مخزَّنًا في عقله أربعمائة قصة ونكتة؛ وبينما كان معظمها مرحًا، فقد استطاع الاستفادة منها باستمرار في توصيل السياسة. كانت شكلاً غريبًا من الذكاء، وقد استخدمها في تغيير صورة البلاد. ففي عهد ريجان استعاد الأمريكيون ثقتهم بأنفسهم بعد أن كانوا يَعتقدون أنهم قوة عظمى سابقة.

كان لقصصه في بعض الأحيان ميزة. فقد حكى لي واحدة على الطائرة بدا أنني المقصود بها على وجه التحديد. فقد بدأت بليونيد بريچنيف على منصة العرض العسكري عند مقبرة لينين، وقد أحاط به مرؤسوه، وهو يشاهد عرض الأول من مايو (آيار). ربما كانت قوة الاتحاد السوڤييتي العسكرية كلها في العرض. في البداية جاءت كتائب القوات الخاصة، وطول أفرادها ١٨٥ سنتيمترًا، وهي تسير بإيقاع غاية في الانتظام. وكانت وراءها كتائب المدافع والدبابات الحديثة. ثم مرَّت الصواريخ النووية ـ إنه استعراض رهيب للقوة. ولكن بعد الصواريخ جاءت جماعة غير منظمة تضم ستة أو سبعة مدنيين، شعثًا يرتدون ملابس ممزقة ولا يتناسبون بالمرة مع الموقف. اندفع أحد المساعدين إلى بريچنيف طالبًا العفو والسماح قائلاً: «إني آسف أيها الرفيق السكرتير. فأنا لا أعرف من هم هؤلاء الأشخاص ولا كيف دخلوا عرضنا».

رد عليه بريچنيف قائلاً: «لا تهتم أيها الرفيق. فأنا مسئول عنهم. إنهم اقتصاديونا، وليس لديك فكرة عن مدى الضرر الذي يمكن أن يحدثوه».

كان وراء النكتة ذلك القدر من عدم الثقة من جانب ريجان في الاقتصاديين الذي شجعوا ما كان يراه تدخلاً مدمرًا للحكومة في السوق. فقد كان بطبيعة الحال مخلصًا أصيلاً للأسواق الحرة. وكان يرغب في فتح العمل في الاقتصاد. ومع أن فهمه للاقتصاد لم يكن عميقًا جدًّا أو متطورًا، فقد كان يفهم ميل الأسواق الحرة إلى تصحيح نفسها، وقوة الرأسمالية الأساسية الخالقة للثروة. كما كان يفهم يد آدم سميث الخفية لتشجيع التجديد وإحداث النتائج التي كان يتصور بشكل عام أنها عادلة. وهذا هو السبب في أنه كان من المنطقي أحيانًا أن يترك دفتر الإيجاز مغلقًا. وساعد تركيز

ريجان على الصورة الكبيرة على هزيمة رئيسٍ بدا أنه مضطر للاهتمام بالأمور الجزئية في إدارة البلاد.[١]

جعلتني مشاركتي في الحملة ممثلاً ثانويًا في اختيار ريجان لمن يدخل الانتخابات معه كنائب للرئيس، وهي الدراما التي انكشفت فصولها في مؤتمر الحزب الجمهوري في أواخر يوليو (تموز). وفي ذلك الحين كان ريجان قد أبقى على الترشيح طي الكتمان، ولكن السباق ضد الرئيس كارتر بدا وشيكًا. وأظهرت استطلاعات الرأي أن اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس قد يتسم بالحرج. وبشكل خاص فإن بطاقة رونالد ريجان وچيري فورد قد تتحصل على ٢ أو ٣ نقاط بالمائة، وهذا كافٍ للفوز.

علمت بذلك في منتصف المؤتمر، الذي عُقِد ذلك العام في ديترويت. وكان لريجان جناح في الطابق التاسع والستين من فندق سنترال پلازا، وفي يوم الثلاثاء من أسبوع المؤتمر استدعاني أنا وهنري كيسنجر إلى غرفته وسألنا إن كان بإمكاننا معرفة رأي الرئيس السابق. وقد كان هو وفورد خصمين سياسيين لسنوات طويلة، ولكنهما نسيا ما بينهما من خلافات وعادا صديقين من جديد قبل ذلك بعدة أسابيع، عندما ذهب ريجان لزيارة فورد في پالم سپرنجز. ومن الواضح أن الحاكم عرض فكرة البطاقة المشتركة في ذلك الحين؛ وبينما رفض فورد، فقد أوضح كذلك لريجان أنه يريد المساعدة في هزيمة چيمي كارتر. وأبلغنا ريجان أنه أثار إمكانية تولي منصب نائب الرئيس مرة أخرى مع فورد في وقت سابق من ذلك اليوم وأنه يدخلنا في الأمر لأننا كنا بين أقرب مستشاري فورد (كان كيسنجر وزير خارجيته بطبيعة الحال).

كان فورد يقيم في جناح يعلو جناح ريجان بطابق واحد، واتصلت أنا وهنري وسألنا إن كان بإمكاننا زيارته. التقينا به وتحدثنا معه بإيجاز تلك الليلة. وبعد ظهر اليوم التالي عدنا كي يقدم هنري مجموعة من نقاط الحديث بشأن منصب نائب الرئيس كتبها مستشار ريجان إد ميس وغيره في معسكر ريجان. ولأنه لم يحدث من قبل أن تولى

(١) بعد سنوات علمت أن ريجان كان يشعر بالقلق دائمًا مما يقوم به مستشاروه من «مبالغة في الإيجاز»؛ وفي حملة ١٩٨٤ ألقى باللوم على المبالغة في الإيجاز فيما يتعلق بأدائه الضعيف أمام مونديل في أولى المناظرات على شاشة التليفزيون.

رئيس سابق منصب نائب الرئيس، فقد تصوروا دورًا موسعًا يجعل الوظيفة جذابة ومناسبة لفورد. وجاء في اقتراحهم أن يتولى فورد رئاسة المكتب التنفيذي التابع للرئيس، بحيث تكون له سلطة على الأمن القومي والميزانية الفدرالية وغير ذلك. ومن الناحية الفنية فإنه بينما يكون ريجان كبير الموظفين التنفيذيين الأمريكيين، يصبح فورد كبير موظفي التشغيل.

كنت شخصيًّا أتمنى أن يقبل فورد؛ فقد شعرت أن الدولة بحاجة إلى مهاراته. ولكن بينما كان فورد يشعر بشكل واضح بجاذبية الواجب والأضواء، فقد كان يشك في أن ينجح «منصب نائب الرئيس السوبر». وذلك لسبب واحد، وهو أنه يثير مسائل دستورية ـ فالدور كان يتجاوز بوضوح ما تخيله المؤسسون. والأمر الثاني أنه كان يشك في أنه يمكن لأي رئيس، أو ينبغي له، أن يقبل تخفيفًا للسلطة عند أداء يمين المنصب. كما أنه كان مترددًا في العودة إلى واشنطن. وقد قال «تركت منصبي منذ أربع سنوات، وأنا أعيش حياة مدهشة في پالم سپرنجز». ومع ذلك كان يرغب في المساعدة في إخراج كارتر، الذي كان يظن أنه رئيس ضعيف، من منصبه. وكان هناك الكثير من المشاوير المكوكية بين المعسكرين، ومع قرب انتهاء اليوم قال لنا فورد «لا يزال الرد بالنفي حتى الآن، ولكنني سأفكر في الأمر».

في ذلك الحين كانت شائعات «البطاقة الحلم» الخاصة بريجان وكارتر تجتاح قاعة المؤتمر. وعندما ظهر فورد ظهورًا مقررًا من قبل في الأخبار المسائية على شبكة «سي بي إس»، وجه والتر كرونكايت سؤالاً يستهدف توضيح الأمور عن إمكانية «الرئاسة المشتركة». ورد فورد عليه بصراحته المعهودة. فهو لن يعود أبدًا كـ «نائب رئيس اسمي». وقال «لابد أن أذهب إلى هناك ولديَّ اعتقاد بأنني سأقوم بدور له أهميته في المجلس بالنسبة للأمور الأساسية والأمور الحاسمة والقرارات المهمة».

ورد أن ذلك أغضب ريجان الذي كان يشاهد الأخبار. فهو لم يصدق أن يناقش فورد تفاوضهما الخاص على التليفزيون القومي. ولكني أظن أنه بحلول ذلك الوقت كان الرجلان في سبيلهما لاستنتاج أن إعادة تعريف دور نائب الرئيس أمر بالغ الأهمية والتعقيد بحيث لا يمكن إنجازه على عجل. وكان هنري يأمل في مواصلة المناقشات

على الطريقة المكوكية، ولكن ريجان وفورد كانا يعرفان كلاهما أن إطالة زمن الشك سوف يضر صورة ريجان. ولذلك اتخذ فورد قراره. فقد هبط إلى جناح ريجان حوالي الساعة العاشرة وأخبر الحاكم أنه يمكنه مساعدة البطاقة بالدعاية كرئيس سابق بالنيابة عن ريجان على نحو أفضل من كونه مرشحًا لمنصب نائب الرئيس على بطاقته. وقال ريجان بعد ذلك: «كان رجلاً محترمًا. أشعر أننا صديقان الآن». وبسرعة اختار چورچ اتش دابليو بوش مرشحًا لمنصب نائب الرئيس وأصدر بيانًا بذلك في تلك الليلة نفسها.

لم أتوقع أن يكون لي دور في الإدارة الجديدة ولم أكن متأكدًا من رغبتي في أن يكون لي دور. عندما جاء ريجان إلى البيت الأبيض كان لديه من الرجال الموهوبين والمتمرسين ما يزيد على عدد الأماكن التي يمكن وضعهم فيها. وكانت تلك إما مشكلة أو فرصة، بناءً على ما يتم بشأنها. ويحب أندرسون الذي عُيِّن مساعدًا للرئيس لتطوير السياسة الداخلية أن يقول مازحًا إنه ذهب إلى ريجان وميس، الذي كان يرأس الانتقال، وقال «لدينا هؤلاء الأشخاص المدهشين، ولكن إذا لم نستفد منهم قريبًا جدًّا فسوف يهاجموننا». وبدلاً من أن يحل ريجان الفريق الذي ساعده على الفوز، أسس مجموعة تسمى مجلس السياسة الاقتصادية. وترأس چورچ شولتز تلك المجموعة التي ضمت ميلتون فريدمان، وأرثر برنز، وبيل سايمون، وأنا، والعديد من الاقتصاديين البارزين الآخرين.

كان أحد أول من عُيِّن من الموظفين على مستوى مجلس الوزراء هو ديڤيد ستوكمان مدير الميزانية. وكان ريجان قد شن حملة لخفض الضرائب، وتعزيز قدرات الجيش، وتقليص حجم الحكومة. وكانت الاستراتيجية قبل التنصيب هي منح ستوكمان ميزة بشأن الميزانية، ولذلك كان من الممكن تقديم تخفيضات قاسية لأعضاء مجلس الوزراء القادم كأمر واقع. وكان ستوكمان عضو كونجرس نابهًا وطموحًا من ريف ميشيجان استطاب كونه على رأس ما بات يسمى ثورة ريجان. وكان ريجان قد قارن في خطبه تقليص حجم الحكومة بتطبيق التأديب الأبوي: «كما تعلمون فنحن نحاضر أطفالنا عن الإسراف حتى تنقطع أنفاسنا. أو أننا نعالج إسرافهم بمجرد تقليل مصروفهم». أما نسخة ستوكمان من هذه الفلسفة فكان لها اسم أكثر شراسة، وهو «تجويع الوحش».

عملت بالقرب من ستوكمان خلال فترة الانتقال وهو يصيغ الميزانية التي كانت في صلابة المسامير. وكنت موجودًا في اليوم السابق للتنصيب عندما قدمها لريجان. قال الرئيس «قل لي يا ديڤيد. هل نعامل الكل على قدم المساواة؟ فلابد أن تخفض ميزانية الكل بأكبر قدر من المساواة». وأكد له ستوكمان أن هذا هو ما فعله، وأعطاه ريجان موافقته.

وجد مجلس السياسة الاقتصادية نفسه مدعوًّا للعمل على نحو أسرع مما توقعه أحد. فقد كان حجر الزاوية في تخفيض الضرائب الخاص بريجان هو مشروع قانون اقترحه عضو الكونجرس چاك كيمپ والسِّناتور ويليام روث. وكان ينادي بتخفيض ضخم لمدة ثلاث سنوات بنسبة ٣٠ بالمائة على ضرائب الأعمال التجارية والأفراد، وكان مصمَّمًا بحيث يُخْرِج الاقتصاد من كساده الذي كان يدخل عامه الثاني. وكنت أعتقد أنه إذا جرى تقييد الإنفاق بالقدر الذي اقترحه ريجان، ومادام بنك الاحتياط الفدرالي مستمرًا في تعزيز الرقابة الصارمة على عرض النقد، فسوف تكون الخطة معقولة، وإن كان من الصعب تسويقها. وكان ذلك ما أجمع عليه سائر أعضاء المجلس الاقتصادي كذلك.

ولكن ستوكمان ودون ريجان، وزير الخزانة القادم، كانت لديهما شكوك. فقد كانا يرتابان في العجز الفدرالي المتزايد، الذي يزيد بالفعل على ٥٠ مليار دولار في السنة، وأخذا يخبران الرئيس بهدوء أن عليه أن يحجم عن إجراء أية تخفيضات في الضرائب. وكانا يريدان منه بدلاً من ذلك محاولة جعل الكونجرس يخفض الإنفاق أولاً، ثم يرى ما إذا كان التوفير الناتج عن ذلك سيسمح بتخفيضات الضرائب أم لا.

عندما كان الحديث عن التأجيل يتكثف كان چورچ يستدعي مجلس المشورة الاقتصادية إلى واشنطن. وقد حدث ذلك خمس أو ست مرات خلال السنة الأولى من فترة رئاسة ريجان. وكنا نجتمع في قاعة روزڤلت من ٩ إلى ١١ صباحًا ونقارن تقديراتنا لدلائل المستقبل. وفي الساعة الحادية عشرة تمامًا يُفتح الباب ويدخل ريجان. فقد كانت مجموعتنا ترفع تقريرها إليه مباشرةً. وكنا نقول له: «لا ينبغي أن تؤجل خفض الضرائب تحت أي ظرف من الظروف». وكان يبتسم ويمزح؛ فقد كان شولتز

وفريدمان وغيرهما أصدقاء قدامى له. وكان دون ريجان وستوكمان، اللذان كان يُسمح لهما بحضور الاجتماعات دون أن يجوز لهما الجلوس على طاولة الاجتماعات أو التصويت، يجلسان بجوار الحائط ويحترقان غضبًا. وعلى الفور تنتهي الجلسة ويغادر الرئيس ريجان وقد قوي عزمه على الضغط من أجل تخفيض الضرائب. وفي النهاية وافق الكونجرس بالطبع على نسخة من خطته الاقتصادية. ولكن بما أن الكونجرس لم يكن يرغب في فرض القيود الضرورية على الإنفاق، فقد ظل العجز مشكلة ضخمة ومتزايدة.

قمت بدور صغير في قرار رئاسي آخر في تلك السنة الأولى؛ وهو عدم التدخل في شئون بنك الاحتياط الفدرالي. وقد شجع ريجان على القيام بذلك أشخاص كثيرون من الحزبين، كان من بينهم بعض كبار مساعديه. وبما أن أسعار الفائدة ذات الخانتين كانت تدخل عامها الثالث حينذاك، فقد كان الناس يريدون من بنك الاحتياط الفدرالي توسيع نمو عرض النقد. ليس لأن ريجان يمكنه أن يأمر رئيس البنك بأن يفعل ذلك. ولكن النظرية هي أنه إذا كان لابد له من انتقاد البنك علنا، فمن المحتمل أن يشعر ڤولكر بأنه مضطر لتخفيف الضغط.

حينما كانت المسألة تُثار كنت أقول للرئيس: «لا تضغط على بنك الاحتياط الفدرالي». وذلك بسبب أن سياسة ڤولكر كانت تبدو صحيحة ـ فلم يكن يبدو أن التضخم يخضع للسيطرة بسهولة. والسبب الثاني هو أن الاختلاف العلني بين البيت الأبيض وبنك الاحتياط الفدرالي لن يؤدي إلا إلى زعزعة ثقة المستثمرين، مما يبطئ الانتعاش.

لم ييسر ڤولكر الأمور على الرئيس الجديد. فلم يكن الرجلان قد التقيا قط، وبعد بضعة أسابيع من تولي ريجان لمنصبه أراد التعرف عليه. ولكي يتحاشى الظهور بمظهر من يستدعي رئيس بنك الاحتياط الفدرالي إلى البيت الأبيض، سأل إن كان بالإمكان أن يزور ڤولكر في البنك ـ فما كان من ڤولكر إلا أن رد بأن تلك الزيارة «غير لائقة». شعرت بارتباك؛ إذ لم أرَ كيف يمكن لزيارة الرئيس أن تضير استقلال بنك الاحتياط الفدرالي.

بالرغم من ذلك أصر ريجان، وفي النهاية قال إنه مستعد للقاء في وزارة الخزانة. وأصبح السطر الذي استهل به الرئيس غداءهما في مكتب دون ريجان جزءًا من أسطورة ريجان. فقد قال بهدوء «إني أتعجب. فالناس يسألون لماذا نحتاج إلى بنك احتياط فدرالي أصلاً». قيل لي إن فك ڤولكر تدلَّى؛ فقد كان عليه أن يستجمع قواه قبل أن يعود بدفاع مقنع عن مؤسسته. ومن الواضح أن ذلك أرضى الرئيس ريجان الذي عاد إلى ذاته الودودة. وكان قد أبلغ أن قانون بنك الاحتياط الفدرالي يخضع للتغيير. وتعاون الرجلان بهدوء اعتبارًا من تلك اللحظة. ومنح ريجان ڤولكر التغطية السياسية التي يحتاجها؛ وبغض النظر عن عدد من اشتكوا، فقد التزم الرئيس بعدم انتقاد بنك الاحتياط الفدرالي. ومع أن ڤولكر كان ديمقراطيًّا، فقد أعاد ريجان تعيينه عندما انتهت مدته في عام ١٩٨٣.

* * *

في أواخر عام ١٩٨١ طلب مني ريجان تولي قيادة معالجة الصداع الضخم الذي كان يتزايد منذ سنوات؛ إذ كان الضمان الاجتماعي ينفد منه المال. وخلال إدارة نيكسون، عندما بدا أن البرنامج لديه وفرة من الاحتياطي، اتخذ الكونجرس خطوة قاتلة وهي تنظيم الإعانات تبعًا للتضخم. وبما أن التضخم ازداد بشكل كبير في السبعينيات، فقد زادت تكاليف المعيشة في شيكات الضمان الاجتماعي التي يتلقاها الناس. وكان النظام في ضائقة مالية حتى أنه كانت هناك حاجة إلى ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٣ لتخليص البرنامج من المشكلات. بل إن دلالات المستقبل بدت أكثر سوءًا.

لم يكن ريجان يحب الحديث عن أية تفاصيل تتعلق بالضمان الاجتماعي أثناء حملته ـ وعندما أثيرت المسألة تعهد فحسب بالحفاظ على النظام. وليس هذا بغريب. فالضمان الاجتماعي في واقع الأمر ثالث مسارات السياسة الأمريكية. ولم يكن هناك شيء أكثر قابلية للانفجار من إصلاح الضمان الاجتماعي؛ إذ كان الكل يعلم أنه مهما أجري له من تجميل، فسوف ينطوي أي حل في النهاية على إما زيادة الضرائب أو خفض الإعانات بالنسبة لكتلة ضخمة وقوية من الناخبين، أو كلا الأمرين معًا.

وبالرغم من ذلك كانت المشكلة خطيرة، وكانت القيادات في كلا الحزبين تفهم أنه

لابد من عمل شيء ما ـ إما ذلك وإما مواجهة احتمال عدم القدرة على إرسال الشيكات إلى ستة وثلاثين مليون شخص من المواطنين كبار السن والعجزة الأمريكيين. وظللنا في حالة ترقب حتى النهاية. وكان الإجراء التمهيدي لريجان في ميزانيته الأولى هو اقتراح تخفيض ٢,٣ مليار دولار من إنفاق الضمان الاجتماعي. وأثار ذلك عاصفة من الاحتجاج اضطرته إلى الرجوع عن موقفه. وبعد ثلاثة أشهر عاد أشد إصرارًا باقتراح إصلاح يخفض ٦٤ مليار دولار من الإعانات على مدى خمس سنوات. إلا أنه كان من الواضح أن توصل الحزبين إلى تسوية هو الأمل الوحيد. وهكذا وُلِدت لجنة جرينسپان.

كانت معظم اللجان لا تفعل أي شيء بالطبع. ولكن چيم بيكر، مهندس تلك اللجنة، كان يعتقد بحماس أن بالإمكان جعل الحكومة تعمل. وكانت اللجنة التي أنشأها عرضًا بارعًا لكيفية جعل الأمور تتم في واشنطن. فقد كانت مجموعة ثنائية الأحزاب تضم خمسة أعضاء من اختيار البيت الأبيض، وخمسة من اختيار زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ، وخمسة من اختيار رئيس مجلس النواب. والواقع أن كل عضو من أعضاء اللجنة كان نجمًا ساطعًا في مجاله. فقد كان هناك ضاربون أشداء مثل بوب دول رئيس لجنة المالية بمجلس الشيوخ، وپات موينيهان السِّناتور المستقل النابه من نيويورك، وكلود پيپر عضو الكونجرس الصريح ابن الثمانين من فلوريدا الذي كان رمزا للمواطنين كبار السن، وكذلك كان الكسندر تروبريدچ رئيس الاتحاد القومي للمصنِّعين. وعيَّن تيپ أونيل رئيس مجلس النواب الديمقراطي بوب بول الذي كان يدير إدارة الضمان الاجتماعي في عهد ليندون چونسون. وعينني الرئيس رئيسًا لها.

لن أدخل في تعقيدات التركيبة السكانية والتمويل التي تغلبنا عليها، أو المناقشات وجلسات الاستماع الخاصة بالسياسات التي استغرقت ما يزيد على السنة. فقد أدرت اللجنة بالروح التي تصورها چيم بيكر مستهدفًا التسوية الفعالة ثنائية الأحزاب. وقد اتخذنا أربع خطوات رئيسية لجعل الأمر برمته ينجح، وهو ما سوف أذكره لأني أستخدم تنويعات عليها منذ ذلك الحين.

كانت الخطوة الأولى هي الحد من المشكلة. وفي تلك الحالة كان الأمر يعني

عدم مناقشة قضية التمويل المستقبلي للرعاية الطبية ـ ذلك أنه بالرغم من كون الرعاية الصحية من الناحية الفنية جزءًا من الضمان الاجتماعي فقد كانت مشكلة أكثر تعقيدًا، وقد تعني محاولة حل الاثنين عدم حل أي منهما.

وكانت الخطوة الثانية هي جعل الكل يوافقون على الأبعاد العددية للمشكلة. وقال پات موينيهان فيما بعد: «لك الحق في آرائك، إلا أنه لا حق لك في حقائقك». وعندما بات واضحًا أن العجز طويل الأجل حقيقي، فقد أعضاء اللجنة قدرتهم على التصرف بطريقة ديماجوجية. إذ كان عليهم دعم تخفيض الإعانات ودعم الزيادة في العائدات. أما العودة إلى تحاشي تمويل الضمان الاجتماعي من «الإيرادات العامة» للحكومة الفدرالية فقد رُفِض بعناد من جانب پيپر الذي كان يخشى أن يحوِّل ذلك الضمان الاجتماعي إلى برنامج للرفاه.

وجاء التكتيك الذكي الثالث من بيكر. فقد قال إننا إذا كنا نرغب في نجاح التسوية فلابد من اتفاق الكل. ولذلك كنا نتأكد باستمرار من إبلاغ ريجان وأونيل بالمعلومات اللازمة وإشراكهما في عملية اتخاذ القرارات. وأصبحت وظيفة بوب بول إبلاغ أونيل ووظيفتي أنا وبيكر إبلاغ الرئيس.

أما خطوتنا الرابعة فكانت الاتفاق بين أعضاء اللجنة على أنه بمجرد التوصل إلى تسوية نقف بقوة في وجه أية تعديلات يفرضها أي من الحزبين. وفي وقت لاحق أبلغت الصحفيين أنه «إذا استبعدتم أجزاء من الحزمة فسوف تفقدون الإجماع، وسوف تبدأ الاتفاقية كلها في التفكك». ونشرنا تقريرنا في يناير (كانون الثانى) من عام ١٩٨٣، وعندما حان الوقت في النهاية لتقديم مقترحات الإصلاح للكونجرس، قررت أنا وبول تقديم الشهادة معًا جنبًا إلى جنب. وعندما كان أحد الجمهوريين يسأل سؤالاً كنت أرد عليه، وعندما يسأل أحد الديمقراطيين سؤالاً يجيب هو عليه. وهذا هو ما حاولنا عمله وإن لم يتعاون أعضاء مجلس الشيوخ تعاونًا تامًا.

رغم ما كانت عليه لجنتنا من تنوع فقد وجدنا طرقًا للاتفاق. فما جمع بين رجال مثل كلود پيپر ورئيس اتحاد المصنِّعين هو ما حرصنا عليه من توزيع العبء. وانطوت تعديلات الضمان الاجتماعي التي وقعها ريجان في النهاية باعتبارها قانونًا في عام

١٩٨٣ على ألم للجميع. فقد كان على أصحاب الأعمال أن يستوعبوا قدرًا أكبر من الزيادات في ضريبة كسب العمل، وواجه العاملون ضرائب أعلى كذلك ورأوا في بعض الحالات التاريخ الذي يمكنهم أن يتوقعوا فيه تلقي الإعانات يزداد بعدًا إلى المستقبل؛ فقد كان على المتقاعدين قبول تأجيل زيادات تكلفة المعيشة ، وبدأ المتقاعدون الأكثر ثراءً يدفعون ضرائب على إعاناتهم. وبقيامنا بهذا كله، نجحنا في تمويل الضمان الاجتماعي على مدى فترة تخطيط السنوات الخمس والسبعين التقليدية بالنسبة لبرامج الضمان الاجتماعي. وأعلن موينيهان ببلاغته المعتادة: «لديَّ أقوى إحساس بأننا جميعًا فُزنا. وما فُزنا به هو تصفية الخوف في هذا البلد، وهو أن نظام الضمان الاجتماعي نوع من التلاعب كالرسائل المتسلسلة.[١]

* * *

بينما كان لا يزال هذا كله يتكشف في عام ١٩٨٣، كنت في مكتبي بنيويورك ذات يوم أدرس التوقعات الديموجرافية عندما رن جرس التليفون. كانت أندريه ميتشل الصحفية بشبكة إن بي سي. قالت «لدي بعض الأسئلة عن مقترحات الرئيس الخاصة بالميزانية». وقالت إنها تحاول اكتشاف ما إذا كانت افتراضات أحدث سياسة مالية لإدارة ريجان معقولة أم لا، وإن ديفيد جِرجِن مساعد رئيس الاتصالات بالبيت الأبيض اقترح عليها اسمي. وقالت لي إن جِرجِن قال «إذا كنتِ ترغبين بالفعل معرفة شيء عن الاقتصاد، فَلِمَ لا تتصلين بآلان جرينسپان؟ إنه يعرف أكثر مما يعرفه أي شخص آخر».

كان ردي عليها هو: «أراهن أنك تقولين الشيء نفسه لكل الاقتصاديين، ولكن من المؤكد أنه يمكننا الكلام». كنت قد لاحظت أندريه في نشرات أخبار «إن بي سي». كانت مراسلة البيت الأبيض. قلت لنفسي إنها شديدة التميز وإن صوتها له ألطف رنة آمرة. كما لاحظت أنها امرأة على قدر كبير من جمال المظهر.

تحدثنا في ذلك اليوم وبضع مرات أخرى، وسرعان ما أصبحت مصدرًا منتظمًا.

---

(١) الرسالة المتسلسلة رسالة يُبعَث بها إلى مجموعة من الأشخاص على التوالي، ويقوم كل فرد من المجموعة بإرسالها إلى مجموعة أخرى وهكذا دواليك. (**المترجم**)

فعلى مدار العامين التاليين كانت أندريه تتصل حينما تكون لديها قصة إخبارية كبيرة تقوم بإعدادها. وأعجبتني الطريقة التي تعالج بها المادة على التليفزيون؛ وحتى عندما تكون القضايا على قدر كبير من التعقيد يحول دون عرض كل تفاصيلها الفنية، كانت تبحث عن عقدة الموضوع الجوهرية. وكانت تتميز بدقتها فيما يتعلق بالحقائق.

في عام ١٩٨٤ طلبت مني أندريه أن أحضر معها إلى حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض، حيث يدعو الصحفيون مصادرهم. وكان لابد أن أقول لها إني وافقت بالفعل على الذهاب مع باربرا والترز. ولكني أضفت قائلاً «هل ذهبت يومًا إلى نيويورك؟ ربما يمكننا تناول العشاء».

استغرق الأمر ثمانية أشهر أخرى قبل أن يمكننا الاتصال ـ كان عام انتخابات وكانت أندريه مشغولة إلى أقصى حد حتى نوفمبر (تشرين الثانى)، عندما هزم ريجان مونديل بفارق ضخم من الأصوات. وأخيرًا عندما جاء وقت العطلة حددنا موعدًا للقاء، وحجزت في «لوپيريجور»، وهو مطعمي المفضل في نيويورك، يوم الثامن والعشرين من ديسمبر (كانون الأول). وكانت ليلة سقطت فيها الثلوج واندفعت أندريه إلى الداخل متأخرة، وكانت تبدو جميلة جدًّا وإن أصابها بعض الشعث بعد يوم من نقل الأخبار ومحاولة إيقاف تاكسي أثناء سقوط الثلوج.

في تلك الليلة عرفت أنها عازفة سابقة مثلي؛ فقد كانت تعزف الكمان في فرقة وستشتر السيمفونية. كنا نحب الموسيقى نفسها ـ إذ كانت مجموعة أسطواناتها تشبه مجموعتي. وكانت تحب البيسبول. ولكننا كنا نشترك بشكل أساسي في اهتمام مكثف بالشئون الجارية ـ الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية. ولم يكن هناك نقص فيما نتحدث عنه من أشياء.

قد لا تكون تلك فكرة أي إنسان عن حديث أول موعد بين رجل وامرأة، ولكن الحال انتهى بنا في المطعم بمناقشة الاحتكارات. قلت لها إني كتبت مقالاً عن الموضوع ودعوتها إلى شقتي لقراءته. وهي تغيظني بشأن ذلك الآن قائلة: «ماذا، ألم تكن لديك أية لوحات؟» ولكننا ذهبنا إلى شقتي وأريتها ذلك المقال الذي كتبته عن مكافحة الاتحادات الاحتكارية لآين راند. وقد قرأته وناقشناه. وحتى يومنا هذا

تدعي أندريه أنني كنت أختبرها. ولكنه لم يكن اختبارًا، بل إنني كنت أفعل كل ما يخطر على بالي لإبقائها معي.

طوال جزء كبير من ولاية ريجان الثانية كانت أندريه هي السبب الرئيسي لذهابي إلى واشنطن. صحيح أنني ظللت على اتصال بأشخاص في الحكومة، ولكن تركيزي كان بالكامل تقريبًا في عالم الأعمال والاقتصاد بنيويورك. وعندما نضج اقتصاد الأعمال التجارية كمهنة، كنت قد شاركت بعمق في تنظيمه. وعملت رئيسًا للجمعية القومية لاقتصاد الأعمال التجارية ورئيسًا لمؤتمر اقتصاديي الأعمال التجارية، وكان من المقرر أن أصبح رئيس النادي الاقتصادي بنيويورك، وهو المقابل لمجلس العلاقات الخارجية في عالم المال والأعمال.

تغيرت تاونسند ـ جرينسپان نفسها. وظهرت شركات اقتصاد بأسماء مثل دي آر آي ووارتون إيكونومتريكس لتوفير الكثير من البيانات الأساسية التي يحتاجها مخططو الأعمال التجارية. وأصبح وضع النماذج بواسطة الكمبيوتر أكثر انتشارًا بكثير، وأصبح لدى الكثير من الشركات الكبرى اقتصاديون خاصون بها. وقد جربت تقديم استشارات في الاستثمار وصناديق المعاشات، ولكن بينما كانت تلك المشروعات تحقق الربح، فلم تكن مربحة بالقدر الذي عليه استشارات الشركات. كما أن المزيد من المشروعات يعني المزيد من الموظفين، وهو ما يعني المزيد من وقتي الذي أمضيه في إدارة العمل.

وفي النهاية قررت أن أفضل مسار هو التركيز بشكل حصري على ما أجيد عمله، وهو حل الألغاز التحليلية اللافتة للانتباه للعملاء المتطورين الذين يحتاجون إلى إجابات ويمكنهم دفع أتعاب مرتفعة. ولذلك خططت في النصف الثاني من إدارة ريجان لتقليص حجم تاونسند-جرينسپان. وقبل أن يمكنني تنفيذ تلك الخطط تلقيت في مارس (آذار) من عام ١٩٨٧ مكالمة تليفونية من چيم بيكر. وكان بيكر حينذاك وزيرًا للخزانة ـ فبعد أربع سنوات مكثفة كرئيس لموظفي البيت الأبيض، تبادل المناصب في عام ١٩٨٥ مع دون ريجان. وكنت أنا وچيم صديقين منذ عهد فورد، وقد ساعدته في الإعداد لجلسة تأكيد التعيين بمجلس الشيوخ في الربيع الذي تولى فيه وزارة الخزانة.

وكان قد جعل مساعده يتصل ليطلب مني الحضور إلى واشنطن للقاء في منزله. وقد كان ذلك أمرًا غريبًا في نظري ـ فلم لا نلتقي في مكتبه؟ ولكني وافقت.

في صباح اليوم التالي أوصلني سائق من واشنطن إلى منزل بيكر اللطيف على الطراز الاستيطاني الچورچي القديم في جزء أنيق من فوكسهول رود. وقد دُهشت أن أجد في انتظاري ليس چيم فحسب، بل كذلك هوارد بيكر الذي كان رئيس موظفي رونالد ريجان حينذاك. ودخل هوارد في الموضوع مباشرة، حيث بدأ بقوله «پول ڤولكر قد يرحل هذا الصيف عندما تنتهي فترته. ولسنا في وضع يسمح لنا بمنحك المنصب، ولكننا نرغب في أن نعرف ـ إذا عُرِض عليك، هل ستقبله؟»

تاهت مني الكلمات لفترة وجيزة. فقبل ذلك بسنوات قليلة لم أكن قد فكرت قط في نفسي رئيسًا محتملاً لبنك الاحتياط الفدرالي. وفي عام ١٩٨٣ عندما كانت فترة ڤولكر الأولى على وشك الانتهاء، ذُهِلت عندما أجرت إحدى شركات وول ستريت استطلاعًا مبدئيًّا عمن سوف يحل محل ڤولكر إن كان سيرحل وكان أن احتل اسمي المرتبة الأولى.

حين كنت قريبًا من أرثر برنز كان بنك الاحتياط الفدرالي صندوقًا أسود بالنسبة لي. فبعد أن شاهدته يكافح لم أشعر أنني مجهز للقيام بهذه الوظيفة؛ فقد بدا لي أن وضع أسعار الفائدة لاقتصاد بكامله ينطوي على ما هو أكثر بكثير مما أعرفه. وبدت الوظيفة بلا شكل محدد، من ذلك النوع من الأعمال الذي يسهل الخطأ فيه إلى حد كبير حتى وإن كانت لديك المعرفة الكاملة في واقع الأمر. فإجراء التوقعات الخاصة باقتصاد معقد مثل اقتصادنا ليس اقتراحًا بنسبة تسعين إلى عشرة. فإنك تكون محظوظًا إلى حد كبير إذا أمكنك إجراء توقع بنسبة ستين إلى أربعين. وبالرغم من ذلك فقد كان التحدي أكبر من أن يُرفض. أخبرت آل بيكر إنه إذ عُرِضت الوظيفة عليَّ فسوف أقبلها.

كان لديَّ الكثير من الوقت الكافي لأن ينتابني الشعور بالخوف. فعلى مدى الشهرين التاليين كان چيم بيكر يتصل ليقول كلامًا من قبيل «مازال الأمر قيد المناقشة» أو «ڤولكر يفكر بشأن ما إذا كان سيبقى أم لا». كان يتناوب عليَّ شعور بسحر الاحتمال وشيء من

عدم الاستقرار. اتصل بيكر قبيل اليوم التذكاري[1] وقال «قرر پول الرحيل». وسألني عما إذا كنت لا أزال مهتمًا بالأمر وأجبته بنعم. فقال «سوف تتلقى مكالمة من الرئيس خلال بضعة أيام».

بعد يومين كنت في عيادة طبيب العظام ودخلت الممرضة لتقول إن البيت الأبيض على التليفون. وقد استغرق توصيل المكالمة بضع دقائق لأن موظفة الاستقبال ظنت الأمر مقلبًا. سمحوا لي باستخدام مكتب الطبيب الخاص لتلقي المكالمة. رفعت السماعة وسمعت ذلك الصوت المريح المألوف. قال رونالد ريجان: «آلان، أريدك أن تكون رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي».

قلت له إنه يشرفني أن أقوم بذلك. ثم دردشنا قليلاً. ثم شكرته ووضعت السماعة.

عندما عدت ثانيةً إلى قاعة الانتظار بدت الممرضة شديدة الاهتمام. سألتني «هل أنت على ما يرام؟ تبدو كمن تلقى خبرًا سيئًا».

(١) اليوم التذكاري Memorial Day هو آخر يوم اثنين من شهر مايو (آيار)، ويجري فيه إحياء ذكرى من ماتوا من أبناء القوات المسلحة في الحرب. (المترجم)

٥

الاثنين الأسود

محصت الاقتصاد في كل يوم عمل على امتداد عقود من الزمن وزرت بنك الاحتياط الفدرالي عشرات المرات. وبالرغم من ذلك فحين عُيِّنت رئيسًا كنت أعلم أن عليَّ معرفة الكثير. وقد تعزز ذلك في الدقيقة التي عبرت فيها الباب. وكان أول من رحب بي دينيس بكلي، عميل الأمن الذي سيبقى معي طوال فترة عملي في البنك. وقد خاطبني بقوله «سيدي الرئيس».

فقلت له «لا تكن سخيفًا، فالكل ينادونني بآلان».

أوضح لي برقة أن مناداة رئيس مجلس الإدارة باسمه الأول ليست بالأمر المتبع في بنك الاحتياط الفدرالي.

وهكذا أصبح آلان السيد الرئيس.

علمت بعد ذلك أن هيئة العاملين أعدت سلسلة من الدروس التعليمية المكثفة تسمى بشكل دبلوماسي «سيمِنار الشخص الواحد»، كنت أنا فيها الطالب. وكان معنى ذلك أنه خلال العشرة أيام التالية سوف يجتمع كبار العاملين المتخصصين في قاعة الاجتماعات بالطابق الرابع من البنك ويعلموني وظيفتي. تعلمت عن أقسام قانون بنك الاحتياط الفدرالي الذي لم أكن أعرف أنه موجود ـ وهو ما أصبحت مسئولاً عنه الآن. وعلمني العاملون المعارف المتخصصة المتعلقة بتنظيم الأعمال المصرفية، التي دُهِشت لأنني لم أصادفها قط عندما كنت عضو مجلس إدارة چيه پي مورجان،

وباوري سيڤينجز. وبالطبع كان بنك الاحتياط الفدرالي به خبراء في كل بُعد من أبعاد الاقتصاديات الداخلية والدولية وكذلك القدرة على استدعاء المعلومات من كل مكان ـ وهي القدرة المميزة على الوصول إلى الأشياء التي كنت شغوفًا باستكشافها.

مع أنني كنت عضوًا بمجالس إدارات الشركات، فإن مجلس محافظي منظومة الاحتياط الفدرالي، وهو الاسم المعروف به البنك رسميًّا، كان نظامًا يفوق في حجمه أي شيء آخر أدرته من قبل ـ اليوم يبلغ عدد العاملين ببنك الاحتياط الفدرالي حوالي ألفي موظف وتبلغ ميزانيته السنوية حوالي ٣٠٠ مليون دولار. ومن حسن الحظ أن إدارته لم تكن وظيفتي ـ فالممارسة المتبعة منذ زمن بعيد هي تعيين شخص آخر من بين أعضاء المجلس محافظًا إداريًّا لمراقبة العمليات اليومية. وهناك كذلك مدير للعاملين يتولى الإدارة ويعمل رئيسًا للموظفين. وبهذه الطريقة فإن القضايا غير العادية أو التي قد تثير اهتمام الجماهير أو الكونجرس هي فقط التي كان يؤتى بها إلى الرئيس، من قبيل التحدي الضخم لتعديل نظام المدفوعات الدولية الخاص بنهاية الألفية. وخلاف ذلك فهو حر كي يركز على الاقتصاد ـ وهو فحسب ما كنت شغوفًا للقيام به.

يتمتع رئيس بنك الاحتياط الفدرالي بسلطة أحادية أقل مما قد يوحي به اللقب. فأنا طبقًا للَّوائح كنت أتحكم فقط في جدول أعمال اجتماعات مجلس المحافظين ـ أما المجلس فهو الذي يقرر الأمور الأخرى بالأغلبية، وكان للرئيس صوت واحد فقط من بين سبعة أصوات. كما أنني لم أكن بشكل آلي رئيس لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة، وهي المجموعة القوية التي تتحكم في سعر الفائدة الأساسي الذي هو الأداة الأولية للسياسة النقدية الأمريكية.[1] وتضم لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة

---

(١) عندما تغير لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة هذا السعر، توجه اللجنة ما يسمى مكتب الأسواق المفتوحة ببنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك إما لشراء سندات الخزانة أو بيعها ـ غالبًا بقيمة مليارات الدولارات كل يوم. وقيام بنك الاحتياط الفدرالي بالبيع يكون بمثابة فرملة، حيث يسحب من الاقتصاد المال الذي يتم تلقيه في التعامل ويدفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى أعلى، بينما يفعل الشراء العكس. والآن يتم الإعلان علنًا عن سعر فائدة الصناديق الفدرالية الذي تسعى إليه لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة، ولكن في تلك الأيام لم يكن الأمر كذلك. ولذلك تعين شركات وول ستريت «مراقبين فدراليين» للتنبؤ بالتغيرات في السياسة النقدية بناء على أعمال المضاربين أو التغيرات التي تطرأ على الميزانية العمومية التي يتم الإبلاغ عنها أسبوعيًّا.

سبعة من محافظي المجلس ورؤساء فروع بنك الاحتياط الفدرالي الإقليمية (يمكن لخمسة فقط أن يصوتوا في كل مرة)، وهي كذلك تتخذ القرارات بالأغلبية. وبينما جرى العرف على أن يكون رئيس لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة هو رئيس المجلس، فلابد مع ذلك من انتخابه كل عام بواسطة الأعضاء، وهم أحرار في اختيار شخص آخر. وقد توقعت أن تسود السابقة. ولكني كنت أعي باستمرار أن تمرد المحافظين الستة الآخرين يمكنه إزالة كل سلطتي، ما عدا كتابة جدول أعمال المجلس.

أمسكت بسرعة بدون كون سكرتير لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة وجعلته يعرفني ببروتوكولات الاجتماع. (دون، الذي سوف يثبت أنه أكثر مستشاري السياسات فاعلية خلال سنواتي الثماني عشرة في بنك الاحتياط الفدرالي، هو الآن نائب رئيس مجلس الإدارة). وتعقد لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة اجتماعاتها سرًّا، ولذلك لم تكن لدي فكرة عن جدول الأعمال القياسي، ومن الذي يتحدث أولاً، ومن يفوض من، وكيفية عمل التصويت، وهلم جرا. وكان للجنة كذلك لغتها التي كان لابد لي أن آلفها. فعلى سبيل المثال، عندما ترغب لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة تخويل الرئيس تحديد سعر فائدة الصناديق الفدرالية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك قبل الاجتماع المنتظم، فهي لم تكن تقول «يمكنك رفع أسعار الفائدة إذا قررت أنه لابد من ذلك»، بل كانت تصوت على إعطائي «توجيه لا متماثل نحو التقييد».[1] وكان من المقرر أن أدير أحد تلك الاجتماعات في الأسبوع التالي، في ١٨ أغسطس (آب)، ولذلك كنت تلميذا لديه دافع كبير للتعلم. ولا تزال أندريه تمزح بشأن مجيئي إلى منزلها في عطلة نهاية الأسبوع تلك كي أنكب على كتاب Robert's Rules of Order.

كنت أشعر بحاجة حقيقية إلى أن أعمل على الفور بجد ونجاح، لعلمي أن بنك الاحتياط الفدرالي سوف يواجه قرارات كبيرة عما قريب. وكان توسع فترة رئاسة ريجان يسير سيرًا حسنًا في عامه الرابع. وبينما كان الاقتصاد يزدهر، كانت تبدو عليه كذلك علامات عدم الاستقرار. فمنذ بداية العام، عندما ارتفع مؤشر داو چونز للشركات

(١) بالرغم من تعلمي «لغة الاحتياطي» فقد كنت أمزح مع العاملين قائلاً «ما الذي جرى للغة الإنجليزية؟»

الصناعية الكبرى إلى ٢٠٠٠ نقطة لأول مرة، ارتفع مؤشر سوق الأوراق المالية بما يزيد على ٤٠ بالمائة ـ وها هو يتوقف عند ما يزيد على ٢٧٠٠ نقطة وكانت وول ستريت تعيش فقاعة مضاربة. وكان ذلك أشبه بما يحدث في العقارات التجارية.

وفي الوقت نفسه كانت المؤشرات الاقتصادية غير مشجعة. فقد أدى العجز الحكومي الضخم في عهد ريجان إلى تضاعف الدَّين القومي للجمهور ثلاث مرات تقريبًا، مما يزيد قليلاً على ٧٠٠ مليار دولار في بداية فترة رئاسته إلى أكثر من تريليوني دولار في العام المالي ١٩٨٨. وكان سعر الدولار ينخفض، وكان الناس قلقين بشأن فقدان أمريكا للميزة التنافسية ـ كان الإعلام زاخرًا بالحديث المثير للقلق عن «الخطر الياباني» المتزايد. وكانت أسعار المستهلك، التي بلغت ١,٩ بالمائة فقط في عام ١٩٨٦، تتزايد بضعف المعدل تقريبًا في الأيام الأولى من منصبي. ومع أن التضخم الذي بلغت نسبته ٣,٦ بالمائة أفضل بكثير من ذلك الكابوس ثنائي الخانات الذي كان الناس يتذكرونه من السبعينيات، فالعادة هي أنه ما إن يبدأ التضخم حتى يتزايد. وكنا معرضين لخطر فقدان ذلك النصر الذي تحقق مقابل ذلك البؤس وتلك التكلفة في عهد پول ڤولكر.

كانت تلك بطبيعة الحال قضايا اقتصادية عريضة تتجاوز قدرة بنك الاحتياط الفدرالي وحده على حلها. ومع ذلك فقد كان أسوأ مسار هو أن نجلس مكتوفي الأيدي. رأيت أنه سيكون من الحكمة رفع سعر الفائدة، ولكن بنك الاحتياط الفدرالي لم يكن قد رفع أسعار الفائدة منذ ثلاث سنوات. وسوف يكون رفعها الآن عملية كبيرة. ففي أية مرة يغير فيها بنك الاحتياط الفدرالي الاتجاه يحدث ذلك صخبًا في الأسواق. والمخاطرة بفرض القيود أثناء صعود سوق الأسهم أمر شديد الحدة ـ ذلك أنه من الممكن أن يفجر فقاعة ثقة المستثمرين. وإذا ما أخاف هذا الناس بقدر كبير، فمن الممكن أن يتسبب في حدوث انكماش اقتصادي شديد.

مع أنني كنت على علاقة ودية مع الكثير من أعضاء اللجنة، فقد كانت معرفتي أفضل من أن أظن أن بإمكان رئيس المجلس الذي لم يمضِ على توليه منصبه سوى أسبوع أن يدخل الاجتماع ويشكل الاتفاق على مثل هذا القرار الذي يتسم بالمخاطرة. ولذلك

لم أقترح زيادة سعر الفائدة؛ بل استمعت فحسب إلى ما كان لابد للآخرين من قوله. فقد كان أعضاء اللجنة الثمانية عشر جميعًا رجال بنوك مركزية واقتصاديين محنكين، وعندما جلسنا حول الطاولة نقارن تقييمات الاقتصاد، كان من الواضح أنهم كذلك مهمومون. قال جيري كوريجان، رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك الذي يتسم بجدية شديدة إن علينا رفع الأسعار. وذكر بوب پاري رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في سان فرانسيسكون أن منطقته تشهد نموًا طيبًا، وتفاؤلاً كبيرًا، وتوظيفًا كاملاً ـ وكلها أسباب تجعلنا نشك في حدوث تضخم. واتفق سي كين من شيكاغو مع هذا الرأى، وأبلغنا أن مصانع الغرب الأوسط تعمل بما يقارب طاقتها الكاملة، بل إن دلائل المستقبل الزراعية تحسنت. وأوضح توم ميلزر رئيس فرع سانت لويس كيف أنه حتى مصانع الأحذية في تلك المنطقة تعمل بنسبة ١٠٠ بالمائة من طاقتها. ووصف بوب فوريستال من أطلانطا كيف أن العاملين معه دُهِشوا من قوة أرقام التوظيف حتى في القطاعات التي تعاني من كساد مزمن في الجنوب. وأظن أن الكل خرج من الاجتماع مقتنعًا بضرورة رفع أسعار الفائدة بسرعة.

كانت الفرصة الثانية لتحقيق ذلك بعد أسبوعين، في الرابع من سبتمبر (أيلول) في اجتماع مجلس المحافظين. وينظم المجلس وسيلة السياسة النقدية الرئيسية الأخرى، وهي «سعر الخصم» الذي يقرض به بنك الاحتياط الفدرالي مؤسسات الإيداع. ويتحرك هذا السعر بصورة عامة بتوافق مع سعر الفائدة الأساسي. وقبل اجتماع المجلس المقرر، أمضيت بضعة أيام أقطع الممر جيئة وذهابًا سعيًا وراء المحافظين في مكاتبهم لتكوين الإجماع. وعندما عُقِد الاجتماع، انتقل بسرعة إلى التصويت ـ وقد وافق المحافظون بالإجماع على زيادة سعر الفائدة من ٥,٥ بالمائة إلى ٦ بالمائة.

لكي نكبح جماح الضغوط التضخمية، كنا نحاول تبطئة الاقتصاد بجعل اقتراض المال أكثر تكلفة. ولم يكن هناك من سبيل للتنبؤ بمدى الشدة التي سترد بها الأسواق على مثل هذا الإجراء، وخاصةً عندما يجتذب حماسُ المضاربة المستثمرين. ولا يسعني إلا تذكر الروايات التي قرأتها عن علماء الفيزياء في ألاموجوردو[١] في المرة

---

(١) تم تفجير أول قنبلة ذرية في التاريخ في ألاموجوردو بولاية نيو مكسيكو في ١٩ يوليو من عام ١٩٤٥. (المترجم)

الأولى التي فجروا فيها قنبلة ذرية: هل ستفشل القنبلة؟ هل ستعمل على النحو الذي يأملونه؟ أم أن رد الفعل التسلسلي سيخرج عن السيطرة بصورة ما ويشعل النار في الغلاف الجوي؟ وبعد انتهاء الاجتماع كان لابد لي من السفر إلى نيويورك؛ وكان مقررًا أن أسافر من هناك في عطلة نهاية الأسبوع إلى سويسرا، حيث أحضر أول اجتماع لي لرؤساء البنوك المركزية بالدول الصناعية العشر الكبرى. وكان أمل بنك الاحتياط الفدرالي هو أن تتعامل الأسواق الرئيسية ـ الأسهم والتعاملات الآجلة والعملات والسندات ـ بهدوء مع التغيير، حيث كان من المحتمل أن تنخفض أسعار الأسهم على نحو طفيف ويقوى الدولار. وقد ظللت على اتصال بالمكتب لمراجعة كيفية رد فعل الأسواق.

لم تشتعل السماء في ذلك اليوم. فقد هبطت أسعار الأسهم، ورفعت البنوك سعر الفائدة الأساسي على القروض تماشيًا مع الخطوة التي اتخذناها، ولاحظ العالم المالي، كما كنا نأمل، أن بنك الاحتياط الفدرالي قد بدأ العمل للقضاء على التضخم. وربما انعكس الأثر الأكثر دراماتيكيةً في العنوان الرئيسي لصحيفة «نيويورك تايمز» بعد بضعة أيام: «أحَدُّ زيادةٍ في وول ستريت: القلق». وأخيرًا سمحت لنفسي بأن أتنفس الصعداء عندما وصلتني رسالة من پول ڤولكر. كان يعرف على وجه الدقة ما الذي أفعله. وكان نص الرسالة «مبروك. أنت الآن رجل بنوك مركزية».

لم أظن للحظة أننا وصلنا بر الأمان. فعلامات الاضطراب في الاقتصاد كانت تواصل تصاعدها. وجعل النمو البطيء والمزيد من ضعف الدولار وول ستريت في حالة من القلق، حيث بدأ المستثمرون والمؤسسات يواجهون احتمال عدم تحقيق مليارات الدولارات في مراهنات المضاربة أية أرباح. وفي أوائل أكتوبر (تشرين الأول) تحول ذلك الخوف إلى ما يشبه الفزع. فقد هبطت سوق الأسهم هبوطًا سريعًا، بنسبة ٦ بالمائة في أول أسبوع، ثم ١٢ بالمائة أخرى في الأسبوع التالي. وكانت أكبر خسارة يوم الجمعة ١٦ أكتوبر، عندما هبط متوسط مؤشر داو چونز ١٠٨ نقطة. ومنذ نهاية سبتمبر (أيلول) تبخر حوالي نصف تريليون دولار من الثروة الورقية في سوق الأسهم وحدها ـ ناهيك عن الخسائر في العملات وغيرها من الأسواق. وكان الهبوط

مذهلاً لدرجة جعلت مجلة «تايم» تخصص صفحتين كاملتين لسوق الأسهم في ذلك الأسبوع تحت عنوان «مذبحة أكتوبر (تشرين الأول) في وول ستريت».

علمت من وجهة النظر التاريخية أن هذا «التصحيح» لم يكن تقريبًا الأشد قسوة. فقد كان تدهور السوق في عام ١٩٧٠ ضعف هذا الحجم تقريبًا، وقضى الكساد العظيم على ٨٠ بالمائة من قيمة السوق. ولكن بناءً على ما انتهى عليه الأسبوع من ضعف، كان الكل قلقًا بشأن ما يمكن أن يحدث عندما تفتح السوق أبوابها مرة أخرى يوم الاثنين.

كان من المفترض أن أطير يوم الاثنين إلى دالاس حيث كنت سأتحدث يوم الثلاثاء في مؤتمر جمعية رجال البنوك الأمريكية ـ وكانت تلك أول كلمة مهمة لي باعتباري رئيس بنك الاحتياط الفدرالي. تشاورت صباح يوم الاثنين مع مجلس المحافظين، واتفقنا على أنه ينبغي أن أقوم بالرحلة، كي لا يبدو أن بنك الاحتياط الفدرالي في حالة فزع. بدأت التعاملات في السوق ذلك الصباح ضعيفةً، وفي الوقت الذي كان لابد أن أغادر فيه بدت مخيفة ـ إذ هبطت بأكثر من ٢٠٠ نقطة. لم يكن هناك تليفون على الطائرة. ولذلك كان أول شيء فعلته عندما وصلت هو سؤال أحد الأشخاص الذين رحبوا بي من فرع بنك الاحتياط الفدرالي في دالاس «كيف كانت آخر تعاملات سوق الأسهم؟»

قال « لقد هبطت بمقدار خمسة نقطة ثمانية».

عادة عندما يقول شخص «خمسة صفر ثمانية» فهو يقصد ٠٨ , ٥. ومعني ذلك أن السوق هبطت بمقدار ٥ نقاط فحسب. فقلت «عظيم. يا له من انتعاش رهيب». ولكن عندما قلت ذلك رأيت أن التعبير الذي على وجهه لا يشاركني الشعور بالارتياح. فالواقع أن السوق انهارت بمقدار ٥٠٨ نقطة ـ هبوط بنسبة ٥ , ٢٢ بالمائة، وتلك أكبر خسارة في يوم واحد في التاريخ، بل إنها أكبر من تلك التي كانت في ذلك اليوم الذي بدأ فيه الكساد العظيم، ذلك الجمعة الأسود من عام ١٩٢٩.

ذهبت مباشرةً إلى الفندق حيث بقيت على التليفون حتى الليل. وأنشأ مانلي چونسون نائب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي مكتبًا لإدارة الأزمة داخل مكتبي في واشنطن وأجرينا مجموعة من المكالمات والمؤتمرات التليفونية لتحديد الخطط.

وزودني جيري كوريجان بالمعلومات اللازمة في المحادثات التي أجريناها في نيويورك مع مديري وول ستريت والمسئولين في البورصة. وتحدث سي كين مع رؤساء بورصات التعاملات الآجلة في السلع وشركات الأوراق المالية بشيكاغو. وأبلغني بوب پاري بما يسمعه من رؤساء صناعة الادخار والإقراض الذين كان يتخذون من الساحل الغربي مركزًا رئيسيًّا لهم.

إن وظيفة بنك الاحتياط الفدرالي أثناء ذعر سوق الأوراق المالية هو الحيلولة دون حدوث شلل مالي ـ وهو حالة من الفوضى تتوقف فيها الأعمال التجارية والبنوك عن دفع ما تدين به لبعضها ويتوقف الاقتصاد ببطء. وكان إلحاح الوضع وخطورته واضحين للأشخاص الكبار الذين كانوا معي على التليفون تلك الليلة ـ فحتى إذا لم تزدد الأسواق سوءًا، فإن النظام سوف يظل مترنحًا لأسابيع. وقد بدأنا في بحث الطرق التي يمكن أن نوفر بها السيولة للمؤسسات الكبيرة التي سينفد منها النقد. وبالرغم من ذلك، لم يفهم كل شبابنا خطورة الأزمة. فعندما ناقشنا البيان العام الذي سيصدره بنك الاحتياط الفدرالي قال أحدهم «ربما نبالغ في رد فعلنا. لِمَ لا ننتظر بضعة أيام ونرى ما يحدث؟»

بالرغم من كوني جديدًا في تلك الوظيفة، فقد كنت دارسًا للتاريخ المالي لفترة طويلة بالقدر الذي لا يجعلني أرى في هذا الكلام أي منطق. وكانت تلك هي اللحظة التي تحدثت فيها بحدة مع أي شخص في تلك الليلة. فقد قلت له «لست بحاجة إلى الانتظار كي ترى ما يحدث. فنحن **نعرف** ما يجري». ثم عدت وقلت «هل تعرف ما الذي يقوله الناس عن الإصابة بطلق ناري؟ إنك تشعر بأنك ثُقبت، ولكن الرَّض يكون من الشدة بحيث لا تشعر بالألم في الحال. سوف نشعر بالألم بعد أربع وعشرين أو ثمان وأربعين ساعة».

عندما انتهت المناقشة كان واضحًا أن اليوم التالي سيكون زاخرًا بقرارات مهمة. حرص جيري كوريجان أن يقول لي بحزن: «أنت على حق يا آلان. فالأمر كله فوق أكتافك». وجيري شخصية جامدة ولم أستطع معرفة ما إذا كان يقصد بذلك التشجيع أو كان يقوله من باب التحدي للرئيس الجديد. وما كان مني إلا أن قلت له: «شكرًا يا دكتور كوريجان».

لم أكن أميل إلى الذعر، لأنني كنت أفهم طبيعة المشاكل التي سوف نواجهها. ومع ذلك فعندما وضعت سماعة التليفون في منتصف الليل تساءلت إن كان سيمكنني النوم. سوف يكون ذلك الاختبار الحقيقي. قلت لنفسي: «سنرى الآن من أي معدن أنت». دخلت الفراش وأفخر بأنني نمت خمس ساعات كاملة.

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، وبينما كنا نصيغ البيان العام لبنك الاحتياط الفدرالي، قاطعتنا عاملة التليفون بالفندق بمكالمة من البيت الأبيض. كان هوارد بيكر كبير موظفي الرئيس ريجان. ولأني أعرف هوارد منذ مدة طويلة، فقد تصرفت وكأنه ليس هناك شيء غير عادي يجري. قلت «صباح الخير يا سناتور. ما الذي يمكنني عمله لك؟» فقال متصنعًا التشكي «أنجدنا! أين أنت؟»

أجبته: «في دالاس. هل هناك ما يزعجك؟» والمعروف أن معالجة رد فعل الإدارة تجاه أي أزمة من أزمات وول ستريت هي في العادة وظيفة وزير الخزانة. ولكن چيم بيكر كان في أوروبا يحاول العودة، ولم يكن هوارد يرغب في التعامل مع تلك الأزمة بمفرده. وافقت على إلغاء إلقاء كلمتي والعودة إلى واشنطن ـ وكان هذا هو ما أميل إليه على أي الأحوال؛ لأنه في ضوء هبوط السوق بمقدار ٥٠٨ نقطة كانت العودة تبدو أفضل طريقة لطمأنة رجال البنوك أن بنك الاحتياط الفدرالي يأخذ الأمور مأخذ الجد. وأرسل بيكر طائرة تنفيذية خاصة كي تعود بي.

تقلبت الأسواق في ذلك اليوم تقلبًا شديدًا ـ جلس مانلي چونسون في مركز عملياتنا البديل حيث أبلغني أول بأول بما يجري وأنا على الطائرة. وبعد أن ركبت السيارة في قاعدة أندروز الجوية قال لي إن بورصة نيويورك اتصلت لتبلغنا بأنها تعتزم الإغلاق بعد ساعة ـ وكان التعامل على الأسهم الرئيسية قد توقف لعدم وجود مشترين. قلت «سوف يفجر ذلك الأمر بالنسبة للكل. إذا أغلقوا ستقع الكارثة الفعلية». فإن إغلاق البورصة أثناء انهيار الأسعار يضاعف ألم المستثمرين فحسب. ومهما كانت خسائر المستثمرين مخيفة على الورق، فمادامت السوق مفتوحة فإنهم يعرفون باستمرار أن بإمكانهم الخروج. ولكن إذا أغلقت المَخْرَج جعلت الخوف يتفاقم. كما أن إعادة التعامل بعد ذلك تكون على قدر كبير من الصعوبة ـ لأنه لا أحد يعلم ما ينبغي أن

تكون عليه الأسعار، ولا يرغب أحد في أن يكون أول من يعرض الشراء. ويمكن أن تستغرق عملية الإحياء أيامًا عديدة، والمخاطرة هي أنه أثناء ذلك سوف يتوقف النظام المالي كله، وسوف يعاني الاقتصاد من صدمة تصيبه بالشلل. ولم يكن هناك الكثير مما يمكننا عمله لمنع المسئولين في البورصة من إغلاقها، ولكن السوق أنقذتنا بنفسها. فخلال تلك الستين دقيقة تحقق من تعاملات الشراء ما يكفي لجعل بورصة نيويورك تعلق خطتها.

كانت الست والثلاثون ساعة التالية كثيفة. وقد مزحت قائلاً إنني أشعر كأني عامل لصق ورق له سبع أذرع، أنتقل من تليفون إلى آخر، متحدثًا إلى البورصة، وإلى تعاملات شيكاغو الآجلة، والعديد من فروع بنك الاحتياط الفدرالي. وكان أكثر محادثاتي عذابًا مع الممولين ورجال البنوك الذين أعرفهم منذ سنوات، واللاعبون الكبار من الشركات الكبيرة جدًّا في أنحاء البلاد، الذى كان الخوف يخنق أصواتهم. وكان هؤلاء هم الرجال الذين كوَّنوا الثروة والمكانة الاجتماعية عبر حياتهم العملية الطويلة وها هم يجدون أنفسهم تحت رحمة المجهول. وعادةً ما لا يكون حكمك صحيحًا وأنت خائف. ولذلك قلت لهم: «اهدأوا، فالأمر من الممكن احتواءه». وكنت أذكرهم بأن يتطلعوا إلى ما وراء الظرف الطارئ إلى حيث يمكن أن تكمن مصلحة أعمالهم طويلة المدى.

هاجم بنك الاحتياط الفدرالي الأزمة على جبهتين. كان التحدي الأول الذي واجهنا هو وول ستريت؛ فقد كان لابد لنا من إقناع شركات الأوراق المالية الضخمة والبنوك الاستثمارية، التي كان الكثير منها يترنح نتيجة للخسائر، بألا تنسحب من القيام بالأعمال التجارية. وقد بُذِلَ جهدٌ كبيرٌ ذلك الصباح في صياغة بياننا العام على نحو يوحي بأن بنك الاحتياط الفدرالي سيوفر شبكة الأمان للبنوك، توقعًا لأن تساعد هي بدورها في دعم الشركات المالية الأخرى. وأظن أنه كان بيانًا قصيرًا وموجزًا مثل خطاب جتيسبرج[1]، وإن لم يكن بالقدر الذي كان عليه من إثارة للمشاعر: «أكد بنك

---

(١) أشهر خطب الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن الذي ألقاه عند تدشين مقابر الجنود القومية في جتيسبرج بولاية بنسلڤانيا بعد ظهر يوم الخميس ١٩ نوفمبر (تشرين الأول) ١٨٦٣ أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وتضمن ٢٧٨ كلمة. (المترجم)

الاحتياط الفدرالي اليوم، تمشيًّا مع مسئولياته باعتباره بنك البلاد المركزي، استعداده لأن يكون مصدر سيولة لدعم النظام الاقتصادي والمالي». ولكن مادامت الأسواق مستمرة في العمل، فلم تكن لدينا الرغبة في دعم الشركات بالنقد.

كان جيري كوريجان البطل في ذلك الجهد. فقد كانت وظيفته كرئيس لفرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك هي إقناع اللاعبين في وول ستريت بالاستمرار في الإقراض والتعامل ، أي بالبقاء في اللعبة. وباعتباره شخصًا تلقى تعليمه في المدارس اليسوعية ويحظى برعاية ڤولكر، فقد كان رجل بنوك مركزية طوال حياته العملية؛ لم يكن هناك من هو أكثر منه حنكة أو يصلح أكثر منه كبيرًا لمنفذي سياسة البنك المركزي. فقد كانت لجيري شخصية مسيطرة لازمة لإقناع الممولين، ومع ذلك فقد كان يفهم أنه حتى في الأزمة لابد لبنك الاحتياط الفدرالي من ممارسة ضبط النفس. فعلى سبيل المثال فإن أمر بنك من البنوك بتقديم قرض يعد استغلالاً للسلطة الحكومية ويضر بطريقة عمل السوق. وبدلاً من ذلك كان لابد لفحوى رسالة جيري إلى رجل البنوك أن تكون «نحن لا نقول لك اقرض، بل إن كل ما نطلبه هو أن تفكر في مصالح عملك ككل. تذكر فحسب أن للناس ذاكرة ممتدة، وإذا حجبت القروض عن العميل لمجرد أنك قلق بشأنه، وليس لسبب ملموس، فلن ينسَ لك هذا». وفي ذلك الأسبوع أجرى كوريجان عشرات المحادثات على هذا المنوال، ورغم عدم معرفتي بالتفاصيل، فلابد أن بعض المكالمات التليفونية كان شديدة القسوة. وأنا متأكد من أنه نهش البعض.

بينما كان هذا كله يجري، كنا حريصين على استمرار توفير السيولة للنظام. وقد أمرت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية المضاربين في فرع بنك الاحتياط الفدرالي بنيويورك بشراء ما قيمته مليارات الدولارات من سندات الخزانة من السوق المفتوحة. وكان أثر ذلك دوران المزيد من المال وخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومع أننا كنا نرفع أسعار الفائدة قبل الانهيار، فها نحن الآن نخفضها للمساعدة في استمرار حركة الاقتصاد.

مع أننا بذلنا أقصى ما في وسعنا، فقد كانت هناك بضعة أمور على حافة الكارثة، تشمل في الغالب نظام الدفع. فالكثير من التعاملات أثناء يوم العمل في وول ستريت

لا يجري في وقت واحد؛ ذلك أن الشركات تقوم بأعمال تجارية مع عملاء بعضها البعض، على سبيل المثال، ثم تقوم بتسوية الحسابات في نهاية اليوم. وفي صباح يوم الأربعاء كان من المقرر أن تسدد شركة جولدمان ساكس مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لبنك كونتيننتال إلينوي في شيكاغو، إلا أنها امتنعت في البداية عن الدفع انتظارًا لتسلم مبالغ متوقعة من مصادر أخرى. وبعد ذلك أعادت جولدمان النظر في الأمر وقامت بالدفع. ولو امتنعت جولدمان عن تسليم هذا المبلغ الكبير لأطلقت شلال الخسائر عبر السوق. وعقب ذلك أسرَّ لي مسئول كبير في جولدمان بأنه لو توقعت الشركة مصاعب الأسابيع التالية لما دفعت. وكان يشك في أنه في مثل هذه الأزمات مستقبلاً سوف تفكر جولدمان مرتين بشأن القيام بمثل هذه المدفوعات غير المتبادلة.

ذهبنا كذلك للعمل على الجبهة السياسية. فقد أمضيت ساعة يوم الثلاثاء في وزارة الخزانة بمجرد عودة چيم بيكر (فقد تمكن من أن يستقل طائرة كونكورد). كان جالسًا في مكتبه مع هوارد بيكر وغيره من المسئولين. وكان رد الفعل المبدئي للرئيس ريجان تجاه مصيبة وول ستريت يوم الاثنين هي الحديث بتفاؤل عن الاقتصاد. فقد قال: «بما أنه يسير باطراد، فلا أظن أنه ينبغي لأحد أن يصيبه الفزع، لأن كل المؤشرات الاقتصادية متينة». وكان المقصود بذلك أن يكون مطمئنًا للناس، ولكنه بدا في ضوء الأحداث على نحو مثير للقلق مثل إعلان هربرت هوڤر بعد الجمعة الأسود أن الاقتصاد «سليم ومزدهر». التقينا بعد ظهر يوم الثلاثاء بريجان في البيت الأبيض للإيحاء بأنه يجرب مسارًا مختلفًا. قلت أنا وچيم بيكر إن أكثر الردود فائدةً هو عرض التعاون مع الكونجرس في تقليل العجز، حيث إن ذلك أحد المخاطر الاقتصادية طويلة المدى التي تزعج وول ستريت. ومع أن ريجان كان على خلاف مع الأغلبية الديمقراطية، فقد وافق على أن هذا أمر منطقي. وعصر ذلك اليوم أبلغ الصحفيين أنه سوف يأخذ في اعتباره أي اقتراح للميزانية يقدمه الكونجرس، باستثناء تخفيض الضمان الاجتماعي. ومع أن تلك المبادرة لم تؤدِ إلى شيء، فقد ساعدت على تهدئة الأسواق.

كنا ندير مركز العمليات على مدار الساعة. وتتبعنا الأسواق في اليابان وأوروبا، وكنا في الصباح الباكر من كل يوم نجمع أسعار التعامل في أسهم الشركات الأمريكية في البورصات الأوروبية ونكوِّن متوسط داو چونز للشركات الصناعية الكبرى للحصول

على رؤية مسبقة لما يرجح أن تكون عليه أسواق نيويورك عند افتتاحها. واستغرق الأمر أسبوعًا كي تتلاشى الأزمات كلها، وإن توارى معظمها عن الرؤية العامة. فعلى سبيل المثال، كادت سوق الخيارات في شيكاغو أن تنهار بعد أيام من انهيار البورصة عندما نَفَد ما لدى أكبر شركات تداول الأوراق المالية بها من نقد. ساعد فرع بنك الاحتياط الفدرالي في شيكاغو في هندسة حل تلك الأزمة. وشيئًا فشيئًا استقرت الأسعار في الأسواق المختلفة، وبحلول بداية شهر نوفمبر (تشرين الثانى) عاد أعضاء فريق إدارة الأزمة إلى عملهم المعتاد.

على عكس مخاوف الجميع، ظل الاقتصاد على ثباته، بل الواقع أنه كان ينمو بمعدل ٢ بالمائة سنويًّا في الربع الأول من عام ١٩٨٨ ومعدل متسارع مقداره ٥ بالمائة في الربع الثاني. وفي بداية عام ١٩٨٨ كان مؤشر داو چونز قد استقر عند حوالي ٢٠٠٠ نقطة، ليعود بذلك إلى ما كان عليه في بداية ١٩٨٧، واستأنفت الأسهم الارتفاع الأكثر اعتدالاً بكثير، والأكثر استدامة. ودخل النمو الاقتصادي عامه الخامس على التوالي. ولم يكن في ذلك عزاء للمضاربين الذين أفلسوا، أو عشرات بيوت السمسرة الصغيرة التي فشلت، أما الأشخاص العاديون فلم يضيرهم شئ.

ولو عدنا بالنظر إلى الوراء، لكان ذلك أحد التجليات المبكرة للمرونة الاقتصادية التي سوف تبرز في السنوات التالية.

* * *

ليس بنك الاحتياط الفدرالي والبيت الأبيض حليفين على نحو آلي. ذلك أنه مع التكليف الرسمي الحديث لبنك الاحتياط الفدرالي في عام ١٩٣٥، حرص الكونجرس حرصًا شديدًا على حمايته من تأثير العملية السياسية. وبينما يعين رئيس الولايات المتحدة محافظي بنك الاحتياط المركزي، فإن مناصبهم شبه دائمة ـ ذلك أن أعضاء المجلس يخدمون فترات مدتها أربعة عشر عامًا، بما يزيد على أي معينين آخرين باستثناء قضاة المحكمة العليا. بل إن رئاسة المجلس نفسها تُعَيَّن لمدة أربع عشرة سنة، ولكن الرئيس لا يمكنه عمل الكثير بدون تصويت أعضاء المجلس. وبينما يجب على بنك الاحتياط الفدرالي أن يرفع تقريرًا مرتين في السنة للكونجرس، فهو

يتحكم في موارده المالية بتمويل نفسه من دخل الفوائد التي تحققها سندات الخزانة وغيرها من الأصول التي بحوزته. ويعطي هذا كله بنك الاحتياط المركزي الحرية في التركيز على مهمته القانونية، وهي إيجاد الظروف المالية اللازمة لأقصى قدر ممكن من النمو المستدام طويل المدى والتوظيف. ويرى بنك الاحتياط الفدرالي ومعظم الاقتصاديين أن الظرف الضروري لأقصى قدر ممكن من النمو الاقتصادي المستدام هو الأسعار المستقرة. ويعني هذا من الناحية العملية سياسات بنك الاحتياط الفدرالي التي تحتوي الضغوط التضخمية التي تتجاوز دورة الانتخابات الحالية.

ليس مستغربًا أن الساسة غالبًا ما ينظرون إلى بنك الاحتياط الفدرالي على أنه عقبة. فقد ترغب أنفسهم في التركيز على ازدهار أمريكا طويل المدى، غير أنهم أكثر خضوعًا للمطالب الحالية. ومن المحتم أن هذا كان ينعكس على أفضليات السياسة الاقتصادية. فإذا كان الاقتصاد يتوسع فإنهم يريدون أن يكون توسعه أسرع. وإذا كانوا يرون سعر فائدة، فإنهم يريدونه أن يكون أدنى ـ وهنا يتدخل الضبط النقدي لبنك الاحتياط الفدرالي. وكما يزعمون فإن ويليام ماكتشنزي مارت الابن، رئيس البنك الأسطوري في الخمسينيات والستينيات، قال إن دور بنك الاحتياط الفدرالي هو أن يأمر «برفع وعاء شراب البنش بمجرد سريان الدفء والحرارة في الحفل».

يمكنك سماع ذلك الإحباط في صوت نائب الرئيس چورچ هربرت ووكر بوش في ربيع عام ١٩٨٨ بينما كان يقوم بحملة ترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة. فقد قال للصحفيين إن لديه «كلمة تحذير» لبنك الاحتياط الفدرالي: «لا أريد أن أراهم يتعدون [الخط] الذي يهبط بالنمو الاقتصادي ويقيده».

الواقع أن التقييد هو ما كنا نقوم به. فما إن اتضح أن انهيار سوق الأسهم لم يصب الاقتصاد بأضرار خطيرة حتي بدأت لجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة رفع سعر الفائدة الأساسي في مارس (آذار). وقد فعلنا ذلك لأن الأدلة أخذت تتراكم من جديد مشيرةً إلى أن ضغوط التضخم تتزايد وأن انتعاش عهد ريجان الطويل بلغ حده الأقصى؛ فالمصانع ممتلئة، وعدد العاطلين عن العمل في أدنى حد له خلال ثماني سنوات. واستمر ذلك التقييد حتى الصيف، وبحلول شهر أغسطس (آب) كان من الضروري رفع سعر الخصم كذلك.

وبما أن سعر الخصم يتم الإعلان عنه علانيةً، على عكس سعر الفائدة الأساسي، فإن رفعه يكون أكثر تفجيرًا من الناحية السياسية ـ وأطلق مسئولو بنك الاحتياط الفدرالي على هذا الإجراء «دق الناقوس». وما كان لتوقيت حملة بوش أن يكون أسوأ مما كان عليه. فقد كان بوش يرغب في الصعود على نجاح ريجان، وكان متقدمًا على مرشح الحزب الديمقراطي مايكل دوكاكيس بسبع عشرة نقطة في استطلاعات الرأي. وكان فريق حملة نائب الرئيس شديدي الحساسية لأية أخبار قد تشير إلى تباطؤ الاقتصاد لئلا تطفئ لمعان الإدارة. ولذلك فعندما صوتنا على رفع سعر الفائدة قبل بضعة أيام فقط من مؤتمر الحزب الجمهوري، كنا ندرك أن الناس ستغضب.

أنا مؤمن بإبلاغ الأخبار السيئة بشكل شخصي وفي السر وعلى نحو مسبق ـ وخاصةً في واشنطن، حيث لا يحب المسئولون أن يفاجأوا بما لا يسرهم ويحتاجون إلى وقت كي يقرروا ما يجب قوله علانيةً. ولكني لا أجد متعة في القيام بذلك، غير أنه ليس هناك بديل إذا كنت تريد استمرار العلاقة بعد ذلك. ولذلك فبمجرد انتهائنا من التصويت غادرت المكتب واتجهت إلى وزارة الخزانة لرؤية چيم بيكر. وكان قد أعلن للتو أنه سيترك منصبه كوزير للخزانة ليرأس موظفي حملة بوش. وكان چيم صديقًا قديمًا، وكان لابد من إبلاغه باعتباره وزيرًا للخزانة.

عندما جلسنا في مكتبه نظرت في عينيه وقلت: «أنا متأكد من أنه لن يسعدك هذا الأمر، ولكن بعد مناقشات طويلة لكل العوامل» ـ وأوردت بعضها ـ «توصلنا إلى قرار برفع سعر الخصم. وسوف يُعلَن بعد ساعة». وأضفت أن الزيادة لن تكون ربع النقطة بالمائة كما هو معتاد، بل ضعف ذلك؛ أي من ٦ بالمائة إلى ٦,٥ بالمائة.

اعتدل بيكر في كرسيه وضرب بطنه بقبضته. وتمتم قائلاً «لقد ضربتموني هنا».

قلت «معذرة يا چيم».

بعد ذلك أطلق لنفسه العنان وهاجمني أنا وبنك الاحتياط الفدرالي لعدم استجابتنا لحاجات البلاد الحقيقية، وعبَّر عن أية أفكار غاضبة أخرى وردت على ذهنه. ولكوننا صديقين منذ فترة طويلة، كنت أعلم أن ذلك الانتقاد العنيف مجرد دور. ولذلك فإنه عندما توقف بعد دقيقة ليلتقط أنفاسه ابتسمت له. ثم ضحك هو وقال: «أعلم أنك كنت

مضطرًا لعمل ذلك». وبعد بضعة أيام أقر علانيةً بأن زيادة سعر الفائدة ضرورية من أجل استقرار النظام طويل المدى، وأضاف قائلاً: «على المدى المتوسط والطويل، سوف يكون ذلك شيئًا طيبًا بالنسبة للاقتصاد».

* * *

عندما فاز جورج بوش في ذلك الخريف تمنيت أن يكون بنك الاحتياط الفدرالي وإدارته على وفاق. فقد كان الكل يعلم أن أي شخص يأتي بعد ريجان سوف يواجه تحديات اقتصادية؛ ليس هبوطًا محتملاً في دورة الأعمال التجارية، بل عجز غير عادي وزيادة سريعة في الدَّين القومي. وكنت أرى أن بوش بالغ بشكل كبير حين أعلن في خطاب قبوله للترشيح في مؤتمر الحزب الجمهوري بقوله: «اقرأوا شفتي: لا ضرائب جديدة». كان ذلك سطرًا لا يُنسى، ولكنه سوف يضطر في وقت ما إلى معالجة العجز ـ وكان قد ربط إحدى يديه وراء ظهره.

دُهِش الناس من الشمول الذي استبدلت به الإدارة الجديدة من عينهم ريجان. وقال صديقي مارتن أندرسون الذي كان قد مضى وقت طويل على انتقاله من واشنطن عائدًا إلى معهد هوڤر في كاليفورنيا مازحًا إن بوش أقال من الجمهوريين أكثر ممن كان دوكاكيس سيقيلهم. إلا أنني قلت له إن ذلك لا يزعجني. فهو من حق الرئيس الجديد، وأن تلك الإجراءات لن تؤثر على بنك الاحتياط الفدرالي. بالإضافة إلى أن الفريق الاقتصادي الكبير القادم ـ وزير الخزانة نيكولاس برادي، ومدير الميزانية ريتشار دارمان، ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين مايكل بوسكين، وغيرهم ـ معارف مهنيين وأصدقاء لي منذ زمن بعيد. (انتقل چيم بيكر بالطبع إلى منصب وزير الخارجية).

كان همي الأساسي، الذي شاركني فيه كثيرون من كبار المسئولين في بنك الاحتياط الفدرالي، هو أن تهاجم الإدارة الجديدة العجز على الفور، بينما لا يزال الاقتصاد قويًا بما يكفي لامتصاص صدمة خفض الإنفاق الفدرالي. وللعجز الكبير أثر خبيث. فعندما تفرط الحكومة في الإنفاق يتحتم عليها الاقتراض كي تسوي دفاترها. وهي تقترض من خلال بيع سندات الخزانة التي تبتلع رأس المال الذي كان بالإمكان استثماره

في الاقتصاد الخاص لولا ذلك. وعجزنا آخذ في الازدياد ـ ما يزيد على ١٥٠ مليار دولار سنويًّا لمدة خمس سنوات ـ على نحو يقوِّض الاقتصاد. وقد ألقيت الضوء على تلك المشكلة بُعيد الانتخابات، حيث شهدت أمم لجنة الاقتصاد القومي، وهي لجنة ثنائية الأحزاب أنشأها ريجان في أعقاب انهيار ١٩٨٧ . وقلت لهم إن العجز لم يعد مشكلة مستقبلية، وقلت لهم إن «المدى الطويل يتحول بسرعة إلى مدى قصير. وإذا لم نتصرف على الفور سيكون الإحساس بالآثار أكبر وعلى نحو ما من المباشرة». والأمر غير المستغرب هو أنه بسبب تعهد بوش بعدم فرض ضرائب جديدة وقعت اللجنة في مأزق، حيث قال الجمهوريون إنه ينبغي خفض الإنفاق ورأى الديمقراطيون أنه ينبغي زيادة الضرائب، ولم يكن لها أي تأثير.

وجدت نفسي بسرعة داخل الصراع العلني نفسه الذي كان لنا مع الرئيس بوش أثناء الحملة. وفي يناير (كانون الثانى) شهدت أمام لجنة البنوك بمجلس النواب بأن احتمالات التضخم لا تزال مرتفعة وأن سياسة بنك الاحتياط الفدرالي ستكون "الميل إلى التشديد أكثر من التحفيز». وفي اليوم التالي عندما كان الرئيس يلتقي بالصحفيين تحدى هذا الاتجاه قائلاً: «لا أريد أن أرانا نتحرك بقوة ضد التضخم على النحو الذي يعوق النمو». ومن المعتاد أن تُبث تلك الخلافات ثم تحل وراء الكواليس. وكنت أتطلع إلى بناء علاقات التعاون نفسها مع البيت الأبيض كما كان عليه الحال أثناء إدارة فورد وعرفت أنها كانت موجودة أحيانًا بين ريجان وپول ڤولكر. ولكن ما كان مقدرًا لها أن تكون كذلك. فقد حدثت أمور كبيرة في فترة رئاسة بوش: سقوط سور برلين، وانتهاء الحرب الباردة، والانتصار الساحق في حرب الخليج، ومفاوضات اتفاقية النافتا لتحرير تجارة أمريكا الشمالية. ولكن الاقتصاد كان نقطة الضعف؛ ونتيجة لذلك انتهى بنا الحال إلى علاقة رهيبة.

واجه بوش عجزًا تجاريًّا يزداد سوءًا، بالإضافة إلى ظاهرة انتقال المصانع إلى الخارج التي كانت لها أضرارها من الناحية السياسية. وأجبرته الضغوط من أجل خفض العجز الفدرالي في يوليو (تموز) من عام ١٩٩٠ على قبول تسوية للميزانية أخل فيها بتعهده عدم فرض ضرائب جديدة. وبعد بضعة أيام كان غزو العراق للكويت. وأثبتت حرب الخليج التي أعقبت ذلك أن لها أثرًا عظيمًا على شعبيته. إلا أن الأزمة ألقت

كذلك بالاقتصاد إلى الكساد الذي كنا نخشاه، حيث ارتفعت أسعار النفط ونال الشك من ثقة المستهلكين. والأمر الأسوأ من ذلك هو أن الانتعاش الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩١ كان بطيئًا على نحو غير معتاد وهزيلاً. وكانت غالبية الأحداث تتعدى سيطرة أي شخص، ولكنها جعلت بالرغم من ذلك «الاقتصاد، ذلك الغبي» سبيلاً يهزم عَبْرَه بيل كلينتون بوش في انتخابات ١٩٩٢، بالرغم من نمو الاقتصاد في ذلك العام بنسبة ٤,١ بالمائة.

هناك عاملان عقَّدا الصورة الاقتصادية إلى حد بعيد. كان العامل الأول هو انهيار صناعة الادخار الأمريكية، مما أحدث استنزافًا كبيرًا غير متوقع في الميزانية الفدرالية. فقد تعرضت شركات الادخار والإقراض، التي أُنشئت بشكلها الحديث لتمويل بناء الضواحي بعد الحرب العالمية الثانية، لموجات من الفشل على مدى عقد من الزمان. وقضى تضخم السبعينيات ـ مقترنًا بإزالة القيود الذى أُسيئت إدارتها، والتلاعب في نهاية الأمر ـ على المئات منها. وكما كان متصورًا في الأصل، فقد كانت شركات الادخار والإقراض آلة إقراض عقاري بسيطة، لا تختلف كثيرًا عن شركة بيلي بيلدنج أند لون التي يديرها چيمي ستيوارت في It's a Wonderful Life.[1] والمعتاد أن يودع العملاء المال في حسابات دفاتر التوفير التي كانت تدفع فائدة مقدارها ٣ بالمائة فقط ولكنها مضمونة على المستوى الفدرالي؛ وبعد ذلك يمكن لشركات الادخار والإقراض أن تقرض تلك الأموال في صورة قروض عقارية لمدة ثلاثين سنة بفائدة قدرها ٦ بالمائة. ونتيجة لذلك كانت شركات الادخار والإقراض لعقود مُجَمِّعًا للأموال يعوَّل عليه. وتضخمت صناعة الادخار، حيث كان هناك أكثر من ٣٦٠٠ مؤسسة بلغت أصولها في عام ١٩٨٧ ١,٥ تريليون دولار.

ولكن التضخم كان معناه القضاء على ذلك الوضع المرتب. إذ دفع بأسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل إلى الارتفاع الحاد، مما جعل شركات الادخار والإقراض في حالة رهيبة من الضيق. وعلى الفور ارتفعت تكلفة الودائع بالنسبة لشركات الادخار

(١) فيلم أمريكي من إنتاج وإخراج فرانك كاپرا في عام ١٩٤٦ عن قصة The Great Gift لفيليب فان دورين شترن. الفيلم بطولة چيمس ستيوارت ودونا ريد. (المترجم)

والإقراض التقليدية ارتفاعًا كبيرًا، لأن دوران محافظ القروض العقارية شديد البطء، والعائدات تتأخر. وبعد قليل تكبد العديد من شركات الادخار والإقراض الخسائر، وبحلول عام ١٩٨٩ كان قد جرى تصفية الغالبية العظمى منها بالفعل؛ ولو باعت كل قروضها لما توفر لديها المال الكافي لتسديد أموال مودعيها جميعًا.

حاول الكونجرس مرارًا دعم الصناعة ولكنه نجح في المقام الأول في جعل المشكلة تزداد سوءًا. وفي فترة انتعاش البناء في عهد ريجان، رفع مستوى تأمين الودائع الذي يموله دافعو الضرائب (من ٤٠ ألف دولار إلى ١٠٠ ألف دولار) وخفف القيود على أنواع القروض التي يمكن أن تقدمها شركات الادخار والإقراض. ولم يمض وقت طويل حتى كان مديرو شركات الادخار والإقراض يمولون ناطحات السحاب والمنتجعات، وكثيرًا ما كانوا يخسرون أموالهم.

وانتهز آخرون فرصة القواعد الفضفاضة كي يتلاعبوا ـ وأشهر هؤلاء تشارلز كيتنج، وهو مستثمر من الساحل الغربي انتهى به الحال في السجن بتهمة الاحتيال والتلاعب لتضليله المستثمرين من خلال تعاملات عقارية زائفة وبيع سندات عالية المخاطر لا قيمة لها. وقيل كذلك إن موظفي المبيعات في شركة لنكولن سيڤينجز التابعة لكيتنج كانوا يقنعون الناس البسطاء بنقل مدخراتهم من حسابات صندوق التوفير إلى مشروعات غير مضمونة تتسم بالمخاطرة يسيطر هو عليها. وعندما انهار العمل بلغت التكلفة التي تحملها دافعو الضرائب لإزالة ما أحدثه من فوضى ٣,٤ مليار دولار، وخسر خمسة وعشرين ألفًا من مشتري السندات ما تقدر قيمته بمائتين وخمسين مليون دولار. وساعد ما كُشِف في عام ١٩٩٠ عن كون كيتنج وغيره من مديري شركات الادخار والإقراض مساهمين كبار في حملات انتخابات مجلس الشيوخ على حدوث دراما مكتملة الملامح.

تورطت على نحو معقد في تلك الفوضى ليس بسبب وظيفتي فحسب، بل كذلك بسبب دراسة كنت قد أجريتها حين كنت لا أزال مستشارًا خاصًا. فقبل ذلك بسنوات، وفي تاونسند- جرينسپان، استأجرتني شركة محاماة كبيرة تمثل كيتنج لتقييم ما إذا كان الوضع المالي لشركة لنكولن صحيحًا بالقدر الذي يكفي للسماح لها بالاستثمار بشكل

مباشر في العقارات. وقد انتهيت إلى أنه طبقًا لموازنتها عالية السيولة يمكنها القيام بذلك. وكان ذلك قبل قيام كيتنج بإدخال زيادات خطيرة بتعزيز ميزانيته وقبل وقت طويل من كشف حقيقته كوغد. وحتى يومنا هذا لا أعرف ما إذا كان قد بدأ ارتكاب الجرائم في الوقت الذي بدأت فيه بحثي أم لا. وقد طفا تقرير على السطح عندما بدأت لجنة الأخلاق بمجلس الشيوخ جلسات الاستماع حول صلات كيتنج بخمسة من أعضاء مجلس الشيوخ باتوا يُعرفون بـ «خمسة كيتنج». وشهد چون ماكين، وهو أحد من جرى التحقيق معهم، بأن تقييمي ساعد على طمأنته بشأن كيتنج. وقد أبلغت صحيفة «نيويورك تايمز» أنني شعرت بحرج نتيجة لفشلي في التنبؤ بما كانت الشركة ستؤول إليه، وأضفت قائلاً إنني «كنت مخطئًا بشأن لنكولن».

كان ما شعرت به من ألم بسبب تلك الواقعة مضاعفًا لأنها تسببت في مشاكل لأندريه. ففي ذلك الوقت كانت قد أصبحت كبيرة مراسلي الكونجرس في شبكتها، وكانت تغطي فضيحة كيتنج. وكانت أندريه تولي أقصى اهتمام لما أسمته الجدار الناري بين عملي وعملها عندما تعمقت علاقتنا. فهي على سبيل المثال لم تحضر أي من شهاداتي في الكونجرس، وقد كانت تجاهد لتحاشي مجرد ظهور تضارب المصالح. وقد وضعت جلسات استماع كيتنج هذا الأمر في موضع الاختبار. وقررت أندريه بعد تردد إخراج نفسها من القصة بينما كانت وسائل الإعلام تبحث صلتي بالقضية.

لم يعرف أحد مقدار تكلفة إزالة مخلفات فوضى صناعة الادخار التي سيتحملها دافعو الضرائب ـ كان التقدير بمئات المليارات من الدولارات. وعندما تقدم العمل كان استنزاف الخزانة متصورًا، مما زاد التحدي المالي سوءًا بالنسبة للرئيس بوش. ووقعت مهمة السعي لتعويض بعض الخسائر على عاتق هيئة تصفية الصناديق التي كان الكونجرس قد أنشأها في عام ١٩٨٩ لتصفية أصول الشركات المنهارة. وكنت ضمن مجلس مراقبتها الذي يرأسه وزير الخزانة برادي ويضم چاك كيمپ، الذي كان حينذاك وزيرًا للإسكان والتنمية الحضرية، وصاحب شركة التطوير العقاري روبرت لارسون، ومحافظ بنك الاحتياط الفدرالي السابق فليب چاكسون. وكانت تعمل في هيئة حل الصناديق هيئة من العاملين المحترفين، ولكن بالنسبة لي كان وجودي في أوائل عام ١٩٩١ ضمن مجلس المراقبة يشبه تقريبًا القيام بوظيفة ثانية. فقد كنت أمضي قدرًا كبيرًا

من الوقت في مطالعة الوثائق المفصلة بإمعان وأحضر الاجتماعات. وكانت أعداد ضخمة من الأملاك غير المسكونة التي نديرها تتدهور بسرعة نتيجة لعدم الصيانة، وما لم نتحرك بسرعة للتخلص منها فسوف ينتهي بنا الحال بعملية شطب ديون ضخمة. وبالإضافة إلى ذلك كان من المحتمل أن تُلقى على كاهلنا مسئولية تحديد قيمة فاتورة حل الكثير منها. وظللت أجمع التكاليف في ذهني. ولم تكن تلك فكرة لطيفة.

كانت القروض العقارية لشركات الادخار والإقراض التي لا تزال تدفع فوائد تعاني من هبوط الأسعار. ولكن هيئة تصفية الصناديق كانت قد ركزت على الأصول التي بدا أنه ليس هناك من يريدها؛ وهي المراكز التجارية التي لم يكتمل بناؤها في الصحراء، وملاعب الجولف، والمجمعات السكنية الرديئة في الأسواق السكنية المكتظة بالمباني، والمباني الإدارية شبه الفارغة التي أعيد تمليكها، ومناجم اليورانيوم. وقد فاق مجال المشكلة الخيال؛ إذ حسب بيل سيدمان، الذي كان يرأس كلاً من هيئة تصفية الصناديق وهيئة التأمين على الودائع الفدرالية أنه إذا صفَّت هيئة تصفية الصناديق ما قيمته مليون دولار من الأصول في اليوم الواحد، فسوف تحتاج إلى ثلاثمائة سنة لبيعها جميعًا. ومن الواضح أننا كنا بحاجة إلى مقاربة مختلفة.

لست متأكدًا من هو صاحب فكرة المبيعات الخلاقة. فعندما قدمناها في النهاية كانت الخطة هي تجميع الأملاك في لوطات قيمة كل منها مليار دولار. وبالنسبة للحزمة الأولى التي عرضناها في المزاد، كنا نحاول بشكل خاص اجتذاب عطاءات بضعة مشترين مؤهلين، هم في الغالب شركات لها سجل منجزات يتضمن تحسين العقارات المريضة. ولا تعني صفة «مؤهلين» بالضرورة «مثاليين أخلاقيًّا» فقد شملت المجموعات التي قاربناها من يسمون بـ«الصناديق والمضاربين الرمامين» الذين ربما أجروا عملية شد وجه لسمعتهم.

لم يتم تنفيذ سوى بضع عطاءات، وكان المبلغ الذي حققته الحزمة صغيرًا نسبيًّا ـ ما يزيد قليلاً على ٥٠٠ مليون دولار. بل إن من فازت عطاءاتهم كان عليهم أن يدفعوا مقدمًا عبارة عن جزء من السعر على أن يسددوا أقساطًا بناءً على مقدار النقد الذي تولِّده العقارات. وبدت الصفقة وكأنها منحة مجانية. وكما توقعنا، استشاط المراقبون

العامون والكونجرس غضبًا. ولكن ليس هناك ما هو مثل وجود صفقة لتحفيز الطلب. فقد اندفعت أعداد كبيرة من المستثمرين الجشعين للدخول في العملية، وارتفعت أسعار لوطات العقارات المتبقية ارتفاعًا كبيرًا، وخلال بضعة أشهر كانت أرفف هيئة تصفية الصناديق قد خلت تمامًا. وفي الوقت الذي حُلَّت فيه كانت قد أتمت تصفية ٧٤٤ شركة ادخار وإقراض - أكثر من ربع الصناعة. ولكن بفضل مبيعات الأصول إلى حد ما، كانت قيمة الفاتورة المقدمة لدافعي الضرائب ٨٧ مليار دولار، وهو ما يقل كثيرًا عما كان يُخشى منه في الأصل.

كانت البنوك التجارية كذلك في مشكلة خطيرة. وكان ذلك صداعًا أكبر من صداع شركات الادخار والإقراض، لأن البنوك تمثل قطاعًا أكثر وأهم من قطاعات الاقتصاد. وكانت أواخر الثمانينيات أسوأ فترات البنوك من الكساد العظيم؛ فقد فشل المئات من البنوك صغيرة ومتوسطة الحجم، وكانت البنوك العملاقة مثل سيتي بانك وتشيس مانهاتن في وضع مؤلم. وكانت مشكلتها، كما هو الحال بالنسبة لشركات الادخار والإقراض، هى التوسع أكثر من اللازم في إقراض المضاربين؛ ففي أوائل الثمانينيات قامرت البنوك الكبرى على دَين أمريكا اللاتينية. وكما هو حال المقامرين الهواة الذين يحاولون تعويض خسارتهم، راهنت أكثر بجر الصناعة كلها إلى الانغماس في إقراض العقارات التجارية.

هز انهيار الانتعاش العقاري الحتمي البنوك بالفعل. فقد جعل الشك في قيمة الضمانات العقارية التي تضمن قروضها رجال البنوك غير متأكدين من مقدار رأس المال الذي لديهم - مما جعلهم مشلولين ومفزوعين ومترددين في تقديم المزيد من القروض. واستطاعت الأعمال التجارية الكبيرة الحصول على مصادر أخرى للتمويل، كأسواق الدِّين المبتكرة التي ظهرت في وول ستريت - وهي الظاهرة التي ساعدت على عدم تعمق كساد ١٩٩٠. غير أن المصانع والتجار الصغار ومتوسطي الحجم في أنحاء أمريكا كانوا يجدون صعوبة في الحصول حتى على القروض التجارية الروتينية. وجعل هذا بدوره القضاء على الكساد صعبًا على نحو غير عادي.

لم يبدُ أن شيئًا مما فعلناه في بنك الاحتياط الفدرالي قد أفلح. ذلك أننا كنا قد

بدأنا تخفيض أسعار الفائدة قبل حدوث الركود بوقت طويل، غير أن الاقتصاد لم يعد يستجيب. ومع أننا خفضنا سعر الفائدة الأساسي ما لا يقل عن ثلاث وعشرين مرة خلال ثلاث سنوات فيما بين يوليو (تموز) ١٩٨٩ ويوليو (تموز) ١٩٩٢، فقد كان أحد أبطأ الانتعاشات المعروفة. «أحسن ما يوصف به الاقتصاد الأمريكي هو أنه يتحرك للأمام، ولكن في مواجهة ريح سرعتها خمسين ميلاً في الساعة». كانت تلك هي الطريقة التي شرحت بها الموقف للحاضرين من رجال أعمال نيو إنجلاند القلقين في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩١. لم يمكنني أن أكون مشجِّعًا إلى حد كبير، لأنني لم أكن أعلم متى ينتهي تقييد القروض.

* * *

كنت أرى الرئيس بوش كل ستة أو سبعة أسابيع، في سياق اجتماع مع آخرين، ولكننا كنا نلتقي نحن الاثنين فقط أحيانًا. وكنا قد عرفنا بعضنا منذ أيام فورد. بل إنه دعاني لتناول طعام الغداء في لانجلي عندما كان مديرًا للاستخبارات المركزية في عام ١٩٧٦. وفي الشهور الأولى من حملة ١٩٨٠ كثيرًا ما كان يمر عليَّ لمناقشة قضايا السياسة الاقتصادية. وعندما كان بوش نائبًا للرئيس كنت أنضم إليه كل حين في البيت الأبيض. كان ذكيًا وكنا متوافقين على المستوى الشخصي. وكنت مبهورًا على نحو خاص بزوجته باربرا، التي كان لها حضور يتسم بالرهبة والحيوية. إلا أنه كان أثناء فترة رئاسته أقل تركيزًا على الاقتصاد من السياسة.

ومع أن والده عمل في وول ستريت وتخصص في الاقتصاد بجامعة يل، فهو لم يتعامل بشكل مباشر مع الأسواق. كما أنه لم يفكر في أسعار الفائدة باعتبارها من وضع قوى السوق؛ إذ كان يبدو أنه يعتقد أنها أمور أفضلية. ولم يكن ذلك رأيًا حكيمًا. وكان يفضل تفويض أمر السياسة الاقتصادية لمساعديه، وهو ما يعني أنني كنت أتعامل بشكل أساسي مع نيك برادي وديك دارمان ومايك بوسكن.

كان دارمان مدير الميزانية يشبه ديفيد ستوكمان من نواح كثيرة ـ فقد كان مفكرًا سياسيًا من الطراز الأول ومؤمنًا بالإدارة المالية السليمة. إلا أنه على العكس من ستوكمان كان ديك في الغالب أقل مباشرةً مع الناس وتُحَرِّكُه الملاءمة السياسية بشكل أكبر. وبمرور الوقت تعلمت البقاء على مسافة منه.

كتب دارمان بعد سنوات أنه عارض بحماس في اجتماع مغلق بالبيت الأبيض الالتزام بتعهد عدم فرض ضرائب جديدة. وبدلاً من ذلك حاول إقناع الرئيس بمهاجمة العجز في وقت مبكر، حيث من المحتمل أنهما توصلا إلى تسوية للأمر بسرعة. ولكن الرئيس لم يكن مقتنعًا. فمع مرور أيام عام ١٩٨٩ وجد البيت الأبيض نفسه على خلاف مع الكونجرس. إذ كان عبء الدَّين لا يزال جاثمًا على الميزانية على نحو لم يوفر للإدارة المرونة المالية التي تمكنها من معالجة الركود عندما حدث.

كانت الإدارة تلقى باللوم فيما يتعلق بالمشكلات التي تعاني منها على بنك الاحتياط الفدرالي. فمن المفترض أننا كنا نخنق الاقتصاد باستمرار تقييد عرض النقد. وقد أحسست بذلك لأول مرة في أغسطس (آب) من عام ١٩٨٩ عندما كنت أنا وأندريه نزور السِّناتور چون هاينز وزوجته تيريزا في منزلهما الريفي في نانتكيت. فقد كنا نشاهد برامج الحوار الصباحية وكان ديك دارمان يتحدث في برنامج Meet the Press. لم أكن ملتفتًا تمامًا عندما سمعته يقول: «من المهم لرئيس البنك جرينسپان وكذلك لسائر أعضاء مجلسه ولجنة الأسواق الفدرالية المفتوحة... أن يكونوا أكثر اهتمامًا بضرورة تجنب إيقاع هذا الاقتصاد في الركود. ولست متأكدًا إن كانوا يدركون ذلك أم لا». كاد فنجان القهوة يسقط من يدي. قلت: «ماذا!» وعندما سمعت مقولته قلت لنفسي إنها ليست منطقية من الناحية الاقتصادية. ثم أدركت أنها يجب ألا تكون كذلك؛ فهذا خطاب سياسي.

لم يكن وزير المالية برادي يحب بنك الاحتياط الفدرالي كذلك. وكان هو والرئيس صديقين ويشتركان في أمور كثيرة ـ فكلاهما شخص ثري وعريق النسب تخرَّج من جامعة يل، وعضو في الجمجمة والعظام.[1] وكان نيك قد أمضى أكثر من ثلاثة عقود

(١) جمعية سرية تأسست عام ١٨٣٢ في جامعة يل وكانت مقصورة على الذكور من أبناء العائلات الثرية فحسب، إلى أن سُمِح للإناث بالانضمام إليها في عام ١٩٩٢. وكانت الجمعيَّة تسمى في وقت من الأوقات «أخوية الموت» ويحمل أعضاؤها لقب «فارس». وهدف جمعيَّة «الجمجمة والعظام» هو العمل والتعاضد من أجل أن يحتل أعضاؤها أهم المراكز في البلاد وأكثرها نفوذًا وحساسيَّة، وإن تنافسوا في ما بينهم للوصول إلى مراكز القوى. وفي أجواء من السريَّة المطلقة أوصلت الجمعيَّة ثلاثة من أعضائها إلى رئاسة البلاد وقاضيين إلى محكمة العدل وواحد إلى رئاسة وكالة المخابرات =

في وول ستريت حيث ترقى إلى منصب رئيس مجلس إدارة بيت استثماري كبير. وقد أحضر معه إلى واشنطن عمق التجربة التجارية الواقعية وعادة القيادة.

خلال فترة إدارة بوش تعاونت أنا ونيك في الكثير من القضايا المهمة ـ وقد سافرنا إلى موسكو في عام ١٩٩١ وعالجنا معًا وبشكل فعال أمورًا معقدة تتعلق بتنظيم البنوك والصرف الأجنبي. ولم نعمل أنا وهو معًا فحسب، بل إنه دعاني إلى أوجستا ناشونال للعب الجولف، وكانت لي أنا وأندريه علاقات اجتماعية به وبزوجته كيتي.

ومع ذلك فقد عزز رؤية الرئيس بوش الذرائعية الخاصة بالسياسة النقدية. وكان نيك يرى أن تخفيض سعر الفائدة قصيرة الأجل يبدو اقتراحًا يخلو من المخاطر؛ ذلك أنه إذا أغرق بنك الاحتياط الفدرالي الاقتصاد بالمال، فسوف ينمو الاقتصاد على نحو أسرع. وبطبيعة الحال كان لابد لنا من الاعتماد على دلائل المستقبل الخاصة بانفجار التضخم، ولكن إذا حدث ذلك فيمكن لبنك الاحتياط الفدرالي من كبح جماحه. ولو فعلت ما أرادوه لطالبت بتحفيض أسرع وأكبر، ولاحتفظت بلا شك بسمعتي التي منحتها إياها السوق ـ بجدارة.

غير أن وزير الخزانة لم يكن متقبلاً للنقاش. فقد حقق، شأنه شأن الكثير من المضاربين، نجاحًا كبيرًا بشجاعته؛ وفي مسائل مثل سياسة سعر الصرف الأجنبي كنت أجد إحساسه بالأسواق مرهفًا إلى حد بعيد. إلا أنه لم يكن واضعًا للمفاهيم، ولم يكن يميل إلى اتباع رؤية طويلة المدى. وكنت أنا ونيك نلتقي في إفطار عمل مرة كل أسبوع، وعندما يبرز موضوع السياسة النقدية كنا نلف وندور فحسب حول الموضوع.

= المركزيَّة، وحجزت للعديد من أعضائها مقاعد في مجلس النواب، وأوصلت إلى الشهرة الهوليوودية الكثير من أعضائها الممثلين، ناهيك عن رجال الأعمال الذي يتربعون على عرش الاقتصاد الأمريكي ويتحكمون في الاقتصاد العالمي وحكموا الجمعية بيد من حديد، أمثال آل بوش، وهنري ستيمسون وزير الحرب في عهد الرئيس روزفلت، والسفير أڤيريل هاريمان، وماكچورج بوندي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس چون كنيدي. وبالرغم من أن عدد الأعضاء النافذين لا يزيد على الـ ٨٠٠ إلا أنهم استطاعوا احتلال مراكز القوى في السياسة والاقتصاد. فرئاسة وكالة المخابرات المركزيّة ومختلف أقسامها كانت دومًا مرتع أعضاء جمعيَّة «الجمجمة والعظام» التي تدفع بمن لا يعمل من أعضائها إلى أروقة هذه الوكالة الأكثر أهميَّة في البلاد. (**المترجم**)

ضاعف هذا المأزق من صعوبة مواجهة العجز والركود، لأنه كان يعني أن الإدارة تبحث باستمرار عن مقابل من بنك الاحتياط الفدرالي. وعند مناقشة مشروع قانون ميزانية ١٩٩٠ ـ وواجه الرئيس بوش في النهاية ضرورة التخلي عن تعهده بعدم فرض ضرائب جديدة ـ طلب مني نيك تعهدًا بأن يخفض بنك الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة في حال الموافقة على الميزانية.

كانت الميزانية في مجملها تروق لي في واقع الأمر. فقد كانت تشمل اثنين من ابتكارات دارمان كنت أرى أنهما يبشران بالخير، مثل قاعدة «الدفع بحسب الاستخدام» وهي أن أي برنامج إنفاق جديد لابد أن يكون له مصدر تمويل تعويضي في صورة ضريبة جديدة أو تخفيض في الميزانية. ولم تخفِّض الميزانية المقترحة العجز بالعمق الذي كان ينبغي تخفيضه به، ولكن الإجماع داخل بنك الاحتياط الفدرالي الذي كنت أتفق معه هو أنها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. وفي جلسة استماع بالكونجرس في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عندما كانت الميزانية جاهزة لإقرارها أخيرًا، أعلنت أن الخطة «معقولة» ـ وهو ما قد يبدو مديحًا خافتًا، ولكنه كان كافيًا لجعل سوق الأسهم تقفز عاليًا، حيث راهن المتعاملون على أن بنك الاحتياط الفدرالي سوف يخفض أسعار الفائدة على الفور. وبالطبع لم نكن نعتزم القيام بذلك، إذ كان لابد أن نرى أولاً ما إذا كانت تخفيضات الميزانية قد أصبحت قانونًا أم لا، والأكثر أهمية هو ما إذا كان لها أثر اقتصادي حقيقي أم لا.

لهذا السبب كنت حريصًا جدًّا فيما قلته على انفراد لنيك. إذ قلت له: «سوف تخفض الميزانية السليمة أسعار الفائدة طويلة الأجل لأن توقعات التضخم سوف تقل. ومن المقدر أن ترد السياسة النقدية على ذلك بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل». وكانت تلك سياسة بنك الاحتياط الفدرالي القياسية، ولكنها أحبطت نيك لأنها لم تكن الوعد الذي يبحث عنه.

عندما حدث الركود في ذلك الخريف، ازداد الاحتكاك سوءًا. وأعلن الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في عام ١٩٩١ أن «هناك قدرًا أكبر من اللازم من التشاؤم. وينبغي للبنوك السليمة أن تقدم قروضًا سليمة الآن، وينبغي أن تنخفض أسعار

الفائدة الآن». وكان بنك الاحتياط الفدرالي يخفض أسعار الفائدة على مدى أكثر من عام، ولكن البيت الأبيض كان يرغب في تخفيضات أكثر وأسرع.

لا زلت أحتفظ برسالة بعث بها نيك إليَّ في تلك الفترة. فقد دعا في خطوة غير عادية ثمانية اقتصاديين بارزين من الصناعة والأكاديميا إلى البيت الأبيض لتناول طعام الغداء مع الرئيس. وأثناء تناول الطعام سُئل كل اقتصادي عما إذا كان ينبغي على بنك الاحتياط الفدرالي تخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل أكثر أم لا. وقد كتب نيك أنه تحرجًا من وجودهم أمام الرئيس «أجاب كل منهم بأن ذلك لن يضر» ـ والواقع أنهم شعروا جميعًا بأن ذلك سوف يفيد. ومضت الرسالة تقول: «إن أحدًا لن يشاركك الرأي أثناء سفرى» ثم اشتكى صراحةً من «نقص القيادة الفعالة من جانب بنك الاحتياط الفدرالي».

في نهاية الأمر كان نباح الإدارة أشد من عضها. وعندما انتهت فترة عملي ببنك الاحتياط الفدرالي عام ١٩٩١ كان هناك اجتماع وراء الكواليس سعى فيه وزير الخزانة للحصول على تعهد بسياسة نقدية أكثر استرخاءً مقابل تولي المنصب لفترة ثانية. وزعم نيك فيما بعد أنه عقد تلك الصفقة. وواقع الأمر أنه ما كان لي أن أتعهد بذلك، حتى وإن كان ذلك هو ما أريده (ومع هذا فقد كنت أرى في السر أن خفض سعر فائدتنا يمكن أن يستمر). وبالرغم من ذلك أعاد الرئيس بوش تعييني. وأظن أنه استنتج أنني كنت أقل اختياراته سوءًا؛ فبنك الاحتياط الفدرالي كان يعمل بشكل جيد بكل المقاييس، ولم يكن هناك مرشح آخر يبدو أن وول ستريت يفضله، وكان التغيير سيربك الأسواق.

جعل المأزق الخاص بالسياسة النقدية من الصعب عليَّ وعلى نيك أن نظل صديقين؛ فبالرغم من استمرار تعاوننا مهنيًا، فقد ألغى نيك إفطارنا الأسبوعي وانقطعت صلاتنا الاجتماعية. ومع اقتراب عام الانتخابات، قررت الإدارة تغيير مقاربتها لبنك الاحتياط الفدرالي ورئيسه العنيد. وانتقل «حساب جرينسپان»، كما كانوا يسمونه في البيت الأبيض، إلى رئيس لجنة مجلس المستشارين الاقتصاديين مايك بوسكين والرئيس نفسه.

* * *

وأخيرًا كان الانتعاش يستجمع قواه عندما بدأ موسم الحملة الانتخابية. وبحلول شهر يوليو (تموز) شعرت بما يكفي من الثقة كي أعلن أن الريح التي تنطلق بسرعة خمسين ميلاً في الساعة قد هدأت بشكل جزئي. وأظهرت التحليلات اللاحقة أن بحلول الربيع سينمو إجمالي الناتج المحلي (الذي حل في عام ١٩٩٠ محل إجمالي الناتج القومي باعتباره المقياس المعياري لإنتاج الشركات) بمعدل سنوي صحي مقداره ٤ بالمائة. ولكن ذلك كان من الصعب إدراكه حينذاك، وكان الرئيس مهتمًا على نحو مفهوم بأن يكون النمو قويًا وواضحًا بقدر الإمكان.

التقيت بالرئيس بضع مرات فحسب في ذلك العام. وكان باستمرار على قدر بالغ من الود. وكان يقول لي: «لا أريد مهاجمة بنك الاحتياط الفدرالي». وكان يستطلع الأمر ويثير أسئلة مهمة بناءً على ما كان يسمعه من معارفه في مجال الأعمال التجارية. فكان يطرح أسئلة من قبيل: «يقول الناس إن القيود المفروضة على احتياطي البنوك جزء من المشكلة؛ فكيف أهتم بهذا الأمر؟» وليست تلك هي الأسئلة الي كان يمكن أن يطرحها ريجان ـ فلم يكن لديه صبر لمناقشة السياسة الاقتصادية ـ وكنت مبتهجًا لرغبة بوش في أن يعرف. وشعرت بقدر من الارتياح في التعامل معه يزيد كثيرًا عما كنت أشعر به في التعامل مع برادي لأن المناقشة لا تتسم بالخصومة. ولكن عندما كنا نتحدث عن أسعار الفائدة لم يكن بإمكاني قط إقناعه بأنه من المؤكد تقريبًا ألا يسرِّع تخفيض أسعار الفائدة أكثر وأكثر وعلى نحو أسرع الانتعاش وسوف يزيد من احتمال التضخم.

الحقيقة هي أن الاقتصاد كان ينتعش، ليس في الوقت المناسب لإنقاذ الانتخابات فحسب. فمن المحتمل أن يضر العجز بوش أكثر من أي شيء آخر. ومع أن تخفيضات الميزانية المؤجلة وزيادة الضرائب في عام ١٩٩٠ وضعت البلاد على أساس مالي أفضل، فقد أثر الركود بشدة على العائدات الفدرالية مما أدى إلى زيادة العجز بصورة كبيرة، حيث بلغ ٢٩٠ مليار دولار في العام الأخير من فترة رئاسة بوش. واستطاع روس بيرو إبراز ذلك أثناء الحملة ونجح في تفتيت أصوات الجمهوريين بالقدر الذي أسقط بوش.

حزنت بعد سنوات عندما اكتشفت أن الرئيس بوش ألقى باللوم في خسارته عليّ. فقد قال في مقابلة تليفزيونية أجريت معه عام ١٩٩٨ «I reappointed him and he disappointed me» [لقد أعدت تعيينه وخذلني]. وليس من طبعي أن أكون شكاكًا. ولكني أدركت فقط بالعودة بنظري إلى الوراء المدى الذي بلغه برادي ودارمان في إقناع الرئيس بأن بنك الاحتياط الفدرالي كان يدمره. وقد فاجأتني مرارته؛ فلم أشعر قط بالشيء ذاته تجاهه. وذكرتني خسارته في الانتخابات بكيفية إطاحة الناخبين في بريطانيا بونستون تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً. ويمكنني الحكم بأن بوش أدى عمله على نحو مثالي فيما يتعلق بالقضايا المهمة التي تواجه الولايات المتحدة، مثل مواجهتنا مع الاتحاد السوفييتي والأزمة في الشرق الأوسط. فإذا كان هناك رئيس يستحق إعادة انتخابه فإنه هو، وكذلك ونستون تشرشل من بعده.

٦

سـقوط السـور

كان ذلك فى العاشر من أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨٩. قدمني چاك ماتلوك سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوڤييتي للحضور من الاقتصاديين ورجال البنوك السوڤييت في سپازو هاوس، المقر الرسمي للسفير في موسكو. وكانت مهمتي هي شرح التمويل الرأسمالي.

بالطبع لم تكن لدي فكرة بأنه خلال شهر سوف ينهار سور برلين، أو أن الاتحاد السوڤييتي لن يكون له وجود بعد ما يزيد قليلاً على العامين. ولم أكن أعرف كذلك أنني سأصبح في الأعوام التالية لانهيار الكتلة السوڤييتية شاهدًا على حدث نادر جدًّا، وهو خروج الأسواق التنافسية من بين رماد الاقتصادات المخططة مركزيًّا. وأثناء ذلك كشف انهيار التخطيط المركزي مدى ما لا يمكن تخيله تقريبًا من فساد تراكم عبر العقود.

إلا أن أكبر مفاجأة كانت في انتظاري هي الدرس غير العادي بشأن جذور رأسمالية السوق. فهذا هو بطبيعة الحال النظام المفضل لدي أكثر من أي شيء سواه، ولكن فهمي لأصوله كان مجردًا تمامًا. فقد نشأت في اقتصاد سوق متطور بما فيه مما يدعمه من قوانين ومؤسسات وتقاليد مضى زمن طويل على وجودها وتتسم بالنضج. وكان التطور الذي أوشك أن أراقبه في روسيا قد حدث في الاقتصادات الغربية قبل ولادتي بعشرات السنين. وبينما كانت روسيا تكافح لاستعادة عافيتها بعد انهيار كل مؤسساتها المتصلة بالاتحاد السوڤييتي القديم، شعرت مثل طبيب الأعصاب الذي يتعلم بالملاحظة كيف

يؤدي المريض وظائفه حين يكون جزء من المخ قد أصيب باعتلال. وكانت مراقبة الأسواق التي تحاول العمل في غياب حماية حقوق الملكية أو تراث من الثقة تجربة جديدة تمامًا بالنسبة لي.

ولكن هذا هو كل ما كان أمامي وأنا أتطلع إلى المائة شخص أو نحو ذلك الذين تجمعوا أمامي في سپازو هاوس: ما الذي يفكرون فيه؟ وكنت أفترض أنهم جميعًا من إنتاج المدارس السوڤييتية، وجرى تلقينهم الماركسية بعمق. فما الذي يعرفونه عن المؤسسات الرأسمالية أو منافسة السوق؟ كنت عندما أخاطب جمهورًا غربيًّا أستطيع أن أحكم على اهتماماته ومستوى معرفته وأحدد مستوى ملاحظاتي بناءً على ذلك. ولكن في سپازو هاوس كان عليَّ أن أخمن.

كانت المحاضرة التي أعددتها عرضًا جافًا غير منظم عن البنوك في اقتصادات السوق. وكانت تبحث موضوعات مثل قيمة الوساطة المالية، والأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، وكان الحديث بطيئًا جدًّا، وخاصةً أنني كنت أتوقف بعد كل فقرة كي ينقل المترجم ما قلته إلى الروسية.

ومع ذلك كان الحضور على قدر شديد من الانتباه ـ كان الناس منتبهين طوال الوقت، وبدا أن العديد منهم يكتبون مذكرات مفصلة. وارتفعت الأيدي في النهاية عندما انتهيت من كلامي وفتح السفير ماتلوك باب طرح الأسئلة للجالسين في القاعة. ولدهشتي وسروري أوضحت نصف الساعة التالية من المناقشة أن الحضور وعوا ما كنت أتحدث عنه. فقد كشفت الأسئلة التي طرحوها فهمًا للرأسمالية أذهلني بتطوره.(١)

---

(١) كيف عرف هؤلاء الأشخاص هذا القدر الكبير؟ وأخيرًا سألت في عام ١٩٩١ جريجوري ياڤيلنسكي، وهو أحد كبار إصلاحيّ جورباتشوف، فضحك وأوضح قائلاً «نحن جميعًا نطلع على كتب في الاقتصاد في مكتبات الجامعة. وقد أقر الحزب ذلك لأن تلك كتب رياضية، وهي فنية بحتة وتخلو من أي مضمون أيديولوجي». وبالطبع كانت الأيديولوجيا الرأسمالية مجسدة في كثير من المعادلات ـ فالنماذج الاقتصادية القياسية تدور حول القوى المحركة لاختيار المستهلك ومنافسة السوق. وهكذا قال ياڤيلنسكي إن الاقتصاديين السوڤييت أصبحوا على معرفة كبيرة بالطريقة التي تعمل بها الأسواق.

دعاني ليونيد أبالكين نائب رئيس الوزراء المسئول عن الإصلاح. وكنت أتوقع أن يكون لقاؤنا ذلك الأسبوع رسميًّا إلى حد كبير، ولكن اتضح أنه لا يتصف بالرسمية إطلاقًا. وقد بنى أبالكين، الاقتصادي الأكاديمي الذي في أواخر الخمسينيات من عمره وأحد مستشاري جورباتشوف الإصلاحيين، لنفسه سمعة تتسم بالمرونة والكياسة السياسية. وكان وجهه الطويل يجعله يبدو وكأنه يحمل الكثير من الضغط العصبي، وكان هناك الكثير من الأسباب لأن يكون الحال كذلك. كان الشتاء قد أقبل، وكانت هناك تقارير عن نقص وشيك في الكهرباء والأغذية، وكان جورباتشوف يتحدث علنًا عن احتمال الفوضى، وكان رئيس الوزراء قد طلب للتو من البرلمان إعطائه سلطات طارئة لحظر الإضرابات. فقد كانت البيريسترويكا، مبادرة الإصلاح الاقتصادي الطموحة التي قدمها جورباتشوف قبل ذلك بأربع سنوات، معرضة لخطر الانهيار. وأحسست أن ما زاد من وطأة العمل على أبالكين أن رئيسه لا يفهم الكثير عن الجوانب الفنية للأسواق.

طلب أبالكين رأيي في مقترح يروج له مخططو الدولة السوفييت. وكان ذلك برنامجًا لمكافحة التضخم يدور حول ربط الأجور بالأسعار كطريقة لطمأنة الشعب بأن القوة الشرائية لأجورهم لن يُقضى عليها. وحكيت له بإيجاز عن كفاح الحكومة الأمريكية المستمر لتسديد فاتورة ربط إعانات الضمان الاجتماعي بالأسعار، وعرضت عليه وجهة نظري التي أومن بها بقوة وهي أن ربط الأجور بالأسعار ليس سوى مُسَكِّن من المرجح أن يسبب على المدى الطويل مشكلات أكثر خطورة. ولم يبدُ أبالكين مندهشًا. وقال إن التحول من التخطيط المركزي البيروقراطي إلى السوق الخاصة، التي أسماها «أكثر أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي ديمقراطيةً»، سوف يستغرق سنوات كثيرة.

وكان رئيس بنك الاحتياط الفدرالي قد خاطر بالذهاب إلى ما وراء الستار الحديدي من قبل ـ إذ جاء كل من أرثر برنز وويليام ميلر إلى موسكو في فترة الوفاق خلال السبعينيات ـ غير أني علمت أنه لم يُتح لهما إجراء مناقشة كهذه. ففي تلك السنوات كان هناك القليل الذي يمكن مناقشته؛ إذ كان الفرق الأيديولوجي والسياسي بين الاقتصادات المخططة مركزيًّا في الكتلة السوفييتية واقتصادات السوق في الغرب

شاسعًا جدًّا. غير أن أواخر الثمانينيات جاءت بتغيرات مدهشة كانت أوضح ما تكون في ألمانيا الشرقية وغيرها من الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوڤييتي، وكذلك داخل الاتحاد السوڤييتي نفسه. وفي ذلك الربيع أجرت بولندا أولى انتخاباتها الحرة، وأدهشت الأحداث التالية العالم. ففي البداية فازت نقابة تضامن فوزًا حاسمًا على الحزب الشيوعي، وبعد ذلك، وبدلاً من إرسال جورباتشوف الجيش الأحمر لفرض السيطرة، أعلن جورباتشوف أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية قبل نتيجة الانتخابات الحرة. وكانت ألمانيا الشرقية قد بدأت قبل وقت قصير في الذوبان ـ فقد استغل عشرات الآلاف من شعبها فرض ضعف قبضة الدولة في الهجرة بطريقة غير مشروعة إلى الغرب. وقبل أيام قليلة من وصولي إلى موسكو تخلى الحزب الشيوعي المجري عن الماركسية لمصلحة الاشتراكية الديمقراطية.

من الواضح أن الاتحاد السوڤييتي نفسه كان في أزمة. إذ قضى انهيار أسعار النفط قبل بضع سنوات على مصدره الحقيقي للنمو، ولم يعد هناك شيء يعوِّض الركود والفساد اللذين انتشرا بشكل وبائي في عهد بريچنيف. وما أدى إلى تفاقم ذلك هو الحرب الباردة التي ازداد ضغطها كثيرًا عَبْرَ ترسانة السلاح الأمريكية الضخمة في عهد الرئيس ريجان. ولم تكن قبضة الاتحاد السوڤييتي على الدول التي تدور في فلكه تَخِفُّ فحسب، بل كان كذلك يجد صعوبة في إطعام شعبه؛ حيث لم يتمكن من توفير الخبز على الأرفف إلا من خلال استيراد ملايين الأطنان من الحبوب من الغرب. وكان التضخم، وهو هم أبالكين المباشر، خارج السيطرة في واقع الأمر ـ فقد رأيت بعيني الطوابير الطويلة خارج محال الحلي، حيث ورد أن الزبائن الذين يرغبون بشدة في تحويل الروبلات إلى سلع ذات قيمة دائمة كان مسموحًا لهم بشراء شيء واحد في الزيارة.

كان جورباتشوف يتحرك بأسرع ما يمكنه لتحرير النظام والقضاء على الفساد. وأدهشني السكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤييتي باعتباره رجلاً ذكيًا ومنفتحًا على نحو غير عادي، ولكنه لم يكن حاسمًا. فقد كان الذكاء والانفتاح مشكلته، إلى حد ما. إذ جعلا من المستحيل عليه تجاهل التناقض والأكاذيب التي يقدمها له النظام على مر لا حصر له من الأيام. ومع أنه نشأ في عهد ستالين وخروشوف، فهو يرى أن بلاده في حالة ركود، مما أزال ما جرى تلقينه إياه.

كان اللغز الكبير بالنسبة لي هو لماذا دفع يوري أندروپوف المتشدد الذي سبق جورباتشوف به إلى الأمام. ولم يتعمد جورباتشوف هدم الاتحاد السوڤييتي، إلا أنه لم يمد يده ليمنع حله. وعلى عكس أسلافه، لم يرسل بالجيوش إلى ألمانيا الشرقية أو بولندا حين تحركتا نحو الديمقراطية. وكان جورباتشوف ينادي بأن تصبح بلاده لاعبًا كبيرًا في عالم التجارة؛ ولا شك في أنه كان يفهم أن هذه موالاة ضمنية للرأسمالية، حتى وإن لم يفهم الجوانب الفنية للبورصات وغيرها من الأنظمة الاقتصادية الغربية.

تداخلت زيارتي مع سعي واشنطن المتزايد لتشجيع السوڤييت ذوي العقلية الإصلاحية في ظل سياسة الانفتاح الخاصة بجورباتشوف، الجلاسنوست. وبمجرد سماح الكيه چي بي للناس بحضور التجمعات المسائية، على سبيل المثال، نظمت السفارة الأمريكية سلسلة من الندوات حيث كان يمكن للمؤرخين والاقتصاديين والعلماء حضور محاضرات يلقيها نظراؤهم الغربيون عن موضوعات كانت محظورة من قبل مثل السوق السوداء، والمشاكل الإيكولوجية في الجمهوريات الجنوبية، وتاريخ فترة ستالين.

كان جزء كبير من برنامج رحلتي لقاءات مع مسئولين رفيعي المستوى. وقد أدهشني كل منهم بطريقة ما. فبينما درست اقتصاديات السوق الحرة جزءًا كبيرًا من حياتي، فقد أجبرتني مواجهة البديل ورؤيته في أزمة على التفكير بعمق أكثر من أي وقت مضى بشأن أسس الرأسمالية وكيفية اختلافها عن النظام المخطط مركزيًّا. خطرت لي أول فكرة عن ذلك الاختلاف أثناء مروري داخل موسكو قادمًا بالسيارة من المطار. ففي حقل على جانب الطريق لمحت جرارًا بخاريًّا من العشرينيات، وهو آلة ذات صوت مزعج صعبة الاستخدام ذات عجلات معدنية كثيرة. سألت رجل الأمن الذي كان معي في السيارة: «لماذا تفترض أنهم ما زالوا يستخدمون هذا؟» فرد قائلاً: «لأنه لا يزال يعمل». إنه يجسد، مثله مثل سيارات الشيفروليه موديل ١٩٥٧ التي لا تزال تعمل في شوارع هاڤانا، فرقًا جوهريًّا بين المجتمع المخطط مركزيًّا والمجتمع الرأسمالي؛ فلا يوجد هنا تدمير خلاق، وليس هناك دافع لبناء أدوات أفضل.

ليس مستغربًا أن الأنظمة الاقتصادية المخططة مركزيًّا تجد صعوبة كبيرة في رفع

مستويات المعيشة وخلق الثروة. فالإنتاج والتوزيع تحددهما توجيهات بعينها من وكالات التخطيط إلى المصانع مشيرةً إلى من الذي يتم الحصول منه على مواد خام وخدمات جديدة وكمية تلك المواد والخدمات، وما ينبغي لها إنتاجه، وعلى من ينبغي لها توزيع منتجها. ومن المفترض أن القوة العاملة موظفة بالكامل، والأجور محددة سلفًا. والغائب هو المستهلك النهائي المفترض أن يقبل في الاقتصاد المخطط مركزيًّا على نحو سلبي السلع الناتجة بناءً على أوامر جهات التخطيط. إلا أنه حتى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لم يكن المستهلكون يتصرفون على هذا النحو. فبدون سوق فعالة لتنسيق العرض مع طلب المستهلك تكون النتيجة في العادة فائضًا ضخمًا من السلع التي لا يريدها أحد، نقصًا ضخمًا في المنتجات التي يريدها الناس ولكنها لا تُنتج بكميات كافية. ويؤدي النقص إلى التقنين، أو إلى المقابل الشهير في موسكو ـ الانتظار إلى ما لا نهاية أمام المتاجر. (قال الإصلاحي السوفييتي إيجور جيدار في وقت لاحق معلقًا على سلطة كونك موزعًا للسلع النادرة: «كان كونك بائعًا في متجر متعدد الأقسام أشبه بكونك مليونير في وادي السيليكون[1]. فقد كانت تلك مكانةً، وكانت نفوذًا، وكانت احترامًا».)

خاطر السوفييت ببلدهم كله استنادًا إلى أن التخطيط المركزي، وليس المنافسة المفتوحة والأسواق الحرة، هو السبيل إلى تحقيق المصلحة العامة. جعلني التفكير في هذا الأمر حريصًا على مقابلة ستيپان سيتاريان، الذراع اليمنى لرئيس الجوسپلان وهي لجنة التخطيط التابعة للدولة. والاتحاد السوفييتي لديه بيروقراطية لكل شيء، والرئيسية منها ذات أسماء تبدأ بالمقطع «جوس»، أي الدولة. وكانت الجوسناب تخصص المواد الخام والإمدادات للصناعة، وتحدد الجوسترود الأجور، وتحدد الجوسكومستن الأسعار. وتتربع الجوسپلان على القمة ـ حيث تحدد، كما قال أحد المحللين، «نوع كل سلعة منتجة في كل مصنع عبر ١١ منطقة توقيت وكميتها وسعرها». وكانت إمبراطورية الجوسپلان الشاسعة تشمل المصانع الحربية التي كانت

---

(١)«سيليكون ڤالي» أو وادي السيليكون هو الاسم الذي أُطلق على ذلك الجزء من جنوب سان فرانسيسكو الذي يضم تركيزًا عاليًا لشركات الكمبيوتر. والمعروف أن السيليكون هو المادة شبه الموصلة الشائع استخدامها في صنع رقائق الكمبيوتر. (**المترجم**)

تحصل على أفضل العمال وأفضل المواد وكان يُنظر إليها عالميًّا على أنها أفخر شيء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.(١) وإجمالًا، قدَّر المحللون الغربيون أن الوكالة كانت تتحكم فيما بين ٦٠ بالمائة و٨٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد. وكان سيتاريان ورئيسه يوري ماسليوكوف المسئولَيْن اللذين يسيطران عليها.

سلمني سيتاريان، ذلك الرجل ضئيل الجسم ذو الشعر الأبيض بتسريحة بومپادور ويتقن الإنجليزية، إلى أحد كبار المساعدين في الجوسپلان الذي عرض عليَّ مصفوفات مُدْخَلات ومُخْرَجات معقدة يصيب ما فيها من رياضيات حتى واسيلي ليونتيف الاقتصادي الروسي المولد في هارڤارد الذى كان رائدًا لها بالدوار. وكانت فكرة ليونتيف هي أنه يمكنك تمييز أي اقتصاد بدقة من خلال رسم خريطة لتدفع المواد والعمالة خلاله. وإذا ما تم ذلك بدقة فإن نموذجك سيكون مؤشرًا مثاليًّا. وسوف يسمح لك من الناحية النظرية بتوقع كل أثر على كل شريحة من شرائح الاقتصاد نتيجة للتغير الذي يطرأ على أحد المُخْرَجات مثل إنتاج الجرارات ـ أو بشكل أقرب في عهد ريجان، الزيادة الكبيرة في الإنتاج الحربي للرد على تكديس الأسلحة الأمريكية من أجل الدفاعات الصاروخية الخاصة بـ «حرب النجوم». ولكن الاقتصاديين الغربيين كانوا يعتبرون مصفوفات المُدْخَلات والمُخْرَجات ذات فائدة محدودة لأنها فشلت في إدراك ديناميكية الاقتصاد ـ وفي عالم الواقع تتغير العلاقات بين المُدْخَلات والمُخْرَجات باستمرار تقريبًا على نحو أسرع من إمكانية تقديرها.

وكان نموذج مُدْخَلات ومُخْرَجات جوسپلان قد جرى توسيعه ليصل إلى الكمال البطليموسي. ولكن بناء على ملاحظات كبير المساعدين، لم أستطع رؤية أن أيًّا من نواحي القصور قد جرى حلها. ولذلك سألت كيف أخذ النموذج في حسبانه التغير الديناميكي. فهز كتفيه وغيَّر الموضوع. وقد أجبره لقاؤنا على مواصلة التعليل بأن

---

(١) الواقع أن مستهلكي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية المفترض أنهم سلبيون كانوا يتكالبون حينما أمكن ذلك على امتلاك السلع المنزلية الفاخرة التي تنتجها مصانع الجيش. فقد كان هؤلاء المستهلكون متطورين مثل أي مستهلكين في الغرب.

المخطِّطين يضعون جداول الإنتاج ويديرون اقتصادًا شاسعًا بكفاءة أكبر من الأسواق الحرة. وقد شككت في أن يكون المساعد يؤمن بذلك فعلاً، غير أنه لم يمكنني تحديد ما إذا كان ما يشعر به حقًا هو التشاؤم أم الشك.

قد نرى أنه كان ينبغي أن تتمكن سلطات التخطيط الذكية من التكيف مع عيوب نماذجها. وهناك أشخاص يتسمون بالذكاء مثل سيتاريان، وقد حاولوا ذلك. ولكنهم كانوا يتحملون مسئولية كبيرة جدًّا. إذ كيف يمكن لأي إنسان أن يعرف مقدار ما يصنِّعه من كل منتج بدون إشارات تغير الأسعار التي تجعل الأسواق الرأسمالية تعمل؟ فبدون مساعدة آلية للتسعير لم يكن لدى التخطيط الاقتصادي السوڤييتي تغذية استرجاعية ترشده. وعلى القدر نفسه من الأهمية، لم يكن لدى المخطِّطين إشارات تمويل لتعديل تخصيص المدخرات طبقًا للاستثمارات الإنتاجية الحقيقية التي تلبي احتياجات الشعب وأذواقه المتغيرة.

حاولت بالفعل قبل سنوات من تولي منصب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي تصور نفسي في وظيفة مخطط البنك المركزي. فقد عملت في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ في عهد ريجان في مجلس مستشاري الاستخبارات الخارجية التابع للرئيس، حيث طُلِب مني مراجعة التقديرات الأمريكية للقدرة السوڤييتية على استيعاب ضغط التسليح المتسارع. وكانت المخاطرة ضخمة؛ فقد كانت استراتيجية الرئيس الخاصة بحرب النجوم تقوم على افتراض أن الاقتصاد السوڤييتي لا يضارع اقتصادنا. وكان التفكير هو أنه بتصعيد سباق التسلح سوف ينهار الاتحاد السوڤييتي وهو يحاول اللحاق بنا، أو قد يطلب التفاوض؛ وفي أي من الحالتين سوف نمد أيدينا بالسلام وسوف تنتهي الحرب الباردة.

كان من الواضح أن التكليف على قدر كبير من الأهمية بحيث لا يمكن رفضه، إلا أنه أخافني. إذ سوف تكون مهمة هرقلية أن تعلم مُدْخَلات ومُخْرَجات نظام إنتاج وتوزيع على قدر كبير من الاختلاف عن نظامنا. ومع ذلك فإنه بمجرد أن بدأت تنفيذ المشروع حتى استغرق الأمر مني أسبوعًا فقط كي أستنتج أنه مستحيل؛ فلم تكن هناك طريقة يمكن الاعتماد عليها لتقدير اقتصادهم. كانت بيانات جوسپلان عفنة ـ فقد كان

لدى المديرين السوفييت على اختلاف درجاتهم كل ما يحفزهم على المبالغة في مُخْرَج مصانعهم وزيادة أجورهم. والأسوأ من ذلك أنه كان هناك قدر كبير من التضاربات الداخلية في بياناتهم لم أستطع التوفيق بينها وشككت حتى في قدرة الجوسپلان على ذلك. أبلغت مجلس مستشاري الاستخبارات الخارجية التابع للرئيس والرئيس أنني لم أتمكن من التنبؤ بما إذا كان التحدي نتيجة حرب النجوم سوف يثقل كاهل الاقتصاد السوڤييت أم لا ـ وكنت متأكدًا إلى حد ما من أن السوڤييت لا يمكنهم ذلك أيضًا. وكما اتضح بطبيعة الحال، فلم يحاول السوڤييت مجاراة حرب النجوم ـ إذ وصل جورباتشوف للسلطة واستهل إصلاحاته بدلاً من ذلك.

لم أذكر أيًّا من هذا لمسئولي الجوسپلان. غير أني كنت سعيدًا لعدم وجودي في مكان سيتاريان ـ صحيح أن وظيفة بنك الاحتياط الفدرالي تتسم بالتحدي، ولكن وظيفة الجوسپلان كانت عبثية.

كانت المقابلة مع رئيس البنك المركزي السوڤييتي ڤيكتور جراشتشنكو أقل توترًا بكثير. فقد كان من الناحية الرسمية نظيرًا لي، ولكن في اقتصاد مخطط، تقرر فيه الدولة من الذي يحصل على تمويل ومن لا يحصل، تقوم البنوك بدور أصغر مما تقوم به البنوك في الغرب؛ ذلك أن الجوسبانك كان يزيد قليلاً على الصراف وكاتب السجلات. فما الذي يحدث إذا تخلف مقترض عن السداد؟ كانت القروض في المقام الأول تحويلات بين كيانات جميعها مملوك للدولة. ولم يكن هناك ما يدعو إلى ما يقلق رجال البنوك بشأن المعايير الائتمانية، أو مخاطر أسعار الفائدة، أو تغيرات القيمة السوقية ـ وهي الإشارات التي تحدد من الذي يحصل على الائتمان، ومن الذي لا يحصل عليه، ومن ثم ينتج ماذا، ويبيع لمن، في اقتصاد السوق. ولذلك لم تكن الموضوعات كلها التي تحدثنا فيها الليلة السابقة جزءًا من عالم الجوسبانك.

كان جراشتشنكو منفتحًا وودودًا ـ فقد أصر على أن ننادي بعضنا بڤيكتور وآلان. وكان يتكلم الإنجليزية على نحو ممتاز، حيث أمضى عدة سنوات يدير البنك المملوك للسوڤيت في لندن، وكان يفهم ما تتميز به البنوك الغربية. وكشأن أشخاص كثيرين، يجعلك تؤمن بأن الاتحاد السوڤييتي ليس متخلفًا بذلك القدر الكبير عن الولايات

المتحدة. وقد سعى إلى مقابلتي وسعى إلى مقابلة رجال بنوك آخرين في الغرب، لأنه أراد أن يكون جزءًا من مؤسسة البنوك المركزية المرموقة. وكنت أراه طيبًا تمامًا، وكان بيننا حديث لطيف.

* * *

بعد أربعة أسابيع فقط، وفي ٩ نوفمبر (تشرين الثانى) من عام ١٩٨٩، سقط سور برلين. كنت حينذاك في تكساس في مهمة خاصة ببنك الاحتياط الفدرالي، ولكن مثل كل إنسان آخر في تلك الليلة كنت مسمرًا أمام التليفزيون. فقد كان الحدث نفسه بارزًا، ولكن الأمر الأكثر إثارة للدهشة بالنسبة لي في الأيام التالية هو الدمار الاقتصادي الذي كشفه انهيار السور. وكانت إحدى أكثر مجادلات القرن العشرين حسمًا هي مسألة ما هو أفضل قدر من رقابة الدولة بالنسبة للمصلحة العامة. فبعد الحرب العالمية الثانية تحركت كل الديمقراطيات الأوروبية في اتجاه الاشتراكية، وكانت الكفة تميل ناحية مراقبة الحكومة المركزية حتى في أمريكا ـ فقد كان المجهود الحربي كله من جانب الصناعة الأمريكية مخططًا مركزيًا في واقع الأمر.

كانت تلك هي الخلفية الاقتصادية التي جرت عليها الحرب الباردة. وقد اتضح في المقام الأول أنه ليس نزاعًا بين أيديولوجيتين فحسب، بل كذلك بين نظريتين كبيرتين للتنظيم الاقتصادي، وهما اقتصادات السوق الحرة مقابل الاقتصادات المخططة مركزيًا. وقد بديا خلال الأربعين سنة السابقة أنهما يجاريان بعضهما على نحو متساوٍ تقريبًا. وكان هناك اعتقاد عام بأنه بالرغم من كون الاتحاد السوڤييتي وحلفائه متخلفين اقتصاديًّا، فقد كانوا يحاولون اللحاق باقتصادات السوق المسرفة في الغرب.

لا تحدث التجارب المضبوطة في الاقتصاد أبدًا. ولكن لا يمكنك خلق تجربة مضبوطة أفضل من ألمانيا الشرقية والغربية، حتى وإن قمت بها في المختبر. فقد بدأ البلدان بالثقافة نفسها، واللغة ذاتها، والتاريخ عينه، وأنساق قيم واحدة. وبعد ذلك تنافسا على مدار أربعين عامًا على جانبين متضادين مع القليل جدًّا من التجارة فيما بينهما. وكان الفرق الكبير الذي يخضع للاختبار هو أنظمتهما السياسية والاقتصادية؛ أي رأسمالية السوق مقابل التخطيط المركزي.

ظن كثيرون أنه سباق مغلق. وكانت ألمانيا الغربية بطبيعة الحال مسرح المعجزة الاقتصادية فيما بعد الحرب، حيث خرجت من رماد الحرب لتصبح أكثر ديمقراطيات أوروبا رخاءً. وفي الوقت نفسه أصبحت ألمانيا الشرقية محطة طاقة الكتلة الشرقية؛ فهي لم تكن أكبر شريك تجاري للاتحاد السوڤييتي فحسب، بل كانت كذلك البلد الذي يُرى مستوى المعيشة فيه على أنه يقل بعض الشيء عن مستوى المعيشة في ألمانيا الغربية.

وكنت قد قارنت بين الاقتصادين الألمانيين الشرقي والغربي كجزء من عملي الخاص بمجلس مستشاري الاستخبارات الخارجية التابع للرئيس. وقدَّر الخبراء أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الألماني الشرقي يتراوح بين ٧٥ إلى ٨٥ بالمائة من نصيب الفرد في ألمانيا الغربية. وقد أظن أن هذا ليس صحيحًا ـ وكان كل ما تحتاجه هو النظر إلى المباني السكنية المتداعية على الجانب الآخر من سور برلين كي تستنتج أن مستويات الإنتاجية ومستويات المعيشة هناك تقل كثيرًا عن تلك التي في الغرب النابض بالحيوية. وكانت المفارقة هي أن تقديرات إجمالي الناتج المحلي في ألمانيا الشرقية لم يكن مبالغًا فيها. فقد بدا أن الفارق الضئيل بين مستويي المعيشة الألمانيين الغربي والشرقي ناتج عن تقليل ألمانيا الغربية لتقديرات تقدمها. فعلى سبيل المثال، أحصى البلدان عدد ما ينتجانه من سيارات. ولكن إحصاءات ألمانيا الشرقية لم تسجل الفرق النوعي بين السيارة مرسيدس موديل ١٩٥٠، مثلاً، وتلك التي جرى تجميعها في عام ١٩٨٨. وفي الوقت نفسه لم يتغير تصميم السيارة ترابانت الألمانية الشرقية الشبيهة بالصندوق التي تنفث التلوث على مدى ثلاثين سنة. وهكذا فمن المؤكد تقريبًا أن فجوة الإنتاج المعدلة طبقًا للجودة بين الاقتصادين كانت أكبر مما يُظَن بصورة عامة.

كشف سقوط السور عن درجة من الفساد الاقتصادي على قدر كبير من التدمير أدهش حتى المتشككين. واتضح أن إنتاجية القوة العاملة في ألمانيا الشرقية تزيد قليلاً على إنتاجية نظيرتها الغربية، وليس هناك شيء من قبيل ٧٥ إلى ٨٥ بالمائة. وينطبق الشيء نفسه على مستوى معيشة السكان. وكانت المصانع الألمانية الشرقية تنتج سلعًا رديئة الصنع، وكانت الخدمات الألمانية الشرقية تُدار بقدر كبير من الإهمال

جعل تحديثها يكلف مئات المليارات من الدولارات. وحُكِم على ٤٠ بالمائة على الأقل من الأعمال التجارية الألمانية الشرقية بأنها غير مسايرة للعصر على نحو كبير يجعل من الواجب إغلاقها؛ وكان الباقي يحتاج إلى سنوات من الدعم كي يتمكن من المنافسة. وكان الملايين من الأشخاص سيفقدون وظائفهم. وسوف يحتاج هؤلاء إلى إعادة تدريب وعمل جديد، وإلا سيكون من المرجح أن ينضموا إلى تلك الحشود المهاجرة غربًا. وكان قد جرى التكتم بصورة كبيرة على مدى الدمار وراء الستار الحديدي، ولكن ها هو السر قد انكشف.

كان يمكن للألمان الشرقيين، على أقل تقدير، التطلع إلى الألمان الغربيين طلبًا للمساعدة. وكانت بلدان الكتلة السوڤييتية الأخرى جميعها تعاني من الوباء نفسه أو ما هو أسوأ، إلا أنه كان عليها أن تعول نفسها بنفسها. وكان الإصلاحي البولندي الكبير ليزيك بالكيرويتز يقتبس من مصلح اقتصادي عظيم آخر، هو لودڤيج إيرهارد. فعندما كان إيرهارد مديرًا لاقتصاديات ألمانيا الغربية في ظل احتلال الحلفاء لها عام ١٩٤٨ أطلق شرارة إحياء الاقتصاد المدمَّر بإعلانه فجأة إلغاء القيود المفروضة على الأسعار والإنتاج. ويُقال إن إيرهارد تجاوز بذلك سلطته، ولكنه أعلن ذلك في عطلة نهاية الأسبوع، وكانت الأسعار قد تغيرت تمامًا في الوقت الذي استطاعت فيه إدارة الاحتلال اتخاذ رد فعل تجاه ذلك. ونجحت تلك المناورة. وما أدهش النقاد أن متاجر ألمانيا الغربية التي كان يسيطر عليها نقص مزمن في الأغذية والسلع فاضت بسرعة بالبضائع، واختفت السوق السوداء فيها. وكانت الأسعار تفوق الحد المعقول في البداية، ولكنها انخفضت عندما زاد العرض الإضافي على الطلب.

اتبع بالكيرويتز، أستاذ الاقتصاد من وسط بولندا الذي تلقى تعليمه في الغرب، نموذج إيرهارد كي يقترح ما أسماه ثورة السوق. وقد أسماه الجميع ما عداه العلاج بالصدمة. وعندما فازت حركة تضامن في الانتخابات البولندية في أغسطس (آب) من عام ١٩٨٩، كان الاقتصاد على حافة الانهيار. فقد كانت المتاجر تعاني من نقص الأغذية، وكان التضخم المفرط يقضي على قيمة ما لدى الناس من نقود، وكانت الحكومة مفلسة ولا يمكنها دفع ديونها. وبتشجيع من بالكيرويتز، حددت الحكومة الجديدة الأول من يناير (كانون الثانى) عام ١٩٩٠ ليكون يوم «الانفجار الكبير»، حيث

تُرفع بالفعل كل قيود على الأسعار. وقد التقيت به أول مرة في اجتماع دولي للبنوك في بازل بسويسرا قبل ذلك الحدث ببضعة أسابيع، وقد أدهشني بقوله إنه لم يكن يعرف إن كانت الاستراتيجية ستنجح أم لا. إلا أنه قال: «لا يمكنك الإصلاح بخطوات صغيرة». إذ كان مقتنعًا بأنه في مجتمع فرضت فيه الحكومة كل جانب من جوانب البيع والشراء على مدى أربعة عقود لا يمكن أن يكون هناك شيء من التحول اليسير من التخطيط المركزي إلى الأسواق التنافسية. فالعمل الصعب مطلوب لحث الناس على أن يبدأوا اتخاذ قراراتهم، ويكونوا مقتنعين بأن التغيير حتمي، كما يقول.

كان من المتوقع أن يُحْدِث انفجاره الكبير اضطرابًا ضخمًا. فكما حدث في ألمانيا إيرهارد، ارتفعت الأسعار في البداية - إذ فقد الزلوتي نصف قدرته الشرائية تقريبًا في الأسبوعين الأولين. ولكن قدرًا أكبر من السلع ظهر في المتاجر، وشيئًا فشيئًا اعتدلت الأسعار. وكان بالكيرويتز يجعل الناس يراجعون المتاجر باستمرار، وقال فيما بعد متذكرًا: «كان يومًا شديد الأهمية عندما قالوا «أسعار البيض تنخفض». ولم يكن هناك دليل أكثر كشفًا على أن التحول إلى اقتصاد السوق قد بدأ يعمل.

شجع نجاح بولندا تشيكوسلوفاكيا على تجربة إصلاح أكثر جسارةً. فقد كان وزير الاقتصاد ڤاتسلاف كلاوس يرغب في نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وبدلاً من أن يحاول بيعها بالمزاد إلى المجموعات الاستثمارية - إذ لم يكن في تشيكوسلوفاكيا من لديه الكثير من النقد الجاهز - اقترح توزيع الملكية على الشعب كله في صورة كوبونات. فكان كل مواطن يتلقى نصيبًا متساويًا من الكوبونات التي يمكنه التعامل فيها أو بيعها أو مبادلتها بأسهم في مشروع تملكه الدولة. وبهذه الطريقة لم يكن كلاوس يرغب في إحداث « التحول الجذري في حقوق الملكية» فحسب، بل كذلك وضع أساس سوق الأوراق المالية.

تحدث كلاوس عن هذه الخطة وغيرها من الخطط الطموحة في عرض أثناء وقت الغداء في مؤتمر بنك الاحتياط الفدرالي في چاكسون هول بولاية ويومينج في أغسطس (آب) من عام ١٩٩٠. وكان الرجل ذو البنية العريضة القوية والشارب الكث شرسًا بشأن ضرورة الإسراع بالإصلاح. فقد قال لنا: «ضياع الوقت يعني ضياع كل شيء.

ولابد أن نتصرف بسرعة لأن الإصلاح التدريجي يوفر ذريعة سهلة لأصحاب المصالح المكتسبة كي يحتكروا كل الأنواع، ولمنتفعي الاشتراكية الأبوية كي لا يغيروا شيئًا على الإطلاق». وقد بدا ذلك ناريًا وغير متساهل حتى أنه عند فتح باب توجيه الأسئلة للحضور طرحت أثر الإصلاحات على فرص عمل الناس للمناقشة. وقد سألته: «هل تفكر في تقديم نوع ما من شبكة الأمان الاجتماعية للعاطلين؟» فقاطعني كلاوس قائلاً: «يمكنكم في بلدكم توفير تلك الكماليات. ولكي ننجح لابد من قطع صلتنا بالماضي. والسوق التنافسية طريقة لإنتاج الثروة، وهذا هو ما سوف نركز عليه». وأصبحت أنا وهو صديقين، ولكن كانت تلك المرة الأولى في حياتي التي أُلام فيها على عدم تقديري لقوة السوق الحرة على النحو الكافي. لقد كانت تجربة مفردة لمعجب بآين راند.

* * *

بينما كانت البلدان الأوروبية الشرقية تتسابق مع الإصلاح، بدا أن عدم الاستقرار في موسكو يتفاقم. وكان من الصعب على الغرب تحديد ما كان يجري هناك. وبعد أسبوع من انتخاب بوريس يلتسين رئيسًا للجمهورية الروسية في يونيو (حزيران) من عام ١٩٩١ زار نيويورك وتحدث في فرع بنك الاحتياط الفدرالي بنيويورك. وكانت بداية يلتسين رئيسًا للعمال في صناعة البناء والتشييد وأصبح عمدة لموسكو في الثمانينيات؛ وبعد ذلك ترك الحزب الشيوعي واستحوذت قضية الإصلاح الجذري على اهتمامه. وكان انتخابه بأغلبية ٦٠ بالمائة هزيمة ساحقة للشيوعية. ومع أنه كان مرءوسًا لجورباتشوف، فقد جعلته شعبيته التي اقترنت باندفاعه محط الاهتمام ـ وكشأن جورباتشوف في فترة سابقة، بدا أنه يجسد تناقضات بلده المثبطة للهمم. وكانت رحلته الأولى للولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ كارثة ـ فالناس يتذكرون التقارير الإخبارية التي تحدثت عن تصرفاته الغريبة وسُكْره بعد تناول ويسكي ماركة «چاك دانييلز».

اتخذ جيرى كوريجان رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك المبادرة في تشجيع وول ستريت على الاتصال بالإصلاحيين السوفييت، وهو ما كانت إدارة بوش تريد أن تراه يحدث. ولذلك فإنه عندما جاء يلتسين إلى المدينة، دعاه فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك لحضور حفل عشاء يضم حوالي خمسين من رجال

البنوك والممولين ورؤساء الشركات. ووصل يلتسين مع حاشية كبيرة، وتحدثت معه أنا وكوريجان بإيجاز قبل تقديمه لضيوف حفل العشاء. ولم يكن يلتسين الذي التقينا به تلك الليلة ذلك المهرج الثمل؛ فقد بدا ذكيًّا وحازمًا. وقد تحدث على المنصة بطريقة مقنعة عن الإصلاح لمدة عشرين دقيقة بدون ورق ثم أجاب عن أسئلة مفصلة ومحددة من الحضور دون طلب المساعدة من مستشاريه.

لم يكن واضحًا إلى حد كبير ما إذا كان بإمكان جورباتشوف أو أي شخص آخر إنهاء النظام الشيوعي بدون الوقوع بشكل تام في العنف. فبعد أن حل جورباتشوف حلف وارسو وبدأ تنفيذ خطته الخاصة بإعادة تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية باعتباره كونفدرالية طوعية للدول الديمقراطية، أصبحت المقاومة التي يواجهها واضحة بشدة. ففي أغسطس (آب) كاد يطيح به انقلاب قام به الستالينيون المتشددون ـ ويرى كثيرون أن الحركة المسرحية الموعَز بها التي أداها يلتسين، الذي صعد فوق دبابة خارج البرلمان السوڤييتي، هي فقط التي مكّنت جورباتشوف من البقاء.

بدأ الغرب يبحث عن طرق للمساعدة. وكان ذلك هو سبب قيامي أنا ووزير الخزانة نيك برادي على رأس فريق بزيارة لموسكو في شهر سبتمبر (أيلول) لمقابلة جورباتشوف والتشاور مع مستشاريه الاقتصاديين. وكانت مهمتنا الظاهرية تقدير الإصلاحات اللازمة كي ينضم الاتحاد السوڤييتي إلى صندوق النقد الدولي، إلا أننا كنا نرغب في المقام الأول في رؤية ما يجري هناك لغرض في أنفسنا نحن.

من منظور بنك الاحتياط الفدرالي والعالم الغربي، لم يكن الاتحاد السوڤييتي موضع اهتمام كبير من الناحية الاقتصادية البحتة. فلم يكن اقتصاده كبير الحجم؛ بالطبع لم تكن هناك إحصاءات موثوق بها، ولكن الخبراء قدروا أن إجمالي الناتج المحلي هناك مساوٍ في حجمه لإجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة، أو حوالي سدس إجمالي الناتج المحلي لأوروبا مجتمعة. وكان الستار الحديد قد عزله على نحو جعل نصيبه في التجارة العالمية صغيرًا. وكذلك كان مقدار الديون التي يدين بها للدول الغربية ويمكن ألا يتم تسديدها في حال انهيار حكومته. ولكن أيًّا من هذا لم

يأخذ في اعتباره الرؤوس النووية. فالواقع أننا كنا جميعًا مدركين للخطر الذي يمكن أن يمثله انهيار الاتحاد السوفييتي لاستقرار العالم وسلامته.

لهذا السبب وحده كنا مرعوبين من الصورة التي اتضحت أثناء فترة إقامتنا هناك.

كان من الواضح أن الحكومة تنهار. وكانت مؤسسات التخطيط المركزي بدأت تفشل، وكان رفاه الشعب مهددًا. وأخبرنا إدوارد شيڤرنادزه، الذي كان وزيرًا للخارجية في ذلك الوقت، بأن هناك قلاقل في الجمهوريات السوفييتية الواقعة على حدود روسيا ـ وقال إن حياة خمسة وعشرين مليون شخص من أصول روسية في تلك المناطق يمكن أن تتعرض للخطر. كما قال إن ما هو أسوأ أن روسيا وأوكرانيا، اللتين تحويان الترسانة النووية السوفييتية قد ينتهي بهما الحال إلى النزاع.

كانت المعلومات الاقتصادية، التي أفضل ما توصف به أنها متشظية، مفزعة كذلك. فقد خرج التضخم عن السيطرة، حيث كانت الأسعار ترتفع في كل مكان من ٣ إلى ٧ بالمائة أسبوعيًّا. وكان سبب ذلك أن كل آليات الإنتاج والتوزيع المركزية تنهار، وكان ما يمكن أن تشتريه النقود يقل شيئًا فشيئًا. وفي مسعى لتسيير الأمور بأي حال من الأحوال، كانت الحكومة تغرق الاقتصاد بالنقد. وقال لي أحد مساعدي جورباتشوف: «لا يمكن للمطابع مجاراة الطلب. نحن نطبع الروبلات طوال الأربع والعشرين ساعة».

كان يخيم فوق هذا كله شبح العجز عن توفير الأغذية فى المحال التجارية. فقد كانت هناك أوقات في الماضي اشتهرت فيها أوكرانيا بأنها سلة خبز العالم بسبب إنتاجها. ولكن بينما كان الحصاد لا يزال وفيرًا، تعفنت بعض المحاصيل في الحقول لأنه لم تكن هناك طريقة لجمع المحاصيل والحبوب وتوزيعها. وبلغت مشتريات الحبوب الروسية من الخارج أربعين مليون طن في العام. وكان نقص الخبز نقطة حساسة في الذاكرة القومية ـ فقد كانت انتفاضة الخبز في عام ١٩١٧، عندما هبت عجائز سانت بطرسبورج في تمرد، هي التي تسببت في سقوط القيصر.

أعطتني محادثة منفصلة لمحة عن مقدار ما كان عليه هذا الاقتصاد من هشاشة وصعوبة تغييره. فقد أَسَرَّ لي بوريس نمتسوف، الاقتصادي الإصلاحي، قائلاً: «اسمح لي أن أحدثك عن المدن العسكرية»، ثم سرد أسماء لم أسمع بها من قبل. وأوضح نمتسوف أن في أنحاء البلاد ما لا يقل عن عشرين مدينة، يعيش في كل منها مليونا

شخص أو يزيد، وقد بُنيت حول المصانع الحربية. وهي معزولة ومتخصصة وليس لوجودها من سبب إلا خدمة الجيش السوفييتي. وكان ما يقصده واضحًا؛ فإن انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى اقتصاد السوق سوف يترك مدنًا بأكملها وملايين العمال بلا عمل كثير يقومون به دون أن يكون هناك استعداد للتكيف. فقد كان الجمود الذي يدخل في تكوين النظام الاقتصادي السوفييتي أكثر تطرفًا مما واجهناه في يوم من الأيام في الغرب. ومن بين الهموم الكثيرة أنه لكي يحيا عمال تلك المصانع الحربية، ويشملون العلماء والمهندسين والفنيين الذين هم على أعلى المقاييس العالمية، سيكون عليهم في نهاية الأمر أن يبيعوا مهاراتهم للدول المارقة.

كانت هناك إيجازات كثيرة، ولكن الرسالة كانت واحدة. وعندما التقينا بالرئيس جورباتشوف، وكرر هدفه الخاص بجعل البلاد «قوة تجارية كبيرة في العالم»، أعجبتني شجاعته. ولكني كتبت في هامش مفكرتي: «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مأساة يونانية تنتظر ما سيحدث».

* * *

رأس جريجوري يافلينسكي، كبير اقتصاديي مجلس وزراء جورباتشوف، وفدًا توجَّه إلى تايلاند في أكتوبر من عام ١٩٩١، حيث كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعقدان اجتماعهما السنوي. وكانت تلك لحظة تاريخية بالفعل؛ إذ كانت تلك المرة الأولى التي يجلس فيها الاتحاد السوفييتي مع كبار واضعي السياسة الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

كان الاتحاد السوفييتي قد مُنِح بالفعل وضعًا مؤقتًا ـ يسمح له بالحصول على مشورة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دون أن يكون له حق الحصول على قروض. وجاء يافلينسكي وفريقه كي يقولوا إنه ينبغي منح العضوية الكاملة لكونفدرالية ما تبقى من جمهوريات الاتحاد السوفييتي. ولم تُطرح مسألة القروض الغربية الضخمة على طاولة البحث على الفور ـ فقد أصر السوفييت على أنه يمكنهم إدارة التحول إلى اقتصاد السوق بأنفسهم، ولم يعرض أي من الدول الصناعية السبع الكبرى تقديم تلك القروض.

استمرت المناقشات يومين كاملين، وإذا ما كان عليَّ اختيار كلمة لوصف ما شعر به

رجال البنوك المركزية ووزراء المالية الغربيون لكانت «العجز». إذ كنا نعلم أن ما تبقى من الاتحاد السوڤيتى يتداعى؛ وكنا نعرف أن القوات المسلحة لا تتسلم الرواتب وأن انهيار الجيش قد يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام العالمي. وكانت لدينا مخاوف خطيرة بشأن ما سوف يحدث للأسلحة النووية. فقد كان التدهور داخليًا وسياسيًا. وكل ما يمكن لصندوق النقد الدولي أن يعمله هو الحديث عن المال، ولم يكن المال هو المشكلة. وانتهى بنا الحال إلى القيام بما تقوم به المنظمات عادةً في ظل تلك الظروف؛ إذ أوفدنا لجنة لإجراء المزيد من الدراسة والمناقشة (في هذه الحالة كان على نواب وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى التوجه إلى موسكو خلال بضعة أسابيع لإجراء المشاورات). وهكذا كان الأمر بيد الإصلاحيين السوڤييت. فالتحديات التي يواجهونها كانت أصعب من تلك التي واجهها نظراؤهم في أوروبا الشرقية. فقد استطاعت القيادات البولندية والتشيكية الاعتماد على النوايا الحسنة للشعب ـ فرغم قسوة الظروف الاقتصادية، كان يجري تحرير شعوبهم من قبضة موسكو. غير أن الكثير من المواطنين السوڤييت كانوا من قبل يتباهون بوضع بلدهم كقوة عظمى وبأنهم ضحوا بالكثير من أجل المساعدة على تحقيق ذلك. وكان هؤلاء يرون أن التغيرات الجذرية لا تعني شيئًا سوى الحزن ـ فذلك ضياع للهيبة القومية.

يضاف إلى ذلك أن سنوات كثيرة مرت داخل الاتحاد السوڤييتي ـ إذ لا يكاد يكون من بين الأحياء من يتذكر المِلكية الخاصة، أو كانت له تجربة تجارية أو تدريبًا تجاريًا على نحو مباشر. ولم يكن هناك محاسبون أو مراجعون أو محللون ماليون أو مسوِّقون أو محامون تجاريون، حتى بين المتقاعدين. أما في أوروبا الشرقية، حيث حكمت الشيوعية لمدة أربعين سنة وليس ثمانين، كان بالإمكان استعادة الأسواق الحرة؛ أما في الاتحاد السوڤييتي فكان لابد من إحيائها بعد موتها.

لم يبقَ جورباتشوف في الحكم الفترة الكافية للإشراف على إصلاحات السوق؛ فقد استقال في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩١ عندما انهار الاتحاد السوڤييتي وحلَّت محله كونفدرالية اقتصادية فضفاضة تضم الجمهوريات السوڤييتية السابقة. وكان عنوان «نيويورك تايمز» يوم ٢٦ ديسمبر (كانون الأول): «نهاية الاتحاد السوڤييتي؛ استقالة جورباتشوف، آخر زعيم سوڤيتي» ـ نظرت إلى العنوان وشعرت بالأسى لأن آين راند لم تعش لتراه. فقد كانت هي ورونالد ريجان من بين القليلين الذين تنبأوا

قبل ذلك بعقود بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية سوف ينهار من الداخل في آخر الأمر.

كان الرجل الذي اختاره بوريس يلتسين لبدء الإصلاحات الاقتصادية في روسيا هو إيجور جيدار. وفي الثمانينيات عندما كان هو وغيره من الاقتصاديين الشباب يحلمون بخلق اقتصاد السوق في الاتحاد السوفييتي، تخيلوا تحولاً منظمًا منهجيًا. أما الآن، وسط الفوضى المتزايدة، فليس هناك وقت لذلك ـ فإن لم تستطع الحكومة إحياء الأسواق فقد يموت الناس جوعًا. وهكذا لجأ جيدار باعتباره القائم بأعمال رئيس وزراء روسيا في يناير (كانون الثانى) من عام ١٩٩٢ إلى خطة نجحت في بولندا؛ وهي إلغاء القيود على الأسعار فورًا.

هز العلاج بالصدمة الروس على نحو يزيد عما حدث للبولنديين. فقد كان حجم البلاد، وجمود النظام، وكون الدولة هي التي تحدد الأسعار بالنسبة لحياة الناس كلها، عوامل تضافرت جميعًا ضدهم. وارتفع معدل التضخم بسرعة جعلت أجور الناس، في حال حصولهم عليها، لا قيمة لها، ومُحيت مدخراتهم الضئيلة. إذ فقد الروبل ثلاثة أرباع قيمته خلال أربعة أشهر. وظلت السلع على ندرتها في المتاجر وازدهرت السوق السوداء.

وبعد ذلك، وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول)، أطلق يلتسين الإصلاح الضخم الثاني؛ إذ أصدروا كوبونات لـ ١٤٤ مليون مواطن وبدأوا خصخصة المشروعات والعقارات المملوكة للدولة على نطاق واسع. وانتهى الحال بملايين الأشخاص بالحصول على أسهم في أحد الأعمال التجارية أو امتلاك الشقق المقيمين فيها، وهو ما كان الهدف، غير أن ملايين آخرين سُلِبت منهم كوبوناتهم. وانتهى الحال بصناعات بكاملها في أيدي عدد صغير من الانتهازيين الذين باتوا يُعرفون بالقلة الحاكمة. وكما هو حال چاي جولد وبعض أباطرة السكك الحديدية في أمريكا القرن التاسع عشر الذين حققوا ثروات هائلة إلى حد ما من خلال التلاعب في منح الأراضي التي تقدمها الحكومة، شكّل أفراد القلة الحاكمة طبقة ثرية جديدة تمامًا وضاعفوا الفوضى السياسية.

* * *

فتنتني رؤية الأحداث تتكشف. إذ كانت لدى الاقتصاديين خبرة كبيرة في ملاحظة

كيفية تحول اقتصادات السوق إلى اقتصادات مخططة مركزيًّا ـ فالواقع أن التحول إلى الشيوعية في الشرق وإلى الاشتراكية في الغرب كان الاتجاه الاقتصادي السائد في القرن العشرين. ومع ذلك فإنه حتى سنوات قريبة لم يكن لدينا الكثير مما يدل على تحول في الاتجاه المعاكس. فحتى سقوط السور واتضاح الحاجة إلى تطوير اقتصادات السوق من بين ركام أنظمة أوروبا الشرقية ذات التخطيط المركزي، كان القليل جدًّا من الاقتصادات يفكر في الأسس المؤسسية التي تحتاجها الأسواق الحرة. والآن، وبدون قصد، كان السوڤييت يقومون بالتجربة من أجلنا. وكانت بعض الدروس مذهلة.

لم يؤدِ انهيار التخطيط المركزي بشكل آلي إلى إقامة الرأسمالية، على عكس التوقعات الوردية لكثير من الساسة ذوي الميول المحافظة. فالأسواق الغربية لها أساس من الثقافة والبنية التحتية تطور عبر أجيال؛ فهناك القوانين والتقاليد والسلوك والمهن والممارسات التجارية التي لم تكن هناك حاجة إليها في الدولة المخططة مركزيًّا.

وعندما أُجبر السوڤييت على التحول بين عشية وضحاها، لم يحققوا نظام السوق الحرة وإنما نظام السوق السوداء. ذلك أن الأسواق السوداء، بما فيها من أسعار غير منظمة وتنافس مفتوح، تبدو صورة طبق الأصل لما يجري في اقتصاد السوق. ولكن بشكل جزئي. فهي لا يدعمها حكم القانون. وليس هناك حق تملك الأملاك والتصرف فيها الذي يدعمه فرض سلطة الدولة. وليست هناك قوانين تعاقد أو إفلاس، وليست هناك فرصة لنظر المنازعات في المحاكم للتوصل إلى حل لها. كما أن محور استقرار اقتصاد السوق الحرة، وهو حقوق الملكية، غير موجود.

والنتيجة هي أن السوق السوداء تجلب القليل من المنافع التي تجلبها التجارة المشروعة للمجتمع. ومعرفة أن الحكومة سوف تحمي أملاك الشخص وتشجع المواطنين على القيام بالمخاطرات التجارية، وهي شرط من شروط خلق الثروة والنمو الاقتصادي. وقليلون من سيخاطرون برأسمالهم، إذا كانت المكافآت ستكون عرضةً للمصادرة الاعتباطية بواسطة الحكومة أو أفراد العصابات.

بحلول منتصف التسعينيات، كانت تلك هي الصورة عبر جزء كبير من روسيا. وبالنسبة لأجيال من الأشخاص الذين تربوا على الفكرة الماركسية التي تقول إن

الملكية الخاصة سرقة، كان التحول إلى اقتصاد السوق تحديًا لإحساسهم بما هو صواب وخطأ.[1] وأدى ظهور القلة الحاكمة إلى مزيد من تقويض التأييد الشعبي. فمنذ البداية لم يكن تطبيق القانون دفاعًا عن المِلكية الخاصة متساويًا إلى حد كبير. فقد تولت قوى الأمن الخاصة إلى حد كبير هذه المهمة، وكانت تحارب بعضها أحيانًا مما يزيد الإحساس بالفوضى.

لم يكن واضحًا بحال من الأحوال أن حكومة يلتسين نفسها تفهم الطريقة التي يجب أن يعمل بها نظام اقتصاد السوق المشروع. ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، قال أكاديمي روسي مشهور لصحيفة «واشنطن پوست»: «تظن الدولة ... أن رأس المال الخاص يجب أن يدافع عنه من يملكونه. ... إنها سياسة واعية تمامًا تتبعها سلطات تنفيذ القانون كي تنأى بنفسها عن الدفاع عن رأس المال الخاص». وقد رأيت أن هذا يكشف عن جهل أساسي بالحاجة إلى دمج حقوق المِلكية في النظام القضائي. فاستخدام قوات الشرطة الخاصة المتنافسة ليس حكم القانون؛ إنه حكم الخوف والقوة.

كانت الثقة في كلمة الآخرين، وخاصة الأجانب، عنصرًا آخر مفتقدًا بشكل كبير في روسيا الجديدة. ونحن لا نفكر أبدًا في هذا الجانب من جوانب رأسمالية السوق، إلا أنه جانب مهم. فبالرغم من حق كل شخص في الغرب في اللجوء إلى القضاء لمعالجة مظلمة متصورة، فإنه إذا كان ما يتم تسويته قضائيًّا من عقود أكثر من تلك النسبة الصغيرة التي هو عليها بالفعل لاكتظت محاكمنا إلى حد الشلل. ففي المجتمع الحر تكون الغالبية العظمى من المعاملات طوعية هكذا، بحكم الضرورة. ويفترض التبادل الطوعي بدوره الثقة. وقد أعجبني كثيرًا أنه في الأسواق المالية الغربية كثيرًا ما تكون المعاملات التي تشمل مئات الملايين من الدولارات اتفاقات شفاهية يتم تأكيدها

---

(١) لم يكن ماركس أول من أدان الملكية الخاصة؛ ففكرة أن الملكية الخاصة آثمة، إلى جانب تحقيق الربح والإقراض بفوائد، لها جذور في المسيحية والإسلام وغيرهما من الديانات. ولم يحدث إلا في عصر التنوير أن ظهرت مبادئ مضادة لتوفير أساس أخلاقي للملكية والربح. فقد كتب الفيلسوف البريطاني العظيم من القرن السابع عشر چون لوك عن «الحق الطبيعي» لكل فرد في «الحياة والحرية والمِلكية». وأثَّر هذا التفكير تأثيرًا ضخمًا على الآباء المؤسسين في أمريكا وساعد على تعزيز رأسمالية السوق الحرة في الولايات المتحدة.

كتابةً في وقت لاحق فحسب، وأحيانًا بعد الكثير من تحركات الأسعار. ولكن لابد من كسب الثقة؛ فغالبًا ما تكون السمعة أكثر الأصول قيمةً في العمل التجاري.

* * *

أنهى سقوط الاتحاد السوفييتي تجربة واسعة؛ إذ وضع في المقام الأول نهاية لذلك الجدل الذي طال أمده حول مزايا الاقتصادات المنظمة حول الأسواق الحرة وتلك التي تحكمها الاشتراكية المخططة مركزيًّا. ومن المؤكد أنه لا يزال هناك قليلون يؤيدون الاشتراكية عتيقة الطراز. إلا أن ما تدعو إليه الغالبية العظمى ممن تبقى من الاشتراكيين هو ذلك الشكل المخفف إلى حد كبير الذي يُسمى اشتراكية السوق.

لا أزعم أن العالم يوشك أن يعتنق رأسمالية السوق باعتبارها الشكل المناسب الوحيد للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. فلا تزال أعداد كبيرة من الناس تعتبر الرأسمالية مهينةً بتأكيدها على النزعة المادية. ويمكن للمرء أن يسعى إلى الرفاه المادي ومع ذلك ينظر إلى الأسواق التنافسية على أنها خاضعة بتحكم مبالغ فيه من جانب المعلنين والمسوقين الذين يحطون من شأن الحياة بترويجهم القيم السطحية والعابرة. بل إن بعض الحكومات، كحكومة الصين، تحاول الآن إلغاء أفضليات مواطنيها بتقييد وصولهم إلى الإعلام الأجنبي، الذي تخشى أن يقوض ثقافتهم. وأخيرًا تظل هناك النزعة الحمائية الكامنة، في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، التي يمكن أن تظهر كقوة فعالة في مواجهة التجارة والتمويل الدوليين ورأسمالية السوق التي تدعمها، وخاصةً إذا تعثَّر الاقتصاد العالمي ذو التكنولوجيا الفائقة في الوقت الراهن. وبالرغم من ذلك فقد صدر الحكم على التخطيط المركزي، وهو حكم سلبي على نحو لا لبس فيه.

٧

أجندة ديمقراطي

مساء السابع عشر من فبراير (شباط) عام ١٩٩٣ وجدت نفسي وسط أضواء التليفزيون في جلسة مشتركة للكونجرس بين هيلاري كلينتون وتيپر جور. ولم يكن الصف الأول من القاعة هو المكان الذي توقعت الجلوس فيه لسماع أول خطاب مهم يلقيه الرئيس كلينتون أمام الكونجرس. فقد افترضت أن دعوتي للجلوس بجوار السيدة الأولى مسألة مجاملة وأنه كان يجب أن أجلس في مؤخرة المقصورة مع مساعدي البيت الأبيض. وأظن أنه كان لطيفًا أن أعرف أن بنك الاحتياط الفدرالي يعتبر أحد الأصول القومية القيمة بعد ذلك القبول غير المشجِّع من الرئيس بوش، ولكن من الواضح أنني وُضِعت في المقدمة لغرض سياسي. وكانت مسز كلينتون ترتدي تاييرًا أحمر ناصعًا، وبينما كان الرئيس يتحدث كانت الكاميرات تتركز علينا مرارًا وتكرارًا.

بعد ذلك اتضح أنه لم يسعد الجميع رؤيتي هناك، على اعتبار أن هذا قد يضير استقلالية بنك الاحتياط الفدرالي. إلا أني كنت عازم على إقامة علاقة عمل مع هذا الرئيس الذي بدا على قدر كبير من المسئولية المالية.

التقيت بكلينتون في أوائل ديسمبر (كانون الأول) حين كان الرئيس المنتخب. ولم يكن قد انتقل إلى واشنطن بعد، وكانت رؤيته تعني السفر بالطائرة إلى ليتل روك بولاية أركانسو. وكان هو وفريقه الانتقالي قد أقاموا ورشة هناك في منزل الحاكم، الذي اتضح أنه مبنى كبير بالطوب الأحمر به أعمدة بيضاء يقوم على مرج مسطح وحدائق بالقرب من وسط المدينة.

عندما كانوا يقودوني إلى الغرفة الأمامية، لم أكن متأكدًا مما أتوقعه. ومع ذلك فأحد الأشياء التي سمعتها عن كلينتون أنه يتأخر في المجيء باستمرار، ولذلك أحضرت معي بعض التقارير الاقتصادية لقراءتها وشغل نفسي لمدة عشرين دقيقة أو نحو ذلك إلى أن يظهر. «سيدي الرئيس» قالها وهو يخطو ناحيتي مبتسمًا وجاء ليصافحني. وفهمت لماذا اشتُهر عنه كونه سياسي تجزئة. فقد جعلني أعتقد بالفعل أنه كان يتطلع إلى رؤيتي.

وكان كلينتون قد وضع الخطوط العريضة لأجندة اقتصادية طموحة عريضة أثناء حملته الانتخابية. إذ أراد أن يخفض الضرائب عن الطبقة الوسطى، ويخفض العجز الفدرالي إلى النصف، ويحفز نمو فرص العمل، ويزيد القدرة التنافسية الأمريكية من خلال برامج التعليم والتدريب الجديدة، والاستثمار في البنية التحتية للبلاد، وغير ذلك. وقد شهدتُ الكثيرَ من حملات انتخابات الرئاسة، وكنت جزءًا منها. وكان المرشحون يعدون بشيء للجميع. ولكني تساءلت ما هي أولويات كلينتون الحقيقية. لابد أنه كان يقرأ أفكاري؛ ذلك أنه كان من بين أول ما قاله لي: «لابد أن نحدد أولوياتنا، وأنا مهتم بنظرتك بالنسبة للاقتصاد».

من وجهة نظر بنك الاحتياط الفدرالي، إذا كان يريد معالجة صحة الاقتصاد طويلة المدى، فقد كان العجز حتى ذلك الحين هو الهم الأكثر إلحاحًا. وقد قلت ذلك في بداية فترة بوش، والآن ازدادت المشكلة أربع سنوات سوءًا. فالدَّين القومي للشعب ارتفع إلى ٣ تريليون دولار، مما جعل مدفوعات الفوائد ثالث أكبر نفقات فدرالية بعد الضمان الاجتماعي والدفاع. ولذلك عندما طلب مني كلينتون تقييمي الاقتصادي، كنت على أهبة الاستعداد.

قلت له إن أسعار الفائدة قصيرة الأجل منخفضة جدًّا ـ حيث خفضناها إلى ٣ بالمائة ـ وكان الاقتصاد يتخلص تدريجيًّا من آثار الأزمة الائتمانية وينمو بمعدل معقول إلى حد ما. وقد خُلِّقت أكثر من مليون فرصة عمل صافية جديدة منذ بداية ١٩٩١. ولكن أسعار الفائدة طويلة الأجل كانت لا تزال عالية على نحو عنيد. كما كانت تعمل بمثابة كابح للنشاط الاقتصادي برفعها تكاليف الرهن العقاري وإصدار السندات. وكانت تعكس توقعًا باستمرار التضخم الذي بات المستثمرون يطالبون بسببه بهامش فائدة إضافي لتعويض الشك والمخاطر المضافة.

قلت لكلينتون حسِّن توقعات المستثمرين وسوف تهبط أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما يحفز الطلب على المنازل الجديدة والأجهزة المنزلية، والأثاث، وكل السلع الاستهلاكية المرتبطة بامتلاك المنازل. كما سترتفع قيمة الأسهم، حيث تصبح السندات أقل جاذبية ويتحول المستثمرون إلى الأسهم. وسوف تتوسع الأعمال التجارية، مما يخلق فرص العمل. بعد كل ما قيل كان يمكن للنصف الثاني من التسعينيات أن يبدو جيدًا جدًّا. غير أني لم أنسَ حقيقة أن عام ١٩٩٦ سوف يكون عام انتخابات رئاسية. وقلت للرئيس المنتخب إن السبيل إلى المستقبل الذي يأتي بالخير هو الحد من التقدم طويل المدى لعجز الميزانية الفدرالية.

ما أسعدني أن كلينتون بدا مهتمًّا جدًّا. وكان من الواضح أنه لاحظ إحساسي بضرورة الاستعجال فيما يتعلق بالعجز، وسأل الكثير من الأسئلة الذكية التي عادةً ما لا يسألها السياسيون. وتحول لقاؤنا الذي كان مقدرًا له أن يستغرق ساعة واحدة إلى مناقشة حيوية استمرت حوالي ثلاث ساعات. وقد تناولنا مجموعة كبيرة من الموضوعات التي تتجاوز الاقتصاد ـ الصومال والبوسنة والتاريخ الروسي وبرامج التدريب الوظيفي والتعليم ـ وطلب مني تقييمًا لزعماء العالم الذين لم تتح له فرصة مقابلتهم بعد. وبعد قليل جاء المساعدون بطعام الغداء.

وهكذا لم يكن الساكسفون الشيء الوحيد المشترك بيننا. فها هو زميل في مطاردة المعلومات، وكما هو الحال بالنسبة لي، كان من الواضح أن كلينتون يتمتع بأفكار استكشافية. خرجت منبهرًا، إلا أن ما رأيته هو أنني لم أكن متأكدًا تمامًا. فمن الواضح أنه فيما يتعلق بالذكاء الحاد كان كلينتون صنوًا لريتشارد نيكسون الذي كان بالرغم من عيوبه أذكى رئيس قابلته حتى تلك اللحظة. وإما أن يكون كلينتون مشاركًا لي في الكثير من آرائي بشأن الطريقة التي يتطور بها النظام الاقتصادي وبشأن ما ينبغي عمله، أو أنه أمهر حرباء قابلتها في حياتي. أمعنت التفكير في هذا كله وأنا على الطائرة في طريق عودتي. وبعد أن عدت إلى واشنطن قلت لأحد الأصدقاء: «لا أدري إن كنت سأغير تصويتي، غير أني اطمأننت».

تعزز ذلك الشعور بعد أسبوع عندما أعلن كلينتون عن فريقه الاقتصادي الذي يضم

عددًا من الوجوه المألوفة. فقد اختار لوزارة الخزانة لويد بنتسن، رئيس لجنة التمويل بمجلس الشيوخ، وجعل روجر ألتمان، رجل البنوك الاستثمارية شديد الذكاء في وول ستريت، نائبًا له. واختار مديرًا للميزانية ليون پانتير عضو الكونجرس عن كاليفورنيا الذي كان يرأس لجنة الميزانية في مجلس النواب، وكانت الاقتصادية أليس ريڤلين نائبة له. وهي الاقتصادية الوحيدة في الفريق، وكانت مسوغات تعيينها مذهلة؛ فقد كانت المدير المؤسس لمكتب الميزانية بالكونجرس وكانت من أوائل من حصلوا على منح العبقرية من مؤسسة ماك أرثر. وكان اللافت للانتباه كذلك اختيار كلينتون لروبرت روبين، رئيس مجلس إدارة جولدمان ساكس، لإدارة مجلس البيت الأبيض الجديد للسياسة الاقتصادية. وكما أوضحت صحيفة «نيويورك تايمز»، فقد كان روبين نظيرًا اقتصاديًّا لمستشار الأمن القومي؛ إذ ستكون وظيفته استخلاص الأفكار الاقتصادية من وزارة الخزانة، ومكتب الميزانية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، وغيرها من الإدارات، ثم نسجها في شكل خيارات سياسية للرئيس. وما خطر ببالي هو أن كلينتون يقتبس صفحة من كتاب چون كنيدي. فقد كانت كل تعيينات كلينتون الخاصة بالسياسة الاقتصادية من الوسطيين المحافظين ماليًّا مثل دوج ديلون رجل البنوك الجمهوري الذي اختاره كنيدي وزيرًا للخزانة. وجعل اختيارهُم بيل كلينتون يبدو أبعد ما يمكن عن ذلك الليبرالي الكلاسيكي الذي يفرض الضرائب وينفق ويظل ديمقراطيًّا رغم ذلك.

* * *

كشأن أية إدارة جديدة، كان لابد للبيت الأبيض في عهد كلينتون أن يعمل بسرعة لتجميع أولى ميزانياته، التي يجب تقديمها للكونجرس بحلول أوائل شهر فبراير (شباط). ولم يكن لدى الرئيس بكل الحسابات الوقت الكافي للتعامل مع توصيات فريقه الاقتصادي. فقد بدأ المدى الكامل للمشاكل الاقتصادية التي تواجههم في الاتضاح للتو: قدم مكتب الإدارة والميزانية في شهر ديسمبر (كانون الأول) تحليلاً منقحًا يتوقع أن تواجه الحكومة عجزًا مقداره ٣٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧ ـ أي ما يزيد بمقدار ٥٠ مليار دولار عن تقديرها السابق. وأوضح ذلك أنه لكي يقترب كلينتون إلى أي حد من هدفه الخاص بتخفيض العجز إلى النصف فسوف يتعين عليه التخلي

عن الخطط الأخرى التي تحظى بالتقدير أو تأجيلها، وهي الخطط التي تشمل تخفيض الضرائب للطبقة الوسطى و«الاستثمارات» في التدريب وفرص العمل.

كنت أراقب عملية وضع الميزانية عن كثب بشكل أساسي من خلال لويد بنتسن. فقد لفت وزير الخزانة الجديد انتباهي أول مرة في الانتخابات الأولية التي أجريت في عام ١٩٧٦ ـ فاز عليه جيمي كارتر في النهاية كمرشح للحزب الديمقراطي، غير أني كنت أرى أن بنتسن يبدو رئيسًا ويتصرف كأنه رئيس. وكان بنتسن المهذب، ذو الشعر الرمادي، والمتطور قائدًا سابقًا للطائرة القاذفة B-24 II في الحرب العالمية الثانية وفاز بعضوية مجلس الشيوخ أربع دورات، حيث اكتسب سمعة طيبة لأحكامه الجيدة وجعله الأشياء تتم في هدوء. وقد تعرفت أنا وأندريه على بنتسن وزوجه الرائعة بي إيه اجتماعيًا لبعض الوقت. ولم أُدهش أن أجد أنه من الممتع العمل معه، رغم اختلافنا.

كان بنتسن وغيره من أعضاء الفريق الاقتصادي حريصين على الاعتراف بحدود بنك الاحتياط الفدرالي. والواقع أن قرارهم عدم التعليق علنًا على السياسة النقدية كان انفصالاً كبيرًا عن الماضي وساعدنا وإياهم على تعزيز استقلالنا. وعندما جاء هو وپانيتا لإطلاعي في منتصف شهر يناير (كانون الثانى) على موجز للميزانية الجاري وضعها، تحاشيا طلب إقرار لها أو حتى الرأي فيها. فأشرت فقط إلى أنني فهمت، وتركت الأمر عند هذا الحد. وقد رأيت في واقع الأمر أن الخطة غير تضخمية وشهدت بما يعني ذلك في الكونجرس في أواخر يناير (كانون الثاني).

طلب مني بنتسن أن أسهم في النقاش مع الرئيس مرة واحدة فحسب ـ في اليوم التالي لشهادتي لمصلحة مقاربتهم الشاملة. (وقد تحاشيت التعليق على تفاصيل برنامج كلينتون). وعندما انتهى الفريق من عمل حساباته واتخذت الميزانية شكلها، وجد كلينتون نفسه في مواجهة اختيار شديد الوضوح. فإما أن يختار حزمة من برامج الإنفاق التي تحقق بعض وعود حملته، أو يختار خطة خفض العجز التي سوف يتوقف نجاحها على التأثير على الأسواق المالية، وهو ما سوف يؤتي ثماره على المدى الطويل. لم يكن هناك اختيار وسط ـ ولم يكن بإمكاننا تحمل نفقات الاختيارين معًا. وأحدثت تلك المعضلة صدعًا في هيئة موظفي البيت الأبيض الذين سَخِر بعضهم سرًّا من مقاربة

خفض العجز باعتبارها بيع بالكامل لوول ستريت. وهذا هو سبب دعوة بنتسن لي إلى البيت الأبيض ـ لإعادة التأكيد على استعجال إصلاح الميزانية.

التقيت بالرئيس في المكتب البيضاوي صباح يوم ٢٨ يناير (كانون الثانى)، وانضم إلينا بوب روبين. كان كلينتون مشغولاً جدًّا ولذلك دخلت في الموضوع مباشرةً. وقد ركزت على خطر عدم مواجهة العجز فورًا، موضحًا له الطريقة التي يُحتمل أن يتجلى العقد شيئًا فشيئًا في تلك الحالة. وقلت له إنه بسبب انتهاء الحرب الباردة «سوف تنخفض نفقات الدفاع على مدى السنوات القليلة المقبلة وسوف يغطي هذا على كثير من المشكلات. ولكن بحلول عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٧ سوف يكون من الصعب على الجمهور تجاهل العجز. ويمكنك أن ترى ذلك في البيانات». وأوضحت له أنه من المقرر أن تزيد النفقات المطلوبة للضمان الاجتماعي وغيره من الإعانات الاجتماعية، وهو ما سيتسبب في فتح مزيد من ثغرات العجز. وأضفت قائلاً: «وبذلك يزداد الدَّين زيادة ملحوظة مع دخول القرن الحادي والعشرين، مما يهدد بحدوث زيادة سريعة في العجز. وما لم يتم إجهاض ذلك فسيؤدي إلى أزمة مالية». وبعد أن انتهينا من الكلام لم يكن مستغربًا أن يتجهم كلينتون.

مع أنني لم أسهب في توضيح ذلك، كانت الحقيقة الصعبة هي أن ريجان اقترض من كلينتون، وكان على كلينتون أن يسترد الدَّين. ولم يكن هناك ما يدعو للشعور بالأسى على كلينتون ـ فهذه المشكلات نفسها هي ما مكنته من هزيمة چورچ بوش. غير أني تأثرت من كونه لم يحاول على ما يبدو تلفيق الواقع بالحد الذي يفعله الساسة عادةً. ذلك أنه كان يجبر نفسه على العيش في عالم الواقع فيما يتعلق بالدلائل الاقتصادية والسياسة النقدية. وكان قراره التالي هو المضي قُدُمًا والكفاح من أجل تخفيض العجز فعلاً من أفعال الشجاعة السياسية. حيث كان سيصبح من السهل السير في الاتجاه الآخر. فليس هناك الكثير من الناس الذين سيصبحون الأكثر حكمةً لمدة عام أو عامين أو حتى ثلاثة.

اتخذت خطوة أخرى لمساعدة صقور العجز ـ إذ قدمت لبنتسن المشورة فيما يتعلق بما أراه بشدة من ضرورة تخفيض العجز لإقناع وول ستريت وبالتالي لتخفيض

أسعار الفائدة طويلة الأجل. وكان وصفه المختزل لما قلته «ليس أقل من ١٣٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٧». والواقع أن المشورة التي قدمتها له كانت أكثر تعقيدًا. فقد تصورت مجموعة من الإمكانيات التي يتصل بكل منها احتمال ما ـ وأثناء ذلك كنت حريصًا على تأكيد أن جوهر البرنامج ومصداقيته سيكونا أهم من الأرقام. ولكني فهمت عندما قال في النهاية «تعلم أنه لا يمكنني العمل بشيء على هذا النحو من التعقيد». ووصل الرقم الذي استخرجه إلى الرئيس وكان له أثر قوي. وداخل البيت الأبيض، أصبح مبلغ الـ ١٣٠ مليارًا يُعرف باسم «الرقم السحري» الذي كان على تخفيض العجز أن يبلغه.

كانت الميزانية خبرًا رئيسيًّا عندما ظهرت أخيرًا. وكان عنوان «نيويورك تايمز» الرئيسي بعد خطاب كلينتون: «خطة كلينتون لإعادة تشكيل الاقتصادر تسعى للحصول على طاقة تكساس والدخول الكبيرة». وأعلنت صحيفة «يو إس إيه توداي» أن «المعركة بدأت» ووصفت مقترحات كلينتون بأنها «حزمة ألم خمسية». وركزت التغطية الإعلامية في المقام الأول على من ستصيبه التخفيضات (كل دائرة ما عدا الأسر المعيشية الفقيرة ـ فقد وضعت الخطة أعباءً على الأغنياء والطبقة الوسطى والأعمال التجارية). واللافت للانتباه أن رد فعل الجماهير كان مشجعًا؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الأمريكيين متقبلون على نحو غير متوقع لفكرة تقديم تضحية من أجل ترتيب بيت الأمة.

يحصل معظم الرؤساء الجدد على شهر عسل من الكونجرس، إلا أن كلينتون حصل على خندق حرب. فبالرغم مما حظيت به خطة الميزانية من قبول مبدئي، فقد كان معظم أعضاء الكونجرس كارهين لها ـ وليس ذلك بمستغرب، لأنها تستهدف أهدافًا مجردة بعيدة ولم تقدم مشروعات طرق سريعة جديدة، أو برامج أسلحة، أو غير ذلك من الأشياء الجذابة المربحة التي يعودون بها إلى دوائرهم الانتخابية. وأظن أن كلينتون هزته تلك الدرجة من المقاومة. فقد رفض الجمهوريون الميزانية رفضًا باتًّا وتمرد الكثير من الديمقراطيين، ومضت المناقشات بطيئةً حتى جزء كبير من فصل الربيع. ومع أن الديمقراطيين كانوا يتمتعون بأغلبية ٢٥٨ مقابل ١٧٧ في مجلس النواب، فقد كان هناك تساؤل جاد حول ما إذا كانت الميزانية ستحظى بالموافقة أم لا ـ بل إن التوقعات كانت أسوأ في مجلس الشيوخ. وامتد الصراع إلى داخل البيت الأبيض،

حيث كان هناك أشخاص مهمون يطالبون بأجندة أقل توافقًا مع وول ستريت. وكان أحد هؤلاء مستشار كلينتون چيمس كارڤيل الذي اشتهر بعبارته الساخرة: «كنت أظن أنه إذا كان هناك تناسخ أرواح، فإني أريد العودة بصفتي الرئيس أو البابا أو ضارب بيسبول ٤٠٠, ٠. ولكني الآن أريد أن أعود بصفتي سوق السندات. حيث يمكنك أن تخيف الكل». جعل النزاع الذي تناقله الإعلام على نطاق واسع كلينتون يبدو ضعيفًا، وهبطت شعبيته الأولى. ومع حلول أواخر الربيع كانت شعبيته قد هبطت بصورة كبيرة إلى ٢٨ بالمائة.

كان الرئيس مكتئبًا عندما رأيته مرة أخرى في ٩ يونيو. إذ كان مجلس النواب قد وافق أخيرًا على ميزانيته قبل ذلك بأسبوعين - بفارق صوت واحد. وكانت المعركة قد بدأت للتو في مجلس الشيوخ. وتلقيت مكالمة تليفونية من ديڤيد جرجن مستشار كلينتون الذي قال «إنه مكتئب» وسألني إن كان بإمكاني المجيء لإدخال البهجة في نفس الرئيس. وكنت أعرف جرجن منذ عشرين سنة، كمستشار لنيكسون وفورد وريجان. وكان كلينتون قد عينه من ناحية لكونه محترفًا متوازنًا غير عصبي من واشنطن، ومن ناحية أخرى لأنه كان جمهوريًا - فقد كان الرئيس يأمل في تعزيز صورته كوسطي.

عندما ذهبت إلى المكتب البيضاوي ذلك الصباح كان واضحًا أن الناس هناك يعانون من الإجهاد. فمن الواضح أنهم كانوا يعملون فترة طويلة على مدار الساعة، بمن في ذلك بنتسن ابن الثانية والسبعين. (أكدت أندريه ذلك؛ فقد كانت حينذاك كبيرة مراسلي شبكة إن بي سي في البيت الأبيض). وكانوا في حالة أخذ ورد مع الكونجرس في محاولة لإنجاح الميزانية، ولا شك في أنهم شعروا بأنهم يواجهون مشكلة مستحيلة. وبدا الرئيس نفسه مقهورًا. ولم يكن من الصعب تخيل السبب. فقد كان ينفق رأسماله السياسي، ومع ذلك كانت الميزانية التي ضحى من أجلها على هذا النحو في خطر.

شجعته بقدر استطاعتي. قلت له إن خطته هي أفضل فرصة خلال أربعين سنة لتحقيق نمو مستقر طويل المدى. وحاولت جعله يرى أن الاستراتيجية تسير في مسارها، أي أنها ناجحة - وأوضحت له أن أسعار الفائدة طويلة الأجل تتجه بالفعل نحو الانخفاض. وكانت فكرة أن يخرج ويعترف بضرورة معالجة العجز ميزة مهمة جدًّا.

غير أني حذرت في الوقت نفسه من أن ذلك لن يكون سهلاً. فالواقع أن على كلينتون أن يحارب، ويقنع، ويساوم لمدة شهرين آخرين كي يروج لميزانيته في مجلس الشيوخ. وكما حدث في مجلس النواب، فقد حصلت الميزانية في مجلس الشيوخ على موافقة بفارق صوت واحد ـ وفي تلك المرة كان الصوت الحاسم لنائب الرئيس جور.

آثار كلينتون دهشتي مرة أخرى في ذلك الخريف بحربه من أجل التصديق على معاهدة النافتا. وكان المقصود في المقام الأول بالمعاهدة التي جرى التفاوض عليها في عهد الرئيس بوش هو إزالة الحواجز الجمركية بين المكسيك والولايات المتحدة، وإن كانت تشمل كندا كذلك. ولم ترضَ النقابات العمالية عن تلك المعاهدة، وكذلك الديمقراطيون، بالإضافة إلى بعض المحافظين؛ وقال قليل من مراقبي الكونجرس إن فرصتها ضئيلة في الحصول على موافقة. ولكن الواقع أن كلينتون قال لا يمكنكم إيقاف دوران الأرض؛ شئتم أم أبيتم، فإن أمريكا جزء كبير من الاقتصاد الدولي، والنافتا تجسد الاعتقاد بأن التجارة والمنافسة يخلقان الرخاء، وأنتم بحاجة إلى الأسواق الحرة لتحققوا ذلك. وقد أدى هو وموظفو البيت الأبيض ما عليهم كأفضل ما يكون، وبعد كفاح دام شهرين تم إقرار المعاهدة.

أقنعني هذا كله بأن رئيسنا الجديد شخص يحب المخاطرة ولا يقبل بالأمر الواقع. كما أنه كان يفضل التعامل مع الحقائق. وبالنسبة للتجارة الحرة، كانت تلك هي الحقيقة: ليس هناك معنى اقتصادي للتفرقة بين المنافسة الداخلية والمنافسة عبر الحدود. فإذا كنت في مصنع في دابيوك بولاية أيوا، فليس هناك فرق بين ما إذا كنت تتنافس مع شخص في سانتا فيه[1] أو عبر الحدود. وبعد إزالة ضغط الحرب الباردة، أصبح لدى الولايات المتحدة فرصة تاريخية لربط الاقتصادي الدولي ببعضه على نحو أكثر حبكًا. وكانوا ينتقدون باستمرار تناقض كلينتون وميله إلى الوقوف مع كل الأطراف في أي جدل، إلا أن هذا لم يصدق قط على سياسته الاقتصادية. وأصبح التركيز الدائم المنظم على النمو الاقتصادي طويل المدى سمة مميزة اتسمت بها فترة رئاسته.

* * *

---

(١) عاصمة ولاية نيومكسيكو. (المترجم).

كان بنك الاحتياط الفدرالي له مشكلاته الخاصة به مع الكونجرس في ذلك العام، وللأسباب نفسها. وكان أشرس منتقدينا عضو الكونجرس هنري جونزاليس من تكساس، وهو رئيس لجنة البنوك في مجلس النواب. واشتهر جونزاليس الشعبوي سريع الغضب من سان أنطونيو بأنه لكم أحد أبناء دائرته في عينه في أحد المطاعم لأنه دعاه شيوعيًّا. وكان جونزاليس قد دعا في مرات مختلفة بالكونجرس إلى توجيه الاتهام إلى ريجان وبوش وپول ڤولكر. وكان لا يثق بتاتًا فيما كان يسميه «سلطة بنك الاحتياط الفدرالي الضخمة» ـ وأظن أنه كان يفترض أن المجلس مجموعة من المعينين الجمهوريين الذي يديرون السياسة النقدية لمصلحة وول ستريت أكثر من مصلحة الرجل العامل. وفي خريف ١٩٩٣ أشعل جونزاليس الوضع إلى حد كبير.

كان بنك الاحتياط الفدرالي يثير غضب الكونجرس باستمرار، ومن المحتمل أن يظل كذلك، بالرغم من كونه من إنشاء الكونجرس. وهناك صراع كامن بين مركز اهتمام البنك طويل الأمد واحتياجات معظم الساسة قصيرة الأمد التي يرضون بها دوائرهم الانتخابية.

وكثيرًا ما يطفو الاحتكاك على السطح في جلسات الاستماع الخاصة بمراقبة أعمال البنك. فقد كان لزامًا على البنك تقديم تقرير كل عامين عن قراراته الخاصة بالسياسة النقدية والدلائل المستقبلية الاقتصادية. وكانت جلسات الاستماع تلك تشعل في بعض الأحيان شرارة مناقشات قضايا مهمة. ولكنها كانت في الغالب مسرحًا كنت فيه أحد قطع الديكور ـ وكان المشاهدون هم الناخبون في الدوائر الانتخابية. وفي عهد إدارة چورچ بوش نادرًا ما كان يضيع رئيس لجنة البنوك بمجلس الشيوخ ألفونسو داماتو فرصة مهاجمة البنك. وكان يقول لي: «الناس ستموت من الجوع هناك وأنتم مشغولون بالتضخم». وكنت أتغاضى باستمرار عن مثل هذا النوع من التعليقات. ولكن عندما يؤكد هو أو أي شخص آخر أن أسعار الفائدة أعلى من اللازم، كنت أرد وأوضح لماذا فعلنا ما فعلناه. (وكنت حريصًا بطبيعة الحال على صياغة أية مناقشة للخطوات المستقبلية المحتملة بلغة بنك الاحتياط الفدرالي منعًا لإرباك الأسواق.)

شن جونزاليس حملة لجعل بنك الاحتياط الفدرالي أكثر قابلية للمحاسبة ركزت على ما رآه سريتنا الزائدة عن الحد. وكان يريد من لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية على وجه الخصوص أن تدير شئونها علانيةً، بل وتكون هناك تغطية تليفزيونية

لمداولاتها. وفي مرة من المرات جرَّ ثمانية عشر من أعضاء لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية إلى الكونجرس ليشهدوا تحت القَسَم، واستنكر ممارسة اللجنة التي طال أمدها الخاصة بعدم الإعلان علانية عن الخطوات السياسية أو تغييرات أسعار الفائدة. فقد كان السجل العلني لكل اجتماع مجرد مجموعة موجزة من المحاضر تُنشر كل ستة أسابيع بعد اتخاذ الإجراءات ـ وتلك أبدية افتراضية بالنسبة للأسواق المالية. ونتيجة لذلك كانت الإشارات الواردة من عمليات الأسواق المفتوحة الخاصة بالبنك، أو التصريحات العلنية لمسئولي البنك، تخضع لتمحيص شديد من وول ستريت.

ومن جانبه، ولمصلحة الاستقرار السياسي، كان بنك الاحتياط الفدرالي يسعى منذ زمن بعيد إلى تعزيز أسواق الدَّين عالية السيولة من خلال استخدام ما أسميناه الغموض البنَّاء. وكانت الفكرة هي أن الأسواق غير المتأكدة من اتجاه أسعار الفائدة سوف تخلق المنطقة المصدات الكبيرة المطلوبة من العطاءات والعروض. إلا أنه في أوائل التسعينيات كانت الأسواق في سبيلها لأن تصبح على قدر كافٍ من الاتساع والسيولة بدون ذلك الدعم من بنك الاحتياط الفدرالي. وعلاوة على ذلك كان يُنظر إلى ميزة قدرة المشاركين في السوق على توقع خطوات بنك الاحتياط المركزي المستقبلية على أنها تؤدي إلى استقرار أسواق الدَّين. وكنا قد بدأنا سبيلاً إلى شفافية أكبر في مداولاتنا وعملياتنا، ولكنه أقل بكثير من السياسة التي كان هنري جونزاليس يود أن نتبعها.

كنت معارضًا لفكرة علانية تلك الاجتماعات. فقد كانت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية الجهة الأساسية لاتخاذ القرارات لدينا. وإذا ما اتسمت قراراتها بالعلانية، بحيث تذاع تفاصيل ما قيل ومن قاله، فسوف تصبح الاجتماعات سلسلة من العروض المكتوبة التي تفتقر إلى الإثارة. وسوف تضيع مزايا صياغة السياسات الخاصة بالمناقشة غير المقيدة.

وبالرغم من ذلك لم يفلح سعيي لنقل تلك المقولة إلى جلسات الاستماع. وعندما أثار جونزاليس مسألة التسجيلات التي نحتفظ بها وجدت نفسي في وضع شديد الحرج. ففي عام ١٩٧٦، وفي عهد إدارة فورد، أصدر أرثر برنز توجيهاته إلى العاملين بعمل تسجيل صوتي لاجتماعات لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية للمساعدة في كتابة

المحاضر. واستمرت هذه الممارسة، وعلمت بها، غير أني كنت أفترض باستمرار أن الأشرطة كانت تُمسح بمجرد كتابة المحاضر. وعندما كنت أستعد للإدلاء بشهادتي أمام لجنة البنوك علمت أن الأمر لم يكن كذلك على وجه التحديد؛ فبالرغم من أن الروتين المتبع كان مسح الأشرطة، إلا أن العاملين في البنك كانوا يحتفظون بنسخ من التفريغات الكاملة في خزانة ملفات عليها قفل في آخر الردهة التي بها مكتبي. وعندما كشف النقاب عن وجود التفريغات انقض جونزاليس. وبما أنه بات مقتنعًا أكثر من أي وقت مضى بأننا نتآمر على إخفاء أسرار محرجة، فقد هدد بطلب إحضار التسجيلات.

كان جونزاليس يشك بشكل خاص في مكالمتين جماعيتين أجرتهما لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية استعدادًا لجلسات الاستماع. ولم نكن نرغب في إخراج تلك الأشرطة خوفًا من أن يخلق هذا سابقة. وبعد قليل من التفاوض، وافقنا على السماح للمحاميين اللذين يعملان مع لجنة البنوك ـ أحدهما ديمقراطي والآخر جمهوري ـ بالقدوم إلى بنك الاحتياط الفدرالي والاستماع.

اكتشف المحاميان بسرعة أن أشرطة ووترجيت كانت أكثر إثارة إلى حد بعيد. وبعد الاستماع بصبر لما يقرب من ساعتين إلى مداولات لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية، غادر المحامي الديمقراطي دون أن ينطق بكلمة، أما المحامي المحافظ فعلَّق بقوله إنه ينبغي استخدام الشريط لتعليم الطلاب في المدارس الثانية أثناء حصص التربية الوطنية كيف ينبغي أن تسير الاجتماعات الحكومية.(١)

وبالرغم من ذلك كان زملائي غاضبين ـ وخاصة من جونزاليس، ولكن من المحتمل أنهم لم يكونوا سعداء بي إلى حد كبير. فمعظمهم لم يكونوا على علم بأن اجتماعاتنا يجري تسجيلها. وأثارت فكرة احتمال نشر أية تعليقات صدرت عنهم على الفور، إذا نجح جونزاليس في الحصول على ما أراد، الذعر في المكان. وفي المرة التالية التي اجتمعت فيها لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى)، كان

---

(١) نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٩٣) عن جونزاليس شكواه من أن الأشرطة تتضمن «تعليقات مهينة بشأن عضو محترم من أعضاء لجنة البنوك ولجنة البنوك بصفة عامة».

الناس أقل استعدادًا لمناقشة الأفكار. وقال أحد المحافظين لمراسل صحيفة «واشنطن بوست»: «قد تلاحظ أن هناك فرقًا، ولكن ليس للأحسن».

بعد المناقشة المستفيضة، قرر المجلس مقاومة أي إحضار أو طلب يمكن أن يعوق فاعلية المؤسسة، ولتكن المحكمة مكانًا لذلك إذا استدعى الأمر. ولكن الجدل سرَّع مداولاتنا الأخيرة بشأن الشفافية. وفي النهاية قررنا أن تعلن لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية عن إجراءاتها عقب كل اجتماع مباشرة وأن يُنشر التفريغ الكامل بعد تأخر دام خمس سنوات. (وقال الناس مازحين إن ذلك هو نظير الجلاسنوست الخاص ببنك الاحتياط الفدرالي). وقد قمنا بتلك الأشياء ونحن نعلم أن التفريغات المنشورة تجعل اجتماعاتنا أطول وأقل إبداعًا. وبالرغم مما انتهى إليه الأمر، فلم تقم القيامة. ولم تجعل التغيرات العملية أكثر شفافية فحسب، بل أتاحت لنا كذلك طرقًا جديدة للاتصال بالأسواق.

كنت ممتنًا لأن الرئيس كلينتون نأى بنفسه عن زوبعة الفنجان تلك. فقد كان كل ما قاله بعد ذلك هو: «هل يظن أي إنسان عاقل أننا سوف نفعل أي شيء يغير استقلال بنك الاحتياط الفدرالي؟ ليس لدي أي انتقاد للبنك منذ توليت الرئاسة».

* * *

في وسط تلك الدراما الواشنطنية كان من السهل أحيانًا نسيان أن هناك عالمًا حقيقيًا في الخارج تحدث فيه الأمور. وفي ذلك الصيف، شلَّت فيضانات نهري المسيسيبي والميزوري الحياة في تسع ولايات في الغرب الأوسط. وأُطلقت أقمار ناسا لإصلاح تليسكوب هابل. وكانت هناك محاولة انقلاب فاشلة ضد بوريس يلتسين، وفاز نيلسون مانديلا بجائزة نوبل للسلام. وكان هناك اندلاع للعنف المثير للقلق في الولايات المتحدة؛ تفجير مركز التجارة العالمي، والحصار الذي وقع في واكو، وقتل وتقطيع أطراف العلماء والأساتذة بواسطة أونابومر.[1] وفي أمريكا الشركات، أصبح شيء

---

(١) «أونابومر» هو الاسم الذي أطلقته الصحافة على الإرهابي الأمريكي تيد كازنسكي الذي أدى الكشف عنه والقبض عليه في عام ١٩٩٦ إلى هزة في المجتمع الأمريكي. فقد قام هذا الأمريكي الأبيض خريج جامعة هارڤارد بإرسال ١٦ رسالة مُلغمة بالقنابل من سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٩٥، أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ٢٩ شخصًا. هذا الكتاب يلقي الضوء مرة أخرى على هذا الإرهابي لا =

يسمى إعادة هندسة العملية التجارية أحدث صيحة في الإدارة، وبدأ لو جرستنر سعيه لتحسين أحوال آي بي إم. وكان أهم شيء من وجهة نظر بنك الاحتياط الفدرالي هو أن الاقتصاد بدا أخيرًا وكأنه تخلص من أحزان أوائل التسعينيات. فقد ارتفعت معدلات الاستثمار التجاري، والإسكان، وإنفاق المستهلك ارتفاعًا حادًا، وهبط معدل البطالة. وبانتهاء عام ١٩٩٣ لم يكن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٨,٥ بالمائة منذ ركود ١٩٩١ فحسب، بل كان يتوسع بمعدل ٥,٥ بالمائة سنويًّا.

أدى هذا كله إلى أن يقرر بنك الاحتياط الفدرالي أن الوقت قد حان للتقييد. وفي ٤ فبراير (شباط) من عام ١٩٩٤ صوتت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية لمصلحة رفع سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة بالمائة، ليصبح ٣,٢٥ بالمائة. وكان ذلك أول رفع لسعر الفائدة خلال خمس سنوات، وقد فرضناه لسببين. كان السبب الأول هو أن أزمة ائتمان ما بعد الثمانينيات قد انتهت ـ إذ كان المستهلكون يحصلون على قروض الرهن العقاري التي يحتاجونها وكانت الأعمال التجارية تحصل على القروض. ولعدة شهور، حين كان الائتمان مقيدًا، حافظنا على سعر الفائدة الأساسي مُنخفضًا بشكل استثنائي عند ٣ بالمائة. (والواقع أنك إذا سمحت بالتضخم، الذي كان معدله السنوي يقترب كذلك من ٣ بالمائة، فلن يكون سعر الفائدة الأساسي قليلاً جدًّا من الناحية الفعلية). وبما أن النظام الاقتصادي انتعش، فقد حان الوقت لإنهاء هذا «الموقف المفرط في توفيقيته» كما أسميناها.

أما السبب الثاني فكان هو دورة الأعمال التجارية نفسها. إذ كان الاقتصاد في مرحلة نمو، ولكننا كنا نريد ألا يتسم الهبوط، حين يحدث، بقدر كبير من السرعة ـ أن يكون هبوطًا معتدلاً وليس انحدارًا إلى الركود يصيب بالغثيان. وكان بنك الاحتياط الفدرالي

= باعتباره مضطربًا عقليًّا أو نفسيًّا كما فعلت وسائل الإعلام الأمريكية، ولكن باعتباره نموذجًا لقطاع كبير من الشباب الأمريكي المثقف. فقد كان كازنسكي بارعًا في دراسته للرياضيات وقد قام بعملياته الإرهابية بدافع من مواقفه الناقدة للمجتمع الصناعي الحديث، حتى أنه كتب مانيفستو يشرح فيه أفكاره. لهذا كانت رسائله المفخخة موجهة بالأساس للجامعات الأمريكية. (المترجم)

الخطوة بالفعل كانت صدمة. وتمشيًا مع انفتاحنا الجديد، قررنا في اجتماع لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية يوم ٤ فبراير (شباط) إعلان رفع أسعار الفائدة بمجرد رفع الجلسة. وفي نهاية اليوم كان مؤشر داو چونز قد هبط ٩٦ نقطة ـ حوالي ٢,٥ بالمائة. وكان رد فعل بعض الساسة عنيفًا. فقد شبهنا السِّناتور پول ساربانز من ميريلاند، وهو منتقد دائم لبنك الاحتياط الفدرالي، بـ«قاذفة تأتي وتقصف إحدى المزارع ... لأنكم تظنون أن التضخم الوغد موجود داخلها ... بينما الموجود في الداخل بالفعل ... هو أسرة سعيدة تقدر عودة النمو الاقتصادي».

كان رأيي هو أن ردود الأفعال تلك توضح فحسب كيف بات الأمريكيون مرتبطين بأسعار الفائدة المنخفضة المستقرة. وفي الاجتماعات المغلقة ببنك الاحتياط الفدرالي، كان الكثير من رؤساء البنك يلحون على ضعف حجم الزيادة. وتخوفًا من حدوث رد فعل يتسم بالذعر من جانب الأسواق تجاه الزيادة شديدة الحدة، حثثت زملائي على جعل تلك الخطوة الأولى صغيرة.

ظللنا نضغط على الكوابح خلال عام ١٩٩٤، إلى أن توقع رفع بنكِ الاحتياط الفدرالي لأسعار الفائدة عند ٥,٥ بالمائة. ومع ذلك فقد مر الاقتصاد بعام جيد جدًّا؛ إذ بلغ معدل نموه ٤ بالمائة، وأضاف ٣,٥ مليون فرصة عمل جديدة، وزادت الإنتاجية، وزادت أرباح الأعمال التجارية. وعلى نفس القدر من الأهمية لم يرتفع معدل التضخم بحال من الأحوال ـ فلأول مرة منذ الستينيات كان يقل عن المعدل السنوي البالغ ٣ بالمائة على مدى ثلاث سنوات متتالية. وكانت الأسعار التي تتراوح بين الانخفاض والثبات آخذة في التحول إلى واقع وتوقع ـ حتى أنه في أواخر ١٩٩٤ عندما تحدثت مع مجلس الأعمال التجارة، وهو الجمعية التي تضم رؤساء الشركات الكبرى، كان بعض المديرين يشكو من صعوبة وقف زيادة الأسعار. لم أكن متعاطفًا معه وسألته: «ما الذي تقصده، هل تعاني من أية مشكلة؟» ثم قلت له: «هوامش الربح تزداد. كُفَّ عن الشكوى».

كان المحللون منذ عقود يتساءلون عما إذا كانت ديناميكيات دورة الأعمال التجارية قد قضت على إمكانية «الهبوط الآمن» للاقتصاد أم لا ـ وهم يعنون بذلك البطء الدوري

بدون ما يتسم به الركود من فقدان الوظائف شك وعدم يقين. والواقع أن اصطلاح «الهبوط الآمن» مصدر سباق الفضاء في السبعينيات، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي يتنافسان على إنزال مسابير لا تحمل بشرًا على المريخ. وهبط بعض تلك المركبات الفضائية هبوطًا آمنًا ولكن الاقتصاد لم يهبط على هذا النحو؛ فالواقع أن التعبير لم يستخدمه حتى بنك الاحتياط الفدرالي. ولكن في عام ١٩٩٥ كان الهبوط الآمن هو ما حدث بالفعل. فقد كان النمو الاقتصادي بطيئًا على مدار العام، حيث بلغ معدلاً سنويًا يقل عن ١ بالمائة في الربع الرابع، عندما هبطت مركبتنا الفضائية المجازية برفق.

في عام ١٩٩٦ عاد الاقتصاد إلى النمو من جديد. وبحلول شهر نوفمبر (تشرين الثانى)، عندما كان الرئيس كلينتون في سبيله للفوز في الانتخابات، كان الاقتصاد يتوسع بمعدل نمو قدره ٤ بالمائة. واحتفل الإعلام بالهبوط الآمن قبل فترة طويلة من استعدادي أنا للاحتفال به؛ بل إنني كنت لا أزال أحذر زملائي في شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٦ قائلا: «لم نكمل العملية على النحو التام بعد. فبعد ستة شهور من الآن قد ندخل في ركود». ولكن لو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن هبوط ١٩٩٥ كان واحدًا من أكثر ما يفخر به بنك الاحتياط الفدرالي خلال فترة رئاستي له.

كان ذلك كله مختبئًا في المستقبل بطبيعة الحال، لأن لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية كانت تقيد الأسعار. وكانت معرفة متى يبدأ التقييد، ومقداره، وأهم شيء متى يتوقف، تحديًا فكريًا ساحرًا وأحيانًا مثيرًا للأعصاب إلى أقصى حد، وذلك لأن أحدًا لم يجربه على هذا النحو من قبل. كان الشعور بالأمر وكأنه أشبه بعبارة «فلنقفز من على هذا المبنى ذي الستين طابقًا إلى الأرض على أقدامنا». وكان أصعب نداء بالنسبة لأعضاء اللجنة هو ارتفاع سعر الفائدة الذي ثبت أنه الأخير ـ زيادة مقدارها ٥ , ٠ بالمائة في ١ فبراير من عام ١٩٩٥ . فقد قالت چانيت يلين، المحافظة التي ستصبح رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة كلينتون: «أخشى إن نحن فعلنا شيئًا اليوم قد تكون خطوتنا تلك أمرًا نأسف على القيام به». وكانت أبرز المدافعين عن التحول إلى موقف انتظار ما ستؤول إليه الأمور. وأوصلت الزيادة التي وافقنا عليها بالإجماع ذلك اليوم سعر الفائدة الأساسي إلى ٦ بالمائة ـ ضعف ما توقف عنده عندما بدأنا قبل عام. وكان

الكل في لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية يعرف المخاطر. فهل كان ضغطنا في مرة من المرات أكثر مما يجب؟ أو لم يكن بالقدر الكافي؟ لقد كنا نتحسس طريقنا وسط الضباب. وكانت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية تعترف باستمرار بأنه إذا حدث أن توقفنا أثناء دورة التقييد على نحو أسرع مما يجب فسوف تنهض الضغوط التضخمية من جديد وتجعل احتواءها مرة أخرى غاية في الصعوبة. ولهذا السبب كنا نميل باستمرار إلى الحصول على ضمان الزيادة الإضافية لسعر الفائدة الأساسي، ونتوقع تمامًا أنها ربما لا تكون ضرورية. وكان إنهاء مسار المضادات الحيوية النقدية أسرع من اللازم ينطوي على احتمال ظهور عدوى التضخم من جديد.

* * *

في الوقت نفسه كان عام ١٩٩٤ عامًا بائسًا بالنسبة للرئيس كلينتون. فقد تميز بانهيار مبادرته الخاصة بالرعاية الصحية، وأعقب ذلك خسارة انتخابات كل من مجلسي النواب والشيوخ النصفية. وقد فاز الجمهوريون بناءً على «العقد مع أمريكا» الخاص بنيوت جنجريتش وديك أرمي، وهو خطة مناهضة للحكومة الكبيرة [الديمقراطيون] تعد بتخفيض الضرائب وإصلاح الرفاه الاجتماعي والميزانية المتوازنة.

خلال بضعة أسابيع وُضِع كلينتون في اختبار من جديد. ففي أواخر شهر ديسمبر (كانون الأول) كشفت المكسيك عن كونها على حافة الانهيار المالي. وكانت مشكلتها مليارات الدولارات من الدَّين قصير الأجل الذي اقترضته عندما كان الاقتصاد منتعشًا. وكان ذلك النمو قد انخفض مؤخرًا، وبينما كان الاقتصاد يزداد ضعفًا كان لابد من خفض قيمة البيزو، مما يجعل ردَّ الدولارات المقترضة أكثر تكلفة. وفي الوقت الذي طلب فيه قادة المكسيك المساعدة كانت موارد الحكومة المالية تنخفض انخفاضًا سريعًا، بينما كان مطلوبًا منها ٢٥ مليار دولار خلال أقل من عام وكان الاحتياطي ٦ مليارات دولار فقط، وكان يتناقص بسرعة.

لم ينسَ أحد منا أزمة الدَّين الأمريكية اللاتينية في عام ١٩٨٢، عندما أطلق عجز المكسيك عن تسديد ٨٠ مليار دولار سلسلة متعاقبة من إعادة التمويل في البرازيل وفنزويلا والأرجنتين وغيرها من البلدان. وكادت تلك الواقعة تؤدي إلى انهيار بنوك

أمريكية عملاقة، وأدت إلى انتكاس التنمية الاقتصادية في أمريكا لمدة عقد من الزمن. وكانت أزمة أواخر ١٩٩٤ أصغر حجمًا. ومع ذلك كان من الصعب المبالغة في تقدير المخاطرة. فهي كذلك يمكن أن تمتد إلى الدول الأخرى، وبسبب الاندماج المتزايد بين الأسواق المالية والتجارة العالمية، فهي لم تكن تهدد أمريكا اللاتينية وحدها، بل أنحاء أخرى من العالم النامي. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة والمكسيك كان بينهما قدر كبير من الاعتماد المتبادل، كما تدل على ذلك اتفاقية النافتا. فإذا كان اقتصاد المكسيك سينهار، فسوف يتضاعف عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة وسوف يُضار اقتصاد الغرب الجنوبي.

وقعت الأزمة بينما كنت أنا وأندريه نغادر في رحلة ما بعد أعياد الميلاد إلى نيويورك. وكنت قد حجزت لنا في ستانهوپ، وهو فندق بديع في الجادة الخامسة قبالة منتزه سنترال پارك متحف المتروپوليتان للفنون مباشرةً. كنا نتطلع إلى قضاء بضعة أيام من الحفلات الموسيقية، والتسوق، والتجول في التستر النسبي للمدينة حيث التقينا من قبل. وكانت قد مرت عشر سنوات على تلك الأمسية التي كان يتساقط فيها الثلج وشهدت أول موعد لنا على العشاء في مطعم لوپيريجور في الشارع الثاني والخمسين، ومع أن ذلك لم يكن احتفالاً رسميًّا بالمناسبة، فقد كنا نحب باستمرار العودة إلى المدينة وموقع ذلك الموعد بين الكريسماس ورأس السنة الجديدة.

ومع ذلك فبمجرد وصولنا بدأ التليفون يرن ـ كان مكتبي في بنك الاحتياط الفدرالي على الطرف الآخر. إذ كان بوب روبين، الذي اختير حينذاك لمنصب وزير الخزانة، يحتاج بشدة إلى الحديث عن البيزو. وكان بوب مرشحًا ليتولى المنصب رسميًّا بعد لويد بنتسن الذي كان سيتقاعد عقب رأس السنة مباشرةً، إلا أنه كان من الناحية العملية يؤدي وظيفته بالفعل. وأنا متأكد من أنه كان يأمل في انتقال أيسر من هذا. وبدلاً من ذلك كان يواجه تعميدًا بالنار.

أدركت أندريه على الفور ما كانت تعنيه المكالمة. فعند أية أزمة خارجية تؤثر على الولايات المتحدة، تكون الريادة لوزارة الخزانة، إلا أن بنك الاحتياط يتورط باستمرار. تنهدت أندريه قائلةً: «هذا كثير جدًّا على العلاقة الرومانسية». وكانت تفهمني وتفهم وظيفتي جيدًا بعد كل تلك السنوات ـ وكنت ممتنًا لما أبدته من كرم وصبر. وهكذا

فعندما بدأت أزمة المكسيك ذهبت هي للتسوق وزارت الأصدقاء، وأمضيت أنا فترة الإقامة كلها في غرفتنا بالفندق على التليفون.

في الأسابيع التالية تشاورت الإدارة مع المسئولين المكسيكيين وصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات. وكان صندوق النقد الدولي مستعدًا لمنح المكسيك أية مساعدة يمكنه تقديمها، ولكن كانت تنقصه الأموال التي تحدث فرقًا حاسمًا. وقلت وراء الكواليس، وكذلك بوب روبين وكبير نوابه لاري سمرز وآخرون، إن تدخل الولايات المتحدة ينبغي أن يكون ضخمًا وسريعًا. فللحيلولة دون حدوث انهيار، كانت المكسيك بحاجة إلى تمويل كافٍ لإقناع المستثمرين بعدم التخلص من البيزو أو المطالبة بتسديد قروضهم على الفور. وكان ذلك يقوم على المبدأ نفسه الخاص بنفسية السوق، بينما يجري تكديس النقد في شبابيك البنوك لوقف تهافت العملاء على البنوك لسحب أرصدتهم ـ وهو الشيء الذي كانت البنوك الأمريكية تفعله أثناء الأزمة في القرن التاسع عشر.

كان القادة من الحزبين في الكونجرس متفقين على نحو ملحوظ؛ فقد كان من الخطورة إثارة تلك الفوضى المحتملة في دولة تضم ثمانين مليون نسمة ونشترك معها في حدود تمتد ألفي ميل. وفي ١٥ يناير (كانون الثانى) تقدم الرئيس كلينتون، ونيوت جنجريتش رئيس مجلس النواب الجديد، وبوب دول زعيم الأغلبية الجديد بمجلس الشيوخ مجتمعين بحزمة مقدارها ٤٠ مليار دولار من ضمانات القروض للكونجرس كي يوافق عليها.

وبقدر ما كانت عليه تلك الحركة من درامتيكية، فقد أصبح واضحًا خلال بضعة أيام أنه ليس هناك أدنى أمل في الكفالة. فقد كان الأمريكيون يقاومون باستمرار فكرة أن المشاكل النقدية لإحدى الدول الأجنبية يمكن أن تكون لها عواقب كبيرة على الولايات المتحدة. ولأن أزمة المكسيك جاءت في أعقاب النافتا، فقد زادت من حدة ذلك الدافع الانعزالي. فكل من كان يحارب النافتا ـ العامل والمستهلك والناشطون البيئيون واليمين الجمهوري ـ نهض مرة أخرى لمعارضة الإنقاذ. ولخص چين سپرلينج، وهو أحد كبار مستشاري كلينتون الاقتصاديين المعضلة الاقتصادية بقوله:

«كيف تتعاملون مع مشكلة لا تبدو مهمة للجمهور، وتبدو كأنها تبرع بالمال، وتبدو كأنها كفالة لأناس يقومون باستثمارات غبية؟»

عندما رُفِض اقتراح الأربعين مليار دولار سألني جنجريتش إذا كان بإمكاني الاتصال براش ليمبو وتوضيح سبب أنه من مصلحة أمريكا إلى أقصى حد أن تتدخل. قلت: «لا أعرف راش ليمبو. وهل تظن بالفعل أن الاتصال به سوف يُحْدِث فرقًا؟» فردَّ عليَّ جنجريتش بقوله: «سوف يستمع إليك». كان مقدم البرامج الإذاعية المغرم بدخول المعارك مركز قوة بين المحافظين. والواقع أن أعضاء الكونجرس الجدد اعتادوا تسمية أنفسهم «مؤتمر ديتوهيد» مستخدمين الكنية المفضلة لجمهور برنامجه. ولا حاجة إلى القول إن ليمبو كان لديه يوم ميداني لتسفيه فكرة مساعدة المكسيك. وكان لا يزال لدي شك، ولكن كان لدي انطباع بأن رئيس مجلس النواب الجديد كان مستعدًّا لمساعدة الرئيس الديمقراطي بشأن قضية من الواضح أنها لا تحظى بالتأييد. وهكذا رفعت سماعة التليفون مترددًا.

بدا ليمبو أقل ارتياحًا أكثر مني. وقد استمع بأدب وأنا أعرض حججي، وشكرني على ما منحته من وقتي. وقد أدهشني ذلك ـ إذ كنت أتوقع أن يكون راش ليمبو أشد مواجهةً.

لم يكن بالإمكان أن ينتظر الوضع تدخل الكونجرس. ففي أواخر شهر يناير (كانون الثانى)، وبينما كانت المكسيك تترنح على الحافة، تولت الإدارة الأمر بنفسها. فقد لجأ بوب روبين إلى الحل الذي سبق تأجيله ورفضه، وهو ضخ أموال الطوارئ الخاصة بوزارة الخزانة التي سبق أن أوجدها فرانكلين روزڤلت لحماية قيمة الدولار. وشعر روبين بقلق شديد بشأن المخاطرة بعشرات المليارات من أموال دافعي الضرائب. وحتى إذا كان زعماء الكونجرس قد وعدوا بالقبول، فقد كان هناك احتمال الظهور بمظهر الذي يلتف حول الشعب؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي معارضة الناخبين لمساعدة المكسيك بهامش مذهل هو ٧٨ بالمائة مقابل ١٨ بالمائة.

شاركت في وضع تفاصيل الخطة. وعرضها روبين وسمرز على الرئيس كلينتون

في ليلة ٣١ يناير (كانون الثانى). وكانت المفاجأة لا تزال واضحة في صوت بوب عندما اتصل بعد ذلك لإبلاغي بالنتيجة. فلم يقل كلينتون شيئًا سوى: «هذا شيء لا بد لنا من عمله». وأضاف روبين قائلاً: «لم يتردد بالمرة».

أنهى ذلك القرار المأزق. وقدم صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات الدولية ما يزيد على حوالي ٢٠ مليار دولار من الضمانات التي قدمتها وزارة الخزانة ليصل إجمالي الحزمة المقدمة للمكسيك، بكل مكوِّناتها إلى ٥٠ مليار دولار، معظمها قروض قصيرة الأجل. ولم تكن تلك منح كما زعم المعارضون، بل كانت الشروط من الشدة بحيث انتهى الحال بالمكسيك إلى استخدام جزء فقط من القرض. وما إن استعيدت الثقة في البيزو حتى ردت الأموال - وحققت الولايات المتحدة أرباحًا بلغت ٥٠٠ مليون دولار من الصفقة.

كان انتصارًا حلوًا لوزير الخزانة الجديد وفريقه. وشكلت التجربة رباطًا دائمًا بين روبين وسمرز وبيني. فأثناء الساعات التي لا حصر لها التي أمضيناها في تحليل القضايا، وعصف العقول، واختبار الأفكار، ومقابلة النظراء الأجانب، والإدلاء بالشهادات أمام الكونجرس، أصبحنا أصدقاء مقربين. وقد شعرت بثقة متبادلة مع روبين ازدادت عمقًا بمرور الأيام. ولم يخطر ببالي قط أن يفعل شيئًا مخالفًا لما قال إنه سيفعله بدون أن يخبرني بذلك سلفًا. وآمل أن يكون الأمر كذلك بالنسبة له. ومع أننا كنا ننتمي إلى حزبين مختلفين، فقد كان هناك إحساس بأننا نعمل في مؤسسة واحدة. وكنا متفقين على الكثير من القضايا الأساسية ولم يكن أي منا يحب المواجهة من أجل المواجهة، مما يسَّر الاتصال فيما بيننا وتعبير كل منا عن أفكاره.

كان سمرز قد بدأ كطفل معجزة في علم الاقتصاد. فقد كان ابنًا لأب حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد وابنَ أخ لاثنين من الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد أحد أصغر الحاصلين على درجة الأستاذية سنًا في جامعة هارڤارد. وقبل انضمامه إلى الإدارة كان كبير الاقتصاديين في البنك الدولي. وكان خبيرًا في التمويل العام، واقتصاد التنمية، وغير ذلك من المجالات. وما أعجبني أكثر من غيره هو أنه كان فنيًّا وواضعًا للمفاهيم مثلي، حيث كان يهوى إقامة النظرية على الحقيقة الإمبريقية.

كما كان شديد الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي الذي كان يستخدمه كمراجعة للواقع. فكان يحذر على سبيل المثال من أن ينشغل الرئيس أكثر مما يجب بوعد تكنولوجيا المعلومات ـ وكأن الولايات المتحدة لم يسبق لها أن مرت بتقدم تكنولوجي سريع. وقد وصف لاري حماس كلينتون للتكنولوجيا بأنه «أي كلام عن الإنتاجية» وهو ما لم أوافق عليه وكانت لنا مناقشات حول إمكانية شبكة الإنترنت استوعبها بوب كلها. وقد يكون لاري داهية كذلك؛ فقد كان هو صاحب فكرة وضع سعر الفائدة المرتفع على القروض المقدمة للمكسيك الذي جعل المكسيكيين يشعرون بأنهم مضطرون لردِّ القروض مبكرًا.

كنت أنا وروبين وسمرز نلتقي بشكل سري على الإفطار كل أسبوع طوال الأربع سنوات ونصف التالية، وكنا نتصل ببعضنا ونتزاور في مكاتبنا كثيرًا فيما بين ذلك. (وحافظت أنا ولاري على تلك العادة بعد عودة بوب إلى وول ستريت في منتصف ١٩٩٩ وأصبح لاري وزيرًا للخزانة). كنا نجتمع في الثامنة والنصف في مكتب بوب أو مكتبي، ونأمر بإحضار الإفطار، ثم نجلس لمدة ساعة أو ساعتين نساهم معًا بالمعلومات، ونقوم بالعمليات الحسابية، ونضع الاستراتيجيات، ونولِّد الأفكار.

كنت أخرج دائمًا من جلسات الإفطار تلك أذكي مما كنت عليه عند وصولي. فقد كانت أفضل منتدى يمكن تخيله لإيجاد الحلول لما يسمى «الاقتصاد الجديد». وكانت القوة المزدوجة لتكنولوجيا المعلومات والعولمة قد أخذت تترسخ، وكما قال كلينتون فيما بعد، فإن «كتب القواعد قد عفا عليها الزمن». وكان الديمقراطيين يسمون مجموعة السياسات الاقتصادية تندرًا Rubinomics.[1] وإذا ما عدنا إلى عام ٢٠٠٣ لوجدنا كاتبًا عرض مذكرات بوب في صحيفة «نيويورك تايمز» يسمي مجموعة Rubinomics «جوهر فترة رئاسة كلينتون». وقد عرَّفها بأنها «أسعار الأسهم والعقارات وغيرها من الأصول شديدة الارتفاع، ومعدل التضخم المنخفض، والبطالة المتدنية، والإنتاجية المتزايدة، والدولار القوي، والرسوم الجمركية المنخفضة، والاستعداد

(١) جمع بين اسم روبين وكلمة economics (الاقتصاد). (المترجم)

للعمل مديرًا للأزمات العالمية، والأهم من هذا كله فائض الميزانية الفدرالية الضخم المتوقع». أتمنى لو استطعت أن أقول إن هذا كله كان نتيجة للسياسة الفعالة الواعية الناتجة عن إفطارنا الأسبوعي. كان بعضها كذلك بالتأكيد. إلا أنها تعكس في أغلبها بداية مرحلة جديدة من العولمة والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على سقوط الاتحاد السوفييتي، وهي القضايا التي سأناقشها في فصول لاحقة.

* * *

لم أكن أرى الرئيس كلينتون كثيرًا. فلأني كنت أعمل أنا وبوب معًا بشكل جيد جدًّا، فنادرًا ما كانت هناك حاجة لحضوري اجتماع السياسة الاقتصادية في المكتب البيضاوي إلا في وقت الأزمات ـ كما حدث عندما أجبر مأزق الميزانية بين كلينتون والكونجرس على تعليق نشاط الحكومة في عام ١٩٩٥.

سمعت في النهاية أن الرئيس كان ساخطًا عليَّ وعلى بنك الاحتياط الفدرالي طوال جزء كبير من عام ١٩٩٤، حين كنا نرفع أسعار الفائدة. وقد أوضح لي ذلك بعد سنوات بقوله: «كنت أرى أن الاقتصاد لم ينمُ بالقدر الكافي الذي يبرر هذا». ومع ذلك فهو لم يتحدَ بنك الاحتياط الفدرالي علنًا. وبحلول منتصف عام ١٩٩٥ كنت أنا وكلينتون قد استقر بنا الحال على علاقة مرتجلة سهلة. ففي إحدى حفلات العشاء أو الاستقبال في البيت الأبيض كان يسحبني جانبًا ليرى ماذا في ذهني أو يُمحِّصَ فكرة ما. ولم أكن أشاركه تنشئة الجيل الذي وُلِد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو حبه لموسيقى الروك أند رول. ربما وجدني جافًا ـ ليس من ذلك النوع من الأصدقاء الذي يحب أن يدخن السيجار ويلعب كرة القدم معهم. ولكن كلينا كان يقرأ الكتب وكان مهتمًّا بأحوال العالم، فأصبحنا على وفاق. وقد أسمانا كلينتون علنًا النقيضين الاقتصاديين.

لم أتوقف قط عن الاندهاش من افتتانه بالتفاصيل الاقتصادية؛ تأثير الأخشاب الكندية على أسعار المنازل والتضخم، والاتجاه نحو التصنيع حسب الحاجة. وكانت عينه على الصورة الكبيرة كذلك، كالصلة التاريخية بين تفاوت الدخل والتغير الاقتصادي. وكان يؤمن بأن مليونيرات تكنولوجيا المعلومات منتج ثانوي حتمي من

منتجات التقدم. إذ قال: «عندما تتحول إلى نموذج اقتصادي جديد، يكون هناك قدر أكبر من التفاوت. وكان هناك قدر أكبر من التفاوت عندما انتقلنا من المزرعة إلى المصنع. فقد تحققت ثروات ضخمة لمن موّلوا الثورة الصناعية وهؤلاء الذين مدوا خطوط السكك الحديدية». وبما أننا كنا نتحول إلى العصر الرقمي، فقد كان لدينا مليونيرات التكنولوجيا الرقمية. وكان كلينتون يقول إن التغير شيء طيب ـ إلا أنه كان يريد أن يذهب المزيد من تلك الثروة إلى أيدي الطبقة الوسطى.

بناءً على أحوال السياسة، لم أكن أظن قط أن كلينتون سوف يعيد تعييني بعد انتهاء فترة رئاستي للبنك في مارس (آذار) من عام ١٩٩٦. فقد كان ديمقراطيًّا ولا شك في أنه سيرغب في وجود شخص من حزبه. ولكن توقعاتي تغيرت بحلول نهاية عام ١٩٩٥. فالأعمال التجارية الأمريكية كانت منتعشة على نحو غير عادي ـ وزادت الأرباح في الشركات الكبرى على ١٨ بالمائة وبلغت البورصة أفضل نمو لها منذ عشرين عامًا. وكانت السياسة المالية والنقدية ناجحتين، حيث كان من المتوقع أن ينكمش العجز إلى أقل من ١١٠ مليار دولار، وكان معدل البطالة لا يزال دون ٣ بالمائة. وبدأ نمو إجمالي الناتج المحلي ينتعش بدون ركود. ولم تكن العلاقة بين بنك الاحتياط الفدرالي ووزارة الخزانة أفضل مما كانت في أي وقت مضى. وبما أن مناسبة رأس السنة الجديدة حلت وولت، فقد بدأت الصحافة تتوقع إمكانية أن يطلب مني الرئيس أن أبقى في منصبي. وفي يناير (كانون الثانى)، ذهبت أنا وبوب روبين إلى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى في باريس. وأثناء فترة توقف لوقائع الاجتماعات، تجوَّلنا بعيدًا. وأحسست أن بوب لديه شيء يريد أن يقوله لي. وما زال المشهد ماثلاً أمامي: كنا نقف أمام نافذة زجاجية تمتد من الأرضية للسقف تطل على بانوراما المدينة. قال بوب: «سوف تتلقى مكالمة من الرئيس عندما نعود إلى واشنطن». لم يقل لي صراحةً، ولكني علمت من لغة جسمه أنه لابد أن تكون الأخبار سارة.

وضع الرئيس كلينتون تحديًا صغيرًا لي ولمسئولي بنك الاحتياط الفدرالي اللذين عيّنهما في الوقت نفسه، وهما أليس ريفلين التي كانت نائب رئيس مجلس الإدارة، ولورانس ماير، وهو متنبئ اقتصادي يحظى بتقدير كبير، وسوف يصبح أحد محافظي

البنك. وقد صرح الرئيس للصحفيين بقوله: «هناك جدل في الوقت الراهن، جدل كبير في هذا البلد، بشأن ما إذا كان هناك حد أقصى لمعدل النمو الذي يمكن أن نصل إليه على مدى أية فترة من السنوات بدون تضخم». لم يكن من الصعب قراءة ما بين السطور. فمع دخول الاقتصاد عامه السادس من التوسع، وكون الهبوط الآمن يبدو حقيقيًّا، فقد كان يطالب بنمو أسرع، وأجور أعلى، وفرص عمل جديدة. لقد كان يريد أن يرى ما يمكن أن يفعله ذلك الصاروخ.

٨

الحماسة غير المعقولة

سوف يُذكر التاسع من أغسطس (آب) عام ١٩٩٥ في التاريخ باعتباره اليوم الذي وُلِد فيه انتعاش تكنولوجيا المعلومات. وما أطلقه هو العرض العلني الأول لنتسكيپ، وهي شركة صغيرة لبرامج الكمبيوتر في وادي السيليكون عمرها عامان تكاد لا تكون لها عائدات ولا بنس واحد من الأرباح. فقد كانت نتسكيپ تقدم معظم إنتاجها بلا مقابل بالفعل. إلا أن برنامج متصفحها دعم انفجار استخدام الإنترنت، مما ساعد على تحويل ما كان قد بدأ كصندوق رمل على الشبكة تموله حكومة الولايات المتحدة من أجل العلماء والمهندسين إلى طريق رقمي للعالم. وعندما بدأ التعامل في أسهم نتسكيپ ارتفع بسرعة من ٢٨ دولارًا إلى ٧١ دولارًا للسهم، مما أدهش المستثمرين من وادي السيليكون إلى وول ستريت.

لقد بدأت حمى الذهب الخاصة بالإنترنت. وزاد الإعلان أكثر وأكثر عن قفزات الأسعار إلى تقييمات رائعة. وواصل سهم نتسكيپ الارتفاع؛ وبحلول شهر نوفمبر (تشرين الثاني) كانت للشركة رسملة سوقية أعلى من رسملة شركة دلتا إيرلاينز، وأصبح چيم كلارك رئيس مجلس إدارة نتسكيپ أول ملياردير إنترنت. وأتت إثارة التكنولوجيا الفائقة بمزيد من السخونة إلى سوق الأسهم؛ فقد كسر مؤشر داو چونز للشركات الصناعية الكبرى حاجز الأربعة آلاف نقطة ثم الخمسة آلاف نقطة، حيث أنهي عام ١٩٩٥ بزيادة تتجاوز ٣٠ بالمائة. بل إن مؤشر ناسدك، حيث أُدرجت الأسهم الجديدة، انتهى على نحو أفضل، حيث حقق زيادة تتجاوز ٤٠ بالمائة في مؤشره المُرَكَّب. وتزايد نمو السوق بصورة كبيرة دون أن يهدأ حتى عام ١٩٩٦.

بصورة عامة، لم نكن نتحدث كثيرًا جدا عن البورصة في بنك الاحتياط الفدرالي. والواقع أنه في اجتماع لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية المعتاد كانت كلمة stock تُستعمل للإشارة إلى الموجودات الرأسمالية ـ الآلات وعربات السكك الحديدية ومؤخرًا أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال ـ أكثر منها إلى الأسهم العادية. وفيما يتعلق بانتعاش التكنولوجيا، كان تركيزنا أكبر على الأشخاص الذين يصنعون الرقائق، ويكتبون برامج الكمبيوتر، ويبنون الشبكات، ويدمجون تكنولوجيا المعلومات في المصانع والمكاتب والترفيه. ومع ذلك فقد كنا جميعًا نعي «أثر الثروة»؛ فقد كان المستثمرون، عند شعورهم بوجود وفرة من المال بسبب المكاسب التي تحققها محافظهم، يقترضون بشكل أكبر وينفقون بحرية أكبر على المنازل والسيارات والسلع الاستهلاكية. وكنت أظن أن الأهم من ذلك هو أثر قيمة الأسهم المتزايدة على إنفاق الأعمال التجارية على المصانع والمعدات. ومنذ أن قدمت ورقة بعنوان «أسعار الأسهم وتقييم رأس المال» في إحدى جلسات الجمعية الإحصائية الأمريكية في ديسمبر من عام ١٩٥٦ وأنا شديد الاهتمام بأثر أسعار الأسهم على استثمار رأس المال ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي.[1] وأوضحت أن نسبة أسعار الأسهم إلى سعر المصانع والمعدات المنتجة حديثًا ترتبط بالطلبات الجديدة على الآلات. وكان المنطق نفسه واضحًا بالنسبة لشركات التنمية العقارية التي تعمل بمبدأ مشابه؛ فإذا كانت القيمة السوقية للمباني الإدارية في موقع معين تتجاوز تكلفة مبنى من الصفر، فسوف تظهر المباني. أما إذا كانت القيمة السوقية دون تكلفة إنشاء المبنى، فسوف تتوقف الإنشاءات الجديدة.

اتضح لي أن الارتباط بين أسعار الأسهم وأوامر شراء الآلات الجديدة يتم على نحو مشابه؛ فعندما ترى إدارة الشركة أن القيمة السوقية للمعدات الرأسمالية أعلى من تكلفة الشراء، فإنها تزيد ذلك الإنفاق، والعكس صحيح. وقد أصابني الإحباط عندما لم تنجح تلك النسبة في التنبؤ خلال الستينيات مثلما كان يحدث في السنوات السابقة. ولكن تلك كانت ولا تزال شكوى الاقتصاديين القياسيين. ونسخة الأيام الحالية من

---

(١) شكلت تلك الورقة، التي ظهرت في Proceedings of the Business and Economic Statistics Section 1959 الصادر عن الجمعية الإحصائية الأمريكية، فيما بعد جزءًا من رسالتي لنيل درجة الدكتوراه.

تلك العلاقة يجري تحويلها إلى ما يناظرها من المعدلات الضمنية الخاصة بالعائد على الاستثمار الرأسمالي الذي يتم التفكير فيه حديثًا. وهي كذلك لا تنجح بشكل جيد في التنبؤ بالقدر الذي كنت أظن باستمرار أنه ينبغي أن تنجح به، ولكن الفكرة كانت خلفية لأفكاري في اجتماعَ لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٥.

قال مايك پل كبير الاقتصاديين المحليين ببنك الاحتياط الفدرالي إن أثر الثروة يمكن أن يعزز نفقات المستهلكين بخمسين مليار دولار في العام التالي، مما يسرع إجمالي الناتج المحلي. أما المحافظ لاري لندسي، الذي سيصبح كبير مستشاري الرئيس چورچ دابليو بوش الاقتصاديين، فكان يظن أن هذا غير مقبول. إذ قال إن معظم الأسهم موجودة في صناديق معاشات التقاعد ونظام 401(k)،[١] مما يجعل من الصعب على المستهلكين وضع أيديهم على مكاسبهم. وكان معظم الأشخاص الذين يملكون مَحَافِظ أسهم كبيرة على قدر كبير من الثراء، وليسوا من تلك الأنواع التي تنغمس بشكل آلي في نوبات الإنفاق بلا ضابط أو رابط. ولست واثقًا من أنني اتفقت معه على تلك النقطة، فالقضية كانت جديدة ولم يكن أيٌّ منا يعرف ما يتوقعه.

كشفت مناقشة الصباح كذلك كيف أننا لم نكن نمسك بأي خيط بشأن القوة المتزايدة للسوق مرتفعة الأسعار. توقعت چانيت يِلِينْ أنه من المؤكد أن أي أثر لانتعاش الأسهم سوف يتبدد بسرعة. كما قالت: «سوف ينتهي بانتهاء عام ١٩٩٦». كان ما يشغلني هو أن انتعاش الأسهم قد يعد المسرح لحدوث أزمة. وقد قلت: «الخطر الحقيقي هو أننا على حافة فقاعة أسهم وسندات». ومع ذلك لم يكن يبدو أن السوق على درجة مفرطة من النشاط مثلما كان عليه الحال في عام ١٩٨٧. وتكهنت بأننا قد نكون قريبين «على أقل تقدير من ذروة مؤقتة في أسعار الأسهم، ما لم تظل السوق ترتفع إلى أجل غير مسمى، لا لسبب آخر سوى هذا».

---

(١) نظام 401(k) عبارة عن حساب مصرفي يتمتع بإعفاءات ضريبية ضخمة، حيث يدخر العاملون المال إلى حين تقاعدهم. وعادة يساهم أصحاب العمل بنفس القدر الذي يساهم به العاملون في هذا النظام. (المترجم)

لم يتضح أن ذلك التصريح هو أكثر تصريحاتي تنبؤًا بالمستقبل. فلم تكن البورصة هي اهتمامي الأساسي في تلك الفترة. إذ كانت لديَّ أجندة مختلفة. ذلك أنني كنت عازمًا على جعل الناس تفكر في الصورة الكبيرة الخاصة بالتغير التكنولوجي. وأثناء دراسة ما كان يجري في الاقتصاد، سوف أقتنع بأننا على حافة تحول تاريخي؛ ولم تكن أسعار الأسهم التي ترتفع بسرعة إلا مجرد إحدى علامات ذلك التحول.

كان مقررًا أن ينشغل الاجتماع بمقترح لاستمرار تخفيف سعر الفائدة الأساسي والتصويت على ذلك. ولكن قبل أن نصل إلى ذلك قلت للَّجنة إنني أريد أن نعود خطوة للوراء. وذكرتهم أننا نرى منذ شهور أدلة على الآثار الاقتصادية للتغير التكنولوجي المتسارع. وقلت لهم: «أريد تجميع افتراض عريض بشأن ما سيذهب إليه الاقتصاد على المدى الطويل، وما هي القوى الأساسية».

كانت فكرتي هي أنه بما أن العالم استوعب تكنولوجيا المعلومات وتعلم تشغيلها، فقد دخلنا ما سوف يَثْبُت أنها فترة من التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة والإنتاجية المتزايدة والتوظيف الكامل. وقلت: «إني أهتم بدورات الأعمال التجارية منذ أواخر الأربعينيات. ولم يكن هناك شيء كهذا من قبل». وأشرت إلى أن عمق هذه التغيرات التكنولوجية ودوامها «يظهر مرة واحدة فقط كل خمسين أو مائة عام».

لكي أقترح المقياس العالمي للتغير، ألمحت إلى ظاهرة جديدة؛ وهي أنه يبدو أن هناك مدًّا تضخميًّا في العالم كله. وكان رأيي هو أن السياسة النقدية يمكن تشغيلها الآن على حافة المعرفة، حيث يمكن لبعض الوقت على الأقل عدم تطبيق القواعد المتعارف عليها.

كان ذلك يقوم على التخمين إلى حد ما، وخاصةً بالنسبة لجلسة عمل لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية. لم يقل أقل أحد على الطاولة الكثير ردًّا على ذلك، مع أن عددًا قليلاً من رؤساء الفروع وافقوا على استحياء. فقد بدا أن معظم أعضاء اللجنة شعروا بالراحة للعودة إلى الأرضية المألوفة الخاصة بتقرير ما إذا كان سيجري تحفيض سعر الفائدة الأساسي بنسبة ٢٥ , ٠ بالمائة أم لا ـ وقد صوتنا لمصلحة القيام بذلك. ولكن قبل أن ننفذه لم يستطع أحد أعضاء مجلسنا الأكثر تعقلاً مقاومة إغاظتي. فقد قال: «أتمنى أن

تسمحوا لي بالاتفاق مع الأسباب التي قدمتموها لخفض سعر الفائدة، بدون التوقيع على سيناريو العالم الجديد الرائع الخاص بكم، وهو ما لست مستعدًا لعمله».

الواقع أن ذلك لم يكن به بأسٍ. فأنا لم أكن أتوقع أن تتفق اللجنة معي ـ في ذلك الحين. ولم أكن أطلب منهم شيئًا. فقد كنت أمعن التفكير في الأمر فحسب.

* * *

انتعاش التكنولوجيا الفائقة سريع الخطى هو ما وفر في النهاية قدرًا كبيرًا من الرواج لأفكار شومبيتر الخاصة بالتدمير الخلاق. لقد أصبحت عبارة شائعة في تكنولوجيا المعلومات ـ فالواقع أنه بمجرد التسريع بما يتفق مع سرعة الإنترنت حتي يصبح من الصعب التغاضي عن التدمير الخلاق. وفي وادي السيليكون كانت الشركات تعيد باستمرار صنع نفسها وكانت أعمال تجارية جديدة تسطع وتتوهج دائمًا. وكان على قوى التكنولوجيا السائدة ـ العمالقة مثل إيه تي أند تي، وهيوليت پاكارد، وآي بي إم ـ أن تكافح للِّحاق بهذا الاتجاه، ولم تنجح بحال من الأحوال. وأصدر بيل جيتس، أكبر ملياردير في العالم، تعميمًا إلى موظفي ميكروسوفت يقارن فيه بين ظهور شبكة الإنترنت وظهور الكمبيوتر الشخصي ـ وهو الذي قام عليه نجاح الشركة الكبير بطبيعة الحال. وكانت تلك المذكرة بعنوان «موجة مد الإنترنت». وقد نَبَّهَهُم إلى أنه من الأفضل لهم أن يهتموا بهذا الانقلاب الأخير والتكيف معه وإلا فإنهم سيموتون.

ورغم وضوح ذلك، فالواقع هو أن ثورة تكنولوجيا المعلومات استغرقت أربعين عامًا كي تكتمل. فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بابتكار الترانزستور الذي أثار موجة كبيرة من التجديد. وقد ساعد الكمبيوتر، والأقمار الصناعية، والمعالج المصغر، والجمع بين تكنولوجيتي الليزر والألياف البصرية من أجل الاتصالات في إعداد المسرح لظهور شبكة الإنترنت الذي بدا مفاجئًا وسريعًا.

الأعمال التجارية الآن لديها قدرة ضخمة على جمع المعلومات ونشرها. وقد سرَّع ذلك عملية التدمير الخلاق، حيث انتقل رأس المال من الشركات والصناعات الراكدة أو المتوسطة إلى أحدث الشركات والصناعات. وحققت فجأةً شركات وادي السيليكون ذات رأس المال المشترك التي تحمل أسماء مثل كلاينر پركنز أند سيكويا

والبنوك الاستثمارية مثل هامبريشت أند كويست ثروة وبروزًا كبيرين بتسهيل عملية تحويل الأموال تلك. ولكن التمويل كان ولا يزال يشمل وول ستريت كله.

ولكي نطلع على مثال أحدث، قارنوا بين جوجل وچنرال موتورز. ففي نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ٢٠٠٥ أعلنت چنرال موتورز اعتزامها تسريح ثلاثين ألفًا من العاملين بها وإغلاق اثني عشر مصنعًا بحلول عام ٢٠٠٨. وإذا ما نظرت إلى تدفق النقد الخاص بالشركة لأمكنك رؤية أن چنرال موتورز كانت توجِّه مليارات الدولارات التي كان يمكن أن تستخدمها من قبل في خلق المنتجات أو بناء المصانع إلى صناديق لتغطية معاشات التقاعد والإعانات الصحية المستقبلية للعاملين والمتقاعدين. وكانت تلك الصناديق بدورها تستثمر رأس المال حيثما يبشر العائد بأكبر قدر من الأرباح ـ أي في مجالات مثل التكنولوجيا الفائقة. وفي الوقت نفسه كانت جوجل بطبيعة الحال تنمو بمعدل ضخم. وزادت نفقات الشركة ثلاثة أضعاف إلى ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار. وتوقعًا لاستمرار النمو، رفع المستثمرون القيمة السوقية الإجمالية لأسهم جوجل إلى أحد عشر ضعف القيمة السوقية لـچنرال موتورز. والواقع أن صندوق معاشات التقاعد الخاص بچنرال موتورز كان يمتلك أسهمًا في جوجل ـ مثال كما في الكتاب لانتقال رأس المال نتيجة للتدمير الخلاق.

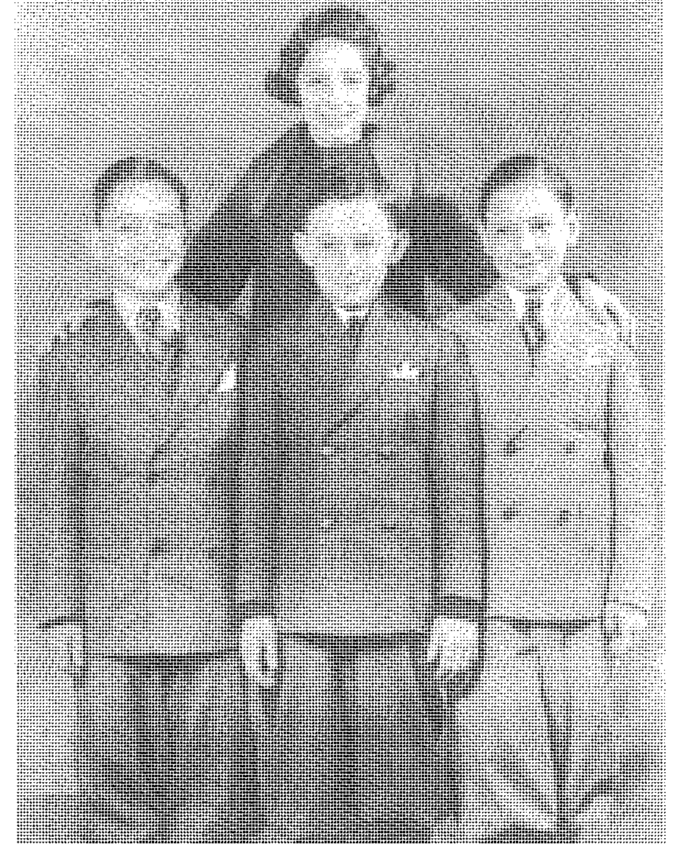
فلماذا ينبغي أن يكون لتكنولوجيا المعلومات مثل هذا الأثر التحويلي الضخم؟ جزء كبير من نشاط الشركات موجَّه إلى تقليل الشك. فمعظم القرن العشرين كانت قيادات الشركات تفتقر إلى المعلومات التي تصل في حينها فيما يتعلق باحتياجات المستهلكين. وكان ثمن ذلك يتحمله صافي الربح. فقد كانت القرارات تُتخذ بناءً على معلومات مضت عليها أيام وربما أسابيع.

كانت معظم الشركات تتحوَّط للأمر؛ فقد كانت تحتفظ بمخزون إضافي وفرق دعم من العاملين المستعدين للرد على ما هو غير متوقع أو أُسيء تقديره. وكثيرًا ما كان هذا الضمان ينجح، ولكن ثمنه كان مُرتفعًا باستمرار. فالمخزون والعمال الاحتياطيون جميعهم تكاليف، وساعات «العمل» الاحتياطية لا تُنتِج أي مُخْرَج. فهي لا تنتج أي عائد أو تحدث إنتاجية مضافة. أما المعلومات التي تصل في حينها



في سن الخامسة، واشنطن هايتس، مدينة نيويورك، ١٩٣١.

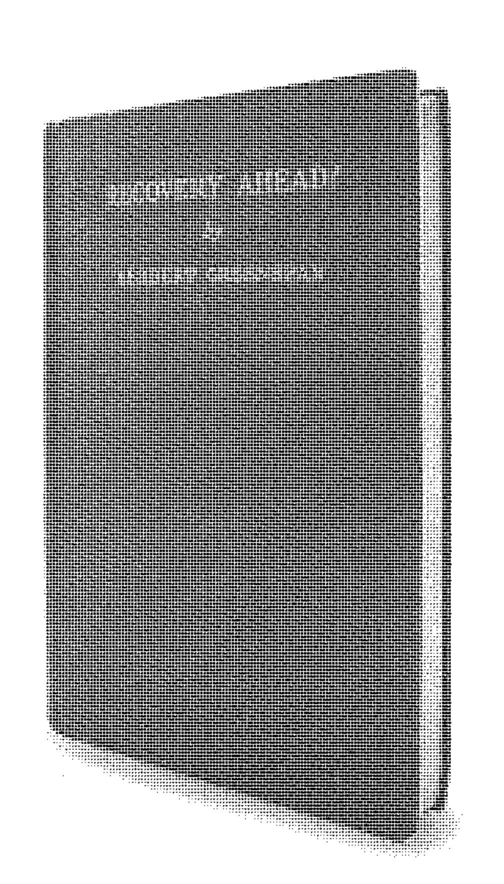
مجموعة آلان جرينسپان



حوالي عام ١٩٣٤
(أنا على اليسار).
مجموعة آلان جرينسپان



في سن السادسة عشرة
بحيرة هياواثا، نيوچيرزي.
مجموعة آلان جرينسپان



انفصل والدي، الذي كان يعمل في بيع الأسهم في وول ستريت، عن أمي عندما كنت في الثانية من عمري. وعندما بلغت التاسعة أعطاني نسخة من كتابه Recovery Ahead! الذي تنبأ فيه بثقة بنهاية الكساد. وقد تضمن هذا الإهداء الودي، وإن اتسم بشيء من الغموض: «إلى ابني آلان: عسى أن يكون هذا هو مجهودي الأول مع تفكيري المستمر فيك وأنت تبدأ سلسلة لا تنتهي من الجهود المشابهة كي تعود بالنظر إلى الوراء وقد نضجت وتسعى إلى تفسير التفكير الذي وراء هذه التنبؤات المنطقية وتبدأ عملاً مشابهًا خاصًا بك.»

من تصوير دارين هاجار



بعد عام في مدرسة چويار، قمت بجولة في البلاد كعازف مع فرقة رقص هنري چيروم، حيث كنت أعزف الساكسفون والكلارينت (أنا الجالس في أقصى اليسار). كما كنت أقوم بعمل حسابات الضرائب لأفراد الفرقة.

بإذن من هنري چيروم ميوزيك



مع أمي، روز جولدسميث، امرأة اتسمت بالشجاعة والحيوية وأعطتني حب الموسيقى.

مجموعة آلان جرينسپان



في عام ١٩٥٠ كنت أكسب ما يكفي كاقتصادي على نحو جعلني أفكر في الانتقال من مدينة نيويورك إلى الضواحي، وهو ما فعلته بعد ذلك بعام.

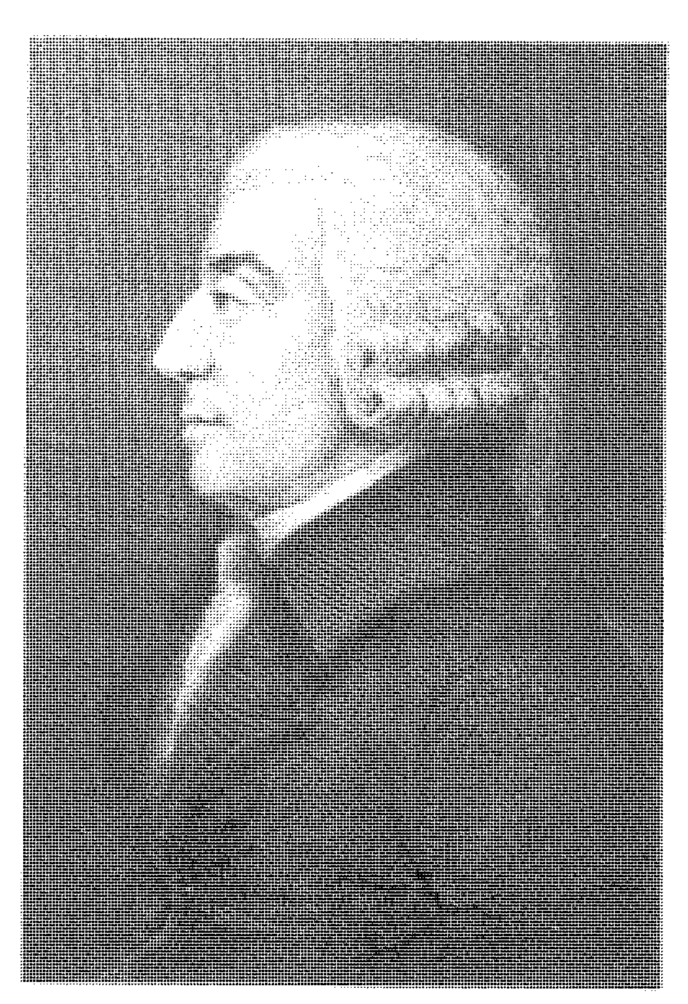
مجموعة آلان جرينسپان

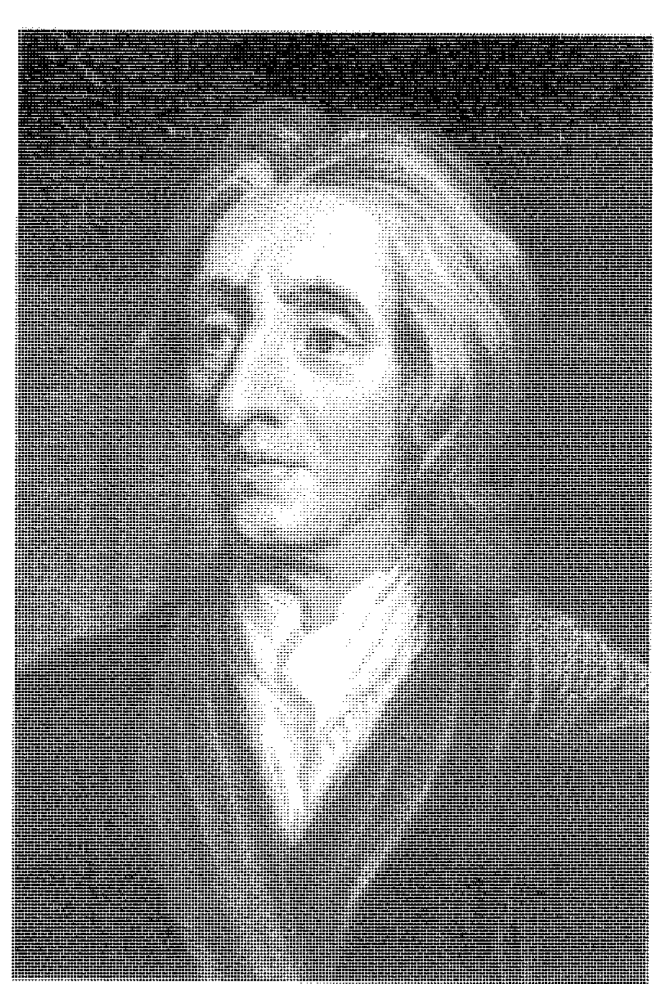




من بين أساتذتي جميعًا، كان لأرثر برنز وآين راند أعظم الأثر في حياتي. وكان برنز، باعتباره اقتصاديًّا قام بعمل يتسم بالأصالة والإبداع عن الدورات التجارية، مستشاري أثناء دراستي الجامعية، ومعلمي في السنة الأولى بمدرسة كولومبيا للدراسات العليا، وهو الذي أقنعني بعد سنوات بالانتهاء من رسالة الدكتوراه. وقد عمل قبلي رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي. ووسعت آين راند آفاقي الفكرية، متحديةً إياي كي أنظر إلى ما وراء الاقتصاد لأفهم سلوك الأفراد والمجتمعات.

على اليسار: بتمان/كوربيس   على اليمين: «نيويورك تايمز»/جيتي إيمدجز







عادت أفكار تنوير آدم سميث الخاصة بالمبادرة الفردية وقوة السوق من الأفول تقريبًا في الثلاثينيات إلى هيمنتها الحالية على الاقتصاد العالمي. ومازال سميث (أعلى على اليسار) من بين أعمق التأثيرات الفكرية التي تعرضت لها. كما تأثرت بتفكير چون لوك (أعلى على اليمين)، ذلك الفيلسوف الأخلاقي البريطاني العظيم الذي أبرز الأفكار الأساسية الخاصة بالحياة والحرية والمِلكية، وچوزيف تشومپيتر، اقتصادي القرن العشرين الذي يصل مفهومه الخاص بالتدمير الخلاق إلى عمق دور التغير التكنولوجي في المجتمع الرأسمالي الحديث.

أعلى على اليسار: أرشيف هلتون/جيتي إيمدچز

أعلى على اليمين: بتمان/كوربيس

أسفل على اليمين: جيتي إيمدچز



ركزت في شركتي، «تاونسند-جرينسبان»، على الصناعة الثقيلة - المنسوجات والتعدين والسكك الحديدية، والصلب بشكل خاص. وجعلتني دراسة الصلب في وضع ممتاز مكنني من التحذير من ركود ١٩٥٨ - وكان ذلك أول تنبؤ لي خاص بالاقتصاد الأمريكي ككل.

والتر داران/تايم لايف بكتشرز/جيتي إيمدچز



واشنطن عام ١٩٧٤ تركت «تاونسند ـ جرينسپان» في أيدي نائبات الرئيس (من اليسار) كاثي إيكوف، ولوسيل وو، وبس كاپلان (جالسة). وقد عادت نائبة الرئيس السابقة چوديث ماكاي (على اليمين) بشكل مؤقت للمساعدة. وجعلت غلبة النساء «تاونسند-جرينسپان» غير عادية في عالم الاقتصاد.

«نيويورك تايمز»/ ريدوكس

بدأت مشاركتي في الحياة العامة مع حملة نيكسون لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٧. وقد كنت عضوًا بدون أجر في فريق الحملة. ومع أن ذكاء نيكسون أثار إعجابي، فقد كان له جانب مظلم أزعجني، وقررت ألا أنضم للحكومة. يجلس على يساري في هذا الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٧٤ المؤسس المشارك لـ «هيوليت ـ پاكارد» ديڤيد پاكارد الذي عمل نائبًا لوزير الدفاع من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١.

بتمان/كوربيس

أمي تهنئني بعد أدائي اليمين لتولي رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين، بينما ينظر إلينا الرئيس فورد. بعد خروج الأمة من ووترجيت، وأسعار النفط المرتفعة، والتضخم، كانت لحظة تحدٍ أن أتولى وظيفة حكومية.

بتمان/كوربيس

في هذا الاجتماع الذي عُقد في المكتب البيضاوي عام ١٩٧٥ لمناقشة السياسة الاقتصادية، كان وزير الخارجية هنري كيسنجر قد قاطعنا للتو بخبر الجلاء الأمريكي عن سايجون. من اليسار لليمين: الرئيس فورد، نائب رئيس هيئة الموظفين ديك تشيني، أنا، رئيس هيئة الموظفين دونالد رامسفلد، نائب الرئيس نيلسون روكفلر، هنري كيسنجر.

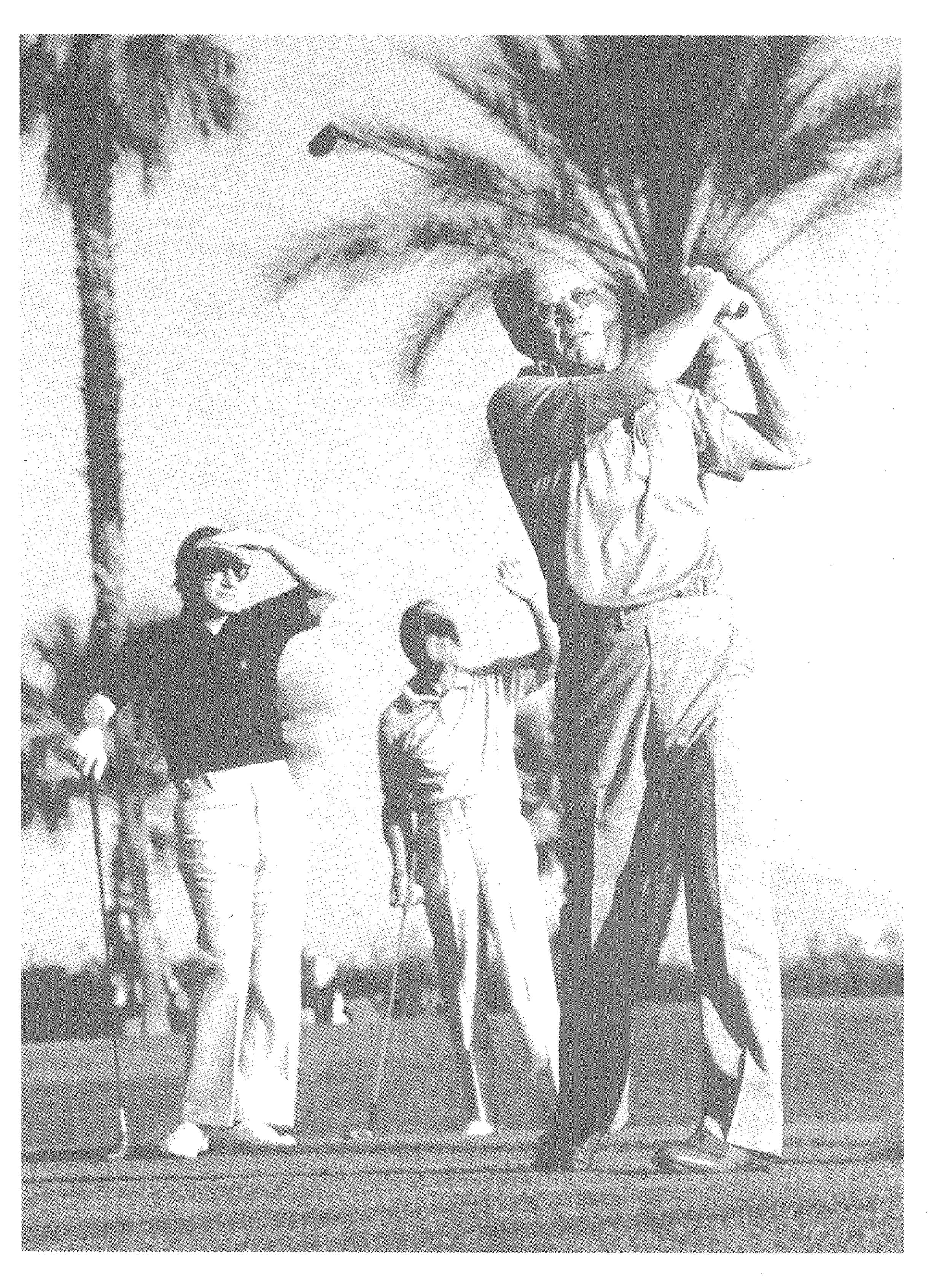
ديفيد هيوم كنيرلي/مكتبة جيرالد فورد الرئاسية/ جيتي إيمدجز

تجمع كبار موظفي البيت الأبيض في مكتب رئيس هيئة الموظفين لمشاهدة نشرة الأخبار المسائية ومناقشة أحداث اليوم. كنت أدلي برأيي من فوق السجادة، حيث تمددت لأريح ظهري الذي يؤلمني.

ديفيد هيوم كنيرلي/مكتبة چيرالد فورد الرئاسية/ جيتي إيمدچز

العمل في كامپ ديفيد. من اليسار لليمين: وزير الخزانة بيل سايمون، السكرتير الصحفي رون نيسن، الرئيس فورد، ديك تشيني، دونالد رامسفلد، أنا.

ديفيد هيوم كنيرلي/مكتبة چيرالد فورد الرئاسية/ جيتي إيمدچز

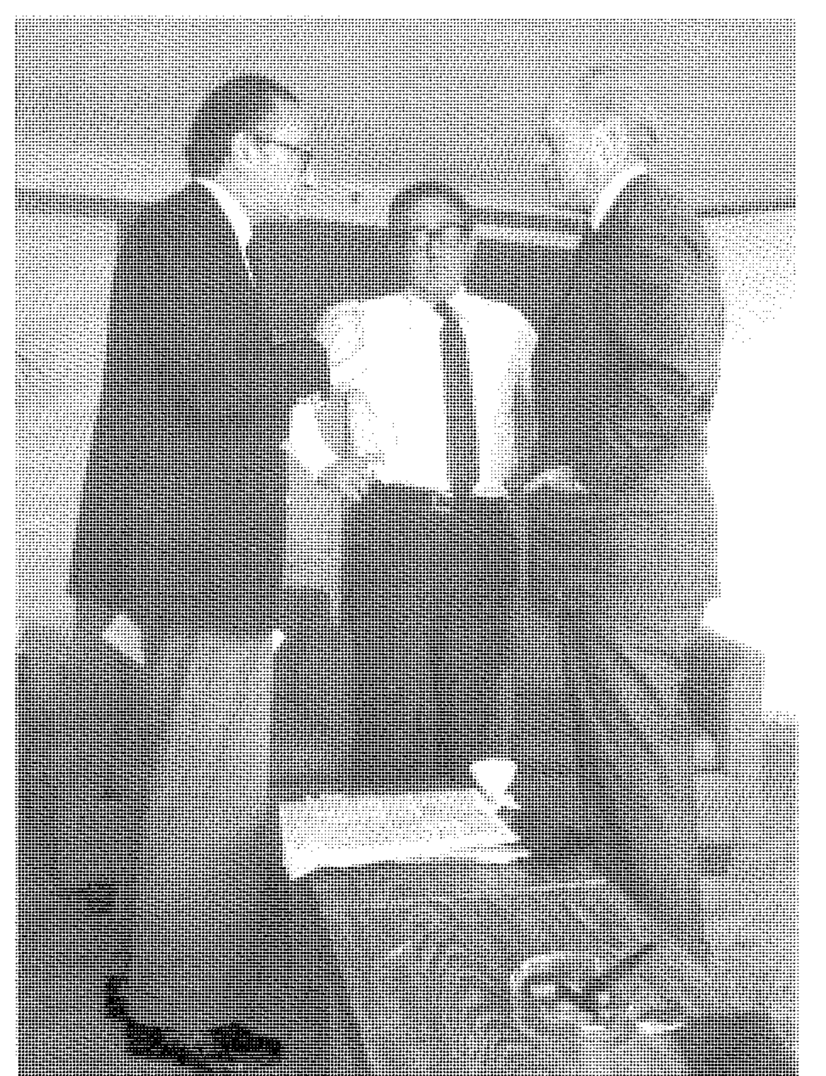


مع الرئيس فورد في پالم سپرنجز عام ١٩٨٠. على عكس ما ذاع عن كونه ثقيل الحركة، فقد كان لاعب جولف مخيفًا ولاعب كرة قدم سابقًا في الدوري الأمريكي.

تصوير نيل لايفر

أثناء حملة الرئيس ريجان الانتخابية عام ١٩٨٠، وكانت مهمتي في تلك الرحلة الجوية عبر البلاد مع رونالد ريجان هي إطلاعه على قائمة طويلة من القضايا الداخلية. وكان المستشار مارتن أندرسون، في المقدمة، هو الذي حثني على القيام بها. فقد قال: «سوف يستمع إليك». غير أني لم أتمكن من إيقاف ريجان عن رواية الحكايات.

تصوير مايكل إيڤانز. بإذن من مؤسسة رونالد ريجان الرئاسية

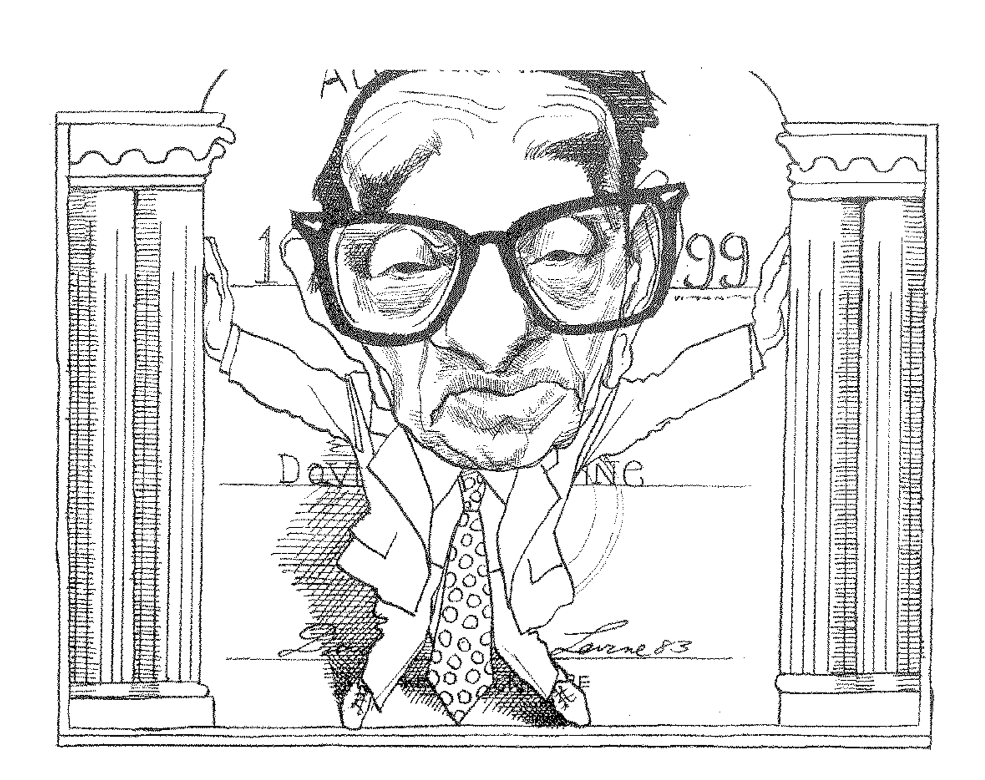


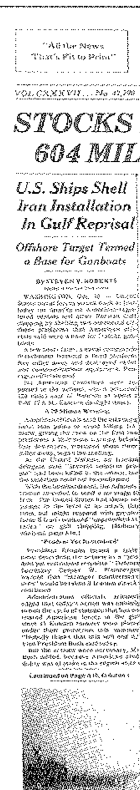
في مؤتمر الحزب الجمهوري في شهر يوليو من ذلك العام، حاولت أنا وهنري كيسنجر إقناع الرئيس فورد أن يدخل الانتخابات على بطاقة ريجان. وأظهرت استطلاعات الرأي أن ريجان وفورد سيكونان «البطاقة الحلم»، ولكن بعد أربع وعشرين ساعة من الترقب انهارت المفاوضات وذهب الترشيح لمنصب نائب الرئيس إلى چورج إتش دابليو بوش.

أحدث الضمان الاجتماعي مشكلة مالية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وكان كل من الجمهوريين والديمقراطيين يعرفون أنه لابد من إصلاحه. وتوصلت لجنة إصلاح ريجان التي أدرتها إلى حل وسط. وقد انضم إلى ريجان في الحديقة الوردية في أبريل من عام ١٩٨٣ عندما وقَّعه ليصبح قانونًا زعماء من الحزبين، منهم السِّناتور بوب دول (على يساري في الصورة)، وعضو الكونجرس كلود بِپر (محجوب جزئيًّا)، ورئيس مجلس النواب تيپ أونيل (يمزح مع الرئيس). وظهر الكاريكاتير الموجود أسفل الكلام في ذلك العام في الصحافة المالية.

أعلى: أسوشيتد پرس/باري ثوما

أسفل: ديڤيد ليڤاين





"All the News That's Fit to Print"

The New York Times

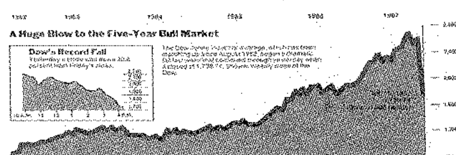
Late Edition

VOL. CXXXVII ... No. 47,298 — NEW YORK, TUESDAY, OCTOBER 20, 1987 — 30 CENTS

STOCKS PLUNGE 508 POINTS, A DROP OF 22.6%; 604 MILLION VOLUME NEARLY DOUBLES RECORD

U.S. Ships Shell Iran Installation In Gulf Reprisal

Offshore Target Termed a Base for Gunboats





WORLDWIDE IMPACT

Frenzied Trading Raises Fears of Recession — Tape 2 Hours Late

Does 1987 Equal 1929?

Who Gets Hurt?



More About the Markets

Goetz Given 6-Month Term on Gun Charge

INSIDE

في ٢ يونيو من عام ١٩٨٧ أعلن الرئيس ريجان أنه سوف يعينني رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي خلفًا لبول ڤولكر. وكان رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض چيم بيكر (على اليمين) قد أبلغني في السر بأمر الوظيفة قبل ذلك بأشهر. وبعد عشرة أسابيع فقط من أدائي اليمين جاء تعميدي بالنار؛ حيث انهارت البورصة في ١٩ أكتوبر من عام ١٩٨٧.

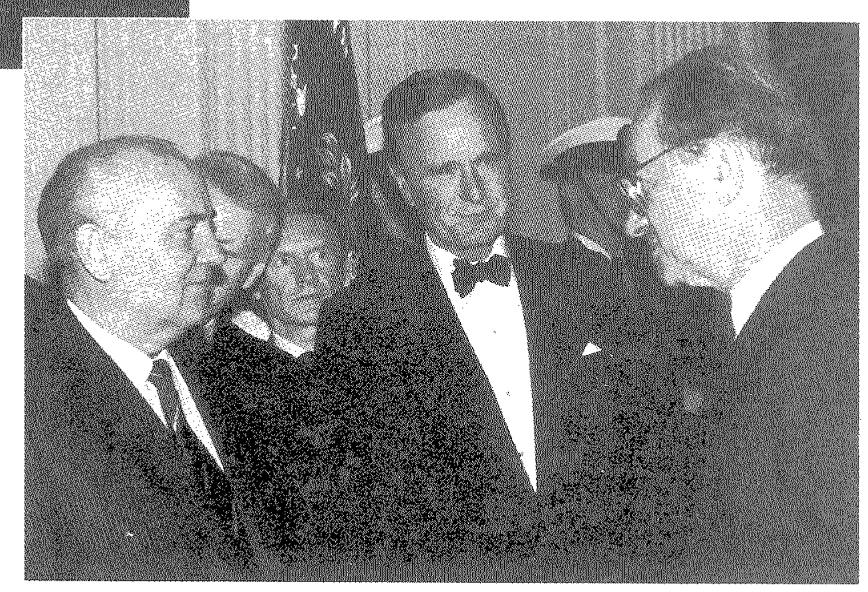
أعلى: بإذن من مكتبة رونالد ريجان

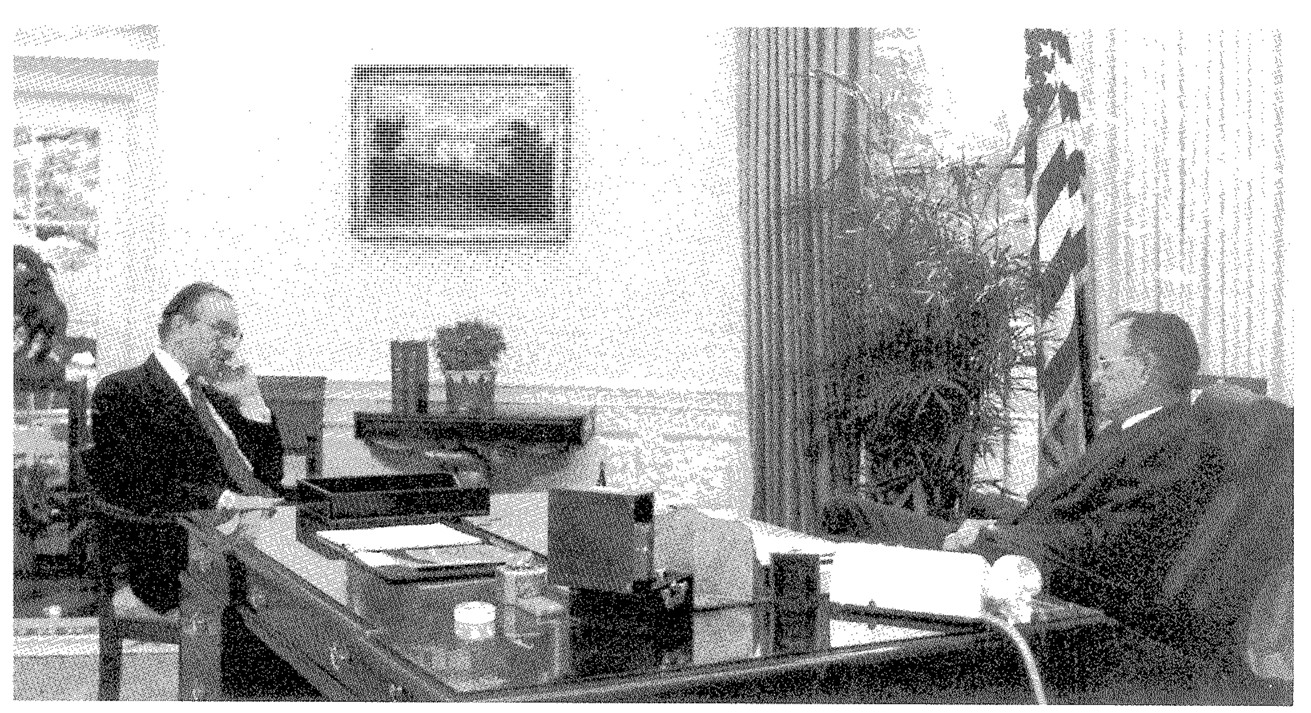
على اليسار: حق النشر في ١٩٨٧ لـ «نيويورك تايمز كومباني» وقد أعيد طبعه بإذن.

في نوفمبر من عام ١٩٨٩. بل إن ما كان يبعث أكثر على الدهشة بالنسبة لي في الأيام التالية هو ذلك الدمار الاقتصادي الذي كشفه سقوط السور. وبينما كان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في زيارة للولايات المتحدة في الربيع التالي، كان الاتحاد السوفيتي نفسه قد بدأ يتفكك. ويظهر جورباتشوف أسفل هذا الكلام مع الرئيس جورج اتش دابليو بوش وأنا في صف الاستقبال في حفل العشاء الرسمي بواشنطن يوم ٣١ مايو ١٩٩٠.

على اليسار: أسوشيتد پرس إيمدچز/ چون جايز الثالث

أسفل: بإذن من مكتبة چورچ بوش الرئاسية



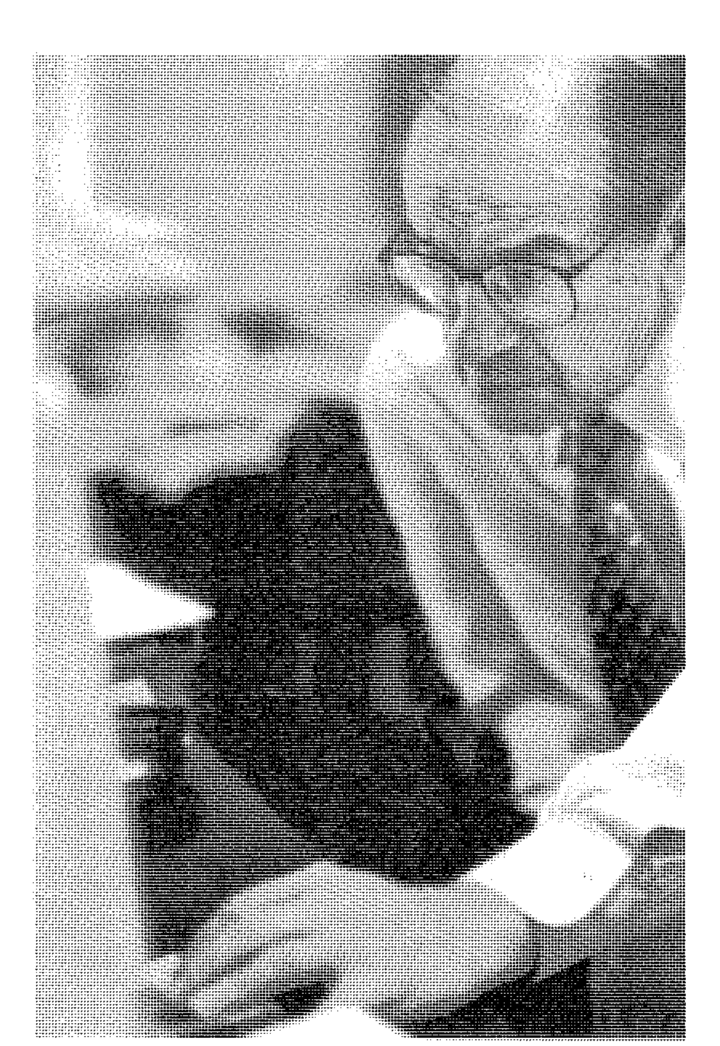


التوتر بين الرئيس چورچ اتش دابليو بوش ومجلس الاحتياط الفدرالي واضح في هذا اللقاء الذي جرى في عام ١٩٩١ بالمكتب البيضاوي. وهو لم يكتم رأيه القائل بأن البنك لم يخفض أسعار الفائدة بالقدر الكافي. وقد أعاد تعييني كرئيس في ذلك العام، ولكنه ألقى باللوم عليَّ فيما بعد عندما خسر انتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٢.



لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية، أقوى مجموعات اتخاذ القرارات ببنك الاحتياط الفدرالي وأكثرها حساسية، في جلسة انعقدت في يونيو من عام ٢٠٠٣. وهي تجتمع ثماني مرات في العام.

صورة من بنك الاحتياط الفدرالي - بريت ليكمان



كان يمكنني الوصول إلى مجال شديد الاتساع من المعلومات في مكتبي ببنك الاحتياط الفدرالي، حيث أحدثت التكنولوجيا ثورة في التحليل الاقتصادي في المجلس.

من تصوير ديانا ووكر



تعمدت أن أخصص بعض الوقت يوميًّا للدراسة الهادئة والتأمل.

تصوير ليندا ل. كوريتون

وتوفرها التكنولوجيات الأحدث فقد قللت على نحو ملحوظ الشكوك المرتبطة بالعمل التجاري اليومي. وأدى الاتصال في حينه بين مبيعات التجزئة المصنع وبين شركات الملاحة البحرية والنقل بالشاحنات إلى اختصار وقت التسليم وتقليل ساعات العمل اللازمة لتوفير كل شيء من الكتب إلى معدات المصانع، ومن أسعار الأسهم إلى برامج الكمبيوتر. وقد أطلقت تكنولوجيا المعلومات الكثير من المخزون الإضافي وصفوف عمال الدعم إلى الاستخدامات المنتجة والمربحة.

وكان جديدًا على المستهلك كذلك أن يكون بإمكانه أن يستدعي المعلومات من على شبكة الإنترنت، ويتتبع الحِزَم التي يجري شحنها، ويطلب بالفعل أي شيء كي يتسلمه بين عشية وضحاها. وعمومًا فقد كان للانتعاش التكنولوجي كذلك أثر إيجابي على التوظيف. ذلك أنه كانت هناك فرص عمل يجري خلقها على نحو يزيد كثيرًا على تلك التي تضيع. والواقع أن معدل البطالة لدينا انخفض من ٦ بالمائة في عام ١٩٩٤ إلى أقل من ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٠، وأثناء ذلك ولَّد الاقتصاد ستة عشر مليون فرصة عمل جديدة. ومع ذلك فإنه كما حدث مع عمال التلغراف في القرن التاسع عشر الذين اعتبرتُهم مثلاً أعلى في شبابي، بدأت التكنولوجيا على نحو كبير في القضاء تمامًا على المِهن ذات الياقات البيضاء. فقد وجد ملايين الأمريكيين أنفسهم فجأة معرضين للجانب المظلم من التدمير الخلاق. إذ استُوعبت مهن السكرتارية والأعمال الكتابية في برامج الكمبيوتر، مثل أعمال الرسم في العمارة وفي التصميم الآلي والصناعي. وأصبح عدم الأمان الوظيفي، الذي كان فيما مضى مشكلة العمال ذوي الياقات الزرقاء في المقام الأول، قضية بدأت في التسعينيات بالنسبة للأشخاص ميسوري الحال الحاصلين على قدر مرتفع من التعليم. وقد اتضح ذلك على نحو كبير في البيانات المسحية؛ ففي عام ١٩٩١، وفي قاع دورة الأعمال التجارية، أظهر مسحٌ للعاملين في الشركات الكبرى أن ٢٥ بالمائة يخشون الاستغناء عنهم. وفي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وبالرغم من الهبوط الحاد الطارئ في معدل البطالة، كان ٤٦ بالمائة يخشون ذلك. وبطبيعة الحال جعل هذا الاتجاه القلق بشأن الوظائف موضع الاهتمام العام على نحو مباشر.

كان الأمر المهم، رغم عدم وضوحه، هو تلك الزيادة في الحراك الوظيفي. فاليوم يغير الأمريكيون الجهات التي يعملون لديها على نطاق مدهش. فمن بين حوالي ١٥٠

مليون شخص يعملون ضمن القوة العاملة، يترك مليون منهم وظائفهم كل أسبوع. ويترك ٦٠٠ ألف من هؤلاء أعمالهم بمحض إرادتهم، بينما يتم الاستغناء عن حوالي ٤٠٠ ألف، وعادة ما يحدث ذلك عندما يتم الاستحواذ على شركاتهم أو تقليص عدد العمالة فيها. وفي الوقت نفسه يتم توظيف مليون عامل أو يعودون من التسريح كل أسبوع، حيث تتوسع الصناعات الجديدة وتظهر شركات جديدة.

كلما كان انتشار التجديد التكنولوجي أسرع، وكلما كان أثره أوسع، كان كفاح الاقتصاديين لتحديد أي الأسس تغير وأيها لم يتغير أكبر. فقد أمضى الخبراء في منتصف التسعينيات ما لا حصر له من الساعات في مناقشة ما يسمى المستوى الطبيعي للبطالة، على سبيل المثال (وهو ما يعني من الناحية الفنية معدل البطالة غير المتسارع). وهذا مفهوم كينيزي جديد استُخدم في أوائل التسعينيات لإثبات أنه إذا هبط معدل البطالة إلى ما دون ٦,٥ بالمائة فسوف تتسارع حينئذ طلبات أجور العمال، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.

ولذلك فعندما هبط معدل البطالة إلى ٦ بالمائة في عام ١٩٩٤ و٥,٦ في عام ١٩٩٥، في طريقه إلى ٤ بالمائة وأقل، أكد الكثير من الاقتصاديين أنه ينبغي على بنك الاحتياط الفدرالي كبح النمو. وكان رأيي مخالفًا لهذه الطريقة في التفكير داخل بنك الاحتياط الفدرالي وفي الشهادة العلنية. ذلك أنه بينما كان «المعدل الطبيعي» واضحًا على نحو مثالي ومفيد في التحليلات التاريخية، فقد أثبت باستمرار أنه يكون مراوغًا عند تقديره في الوقت الحقيقي. وكان الرقم يجري تعديله باستمرار ولم يوفر منصة ثابتة للتنبؤ بالتضخم أو السياسة النقدية، طبقًا لحكمي على الأمور. وبغض النظر عما كان يجب أن يحدث، فقد ظل نمو معدل الأجور في النصف الأول من التسعينيات عند مدى منخفض وضيق، ولم يكن هناك ما يدل على تزايد معدل التضخم. وفي النهاية كانت الحكمة التقليدية نفسها هي التي تراجعت ـ فقد بدأ الاقتصاديون يعدلون المستوى الطبيعي للبطالة إلى أسفل.

بعد ذلك بسنوات روى چين سپرلينج قصة كيفية حدوث تلك القصة داخل المكتب البيضاوي. ففي عام ١٩٩٥ كان كبار مستشاري الرئيس كلينتون الاقتصاديين ـ سپرلينج

وبوب روبين ولورا تايسون ـ قلقين بشأن انسياق الرئيس مع آماله الخاصة بانتعاش التكنولوجيا الفائقة. وبذلك جنَّدوا لاري سمرز لإدارة فحص الواقع. وطبقًا لما عرفته من خلال مناقشاتنا الحيوية أثناء تناول طعام الإفطار، فقد كان لاري متشككًا في التكنولوجيا. وكان من المعتاد أن يسهم في النقاش مع الرئيس فقط فيما يتعلق بالقضايا الدولية، ولذلك فقد أدرك كلينتون أن ذلك حدث غير معتاد.

تجمع الاقتصاديون في المكتب البيضاوي، وقدم سمرز عرضًا قصيرًا شرح فيه لماذا يعني التقييد في سوق العمل أن النمو سوف يبطؤ. وحينئذ قاطعه الآخرون. واستمع كلينتون لبعض الوقت، ثم قاطعهم في النهاية قائلاً: «أنتم مخطئون. إني أفهم النظرية، ولكني مع وجود الإنترنت، ومع وجود التكنولوجيا، أشعر بالتغير. إني أستطيع رؤية النمو في كل مكان». وحقيقة الأمر أن كلينتون لم يكن يعتمد على الإحساس الفطري فحسب. بل كان يتحدث مع مديري الشركات والمستثمرين، مثلما كان يفعل باستمرار. فالساسة بالطبع لا يريدون الاعتقاد بأن هناك حدودًا للنمو. ولكن في تلك الفترة ربما كان لديه إحساس تطبيقي بالنسبة للاقتصاد أفضل من اقتصادييه.

ظل الاقتصاد والبورصة في انتعاش. ونما الإنتاج قياسًا على إجمالي الناتج المحلي بمعدل كبير تجاوز ٦ بالمائة في ربيع ١٩٩٦ ـ مما يتحدى صحة جزء كبير من الحكمة التقليدية، وهي أن ٢,٥ بالمائة هي الحد الأقصى للنمو الذي يمكن للاقتصاد الأمريكي الحفاظ عليه بشكل صحي. وقد كنا في بنك الاحتياط الفدرالي نعيد التفكير. فمن السهل نسيان السرعة التي انتقلت فيها مستحدثات مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني من كونها أمور غرائبية إلى شيء موجود في كل مكان. **شيء ما** غير عادي كان يحدث، وكان التحدي في محاولة تحديده أثناء حدوثه، في الوقت الحقيقي، كبيرًا جدًّا.

في الوقت الذي دعوت فيه لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية للاجتماع في ٢٤ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٦، كان قد مرت ثمانية شهور وسبعة اجتماعات منذ آخر مرة خفضنا فيها سعر الفائدة. وكان الكثير من أعضاء اللجنة في ذلك الوقت يميلون إلى السير في الاتجاه المعاكس، أي نحو الزيادة بغرض استباق التضخم. إذ كانوا يرغبون في رفع وعاء شراب البنش ثانيةً. وكانت أرباح الشركات قوية جدًّا، وهبطت البطالة إلى

ما دون معدل ٥ , ٥ بالمائة، وتغير عامل كبير، وهو أن الأجور كانت ترتفع أخيرًا. وفي ظل ظروف الانتعاش كهذه كان التضخم هو الاحتمال الواضح. وإذا كان على الشركات أن تدفع أكثر للاحتفاظ بالعمال أو اجتذابهم، فهي قد تعوض تلك التكلفة المضافة عما قريب عن طريق رفع الأسعار. وسوف تكون الاستراتيجية كما يقول الكتاب هي تقييد أسعار الفائدة، وبالتالي تبطئة النمو الاقتصادي ووأد التضخم في مهده.

ولكن ماذا لو لم تكن تلك دورة أعمال تجارية طبيعية؟ وماذا لو كانت ثورة التكنولوجيا، ستزيد قدرة الاقتصاد على التوسع، بشكل مؤقت على الأقل؟ إذا كان هذا هو الحال، فسوف يكون رفع أسعار الفائدة خطأً.

كنت حَذِرًا من التضخم باستمرار، بطبيعة الحال. ومع ذلك كنت أشعر بشكل مؤكد أن المخاطرة أقل بكثير مما يظنه بعض زملائي. وهذه المرة، لم تكن حالةَ قلبٍ للحكمة التقليدية. فلم أكن أرى أن الكتب الدراسية مخطئة، بل كنت أرى أن أرقامنا هي الخاطئة. لقد اتجهت مباشرةً إلى ما كنت أعتقد أنه اللغز الأساسي لانتعاش التكنولوجيا، وهو مسألة الإنتاجية.

أظهرت البيانات التي كنا نحصل عليها من وزارتي التجارة والعمل أن الإنتاجية (وتقاس بالمُخْرَج في ساعة العمل) كانت مستوية بالفعل بالرغم من الاتجاه طويل المدى نحو التحول إلى استخدام الكمبيوتر. ولا يمكنني تخيل كيفية حدوث ذلك. وبشكل منتظم في كل عام كان الاقتصاد يصب كميات ضخمة من المال في أجهزة الكمبيوتر المكتبي وبرامج الخادم والشبكات وبرامج الكمبيوتر وغير ذلك من معدات التكنولوجيا الفائقة. وكنت قد عملت مع عدد كافٍ من مديري المصانع بشأن مشروعات الاستثمار الرأسمالي على مدى سنوات بشكل يمكنني من معرفة كيفية اتخاذ قرارات الشراء تلك. فهم يطلبون شراء معدات باهظة الثمن فقط إذا كانوا يعتقدون أن الاستثمار سوف يوسع قدرتهم الإنتاجية، أو يمكِّن مستخدميهم من إنتاج المزيد في الساعة. وإذا أخفقت المعدات في تحقيق أي من هذه الأمور، فسوف يتوقف المدير عن الشراء. إلا أنه سوف يظل يضخ المال في التكنولوجيا الفائقة. وقد أصبح هذا واضحًا في عام ١٩٩٣ عندما أخذت طلبات الشراء الجديدة الخاصة برأسمال التكنولوجيا الفائقة

تتسارع بعد فترة مطولة من النمو الراكد. واستمرت الموجة حتى عام ١٩٩٤، مما يشير إلى أن تجربة الربح المبكرة مع المعدات الجديدة كانت إيجابية.

كانت هناك مؤشرات أكثر إقناعًا على أن أرقام الإنتاجية الرسمية غير معقولة. فمعظم الشركات كان تبلغ عن زيادة هوامش أرباح التشغيل. ومع ذلك رفع القليل منها الأسعار. وكان ذلك يعني أن تكاليفها لكل وحدة من وحدات المنتج كان يتم احتواؤها أو حتى تهبط. ومعظم التكاليف الموحدة (أي بالنسبة للعمل التجاري باعتباره كلاً) تكاليف عمالة. وبذلك فإنه إذا كانت تكاليف العمالة لكل وحدة من وحدات المنتج مستوية أو منحدرة، وكان معدل نمو تعويض ساعة العمل المتوسط يرتفع، فهذا تأكيد حسابي على أنه إذا كانت تلك البيانات دقيقة فلابد أن يكون نمو الإنتاج لكل ساعة آخذ في الزيادة؛ وكانت الإنتاجية تتسارع بالفعل.

مع أني كنت متأكدًا من صحة تحليلي، فقد كانت معرفتي أفضل من أن تجعلني أقنع زملائي على أساس الحساب التقريبي. كنت بحاجة إلى شيء أكثر إقناعًا. وبما أنه كانت لا تزال هناك بضعة أسابيع قبل اجتماع ٢٤ سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩٦، فقد طلبت من العاملين في بنك الاحتياط الفدرالي تحليل إحصاءات الإنتاجية الفدرالية ودراسة البيانات الأساسية، صناعة تلو الأخرى، بالنسبة لعشرات الصناعات. وكان قد أزعجني ذلك التعارض الواضح بين بيانات مكتب إحصاءات العمل بشأن المُخْرَج لكل ساعة بالنسبة لكل الصناعات غير الزراعية وتقدير منفصل للشركات الكبيرة. وأوحت مضاهاة الاثنين ببعضها أنه لم يكن هناك نمو إنتاجية في أمريكا غير الشركات الكبيرة، وهي نتيجة بعيدة الاحتمال.

عندما كنت أطلب التحليل الصناعي المفصَّل كانت العادة أن يقول العاملون مازحين إن الرئيس يريد «زخارف وتحسينات». وفي تلك المرة قالوا إن الأمر يشبه بشكل أكبر طلبي منهم القيام بمشروع مانهاتن[1]. وبالرغم من ذلك فقد نقبوا بحثًا

---

(١) مشروع صنع أول قنبلة ذرية أثناء الحرب العالمية الثانية وشاركت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا. وقد نجح المشروع في صنع وتفجير ثلاث قنابل في عام ١٩٤٥. وبلغت تكلفة المشروع ملياري دولار أمريكي (٢٣ مليار دولار بأسعار ٢٠٠٧). (المترجم)

في البيانات وقدموا تقريرهم في الوقت المناسب لاجتماع لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية.

في يوم الثلاثاء هذا كان الرأي في اللجنة منقسمًا. إذ كان نصف الأعضاء يرغبون في رفع أسعار الفائدة على الفور، مثل توم ميلزر رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في سانت لويس والمؤيد لرفع الأسعار الذي كان يرى في ذلك «إيجاد سياسة ضمان» ضد التضخم. وكان الباقون على الحياد. أما أليس ريڤلين، التي كانت في شهرها الثالث كنائب رئيس مجلس المحافظين، فقدرت الوضع بطريقتها الهزلية المعهودة قائلةً: «أظن أنه ينبغي أن نذكِّر أنفسنا بأن الوجوه القلقة التي حول هذه الطاولة مشغولة بأكبر مجموعة من المشكلات التي نظن أنها موجودة. ورجال البنوك المركزية في كل أنحاء العالم يتمنون وجود هذه المجموعة من الإحصاءات». وبينما وافقت على أننا في «منطقة خطر» ملتهبة، أشارت كذلك إلى أننا «لم نرَ تضخمًا أعلى بعد».

عندما حان دوري في الكلام، تحدثت بحدة مستخدمًا تقرير العاملين. وقد بدا أن الحكومة تبخس تقدير نمو الإنتاجية منذ سنوات. فعلى سبيل المثال، لم أجد أية مكاسب كفاءة في اقتصاد الخدمات ـ فالواقع أن حسابات الحكومة جعلت الأمر يبدو وكأن الإنتاجية في هذا القطاع **تنكمش**. وكان كل عضو في اللجنة يعلم أن هذا أمر ظاهر البُطْلان؛ فشركات المحاماة، وخدمات الأعمال التجارية، والعيادات الطبية، ومنظمات الخدمات الاجتماعية كانت تؤتمت نفسها وتدخل نفسها ضمن التيار السائد إلى جانب قطاع التصنيع وسائر الاقتصاد.

قلت لهم إن أحدًا لم يستطع أن يوضح على نحو مقنع سبب خطأ الإحصاءات.[١] إلا أني كنت واثقًا بحق من أن احتمال التضخم ضعيف على نحو لا يبرر رفع سعر الفائدة. وكانت توصيتي هي أن نراقب وننتظر فحسب.

---

(١) قال البعض إن مشتريات الخدمات التي يقوم بها مصنعو السلع أُسيء تسعيرها في الحسابات وأن نمو الإنتاج الإجمالي لكل ساعة كان صحيحًا، ولكن إنتاج السلع والمنتج لكل ساعة كان مبالغًا في تقديرهما على حساب منتج الخدمات ونمو الإنتاجية. وبينما كان هذا التوضيح ممكنًا من الناحية الفنية، فقد بدا غير مرجح إلى حد بعيد.

لم تقنع تلك الحجة الكل ـ فالواقع أننا لا زلنا نناقش طبيعة ومدى أثر تكنولوجيا المعلومات على الإنتاجية. إلا أنها ألقت بقدر كاف من الشك المنطقي جعل اللجنة تصوت ١١ إلى ١ لمصلحة إبقاء سعر الفائدة على ما هو عليه، أي ٢٥ , ٥ بالمائة.

لم نجد أنه من الضروري رفع أسعار الفائدة لمدة ستة أشهر أخرى ـ ثم رفعناها إلى ٥ , ٥ بالمائة، ولسبب مختلف. فقد واصل إجمال الناتج المحلي نموه بخطوات ثابتة، وانكمشت البطالة، وظل التضخم تحت السيطرة، لمدة أربع سنوات أخرى. وبما أننا لم نكن نتعجل زيادة أسعار الفائدة، فقد ساعدنا على إفساح الطريق لأطول انتعاش اقتصادي فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك نموذجًا كلاسيكيًّا لعدم إمكان تقرير السياسة النقدية بناءً على نموذج اقتصادي قياسي فحسب. وكما يمكن أن يكون چوزيف شومپيتر قد أوضح، فالنماذج عرضة للتدمير الخلاق كذلك.

* * *

حتى الإنتاجية المتزايدة لا يمكن أن تفسر جنون أسعار الأسهم. ففي ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٦ تجاوز مؤشر داو چونز للشركات الصناعية الكبرى الستة آلاف نقطة ـ وقد أعلنت القصة الإخبارية على الصفحة الأولى من صحيفة «يو إس إيه توداي» أنها مَعْلَم تحقق «في اليوم الأول من السنة السابعة لأكثر الأسواق ارتفاعًا في الأسعار في التاريخ». ووضعت الصحف جميعها في أنحاء البلاد الخبر على صفحاتها الأولى كذلك. وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن المزيد والمزيد من الأمريكيين يحولون مدخرات تقاعدهم إلى أسهم، مما يعكس «اعتقادًا شائعًا بأن سوق الأسهم هي المكان الوحيد للقيام باستثمارات طويلة الأجل».

كانت أمريكا تتحول إلى دولة من حاملي الأسهم. وإذا قارنت القيمة الإجمالية لحيازات الأسهم بحجم الاقتصاد لكانت أهمية السوق تزيد بمعدل سريع: فعند ٥ , ٩ تريليون دولار، كانت في ذلك الحين تساوي ١٢٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وكان مقابل ٦٠ بالمائة في عام ١٩٩٠، وهي النسبة التي تجاوزتها اليابان فقط أثناء فقاعتها في الثمانينيات.

كانت لي مناقشات مستمرة مع بوب روبين بشأن الموضوع. وكان كلانا مهمومًا

إلى حد ما. فقد رأينا مؤشر داو چونز يتجاوز ثلاث «علامات ألفية» ـ ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ و٦٠٠٠ ـ خلال ما يزيد قليلاً على العام ونصف العام. ورغم قوة النمو الاقتصادي، فقد كنا نشعر بالقلق من أن يكون المستثمرون قد انساقوا وراء عواطفهم. ذلك أن أسعار الأسهم بدأت تجسد التوقعات على نحو فيه إفراط يستحيل معه تحقيقها.

انتعاش البورصة ميزة بطبيعة الحال ـ فهو يُهيئ الأعمال التجارية للتوسع، ويجعل المستهلكين يشعرون بأن لديهم وفرة، ويساعد الاقتصاد على النمو. بل إنه حتى الأزمة لا تعد سيئة على نحو آلي ـ فرغم ما شعرنا به من أن أزمة ١٩٨٧ من ذلك النوع المثير للرعب، فقد كان لها القليل من الآثار السلبية التي بقيت بعد انتهائها. وعندما يمكن أن تهدد السوق المنهارة بشل حركة الاقتصاد الحقيقي ساعتها فحسب يكون هناك سبب لكي يقلق أشخاص مثل وزير الخزانة ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي.

رأينا مثل هذا النوع من الكوارث يحدث في اليابان، حيث كان الاقتصاد لا يزال مشلولاً نتيجة لانهيار الأسهم والعقارات في عام ١٩٩٠. وبينما لم أفكر أنا أو بوب في أن الولايات المتحدة قد بلغت مرحلة الفقاعة، إلا أنه كان لابد لنا من ملاحظة أن المزيد والمزيد من الأسر المعيشية والأعمال التجارية كانت تعرِّض نفسها لمخاطر الأسهم. ولذلك كنا نناقش على الإفطار ما ينبغي لنا عمله في حال حدوث الفقاعة.

كان بوب يظن أنه لا ينبغي للمسئول المالي الفدرالي الحديث عن البورصة علنًا. وباعتباره واضع قوائم متمكن، فقد عرض ثلاثة أسباب أشار إليها فيما بعد في مذكراته. قال: «أولا: ليس هناك من سبيل لمعرفة متى تنخفض قيمة السوق ومتى ترتفع على نحو مؤكد. ثانيًا: لا يمكنك محاربة قوى السوق، وعليه فالحديث عنها لن يجدي نفعًا. ثالثًا: أي شيء تقوله من المرجح أن يكون له أثر عكسي ويضر المصداقية. وسوف يدرك الناس أنك لا تعرف أكثر مما يعرفه أي إنسان آخر».

كان لابد لي من الإقرار بصحة هذه الأمور كلها. غير أني كنت لا أزال غير موافق على أن إثارة القضية في العلن فكرة سيئة بالضرورة. فمن المستحيل إنكار الأهمية المتزايدة للبورصة. إذ كيف يمكنك الحديث عن الاقتصاد بدون ذكر تلك القوة شديدة البأس؟ بينما لم يكن لدى بنك الاحتياط الفدرالي تكليف رسمي بالتركيز على

البورصة، فقد بدت لي آثار ارتفاع الأسعار السريع همًّا مشروعًا. ولكي نكبح جماح التضخم، أكدنا أن استقرار الأسعار مهم للنمو الاقتصادي طويل الأجل. (الواقع أن أحد العوامل الأساسية التي تسبب ارتفاع أسعار الأسهم هو ثقة المستثمرين المتزايدة في أن الاستقرار سوف يستمر).

ومع ذلك لم يكن مفهوم استقرار الأسعار بدهيًّا كما يبدو. فربما كانت هناك عشر مجموعات إحصائية بشأن الأسعار يمكنك الاطلاع عليها. وكان معظم الاقتصاديين يرون أن استقرار الأسعار يشير إلى أسعار المنتجات ـ تكلفة زوج من الجوارب أو كوارت من الحليب. ولكن ماذا عن أسعار الأصول المُدرة للدخل، كالأسهم أو العقارات؟ ماذا لو تضخمت تلك الأسعار وأصبحت غير مستقرة؟ ألا ينبغي لنا أن نشعر بالقلق بشأن استقرار أسعار ما في العش من بيض وليس فقط البيض الذي نشتريه من محل البقالة؟[1] ولم يكن الأمر هو أن أرغب في الوقوف وأصيح: «أسعار البورصة مبالغ في قيمتها ولن تؤدي إلى خير». إلا أنني ظننت أن من المهم طرح القضية للمناقشة.

خطر لي مفهوم الحماسة غير المعقولة وأنا داخل البانيو ذات صباح أكتب إحدى الخطب. وحتى ذلك اليوم كان البانيو هو المكان الذي تأتيني فيه أفضل الأفكار. وقد تعودت سكرتيراتي أن يكتبن من مسودات مخطوطة على دفاتر صفراء مبللة ـ وهو العمل الذي بات أيسر بكثير عندما وجدنا نوعًا من الأقلام لا يسيل حبره. وبينما يغمرني الماء في البانيو أشعر بالسعادة مثل أرشميدس وأنا أتأمل العالم.

بعد تجاوز مؤشر داو جونز الستة آلاف نقطة نقطة في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٦ كنت قد بدأت البحث عن فرصة لأجهر بالحديث عن قيم الأصول. قررت أن حفل العشاء السنوي لمعهد المشروع الأمريكي (أميركان إنتربرايز) في ٥ ديسمبر (كانون الأول)، حيث وافقت على إلقاء الخطبة الرئيسية، سيكون المناسبة

---

(١) تعبير net eggs في الإنجليزية يعني مبلغًا من المال تدخره أو تستثمره من أجل غرض بعينه في المستقبل؛ كأموال التقاعد أو التعليم أو حتى الترفيه وقضاء العطلات. والفكرة الأساسية هي عدم مس البيض الذي في العش إلا للغرض المخصص له. **(المترجم)**

المثالية. وهو مناسبة رسمية تجتذب أكثر من ألف شخص، بمن فيهم الكثير من خبراء السياسة العامة بواشنطن، كما أنه يأتي قبل موسم الإجازات بوقت كافٍ كي يُحسَب على أنه حدث جاد.

كي أضع مسألة البورصة في منظورها الصحيح، رأيت أنه ينبغي وضعها ضمن تاريخ موجز للبنوك المركزية في الولايات المتحدة. وقد عدت إلى ألكسندر هاملتون ووليام چينينجز برايان ثم سرت نحو الحاضر والمسقبل. (وكان من الممكن أن يصرف بطء تلك المقاربة الجمهور الأكثر عمومية، إلا أنها كانت السرعة المناسبة لجمهور معهد المشروع الأمريكي).

كتبت الخطبة بحيث يكون نصيب قضية قِيم الأصول اثني عشر سطرًا قرب النهاية، وقد حرصت على التحوط مما كان يجب أن أقوله بلغة بنك الاحتياط الفدرالي التي أستخدمها في العادة. ومع ذلك فعندما عرضت النص على أليس ريڤلين في يوم إلقاء الخطبة فصدمتها عبارة «الحماسة غير المعقولة» وسألتني «هل أنت متأكد من أنك تريد أن تقول هذا؟».

في تلك الليلة ألقيت من على المنصة الفقرة الأساسية وأنا أراقب بتمعن كيف سيكون رد فعل الحاضرين. وقلت في إشارة إلى بنك الاحتياط الفدرالي:

«بينما نخطو إلى القرن الحادي والعشرين، سوف نظل بمشيئة الكونجرس حراسًا لقوة الدولار الشرائية. ولكن العامل الذي سيظل يُعقِّد تلك المهمة هو الصعوبة المتزايدة لتثبيت فكرة ما يشكل مستوى الأسعار العام....

أين نضع الحد الفاصل بشأن أهمية الأسعار؟ من المؤكد أن أسعار السلع والخدمات التي تُنتَج الآن ـ وهي مقياسنا الأساسي الخاص بالتضخم ـ تهمنا. ولكن ماذا عن الأسعار الآجلة؟ أو بشكل أكثر أهمية، أسعار المطالبات على السلع والخدمات الآجلة، كالأسهم أو العقارات أو غيرها من الأصول المُدرَّة للربح؟ هل استقرار هذه الأسعار ضروري لاستقرار الاقتصاد؟

من الواضح أن معدل التضخم المستدام يوحي بقدر أقل من الشك بالنسبة

للمستقبل، كما يوحي بدل المخاطرة المنخفض بأسعار أعلى للأسهم وغيرها من الأصول المدرة للربح. ويمكننا رؤية ذلك في العلاقة المعكوسة التي تكشف عنها نسب السعر / الأرباح ومعدل التضخم في الماضي.

ولكن كيف نعرف أن الحماسة غير المعقولة رفعت قيمة الأصول على نحو أكثر مما يجب، وهو ما يصبح بعد ذلك عرضة لانكماشات غير متوقعة ومطولة، كما حدث في اليابان على مدى العقد الماضي؟ كيف نجعل هذا التقييم يسهم في السياسة النقدية؟ إننا كبنك مركزي يجب ألا نهتم إذا كانت فقاعة الأصول المالية المنهارة لا تهدد بإلحاق الضرر بالاقتصاد الحقيقي، وإنتاجه، وفرص عمله، واستقرار أسعاره أم لا. والواقع أن انهيار البورصة في عام ١٩٨٧ كانت له بعض النتائج السلبية على الاقتصاد. ولكن يجب ألا نستخف بتعقد تفاعلات أسواق الأصول والاقتصاد أو نصبح راضين عن أنفسنا بشأنه».

أعترف بأننى لم أكن فى بلاغه شكسبير. وقد كان من الصعب عليَّ إلقاؤه حد ما، وخاصةً أننى تناولت كأسًا أو كأسين من الشراب أثناء ساعة الكوكتيل وكنت جوعانًا وأريدهم أن يقدموا العشاء. وعندما عدت إلى الطاولة وهمست إلى أندريه وغيرها ممن كانوا يجلسون حولها سائلاً: «ما هو الجزء الذي تظنون أن سيصبح خبرًا؟» ولم يخمن أحدٌ الجواب. ولكن لاحظت أشخاصًا بين الحضور يعتدلون ويكتبون ملاحظات، وانتهت الأمسية، وبدأ القيل والقال. فقد كتبت صحيفة «وول ستريت چورنال» في اليوم التالي: «رئيس بنك الاحتياط الفدرالي يطرح سؤالاً كبيرًا: هل السوق أعلى مما يجب؟» وقالت صحيفة «فيلادلفيا إنكوايرر»: «استنكار الحماسة غير المعقولة»، وقالت «نيويورك تايمز»: «الجهر بالرسالة المدفونة». وكانت «الحماسة غير المعقولة» في سبيلها لأن تصبح العبارة اللافتة للانتباه في الانتعاش.

ولكن البورصة لم تبطؤ ـ وهو ما زاد من قلقي، فصحيح أن ملاحظاتي تسببت في البداية في بعض عمليات البيع في أنحاء العالم، وهو ما يعود إلى حد ما إلى الشك في أن بنك الاحتياط الفدرالي سوف يرفع أسعار الفائدة على الفور. فقد هبطت أسعار الأسهم في أسواق اليابان أولاً، حيث كان الصباح قد طلع عندما كنت أتحدث، وبعد

ذلك بساعات فُتِحت الأسواق في أوروبا، وأخيرًا في نيويورك في اليوم التالي. وفي بورصة نيويورك هبط مؤشر داو چونز بمقدار ١٥٠ نقطة عند الافتتاح. ولكن مع حلول عصر ذلك اليوم عادت الأسواق الأمريكية إلى الارتفاع، وبعد يوم آخر من التعاملات استعادت كل ما خسرته. وأنهت البورصات الأمريكية السنة بزيادة تتجاوز ٢٠ بالمائة بكثير.

* * *

وواصل الثور هجومه. فقد كان مؤشر داو چونز للشركات الصناعية الكبرى يقترب من ٧٠٠٠ نقطة عندما عُقِدت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية لأول مرة في عام ١٩٩٧ في الرابع من فبراير (شباط). وعلمت حينذاك من المحادثات الخاصة مع الكثير من المحافظين ورؤساء فروع البنك أن اللجنة تشاركني قلقي من أن تَكَوُّنَ فقاعة الأسهم يمكن أن يتسبب في حدوث عدم استقرار تضخمي. وبالإضافة إلى ارتفاع سوق الأسهم السريع، كان الاقتصاد على ما كان عليه من قوة قبل ستة أشهر، عندما قاومت فكرة خفض أسعار الفائدة. ولكن قلقي بشأن الفقاعة غيَّر رأيي. فقد أبلغت اللجنة أننا قد نحتاج إلى زيادة أسعار الفائدة في محاولة لكبح جماح الثور. وقلت: «لابد أن نبدأ التفكير بشأن شكل ما من أشكال الخطوات الاستباقية، وكيفية توصيل ذلك».

كنت أختار كلماتي بحرص شديد لأن الجلسة كانت مسجلة وكنا نلعب بالديناميت السياسي. ولم يكن لدى بنك الاحتياط الفدرالي تفويض صريح في ظل القانون كي يسعى لاحتواء أية فقاعة البورصة. ولكن كانت لدينا بصورة غير مباشرة سلطة القيام بذلك إذا اعتقدنا أن أسعار الأسهم تخلق ضغوطًا تضخمية. غير أنه في تلك المرة كان ذلك سيصبح حالة صعبة جدًّا لأن أداء الاقتصاد كان جيدًا.

لم يكن الاقتصاد يعمل في فراغ. فإذا رفعنا أسعار الفائدة وقلنا إن سبب ذلك هو كبح جماح البورصة فسوف يثير ذلك عاصفة نارية سياسية. وكنا قد اتُّهِمنا بإلحاق الضرر بالمستثمر الصغير، وتخريب مدخرات الناس التقاعدية. ويمكنني تخيل الاستجواب الذي سأتلقاه في جلسة الإشراف التالية بمجلس الشيوخ.

اتفقنا بالرغم من ذلك على أن محاولة تجنب الفقاعة يتساوق مع مهمتنا، وأن

من واجبنا استغلال الفرصة. فكرت بصوت مرتفع أثناء اجتماعنا في ذلك اليوم قائلاً: «نحتاج قبل كل شيء إلى التأكد من إبقائنا على انخفاض معدل التضخم، وانخفاض بدل المخاطرة، وانخفاض تكلفة رأس المال... وإذا كنا نتحدث عن التوازن طويل الأجل، فإن القيم السوقية المرتفعة أفضل من القيم السوقية المنخفضة. وما نحاول تحاشيه هو الفقاعات التي تنفجر، والتقلب، وما شابه». وبموافقة من اللجنة ألمحت إلى ارتفاع وشيك في الأسعار ضمن تعليقاتي العامة على مدى الأسابيع العديدة التالية. وكان الغرض من ذلك الحيلولة دون صدم السوق بخطوة مفاجئة. ثم اجتمعنا مرة أخرى في ٢٥ مارس (آذار) ورفعنا أسعار الفائدة قصيرة الأجل بنسبة ٢٥ , ٠ بالمائة لتصبح ٥ , ٥ بالمائة. وقد كتبت بيان لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية الذي يعلن القرار بنفسي. وكان يتحدث بشكل خالص من ناحية رغبة بنك الاحتياط الفدرالي في معالجة القوى الاقتصادية الأساسية التي تهدد بخلق التضخم، ولم يقل كلمة واحدة عن قيم الأصول أو الأسهم. وكما وصفت زيادة سعر الفائدة بعد وقت قصير في خطبة ألقيتها، فقد «اتخذنا خطوة قصيرة لزيادة احتمالات النجاح التي يمكن لأداء الاقتصاد الجيد مواصلتها».

في أواخر شهر مارس (آذار) وأوائل شهر أبريل (نيسان) من عام ١٩٩٧، وبعد الاجتماع مباشرةً، انخفض مؤشر داو جونز بنسبة ٧ بالمائة. وكان ذلك يمثل خسارة مقدارها ٥٠٠ نقطة، وهو ما اعتبره البعض رد فعل متأخر لرفعنا سعر الفائدة. إلا أنه خلال بضعة أسابيع تغير اتجاه قوة الدفع وعادت السوق ترتفع بسرعة من جديد. وقد عوضت كل خسارتها وفوقها ١٠ بالمائة، حتى إنه اقترب بحلولِ منتصف شهر يونيو (حزيران) من ٧٨٠٠ نقطة. والواقع أن المستثمرين كانوا يُعلِّمون بنك الاحتياط الفدرالي درسًا. فقد كان بوب روبين مُحقًّا؛ إذ لا يمكنك معرفة متى ترتفع قيمة السوق، ولا يمكنك محاربة قوى السوق.

مع استمرار الانتعاش ـ الذي اتضح أنه زاد ثروة البلاد الورقية زيادة كبيرة لمدة ٣ سنوات أخرى ـ ظللنا نتصارع مع المسائل الكبيرة الخاصة بالإنتاجية واستقرار الأسعار وغيرها من جوانب ما بات الناس يسمونه «الاقتصاد الجديد». إلا أننا لم نرفع الأسعار مرة أخرى، ولم نحاول قط كبح جماح أسعار الأسهم من جديد.

* * *

عبرت أنا وأندريه عن بعض الحماسة الخاصة بنا بأن تزوجنا أخيرًا في ذلك الربيع. وهي تمزح باستمرار قائلة إنني احتجت إلى ثلاث محاولات كي أطلب يدها، لأنني كنت أصيغ السؤال بلغة بنك الاحتياط الفدرالي، ولكن هذا ليس صحيحًا. فقد طلبتها خمس مرات في واقع الأمر - إذ نسيت هي مرتين. وفي يوم عيد الميلاد من عام ١٩٩٦ وصلت الرسالة وقالت نعم. وفي أبريل (نيسان) من عام ١٩٩٧ عقد روث بادر جنسبرج قاضي المحكمة العليا قراننا في مراسم جميلة بسيطة في أحد الأماكن المفضلة لدينا، وهو «ذا إن» في ليتل واشنطن بريف ڤيرچينيا.

وكالعادة، أجلنا شهر العسل؛ فقد كان هناك الكثير الذي يجري في عالم أندريه وعالمي. ولكن الأصدقاء ظلوا يحثوننا على قضاء شهر العسل، وأوصوا بالذهاب إلى ڤيينا. وأخيرًا درست جدول مواعيدي واقترحت إضافة شهر عسل إلى ذيل اجتماع مؤتمر نقدي دولي في إنترلاكن بسويسرا في شهر يونيو (حزيران)، أي بعد شهر من زواجنا.

في المؤتمر النقدي ألقى المستشار هلموت كول كلمة جافة كما هو متوقع في حفل الغداء. وكان موضوعها استقلال البنك المركزي وإعادة تقييم احتياطي ألمانيا من الذهب. وبعد ذلك تحاشيت أنا وأندريه جحافل الصحفيين الذين كانوا يرغبون في الحصول على تعليقات على الدلائل المستقبلية الاقتصادية الأمريكية والتوقعات الخاصة باستمرار انتعاش الإنترنت في البورصة. وبالرغم من أنهم كانوا يعرفون أن سياستي هي عدم إجراء مقابلات، طلب بعضهم من أندريه أن تقوم بدور الوسيط، حيث تصوروا أنها باعتبارها زميلة صحفية قد تكون على استعداد لتقديم العون. وكل ما أرادت أندريه أن تفعله هو الذهاب إلى المركز الصحي. وفي الوقت الذي غادرنا فيه إنترلاكن أعلنت مازحةً أن رحلتنا حتى الآن «أقل شهور العسل رومانسية في التاريخ».

ثم وصلنا بعد ذلك إلى ڤينيسا. وكأهمية التدمير الخلاق لتحسن مستويات المعيشة المادية، فليس من قبيل المصادفة أن أعز الأماكن هي تلك التي طرأ عليها أقل قدر من التغيير عبر القرون. لم أكن قد زرت المدينة من قبل، وكشأن الكثير من الرحالة الذين سبقوني، كنت مسحورًا بها. وكانت فكرتنا هي أن نتجول ونقوم بأشياء عفوية

تمامًا. وبما أن ذلك لا يحدث في الواقع عندما تسافر مع أفراد الأمن، فقد اقتربنا منه. إذ كنا نأكل في المقاهي التي في الهواء الطلق، ونذهب للتسوق، ونقوم بجولات في الكنائس والجيتو اليهودي القديم.

طوال قرون كانت الدولة المدينة ڤينيسيا مركز تجارة العالم، حيث كانت تربط أوروبا الغربية بالإمبراطورية البيزنطية وسائر العالم المعروف. وبعد عصر النهضة انتقلت طرق التجارة إلى المحيط الأطلنطي وانهارت ڤينيسيا كقوة بحرية. إلا أنها ظلت خلال القرن الثامن عشر أبدع مدن أوروبا، كانت مركز الأدب والعمارة والفن. ومازال البيت الشهير «ما هي الأخبار في ريالتو؟» في مسرحية «تاجر البندقية» الذي يشير إلى قلب المدينة التجاري يضرب على وتر كوزموبوليتاني نابض.

في الوقت الحاضر يبدو حي ريالتو إلى حد كبير كما كان عندما كان التجار يفرغون الحرير والتوابل من الشرق. وينطبق الشيء نفسه على قصور المدينة التي تعود إلى عصر النهضة المطلية بألوان رائعة، وميدان القديس مرقص (سان ماركو)، وعشرات من المواقع السياحية الأخرى. وفيما عدا اللنشات التي تعمل بالمحركات - الڤاپوريتي - يمكن أن تكون بسهولة في القرن السابع عشر أو الثامن عشر.

وبينما كنا نمر في إحدى القنوات، تغلب عليَّ الاقتصادي الذي داخلي أخيرًا. إذ سألت أندريه «ما هي القيمة المضافة المنتجة في هذه المدينة؟»

ردَّتْ هي وقد انفجرت ضاحكةً «إنك تسأل السؤال الخطأ».

«ولكن هذه المدينة بكاملها متحف. فكري فقط فيما يُنفق للحفاظ عليها».

توقفت أندريه ونظرت إليَّ. «ينبغي أن تهتم بمقدار جمالها».

كانت زوجتي مُحقَّة بالطبع. ولكن الحديث ساعد على بلورة شيء كان في خلفية ذهني منذ شهور.

أدركت أن ڤينيسيا نقيض التدمير الخلاق. فهي موجودة للحفاظ على الماضي وتقديره، وليس لخلق المستقبل. كما أدركت أن هذا هو المهم على وجه الدقة. فالمدينة

تخدم حاجة إنسانية عميقة إلى الاستقرار والدوام وكذلك الجمال والرومانسية. ويمثل حب الناس لڤينيسيا أحد قطبي الصراع في الطبيعة البشرية؛ وهو الصراع بين الرغبة في زيادة الرفاه المادي والرغبة في تجنب التغيير وما يصاحبه من ضغط عصبي.

مازال مستوى المعيشة المادي في أمريكا يتحسن، إلا أن ديناميكية هذا الاقتصاد نفسه تخرج مئات الآلاف من البشر كل أسبوع من العمل. وليس مستغربًا أن طلبات الحماية من قوى منافسة السوق في تزايد ـ وكذلك الحنين إلى ذلك الزمن الذي كان يتسم بالبطء والبساطة. فليس هناك ما هو أشد ضغطًا على الناس من رياح التدمير الخلاق التي لا تهدأ. ولا شك في أن وادي السيليكون مكان مثير فيما يتعلق بالعمل فيه، غير أني أظن أن سحره كمقصد لقضاء شهر العسل لم يعد معترفًا به إلى حد كبير.

في مساء اليوم التالي في ڤينيسيا ذهبت أنا وأندريه لسماع كونشرتو تشيلو لڤيڤالدي عُزِف على آلات من عصر الباروك. وكانت ألحانه تملأ الجو المحيط بنا، حيث كانت بمثابة تكملة مثيرة لجلال تلك الكنيسة القديمة بظلالها وانحناءاتها وأحجارها السميكة التي بدا أنها تستنشق رطوبة القنوات. لقد سبق لي سماع ڤيڤالدي يُعزف على نحو أفضل، غير أني لم أستمتع به بهذا القدر.

٩

حمى الألفية

كان الاقتصاد في أواخر التسعينيات على قدر من القوة جعلني أستيقظ من النوم في الصباح وأنظر إلى المرآة وأقول لنفسي: «تذكر أن هذا أمر مؤقت. فليست هذه هي الطريقة التي يُفترض أن يعمل بها العالم».

أحببت رؤية الاقتصاد ينتعش، وكذلك التحديات الجديدة الغريبة التي جاء بها ذلك الرخاء. ومثال ذلك ظهور فائض الميزانية الفدرالية. وقد وقع هذا الحدث العجيب لأول مرة في عام ١٩٩٨، حيث جاء بعد خمس سنوات متواصلة من تناقص العجز الفدرالي باطراد منذ بلوغه ذروته في العام المالي ١٩٩٢ حين كان حوالي ٣٠٠ مليار دولار. ويعود الفائض إلى عاملين كنا نظن أننا نفهمهما؛ وهما النزعة المالية المحافظة والنمو الاقتصادي. ولم يتوقع أحد في بنك الاحتياط الفدرالي أو أي مكان آخر ظهور أكبر فائض منذ عام ١٩٨٤ (بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي) في العام المالي ٢٠٠٠.

دلنا التاريخ على أن الانتعاشات كهذه لا يمكن أن تدوم للأبد. ومع ذلك فقد دام هذا الانتعاش أكثر مما اعتقدت أنه سيدوم. فخلال أواخر التسعينيات نما الاقتصاد بمعدل سنوي يزيد على ٤ بالمائة. وكانت ترجمة هذا هي أن ٤٠٠ مليار دولار أو نحو ذلك من الرخاء ـ وهو ما يساوي في حجمه اقتصاد الاتحاد السوفييتي السابق بالكامل ـ تُضاف سنويًا إلى الاقتصاد الأمريكي **في كل عام**.

واقع الأمر أن كل أسرة معيشية استفادت من ذلك. وكان چين سپرلينج مستشار كلينتون الاقتصادي يحب لفت الانتباه إلى اتساع الآثار الاجتماعية؛ ففيما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٠ كانت الأسرة الأمريكية التقليدية تحقق مكسبًا حقيقيًّا في الدخل السنوي مقداره ٨ آلاف دولار.

عزز النمو الاقتصادي النفسية القومية، حيث غير الطريقة التي نرى بها أنفسنا في العالم. فخلال الثمانينيات وجزء كبير من التسعينيات كان الأمريكيون يمرون بفترة من الخوف والاكتئاب. ذلك أن الناس كانوا قلقين من ضياع مكانتنا لمصلحة ألمانيا، وأوروبا التي توحدت حديثًا، واليابان. وكما وصف لاري سمرز الأمر فيما بعد، فقد كان هؤلاء المنافسون الاقتصاديون «ذوي توجه استثماري أكبر، وتوجه تصنيعي أكبر، ولديهم عدد أقل من المحامين، وعدد أكبر من العلماء، وأكثر مما لدينا من النظام».

في الثمانينيات كان يبدو أن الزايباتسو، أو الشركات العملاقة اليابانية، تشكل تهديدًا بعينه؛ فقد حلت محل أمريكا في الصلب وفي معدات المصانع، ووضعت مصانع السيارات عندنا في وضع دفاعي، واكتسحتنا تمامًا في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية بحيث كانت حتى أجهزة التليفزيون التي نعتمد عليها في مشاهدة الأخبار تحمل العلامات التجارية سوني وپاناسونيك وهيتاشي. ولم تشعر أمريكا منذ سپوتنيك[١] أنها في مثل هذا الظرف المعوِّق المخيف. بل إن انتهاء الحرب الباردة لم يُزِل الغمَ - إذ شعرت قواتنا العسكرية الشاسعة فجأة بأنها لا تتناسب مع الوضع، فالمكانة العالمية الآن يحددها التفوق الاقتصادي.

جاء بعد ذلك انتعاش التكنولوجيا وغيَّر كل شيء. فقد جعلت ثقافة أمريكا التجارية الخالية من القيود، والمنظِمة للعمل، ولا ضير فيها من الإخفاق موضع حسد من العالم.

---

(١) أول قمر صناعي يسبح في الفضاء، أطلقه الاتحاد السوفييتي في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٥٧. وقد اعتُبر هذا القمر الصناعي سبقًا حققه الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة التي لم تكن تشمل إظهار القدرة العسكرية فحسب، بل تعدت ذلك إلي إظهار القدرة التقنية والبحثية لكلتا الدولتين. وكان إطلاق هذا القمر الصناعي بداية لسباق الفضاء بين القوتين العظميين. (المترجم)

لقد اجتاحت تكنولوجيا المعلومات الأمريكية السوق العالمية، وكذلك الابتكارات التي تراوحت بين قهوة ستاربَكْس إلى المشتقات الائتمانية. وانجذب الطلاب من أنحاء العالم إلى الجامعات الأمريكية. وكل التغيرات التي قامت بها الولايات المتحدة لتحديث اقتصادها ـ عقدان من إلغاء القيود المؤلم وتقليص حجم العمالة والحد من الحواجز التجارية ـ قد أثمرت جميعها الآن. وبينما انزلقت أوروبا واليابان إلى الركود الاقتصادي، كانت أمريكا ترتفع.

كان فائض الميزانية تطورًا مذهلاً. وقد قال مسئول كبير في بنك الاحتياط الفدرالي للجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في مايو (آيار) من عام ١٩٩٧ بعد صدور تقرير يشير إلى أن إيرادات الخزانة على مدار العام زادت ٥٠ مليار دولار عما كان متوقعًا: «لابد لنا جميعًا أن نبدأ العمل من جديد فيما يتعلق بالتنبؤ بالضرائب». وكان الاقتصاديون في مكتب الإدارة والميزانية ومكتب الميزانية بالكونجرس وبنك الاحتياط الفدرالي غاية في الروعة. فمع أن الاقتصاد كان يحقق نجاحًا كبيرًا، فلم يكن ذلك كافيًا لتبرير تلك الموجة الكبيرة من إيرادات الضرائب. وقد شككنا في أنه ربما كنا نرى أثر البورصة، وشجعتُ العاملين ببنك الاحتياط الفدرالي على تسريع عمله مُقدرًا الزيادة في دخل الأسر المعيشة الخاضع للضرائب نتيجة لممارسة منح حق الاكتتاب بشراء الأسهم والمكاسب الرأسمالية المتحققة. وبالطبع أصبح حق الاكتتاب بشراء الأسهم الإغراء الأساسي الذي استخدمته شركات تكنولوجيا المعلومات لاجتذاب العاملين والاحتفاظ بهم ـ بل إنها كانت تقدمه للسكرتيرات والكتبة. وكان من الصعب قياس هذا المصدر الجديد للثروة على وجه الدقة. وبعد سنوات ثبت أن هذا الافتراض صحيح، ولكن في وقت كان كل ما يمكن لاقتصاديينا عمله هو تأكيد أنه ربما يكون هذا هو الحال. انكمش العجز الفدرالي للعام ١٩٩٧ إلى ٢٢ مليار دولار فحسب ـ وهو رقم مهم من الناحية الإحصائية في سياق ميزانية فدرالية مقدارها ١,٦ تريليون دولار وإجمالي ناتج محلي يبلغ ١٠ تريليونات دولار.

وجدت الإدارة بين عشية وضحاها تقريبًا نفسها في مواجهة فائض ميزانية كان يزداد بالسرعة التي سبق أن تناقص بها العجز. وما إن بدأ الرئيس كلينتون الحديث عن إمكانية أن نكون قادرين بالفعل على موازنة الميزانية الفدرالية في عام ١٩٩٨

حتى كان على واضعي سياساته أن يكافحوا من أجل تخطيط ما يتم عمله بالفائض. وبينما كانت تلك مشكلة سعيدة، فقد كان لابد من إدارة النجاح، مثلما هو الحال بالنسبة لكل شيء آخر في أمور الميزانية. وكان هذا الأمر لابد منه في واشنطن على وجه الخصوص، حيث إذا ما اكتشف الساسة وجود مليار دولار لخرجوا على الفور بما لا تقل قيمته عن ٢٠ مليار دولار من طرق الإنفاق. لقد بدا الفائض إنجازًا عظيمًا؛ وكان توقع مكتب الميزانية في الكونجرس في عام ١٩٩٨ هو أن يصل إلى ٦٦٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات.[(١)]

ما إن أُعلن الخبر حتى ادعى كل من الحزبين الفضل لنفسه. فقد قال عضو الكونجرس عن أوهايو چون بوهنر زعيم الجمهوريين بمجلس النواب: «نقلتْ السياسة المالية الجمهورية، التي تؤكد على الإنفاق الموجَّه، وتصغير حجم الحكومة، وتخفيف الضرائب، البلاد من العجز إلى الفائض خلال ثلاث سنوات فحسب». ومن جانبه أعلن الرئيس كلينتون رسميًّا عن الفائض في حفل خاص بالبيت الأبيض حيث حضر الديمقراطيون وحُظر الحضور على الجمهوريين. وذكَّر الرئيس الحضور بأنه لم يُصوِّت جمهوري واحد لمصلحة ميزانيته التي قللت العجز في عام ١٩٩٣، وأضاف إنهم لو كانوا صوتوا لمصلحتها «لكان من حقهم الوجود هنا اليوم».

كان من المتوقع أن يكون الخلاف بشأن ما يجب عمله بالعائدات الإضافية مكثفًا. فقد كان الديمقراطيون الليبراليون يرغبون في تخصيص المال للبرامج الاجتماعية التي قالوا إنها لم تحظَ بما تستحقه لسنوات، واقترح الجمهوريون المحافظون «ردَّ» الفائض في صورة تخفيضات في الضرائب. وحصل بيل أرشر، الجمهوري من تكساس والصديق العزيز الذي كان رئيسًا للجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب، على جائزة أكثر التصريحات إضحاكًا، حيث أعلن بطريقة ساخرة أن «الفائض خرج عن السيطرة».

---

(١) كان مبلغ ٦٦٠ مليار دولار الصادر عن مكتب الميزانية بالكونجرس هو مجموع التوقعات للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه كان إجمالي تصورات البيت الأبيض خلال العقد التالي هو ١,١ تريليون دولار. ويعكس التفاوت إلى حد ما حقيقة أن توقعات مكتب الميزانية بالكونجرس تقوم على القانون الحالي، بينما تفترض توقعات الإدارة أن سياسات الإدارة سوف تُنَفَّذ.

جعلني اشتراكي لفترة طويلة في إصلاح الضمان الاجتماعي على معرفة كبيرة كذلك بأنه في المستقبل غير البعيد سوف يواجه الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية طلبات بمليارات الدولارات بعد تقدم الجيل الذي وُلِد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمر. ولم تكن هناك طريقة عملية لدفع تلك الالتزامات مقدمًا. وكانت السياسة الأكثر فاعلية هي تسديد الدَّين، مما يخلق أثناء ذلك مدخرات إضافية، وهو ما قد يزيد بدوره القدرة الإنتاجية للبلاد والعائدات الفدرالية بمعدلات الضرائب الحالية في الوقت الذي يصل فيه أبناء هذا الجيل إلى سن التقاعد.

كان لرد الدَّين ميزة أخرى؛ فهو أبسط الخيارات. ومادام الكونجرس لا يوافق على تشريع يخصص المال لاستخدام آخر، فإن أية عائدات فائضة تتدفق إلى خزائن الحكومة تسدد الدَّين بشكل آلي. وحبذا لو رفع الكونجرس يده عن صندوق النقود. أو كما اقترحت على نحو أكثر دبلوماسية على لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ، فقد كان الدَّين القومي من الضخامة بحيث يسعد الحكومة أن تتمكن من إنقاصه شيئًا فشيئًا على مر السنين. وقلت: «لن يُضار الاقتصاد على أي نحو أعرفه إن سمحتم للفائض بأن يستمر لفترة طويلة إلى حد كبير قبل أن تلمسوه. وإذا كان الفائض يتطور، دعونا لا ننظر إليه وكأن هناك تهديدًا للاقتصاد. فمن المؤكد أنه ليس هناك تهديد».[1] ومع ذلك، ومقارنةً بتخفيضات الضرائب أو زيادات الإنفاق، فهناك اتفاق على أن تسديد الدَّين كان سياسة بطة سوداء. وتساءلت عما إذا كان كلينتون سيتمكن من الالتزام بالنزعة المالية المحافظة التي ميزت فترته الرئاسية الأولى أم لا، حتى إذا أراد هو ذلك.

لم أقم بأي دور في العثور على حل، ولكن كان لابد لي من الإعجاب بالحل الذي اقترحه كلينتون وواضعي السياسة في حكومته. فقد قدموا حجة لا سبيل إلى تفنيدها من الناحية السياسية لسحب الأموال؛ وهي ربط فائض الميزانية بالضمان الاجتماعي. وقد روَّج لفكرته في جزء من خطاب حالة الاتحاد لعام ١٩٩٨:

---

(١) لم أكن قد استوعبت بعد أن الفائض يمكن أن يصبح من الضخامة بحيث يقلل مستوى الدَّين إلى الصفر ويمكن أن يتطلب من الحكومة الفدرالية في النهاية أن تكدس الأصول الخاصة. وسوف يواجهني هذا التوقع في عام ٢٠٠١.

ما الذي ينبغي لنا عمله بهذا الفائض المتوقع؟ لدي حل بسيط مكون من أربع كلمات: انقذوا الضمان الاجتماعي أولاً. والليلة أقترح أن نحجز ١٠٠٪ من الفائض - وأعني كل بنس من أي فائض - إلى أن نتخذ كل الإجراءات الضرورية لتقوية نظام الضمان الاجتماعي من أجل القرن الحادي والعشرين.

سرعان ما ظهر أن الملمح الأساسي لـ «الإجراءات الضرورية» هو تخصيص نصيب الأسد من أي فائض لتسديد الدَّين، وقد أعجبني أن كلينتون استبق الكثير من الجدل الذي كان سينشأ لو أنه ركز على تخفيض الدَّين دون أي شيء سواه. قلت لچين سپيرلنج: «أنا مندهش. لقد وجدت طريقة لجعل تخفيض الدَّين جذابًا من الناحية السياسية».

عندما تزايد فائض الميزانية على مدى السنوات القليلة التالية - من ٧٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٢٤ مليار دولار في عام ١٩٩٩ ثم إلى ٢٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ - كنت أشاهد الكونجرس وهو يحاول مرارًا وتكرارًا انتزاع المال. وفي صيف ١٩٩٩ قدم الجمهوريون خطة لتخفيض الضرائب بنسبة ٨٠٠ مليار تقريبًا على مدى عشر سنوات، واستدعتني لجنة البنوك بمجلس الشيوخ للإدلاء بشهادتي بشأن ما إذا كانت الخطة لها معنى اقتصادي طويل الأمد أم لا. وكان لابد أن أقول لهم إنه ليس لها هذا المعنى، أو على الأقل لم يصبح لها هذا المعنى بعد. وقلت: «من المحتمل أن نقول في حال أفضل إن نحن أحجمنا عن تخفيض الضرائب، وهذا بصورة عامة لأنه من الواضح أن الفائض يولِّد قدرًا كبيرًا المنفعة الإيجابية للاقتصاد». وأضفت أن لدي حجتين أخريين. أولاً: بينما بلغت التوقعات الخاصة بالفائض على مدار العقد المقبل حينذاك ٣ تريلونات دولار، فإن الشك بشأن الاقتصاد جعل تلك الأرقام موضع شك. وقلت: «إنها قد تتجه بسرعة في الاتجاه المعاكس». ثانيًا: بناءً على ما عليه الاقتصاد من قوة بالفعل، فقد يجعله حافز خفض الضرائب الكبير اقتصادًا محمومًا. ومن ناحية أخرى قلت إنني لا أرى «مشكلة» في تأجيل مثل هذا التخفيض.

كانت تلك الملاحظات عناوين رئيسية في بضع صحف غير أنها لم تُثْنِ الكونجرس عن المُضي قدمًا فيما يتعلق بمشروع القانون. وقد تم إقراره بعد أسبوع - لكي يستخدم

الرئيس حق النقض [الڤيتو] ضده. وقد قال وهو يوقع الڤيتو في الحديقة الوردية: «في الوقت الذي تسير فيه أمريكا في الطريق الصحيح، كان مشروع القانون هذا سيعيدنا إلى سياسات الماضي الفاشلة».

ربما كان موقف الرئيس كلينتون المحافظ من الدَّين سيصبح ذا أثر أكثر دوامًا على أولويات البلاد. إلا أن أثره خف بسبب الضجة التي أُثيرت حول مونيكا لوينسكي التي تصدَّر اسمها نشرات الأخبار قبيل أيام فقط من كشف النقاب عن مقاربته الخاصة بالفائض. وعندما ذاعت الفضيحة وظهرت تفاصيل مقابلاتهما المزعومة في الصحافة، كنت غير مصدق. وقد قلت لأصدقائي: «لا يمكن أن تكون هذه القصص صحيحة. لقد كنت في منطقة البيت الأبيض فيما بين المكتب البيضاوي وقاعة العشاء الخاصة. وهناك أفراد من العاملين في البيت الأبيض والاستخبارات الذين يدخلون ويخرجون باستمرار». وفيما بعد عندما اتضح أن الروايات صحيحة، تعجبت كيف يُقْدِم الرئيس على تلك المخاطرة. وقد بدا لي هذا الأمر غريبًا عن بيل كلينتون الذي أعرفه، وجعلني أشعر بالإحباط والحزن. وكان لذلك أثره المدمر ـ حيث كان بإمكانك أن تراه على سبيل المثال في اثنين من العناوين الرئيسية ظهرا بجانب بعضهما على موقع سي إن إن على الإنترنت: «لوينسكي تقدم عينات من خط اليد والبصمات» و«كلينتون يعلن فائضًا قدره ٣٩ مليار دولار في الميزانية».

* * *

بينما كانت أمريكا منتعشة، كان سائر العالم مصدومًا. ففي أعقاب انتهاء الحرب الباردة وموت التخطيط المركزي، كانت الدول النامية تبحث عن طرق لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المزيد من ضمان حقوق الملكية وفتح قطاعات أكبر من اقتصاداتها. ولكن كجزء من تلك المبادرات، بدأ نمط غير مستقر في الظهور؛ فالمستثمرون الأمريكيون الأغنياء بالمكاسب الرأسمالية نتيجة للانتعاش الأمريكي، سوف يتزاحمون على الأسواق الناشئة غير المألوفة سعيًا وراء التنويع. وسوف تأتي البنوك الكبيرة كذلك سعيًا وراء عوائد على القروض أعلى مما يمكن أن تحصل عليه داخل الولايات المتحدة، حيث كانت أسعار الفائدة قد بلغت

انخفاضًا قريبًا من التاريخي. ولكي تجتذب بعض الدول النامية رأس المال هذا وتشجع التجارة، ربطت عملاتها بالدولار حسب سعر صرف ثابت. وبهذه الطريقة كان يمكن للولايات المتحدة والمستثمرين الأجانب أن يعتبروا أنفسهم محميين من مخاطر سعر الصرف لبعض الوقت على الأقل. وفي الوقت نفسه يمكن لمقترضي الدولارات تحويلها إلى العملة المحلية وإقراض المال داخل الدولة النامية بأسعار الفائدة المرتفعة السائدة. وكانوا بهذه الطريقة يقامرون، ذلك أنه عند تسديد القرض كانوا يعيدون تحويل الأموال إلى الدولار بسعر الصرف الثابت ويسددون ما اقترضوه بالدولار دون خسارة في سعر الصرف. وعندما أدرك لاعبو السوق الدهاة الذين لا يؤمنون بجنيّة الأسنان[١] أن الدول النامية أمكنها الإبقاء على نظام سعر الصرف الثابت لفترة طويلة، وبدأت في بيع العملات المحلية بالدولار، انتهت اللعبة. وقد نفد بسرعة احتياطي الدولار الخاص بالبنوك المركزية التي تحاول الإبقاء على سعر صرف الدولار ثابتًا.

أدى تسلسل الأحداث هذا إلى ما يسمى العدوى الآسيوية، وهو سلسلة من الأزمات المالية بدأت بانهيار الباهت التايلاندي والرنجت الماليزي في صيف ١٩٩٧ وتحولت إلى تهديد للاقتصاد العالمي. وعلى الفور تقريبًا سقطت تايلاند وماليزيا في الركود. وقد أضيرت اقتصادات هونج كونج والفلبين وسنغافورة بشدة كذلك. وفي إندونيسيا، وهي دولة تضم مائة مليون نسمة، انهارت الروبية، وانهارت البورصة، وأدت الفوضى التي أعقبت ذلك إلى تغذية أعمال الشغب، ونشرت البؤس، وفي النهاية سقوط الرئيس سوهارتو.

وتمامًا كما حدث إبان أزمة المكسيك قبل ذلك بعامين، تدخل صندق النقد الدولي بالدعم المادي. ومرة أخرى كان بوب روبين ولاري سمرز ووزارة الخزانة رأس الحربة بالنسبة للرد الأمريكي؛ ومرة أخرى كذلك قام بنك الاحتياط الفدرالي بدور

(١) في الفولكلور الأمريكي تعطي جِنيّة الأسنان هدية للأطفال، من النقود في الغالب، مقابل الأسنان اللبنية التي تسقط من أفواههم. وعادةً ما يترك الأطفال الأسنان اللبنية تحت الوسادة كي تأخذها الجنية وهم نيام. (المترجم)

تقديم المشورة فحسب. وقد زاد عمق مشاركتي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) فقط، عندما اتصل مسئول كبير في بنك اليابان ببنك الاحتياط الفدرالي ليحذر من أن الدور سيأتي على كوريا الجنوبية. «السد سينفجر»، كانت تلك هي العبارة التي استخدمها ذلك المسئول، حيث أوضح أن البنوك اليابانية فقدت الثقة في كوريا وتوشك أن توقف تجديد القروض التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

كانت تلك صدمة. فقد كانت كوريا الجنوبية التي تُعدُّ رمزًا للنمو الآسيوي الملحوظ في ذلك الحين تحتل المركز الحادي عشر بين أكبر اقتصادات العالم، أي ضعف حجم روسيا. وكانت كوريا على قدر كبير من النجاح بحيث لم تكن تعتبر دولة نامية ـ وقد صنفها البنك الدول باعتبارها جزءًا من العالم الأول. وبينما عَلِم مراقبو الأسواق أنه ستقع مشكلة عما قريب، كان الاقتصاد بناءً على كل المؤشرات لا يزال ينمو بقوة وسرعة. وكذلك كان احتياطي البنك المركزي الكوري من الدولارات ٢٥ مليار دولار ـ وهذه حماية كافية ضد العدوى الآسيوية، أو هكذا ظننا.

ما لم نكن نعلمه، ولكننا اكتشفناه بعد قليل، هو أن الحكومة كانت تلعب بذلك الاحتياطي. فقد باعت أو أقرضت سرًّا معظم الدولارات إلى بنوك كوريا الجنوبية التجارية، التي استخدمتها بدورها لدعم القروض. اتصل تشارلي سيجمان، وهو أحد كبار اقتصاديينا الدوليين، بأحد رجال البنك المركزي الكوري في عطلة عيد الشكر وسأله: «لم لا تضخون المزيد من احتياطيكم؟» فرد عليه بقوله: «ليس لدينا احتياطي». فما نشروه كاحتياطي كان قد تم التصرف فيه بالفعل.

احتاجت تلك الفوضى أسابيع لإصلاحها. وكانت مجموعات العمل الخاصة بروبين تعمل على مدار الساعة بالفعل، وجمع صندوق النقد الدولي حزمة من الدعم المالي بلغت ٥٥ مليار دولار ـ وتلك أكبر عمليات إنقاذ مالي حتى ذلك الحين. وكان الاتفاق يتطلب تعاون كيم داي يونج الرئيس الكوري المنتخب حديثًا الذي كان أول قراراته هو الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية القاسية. وفي الوقت نفسه كان جزء من التحدي الذي واجهته وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفدرالي هو مناشدة العشرات من أكبر بنوك العمل ألا تطالب كوريا بتسديد ديونها. بلغت كل تلك المبادرات ذروتها

في الوقت نفسه، مما شجع بوب على أن يقول وقد عاد بالنظر إلى الوراء: «كان لابد لنا من تحديد رقم قياسي ما من أجل إقلاق نوم وزراء المالية والبنوك المركزية في أنحاء العالم».

كانت هناك باستمرار فرصة بأن تكون عملية الإنقاذ الضخمة سابقة سيئة؛ كم مرة أخرى سوف يصب فيها المستثمرون المال في الاقتصادات المبشرة ولكنها غير ثابتة وتتصور أنها إذا وقعت في مشكلة كبيرة سوف يهب صندوق النقد الدولي لإنقاذها؟ تلك صورة مما يسمى في صناعة التأمين «الخطر الأخلاقي» الخاص بحماية الأفراد من المخاطر. وتقول النظرية إنه كلما كان حجم شبكة الأمان أكبر كانت اللامبالاة التي يميل الأشخاص أو الأعمال التجارية أو الحكومات إلى التصرف بها أعظم.

ومع ذلك فإن نتائج السماح لكوريا الجنوبية بالتأخر عن تسديد ديونها كانت ستصبح أسوأ، وربما أسوأ بكثير. فتأخر دولة بحجم كوريا الجنوبية عن سداد ديونها كان بالتأكيد سيزعزع الأسواق العالمية. وكان من المرجح أن بنوكًا كبيرة كانت ستفشل، مما كان سيحدث المزيد من الهزات في النظام. وكان المستثمرون المصدومون لن ينسحبوا من شرق آسيا فحسب، بل كذلك من أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق، مما يوقف عجلة التنمية. وكان من المرجح إلى حد كبير أن يصبح الائتمان أكثر تقييدًا في الدول الصناعية كذلك. هذا بالإضافة إلى المخاطر العسكرية التي ينفرد بها وضع كوريا. وبسبب معالجتهما لهذه الأزمة وحدها، يكون لبوب روبين ولاري سمرز مكانهما في قاعة مشاهير وزراء الخزانة.

* * *

في الولايات المتحدة كانت الأمور لا تزال منتعشة، حيث أدخلت الإنترنت نفسها ضمن نسيج أساليب حياة الناس اليومية. وكان الكمبيوتر آخذ في التحول إلى شيء أساسي في حياة الأسرة المعيشية كالتليفون والثلاجة والتليفزيون. فقد أصبح وسيلة لمعرفة الأخبار؛ وفي صيف ١٩٩٧ دخل الملايين الإنترنت لمشاهدة صور مذهلة من باثفايندر وهو أول مسبار أمريكي يهبط بنجاح على المريخ خلال عشرين عامًا. كما أنه بات وسيلة للتسوق؛ ففي عام ١٩٩٨ وصلت «التجارة الإلكترونية» على نحو كبير،

حيث يقبل الناس على مواقع الإنترنت مثل أمازون، وإي تويز، وإي باي، وخاصةً في موسم الأعياد.

ولكن العدوى الآسيوية لم تكن قد انتهت بالنسبة لنا بعد. ذلك أن السيناريو المخيف الذي تخيلناه في أزمة كوريا اقترب على نحو خطير من التحقق بعد تسعة أشهر؛ ففي أغسطس (آب) من عام ١٩٩٨ تخلفت روسيا عن تسديد دَين ضخم بالدولار.

كما كان الحال في آسيا، نجمت أزمة روسيا عن التفاعل السام للاستثمار المفرط في تلهفه بواسطة الأجانب والإدارة غير المسئولة بالداخل. كان العامل الذي عجَّل بذلك هو انخفاض أسعار النفط الذي وصل في النهاية إلى ١١ دولارًا للبرميل، وهو أقل سعر له خلال خمسة وعشرين عامًا، حيث قلل الأثر الاقتصادي للأزمات الآسيوية الطلب العالمي إلى حد كبير. وبما أن النفط أحد الصادرات الروسية الأساسية، فقد كان ذلك يعني حدوث مشكلة كبيرة للكرملين؛ إذ لم تعد روسيا فجأة قادرة على دفع فوائد ديونها.

كنت قد زرت روسيا آخر مرة قبل ذلك بسبع سنوات، عشية حل الاتحاد السوڤييتي، وكنت لا أزال أتذكر آمال الإصلاحيين الاقتصاديين والدمار الكئيب الذي يخيم على الشوارع. وبالرغم من ذلك فالظروف الآن أشد سوءًا. ففي ظل الفراغ الذي خلفه انهيار التخطيط المركز، حاول اقتصاديو بوريس يلتسين تعزيز الأسواق الموثوق بها لتوفير المأكل والملبس والأشياء الضرورية الأخرى ولكنهم فشلوا. وكان الأفراد والأعمال التجارية لا يحتفظون بسجلات مالية، مما أدى إلى عجز الحكومة حتى عن تحصيل الضرائب التي تحتاجها لتوفير الخدمات الأساسية أو تسديد ديونها. وسيطر أفراد القلة الحاكمة على أجزاء كبيرة من موارد الدولة وثروتها، وكان التضخم يرتفع على نحو كبير بشكل دوري، مما زاد من بؤس عشرات الملايين من الروس أصحاب الدخول المحدودة. وفشلت الحكومة بمفردها في تأكيد حقوق الملكية وحكم القانون، بل إنها لم تفهم الحاجة إلى تلك الأمور.

عندما ظهرت الأزمة تأهب صندوق النقد الدولي مرة أخرى بالمساعدات المالية ـ فقد أعلن عن حزمة دعم مقدارها ٢٣ مليار دولار في شهر يوليو (تموز).

ولكن ما إن تلقت روسيا الدفعات الأولى حتى أعلن برلمانها أنه لا يعتزم قبول شروط صندوق النقد الدولي الخاصة بالإدارة المالية الأفضل والإصلاح الاقتصادي. ودفع ذلك التحدي صندوق النقد الدولي إلى استنتاج أن إرسال بقية المساعدة سيكون إهدارًا للمال في سبيل تعويض ما وقع من خسائر؛ إذ سيؤجل ذلك العجز عن تسديد الديون فحسب، وربما يزيد الأمر سوءًا. وبحلول منتصف أغسطس (آب) كان البنك المركزي قد استنفد أكثر من نصف احتياطيه من النقد الأجنبي. وفشلت دبلوماسية اللحظة الأخيرة الجنونية، وفي ٢٦ أغسطس (آب) سحب البنك المركزي دعمه للروبل. وهبط سعر الصرف بنسبة ٣٨ بالمائة بين عشية وضحاها. وسُحبت حزمة صندوق النقد الدولي.

عندما حدث العجز عن تسديد القروض أدهش المستثمرين والبنوك الذين صبوا الأموال في روسيا بالرغم من المخاطر الواضحة. وكان كثيرون يعملون على افتراض أن الغرب سينقذ القوة العظمى المنهارة - حيث كان القول السائد هو أن ذلك ليس لسبب آخر سوى أن روسيا «دولة نووية إلى حد كبير لا يمكن معه أن تفشل». وكان رهان هؤلاء المستثمرين خاطئًا. فقد عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها بهدوء وفاعلية لمساعدة حكومة يلتسين في الحفاظ على رءوسها الحربية من الضياع؛ وقد اتضح أن الروس كانوا أفضل كثيرًا في السيطرة على الترسانة العسكرية من إدارة الاقتصاد. ولذلك فقد حكم الرئيس كلينتون وزعماء آخرون بعد التشاور المتأني بأن انسحاب صندوق النقد الدولي لن يزيد المخاطر النووية، وأقروا قراره بالتوقف عن تقديم الأموال. وشعرنا جميعًا بالقلق.

من المؤكد أن موجة الصدمة الناجمة عن عجز روسيا عن تسديد ديونها أصابت وول ستريت على نحو أقوى بكثير من الأزمات الآسيوية. وفي أيام التعامل الأخيرة من شهر أغسطس (آب) وحدها فقد مؤشر داو چونز أكثر من ألف نقطة أو ١٢ بالمائة من قيمته. بل إن رد فعل سوق السندات كان أشد قوة، حيث هرب المستثمرون إلى أمان سندات الخزانة. كما تراجعت البنوك عن تقديم قروض جديدة ورفعت أسعار الفائدة على القروض التجارية.

كان يكمن وراء كل تلك التعبيرات الخاصة بالشك ذلك الخوف المتزايد من أن يكون الانتعاش الاقتصادي الأمريكي متجهًا نحو النهاية بعد سبع سنوات رائعة. وقد اتضح أن الخوف سابق لأوانه. فما إن واجهنا الأزمة الروسية حتى استمر الانتعاش عامين آخرين حتى أواخر عام ٢٠٠٠، عندما دارت دورة الأعمال التجارية أخيرًا. غير أني كنت أرى أخطارًا، وشعرت أنه لابد لنا من معالجتها.

في أوائل شهر سبتمبر (أيلول) كان لدي موعد جرى التخطيط له منذ مدة طويلة للتحدث أمام جمهور باحثي الأعمال التجاري بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وكنت أعتزم الحديث عن التكنولوجيا والاقتصاد، مع الاهتمام بالإنتاجية والتجديد والدوائر الخيِّرة virtuous circles [عكس الدوائر المفرغة vicious circles]، وما شابه ذلك. ولكن مع اقتراب الموعد قررت أنه لا يمكن قصر تركيزي على الاقتصاد المحلي. وخاصةً بعد ما جرى في روسيا للتو. ولم تكن مشكلة أمريكا هي أن الاقتصاد الأمريكي فقد طاقته. فقد كانت الاختلالات التي تسببت ثورة التكنولوجيا في حدوثها والأسواق التي تتعولم بسرعة هي التي تقيد الأنظمة المالية العالمية.

أشرت في حديثي إلى الاضطراب الواقع في الخارج. وقلت إن ما فعله حتى الآن هو تثبيت الأسعار وتقليل الطلب على المنتجات الأمريكية. ولكني حذرت من أنه بينما تتصاعد الاختلالات في الخارج، مما سيكون له أثره على أسواقنا المالية، فمن المرجح أن تشتد تلك الآثار. وهو ما يؤدي إلى عدم وضوح دلائل المستقبل الاقتصادية.

قلت كذلك: «من غير المعقول أن تظل الولايات المتحدة واحة رخاء لا تتأثر بعالم يعاني من ضغط عصبي يتزايد بصورة كبيرة». ولا يمكننا الحصول على الفوائد الكاملة لثورة التكنولوجيا ما لم يشارك العالم كله في النمو. ولابد أن يكون مستوى المعيشة في كل بلد لنا معه أعمال تجارية موضع اهتمام. وربما بدا ذلك أمرًا جديدًا بالنسبة لمن يركبون موجة ثورة التكنولوجيا الفائقة من الحضور.

لا أظن أن تعليقي الخاص بـ «واحة الرخاء» لم يكن له أثر كبير ذلك اليوم. إلا أنه كان المقصود بالفكرة أن تستغرق بعض الوقت في الوصول إلى الذهن. فلم أكن أتحدث عن الستة شهور التالية أو السنة التالية. فما زالت نزعة أمريكا الانعزالية متأصلة على نحو يجعل الناس غير مضطرين بعد للتخلي عنها. فهناك دائمًا افتراض أنه ما دامت أمريكا أفضل فينبغي أن نعتمد على أنفسنا.

أبلغت جمهور بيركلي أن الأزمة الروسية أثارت قدرًا كبيرًا من إعادة التفكير داخل بنك الاحتياط الفدرالي. فقد ركزنا على التضخم الداخلي على نحو جعلنا لا نولي الاهتمام الكافي للعلامات التحذيرية الخاصة بالانهيار المالي العالمي المحتمل. وكان ذلك هو الجزء الذي التقطه الإعلام من كلمتي؛ فقد قرأت وول ستريت رسالتي بصوت مرتفع وواضح جعل لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية تميل إلى خفض أسعار الفائدة.

بدا لي تهديد الركود العالمي حقيقيًا بشكل كبير. وكنت مقتنعًا بأن بنك الاحتياط الفدرالي ليست لديه القدرة على المواجهة بمفرده. فقد كانت الضغوط المالية التي كنا نواجهها على نطاق عالمي، ولابد أن يكون السعي لاحتوائها عالميًا كذلك. وكان بوب روبين يشاركني هذا الرأي. وبدأت أنا وهو الاتصال من وراء الكواليس بوزراء المالية والبنوك المركزية في الدول الصناعية السبع الكبرى في محاولة لتنسيق الحل السياسي. وحاولنا إقناع الآخرين، بهدوء ولكن بإلحاح، بضرورة زيادة السيولة وتيسير أسعار الفائدة في أنحاء العالم المتقدم.

كان إقناع بعض نظرائنا صعبًا للغاية. ولكن في النهاية، وبعد إغلاق التعامل في أسواق أوروبا يوم ١٤ سبتمبر (أيلول)، أصدرت الدول الصناعية السبع الكبرى بيانًا كُتِب بعناية. وأعلن البيان أن «توازن المخاطر في الاقتصاد العالمي تغير». ومضيت في كلامي مفصِّلاً كيف أن سياسة الدول الصناعية السبع الكبرى سوف تتغير كذلك، من التركيز على محاربة التضخم وحده إلى تعزيز النمو كذلك. وكما أشار روبين ببلاغة في مذكراته، فإن تلك الكلمات العشر بما قد تبدو عليه من لطف ميَّزت تغيرًا كبيرًا في الصورة المالية العالمية: «لكل حرب أسلحتها، وعندما تتعامل مع أسواق مالية متقلبة ومستثمرين قلقين مذعورين، فإن غموض البيان المشترك المصاغ بعناية، والموقَّع من كبرى السلطات المالية في الدول الصناعية الكبرى في العالم، يمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا».

لم يؤدِ شيء من هذا في البداية إلى تخفيف الإحساس بالمصير الوشيك. فقد أصبحت البرازيل أحدث ضحايا الاعتلال، وأمضى روبين وسمرز معظم شهر سبتمبر

(أيلول) يعملان مع صندون النقد الدولي لوضع صيغة عملية الإنقاذ. وفي تلك الأثناء تولى رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك مسئولية تحدي مواجهة انهيار أحد أكبر صناديق التغطية في وول ستريت وأكثرها نجاحًا، وهو إدارة رأس المال طويل الأجل.

ما كان لهوليوود أن تكتب سيناريو لحادث انقلاب قطار مالي أكثر دراماتيكية من هذا. فبالرغم من اسم الصندوق الممل، فقد كان عملية تبعث على الفخر وتتسم بقدر مرتفع من الشفافية والمكانة الرفيعة في جرينتش بولاية كونيتيكت حققت عائدات ضخمة باستثمارها محفظة قيمتها ١٢٥ مليار دولار لعملاء أثرياء. وكان من بين مديريه الاقتصاديان الحائزان على جائزة نوبل ميرون شولز وروبرت ميرتون اللذان كانت نماذجهما الاقتصادية الحديثة في قلب آلة النقد الخاصة بالشركة. وقد تخصصت إدارة رأس المال طويل الأجل في صفقات المضاربة المربحة التي تتسم بالمخاطرة في السندات الأمريكية واليابانية والأوروبية، حيث تزود مراهناتها بأكثر من ١٢٠ مليار دولار اقترضتها من البنوك. كما كانت تحمل ما قيمته ١,٢٥ تريليون دولار من المشتقات المالية، وعقود العملات التي لا يتم التعامل بها في الأسواق العالمية وتنعكس بشكل جزئي فقط على كشوف ميزانيتها. وكان بعضها استثمارات مضاربة، وكان البعض مقصودًا به تغطية، أو ضمان، محافظ «إدارة رأس المال طويل الأجل» ضد كل مخاطرة يمكن تخيلها. (وحتى بعد أن انقشع الدخان، لم يستطع أحد أن يعرف على وجه التأكيد مقدار ما كان عليه رفعها لرأسمالها عندما بدأت الأمور تسوء. وكان أفضل التقديرات هو أنها كانت تستثمر ما يزيد كثيرًا عن ٣٥ دولارًا مقابل كل دولار تمتلكه بالفعل).

اتضح فيما بعد أن العجز الروسي عن السداد لم يكن سوى قمة جبل الجليد الذي اصطدمت به **تيتانيك** المالية تلك. وقد شوه ذلك التطور الأسواق على نحو لم يتخيله حتى الفائزان بجائزة نوبل. إذ سار حظ إدارة رأس المال طويل الأجل فجأة على عكس ما كان عليه بحيث لم تتح الفرصة لإجراءاتهم الاحترازية كي تعمل. وبين عشية وضحاها بالفعل شاهد مؤسسوها المذهولون ٥ مليارات دولار تقريبًا من رأس المال الذي جمعوه تنساب من بين أيديهم.

تتبع فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك، والمنوط به الحفاظ على النظام في أسواق وول ستريت، الهبوط القاتل لإدارة رأس المال طويل الأجل. وقد جرت العادة أن يُترك العمل التجاري الذي يرتكب خطأً قاتلاً ليفشل. ولكن الأسواق كانت تشعر بالخوف والقلق بالفعل؛ وكان بيل كاكدونو قلقًا من أنه إذا ألقت شركة بحجم إدارة رأس المال طويل الأجل بأصولها في السوق فقد تنهار الأسعار. وكان ذلك سيطلق سلسلة من ردود الأفعال يمكن أن تؤدي إلى إفلاس شركات أخرى. ولذلك فإنه حين اتصل ليقول إنه قرر التدخل لم أكن سعيدًا بالفكرة، ولكني لم أستطع الرفض.

وقد رويت قصة كيف أنه كان الأب الروحي لعملية إنقاذ إدارة رأس المال طويل الأجل على لسان دائنيها مرارًا بحيث صارت جزءًا من تراث وول ستريت. فقد جمع، بالمعنى الحرفي للكلمة، كبار المسئولين في ستة عشر من أقوى البنوك وبيوت الاستثمار في العالم في غرفة واحدة؛ وقد أشار بقوة إلى أنهم إذا تفهموا بالكامل الخسائر التي سوف يواجهونها، في حالة الاضطرار لبيع أصول إدارة رأس المال طويل الأجل بثمن بخس، فسيتوصلون إلى حل؛ ثم تركهم. وبعد أيام من المفاوضات المكثفة انتهى رجال البنوك إلى ضخ ٣,٥ مليار دولار في إدارة رأس المال طويل الأجل. وقد وفَّر ذلك الوقت الذي كانت تحتاجه الشركة كي تُحل على نحو منظم.

لم يُنفق شيء من أموال دافعي الضرائب (فيما عدا ما دُفع ثمنًا لبعض السندوتشات والقهوة)، ولكن تدخل بنك الاحتياط الفدرالي مس عصبًا شعبويًّا عاريًا. فقد قالت صحيفة «نيويورك تايمز» على صدر صفحتها الأولى: «لأنه يراه أكبر من أن يفشل: بنك الاحتياط الفدرالي يساعد في إنقاذ أحد الصناديق». وبعد بضعة أيام، وفي الأول من أكتوبر (تشرين الأول)، استُدعيت أنا وماكدونو أمام لجنة البنوك بمجلس النواب كي نوضح لماذا «[ينبغي] إنقاذ شركة خاصة أُنشئت من أجل المليونيرات بواسطة خطة حظيت برعاية ودعم هيئة حكومية فدرالية»، كما قالت صحيفة «يو إس إيه توداي». وجاء الانتقاد من كلا الحزبين. وقال عضو الكونجرس مايكل كاسل، الجمهوري من ديلاوير، شبه مازح إن استثماراته في صناديق الاستثمار والعقارات لا تسير سيرًا حسنًا، ومع ذلك فإن «أحدًا لا يساعدني في التغلب على ذلك». واشتكى عضو الكونجرس بروس ڤنتو، وهو ديمقراطي من مينيسوتا، من أننا نحمي الأغنياء من الآثار القاسية

لقوى السوق التي كثيرًا ما تتسبب في بؤس الشخص البسيط، وقال: «يبدو أن هناك قاعدتين؛ واحدة للشارع العام والأخرى لشارع وول ستريت».

ولكن إبلاغ البنوك المشاركة في إدارة رأس المال طويل الأجل بأنه يمكنها إنقاذ أموالها بنفسها إن هي يسَّرت التصفية المنظمة للصندوق لم يكن من الممكن تصوره بحال من الأحوال على أنه عملية إنقاذ. فهي بمواجهتها الواقع القاسي وقيامها بما هو في مصلحتها أنقذت أموالها، وأظن كذلك أموال ملايين المواطنين على جانبي الشارع العام وشارع وول ستريت.

كنت أتتبع علامات الاضطراب في عالم المال باهتمام متزايد لمعرفة كيف يمكن أن يضر ذلك الاقتصاد. وفي كلمة ألقيتها في ٧ أكتوبر، بعد أن هبطت سندات الخزانة المستحقة بعد ثلاثين عامًا إلى أدنى سعر فائدة لها خلال ثلاثين عامًا، تركت كل ما سبق إعداده من ملاحظات وتعليقات وقلت لذلك الجمهور من الاقتصاديين: «كنت أراقب الأسواق الأمريكية لمدة خمسين عامًا ولم أر قط شيئًا كهذا». وقلت إن المستثمرين في سوق السندات، على وجه الخصوص، يتصرفون بطريقة غير منطقية ـ حيث يدفعون ما هو أكثر بكثير ثمنًا لسندات الخزانة الأحدث والأكثر سيولة، مع أن السندات الأقدم قليلاً والأقل سيولة[1] مساوية لها في الأمان. وأشرت إلى أن ذلك الاندفاع نحو السيولة غير مسبوق، ولا يعكس الحُكْمَ بل الهلع. «إنهم يقولون في المقام الأول «أريد الخروج. لا أريد معرفة أي شيء عما إذا كان الاستثمار فيه مخاطرة أم لا. إني لا أتحمل الألم. أريد الخروج فحسب». وكان الاقتصاديون يعرفون على وجه الدقة ما أقصده. فالهلع في السوق يشبه النيتروجين السائل ـ إذ إنه يتسبب بسرعة في إحداث تجمد مدمر. والواقع أن الأبحاث التي أجراها بنك الاحتياط الفدرالي كانت تبين بالفعل أن البنوك مترددة إلى حد كبير في الإقراض.

لم أُضطر إلى كثير من الجدل كي أجعل لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية تخفض أسعار الفائدة. وقد فعلنا ذلك ثلاث مرات في تتابع سريع فيما بين ٢٩ سبتمبر (أيلول) و١٧ نوفمبر (تشرين الثاني). كما أن بنوكًا مركزية في أوروبا ووسط آسيا خفضت

(١) السيولة هنا بمعنى أنها متاحة ويسهل الحصول عليها عند الطلب. (المترجم)

كذلك أسعار الفائدة تنفيذًا لتعهده الجديد للدول الصناعية السبع الكبرى. وشيئًا فشيئًا، وكما كنا نأمل، بدأ مفعول الدواء يظهر. فقد هدأت أسواق العالم، وبعد عام ونصف العام من بداية الأزمات الآسيوية، استطاع بوب روبين أخيرًا أن يأخذ عطلة عائلية لا يقطعها شيء.

عكست الطريقة التي استجاب بها بنك الاحتياط الفدرالي للأزمة الروسية ابتعادًا يتطور تدريجيًّا عن كتاب وضع السياسات. فبدلاً من حشد كل جهودنا لتحقيق التوقع الأفضل الوحيد ثم المراهنة بكل شيء بناءً على ذلك، فقد أقمنا استجابتنا السياسية على مجموعة من السيناريوهات المحتملة. وعندما تأخرت روسيا عن التسديد، أظهرت نماذج بنك الاحتياط الفدرالي الرياضية أنه من المرجح إلى حد كبير أن يستمر الاقتصاد الأمريكي في التوسع بخطوات صحية بالرغم من مشاكل روسيا ودون اتخاذ البنك لأي إجراء. وبالرغم من ذلك فقد اخترنا تخفيض أسعار الفائدة بسبب احتمال صغير ولكنه حقيقي بأن يربك العجز عن السداد الأسواق المالية العالمية بقدر يكفي للتأثير بشدة على الولايات المتحدة. وكان ذلك نوعًا جديدًا من التبادل بالنسبة لنا؛ فقد حكمنا على ذلك الحدث غير المرجح إلا أن له أثرًا مزعزعًا إلى حد كبير بأنه يشكل خطرًا على الازدهار الاقتصادي أكبر من معدل التضخم المرتفع الذي يمكن أن يتسبب فيه الائتمان المُيَسَّر. وأشك أنه كان هناك الكثير من مثل القرار في تاريخ البنك، ولكنهم لم يجعلوا عملية اتخاذ القرار الأساسية تدريجية أو صريحة.

باتت الموازنة بين التكاليف والفوائد تدريجيًّا على هذا النحو تهيمن على منهجنا في وضع السياسات. وقد أعجبني ذلك لأنه يستقرئ عددًا من القرارات المرتجلة التي اتخذناها في السنوات السابقة. وجعلنا هذا نتجاوز النماذج الاقتصادية القياسية كي نضع افتراضات أوسع، وإن كانت أقل دقة من الناحية الرياضية، بشأن الطريقة التي عمل بها العالم. ومن المهم أنها فتحت الباب كذلك أمام دروس التاريخ؛ مثال ذلك أنها سمحت لنا باستكشاف الطريقة التي يمكن أن يحمل بها انتعاش السكك الحديدية في سبعينيات القرن التاسع عشر أدلة على السلوك في الأسواق خلال الولع بالإنترنت.

ومازال بعض الاقتصاديين يقول إن مثل هذه المقاربة للسياسة غير منظمة إلى

حد بعيد ـ فهي شديدة التعقيد، وتخضع للتقدير الشخصي، ويصعب تفسيرها. وهم يريدون من بنك الاحتياط الفدرالي أن يحدد أسعار الفائدة بناءً على المقاييس والقواعد الرسمية. فعلى سبيل المثال فإنه ينبغي علينا إدارة الاقتصاد لتحقيق مستوى أمثل من التوظيف، أو من خلال «استهداف» معدل محدد من التضخم. وأوافق على أن السياسات المعقولة يمكن وضعها فقط بمساعدة الهياكل التحليلية الصارمة. ولكننا نضطر في كثير من الأحيان للتعامل مع بيانات ناقصة وبها عيوب، وخوف بشري غير منطقي، وعدم كفاية الوضوح القانوني. وبقدر ما بات عليه علم الاقتصاد القياسي الحديث من دقة، فلم يعد الأمر مرجعه إلى عملية تقديم الروشتات السياسية. فقد أصبح الاقتصاد العالمي على قدر كبير من التعقيد والتداخل. ولابد لعملية وضع السياسات التي نقوم بها من التطور كي تتجاوب مع ذلك التعقيد.

* * *

أفترض أنه كان ينبغي علينا تخمين أن العام الأخير من الألفية سيكون العام الأكثر هياجًا وطيشًا من بين كل الأعوام. فقد اجتاح الابتهاج الأسواق الأمريكية في عام ١٩٩٩، وهو ما يعود إلى حد ما إلى أن أزمة شرق آسيا لم تقض علينا. ومضى تفكيري قائلاً إنه لو كنا تجاوزنا ذلك بسلام لكان المستقبل مشرقًا على مدد الشوف.

ما جعل ذلك التفاؤل ينتشر هو أن له أساسًا من الحقيقة. فقد كان الاقتصاد مستمرًا في الانتعاش بدافع من التجديد التكنولوجي وبمساعدة من طلب المستهلكين القوي. إلا أنه بينما كانت الفرص حقيقية، كانت درجة المغالاة في الادعاءات غير طبيعية. فلا يمكن أن تفتح صحيفة أو تقرأ مجلة دون أن تواجهك قصص أحدث زيليونيرات التكنولوجيا الفائقة. فقد احتل رئيس شركة استشارية كبرى عناوين الصحف عندما استقال لينشئ ويبڤان، وهي شركة مقصود بها توصيل طلبات البقالة المطلوبة عن طريق الإنترنت. وقد جمعت الشركة ٣٧٥ مليون دولار في عرضها العام الأول. وأسس أحد ملوك الموضة في لندن الذي لم أسمع شيئًا عنه قط شيئًا ما أسماه بو دوت كوم، وهو موقع على النت للملابس جمع ١٣٥ مليون دولار مع وجود خطة لأن يصبح البائع العالمي الأول لأحدث الملابس الرياضية. وبدا أن للكل عم أو جار حقق مكاسب كبيرة من أسهم الإنترنت. وربما كان بنك الاحتياط الفدرالي، حيث العاملون فيه ممنوعون

بناءً على قواعد تضارب المصالح من المضاربة، أحد الأماكن القليلة في أمريكا التي يمكنك فيها أن تستقل المصعد دون سماع نصائح الأسهم. (وكشأن العشرات من شركات الإنترنت الناشئة، اشتعلت أسعار ويڤان وبو دوت كوم ـ في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على الترتيب).

أصبح انتعاش الإنترنت جزءًا من أخبار التليفزيون، ليس فقط على الشبكات (التي أنا مشاهد مخلص لها بسبب أندريه) ولكن كذلك على سي إن بي سي وغيرها من قنوات الكيبل التي ظهرت فجأة وتخدم رجال وسيدات الأعمال والمستثمرين والمستثمرات. وفي برنامج Super Bowl Sunday في عام ٢٠٠٠ كان نصف الإعلانات التي تصل مدة الواحد منها إلى ثلاثين ثانية لسبع عشرة من شركات الإنترنت الناشئة مقابل ٢,٢ مليون دولار دفعتها كل منها ـ وظهرت دمية پتس دوت كوم إلى جانب عائلة كلايدسديل ودوروثيم ساحر أوز (في إعلان فيديكس).

في الثقافة الشعبية، كنت موجودًا مع دمى الجوارب. فقد اخترعت سي إن بي سي حيلة تسمى «مؤشر حقيبة الأوراق» كانت الكاميرات فيها تتبعني في صباح اجتماعات لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية حين أصل إلى بنك الاحتياط الفدرالي. وتقول النظرية إنه إذا كانت حقيبتي رقيقة، فحينئذ يكون عقلي غير مضطرب ويكون الاقتصاد جيدًا. أما إذا كانت محشوة بالكامل فيعني هذا أنني أمضيت جزءًا كبيرًا من الليل أعمل وأن هناك ارتفاعًا وشيكًا في أسعار الفائدة. (حقيقة الأمر أن مؤشر حقيبة الأوراق لم يكن دقيقًا. فقد كان الأمر مرجعه ببساطة هو هل وضعت غدائي في الحقيبة أم لا).

كان الناس يستوقفوني في الشارع ويشكروني على نظام 401 (k) الخاص بهم؛ وكنت ودودًا في الرد عليهم، وإن كنت أعترف أنني في بعض الأحيان أشعر بإغراء لأن أقول: «سيدتي، لم تكن لي علاقة بنظام 401 (k) الخاص بك». ذلك أنه شعور غير مريح إلى حد بعيد أن تتلقى الشكر على شيء لم تفعله. أما أندريه التي كان تغتاظ أحيانًا وتضحك أحيانًا أخرى فكانت تحتفظ بصندوق «تذكارات جرينسپان» ـ الرسوم الكاريكاتيرية والبطاقات البريدية وقصاصات الصحف والمجلات التي كانت تتسم بطابع خاص من الغرابة، ناهيك عن تي شيرت ودمية جرينسپان.

لا شك في أنه كان بإمكاني تحاشي بعض هذا ـ فقد كان من السهل تجنب الكاميرات، على سبيل المثال، بالدخول بالسيارة إلى جراج بنك الاحتياط الفدرالي. غير أنني كنت معتادًا على السير لمسافة تلك المربعات السكنية العديدة إلى المكتب، وما إن بدأوا مؤشر حقيبة الأوراق بت لا أرغب في إعطاء انطباعًا بأن أختبئ. وإلى جانب ذلك، فلم يكن الأمر ينطوي على أية ضغينة ـ فلماذا أكون ذلك الشخص الذي يفسد متعة الآخرين؟

ومع ذلك فلم يكن مؤشر حقيبة الأوراق طريقة جيدة للتعبير عن السياسة النقدية. ففي كثير من الأحيان كانت الأفكار التي لابد لنا من عرضها تتسم بالغموض ولابد من تمحيصها، مما يجعلها مادة فقيرة للَّقطات السريعة كذلك. ولو كانت اللقطات السريعة هي صلتنا الوحيدة بالإعلام، لشعرت بأقصى قدر من القلق. ولكن هناك قدرًا كبيرًا من التغطية الخبيرة لأخبار بنك الاحتياط الفدرالي. وبينما تعودت تحاشي المقابلات المسجلة، فقد كان بابي مفتوحًا للصحفيين الجادين. وعندما كان أحد يتصل ليطرح أسئلة تتعلق بقصة إخبارية مهمة كثيرًا ما كنت أستفيض في شرح الأفكار بالتفصيل. (وكانت أندريه تسارع بالإشارة إلى أن ذلك مفيد لصحفيي الصحافة المقروءة أكثر من صحفيي التليفزيون، ولكن لم يكن بيدي شيء حيال ذلك).

وسط هذه الجنون كله كان لا يزال هناك عمل حقيقي يمكن عمله. ففي فصل الخريف كان عليَّ أنا وسمرز تسوية حرب كبيرة على مناطق النفوذ بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفدرالي. وما أشعل تلك الحرب هو سعي الكونجرس لمراجعة القوانين التي تحكم صناعات أمريكا المالية ـ البنوك وشركات التأمين وبيوت الاستثمار والشركات العقارية وما شابه. وأخيرًا، وبعد سنوات من الإعداد، ألغى قانونُ تحديث الخدمات المالية قانونَ جلاس ـ ستيجول، وهو قانون فترة الكساد العظيم الذي كان يحد من قدرة البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين على دخول أسواق بعضها البعض. وكانت البنوك والشركات الأخرى لديها رغبة شديدة في التنويع ـ إذا كانت تريد أن تتمكن، على سبيل المثال، من توفير وقفة تسوق واحدة للخدمات المالية لعملائها. وكانت تقول إنها تخسر أرضًا لمصلحة المنافسين الأجانب، وخاصةً «البنوك العالمية» الأوروبية واليابانية التي تعمل متحررةً من تلك القيود. وقد وافقت على أن التحرير

في تلك الأسواق أمر كان لابد من حدوثه منذ زمن. وكانت وزارة الخزانة مسئولة من خلال مكتب مراقبة العملة عن الإشراف على كل البنوك المصرح لها بالعمل على المستوى القومي. وكان بنك الاحتياط الفدرالي يشرف على شركات البنوك القابضة والمؤسسات المصرح لها بالعمل على مستوى الولايات التي تختار تنظيمها بواسطة البنك. وكانت صيغة مشروع قانون الإصلاحات التي أقرها مجلس الشيوخ تخص بنك الاحتياط الفدرالي بالجزء الأكبر من المسئولية؛ أما صيغة مجلس النواب فكانت تحابي وزارة الخزانة. وبعد جهود لا آخر لها للتوفيق بين الصيغتين، أعرب الكونجرس عن يأسه وأمهل مؤسستينا حتى الرابع عشر من أكتوبر (تشرين الأول) كي نسوي الأمر بأنفسنا. وهكذا بدأ العاملون في بنك الاحتياط الفدرالي ووزارة الخزانة التفاوض.

لم تكن تلك معركة، إلا أنه كان هناك الكثير من الاحتكاك. فقد شعر العاملون بوزارة الخزانة ومكتب مراقبة العملة بأن السلطة التنظيمية ينبغي أن تكون لهم، وشعر العاملون ببنك الاحتياط المركزي بالشيء نفسه. ومن خلال عملهم ليل نهار استطاعوا حل عدد من القضايا، إلا أنهم بحلول الرابع عشر من أكتوبر (تشرين الأول) كانوا لا يزالون يتقاتلون على قضايا أخرى ـ فقد كانت لديهم قائمة كاملة من الخلافات التي لا يمكن الاتفاق بشأنها. وشككت في أن الأعصاب ستفلت.

كما هي العادة، كان يوم الرابع عشر من أكتوبر (تشرين الأول) هو اليوم المقرر لتناولي الإفطار الأسبوعي مع لاري. نظر كل منا إلى الآخر وقلنا: «لابد لنا من تسوية الأمر». وبعد ظهر ذلك اليوم ذهبت إلى مكتبه وأغلقنا الباب.

أنا وهو نشبه بعضنا إلى حد كبير؛ فكلانا يحب الجدل بناءً على المبادئ الأساسية وطبقًا للأدلة. ويؤسفني أننا لم نستخدم جهاز تسجيل، لأن تلك حالة تدرس في الكتب الدراسية فيما يتعلق بوضع السياسات من خلال التسوية العقلانية. فقد جلسنا وتجادلنا بشأن كل نقطة. وكنت أقول من حين لآخر: «تبدو حجتك أكثر صدقًا من حجتي». وكانت وزارة الخزانة تتولى تلك النقطة. وبالنسبة لقضايا أخرى كان لاري يقبل حجة بنك الاحتياط الفدرالي. وبعد ساعة أو ساعتين قسمنا الكعكة. واتفقت وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفدرالي على مشروع قانون واحد ذهب إلى الكابيتول

هيل، حيث تمت الموافقة عليه. ويرى المؤرخون قانون تحديث الخدمات المالية على أنه أحد معالم التشريع التجاري، وسوف أتذكره باستمرار باعتباره لحظة لم تلقَ حظها من التكريم والمديح.

واصل الانتعاش صعوده في أواخر العام، حيث تضاعف مؤشر بورصة ناسدك تقريبًا خلال اثني عشر شهرًا في نهاية شهر ديسمبر (كانون الأول)، (وارتفع مؤشر داو چونز بنسبة ٢٠ بالمائة). وكان معظم من يستثمرون في الأسهم يشعرون بالابتهاج.

خلق ذلك لغزًا كبيرًا لبنك الاحتياط الفدرالي:

كيف يمكن التمييز بين الانتعاش الاقتصادي المثير الصحي وفقاعة البورصة المفرطة التي تقوم على المضاربة وتحركها جوانب أقل احترامًا للطبيعة البشرية؟ وكما أشرت بصراحة في لجنة البنوك بمجلس النواب، فالمسألة أكثر تعقيدًا لأن الاثنتين يمكن أن تتواجدا معًا: «لا يضمن تفسير أننا نتمتع في الوقت الراهن بتسارع الإنتاجية أن أسعار الأسهم لم تتجاوز الحدود الآمنة». وكان النموذج الذي حيرني هو المنافسة غير العادية التي تنطوي على مليارات الدولارات بين كويست، وجلوبال كروسينج، وإن سي آي، وليڤل ثري، وغيرها من شركات الاتصالات. فكما حدث مع مستثمري السكك الحديدية في القرن التاسع عشر، كانت تلك الشركات تتسابق على توسيع الإنترنت عن طريق مد آلاف الأميال من كابلات الألياف البصرية (ليست الصلة بينها وبين السكك الحديدية مجازية فحسب ـ فقد أقامت شركة كويست على سبيل المثال شبكات الألياف البصرية باستخدام حق مرور خط السكك الحديدية القديم.) ولم يكن هناك خطأ في ذلك ـ إذ كان الطلب على الموجة العريض يتزايد على نحو غير عادي ـ إلا أن كل منافس كان يمد ما يكفي من الكابلات لاستيعاب ١٠٠ بالمائة من الطلب الكلي المتوقع. وهكذا فبينما كانت تجري إقامة شيء ذي قيمة عالية، بدا من الواضح أن معظم الشركات المنافسة سوف تخسر، وسوف تنخفض قيمة أسهمها، وسوف تتبخر مليارات الدولارات من رأس مال مساهميها.

كنت أفكر كثيرًا فيما إذا كنا نعيش فقاعة أم لا، وإذا كنا نعيشها فماذا نفعل حيال ذلك. وقلت لنفسي إذا كانت السوق ستهبط بنسبة ٣٠ بالمائة أو ٤٠ بالمائة خلال فترة قصيرة

فسوف أكون على استعداد لافتراض أن هناك بالفعل فقاعة. ولكن هذا كان يوحي بأنه إذا كنت أريد تحديد الفقاعة فلابد من التكهن بثقة بأن السوق سوف تهبط بنسبة ٣٠ بالمائة أو ٤٠ بالمائة خلال فترة قصيرة. وكان ذلك موقفًا يصعب اتخاذه.

وحتى إذا كان على بنك الاحتياط الفدرالي أن يقرر أن هناك فقاعة أسهم وأننا نريد تفريغها من الهواء، فهل سيمكننا ذلك؟ كان ذلك تساؤلي. إذ سبق أن حاولنا وفشلنا. ففي أوائل عام ١٩٩٤ بدأت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية رفع أسعار الفائدة بنسبة ٣ نقاط بالمائة استمر عامًا. وقد فعلنا ذلك لمعالجة القلق من أن الضغوط التضخمية كانت تتراكم. إلا أنه لم يغب عني ملاحظة أنه بينما كنا نرفع الأسعار كان تقدم البورصة الناشئ الذي استمر معظم عام ١٩٩٣ ثابتًا. وعندما انتهت واقعة رفعنا للأسعار في فبراير (شباط) من عام ١٩٩٥، استأنفت أسعار الأسهم ارتفاعها. ورفعنا الأسعار مرة أخرى في عام ١٩٩٧ لنرى أن أسعار الأسهم استأنفت ارتفاعها بعد تحريك سعر الفائدة. وقد بدا أننا في واقع الأمر نزيد من اتجاه الأسعار طويلة الأجل. فإذا لم يستطع رفع بنك الاحتياط الفدرالي أن يخفض أسعار الأسهم من خلال إضعاف الاقتصاد والأرباح، فسيصبح امتلاك الأسهم على ما يبدو نشاطًا أقل مخاطرة من أي وقت مضى. ولذلك لم تؤدِ محاولاتنا المتواضعة إلا إلى إعداد المسرح لمزيد من الزيادات في أسعار الأسهم.

كان رفع أسعار الفائدة العملاق سيصبح شيئًا آخر. ولم يكن لدي شك في أنه من خلال رفع أسعار الفائدة فجأة، بنسبة ١٠ نقاط بالمائة مثلاً، يمكننا تفجير أية فقاعة بين عشية وضحاها. إلا أننا كنا سنفعل ذلك من خلال تدمير الاقتصاد، والقضاء على النمو نفسه الذي نسعى إلى حمايته. وكنا سنقتل المريض من أجل علاج المرض. وكنت متأكدًا على نحو معقول من أن السعي لنزع فتيل الفقاعة المتزايدة بواسطة رفع الأسعار بنسب صغيرة، كما أوصى كثيرون، سيكون له أثر معاكس. فإن لم يقصم رفع أسعار الفائدة ظهر الانتعاش الاقتصادي ومعه فوائده، فإن رفع الأسعار بنسب صغيرة، طبقًا لخبرتي، يعزز القوة المتصورة للانتعاش. وكان من المرجح أن يؤدي رفع الأسعار المتواضع إلى رفع أسعار الأسهم أكثر من خفضها.

بعد التفكير فترة طويلة في ذلك، قررت أن أفضل شيء بالنسبة لبنك الاحتياط الفدرالي هو الثبات على هدفنا الأساسي الخاص باستقرار أسعار المنتجات والخدمات. وإذا أحسنا هذا العمل فسوف نكتسب القوة والمرونة اللازمتين للحد من الضرر الاقتصادي في حالة حدوث أزمة. وأصبح ذلك هو الإجماع داخل لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية. واتفقنا في حال حدوث هبوط كبير في السوق أن تكون سياستنا هي التحرك بجرأة وخفض أسعار الفائدة وإغراق النظام بالسيولة لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك. إلا أن فكرة معالجة انتعاش البورصة على نحو مباشر واستباقي بدت في غير متناولنا.

علت الدهشة وجوه البعض عندما عرضت فلسفة العودة إلى الأساسيات تلك على الكونجرس في عام ١٩٩٩ . فقد قلت إنني لا أزال قلقًا بشأن من احتمال ارتفاع أسعار الأسهم أكثر من اللازم، ولكن بنك الاحتياط الفدرالي لن ينصح «مئات الآلاف من المستثمرين الذين يدركون عواقب الأمور». بل سوف يتأهب البنك لحماية الاقتصاد في حال حدوث أزمة. وقد قلت لأعضاء المجلس التشريعي: «بما أن الفقاعات التي تنفجر نادرًا ما تكون حميدة، فلا بد أن تكون العواقب مفجعة بالنسبة للاقتصاد».

تعقيبًا على ذلك، جاء في المقال الافتتاحي لصحيفة «نيويورك تايمز»: «يبدو هذا مختلفًا اختلافًا ملحوظًا عن جرينسپان القديم الذي حذر منذ ٣٠ شهرًا مضت المستثمرين من «الحماسة غير المعقولة». وبالرغم من نبرة المقال ـ التي قد تتسم بشيء من الانتقاد ـ فقد كان انطباع المحرر صحيحًا. إذ أدركت أننا لن نتمكن من تحديد الحماسة غير المعقولة على نحو مؤكد، ناهيك عن اتخاذ إجراء ما حيالها، إلا بعد وقوع الأمر. ولم يكن هناك مانع لدى السياسيين الذين أوضحت لهم ذلك؛ بل إنهم شعروا بالراحة لأنه بدا أن بنك الاحتياط الفدرالي لا يميل إلى إنهاء الحفل.

ومن المفارقة أنه بعد ذلك بوقت قليل انتهى بنا الحال إلى رفع أسعار الفائدة بالرغم من ذلك. وفيما بين منتصف ١٩٩٩ ومنتصف ٢٠٠٠ رفعنا سعر الفائدة الأساسي بالتدريج من ٤,٧٥ بالمائة إلى ٦,٥ بالمائة. وقد فعلنا ذلك في المقام الأول لاستعادة السيولة التي أضفناها إلى النظام لحمايته إبان الأزمة المالية العالمية. ثم استعدنا

القليل غير ذلك لبناء «القليل من الضمان»، كما قال بيل ماكدو، ضد تقييد سوق العمل الأمريكية والاقتصاد المحموم المحتمل. بعبارة أخرى، فقد كنا نتأهب لتجربة هبوط آمن آخر عندما تدور الدورة التجارية في نهاية الأمر. ولكن لم يكن بالإمكان ردع الأسعار بصورة عامة ـ وهي لم تبلغ ذروتها إلا في مارس من عام ٢٠٠٠، وحتى حينذاك ظل جل السوق يتحرك بانحراف لشهور عدة تالية.

* * *

كانت تلك التحديات تكمن في المستقبل حين توقف العالم ليحتفل بالعام الجديد في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٩. وكانت أغلى تذكرة في واشنطن هي العشاء في ١٦٠٠ جادة بنسلڤانيا، وقد تلقيت أنا وأندريه الدعوة ـ بالإضافة إلى محمد علي وصوفيا لورين وروبرت دي نيرو وإسحاق پرلمان ومايا لين وچاك نيكلسون وأرثر شليسزنجر الابن وبونو وسِيد سيزر وبيل راسل وعشرات غيرهم. ولكي تحتفل أسرة كلينتون بالألفية الجديدة، كانت تعتزم إقامة احتفال ضخم يستمر من الغسق إلى الشفق ويبدأ بحفل عشاء رسمي يضم ٣٦٠ شخصًا في البيت الأبيض، يليه احتفال ترفيهي ينقله التليفزيون على المستوى القومي عند نصب لنكولن التذكاري يتتجه صديقاي چورچ ستيڤنز الابن وكوينسي چونز. وكانت فكرة الاحتفال هي «المبدعون الأمريكيون». وبعد منتصف الليل والألعاب النارية يعودون إلى البيت الأبيض مرة أخرى لتناول الإفطار والرقص حتى الفجر.

كانت لدي فكرة غامضة عما تخبئه الألفية الجديدة لي؛ فقد تلقيت كلمة من چون پوديستا كبير موظفي البيت الأبيض تفيد بأن الرئيس كلينتون يريد إعادة تعييني لفترة رابعة. وقد أبلغته موافقتي. ولكي تشارك في تحليل أكثر اقتصادات العالم حيوية لابد لك حينئذ من القدرة على تطبيق ذلك التحليل على القرارات وتكون لديك تغذية ارتجاعية من العالم الحقيقي ـ لم أكن أفكر في أي شيء أفضل عمله غير أن أتولى منصب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي. صحيح أنني كنت في الثالثة والسبعين، غير أني لم أكن أرى أي نقص في قدرتي الإبداعية، أو قدرتي على معالجة العلاقات الرياضية، أو شهيتي للعمل ـ تلك التغيرات التي كان يمكن أن تجعلني أتقاعد. وقد كتب بوب

وودوارد في كتابه عني بعنون «المايسترو» أن إعادة تعييني جعلتني «في حالة من النشوة اليقظة»؛ ولابد أن أعترف بأنني كنت مبتهجًا.

أضاف هذا كله وهجًا سعيدًا لموسم الأعياد، مع أنه لم يكن قد أُعلِن بعد عن إعادة تعييني، واحتفظت أنا وأندريه بالسر لنفسينا. وكانت قد اشترت فستانًا لمناسبة البيت الأبيض ـ كان فستانًا من المخمل النبيتي والأسود من تصميم بادجلي ميشكا ـ وكانت تبدو فائقة الجاذبية، بالرغم من أنها كانت تعمل بإيقاعها المكثف المعتاد وكانت مصابة بالبرد.

شغل حفل عشاء الألفية القاعة الشرقية وقاعة العشاء الرسمية، اللتين تحولتا، كما قال صحفي في اليوم التالي، «إلى فانتازيا من اللونين الأبيض والفضي، حيث وضعت زهور الأوركيد البيضاء فوق مفارش السفرة المخملية الفضية». لم أركز كثيرًا على تلك الأمور. ولكن بينما كنا نتقنق الكافيار ونرتشف الشمبانيا، ما لفت نظري هو أن كلاً من المضيف والمضيفة بديا مسرورين بصدق ـ فقد كان ينهي فترته الرئاسية الثانية، وكانت هي تستعد لبدء حياتها السياسية بالترشح لانتخابات مجلس الشيوخ الأمريكي. وقال الرئيس في نخبه الذي رفعه للضيوف: «لا يسعني إلا التفكير في مقدار اختلاف أمريكا، واختلاف التاريخ، وكم هما أفضل، لأنكم أيها الموجودون داخل هذه القاعة ومن تمثلونهم استطعتم أن تتخيلوا، وأن تبتكروا، وأن تطمحوا». وبعد سبع سنوات في البيت الأبيض ـ بعد تجارب البوسنة وفضيحة مونيكا جيت، والانتعاش الاقتصادي والمالي التاريخي ـ كانت تلك هي أجمل لحظات كلينتون.

انتهى العشاء بعد التاسعة بقليل، وانتقل الحشد إلى الأتوبيسات كي تقلنا إلى نصب لنكولن التذكاري. ولكن أندريه وأنا انصرفنا. فقد كان أمامنا تجمع آخر للألفية سنحضره ـ في بنك الاحتياط الفدرالي، حيث كان هناك فريق ضخم يقضي الليل في مراقبة تحول أنظمة البلاد المالية.

وكان بنك الاحتياط الفدرالي قد خصص سنوات من الجهد لضمان ألا تكون بداية القرن كارثة. وكان الخطر مصدره برامج الكمبيوتر التي عفا عليها الزمن ـ وكانت تسمى فيروس Y2K [عام ٢٠٠٠] ـ الكامنة داخل أجهزة الكمبيوتر في كل أنحاء العالم. فلكي

يوفر المبرمجون قدرة تخزين الكمبيوتر الثمينة كانوا يستخدمون طوال عقود مضت تاريخًا من عددين فقط وليس أربعة للدلالة على السنة، وبذلك كانت «١٩٧٤» تظهر فقط على هيئة «٧٤». وعندما كنت أكتب برامج الكمبيوتر باستخدام البطاقات المثقبة في السبعينيات (كنت أستخدم هذا التكنيك بنفسي، حيث أكتب البرامج على البطاقات المثقبة في تاونسند ـ جرينسپان. ولم أتصور قط أن تلك البرامج المرتقة بأعداد كبيرة قد تظل مستخدمة في نهاية القرن، ولم أشغل نفسي قط بتوثيق العمل). وكان هناك قلق شائع على نحو له ما يبرره من أن التحول من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠ قد يجعل تلك البرامج تصاب بالجنون. وكان كشف تلك المشكلة الفنية المحتملة بالغ الصعوبة وإصلاحها باهظ التكلفة. ولكن طبقًا لسيناريو يوم قيامة Y2K كانت عواقب الفشل في القيام بذلك مفجعة؛ فقد تنهار الشبكات المدنية والعسكرية، وتؤدي إلى انقطاع الكهرباء، وتعطل خطوط التليفون، وتوقف بطاقات الائتمان عن العمل، وتصادم الطائرات، وما هو أسوأ من ذلك. وللحيلولة دون حدوث الفوضى في النظام المالي، قاد مايك كيل المحافظ ببنك الاحتياط المركزي حملة ضخمة استمرت عامين ونصف العام لتحديث أجهزة الكمبيوتر في البنوك الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالي نفسه. وقد عمل البنك بجد لتعبئة البنوك المركزية الأخرى في أنحاء العالم كي تفعل الشيء نفسه.

كنا سنعلم في تلك الليلة ما إذا كانت تلك الإجراءات الاحترازية كلها قد أفلحت أم لا. وقد ضحى مايك وفريقه بإجازتهم لإدارة مركز القيادة في مبنى ويليام ماك تشسنني مارتن التابع لبنك الاحتياط الفدرالي، حيث جهزوا غرفة كبيرة بالقرب من الكافيتريا بأجهزة التليفون والشاشات وأجهزة التليفزيون والمكاتب لحوالي مائة شخص. وكان المطبخ مفتوحًا؛ لم تكن هناك شمبانيا، ولكن الكثير من عصير التفاح الفوار الخالي من الكحول. وعندما دخلت أنا وأندريه كان الفريق قد أمضى اليوم كله هناك، يراقب الاحتفال إثر الآخر على شاشة التليفزيون حيث كانت الألفية تشق طريقها في أنحاء المعمورة. وقد وصل العام الجديد أول ما وصل إلى أستراليا، ثم اليابان، وبعدها سائر بلدان آسيا، وأعقبتها أوروبا. وفي كل من تلك الأماكن كانت التغطية التليفزيونية تعرض الألعاب النارية بطبيعة الحال، ولكن ما كان مايك وفريقه يراقبانه بالفعل هو أضواء المدينة في الخلفية لمعرفة ما كانت لا تزال تعمل أم لا.

شعرت أنني غريب على المكان وأنا أرتدي الملابس الرسمية؛ فقد كان الجميع يرتدون تي شيرت يحمل صورة نسر على درع بالألوان الأحمر والأبيض والأزرق مع الكلمات «مجلس الاحتياط الفدرالي» و«Y2K». وقال مايك، الذي كان يطلعني على الأمور أولاً بأول، إن الأمور لا تزال تسير سيرًا حسنًا على نحو ملحوظ. فقد دخلت بريطانيا للتو القرن الحادي والعشرين بدون مشاكل على ما يبدو. وكنا حينذاك في لحظة توقف حيث كان منتصف الليل يعبر المحيط الأطلنطي. وكانت الولايات المتحدة هي آخر اقتصاد كبير يصل إليه، مما أضاف المزيد من الترقب، ذلك أنه من المحرج أن يفشل نظامنا بعد كل ما قمنا به لتنبيه بلدان العالم الأخرى. ولكننا كنا مستعدين إلى أقصى حد؛ فقد أنفقت الصناعة المالية الأمريكة مليارات الدورلارات على إحلال وتجديد الأنظمة والبرامج. وكانت فرق إدارة الأزمات على أهبة الاستعداد في كل فرع من فروع بنك الاحتياط الفدرالي وفي كل بنك من البنوك الكبيرة. وضخت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية مليارات الدولارات من السيولة في النظام المالي، مستخدمة الخيارات وغيرها من التكنيكات المستحدثة. وتحسبًا لانهيار نظام بطاقات الائتمان الأمريكية أو شبكات الصراف الآلي، أعد بنك الاحتياط الفدرالي أكوامًا من النقد في تسعين موقعًا في أنحاء الولايات المتحدة. وبما أنه كانت لي يد في خلق المشكلة، فلم يكن يمكنني بحال من الأحوال الحضور إلى المكتب يوم ٣ يناير (كانون الثاني) دون زيارة الجنود في الخنادق عشية الكارثة المحتملة[١].

ومن هناك توجهت أنا وأندريه إلى البيت. وكانت الساعة حوالي العاشرة والنصف، ولكن الغريب أننا شعرنا وكأننا رأينا بالفعل الألفية الجديدة تأتي وتذهب. وفي الوقت الذي بلغ فيه منتصف الليل واشنطن ـ وبدأ يعبر الولايات المتحدة بدون حوادث ـ كنا ننعم بالدفء في فراشنا.

---

(١) لم نكن نعرف ذلك الأمر في حينه، ولكن الاستثمارات الضخمة التي وجهت إلى توضيح وتقنين كل برامج ما قبل Y2K غير الموثقة حسنت مرونة البنية التحتية الخاصة بالأعمال التجارية والحكومة على نحو كبير. ولم يعد هناك «صناديق سوداء» غير موثقة كي نحاول حل رموزها عندما يحدث شيء خطأ. وأشك أن جزءًا كبيرًا من زيادة الإنتاجية في السنوات التالية مباشرة كانت تدين بالفضل للاستثمارات Y2K الاحترازية تلك.

١٠

الهبـــوط

كان أول لقاء لي مع الرئيس المنتخب بوش في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٠، بعد أقل من أسبوع من قرار المحكمة العليا الذي مكنه من المطالبة بانتصاره في الانتخابات. التقينا في ماديسون، ذلك الفندق الواقع على بعد خمس مربعات سكنية من البيت الأبيض، حيث أقام هو وفريقه ورشة عمل. وكانت تلك أول رحلة يقوم بها إلى واشنطن كرئيس منتخب؛ وكنا قد التقينا بضع مرات على مدى سنوات، ولكننا تكلمنا باستفاضة مرة واحدة فقط من قبل، على المنصة في مأدبة أقيمت ذلك الربيع.

ضم الإفطار في ماديسون نائب الرئيس المنتخب تشيني، وكبير موظفي البيت الأبيض في حكومة بوش أندي كارد، واثنين من المساعدين. وكان للوضع شعور مألوف؛ فقد قدمت إيجازًا لخمسة من الرؤساء الجدد السابقين عن حالة الاقتصاد، بما في ذلك بالطبع والد الرئيس المنتخب.

وفي هذه الحالة كنت مضطرًا إلى القول بأن دلائل المستقبل قصيرة الأجل غير جيدة. فلأول مرة منذ سنوات بدا أنه يواجهنا احتمال حقيقي كهذا.

كان انكماش فقاعة أسهم التكنولوجيا الدراما المالية الكبيرة الخاصة بالشهور السابقة. ذلك أن مؤشر ناسدك فقد ٥٠ بالمائة من قيمته فيما بين مارس (آذار) ونهاية العام. وهبطت الأسواق الأوسع على نحو أقل بكثير ـ هبط مؤشر ستاندرد أند پور ٥٠٠ بنسبة ١٤ بالمائة، وهبط مؤشر داو چونز بنسبة ٣ بالمائة. ولكن بينما كانت

الخسائر صغيرة مقارنة بالثروة الورقية التي خلقتها السوق مرتفعة الأسعار، فقد كانت تلك انخفاضات كبيرة، وظلت دلائل المستقبل الخاصة بوول ستريت لا تبشر بالخير، مما قضى على ثقة الجماهير.

كان الأمر الأكثر إثارة للقلق هو حالة الاقتصاد الشاملة. فعلى امتداد جزء كبير من السنة بدا أننا ندخل تباطؤًا دوريًّا؛ وكان ذلك متوقعًا بينما تكيفت الأعمال التجارية والمستهلكون مع آثار سنوات الانتعاش الكثيرة جدًّا، والتغير التكنولوجي الكبير جدًّا، وانفجار الفقاعة في سوق الأسهم. والواقع أنه من أجل تعزيز عملية التكيف هذه، رفع بنك الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة في سلسلة من الخطوات من يوليو (تموز) ١٩٩٩ إلى يونيو (حزيران) ٢٠٠٠. وكنا نأمل أن يمكننا تحقيق هبوط آمن آخر.

ولكن الأرقام انخفضت بشكل سيِّئ في الأسبوعين السابقين. وكان هناك تباطؤ في الإنتاج في مصانع السيارات وغيرها من المصانع، وتقديرات منخفضة لأرباح الشركات، وتضخم في مخزون الكثير من الصناعات، وارتفاع ملحوظ في إعانات البطالة الأولية، وضعف في ثقة المستهلكين. كما فرضت الطاقة عبئًا على الاقتصاد؛ فقد ارتفع سعر النفط إلى أكثر من ٣٠ دولارًا للبرميل في وقت سابق من العام وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي. وكانت هناك أدلة غير مؤكدة حينذاك. فقد أبلغت شركة وال مارت بنك الاحتياط الفدرالي أنها خفضت توقعاتها بالنسبة لمبيعات موسم الأعياد، وأبلغتنا فيديكس أن شحناتها كانت أقل من التوقعات. ولا يمكنك الحكم على الاقتصاد من خلال طول الطوابير زوار بابا نويل في متاجر ماسيز، ولكننا كنا في منتصف ديسمبر (كانون الأول) وأي شخص ذهب للتسوق من أجل أعياد الميلاد يعرف أن المتاجر كانت هادئة على نحو يبعث على الخوف.

أبلغت الرئيس المنتخب أنه بالرغم من هذا كله فمازال التوقع طويل المدى الخاص بالاقتصاد قويًّا. فقد كان معدل التضخم منخفضًا ومستقرًا، وكانت أسعار الفائدة طويلة الأجل تتجه نحو الانخفاض، وكانت الإنتاجية لا تزال في ارتفاع. وبالطبع كانت الحكومة الفدرالية تحقق فائضًا للعام الرابع على التوالي. وكان أحدث توقع للعام المالي ٢٠٠١ الذي بدأ من قليل في شهر أكتوبر (تشرين الأول) هو أن يكون هناك فائض مقداره ٢٧٠ مليار دولار تقريبًا.

بعد انتهاء الإفطار انتحى بي بوش جانبًا ليقول لي كلمة على انفراد. قال: «أريدك أن تعرف أنني أثق ثقة تامةً في بنك الاحتياط الفدرالي ولن ننتقد قراراتكم». فشكرته ثم كان هناك المزيد من الدردشة. وحان الوقت كي يغادر إلى اجتماع في الكونجرس.

كانت هناك كاميرات وصحفيون عند خروجنا من الفندق. افترضت أن الرئيس المنتخب سوف يتجه إلى الميكروفونات، إلا أنه وضع ذراعه حول كتفي وسرنا سويًّا. وأظهرتني صورة التقطتها وكالة أسوشيتد پرس في ذلك الصباح وأنا أبتسم ابتسامة عريضة، وكأنني تلقيت خبرًا سعيدًا للتو. والواقع أن هذا حدث بالفعل. فقد ركز على قضية شديدة الأهمية بالنسبة لبنك الاحتياط الفدرالي، وهي استقلالنا. ولم أكن متأكدًا بعد من رأيي في چورج دابليو بوش، غير أني شعرت بميل إلى تصديقه حين قال إننا لن نتشاجر بشأن السياسة النقدية.

* * *

شعرت بارتياح عندما حُلَّت أزمة الانتخابات. ففي ظروف غير مسبوقة، وبعد ستة وثلاثين يومًا من بطاقات الانتخاب المثقوبة، وإعادة فرز الأصوات، والدعاوى القضائية، والادعاءات المريرة بوجود عبث وتلاعب في التصويت، وهو ما كان يمكن أن يتسبب في بلدان أخرى في إحداث أعمال شغب في الشوارع، فقد تم التوصل على أقل تقدير إلى نتيجة متحضرة. ومع أنني طوال حياتي جمهوري، فإن لي أصدقاء على جانبي الممر السياسي، وكنت أظن أنني تفهمت امتعاض الديمقراطيين عند رؤية چورج دابليو بوش يستولي على البيت الأبيض. إلا أن الأمر يستحق التركيز على كم هو نادر في السياسة العالمية أن تنتهي معركة سياسية مريرة بتمني كل من المرشحين المتعارضين الخير لبعضهما. فقد كانت خطبة تنازل آل جور الذي أنهى السباق على منصب الرئيس أكثر الخطب التي سمعتها جمالاً وسحرًا. قال جور: «منذ حوالي قرن ونصف قال السِّناتور ستيفن دوجلاس لابراهام لنكولن، الذي هزمه للتو في انتخابات الرئاسة: «لابد للشعور الحزبي من الإذعان للنزعة الوطنية. وأنا معك سيدي الرئيس، وليباركك الرب». وأنا كذلك أقول للرئيس المنتخب بوش إنه لابد من نسيان ما تبقى من عداوة حزبية، وليبارك الرب توليه أمر هذا البلد».

ومع أنني لم أكن أعرف أين سيسير بنا چورچ دابليو بوش، فقد كانت لي ثقة بالفريق الذي كان يتشكل. وكان الناس يقولون ساخرين إن أمريكا ستشهد المجيء الثاني لإدارة فورد، غير أن ما كان نكتة بالنسبة لهم كان يعني الكثير بالنسبة لي. فقد بدأت خدمتي العامة في البيت الأبيض في عهد فورد، وكنت أنظر إلى تلك السنوات على أنها شيء رائع. كان چيرالد فورد رجلاً دمثًا، وتولى منصب الرئاسة دون أن يسعى قط إليه، ومن المحتمل أنه ما كان ليصل إليه بمفرده. وكما أوضح في سباقه مع چيمي كارتر في عام ١٩٧٦، فهو لم يكن جيدًا جدًّا في حملات المجادلات السياسية الشرسة؛ إذ كان حلمه أن يصبح رئيس مجلس النواب. إلا أنه أثناء اضطراب استقالة الرئيس بخزي عن منصبه أعلن قائلاً: «لقد انتهى كابوسنا القومي الطويل». وكما شهدت، فقد جمع حوله مجموعة من الأشخاص الموهوبين لإدارة الحكومة.

والآن، في ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٠، كان چورچ دابليو بوش يعين في أهم مناصب حكومته رجال أقوياء من حكومة فورد، وكانوا أكبر سنًّا بكثير وأكثر خبرة إلى حد بعيد. وكان وزير الدفاع الجديد دونالد رامسفِلد أول من تولى منصب كبير موظفي البيت الأبيض في عهد فورد. وفي ذلك الحين أثبت كفاءته على نحو غير عادي. وعندما استدعاه الرئيس من مهمته في حلف الناتو، قام بسرعة بتنظيم البيت الأبيض في عهده وأداره بمهارة كبيرة إلى أن عينه فورد وزيرًا للدفاع في عام ١٩٧٥. وعندما عاد دونالد إلى القطاع الخاص تولى قيادة شركة چي دي سيرل، وهي شركة صناعات دوائية عالمية. وقد استعانوا بي كمستشار اقتصادي من الخارج للشركة وبهرني أن أرى هذا المدرب السابق للطيران في البحرية الأمريكية، وعضو الكونجرس، والمسئول الحكومي يتكيف بسهولة مع عالم التجارة والأعمال.

كان الرجل القوي الآخر من إدارة فورد وزير الخزانة صديقي پول أونيل. وأبهر پول الجميع كنائب لمدير مكتب الإدارة والميزانية في عهد فورد. وكانت وظيفته من الوظائف الوسطى، ومع ذلك فقد كنا نشرك پول في كل الاجتماعات المهمة لأنه كان واحدًا من القلائل الذين يتقنون تفاصيل الميزانية. وعندما ترك الحكومة لينضم إلى عالم التجارة والأعمال ترقى إلى منصب المدير التنفيذي لشركة ألكوا ـ وكنت ضمن مجلس الإدارة الذي عينه في ذلك المنصب. وخلال اثنتي عشرة سنة أمضاها

في منصبه، حقق نجاحًا كبيرًا. ولكنه كان مستعدًا للتقاعد من الشركة، وكنت متحمسًا عندما علمت أنه على رأس قائمة المرشحين لمنصب وزير الخزانة. واتصل بي ديك تشيني ليخبرني أن پول التقى بالرئيس المنتخب وكان يشعر بأنه مشتت. وقال تشيني: «إن لديه صفحتين من المزايا والعيوب. هل يمكنك التحدث معه؟».

أسعدني أن أرفع سماعة التليفون. وقلت لپول ، مستخدمًا الكلمات نفسها التي قالها له أرثر برنز في أيام إدارة نيكسون الأخيرة: «نحن بالفعل بحاجة إليك هنا». وقد ساعدت تلك الحجة في إقناعي بمغادرة نيويورك للعمل في الحكومة لأول مرة، وقد أفلحت مع پول كذلك. وكنت أظن أن وجوده إضافة مهمة بالنسبة للإدارة الجديدة. فهل ستعزز برامج الرئيس وميزانياته التوقعات طويلة الأجل الخاصة بالاقتصاد الأمريكي؟ وماذا ستكون نوعية مستشاريه وموظفيه الاقتصاديين؟ وبناءً على ذلك بدا لي أن جعل پول الرجل الذي يوقع الفواتير خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

كان هناك اعتبار آخر، مهني من ناحية وشخصي من ناحية أخرى. فقد أعاد الرئيس كلينتون تعييني في أوائل عام ٢٠٠٠، وبذلك يكون أمامي ثلاث سنوات أخرى على الأقل كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي. وكان هناك تنسيق رائع بين بنك الاحتياط الفدرالي ووزارة الخزانة طوال معظم التسعينيات. (مع التسليم بأنه كان هناك خلاف طارئ حول السلطة). فقد أدرنا السياسة الاقتصادية خلال أطول فترة انتعاش في التاريخ الأمريكي الحديث، حيث كنا نرتجل بفاعلية في أوقات الأزمات، وساعدنا البيت الأبيض على تخفيض العجز الفدرالي المخيف في الثمانينيات. وقد أسهم تعاوني مع وزراء الخزانة الثلاثة في عهد كلينتون، لويد بنستون وبوب روبين ولاري سمرز، في ذلك النجاح، واعتبرنا بعضنا البعض أصدقاء العمر. وأردت أن أبني ديناميكية مثمرة مشابهة مع الإدارة المقبلة ـ من أجل بنك الاحتياط الفدرالي ومن أجلي. وكان ذلك سبب ابتهاجي عندما قَبِل پول المنصب في النهاية.

وبطبيعة الحال كان ديك تشيني أهم رجال فورد العائدين. وكان ديك تشيني قد خلف رامسفِلد، معلمه، في منصب كبير موظفي البيت الأبيض، ليصبح وهو في الثلاثين أصغر مَن تولوا هذا المنصب سنًّا. ومع ما لديه من توليفة تجمع بين التركيز

الشديد والهدوء الذي لا حد له، فقد أبدى مهارة غير عادية في منصبه. ولم تخبُ جذوة الصحبة التي أقمناها في تلك الأيام التالية لووترجيت. وكنت أراه في لقاءات فورد وغيرها من التجمعات خلال فترة عضويته للكونجرس، وقد ابتهجت عندما عينه الرئيس بوش الأول وزيرًا للدفاع في عام ١٩٨٩. وهناك تداخل قليل بين واجبات وزير الدفاع ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي، ومع ذلك فقد ظللنا على اتصال.

وها هو الآن نائب الرئيس المنتخب. وعلمت أن معلقين كثيرين كانوا يعتقدون أنه سيكون أكثر من نائب للرئيس؛ فلأن تشيني أكثر خبرة في الشئون القومية والعالمية من چورچ دابليو بوش، فقد ظنوا أنه سوف يصبح الرئيس الفعلي للحكومة. أما أنا فلم أعتقد ذلك ـ من خلال معرفتي القليلة بالرئيس المنتخب، كان انطباعي هو أنه رجله.

في الأسابيع التالية للانتخابات سعى تشيني لمعرفة ما لدي من معلومات أو تعليقات أو وجهات نظر، وأنا متأكد من أنه فعل الشيء نفسه مع الأصدقاء الآخرين. وكان هو وزوجته لين لم ينتقلا بعد إلى مقر نائب الرئيس في مرصد البحرية، ولذلك كنت أذهب بعد ظهر يوم الأحد إلى بيتهما في ضاحية ماكلين بواشنطن، التابعة لولاية ڤيرچينيا، حيث كنت أجلس أنا وهو إلى طاولة المطبخ أو نبقى في غرفة المكتب.

تغيرت نبرة صداقتنا مع منصبه الجديد؛ فأنا لم أعد أناديه ديك، بل «سيدي نائب الرئيس»، ومع أنه لم يطلب هذه المخاطبة الرسمية الجديدة، فهو لم يعترض عليها. وكانت أحاديثنا بشكل أساسي حول التحديات التي تواجه الولايات المتحدة وكثيرًا ما كنا ندخل في تفاصيل شديدة التحديد. وكانت الطاقة موضوع أساسي. وقد ذكرنا ارتفاع أسعار النفط الأخير بأنه في القرن الحادي والعشرين سوف تظل إمدادات موارد العصر الصناعي الأساسية همًّا استراتيجيًّا كبيرًا. والواقع أن مركز اهتمام تشيني الأول في منصبه كان تجميع فريق عمل بشأن سياسة الطاقة. ولذلك قدمت له تحليلي الخاص بدور النفط في الاقتصاد وكيفية تطور أسواق النفط والغاز الطبيعي الدولية؛ كما ناقشنا الطاقة النووية، والغاز الطبيعي المُسال، وغير ذلك من البدائل.

قلت إن أكبر تحدي اقتصادي هو تقدم مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في

العمر. فلم يعد تقاعدهم في الأفق البعيد بالشكل الذي كان عليه عندما أصبحت مشاركًا في إصلاح الضمان الاجتماعي في عهد ريجان. فأكبر مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية كان سيبلغ الستين بعد ست سنوات، وسوف تصبح المطالب المالية بالغة الثقل في العقود التي تبدأ بعام ٢٠١٠. وسوف يحتاج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إلى مراجعة كبيرة كي يظلا قادرين على تلبية المطالب المالية ويتمتعان بالكفاءة على امتداد تلك الفترة الطويلة.

أوضح ديك أن السياسة الاقتصادية الداخلية لن تكون مجال اهتمامه المحدد. وبالرغم من ذلك فقد كان شديد الاهتمام بأفكاري؛ فكان يستمع بتمعن وكثيرًا ما كان يكتب ملاحظات أعتقد أنه يمكنه تمريرها.

خلال تلك الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر (كانون الأول) وأوائل يناير (كانون الثاني) دخلت في شيء من الفانتازيا، حيث تصورت أن تلك الحكومة كان من الممكن أن توجد لو أن چيرالد فورد حصل نسبة ١ بالمائة من الأصوات التي كان يحتاجها ليفوز على چيمي كارتر ويتولى الرئاسة لفترة ثانية. بل الأكثر من ذلك أنه لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ لا يفوز الحزب الجمهوري بالبيت الأبيض فحسب، بل كذلك بمجلسي الكونجرس. (كان الحزبان الجمهوري والديمقراطي يقتسمان مجلسي الشيوخ والنواب، ولكن رئيس مجلس الشيوخ، تشيني، سيحتفظ بالصوت المرجح.) وظننت أننا أمامنا فرصة ذهبية للترويج للنماذج المثالية الخاصة بالحكومة المحافظة ماليًّا الكفء والأسواق الحرة. وكان ريجان قد أعاد النزعة المحافظة إلى البيت الأبيض في عام ١٩٨٠، وأعادها جنجريتش إلى الكونجرس في عام ١٩٩٤. ولكن أحدًا لم يجمعهما على النحو الذي تُتيح به الفرصة للإدارة الجديدة أن تجمع بينهما.

كنت أتطلع إلى أربع سنوات على الأقل من العمل بطريقة ودية مع أفضل رجال الحكومة وأكثرهم ذكاءً الذين سبق أن شاركتهم الكثير من التجارب البارزة. وعلى المستوى الشخصي كانت تلك هي الطريقة التي نجح بها الأمر. أما فيما يتعلق بالأمور السياسية، فسرعان ما رأيت أصدقائي القدامي يتحولون إلى اتجاهات غير متوقعة. ذلك أن أفكار الناس ـ وأحيانًا مُثُلهم ـ تتغير بمرور السنين. فأنا شخص مختلف عن ذلك

الذي كنته عندما تعرضت لبريق البيت الأبيض لأول مرة منذ ربع قرن. وكذلك الحال بالنسبة لأصدقائي القدامي؛ ليس في الشخصية أو الطابع، وإنما في الآراء الخاصة بالطريقة التي يعمل بها العالم، وبالتالي ما هو مهم.

* * *

في الأسابيع السابقة للتنصيب كانت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية تجاهد من أجل فهم الصورة المعقدة؛ البطء المفاجئ لاقتصادنا البالغ قوامه ١٠ تريليون دولار في السنة والدلالات العملية بالنسبة لبنك الاحتياط الفدرالي بخصوص الفائض الحكومي الضخم المستمر. وعندما اجتمعت لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في اليوم التالي لاجتماعي بالرئيس المنتخب، كان الهبوط على رأس جدول الأعمال.

الركود على قدر من الخداع يحول دون التنبؤ به لأن ما يحركه هو إلى حد ما سلوك غير معقول. وعادة ما لا يتغير الرأي بشأن التوقعات المستقبلية الاقتصادية بسهولة من التفاؤل إلى الحياد ثم إلى التشاؤم؛ بل هو مثل انهيار السد، حيث تتراكم السيول إلى أن تظهر الشقوق ويتصدع السد. ويحمل التيار السريع معه شظايا الثقة التي كانت موجودة، وما يتبقى هو الخوف. وكان يبدو أننا نواجه ذلك الصدع. وقد قال بوب ماكتير رئيس فرع بنك الاحتياط الفدرالي في دالاس: «تُستخدم كلمة ركود الآن بشكل صريح في كل مكان تقريبًا».

قررنا أنه ما لم تتحسن الظروف على مدى الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع التالية فسوف يتحتم خفض أسعار الفائدة. أما حينذاك فكان موقفنا هو إبداء القلق فحسب. وجاء في بياننا العلني: «سوف تستمر اللجنة في مراقبة الوضع الاقتصادي المتطور عن كثب. ... وتميل المخاطر بشكل أساسي نحو ظروف قد تولِّد ضعفًا اقتصاديًا في المستقبل المنظور». أو ما ترجمه أعضاء اللجنة ساخرًا بقوله: «لم ينتابنا الهلع بعد».

كان واضحًا خلال أسبوعين أن الهبوط لم يقف عند مستوى ما، وفي ٣ يناير (كانون الثاني)، وهو أول يوم عمل بعد رأس السنة الجديدة، اجتمعنا مرة أخرى من خلال مؤتمر تليفوني وخفضنا سعر الفائدة الأساسي نصف نقطة بالمائة، لتصبح ٦ بالمائة.

وقد اعتبر الإعلام تلك الخطوة مفاجأة، بالرغم من تلميحنا إليها قبل عيد الميلاد، ولكن ذلك كان لا بأس به؛ إذ كان بنك الاحتياط الفدرالي يستجيب للأسواق والاقتصاد.

الواقع أننا ظننا أن هذا التخفيض قد يكون الأول من بين تخفيضات كثيرة ربما تكون ضرورية لاستقرار الاقتصاد. وقد أبلغت اللجنة أنه يبدو لي أن أية تخفيضات لاحقة لابد أن تكون أسرع من المعتاد. وكانت التكنولوجيا نفسها التي كانت تزيد نمو الإنتاجية هي التي يمكن أن تسرِّع عملية التعديل الدوري. وكان الاقتصاد حسب الحاجة يتطلب سياسة حسب الحاجة. والواقع أن هذا كان سيصبح الأساس الذي سنعتمد عليه في تخفيضنا نصف نقطة آخر بالمائة قبل انتهاء شهر يناير (كانون الثاني)، ومرة أخرى في مارس (آذار) وأبريل (نيسان) ومايو (آيار) ويونيو (حزيران)، بحيث نهبط بسعر الفائدة في النهاية إلى ٣,٧٥ بالمائة.

القضية الأخرى التي كانت تلوح بصورة كبيرة للجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية هي اختفاء الدَّين القومي. فالأمر الغريب إذا ما عدنا بالنظر إلى الوراء هو أنه في يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠١ كان ذلك الاحتمال واقعًا حقيقيًا. فقد جعل حوالي عقد من نمو الإنتاجية المتزايد ونظام الميزانية الحكومة الأمريكية في وضع يجعلها تولِّد فائضًا «على مدد الشوف»، وهي العبارة التي سكها مدير الميزانية في عهد الرئيس ريجان ديڤيد ستوكمان عندما توقع حدوث عجز قبل ذلك بعقدين تقريبًا. بل إن مكتب الميزانية اللاحزبي بالكونجرس وهو يحسب حساب الكساد الذي قد يكون قابعًا الآن كان يستعد لرفع توقعه الخاص بالفائض إلى رقم مذهل يصل إلى ٥,٦ تريليون دولار على مدى عشر سنوات. وكان ذلك أعلى بمقدار ٣ تريليونات دولار عما توقعه مكتب الميزانية بالكونجرس في عام ١٩٩٩، وأكثر بمقدار مليار دولار عما توقعه في شهر يوليو (تموز) السابق.

كان لدي باستمرار شك في أن فائض الميزانية يمكن أن يستمر. فبناءً على ميل الساسة المتأصل إلى المغالاة في الإنفاق، وجدت أنه من الصعب تخيل الكونجرس يكدس في يوم من الأيام شيئًا سوى العجوزات. وكان شكي في أن الفائض قد وُجِد ليبقى هو السبب في أنني قبل سنة ونصف حثثت الكونجرس على تخفيض الضرائب بمقدار ٨٠٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات وهو القانون الذي استخدم الرئيس كلينتون حق النقد ضده.

ومع ذلك فلابد لي من الاعتراف بأن الاتفاق العام بين الاقتصاديين والاحصائيين الذين أحترمهم ـ ليس فقط في مكتب الميزانية بالكونجرس وإنما كذلك في مكتب الإدارة والميزانية، وفي وزارة الخزانة، وفي بنك الاحتياط الفدرالي ـ هو أنه في ظل السياسة الحالية سوف يستمر الفائض في التراكم. وكان يبدو أن موجة نمو الإنتاجية التي أطلقتها ثورة التكنولوجيا كانت تطيح بالافتراضات القديمة. ومع تصاعد الأدلة على هذا الفائض المستمر، شعرت بإحساس غريب من الضياع. إذ بدا أن النموذج الاقتصادي الذي في ذهني لا يتماشى مع العصر. فالواقع أن الكونجرس لم يكن ينفق المال أسرع من جمع وزارة الخزانة له. فهل تغيرت الطبيعة البشرية؟ وكنت أتصارع منذ شهور مع الفكرة التي يمكن أن تكون ممكنة ـ وقد كانت سؤالاً عما إذا كنت تصدق نظرياتك القديمة المجنونة أم عينيك الكاذبتين؟

بدا زملائي في لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية مشوشين بعض الشيء. ففي اجتماعنا الذي عُقِد في أواخر شهر يناير (كانون الثاني)، أمضينا الساعات ونحن نحاول تخيل الطريقة التي يعمل بها بنك الاحتياط الفدرالي في عالم جديد رائع من الدَّين الفدرالي الأدنى. بطبيعة الحال كان التخلص من عبء الدَّين تطورًا مفرحًا بالنسبة لبلادنا، ولكن رغم ذلك يمثل معضلة كبيرة بالنسبة لبنك الاحتياط الفدرالي. فأداتنا الأساسية بالنسبة للسياسة النقدية هي بيع وشراء سندات الخزانة ـ سندات دَين العم سام. ولكن بما أن الدَّين قد تم تسديده، فسوف تصبح هذه السندات نادرة، مما يجعل بنك الاحتياط الفدرالي بحاجة إلى مجموعة جديدة من الأصول لتنفيذ السياسة المالية. وطوال عام تقريبًا كان كبار الاقتصاديين والمضاربين في البنك يبحثون قضية ماهية الأصول الأخرى التي يمكننا بيعها وشراؤها.

كانت النتيجة دراسة مكثفة تضم ٣٨٠ صفحة سقطت مدويةً على المكاتب في شهر يناير (كانون الثاني). وكان الخبر السار هو أننا لن نخرج من العمل، أما الخبر السيِّئ فهو أنه لا شيء يعادل السندات في حجمها وسيولتها وتحررها من المخاطر. وانتهى التقرير إلى أنه لكي يدير بنك الاحتياط الفدرالي السياسة النقدية سيتعين عليه

تعلم إدارة محفظة معقدة من السندات البلدية[1]، والسندات التي تصدرها الحكومات الأجنبية، وسندات الرهن العقاري، وقروض نافذة الحسم التي تتم بالمزايدة، وغيرها من أدوات الدَّين. لقد كان توقعًا مثبطًا للهمم. وقالت كاثي ماينلاند رئيسة فرع بنك الاحتياط الفدرالي في بوسطن عند طرح القضية لأول مرة: «أشعر وكأني أليس في بلاد العجائب». وفهمنا جميعًا ما كانت تعنيه بذلك. وقد أظهرت حقيقة المناقشة ذاتها مقدار العمق والسرعة اللذين قد يتغير بهما المشهد الاقتصادي.

* * *

كان الفائض كذلك هو ما أثارني أنا وپول أونيل عندما التقينا خلال شهر يناير (كانون الثاني) لتبادل الأفكار حول الميزانية. وبالطبع كان كلانا يعلم أنه لابد من تفريغ رقم مكتب الميزانية بالكونجرس ومقداره ٥,٦ تريليون دولار على مدى عشر سنوات. فحوالي ٣,١ تريليون دولار ستكون أموالاً لا تُمَس - محجوزة للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. أما ما تبقى، وهو ٢,٥ تريليون دولار، فأموال قابلة للاستعمال. وبالطبع كان تخفيض الضرائب كبير الحجم أهم ملامح حملة بوش الانتخابية. وقد ميز نفسه عن والده بأن تعهد مبكرًا جدًّا بقوله: «أنا لا أقول «لا ضرائب جديدة». إني أقول «تخفيض الضرائب، وليساعدني الرب»». وأكد بوش أن تخفيض الضرائب أعلى وأفضل استخدام للفائض، رافضًا موقف آل جور الداعي إلى إعطاء أولويات مساوية في الأهمية لتسديد الدَّين وخلق البرامج الاجتماعية. وقال بوش في المناظرة الأولى: «يظن خصمي أن الفائض مال الحكومة. ليس الأمر كما يظن. إنه مال شعب أمريكا الكادح». واقتباسًا مما قاله ريجان، اقترح تخفيضًا قدره ١,٦ تريليون دولار مقسمة على مراحل تستمر عشر سنوات عبر كل الشرائح الضريبية. وكان جور قد دعا إلى خفض الضرائب بمقدار ٧٠٠ مليار دولار.

اتفقت أنا وأونيل على أنه في سياق الفائض المستمر الكبير، كان تخفيض الضرائب فكرة معقولة. وكما أشار هو فقد كانت الضرائب حينذاك تمثل ما يزيد على ٢٠ بالمائة

---

(١) السندات التي تصدرها هيئة حكومية أو التي تصدرها البلديات أو الإدارات المحلية وتكون أرباحها معفاة من ضريبة الدخل. (المترجم)

من إجمالي الناتج المحلي مقابل المتوسط القديم وهو ١٨ بالمائة. إلا أنه كانت هناك استخدامات متنافسة للفائض لابد من أخذها في الاعتبار. وكان تسديد دَين الحكومة هو الأكثر أهمية ـ وهذا ما أوضحه آل جور. وكان الدَّين الفدرالي للجمهور، كما يسمى من الناحية الفنية، قد بلغ وقتها ٤ , ٣ تريليون دولار؛ وكان أكثر من ٥ , ٢ تريليون دولار من هذا المبلغ يعتبر «قابلاً للتخفيض»، أو التسديد الفوري (يشمل الدَّين غير القابل للتخفيض سندات الادخار وغيرها من السندات التي لا يميل المستثمرون إلى بيعها).

كان البند الثاني على قائمة أمنياتنا هو إصلاح الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. ولطالما تمنيت رؤية الضمان الاجتماعي وقد تحول إلى نظام من الحسابات الخاصة؛ ولكي نُحْدِث مثل هذا التغيير بينما نفي بالالتزامات الموجودة في الدفاتر بالفعل بالنسبة للعمال والمتقاعدين الحاليين، قد يتطلب تريليون دولار من الأموال الإضافية كمقدم. وكانت الدولة لم تبدأ بعد حساب تكاليف الرعاية الصحية المتزايدة. وكنا قد أغلقنا باب مناقشة هذه القضية عندما أدرت لجنة إصلاح الضمان الاجتماعي في عهد الرئيس ريجان قبل ذلك بحوالي عشرين عامًا. ولكن مع تقدم مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمر يصبح التحدي مُلِحًّا. وقد أشرت إلى أن الإحصاءات بتوقعها الفائض لفترة عشر سنوات كمن يشتري السمك في الماء. إذ ماذا سيحدث إذا لم يتحقق ذلك الفائض؟

كان أونيل مثلي له رأي سلبي بالنسبة للعجز. وكان رده هو «المحفزات» أي البنود المضافة إلى أي تشريع جديد للإنفاق والضرائب لإلغاء التخفيضات أو الحد منها في حال اختفاء الفائض. وقد وافقت على أن نوعًا من آليات الحد يمكن أن ينجح. وكان أحد أهم منجزات الكونجرس والإدارتين الأخيرتين هو جعل الميزانية متوازنة مع القانون السائد. وكانت الحكومة حينذاك تعمل بموجب قاعدة عدم زيادة العجز أو إنقاص الفائض، وبناءً على ذلك فإنك إذا أضفت برنامجًا ما فإنه يتعين عليك البحث عن مصدر لتمويله، إما بزيادة الضرائب أو تخفيض إنفاق آخر. وقد قلت: «لن نصبح مدينين مرة أخرى».

* * *

تحركت الأحداث في شهر يناير (كانون الثاني) بسرعة كبيرة. فالاستعدادات للإدارة الجديدة والكونجرس الجديد تتسم دومًا بالنشاط والعجلة، وكان الأمر مضاعفًا في ذلك العام ـ فبسبب النزاع المطول بشأن نتيجة السباق الرئاسي، لم يكن أمام بوش وفريقه الانتقالي سوى ستة أسابيع بدلاً من العشرة أسابيع، كما هو معتاد، للإعداد ليوم التنصيب.

وكما هو متوقع، كانت الضرائب على رأس الأولويات. وفي حديث على انفراد في منتصف يناير (كانون الثاني)، قال تشيني لي ولأونيل إن بوش يشعر بعد الانتخابات المتنازع على نتيجتها بأن الانتصار النظيف فيما يتعلق بخفضه للضرائب أمر مهم. وكان ذلك يعكس الملاحظة المتشددة التي سمعت تشيني يقولها في مقابلة تليفزيونية صباح يوم أحد قبل ذلك ببضعة أسابيع: «كما أوضح الرئيس المنتخب بوش بجلاء شديد، فقد خاض المعركة الانتخابية ببرنامج وُضِع بعناية شديدة؛ وهذا هو برنامجه وأجندته ولا نعتزم بحال من الأحوال أن نحيد عنه».

لكوني موجودًا في واشنطن منذ فترة طويلة، فقد ظننت أني تعرفت على نمط مألوف. فالوعود الانتخابية نقاط بداية بالنسبة لكل فترة رئاسية. وتطرح كل إدارة عند توليها المسئولية مقترحات ميزانية وخططًا أخرى تتطابق مع من هم في الحملة. إلا أن المشكلة المتعلقة بتحويل تلك الوعود إلى سياسة هي أن البرامج الانتخابية تُكتب من أجل الإدراك السياسي، ولكن التأثير الأمثل. والأجندة عبارة عن خارطة طريق توضع على عجل وتقوم على الظروف في ذلك الحين؛ وهي بالتحديد لا يمكن أن تكون سياسة مختبرة بدقة للحكومة العاملة. وهناك باستمرار قوى أخرى في الحكومة ـ في الكونجرس والسلطة التنفيذية ـ تعمل كمراقب للواقع، حيث تختبر الخطط وتعدِّلها. وهذا ما أعرفه بموجب الخبرة؛ فقد عملت مع نيكسون في حملة ١٩٦٨ الانتخابية ومع ريجان في عام ١٩٨٠، ولم يحدث في مرة من المرتين أن بقيت التوليفة السياسية أو التوقع لأكثر من الأسابيع الأولى من عهد الإدارة الجديدة.

لم أتنبأ بالطريقة التي سيختلف بها البيت الأبيض في عهد بوش عن ذي قبل. فقد كان موقفهم هو: «هذا ما وعدنا به؛ وهذا ما سوف نقدمه». وكان هذا ما يعنونه حرفيًا.

فلم تُعْطَ قيمة كبيرة لجدل السياسة الاقتصادية القاسي أو تقييم النتائج بعيدة المدى. وقد قال الرئيس نفسه لأونيل بعد بضعة أشهر عند رفض اقتراح خاص بالكيفية الممكنة لتحسين خطة الإدارة الخاصة بإصلاح الضمان الاجتماعي: «لم تكن تلك مقاربتي للموضوع أثناء الحملة الانتخابية». وسرعان ما وجد صديقي نفسه شخصًا يشذ عن الجماعة؛ ولشد ما كانت خيبة أملي حين وجدت أن وضع السياسة الاقتصادية في إدارة بوش ظلت بقوة في أيدي موظفي البيت الأبيض.

* * *

كان الفائض القضية الأولى التي تتناولها لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ عندما انعقد الكونجرس الجديد. وبذلك وجدت نفسي جالسًا تحت أضواء قاعة الجلسة الساطعة صباح يوم الخميس الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)، أوشك أن أثير إعجابًا سياسيًّا.

كانت الأسئلة الأساسية، كما أشار رئيس اللجنة پيت دومينيتشي عند الترحيب بي، هي ما إذا كان الفائض طويل المدى المتوقع سيكون عارضًا أم دائمًا، وإذا استمر في الزيادة، «ماذا سنفعل حياله؟» لم يكن ردي في السنوات السابقة باستمرار سوى: «سددوا الدَّين». ولكن الآن الفائض المتوقع من الضخامة بحيث يمكن تسديد الدَّين خلال سنوات معدودات. ومع ذلك فمن الممكن أن يستمر الفائض. وتصور إحصائيو لجنة الميزانية بالكونجرس الفائض في ظل السياسة القائمة على أنه ٢٨١ مليارًا في عام ٢٠٠١، و٣١٣ مليارًا في ٢٠٠٢، و٣٥٩ مليارًا في ٢٠٠٣، وهلم جرا. وعلى فرض أنه لن يكون هناك تغير كبير في السياسة المالية، فقد توقعت اللجنة أن يتم تسديد الدَّين القابل للتخفيض بالكامل بحلول عام ٢٠٠٦؛ ولذلك فإن أي فائض سيكون من الواجب الاحتفاظ به في شكل ما من أشكال الأصول غير الفدرالية. وفي عام ٢٠٠٦ سوف يتجاوز الفائض ٥٠٠ مليار دولار. ولذلك سوف يتدفق على الخزانة الأمريكية نصف مليار دولار إضافية في كل عام.

عندما تأملت هذا التوقع، شعرت بقليل من الذهول؛ ذلك أن ٥٠٠ مليار دولار تراكمٍ لا يمكن تخيله تقريبًا، وهو يكاد يساوي أصول أكبر خمسة صناديق تقاعد مجتمعةً، ويتراكم **كل عام**. فما ستفعل الخزانة بكل هذا المال؟ أين سيمكن استثماره؟

الأسواق الخاصة الوحيدة الكبيرة بالقدر الكافي لاستيعاب تلك المبالغ هي الأسهم والسندات والعقارات، داخل الولايات المتحدة وخارجها. ووجدت نفسي أتصور المسئولين الحكوميين الأمريكيين وقد أصبحوا أكبر مستثمرين في العالم. وقد سبق أن واجهت ذلك التوقع من قبل ووجدت أن الفكرة مخيفة بحق. فقبل ذلك بعامين اقترح الرئيس كلينتون استثمار ٧٠٠ مليار دولار من أموال الضمان الاجتماعي في سوق الأسهم. ولكي يحول دون التدخل السياسي في قرارات الاستثمار، اقترح إنشاء آلية تُدار على نحو خاص للإشراف على الأموال. ومع وجود هذه الوسيلة المالية تحت تصرف الحكومة كنت أتصور الإساءات التي كان يمكن أن تحدث في عهد إدارة ريتشارد نيكسون أو إدارة ليندون چونسون. وكما أبلغت لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب، فأنا لم أصدق أنه «من الممكن من الناحية السياسية عزل مثل هذه الأموال الضخمة عن توجيه الحكومة». وما أراحني هو تخلي كلينتون عن الفكرة بعد قليل. ومع ذلك فمن الأرجح الآن أن تظهر من جديد.

وبينما أخذت هذا كله في اعتباري، توصلت إلى إدراك تام، وهو أن الفائض المزمن قد يكون في زعزعته للاستقرار مثل العجز المزمن تقريبًا. فلم يكن تسديد الدَّين كافيًا. قررت اقتراح طريقة تسدد بها الحكومة الأمريكية ديونها بينما تترك القليل أو لا شيء من الفائض الإضافي لاستثماره بمجرد وصول الدَّين إلى الصفر. إذ سيكون من اللازم زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب، وبدا لي المسار المفضل واضحًا. فقد كنت قلقًا باستمرار من أنه إذا ما ازداد الإنفاق فسيكون من الصعب كبح جماحه. ولا يَصْدُق الشيء نفسه إلى حد كبير على تخفيض الضرائب.[1] وعلاوة على ذلك فإن تخفيض الضرائب يخفف العبء عن الأعمال التجارية الخاصة، مما قد يرفع قاعدة الضرائب. وبدلاً من ذلك يمكننا الانتظار بضع سنوات ثم إذا استمر الفائض نخفض الضرائب تخفيضًا حادًا للقضاء عليه. ولكن ليس هناك من سبيل لمعرفة ما إذا كان ذلك خيارًا حكيمًا في ذلك الحين أم لا؛ ذلك أنه إذا كان التضخم يضغط، فسوف ينتهي الحال بتخفيض الضرائب إلى تشجيع اقتصاد محموم بالفعل.

---

(١) ليس هناك حد أعلى للإنفاق، ولكن عائدات الضرائب لا يمكن أن تقل عن الصفر.

وكان المسار الوحيد الذي راق لي هو العمل حينذاك لوضع السياسة المالية على ما أسميته «مسار الانحدار» إلى الميزانية المتوازنة. وكان ذلك ينطوي على تقسيم الفائض إلى مراحل على مدى السنوات العديدة المقبلة، من خلال توليفة من خفض الضرائب وإصلاح الضمان الاجتماعي.

كان هناك بالفعل تشريعان لتخفيض الضرائب قيد البحث. ففي اليوم الأول من الكونجرس الجديد قدم السِّناتور فيل جرام والسِّناتور زِل ميلر مشروع قانون يجسد خطة الـ ١,٦ مليار دولار التي تعود إلى حملة بوش، وقدم زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ توم داشل خطة أكثر تواضعًا مقدارها ٧٠٠ مليار دولار. ويخدم كلا تخفيضي الضرائب هدفي الخاص بتقليل الفائض بينما يترك ما يكفي من المال لإصلاح الضمان الاجتماعي.

كنت لا أزال بالطبع أشعر بالخوف في خلفية ذهني من احتمال مبالغة الكونجرس والبيت الأبيض في الإنفاق، أو أن تقل العائدات على نحو غير متوقع، ذلك أن أيًّا منهما كان سيتسبب في عودة العجز بضراوة. ولذلك فعندما كنت أكتب شهادتي كنت حريصًا على تضمين فكرة پول أونيل الخاصة بجعل تخفيض الضرائب مشروطًا. وقد طلبت من الكونجرس بحث «البنود التي تحد من أعمال تخفيض الفائض ما لم يتم تحقيق الأهداف فيما يتعلق بفائض الميزانية والدَّين الفدرالي». وما لم يتطور الفائض المزمن على النحو المتوقع، فحينئذ ينبغي تقليل تخفيضات الضرائب أو زيادات الإنفاق التي بدأ تنفيذها حديثًا.

لم أتمكن من زعزعة الاقتناع الذي مضت عليه عقود بأن التحيزات في نظامنا السياسي تؤيد العجز. ولذلك تأكدت من إنهاء البيان بنبرة قوية من التحذير؛ فقد كتبت: «مع تلك الغبطة المحيطة بالفائض في الوقت الراهن، ليس من الصعب تخيل التقشف المالي الذي تحقق بجهد كبير وتطور في السنوات القليلة الأخيرة وهو يتلاشى بسرعة. لابد لنا من مقاومة تلك السياسات التي يمكن أن تبعث في الحال عجز الماضي من مرقده وكذلك الاختلالات المالية التي جاءت في أعقابه».

كان مكتبي قد أمد قيادات لجنة الميزانية بنسخة من تعليقاتي قبل ذلك بيوم، مثلما

كنا نفعل غالبًا مع الشهادة المعقدة التي لا تعتمد اعتمادًا مباشرًا على الأسواق المالية. فوجئت يوم الأربعاء بتلقي مكالمة تليفونية من كبير الأعضاء الديمقراطيين باللجنة كنت كونراد من نورث داكوتا. وقد سألني إن كان بالإمكان المرور على مكتبه للتحدث معه. وكان كونراد مفوض الضرائب السابق عضوًا بمجلس الشيوخ منذ توليت منصب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي، وقد اشتُهر باعتباره محافظًا ماليًّا. وبعد أن شكرني السِّناتور على ما أعطيته من وقتي لرؤيته اتجهنا إلى الغرض من المقابلة مباشرة. قال: «سوف تخلق تدافعًا مجنونًا. لِمَ تؤيد خفض الضرائب الذي يريده بوش؟» وقد تنبأ بأن شهادتي لن تضمن الموافقة على مقترحات البيت الأبيض فحسب، بل ستشجع كذلك الكونجرس على نبذ الاتفاق الهش على النظام المالي الذي كوَّنه على مر السنين.

قلت له: «ليس هذا ما أقوله بحال من الأحوال». وأوضحت أن شهادتي أيدت تخفيضًا للضرائب من ذلك النوع الذي يقضي على الفائض، وليس بالضرورة تخفيض الرئيس. وكانت أهدافي النهائية هي تخفيض الدَّين والقضاء تمامًا على العجز. واستعرضت تقديري للطريقة التي تغيرت بها بشدة دلائل المستقبل بخصوص الفائض، حيث أوضحت كيف أن النمو الإنتاجي، طبقًا لما ذكره المحللون جميعًا في الواقع، يبدو متجهًا لأعلى باستمرار ـ أو يتجه لأعلى في السنوات التالية مباشرةً على أقل تقدير. وقد غير ذلك دلائل المستقبل فيما يتعلق بالعائدات. وأخيرًا اتفقت معه على أنه ما زال من المهم التأكيد على التقييد المالي، وتطوعت بتقديم معلومات إضافية عن الحاجة إلى آلية أمان مثل محفزات أونيل إذا سألني السِّناتور عن ذلك أثناء الاستجواب.

عندما غادرت كنت أرى أن السِّناتور كونراد لم يكن راضيًا بالكامل بتلك الإجابة، غير أني لم أقتنع بفكرة أن الكونجرس سوف يعمل بناءً على ما قلته. فالساسة لم يترددوا قط فيما مضى في التقليل من شأن توصياتي أو تجاهلها حين كان ذلك يناسبهم. ولا أنسى عندما جعلت الأوضاع تنقلب تمامًا عندما دافعت عن تخفيض إعانات الضمان الاجتماعي. لم أكن أعتزم حينها تأييد الطرف صاحب التخفيض الأفضل؛ فتلك، كما قلت صباح اليوم التالي للسِّناتور دومينتشي في الجلسة عندما طلب مني إقرار خطة

بوش، مسألة سياسية في المقام الأول. وأنا محلل ولست سياسيًّا؛ ولن تكون وظيفتي ممتعة إن كان يجب عليَّ أن أشعر بالقلق بشأن الدلالات السياسية لكل شيء أقوله. فقد كنت أقدم ما أظن أنه رؤية متعمقة جديدة وآمل أن تضيف شهادتي بعدًا مهمًا للمناقشة.

عدت إلى بنك الاحتياط الفدرالي وقبل أن تمر ساعة على جلوسي على مكتبي اتصل بي بوب روبين الذي قال: «اتصل بي كنت كونراد. قال إنني لابد أن أتحدث إليك قبل شهادتك». ولم يكن بوب قد قرأ بياني، ولكن كونراد زوده بالمعلومات، وقال لي إنه يشارك السِّناتور بعض مخاوفه. وقال بوب إنه مع إجراء تخفيض كبير في الضرائب «تكون المخاطرة هي أنك تفقد النسق العقلي السياسي الخاص بالنظام المالي».

لقد بذلت أنا وهو جهدًا كبيرًا سنوات طويلة لتشجيع هذا الإجماع، ولذلك سألته إن كان يعلم أنني لا أزال أعرض تخفيض الدَّين باعتباره هدفًا نهائيًّا أم لا. فقال: «أفهم ذلك». وهنا سألته ما المشكلة إذن. كما سألته: «ما الذي لا تتفق معي عليه في شهادتي، يا بوب؟».

صمت بوب ثم رد أخيرًا بقوله: «ليس المهم هو ما تقوله. بل الطريقة التي سيُفهم بها».

قلت له وقد نال مني التعب: «لا يمكن أن أكون مسئولاً عن فهم الناس. فأنا لا أعمل بهذه الطريقة. لا يمكن أن أعمل بهذه الطريقة».

اتضح أن كونراد وروبين كانا على حق. إذ ثبت أن شهادة تخفيض الضرائب كان لها أثرها المدوي من الناحية السياسية. وبدأ الصخب حتى قبل أن أصل إلى الكونجرس؛ فقد تسربت نسخ من بياني، وكان العنوان الرئيسي لصحيفة «يو إس إيه توداي» ذلك الصباح هو «جرينسپان يؤيد تخفيض الضرائب». وفي قصة إخبارية مصاحبة، نُقِل ما قاله كونراد ودومينتشي، حيث أكد دومينتشي أنني على وشك تغيير موقفي بشأن تخفيض الضرائب «لأن الفائض كبير جدًّا».

كانت قاعة الجلسات نفسها ممتلئة على نحو لم أره من قبل، حيث كان هناك عشرون

سِناتور والعاملون معهم، وجدار من الكاميرات، وحشد ضخم. وقد استغرقت قراءة بياني حوالي نصف الساعة، وبعد ذلك لم أكن متأكدًا مما هو متوقع. بدأ السِّناتور كونراد الكلام بشكري على ما أعلن أنها مقاربة «شديدة التوازن» ورأيت أن ذلك أمر في غاية الذوق منه، لأنني لم أغير كلمة واحدة بعد محادثة اليوم السابق.

وبعد ذلك سألني: «حسبما فهمت من شهادتك، هل تقترح ألا نتخلى عن الانضباط المالي؟».

فأجبته «بالطبع أيها السِّناتور». وكنت أمارس بذلك بعض التنسيق الذي اقترحته في اليوم السابق. وقد استفضت في عرض آرائي بشأن الحاجة المستمرة إلى تخفيض الدَّين والتقييد المالي.

ثم جاء دور أعضاء مجلس الشيوخ الآخرين، ولمدة ساعتين تاليتين انقسم الاستجواب بشكل حاد على جانبي الخطوط الحزبية. فبينما كان الجانبان يقترحان تخفيض الضرائب، كان من الواضح أن الجمهوريين هم من يسعدهم كثيرًا مباركتي للفكرة. فقد قال فيل جرام من تكساس: «أظن أننا نعرف جيدًا إلى أين نسير. فكلما أسرعنا بكتابة الميزانية كان ذلك أفضل، فلتواصلوا العمل!» وغالبًا ما كان الديمقراطيون يعبرون في تعليقاتهم عن الفزع. إذ قال فريتز هولينجز من ساوث كارولينا: «سوف تخلقون حالة من الاندفاع والهلع. ولن يمضي وقت طويل حتى تنقل الصحف قصة إخبارية بعنوان «جرنيسپان يرفع الغطاء عن وعاء شراب الپنش»». وكانت الشكوى التي اتسمت بأكبر قدر من الحيوية على لسان أكثر الأعضاء احتفاظًا بعضويته في التاريخ الأمريكي بوب بيرد. فقد قال بلهجة أهل ويست ڤيرچينيا التي تمط حروف الجر: «أنا معمداني. ولدينا كتاب ترانيم. وهناك ترنيمة في كتاب ترانيمنا بعنوان «المرساة الثابتة». وقد نظرت إليك من خلال فترة التوسع الاقتصادي هذه، واعتبرتك جزءًا كبيرًا من المرساة. لقد استمعت إليك على مر سنوات عديدة وأنت تقول إنه لابد لنا من تسديد الدَّين، فهذه هي الحاجة الأساسية. وأظن أنك كنت محقًا وأنا مذهول إلى حد ما من حقيقة أن المرساة تهتز في الوقت الراهن».

مثل هذه التعليقات هو ما يتذكره الناس الطيبون. وعندما انتهت الجلسة كنت

متشائمًا من أن الأفكار التي طرحتها ـ مخاطر الفائض الزائد عن اللازم، واقتراح مسار الانحدار، وفكرة المحفز ـ سوف تحظى بالاهتمام على المدى البعيد مع مضي العملية التشريعية. أما في الوقت الراهن، فقد أسلمت نفسي لفكرة أن صياغة فكرتي صياغة سياسية. وفي وقت لاحق قلت لزوجتي: «إني مصدوم، مصدوم، لوجود السياسة في الكونجرس».

أسرع البيت الأبيض بإبداء سروره ـ فقد التقى الرئيس بوش نفسه بالصحفيين في ذلك المساء حيث وصف شهادتي بأنها «موزونة وصحيحة». كما رأت الصحف الكبرى أن الشهادة سياسية. فقد كتبت صحيفة «فاينانشال تايمز»: «تخفيضات الضرائب حتمية ومن المنطقي أن يتحاشى السيد جرينسپان الاختلاف مع الإدارة الجديدة في هذه المرحلة المبكرة». أما «نيويورك تايمز» فقد أوردت أني أساعد البيت الأبيض بالطريقة نفسها التي أيدت بها مبادرة الرئيس كلينتون لتخفيض العجز عندما تولى الرئاسة في عام ١٩٩٣، إذ قالت: «مثلما وفر دعمه تغطية سياسية قيمة لخطة كلينتون... عندما صوَّت [الديمقراطيون] لمصلحة زيادة الضرائب، فقد أعطى إقراره لخفض الضرائب اليوم قوة دفع جديدة لسعي الجمهوريين لإنجاز أكبر تخفيض في الضرائب منذ إدارة ريجان».

عندما قرأت تلك التعليقات رأيت أنه بينما لم تكن السياسة مقصدي، فقد أسأت الحكم على عواطف اللحظة. فقد مررنا للتو بأزمة دستورية بشأن الانتخابات ـ وكما أدركت حين عدت بالنظر إلى الوراء أن تلك ليست اللحظة المناسبة لتجربة اتخاذ موقف متدرج يقوم على التحليل الاقتصادي. ومع ذلك فقد كنت سأدلي بالشهادة نفسها لو أن آل جور أصبح رئيسًا.

* * *

فعلت ما يمكنني عمله لجعل مفهوم المحفزات ساريًا خلال الأسابيع التالية. وفي جلسات الكونجرس في شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) لفتُّ الانتباه مرارًا إلى أن التوقعات جميعها مؤقتة، وظللت أدعو إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية. وقلت للجنة مجلس النواب في الثاني من مارس (آذار): «من المهم أن نضع استراتيجيات للميزانية تتعامل مع أية إحباطات يمكن أن تحدث».

بعد بضعة أيام دعت مجموعة صغيرة من المحافظين الماليين من أعضاء مجلس الشيوخ إلى عقد مؤتمر صحفي وأعلنت أن المحفزات أمر جيد جدًّا. وكنت قد التقيت بهذه المجموعة، التي تضم خمسة جمهوريين وستة ديمقراطيين بقيادة أوليمبيا سنو من مين، وشجعتها.

ومع ذلك فقد اتضح أن المحفزات لم يكن لها قط حظ كبير من النجاح. فلم يكن أي من قيادات الجانبين تعجبه الفكرة. وفي يوم إدلائي بشهادتي، عندما سأل الصحفيون المتحدث باسم البيت الأبيض آري فلايشر عن إضافة إجراءات وقائية إلى تخفيض الضرائب الذي يريده الرئيس، رد عليهم بوضوح قائلاً: «لابد أن نجعل ذلك قانونًا دائمًا». وبعد ذلك بقليل نقلت مجلة «تايم» عن كبير المستشارين السياسيين كارل روف وصفه لمفهوم المحفزات بأنه «وصل ميتًا مع الرئيس». وعندما أعلن الرئيس بوش ميزانية عام ٢٠٠٢ بشكل رسمي في شهر فبراير (شباط)، كانت تتضمن تخفيضًا للضرائب قدرة ١,٦ تريليون دولار، تمامًا مثلما اقترح أثناء الحملة الانتخابية. ورفضت زعامة الديمقراطيين مفهوم المحفزات كذلك. إذ قال زعيم الأقلية الديمقراطية بمجلس الشيوخ داشل: «لن نكون بحاجة إلى محفز إن نحن حددنا حجم تخفيض الضرائب». وفي أوائل مارس (آذار) منعت زعامة الجمهوريين بمجلس النواب بشكل حاسم تعديل المحفزات من الوصول إلى القاعة لمناقشته، ووافق مجلس النواب على تخفيض الضرائب الذي تقدم به بوش بدون تغيير في الواقع. وعندما انتقلت المناقشة إلى مجلس النواب، لم تحظَ المحفزات بأي دعم آخر.

وفي النهاية حقق بوش انتصاره. وكان تخفيض الضرائب البالغ ١,٣٥ مليار دولار الذي تشكل في النهاية أصغر مما كان يريده، حيث كان وسطًا بين الخطتين الجمهورية والديمقراطية. ولكنه جرى ترتيبه على طريقة بوش باعتباره تخفيضًا شاملاً. فقد كان التشريع يجسد ملمحًا رئيسيًّا فقط ولم يكن جزءًا من الخطة الأصلية؛ وهي إعادة أموال لدافعي الضرائب قدرها ٤٠ مليار دولار من فائض ٢٠٠١. وكان ذلك يقضي بحصول كل أسرة معيشية عاملة على مبلغ يصل إلى ٦٠٠ دولار بناءً على مقدار ضريبة الدخل التي دفعتها في العام السابق. ووافق الكونجرس على «تخفيض بوش»، كما

بات يسمى، باعتباره حافزًا قصير المدى يهدف إلى إخراج الاقتصاد من ذهوله. وقد أعلن الرئيس قائلاً: «سوف يكون لدى دافعي الضرائب الأمريكيين المزيد من النقود في جيوبهم، وسوف يتلقى الاقتصاد ما ينعش حيويته».

وقَّع الرئيس قانون تخفيض الضرائب في ٧ يونيو (حزيران) ـ وهو وقت قياسي بالنسبة لإحدى مبادرات الميزانية الكبيرة. وكنت على استعداد للتفاؤل بشأن تأثير التشريع. فهو سيقلل الفائض قبل أن يصبح خطيرًا. ومع أنه لم يكن المقصود من تخفيض الضرائب أن يكون حافزًا قصير المدى ـ ذلك أن الاقتصاد لم يكن بحاجة إلى مثل هذا الحافز عندما تصوره العاملون مع بوش أثناء الحملة الانتخابية ـ فقد يثبت أن له مثل ذلك الأثر. إذ إن التوقيت صحيح الآن.

ومع ذلك فإن أسفي على أن التشريع مر بدون محفزات سرعان ما ازداد كثافة بكثير. فخلال أسابيع اتضح أنني كنت مخطئًا في التخلي عن شكي بشأن الفائض المستمر. فحقيقة الأمر أن توقعات السنوات العشر الوردية كانت مخطئة تمامًا.

حدث فجأة وبدون أي تفسير، وقبل أن تصل شيكات رد الضرائب إلى البريد، أن انخفضت العائدات الفدرالية. فقد بدأ تدفق ضريبة الدخل الشخصي إلى الخزانة، كما هو معدَّل فصليًّا بواسطة وزارة التجارة، بما يقل عن المستهدف بمليارات الدولارات. لقد مُحي بين عشية وضحاها ذلك الفائض الذي كنا نتباهى به، وكان لا يزال يتقدم بقوة عندما وقَّع بوش تخفيض الضرائب في يونيو (حزيران) وتوقعنا أن يستمر لسنوات عديدة. واعتبارًا من شهر يوليو هذا عاد العجز المالي ليبقى.

فاجأ ذلك التغيير أفضل إحصائيينا؛ وكان خبراء الميزانية بحاجة إلى شهور عديدة لجدولة عشرات الملايين من الضرائب التي رُدت، لتجميع ما حدث من أخطاء. ومن الواضح أن انخفاض الإيرادات كان انعكاسًا لانخفاض سوق الأسهم الواسع والمستمر. (فيما بين يناير (كانون الثاني) وسبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ فقد مؤشر ستاندرد أن پور ٥٠٠ أكثر من ٢٠ بالمائة من قيمته). أحدث ذلك هبوطًا حادًا في الضرائب على أرباح رأس المال وممارسة حق الاكتتاب بشراء أسهم ـ وهو هبوط على نحو مفاجئ يزيد كثيرًا جدًّا على ما تنبأ به الخبراء. وبينما ولَّدت السوق مرتفعة الأسعار الفائض، فقد أتت عليه السوق الهابطة.

كيف أخطأت التوقعات على ذلك النحو الضخم؟ لقد خدع الاتجاه الطفيف نحو الهبوط الاقتصادي إحصائيي الضرائب فجعلهم يتوقعون أن يكون هناك انخفاضًا أقل في الإيرادات. ولكن بحلول عام ٢٠٠٢، اتضح مدى ذلك الانهيار بالأرقام. وكان مكتب الميزانية بالكونجرس قد قدَّر في عام ٢٠٠١ أن يكون إجمالي الإيرادات في العام المالي ٢٠٠٢ هو ٢,٢٣٦ تريليون دولار. وبحلول أغسطس (آب) من عام ٢٠٠٢ انكمش هذا الرقم إلى ١,٨٦٠ مليار دولار ـ تعديل للأسفل مقداره ٣٧٦ مليار دولار خلال ثمانية عشر شهرًا. ومن بين ذلك المبلغ، كانت ٧٥ مليار دولار تعكس تخفيض ضرائب بوش بينما تعكس ١٢٥ مليار دولار أخرى ضعف النشاط الاقتصادي. أما الـ ١٦٧ مليار دولار الأخرى، وهو مبلغ ضخم إلى حد مخيف، فكانت تعكس ما يسميه خبراء الميزانية تغيرات فنية ـ وهو ما يعني البنود التي لا يمكن تفسيرها بما يجري في الاقتصاد أو في الكونجرس، مثل التقديرات المتضخمة لضرائب أرباح رأس المال.

* * *

في شهر سبتمبر (أيلول) هذا جاء بوب وودوارد إلى مكتبي ليجري مقابلة معي حول حالة الاقتصاد. وقد كان يعد فصلاً جديدًا من الطبعة ذات الغلاف الورقي من كتابه الأكثر مبيعًا «المايسترو» الذي يدور حولي وحول بنك الاحتياط الفدرالي. وقد أخبرته أن المسار الذي اتخذه ركود ٢٠٠١ أصابني بالحيرة ـ فهو لا يشبه أي شيء رأيته من قبل. وفي أعقاب انكسار الثقة الحاد والهبوط الكبير في أسعار الأسهم حتى الصيف، استعددت نفسيًا لانخفاض ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي. فقد كان نمو الإنتاج الاقتصادي يزيد على ٥ بالمائة خلال العام. ومع ذلك كان إجمالي الناتج المحلي ثابتًا. وبدلاً من أن نكون في قاع الوادي كنا فوق الهضبة. (الواقع أنه سوف يتضح أن الاقتصاد أكمل التوسع الطفيف بالنسبة للعام).

بدا أن ضحالة الركود كانت نتيجة للقوى الاقتصادية العالمية التي دفعت بأسعار الفائدة طويلة الأجل نحو الانخفاض وأشعلت فتيل زيادة حادة في أسعار المنازل في كثير من أنحاء العالم. وفي الولايات المتحدة، كانت قيمة المنازل قد ارتفعت إلى حد

أن الأسر المعيشية، التي تشعر بأن لديها وفرة من المال، بدت أكثر استعدادًا للإنفاق. وظهر أن هذا الأمر مقرونًا بنمو الإنتاجية الأساسي منح الاقتصاد الأمريكي درجة جديدة بالكامل من النشاط والقوة.

وهكذا قال وودوارد في محاولة لتلخيص الأمر: «ربما تكون قصة الاقتصاد هذا العام هي تجنب وقوع الكارثة وليس الهبوط».

وقد رددت عليه قائلاً: «من المبكر جدًّا أن نقول ذلك. فإلى أن يستقر الأمر كله ليصبح نمطًا مملاً، لا يمكن أن تعرف شيئًا».

لم يكن الحديث مختلفًا كثيرًا عن الاثنتي عشرة جلسة الأخرى الخاصة بالخلفية التي جلستها مع الصحفيين خلال الصيف ـ فيما عدا التوقيت. كان اليوم هو الخميس السادس من سبتمبر (أيلول)، قبيل سفري إلى اجتماع عالمي لرجال البنوك في سويسرا. وكان تاريخ العودة المدون على تذكرتي هو الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر (أيلول).

١١

أمة تواجه التحديات

كنا طوال عام ونصف العام بعد الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) في حالة انتقالية. فقد نجح الاقتصاد في التوسع، ولكنه كان مشكوكًا فيه وضعيفًا. وكانت الأعمال التجارية والمستثمرون يشعرون بأنهم محاصرون. وقد أفسحت أزمات الشهور القليلة الأولى التالية مباشرةً ـ مطاردة المشتبه في انتمائهم للقاعدة، وهجمات الإنثراكس، والحرب الأفغانية ـ المجال لنوع قليل الجودة من مواجهة قلق وتكاليف الأمن الداخلي. وزاد إفلاس شركة إنرون[١] في ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠١ من الشك والتشاؤم؛ فقد بدأت موجة من فضائح المحاسبة والإفلاسات التي تكشف عن الجشع وسوء التصرف المُعْديين اللذين كانا الجانب المظلم من الانتعاش الاقتصادي العظيم.

بدا في بعض الأحيان أنه لا آخر للأخبار المزعجة؛ الجدل حول تمويل الحملة الانتخابية، وجرائم القتل التي ارتكبها قناص في واشنطن العاصمة، والتفجير الإرهابي في حي الملاهي الليلية في بالي. وفي صيف ٢٠٠٢ انهارت شركة الاتصالات العملاقة ورلد كوم في سحابة من غش المحاسبة ـ وبما أن قيمة أصولها ١٠٧ مليار دولار، فقد كانت أكبر أفلاس في التاريخ.

ثم جاء سارس، وهو العدوى الشبيهة بالإنفلونزا التي بدأت في الصين وأربكت

(١) لم تشهد الولايات المتحدة فضيحة مالية هزتها مثلما هزتها فضيحة إنرون التي تسببت في خسائر بمليارات الدولارات تكبدها حملة الأسهم في هذه الشركة التي كانت تعمل في مجال الطاقة بما يفوق رأسمالها بـ ٦٠ مليار دولار، مما أدى إلى إنهيارها عند إعلان إفلاسها. **(المترجم)**

السفريات التجارية والتجارة لعدة أسابيع. وبطبيعة الحال كانت الإدارة في تلك الفترة تزيد من هجماتها ضد صدام حسين، وفي مارس (آذار) وأبريل (نيسان) من عام ٢٠٠٣ هيمن غزو العراق والإطاحة بصدام على التغطية الإعلامية.

وراء كل شيء كان يلوح توقع استمرار الهجمات الإرهابية على التراب الأمريكي. وفي واشنطن الرسمية، على وجه خاص، كان من الصعب زعزعة الإحساس بالخطر الوشيك؛ فقد كانت هناك حواجز مرور جديدة، ونقاط تفتيش، وكاميرات مراقبة، وحراس مدججون بالسلاح في كل مكان. وبالنسبة لي، لم تعد هناك تمشية لمسافة بضعة مربعات سكنية عند الذهاب للعمل من أمام كاميرات التليفزيون من أجل مؤشر حقيبة الأوراق؛ ففي كل صباح كنت أُنقل بالسيارة إلى جراچ بنك الاحتياط الفدرالي ذي الحراسة المشددة. وكان على زوار البنك، الذين كان مسموحًا لهم بالرغم من ذلك بإيقاف سياراتهم فيه، أن ينتظروا ريثما يشم أحد الكلاب السيارة لمعرفة ما إذا كانت بها متفجرات أم لا ـ وكان الكلب يدخل شنطة السيارة بالفعل.

لم يكن هناك في واشنطن سؤال أكبر من لماذا لم يقع هجوم ثانٍ؟ إذا كانت نية القاعدة هي إرباك الاقتصاد الأمريكي، كما أعلن بن لادن، فلابد من استمرار الهجمات. وكان مجتمعنا مفتوحًا، وحدودنا يسهل اختراقها، وقدرتنا على التعرف على كشف الأسلحة والقنابل ضعيفة. وقد طرحت هذا السؤال على أشخاص كثيرين على أعلى المستويات في الحكومة، وبدا أنه ليس لدى أحد منهم إجابة مقنعة.

أثَّرَ توقع المزيد من الإرهاب على كل شيء قامت به الحكومة بالفعل. ومن المحتم أن الفقاعة الدفاعية التي خلقناها لحماية مؤسساتنا أثَّرت على كل قرار. وفي عام ٢٠٠٢ أُعد برنامج الأمن الوطني ليحد من الحريات الفردية بصورة كبيرة من خلال إجراءات من قبيل تضييق متطلبات تحديد الهوية، وزيادة القيود على الهوية، وفرض قيود على السفر، وتقييد الخصوصية.(١) وشمل ذلك قيادات الحزبين. ولكن عندما

---

(١) كان قانون أمن الوطن نفسه أقل شدة وصرامة، إلا أنه يعوق الحريات المدنية بالتيسير على الحكومة كي تنكر طلبات قانون حرية المعلومات بفرض العقوبات الجنائية على المسئولين الذين يفشون «معلومات مهمة خاصة بالبنية التحتية» يتم الحصول عليها من الشركات الخاصة، وبابتكار برنامج يراقب حياة المواطنين اليومية.

لم تقع هجمات أخرى عاد المسئولون شيئًا فشيئًا إلى مواقفهم السابقة للحادي عشر من سبتمبر (أيلول) بشأن الحريات المدنية، حيث كان البعض منهم أسرع من غيره. ومن اللافت للانتباه افتراض النحو الذي كانت ستصبح عليه الولايات المتحدة الآن لو أن هجومًا ثانٍ أو ثالث أو رابع قد وقع. هل كانت ثقافتنا ستتحمله؟ هل كنا سنتمكن من الحفاظ على اقتصاد قادر على البقاء كما هو الحال لدى الإسرائيليين، وكما فعل أهل لندن خلال عقود التفجيرات التي قام بها الجيش الجمهوري الأيرلندي؟ لقد كانت لدي ثقة كبيرة في أنه يمكننا ذلك... غير أن ذلك الشك موجود باستمرار.

كانت استجابة بنك الاحتياط الفدرالي لكل هذا الشك هو استمرار برنامجنا الخاص بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل بجرأة. وقد شمل ذلك سلسلة من سبعة تخفيضات قمنا بها بالفعل في أوائل عام ٢٠٠١ لتخفيف أثر إفلاس شركات تكنولوجيا المعلومات والهبوط العام للبورصة. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) خفضنا سعر الفائدة الأساسي أربع مرات أخرى، ثم عدنا فخفضناها في ذروة فضائح الشركات في عام ٢٠٠٢. وبحلول أكتوبر (تشرين الأول) من ذلك العام توقف سعر الفائدة الأساسي عند ١,٢٥ بالمائة، وهو رقم كان الكثيرون منا سيعتبرونه شديد الانخفاض قبل ذلك بعقد. (الواقع أن أسعار الفائدة لم تكن على هذا النحو من البطء منذ أيام دوايت أيزنهاور). وباعتبارنا مسئولين كرسنا حياتنا العملية كلها لمحاربة التضخم، فقد وجدنا تجربة إجراء تلك التخفيضات أمرًا غريبًا بلا شك. ومع ذلك كان من الواضح أن الاقتصاد يسيطر عليه إنقاص حدة التضخم، الذي تتحد فيه قوى السوق لتخفيض الأجور والأسعار وتتسبب في تراجع توقعات التضخم، ومن ثم أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

وبذلك لم يكن التضخم مشكلة، في تلك الفترة على الأقل. وفيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واصلت أسعار الفائدة طويلة الأجل الانخفاض ـ فقد هبط سعر الفائدة على سندات الخزانة المستحقة بعد عشر سنوات من ٧ بالمائة تقريبًا إلى أقل من ٣,٥ بالمائة. وكان من الواضح أن التفسير النهائي يتجاوز السواحل الأمريكية بكثير، لأن أسعار الفائدة طويلة الأجل في أنحاء العالم كانت تتجه كذلك نحو الانخفاض. إذ كانت العولمة تمارس أثرًا خافضًا للتضخم.

تركنا تلك القضية الأوسع جانبًا كي نجابه التحدي المباشر الذي يواجه بنك الاحتياط الفدرالي. فقد كان افتراض لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية الأساسي هو أن الأسعار المرتفعة لا تشكل تهديدًا مباشرًا وقد منحنا ذلك المرونة كي نخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

ومع ذلك فبحلول عام ٢٠٠٣ كان الكساد الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم قد قطعا شوطًا طويلاً جعل بنك الاحتياط الفدرالي يفكر في خطر أكثر غرابة؛ وهو تدني الأسعار، والانكماش. وكان المحتمل هو أن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن يدخل في دوامة تصيبه بالشلل كتلك التي رأيناها تشل اليابان لمدة ثلاثة عشر عامًا. وقد رأيت أنها قضية مثيرة للقلق إلى حد كبير. ففي الاقتصادات الحديثة، التي يعد التضخم صداعها المزمن، يكون الانكماش مرضًا نادرًا. وبالرغم من ذلك فلم تعد الولايات المتحدة تقوم على قاعدة الذهب. ولم يمكنني تصور حدوث الانكماش في ظل قاعدة العملة الورقية. فقد كنت أفترض من قبل باستمرار أنه إذا بدا الانكماش وشيكًا يمكننا البدء في تشغيل المطابع وخلق دولارات بالقدر الذي يكون ضروريًّا لوقف الدوامة الانكماشية. أما حينذاك فلم أكن متأكدًا. فقد فتحت اليابان، من الناحية المجازية، صنابير أموالها مما دفع بأسعار الفائدة إلى الصفر، وأحدث عجزًا كبيرًا في الميزانية، ومع ذلك ظل مستوى أسعارها في هبوط. وبدا اليابانيون عاجزين عن الخروج من سيطرة انخفاض معدل التضخم، ولابد أنه كان من المخيف إلى حد كبير أنهم كانوا يعيشون نوعًا من الانهيار الذي لم يشهده أحد منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

أصبح الانكماش مركز اهتمام متزايد داخل بنك الاحتياط الفدرالي. وبينما أكمل الاقتصاد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومقداره ١,٦ بشق الأنفس خلال عام ٢٠٠٢، فقد كان من الواضح أنه يجري تقييده. بل إن الشركات القوية مثل أتينا وإس بي سي كوميونيكيشن كانت تحقق أرباحًا ضعيفة، وتسرح العاملين، وتجد صعوبة في تثبيت زيادات الأسعار. وارتفع معدل البطالة من ٤ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٦ بالمائة.

في اجتماع لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في أواخر يونيو (حزيران)، حيث صوَّتنا لمصلحة تخفيض أسعار الفائدة أكثر، إلى ١ بالمائة، كان انخفاض معدل

التضخم الموضوع رقم واحد. وقد اتفقنا على التخفيض بالرغم من إجماعنا على أن الاقتصاد ربما لا يحتاج بعد ذلك إلى تخفيض آخر لأسعار الفائدة. وكانت سوق الأسهم قد بدأت أخيرًا في الانتعاش، وكانت التوقعات تشير إلى نمو أقوى بكثير لإجمالي الناتج المحلي في النصف الثاني من العام. ومع ذلك مضينا على أساس موازنة المخاطرة. ذلك أننا كنا نريد القضاء تمامًا على احتمال انخفاض معدل التضخم التآكلي؛ وكنا على استعداد لاحتمال أن يؤدي تخفيضنا للأسعار بالمصادفة إلى تعزيز الفقاعة، وهذا انتعاش تضخمي من نوع يتوجب علينا معالجته فيما بعد. وقد سُررت بطريقة تقييمنا للعوامل المتضاربة. وسوف يكشف الزمن عما إذا كان ذلك هو القرار الصحيح أم لا، إلا أنه كان قرارًا تم بالطريقة الصحيحة.

حمل إنفاق المستهلكين الاقتصاد حتى وعكة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، وكان ما حمل إنفاق المستهلكين هو الإسكان. ففي أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة بدأت العقارات السكنية، التي نشطت بفضل هبوط أسعار فائدة الرهن العقاري، تشهد ارتفاعًا مفاجئًا في القيمة. فقد ارتفعت أسعار السوق الخاصة بالمنازل القائمة بالفعل بنسبة ٧ بالمائة سنويًا في الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢، بما يزيد على ضعف معدل الزيادة قبل سنوات قليلة. ولم يرتفع بناء المنازل الجديدة إلى أرقام قياسية فحسب، بل إن أعدادًا تاريخية من المنازل القائمة بالفعل نُقلت ملكيتها. وأحدث ذلك الانتعاش ارتفاعًا في الروح المعنوية ـ فحتى إذا لم يكن منزلك معروضًا للبيع، فيمكنك التطلع إلى المربع السكني وترى منازل الآخرين وهي تُباع بما تبدو أسعارًا مدهشة، وهو ما يعني أن منزلك يستحق المزيد كذلك.

بحلول عام ٢٠٠٣، كان سعر فائدة الرهن العقاري لمدة ثلاثين عامًا أقل من ٦ بالمائة، وهو أقل سعر فائدة منذ الستينيات. بل إن تكلفة الرهن العقاري بأسعار فائدة قابلة للتعديل كانت أقل. وقد شجع ذلك دوران المنازل ورفع الأسعار. ومنذ عام ١٩٩٤ تسارعت نسبة الأسر المعيشية الأمريكية التي أصبحت مالكة للمنازل. وبحلول عام ٢٠٠٦ كانت حوالي ٦٩ بالمائة من الأسر المعيشية تمتلك بيوتها، مقابل ٦٤ بالمائة في عام ١٩٩٤ و٤٤ بالمائة في عام ١٩٤٠. وكانت المكاسب ضخمة على نحو خاص بين ذوي الأصول الإسبانية والسود، حيث مكّن النفوذ المتزايد، إلى جانب تشجيع الحكومة لبرامج الرهون العقارية الثانوية، أعدادًا كبيرة من أفراد الأقليات من

أن تصبح مشترية للمنازل لأول مرة. وكنت أرى أن ذلك التوسع في المِلكية منح المزيد من الناس حصة في مستقبل بلدنا وكان يبشر بالخير فيما يتعلق بتماسك الأمة. فملكية المنازل لها صدى عميق الآن مثلما كان عليه الحال قبل قرن. وحتى في العصر الرقمي، فإن الطوب والملاط (أو الخشب الأبلاكاج والألواح الجصية) هما ما يجعلنا نشعر بالاستقرار والراحة.

بدأت أرباح رأس المال، وخاصة الأرباح التي تتحقق نقدًا، في تشجيع الناس على الإنفاق. وسرعان ما استطاع الإحصائيون رؤية زيادة مفاجئة في إنفاق المستهلكين تضاهي الزيادة الكبيرة في أرباح رأس المال. وقدَّر بعض المحللين أن ٣ بالمائة إلى ٥ بالمائة من الزيادة في ثروة الإسكان تظهر سنويًا في الطلب على كل أنواع السلع والخدمات، من السيارات والثلاجات إلى العطلات والترفيه. وكان الناس بطبيعة الحال يصبون المال في تحديث المنازل وتوسيعها، مما يعني مزيدًا من الدعم للانتعاش. والواقع أن ذلك التحسن في الإنفاق كان ممولاً بالكامل من الزيادة في دَين الرهن العقاري الذي يسرت المؤسسات المالية الحصول عليه إلى حد كبير.[١] وقد ميَّز الكاتب الاقتصادي روبرت صمويلسون الأثر الصافي بمهارة حين كتب في عدد صحيفة «نيوزويك» الصادر في ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٢: «أنقذ انتعاش الإسكان الاقتصاد.... فبعد أن مل الأمريكيون سوق الأسهم اتجهوا إلى حفل العقارات الصاخب. وقد بادلنا، وهدمنا، ووسعنا».

الانتعاش ينجب الفقاعة بطبيعة الحال، وهو الدرس المؤلم الذي تعلمه أصحاب أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات. فهل كنا نعد أنفسنا لأزمة عقارية محزنة؟ ظهر ذلك الهم على السطح في أسواق محمومة مثل سان دييجو ونيويورك، حيث قفزت أسعار ٢٠٠٢ بنسبة ٢٢ بالمائة و١٩ بالمائة على الترتيب، وحيث بدأ بعض المستثمرين النظر إلى المنازل والشقق الخاصة على أنها أحدث طريقة للثراء السريع. وتتبع بنك الاحتياط الفدرالي تلك التطورات عن كثب. وعندما جاء الانتعاش مسرعًا

---

(١) عند نقل ملكية المنزل، كان المشتري يحصل باستمرار تقريبًا على رهن عقاري يتجاوز قيمة الأقساط التي لم يسددها البائع من القرض. ويذهب صافي الزيادة في دَين المنزل إلى البائع في صورة نقد. ويتتبع إعادة تمويل الرهن العقاري هذا ربح رأس المال على البيع إلا أنه ليس مساويًا له تمامًا.

أصبح من الصعب عدم إدراك أدلة المضاربة. وكانت سوق منازل العائلة الواحدة في الولايات المتحدة يغلب عليها باستمرار ملكية البيوت، بينما كانت نسبة الشراء من أجل الاستثمار أو المضاربة نادرًا ما تزيد على ١٠ بالمائة.[1] إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٥ كانت نسبة مشتريات المستثمرين ٢٨ بالمائة، طبقًا لبيانات الجمعية القومية لوكلاء العقارات. وقد أصبحوا قوة في السوق، حيث يحركون دوران المنازل القائمة بالفعل بنسبة الثلث تقريبًا. وفي ذلك الحين كانت أخبار التليفزيون تحمل تقارير إخبارية عن «الزعانف» وهم المضاربون في أماكن مثل لاس ڤيجاس وميامي. وهم قد يستخدمون القروض الميسرة في شراء خمس أو ست شقق خاصة جديدة، بهدف بيعها مع تحقيق ربح كبير حتى قبل الانتهاء من بناء الشقق. ومع ذلك فقد ظلت تلك الدراما إقليمية إلى حد بعيد. وكنت أقول للجمهور إننا لا نواجه فقاعة، بل زَبَدًا ـ أي الكثير من الفقاقيع المحلية الصغيرة التي لا تكبر أبدًا لتصل إلى الحد الذي يمكن أن يهدد صحة الاقتصاد ككل.

وسواء أكانت فقاعة أم زَبَدًا، فبحلول أواخر عام ٢٠٠٥ كان الحفل قد قارب على الانتهاء، عندما بدأ المشترون لأول مرة يجدون الأسعار مرتفعة على نحو ليس في متناولهم. إذ كانت الأسعار الأعلى تتطلب رهنًا عقاريًا أكبر، وهو ما يبدأ في المطالبة بنصيب من الدخل الشهري يمثل عبئًا ثقيلاً. لقد انتهت تلك الأيام التي كان فيها المشترون يدفعون أثمانًا تزيد على السعر المطروح للمزايدة على أحد المنازل. ورغم ارتفاع أسعار عروض البائعين، فقد سحب المشترون عروضهم. وبناءً على ذلك هبطت أحجام المبيعات هبوطًا حادًا بالنسبة للبيوت القائمة بالفعل والجديدة. لقد انتهى الانتعاش.

كان ذلك جزءًا من اتجاه دولي تاريخي. فلم تكن أسعار فائدة الرهن العقاري قد انخفضت في الولايات المتحدة فحسب، بل كذلك في بريطانيا العظمى وأستراليا وبلدان عديدة أخرى بها أسواق رهن عقاري قابلة للبقاء. واستجابةً لذلك ارتفعت أسعار المنازل في أنحاء العالم ارتفاعًا كبيرًا. وقدرت مجلة «إيكونوميست» التي

(١) هذه المشتريات يقوم بها في الغالب أشخاص يشترون المساكن ويؤجرونها. وفي كثير من الأحيان يكون هذا الشخص مالكًا لشقة خاصة أو منزل تشغله عائلتان، حيث يؤجر إحدى الوحدتين.

كانت تتابع أسعار المنازل في عشرين بلدًا أنه فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ ارتفعت القيمة السوقية للعقارات السكنية في الدول المتقدمة من ٤٠ تريليون دولار إلى ما يزيد على ٧٠ تريليون دولار. وكان النصيب الأكبر من تلك الزيادة ـ ٨ تريليونات ـ لمنازل الأسرة الواحدة في الولايات المتحدة. ولكن تجربة الاقتصادات الأخرى كانت موحية لأن انتعاشها بدأ ـ وانتهى ـ قبل انتعاشنا بعام أو عامين. ففي أستراليا وبريطانيا بدأ الطلب يبرد في عام ٢٠٠٤ للأسباب نفسها التي جعلته يبرد في الولايات المتحدة؛ إذ أخرجت الأسعار المرتفعة المشترين لأول مرة من السوق، وتراجع المشترون المضاربون عن الشراء. ومن المهم أنه عندما انتهى الانتعاش في تلك البلدان ثَبُتَت الأسعار أو انخفضت انخفاضًا طفيفًا، ولكنها لم تصل إلى حد الانهيار حتى وقت كتابة هذا الكلام.

بسبب انتعاش الإسكان وما صاحبه من انفجار في منتجات الرهن العقاري، انتهى الحال بالأسرة المعيشية الأمريكية إلى أن صار لديها منزل أكبر قيمة وباتت لديها فرصة أفضل للحصول على الثروة التي يمثلها. وبالطبع فإن رهنه العقاري أكبر كذلك، ولكن بما أن الدَّين يحمل سعر فائدة أقل، فإن استنزاف الدخل نتيجة لخدمة الدَّين باعتبارها جزءًا من دخل مالك البيت لم يتغير كثيرًا فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

بالرغم من ذلك كان للانتعاش الذي أعقب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) جانب مظلم. فقد ابتُلي بتغير مزعج في تركيز الدخل. ذلك أنه طوال السنوات الأربع السابقة تجاوز متوسط زيادات رواتب الوظائف الإشرافية في الساعة بصورة كبيرة متوسط زيادات الوظائف الإنتاجية وغير الإشرافية في الساعة. (بالنسبة لكثير من الأسر المعيشية كان الانخفاض في الدخول الحقيقية تعوضه أرباح رأس المال الخاصة بمنازلهم، مع أن الجزء الأكبر من أرباح رأس المال كان يذهب إلى الأسر المعيشية في جماعات الدخل المتوسطة العليا والعليا).

كان يمكنك رؤية فرق الدخل وقد انعكس على استطلاعات الرأي حتى عند عودة النمو الاقتصادي. فبحلول عام ٢٠٠٤ كان إجمالي الناتج المحلي ينمو بمعدل صحي مقداره ٣,٩ بالمائة في السنة، وهبط معدل التضخم، ولم يكن إجمالي الأجور

والمرتبات بكل ذلك القدر من السوء. ومع ذلك فقد كان معظم زيادة الدخول المتوسطة يعود إلى الزيادات غير المتناسبة بين من يتمتعون بدرجة عالية من المهارة. فهناك عمال كثيرون آخرون يكسبون دخلاً متوسطًا دون أن يكونوا على ذلك القدر الكبير من التوفيق. ولذلك فليس مستغربًا أن الباحثين الذين اتصلوا تليفونيًا بآلاف الأسر المعيشية وجدوا أن ٦٠ بالمائة يرون أن الاقتصاد رهيب، بينما قال ٤٠ بالمائة فقط إنه لا بأس به فحسب. والاقتصادات ثنائية الطبقات شائعة في البلدان النامية، إلا أنه منذ عشرينيات القرن العشرين لم يمر الأمريكيون بمثل هذا التفاوت في الدخل. وكان ما يحدث هو أنه عندما تكون الأرقام الإجمالية جيدة تكون استطلاعات الرأي إيجابية كذلك.

ومنذ فترة أقرب أضر تراجع انتعاش الإسكان بعض الجماعات. إلا أنه لم يخلق مشاكل كبيرة لتلك الكتلة الضخمة من مالكي المنازل الذين كدسوا كميات كبيرة من الأسهم في منازلهم عندما ارتفعت الأسعار. ولكن العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض التي انتهزت فرصة عروض قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض كي تصبح مالكة للمنازل لأول مرة انضمت متأخرة إلى الانتعاش بحيث لم تتمتع بفوائده. ومع عدم وجود ملاذ من الأسهم يمكنها اللجوء إليه، فهي تجد صعوبة في دفع الأقساط الشهرية، وهناك أعداد متزايدة تواجه حبس الرهن [الحجز على العين]. ومن بين حوالي ٣ تريليونات دولار من الرهن العقاري هي قيمة الرهون العقارية التي بدأت في عام ٢٠٠٦ كان الخمس رهونًا عقارية ذات تصنيف ائتماني منخفض وخمس آخر مما يسمى الرهون العقارية Alt A. والنوع الثاني هو تلك الرهون العقارية التي يحصل عليها أشخاص ذوو تواريخ ائتمانية جيدة، ولكن مدفوعاتهم الشهرية غالبًا ما تكون فوائد فقط، وتوثيقهم فيما يتعلق بدخل المقترض وغيره من الصفات غير كافٍ. وقد أدى الأداء الضعيف لتلك الرهون إلى قدر كبير من تقييد إتاحة القروض، مع وجود تأثير ملحوظ على مبيعات المنازل. وكنت أعي أن تسهيل شروط الائتمان الخاصة بالرهن العقاري لمقترضي التصنيف الائتماني المنخفض يزيد المخاطر الائتمانية، وأن مبادرات امتلاك المنازل المدعومة تشوه نتائج السوق. غير أني كنت أعتقد حينذاك، والآن، بأن فوائد ملكية المنازل الموسعة تستحق المخاطرة.

وتتطلب حماية حقوق الملكية شديدة الأهمية لاقتصاد السوق وجود كتلة مهمة من المُلاَّك لاستدامة الدعم السياسي.

* * *

بقدر ما شجعتني المرونة الشاملة للاقتصاد، بقدر ما أحزنني أداء الحكومة. فقد عاد العجز من جديد في عام ٢٠٠٢؛ إذ بلغ ١٥٨ مليار دولار، وهو ما يعني تدهورًا يزيد مقداره على ربع التريليون دولار مقارنة بفائض عام ٢٠٠١ البالغ ١٢٧ مليار دولار.

واصل الرئيس بوش توجيه إدارته نحو تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه أثناء حملة انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٠؛ وهي تخفيض الضرائب وتقوية الدفاع القومي، وإضافة إعانات الأدوية التي تُصرف بوصفات طبية إلى الرعاية الصحية. ولم تكن الأهداف غير واقعية في ضوء الفائض الكبير والمتوقع. ولكن الفائض اختفى بعد ستة إلى تسعة أشهر من تولي چورچ دابليو بوش منصبه. وفي عالم العجز المتزايد المعدل لم تعد تلك الأهداف مناسبة بالمرة. وبالرغم من ذلك فقد ظل يسعى لتحقيق وعود حملته الانتخابية.

كان الشيء الأكثر إزعاجًا لي هو استعداد كل من الكونجرس والإدارة للتخلي عن النظام المالي. فقد جعلت أربع سنوات من الفائض الاقتصاد في النفقات سلعة نادرة في الكاپيتول هيل. فالفائض أمر لا يمكن أن يقاومه المسئولون الذين تتحسن أحوالهم بفضل «طعام الغداء المجاني» السياسي. ولا يمكن أن أقلل من شأن الرسائل الكثيرة التي تلقيتها من الكاپيتول هيل في التسعينيات وتتضمن خطة أو أخرى لزيادة الإنفاق وتقليل الضرائب، مع تحقيق شرط عدم زيادة العجز أو تقليل الفائض من خلال شيء من غموض التمويل الذي يتسم بخفة اليد والغرض منه إخفاء تكلفة الخطة. وفي الكونجرس أصبح مسك الدفاتر مزدوجة القيد فنًّا مفقودًا.

في النهاية كشف الكونجرس عن وجهه الحقيقي. ففي العام الأخير من إدارة كلينتون تجاهل الكونجرس الحد الأقصى الاختياري للإنفاق الذي فرضه على نفسه كي يشرِّع ما قيمته تريليون دولار من الإنفاق الإضافي على مدى عشر سنوات. وبدون ذلك

الإنفاق كان فائض عام ٢٠٠٠ البالغ ٢٣٧ مليار دولار سيصبح أكبر. وبعد ذلك جاء تخفيض الضرائب مع جورج بوش، دون أن يقابله خفض في الإنفاق، وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) كان هناك **المزيد** من الإنفاق السخي.

شملت القوانين التي أُقِرت بعد الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) زيادات لابد منها بالنسبة للدفاع وأمن الوطن بطبيعة الحال. ولكن بدا أن إجراءاتنا المالية القومية الطارئة فتحت شهية الكونجرس لـ «لحم الخنزير[1]» أي برامج الإنفاق الخاصة بالدوائر الانتخابية. وكان المثال المبكر لذلك هو مشروع قانون قيمته ٦٠ مليار دولار تمت الموافقة عليه بالإجماع تقريبًا في ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠١. وقد خصص القانون مبالغ كبيرة لتوسيع أمن الخطوط الجوية وفرض ضريبة على تذاكر الطائرات لتعويض التكلفة بشكل جزئي - ويمكن القول بأن تلك إجراءات معقولة. إلا أنه تضمن كذلك أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من لحم الخنزير الصافي - تمويل الطرق السريعة الذي تم انتزاعه من سيطرة الولايات وخصصه أعضاء المجلس التشريعي لمشروعات الطرق المفضلة في مواطنهم الانتخابية.

بل إن شعوري بالضيق من مشروع قوانين المزارع في شهر مايو (آيار) التالي كان أشد. وهذا المشروع مساعدة تقصم ظهر الميزانية مقدارها ٢٥٠ مليار دولار لمدة ست سنوات معاكسة للمبادرات السابقة التي تطلبت جهدًا كبيرًا لتقليل الدعم الزراعي وفتح التجارة الزراعية أمام قوى السوق. وقد زادت الحزمة الجديدة الدعم بصورة كبيرة للقطن والحبوب، وقدمت دعمًا جديدًا لكل شيء من السكر إلى الحمص. وقد دعم رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب لاري كومبست الديمقراطي من تكساس مشروع القانون، بالإضافة إلى ديمقراطيين من الغرب الأوسط مثل زعيم مجلس الشيوخ داشل من ساوث داكوتا.

هناك علاج للتجاوز التشريعي؛ إنه يسمى حق النقض الرئاسي. وفي المحادثات التي جرت وراء الكواليس مع كبار المسئولين الاقتصاديين، لم أُخْفِ وجهة نظري التي

(١) تُستخدم كلمة pork (لحم الخنزير) في العامية الأمريكية بمعنى الأموال أو التعيينات أو الإعانات الحكومية التي يقدمها الساسة أو يستصدرون قوانين بهدف الحصول على تأييد دوائرهم الانتخابية، أو ما يمكن تسميته بالرشاوى الانتخابية. **(المترجم)**

تقول إن على الرئيس بوش أن يرفض بضعة مشروعات قوانين. وسوف يبعث ذلك برسالة إلى الكونجرس مفادها أنه ليس لديه حرية مطلقة فيما يتعلق بالإنفاق. إلا أن الرد الذي تلقيته من مسئول كبير في البيت الأبيض هو أن الرئيس لا يريد أن يتحدى رئيس مجلس النواب دينيس هاستيرت. وأضاف المسئول: «إنه يظن أن بإمكانه السيطرة عليه بشكل أفضل من خلال عدم معاداته».

الواقع أن عدم استخدام حق النقض بات سمة من سمات فترة رئاسة بوش؛ فهو لم يرفض مشروع قانون واحد خلال ست سنوات أمضاها في البيت الأبيض. وذلك أمر ليست له سابقة في التاريخ الحديث. جونسون، ونيكسون، وريجان، وجورج اتش بوش، وكلينتون ـ جميعهم استخدموا حق النقض ضد العشرات من مشروعات القوانين. وكان چيري فورد يستخدم حق النقض ضد كل ما تقع عليه عيناه ـ استخدمه ضد أكثر من ستين مشروع قانون خلال أقل من ثلاث سنوات. وقد مكنه ذلك من تأكيد قدر كبير من السلطة وتوجيه واضعي القوانين إلى الاتجاهات التي كان يراها مهمة، رغم ما كان يواجهه من أغلبية ديمقراطية كبيرة في كل من مجلسي الكونجرس. وأعتقد أن منهج بوش الذي يتسم بالتعاون وعدم المواجهة كان خطأً كبيرًا ـ فقد ضيع على الأمة آلية المراقبة والموازنة الضرورية للنظام المالي.

أسلم نظام الميزانية في واشنطن الروح في ٣٠ سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٢. وكان ذلك هو اليوم الذي سمح فيه الكونجرس بإنهاء العمل بقانون مكافحة العجز الأول في أمريكا. فقد كان قانون تنفيذ الميزانية لعام ١٩٩٠ نصبا تذكاريًا لضبط النفس في الكونجرس. وكان للقانون الذي تمت الموافقة عليه بدعم من الحزبين في عهد الرئيس بوش الأول دور مهم في السيطرة على العجز الفدرالي، وأعد المسرح بالتالي لانتعاش التسعينيات. كما فرض فيه الكونجرس على نفسه حدودًا اختيارية وقواعد عدم زيادة العجز أو تقليل الفائض التي اقتضت تعويض أية زيادة جديدة في الإنفاق أو تخفيضات جديدة في الضرائب من مواضع أخرى من الميزانية. وكان انتهاك تلك الشروط يتسبب بشكل آلي في حدوث عقوبات ثقيلة مثل التخفيضات الشاملة للبرامج الاجتماعية والدفاعية ـ وهي التخفيضات التي يسعى كل سياسي بقوة لتجنبها.

إلا أن قانون تنفيذ الميزانية لم يتصور قط سنوات الفائض (من المفارقة أن هدفه كان تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٠٢). وأثناء الاندفاع نحو الإنفاق في أواخر التسعينيات، تمسك الكونجرس بالشكليات في ازدراء لقواعد القانون. وقال موظف قديم بمجلس النواب: «كان مطلوبًا منا أن نكون «بلا عجز» ـ ولكن لم تكن هناك عجوزات!» ومع ذلك فالآن ومع انتهاء العمل بالإجراءات الاحترازية، ها هي العجوزات تتدفق من جديد.

في منتصف سبتمبر (أيلول) تقدمت بأشد الالتماسات تحمسًا كي يبقي الكونجرس على خط الدفاع الأول. فقد قلت للجنة الميزانية بمجلس النواب: «سوف يلغى العمل بقواعد تنفيذ الميزانية. وسوف يكون عدم الإبقاء عليها خطأً خطيرًا. ذلك أنه بدون اتجاه واضح وأهداف بنَّاءة يصبح من المرجح أن يترسخ من جديد التحيز السياسي المتأصل لمصلحة عجز الميزانية... وما لم نحافظ على قواعد الميزانية ونؤكد من جديد التزامنا بالمسئولية المالية، فسوف تضيع سنوات الجهد الشاق هباءً». واعترفت بأن النتائج الأسوأ لن تظهر في الحال، إلا أنها ستكون قاسية. كما حذرتهم قائلاً: «يشير التاريخ إلى أن التخلي عن النظام المالي سوف يؤدي في النهاية إلى دفع أسعار الفائدة إلى أعلى، وطرد الإنفاق الرأسمالي، وانخفاض نمو الإنتاجية، وفرض خيارات أصعب علينا في المستقبل».

جرى توزيع بياني مقدمًا. وكان من الواضح أنه رسالة لا يريد أعضاء اللجنة سماعها. فمن بين أعضاء اللجنة الواحد وأربعين، حضر النصف تقريبًا. وقد راقبت ردود أفعال أعضاء الكونجرس أثناء قراءتي لفقرة تثير اتفاق الحزبين التاريخي الذي أدى إلى ميلاد قانون تنفيذ الميزانية. وقد قوبلت في الغالب بعيون محملقة تخلو من أي تعبير. والأسوأ من ذلك أن جلسة الاستجواب أوضحت أن القليل من المشرِّعين، إن وُجدوا، كان لديه أدنى اهتمام بالإبقاء على قيود الإنفاق. وبدلاً من معالجة اقتراحي والخطَر الاقتصادي الأكبر الذي يشير إليه، غيَّر المستجوبون الموضوع فحسب. فقد ركزت المناقشة بالكامل تقريبًا على تخفيض الضرائب، في الحاضر والمستقبل، وعلى محاسنه وعيوبه. وكان ذلك ما هيمن على التقارير الإخبارية القليلة التي تناولت شهادتي في اليوم التالي.

وفي مجلس الشيوخ، عمل پيت دومينيتشي وفيل جرام وكنت كونراد ودون نيكلز وغيرهم من المحافظين الماليين على الإبقاء على آلية موازنة الميزانية. ولكن لم يكن هناك وجود للإرادة السياسية. وكل ما نجحوا فيه هو التوصل إلى مد العمل لمدة ستة أشهر أخرى بقاعدة إجرائية تجعل من الصعب إلى حد ما الموافقة على تشريع يزيد العجز. ولكن بدون عقوبات قانون تنفيذ الميزانية الملزمة لن تكون للقاعدة قوة. لقد مات بالفعل نظام الميزانية الذي خدمنا إلى حد كبير من قبل.

بعد أن أحرز الجمهوريون نصرًا ساحقًا في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) في انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٠٢ ازداد الوضع سوءًا. وقال جلين هبارد رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في كلمة ألقاها في شهر ديسمبر (كانون الأول) إنه ليس هناك فرق كبير بالنسبة للاقتصاد الشامل فيما إذا كانت الميزانية متوازنة أم لا. كما قال إن «المرء يأمل أن يبتعد النقاش» عن فكرة أن العجز المرتفع سوف يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل ويجمد النمو. كما قال: «تلك اقتصاديات روبينية Rubinotics، ونحن نرى أنها مخطئة تمامًا». وإذا ما تغاضينا عن هذه السخرية من الديمقراطيين، فإن ما قاله هبارد كان دقيقًا في السياق قصير المدى. فأسواق الأوراق المالية أصبحت على قدر من الكفاءة جعل أسعار الفائدة الحالية تتحرك فقط عندما تحدث المعلومات الجديدة تغيرات في توقعات عجز الميزانية ودَين الخزانة في المستقبل. أما التغيرات المباشرة الزائدة في عرض التزامات الخزانة الأمريكية فتعد صغيرة بصورة عامة بالنسبة للعرض العالمي من أدوات الدَّين طويلة الأجل المأمونة على نحو مشابه. ويمكن للتغيرات البسيطة في الأسعار النسبية (أي أسعار الفائدة) أن تحث المستثمرين على الاستعاضة عن الكميات الكبيرة من سندات الخزانة بكميات مساوية من دَين الشركات والتزامات الحكومات الأجنبية عالية الجودة. والعكس صحيح؛ فتلك التغيرات في الدَّين، أو بشكل أوسع العجز، ترتبط بتغيرات صغيرة على نحو يبعث على الدهشة في أسعار الفائدة. ويغطي حكم وكفاءة السوق العالمية بالنسبة للسندات المتنافسة مع سندات الخزانة الأمريكية على العلاقة الأساسية طويلة الأجل بين العجز الفدرالي والدَّين وأسعار الفائدة.

في بعض الأحيان عندما تكون القضية معقدة، تكون الممارسة المفيدة هي المضي

بها إلى أقصى حد. وإذا كان صحيحًا أن العجز لا يهم وأن تخفيضات الضرائب التي لا تصاحبها تخفيضات في الإنفاق سياسة عامة جيدة، فلم إذن لا نلغي الضرائب **كلها**؟ يمكن للكونجرس أن يقترض قدر ما يريد وينفق بحرية على النحو الذي يرتضيه، بدون أي خوف من أن يأكل ذلك القدر الضخم من الدَّين المتراكم على الحكومة بسرعة النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإنه كما رأينا المرة تلو الأخرى في الدول النامية، يتسبب الاقتراض الحكومي الذي لا يقيده شيء في حدوث التضخم المفرط والدمار الاقتصادي.

لابد أن العجوزات تهم. وليس السؤال المهم بالنسبة لواضعي السياسات هو هل تضر النمو؟ بل ما مقدار ما تحدثه من ضرر للنمو؟ والواقع أن هبارد، الذي تبدي نماذجه الاقتصادية القياسية أثرًا صغيرًا فحسب على أسعار الفائدة نتيجة للتغيرات في دَين الخزانة المستحَق، قد قال مؤخرًا بالرغم من ذلك: «لا ينبغي تفسير النتائج التي توصلنا إليها على أنها توحي بأن العجز لا يهم. فالمستويات الأكبر كثيرًا والمستمرة ولا يمكن احتمالها من الدَّين الحكومي يمكن أن تفرض في نهاية الأمر ضغوطًا متزايدة على الموارد المحلية والخارجية المتاحة من أموال الإقراض... وفي الولايات المتحدة في الوقت الراهن، نجد أن الالتزامات الضمنية غير الممولة المرتبطة بالضمان الاجتماعي وبرامج الرعاية الصحية مثيرة للاهتمام على نحو خاص». ولكن دقة التمييز الخاصة بالنقاش الاقتصادي ضاعت في الواقع السياسي. فقد كان الكونجرس والرئيس ينظران إلى تقييد الميزانية على أنه يقيد التشريع الذي يريدانه. وما يزعجني هو أن عبارة «العجز لا يهم» باتت جزءًا من خطاب الجمهوريين.

كان كفاحًا من جانبي أن أقبل كون هذا قد أصبح معتقد الحزب الجمهوري وسياسته الاقتصادية. إلا أنني قابلت صورة مسبقة له قبل سنوات كثيرة في السبعينيات على طعام الغداء مع چاك كيمپ الذي كان في ذلك الحين عضو كونجرس صغير السن من أعالي ولاية نيويورك. فقد اشتكى من أن الديمقراطيين يشترون الأصوات باستمرار بتشجيع الإنفاق في كل مكان. وفي النهاية سوف يقع العجز الناتج عن ذلك في حِجْر الإدارة الجمهورية كي تحله. وقد سألني سؤالاً أفزعني وهو: «لماذا لا نكون **نحن** أنفسنا غير مسئولين بعض الشيء؟ لماذا لا نخفض الضرائب ونتخلى عن الأشياء الجيدة قبل

أن يفعلوا هم ذلك؟» والواقع أن هذا ما كان يجري. وقد جُرِح إحساسي كجمهوري متحرر.

في أواخر ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٢ وأوائل يناير (كانون الثاني) اتخذت الخطوة غير المعتادة الخاصة بدفع كبار المسئولين الاقتصاديين في البيت الأبيض إلى تبني مقاربة أكثر معقولية. ولا أقول إن احتجاجاتي كان لها أثر كبير، ولكن لابد أن البيت الأبيض أدرك أن عبارة «العجز لا يهم» تبدو متطرفة، لأنه عدَّل لغته في الوقت الذي قدَّم فيه الرئيس بوش خطة ميزانية ٢٠٠٤. وقد أعلن بوش في الكونجرس في يوم ٣ فبراير (شباط) من عام ٢٠٠٣: «تؤمن إدارتي إيمانًا قويًّا بالسيطرة على العجز وتقليله بينما يَقْوَى الاقتصاد وتُراعى مصالح أمننا القومي». ومضى ليقول إن العجز كان حتميًّا في ذلك الحين بسبب الحاجة إلى تخفيض الضرائب لتحفيز النمو والحاجة إلى إنفاق جديد لتمويل الحرب على الإرهاب. وفي اليوم التالي مسَّ چون سنو الذي خلف مؤخرًا پول أونيل كوزير للخزانة وترًا مشابهًا. فقد أبلغ لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب أن «العجز يهم»، ولكن العجز المتوقع في ميزانية الرئيس الجديدة «يمكن إدارته» و«لا يمكن تجنبه».

كانت الميزانية الجديدة في رأيي أكثر تشجيعًا بعض الشيء. إذ بلغ حجم الإنفاق أكثر من ٢,٢ تريليون دولار، وكانت النتائج الصافية عجزًا متوقعًا يزيد على ٣٠٠ مليار دولار في كل من عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وآخر مقداره ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ (باستعمال افتراضات وردية بعض الشيء، كما أظن). ومن المتوقع أن الميزانية المقترحة اشترطت وجود قفزات ضخمة في الإنفاق على الأمن القومي والدفاع. ومع ذلك فهي لم تتضمن تمويل الحرب الوشيكة في العراق. (لو حدث ذلك لسَعَت للحصول على اعتماد خاص، وهو ما كان سيدفع العجز إلى أعلى مما هو عليه).

كان محور الميزانية جولة كبيرة ثانية من تخفيض الضرائب الذي اقترحه الرئيس بوش في البداية قبل بضعة أسابيع. وكان الأمر الأكثر تكلفة في ذلك هو الإلغاء الجزئي للضريبة المزدوجة على أرباح الأسهم. وطوال سنوات كنت أدعو إلى الإلغاء الكامل للضريبة المزدوجة على أرباح أسهم الشركات كحافز لاستثمار رأس المال. وسرعت

الخطة الجديدة كذلك تخفيضات ضرائب بوش الشاملة بحيث يتم تنفيذها على الفور، كما ألغت ضريبة التركات بشكل دائم. والخلاصة هي أنه كان متوقعًا أن تضيف حزمة الضرائب ٦٧٠ مليار دولار (أو أكثر من تريليون دولار، في حال جعل التخفيضات دائمة) على مدى عشر سنوات إلى مبلغ ١,٣٥ تريليون دولار تكلفة الجولة الأولى من تخفيف ضرائب بوش.

سارع ميتش دانييلز مدير مكتب الإدارة والميزانية بالإشارة إلى أن عجز الميزانية الذي يقدر بـ٣٠٠ مليار دولار يساوي ٢,٧ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي، وهو رقم متواضع نسبيًّا مقارنة بالمقاييس القديمة. وهذا صحيح، ولكن الهم الأساسي كان الفشل في معالجة السبيل طويل المدى الخاص بالإعانات التي وُعِد وسوف تترك فجوة كبيرة في الميزانيات المقبلة. فلابد أن نجهز أنفسنا لتقاعد مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بميزانيات متوازنة أو فائض استعدادًا للسنوات الصعبة المقبلة.(١)

كان هناك حديث عن أن تخفيضات الضرائب الإضافية سوف تحيي النمو الاقتصادي. ولكن طبقًا لتحليل بنك الاحتياط الفدرالي كان الركود الذي لا يزال قائمًا يعكس القلق والشك فيما يتعلق بالحرب، وليس الحاجة إلى محفز آخر. وسيطر العراق على الأخبار. وفي ٥ فبراير (شباط) ألقى كولين پاول كلمته في الأمم المتحدة متهمًا العراق بإخفاء أسلحة الدمار الشامل؛ وبعد عشرة أيام كانت هناك مسيرات ضد الحرب في مدن العالم المختلفة. وإلى أن حُل الوضع في العراق لم يكن هناك من سبيل لمعرفة ما إذا كان هناك معنى لمزيد من تخفيض الضرائب أم لا. وقد قلت للجنة البنوك بمجلس الشيوخ في ١١ فبراير: «أنا أحد الأشخاص القليلين الذين ليسوا مقتنعين بعد بأن الحافز سياسة مرغوب فيها في هذه الفترة على وجه التحديد».

وقلت إن الأهم من تخفيضات الضرائب العاجلة هو ضرورة معالجة التهديد الذي يمثله العجز الجديد المتزايد. وحثثت أعضاء مجلس الشيوخ على إعادة حدود الإنفاق

---

(١) لم يعد الفائض يشكل تهديدًا يتعلق بتراكم الأصول الخاصة على النحو الذي حدث في عام ٢٠٠١. فمستوى الدَّين الآن أعلى بكثير مما كنا نفكر فيه في عام ٢٠٠١.

القانونية وقواعد عدم زيادة العجز أو تقليل الفائض. «إني أشعر بالقلق من أنه ما لم تُعاد آلية التنفيذ التي تحكم عملية الميزانية فسوف يسمح غياب الاتجاه الواضح والأهداف البناءة... بأن يصبح عجز الميزانية راسخًا من جديد». وسوف يولِّد هذا بدوره مشاكل لا يحلها أي قدر من الحوافز. وقلت إنه لا شك في صحة مقولة جانب العرض التي تشير إلى أن النمو الاقتصادي سوف يجعل احتواء العجز أسهل. وفيما عدا الحدث غير المرجَّح الخاص بتوفير تخفيضات الضرائب بالكامل، فإن الجزء الذي يُنفق يرفع إجمالي الناتج المحلي وقاعدة الضرائب ومن ثم إيرادات الضرائب. وبذلك يكون إجمالي تخفيضات الضرائب أكبر من الخسارة في الإيرادات. وحذرت من أنه بناءً على النقص الذي نواجهه «لا يمكن الاعتماد على النمو الاقتصادي بشكل آمن في القضاء على العجز والخيارات الصعبة التي سيكون مطلوبًا منها استعادة النظام المالي».

أحدث كوني أتحدى خطة الإدارة على نحو علني هياجًا. فقد كان العنوان الرئيسي لصحيفة «فاينانشال تايمز» صباح اليوم التالي: «لا يا سيدي الرئيس: جرينسپان يلوم بشدة العجز المتزايد». ولكن العناوين الرئيسية في الصحف الأمريكية أظهرت أنني فشلت في تحويل المناقشة إلى مسارها الصحيح. فقد كنت أحاول جعل الناس يرون الحاجة إلى التقييد المالي، وليس تحقيق تخفيضات الضرائب فحسب، بل ما هو أهم من ذلك وهو الإنفاق. ومع ذلك فقد كان ما يركز عليه أي إنسان هو الضرائب. وكتبت صحيفة «واشنطن پوست»: «جرينسپان يقول إن تخفيضات الضرائب سابقة لأوانها؛ إلقاء اللوم على مخاوف الحرب فيما يتعلق بالركود». وقالت «يو إس توداي»: «جرينسپان ينصح بتأجيل تخفيضات الضرائب». ولم يتبنَ أحد في قيادة الكونجرس قضية الرقابة من خلال الميزانية.

أصبحت قضية تخفيض الضرائب لفترة قصيرة سيركًا إعلاميًّا. وفي ذلك الأسبوع نشر أكثر من ٤٥٠ اقتصاديًّا، بينهم عشرة من الحائزين على جائزة نوبل، خطابًا يقولون فيه إن تخفيض الضرائب الذي يقترحه بوش سوف يزيد العجز دون أن يساعد الاقتصاد كثيرًا؛ وقد رد البيت الأبيض برسالة وقع عليها ٢٥٠ اقتصاديًّا يدعمون خطته. وكنت أعرف الكثير من الأسماء ـ كان الأربعمائة والخمسين كينيزيين في

المقام الأول وكانت المائتان والخمسون من المؤيدين لجانب العرض.[1] وألقى الجدل كله ضوءًا أقل من الحرارة، وسرعان ما أُفَلَ مع حرب العراق. وبحلول شهر مايو، عندما وافق الكونجرس على تخفيض الضرائب الذي أراده الرئيس الذي وقعه ليصبح قانونًا، لم يعد لنظام الميزانية مكان على قائمة الأولويات. وعرفت ما يمكن أن تكون كاسندرا[2] قد شعرت به.

* * *

خلال عهد إدارة بوش، وخاصةً بعد الحادي عشر من سبتمبر، كنت أمضي في البيت الأبيض وقتًا أطول مما في أية فترة سابقة خلال عملي في بنك الاحتياط الفدرالي. وكنت أسير مرة واحدة في الأسبوع على الأقل من مكتبي إلى المصعد الذي يقلني إلى جراج بنك الاحتياط الفدرالي كي أقود السيارة لمسافة نصف ميل إلى البوابة الجنوبية الغربية. وكانت تلك الرحلات تشمل في بعض الأحيان لقاءات مع رئيس المجلس الاقتصادي القومي ستيف فريدمان وخلفه آل هبارد، أو غيرهما من كبار المسئولين الاقتصاديين. وكنت أزور بشكل دوري ديك تشيني، أو كوندوليزا رايس، أو أندي كارد، أو أي من بين عدد من المسئولين الآخرين. وبالطبع كنت أتواجد هناك في بعض الأحيان لمقابلة الرئيس.

كانت هذه عودة إلى وظيفة المستشار. وكان جدول أعمال تلك الاجتماعات يغطي الاقتصاديات الدولية، وديناميكيات الطاقة والنفط العالمية، ومستقبل الضمان الاجتماعي، وإلغاء القيود، والغش المحاسبي، والمشاكل مع فاني ماي وفريدي ماك[3]، والسياسة النقدية إذا سمح الأمر. ويظهر الكثير من الأفكار الذي بذلت أقصى جهد لتوصيلها في الفصول التالية.

---

(١) النظرية الاقتصادية التي تقول إن زيادة الأموال المتاحة للاستثمار التي تتحقق من خلال تخفيض الضرائب، وخاصة في الشرائح العليا، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والدخل في أنحاء النظام الاقتصادي. (المترجم)

(٢) كاسندرا ابنة پريام ملك طروادة التي كانت تمتلك موهبة التنبؤ ولكن الإله أبولو حكم عليها بألا يصدقها أحد. (المترجم)

(٣) «فريدي ماك» و«فاني ماي» هما المؤسَّستان الرسميَّتان المسيطرتان على سوق الرهون العقاريَّة الأمريكية (التي تبلغ قيمتها ١١ مليار دولار). (المترجم)

اتضح أن إدارة بوش مختلفة جدًّا عن التجسيد الجديد لإدارة فورد الذي كنت قد تخيلته. فالغلبة الآن للعملية السياسية. وباعتباري رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي كنت قوة مستقلة، وقد كنت موجودًا منذ فترة طويلة إلى حد كبير، ولكن من المؤكد أنني لم أكن مؤهلاً لأن أصبح جزءًا من الدائرة الداخلية، كما أنني لم أكن أرغب في ذلك.

سرعان ما أصبح واضحًا أنه ليس هناك مكان في الإدارة لصقر عجز[1] صريح مثل پول أونيل. فالمبادرات التي أمضيت أنا وهو الساعات الطوال في تخطيطها ـ الانتقال إلى حسابات الضمان الاجتماعي الخاصة، على سبيل المثال، والقانون الجديد الصارم لتنظيم مسائلة المديرين التنفيذيين للشركات ـ لم تتلق استقبالاً أفضل من المحفزات التي كنت قد دعيت إليها خلال الجولة الأولى من تخفيض الضرائب. فقد كانت صراحة پول سببًا في جعله على خلاف مع الإدارة، مما أكد الولاء للرسالة والتمسك بها. وقد أمضى پول جزءًا كبيرًا من عاميه الأخيرين كوزير للخزانة في شجار مع اقتصاديي بوش، وخاصةً لاري لندساي المهندس الأكبر لتخفيض الضرائب. وبعد انتخابات ٢٠٠٢ حصل البيت الأبيض على استقالة الرجلين. وقد استعاض عن پول بالمدير التنفيذي السابق چون سنو الذي كان يرأس شركة السكك الحديدية العملاقة سي إس إكس. وأثبت چون أنه أفضل كمدير من پول ومتحدث أكثر نعومة وكفاءة باسم السياسة الاقتصادية، وهو كل ما كان البيت الأبيض يريده من وزير خزانته.

ظللت أنا والرئيس على صلة بالقدر الذي كنا عليه في ذلك الصباح الأول بفندق ماديسون. فكان يدعوني في كل عام مرات عديدة لتناول طعام الغداء في غرفة طعامه الخاصة، وكان ذلك في العادة مع نائب الرئيس ديك تشيني، وأندي كارد، وأحد المستشارين الاقتصاديين. وفي تلك اللقاءات، كما كان الحال في اللقاء الأول، كنت أنا من يتحدث معظم الوقت عن الاتجاهات والمشكلات الاقتصادية العالمية. وكنت أتحدث كثيرًا، حتى أني لا أتذكر أنه كان لدي وقت للأكل. وكان ينتهي الحال بأن آكل لقمة عندما أعود إلى مكتبي.

---

(١) deficit hawk تعبير سياسي أمريكي دارج يشير إلى الشخص الذي يشدد على استمرار إبقاء الميزانية تحت السيطرة وتقليل العجز. (المترجم)

طوال السنوات الخمس التي تداخلت فيها صلاحياتنا التزم الرئيس بوش بتعهده الخاص باستقلال بنك الاحتياط الفدرالي. وبالطبع كنا خلال تلك الفترة قد أبقينا على سعر الفائدة قصير الأجل منخفضًا إلى أقصى حد، ولم يكن هناك الكثير مما يمكن الشكوى منه. ومع ذلك ففي عام ٢٠٠٤، وبعد عودة النمو الاقتصادي وبدء لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في رفع أسعار الفائدة، لم يعلق البيت الأبيض. وفي تلك الأثناء ظل الرئيس متغاضيًا عن انتقادي للسياسة المالية، إن لم يكن متقبلاً له. ولم يكد يمضي شهر على ردي على مقولته الخاصة بضرورة إجراء تخفيض آخر للضرائب، على سبيل المثال، حتى أعلن أنه يعتزم تعييني لفترة خامسة رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي. وقد فاجأني ذلك؛ إذ إن انتهاء فترتي الرابعة كان سيحين بعد سنة.

عملت الإدارة كذلك بنصيحة بنك الاحتياط الفدرالي بشأن السياسات التي كنا نظن أنها ضرورية لصحة الأسواق المالية. وكان الأكثر أهمية هو السعي الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ لكبح جماح التجاوزات في فاني ماي وفريدي ماك، وهما الشركتان اللتان صرح لهما الكونجرس بالمساعدة في تغطية الاكتتاب لسندات الرهون العقارية. وقد مُنحتا دعمًا بواسطة الأسواق المالية في صورة أسعار فائدة ذات علاوة مخاطر ائتمان منخفضة على ديونهما ـ وتفترض الأسواق أن الحكومة الأمريكية سوف تكفلهما في حال تأخرهما عن السداد. وكانت فاني وفريدي تستخدمان الدعم في زيادة أرباحهما ونموهما. ولكن تعاملاتهما بدأت تشوه الأسواق وبدا أنه من المرجح أن تصبحا مشكلة أكبر وأكبر. ووظفت الشركتان أعضاء مهرة من جماعات الضغط ومدافعين أقوياء في الكونجرس. وما كان الرئيس بوش ليحقق مكسبًا كبيرًا بدعم الانهيار. ومع ذلك ساند الرئيس بنك الاحتياط الفدرالي من خلال كفاح استمر عامين أسفر عن إصلاحات مهمة.

ظل أكبر إحباط أشعر به هو عدم استعداد الرئيس لاستخدام حق النقض ضد الإنفاق غير المقيد. وكانت قد أتيحت لي قبل فترة غير طويلة الفرصة لتقويم التغير في الوضع المالي للولايات المتحدة منذ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠١، عندما تولت الإدارة الحكم. وقد قارنت دلائل المستقبل حتى سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٦، في ظل السياسة القائمة حينذاك (القانون الساري وتقاليد الميزانية) وطبقًا لتقديرات مكتب

الميزانية بالكونجرس، بالنتائج الفعلية حتى عام ٢٠٠٦. وكان متوقعًا أن يبلغ الدَّين المستحق للجمهور ٢,١ تريليون دولار في نهاية سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٦. وكانت الحصيلة الفعلية ٤,٨ تريليون دولار. وكان ذلك إخفاقًا كبيرًا إلى حد ما. ومن المؤكد أن جزءًا كبيرًا من انخفاض الإيرادات يعود إلى فشل المديرين التنفيذيين في الحكم بشكل صحيح على الهبوط الذي يلوح في أرباح رأس المال وغيرها من الضرائب المتصلة بهبوط البورصة. ولكن بحلول عام ٢٠٠٢ كان ذلك معروفًا بالفعل للإدارة والكونجرس ـ وقد غيرا مقاربتهما السياسية على نحو قليل جدًّا.

كان بقية العجز يعود إلى السياسة؛ أي تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق. ولا تفسر نفقات حرب العراق وإجراءات محاربة الإرهاب تلك الفجوة. فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لذلك ١٢٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٦، حسب تقديرات مكتب الميزانية بالكونجرس. وهذا مبلغ كبير، غير أنه يمكن استيعابه بسهولة داخل اقتصاد يقدر بـ١٣ تريليون دولار. وقد عاد الإنفاق الفدرالي على الدفاع القومي، الذي بلغ أقل نسبة له من إجمالي الناتج المحلي خلال ٦٠ عامًا، وهي ٣ بالمائة، إلى حوالي ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤ حيث استمر على ذلك ـ وكان نسبته ٤,١ في عام ٢٠٠٦. (بالمقارنة، استوعب إنفاق الدفاع القومي في ذروة حرب فيتنام ٩,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من ١٤ بالمائة أثناء الحرب الكورية).

ولكن الإنفاق في القطاع المدني، أو ما يسمى الإنفاق الاختياري غير الدفاعي، ارتفع على نحو تجاوز التوقعات المعلنة في الأيام الغنية بالفائض في الألفية الجديدة. وكان الشيء الأكثر تثبيطًا لي هو سن قانون الأدوية التي تصرف بوصفة طبية في أواخر ٢٠٠٣. وبدلاً من إدماج إصلاحات الرعاية الصحية التي هناك حاجة شديدة إليها، فقد كان مقدرًا أن يضيف أكثر من ٥٠٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات إلى تكاليف النظام الضخمة التي لا يمكن السيطرة عليها. وبينما سمح للرئيس بالوفاء بوعد آخر من وعود حملته الانتخابية، فهو لم يوفر طريقة تأتي بالأموال اللازمة.

لم يكن ذلك حدثًا منعزلاً. ففي حين حددت الإدارة والكونجرس المسار إلى العجز الفدرالي الذي زاد على ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، فقد حاول الجمهوريون في

الواقع تعليل التخلي عن النموذج المثالي الخاص بالحكومة الصغيرة التحررية. وكتب عضو الكونجرس چون بوهنر من أوهايو في تقرير مفصل بعد الموافقة على مشروع قانون الأدوية مباشرة: «لقد اتضح أن الشعب الأمريكي لم يكن يرغب في تخفيض كبير للحكومة». وكان بوهنر مهندس سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب قبل ذلك بتسع سنوات، ولكنه قال إن الحزب يواجه «واقعًا سياسيًّا جديدًا». وبدلاً من تقليص حجم الحكومة ، كان أفضل ما يمكن تمنيه هو تبطئة نموها. كما كتب قائلاً: «لقد قَبِل الجمهوريون ذلك الواقع باعتباره عبء حاكمية الأغلبية». وقد قال هو وزعماء حزبيين آخرين إنه ينبغي أن تكون الحكومة الأكبر ولكنها الأكثر كفاءة هي الهدف الجديد. وقد حققوا الشطر الأول ولم يحققوا الثاني.

بل إن الواقع كان أشد قبحًا. إذ كان الكثير من زعماء الحزب يرون أن تغيير العملية الانتخابية لخلق حكومة دائمة بقيادة الجمهوريين بات هدفًا مهمًا. وبدا أن رئيس مجلس النواب هاسترت وزعيم الأغلبية في مجلس النواب توم ديلاي يميلان بسهولة إلى زيادة النفقات الفدرالية في أي وقت قد يمكن أن يساعد فيه ذلك على زيادة عدد مقاعد الأغلبية الجمهورية. وقد أثبتت زعامة مجلس الشيوخ أنها أفضل إلى حد ما فحسب. فقد كان زعيم الأغلبية بيل فرست، وهو طبيب ذكي على نحو غير عادي ويؤيد النظام المالي، يفتقر إلى قوة الشخصية كي يقوم بالمواجهة اللازمة. وعادةً ما كان المحافظون مثل فيل جرام، وچون ماكين، وتشاك هاجل، وچون سنونو يجدون تحذيراتهم غير مسموعة.

كان الكونجرس مستفيدًا من ذلك. وبلغ سوء استغلال «البنود»[1] أقصاه، حيث مارس الساسة تلك السلطة في توجيه الإنفاق الحكومي إلى مشروعات بعينها، مما أدى إلى فضائح الضغط على المشرعين والفساد في عام ٢٠٠٥. ولاحظ قانون «الحد من استغلال الأموال العامة في مشروعات تهدف إلى كسب الأصوات» الذي تقدمت به بعد ذلك مجموعة من الحزبين بقيادة ماكين أن البنود في اعتمادات الكونجرس قد

(١) البنود التي يخصصها الكونجرس وتحدد توجيه بعض الأموال التي تنفق على مشروعات بعينها، وعادة ما تكون تلك الأموال جزءًا من إيرادات معينة أو هذه الإيرادات كلها. (**المترجم**)

زادت من ٣٠٢٣ في عام ١٩٩٦، في نهاية فترة رئاسة كلينتون الأولى، إلى حوالي ١٦٠٠٠ في عام ٢٠٠٥، في بداية فترة رئاسة بوش الثانية. وكان من الصعب قياس إجمالي مبالغ الرشاوى الانتخابية طبقًا لأي تعريف، فقد كانت بعشرات المليارات من الدولارات. والحق يقال إن تلك المبالغ نسبة مئوية صغيرة جدًّا من الميزانية الفدرالية البالغة ملياري دولار، ولكن ليس هذا هو المهم. فالبنود هي التي تكشف كل شيء عندما يتعلق الأمر بانهيار النظام المالي. فهي تقل كثيرًا في تلك الحالة.

بعد أن فقد الجمهوريون السيطرة على الكونجرس في انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ٢٠٠٦، نشر زعيم الأغلبية الجمهورية السابق بمجلس النواب ديك أرمي مقالاً في صفحة الرأي يدل على الفهم في «وول ستريت چورنال». وكان عنوان المقال «نهاية الثورة»، وهي تعود بالزمن إلى استيلاء الجمهوريين على الكونجرس في عام ١٩٩٤:

> كان سؤالنا الأساسي في تلك السنوات المبكرة هو **كيف نصلح الحكومة ونعيد المال والنفوذ من جديد للشعب الأمريكي؟** وفي النهاية استعيض عن مجددي السياسات و«روح ٩٤» إلى حد كبير بالبيروقراطيين السياسيين الذين تحركهم رؤية ضيقة. وأصبح سؤالهم هو **كيف نحتفظ بالنفوذ السياسي؟**

كان أرمي مُحقًا؛ فقد ضل الجمهوريون في الكونجرس الطريق. إذا قايضوا المبدأ بالنفوذ. وانتهى بهم الحال بفقدانهم الاثنين. وقد استحقوا الخسارة.

* * *

ترقرق الدمع في عيني وأنا أشاهد حشود الأمريكيين الواقفين في صمت إجلالاً لچيرالد فورد في الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٦. فقد اصطفوا على جانبي الشوارع بينما يتجه الموكب الذي يحمل جثمان الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة من قاعدة أندروز الجوية إلى مبنى الكابيتول حيث يُسجَّى هناك لإلقاء النظرة الأخيرة عليه. وكان فورد الذي توفي عن الثالثة والتسعين أطول رؤساء الولايات المتحدة عمرًا. وكان أمرًا ملحوظًا أن نرى واشنطن العاصمة، التي يمزقها الصراع الحزبي وتؤوي حكومة مختلة وظيفيًا، وهي تحتضن عن بكرة أبيها هذا الرمز للرفقة بين

أعضاء الحزبين في تلك الحقبة البعيدة. وكان ذلك إجلالاً لروح كريمة، بل وكذلك دليلاً على تعطش الأمريكيين لذلك التحضر في السياسة الذي كان فورد يمثله ومضى زمن طويل على رحيله.

لقي فورد الهزيمة على يد چيمي كارتر في انتخابات ١٩٧٦، وكان أمرًا رمزيًا أن يلقى كارتر إحدى كلمات التأبين عند مواراة جثمان فورد الثرى في جراند رابيدز بولاية ميشيجان، حيث حزن عليه الناس الذين مثلهم في الكونجرس طوال ربع قرن. والأمر الذي جعل فورد يخسر انتخابات ١٩٧٦ هو ذلك العفو الرئاسي الذي منحه لريتشارد نيكسون. فقد خلق ذلك القرار عاصفة نارية بين الديمقراطيين الذين كانوا يريدونه أن يحمِّل نيكسون مسئولية إساءة السلوك أثناء تولي منصبه. إلا أنه بعد مرور السنين بات الكثير من الديمقراطيين يؤمنون بأن عفو فورد كان ضروريًا لإلقاء صدمة ووترجيت وراء ظهورنا. وقد أسماه السِّناتور تيد كنيدي «عملاً من أعمال الشجاعة غير العادية».[١]

عندما نظرت من نافذة سيارتي في الموكب في ذلك اليوم المشمس، على بعد ياردات من المركبة التي تحمل نعش فورد (كنت أحد حملة بساط الرحمة)، لم أستطع أن أمنع نفسي من التساؤل عما حل بالسياسة الأمريكية منذ أن كان يمكن لچيري فورد أن يتقاتل مع تيپ أونيل، وكان وقتها رئيس الكونجرس الديمقراطي، من التاسعة صباحًا إلى الخامسة مساءً، ومع ذلك يدعو صديقه القديم إلى حفلات الكوكتيل المسائية في البيت الأبيض.

التحقت بإدارة فورد في أغسطس منذ عام ١٩٧٤، وكانت صدمة ووترجيت لا تزال تحظى باهتمام واشنطن. إلا أنه كان يتم التخلي عن التحمس الحزبي عند غروب الشمس. وكانت حفلات العشاء التي حضرتها (طقس سياسي خاص بواشنطن) تجمع باستمرار بين أعضاء الحزبين. فكان أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب يختلطون بمناصري الإدارة، والإعلام، وصناع القرار السياسي. وخلال عام ٢٠٠٥،

---

(١) أدلى السِّناتور كنيدي بهذا التصريح في ٢١ مايو (آيار) من عام ٢٠٠١ عندما مُنح فورد جائزة «صورة چون كنيدي» في الشجاعة من مكتبة كنيدي في بوسطن.

وهو آخر عام كامل لي في الحكومة، كانت لا تزال حفلات العشاء تلك قائمة ولكنها أشد كثافة من الناحية الحزبية. وفي مناسبات كثيرة كنت الجمهوري الوحيد الموجود في الحفل. وفي «حفلات العشاء الجمهورية» التي حضرتها، كان هناك القليل جدًا من الديمقراطيين، إن وُجِدوا. وكانت الحفلات الرسمية السنوية التي يرعاها الإعلام بشكل أساسي - حفلات عشاء جريد أيرون[1] وغيرهم من المراسلين الصحفيين - تتم بحضور أعضاء من الحزبين تمامًا كما كان يحدث في تلك السنوات التي قضيتها في حكومة فورد. غير أن الرفقة في تلك المناسبات كانت مفروضة ومصطنعة.

هناك قدر كبير من التحليل الأكاديمي بشأن مسببات الاحتكاكات الحزبية بينما يوجد القليل من الاتفاق عليها. بل إن هناك فرضية محيرة تقول إن أيام الرفقة بين الحزبين التي كانت تتسم بالسلام والهدوء في الخمسينيات والستينيات كانت انحرافًا تاريخيًا، وأن احتكاكات الوقت الراهن لم تخرج كثيرًا عما يتفق والتاريخ. ومن موقعي، حيث كنت أراقب «الاستراتيجية الجنوبية» الخاصة بنيكسون وهى تتطور بنجاح في حملته عام ١٩٦٨، بدا أن جذور قصورنا السياسي تعود إلى انتقال في التمثيل المحافظ الجنوبي في الكونجرس من السيطرة الديمقراطية إلى السيطرة الجمهورية في أعقاب قانون الحقوق المدنية في عام ١٩٦٤. فقد كان الديمقراطيون يفوقون الجمهوريين عددًا في الستينيات، وكانت لهم الغلبة في الكونجرس والبيت الأبيض طوال السنوات التي أعقبت «الاتفاق الجديد» كلها تقريبًا. وبعد أن بات الجنوب حكرًا على الديمقراطيين، تكوَّن للديمقراطيين الجنوبيين قدر كبير من الهيمنة داخل الكونجرس وكانت لهم السيطرة كرؤساء للجان منذ عهد الرئيس فرانكلين روزفلت. وكان لابد للتحالف غير المستقر بين الليبراليين الشماليين والمحافظين الجنوبيين أن يتحطم على صخرة الحقوق المدنية والسياسة المالية.

وتقول الروايات إن ليندون جونسون قال عن الحزب الديمقراطي عند توقيع قانون

---

(١) Gridiron (وتعني الشواية) هو اسم المنظمة الصحفية التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها وتضم في أغلبها مجموعة من كبار المراسلين الصحفيين وتقيم حفل عشاء سنوي يحضره الساسة، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي، والصحفيون. (المترجم)

الحقوق المدنية: «لقد فقدنا الجنوب لفترة جيل». وإذا كان قالها فقد تنبأ بما حدث بالفعل. وشعر أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين بقيادة ريتشارد راسل أن زعيمهم من تكساس خانهم. وانخفض عدد ممثلي الجنوب العميق من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ من سبعة عشر من بين ثمانية عشر في عام ١٩٦٤ إلى أربعة من بين ثمانية عشر في الكونجرس الذي انتُخب في عام ٢٠٠٤. وهبط تمثيل الديمقراطيين في مجلس النواب على نحو مساو لذلك. وكان قد حدث مع انتقال الصناعة الشمالية إلى الجنوب، وهو الاتجاه الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، أن بات من المحتم أن يتغير القفل الذي وضعه الديمقراطيون على السياسة الجنوبية. إلا أن هناك بعض الشك في أن قانون الحقوق المدنية عجَّل بالعملية. ويحزنني أنه من المنظور الجمهوري تحققت نتيجة جيدة لأسباب خاطئة.

تغيرت اللجان الحزبية الأربع بالكونجرس، اثنتان في كل مجلس، تغيرًا ضخمًا على مر السنين. فقد كانت كل لجنة حزبية، اثنتان ديمقراطيتان واثنتان جمهوريتان، تضم الليبراليين والمعتدلين والمحافظين. ومن المؤكد أن النسبة كانت تختلف حسب الحزب، ولكن لم يكن هناك التماسك الكافي لإنتاج الأغلبية الساحقة بالنسبة لأي تشريع من التشريعات في أي من اللجان الحزبية الأربع. فعادةً ما كان التصويت على أي تشريع هو ٦٠ بالمائة من الديمقراطيين المؤيدين مقابل ٤٠ بالمائة من المعارضين، و٤٠ بالمائة من الجمهوريين مقابل ٦٠ بالمائة من المعارضين، أو العكس.

والآن نجد أن اللجان الحزبية في الكونجرس، فيما يعكس إعادة توجه الانتماءات الحزبية في الجنوب، قد أصبحت إما تحت سيطرة الليبراليين (الديمقراطيين) أو المحافظين (الجمهوريين). وبناءً على ذلك فإنه من الأرجح الآن أن تكون نسبة التشريع الذي كان يقسِّم أصوات الحزب بنسبة ٦٠ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة هي ٩٥ بالمائة إلى ٥ بالمائة. ونتيجة لذلك أصبح التشريع حزبيًّا إلى حد كبير.

قد يُقال إنه على امتداد تاريخنا الطويل لم يكن هناك قط أي حب مفقود بين الليبراليين والمحافظين. ولكن الناس لم يكونوا يعملون تحت راية «الحزب المحافظ» أو «الحزب الليبرالي». فقد كانت آليات الحكم ـ مهام اللجان والمناصب القيادية ـ ديمقراطية أو

جمهورية، وكانت سلطة الحزب هي الغالبة. وقد خلقت هيمنة الديمقراطيين النهائية في سياسة الولايات الجنوبية تفاوتًا عدديًا بين الحزبين الكبيرين، ولكنها شجعت، أثناء ذلك، على الانقسام الأيديولوجي بين الجمهوريين المحافظين والديمقراطيين الليبراليين. كما تركت وسطًا عريضًا لا يحظى بالاهتمام قد يكون من المتصور أن يخرج منه مرشح مستقل يحظى بقدر جيد من التمويل في عام ٢٠٠٨، وإن لم يكن حينذاك ففي عام ٢٠١٢.

تجاوزت شُقَّة الخلاف الحزبي دغدغة الحكماء السياسيين. فقد أصبحت الحوكمة تتسم على نحو خطير بالقصور. وكانت وسائل الإعلام والحشود الكبيرة التي تؤبن چيرالد فورد بطريقة غير عادية حزينة كذلك على موت سياسة الرفقة. وكان الأمريكيون قد صوتوا لمصلحة خروج الجمهوريين من قيادة الكونجرس منذ أقل من شهرين. ولا أظن أن الديمقراطيين فازوا. بل إن الجمهوريين هم الذين خسروا. وقد سيطر الديمقراطيون على الكونجرس لأنهم فحسب الحزب الوحيد الذي كان أفضل من سواه.

كثيرًا ما أتساءل إذا كانت البطاقة التي تضم جمهوريًّا لمنصب الرئيس وديمقراطيًّا لمنصب نائب الرئيس، أو العكس، سوف تجتذب انتباه الوسط الذي لا يحظى بالاهتمام أم لا. ربما كانت هذه القضية لا تهم لو أن العالم كان في سلام. ولكن مع الأهمية المتزايدة لـ «اليد الخفية» للعولمة التي تشرف بفاعلية على مليارات القرارات الاقتصادية اليومية، ستكون ماهية القادة أقل أهمية. ولكن هذا لم يكن هو الحال منذ الحادي عشر من سبتمبر (أيلول). فما يهم هو من يمسك بزمام أمور الحكم.

١٢

كليات النمو الاقتصادي

باعتباري رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي، فكثيرًا ما كنت أتعامل مع القضايا الملحة التي تواجه السياسة الاقتصادية الأمريكية التي تتطلب استكشاف الطرق الكثيرة التي تتفاعل بها الطبيعة البشرية وقوى السوق. وقد رويت في الفصول السابقة قصة كيفية توصلي إلى فهم طرق عمل العالم الاقتصادي ـ وهي عملية التعلم التي استمرت ستين عامًا. وفي الفصول التالية سوف أعرض بعض النتائج التي توصلت إليها؛ وسوف أحاول نقل فهمي للقوى التي تربط الاقتصاد العالمي وتحرك تطوره، وكذلك القوى التي تهدد بتحطيمه.

عرَّفت المنافسة في وقت مبكر من حياتي العملية بأنها المحرك الأول للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في الولايات المتحدة. وعند الانتقال في وقت لاحق إلى السياق العالمي كان مطلوبًا مني تغيير رؤيتي قليلاً جدًّا. وحين عينني الرئيس ريجان في عام ١٩٨٧ لرئاسة مجلس بنك الاحتياط الفدرالي، عبَّر العديد من المعلقين عن خوفهم بشأن نقص خبرتي الخاصة بالتجربة الاقتصادية الدولية. وكانت لديهم أسبابهم الوجيهة. فعندما كنت أدير تاونسند ـ جرينسپان ذات التوجه المحلي لم أكن أتعرض كثيرًا للاقتصاد الدولي باستثناء اقتصاديات النفط العالمية. وعرضتني مهمتي كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين في منتصف السبعينيات لنجاح أوروبا وكدحها، وإلى حد ما نجاح آسيا الناشئة وكدحها. ولكن لم يحدث قبل وصولي إلى بنك الاحتياط الفدرالي في أغسطس (آب) من عام ١٩٨٧ أن انهمكت في تفاصيل بقية أنحاء

العالم وتلك القوى التي تحركها. أزمات أمريكا اللاتينية الدورية خلال الثمانينيات، وانهيار الاتحاد السوفييتي واقتصاده، وعجز المكسيك تقريبًا عن سداد ديونها في عام ١٩٩٥، والأزمات المالية المخيفة التي انتشرت عبر الأسواق الناشئة وبلغت ذروتها بعجز روسيا عن سداد ديونها في عام ١٩٩٨، جميعها أمور أعادت ترتيب أولويات ومركز اهتمامي. وكان معلمي الأول في بنك الاحتياط الفدرالي رئيس قسم التمويل الدولي فيه تيد ترومان. وتيد، وهو أحد أقارب الرئيس هاري ترومان من بعيد، حصل على الدكتوراه من جامعة يل، حيث قام بالتدريس سنوات عديدة قبل انضمامه إلى هيئة العاملين ببنك الاحتياط الفدرالي. وقد استوعبت قدرًا كبيرًا من تيد، ولكن بعد فترة عمل مميزة وطويلة ببنك الاحتياط الفدرالي عُيِّن ترومان مساعدًا لوزير الخزانة للشئون الدولية. وواصلت خلفه، كارين چونسون الحاصلة على الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، تعليمي.

تفاعلت أثناء السنوات التي قضيتها في بنك الاحتياط الفدرالي مع الخبراء بشأن كل قضية اقتصادية دولية يمكن تخيلها بالفعل، من قواعد حساب الميزانية شبه الشفافة التي تحكم إسهاماتنا في صندوق النقد الدولي إلى اقتصاديات دلتا نهر اللؤلؤ في الصين. وكان عليَّ كذلك باستمرار تعديل آرائي الخاصة بطريقة عمل الاقتصاد الأمريكي في سياق العولمة التي تتسع باستمرار. وكان يشرف على تعليمي فيما يخص الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى دون كوهن، ديڤيد ستوكتون كبير اقتصاديي بنك الاحتياط الفدرالي منذ عام ٢٠٠٠، ويعمل بالبنك منذ عام ١٩٨١. ولم يسعَ للحصول على اهتمام الصحافة الذي يحظى به محافظو بنك الاحتياط الفدرالي، ولم يحظَ به، ولكن عندما كان المحافظون يلقون الكلمات كان تنبؤه الخاص بالاقتصاد الأمريكي هو ما كان يحصل عليه مراقبو بنك الاحتياط الفدرالي. وقد تعلمنا نحن المحافظين أن ننظر إليه على أنه موظف وراء الكواليس لا يمكن الاستغناء عنه[١].

قبل فترة طويلة من كتابة آدم سميث لرائعته «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها»،

---

(١) كان ديڤيد على قدر كبير من التواضع، حتى أنني لم أعلم أنه حفيد ريتشارد ستوكتون، أحد من وقعوا إعلان الاستقلال، إلا بعد أن عملنا معًا عن قرب لسنوات.

كان الناس يتجادلون بشأن أقصر الطرق وأكثرها استقامة إلى الرخاء. والواقع أنه جدل لا حد له. ولكن مع ذلك فإن المعلومات تشير إلى ثلاث صفات مهمة تؤثر على النمو العالمي: (١) مدى المنافسة على المستوى المحلي، ثم مدى انفتاح البلد على التجارة واندماجه مع سائر العالم، وخاصة فيما يتعلق بالدول النامية، و(٢) نوعية مؤسسات الدولة التي تجعل الاقتصاد يعمل، و(٣) نجاح واضعي السياسات في تنفيذ الإجراءات الضرورية للاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولكن بينما يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على أن تلك الشروط الثلاثة ضرورية للرخاء، فإني أشك أنه إذا أُجرى استطلاع للرأي بين خبراء التنمية الاقتصادية سوف يضع الكثير منها في ترتيبات مختلفة من حيث أهميتها وربما أبرزوا كذلك جوانب مختلفة من كل منها. وتقودني خبرتي إلى أن نأخذ في الاعتبار حقوق الملكية التي تفرضها الدولة باعتبارها المؤسسة المعززة للنمو. ذلك أنه ما لم تُفرض تلك الحقوق فسوف تُعاق التجارة المفتوحة وفوائد ضخمة للتنافس والميزة التنافسية على نحو خطير وضخم.

عمومًا لا يبذل الناس جهدًا في تكديس رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ما لم يكن بإمكانهم امتلاك ذلك المال. وبالطبع فإن الملكية يمكن أن تكون مشروطة إلى حد كبير. فهل أنا أملك قطعة من الأرض ملكية تامة، أو هل هناك العديد من حقوق استعمالها بحيث تقل قيمتها إلى حد كبير بالنسبة لي؟ أو، وهذا هو الأهم، إذا كان بإمكان الحكومات الاستيلاء على أرضي حسب تقديرها، فما هي قيمة حقوق ملكيتي؟ وفي ظل الخوف الدائم من نزع الملكية، ما الجهد الذي يمكن أن أقوم به لتحسين أملاكي؟ وما الثمن الذي يمكنني تحديده إذا اخترت بيعها؟

كان من المفزع أن أرى عبر السنين ما يمكن أن تفعله حتى الملكية الصغيرة. فعندما منحت الصين حقوقًا مخففة جدًّا للملكية لسكان الريف الذين يفلحون الأراضي الزراعية الشاسعة المملوكة للمجتمع ارتفعت غلة الفدان ومستوى المعيشة الريفى ارتفاعًا كبيرًا. وكانت الوصمة المحرجة بشدة في التخطيط المركزي بالاتحاد السوڤيتي أن نسبة كبيرة جدًّا من محاصيله تأتي من الأراضي «المملوكة ملكية خاصة» التي كانت تغطي جزءًا صغيرًا من الأراضي الزراعية.

وكما تستلزم المعيشة وجود ملكية مادية ـ المأكل والملبس والمسكن ـ فإن الناس بحاجة إلى الحماية القانونية لامتلاك تلك الأملاك والتصرف فيها بدون تهديد بالمصادرة التعسفية بواسطة الدولة أو الغوغاء في الشارع. ومن المؤكد أنه لابد للناس في المجتمعات الشمولية من أن يبقوا على قيد الحياة. ولكن وجودهم أقل قدْرًا. وقد كتب جون لوك، الفيلسوف البريطاني الذي أعادت إسهاماته في عصر التنوير للوجود مجموعة من المبادئ التي أثرت تأثيرًا ضخمًا على أفكار الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٦٩٠ أن للإنسان «بحكم الطبيعة سلطة» الحفاظ على «حياته، وحريته وأملاكه من الأضرار واعتداءات الآخرين».[1]

ما يؤسف له أنه لا يزال هناك خلاف حول فكرة الحق في رأس المال وغيره من الأصول المدرة للدخل، وخاصةً في المجتمعات التي مازالت تؤمن بأن البحث عن الربح ليس أخلاقيًا إلى حد كبير. وبالرغم من ذلك فإن الغرض الأساسي من حقوق الملكية هو حماية الأصول كي تُستخدم في تحقيق الربح. وليست هذه الحقوق قابلة للدعم في المجتمع الذي لا تزال فيه بقية كبيرة من وجهة النظر الماركسية التي تنظر إلى الملكية على أنها «سرقة». وتقوم هذه الفكرة على افتراض أن الثروة التي تُخلق في ظل تقسيم العمل تُنتج على نحو مشترك، ومن ثم تكون ملكيتها جماعية. ولهذا السبب فإن أية حقوق ملازمة للشخص لابد أن تكون «مسروقة» من المجتمع ككل. ووجهة النظر هذه سابقة لماركس بالطبع ولها جذورها العميقة في كثير من الأديان.

ولابد أن افتراض ملكية الأراضي بشكل فردى ومشروعية نقلها متأصلان في ثقافة المجتمع لكي تعمل اقتصادات السوق بفاعلية. وفي الغرب نجد أن المشروعية الأخلاقية لحقوق الملكية مقبولة، أو على الأقل هناك اتفاق عليها من كل الناس في

---

(١) يستحق تأكيد لوك في كتابه Second Treatise of Civil Government أن نورده هنا بالكامل: «كما ثبت، فإن الإنسان يُولد ومعه الحق في الحرية الكاملة، والتمتع الذي لا يقيده شيء بكل الحقوق والامتيازات الخاصة بقانون الطبيعة، متساويًا في ذلك مع أي رجل، أو كل الرجال في العالم، وله بحكم الطبيعة ليس فقط سلطة الحفاظ على أملاكه، أي حياته وحريته وأرضه، من الأضرار واعتداءات الآخرين؛ بل كذلك الحكم على انتهاكات الآخرين لذلك القانون والمعاقبة عليها، بالقدر الذي يكون مقتنعًا بأن الجُرْم يستحقه، حتى بالموت نفسه في الجرائم التي يرى أن شناعة الأمر تقتضي ذلك» (الفصل السابع، القسم ٨٧).

واقع الأمر. ويجري تناقل المواقف من ملكية الأراضي من جيل للجيل الذي يليه من خلال القيم العائلية والتعليم. وتنبع تلك المواقف من أعمق القيم التي تحكم التفاعل الاجتماعي الذي يؤمن به الناس. ومن ثم فمن المتوقع أن يكون التحول مما تسمى حقوق الملكية الجماعية الخاصة بالاقتصادات الاشتراكية إلى حقوق الملكية الفردية الخاصة باقتصادات السوق بطيئًا. وتغيير ما تعلمه أمة من الأمم لأطفالها صعب ولا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها.

من الواضح أنه ليست كل الديمقراطيات تحمي حق الملكية الخاص بالقدر نفسه من الحماس. فالواقع أنها تتفاوت في ذلك تفاوتًا كبيرًا. فالهند، وهي أكبر ديمقراطية في العالم، بها قدر كبير من التنظيم لنشاط الأعمال التجارية على نحو يضعف الحق في استخدام الملكية الفردية والتخلي عنها بحرية، باعتبار ذلك مقدارًا أساسيًّا من درجة حماية حقوق الملكية. وليس الحال هو أن المجتمعات كلها التي تكون فيها حقوق الملكية محمية بقوة تخضع باستمرار لإرادة أغلبية الشعب بشأن كل القضايا العامة. ومن المؤكد أن هونج كونج في سنواتها المبكرة لم تكن بها عملية ديمقراطية بل «قائمة حقوق» يحميها القانون العام البريطاني. وتحمي سنغافورة، وهي من ميراث مشابه، حقوق الملكية والتعاقد، وهي أعمدة مهمة لكفاءة السوق، ولكنها تفتقر إلى صفات أخرى خاصة بالديمقراطيات الغربية التي نألفها. وبالرغم من ذلك فإن الديمقراطيات التي بها صحافة حرة وحماية لحقوق الأقليات هي الشكل الأكثر فاعلية للحكم الذي يحمي حقوق الملكية، وذلك بصورة عامة لأن تلك الديمقراطيات نادرًا ما تسمح للسخط ببلوغ النقطة التي تؤدي إلى تغيرات قابلة للانفجار في الأنظمة السياسية. ومن ناحية أخرى فإن الرأسمالية الاستبدادية غير مستقرة بطبعها، لأنها تجبر المواطنين المظلومين على السعي إلى رفع المظلمة خارج القانون. وهذا الاحتمال تكلفته المالية كبيرة.

ومع أنه لا شك في استمرار الجدل حول حقوق الملكية والديمقراطية، فقد لفتت انتباهي ملاحظة لأمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد تقول: «في تاريخ المجاعات الرهيب في العالم، لم تقع قط أية مجاعة ضخمة في أي بلد مستقل أو ديمقراطي به صحافة حرة نسبيًّا. ولا نجد استثناءات لهذه القاعدة، بغض النظر عن

المكان الذي ننظر إليه». وحيث يميل الإعلام في الأنظمة المستبدة نحو الرقابة الذاتية، فإن سياسات التدخل في السوق ـ وهي أكثر أسباب اختلال توزيع الغذاء ـ تمضي دون الإبلاغ عنها أو تصحيحها إلى أن يفوت الأوان.

أهمية حقوق الملكية قضية أكبر من قضية خلق الحوافز لكي تستثمرها الأعمال التجارية القائمة بالفعل أو حتى الحوافز للمخترعين الذين يقومون بتجاربهم في أحد الجراچات. وقد جاء هرناندو دي سوتو، الاقتصادي البيروڤي إلى بنك الاحتياط الفدرالي في يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٣ كي يطلعني على ما كانت تبدو فكرة جذرية لرفع مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من معوزي العالم. وكان أحد جوانب وظيفتي مقابلة الزوار الأجانب الذين يمرون على مكتبي عندما يكونون بالمدينة. وكانت تلك الفرص مصدرًا قيمًا بالنسبة لي ولأعضاء بنك الاحتياط الفدرالي الذين كثيرًا ما كانوا يحضرون اللقاءات. وكانت سمعة دي سوتو، على الأقل على قدر حكمي عليها، سمعة رجل مثالي حسن النية ولكنه مضلَّل، أو لنقل بطريقة أقل مجاملة إلى حد ما إنه دون كيشوت يحارب الطواحين. وكانت فكرته البسيطة هي أن الأفراد الفقراء الذين يقيمون على أراض تابعة للدولة بوضع اليد يستفيدون استفادة فعالة من الملكية ـ بيوتًا وأراضٍ ـ ولكنهم يعانون من عدم امتلاكهم لحجة الملكية الشرعية التي تمكنهم من بيع الأراضي للحصول على المال أو استخدامها كضمان للحصول على قرض من أحد البنوك أو المؤسسات المالية. وإذا أمكن تحرير حجة شرعية للأراضي فسوف تطلق مبالغ كبيرة من الثروة. ورأيت أنها فكرة جديدة تستحق البحث؛ ومن المؤكد أن نظريات أخرى للتنمية لم يتحقق منها الكثير، بالرغم من المبالغ الكبيرة الخاصة بالمساعدات الخارجية الرسمية التي تُنفق عليها منذ الحرب العالمية الثانية.

على أي الأحوال فقد كنت شديد الاهتمام بمقابلة دي سوتو. إذ كانت حساباته تشير إلى أن قيمة الأراضي غير المستغلة تتجاوز ٩ تريليون دولار في أنحاء العالم. وحتى إذا كانت دقيقة إلى حد بعيد، فهي ستكون إضافة ملحوظة إلى قيمة الأراضي المحمية بشكل قانوني. وقد التقى بالساسة في العديد من الدول النامية في محاولة لإضفاء الوضوح القانوني على جزء كبير من ملكية الأراضي بوضع اليد في الكثير من الدول النامية. وكان دى سوتو متفائلاً، ولكني لم أصدق أنه من المرجح أن يحقق ذلك القدر الذي يأمله من التقدم.

بعد مغادرته تساءلت: هل من الممكن أن يكون على وشك اكتشاف شيء غاب عني بطريقة أو بأخرى؟ كان من الواضح لي أنه سوف يجد صعوبة في إقناع الساسة الفاسدين في الغالب بالتخلي عن الحق فيما يصل إلى حد أملاك الدولة بالفعل، إن لم تكن بحكم القانون. فقد كان هناك حاجزان لا يمكن تخطيهما لتحقيق أهداف دي سوتو. أولاً: يؤمن عدد كبير من ساسة العالم النامي بشكل ما من أشكال الملكية الجماعية، حتى وإن كانوا يتحاشون التعامل مع فكرة أن الملكية سرقة. وربما كان الأمر الأنسب هو أن منح تصريح قانوني ببيع أراضي واضعي اليد أو اعتبارها ضمانًا للقروض سوف يمكّن شريحة كبيرة من المجتمع، مع تقليل مقابل لسلطة الساسة. وسوف يلغي إضفاء الصفة القانونية على ملكية الأراضي السلطة الكامنة الخاصة بمصادرة أراضي شريحة كبيرة من واضعي اليد حسب الرغبة. ومع ذلك تشير الأحداث الأخيرة في الصين إلى كيف يمكن أن يكون ذلك مزعزعًا للاستقرار السياسي. إذ إنه أثناء السعي إلى التحديث، تقوم سلطات صينية إقليمية ومحلية عديدة ضمن تصورها الخاص عن التدمير الخلاق بمصادرة أراضي الفلاحين عن حين لآخر من أجل التنمية. وهو ما أدى إلى انتشار أعمال الشغب. وسوف يقطع منح الفلاحين حقوق الملكية القانونية الواضحة بالنسبة للأراضي التي يفلحونها شوطًا كبيرًا جدًّا نحو إنهاء هذا السخط.[1] ومع أن وسيلة بلوغ هذا الهدف قد لا تكون واضحة وضوحًا تامًا، فإن هدف هرناندو دي سوتو شديد الجاذبية.

وكانت حماية الأملاك هدفًا متحركًا على الدوام حيث يحاول القانون باستمرار مجاراة طابع التغير الاقتصادي. وحتى في الولايات المتحدة، حيث تحظى حقوق الملكية بقدر كبير من الحماية، رُفعت دعاوى أصحاب الأملاك في نيو لندن بولاية كونيتيكت، الذين استولت حكومة المدينة على أملاكهم في عام ٢٠٠٥ من أجل إعادة التنمية التجارية، إلى المحكمة العليا. وقد أثار حكم المحكمة لمصلحة حكومة المدينة احتجاجات قوية في الكونجرس. ولذلك فليس مستغربًا أن الثقافات المختلفة لها آراء مختلفة فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي حماية الملكية أم لا وإلى أي حد ينبغي أن تكون الحماية. وهذه القضية آخذة في الوضوح مع تحول الملكية إلى ملكية فكرية بشكل كبير. وسوف أبحث هذا النمو الكثيف في الفصل الخامس والعشرين.

---

(١) تحاشى «اعتراف» المؤتمر الوطني الصيني بحقوق الملكية في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٧ التعامل مع حقوق الأراضي الريفية.

بينما يبدو لي حكم القانون وحقوق الملكية أبرز الأعمدة المؤسسية للنمو الاقتصادي والرخاء، فهناك عوامل أخرى من الواضح أنها مهمة.

فمن الناحية التاريخية، نجد أن المجتمعات التي تسعي إلى المستويات العليا من الإرضاء الفوري، والمستعدة للاقتراض بناءً على الدخول المستقبلية كي تحقق ذلك، عادةً ما تعاني من التضخم والركود. وغالبًا تتعرض اقتصادات تلك المجتمعات لعجز أكبر في ميزانيات الحكومة يتم تمويله بأوراق النقد من المطبعة. وفي النهاية يؤدي التضخم التالي إلى الكساد، أو ما هو أسوأ منه، وذلك في الغالب لأن البنوك المركزية تُجْبَر على فرض القيود. وحينئذ تبدأ العملية بالكامل من جديد. وكان العديد من الدول في أمريكا اللاتينية عرضة بشكل خاص لتلك العلة «الشعبوية»، كما ناقشناها في الفصل السابع عشر. ويؤسفني أن أقول إن الولايات المتحدة ليست محصنة بالكامل ضدها.

المحدِّد الاقتصادي الكلي للنجاح الاقتصادي الذي نادرًا ما يُناقش، ولكنه مهم، هو مدى مرونة الاقتصاد، ومن ثم قدرته على الشفاء السريع من الصدمات. وعودة الاقتصاد الأمريكي إلى ما كان عليه في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) شهادة على أهمية المرونة، كما أشرت. وعلاوة على ذلك فإن المرونة ومقدار حقوق الملكية أمران يرتبطان ببعضهما. ولكي تحصل السوق التنافسية على المرونة لابد لها من حرية التعديل، وهو ما يعني أنه لابد أن يكون المشاركون في السوق أحرارًا في توزيع الملكية على النحو الذي يرونه مناسبًا. فالقيود المفروضة على التسعير والاقتراض والشراكات والممارسة السوقية تبطِّئ النمو. ويرتبط النقيض المقابل لذلك، وهو إلغاء القيود، بـ «الإصلاح». (حتى الستينيات كان «الإصلاح» يرتبط بتنظيم الأعمال التجارية. أي الأفكار التي تحكم السياسة).

الشرط المهم الآخر لعمل رأسمالية السوق بشكل صحيح ليس مغطى في كثير من الأحيان، وقد لا يكون مغطى بالمرة، ضمن قوائم العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة؛ إنه الثقة في كلمة الآخرين. فعندما يسود حكم القانون، وبالرغم من حق الجميع في رفع المظالم المتصورة للقضاء، فإنه إذا كان هناك قدر

كبير من العقود سارية المفعول يتطلب حكمًا قضائيًا، فسوف تُثقل الأنظمة القضائية بالأعباء، وكذلك قدرة المجتمع على أن يكون محكومًا بحكم القانون.

يوحي هذا بأنه في المجتمع الحر الذي تحكمه حقوق المواطنين ومسئولياتهم لابد أن تكون معظم المعاملات طوعية، وهو ما يفترض بالضرورة الثقة في كلمة من نقوم بالعمل معهم ـ وهم في كل الحالات تقريبًا أغراب عنا. ومن الملحوظ، كما أشرت في فصل سابق، أن أعدادًا كبيرة من العقود، وخاصةً في الأسواق المالية، شفاهية في المقام الأول، ولا تؤكدها الوثيقة المكتوبة إلا في وقت لاحق، حتى بعد قدر كبير من تحرك الأسعار. ومن الملحوظ مقدار ثقتنا في الصيدلي الذي يصرف الوصفة الطبية التي كتبها طبيبنا. أو الثقة التي نمنحها لمصانع السيارات بشأن كون مركباتهم سوف تسير على النحو الذي تشهد هي به. ونحن في ذلك لسنا حمقى. بل إننا نعتمد على مصلحة الأطراف الأخرى الشخصية في المبادلة. ولنفكر فقط في كيفية إنجاز أي عمل تجاري صغير ما لم تكن تلك هي الثقافة السائدة التي نعيش فيها. ففي تلك الحالة ما كان ليوجد تقسيم العمل شديد الأهمية لمستوى معيشتنا.

كما أشرت من قبل، فإن الرفاه المادي ـ أي خلق الثروة ـ يتطلب من الناس المخاطرة. فنحن لا يمكننا التأكد من أن ما نقوم به للحصول على المأكل والملبس والمأوى، على سبيل المثال، سوف ينجح. ولكن كلما زادت ثقتنا في الأشخاص الذين نتاجر معهم كان تراكم الثروة أكبر. ففي نظام السوق القائم على الثقة تكون للسمعة قيمة اقتصادية كبيرة. فالسمعة، التي يتم رسملتها بشكل رسمي في الميزانية العمومية للأعمال التجارية أو على نحو آخر باعتبارها «نوايا حسنة»، مساهم له أهميته في القيمة السوقية للشركة.

بدا لي باستمرار أن السمعة والثقة التي تعززها هما السمتان الجوهريتان المطلوبتان لرأسمالية السوق. فالقوانين في أفضل الحالات يمكن أن تنص على جزء صغير فحسب من الأنشطة اليومية داخل السوق. وعندما تضيع الثقة يكون من المحتمل أن تنهار قدرة البلاد على ممارسة الأعمال التجارية. ذلك أنه في داخل السوق تزيد الشكوك التي تخلقها الأطراف المعنية من مخاطر الائتمان وتزيد بالتالي أسعار الفائدة الحقيقية.

وباعتباري منظمًا للبنوك لمدة تزيد على ثمانية عشر عامًا، بت أعترف بأن التنظيم الحكومي لا يمكن أن يحل محل الأمانة الشخصية. والواقع أن أي شكل من أشكال الضمانات الحكومية للائتمان يقلل حاجة الأطراف المعنية المالية إلى اكتساب السمعة من أجل التعاملات التي تتسم بالأمانة. وبالطبع فإنه من المعقول أن تفوق الضمانات الحكومية أية سمعة شخصية. ولكن الضمانات ـ حتى ما يحظى منها بأكبر قدر من الثناء، مثل تأمين الودائع ـ له نتائج باهظة الثمن. وقد انتهيت إلى أن أول خطوط الدفاع وأكثرها فاعلية في مواجهة الغش والإعسار [عدم القدرة على الدفع] هو المراقبة الدقيقة للأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، يمحص بنك چيه پي مورجان الميزانية العمومية لميريل لينش قبل إقراضها. وهو لا يتوقع أن تتحقق لجنة الأوراق المالية والبورصات من إعسار ميريل.

مع أن أعمال البنوك والطب يمكن أن تكون أوضح الأمثلة على القيمة السوقية للسمعة، فهي متغللة في كل المهن كذلك. وعندما كنت طفلاً كانت النكات بشأن الوسوسة في بائعي السيارات المستعملة منتشرة، ولكن الواقع أن وجود بائع السيارات المستعملة عديم الذمة على نحو شديد الوضوح في السوق لم يكن يطول. وفي الوقت الراهن نجد أن كل مجال مهني تقريبًا يقيده إطار تنظيمي ما، ولذلك فإن عزل أثر السمعة أصعب من أي وقت سبق، ولكن القطاع الذي يمكننا فيه عزل أثر السمعة هو التجارة الالكترونية. على سبيل المثال، فإن Alibris موقع على شبكة الإنترنت يعمل كسمسار بين بائعي ومشتري الكتب المستعملة. وإذا كنت راغبًا في شراء نسخة قديمة من كتاب آم سميث «ثروة الأمم» فيمكنك أن تبحث على Alibris عن أسماء بائعي الكتب في أنحاء البلاد الذين لديهم نسخ لبيعها. وتتاح للزبائن فرصة تقدير مصداقية بائعي الكتب الذين اشتروا منهم كتابًا واحدًا على الأقل، ولا شك في أن لتلك التقديرات دورًا مهمًا في تقرير الاستفادة من أي من بائعي الكتب. وهذا الشكل من أشكال التغذية الارتجاعية حافز قوي لبائعي الكتب كي يكونوا أمناء بشأن حالة بضاعتهم، وأن ينفذوا الوعود بالكامل وعلى الفور. ولكن ليس هناك من هو محصن ضد شك المستهلكين؛ فباعتباري مديرًا لبنك الاحتياط الفدرالي كان زملائي رجال البنوك المركزية الذين يحوزون مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية يستفسرون مني إن كانت الدولارات استثمارات آمنة أم لا.

الأمر الأكثر إثارة للدهشة من أية قائمة لعوامل النمو الأساسية ومستويات المعيشة المحسَّنة هو ما ليس على هذه القائمة. إذ كيف يمكن ألا تضيف الوفرة المفرطة من الموارد الطبيعية ـ النفط والغاز والنحاس وخام الحديد ـ الكثير إلى إنتاج البلاد وثروتها؟ ومن المفارقة أن معظم المحللين يستنتجون أن وفرة الموارد الطبيعية، وخاصة في الدول النامية، غالبًا ما تقلل مستويات المعيشة بدلاً من أن تحسِّنها.

يتخذ الخطر شكل علة اقتصادية أطلقوا عليها اسم «المرض الهولندي». (وقد سكت مجلة «إيكونوميست» هذا المصطلح في السبعينيات لوصف عناء أصحاب المصانع في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي هناك.) ويحدث المرض الهولندي عندما يرفع الطلب الخارجي على إحدى الصادرات قيمة سعر الصرف الخاصة بعملة البلد المصدِّر. وهذه الزيادة في قيمة العملة تجعل منتجات البلد الأخرى التي يجري تصديرها أقل قدرة على التنافس. وغالبًا ما يستشهد المحللون بهذا النمط كأحد أسباب انتعاش هونج كونج واليابان وأوروبا الغربية الفقيرة نسبيًّا في الموارد بينما لم تنتعش نيجيريا وغيرها من البلدان الغنية بالنفط.[1]

«بعد عشر سنوات من الآن، وبعد عشرين سنة من الآن، سوف ترى: سوف يعود علينا النفط بالخراب». هذا ما قاله وزير النفط الفنزويلي السابق والمشارك في تأسيس الأوبك خوان پابلو پيريس ألفونسو في السبعينيات. وقد كان محقًّا في تنبؤه بعجز دول الأوبك جميعها في الواقع عن الاستفادة من ثرواتها في تنويع يتجاوز بشكل

(١) في الحالة الهولندية، أدى الطلب الخارجي الكبير على الغاز إلى شراء الجلدر بكميات كبيرة، مما رفع قيمة العملة الهولندية مقارنة بالدولار والمارك الألماني وسائر العملات الرئيسية الأخرى. وكان معنى ذلك أن صادرات هولندا من أي شيء غير الغاز الطبيعي حُرمت من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وكان منتجو سلع التصدير يدفعون الأجور وغيرها من التكاليف بالجلدر، وهو ما يعني في ظل ارتفاع سعر عملتهم في الخارج تكلفةً أعلى مقومة بالدولار وغيره من العملات. ولكي يبيع مصدرو السلع غير الغازية سلعهم على نحو تنافسي في السوق الخارجية، فسوف يتلقون عددًا أقل من الجلدرات مقابل بضائعهم وسوف يعيشون على هوامش ربح منخفضة، أو يرفعون ـ وهو الأرجح ـ أسعارهم بالدولار ويبيعون كميات أقل. وأصبحت الحالة تُعرف بالمرض الهولندي حتى بعد أن عالجت هولندا المشكلة بدون قدر كبير من الاختلال.

كبير النفط وما يتصل به منتجات. وإلى جانب تشويه قيمة العملة، غالبًا ما يكون لثروة الموارد الطبيعية آثار اجتماعية معوقة. فالواضح أن الثروة السهلة غير المكتسبة غالبًا ما تضعف القدرة الإنتاجية. وقد وفرت دول النفط الخليجية الكثير من وسائل الرائحة لمواطنيها على نحو جعل من ليس لديهم رغبة فطرية في العمل لا يعملون. وأصبحت الأعمال العادية من نصيب المهاجرين والعمال الوافدين الذي يسعدهم الحصول على ما هو بالنسبة لهم أجر جيد. وهناك آثار سياسية كذلك؛ فالعصبة الحاكمة يمكنها استغلال جزء من الموارد لاسترضاء الشعب والحيلولة دون اعتراض الناس على النظام الحاكم.

ليس مستغربًا أنه كان لساو تومي وپرينسيپ قبالة ساحل إفريقيا عند اكتشاف مستودعات ضخمة من خام النفط تحت مياهها الإقليمية رد فعل مختلط بشأن استغلالها. فقد قال الرئيس فراديك دي منزيس في عام ٢٠٠٣: «لقد وعدت شعبي بأننا سوف نتحاشى ما يسميه البعض «المرض الهولندي» أو «إضعاف الخام» أو «لعنة النفط». وتبين الإحصاءات أن الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أسوأ أداءً في نمو إجمالي الناتج المحلي من الدول فقيرة الموارد الطبيعية. كما أن مؤشراتها الاجتماعية دون المتوسط. ونحن في ساو تومي وپرينسيپ عازمون على أن نتحاشى مفارقة الوفرة تلك».

يصيب المرض الهولندي الدول النامية في المقام الأول لأنها غير مستعدة الاستعداد الواجب لصده. وفي الوقت نفسه غالبًا ما يكون مقدار التحديات أكبر؛ فبما أن الطبيعة توزع كنوزها دون النظر إلى حجم الاقتصادات القومية أو تطورها، فمن المرجح أن تقلل ثروات الموارد إجمالي الناتج المحلي للدول النامية على نحو يزيد على تقليلها للناتج المحلي للدول المتقدمة. وبصورة عامة يبدو أنه إذا كان بلد ما «متقدمًا» قبل اكتشاف ثروة الموارد الطبيعية، فحينئذ يكون محصنًا ضد أي أثر ضار طويل المدى. وبالرغم من ذلك فمن الممكن أن يحدث المرض الهولندي في أي مكان. ففي بداية الثمانينيات مرت بريطانيا العظمى بفترة من الإصابة به في أعقاب تطوير نفط بحر الشمال. وعندما تحولت بريطانيا من الاستيراد الصافي للنفط إلى مصدر صافٍ له، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الاسترليني وأصبحت أسعار

السلع المصدرة البريطانية غير قابلة للمنافسة إلى حد كبير على نحو مؤقت. وكان لابد للنرويج، التي يقل عدد سكانها عن الخمسة ملايين نسمة، من اتخاذ إجراء دراماتيكي لفصل اقتصادها الصغير عن ثروة نفط بحر الشمال. وأنشأ هذا البلد صندوق تثبيت كبير خفف الضغط عن سعر صرف الكرونا بعد ما طرأت عليها زيادة كبيرة في أواخر السبعينيات. وفي أعقاب انهيار الشيوعية، تكافح روسيا شكلاً من أشكال المرض الهولندي في الوقت الراهن.

على مدى الخمسة والثلاثين عامًا الماضية، وبينما سعت بلدان كثيرة لتحرير اقتصادها وتحسين نوعية سياساتها، ازداد نصيب الفرد العالمي من الدخل بشكل مطرد. وكان ذلك هو الحال في بلدان كانت من قبل ذات تخطيط مركزي كامل أو جزئي وتبنت منذ سقوط سور برلين شكلاً من أشكال رأسمالية السوق. وإني أعترف بصعوبة تحديد كميات معدلات الفقر، إلا أنه طبقًا لمصادر البنك الدولي فإن عدد من يعيشون على دخل يومي مقداره دولار واحد، وهو حد الكفاف المستخدم عادةً، قد انخفض انخفاضًا كبيرًا من ١٢٤٧ مليونًا في عام ١٩٩٠ إلى ٩٨٦ مليونًا في عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام ١٩٧٠ انخفض معدل وفيات الأطفال الرُّضع بما يزيد على النصف، وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس بشكل مطرد، كما زاد معدل معرفة القراءة والكتابة.(١)

بينما زادت الثروة والنوعية الشاملة للحياة، من المنظور العالمي، فإن هذا النجاح ليس موحدًا عبر المناطق أو البلدان. فاقتصادات شرق آسيا قصص نجاح كثيرًا ما

(١) أرقام معدلات الفقر العالمية من البنك الدولي ودراسة أجراها الاقتصادي بجامعة كولومبيا خابيير سالا إي مارتين. ويُقاس حد دولار واحد في اليوم بدولار عام ١٩٨٥ على أساس تعادل القدرة الشرائية. ويستخدم الاقتصاديون تعادل القدرة الشرائية كبديل لأسعار صرف العملات عند قياس ومقارنة المخرجات والدخل عبر البلدان. وهي طريقة مفيدة وإن لم تكن دقيقة لقياس مستوى معيشة سكان اقتصاد ما، من ناحية لأنه يأخذ في حسبانه السلع والخدمات «غير القابلة للتداول» - مثل قص شعر الرجل. ويقيم البنك الدولي تعادل القدرة الشرائية على أسعار ١٩٨٥ للسلع والخدمات الأساسية بالعملات المحلية، مع تعديلها طبقًا للتضخم. وهو يستخدم تعادل القدرة الشرائية في حساباته الخاصة بمعدلات الفقر العالمية عند دولار واحد ودولارين في اليوم.

يرد ذكرها. ويبرز بعضها، بما في ذلك الصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند، ليس فقط باعتبارها تنمو بقوة كبيرة، بل كذلك باعتبارها تشهد أكبر انخفاض في معدلات الفقر. ولم تنفرد آسيا بهذا الأمر. فقد اتسع دخل الفرد في أمريكا اللاتينية كذلك خلال الفترة نفسها، وهبط معدل الفقر، وإن كان التقدم أبطأ بعض الشيء. ولكن ما يؤسف له أن مستويات دخل الفرد انخفضت في بلدان كثيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يلفت نظري أن أفكارنا بشأن فاعلية منافسة السوق ظلت بلا تغيير إلى حد كبير منذ عصر التنوير في القرن الثامن عشر حيث ظهرت لأول مرة، على نحو ملحوظ وإلى حد كبير، من عقل رجل واحد، هو آدم سميث. ومع موت التخطيط المركزي في نهاية القرن العشرين بات لقوى الرأسمالية مطلق الحرية تدفعها العولمة التي لا تتوقف عن الاتساع. ولا شك في أن آراء الاقتصاديين الخاصة بما ينجح في تحسين الرفاه المادي سوف تظل تتطور على مر الزمن. ومع ذلك فإن تاريخ منافسة السوق والرأسمالية هو قصة مد وجزر أفكار سميث. وبناءً على ذلك فإن قصة عمله وتلقيها تعوض الاهتمام الخاص. كما أنها تمهد الطريق للفصل التالي من كتابي الذي يتناول «المشكلة» الكبيرة المتأصلة في الرأسمالية، وهي أنه يُنظر إلى التدمير الخلاق في الغالب، وبواسطة أعداد كبيرة جدًّا، على أنه تدمير فحسب. وتاريخ أفكار سميث هو تاريخ المواقف تجاه التفكك الاجتماعي الذي تجلبه الرأسمالية وعلاجه المحتمل.

وُلِد سميث في كيركالدي بسكوتلندا في عام ١٧٢٣ وعاش في عصر تأثر بأفكار وأحداث حركة الإصلاح. ولأول مرة في تاريخ الحضارة الغربية بدأ الأفراد ينظرون إلى أنفسهم على أنهم قادرون على العمل بشكل مستقل عن قيد رجال الدين والدولة. وانتشرت الأفكار الحديثة الخاصة بالحرية السياسية والاقتصادية. وكانت تلك الأفكار مجتمعةً هي بدايات عصر التنوير، وخاصةً في فرنسا وسكوتلندا وإنجلترا. وفجأة كانت هناك رؤية لمجتمع يكون فيه للأفراد الذين يقودهم العقل حرية اختيار مصائرهم. وأصبح ما نعرفه الآن بحكم القانون ـ وبشكل خاصة حماية حقوق الأفراد وملكيتهم ـ راسخًا بقوة، مما شجع الناس على الإنتاج والتجارة والإبداع. وأخذت قوى السوق تقضي على العادات الجامدة الباقية من العصور الإقطاعية والوسطى.

وفي الوقت نفسه كانت الثورة الصناعية الوليدة تحدث اضطرابًا وتفككًا. وأعادت المصانع والسكك الحديدية تشكيل المشهد الإنجليزي، وتحولت المزارع إلى مروج لتربية الأغنام لإمداد صناعة النسيج الجديدة المزدهرة، وأُجبرت أعداد ضخمة من الفلاحين على مغادرة مواطنهم. ودخلت الطبقة الصناعية الجديدة في صراع مع الطبقة الأرستقراطية التي كانت ثروتها تقوم على الأملاك الموروثة. وبدأ التفكير الحمائي المعروف بالمركنتلية(١)، الذي خدم مصالح مُلاَّك الأراضي والمستعمرين، يفقد قبضته على التجارة.

وسط الظروف المعقدة والمحيرة تلك حدد آدم سميث مجموعة من المبادئ التي أضفت وضوحًا مفاهيميًّا على فوضى النشاط الاقتصادي الجلية. وصاغ سميث رؤية عالمية للطريقة التي تعمل بها اقتصاديات السوق الناشئة للتو حينذاك. وقد عرض أول فحص شامل للسبب في قدرة بعض البلدان على تحقيق مستويات معيشة مرتفعة بينما تحقق دول أخرى قدرًا قليلاً من التقدم.

بدأ سميث حياته العملية محاضرًا في إدنبره، وسرعان ما انتقل إلى جلاسجو، حيث بدأ دراسته الجامعية لأول مرة، ليعمل بها أستاذًا. وكان أحد مجالات خبرته ما أسماه «تقدم الوفرة» في المجتمع (لم يكن علم الاقتصاد قد أصبح له اسم باعتباره مهنة). وبمرور السنين ازداد افتتان سميث بسلوك السوق كثافة، وبعد الإقامة لمدة عامين مثمرين في فرنسا ضمن جولة يقوم بها اللورد الاسكوتلندي الشاب، عاد إلى مسقط رأسه في كيركالدي في عام ١٧٦٦ وكرَّس وقته بالكامل لعمله الكبير.

الكتاب الذي أنتجه بعد ذلك بعشر سنوات وبات يُعرف باسم «ثروة الأمم» واحد من المنجزات العظيمة في التاريخ الفكري. والواقع أن سميث حاول الإجابة عما قد

---

(١) المركنتلية أو المذهب التجاري Mercantilism نظام اقتصادي ظهر وترسخ في أوروبا فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. ومن أبرز أهدافه العمل على توحيد الأمة في ظل دولة قوية، وتعزيز ثروة هذه الأمة المالية عن طريق التنظيم الصارم لكامل الاقتصاد القومي، وانتهاج سياسات ترمي إلى اختزان أكبر قدر من الذهب والفضة، وتنشيط الصناعة والزراعة، وتشجيع التصدير بغية تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وإنشاء الاحتكارات المتحكمة في التجارة الخارجية. وكان آدم سميث أول من أطلق على هذا المذهب اسم المركنتلية. (المترجم)

يكون أهم سؤال اقتصادي قياسي: ما الذي يجعل أي اقتصاد ينمو؟ وقد عرَّف في «ثروة الأمم» بدقة تراكم رأس المال، والتجارة الحرة والدور المناسب ـ ولكنه مقيد ـ للحكومة، وحكم القانون باعتباره مفتاح الرخاء القومي. وأهم شيء أنه كان أول من أكد على المبادرة الفردية: «الجهد الطبيعي الذي يقوم به كل فرد لتحسين ظروفه، حين يعاني لبذل قصارى جهده لتحقيق الحرية والأمن مبدأ قوي جدًّا، وهو وحده وبدون أية مساعدة... قادر على نقل المجتمع إلى الثروة والرخاء». وهو ينتهي إلى أنه لكي نحسِّن ثروة أية دولة، ينبغي على كل رجل أن يتصرف طبقًا للقانون أن يكون «حرًّا في السعي لتحقيق مصلحته بطريقته». وكانت المنافسة عاملاً أساسيًّا لأنها تدفع كل شخص إلى أن يصبح أكثر إنتاجيةً، في الغالب من خلال التخصص وتقسيم العمل. وكلما ازدادت الإنتاجية ازداد الرخاء.

أدى ذلك بسميث إلى سياق العبارة التي تقول إن الأفراد الذين يتنافسون من أجل المكسب الخاص يتصرفون وكأنه «تقودهم يد خفية» إلى تعزيز المصلحة العامة. وبالطبع استولى تشبيه اليد الخفية على خيال العالم ـ ربما لأنها تبدو وكأنها تنسب صفتي الإحسان والعلم بكل شيء الربانيتين إلى السوق التي تتسم طرق عملها في الواقع بالحيادية والاختيار الطبيعي الذي قال به دارون ووصفه بعد ذلك بأكثر من نصف قرن. ولا يبدو أن تعبير «اليد الخفية» كان مهمًا جدًّا بالنسبة لسميث؛ فهو لم يستخدمه في كل كتاباته إلا ثلاث مرات. ومع ذلك فإن الأثر الذي يصفه شيء يدركه في كل مستوى من مستويات المجتمع، بدءًا من التدفقات الكبيرة للبضائع والسلع بين الدول إلى التعاملات اليومية في الحي: «نحن لا نتوقع الحصول على عشائنا بسبب إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، بل نتيجة لاهتمامهم بمصلحتهم».

وكانت رؤية سميث المتعمقة لأهمية المصلحة الذاتية الأمر الأكثر ثوريةً، ذلك أنه على مر التاريخ وفي ثقافات عديدة كان العمل من أجل المصلحة الشخصية ـ أو السعي لتكديس الثروة في واقع الأمر ـ يُنظر إليه على أنه غير لائق، بل وغير مشروع. إلا أن سميث كان يرى أنه إذا كانت الحكومة توفر الاستقرار والحرية فحسب ولا يكون لها دخل فيما هو عدا ذلك، فسوف تتولى المبادرة الشخصية أمر المصلحة العامة. أو

كما قال في محاضرة ألقاها عام ١٧٥٥: «ليس هناك ما هو مطلوب لرفع الدولة إلى أعلى درجات الوفرة من أدنى دركات الهمجية إلا السِّلم والضرائب اليسيرة والإدارة المتسامحة للعدالة؛ وكل ما عدا ذلك كفيل به المسار الطبيعي للأشياء».

وقد نجح سميث في التوصل إلى استنتاجات عريضة بشأن طبيعة التنظيم التجاري والمؤسسات التجارية القائمة على القليل جدًّا من الأدلة الإمبريقية ـ فهو على عكس الاقتصاديين في الوقت الراهن لم يكن يمكنه الوصول إلى ذلك القدر الكبير من البيانات الحكومية والصناعية. ومع ذلك فقد أثبتت الأرقام صحة ما قاله بمرور الزمن. ففي كثير من أنحاء العالم المتحضر خلق نشاط الأسواق الحرة مستويات من الإعالة القادرة على تمكين السكان من النمو، وخلق في وقت لاحق ـ بعد ذلك بكثير ـ ما يكفي من الرخاء لتعزيز الارتفاع العام في مستويات المعيشة وزيادة متوسط الأعمار. ووفرت التطورات الأخيرة الإمكانية للأفراد في الدول النامية كي تكون لهم أهداف شخصية طويلة الأجل. وكان ذلك الترف بعيدًا عن متناول الكل في الأجيال السابقة، باستثناء شريحة صغيرة منهم.

أحدثت الرأسمالية كذلك تغيرًا في أسلوب الحياة. فعلى امتداد التاريخ المسجل كان الناس يعيشون في مجتمعات ثابتة ويمكن التكهن بما تقوم به. فكان بإمكان فلاح القرن الثاني عشر التطلع إلى فلاحة القطعة نفسها من أرض المالك إلى أن ينهي حياته المرض أو المجاعة أو الكوارث الطبيعية أو العنف. وكثيرًا ما كانت تلك النهاية تأتي بسرعة. وكان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد خمسة وعشرين عامًا، وهو تقريبًا المتوسط نفسه الذي كان على امتداد الألفية السابقة. وعلاوة على ذلك كان بإمكان الفلاح توقع أن يقوم أبناؤه وأبناؤهم بفلاحة قطعة الأرض ذاتها. وربما أضفت تلك الحياة المبرمجة بجمود إحساسًا بالأمان نابعًا من قابلية التكهن بما سيحدث، إلا أنها لم تترك الكثير للمبادرة الفردية.

ومن المؤكد أن التكنيكات الزراعية المحسَّنة وتوسع التجارة على نحو يتجاوز الضيعة الإقطاعية المكتفية ذاتيًّا إلى حد كبير قد زادت من تقسيم العمل، ورفعت مستويات المعيشة، وسمحت لعدد السكان بالزيادة في القرنين السادس عشر والسابع

عشر. ولكن سرعة الزيادة كانت شديدة البطء. ففي القرن السابع عشر كانت أعداد كبيرة من الناس لا تزال مرتبطة بالممارسات نفسها التي كان يتبعها أسلافهم قبل ذلك بأجيال عديدة.

كان سميث يؤمن بأن العمل على نحو أكثر ذكاءً، وليس بجد أكثر فحسب، هو السبيل إلى الثروة. وفي الفقرة الافتتاحية من كتابه «ثروة الأمم» يبرز الدور المهم لتوسيع إنتاجية العمل. وقال إن المحدِّد الأساسي لمستوى معيشة الدولة هو «المهارة، والبراعة والحصافة التي يتم بها العمل بصورة عامة». وكان ذلك يتعارض مع النظريات السابقة، مثل المبدأ المركنتلي القائل بأن ثروة الدولة تُقاس بما لديها من كنوز سبائك الذهب، أو المبدأ الفيزيوقراطي[1] القائل بأن القيمة تُستمد من الأرض. وكتب سميث أنه «مهما كانت تربة أية دولة أو مناخها أو مدى اتساع مساحتها، فإن وفرة أو ندرة موردها السنوي» لابد أن تعتمد على «القوى الإنتاجية للعمل». وبعد قرنين من الفكر الاقتصادي لم يُضف الكثير إلى تلك الرؤية المتعمقة.

بمساعدة من سميث وخلفائه المباشرين، كانت المركنتلية تتفكك تدريجيًا وتنتشر الحرية الاقتصادية على نطاق واسع. وفي بريطانيا بلغت تلك العملية منتهاها مع إبطال العمل بقوانين القمح، وهي نسق من الرسوم الجمركية ظلت سنوات عديدة تحول دون استيراد الحبوب، حيث جعلت بذلك الإيجارات التي يحصل عليها مُلاَّك الأراضي مرتفعة بشكل مصطنع ـ ورفعت بطبيعة الحال السعر الذي يدفعه العامل الصناعي مقابل رغيف الخبز. وكان قبول اقتصاد سميث حينذاك يحفز إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في جزء كبير من العالم «المتحضر».

ومع ذلك فقد تآكلت شهرة سميث وتأثيره مع انتشار التصنيع. فهو لم يكن بطلاً بالنسبة لمن كانوا يكافحون خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ضد ما كانوا يرونه همجية وظلم صاحبا اقتصاديات السوق الحرة. وكان روبرت أوين صاحب المصانع البريطاني الناجح يعتقد أن رأسمالية حرية النشاط الاقتصادي يمكن أن تؤدي بطبعها

(١) المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) هو المذهب القائل بحرية التجارة والصناعة وبأن الأرض هي مصدر الثروة والزراعة أساسها. (المترجم)

إلى الفقر والمرض. وقد أسس حركة طوباوية تدعو حسب عبارة أوين إلى «قرى التعاون». وفي عام ١٨٢٦ أنشأ أتباعه «نيو هارموني»[1] بولاية إنديانا. ولكن كاريزما أوين ظلت تجتذب أتباعًا كثيرين من بين هؤلاء الذين يكافحون من أجل كسب قوتهم بشق الأنفس في بيئات عمل مخيفة.

لم يعر كارل ماركس أوين وأتباعه اليوتوبيين أي اهتمام، ولكنه لم يكن من أتباع سميث. فبينما اجتذب حماسُ سميث الفكري ماركس ـ الذي كان يري أن سميث وغيره ممن يسمون بالاقتصاديين الكلاسيكيين وصفوا أصول الرأسمالية وطرق عملها وصفًا دقيقًا ـ فقد كان يظن أن سميث أغفل النقطة الأساسية، وهي أن الرأسمالية ما هي إلا خطوة من الخطوات. ذلك أن ماركس كان ينظر إليها على أنها مرحلة تاريخية في التطور الحتمي لثورة البروليتاريا وانتصار الشيوعية. وفي النهاية أخرج أتباعه شريحة كبيرة من سكان العالم من طريق الرأسمالية ـ لبعض الوقت.

وعلى عكس ماركس، لم يكن الاشتراكيون الفابيون في أواخر القرن التاسع عشر يسعون للثورة. وقد أسمت الجماعة نفسها باسم القائد الروماني القديم فابيوس الذي قاوم جيش هانيبال [حنابعل] الغازي باستراتيجية عسكرية تقوم على الاستنزاف وليس المواجهة الشاملة. وبالمثل لم يكن الفابيون يهدفون إلى القضاء على الرأسمالية بل احتوائها. وكانوا يؤمنون بأن على الحكومة أن تحمي بفاعلية الرفاه العام من منافسة قوى السوق القاسية. وكانوا يدعون إلى الحمائية في التجارة وتأميم الأرض، وكانوا يضمون بين صفوفهم مشاهير مثل چورچ برنارد شو وإتش چي ويلز وبرتراند راسل.

وضع الفابيون أساس الديمقراطية الاجتماعية الحديثة وانتهى الحال بتأثيرهم على العالم أن بات بقوة تأثير ماركس. وعندما نجحت الرأسمالية على نحو باهر في تقديم مستويات معيشة أعلى وأعلى للعمال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كان تأثير

---

(١) مدينة طوباوية أنشأتها في الأصل «جمعية هارموني» التي باعها سكانها لروبرت أوين في عام ١٨٢٥ فأقام فيها مستعمرة شيوعية الطابع اجتذبت العديد من العلماء والمعلمين والكُتَّاب البارزين. وقد أقيمت بها أول دار للحضانة وأول مدرسة عامة مجانية وأول مكتبة عامة وأول مدرسة مشتركة للبنين والبنات في الولايات المتحدة. (المترجم)

الاشتراكية الفابية المعتدل هو ما قال كثيرون إنه سيجعل اقتصادات السوق مقبولة من الناحية السياسية ويمنع الشيوعية من الانتشار. وشارك الفابيون في تأسيس حزب العمل البريطاني. كما كان لهم تأثير كبير على المستعمرات البريطانية حين حصلت تلك المستعمرات على استقلالها؛ ففي الهند عام ١٩٤٧ اعتمد جواهر لال نهرو على المبادئ الفابية في السياسة الاقتصادية الخاصة بخُمس سكان العالم.

وعندما قرأت آدم سميث لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان تقدير نظرياته في أدنى درجاته. وعلى مدى جزء كبير من فترة الحرب الباردة ظلت الاقتصادات على جانبي الستار الحديدي إما منظمة تنظيمًا شديدًا أو مخططة تخطيطًا مركزيًا. وكانت «حرية النشاط الاقتصادي» في واقع الأمر أحد المصطلحات التي تجلب الخزي؛ وكان أبرز دعاة رأسمالية الأسواق الحرة ثوار على الأفكار التقليدية مثل آين راند وميلتون فريدمان. وقد بدأ بندول التفكير الاقتصادي في التحرك لمصلحة سميث في أواخر الستينيات عندما بدأت حياتي العملية العامة. واستغرقت العودة وقتًا طويلاً وكانت تتسم بالبطء، وخاصة في بلده الأم. وذكر اقتصادي أمريكي كان يبحث عن قبر سميث في فناء إحدى الكنائس بإدنبره أنه اضطر لإزالة علب البيرة والركام كي يقرأ النقش المتآكل الذي على الحجر:

استُودعت هنا رفات آدم سميث
مؤلف نظرية العواطف الأخلاقية
وثروة الأمم.

ومع ذلك فقد غيرت سكوتلندا نفسها رأيها بالنسبة لمنح سميث نوع التكريم الذي يستحقه. فالطريق إلى المقبرة يتميز الآن بحجر وُضِع حديثًا ويحمل نصًا من «ثروة الأمم»، وأُطلق اسم سميث على جامعة قريبة من كيركالدي. ويُعتزم وضع تمثال من البرونز طوله عشرة أقدام [٣ أمتار] في وسط إدنبره. وكان من المناسب أن يتم دفع تكاليف صنع التمثال من التمويل الخاص. وقد أسعدني في أواخر عام ٢٠٠٤ قبول دعوة من صديقي العزيز جوردون براون، وزير مالية بريطانيا لفترة طويلة ورئيس وزرائها حاليًا، لإلقاء أولى محاضرات آدم سميث التذكارية في كيركالدي. وكون

زعيم حزب العمال البريطاني، الذي تبعد جذوره إلى الاشتراكية الفابية كثيرًا عن المبادئ التي اعتنقها سميث، سوف يرعى مثل هذه المناسبة لَهُوَ في الواقع قدر كبير من التغيير. وكما سأناقش فيما بعد، فقد سعت بريطانيا إلى الجمع بين بعض مبادئ الفابيين مع رأسمالية السوق ـ وهو النمط الذي يكرر نفسه على نحو أكبر من ذلك أو أقل في أنحاء العالم التجاري.

١٣

أنماط الرأسـمالية

وسط تعليقات المتحدثين في قاعة الاجتماعات بمقر صندوق النقد الدولي كنت أسمع هتاف وصياح معارضي العولمة في الشارع. كان ذلك في أبريل (نيسان) من عام ٢٠٠٠، وكان ما بين عشرة آلاف وثلاثين ألفًا من الطلاب وأفراد جماعات الكنائس وأعضاء النقابات ودعاة الحفاظ على البيئة قد توافدوا على واشنطن للاحتجاج على اجتماع الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع أننا، نحن وزراء المالية ورجال البنوك المركزية الذين داخل القاعة، لا يمكننا تمييز كلمات الهتافات، فلم يكن من الصعب علينا فهم مغزاها. إذ كان هؤلاء يحتجون على ما يرونها أضرار التجارة العالمية المتزايدة، وخاصةً قمع الفقراء في الدول النامية واستغلالهم. وقد أحزنتني تلك الأحداث، ومازالت تحزنني؛ ذلك أنه لو نجح المحتجون في القضاء على التجارة العالمية فإن الأكثر تضررًا سيكونون مئات الملايين من فقراء العالم، وهم أنفسهم الأشخاص الذين اختار المتظاهرون أن يتحدثوا باسمهم.

مع أنه ربما لم يعد التخطيط المركزي شكلاً يمكن قبوله من أشكال التنظيم الاقتصادي، فمن الواضح أن المعركة الفكرية بالنسبة لمنافسه ـ رأسمالية الأسواق الحرة والعولمة ـ لم يتم كسبها بعد. فعلى امتداد اثني عشر جيلاً، حققت الرأسمالية التقدم إثر الآخر، بينما كانت مستويات المعيشة ونوعياتها ترتقي بمعدل غير مسبوق عبر أجزاء كبيرة من المعمورة. إذ قل الفقر بصورة ضخمة وازداد متوسط الأعمار أكثر من الضعف. ومكَّنت زيادة الرفاه المادي ـ زيادة بمقدار عشرة أضعاف في متوسط

دخل الفرد على مدى قرنين ـ الأرض من إعالة زيادة مقدارها ستة أضعاف في عدد السكان. ومع ذلك، مازالت الرأسمالية تبدو لكثيرين صعبة القبول، ناهيك عن اعتناقها الكامل.

والمشكلة هي أن الديناميكية التي تحدد الرأسمالية، تلك الخاصة بمنافسة السوق غير المتسامح، تتصادم مع الرغبة الإنسانية في الاستقرار واليقين. بل إن ما هو أهم من ذلك أن شريحة كبيرة من المجتمع تشعر بإحساس متزايد بالظلم بشأن توزيع مكافآت الرأسمالية. فالمنافسة، وهي أكبر قوى الرأسمالية، تخلق القلق لدينا جميعًا. وأحد مصادر القلق الرئيسية هو الخوف المزمن من فقدان العمل. والمصدر الآخر هو ذلك القلق العميق النابع من الاضطراب الدائم الذي تحدثه المنافسة في الوضع القائم وأسلوب المعيشة، الجيد أو السيِّئ، الذي يستمد معظم الناس منه السلوى. وأنا متأكد من أن أصحاب مصانع الصلب الأمريكية التي قدمت لها المشورة في الخمسينيات كانوا سيسعدون بشكل كبير لو أن مصانع الصلب اليابانية لم تحسِّن نوعيتها وإنتاجيتها على ذلك النحو الملحوظ. وفي المقابل، فإني أشك في أن آي بي إم شعرت بنشوة عند رؤية معالجات الكلمات الكمبيوترية تخطف الأضواء من الآلة الكاتبة سيليكتريك.

تخلق الرأسمالية لعبة شد حبل داخل كل منا. فنحن بالتناوب ذلك المستثمر الجريء وذلك الشخص الكسول الذي يفضل بطريقة لا شعورية الضغط العصبي الأقل تنافسًا للاقتصاد حيث للمشاركين جميعًا دخول متساوية. ومع أن المنافسة ضرورية للتقدم الاقتصادي، فأنا شخصيًّا لا يمكنني الاستمتاع بالعملية باستمرار. إذ إنني لم أفكر قط بشكل طيب في الشركات المنافسة التي تسعى إلى اجتذاب العملاء من تاونسند ـ جرينسپان. ولكن المنافسة تعني التحسين. ذلك أنه كان عليَّ أن أقدم خدمة أفضل. وكان لابد لي من أن أصبح أكثر إنتاجية. وبالطبع كنت أيسر حالاً في نهاية الأمر. وكذلك كان عملائي؛ بل أشك أن ذلك كان حال منافسيي أيضًا. وربما تكمن في أعماق ذلك رسالة الرأسمالية: «التدمير الخلاق» تكهين التكنولوجيا القديمة والطرق القديمة لعمل الأشياء وإحلال الجديدة محلها ـ هو السبيل الوحيد لزيادة الإنتاجية وبالتالي السبيل الوحيد لرفع معدل مستويات المعيشة على نحو مستدام. ويدلنا التاريخ على أن اكتشاف الذهب أو النفط أو أية ثروة طبيعية أخرى لا يفعل ذلك.

ليس هناك سجل لإنكار الرأسمالية. فقد نجحت اقتصاديات السوق على مر القرون من خلال التخلص بشكل كامل ممن يفتقرون إلى الكفاءة ومن هم غير مجهزين التجهيز الجيد، ومن خلال تقديم المكافآت لمن يتوقعون طلب المستهلك ويلبونه بأكفأ استفادة من موارد العمل ورأس المال. وترفع التكنولوجيات الأحدث هذه العملية الرأسمالية غير المتسامحة على المقياس العالمي. وفيما يتعلق بـ «حماية» الحكومات لشعوبها مما تتصورها ضغوطًا تنافسية قاسية، فإنها تحقق مستوى معيشة ماديًّا شاملاً أدنى لأهلها.

مما يؤسف له أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتج رضا أو سعادة دائمين. وبما أن الحال كذلك، فالزيادة التي مقدارها عشرة أضعاف في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدى قرنين كانت ستعزز الارتفاع المفرح في الرضا الإنساني. وتشير الأدلة إلى أن الدخول المتزايدة تزيد السعادة، ولكن فقط إلى حد ما ولفترة معينة. وبعد النقطة التي يتم عندها تلبية الحاجات الأساسية، تكون السعادة حالة نسبية تنفصل على المدى الطويل إلى حد كبير عن النمو الاقتصادي. كما تبين الأدلة أن ما يحددها في المقام الأول هو الطريقة التي نرى بها حياتنا ومنجزاتنا مقارنة بحياة أقراننا ومنجزاتهم. ومع انتشار الرخاء، أو ربما نتيجة لانتشاره، يخشى أناس كثيرون من المنافسة والتغير اللذين يهددان إحساسهم بالمكانة، الذي هو مهم لثقتهم بأنفسهم. وتتوقف السعادة على كيفية مقارنة دخول الأشخاص بدخول أقرانهم المتصورين، أو حتى دخول مثلهم الأعلى، على نحو أكبر بكثير من توقفها على طريقة عملهم بأي معنى مادي مطلق. فعندما سُئِل خريجو هارڤارد منذ فترة عما إذا كان سيسعدهم أن يحصلوا على راتب سنوي مقداره ٥٠ ألف دولار إذا حصل أقرانهم على نصف هذا المبلغ، أم أن يحصلوا على ١٠٠ ألف بينما يحصل أقرانهم على ضعف هذا المبلغ، اختارت الأغلبية الراتب الأقل. وعندما رأيت القصة الإخبارية لأول مرة ضحكت ورفضتها. إلا أنها مست وترًا استخرج ذكرى طال كمونها تتعلق بدراسة رائعة أجرتها في عام ١٩٤٧ دوروثي برادي وروز فريدمان.

قدمت برادي وفريدمان معلومات تبين أن الجزء الذي تنفقه الأسرة الأمريكية من الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات لا يحدده في الغالب مستوى دخل الأسرة

بل مستواها بالنسبة لمتوسط دخل الأسرة في البلاد. وبذلك تشير دراستهما إلى أنه متوقع من الأسرة التي تحصل على متوسط الدخل في البلاد في عام ٢٠٠٠ أن تنفق النسبة نفسها من دخلها التي كانت تنفقها الأسرة متوسطة الدخل في عام ١٩٠٠، حتى وإن كان دخل ١٩٠٠ من ناحية المعدل الحقيقي للتضخم يساوي نسبة صغيرة من تضخم ٢٠٠٠. وقد أعدتُ إنتاج حساباتهم وحدثتُها وأكدتُ استنتاجهم.(١) ولم يتغير سلوك المستهلكين كثيرًا على امتداد القرن وربع القرن الماضيين.

أوضحت البيانات أن مقدار ما ينفقه الناس أو يدخرونه لا يحدده مستوى قدرتهم الشرائية الحقيقية، بل ترتيبهم على السُّلم الاجتماعي ودخلهم مقارنة بدخل الآخرين.(٢) والأمر الأكثر وضوحًا بالنسبة لهذه النتيجة هو أنها كانت موجودة حتى في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عندما كانت الأسر المعيشية تنفق جزءًا من دخلها يزيد كثيرًا على ما أنفقته في عام ٢٠٠٤.(٣)

لم يكن أي من هذا مفاجئًا لتورستاين فبلِن الاقتصادي الأمريكي الذي اشتُهر عنه أنه قدم للعالم من خلال كتابه The Theory of the Leisure Class الذي ألفه في عام ١٨٩٩ تعبير «الاستهلاك التفاخري». وقد أشار إلى أن شراء الفرد للسلع والخدمات

---

(١) مسوح عينات دخل وإنفاق المستهلكين الأمريكيين تنشرها بشكل دوري وزارة العمل وأسلافها منذ عام ١٨٨٨. وقد جَمَعْتُ بيانات من سبعة مسوح أجريت في الفترة من ١٨٨٨ إلى ٢٠٠٤. واتضح أن بيانات المسح الخام لا يكون لها نمط ثابت إلى أن أقارن معدل إنفاق كل شريحة دخل بمتوسط دخل الأسرة في كل سنة بعينها. وبعد ذلك، وكما عند برادي وفريدمان، أقارن معدل الإنفاق بالدخل بالنسبة لتلك الأسر المعيشية حيث يتركز متوسط دخل البلاد حول ١,٣ (يتعدى إنفاقها دخلها بنسبة ٣٠ بالمائة). وحينئذ يهبط معدل الإنفاق/ الدخل إلى حوالي ٠,٨ عند ضعف مستوى الدخل المتوسط.

(٢) الطريقة البديلة للوصول إلى النتيجة نفسها هي ملاحظة أنه ليس هناك اتجاه ملحوظ طويل الأجل في معدل ادخار الأسر المعيشية. ومع ذلك فإن المسوح كلها تبين أن معدل ادخار الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع أعلى من ادخار تلك ذات الدخل المنخفض. ولكي تصدق العبارتين (وإذا كان توزيع الدخل لا ينحرف عن مداه التاريخي)، فلابد أن تدخر الأسر عند أي مستوى معين للدخل مبالغ أقل مع تزايد الدخل الإجمالي بمرور الوقت. ولابد أن يرتبط مدى انخفاض الادخار بمعدل زيادة متوسط دخل الأسر المعيشية.

(٣) الطعام بالطبع بديل مفيد جدًّا لحد الكفاف الذي لا ينبغي ربطه بمكان الأسرة على مقياس الدخل.

مرتبط بما يسمى «مراعاة تقاليد التفاخر الاجتماعي» [مجاراة الجيران حفاظًا على المظاهر]. فإذا كان لدى كاتي جهاز آي پود، فلابد لليزا أن يكون لديها جهاز مثله كذلك. وكنت أظن أن فبلِن كان مبالغًا في تحليله، ولكن هناك قليل من الشك في تحديده لعنصر مهم للطريقة التي يتصرف بها الناس. وكما تدل البيانات، فجميعنا حساسون من ناحية المنافسة لما يكسبه أقراننا وينفقونه. فهم قد يكونون أصدقاء، إلا أنه يُنظرَ إليهم كذلك على أنهم منافسون على السُّلم الاجتماعي. ومن الواضح أن الناس يكونون أسعد حالاً وأقل إحساسًا بالضغط العصبي عندما ترتفع دخولها مع تزايد الاقتصاد القومي. وتبين المسوح أن الأغنياء يكونون أكثر سعادة بصورة عامة من هؤلاء الذين يحتلون مكانًا أدنى على سُلَّم الدخل. ولكن بسبب طبيعة النفسية البشرية، فإن السعادة المبدئية بمستوى المعيشة الأعلى سرعان ما تتلاشى مع تكيف حديثي الغنى مع مكانتهم الأفضل في الحياة. إذ سرعان ما يتصورون المستوى الجديد على أنه «عادي». فكل مكسب من الرضا الإنساني أمر مؤقت.[1]

ولَّدت ردود أفعال الناس المتضاربة تجاه الرأسمالية مجموعة من أنماط الممارسة الرأسمالية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تلك، من شديدة التنظيم إلى شديدة التقييد. ومع أن لكل فرد رأيه، فهناك ميل واضح لدى جزء كبير من المجتمع إلى التجمع حول وجهة نظر مشتركة تختلف في كثير من الأحيان عن خيارات المجتمعات الأخرى. وأشعر أن هذا ناتج عن حاجة الناس إلى الانتماء إلى جماعات يحددها الدين والثقافة والتاريخ، وهو ما يَلْقَى بدوره تعزيزًا من حاجة الناس الفطرية إلى وجود قادة: للأسرة والقبيلة والقرية والأمة. إنها سمة عالمية ربما تعكس حاجة الناس إلى القيام باختيارات للتحكم في سلوكهم اليومي. ويشعر معظم الناس، خلال فترة كبيرة من الزمن، بأنهم غير مناسبين للمهمة ويسعون للحصول على إرشاد من التوجيه الديني، ووصايا أفراد الأسرة، وتصريحات الرؤساء. وتعكس المنظمات البشرية كافةً هذه

---

(١) من حسن الحظ أن هذا النفسية تعمل كذلك بشكل عكسي. فالشدة المالية الحادة تحدث اكتئابًا شديدًا. ولكن ما لم يكن الناس عاجزين من الناحية النفسية لسبب آخر فسوف يعودون سيرتهم الأولى بمرور الوقت. وتعود لهم البسمة.

الحاجة إلى التراتب. والآراء المشتركة لأي مجتمع هي في واقع الأمر آراء تعتنقها قيادة هذا المجتمع.

وأشك أنه إذا رُبطت السعادة بالرفاه المادي فحسب، فسوف تتلاقى أشكال الرأسمالية كافةً عند النموذج الأمريكي، الذي هو النموذج الأكثر ديناميكية وإنتاجية. ولكنه كذلك النموذج الذي يخلق أكبر قدر من الضغط العصبي، وخاصة في سوق فرص العمل. وكما أشرت في الفصل الثامن، فإن حوالي أربعمائة ألف شخص في الولايات المتحدة يفقدون وظائفهم كل أسبوع، ويترك ستة آلاف غيرهم وظائفهم طواعيةً. فمتوسط بقاء الأمريكيين في مكان عمل واحد هو ٦,٦ سنة، وهو ما يقل كثيرًا عن ١٠,٦ بالنسبة للألمان و١٢,٢ بالنسبة لليابانيين. وكان لابد للمجتمعات التي تقوم على السوق، وهو ما يعني حاليًا المجتمعات كلها في واقع الأمر، أن تختار ذلك المكان على الطيف الذي ترغب في احتلاله بين طرفي النقيض اللذين يمكن أن نرمز لهما بنقطتين على الخريطة: وادي السيليكون الذي يتسم بالإثارة ولكنه على درجة عالية من الإنتاجية، من ناحية، وڤينيسيا، من ناحية أخرى.

وبالنسبة لكل مجتمع، يبدو أن الاختيار، أو في الواقع تبادل بين الثروة المادية وغياب الضغط العصبي، يتوقف على تاريخ هذا المجتمع والثقافة التي ولَّدها. وأعني بالثقافة القيم المشتركة بين أفراد المجتمع التي يجري تلقينها في عمر مبكر وتسود كل جوانب المعيشة.

ينتهي الحال ببعض جوانب الثقافة إلى التأثير بشكل واضح على إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال، نجد أن المواقف الإيجابية من نجاح الأعمال التجارية، وهي استجابة ثقافية إلى حد كبير، ساعدت على مر الأجيال في إنجاز الرفاه المادي. ومن الواضح أن أي مجتمع له هذه المواقف سوف يمنح المشروعات التجارية قدرًا من حرية المنافسة يزيد عما يمنحه المجتمع الذي يتصور العمل التنافسي على أنه غير أخلاقي أو مزعزِع للاستقرار. وحسب تجربتي، فإن كثيرين ممن يقرون بمزايا الرفاه المادي الخاص بالرأسمالية التنافسية يتنازعون فيما بينهم لسببين يرتبطان ببعضهما إلى حد ما. أولاً: تتسبب المنافسة والمخاطرة في حدوث الضغط العصبي الذي يرغب

الناس جميعًا في تجنبه. ثانيًا: يشعر كثيرون بمشاعر متناقضة تتسم بالعمق تجاه تكديس الثروة. ونجد من ناحية أخرى أن الثروة وسيلة كثيرًا ما يسعى الناس إليها لبيان المكانة (وهو ما يفهمه فبلِن). ولكن وجهة النظر هذه يعارضها اعتقاد راسخ يصوره كأحسن ما يكون التنبيه الوارد في الكتاب المقدس «دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله». والمشاعر المتناقضة تجاه تكديس الثروة المادية لها تاريخ ثقافي طويل يسود المجتمع حتى يومنا هذا. كما كان لها تأثير عميق على تطور دولة الرفاه وشبكة الأمان الاجتماعي التي هي جوهرها. ويُقال إن المخاطرة المقيدة تزيد تركيز الثروة والدخل. والغرض من دولة الرفاه هو تقليل تركيز الدخل والثروة هذا، وهو ما تفعله بصورة عامة من خلال التشريع الذي يقيد المخاطرة عبر التنظيم، ويقلل الأموال الناتجة عن المخاطرة عبر فرض الضرائب.

مع أن جذور الاشتراكية دنيوية، فإن قوتها الدافعة السياسية مشابهة لكثير من الوصفات الدينية الخاصة بالمجتمع المدني التي تسعى إلى تخفيف أسى الفقراء. وقد حُكِم على السعي للحصول على الثروة بأنه منافٍ لقواعد الأخلاق قبل ظهور دولة الرفاه بزمن طويل.

كانت تلك الأخلاق المعادية للمادة كابحًا منخفض الكثافة لقبول المنافسة الديناميكية ومؤسسات الرأسمالية التي لا يقيدها شيء. وكان العديد من عمالقة الصناعة الأمريكية في القرن التاسع عشر يشعرون بالقلق بشأن أخلاقية حيازة المكاسب المادية الناتجة عن مشروعاتهم وتخلوا عن جزء كبير من ثروتهم. وحتى يومنا هذا مازالت هناك بقايا من الشعور بالذنب بشأن تراكم الثروة تحت سطح ثقافتنا السوقية، إلا أن درجة الشعور بالتناقض تجاه تراكم الثروة والمواقف من المخاطرة تختلف اختلافًا كبيرًا في أنحاء المعمورة. ولنأخذ الولايات المتحدة وفرنسا على سبيل المثال، حيث تعود جذور معظم قيمهما الأساسية إلى عصر التنوير. فقد أظهر استطلاع للرأي أُجري مؤخرًا أن ٧١ بالمائة من الأمريكيين يوافقون على أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي متاح. بينما وافق ٣٦ بالمائة فقط من الفرنسيين على ذلك. ويشير استطلاع آخر للرأي إلى أن ثلاثة أرباع الشبان والشابات الفرنسيات يأملون في الحصول على فرصة عمل في الحكومة. وعبَّر القليل من الشباب الأمريكي عن تلك الأفضلية.

تشي هذه الأرقام بفرق كبير في تقبل المخاطرة. فالفرنسيون أقل ميلاً بكثير إلى المعاناة من الضغوط التنافسية الخاصة بالسوق الحرة ويسعون بصورة كبيرة إلى أمان الوظيفة الحكومية، بالرغم من الأدلة الكثيرة على أن المخاطرة ضرورية للنمو الاقتصادي. ومن الواضح أن المقامرة الرعناء نادرًا ما تحقق فائدة في النهاية. أما المخاطرة التي في ذهني فهي ذلك النوع المحسوب بعقلانية من الأحكام التجارية. ومن المؤكد حتمًا أن وجود قيد على حرية العمل، وهو جوهر التنظيم الحكومي للأعمال التجارية، أو فرض الضرائب الباهظة على المشروعات الناجحة يكبت استعداد المشاركين في السوق للعمل. وأنا أرى أن درجة الاستعداد للمخاطرة في النهاية هي السمة المحدِّدة الرئيسية التي تقسِّم البلدان إلى أنماط مختلفة من الرأسمالية. وسواء أكانت درجات بُغض المخاطرة المختلفة تنبع من العداء الأخلاقي لتكديس الثروة أو الضغط العصبي الخاص بالمعركة التنافسية أم لا فذلك أمر لا يؤثر على النتائج. فكلاهما مصوَّر في اختيار الموانع القانونية المفروضة على المنافسة التي تخفف رأسمالية حرية النشاط الاقتصادي، وهو غرض مهم من أغراض دولة الرفاه.

ولكن هناك مثبطات أقل أهمية للسلوك التنافسي كذلك. وأبرز تلك المثبطات من الناحية السياسية هو ميل العديد من المجتمعات إلى حماية «الكنوز القومية» من رياح التدمير الخلاق، أو ما هو أسوأ من ذلك وهو الملكية الأجنبية. وذلك قيد خطير على المنافسة الدولية وقضية أخرى تفرق بين ثقافة وأخرى. وفي عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، حال المسئولون الفرنسيون دون محاولة شركة إيطالية لشراء شركة السويس، وهي شركة فرنسية كبيرة لإدارة المرافق تتخذ من باريس مقرًّا لها، وذلك بتشجيع دمج شركة السويس وشركة الغاز الفرنسية. وقد اتخذت إسبانيا وإيطاليا إجراءات حمائية مشابهة.

نادرًا ما تتسامح الولايات المتحدة مع مثل هذا السلوك. ففي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، تقدمت شركة تشينا ناشونال أوفشور أويل كوربوريشن، وهي تابعة لثالث أكبر شركة نفط صينية، بعطاء لشراء شركة النفط الأمريكية أونكول بمبلغ قيمته ١٨,٥ مليار دولار نقدًا. وكان ذلك المبلغ يزيد على عرض سبقه قيمته ١٦,٥ مليار دولار من شركة شيڤرون. وقد احتجت شيڤرون قائلةً إن العطاء يمثل منافسة غير عادلة من

الشركة الخاضعة للحكومة. واشتكى واضعو القوانين الأمريكيين من أن «السعي الحكومي الصيني وراء موارد الطاقة العالمية» يمثل تهديدًا استراتيجيًّا. وبحلول شهر أغسطس (آب) بلغت المعارضة حدًّا جعل تشينا ناشونال أوفشور أويل كوربوريشن تسحب عطاءها، قائلةً إن الجدل أفرز «مستوى من الشك يمثل مخاطرة غير مقبولة». وحصلت شيڤرون على الصفقة على حساب رصيد أمريكي له قيمته؛ وهو سمعتنا الخاصة بالمعاملة العادلة الدولية التي تخلو من التمييز، وخاصةً تعهدنا بمعاملة الشركات الأجنبية معاملة الشركات المحلية لأغراض تنظيمية.

وبعد ثلاثة أشهر اشترت شركة عربية، هي دبي للموانئ العالمية، شركة تدير موانئ الحاويات على الساحل الأمريكي الشرقي وساحل الخليج. ولقيت الصفقة قدرًا أكبر من الاحتجاج داخل الكونجرس، حيث زعم المشرعون من الحزبين أن الإدارة العربية للموانئ الأمريكية سوف تقوض جهود مقاومة الإرهاب وتضر الأمن القومي. وأخيرًا وفي شهر مارس (آذار) من عام ٢٠٠٦، وتحت الضغط، أعلنت دبي للموانئ العالمية أنها ستنقل إدارة الموانئ إلى شركة أمريكية لم تذكر اسمها. ولم تكن هناك أية إشارة إلى أن هناك أي تهديد يُذكر للأمن القومي الأمريكي.

وعلى نحو أكثر اتساعًا، تكمن أصول احترام البلاد العميق للتراث وجهودها، بغض النظر عن تضليلها، لحمايته في حاجة الناس إلى أن تكون لهم بيئة ثابتة، أي بيئة يتعودون عليها وتجلب لهم الفرح والفخر.

رغم كوني مدافعًا قويًّا عن شعار «فليحيا الجديد، وليسقط القديم»، فأنا لست مدافعًا عن هدم مبنى الكابيتول الأمريكي كي يحل محله مبنى إداري أحدث وأكثر كفاءة. ومع ذلك، وبغض النظر عن عمق مشاعر المرء بشأن تلك القضايا، فإنه يتم الاستغناء عن بعض التحسين في مستويات المعيشة المادية، حيث يصل الأمر إلى حد تقييد التدمير الخلاق حفاظًا على الرموز.

وبطبيعة الحال هناك أمثلة أخرى مزعجة وغير منتجة للتدخل الحكومي في أسواق البلاد التنافسية. فعندما تبحث القيادات الحكومية بشكل روتيني عن الأفراد أو الأعمال التجارية في القطاع الخاص وتمنحهم المزايا مقابل الدعم السياسي، حينئذ يُقال إن

المجتمع في قبضة «رأسمالية المحاسيب». وكانت إندونيسيا مخيفة بشكل خاص في عهد سوهارتو في الثلث الأخير من القرن العشرين، وروسيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، والمكسيك خلال سنواتها العديدة في ظل الحزب الثوري المؤسسي. وبصورة عامة تأخذ المزايا شكل احتكار الوصول إلى أسواق بعينها، أو أفضلية الوصول إلى بيع الأصول الحكومية، أو وصول خاص إلى من في السلطة السياسية. وتشوه هذه الأعمال الاستخدام الفعال لرأس المال، وبالتالي تخفض مستوى المعيشة.

وبعد ذلك هناك القضية الأوسع الخاصة بالفساد الذي ليست رأسمالية المحسوبية سوى جزء منه. وبصورة عامة، غالبًا ما يوجد الفساد حينما تكون لدى الحكومات مزايا تقدمها، أو شيء تبيعه. وإذا كان هناك تدفق حر لا يعوقه شيء للسلع والناس عبر الحدود القومية، فلن يكون لدى موظفي الجمارك والهجرة، على سبيل المثال، ما يبيعونه. بل واقع الأمر هو أن وظائفهم لن يكون لها وجود. وكان ذلك إلى حد كبير هو الحال في الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى. ومن الصعب على أمريكي القرن الحادي والعشرين أن يفهم مدى انفصال الحكومة عن الأعمال التجارية في تلك الأيام البعيدة. وقد اجتذب ذلك القدر القليل من الفساد عناوين الصحف. إذ كانت هناك معاملات مشكوك فيها تتصل بشق القنوات في أوائل القرن التاسع عشر. وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء خط السكك الحديدية العابر للقارة، مع ما صاحبه من دعم منح الأراضي الضخم، الذي ولَّد قدرًا كبيرًا من النشاط المخادع، مما أدى إلى فضيحة يونيون باسيفيك-كريديه موبيلييه في عام ١٨٧٢. وبما أن تلك الفضائح كانت نادرة الحدوث، فهي ما يتذكره الناس من تلك الفترة.

بالرغم من مشاركة الحكومة الكثيفة في الأعمال التجارية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، فقد احتل عدد من البلدان مراكز متقدمة بالنسبة لبقائها بدون فساد، بالرغم من أنه من المحتمل أن يكون لدى موظفي الدولة بها حصافة قابلة للبيع عند قيامهم بأدوارهم المعتادة. وفنلندا والسويد والدنمارك وأيسلندا وسويسرا ونيوزيلندا وسنغافورة بلدان مثيرة للإعجاب على نحو كبير. ومن الواضح أن للثقافة كذلك دورًا في مستوى الفساد في المجتمع. وقد كيَّف صديقى العزيز الذي أعرفه منذ زمن بعيد ڤيم ڤولفنزون كرئيس

للبنك الدولي من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ سياسات البنك على نحو يقيد الفساد في العالم النامي. وكنت أرى باستمرار أن هذا إسهام له أهميته في التنمية العالمية.

ليس هناك مقياس مباشر لأثر الأعراف الثقافية على النشاط الاقتصادي. ولكن المشروع المشترك لمؤسسة هيريتدج وصحيفة «وول ستريت چورنال» في السنوات الأخيرة جمع بين إحصاءات من صندوق النقد الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، والبنك الدولي كي يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لمائة وواحد وستين بلدًا. ويضم المؤشر، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى، قوة حقوق الملكية المقدرة وتنفيذها، وسهولة افتتاح الأعمال التجارية وإغلاقها، واستقرار العملة، وحالة ممارسات العمل، والانفتاح على الاستثمار والتجارة الدولية، والخلو من الفساد، وتلك الحصة من مُخرَج الدولة المخصصة للأغراض العامة. وهناك بالطبع قدر لا بأس به من الموضوعية في إعطاء الدرجات على مثل هذه الصفات المؤهلة. ولكن بقدر ما يسعني من الحكم على الأمر، فإن تقييماتهم تعتمد على بيانات تبدو متفقة مع ملاحظاتي الأكثر عَرَضِيةً.

يضع مؤشر ٢٠٠٧ الولايات المتحدة على أنها أكثر الاقتصادات الكبرى «حريةً»؛ ومن المفارقة أن هونج كونج، التي هي الآن جزء من الصين غير الديمقراطية، تأتي كذلك على رأس القائمة. وربما لا تكون مصادفة أن الاقتصادات السبعة التي تحتل المراكز العليا (هونج كونج، وسنغافورة، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ونيوزيلاند، وأيرلندا) جميعها لها جذور في بريطانيا ـ بلد آدم سميث وعصر التنوير البريطاني. ولكن من الواضح أن الهوية البريطانية لا تنقل أثرًا مميزًا دائمًا. فزيمبابوي، وهي مستعمرة بريطانية سابقة (كانت تسمى روديسيا الجنوبية)، تأتي في ذيل القائمة تقريبًا.

وكلما ازدادت الحرية الاقتصادية كان مجال المخاطرة التجارية ومكافأتها وربحها أكبر، وبالتالي كان الميل إلى المخاطرة أكبر. والمجتمعات التي بها مخاطرون تشكل حكومات تعزز أحكامها المخاطرة المنتِجة اقتصاديًا: حقوق الملكية، والتجارة المفتوحة، والفرص المفتوحة. كما أن بها قوانين توفر القليل من الفوائد التي يمكن لموظفي الحكومة بيعه أو مبادلته بالمال أو المزايا السياسية. ويقيس درجة الجهد

الواعي الذي يبذله البلد لتقييد الأسواق التنافسية. وبذلك ليست التقديرات بالضرورة قياسًا لـ «النجاح» الاقتصادي، حيث تختار كل دولة، على المدى الطويل من خلال سياساتها وقوانينها، درجة الحرية الاقتصادية التي تريدها.[1] فعلى سبيل المثال، اختارت ألمانيا، التي تحتل المركز التاسع عشر الإبقاء على دولة الرفاه الكبيرة التي تتطلب تحولاً ضخمًا للمُخْرَج الاقتصادي. كما تتسم أسواق العمل الألمانية تتسم بقدر كبير من التقييد؛ ففصل العمال أمر مكلف جدًّا. ومع ذلك تحتل ألمانيا في الوقت نفسه مركزًا من بين أعلى المراكز فيما يتعلق بحرية شعبها في افتتاح الأعمال التجارية وإغلاقها، وحماية حقوق الملكية، وحكم القانون بصورة عامة. أما فرنسا (رقم خمسة وأربعين) وإيطاليا (رقم ستين) فلهما ملامح مختلطة على نحو متشابه.

الاختبار الأخير لنفع عملية إعطاء النقاط هذه هو ما إذا كانت ترتبط بالأداء الاقتصادي أو لا. وهي ترتبط به فعلاً. ومعامل الارتباط لمائة وسبعة وخمسين بلدًا بين «نقاط الحرية الاقتصادية» الخاصة بها وسجل دخل الفرد هو ٠,٦٥؛ وهو رائع بالنسبة لمثل هذا القدر المُنَوَّع من البيانات.[2]

وهكذا يظل أمامنا سؤال مهم: مع ضمان تعزيز الأسواق التنافسية المفتوحة للنمو الاقتصادي، هل هناك تبادل أمثل بين الأداء الاقتصادي والضغط العصبي التنافسي الذي يفرضه من ناحية، والتمدن الذي يعتنقه سكان القارة الأوروبية وكثيرون غيرهم، من ناحية أخرى؟ يصف أوربيون كثيرون النظام الاقتصادي الأمريكي بازدراء بأنه «رأسمالية الكاوبوي». ويُنظر إلى الأسواق الحرة التي تتسم بقدر كبير من التنافس على أنها شديدة المادية وتفتقر كثيرًا إلى القيم الثقافية ذات المغزى. وهذا الفرق الواضح بين الولايات المتحدة وقارة أوروبا بشأن دعم الأسواق التنافسية جرى تصويره لي كأوضح ما يكون منذ سنوات في مناجاة نسبت إلى رئيس الوزراء الفرنسي المحافظ السابق إدوار بالادور. فقد تساءل: «ما هي السوق؟ إنها قانون الغاب، قانون الطبيعة.

(١) إلا أنه في بعض الحالات منعت العوائق السياسية الحكومات من خلق أو إلغاء المؤسسات كي تعكس الاختيارات الثقافية لسكان بلادها.

(٢) عند حساب المؤشر تُعطى كل عشرة عناصر وزنًا مساويًا. وقد يزيد السماح للأوزان بالتغير على أساس ارتباطات السلاسل الزمنية درجة الارتباط.

وما هو التمدن؟ إنه الكفاح ضد الطبيعة». بينما يعترف مراقبون كثيرون كهؤلاء بقدرة المنافسة على تعزيز النمو، فإنهم يظلون رغم ذلك يخشون من أنه كي يحقق الفاعلون الاقتصاديون ذلك النمو فإنه مطلوب منهم أن يتصرفوا بطريقة يحكمها قانون الغاب. وحينئذ يختار هؤلاء المراقبون نموًا أقل من أجل تمدن أكثر، أو هكذا يظنون على أقل تقدير.

ولكن هل هناك تبادل للتنازلات بين السلوك المتمدن، كما يحدده هؤلاء الذين يرون السلوك التنافسي الذي لا يقيده شيء أمرًا محزنًا، ونوعية الحياة المادية التي يسعى وراءها أغلب الناس بالرغم من ذلك؟ ليس واضحًا من المنظور طويل المدى أن مثل تبادل التنازلات هذا موجود بأي معنى مهم. فعلى سبيل المثال خلق النمو الاقتصادي الذي تحركه السوق التنافسية في الولايات المتحدة موارد تفوق تلك المطلوبة للمحافظة على حد الكفاف. وكان ذلك الفائض، حتى في أشد الاقتصادات قدرة على المنافسة، يوظَّف على نحو كبير لتحسين نوعية الحياة من خلال أبعاد عديدة. وهذه قائمة قصيرة بتلك الأبعاد: (١) أعمار أطول تعود في البداية إلى انتشار مياه الشرب النظيفة ثم إلى التقدم السريع في التكنولوجيا الطبية. (٢) نظام التعليم الشامل الذي مكَّن من زيادة الحراك الاجتماعي بصورة كبيرة. (٣) ظروف العمل التي تحسنت تحسنًا كبيرًا. (٤) القدرة على تحسين بيئتنا بتوفير الموارد الطبيعية في المتنزهات الوطنية بدلا من الاضطرار لاستخدامها للحفاظ على أدنى مستوى لحد الكفاف.[١] وعلى المستوى الأساسي، استخدم الأمريكيون الزيادة في الثروة التي ولَّدها اقتصادنا الذي تحركه السوق في شراء ما قد ينظر إليه كثيرون على أنه قدر أكبر من التمدن.

من الواضح أنه ليس كل الأنشطة التي تمارس في الأسواق تتسم بالتمدن. فالكثير منها بغيض رغم كونه قانونيًا. كما أن انتهاك القانون وخيانة الثقة يقوضان كفاءة الأسواق. ولكن نظام السوق في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، متأصل في حكم القانون بالقدر الكافي للحد من تلك الانحرافات. ومن المفيد أنه بالرغم من

(١) مأساة تعرية غابات البرازيل المطيرة هي أن سكان الإقليم مضطرون لقطع الأشجار كي يحيوا.

خيانات الثقة البغيضة من جانب بعض الأعمال التجارية والقيادات المالية الأمريكية في العقود الأخيرة، فقد تسارع نمو الإنتاجية، وهو معيار مهم لقياس كفاءة الشركات، فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٢. ولدي الكثير مما أقوله عن حوكمة الشركات في الفصل الثالث والعشرين.

ولكن ما الذي يمكن أن يقوله لنا التاريخ عن استقرار الثقافات الاقتصادية على مر الأجيال؟ ما الذي يوحي به بشأن أثر الثقافة على النتائج المستقبلية؟ إن ثقافة أمريكا في الوقت الراهن تتغير تغيرًا كبيرًا عما كانت عليه عند تأسيس البلاد، بالرغم من جذورها لا تزال ممتدة إلى قيم آبائنا المؤسسين. وبالرغم مما قد تبدو عليه الرأسمالية الأمريكية الآن من عدم تقييد، فهي صورة باهتة من رأسمالية سنواتنا الأولى. فربما اقتربنا أشد ما يكون من الرأسمالية الخالصة في العقود السابقة لحربنا الأهلية. فعند اتباع سياسة حرية النشاط الاقتصادي إلى حد كبير، وليس بصورة كاملة، وفرت الحكومة الفدرالية القدر القليل، وربما لا شيء، من شبكة الأمان للرأسماليين الطامحين في التسابق على خلق الثروة. ذلك أنك إذا فشلت، كما فشل الكثيرون، فالمتوقع منك أن تلملم نفسك وتبدأ من الصفر، في الغالب داخل المستوطنات الحدودية الأمريكية سريعة النمو. وبعد عقود صاغ هربرت سپنسر، وهو أحد أتباع تشارلز داروِن، عبارة «البقاء للأصلح»، وهي فلسفة للمنافسة تصور جزءًا كبيرًا من الأخلاق التي سادت في أيام أمريكا الأولى. وكان «الاتفاق الجديد» لفرانكلين روزڤلت بعد ذلك بقرن من الزمان.

في أوائل العشرينيات من عمري انجذبت إلى تلك الصورة للمجتمع الرأسمالي الذي يتسم بالخشونة وعدم مراعاة النظام والقوانين القائمة، كما تخيلت، بصورة كبيرة على الجدارة والاستحقاق. ولم أركز انتباهي على التناقض الدستوري الفاضح الخاص بالعبودية ومعاملتها الناس كالممتلكات. وبالرغم من بعض التقييد للممارسات التجارية الذي تحول إلى قانون في ظل الحث الشعبوي في أواخر القرن التاسع عشر، فقد احتفظ الاقتصاد الأمريكي حتى عشرينيات القرن العشرين بالكثير من وهج حرية النشاط الاقتصادي الخاص بأمريكا أوائل القرن التاسع عشر.

ومن المؤكد أن سنوات الاتفاق الجديدة أفرزت شبكة تقييد واسعة من اللوائح

التنظيمية الحكومية بشأن التنافس الذي كان غير مقيد فيما سبق، ومازال البعض منها قائمًا حتى يومنا هذا. وقد أُزيلت بعض حواف التدمير الخلاق الأكثر خشونة. إذ أقر الكونجرس قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ الذي صاغ الكثير من المبادرات العشوائية الخاصة بالثلاثينيات. وقد ألزم حكومة الولايات المتحدة بتنظيم سياساتها لضمان التوظيف لـ «هؤلاء القادرين على العمل والراغبين في البحث عنه». ولم يكن ذلك صيحة ماركسية، بل كان تحولاً واضحًا عن دور الحكومة في الشئون الاقتصادية الذي كان قائمًا قبل اتفاق روزفلت الجديد. وأُنشئ مجلس المستشارين الاقتصاديين الذي رأسته بعد ذلك بعشرين عامًا. وقلل الالتزام بالوجود الدائم للحكومة في الشئون الاقتصادية من دور الأسواق بصورة واضحة.

بالرغم من ذلك يظل الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي أكثر الاقتصادات الكبيرة في العالم تنافسًا، بعون من موجة إزالة القيود منذ منتصف السبعينيات، وما زالت الثقافة الأمريكية تبدي الكثير من المخاطرة وتذوق المغامرة الخاص بسنوات البلاد المبكرة. فبعد أكثر من قرن من إعلان فردريك چاكسون ترنر في عام ١٨٩٣ إغلاق الحدود، يجد الأمريكيون متعة في قصص الأعمال البطولية لرعاة البقر المتحمسين الذي كانوا يقودون قطعان الماشية بعد الحرب الأهلية على طول طريق تشيسهولم تريل من تكساس إلى محطة السكك الحديد في كانساس.

ومن المؤكد أن التغيرات الثقافية في أمريكا ملحوظة، ولكنها ضئيلة في سياق أكثر من ألفي سنة من التاريخ البشري المسجل الذي يتسم بالتغيرات التكتونية في المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن الولايات المتحدة ستظل مستقرة بالقدر الكافي من الناحية الثقافية مع توقع حدوث تغير بسيط على مدى الجيل أو الجيلين المقبلين. وأنا أقول ذلك بالرغم من أن الهجرة المستمرة من أمريكا اللاتينية سوف تغير التركيبة الثقافية لمجتمعنا. ولكن هؤلاء أناس اختاروا مغادرة أوطانهم الأم، وهو ما يبدو رفضًا لجزء كبير من الثقافة الشعبوية التي حالت دون النمو الاقتصادي الأمريكي اللاتيني. وكان ذلك هو الحال حين فُتح باب الهجرة في بداية القرن الماضي. فقد جرى استيعاب هؤلاء المهاجرين بنجاح في «بوتقة» أمتنا.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الأقل إلحاحًا، وقبل أن تكون الغلبة للعولمة، كان بإمكان الحكومات إقامة شبكات الأمان الاجتماعية والمشاركة في السياسات الأخرى لحماية المواطنين من رياح التدمير الخلاق. وفي الولايات المتحدة كانت التوسعات الكبيرة في الضمان الاجتماعي، وتأمين البطالة، وتشريع سلامة العمال، وبالطبع الرعاية الصحية، على رأس قائمة أطول من ذلك بكثير. وفعلت معظم الدول الصناعية ذلك. وارتفع الجزء الذي تخصصه الحكومة للإعانات الاجتماعية من إجمالي الناتج المحلي من ٤ ,٣ بالمائة في عام ١٩٤٧ إلى ١ ,٨ بالمائة في عام ١٩٧٥ (وقد تجاوز ذلك منذ ذلك الحين). ومع أن مبادرات شبكة الأمان تلك كان معترفًا بها في الغالب على أنها تضيف تكاليف ضخمة إلى أسواق العمل والمنتجات، وتقلل بالتالي من مرونتها، فلم يحكم عليها واضعو السياسات بأنها عوائق ذات بال في سبيل النمو الاقتصادي. وقد دفع الطلب المكبوت نتيجة للكساد العظيم والحرب العالمية الثانية إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى الأمام.

لم تكن المنافسة في الاقتصادات التي لا تخضع بصورة كبيرة للتجارة الدولية ضارة لمن هم أقل كفاءة مثلما هي الآن، ومن الواضح أن هناك شريحة كبيرة من المجتمع تنظر إلى تلك الظروف بشيء من حنين إلى الماضي. وفي الأسواق التنافسية العالمية الراهنة يثبت أن الحفاظ على نوع شبكة الأمان التي نشأت في فترة أقدم على قدر كبير من الإشكالية، بالأخص في معظم دول القارة الأوروبية حيث يبدو ارتفاع معدل البطالة مزمنًا. وربما لا تزال الحكومات على مختلف مذاهبها تختار مساعدة الناس في اكتساب المهارات التي يحتاجونها للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. وهي تحاول بصفة عامة دعم دخول من هم أقل قدرة على التكيف. ولكن التكنولوجيا والمنافسة الدولية تستقطعان ثمنًا مرتفعًا مقابل أشكال التدخل الأكثر اقتحامًا التي تُلحِق الضرر بحوافز السوق الخاصة بالعمل والادخار والاستثمار والإبداع. ففي الهند، على سبيل المثال، من الواضح أنه لا تزال هناك درجة خانقة من التنظيم تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شرعت الحكومات الأوروبية التي خرجت من الحرب العالية الثانية، على نحو يعكس تحيزها جماعي النزعة، شبكات أمان أكبر بكثير مما شرعتها الحكومة الأمريكية.

ونتيجة لذلك نجد أن الاقتصادات الأوروبية أكثر جمودًا من الناحية الهيكلية حتى في وقتنا الحالي. وكما أشرت في فصل سابق، فعندما بدأت حياتي كاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الثقة في الرأسمالية في أدنى درجاتها منذ بداية القرن الثامن عشر. وفي الأكاديميا كانوا يعتبرون الرأسمالية أمرًا لا يتماشى مع العصر. وكان معظم أوروبا أسيرًا لشكل أو أكثر من أشكال الاشتراكية المتعددة. وكان للاشتراكيين والشيوعيين وجودًا كبيرًا في البرلمانات الأوروبية. وفي عام ١٩٤٥ حصد الشيوعيون أربعة أخماس أصوات الناخبين الفرنسيين. وانتقلت بريطانيا على نحو دراماتيكي إلى الاقتصاد المخطط في ظل حكومة العمال التي تولت الحكم بعد الحرب، ولم تكن وحدها في ذلك. فقد كانت ألمانيا الغربية في ظل احتلال الحلفاء على قدر كبير من التنظيم في البداية. ونتيجة لسوء قراءة القوة الاقتصادية السوڤييتية إلى حد كبير، كان للتخطيط المركزي، ولو بصورة مخففة إلى حد ما، سطوة كبيرة على التفكير الاقتصادي الأوروبي.

كانت أوروبا واليابان في حالة دمار بعد الحرب، بطبيعة الحال، وحتى في أمريكا كان القليل من الناس يتوقعون بثقة حدوث نمو اقتصادي. والواقع أن ذكريات الثلاثينيات كانت من الحيوية بحيث كان الناس يخشون من أن يبدأ الكساد من حيث انتهى. وفي بريطانيا، مسقط رأس الرأسمالية، كانت مخاوف العالم الاقتصادي فيما بعد الحرب من العمق بحيث حُكِم على زعيمها المبجل في زمن الحرب ونستون تشرشل بأنه لا يركز بشكل كافٍ على الاحتياجات الاقتصادية الداخلية وصوَّت الناخبون فجأة لمصلحة خروجه من منصبه بينما كان يلتقي في بوتسدام بترومان وستالين. وأممت حكومة العمال التي تولت السلطة حديثًا شريحة كبيرة من الصناعة البريطانية. وفي ألمانيا جرى توسيع نظام الرفاه الاجتماعي الذي بدأ في عهد بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

تُرجع الحكمة التقليدية إلى مشروع مارشال الفضل في انتعاش أوروبا. وأنا لا أشك في أن مشروع مارشال ساعد في ذلك، ولكنه كان من الصغر بحيث لا يمكن أن يكون مسئولاً عن الديناميكيات الملحوظة لانتعاش ما بعد الحرب. وأرى تحرير

أسواق المنتجات والأسواق المالية في عام ١٩٤٨ بواسطة مدير الاقتصاد الألماني الغربي لودڤيج إيرهارد أكثر محفزًا أكثر أهمية لانتعاش أوروبا الغربية بعد الحرب. وأصبحت ألمانيا الغربية بطبيعة الحال القوة الاقتصادية المهيمنة في المنطقة.

بمرور السنوات حدث تحرر متزايد من الوهم مع جمود التخطيط الاقتصادي الحكومي ونتائجه واتجهت كل اقتصادات أوروبا نحو رأسمالية السوق، وإن كان ذلك قد حدث في أطر زمنية مختلفة وبدرجات متفاوتة. وفي أغلب الأحيان، وبينما كان المدافعون عن الأسواق يعترفون بمساوئ التدمير الخلاق، أقنعوا شعوبهم بفوائد الرأسمالية، وبالتالي كانت لهم الغلبة في الانتخابات. إلا أنه بسبب الثقافات شديدة الاختلاف، كانت كل دولة تمارس نسختها المميزة.

أُخرجت بريطانيا عن مسارها الاشتراكي إلى حد ما بواسطة أزمات الصرف الأجنبي الدورية التي أجبرت على العودة إلى الأسواق الأكثر تنافسًا. ودفعت مارجريت تاتشر بريطانيا نحو النموذج الرأسمالي. وقد التقيت بتاتشر لأول مرة في مناسبة بالسفارة البريطانية بواشنطن في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٧٥، بعد فترة قصيرة من توليها زعامة حزب المحافظين. وكان لقاءً غير متوقع. فحين جلست بجوارها في حفل العشاء كنت مستعدًّا لأمسية كئيبة مع أحد الساسة. قالت لي: «قل لي يا سيد جرينسپان، لماذا لا يمكننا في بريطانيا حساب M3؟» أفقت. فالمعروف أن M3 مقياس غامض لعرض النقد يؤمن به أتباع ميلتون فريدمان. وأمضينا الأمسية نناقش اقتصاد السوق والمشاكل التي تواجه الاقتصاد البريطاني. وكررت الخوف الذي عبرت عنه للرئيس فورد في شهر أبريل (نيسان) السابق: «يبدو أن الاقتصاد البريطاني بلغ نقطة يجب عندها تسريع مقدار المحفز المالي الحكومي كي يثبت في مكانه. فمن الواضح أن هذا وضع شديد الخطورة».

تعززت انطباعاتي الأولى المشجعة عن تاتشر بعد أن أصبحت رئيسة للوزراء. بعد انتخابها لهذا المنصب في عام ١٩٧٩ واجهت اقتصاد بريطانيا المتصلب على نحو مباشر. وكانت معركتها الأساسية مع عمال المناجم الذين أضربوا في مارس (آذار) من عام ١٩٨٤ في أعقاب إعلان تاتشر عن إغلاق بعض مناجم الفحم المملوكة للحكومة

التي لا تحقق أرباحًا. وكان الإضراب الذي قامت به نقابة عمال المناجم في عام ١٩٧٣ قد تسبب في إسقاط حكومة إدوارد هيث. ولكن استراتيجية تاتشر الخاصة بتكديس مخزون كَبير من الفحم قبل إعلانها عن الإغلاق حمت البلاد من نفاد الطاقة الذي منح النقابة القدرة التفاوضية فيما مضى. وبعد إحباط مساعي العمال الناشطين بالحيلة، استسلموا بعد عام وعادوا للعمل.

حاز اعتناق تاتشر لرأسمالية السوق على قبول متردد من الناخبين البريطانيين. وقد أعيد انتخابها في عام ١٩٨٣ و١٩٨٧ وأصبحت صاحبة أطول فترة متصلة لرئاسة الوزراء منذ عام ١٨٢٧. ولم ينهِ مشوارها الرائع في النهاية الناخب البريطاني، بل قام بذلك تمرد داخل حزب المحافظين. إذ أُجبرت على التخلي عن رئاسة الحزب في أواخر عام ١٩٩٠. وظلت تاتشر تشعر بالمرارة تجاه من أخرجوها من السلطة. وكانت الإهانة لا تزال تحز في نفسها في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩٢، بعد وقت قصير من انسحاب بريطانيا الإجباري المهين من آلية سعر الصرف الأوروبي، حين كنت معها هي وزوجها دِنيس تاتشر في حفل عشاء. وحكى دِنيس، الذي كان كله أمل في عودة المحافظين، قصة تعليق سائق تاكسي من لندن في أعقاب الانهيار المالي: «أتوقع يا سيدي أن أراك من جديد في رقم عشرة[1] خلال شهر». ولكن ذلك لم يحدث.

ظل حزب العمال بزعامة رئيس الوزراء چون ميچور في السلطة لمدة عامين بعد ذلك حين دفع موت چون سميث المبكر بنائبيه جوردون براون وتوني بلير إلى قيادة حزب العمال. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وفي خريف ١٩٩٤، دخل براون وبلير مكتبي في بنك الاحتياط الفدرالي. وعندما تبادلنا التحيات بدا لي أن براون شخص أعلى مرتبة. ذلك أن بلير بقي في الخلفية بينما قام براون بمعظم الكلام عن حزب العمال «الجديد». فقد ذهبت مبادئ زعماء حزب العمال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل مايكل فوت وأرثر سكراجيل الزعيم الناري لنقابة عمال المناجم. إذ كان براون يؤمن بالعولمة والأسواق الحرة ولم يبدُ مهتمًا بإلغاء ما غيرته تاتشر في بريطانيا. وكون جوردون وبلير يصلا إلى عتبة مُدافع مشهور عن الرأسمالية (أي أنا) أمر عزز انطباعاتي.

---

(١) عشرة داوننج ستريت، مقر رئيس وزراء بريطانيا. **(المترجم)**

وحين كان توني بلير وجوردون براون في السلطة من عام ١٩٩٧ وما بعده، باعتبارهما زعيمين لحزب الغمل الذي جدد شبابه وكان وسطيًا إلى حد بعيد، قبلا تغييرات تاتشر الهيكلية شديدة الأهمية التي أدخلتها على سوقي المنتجات والعمل البريطانيتين. والواقع أن بروان، وزير المـالية لفتـرة قياسية من حيث عدد السنوات، بدا مبتهجًـا بالزيـادة الملحوظـة التي طرأت على مرونة بريطـانيا الاقتصـادية. (شجع براون استمالتي لزملائنا في مجموعة الدول السبع الصنـاعية الكبرى بشأن أهمية المرونة للاستقرار الاقتصادي). وما تبقى من اشتراكية في بريطانيا القرن الحادي والعشرين جرى تقليله بصورة كبيرة. وكانت الاشتراكية الفابية لا تزال منعكسة في شبكة الأمان الاجتماعي البريطانية، ولكنها من خلال رؤيتي في أشد صورها تخفيفًا. ومن المرجح أن نجاح بريطانيا في دفعة السوق الحرة الخاصة بتاتشر و«حزب العمال الجديد» توحي بأن تصمد إصلاحاتهما المحسِّنة لإجمالي الناتج المحلي حتى الجيل التالي.

ينعكس تطور بريطانيا من اقتصاد السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية المتحجر إلى أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم على الرحلة الفكرية لجوردون براون الذي وصف تعليمه في رسالة إلكترونية بعثها إليَّ في عام ٢٠٠٧: «دخلت علم الاقتصاد في المقام الأول من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية التي علمني إياها والدي. وكما كان الفابيون الأوائل يفعلون، شعرت بأن الأمر هو فشل علم الاقتصاد، ولذلك كان الحل كينيزيًا ـ فالمزيد من الطلب يجعل فرص العمل متاحة على أقل تقدير. وفي الثمانينيات رأيت أننا بحاجة إلى المزيد من الاقتصاد المرن لخلق فرص العمل. وكان فهمي للعولمة الشاملة هو أنه لابد لنا من الجمع بين الاستقرار والتجارة الحرة والأسواق المفتوحة والمرونة مع الاستثمار في تجهيز الناس للوظائف المستقبلية، بشكل أساسي من خلال التعليم. وآمل أن نكون في بريطانيا قد أعددنا أنفسنا كأحسن ما يكون للتحدي الاقتصادي العالمي، معززين سياساتنا الخاصة بالاستقرار وبالالتزام بالتجارة الحرة وليس النزعة الحمائية، وبسياسة المنافسة الأكثر انفتاحًا في العالم، وبالأسواق المرنة، وبالاستثمار المتزايد بصورة كبيرة في البشر من خلال التعليم والإجراءات المتصلة به».

دفع مستوى النشاط الاقتصادي المطلوب لترميم البنية الأساسية الاقتصادية الألمانية التي دمرتها الحرب وللحاق بالتكنولوجيات التي جرى ابتكارها أثناء الحرب نمو إجمالي الناتج المحلي الألماني. وقد حملت «المعجزة الاقتصادية» الألمانية، التي لم تكن متوقعة بالمرة، الجمهورية الاتحادية إلى مرتبة القوة الاقتصادية العالمية بالكاد بعد أربعة عقود. وكان متوسط النمو الألماني الغربي ٦ بالمائة سنويًّا فيما بين ١٩٥٠ و١٩٧٣، وهي نسبة مدهشة. وظل متوسط معدل البطالة عند حده الأدنى حتى الستينيات، وهي نتيجة لم يكن تصورها ممكنًا في سنوات الكساد التي سبقت الحرب. وعندما بدأت عمل توقعاتي في أواخر الخمسينيات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ككل، كنت أنظر إلى أوروبا باعتبارها مجموعة من الأسواق التي نصدر إليها، وتمولها المعونة الأمريكية، وليس باعتبارها اقتصادات نتنافس معها. وبعد بضعة عقود أصبحت أوروبا قوة تنافسية مخيفة.

عكست بنية الصناعة والتجارة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب النفور التاريخي من الضخامة التي خرجت من مجتمع المزارع الصغيرة (إلى حد ما نتيجة لمنح أراضي الغرب في القرن التاسع عشر لإقامة المنازل المحاطة بالأراضي الزراعية) والأعمال التجارية الصغيرة. ونادرًا ما كانت مراسيم تأسيس البنوك تصدر للشركات. وكان تنافس شركة مملوكة للحكومة مع القطاع الخاص أمرًا غير عادي. واشتبك الهجوم الشعبوي على الضخامة مع «الاتحادات الاحتكارية» الخاصة بالأعمال التجارية الكبيرة وبلغ ذروته بقرار المحكمة العليا البارز بحل اتحاد ستاندارد أويل الاحتكاري في عام ١٩١١.

بهذا التراث المعادي للضخامة اختلفت الولايات المتحدة عن ألمانيا، وعن أوروبا بصورة عامة. فقد اعتنقت اقتصادات ما بعد الحرب الأوروبية الملكية الحكومية للأعمال التجارية، وشجعت، طبقًا للوائح، النقابات الكبرى للصناعات المختلفة ومفاوضات الأجور على المستوى القومي. وفي ألمانيا أصبح تمثيل العمال في المجالس الإشرافية إجباريًّا. وسيطرت الأعمال التجارية الكبيرة والنقابات الكبيرة على الاقتصاد. وشُجِّعت ما تُسمى بالبنوك العالمية على الاستثمار في مشروعات

الشركات الكبرى وإقراضها. وترجع أصول المعتقدات السائدة الخاصة بالضخامة إلى تكوين اتحادات المنتجين الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر الذي عززته إلى حد ما احتياجات الجيش.

في العقود التالية مباشرةً للحرب العالمية الثانية، كان التدمير الخلاق في أوروبا «خلاقًا» بصورة كبيرة. فالجزء الأكبر من «تدمير» ما كان سيصبح غير مواكب للعصر من المنشآت بعد الحرب تولى أمره القصف أثناءها. وكان الضغط العصبي الخاص بالعملية الرأسمالية والحاجة إلى شبكة الأمان الاقتصادي حتى السبعينيات في حده الأدنى. وتوسعت الأعمال التجارية الألمانية بسرعة، حتى في مواجهة القيود التنظيمية والثقافية المخيفة.

بحلول أواخر السبعينيات كانت المعجزة الاقتصادية الألمانية تخبو. فقد نجحت ألمانيا الغربية إلى حد كبير في التعامل مع الطلبات المتراكمة الخاصة بالتشييد التي أنعشت اقتصادها. وكان الطلب يقل والنمو الاقتصادي يبطؤ. وظهر من جديد التدمير الخلاق ـ الحاجة إلى التغييرات الاقتصادية المؤلمة وإعادة نشر الموارد الاقتصادية ـ الذي كان كامنًا إلى حد كبير منذ الحرب. وكان جزء كبير من البنية التحتية الاقتصادية التي أوجدت في الخمسينيات غير مواكب للعصر في أغلبه. وبدأت الشركات والعاملون فيها يشعرون بالإجهاد.

ولم يكن لقوانين العمل التي وضعت لحماية الوظائف بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب أثر كبير في فترة من الطلب الضخم بشكل غير متوقع على العمل. وفي سنوات النمو الاقتصادي السريع كان أصحاب الأعمال واقعين تحت ضغط استئجار ما يكفي من العمال لتلبية الطلب المزدهر. ونادرًا ما كانوا يأخذون في اعتبارهم التكاليف المنصوص عليها في القوانين فيما يتعلق بفصل العمال، حيث كانت احتمالات حدوث ضرر لهم بعيدة. وها هو الميزان يتغير حيث قارب إعادة بناء ما بعد الحرب على الاكتمال. وسرعان ما جعلت تكلفة فصل العمال أصحاب العمل يترددون في توظيفهم. وفي ألمانيا الغربية كان معدل البطالة قد ارتفع ارتفاعًا كبيرًا من ٤ , ٠ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٧ بالمائة بحلول عام ١٩٨٥ وما يزيد على ٩ بالمائة في عام

٢٠٠٥. وعزز الارتفاع الدوري العالمي النمو الألماني الذي يقوده التصدير، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى ٦,٤ بالمائة بحلول ربيع ٢٠٠٧. ومع ذلك كان لابد من معالجة المشاكل الهيكلية طويلة المدى ـ ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الإنتاجية ـ المعالجة الصحيحة. وكانت تكاليف فصل العمال مانعًا كبيرًا للتوظيف.

وبصورة أكثر عمومية، عرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فرض الضرائب التجارية المرتفعة على تعويض العاملين وإعانات البطالة السخية بأنها تسهم كذلك في مستوى البطالة في أوروبا الغربية الذي يفوق إلى حد كبير مستوى البطالة في الولايات المتحدة. وطبقًا لما ذكرته مصادر صندوق النقد الدولي فإن إنتاجية العمل في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة في عام ٢٠٠٥ كان ٨٣ بالمائة فقط من إنتاجية العمل في الولايات المتحدة، مقابل ٩٠ بالمائة في عام ١٩٩٥. وفي الوقت الراهن لا تتجاوز إنتاجية العمل في أية دولة من بين أعضاء الاتحاد إنتاجية العمل في الولايات المتحدة. ويرجع صندوق النقد الدولي الهبوط المتزايد مقارنةً بالولايات المتحدة «إلى بطء استيعاب التكنولوجيات الجديدة، وخاصةً التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، نتيجة لتأخر استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التمويل وتجارة التجزئة والجملة. ويشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة أن تحد أوروبا من الموانع التي تضعها في سبيل المنافسة.

كانت الضربة الأخيرة التي تلقاها أداء النمو الاقتصادي لألمانيا الغربية هي ذلك القرار المصيري الخاص بتحويل الأصول والالتزامات المقومة بالمارك الألماني الشرقي إلى المارك الألماني الغربي على أساس مارك مقابل مارك، وذلك كجزء من توحيد ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية. وبما أنه اكتُشف أن مستويات الإنتاجية الألمانية الشرقية قبل التوحيد كانت أقل بكثير من مستويات ألمانيا الغربية، فقد كان هناك خوف من أن تكون الصناعات الألمانية الشرقية غير قادرة على المنافسة بالمرة وتقع في الإفلاس. وقد قال المستشار الألماني حينذاك هلموت كول إن عدم التحويل على أساس مارك مقابل مارك سيحدث اندفاعًا مفاجئًا للقوى العاملة المنتجة من الشرق إلى الغرب، وربما كان محقًّا في ذلك. وفي أي الحالين كان لابد من دعم الجمهورية الاتحادية للصناعة الألمانية الشرقية كي تظل قائمة. وبالإضافة إلى ذلك كان بإمكان

الشرق الحصول على شبكة أمان اجتماعي ألمانية غربية سخية، اقتضت منذ ذلك الحين تحويل خوالي ٤ بالمائة أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي الألماني لدعم المتقاعدين والعاطلين عن العمل في الشرق.

وبما أن مستويات المعيشة في ألمانيا الشرقية لحقت في النهاية بتلك التي في الغرب، فقد انتهى المستشار كول إلى أن المشاكل الاقتصادية سوف تُحَل وسوف ينتهي استنزاف دافعي الضرائب الألمان الغربيين. وكان كول يرى أن التكيف قد يستغرق من خمس إلى عشر سنوات. وأبلغني كارك أوتو پوهل الرئيس شديد الكفاءة للبنك المركزي الألماني، دويتشه بوندسبانك، أنا وآخرين في الأيام السابقة للتوحيد أنه يخشى أن تكون النتائج قاسية على ألمانيا. وقد ثبت أنه كان بصيرًا في حكمه.

يتميز الفرنسيون بكون إحساسهم بالتمدن والتاريخ يرشد اقتصادهم على نحو شديد الوعي. فمعظم الفرنسيين يرفضون منافسة السوق، وهي الأساس الذي يقوم عليه عمل الاقتصادات الرأسمالية. فهم ينظرون إليها على أنها غير متحضرة، أو أنها «قانون الغاب» حسب كلمات بالادور. ومع ذلك فهم يحمون مؤسساتهم الرأسمالية ـ حكم القانون وخاصةً حقوق الملكية ـ مثل أية دولة متقدمة أخرى.

يتضاءل الصراع الفكري في العمل اليومي للاقتصاد. فالفرنسيون يتحاشون علنًا الليبرالية الاقتصادية الخاصة بالأسواق المفتوحة والعولمة. وفي عام ٢٠٠٥ صرح الرئيس الفرنسي حينذاك چاك شيراك بأن «الليبرالية المفرطة تهديد كبير مثلها مثل الشيوعية في زمانها». ومع ذلك فلدى فرنسا مجموعة ضخمة من الشركات على أعلى المستويات العالمية التي تنافس بكفاءة شديدة على الساحة العالمية (وهي تكسب أربعة أخماس أرباحها من الخارج). وكانت فرنسا، ومعها ألمانيا، السباقة إلى منطقة التجارة الحرة الاقتصادية الخاصة بالاتحاد التي احتفلت بذكرى قيامها الخامسة عشرة في مارس من عام ٢٠٠٧. (من المؤكد أن الدوافع كانت أقل اقتصاديةً وكانت بالأحرى خطوة في اتجاه الاندماج الاقتصادي مع القارة الأوروبية، التي شهدت دمار حربين عالميتين خلال ثلث قرن). وبالرغم من ذلك فقد أوقف عمليةَ الدمجِ عدمُ إقرار دستور أوروبي جديد في استفتاء أُجرى في فرنسا (وأماكن أخرى).

مع أن تمثيل النقابات في القطاع الخاص الفرنسي منخفض نسبيًا، فإن اتفاقيات التفاوض الجماعي القومية تلزم العاملين كافةً، سواء أكانوا نقابيين أم لا. ولذلك تتمتع النقابات بقوة كبيرة في السوق، وخاصة في الحكومة. وفي فرنسا كما في ألمانيا، حدت من التوظيف تلك اللوائح والتنظيمات التي شجعتها النقابات لحماية فرص الوظائف بجعلها فصل العاملين أمرًا مكلفًا، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بصورة أكبر بكثير مما في الاقتصادات التي تقل فيها تكلفة فصل العمال، كما في الولايات المتحدة.

يدفع تحميل تكاليف التوظيف على الأعمال التجارية (وخاصةً تكاليف التقاعد) الحكومات الفرنسية، التي هي في حالة يأس، إلى بدء إصلاحات متواضعة بشكل دوري، غير أنه تحبطها المظاهرات في شارع الشانزليزيه، وهو التكتيك الذي أحزن الكثير من الحكومات الفرنسية.

ومن الصعب ألا يحزن المرء بشأن توقعات فرنسا الاقتصادية. فقد هبط ترتيب فرنسا فيما يتعلق بمعدل دخل الفرد من المركز الحادي عشر في عام ١٩٨٠ إلى المركز الثامن عشر في عام ٢٠٠٥، طبقًا لبيانات صندوق النقد الدولي. وكان متوسط البطالة في أوائل السبعينيات ٢,٥ بالمائة. ومنذ أواخر الثمانينيات تراوح المتوسط بين ٨ بالمائة و١٢ بالمائة.[1] ومع ذلك فإن شعور الشعب الفرنسي بالحرية والنزعة القومية متفشٍ بحيث إنهم عندما يُستثارون يبدو أنهم يحتشدون من جديد ويشتركون على نحو منتج مع المجتمع الدولي. وأشك أن يكون هناك المزيد من الشيء نفسه بانتخاب نيكولا ساركوزي رئيسًا. فهو من وجهة نظري يقدم الأمل. ومن المؤكد أنه حمائي النزعة على نحو شديد في العلن. ولكن أثناء محادثاتي معه عندما كان وزيرًا للمالية في عام ٢٠٠٤ أبدى إعجابًا بالنموذج الاقتصادي الأمريكي الذي يتسم بالمرونة. وسوف تدفعه أسواق العالم التنافسية في ذلك الاتجاه على أي الأحوال. فقدر الثقافة والرفاه الاقتصادي أن يتصادما.

يوجد في إيطاليا الكثير من المشكلات ذاتها التي في فرنسا ولها دلائل المستقبل

---

(١) كان معدل البطالة ٨,٢ في أبريل (نيسان) من عام ٢٠٠٧.

نفسها في كثير من الجوانب. فروما مركز للحضارة منذ أكثر من ألفي عام. وكما هو الحال بالنسبة لفرنسا، فقد شهدت إيطاليا تقلبات في أحوالها، ولكنها تكافح للمضي قُدُمًا. وقد أكسب تبني اليورو في عام ١٩٩٩ إيطاليا على الفور النفوذ الاقتصادي للعملة القوية (كان لابد من خفض قيمة الليرة الإيطالية باستمرار للحفاظ على القدرة التنافسية العالمية لإيطاليا)، وأسعار الفائدة المنخفضة، ومعدل التضخم المنخفض. ولكن ثقافتها الخاصة بالإسراف المالي لم تقِل مع عملتها الجديدة. وفي غياب صمام الأمان الخاص بالتخفيض الدوري لسعر العملة، تراجع الاقتصاد الإيطالي. وقد كثر الحديث عن الليرة (وتخفيض قيمة العملة). ومشكلة كيف ومتى يمكن لإيطاليا العودة إلى الليرة مخيفة إلى حد كبير ومكلفة إلى أقصى حد. والنظر في تلك الهوة وعدم الرضا بما فيها سوف يجبر الحكومات الإيطالية في النهاية على الدخول في الإصلاح الذي تتضح الحاجة إليه بالنسبة لكل من الإيطاليين وشركائهم العالميين.

ولكن التاريخ وثقافة التمدن لن يحافظا في حد ذاتهما على اقتصاد منطقة اليورو، أو الاتحاد الأوروبي بصورة أكثر عمومية. وقد اعترف مؤتمر القادة الأوروبيين في مارس من ٢٠٠٠ بلشبونة بأن نموذج الاقتصاد الأوروبي بحاجة إلى حل تنافسي. وقد وضعوا ما بات يُعرف بأجندة لشبونة، التي تجعل من أوروبا المجدِّدة والتنافسية بالكامل هدفًا يتحقق خلال عشر سنوات. وحتى يومنا هذا مازال التقدم أقل بكثير من ذلك الهدف الجدير بالثناء. والمطلوب وضع استراتيجية ما للتغلب على العيوب. وفي العام الماضي أو نحو ذلك، أبدت أوروبا دلائل على النمو الدوري الذي يحركه الاقتصاد العالمي المنتعش. ولكن لأسباب سأوضح خطوطها العامة في الفصل الخامس والعشرين، فإن سرعة النمو العالمي سوف تقل، وما لم تعالَج المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تحركها الثقافة في منطقة اليورو فسوف تبقى كما هي.[١]

---

(١) بالرغم من ذلك شهدت أجزاء من منطقة اليورو إصلاحات كبيرة بالفعل. فقد وضعت أيرلندا وهولندا بشكل خاص برامج خفضت معدل البطالة. وربما كان لإصلاحات العمل في ألمانيا التي تعود إلى وقت سابق من العقد أثر أكبر مما كان منتظرًا.

ربما كانت اليابان المجتمع الأكثر توحدًا من الناحية الثقافية بين الدول الصناعية الكبرى. فقوانين الهجرة فيها لا تشجع أحدًا تقريبًا من أصل غير ياباني، كما أنها تشجع على المطابقة والتوافق. إنها مجتمع شديد التمدن يتحاشى التدمير الخلاق. فاليابانيون ينفرون من كثرة تغيير الوظائف وكثرة فصل العمال المرتبط بالتخلص من الشركات التي عفا عليها الزمن أو تطويرها. وبالرغم من ذلك فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٨٩ نجحت اليابان في إقامة واحد من أنجح النظم الرأسمالية في العالم. وقد استوعب إعادة البناء بعد الحرب القوى العاملة كلها ـ فقليل جدًّا من العمال جرى تسريحه، وأصبحت اليابان مشهورة باعتناقها التوظيف مدى الحياة. وبالمثل كانت الشركات التي تُدار بشكل سيِّئ تنقذها زيادة الطلب. وفي عام ١٩٨٩ قيل إن القيمة التي حددها المستثمرون العالميون للأرض التي يقوم عليها إمپريال پالاس[١] مساوية لقيمة كل العقارات في كاليفورنيا. وأتذكر مقدار ما رأيته من غرابة في تلك القيمة.

تكافح اليابان خلال السنوات الأخيرة للتخلص من آثار انهيار الأسهم والعقارات الذي حدث في عام ١٩٩٠. فقد أصبحت البنوك اليابانية تستمر بكثرة في القروض التي تدعمها العقارات كضمان، حيث ارتفعت أسعار العقارات ارتفاعًا كبيرًا. وحين جاء الدور وانخفضت الأسعار بشدة، أصبحت قيمة الضمانات لا تتناسب مع قيمة القروض، ولكن بدلاً من المطالبة بتسديد الديون، كما قد تفعل معظم البنوك الغربية، لم يحجم رجال البنوك اليابانيون عن ذلك. واستغرق الأمر سنوات والكثير من الكفالات الحكومية للقروض قبل أن تستقر أسعار العقارات ويعود النظام المصرفي إلى الإقراض المعتاد، بتقديرات واقعية للقروض المعدومة، ومن ثم رأس المال.

استنتجت من هذا ومن غيره من الوقائع التاريخية أن اليابان تصرفت على نحو يختلف عن الدول الرأسمالية الأخرى. وكان الأمر الذي تجلى لي هو إدراك مدى إذلال «فقدان ماء الوجه» بالنسبة لليابانيين. ففي يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٠ التقيت بكييتشي ميازاوا وزير المالية اليابانية ورئيس الوزراء السابق في مكتبه بطوكيو.

---

(١) فندق وكازينو قمار في لاس ڤيجاس. (المترجم)

وبعد تبادلنا المعتاد للدعابات (فهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة)، دخلت بحماس في التحليل المفصل للنظام المصرفي الياباني المتدهور. وكان لي الكثير من هذه المحادثات مع ميازاوا، وهو واضع سياسات شديد الكفاءة. وهنا رويت قصة إنشائنا في الولايات المتحدة لهيئة تصفية الصناديق لتصفية أصول حوال ٧٥٠ جمعية للادخار والإقراض لدينا، وكيف أنه بمجرد التخلص من العقارات التي كان يبدو أنها غير قابلة للبيع انتعشت سوق العقارات من جديد، وبدأت صناعة الادخار والإقراض الجديدة الأصغر حجمًا تنتعش. أشرت إلى أن استراتيجية الحكومة الأمريكية الخاصة بـ(١) تفليس جزء كبير من صناعة الادخار المتعثرة و(٢) وضع أصولها داخل وسيلة تصفية و(٣) التخلص من الأصول بتخفيضات كبيرة على نحو يعيد تصفية سوق العقارات بما يتناسب مع الوضع الياباني بشكل وثيق.

بعد الاستماع بصبر إلى محاضرتي، ابتسم ميازاوا ابتسامة رقيقة وهو يقول: «لقد حلَّلت مشاكلنا المصرفية بطريقة تنم عن قدر كبير من الفهم يا آلان. وبالنسبة للحل الذي طرحته، فهو ليس الطريقة المتبعة في اليابان». فهم يتحاشون إعلان إفلاس المدينين المتعثرين وتصفية ضمانهم المصرفي، مثلما هو الحال بالنسبة لفصل الأشخاص من العمل. فقد التزم اليابانيون بدستور تمدن جعل تشجيع فقدان ماء الوجه أمرًا غير قابل للتفكير فيه في الواقع.

ليس لدي شك الآن، كما هو الحال حينذاك، في أنه لو تمت الاستعانة باستراتيجية تشبه هيئة تصفية الصناديق خلال الركود الاقتصادي الياباني، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، لقصَّرت فترة التعديل وأعادت اليابان إلى اقتصادها الذي يعمل بطريقة طبيعية على نحو أسرع من ذلك بسنوات. وخلال معظم تلك السنوات كان المتنبئون، وأنا منهم، يتوقعون باستمرار حدوث انتعاش. ولكن لم يبدُ قط أنه سيحدث. فما هي تلك القوة الاقتصادية الخفية التي تعوق تقدم اليابان؟ لقد أوضحت محادثتي مع ميازاوا تلك القوة. فلم تكن القوة التي نبحث عنها اقتصادية؛ بل ثقافية. فقد تعمد اليابانيون قبول الركود الاقتصادي باهظ التكلفة لتحاشي فقدان الكثير من الشركات والأفراد لماء وجههم. ولا يمكنني تخيل سياسة أمريكية تتبع مثل هذا المسار.

من الغريب أنه من المرجح أن ينقذ الإحساس بالتضامن الجماعي نفسه الاقتصاد الياباني من متطلبات تمويل التقاعد التي سوف تواجه في واقع الأمر كل الدول المتقدمة الكبرى في السنوات المقبلة. وقد سألت مؤخرًا مسئولاً يابانيًا رفيع المستوى عن الطريقة التي سوف تعالج به دولته ما يبدو أنه مستوى من التعهدات نحو المتقاعدين اليابانيين المستقبليين قد لا تتمكن الحكومة من الوفاء بها. وكان رده هو أن الإعانات سوف تخفض ولن تكون هناك مشكلة في عمل ذلك ـ فسوف يري اليابانيون التغييرات على أنها من أجل المصلحة الوطنية، وسيكفي ذلك. ولا أتصور الكونجرس الأمريكي أو الناخبين الأمريكيين يتصرفون بهذه الطريقة المنطقية.

استطاعت القارة الأوروبية إعادة بناء اقتصاداتها التي مزقتها الحرب بخطوات رأسمالية بالرغم من القيود التنظيمية التي فرضتها الثقافة الاجتماعية الاشتراكية الديمقراطية التي عمت بعد انتهاء الحرب. وكما أن الطلب الاستثنائي على إعادة بناء القارة لم يجعل هناك حاجة كبيرة إلى شبكة أمان دولة الرفاه، فلم يتطلب نمو اليابان السريع في العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب قط تسريحًا كبيرًا للعمال أو إعلان إفلاس المدينين العاجزين عن السداد. ولم يتعرض «ماء الوجه» للخطر قط.

مع تباطؤ معدل النمو في الثمانينيات، ارتفعت تكاليف دولة الرفاه، مما عزز البطء. وكذلك في اليابان، حين انفجرت فقاعة العقارات، ضاعف رفض البنوك حبس الرهن من المشكلة الاقتصادية. فبينما كانت سوق العقارات في حالة ركود فعلي، لم يكن بإمكان البنوك عمل تقديرات واقعية لقيمة الضمانات التي تدعم أصولها، ومن ثم لم يمكنها الحكم بما إذا كانت لا تزال قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية أم لا. وبناءً على ذلك فرض الحرص تقييد إقراض البنوك لعملاء جدد، وبما أن البنوك تسيطر على النظام المالي الياباني، فقد جفت بالفعل الوساطة المالية الحيوية بالنسبة لأي اقتصاد متقدم كبير. وكانت الغلبة للقوى الانكماشية. ولم يحدث قبل بداية تراجع الانخفاض الكبير في أسعار العقارات في عام ٢٠٠٦ أن كانت أحكام البنوك الخاصة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية ممكنة. فحينذاك فقط كانت القروض متاحة عند طلبها، مما أدى إلى انبعاث النشاط الاقتصادي.

بينما أفردت جزءًا كبيرًا من هذا الفصل لتتبع أثر القوى الاقتصادية على الاقتصادات الكبيرة، فإن مجموعة القوى نفسها تعمل، على سبيل المثال، في كندا واسكندنافيا ودول البينيلوكس[1]. ولم أغطِ كندا، شريكنا التجاري الكبير الذي يشترك معنا في أطول حدود غير محمية في العالم، التغطية التي تستحقها، لأن الكثير من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والثقافية الكندية تعكس اتجاهات بريطانيا والولايات المتحدة، وهي بارزة بالفعل في هذا الكتاب.

تثير أستراليا ونيوزيلندا الاهتمام على نحو خاص فيما يتعلق بالطريقة التي تطورتا بها بعد تبني إصلاحات السوق المفتوحة والزيادة التدريجية لعلاقاتهما مع آسيا، وخاصةً الصين. والواقع أن أستراليا ونيوزيلندا نموذجان من بين النماذج التي لا حصر لها اعتبارًا من ربع القرن الأخير لكيفية أن فتح الاقتصاد للمنافسة، وهو الذي كان سيظل لولا ذلك متحجرًا، قد حقق مكاسب كبيرة في مستويات المعيشة. وشرع رئيس وزراء حكومة حزب العمال الأسترالية بوب هوك، الذي وُجِه في الثمانينيات باقتصاد يسيطر عليه التنظيم الخانق للمنافسة، في سلسلة من الإصلاحات المهمة ولكنها مؤلمة، وخاصة في أسواق العمل. كما جرى تخفيض الرسوم الجمركية بصورة كبيرة، وسُمِح بتعويم سعر الصرف. وأطلقت تلك الإصلاحات شرارة تحول اقتصادي مدهش. واستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦ بدون انكماش، مما زاد دخل الفرد الحقيقي بما يتعدى ٤٠ بالمائة. وبدأت نيوزيلندا، بدافع من وزير ماليتها روچر دوجلاس، إصلاحات مشابهة في منتصف الثمانينيات حيث حققت النتائج الباهرة ذاتها.

سحرتني أستراليا باستمرار باعتبارها صورة مصغرة من الولايات المتحدة بطرق عديدة. فهي أرض ذات مساحات مفتوحة شاسعة، تشبه في جوانب كثيرة الغرب الأمريكي. وتعيد رحلة المستكشفين الأستراليين الأوائل، وهم ينتشرون في قارتهم الضخمة غير المأهولة في الواقع، إلى الأذهان استكشاف ليويس وكلارك للشمال

---

(١) الاتحاد الاقتصادي الذي يضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وقد تأسس في الأصل كاتحاد جمركي في عام ١٩٤٨. (المترجم)

الغربي الأمريكي. وتحولت أستراليا من أرض للتخلص من الجناة البريطانيين في أواخر القرن الثامن عشر إلى مستوى من الثقافة دار أوبرا سيدني هي الصورة التي تعبر عنه. وأعلم أنه لا يمكنني التعميم بناءً على بضع سنوات من الملاحظة، غير أني بالرغم من ذلك وجدت نفسي أثناء فترة رئاستي لبنك الاحتياط الفدرالي أنظر إلى أستراليا على أنها مؤشر دال على جوانب عديدة من الأداء الاقتصادي الأمريكي. فعلى سبيل المثال، ظهر انتعاش الإسكان الأخير وانتهى في أستراليا قبل عام أو عامين من الولايات المتحدة. وأنا أرصد باستمرار عجز الحساب الجاري الأسترالي الذي امتد لفترة أطول (بدأ عام ١٩٧٤) من عجز الحساب الجاري الأمريكي دون أن يكون هناك أثر اقتصادي كلي كبير وواضح سوى الملكية الأجنبية المتزايدة لأصول الشركات الأسترالية.

العلاقات القوية بين أستراليا والولايات المتحدة خلال السنوات المحزنة الأولى من الحرب العالمية الثانية مازالت قائمة حتى اليوم. وأستراليا، التي بها الآن اقتصاد سوق نشط، لها أثر قدم بارز على نحو غير عادي في الولايات المتحدة، إذا ما أخذنا في الاعتبار حجمها (٢١ مليون نسمة) ومسافتها (٧٥٠٠ ميل من سيدني إلى لوس أنجلوس). وأثار عمق الموهبة الاقتصادية في مثل هذا البلد الصغير إعجابي. ووجدت أن إيان ماكفارلين، محافظ بنك الاحتياط الأسترالي (البنك المركزي الأسترالي)، على قدر غير عادي من فهم للقضايا العالمية، شأنه في ذلك شأن پيتر كوستلو وزير المالية الأسترالي. كما أثار إعجابي رئيس الوزراء چوان هوارد بعمق اهتمامه بدور التكنولوجيا في نمو الإنتاجية الأمريكية. وبينما يتحاشى معظم رؤساء الحكومات مثل هذه التفاصيل، فقد كان يسعى لمقابلتي للتحدث بشأن تلك القضايا أثناء زياراته العديدة للولايات المتحدة فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٥. ولم يكن بحاجة إلى حث مني فيما يتعلق بالسياسة النقدية. فقد منحت حكومته في عام ١٩٩٦ استقلالاً تامًا لبنك الاحتياط الأسترالي.

تناول هذا الفصل ظهور أنماط عديدة من الممارسة الرأسمالية في اقتصادات الأسواق المتقدمة. ولكن تظل هناك ثلاث دول مهمة لا يمكن اعتبارها إلى حد كبير تبادلاً بسيطًا للمنافسة غير المقيدة بالقيود الناتجة عن شبكة الأمان الاجتماعي؛ وهي الصين وروسيا والهند. فهي جميعًا تتبع قواعد السوق إلى حد ما، ولكن مع انحرافات

كبيرة لا يسهل تصنيفها أو التنبؤ بها. فالصين تتحول إلى الرأسمالية بصورة متزايدة، مع وجود قواعد شكلية جزئية فحسب بشأن امتلاك الملكيات. وروسيا لديها قواعد، ولكن الملاءمة السياسية تفرض السياق الذي تطبق فيه. ولدى الهند حقوق ملكية قانونية تؤهلها تنظيمات محددة، تطبق حسب الأهواء في الغالب، إذ إنها ليست ملزمة بالقدر الذي يجب أن تكون عليه كي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشكل هذه الدول الثلاث خمسي سكان العالم، ولكن أقل من ربع إجمالي الناتج المحلي. وسوف تترك الطريقة التي تتطور بها سياساتها وثقافاتها واقتصاداتها على امتداد ربع القرن المقبل أثرًا كبيرًا جدًّا على مستقبل المعمورة الاقتصادي.

١٤

الاختيارات التي تنتظر الصين

في زيارتي الأخيرة للصين كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ٢٠٠٥، أقام رئيس وزراء الصين زو رونچي المتقاعد وزوجته لاو آن حفل عشاء وداعي صغير في دار ضيافة دياويواتي الجميلة التابعة للدولة التي تستضيف فيها القيادة الصينية كبار الزوار. اتيحت لي أنا وزو الفرصة للحديث أثناء تناول الشاي الرسمي قبل العشاء، وأثارت الطريقة التي تحدث بها شكوكًا خطيرة في ذهني فيما يتعلق بما إذا كان قد سيتقاعد بالفعل مثلما تؤكد الصحافة باستمرار أم لا. فقد كان غارقًا في القضايا الرئيسية بين بلدينا وعليمًا بها، وكان متعمق المعرفة وحاسمًا كعهدي به طوال صداقتنا التي امتدت أحد عشر عامًا.

عندما قارنا الآراء بشأن معدل تغير الصين والعجز التجاري الأمريكي، عجبت من معرفته المفصلة بأوجه القصور في اقتصاد الصين وأنواع العلاج المطلوبة. ودُهشت مرة أخرى من مستوى الإمتاع العقلي الذي أضفاه على تلك الأمور، وهو أمر غير معتاد بين زعماء العالم. وكنا قد بحثنا على امتداد الأعوام قضايا عديدة: كيف يمكن للصين أن تخلِّص شبكة أمانها الاجتماعي من المشروعات المدارة بواسطة الدولة التي تعتمد عليها، والشكل الأمثل للإشراف على البنوك، والحاجة إلى ترك البورصة الصينية الوليدة حينذاك في حالها كي تتطور، وغير ذلك من الموضوعات.

أصبحت شديد الإعجاب بزو وأحزنني أنه من المرجح ألا نلتقي ثانيةً. لقد أصبحنا صديقين حين كان نائبًا لرئيس الوزراء ورئيسًا للبنك المركزي الصيني، وكنت قد تابعت

حياته العملية عن كثب. فهو الوريث الفكري لدنج شياوپنج الإصلاحي الاقتصادي العظيم الذي أخرج الصين من عصر الدراجة إلى عصر السيارة وكل ما يوحي به ذلك. وعلى عكس دنج الذي كانت له قاعدة سياسية عريضة، كان زو تقنيًّا؛ وكان نفوذه يقوم، حسب علمي، على دعم عميق من چيانج زِمين الرئيس الصيني في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ وزعيم الحزب من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٢. وحقق زو هو العديد من الإصلاحات الدستورية الكاسحة التي بدأها دنج.

وباعتبار دنج براجماتيًّا بقدر ما هو ماركسي، فقد بدأ تحول الصين من الاقتصاد الزراعي المعزول المخطط مركزيًّا إلى الوجود المرعب على الساحة الاقتصادية. وبدأت مسيرة البلاد نحو السوق في عام ١٩٧٨ عندما اضطرت السلطات إلى تخفيف ثمانية قيود إدارية ظلت زمنًا طويلاً تحكم أراضي المزارعين الفردية، وذلك بسبب الجفاف الشديد. وفي ظل القواعد الجديدة سُمح للمزارعين بالاحتفاظ بجزء كبير من محصولهم لاستهلاكه أو بيعه. وكانت النتائج مذهلة. فقد ازداد الإنتاج الزراعي زيادة ضخمة، مما شجع على مزيد من إزالة القيود وظهور الأسواق الزراعية. وبعد عقود من الركود، ازدهرت الإنتاجية الزراعية.

شجع النجاح الذي تحقق في المزرعة على امتداد الإصلاح إلى الصناعة. ومرة أخرى أسفر التخفيف المتواضع للقيود عن نمو أكثر من المتوقع، مما أعطى قوة دفع لحجج الإصلاحيين الذين كانوا يرغبون في التحرك بسرعة نحو نموذج السوق التنافسية. ولم يجرؤ أي من الدعاة قط على تسمية النموذج الجديد «رأسمالية». بل إنهم استخدموا تعبيرات ملطفة من قبيل «اشتراكية السوق» أو عبارة دنج الشهيرة «اشتراكية ذات سمة صينية».

كانت القيادات الصينية على قدر من الفطنة ونفاذ البصيرة جعلها ترى تناقضات وقيود الاقتصاد الاشتراكي والأدلة على النجاح الرأسمالي. وإلا فما هو السبب الآخر الذي كان سيجعلهم يشرعون في مثل هذا المشروع الطموح جدًّا شديد الغرابة على تقاليد الحزب الشيوعي؟ وبما أن الصين سُحِبت بلا هوادة لمسافة أبعد وأبعد في اتجاه الرأسمالية، فقد أصبح التقدم الاقتصادي لا يقاوم إلى حد بدا معه أن الجدل الأيديولوجي الذي شهدته السنوات الأولى أصبح في ذمة التاريخ.

كانت أول مرة تطأ فيها قدماي الصين في عام ١٩٩٤ بعد فترة طويلة من بداية الإصلاحات. وقد زرتها مرات عديدة بعد ذلك. وكشأن كل الزوار، فقد كانت التغييرات التي تحدث من زيارة لأخرى تحوز إعجابي، بل تدهشني. وأصبح الاقتصاد الصيني، الذي يُقاس بتعادل القدرة الشرائية، ثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة. كما ظهرت الصين كأكبر مستهلك في العالم للسلع بصورة عامة، وثاني أكبر مستهلك في العالم للنفط، وأكبر منتج للصلب، وتطورت من اقتصاد الدراجات في الثمانينيات إلى بلد ينتج أكثر من سبعة ملايين مركبة ذات محرك في عام ٢٠٠٦، مع وجود خطط لتجاوز ذلك بكثير. وترتفع ناطحات السحاب وسط حقول ظلت آلاف السنين بلا تغيير من محصول إلى محصول. واستسلم قانون الزي الموحد الممل لطيف من الألوان المختلفة. وبارتفاع الدخول مع الرخاء، ها هي ثقافة تسوُّق تنشأ. واليوم نجد الإعلانات، التي لم تكن معروفة من قبل، واحدة من أسرع الصناعات نموًّا، وتتنافس متاجر التجزئة العالمية مثل وال مارت، وكارفور، وبي أند كيو تتنافس مع البقال الصيني الذي ظهر حديثًا.

في أرض لا تبعد كثيرًا عن المزرعة الجماعية، يبدو أن حقوق الملكية الحضرية الفضفاضة مطبقة؛ ولولا ذلك لكان الاستثمار الأجنبي في العقارات والمصانع والأسهم قد تلاشى. ويتصرف المستثمرون وكأنهم يتوقعون الحصول على عائدات عن استثماراتهم واستعادة رأس المال. وهذا ما يحدث بالفعل.(١) ومُنِح المواطنون الصينيون الحق في امتلاك المنازل وبيعها، مما خلق فرصة كبيرة لتراكم رأس المال. وأفترض أن هرناندو دي سوتو مسرور. وفي مارس (آذار) من عام ٢٠٠٧ وافق مؤتمر الشعب الوطني على حق الملكية الأكثر شمولاً الذي يمنح الأراضي حماية الملكية القانونية نفسها التي يمنحها للدولة. ولكن الحق في امتلاك الأراضي لم يصل

(١) من المؤكد أن رفع القيود عن الأسعار بالنسبة لشريحة كبيرة من سوق التجزئة شجع الاستثمار الأجنبي. وبحلول عام ١٩٩١ كان حوالي ٧٠ بالمائة من أسعار التجزئة تحددها السوق ـ تقريبًا ضعف النسبة المئوية التي كانت في عام ١٩٨٧ حين ظهرت الأدلة المبكرة على أن التخطيط المركزي خلف الستار الحديدي يترنح. وفي أواخر الثمانينيات جرى تخفيض ضريبة الاستيراد على أجزاء ومكونات السلع المعدة للتصدير بصورة كبيرة مما زاد من ربحية المصدرين.

بعد إلى حقوق الملكية في الدول المتقدمة. ذلك أن حقوق الملكية لا تتطلب لائحة فحسب، بل نظامًا إداريًّا وقضائيًّا يفرض القانون. والصين متأخرة في هذا الصدد. ومازال النظام القضائي المحايد هدفًا في الأفق الصيني. وهناك مخالفات، وخاصة في حقوق الملكية الفكرية؛ إذ تنتشر شكاوى المشروعات المشتركة الأجنبية من أن التكنولوجيا التي تصل إلى أحد المصانع الجديدة تُستنسخ في مصنع مملوك بالكامل للصينيين في منافسة مباشرة.

الخسارة المهمة في وفرة الصين المتزايدة هي التزام الدولة بالجذور الثورية الشيوعية. وفي لقاءاتي الكثيرة جدًّا مع المسئولين الاقتصاديين والماليين الصينيين، لا أتذكر أن هناك من نطق بكلمة «شيوعية» أو «ماركس». فأنا بالطبع كنت أتعامل مع «الليبراليين». وقد شاركت في اشتباك أيديولوجي - في عام ١٩٩٤، عندما «ناقشت» رأسمالية السوق الحرة مع لي پنج، وهو ماركسي متحمس وسلف زو في رئاسة الوزراء. وكان على معرفة كبيرة بالممارسة الاقتصادية الأمريكية، كما كان مجادلاً مخيفًا. واتضح منذ اللحظة الأولى أنني أواجه دياليكتيكًا ماركسيًّا من النوع الذي كنت مضطرًا للتعامل معه عندما كنت أدرس بالجامعة. أصغى لي بانتباه إلى موقفي الذي حرصت على أن يكون منطقيًّا بشأن لماذا ينبغي على الصين أن تفتح أسواقها على نحو أسرع. وقد رد عليَّ بسؤالي كيف يمكنني تبرير ما فرضه نيكسون من قيود على الأسعار في عام ١٩٧١ إذا كانت الولايات المتحدة على هذا القدر من الالتزام بالأسواق غير المنظمة. وقد أسعدني أنه عرف كيف يسأل. ليس لأنه متصل بالعالم الحقيقي فحسب، بل كذلك لأنه كمتشدد معروف بدا منطقيًّا تقريبًا. واعترفت بأن تقييد الأسعار كان سياسة سيئة وأن حسنتها الوحيدة هي إعادة تأكيد عدم نجاح تلك القيود. وأضفت أنه لم يغرني شيء على إعادة الكَرَّة منذ ذلك الحين. ومع ذلك فلم أكن أتوقع منه أن يغير رأيه. وكان كلانا في حالة المسئولين الحكوميين الذين يدخلون في جدال، إلا أنه عندما يثبت خطؤهم لا تكون لديهم سلطة الاعتراف بالخطأ. وبغض النظر عن مقدار ما بذلته من جهد لإقناعه، أو ما بذله هو من جهد لإقناعي، فإن أيًّا منا لم يمكنه أن يحيد علنًا عن سياسة حكومته المعلنة.

لم أتحدث مع لي لسنوات ويمكنني فقط أن أتساءل عما فكَّر فيه عندما انضمت

الصين في عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، حصن التجارة التنافسية الحرة. وكنت مؤيدًا قويًا لتشريع لإقامة علاقة تجارية طبيعية دائمة مع الصين، اعتقادًا مني بأن قبولها كعضو كامل العضوية في النظام التجاري العالمي سوف يفيد المواطنين الصينيين الذين سوف يرون مستويات معيشتهم ترتفع، وللأعمال التجارية والمزارعين الأمريكيين الذين سوف يجدون سوقًا أكثر ترحيبًا وغير مستغَلَّة بعد. وفي مايو (آيار) من عام ٢٠٠٠، وبناءً على طلب الرئيس كلينتون، تحدثت في البيت الأبيض عن آمالي في إدخال الصين بشكل كامل في السوق العالمية، قائلاً إن تلك الخطوة سوف تعزز الحقوق الفردية وتقوِّي حكم القانون. وقلت للصحفيين: «أظهر التاريخ أن أي نزع للسلطة من المخططين المركزيين وتوسيع آليات السوق، كما سيحدث في ظل منظمة التجارة العالمية، ينطوي على انتشار أكثر اتساعًا لحقوق الأفراد». (تأكيد لسبب وجودي، أضاف كلينتون بخبث: «نعلم جميعًا أنه عندما يتحدث الرئيس جرينسپان يصغي العالم إليه. وآمل أن يكون الكونجرس مصغيًا لما يقوله الآن»).

حققت مشاركة الصين في مؤسسات التمويل الدولي منافع أخرى. فها هم رجال البنك المركزي الصيني يقومون بدور مهم في بنك التسويات الدولية في سويسرا، وهو مؤسسة ترتبط من زمن بعيد بالتمويل الرأسمالي الدولي. ولقي زاو شياوتشوان، الذي عُيِّن محافظًا للبنك المركزي في عام ٢٠٠٢، ترحيبًا خاصًا في اجتماعات بنك التسويات الدولية المنتظمة لرجال البنوك المركزية من الدول النامية الكبرى. وبالإضافة إلى طلاقة زاو في اللغة الإنجليزية والتمويل الدولي، فقد كان يأتي بتقييم صريح لما يجري في الصين قليلون منا من كان يمكنهم الحصول عليه من مصادر أخرى. وكثيرًا ما كان يتحدث بالتفصيل عن الطريقة التي تتطور بها الأسواق المالية الصينية ويوفر لي منظورًا جديدًا. وفي عام ٢٠٠٦ بعد أن تركت بنك الاحتياط الفدرالي، عملت مع زو في لجنة لبحث قضايا التمويل المتصلة بصندوق النقد الدولي. وقد أصبح هو وزملاؤه، الذين تفصلهم سنوات معدودات فحسب عن التخطيط المركزي المعزول، فاعلين مهمين في تشغيل النظام المالي العالمي.

من المهم كذلك أن الصين تستوعب الكثير من الثقافة الغربية. فقد رعا بنك إتش إس بي سي، وهو أحد البنوك الدولية الرائدة، طوال العامين الماضيين دورة للجولف

تتكلف عدة ملايين من الدولارات في شنغهاي. وظهرت ملاعب الجولف في أنحاء الصين، ولم تكن المفاجأة هي أنها تبدو غير معتادة، بل إنه لا يبدو أن هناك من يراها كذلك.[1] فهناك بضع رياضات تعتبر رمزًا للرأسمالية كالجولف. وكان لدى الاتحاد السوڤييتي لاعبو تنس محترفون، ولكن لم يكن به لاعبو جولف.

يقال لي إن هناك بالفعل فِرَقًا سيمفونية كلاسيكية غربية في الصين أكثر مما في الولايات المتحدة. وقد دُهشت عندما أخبرني الرئيس چيانج زِمين أن مؤلفه الموسيقي المفضل هو فرانتس شوبِرت. وهذا أمر مختلف جدًّا عن الثقافة التي حيت الرئيس نيكسون عند زيارته للصين في عام ١٩٧٢.

كان رأيي باستمرار هو أن جلاسنوست وپيرسترويكا ميخائيل جورباتشوف كانتا السبب الأقرب لانهيار الاتحاد السوڤييتي. فقد عرضتا الشعب السوڤييتي للقيم «الليبرالية» التي كبتها ستالين ومعظم خلفه زمنًا طويلاً. وبعد فتح صندوق پاندورا[2]، وبناءً على طريقة انتشار الأفكار، كان انهيار النزعة الجماعية داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية وتوابعه مسألة وقت فحسب. وتوحي لي جهود المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني تقييد المعلومات على شبكة الإنترنت بأنهم توصلوا إلى النتيجة ذاتها ولا يرغبون في رؤية التاريخ يعيد نفسه.

في عام ١٩٩٤ حين كنت أقف بالقرب من ذلك المكان في ميدان تيانن من [السلام السماوي] حيث أعلن ماو في عام ١٩٤٨ إقامة جمهورية الصين الشعبية، تعجبت

---

(١) «غابات النمور» تحتل المرتبة الثانية بين دورتي شنغهاي. ومع ذلك فإن الجولف مصدر خلاف في الفترة الأخيرة داخل بعض الجامعات الصينية، حيث احتج الطلاب على سعي الإدارة لإنشاء «ملاعب تدريب» للجولف لتعليم هذه الرياضة عليها. وبالرغم من ذلك فقد نُظِّمت دورة جولف أخرى في جزيرة هاينان الصينية في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٧.

(٢) تقول إحدى الأساطير اليونانية القديمة إن الإله برثموس كان مكلفًا من قبل كبير الآلهة زيوس بصناعة الذكور من الطين، ثم تحويلهم إلى كائنات حية. وفي إحدى المرات غضب زيوس من برثموس لأنه سرق نارا من الفردوس، فقرر أن يخلق جنساً آخر مضادًا للذكور، فخلق امرأة جميلة وأسماها پاندورا ثم أعطاها صندوقا محكم الإغلاق مليئا بالشرور وأمرها بألا تفتحه أبدًا. ولكن الفضول دفع الجميلة پاندورا إلى معرفة ما في داخل هذا الصندوق وقررت أن تفتحه. وعندما فتحته خرجت جميع الشرور إلى العالم. (المترجم)

فحسب من مدى الصعوبة التي كان عليها التحول الصيني إلى الحداثة ـ ومدى نجاحه في السنوات الأخيرة، رغم ذلك. فهنا، حيث وقعت مذبحة الطلبة التي كبتت الحريات قبل ذلك بخمس سنوات، وجدت نفسي أتساءل كذلك كيف أمكن بعد أجيال من التلقين الماركسي لمجتمع يضم ١,٣ مليار نسمة أن يتغير فجأةً ويتخلى عن قيم جرى تلقينها خلال سنوات الطفولة التي يسهل تشكيلها. ربما كانت تلك القيم أكثر ثباتًا مما تبدو عليه، بالرغم من تقدم الصين الضخم. ومع أن التغيير في كل مكان، فمازال وجه الرئيس ماو يزين العملة الصينية، في إشارة إلى أن تأثير التراث مازال قويًا.

وصل الحزب الشيوعي إلى السلطة من خلال الثورة، وكان يسعى منذ بداياته الأولى للحصول على الشرعية السياسية باعتباره حاملاً للفلسفة العادلة التي توفر الرفاه المادي للشعب كافةً. ومع ذلك فليس الرفاه المادي سوى جزء مما يسعى إليه البشر، ولا يمكنه وحده أن يُبْقِي على النظام المستبد. فسرعان ما يتلاشى التهليل للوفرة الجديدة، وبمرور الوقت تصبح قاعدة تنشأ عنها توقعات أخرى أسمى منها. وفي ربع القرن الأخير حظيت الزيادة السريعة في مستوى المعيشة بتأييد الشعب.

على أي الأحوال، فقد كانت المسألة مسألة وقت فحسب قبل أن تتضح تناقضات الأيديولوجيا الشيوعية الكامنة. تحرك شبحا ماركس وماو، الراقدان في سكون خلال سنوات الوفرة المتسارعة، في شخص الاقتصادي الماركسي المتقاعد الثمانيني ليو جوجوانج الذي خرج عن خط الإصلاح الدستوري المقترح لتوضيح الملكية الفردية وتوسيعها. فقد رفع لواء الدولة الشيوعية الأيديولوجي، وسيطر من خلال اجتذاب تأييد غير متوقع على مؤتمر الشعب الوطني. وكانت الأرض قد أُعِدت من خلال التعليقات النارية من قبل جونج شيانتيان الأستاذ بمدرسة القانون بجامعة بكين التي كان يتم تداولها على الإنترنت. وردًا على انتقاد اليسار الماركسي، صرح الرئيس هو چيانتاو بأن على الصين أن «تصر بثبات على الإصلاح الاقتصادي». بقي أن نرى إن كان هذا الثَوَران الأيديولوجي هو النزع الأخير للجيل الذي شاخ أم هو تقويض جوهري لطريق الصين نحو الرأسمالي. كما لاحظت، كان الأمر المشجع هو إقرار مؤتمر الشعب الوطني للتعديل مع تغيير طفيف فحسب في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٧.

يرى الجيل السابق أن القيادة الصينية كانت مبدعة إلى حد كبير في تحاشيها ما استنتجه الجميع بالفعل؛ فبالرغم من ذكاء كارل ماركس، فقد كان مخطئًا في تحليله للطريقة التي يمكن أن ينظمها الناس لخلق القيمة بنجاح. ويرى ماركس أن امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج أحد الثوابت في قدرة المجتمع على إنتاج الثروة والعدالة. وبذلك كان لابد أن يبقى حق ملكية الأملاك كلها داخل مجتمع ماركس في يد الدولة، لمصلحة الشعب. وكانت حقوق الملكية الممنوحة للأفراد أدوات للاستغلال وكانت تأتي فقط على حساب «الجماعة»، أي المجتمع ككل. وقد طرح الأسباب المؤيدة لإضفاء الصبغة الجماعية على تقسيم العمل. فالكل الذين يعملون معًا من أجل هدف واحد يكونون أكثر إنتاجية بكثير من الأسواق التي تقارن بين اختيارات الأفراد المختلفة. فهل يستفيد البشر بإمكانياتهم على أكبر نحو ممكن في المجتمع ذي الصبغة الجماعية؟ إن الحَكَم النهائي على تلك النماذج هو الواقع. فهل هي تعمل على النحو المقترح؟ إن نموذج ماركس الاقتصادي العملي ـ في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية وأماكن أخرى ـ لا يمكن أن يحقق الثروة أو العدل، وهو ما يُعترف به بصورة عامة الآن. لقد فشل الأساس المنطقي للمِلكية الجماعية.

تكيفًا مع فشل الاقتصادات الماركسية، أعاد الاشتراكيون في الغرب تعريف الاشتراكية بحيث لم تعد تتطلب ملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج. ويدعو البعض منهم فقط إلى تنظيم الحكومة وليس ملكية الدولة لتعزيز الرفاه المجتمعي.

عندما واجه دِنج شياوپنج فقدان ماركس للتأييد، التف حول الأيديولوجيا الشيوعية وأقام مشروعية الحزب على تمكنه من تلبية الاحتياجات المادية لأكثر من مليار نسمة. وأطلق عملية أدت إلى زيادة غير مسبوقة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي بلغت ثمانية أضعاف تقريبًا، وانخفاضًا في معدل وفيات الأطفال، ومتوسط أعمار أطول. ولكنه كما خشي كثيرون في قيادة الحزب، أدى إحلال تسعير السوق محل مراقبة الحكومة إلى إضعاف السيطرة السياسية للحزب.

رأيت كيف يحدث ذلك في زيارة لشنغهاي في عام ١٩٩٤. فقد روى مسئول رفيع المستوى قصة كيف أنه كُلِّف قبل ذلك بخمس سنوات بالإشراف على مستودع

المحاصيل. وقد قال لي إنه كان لابد من حضوره صباح كل يوم في الساعة الخامسة لتوزيع المنتجات الزراعية الواردة إلى شنغهاي. وكانت وظيفته تحديد الكميات التي يأخذها كل شخص. ومع أنه لم يسهب في الحديث عن كيفية اتخاذه لتلك القرارات، فمن الواضح أنه كانت له سلطة كبيرة ـ يمكن أن أتخيل الخدمات التي لابد أنها كانت تقدَّم له بواسطة الموزِّعين الحريصين على كسب وده. كما قال إنه بالرغم من ذلك ابتهج بتحويل المستودع إلى سوق مفتوحة، حيث يتقدم الموزعون بعطاءات للحصول على المحاصيل. والآن بدلاً من أن يقرر شخص واحد من الذي يحصل على نَبْتَات البامبو وبأي سعر، ويتساوم البائعون والمشترون إلى أن يتفقوا. فكانت السوق هي التي تحدد السعر وكانت المنتجات الزراعية تخصص طبقًا للعرض والطلب ـ وهو بيان واضح للفرق الأساسي بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق. وأسرَّ لي المسئول بفرح بأنه نتيجة لهذا التغيير أصبحت حياته أيسر بكثير. «الآن لست مضطرًا للاستيقاظ في الساعة الرابعة صباحًا. ويمكنني النوم وترك السوق تؤدي وظيفتي بالنيابة عني».

قلت لنفسي: «هل من المتصور أنه يعي ما قال؟» فعندما تتولى السوق الأمر تنكمش مراقبة الحزب الشيوعي. فالنظام الشيوعي هرم تتدفق السلطة فيه من أعلى لأسفل. ذلك أن السكرتير العام يمكِّن، على سبيل المثال، عشرة أشخاص يرفعون تقاريرهم إليه بحيث تكون لهم سلطات تقديرية. ويمنح كل منهم بدوره سلطات تقديرية لعدد أكبر يخضعون له مباشرةً. وتمضي عملية تفويض السلطات وتتسع وهي تهبط إلى قاعدة الهرم. ويتماسك النظام مع بعضه لأن كل مسئول مدين بالفضل لم هو أعلى منه مباشرةً. وهذا هو مصدر السلطة السياسية. وهذه هي الطريقة التي يحكم بها الحزب. ومع ذلك فإنه إذا استُعيض عن تسعير السوق بأي مستوى من مستويات الهرم فسوف تضيع السيطرة السياسية. فلا يمكن أن يتواجد تسعير السوق والسيطرة السياسية معًا. فأحدهما يحول دون وجود الآخر. ويسبب هذا بالفعل توترًا خطيرًا داخل هيكل السلطة الخاص بالحزب.

وحتى الآن يبدو أن عواجيز الحزب يتعاملون مع هذه المعضلة بخداع. وبالرغم من ذلك فإن الوفرة المتزايدة تحرر الفلاح الصيني تدريجيًا من التربة وعيش الكفاف، وتقدم له ترف أن يكون قادرًا على الاحتجاج على المظالم المتصورة. ولا أصدق أن

الحزب لا يدري أن الوفرة ومبادرات التعليم الأخيرة تدفع بالصين نحو نظام أقل استبدادًا. واليوم يبدو أن الرئيس هو يمارس سلطة أقل من چيانج زمين، الذي كان يمارس سلطة أقل من دِنج شياوپنج. وكان دِنج شياوپنج يمارس سلطة أقل من ماو. وفي نهاية طريق السلطة التي تقل باستمرار، هناك دولة الرفاه الديمقراطية الخاصة بأوروبا الغربية. وعلى امتداد هذا الطريق هناك الكثير من العقبات التي لا تزال تفصل الصين عن وضع «الاقتصاد المتقدم»، هدف دِنج المعلن. والعديد من التحديات الضخمة التي يواجهها الإصلاحيون الصينيون معروف: الحرس القديم الرجعي، والعدد الضخم من سكان الريف الذين لا يشاركون حتى الآن في الانتعاش الاقتصادي وممنوعون إلا بأقل قدر من الاستثناءات من الهجرة إلى المدن، والأجزاء الضخمة المتبقية من الاقتصاد الموجه على النمط السوڤييتي، بما في ذلك المشروعات المملوكة للدولة التي تتسم بعدم الكفاءة ولا تزال متخمة، والنظام المصرفي الذي يكافح إلى حد بعيد ويخدم تلك المشروعات، وغياب الخبرة المالية والمحاسبية الحديثة، والفساد الذي هو المنتج الثانوي الذي يكاد يكون ضروريًّا لأي هيكل سلطة هرمي يقوم على التمييز، وأخيرًا غياب الحرية السياسية التي قد لا تكون هناك ضرورة لها بالنسبة للأسواق كي تعمل على المدى القصير، ولكنها صمام أمان مهم بالنسبة لشعور الجماهير بالضيق من الظلم وعدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن على القيادات الصينية أن تتعامل مع الحسد واسع الانتشار لمحدثي الغنى والغضب الشعبي من التلوث الصناعي. وأي من هذه العوامل قد يطلق شرارة حريق ضخم. وبالرغم من أن لدى الصين أجزاء كبيرة من اقتصادها مفتوحة أمام قوى السوق، فلا تزال القيود الإدارية تسيطر عليها، وتلك بقايا التخطيط المركزي. ونتيجة لذلك مازال الاقتصاد جامدًا وأخشى من عدم قدرته على استيعاب الصدمات التي تضعف من قوته بالقدر الذي استوعبت به الولايات المتحدة الصدمة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول).

يمكن رؤية عمق بقية مشاكل الصين كأحسن ما يكون في الصعوبة التي واجهت القيادة عند إزالة ما تبقى من قيود التخطيط المركزي. فبعد الدفعة الأولى من الوفرة التي ولدها رفع القيود في أعقاب إصلاح دِنج في الثمانينيات، حيل دون أي تقدم آخر لسنوات. وكان المذنبان الأساسيان هما نظام سعر الصرف الأجنبي الذي أُسيئت إدارته

والقوانين التي تحول بقسوة دون حرية المواطنين في الهجرة بين المناطق الحضرية والريفية، بين المدن الصغيرة والمدن الكبيرة. وكان مطلوبًا القضاء، ولو بصورة غير كاملة، على هذين الجانبين المهمين من جوانب التخطيط المركزي لإبقاء الصين على طريق النمو المتزايد الذي مرت به على امتداد العقد السابق.

كان مركز الاهتمام الأول نظام سعر الصرف الخاص بالعملة الصينية، الرنمينبي. ولم يكن سعر الصرف منخفضًا جدًّا، كما يشكو معظم الناس الآن؛ بل كان في أوائل التسعينيات مرتفعًا جدًّا. وكان المخططون المركزيون قد ثبتوا الرنمينبي عند سعر صرف غير واقعي في مواجهة سعر صرف أقل بكثير ساد في السوق السوداء. وكانت التجارة الدولية بالسعر الرسمي في أوائل الثمانينيات بطيئة على نحو مفهوم. وكان على المصدرين الصينيين الذين تقدر صادراتهم بالرنمينبي أن يطلبوا أسعارًا مرتفعة على نحو غير تنافسي بالدولار، للتعويض. وعندما اتضح التناقض مع التجارة الداخلية، التي رُفِعت عنها القيود حديثًا والآخذة في الازدهار، خفضت السلطات النقدية قيمة الرنمينبي على نحو متزايد. ولكن الأمر استغرق أربعة عشر عامًا. وبحلول عام ١٩٩٤ كان محررًا تمامًا أمام المعاملات التجارية، واختفت السوق السوداء للرنمينبي. وانتقل الرنمينبي من اثنين إلى ثمانية مقابل الدولار.

بعد تأخر الصادرات الصينية في البداية عادت وانفجرت لترتفع من ١٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٩٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهو معدل نمو سنوي مقداره حوالي ١٧ بالمائة. وما يزيد كثيرًا عن نصف الصادرات الصينية مُصَنَّع من مواد مستوردة. وهؤلاء المصدرون ينتقلون إلى منتجات تزداد قيمتها باستمرار، وهو ما يدل عليه ارتفاع متوسط أسعار الصادرات الذي يتجاوز مؤشرات الأسعار القائمة على سلة السلع الثابتة.[١] ومع ذلك فالأمر غير الواضح هو كم من الزيادة في متوسط الأسعار يعكس فقط نوعية أفضل من المنتجات الوسيطة المستوردة للتجميع في منتجات التصدير الصينية.

---

(١) تحسب وزارة التجارة الأمريكية على سبيل المثال سعر الوزن الثابت للسلع المستوردة من الصين. وفي عام ٢٠٠٥ كان نصيب الولايات المتحدة ٢١ بالمائة من إجمالي الصادرات الصينية.

هذا أمر مهم، لأنه كلما عَظُمَ مدى تحول الصادرات الصينية إلى تكنولوجيا فائقة كان أثر الصين التنافسي على العالم المتقدم أكبر. ومن المحتمل أن تكون الصين في صعود على سُلَّم التكنولوجيا. فهي تصدر منتجات متطورة تزيد عما كانت تصدره قبل عقد من الزمان. ولكن هل الصينيون هم من يخلقون المستوى الأعلى من التطوير؟ أم أن الصين تُجَمِّع فحسب المنتجات الأكثر تطورًا التي ينتجها الآخرون؟ علقت مجلة «إيكونوميست» في ربيع ٢٠٠٧ بما يعكس آراء نيكولاس لاردي من معهد پيترسون للاقتصاديات الدولية بقولها: «نموذج الصين التصديري... يتكون في جزء كبير منه من تأجير العمالة الرخيصة والأرض للأجانب. بل إن أنجح شركة محلية للكمبيوتر ... تتعاقد على إنتاجها من الباطن مع شركات تايوانية». ومع ذلك فأنا أفترض أنها مسألة وقت فحسب قبل أن تكون الصين مسئولة عن نسبة متزايدة من قيمة صادراتها. وأتوقع أن يستبدل الصينيون المواد التي يستوردونها بمكوِّنات محلية الصنع ذات قيمة مضافة عالية.

صاحب طريق الصادرات الصاعد انتقال العمال الريفيين إلى المدن الكبرى الذي لا مثيل له. وقد بلغ عدد سكان الريف ٨٦٠ مليونًا في عام ١٩٩٥. وبعد عشر سنوات هبط إلى ٧٣٧ مليونًا. ولم يكن ذلك الانتقال نتيجة لذهاب البشر إلى المدن الكبرى ولبعض التغيرات التعريفية فحسب، بل كذلك نتيجة لتمدن الأراضي الريفية باعتبارها جيوبًا جديدة للإنتاج بدأت في الظهور بشكل أساسي في دلتا نهر اللؤلؤ المجاورة لهونج كونج التي تتسم بالحيوية والنشاط. وكانت تلك المنطقة الخصبة في السبعينيات موطنًا للمزارع والقرى فاترة الحركة، ولكن خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة غذى المستثمرون الأجانب الرواد من هونج كونج وأماكن أخرى نمو المنطقة. وها هي الدلتا تنتج الآن كل شيء من ألعاب الأطفال إلى المنسوجات، حيث تصدَّر معظم المنتجات. وكان نموذج هونج كونج والمساعدة في تطوير اقتصاد دلتا نهر اللؤلؤ أمرًا يبعث على الدهشة.

عندما استعادت الصين سيادتها على هونج كونج في عام ١٩٩٧، لم يكن لدي أمل كبير في بقاء رأسمالية هونج كونج على قيد الحياة. فقد بدت لي فكرة التزام الصين بتعهدها تجاه بقاء هونج كونج حصنًا للرأسمالية لمدة خمسين عامًا ساذجة بعض

الشيء. فوجود الرأسمالية والشيوعية جنبًا إلى جنب تحت سلطة سيادية واحدة أمر لم يكن من الممكن تصديقه. ولكن عشر سنوات من عهد دِنج تحت شعار «بلد واحد ونظامان» كانت مختلفة تمامًا عما كنت أخشاه. فبدلاً من أن تستبدل الصين ثقافة هونج كونج واقتصادها بطابعها الشيوعي، وجدت نفسها تتأثر بشكل متزايد بثقافة هونج كونج وقواعدها الاقتصادية.

لقد زادت نسبة متوسط صافي التحول السنوي للسكان الريفيين إلى سكان حضريين ومقدارها ١,٤ بالمائة على امتداد العقد الأخير إنتاجية الصين بصورة كبيرة؛ فالموجودات الرأسمالية في المناطق الريفية أكثر تقدمًا إلى حد كبير من تلك التي في الصين الريفية. وخلق ذلك الانتشار مُخْرجًا حضريًا في الساعة يزيد على ثلاثة أضعاف الصين الحضرية. وقد أثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة التي بدأت في عام ١٩٨٠، وركزت على إنتاج الصادرات داخل منشآت يمولها رأس المال الأجنبي، أنها تتمتع بقدر كبير من النجاح. وحققت خصخصة بعض المشروعات المملوكة للدولة تقدمًا كبيرًا، ويخضع بعض المشروعات المملوكة للدولة لعملية كبيرة من إعادة الهيكلة. ونتيجة لذلك انخفض معدل التوظيف في تلك المناطق انخفاضًا حادًا، وهذا مؤشر على أن التدمير الخلاق يتحرك بسرعة جيدة إلى حد معقول.

تطلبت إعادة هيكلة عدد من المشروعات المملوكة للدولة وخصخصة معظم ما تبقى نقل التزامات الضمان الاجتماعي والرفاه الخاصة بتلك المشروعات إلى كيانات حكومية أخرى أو إلى التمويل الخاص. فمن الواضح أن المشروعات المملوكة للدولة لن تكون قادرة على المنافسة إذا كان عليها تحمل تكلفة شبكة الأمان الاجتماعي بالكامل. وها هي جداول التوظيف المتخمة الخاصة بالمشروعات المملوكة للدولة كشكل من أشكال تأمين البطالة تتلاشى. وفي مرة من مرات تقديم الشاي التقليدية في قاعة الشعب الكبرى، وصف لي الرئيس الصيني چيانج زِمين الطريقة التي أدار بها مجمعًا للصلب مملوكًا للدولة. وكان فخورًا بأنه نجح بعدد أقل كثيرًا من العمال في إنتاج كمية الصلب نفسها التي ينتجها مصنع منافس مملوك للدولة في شمال شرق الصين.

إنها مسألة التخمين أن نقول ما إذا كانت الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى ستصبح أسرع لولا القيود التي طال بقاؤها على الهجرة الداخلية أم لا. وتعود تلك القيود بشكلها الحالي إلى عام ١٩٥٨. ومطلوب من كل شخص منذ مولده أن يعيش في المنطقة الجغرافية التي تعيش فيها أمه. وكان الإذن بالانتقال يُمنح فقط لنسبة صغيرة من السكان. ويفي عدم الحركة هذا بحاجة المخططين المركزيين لأن تكون لديهم قطع من الاقتصاد باقية في مكانها لتعزيز نتيجة الخطة المركزية، وإن كان من المؤكد أن السيطرة السياسية هدف كذلك. وتحد القيود المفروضة على الهجرة كذلك من اختيار الناس للمهن بصور فعالة.

لا أتخيل كيف يمكن أن يحقق الناس نجاحًا في تلك البيئة، وإن كنت أفترض أنها أفضل من كابوس الثورة الثقافية. فجهود القيادة الحالية المستمرة لتخفيف هذه القيود مهمة وتلقى ترحيبًا. ولكن الخوف من حدوث خروج ضخم من المزارع إلى المدن، وما قد ينتج عن ذلك من اضطراب، منع إجراء تغيير في هذا الجانب من الحياة الصينية، وكذلك في جوانب أخرى.

ومع ذلك فإن كبت الإحباطات المفروضة على الشخص العادي في المناطق الريفية، حيث لا تزال تعيش أغلبية السكان، يعد وصفةً للتمرد. فبما أن الاقتصاد الذي ينمو بسرعة يحرر أعدادًا كبيرة من الصينيين كي تتجاوز السعي وراء مجرد لقمة العيش، فإن لديهم هامش حرية للتفكير في المظالم المتصورة، حقيقةً كانت أم متخيَّلة. وليس لدى الصين صمام أمان ديمقراطي يمكنه نزع فتيل ذلك الاضطراب. فالأشخاص المضارون الذين ليس لهم خيار التصويت لإخراج المسئولين من مناصبهم يميلون إلى التمرد.

كثيرًا ما يرد ذكر التضخم المفرط في الصين في الأربعينيات على أنه تسبب في انتفاضات جاءت بالشيوعيين إلى السلطة في عام ١٩٤٩، وهو الدرس الذي تعلموه جيدًا. ولذلك فمن المفهوم أن أكبر المخاوف الشيوعية هو التضخم الذي يزعزع المجتمع. وقد أشار جون مينارد كينز في عام ١٩١٩ قائلاً: «من المؤكد أن لينين كان محقًا. فليس هناك من وسيلة أشد دهاءً ولا أكثر تأكيدًا لقلب أساس المجتمع القائم

من خفض قيمة العملة. وتشمل العملية كل قوى القانون الاقتصادي الخفية المؤيدة للتدمير، وهي توظفه بطريقة لا يمكن لرجل من بين كل مليون أن يشخصها».

لدى القيادات الصينية توقع مخيف متأصل في نفوسها مفاده أنه ما لم يتم احتواء التضخم فسوف يتفتت الاقتصاد، مما يشجع على ظهور البطالة في المناطق الحضرية وإطلاق شرارة الاضطراب. وهم ينظرون إلى سعر الصرف المستقر على أنه ضروري لتحاشي زعزعة سوق العمل التي يُخشى منها. والسياسة الحالية الخاصة بكبح سعر الفائدة قد تحدث تمزقًا أكبر بكثير. وبما أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ينمو على نحو أسرع من نصيب الفرد في أي من البلدان الأخرى الشريكة تجاريًا، وهي النتيجة التي يعود الفضل فيها بصورة كبيرة إلى التكنولوجيا «المستعارة» من الاقتصادات المتقدمة، فغالبًا ما ترفع المنافسة العالمية الطلب على العملة الصينية.[١] وقد تطلب تعويض هذا الطلب والمحافظة على الاستقرار النسبي للرينمينبي منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ عمليات شراء تراكمية للرينمينبي بواسطة السلطات النقدية الصينية تعدت التريليون دولار بكثير.[٢] ولزيادة قدرة، أو تعقيم، النقد الزائد الذي أوجده البنك المركزي من خلال شراء الأصول الأجنبية، طرح البنك المركزي الصيني كميات ضخمة من الدَّين المقوَّم بالرينمينبي. ولكن هذا لم يكن كافيًا. ونتيجة لذلك يتزايد عرض النقد بمعدل يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي على نحو مزعج. وهذا وقود للتضخم.

---

(١) يزيد الطلبُ على منتجات البلدان ذات العمالة منخفضة التكلفة الطلبَ على عملة البلد المنتج مقارنة بسائر البلدان. وسوف ترتفع قيمة العملة ذات الطلب المتزايد مقارنة بقيمة العملات الأخرى. وغالبًا ما تستمر هذه الزيادة إلى أن ترتفع قيمة الأجور المعدلة التي يعدلها سعر الصرف (والفروق التفاضلية الخاصة بالإنتاجية) إلى مستوى البلدان المنافسة الأخرى.

(٢) تسبب الالتزام السياسي الصيني بمقاومة أية زيادة في قيمة الرينمينبي في حدوث ذعر بين الساسة الأمريكيين وغيرهم؛ إذ يعتقدون، خطأً، أن كبت الرينمينبي سبب مهم من أسباب خسائر التصنيع ومن ثم فقدان فرص العمل. ومن المرجح أن الزيادة في الرينمينبي ستقلل العجز التجاري مع الصين ولكن ليس عجز الولايات المتحدة بالكامل. وسوف يتجه المستوردون الأمريكيون فحسب إلى بلدان أخرى ذات عمالة منخفضة التكلفة لتحل محل الصادرات الصينية التي لم تعد تنافسية. (تشمل مشتريات الصين البالغ قيمتها تريليون دولار منذ ٢٠٠١ الدولار الأمريكي وعملات أخرى محولة إلى الدولار).

المشكلة المختلفة، ولكنها على القدر نفسه من الإزعاج بالنسبة للقيادات الصينية، هي الزيادة السريعة في تركيز الدخل. ذلك أن نشوء مجتمع بدأ من تركيز صغير جدًّا في الثمانينيات، حين كان الكل سواء في الفقر، ويحكم صندوق النقد الدولي الآن على تفاوت الدخل فيه بأنه أكثر مما في الولايات المتحدة وروسيا، لأمر يبعث على الدهشة بالفعل. والصداع الآخر هو النظام المصرفي الصيني، الذي مازال حتى يومنا هذا على مسافة بعيدة جدًّا من إصلاحه على نحو فعال. ومع ذلك فإن أسعار أسهم البنوك الصينية ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا خلال ٢٠٠٦ وصولاً إلى عام ٢٠٠٧. فقد جمع البنك الصناعي والتجاري الصيني الخاضع لسيطرة الدولة ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهو أكبر إصدار عام أوَّلي. ولدى البنوك الأخرى الخاضعة لسيطرة الدولة إصدارات عامة أولية كبيرة ، وكذلك أسهم مدرجة في الخارج. ولكن جزءًا كبيرًا من الإقبال على المؤسسات المملوكة للدولة الصينية يعكس افتراض المستثمرين أن الحكومة الصينية تضمن بالفعل التزامات تلك البنوك. فقد أعادت بالفعل رسملة البنوك بستين مليار دولار من احتياطي الصين الضخم من العملات الأجنبية وألغت أثناء ذلك الكثير من ديون البنوك المعدومة. وكانت البنوك الصينية هي من يمول من قبل الكثير من الاستثمار المفيد سياسيًّا، ولكن من الواضح أن جزءًا كبيرًا منه لم يكن يخدم أي غرض اقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فلا يمكن للنظام المصرفي الذي لم يكتمل بعد توفير درجة المرونة اللازمة للتسوية الاقتصادية. ويحدث باستمرار أن تكون الاقتصادات القائمة على السوق مختلة، ولكن التغيرات التي تحدثها في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، إلى جانب تعديلات أسعار المنتجات والأصول، سرعان ما تعيد لها توازنها. ولا تسمح الحكومة الصينية بتعويم أسعار الفائدة حسب العرض والطلب، بل تغيرها إداريًّا إلى جانب التغيرات في شروط احتياطي البنوك ـ ولكن ذلك يحدث فقط بعد أن تتضح الأدلة على عدم التوازن الاقتصادي. وهو ما يحدث باستمرار بعد فوات الأوان، وفي كثير من الأحيان تكون الخطوات الناتجة عن ذلك غير كافية، بل حتى معوقة. ويقدم المسئولون النقديون الإرشاد الإداري للبنوك بشأن نمو القروض حين يدركون أن النمو أكبر من اللازم، ولكن هذا كذلك يكون متأخرًا عن أوانه. ونادرًا ما

تعالج تلك المبادرات الاختلالات المالية. ومن المفارقة أن الفصل بين التمويل في الصين وسائر العالم عزل الصين عن الأزمة المالية التي انتشرت في أنحاء العالم في ١٩٩٧/١٩٩٨.

الصين في أشد الحاجة إلى الخبرة المالية. وليس هذا مستغربًا لأن من لديهم تلك الخبرة ليس لهم دور كبير في ظل التخطيط المركزي. كما أنه ليس هناك دور كبير لمسوقي الأعمال التجارية أو المحاسبين أو مديري المخاطر أو غيرهم من الخبراء الضروريين لطرق العمل اليومي الخاص باقتصاد السوق. وقد دخلت تلك المهارات منهج التعليم الصيني في السنوات الأخيرة، ولكنها سوف تستغرق وقتًا قبل أن يصبح الاقتصاد، وخاصة القطاع المصرفي، به ما يناسبه من العاملين. وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٣ زار ليو مينكانج، الرئيس الجديد للجنة الإشراف على البنوك الصينية، مجلس الاحتياط الفدرالي. وقد اعترف بأن البنوك الصينية تفتقر إلى الخبرة المهنية للحكم على ما يمكِّن من تسديد القرض. وأشار ليو إلى أن زيادة الوجود المصرفي الأجنبي قد تفيد. وأشرت أنا إلى أن ما تحتاجه الصين في الواقع هو الأشخاص الذين عملوا في اقتصاد السوق ولديهم ما يتمتع به موظفو القروض الأكفاء في الغرب من عيون ثاقبة وحكم تنافسي. وقد تحقق تقدم كبير منذ ذلك الحين، ولكن مازالت هناك حاجة إلى عمل الكثير.

بما أن التمويل ليس له دور كبير في التخطيط المركزي، فلم تكن البنوك الصينية هي تلك البنوك التي نعرفها في الغرب. واستجابة للتوجيهات السياسية، كانت البنوك فيما مضى تُحوِّل الأموال لتسديد الالتزامات التي وضعتها الدولة. ولم يكن هناك موظفو قروض بالبنوك لتقديم القروض التي سيكون من المنتظر تسديدها، بل كانوا مجرد وكلاء تحويل أموال. والديون المعدومة في محاسبة الدخل القومي جزء من التوفيق بين إجمالي الناتج المحلي، وهو القيمة السوقية المفترضة للإنتاج، وتعويض العاملين وأرباحهم، والمطالبات على ذلك الإنتاج. وبما أن هناك الكثير من الاستثمارات شديدة السوء، فإن جزءًا من إجمالي الناتج المحلي مبدَّد ولا قيمة له. وتثير الديون المعدومة الصينية الأسئلة نفسها بشأن ما تعنيه الأرقام المنشورة الخاصة بإجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك فلابد من الإشارة إلى أنه حتى الاستثمارات التي يتضح أنه ليست لها أية

قيمة مستمرة تستهلك رغم ذلك المواد الخام. وبناءً على ذلك فمن المحتمل أن تكون مستويات إجمالي الناتج المحلي الصيني المنشورة مفيدة إلى حد معقول في تقويم الموارد اللازمة لإنتاجه ـ أي أن تكون مقياسًا لقيمة المُدْخَل المطلوب.

وحتى بعد تعديل الجودة المشكوك فيها الخاصة ببعض البيانات عن الصين، فإن نتائج الإصلاحات التي بدأت في أواخر السبعينيات لا تزال ملحوظة بالفعل. ولا نحتاج إلا إلى ملاحظة التغيرات الضخمة في بكين، وشنغهاي، وشن زن،[١] والتغييرات الأقل ولكنها حقيقية رغم ذلك في سائر البلاد، كي نستنتج أن الصين يمكن أن تكون أي شيء إلا إحدى قرى پوتمكين.[٢]

بناءً على خبرتي، فإن التكنوقراط في الحكومة الصينية ـ أغلبهم في البنك المركزي، ووزارة المالية، وما يدعو للدهشة في هيئات المراقبة كذلك ـ هم من ضغط من أجل مبادرات السوق. إلا أن معظمهم ليست له سوى قدرات استشارية. أما القرارات السياسية الرئيسية فيتخذها مجلس الدولة والمكتب السياسي، ولهما أن يفخرا بتبنيهما إلى حد كبير النصائح الصديقة للسوق. والعقبة المهمة الباقية، وهي العقبة التي تهدد حكم الحزب الشيوعي في الصميم، هي التحدي الأيديولوجي. ويتطلب هدف دِنج شياوپنج الخاص برفع الصين إلى مرتبة «الدولة المتقدمة المتوسطة» بحلول منتصف القرن المزيد من التعزيز لحقوق الملكية، حتى في مواجهة المقاومة من جانب ماركسيي الحرس القديم.

وقد حدث تقدم بالنسبة لحقوق الملكية الحضرية. أما حقوق ملكية أراضي الريف، حيث يقيم ٧٣٧ مليون نسمة، فتلك مسألة أخرى. إذ إن منح حقوق الأراضي

---

(١) مدينة تابعة لمقاطعة جواندونج في جنوب الصين بجوار هونج كونج. وهي مركز الاستثمارات الأجنبية وتعد منذ السبعينيات أسرع مدن العالم نموًا. كما أنها أكثر موانئ العالم حركة. وبلغت الاستثمارات الأجنبية فيها خلال العقدين الماضيين أكثر من ٣٠ مليار دولار في بناء المصانع وإقامة المشروعات المشتركة. **(المترجم)**

(٢) المستوطنات الوهمية التي يُقال إنها أقيمت بناءً على توجيهات الوزير الروسي جريجوري ألكسندروڤتش پوتمكين لإثارة إعجاب الإمبراطورة كاترين الثانية أثناء زيارتها للقرم في عام ١٧٨٧. وطبقًا لما جاء في هذه القصة فقد أقام پوتمكين واجهات قرى فارغة على ضفاف نهر دنيبر كي يوهم الإمبراطورة وصحبها بقيمة فتوحاتها الجديدة، مما يعزز وضعه في نظرها. **(المترجم)**

الزراعية خروج لا لبس فيه عن التقاليد الشيوعية بحيث لا يمكن الموافقة عليه بسهولة. ويمكن للفلاحين استئجار الأرض وبيع المحاصيل في الأسواق الحرة، ولكن ليست لهم حقوق قانونية في الأرض التي يفلحونها، وبذلك لا يمكنهم شراءها أو بيعها أو استخدامها كضمان للقروض. وفي العقود الأخيرة زحف العمران على ريف الصين، وصادرت السلطات المحلية مساحات ضخمة، حيث منحت تعويضًا لا يساوي سوى جزء من قيمة الأراضي باعتبارها جزءًا من الجيب الحضري. وكانت تلك المصادرات أحد الأشياء الأساسية التي أسهمت في زيادة مستويات الاحتجاج والاضطراب الأخيرة. وذكر مسئول رفيع المستوى في الشرطة الصينية أن عدد المظاهرات العامة في أنحاء البلاد ارتفع إلى سبعة وأربعين ألفًا في عام ٢٠٠٤ مقابل عشرة آلاف قبل عشر سنوات. وكانت تقديرات ٢٠٠٦ أقل إلى حد ما. ويمكن أن يضيِّق منح سند ملكية قانوني للفلاحين، بجرة قلم، فجوة الثروة بين سكان الحضر وسكان الريف.

بينما توجد السيادة الاقتصادية في قلب مبادرات الحزب، فإن لدى القيادة أجندات أخرى، ليس أقلها وضع تايوان. ويعرف الكثير من القادة، إن لم يكن معظمهم، أن المواجهة العسكرية سوف تفزع رأس المال الأجنبي وتضر مطمح البلاد الخاص ببناء اقتصاد على المستوى العالمي ضررًا شديدًا.

باختصار، فإن قيادة الحزب الشيوعي تواجهها اختيارات شديدة الصعوبة. فالمسار التي هي عليه الآن سوف يقود الحزب في نهاية الأمر إلى التخلي عن جذوره الفلسفية وتبنيه شكلاً من أشكال رأسمالية السوق على نحو رسمي. فهل سيتحول حينئذ إلى حزب اشتراكي ديمقراطي، مثلما حدث في الكثير من دول الكتلة السوڤييتية السابقة؟ وهل يوافق على التعددية الحزبية التي هي نتيجة محتملة، وتكون بالتالي تهديدًا لهيمنة الحزب؟ أم سيتخلى الحزب عن الإصلاح ويعود إلى النظام الأصلي الخاص بالتخطيط المركزي والنزعة الاستبدادية، وهو ما سوف يقوض بالتأكيد الرخاء الذي تعتمد عليه القيادة في المشروعية؟

ليس لدي شك في أن الحزب الشيوعي الصيني يمكنه الحفاظ على النظام الاستبدادي شبه الرأسمالي والمزدهر نسبيًّا لبعض الوقت. ولكن بدون صمام الأمان

السياسي الخاص بالعملية الديمقراطية، أشك في النجاح طويل المدى لهذا النظام. وسوف يكون للطريقة التي تتطور بها تلك الخيارات دلالات عميقة ليس بالنسبة للصين فحسب، بل كذلك بالنسبة للعالم بصفة عامة، وهي القضية التي سوف أعود إليها.

١٥

النمور والفيــل

قبل أن تعيد الصين اختراع نفسها باعتبارها غوريلا اقتصادية زنة ثمانمائة رطل، اختبرت الدول التي عُرفت باسم «النمور الآسيوية» النموذج الاقتصادي الذي اختارت الصين السعي إليه وأتقنته. ومن الواضح أن انفجار الصين الذي يقوده التصدير في النمو الاقتصادي قد اتخذ السبيل الذي سارت عليه النمور من قبل ـ وخاصةً هونج كونج وتايوان وكوريا وسنغافورة. ونموذج تلك البلدان بسيط وفعال. فالدولة النامية تفتح جزءًا من اقتصادها، أو اقتصادها كله، للاستثمار الأجنبي كي يوظف القوة العاملة رخيصة الثمن، والمتعلمة في كثير من الأحيان. وفي بعض الأحيان يكون من الأيسر سياسيًّا إقامة مناطق محددة جغرافيًّا مثل «المناطق الاقتصادية الخاصة» في الصين للترحيب بالاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الخاصة به. والأمر المهم بالنسبة لهذا النموذج هو أن المستثمرين يتلقون تأكيدات بأنه في حال نجاحهم سوف يتمكنون من جني مكاسبهم. ويتطلب ذلك احترام الدولة النامية لحقوق الملكية.

في ظل ما لحق بآسيا من دمار إبان الحرب العالمية الثانية والحروب التي وقعت في كوريا وڤيتنام ، بدأ التقدم الاقتصادي من قاعدة شديدة الانخفاض. فلم يكن متوسط دخل الفرد في جزء كبير من شرق آسيا يزيد كثيرًا عن مستويات الكفاف. وكان التقدم الكبير ممكنًا بمجرد الجمع بين رأس المال الاستثماري المحمي والعمالة منخفضة التكلفة. ولم تكن تلك اقتصادات سوق حرة في البداية. بل كانت أشكالاً من التخطيط المركزي والملكية الحكومية واسعة الانتشار. وفي محاكاة لليابان، منحت كوريا وضع

الأَوْلَى بالرعاية للشركات التجارية العملاقة (تشابول). وكان لدى تايوان شركات كبيرة مملوكة للدولة، وكذلك حماية تجارية ثقيلة للصناعة المحلية، شأنها في ذلك شأن سائر النمور.

كان لدى معظم تلك الدول قيادات كاريزمية ولكنها مستبدة. وقد أطلق قائد سنغافورة لي كوان يو شرارة نشوء مدينة صغيرة ولكنها على مستوى عالمي؛ وكان الحكام المستبدون الآخرون، مثل الجنرال سوهارتو الذي كان يسيطر على نظام رأسمالية المحسوبية في إندونيسيا، أقل نجاحًا. وكان رئيس وزراء ماليزيا محضير[١] محمد، الذي كان لا يزال يُكِنُّ مشاعر الاستياء من ماضي بلده الاستعماري، زعيمًا وطنيًّا شديد البأس.

وقد التقيت بالكثير من هؤلاء الزعماء، غير أنه لا يمكنني القول بأنني تعرفت عليهم. فعلى مر السنين كانت أغلب اتصالاتي بلي كوان يو، وكان أقربها في عام ٢٠٠٦، ووجدته دومًا مثيرًا للإعجاب، مع أننا لم نكن نتفق دائمًا. وقد التقيت به لأول مرة عندما حَلَّ ضيفًا على چورچ شولتز في بوهيميان جروف الشهير (أو سيِّئ السمعة، بناءً على رؤيتك)، وهو خَلوة للرجال فقط وسط الغابات الحمراء في كاليفورنيا. (ذات مرة أرسلت مجلة «تايم» امرأة متنكرة في هيئة رجل كي تكتب عن أفعال النادي السرية).

عندما زرت الدكتور محضير محمد في بلير هاوس (دار ضيافة واشنطن الرسمية لرؤساء الدول وغيرهم من كبار الزوار) في مايو (آيار) من عام ٢٠٠٢ وجدته أقل سَوْرةً مما توقعت. فالواقع أنه بدا مفكرًا ومثيرًا للاهتمام مادمت قد أبعدت عن ذهني حبسه لأنور إبراهيم، وزير مالية ماليزيا ووريث محضير محمد المفترض في رئاسة الوزراء. وكان أنور يحظى باحترام من يقومون بأدوار قيادية في التمويل الدولي. وأشك أن نائب الرئيس الأمريكي آل جور تحدث باسم معظمنا حين استنكر في عام ٢٠٠٠ «المحاكمة

---

(١) النطق الشائع هو «مهاتير محمد» ولكن هذه هي طريقة كتابة الاسم على «موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا»، وهو العمل الذي أصدره هو من خلال دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الفكر بكوالالمبور عام ٢٠٠٤.

الصورية... [التي] سخرت من المعايير الدولية للعدالة». ولا يمكنني تخيل حدوث مثل هذه الطريقة في اتباع أية وسيلة للوصول إلى الهدف داخل الولايات المتحدة، حتى في أشد الأوقات تحزبًا.

عندما زار وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى تايلاند في عام ١٩٩١ وقاموا بجولة في القصر الزاخر بالزخارف، ظللت أبحث عن آثار أنَّا لينووينز، المعلمة البريطانية الأسطورية في القرن التاسع عشر التي استؤجرت لتعليم أبناء ملك سيام، وهو اسم البلاد حينذاك. وأحد أحفاده، وهو الملك بوميبول أدوليادچ، هو الذي يحكم البلاد الآن منذ أكثر من ستين عامًا. وأنا مفتون جدًّا بالدور الذي تقوم به المَلَكية في تايلاند. فالملك بوميبول يتمتع بسلطة قانونية غير واضحة ولكنه يحظى بالاحترام والتبجيل ومن الواضح أن له سلطة أخلاقية كبيرة. وعندما أدى المأزق السياسي إلى وقوع انقلاب عسكري في عام ٢٠٠٦، جعل الملك انتقال السلطة يتم بسهولة بظهوره على شاشة التليفزيون إلى جوار قائد الانقلاب، قائد الجيش سونتي بونياراتجلين.

حقق قادة تلك الحكومات الاستبدادية جميعًا نجاحًا أوليًّا في إنعاش اقتصاداتهم المُنهكة. وأنتجت صناعات شرق آسيا المدعومة والمحمية بصورة كبيرة صادرات متزايدة وحسَّنت مستويات المعيشة لشعوبها حتى السبعينيات. وبالرغم من التبديد الضخم وعم كفاءة الاقتصادات شبه المخططة، فقد حقق الكثير منها تقدمًا. ولكن جمود الاقتصادات التي يقيدها التدخل الشديد لا يمكنها الوصول بالتقدم إلا إلى هذا الحد فحسب. ولذلك فلكي تتحاشى نمور شرق آسيا الانهيار قللت من الحواجز التي تقيمها في وجه التجارة الخارجية، وبحلول الثمانينيات ألغت جزءًا كبيرًا من الدعم المانع للمنافسة الذي كان جزء كبير من الاقتصاد الآسيوي، باستثناء صادراته، مازال يدمنه.

استمر منتجو الصادرات في المنافسة بفاعلية في الأسواق الدولية، حيث خلقت التكنولوجيا المحسِّنة للإنتاجية (المقترضة من البلدان المتقدمة) مقرونةً بالأجور المنخفضة معدلات مرتفعة من العائد. وكان مطلوبًا من الشركات ذات التوجه التصديري بدورها أن ترفع الأجور لاجتذاب القوة العاملة التي تحتاجها لتلبية طلباتها الجديدة المتزايدة بسرعة. وردًا على ذلك، كان على الصناعات المحلية أن ترفع

أجورها للحفاظ على العمال. وكانت النتيجة أن مستويات معيشة العمال في شرق آسيا تحركت لأعلى بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى التصدير إلى البلدان المتقدمة بحلول الثمانينيات، سرعان ما باتت النمور تتاجر مع بعضها البعض. ويحسِّن التركيز على الأعمال الأكثر ضيقًا (المتخصصة) قدرة كل عامل ومُخْرَجه. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يكون المتنافسون متجاورين وتكون تكاليف النقل منخفضة بناءً على ذلك. وتفقد النمور التي تواجه أسواق عمل أضيق وأجورًا آخذة في الارتفاع ميزتها التنافسية الأولى في السلع كثيفة العمالة أمام المنافسين منخفضي التكلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مؤخرًا. ومن حسن الحظ أن التعليم كان على رأس الأولويات التي تدفع النمور نحو القدرة على المنافسة. وبذلك استطاع شرق آسيا التقدم إلى منتجات أكثر تعقيدًا: أشباه الموصلات، والكمبيوتر، ومجموعة كبيرة من سلع التكنولوجيا الفائقة التي تدر قيمة مضافة أعلى في السوق الدولية. وقد نقل رأس المال والقوى العاملة المتطورة عددًا من النمور إلى دخول الاقتصادات المتقدمة ومكانتها.

ولكن هل كانت تلك المكاسب على حساب سائر أنحاء العالم، وخاصةً الولايات المتحدة وأوروبا، كما يزعمون؟ الإجابة هي لا. ذلك أن التوسع الاقتصادي ليس لعبة فيها غالب ومغلوب. فالواقع أن الصادرات والواردات العالمية ترتفع بصورة كبيرة تزيد على إجمالي الناتج المحلي منذ أكثر من نصف قرن. وحدث ذلك في حالة النمور لأن الرسوم الجمركية المرتفعة والحواجز العديدة الأخرى التي تقف في سبيل التجارة أوجدت فروقًا كبيرة ومستمرة بين التكاليف، وخاصةً تكاليف العمالة. ومع سقوط الحواجز في أعقاب مفاوضات التجارة العالمية والتحسينات الكبيرة التي طرأت على تكنولوجيات النقل والاتصالات، انتقل التصنيع إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مما زاد دخولهما الحقيقية. وفي الوقت نفسه تخصصت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة بشكل كبير في المنتجات المفاهيمية والخدمات الفكرية ذات القيمة العالية في السوق. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت القيمة المضافة في التأمين من ٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٥٣ إلى ٧,٨ بالمائة في عام ٢٠٠٦، بينما هبطت هبوطًا كبيرًا في التصنيع في الفترة ذاتها. وفي الفصل الخامس والعشرين سوف أتناول مسببات ودلالات هذا التحول شديد الفاعلية بالنسبة للولايات المتحدة.

أدت التحولات التي طرأت على الإنتاج، مثل انتقال جزء من تصنيع المنسوجات والملابس الأمريكية إلى الخارج، إلى تحرير الموارد كي تشارك في مُخْرَج المنتجات والخدمات التي لها قيمة أعلى لدى المستهلكين العالميين. وكانت النتيجة الصافية مزيدًا من الدخول الحقيقية، في المتوسط، لكل من العمال الأمريكيين وعمال شرق آسيا على سبيل المثال. وبطبيعة الحال تغطي «الشبكة» على ما عانى منه عمال النسيج والملابس الأمريكيين نتيجة لضياع فرص العمل.

ابتعدت اقتصادات شرق آسيا مسافة طويلة عما كانت عليه أصولها المتواضعة قبل نصف قرن. ولكن هل يمكنها مواصلة التقدم، خاصةً بسرعة السنوات الأخيرة نفسها؟ وهل ستعوق تقدمَ المنطقة أزمةٌ ماليةٌ أخرى كتلك التي كانت على قدر كبير من الدمار في عام ١٩٩٧؟ مثل هذه الأزمة غير مرجحة، بشكل مشابه على الأقل. فمنذ عام ١٩٩٧ عالجت النمور الآسيوية وبصورة فعالة نقص احتياطات العملات الأجنبية لديها. والأهم من ذلك أنها حررت أسعار صرف عملاتها من الدولار، مما قضى على جزء كبير من استثمارات «الفرشخة»[(١)] التي يؤدي حلها في ظل احتياطي العملات الأجنبية غير الكافي إلى حدوث الأزمة.[(٢)] وبذلك يكون امتصاص الصدمات الاقتصادية أسهل مما كان عليه الحال قبل عقدٍ من الزمان.

ولكن يمكن أن تستمر التجارة ومستويات المعيشة في الارتفاع إلى ما لا نهاية؟ نعم. فهذه هي هبة الأسواق الحرة التنافسية وتراكم التكنولوجيا الذي لا يُنقض. ذلك أن حجم التجارة العابرة للحدود أمامه قيود قومية قليلة.[(٣)] فعلى سبيل المثال، كانت صادرات لوكسمبورج ١٧٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، وكانت

---

(١) اقتراض عملة ذات فائدة منخفضة وإقراض عملة ذات فائدة عالية. (المترجم)

(٢) في وجود أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، كان يجري اقتراض الدولارات لتمويل الاستثمار في قروض ذات عائدات أعلى للمقترضين الآسيويين. ومع تعويم أسعار الصرف، ارتفعت المخاطرة المتصورة لتلك التعاملات ارتفاعًا حادًا.

(٣) بالنسبة لأي بلد، الصادرات ناقص الواردات لا يمكن أن تكون أكبر من إجمالي الناتج المحلي ناقص تغير المخزون، وبالنسبة للعالم ككل، الصادرات تساوي الواردات. ولكن ليس هناك حد لإجمالي التدفقات.

وارداتها ١٤٩ بالمائة. وبالرغم من ذلك فإنه بعد انفتاح الأسواق العالمية، وخاصةً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، أُزيل الكثير من الحواجز وعدم الفاعلية. وإلى حد ما، تم قطف الثمار الدانية للانفتاح التجاري. ومن المؤكد أن العجز عن استكمال دورة الدوحة للمفاوضات التجارية في عام ٢٠٠٦ سوف يتيح لنا وقتًا للتفكير فيما يتعلق بالخطوة المستقبلية الخاصة بتحسين مستويات المعيشة في العالم. ومن المؤكد تقريبًا أن معدل انخفاض حجم الحواجز التجارية سوف يقل عند وصولنا إلى نقطة المقاومة السياسية العنيدة لمزيد من الخفض. ويشير هذا إلى أنه من غير المرجح أن يكون نمو الاقتصادات ذات التوجه التصديري، كاقتصادات شرق آسيا، بسرعة العقود الستة الماضية.

وفي النهاية، فإن تقارب، أو على الأقل تخفيض، فروق التكلفة المعدلة حسب المخاطر بين المتنافسين على البضائع ـ المصنوعات والسلع ـ التي يتم التعامل فيها عالميًّا سوف يقضي على فاعلية استراتيجيات النمو ذي التوجه التصديري. ومع أن سياسات نمو الخدمات ذات التوجه التصديري واضحة جدًّا ـ حيث تصدر الهند على سبيل المثال مراكز الاتصال وخدمات الكمبيوتر للولايات المتحدة، وهي العملية المعروفة في الولايات المتحدة بالاستعانة بمصادر خارجية ـ فإن تلك الأسواق لا تزال صغيرة جدًّا.

إحدى العقبات التي تقف في سبيل حصص التصدير المتزايدة باستمرار الخاصة بالصين والنمور هي تزايد تكلفة إنتاجها. ومن المفارقات الكبرى لسنوات ما بعد الحرب أنهم يسعون الآن إلى جعل ڤيتنام منصة إنتاج تالية لتوسيع التجارة القائمة على السوق ـ أي الرأسمالية. وطبقًا للاتفاقية التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة وڤيتنام لعام ٢٠٠١، تضاعفت الصادرات الڤيتنامية إلى الولايات المتحدة ثماني مرات، من ١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وتضاعفت الصادرات الأمريكية إلى ڤيتنام أكثر من مرتين.

يؤرخ تاريخ الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لهزيمتين عسكريتين في حربنا لاحتواء الشيوعية. كانت الهزيمة الأولى تقهقر القوات الأمريكية السريعة أمام

جحافل الجيش الصيني التي عبرت نهر يالو لتدخل كوريا الشمالية في شتاء عام ١٩٥٠؛ وكانت الثانية مهانتنا في التخلي عن ڤيتنام الجنوبية في عام ١٩٧٥. وربما نكون قد خسرنا المعارك، ولكننا لم نخسر الحرب. فقد كانت كل من الصين الشيوعية وڤيتنام الشيوعية تكافحان لإرخاء قيود التخطيط المركزي لديها من أجل حرية الرأسمالية، بينما كانتا تحاولان ألا تفصحان عما تقومان به بصوت مرتفع. وفي عام ٢٠٠٦ حصلت شركة ميريل لينش الأمريكية، بعد أن سبقتها سيتيجروپ قبل ذلك بعام، على حق شراء وبيع وتسويق الأسهم الڤيتنامية في بورصة مدينة هوشي منه الناشئة. وعندما زار بيل جيتس، أغنى رأسمالي في العالم، هانوي حيَّاه كبار قادة الحزب الشيوعي الڤيتنامي وتجمعوا حوله في إعجاب. ألن تتوقف المعجزات؟ إن للأفكار أهميتها. والواقع أنه اتضح أن أفكار أمريكا الرأسمالية أشد بأسًا من سلاحنا.

* * *

ربما ترمز الهند، أكثر من أي من الدول الكبرى التي تناولناها في الكتاب، كأقوى ما يكون لكل من القدرة الإنتاجية لرأسمالية السوق وركود الاشتراكية. فالهند تتحول بسرعة إلى كيانين؛ فهناك نواة صاعدة من الحداثة عالمية المستوى داخل الثقافة التاريخية التي كانت في الغالب راكدة طوال أجيال.

يبدو أن نواة الحداثة تلك قفزت إلى حد بعيد من فوق نموذج التصنيع من أجل التصدير كثيف العمالة الذي تبنته الصين وسائر شرق آسيا. فقد ركزت الهند بدلاً من ذلك على الخدمات العالمية الخاصة بتكنولوجيا القرن الحادي والعشرين الفائقة، وهي الشريحة الأسرع نموًّا في النشاط الاقتصادي العالمي. وقد نشَّطت شرارة الحداثة التقدم في قطاع الخدمات الهندي كله، بما في ذلك التجارة والسياحة والتشييد المتصل بالسياحة. وكان ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٣,٥ بالمائة فيما بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ إلى ٩ بالمائة في عام ٢٠٠٦ ملحوظًا بحق. وقد أخرج ذلك التقدم أكثر من ٢٥٠ مليون شخص من دائرة دخل حد الكفاف التي تقل عن دولار واحد في اليوم.

ومع ذلك فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الذي كان معادلاً لنصيب

الفرد في الصين في أوائل التسعينيات، هو الآن خمسا نصيب الفرد في الصين. والواقع أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي البالغ ٣٧٠ دولارًا يقل عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كوت ديفوار وليسوتو. والسبب في عدم اتباع الصين لخطى الهند في تجاوز المستويات الدنيا للدول النامية على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية مجرد فكرة.

عندما أعلنت بريطانيا استقلال الهند في عام ١٩٤٧، سحبت كل جوانب الحكم البريطاني، ولكنها خلَّفت وراءها مفهومًا أسر النخبة الهندية، وهو الاشتراكية الفابية. فجواهر لال نهرو، تلميذ المهاتما غاندي المبجل وأول رئيس وزراء للهند طوال الستة عشر عامًا التالية للاستقلال، كانت تجتذبه عقلانية الفابيين، وكان ينظر إلى منافسة السوق على أنها مدمرة من الناحية الاقتصادية. وبسببه ظلت للاشتراكية قبضة قوية على السياسة الاقتصادية الهندية بعد أن تخلت عنها بريطانيا.

كان نهرو مسحورًا بالتخطيط المركزي باعتباره امتدادًا عقلانيًّا للبشر الذين يعملون في انسجام لإنتاج الرفاه المادي للكثيرين وليس للقلة. وقد ركز كرئيس للوزراء في البداية على ملكية الدولة للصناعات الاستراتيجية، وهي في المقام الأول الطاقة الكهربية والصناعة الثقيلة، بينما فرض قيودًا على كل شيء عدا ذلك، وأداره بكادر من الموظفين الحكوميين واسعي المعرفة الذي يبدون خيرين في الظاهر.

وبعد قليل تخللت تلك القيود الموجودة في كل مكان ـ أو«راج الترخيص»[1] كما باتت تسمى ـ النشاط الاقتصادي الهندي كله بالفعل. فكان لابد من الحصول على ترخيص، أو إذن، أو خاتم لكل عمل اقتصادي يمكن تصوره على ما يبدو. وبهذا القدر من التقييد، استقرت الهند على معدل ساكن للنمو بات يُعرف على سبيل السخرية بـ «الثلاثة بالمائة الهندية». ولم يدرِ الجهاز البيروقراطي ماذا يفعل. فقد كان من المفترض أن يرفع جهازه «العلمي» معدل النمو. ولكنه لم يرفعه. ومع ذلك كان إلغاء القيود سيعني التخلي عن مبادئ المساواة الخاصة بالاشتراكية الفابية.

---

(١) راج كلمة هندية معناها الحُكْم. (المترجم)

وبما أنه لم يبدُ أن الإفراط في التراخيص والتصاريح والأختام يساعد الاقتصاد (بل يخنقه في واقع الأمر)، فسرعان ما فقدت القرارات التي يتخذها الجهاز البيروقراطي بشأن منح التراخيص الغرض السامي منها وأصبحت اعتباطية وطبقًا للأهواء. ولكن كما أشرت عند وصف هرم السلطة الخاص بالحزب الشيوعي الصيني، فإن التقدير حسب الأهواء سلطة. وحتى أكثر موظفي الدولة الهنود التزامًا بالمبادئ كانوا يترددون في التنازل عنه، وكان لدى من هم أقل التزامًا بالمبادئ ما يبيعونه. وليس مستغربًا أن الهند كانت (ومازالت) تحظى بتقدير ضعيف في كل قياس للفساد.

وبذلك كان الجهاز البيروقراطي الذي يشمل كل شريحة من شرائح الاقتصاد يحكم قبضته وكان يتخلى عن السلطة بعد تردد فحسب. وقد عززت ذلك التردد وأيدته النقابات العمالية الهندية القوية والراسخة، كما عززته بشكل خاص الأحزاب الشيوعية التي كان لها باستمرار دور بارز في السياسة الهندية. وليست الاشتراكية أحد أشكال التنظيم الاقتصادي فحسب، بل إن لها دلالات ثقافية شديدة الأهمية، تؤمن أغلبية الهنود بمعظمها، وذلك بسبب فرضيتها الأساسية الخاصة بالملكية الجماعية.

الهند أكبر ديمقراطية في العالم على نحو يبعث على الإعجاب. فالديمقراطية تنتخب الأشخاص الذين يمثلون الشعب، وهي في حالة الهند، وكما ينبغي أن يكون، مازالت تؤيد على نحو كبير هؤلاء الذين يؤمنون بالمبادئ الجماعية للاشتراكية. وفكرة أن بإمكان المفكرين الحكوميين، الذين تحركهم مصلحة المجتمع ككل، تحديد التوزيع المناسب للموارد بشكل أفضل بكثير من قوى السوق الحرة «غير المنتظمة»، فكرة تقاوم التغيير في الهند.

في يونيو (حزيران) من عام ١٩٩١، أصبح پي ڤي ناراسيما راو الموظف الرسمي على الطريقة القديمة وعضو حزب المؤتمر اليساري رئيسًا للوزراء. وكان الاقتصاد يترنح على حافة الانهيار، مما يعكس أكثر من أربعة عقود من التخطيط المركزي الفعلي. والآن، وبما أنه بات واضحًا أن الهند تعاني من نفس النموذج الفاشل الذي أصاب أوروبا الشرقية، فقد كان من المرجح أن يحدث تغيير كبير. ولدهشة الجميع، فقد انفصل راو عن التراث الذي طال أمده. وبما أن أزمة ميزان المدفوعات كانت تلوح في الأفق، فقد تحرك للقضاء على جوانب اليد الحديدية للقيود. وعين مانموهان سنج وزيرًا للمالية.

استطاع سنج، الاقتصادي ذو التوجه السوقي، فتح ثغرة متواضعة في الاقتصاد الخاضع لنظام واحد ـ فقد اتخذ خطوات تحريرية على نطاق واسع من المجالات ـ وأوضح مرة أخرى أن قليلاً من الحرية الاقتصادية والمنافسة يمكن أن يحدثا رفعًا غير عادي للنمو الاقتصادي. وقد أسكتت خطورة الأزمة الاقتصادية الأصوات المناهضة للرأسمالية بشكل مؤقت، مما أتاح الفرصة لإلغاء القيود. واستطاعت رأسمالية السوق أن تكسب موطئ قدم وتبين فاعليتها بوضوح.

جزء كبير من التاريخ الاقتصادي العالمي الحديث هو قصة دول أوروبا الشرقية والصين المخططة مركزيًا التي تتبنى منافسة السوق وتكافأ على ذلك بزيادة سريعة في النمو الاقتصادي. وليست هذه هي قصة الهند إلى حد كبير. فمن المؤكد أن سنج أدخل الكثير من الإصلاح، إلا أنه في مجالات مهمة كثيرة كانت تقيده الميول الاشتراكية لإئتلافه الحكومي. وحتى الآن لا يمكن للشركات التي بها أكثر من مائة موظف، باستثناءات قليلة، أن تفصل أي شخص بدون إذن من الحكومة.

ولا تزال الإصلاحات التي بدأها سنج في عام ١٩٩١ تنتشر. وقد حررت حواجز التعريفة الجمركية المخفضة إلى حد ما المستثمرين كي يشاركوا في الأسواق التنافسية الدولية.[١] وارتفعت الصادرات والواردات من السلع ارتفاعًا حادًّا مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الاسمي، وارتفع صافي صادرات برامج الكمبيوتر من ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وبطبيعة الحال، مازال مطلوبًا من الصادرات الهندية مكافحة الروتين في الداخل، غير أن حماية حقوق الملكية وتحديد الأسعار والتكلفة الخاصة بها ليست في متناول الجهاز البيروقراطي إلى حد كبير.[٢]

---

(١) بالرغم من ذلك لا تزال التعريفة الجمركية الهندية ضعف المستويات المتوسطة في دول جنوب شرق آسيا، مما يزيد تكاليف المواد المستهلكة في الإنتاج المعد للتصدير. ومازالت الهند تمثل ٢,٥ بالمائة فقط من التجارة العالمية في السلع والخدمات. وتمثل الصين ١٠,٥ بالمائة.

(٢) قوضت تكلفة تنفيذ العقد حقوق الملكية في الهند إلى حد كبير . وطبقًا لما ذكره البنك الدولي، فإن تنفيذ العقد في المحاكم الهندية يستغرق ما بين ٤٢٥ و١١٦٥ يومًا (حسب الولاية). تسعة أعشار الأراضي في الهند عليها منازعات حول الملكية.

دفع تحرير سنج، مقرونًا بانخفاض تكاليف الاتصالات العالمية، ومهارات الهنود المتعلمين الذين يتحدثون الإنجليزية، والأجور المنخفضة، الهند إلى مقدمة الخدمات التجارية التي يُستعان فيها بمصادر خارجية على المستوى الدولي؛ وهي مراكز الاتصال، وهندسة برامج الكمبيوتر، وتجهيز مطالبات التأمين، وتقديم قروض الرهن العقاري، وتقويمات الفحص بأشعة إكس، وانتشارًا يزداد اتساعًا للخدمات القائمة على الإنترنت. وساعد مهندسو برامج الكمبيوتر الهنود في التصدي العالمي لتحدي عام ٢٠٠٠.

كانت صورة الهند باعتبارها مُوَرِّدًا مهمًا فيما يتعلق بالاستعانة بالمصادر الخارجية واضحة بشكل خاص للأمريكيين الذين بالغوا في رؤية الهند على أنها تلحق الضرر بالوظائف ذات الياقات البيضاء الماهرة الأمريكية. ولكن الاجتياح الهندي التنافسي ما بين متوسط وصغير، وخاصة حين نقارنه بقوتها العاملة التي تبلغ حوالي ٤٥٠ مليونًا.

يبلغ إجمالي العمالة في صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية في الوقت الراهن حوالي ١,٥ مليون، وهو خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٩. وتتصل الزيادة كلها تقريبًا بالتصدير. ويبدو أن هناك ٣ ملايين فرصة عمل أخرى جرى خلقها في الاتصالات والطاقة والتشييد نتيجة لموجة تكنولوجيا المعلومات. وبشكل مباشر أو غير مباشر، فتلك بالكاد ١ بالمائة من إجمالي العمالة في الهند. وتلك هي المشكلة.

حققت صناعة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الخدمات المعزولة في المدن الكبرى بنجالور ودلهي ومومباي قفزة كبيرة على امتداد العشرين عامًا الماضية وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين. ولكن كما اشتكى مسئول حكومي في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية في أوائل عام ٢٠٠٧ بقوله «ابتعد عن لمعان بعض المدن الكبرى وستعود إلى القرن التاسع عشر». ولكي تصبح الهند ذلك الفاعل المهم في المجال الدولي الذي تطمح أن تكونه، سوف يكون عليها بناء المصانع التي تجتذب جزءًا كبيرًا من عمالها الزراعيين إلى الجيوب الحضرية لإنتاج الصادرات كثيفة العمالة، وهذا هو السبيل الذي تسير فيه النمور الآسيوية الناجحة والصين منذ فترة طويلة.

وبالرغم من ذلك فإن التصنيع في الهند تكبله منذ عشرات السنين قوانين العمل التي تقضي على فرص العمل، والبنية التحتية المتهالكة التي لا يمكنها توفير الطاقة الكهربية التي يُعتمد عليها،[1] والطرق والسكك الحديدية التي تمنع انتقال الأجزاء المصنَّعة والمنتجات تامة الصنع من المصانع والأسواق. وبسبب قوانين العمل المكلفة التي تطبق على المنشآت التي بها عشرة عاملين أو أكثر، فإن أكثر من ٤٠ بالمائة من العمالة في التصنيع كله توجد في شركات تستخدم من خمسة إلى تسعة عمال. وذلك مقابل ٤ بالمائة فقط في كوريا. والإنتاجية في هذه الشركات الهندية الصغيرة مقدارها ٢٠ بالمائة أو أقل من إنتاجية الشركات الكبيرة؛ إذ إنه من الواضح أن الشركات الصغيرة لا يمكنها خلق الاقتصادات ذات الحجم المتوفر في الشركات الكبيرة. وإذا كان على التصنيع الضخم أن يسد الفجوة في مستويات المعيشة بين الهند والصين، ذلك المنافس الذي تقارَن به باستمرار، فسيتعين على الهند تشجيع العمالة الزراعية على الهجرة إلى قطاع التصنيع في المدن. ولتشجيع العمال المربوطين بالأرض على تركها، سيكون من اللازم أن يصبح التصنيع منافسًا على المستوى العالمي. وسيتطلب ذلك قدرًا كبيرًا من تكهين الأجزاء الباقية من راج الترخيص. وما يجب الانتباه إليه الآن هو مصير ثلاثة أخماس القوة العاملة الهندية التي تكدح على نحو غير فعَّال في المزارع. فهي بحاجة إلى تغيير ضخم إلى الأفضل.

الريف الهندي غارق في مستوى من الفقر على القدر نفسه من الكآبة الذي في أي مكان في العالم خارج إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهنا يوجد التركيز العالي من الأمية في الهند (خمسا البالغين) ومعظم من يزيد عددهم على المائتي وخمسين مليون هندي الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. ونصف بيوت الهند بلا كهرباء. والإنتاجية في المزارع خُمس ما هي عليه في المناطق غير الزراعية. وغلة فدان الأرز نصف ما هي عليه في ڤيتنام وثلث ما عليه في الصين. بل إن إنتاج الهند النسبي من القطن أشد سوءًا. ومازالت غلة الفدان من القمح، الذي استفاد كثيرًا من التقاوي المحسَّنة الخاصة بثورة السبعينيات الخضراء، ثلاثة أرباع مثيلتها في الصين.

---

(١) أقام الكثير من المنشآت التجارية مولدات صغيرة خاصة به لضمان الطاقة.

وفي الشاي فقط الهند أكثر إنتاجيةً من البلدان الآسيوية المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن النقل البري الذي يربط المزارع بالمدن في الهند ليس كافيًا مما يؤدي إلى استهلاك المحاصيل القابلة للتلف في مكان إنتاجها؛ ويُقال إن ثلث المحاصيل تتلف وهي في طريقها إلى السوق.

تباطأت الإنتاجية الزراعية منذ الثمانينيات. ومع أن جزءًا من اللوم يقع على الطقس، فإن الزراعة التي توجهها الحكومة وتتلقى قدرًا كبيرًا من الدعم وتمنع قوى السوق من تعديل استخدام مساحات الأراضي الزراعية هي المسئول الرئيسي. وقد أنفقت الحكومة في السنوات الأخيرة أكثر من ٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي على الدعم، في المقام الأول على الأغذية والسماد، بينما أضاف دعم الدولة للطاقة والري المزيد من الإنفاق. وإذا شُجِّع العمال الزراعيون على الهجرة إلى المدن الأكثر إنتاجية، كما حدث في الصين، فيجب الحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعي الذي يطعم ١,١ مليار نسمة. وقدرة الهند على توسيع الواردات الغذائية محدودة. ولذلك فإن زيادة الإنتاجية الزراعية هي الطريقة الوحيدة الممكنة للحفاظ على توافر الغذاء عندما يجتذب التصنيع العمال من الريف الهندي. وهناك حاجة ماسة إلى المنافسة في الزراعة.

في سياق مختلف إلى حد ما، شدد مارتين فلدستاين الاقتصادي البارز في جامعة هارڤارد على مفارقة تنطبق على معضلة السياسة الزراعية الهندية في مقال بصحيفة «وول ستريت چورنال» (١٦ فبراير (شباط) ٢٠٠٦): «خدمة التليفون الخلوي [المحمول] متوفرة على نطاق واسع [في الهند] بتكلفة منخفضة لأنها تعتبر ترفًا ولذلك تركوها للسوق، بينما هناك صعوبة في الحصول على الكهرباء لأنها تعتبر ضرورة وبالتالي تديرها الحكومة».

مما يؤسف له أن إلغاء الدعم الزراعي الكبير لم يعد أمرًا مرجحًا في دلهي على نحو يزيد عما عليه الحال في باريس أو واشنطن. فالدعم طويل الأجل يُعتبر زيادة في قيمة الأرض الزراعية. وباستمرار يكون المستفيدون النهائيون من الدعم هم من يملكون الأرض عند خلق الدعم. أما المالكون المستقبليون فيدفعون ثمن تدفق الدعم المستمر المتوقع في صورة سعر شراء الأرض المرتفع. وهم ليسوا المستفيدين

النهائيين الأساسيين. وزيادة الضرائب على الأراضي الزراعية ـ وهو ما يفعله في واقع الأمر التخفيض غير المعوَّض للدعم ـ أمر لا يستهين به أصحاب المزارع. فقد تحقق بعض التقدم في تخفيض ذلك الدعم على الأطراف، ولكن الهجوم الذي يتسم بالمواجهة سيكون صعبًا إذا ما أخذنا في الاعتبار ميول حزب المؤتمر وشركائه الثلاثة والعشرين في الائتلاف، ومنهم الشيوعيون. ويشتهر رئيس الوزراء سنج بأنه اقتصادي إصلاحي التوجُّه، ولكن ليس لديه النفوذ السلطوي الذي مكن دِنج شياوبِنج من بدء الإصلاح الزراعي الصيني في عام ١٩٧٨. فالديمقراطية الهندية يمكنها القيام بهذه المهمة. وهي بحاجة فقط إلى التركيز على الحاجات المُلحة لشعب الهند. ويمكن للجرعة الكبيرة جدًّا من إلغاء القيود والمنافسة أن تمد ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى سائر أنحاء البلاد.[1]

يعود قطاع تكنولوجيا المعلومات المتنامي بسرعة في الهند بصورة كبيرة إلى المبرمجين والمهندسين الذي نشأوا داخل البلاد. وبينما يحقق المستثمرون الهنود تقدمًا غير عادي في خدمة التكنولوجيا الفائقة، فإن تقدمهم أقل فيما يتعلق بمعدات التكنولوجيا الفائقة التي تعاني من الكثير من عيوب التصنيع الهندي بصورة عامة.

إن نمط التصنيع من أجل التصدير الذي لابد للهند من تبنيه على نحو عاجل له سجل للنجاح مثير للإعجاب في أماكن أخرى من آسيا. وهو النموذج الذي يستخدم العمالة الريفية منخفضة الأجر ولديها شيء من التعليم في مراكز التصنيع الحضرية الضخمة. والمكوِّن المهم هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجسد التكنولوجيا المتقدمة وتجتذبه قوانين حماية الملكية (التي غالبًا ما تكون قد وضعت حديثًا). ومع زوال التخطيط المركزي، انتشر هذا النموذج في العالم النامي، وخاصةً الصين.

ولكن من الواضح أن راج الترخيص أبعد الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تلقت

---

(١) تسارع النمو في الإنتاج الصناعي الهندي منذ عام ٢٠٠٤، ولكن البلاد لا تزال متخلفة عن نمو الصين في الخدمات وخاصةً الإنتاج الصناعي.

الهند ٧ مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥، وهو مبلغ يتضاءل كثيرًا بجوار ٧٢ مليار دولار تلقتها الصين. وبلغ المخزون المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر ٦ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٩ بالمائة في باكستان، و١٤ بالمائة في الصين، و٦١ بالمائة في ڤيتنام. وربما ليس هناك ما يوضح سبب تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر على هذ النحو الشديد أفضل من عدم رغبة الهند في تبني قوى السوق بشكل كامل. وهذا واضح جدًّا في حل الهند الثابت في الغالب للمشاكل الاقتصادية. فعندما واجهت تضخم التغذية المتزايد في أوائل عام ٢٠٠٧ لم يكن الحل هو السماح للأسعار المرتفعة بتشجيع الزيادة في العرض، بل كان الحل هو حظر تصدير القمح بقية العام وتعليق التعاملات الآجلة المعلقة لـ «كبح المضاربة» وهي قوى السوق نفسها التي يحتاجها الاقتصاد الهندي كي يحطم قيد البيروقراطية.

١٦

الجـــرأة الروســـية

القول بأنني ذعرت لا يفى تلك اللحظة حقها. فقد اقترب مني كبير مستشاري پوتين الاقتصاديين أندريه إيلاريونوڤ بعد اجتماع ثنائي أمريكي روسي في صندوق النقد الدولي في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ٢٠٠٤ وسألني: «في المرة التالية التي تأتي فيها إلى موسكو، هل سيكون لديك استعداد للقائي أنا وبعض أصدقائي لمناقشة آين راند؟» ذلك أن إقحام راند، المدافع المتشدد عن رأسمالية الحرية الاقتصادية وعدو الشيوعية الشرس، في ذلك الجيب المعزول للقيادة الفكرية الروسية كان بالنسبة لي أمرًا محيرًا. فمن المؤكد أن پوتين كان على علم بدفاع إيلاريونوڤ المخلص عن الأسواق التنافسية الحرة عندما عيَّنه. فهل كان إيلاريونوڤ بذلك نافذة تطل على الميول السياسية لپوتين؟ هل كانت الثقافة التي تربى في ظلها الروس جميعًا يتم التخلص منها بهذه السرعة؟ لقد بدا من غير المعقول أن يكون پوتين، العضو السابق في الكيه چي بي، قد أصبحت لديه رؤية غير سوڤيتية خلال تلك الفترة القصيرة.

من الواضح أن الواقع كان أكثر تعقيدًا من ذلك. فعندما عين يلتسين پوتين قائمًا بأعمال الرئيس في نهاية عام ١٩٩٩، كانت تلك ذروة الترقي المدهش في المناصب الذي بدأ قبل ذلك بأربع سنوات فقط حين بدأ العمل في موسكو كمستشار للرئيس. وقد رُشِّح لمنصب نائب رئيس الإدارة الرئاسية في عام ١٩٩٧ وحظي باهتمام العالم في عام ١٩٩٨ عندما أمر، بصفته رئيس جهاز الأمن الاتحادي، القوات الروسية بدخول الشيشان. وقد رحب الإصلاحيون بتوليه منصب الرئاسة، حيث شعروا بالثقة في أنه

سوف يشجع التطور المستمر إلى اقتصاد السوق. ومنذ البداية عبَّر پوتين عن تأييده لتلك الإصلاحات، رغم قوله إنها يجب أن تعمل منسجمةً مع «الواقع الروسي»، بما في ذلك تراث الدولة الأبوية.

خلال عامين، قدم پوتين وإيلاريونوف لمجلس الدوما أجندة جريئة لإصلاح الضرائب، وإزالة القيود، وخصخصة بعض الأراضي، بهدف واضح هو توجيه روسيا نحو الاقتصاد العالمي.

ولكن بعد ذلك الترحيب الواعد بالرأسمالية، بدأ پوتين في التراجع نحو النزعة الاستبدادية. ومن الواضح أنه كان يخشى خضوع روسيا لقوى السوق التي ليس له سيطرة عليها. وكان أفراد حكم القلة بصفة خاصة ـ وهم الانتهازيون التجاريون الذين استولوا على جزء كبير من ثروة روسيا الإنتاجية من خلال صفقات القروض مقابل الأسهم مع الكرملين خلال التسعينيات ـ يُنظر إليهم على أنهم يستغلون ثرواتهم للإطاحة بنظامه. ونتيجة لذلك، وابتداءً من عام ٢٠٠٣، بدأت استراتيجية اقتصادية مختلفة في الظهور. ومن خلال التطبيق الانتقائي للقوانين الجديدة والقائمة بالفعل، سحب پوتين العديد من أصول الطاقة إلى فلك الكرملين. وأصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الروسي ـ النفط والغاز ـ مؤممًا بشكل كبير في احتكارات تملكها الحكومة الروسية أو تسيطر عليها كل من شركة جازپروم التي تسيطر على الغاز الطبيعي وروسنفت التي تسيطر على النفط. ووُضِع ميخائيل خودوروڤسكي، مؤسس يوكوس للنفط، في السجن وجُرِّد من كل أصوله التي ابتلعتها روسنفت.

لا أدعي معرفة ما إذا كان خودوروڤسكي كان مذنبًا فيما يتعلق بالجرائم التي اتُّهِم بها أم لا. ولكن التحول الحاد من ليبرالية السوق السابقة الخاصة بالكرملين حرر إلاريونوف من الوهم وسرعان ما انتقد رئيسه علنًا. فقد وصف صراحةً المطالبة بالضرائب بأثر رجعي على أصول يوكوس والتلاعبات المالية غير الخفية لمصلحة روسنفت بأنها «احتيال العام».

وبناءً على أصول پوتين في الكيه چي بي وتنشئته في مجتمع اتسم بالنزعة الجماعية، فمن غير المرجح أن يكون لديه فهم عميق للطريقة التي تعمل بها الأسواق الحرة. ولكن لابد أن اختياره لإيلاريونوف ككبير مستشاريه الاقتصاديين يعني انجذابه لنجاح

الرأسمالية في تعزيز مستويات المعيشة المرتفعة. ولكن من الممكن أن پوتين وجد نفسه في نهاية الأمر مهددًا من الفوضى الظاهرية لرأسمالية يلتسين أكثر منه ملهَمًا من القوة المثبِّتة الخاصة بيد آدم سميث الخفية. ومرة أخرى أشك أن آدم سميث كان الموضوع الأساسي في ذهن پوتين. فاستيلاؤه على ثروة روسيا النفطية والغازية، ومنعه الأخرق للغاز عن أوكرانيا وأوروبا الغربية لمدة يومين في عام ٢٠٠٦ كانا يستهدفان على الأرجح استعادة صلة روسيا الدولية.

الأمر البارز في هذا كله هو أن تقليل مكانة إيلاريونوڤ استغرقت وقتًا طويلاً. وفي النهاية أُعفي من دوره كممثل للرئيس في اجتماعات رؤساء حكومات مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى، وفي عام ٢٠٠٥ استقال، حيث صرح بأن روسيا لم تعد بلدًا حرًّا. إلا أن فترة عمل إيلاريونوڤ الممتدة في الكرملين قد تعكس انجذاب پوتين للنموذج الرأسمالي. وظهر تناقض پوتين الظاهري بشأن التراجع التام عن ديمقراطية يلتسين على السطح في اشتباك كاشف مع الزعيم السوڤييتي السابق ميخائيل جورباتشوڤ وصفه في مقابلة إذاعية في عام ٢٠٠٦. فقد نقل جورباتشوڤ عن الرئيس پوتين قوله: «تأثير جماعات المافيا وغيرها من الجماعات من القوة بحيث تصبح الانتخابات مواقف بائعين ومشترين». وقال جورباتشوڤ إن پوتين أبلغه أن ذلك أمر سيِّئ «لأنه لا يمكن أن تكون لديك ديمقراطية وتحارب الجريمة والفساد إذا كانت العناصر الإجرامية قادرة على تخلل صفوف الحكومة على هذا النحو».(١)

(١) في المقابلة نفسها التي أُجريت في ١ مارس (آذار) من عام ٢٠٠٦، قال جورباتشوڤ: «إننا كبلد في حالة انتقال، من المحتم أن يتم الاعتداء على بعض الحريات وأن ترتكب بعض الأخطاء. ولكني مقتنع بأن رئيسنا لا يحاول تثبيت أي نوع من الحكم المستبِد». ومن المفارقة أنه أدلى بتلك التعليقات في إذاعة أوروبا الحرة، جهاز الإذاعة الأمريكي الذي أُنشئ لمواجهة الاتحاد السوڤييتي. وأضاف في مقابلة أجريت في ١٨ أغسطس من عام ٢٠٠٦، في إذاعة أوروبا الحرة كذلك: «هناك اتهامات متكررة بأن الديمقراطية يجري قمعها وأن حرية الصحافة يجري خنقها. والحقيقة هي أن الروس لا يتفقون مع وجهة النظر هذه. فنحن نجد أنفسنا في فترة تاريخية صعبة. وليس تحولنا إلى الديمقراطية بالتحول السهل... وعندما وصل پوتين إلى السلطة لأول مرة، أظن أن أولى أولوياته كانت الحفاظ على البلاد من التمزق، وتطلَّب ذلك إجراءات معينة لا يمكن أن يشار إليها على أنها تتوافق مع كتاب الديمقراطي. صحيح أن هناك اتجاهات معادية للديمقراطية تدعو للقلق.... ومع ذلك فأنا لا أهوِّل الوضع».

هل بوتين رجل يمكن أن ينجذب إلى الديمقراطية إذا قُضِي على الجريمة والفساد بصورة كبيرة، أم أنه مجرد مجادل كفء في جانب الاستبداد؟ يبدو أن جورباتشوف يؤمن بالاختيار الأول. ومن المؤكد أن جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الروسي في عهد بوتين مازال يتخلص من قيود التخطيط المركزي السوفييتي، وهو مؤشر على تقبل قدر أكبر من الحريات.(١)

يتصرف بوتين وكأنه يؤمن بأن الأسواق الحرة لا بأس بها لمعظم الاقتصاد الروسي. إلا أنه من المرجح كذلك أنه يعتقد بأن سيطرة الدولة الفعلية على أصول الطاقة الكبرى يمنع استغلال أفراد حكم القلة المتواصل لجواهر التاج الاقتصادي الروسي. وبطبيعة الحال فقد أصبحت جواهر التاج تلك أكبر قيمةً على نحو ضخم مع ارتفاع أسعار النفط والغاز مرات عديدة عن مستوياتها في عام ١٩٨٩.

وبما أن روسيا لم تعد تحظى بما كانت تتلقاه من تعزيز سمعة الاتحاد السوفييتي العسكرية لها إبان الحرب الباردة، فقد وجدت نفسها في مستهل القرن الحادي والعشرين وقد هبطت مرتبتها لتصبح لاعبًا أقل قدرًا على نحو واضح في المشهد العالمي. فقد خرجت أوكرانيا وچورچيا وغيرهما من الجمهوريات السوفييتية السابقة من فلك روسيا وهيمنتها. ولكي يعالج بوتين ذلك فإنه ربما يستخدم بشكل استراتيجي أصلاً أشد قوةً من الجيش الأحمر من نواحٍ كثيرة، وهو الوجود الضخم في أسواق الطاقة العالمية. فقد كان جيش اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يقيده الفعل المضاد الأمريكي المحتمل. ولكن روسيا لا ترى نفسها مهددة بقدر ضخم من الانتقام إن هي استخدمت الغاز الطبيعي كسلاح اقتصادي أو سياسي. ولأن روسيا مُوَرِّد مهم للغاز لأوروبا الغربية (وما تسمى بالدول الأجنبية القريبة مثل أوكرانيا)، فإن قوتها السوقية لا ينافسها فيها أحد إلى حد كبير. وبالإضافة إلى هذا باتت روسيا كذلك فاعلاً مهمًّا في سوق النفط الخام العالمية، وإن كان نفوذها في هذا المجال أضعف مما في سوق الغاز الطبيعي لأنه لا يمكن احتكار النفط بالسهولة نفسها.

---

(١) الاستثناء الواضح هو احتكار الغاز في روسيا: جازپروم التي أنشئت في عام ١٩٩٢. ويعيد تسعيرها وتقنينها للإمدادات للأذهان عدم شفافية التخطيط المركزي السوفييتي وعدم كفاءته. ونتيجة لذلك فإن بنيتها التحتية الضخمة من خطوط الأنابيب قد شاخت ولا تجري صيانتها بشكل كامل.

أظن أن بوتين أربكه رد فعل الغرب تجاه إدارته للمفاوضات بشأن طلب جازپروم بأسعار أعلى للغاز الطبيعي في أوكرانيا ـ فقد كان هناك استنكار واسع النطاق لتدخله الذي أفضى إلى وقف الإمدادات لفترة قصيرة. ولكن لابد أنه تساءل أليس من المفترض أن يطالب الرأسماليون بما تغله السوق وألا يترددوا في استغلال الميزة الاقتصادية لتحقيق الربح؟ وإلى جانب ذلك فقد كان يلغي فحسب الدعم الذي تحصل عليه أوكرانيا من روسيا لسنوات ـ كان هبوط معدل تزويد أوروبا الغربية بالغاز غير مقصود. هل كان ڤاندربيلت أو كارنيجي[1] في أمريكا القرن التاسع عشر سيتصرف بهذه الطريقة؟ لا أظن ذلك. فالرأسمالية الحقيقية التي تحمي ربحيتها طويلة الأجل كانت ستبحث عن التعديل التدريجي باسم علاقات المستهلكين الجيدة والحد الأقصى من الربحية **طويلة المدى**. وبينما يتضح، منذ وقف ضخ الغاز، أن أوكرانيا أصبحت أكثر قبولاً لسياسات روسيا الخاصة بالبلدان الأجنبية القريبة، فقد حثت تلك الواقعة العملاء في أوروبا الغربية على البحث عن بدائل للغاز الروسي، وخاصة الغاز الطبيعي المُسال وغيره من الموارد التي تصل عبر الأنابيب. ولن يخدم هذا مصالح روسيا طويلة المدى.

ولكن على المدى القصير، نجحت سياسة بوتين الخاصة بالغاز والنفط نجاحًا يبعث على الإعجاب. فبعد أقل من عقدين من سقوط روسيا كزعيم للعملاق السوڤييتي، ها هي تستعيد قدرًا كبيرًا من الاهتمام العالمي. وبينما ألغى بوتين أجزاء مهمة من الديمقراطية التي نشأت في عهد يلتسين، فإني أود تصديق ما قاله ميخائيل جورباتشوف في أغسطس (آب) من عام ٢٠٠٦ من أن «روسيا تغيرت إلى الحد الذي يستحيل معه الرجوع إلى ما كان».

لا ينكر أحد أن بوتين شجع على نحو انتقائي انفتاح السوق وبدأ تحسينات مهمة في حكم القانون. فقد أيد التعديلات الضخمة لبقايا النظام القانوني السوڤييتي ذي الصبغة

(١) كورنيليوس ڤاندربيلت رجل أعمل أمريكي كوّن ثروته من الشحن بالسفن والسكك الحديدية. وأندرو كارنيجي رجل أعمال ورجل صناعة سكوتلندي الأصل أسس شركة الصلب في پتسبرج التي باتت تُعرف باسم «يو إس ستيل». وقد تبرع بمعظم ثروته لكثير من المكتبات والمدارس والجامعات في أمريكا وسكوتلندا وبلدان أخرى. **(المترجم)**

الجماعية. وأعيد تحديد دور القضاة والمحاكم الروسية، التي اشتُهرت بالفساد، لتقليل فرص الرشوة والتلاعب السياسي في الأحكام. فعلى سبيل المثال، ألغت القوانين التي أُعلنت في عام ٢٠٠١ الكثير من الشروط التي لا أهمية لها بالنسبة لحصول الأعمال التجارية على التراخيص، وأعمال الفحص، وشهادات الإنتاج ـ ذلك الروتين الذي قد يكون دعوة مفتوحة للفساد الرسمي. (وبذلك أصبح هناك طلب كبير على الوظائف البيروقراطية ذات الأجر المنخفض). وجرى توسيع حقوق الملكية في السنوات الأخيرة، وإن كانت الصراعات حول حقوق شراء الأراضي الزراعية وبيعها تعكس الكثير من التقاليد الأيديولوجية الشيوعية البالية نفسها الموجودة في الصين. وفيما عدا تحدي سلطة الكرملين، فالشعب الروسي حر ـ في السفر والتجمع والمشاركة في كل مظاهر المجتمعات الديمقراطية.

إن أحسن ما يوصف به المجتمع الروسي اليوم هو أنه اقتصاد سوق يدعمه حكم القانون الذي لم يزل غير مكتمل. فشريحة كبيرة من أغلى أصول البلاد في أيدي الدولة أو حلفاء الكرملين. وقد جرى تعزيز السيطرة السياسية من خلال السيطرة على جزء كبير من العمليات الإعلامية، بينما «يُشجَّع» ما تبقى على مراقبة نفسه بنفسه. ومازال بوتين وسياساته يحظون بقدر ضخم من الشعبية. فاعتراضات الجمهور الروسي قليلة؛ ومن الواضح أن فوضى ديمقراطية يلتسين ـ بما في ذلك العجز عن سداد الديون الذي أضر بمدخرات الناس ـ خلفت رواسب من السخط الشديد. وذكر استطلاع للرأي أجري في عام ٢٠٠٦ أن نصف الشعب الروسي تقريبًا يفضل الرفاه المادي على الحرية وحقوق الإنسان؛ فالديمقراطية وحق التعبير ليسا على رأس الأولويات. وعند الاختيار بين الحرية الديمقراطية وعدم الاستقرار الاقتصادي في عهد يلتسين والاستقرار والاستبداد اللذين ظهرا في عهد بوتين، فإن معظم الروس الآن يفضلون بوتين.

إن هذا يحزنني، غير أنه لا يدهشني. فربما كنا في الغرب متفائلين أكثر مما يجب في توقعنا لحدوث تحول جذري في الأشخاص الذين يلقنون النزعة الجماعية منذ أكثر من سبعة عقود. وكما كتب جورباتشوف ذات مرة في صحيفة «فاينانشال تايمز» (١٢ يوليو (تموز) ٢٠٠٦): «احتاجت اقتصادات الدول الغربية الكبرى عقودًا، بل

قرونًا، عديدة كي تتطور وتنضج. ولا تزال روسيا على مسافة تقل عن ٢٠ سنة من الدولة الشمولية القائمة على التخطيط المركزي، ويتطلب سبيلنا إلى الإصلاح فترة أطول قليلاً، حتى بالنسبة لنا». ولكن التاريخ يشير إلى أنه كما تمرد الروس على فوضى التسعينيات، فسوف يملون القيود المفروضة على الحرية السياسية. فالطبيعة البشرية في هذا الخصوص أمر يمكن التنبؤ به. ولكن المسألة ليست هي ما إذا كان رد الفعل سيحدث أم لا، بل متى سيحدث.

* * *

انتعش الاقتصاد الروسي منذ إفلاسه في عام ١٩٩٨ على نحو يتجاوز توقعات كل محلل. فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي كثيرًا عن مستوى ما قبل الأزمة. وهبط معدل البطالة، الذي كان يتراوح حول نسبة ١٣ بالمائة في عام ١٩٩٨، إلى أقل من ٧ بالمائة في أوائل عام ٢٠٠٧. وهبط معدل التضخم إلى خانة واحدة من ١٢٨ بالمائة في اثني عشر شهرًا في يوليو (تموز) من عام ١٩٩٩، وارتفع احتياطي النقد الأجنبي لدى روسيا من ٨ مليارات دولار في نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٧. وتم سداد جزء كبير من الدَّين الخارجي الحكومي.

يعود الفضل بالنسبة لهذا الأداء الاقتصادي عالي المستوى، بطبيعة الحال، إلى الزيادة الضخمة في أسعار النفط والغاز الطبيعي. فزيادة قيمة صادرات النفط والغاز مسئولة عن خمس زيادة إجمالي الناتج المحلي الاسمي فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٦. ومع ذلك فإن القدر القليل من ثروات الموارد الطبيعية يتحقق بدون أية صفقة فاوستية[1]. ويواجه واضعو السياسة الاقتصادية معضلة مروعة؛ فسوف يعزز الارتفاع الأسرع في سعر صرف الروبل انتشار المرض الهولندي، غير أن شراء الأصول الأجنبية للحد من قيمة سعر الصرف الأجنبي المتزايد للروبل قد يُخْرِج التضخم من مكمنه، تبعًا للآلية المستخدمة. وسوف يقضي أي من الأمرين على جزء كبير من التقدم الاقتصادي الذي حققته روسيا منذ حل الاتحاد السوفييتي.

---

(١) نسبة إلى فاوست الذي باع روحه للشيطان لتحقيق مكاسب دنيوية. (المترجم)

أعراض المرض الهولندي واضحة بالفعل. فمع زيادة صادرات النفط والغاز، ارتفعت قيمة الروبل وتراجعت قيمة الصادرات الروسية غير السلعية. وفيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٦ تضاعفت قيمة الروبل مقابل عملات شركاء روسيا التجاريين، بعد التعديل حسب معدلات تضخمها النسبي . وكان الأثر متوقعًا؛ فقد زاد السعر الحقيقي للصادرات من غير النفط والغاز بنصف سرعة زيادة السعر الحقيقي لصادرات النفط والغاز فحسب.

ومع إدراك الروس التام للخطر الذي يواجهونه ـ ورؤيتهم للمريض الهولندي يشل حركة اقتصادات العديد من دول أوبك المنتجة للنفط ـ فإنهم يخوضون معركة للتصدي لآثاره. والعلاج القياسي للمرض الهولندي هو شراء العملات الأجنبية بعملة البلاد المحلية وبالتالي محاولة محاربة الارتفاع الذي تحركه السوق في سعر الصرف الخاص بالبلاد. والأمل هو تجاوز الأثر التنافسي السلبي لسعر الصرف المرتفع على السلع المنتَجة محليًا، أو على الأقل تخفيفه. وفي حالة روسيا، يستخدم البنك المركزي الروبل بكميات كبيرة لشراء الدولار أو اليورو.

ولكن هذا يزيد القاعدة النقدية، وهي المادة الخام لخلق عرض النقد، ويخلق خطر التضخم. وفيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٦، ارتفع عرض النقد ـ العملة زائد ودائع البنوك ـ بمعدل سنوي مقداره ٤٥ بالمائة. وارتفع عرض نقد الوحدة ـ أي عرض النقض مقسومًا على المُخْرَج ـ بمعدل سنوي مقداره ٣٥ بالمائة.[١] ذلك أنه حتى معدل التضخم الروسي المرتفع نسبيًّا ومقداره ١٠ بالمائة سنويًّا كان أقل بكثير عن معدل الزيادة في عرض نقد الوحدة يربك ولا شك السلطات النقدية الروسية التي تخشى عودة التضخم ويثير قلقها.

بطبيعة الحال فإن لدى البنك المركزي الروسي، شأنه شأن البنوك المركزية جميعًا، القدرة على تدمير المال مثلما يقدر على خلقه. وهو يفعل ذلك من خلال بيع الدَّين

(١) على المدى الطويل، يميل مستوى الأسعار العام إلى تتبع عرض نقد الوحدة، حيث إن الأسعار تحدَّد بالمال ـ على سبيل المثال، ٤ دولارات مقابل بوشل القمح. وبعبارة بسيطة، فإنه كلما زاد المال المتداول لشراء تدفق السلع والخدمات المنتَجة كان متوسط الأسعار أعلى.

الذي يغلب عليه الروبل للجمهور ثم يخمد العائدات. ولكن البنك المركزي الروسي يقيده غياب سوق دَين الروبل والنظام المصرفي المتطور لتيسير مبيعات الدَّين، وهو ميراث الوضع المتدني لتلك المؤسسات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وبدون وسيلة جاهزة لاستيعاب الروبلات الزائدة على الحاجة التي تخلقها مشتريات البنك المركزي الروسي من الدولارات وغيرها من العملات الأجنبية، سوف تضطر روسيا عما قريب إلى الحد من مشترياتها والسماح للروبل بالارتفاع على نحو أسرع ـ مما يؤدي إلى انتكاس المرض الهولندي.

يعالج وزير المالية أليكسي كوردين وزملاؤه هذا التحدي اعتبارًا من عام ٢٠٠٤. فهم يحددون سعرًا اسميًّا طويل المدى للنفط، وهو السعر الذي يؤدي، عند تجاوزه، إلى تحويل العائدات المرتبطة بالنفط من الميزانية الروسية إلى صندوق خاص تديره وزارة المالية. ويمكن استثمار هذا الصندوق الذي يسمى صندوق الاستقرار فقط في أصول خارجية محددة (الدَّين الخارجي الحكومي في الغالب). ويتحاشى شراء الأصول الخارجية مباشرةً بـ«فائض» عائدات النفط المقيَّمة بالعملات الأجنبية زيادة القاعدة النقدية ومن ثم تقليل احتمال حدوث التضخم. وبحلول ربيع ٢٠٠٧ تجاوز ما في الصندوق ١١٧ مليار دولار، كان ٩٧ بالمائة منها بالعملات الأجنبية (كلها على وجه التقريب بالدولار الأمريكي واليورو، مقسمة بينهما بالتساوي تقريبًا). ويرى الساسة الروس أن الجانب السلبي في صندوق الاستقرار هو أنه يبعد قدرًا كبيرًا من النقد عن المتناول. ومع أنه صحيح أن الإنفاق الحكومي ارتفع ارتفاعًا كبيرًا مع انفجار العائدات المتصلة بالنفط والغاز، فقد نجح كوردين حتى الآن في صد الضغط من أجل الاستمتاع بالثروة النفطية. وكانت هناك مناسبات كثيرة التقيت فيها بكوردين عندما ظهر كضيف على اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى الخاصة بوزراء المالية ورجال البنوك المركزية. ومن غير الواضح بالنسبة لي مقدار ما له من نفوذ لدى پوتين، سوى ما يتعلق بالقضايا المالية الفنية.

لا تزال روسيا دولة نامية تسيطر مواردها من النفط والغاز على ناتجها المحلي الإجمالي. وطبقًا لما ذكره صندوق النقد الدولي فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠٠٥ كان أقل من نصيب الفرد في المكسيك ومساوٍ تقريبًا لنصيب

الفرد في ماليزيا. ومن الواضح أن القدرة على معالجة ضغط المرض الهولندي تتأثر بشدة الفيروس مقارنة بالحجم الإجمالي للاقتصاد.

ومع ذلك فلماذا ينبغي على روسيا أن تهتم إذا كانت قد خلقت اقتصادًا مدينًا بالفضل للنفط والغاز؟ إنها تستخدم بعض عائدات صادراتها لاستيراد السِلع الاستهلاكية عالية الجودة من سائر أنحاء العالم. فهل يهم إذا كانت هذه السلع قد أُنتجت في الداخل أو في الخارج؟ الواقع أن الأمر لن يهم بالمرة إذا استمرت القيمة المضافة للنفط والغاز في الارتفاع نتيجة للمُخْرَج المتزايد باستمرار والأسعار المتزايدة باستمرار. ولكن إنتاج النفط والغاز تقيده الجيولوجيا في النهاية، والأسعار تهبط كما ترتفع. ويتضاءل الإنتاج من مستودعات النفط وبشكل خاص الغاز الطبيعي بمعدل يتطلب سيلاً من الآبار التي لا تنتهي كي يستمر الإنتاج، ناهيك عن زيادته. وبدون أن تكون هناك زيادة لا تنتهي للأسعار، يوحي الإنتاج الثابت من النفط والغاز بقيمة مضافة راكدة لكل عامل. وقد حدث بطء في استثمار النفط والغاز في السنوات الأخيرة؛ وينتج عن ذلك ركود في مستوى المعيشة. ومن المؤكد أنه لمنع هذا الاحتمال، تستخدم الحكومة الروسية بعضًا من عائدات نفطها وغازها لتمويل تملك الأصول الإنتاجية من غير الطاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والقائمة طويلة ـ الصلب والألمونيوم والتيتانيوم والدبابات والطائرات. ولكن هذه في الغالب تكنولوجيا ظهرت في الأصل قبل قرن. وعلاوة على ذلك فغالبًا ما تخدم تلك الصناعات باعتبارها «أبطالاً قوميين» وليس كهيئات لتحقيق الحد الأقصى من الربح. ولم يتم الشعور بالوجود الروسي وسط أعظم تقدم لتكنولوجيات القرن العشرين، مع أن الرئيس پوتين ومستشاريه أعلنوا عن خطط طموحة في عام ٢٠٠٥ تتعلق بمناطق تكنولوجية خاصة، وإن كانت خاضعة لسيطرة الدولة.

* * *

أجبر الهبوط الحاد في سعر الروبل في أعقاب إفلاس روسيا في عام ١٩٩٨ على تحويل الاقتصاد غير التنافسي بصور كبيرة الذي تراكم في ظل أجيال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد تنافسي على نحو هامشي. ولأن المُخْرَج في الساعة على امتداد روسيا الإقليمي الشاسع شديد الانخفاض، فإن التخلص المستمر من

المصانع المتخمة بالعمالة أوصل الكثير من الصناعات إلى هامش القدرة التنافسية الدولية. وكان الطلب الضخم المقيد على السلع الاستهلاكية في روسيا، مقرونًا باحتمالات الاستثمار الأجنبي الكبير، سيدفع ولا شك مُخْرَج السلع الاستهلاكية لو أن المستثمرين تيقنوا من وجود حقوق الملكية.[1]

بالرغم من القوانين المحدَّدة، مازالت حقوق الملكية تفتقر إلى القوة في روسيا. وفي السنوات الأخيرة نشر مجلس الدوما تشريعات مهمة لدعم حكم القانون. ويعد الهيكل القانوني الرسمي الذي يحكم روسيا في الوقت الراهن تحسُّنًا مميزًا مقارنةً باقتصاد السوق السوداء في أوائل التسعينيات. ومع ذلك فإن تغيير القانون شيء وفرض القواعد الجديدة شيء آخر بالمرة. وقد اختار پوتين التطبيق الانتقائي للَّوائح الجديدة أو القائمة بالفعل لفرض السيطرة الحكومية على أصول الطاقة. وهذا التطبيق الانتقائي، وليس أي نقص في القواعد الجديدة، هو المشكلة. وهناك فرق بسيط في اليقين القانوني بين الدولة التي تمنع قوانينها حقوق الأفراد في التملك وتلك التي تنفَّذ فيها الحقوق القانونية الكاملة على نحو انتقائي طبقًا للأولوية السياسية. فالحق الذي ينفَّذ على نحو انتقائي ليس حقًّا.

كدست المجتمعات المتحضرة مجموعة كبيرة من القواعد والتقاليد الثقافية التي تحكم تعاملات الناس مع بعضهم البعض ومع الدولة. والقليل جدًّا منها هو المدون، ومعظمها لا علم له بمدى توجيه القوى المجتمعية والدِّين والتعليم لأصغر اختياراتنا اليومية. ومن المؤكد أن نظامنا القانوني يقوم كذلك على هذه القيم، ولكن ذلك بحكم الضرورة يكون بصورة عامة فحسب.

وهكذا فإن دولة مثل روسيا قد تعيد كتابة قوانينها، ولكن إعادة ترتيب القانون الثقافي مهمة تستغرق سنوات، إن لم يكن أجيالاً. واتساقًا مع تقارير جورباتشوف الخاصة بمناقشاته مع پوتين، فإن هذا ربما يفسر تلك النزعة الاستبدادية للسياسة الروسية الحالية، ولكنه لا يقرها. وفي روسيا، إذا كان «النظام» لا يعمل، فإنك تضيق الخناق السياسي بالقضاء على التعددية السياسية والعملية الديمقراطية المتسمة بالفوضى

---

(١) لا شك في أن الروبل «المغالى في قيمته» سوف يمنع هذه الاستثمارات بطبيعة الحال.

التي تحركها. ويحظى الاستقرار والهدوء السياسي بتقدير أكبر مما تحظى به الفوضى الواضحة للأسواق شديدة التنافس من أجل السلع والخدمات أو المعارك الديمقراطية من أجل السلطة السياسية.

والمعروف أن الرأسمالية، وهي محرك الرفاه المادي، تزدهر كأحسن ما يكون مع السياسة التنافسية. إذ لا يوفر الحكم الاستبدادي الأمان اللازم لحل المنازعات سلميًّا. ويتطلب الاقتصاد العالمي ـ الذي يجب أن يتحرك قُدُمًا إذا كان لابد لمستويات المعيشة في العالم أن تواصل ارتفاعها ويتراجع الفقر ـ صمام الأمان الخاص بالرأسمالية، وهو الديمقراطية.

* * *

قُدِّر لروسيا أن تقوم بدور في المزيد من التطور الرأسمالي العالمي. وما إذا كان هذا الدور سيقوضه الاقتصاد الداخلي بطيء النمو الذي يجهده المرض الهولندي، والتوزيع غير الأمثل للموارد الرأسمالية الذي تتميز به الأنظمة الاستبدادية، أم لا، فأمر سوف يتحدد على مدى العقدين المقبلين. ومن المؤكد حتى الآن أنه يبدو أن على روسيا اجتياز محنة المرض الهولندي بسلام كأنها دولة متقدمة أكثر منها دولة نامية. ولذلك فأنا لن أستبعد روسيا أبدًا. وعندما كنت طالبًا بالدراسات العليا، كنت معجبًا باستمرار بتلك النسبة الكبيرة من الهوامش ذات الرؤى الرياضية المتعمقة التي تحمل أسماء روسية. وكنت في ذلك الوقت أرى أن تلك الثقافة تستحق اقتصادًا أكثر تقدمًا مما استطاع السوڤييت إنتاجه. ولروسيا الحديثة محاولة أخرى في التفوق الاقتصادي. ويعتمد الأمر اعتمادًا كبيرًا على من يختاره پوتين خلفًا له. وسوف تكون روسيا بما لديها من طاقة وأصول عسكرية فاعلاً مهمًّا في المشهد العالمي لعقود مقبلة. إلا أنه لم يحن الوقت بعد لاستنتاج أي نوع من الفاعلين سوف تكون.

١٧

أمريكا اللاتينية والشعبوية

جلس پِدرو مالان وزير مالية البرازيل على الجانب المقابل لي من الطاولة في اجتماع عُقِد في برلين في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٩. وقد كان نموذجًا لواضعي السياسة الاقتصادية الأمريكيين اللاتينيين الذين يتمتعون بقدر كبير من الكفاءة ممن حضروا ذلك الاجتماع الأول لمجموعة العشرين، وهي منظمة لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الذين جرى تجميعهم بعد سنوات مضطربة عديدة في التمويل العالمي. ومع أننا كنا نعرف بعضنا بالفعل، فقد نُظِر إلى إنشاء المجموعة على أنه يساعد على التأكد من مشاركة دول الأسواق الناشئة بشكل كامل في مناقشة التطورات الاقتصادية العالمية.(١)

وكان مالان باعتباره محافظًا للبنك المركزي في عام ١٩٩٤، وفي ظل قيادة الرئيس البرازيلي فرناندو هنريكي كاردوسو، أحد مهندسي «پلانو ريال» [الخطة الواقعية] التي أوقفت تضخم البلاد الشديد بعد بلوغه نسبة ٥٠٠٠ بالمائة خلال الشهور الاثنى عشر من منتصف ١٩٩٣ إلى منتصف ١٩٩٤. وقد أعجبني پدرو بشدة. غير أنه لم يمكنني تفويت سؤال مُلِح عن البلد: كيف أدير الاقتصاد على هذا النحو من السوء

(١) تشمل مجموعة العشرين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بالدول الصناعية السبع الكبرى (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، واثنتي عشرة دولة أخرى (الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا)، والاتحاد الأوروبي.

بحيث يحتاج إلى إصلاح بهذا القدر من الضخامة؟ بل إن كاردوسو نفسه يقول الآن «عندما آل المنصب لي، قلت من ذلك الشخص الذي في كامل قواه العقلية الذي كان يريد أن يكون رئيسًا للبرازيل؟»

بشكل أوسع، كيف نجت أمريكا اللاتينية من أزمة اقتصادية إلى أخرى، ومن حكم مدني إلى حكم عسكري ثم العكس، في السبعينيات والثمانينيات، والتسعينيات؟ الإجابة البسيطة هي أنه باستثناءات قليلة جدًّا، لم تستطع أمريكا اللاتينية تحرير نفسها من الشعبوية الاقتصادية التي نزعت، مجازًا، سلاح قارة بأكملها في منافستها مع سائر أنحاء العالم. لقد أحزنتني بشكل خاص تلك الأدلة على أنه بالرغم من النتائج الاقتصادية التي لا خلاف على سوئها للسياسات الشعبوية التي باشرتها كل حكومات أمريكا اللاتينية تقريبًا في وقت أو آخر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلم يبدُ أن تلك النتائج قللت من عزم الدافع إلى اللجوء إلى الشعبوية الاقتصادية.

من الواضح أن القرن العشرين لم يكن رحيمًا بجارات الولايات المتحدة الجنوبية. وطبقًا لما قاله المؤرخ الاقتصادي البارز أنجوس ماديسون، فقد بدأت الأرجنتين القرن بنصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي أكبر مما في ألمانيا ويساوي تقريبًا ثلاثة أرباع نصيب الفرد في الولايات المتحدة. إلا أنه مع نهاية القرن هبط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى نصف ما يقابله في ألمانيا والولايات المتحدة أو ما دون ذلك. وهبط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المكسيك على مدار القرن مما يساوي ثلث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة إلى ربعه.[١] ولم يكن النفوذ الاقتصاد لجارتها الشمالية كافيًا لمنع الانزلاق. وخلال القرن العشرين، ارتفعت مستويات المعيشة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وآسيا بسرعة تزيد بمقدار الثلث تقريبًا عن أمريكا اللاتينية. وكانت إفريقيا وأوروبا الشرقية فقط هما اللتين على القدر نفسه من السوء.

يعرِّف القاموس كلمة «شعبوية» بأنها الفلسفة السياسية التي تدعم حقوق الشعب ونفوذه، وعادةً ما يكون ذلك في مواجهة النخبة صاحبة الامتيازات. وأنا أرى الشعبوية

---

(١) هذه الأرقام الخاصة بإجمالي الناتج المحلي منقولة جميعها بصورتها الحقيقية.

الاقتصادية على أنها رد من الشعب الذي جرى إفقاره على المجتمع المقصِّر، وهو ذلك المجتمع الذي يتميز بوجود نخبة اقتصادية يُنظر إلى أفرادها على أنهم قامعون. وفي ظل الشعبوية الاقتصادية تخضع الحكومة لمطالب الشعب، مع قليل من الاهتمام بالحقوق الفردية أو الواقع الاقتصادي الخاص بكيفية زيادة ثروة البلاد أو حتى الحفاظ عليها. بعبارة أخرى، يكون هناك تجاهل تام للنتائج الاقتصادية العكسية للسياسات، عمدًا أو بدون قصد. وكما هو متوقع، فأوضح ما تكون الشعبوية في الاقتصادات ذات المستويات العالية من تفاوت الدخول، كما في أمريكا اللاتينية. والواقع أن التفاوت في اقتصادات أمريكا اللاتينية كافةً من بين أعلى المستويات في العالم، فهي أعلى بكثير من أية دولة صناعية، وأعلى بشكل خاص من أي من اقتصادات شرق آسيا.

وتكمن أصول التفاوت الأمريكي اللاتيني في الاستعمار الأوروبي الذي استغل العبيد والسكان المحليين منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر. ويمكن رؤية بقاياه الآن، طبقًا لما ذكره البنك الدولي، في التفاوتات العرقية الكبيرة في الدخل. ونتيجة لذلك كانت أمريكية اللاتينية أرضًا خصبةً لظهور الشعبوية الاقتصادية في القرن العشرين. ويوجد الفقر المدقع جنبًا إلى جنب مع الوفرة الاقتصادية. وتُتهم النخب الاقتصادية باستمرار باستغلال سلطة الحكومة لزيادة ثرواتها.

وهناك تصور خاطئ حتى يومنا هذا للولايات المتحدة على أنها سبب رئيسي للبؤس الاقتصادي الموجود إلى الجنوب من حدودها. فطوال عقود يشكو الساسة اللاتينيون من رأسمالية الشركات الأمريكية و«إمبريالية اليانكي». والأمر المزعج بشكل خاص للاتينيين هو ذلك القرن من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية واستخدام «دبلوماسية سفينة المدفعية» لتأكيد حقوق الملكية الأمريكية. وخطا الرئيس تيودور روزڤلت في عام ١٩٠٣ خطوة أبعد، حيث ساعد تمردًا فصل بنما عن كولومبيا، بعد رفض كولومبيا السماح للولايات المتحدة بشق قناة في أراضي بنما. وليس مستغربًا أن بانشو ڤيلا أصبح بطلاً في نظر المكسيكيين. فقد كان ڤيلا يرهب المستوطنات الأمريكية على الحدود، وفشلت غارة أمريكية في عام ١٩١٦ (بقيادة الجنرال چون پيرشينج) في إلقاء القبض عليه.

الرد اللاتيني الأكثر اتساعًا يصوره ذلك العمل الخاص بمعاداة أمريكا الذي ينم عن التحدي الذي قام به لازارو كارديناس وجعله يتحول إلى من يمكن اعتباره أكثر رؤساء أمريكا اللاتينية شعبيةً في القرن العشرين. ففي عام ١٩٣٨ صادر كل ممتلكات النفط المملوكة للأجانب، وبشكل أساسي الخاصة بشركة ستاندرد أويل إوف نيو چيرزي وشركة شل الملكية الهولندية. وكان لعمله هذا عواقب وخيمة طويلة الأجل بالنسبة للمكسيك.[1] ومع ذلك فهم يتذكرون كارديناس باعتباره بطلاً، ولكن لم يفلح اسم العائلة وحده في انتخاب ابنه كواوهتيموك لمنصب رئيس المكسيك في عام ١٩٨٨.

منذ الحرب العالمية الثانية، بل منذ «سياسة الجار الطيب» التي اتبعها فرانكلين روزفلت، قامت السياسة الخارجية الأمريكية بمحاولات لتحسين صورتنا السلبية. وعلاوة على ذلك، فسوف يعتبر أكثر المحللين موضوعيةً الاستثمارات الأمريكية بعد الحرب مساهمًا شاملاً في رخاء أمريكا اللاتينية. غير أن التاريخ يمضي متثاقلاً في المنطقة. وتتغير المعتقدات التي تنتقل من جيل إلى جيل، التي هي ثقافة المجتمع، ببطء شديد. وحسبما أعرف، فمازال العديد من الأمريكيين اللاتينيين في القرن الحادي والعشرين يشكون من الولايات المتحدة. فها هو الرئيس الفنزويلي هوجو تشابيس على وجه الخصوص يعمل جاهدًا على تأجيج المشاعر المعادية للولايات المتحدة.

تسعى الشعبوية الاقتصادية إلى الإصلاح، وليس الثورة. وموقف ممارسيها واضح بشأن المظالم الواجب معالجتها، غير أن وصفات علاجهم تتسم بالغموض. فعلى عكس الرأسمالية أو الاشتراكية، لا تأتي الشعبوية الاقتصادية معها بتحليل محدد الشكل للشروط الواجب توافرها لخلق الثروة ورفع مستوى المعيشة. كما أنها ليست وليدة فكر، بل هي بالأحرى صرخة ألم. إذ يقدم الزعماء الشعبويون وعودًا لا لبس فيها لعلاج

(١) تتعثر شركة «پتروليوس مكسيكانوس»، وهي الخليفة النفطي الاحتكاري المملوك للدولة لتلك الشركات الأجنبية. وما لم تحصل الشركة على المساعدة الأجنبية، التي كانت ممنوعة حتى ذلك الحين، في حفر المياه العميقة، فسوف يتدهور احتياطيها الشائخ.

المظالم المتصورة. وإعادة توزيع الأراضي ومحاكمة النخبة الفاسدة التي يزعمون أنها سرقت الفقراء علاج شائع لكل الأوجاع؛ إذ يَعِد الزعماء بالأرض والمسكن والمأكل للجميع. كما أن «العدالة» مرغوبة بشدة وقابلة لإعادة التوزيع. وبالطبع فإن الشعبوية الاقتصادية بأشكالها المختلفة تعارض رأسمالية الأسواق الحرة. ولكن هذا الموقف خاطئ من أساسه، ويقوم على سوء فهم للرأسمالية. ويمكنني أنا وكثيرون غيري، داخل المنطقة وخارجها، إثبات أن الاقتصاديين الشعبويين تكون فرصتهم أفضل لتحقيق أهدافهم من خلال المزيد من الرأسمالية وليس الأقل منها. فحيثما كان هناك نجاح - أي حيثما ترتفع مستويات معيشة الأغلبية - يكون لمزيد من الأسواق المفتوحة والقدر الأكبر من الملكية الخاصة دور مهم.

أفضل دليل على أن الشعبوية في المقام الأول رد فعل عاطفي ولا تقوم على الأفكار هو أنه لا يبدو أنها تتراجع أمام الفشل المتكرر. فقد شهدت البرازيل والأرجنتين وشيلي وبيرو العديد من وقائع السياسات الشعبوية الفاشلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك يبدو أن الأجيال الجديدة من الزعماء لم تتعلم من التاريخ ومازالت تحاول الوصول إلى حلول الشعبوية المفرطة في التبسيط. ويمكن القول بأنهم يجعلون الأمور أكثر سوءًا أثناء ذلك.

يحزنني تجاهل الحركات الشعبوية للفشل الاقتصادي السابق أثناء كفاحها من أجل إيجاد حل لشدائدها الراهنة، غير أنني لم أفاجأ بها أو برفضهم لرأسمالية السوق. وأعترف في الواقع، وبدون أدنى إحساس بالمفارقة، بأن ما يحيرني باستمرار هو استعداد أعداد كبيرة وعلى قدر بسيط من التعليم من السكان وممثليهم الحكوميين للتمسك بقواعد رأسمالية السوق. فرأسمالية السوق تجريد عريض لا يتوافق باستمرار مع الرؤى التي لا يتم تعليمها الخاصة بطريقة عمل الاقتصادات. وأفترض أن الأسواق تكون مقبولة بسبب تاريخها الطويل من خلق الثروة. وبالرغم من ذلك، فإن الناس غالبًا ما يشكون لي بقولهم: «لا أعرف كيف تعمل، ويبدو باستمرار أنها تترنح على حافة الفوضى». وليس هذا إحساسًا غير منطقي بالكامل؛ بل إنه كما علَّمونا في أوليات علم الاقتصاد، عندما ينحرف اقتصاد السوق بشكل دوري عن الطريق الذي يبدو مستقرًا فإن

الاستجابات التنافسية تعمل كي تعيده إلى توازنه. وبما أن ملايين التعاملات تشارك في إعادة التوازن، فمن الصعب جدًّا فهم العملية. والأفكار المجردة الخاصة بقاعة الدراسة هي فقط التي تشير إلى الديناميكيات التي مكنت الاقتصاد الأمريكي، على سبيل المثال، من الاستقرار والنمو بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول).

وتتخيل الشعبوية الاقتصادية عالمًا أكثر استقامةً يبدو فيه الإطار المفاهيمي صَرْفًا عن الحاجة الواضحة والملحة. ومبادؤها بسيطة. فإذا كانت هناك بطالة، فحينئذ ينبغي على الحكومة توظيف العاطلين. وإذا كان النقد شحيحًا وكانت أسعار الفائدة مرتفعة نتيجة لذلك، ينبغي على الحكومة وضع حد أقصى لأسعار الفائدة أو طبع المزيد من النقود. وإذا كانت السلع المستوردة تهدد فرص العمل، يوقف الاستيراد. فلِمَ تكون هذه الحلول أقل منطقيةً من افتراض أنك إذا أردت تشغيل السيارة فإنك تدير مفتاح التشغيل؟

الإجابة هي أنه في الاقتصادات التي يعمل ويتاجر فيها ملايين الأشخاص كل يوم، تكون الأسواق المفردة متداخلة بحيث إنك إذا حاولت وضع حد لاختلال ما فإنك تتسبب دون أن تقصد في حدوث مجموعة من الاختلالات الأخرى. فإذا حددت سقفًا لسعر البنزين، فسوف يحدث نقص وتظهر الطوابير الطويلة أمام محطات البنزين، كما كان واضحًا بصورة كبيرة للأمريكيين في عام ١٩٧٤. فجمال نظام السوق هو أنه عندما يعمل بشكل جيد، مثلما يحدث باستمرار تقريبًا، فهو يميل إلى خلق التوازن الخاص به. والرؤية الشعبوية تساوي مسك الدفاتر بخانة واحدة. فهو يسجل الديون فقط، مثل الفوائد الفورية لأسعار البنزين المنخفضة. وأنا على ثقة من أن الاقتصاديين يمارسون مسك دفاتر ذات خانتين.

ولكي تجتذب الشعبوية، التي تعاني من افتقارها إلى سمات السياسة الاقتصادية ذات المعنى، الأتباع، فإنها تضطر إلى ادعاء تبرير أخلاقي ما. وبناءً على ذلك لابد أن يتمتع الزعماء الشعبويون بكاريزما وتبدو عليهم هالة تحمل المسئولية، بل وكذلك القدرة الاستبدادية. وجاء العديد من هؤلاء القادة، وربما معظمهم، من الجيش. وهم

لا يبررون التفوق المفاهيمي للشعبوية على الأسواق الحرة على نحو فعال. كما أنهم لا يؤمنون بالنزعة الشكلية الفكرية الخاصة بماركس. ورسالتهم الاقتصادية خطاب بسيط متبل ببعض الكلمات من قبيل «الاستغلال» و«العدالة» و«الإصلاح الزراعي»، وليس «إجمالي الناتج القومي» أو «الإنتاجية».

بالنسبة للفلاحين الذين يفلحون أراضي الغير، تُعتبر إعادة توزيع الأراضي هدفًا يحظى بالتقدير. ولا يتناول الزعماء الشعبيون الجانب السلبي المحتمل الذي قد يكون مدمِّرًا. ومنذ عام ١٩٨٧ وعد روبرت موجابي رئيس زيمبابوي أتباعه بتسليمهم أراضي المستوطنين البيض المصادرة وسلَّمها لهم بالفعل. ولكن المُلاَّك الجدد لم يكونوا مستعدين لإدارة الأرض. فانهار إنتاج الغذاء، مما جعل استيراد كميات كبيرة منه أمرًا ضروريًّا. وهبط الدخل الذي يستحق أن تحصل عليه الضرائب هبوطًا حادًّا، مما تتطلب من موجابي اللجوء إلى طبع النقود لتمويل حكومته. والتضخم المفرط، ساعةَ كتابة هذا الكلام، يفكك التماسك الاجتماعي. إن واحدًا من أنجح اقتصادات إفريقيا من الناحية التاريخية يجري تدميره.

يسير هوجو تشابيس الذي أصبح رئيسًا لفنزويلا في عام ١٩٩٩ على خطى موجابي. فهو يستولي على صناعة النفط الفنزويلية التي كانت موضع فخر في يوم من الأيام ويسيسها ـ وهي التي كانت ثاني أكبر صناعة نفط في العالم منذ نصف قرن. وهبط معدل الصيانة الضرورية لحقول النفط هبوطًا حادًّا حين أحل محاسيب نظامه محل معظم الفنيين غير السياسيين بشركة النفط المملوكة للحكومة. وتسبب ذلك في خسارة دائمة لعدة آلاف من البراميل يوميًّا من القدرة الإنتاجية. وهبط إنتاج فنزويلا من النفط الخام من ٢, ٣ مليون برميل في المتوسط عام ٢٠٠٠ إلى ٤, ٢ مليون برميل خلال ربيع ٢٠٠٧.

ومع ذلك فقد ابتسم الحظ لتشابيس. إذ كانت سياسته ستفلس أية دولة أخرى. ولكن منذ أن أصبح رئيسًا زاد الطلب العالمي على النفط الخام، سعره أربعة أضعاف تقريبًا، وأنقذه حتى الآن على الأقل. وبالإضافة إلى خام فنزويلا الثقيل، يمكن أن يكون لدى فنزويلا كذلك أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم. ولكن النفط الذي

في الأرض لا يكون أكثر قيمة مما كان عليه وهو قابع هناك منذ آلاف السنين ما لم نخلق اقتصادًا يستخرجه.[١]

هناك معضلة كبيرة تزعج تشابيس في موقفه السياسي. فثلثا عائد بلاده مصدره النفط الذي يُشحن إلى الولايات المتحدة. وسوف يكلف فنزويلا الكثير إن هي تحررت من عميلها الأساسي، لأنها تنتج في الغالب الخام الثقيل اللاذع الذي يتطلب قدرات معامل التكرير الأمريكية. وتحويل النفط إلى آسيا سيكون ممكنًا ولكنه مكلف جدًّا. وبالطبع سوف تتيح الأسعار المرتفعة لتشابيس الفرصة كي يستوعب التكاليف الإضافية. ولكنه يربط مستقبله السياسي بسعر النفط من خلال زيادة شرائه للنفوذ في الخارج والدعم السياسي في الداخل، وذلك بشكل تدريجي، ولكن بعناد. وهو يحتاج إلى أن تسود الأسعار الأعلى. ولكن ربما لا يبتسم له الحظ للأبد.

ينبغي أن يشعر العالم بالراحة لأنه ليس كل الشعبويين الكاريزميين يتصرفون مثل تشابيس وموجابي حين يصلون إلى السلطة. فقد انتُخِب لويس إيناسيو لولا دا سيلبا، الشعبوي البرازيلي الذي له أتباع كُثُر، في عام ٢٠٠٢. وتوقعًا لانتصاره هبطت أسعار البورصة البرازيلية، وارتفعت توقعات التضخم، وسُحِب الكثير من الاستثمار الأجنبي الذي كان مقررًّا من قبل. ولكن لدهشة معظم الناس، وأنا منهم، فقد اتبع سياسات معقولة تجسدت في «پلانو ريال»، التي كان سلفه كاردوسو قد أدخلها عند ترويض التضخم المفرط في أوائل التسعينيات.

تقدم الشعبوية الاقتصادية وعودًا كبيرة بدون أن تأخذ في الاعتبار كيفية تمويلها. وفي كثير من الأحيان تؤدي الوعود إلى نقص في العائدات المالية وتجعل من المستحيل الاقتراض من القطاع الخاص أو المستثمرين الأجانب. ويؤدي هذا في الغالب تقريبًا إلى اعتماد يائس على بنك مركزي يقوم بدور الصراف. وباستمرار يطلق تزايد مطالبة البنك المركزي بطبع النقود لزيادة القدرة الشرائية للحكومة شرارة عاصفة التضخم المفرط النارية. وكانت النتيجة على مر التاريخ هي الإطاحة بالحكومات والتهديدات

(١) حدث ذلك لفنزويلا في عام ١٩١٤، ذلك العام الذي أحضرت فيه شركة شل الملكية الهولندية التكنولوجيا اللازمة لتطوير ثرواتها.

الشديدة للاستقرار المجتمعي. وقد ميز هذا النمط واقعة تضخم البرازيل في عام ١٩٩٤، والأرجنتين في عام ١٩٨٩، والمكسيك في منتصف الثمانينيات، وشيلي في منتصف السبعينيات. وكان تأثير ذلك على مجتمعات تلك البلدان مدمرًا. وأكد الاقتصاديان الدوليان المحترمان روديجر دورنبوش وسيباستيان إدواردز أنه «في نهاية كل تجربة شعبوية تكون الأجور الحقيقية أدنى مما كانت عليه عند بدايتها». ويظهر التضخم المفرط بشكل دوري في الدول النامية ـ فالواقع أنه أحد اتجاهاتها المحدِّدة.

هل يمكن لأمريكا اللاتينية أن تدير ظهرها للشعبوية الاقتصادية؟ على مدى العقدين الماضيين، وبالرغم من الفشل المتكرر للسياسة الاقتصادية الكلية، أو ربما بسببها، أنجبت الدول الرئيسية في المنطقة مجموعة من الفنيين الاقتصاديين الذين لديهم بالتأكيد مسوغات قيادة أمريكا اللاتينية في الاتجاه الجديد. والقائمة زاخرة بواضعي السياسات ذوي الموهبة غير العادية، وقد كانت لي فرصة العمل مع معظمهم أثناء بعض الأوقات شديدة الصعوبة في العقود الأخيرة: پدرو أسپي، وجويرمو أورتيس، وهوسيه أنخيل كورَّيا، وفرانتشيسكو خيل دياس في المكسيك؛ وپدرو مالان وأرمينيو فراجا نيتو في البرازيل؛ ودومينجو كابالو في الأرجنتين؛ وغيرهم. ومعظمهم حاصل على شهادات متقدمة في الاقتصاد من جامعات أمريكية محترمة. بل إن منهم من أصبح رئيس دولة ـ مثل إرنستو سيديلو في المكسيك وفرناندو هنريكي كاردوسو في البرازيل. ومعظم الإصلاحات والسياسات المؤسسة المثمرة المحررة للسوق في مواجهة المقاومة الشعبوية الشديدة سياسات حسنت اقتصاداتها. وكانت أمريكا اللاتينية ستصبح في حالة أسوأ بدون هؤلاء الممارسين، حسبما أرى. ولكن لا يزال الحاجز العميق بين النظرة الكلية لمعظم واضعي السياسات هؤلاء والمجتمعات التي يخدمونها التي مازالت تميل للشعبوية الاقتصادية، قائمًا بعناد.

سيطرة أمريكا اللاتينية الضعيفة على الاستقرار الاقتصادي أمر أوضحته بشدة في عام ٢٠٠٦ الانتخابات الرئاسية في المكسيك، التي هي ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة. فبالرغم من النجاح منذ أزمة الصرف الأجنبي في أواخر عام ١٩٩٤ التي

الشديدة للاستقرار المجتمعي. وقد ميز هذا النمط واقعة تضخم البرازيل في عام ١٩٩٤، والأرجنتين في عام ١٩٨٩، والمكسيك في منتصف الثمانينيات، وشيلي في منتصف السبعينيات. وكان تأثير ذلك على مجتمعات تلك البلدان مدمرًا. وأكد الاقتصاديان الدوليان المحترمان روديجر دورنبوش وسيباستيان إدواردز أنه «في نهاية كل تجربة شعبوية تكون الأجور الحقيقية أدنى مما كانت عليه عند بدايتها». ويظهر التضخم المفرط بشكل دوري في الدول النامية ـ فالواقع أنه أحد اتجاهاتها المحدِّدة.

هل يمكن لأمريكا اللاتينية أن تدير ظهرها للشعبوية الاقتصادية؟ على مدى العقدين الماضيين، وبالرغم من الفشل المتكرر للسياسة الاقتصادية الكلية، أو ربما بسببها، أنجبت الدول الرئيسية في المنطقة مجموعة من الفنيين الاقتصاديين الذين لديهم بالتأكيد مسوغات قيادة أمريكا اللاتينية في الاتجاه الجديد. والقائمة زاخرة بواضعي السياسات ذوي الموهبة غير العادية، وقد كانت لي فرصة العمل مع معظمهم أثناء بعض الأوقات شديدة الصعوبة في العقود الأخيرة: پدرو أسپي، وجويرمو أورتيس، وهوسيه أنخيل كورَّيا، وفرانتشيسكو خيل دياس في المكسيك؛ وپدرو مالان وأرمينيو فراجا نيتو في البرازيل؛ ودومينجو كابالو في الأرجنتين؛ وغيرهم. ومعظمهم حاصل على شهادات متقدمة في الاقتصاد من جامعات أمريكية محترمة. بل إن منهم من أصبح رئيس دولة ـ مثل إرنستو سيديلو في المكسيك وفرناندو هنريكي كاردوسو في البرازيل. ومعظم الإصلاحات والسياسات المؤسسة المثمرة المحررة للسوق في مواجهة المقاومة الشعبوية الشديدة سياسات حسنت اقتصاداتها. وكانت أمريكا اللاتينية ستصبح في حالة أسوأ بدون هؤلاء الممارسين، حسبما أرى. ولكن لا يزال الحاجز العميق بين النظرة الكلية لمعظم واضعي السياسات هؤلاء والمجتمعات التي يخدمونها التي مازالت تميل للشعبوية الاقتصادية، قائمًا بعناد.

سيطرة أمريكا اللاتينية الضعيفة على الاستقرار الاقتصادي أمر أوضحته بشدة في عام ٢٠٠٦ الانتخابات الرئاسية في المكسيك، التي هي ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة. فبالرغم من النجاح منذ أزمة الصرف الأجنبي في أواخر عام ١٩٩٤ التي

دفعت المكسيك إلى حافة العجز عن سداد ديونها، كان هناك شعبويٌ مثيرٌ للقلاقل - أندريس مانويل لوبيس أوبرادور - قاب قوسين أو أدنى من أن يُنتخب رئيسًا. ولا أدري لو انتُخب هل كان سيصبح لولا أم تشابيس.

هل يمكن لمجتمع ذي جذور شعبوية عميقة أن يتغير بسرعة؟ يمكن للأفراد أن يتغيروا، وقد تغيروا بالفعل. ولكن هل يمكن فرض بنية سوق الاقتصاد المتقدم - أي قوانينها وممارساتها وثقافتها - على مجتمع تربى على العداوات القديمة؟ تشير «پلانو رويال» البرازيل إلى إمكانية حدوث ذلك.

مازال احتواء تضخم البرازيل منذ استقراره في عام ١٩٩٤ قائمًا، باستثناء زيادة الأسعار العارضة أثناء خفض قيمة سعر صرف عملتها في أواخر ٢٠٠٢. وقد كان أداء اقتصادها جيدًا وارتفعت مستويات المعيشة. ومن المؤكد أن فشل خفض قيمة العملة في إطلاق شرارة ما يزيد على اندلاع قصير المدى للتضخم يمكن ربطه بالقوى العالمية المخفِّضة لحدة التضخم أكثر منه بالسياسة الداخلية، ولكن يبدو أن الاقتصاد البرازيلي يعمل من أجل الشعب البرازيلي.

من ناحية أخرى نجد أن تجربة الأرجنتين أكثر جدية. فقد انهار اقتصادها في عام ٢٠٠٢، حين انقطعت الصلة الملزمة دستوريًا بين البيزو الأرجنتيني والدولار الأمريكي على أساس دولار مقابل بيزو، مع حدوث اضطراب ضخم في التوظيف ومستويات المعيشة. وقصة المحنة مفيدة في معرفة المدى الذي يمكن أن يبلغه واضعو السياسات ذوو العقلية الإصلاحية بدون دعم السكان الضمني للسياسات الأساسية الضرورية. فعلى سبيل المثال لا يمكن لفرض القيود المالية أن يحبط دافع المجتمع إلى تحقيق تلبية الاحتياجات الحالية. ولابد للمجتمع أن يعيش التقدم ويثق في قياداته قبل أن يكون مستعدًّا للاستثمار لفترة أطول. وعادةً ما يستغرق تغيير الثقافة هذا زمنًا طويلاً جدًّا.

كانت الأرجنتين، في معظم النواحي، ثقافةً أوروبيةً قبل الحرب العالمية الأولى. وخلق تعاقب البرامج الاقتصادية الفاشلة والفترات التي أرهقها التضخم عدم الاستقرار الاقتصادي. وفقدت الأرجنتين مكانتها في مقارنات الاقتصاد العالمي، وخاصةً أثناء

حكم خوان پيرون الاستبدادي. وكانت ثقافتها تتغير تدريجيًّا، ولكن بصورة كبيرة. بل إن نظام حكم ما بعد پيرون برئاسة راؤول ألفونسو ذي النوايا الحسنة فشل في استئصال تضخم وركود الاقتصاد الأرجنتيني الذي كان على قدر كبير من التنظيم.

وأخيرًا، وفي عام ١٩٩١، أصبح الوضع ميئوسًا منه إلى حد أن الرئيس المنتخب حديثًا وقتها كارلوس منعم، الذي من المفارقة أن خاض معركة انتخابات الرئاسة تحت راية پيرون، لجأ إلى وزير ماليته الكفء دومينجو كابالو طلبًا للعون. وبتأييد من الرئيس منعم، ربط كابالو البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي على أساس دولار مقابل البيزو. وكان من الممكن أن تنهار تلك الاستراتيجية شديدة المخاطرة خلال ساعات من التنفيذ. ولكن شجاعة الخطوة والمصداقية الواضحة للالتزام صدمت الأسواق المالية العالمية. فقد هبطت أسعار الفائدة في الأرجنتين هبوطًا حادًّا، وهبط التضخم من ٢٠٠٠٠ بالمائة سنويًا في مارس (آذار) من عام ١٩٩٩ إلى معدل تضخم ذي خانة واحدة بحلول أواخر ١٩٩١. وكنت مذهولاً وكلي أمل.

نتيجة لذلك كانت الحكومة الأرجنتينية في وضع يمكنها من جمع كميات كبيرة من الدولارات من الأسواق الدولية بأسعار فائدة أعلى بقدر معقول فحسب من تلك المطلوبة من الخزانة الأمريكية. وكانت آراء كابالو الإصلاحية تبدو لي أكثر معقولية من الخطاب الموحد الصادر في ذلك الحين عن كثير من المشرعين والحكام الإقليميين الأرجنتينيين. وأتذكر النظر عبر الطاولة إلى كابالو في اجتماع آخر لمجموعة العشرين وأتساءل عما إذا كان يدرك أن مساندة الإقراض المقدم للبيزو ستظل مصدر دعم فقط ما لم تُستخدم بإفراط، أم لا. وكان من المرجح أن الإبقاء على المصد الدولاري الكبير سيمكّن ربط العملة من الصمود إلى ما لا نهاية. ومع ذلك لم يكن بإمكان النظام السياسي في الأرجنتين مقاومة استخدام تلك الوفرة من الدولارات التي تبدو بلا ثمن في محاولات لتلبية مطالب الناخبين.

وشيئًا فشيئًا ولكن بعناد، تناقص مصد مقدرة اقتراض الدولار. فقد كانت الدولارات تُقترض كي تباع بالبيزو في مسعى لا طائل من ورائه لدعم التكافؤ بين الدولار والبيزو. وبلغت الأمور أسوأ حالاتها في نهاية عام ٢٠٠١. فلكي يحمي البنك المركزي ما



جاء جلوسي بين هيلاري كلينتون وتيبر جور بينما كان الرئيس بيل كلينتون يقدم حزمة تخفيض العجز في جلسة مشتركة للكونجرس في ١٧ فبراير من عام ١٩٩٣. وبينما جعلني المسرح السياسي للجلوس أشعر بشيء من عدم الراحة، فقد استمتعت بالصحبة، والأهم من ذلك أنني صفقت لتركيز الرئيس على تخفيض العجز.

ليوك فرازا/وكالة الأنباء الفرنسية/جيتي إيمدچز



وجدت الرئيس كلينتون مشغولاً بالقضايا الاقتصادية على نحو يبعث على النشاط.

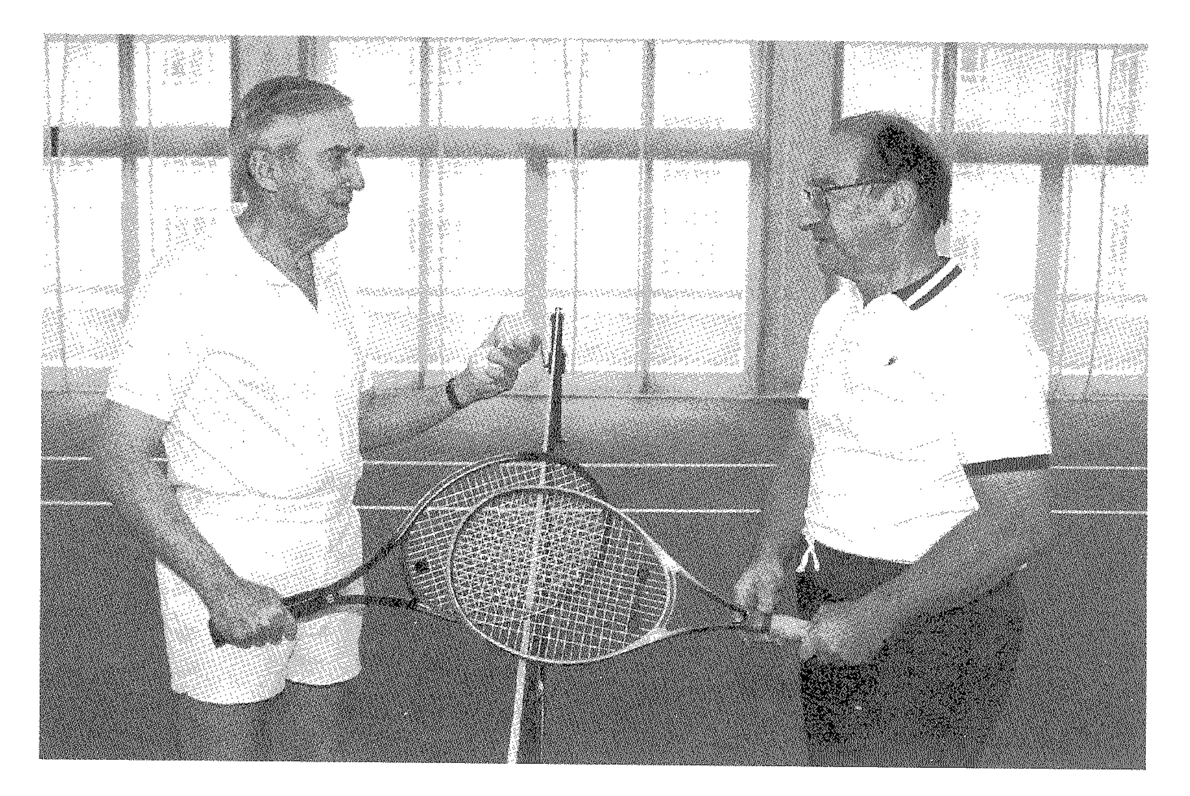
أعلى: رون ساكس/سي إن بي/كوربيس

أسفل: صور البيت الأبيض الرسمية



تزوجت أنا وأندريه في «ذا إن» في ليتل واشنطن بولاية
ڤيرچينيا في ٦ أبريل من عام ١٩٩٧.

بإذن من دينيس ريجي



على الجانب الآخر من الشبكة مع وزير الخزانة لويد بنتسن في ملعب التنس بمجلس الشيوخ في عام ١٩٩٤. كان للويد، وهو صديق عزيز، دور لم يلقَ ما يستحقه من تقدير في وضع سياسات كلينتون الاقتصادية الناجحة.

بإذن من وزارة الخزانة الأمريكية

عندما أصبح الاقتصاد الأمريكي مندمجًا أكثر وأكثر مع الاقتصاد العالمي خلال فترة رئاستي لبنك الاحتياط الفدرالي، أصبحت مشاركًا بشكل كبير في تقديم العون للدول الأخرى التي تعاني من أزمة اقتصادية. وبغض النظر عن مبالغة غلاف المجلة، فقد كان لنا أنا ووزير الخزانة روبرت روبين، ونائب وزير الخزانة لورانس سمرز علاقة عمل مثمرة ومنسجمة؛ وأنا أحترمهما بشدة.

مجلة تايم/تايم لايف پكتشرز/جيتي إيمدچز

في ذروة انتعاش شركات تكنولوجيا المعلومات، اخترعت شبكة «سي إن بي سي» حيلة أسمتها مؤشر حقيبة الأوراق تتبعني فيها الكاميرات في صباح اجتماعات لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية حين أصل إلى بنك الاحتياط الفدرالي. يقول إحدى النظريات إنه إذا كانت الحقيبة نحيفة فحينئذ يكون ذهني مضطربًا ويكون الاقتصاد جيدًا. أما إذا كانت الحقيبة منتفخة، فإن رفعًا لأسعار الفائدة يلوح في الأفق.

بإذن من سي إن بي سي



مررت أنا وأندريه على فريق أزمة عام ٢٠٠٠ ببنك الاحتياط الفدرالي في طريق عودتنا إلى البيت من «عشاء الألفية» بالبيت الأبيض بدعوة من كلينتون ليلة رأس السنة في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٩٩.

بإذن من هوارد آمر

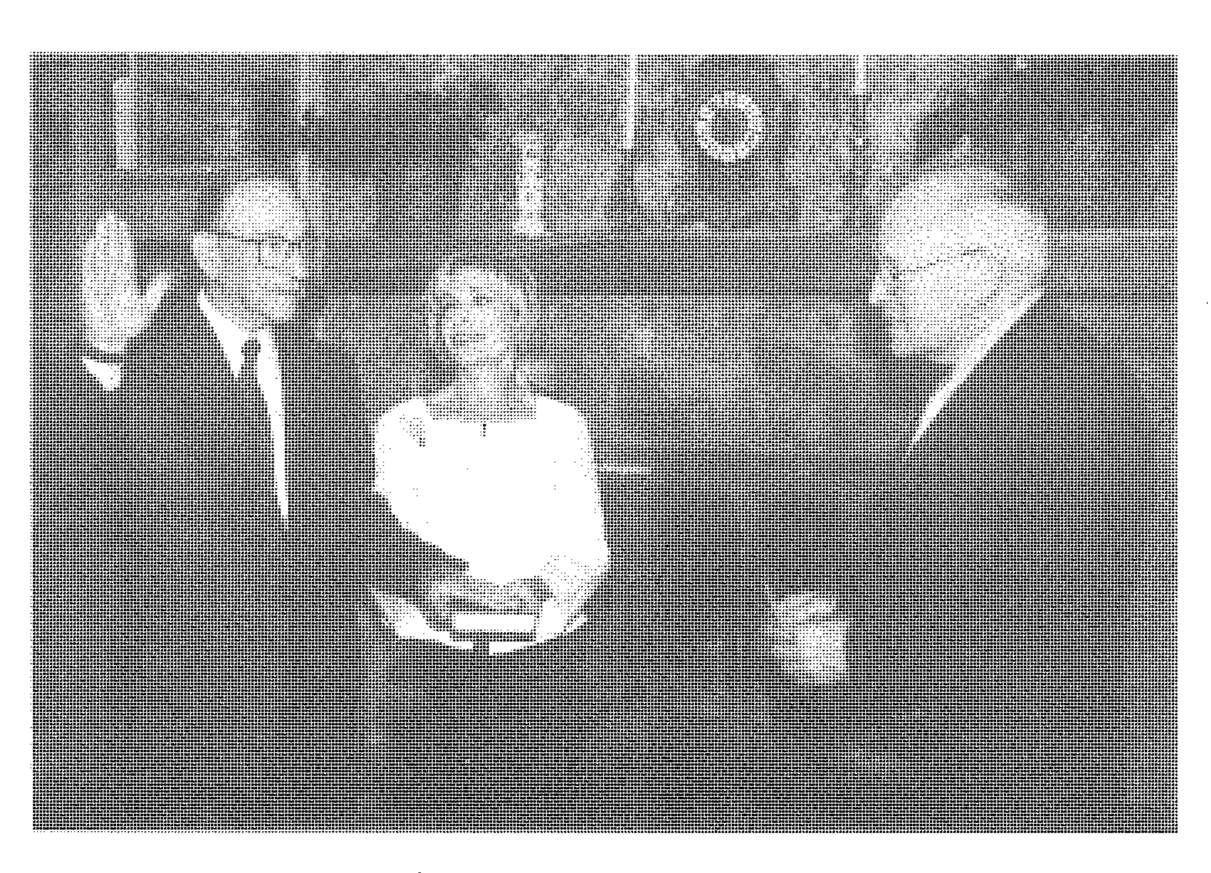


شهادة على الاقتصاد الأمريكي أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس في ٢١ أبريل من عام ٢٠٠٤. ويطبق التنبيه «أولاً وقبل كل شيء، لا تؤذِ أحدًا» على أحاديث رؤساء بنك الاحتياط الفدرالي في العلن تطبيقه على الأطباء.

تصوير ديڤيد برنيت/كونتاكت پرس إيمدچز

واجهت أنا والرئيس المنتخب چورج دابليو بوش وسائل الإعلام بعد أول لقاء لنا في ١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠ في فندق ماديسون بواشنطن.

سينثيا چونسون/تايم لايف پكتشرز/جيتي إيمدچز

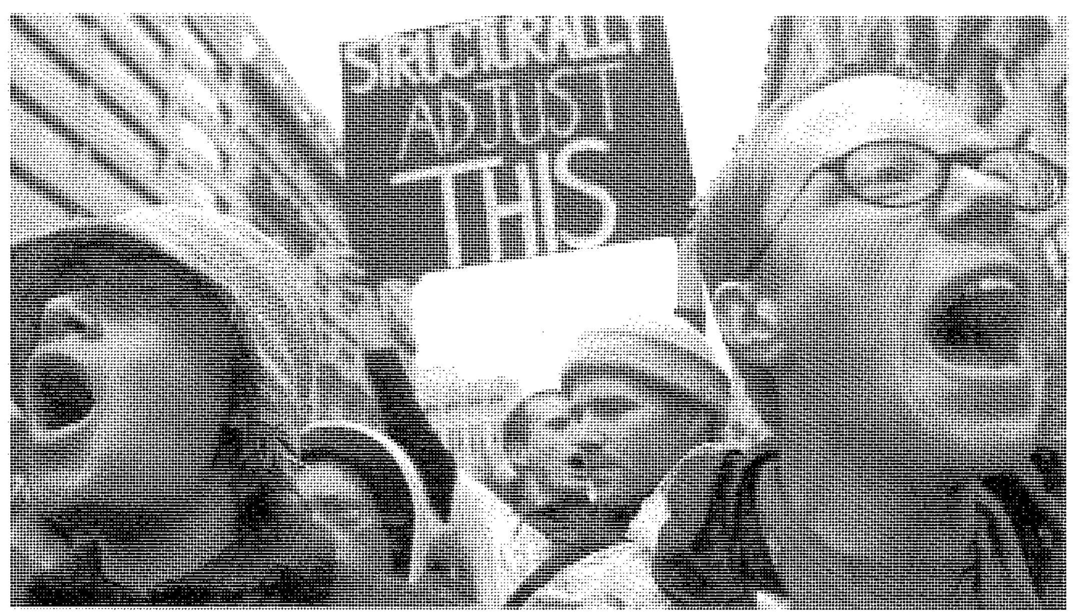


أديت اليمين كرئيسي لبنك الاحتياط الفدرالي للمرة الخامسة والأخيرة في ١٩ يونيو من عام ٢٠٠٤ أمام نائب الرئيس ديك تشيني في بيت چيرالد فورد بكولورادو.

صور البيت الأبيض الرسمية/ديڤيد بوهرر

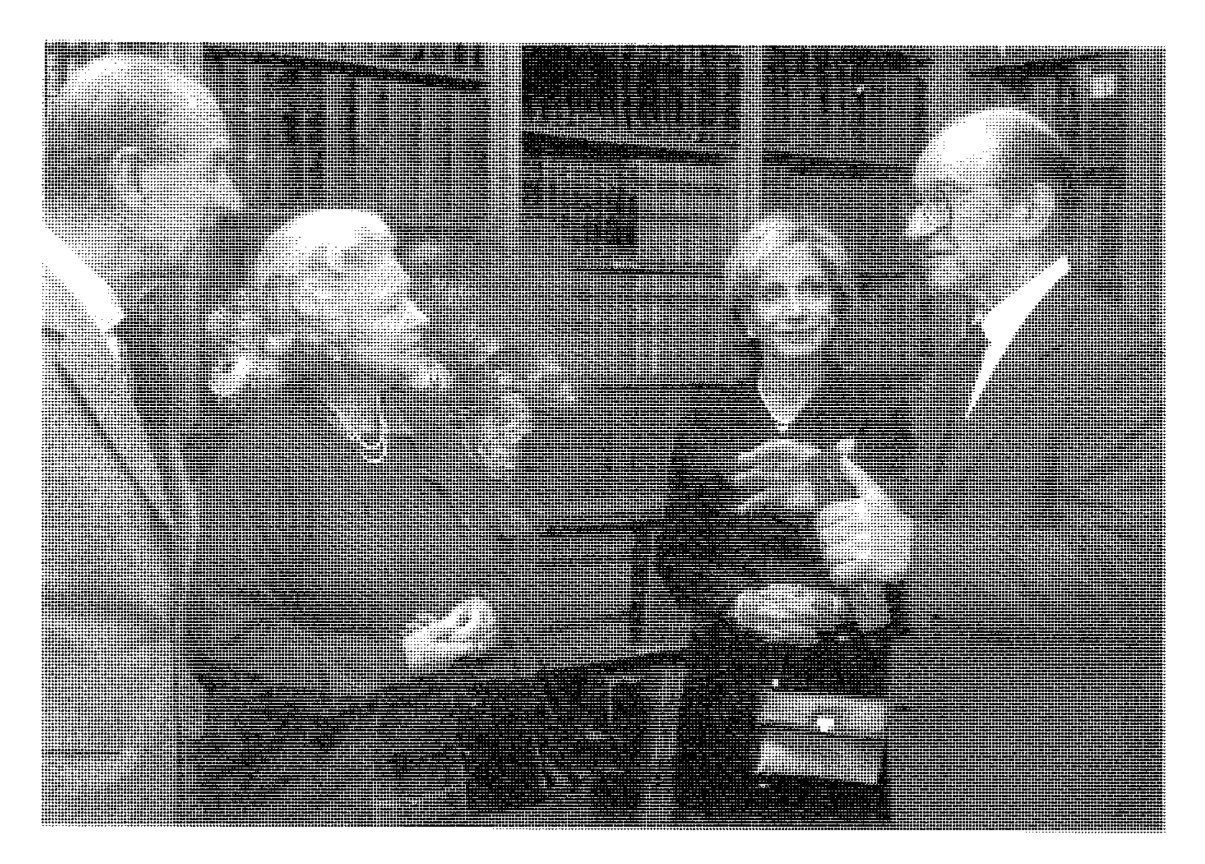
اجتمع كبار وزراء المالية (الصف الخلفي) ورجال البنوك المركزية (الصف الأمامي) في العالم في واشنطن العاصمة لعقد اجتماع لواضعي السياسات الاقتصادية بمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. من بين وزراء المالية نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي الحالي (الثاني من على اليسار) وجوردون براون رئيس وزراء بريطانيا الحالي (أقصى اليمين في الصف الخلفي).

بإذن من بانكا ديتاليا



مجموعة من المتظاهرين الذين كانوا يأملون في قطع الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن يوم ١٧ أبريل من عام ٢٠٠٠. ومن المفارقة أن كثافة هذه الاحتجاجات ازدادت تقريبًا في أعقاب تلاشي قدرة الدول القومية، بشكل منفرد أو من خلال التنسيق، على إخضاع قوى السوق العالمية لإرادتها.

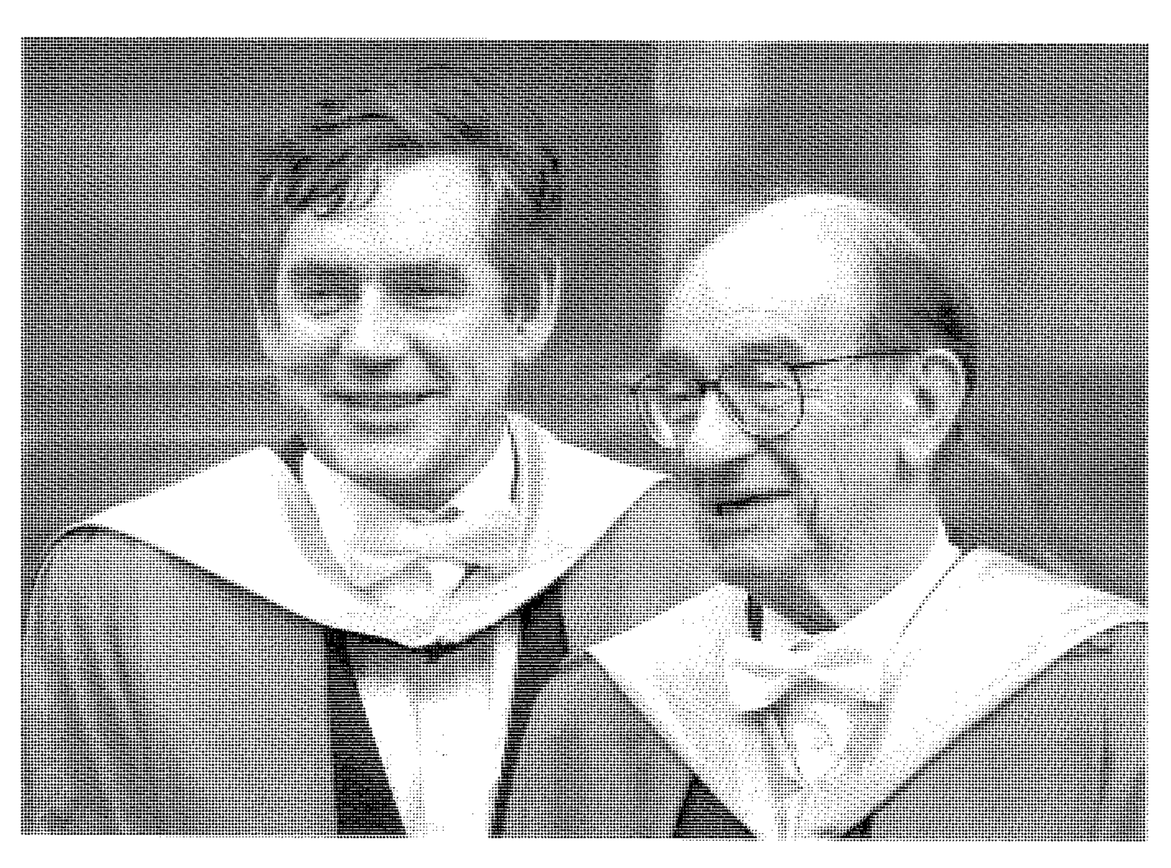
أسوشيتد پرس/خويه بوي



أثناء رحلة لطيفة إلى بريطانيا في سبتمبر من عام ٢٠٠٢ تشرفت بمنحي لقب فارس بواسطة الملكة إليزابيث الثانية وافتتاح مبنى الخزانة الجديد. وفي عام ٢٠٠٥ حصلت على الدكتوراه الفخرية من جامعة إدنبره في حضور صديقي، وزير المالية في ذلك الوقت، جوردون براون.

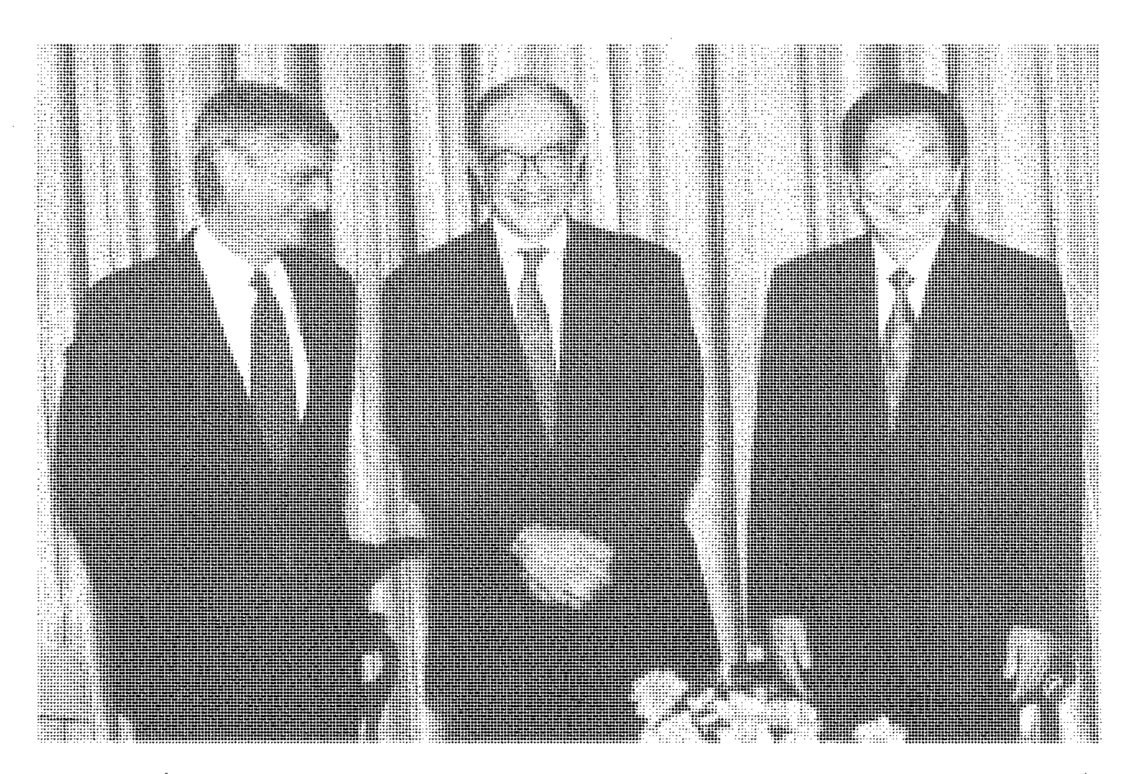
أسوشيتد پرس إيمدچز/ديڤيد تشسكين

أسفل: كريستوفر فورلونج/جيتي إيمدچز



دُهشت من سرعة اكتساب القيادة الصينية للفهم المعقد نسبيًّا لطرق عمل اقتصادات السوق، في ظل المسافة التي كان عليها قطعها. وأنا هنا ألتقي بالرئيس الصيني چيانج زمين في قاعة الشعب الكبرى ببكين. وزير المالية الصيني چين رنقوينج إلى اليمين.

مجموعة آلان جرينسپان



يأتي رئيس الوزراء الصيني زو رون چي في مرتبة ميخائيل جورباتشوف من حيث أثره على الأحداث الاقتصادية العالمية. أثناء الاجتماعات على مدى سنوات عديدة، أصبحت أنا وهو صديقين عزيزين. وقد قابلته أنا وبوب روبين أثناء زيارته لواشنطن العاصمة في عام ١٩٩٩، حين حث الرئيس كلينتون والكونجرس على دعم دخول الصين منظمة التجارة العالمية.



التُقطت هذه الصورة في ميدان السلام السماوي من شرفة بالقرب من المكان الذي أعلن منه ماو إقامة جمهورية الصين الشعبية.

مجموعة آلان جرينسبان

تحدثت إلى تلاميذ المدارس المتوسطة في واشنطن العاصمة عن أهمية البقاء في المدرسة كجزء من برنامج للتعليم المالي في يونيو من عام ٢٠٠٣. ويكمن حل أخطر المشاكل في إصلاح الطريقة التي نعلم بها أطفالنا.

أسوشيتد برس إيمدجز/سوزان والش



أثناء المراسم الجنائزية التي أجريت للرئيس فورد في قاعة القبة بالكابيتول الأمريكي في ٣٠ ديسمبر من عام ٢٠٠٦. على يساري هنري كيسنجر وبرنت سكوكروفت وبوب دول. وقد دُهشت من حزن الجماهير المتدفق على وفاة فورد، ولم يسعني إلى حد ما إلا أن أرى ذلك الحزن أيضًا على أنه رثاء لتلك الفترة الحزبية الأقل مرارةً في الحياة السياسية الأمريكية.

مارك ويلسون/ جيتي إيمدجز

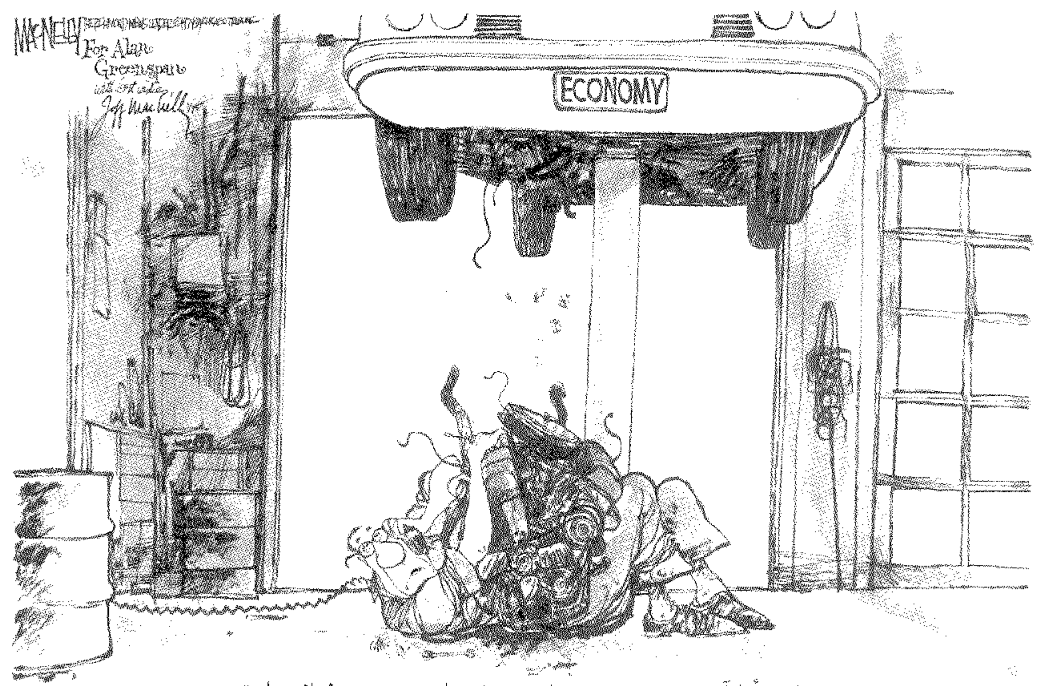


عند أداء بن برنانك اليمين باعتباره الرئيس الرابع عشر لبنك الاحتياط الفدرالي في ٦ فبراير من عام ٢٠٠٦. وقد كنت مرتاحًا جدًا وأنا أترك منصبي في يدي هذا الخلف المتمرس.

چيم يانج/رويترز/كوربيس

مع روچر فرجسون، مساعدي المقرب ونائب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي لمدة ثماني سنوات ونصف اتسمت بالأهمية، من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٦.

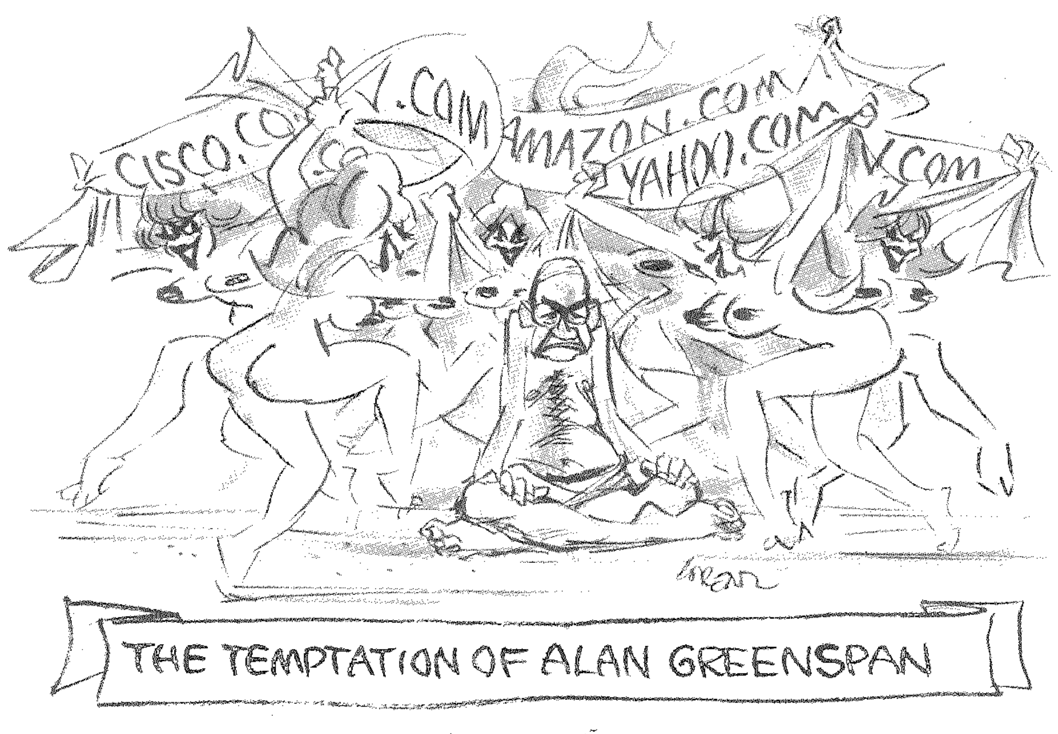
تصوير ديانا ووكر



هاي. أنا آل ...تحت في جراچ جرينسپان. ... ضبط السيارة
سيستغرق وقتًا أكثر مما كنت أظن.



«وأرجوك أن تجعل آلان جرينسپان يقبل الأشياء التي لا يمكنه تغييرها، وامنحه
الشجاعة كي يغير الأشياء التي يمكنه تغييرها، والحكمة كي يعرف الفرق بينها.»



إغراء آلان جرينسپان

الكاريكاتير جزء من الوظيفة لابد من قبوله



آلان جرينسپان متقاعدًا



الانسجام الحلو

تصوير هاري بنسون

تبقى من احتياطي الدولارات لديه، سحب عرضه الخاص بدولار مقابل كل بيزو في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك انهار البيزو في ٧ يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٢. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٢ كنت تحتاج إلى ثلاثة بيزو لشراء دولار واحد.

تسبَّب عجز الأرجنتين الضخم عن تسديد الديون في فترة أولية الارتفاع الشديد في معدل التضخم وأسعار الفائدة، ولكن ما أدهشني بشدة هو استعادة الهدوء المالي بسرعة نسبيًّا. فقد شجع الانخفاض الحاد في قيمة البيزو مبيعات الصادرات والنشاط الاقتصادي. وكان التضخم مشكلة أقل بكثير مما كان يمكن أن توحي به تلك المشكلات في الماضي. وأشك أنه بعد عقد من الآن سوف يستنتج المؤرخون الاقتصاديون أن القوى المخفِّضة لحدة التضخم الخاصة بالعولمة هي التي يسرت التعديل.

لم يكن الشيء الذي وجدت أنه غير عادي بشأن هذه الواقعة هو أن القيادات الأرجنتينية في عام ٢٠٠١ كانت عاجزة عن حشد القيود المطلوبة للإبقاء على العلاقة بين البيزو والدولار، بل هو قدرتها لفترة قصيرة على إقناع شعبها بالإبقاء على ذلك القدر من القيود الذي يتطلبه البيزو المربوط بالدولار. وكان من الواضح أن تلك سياسة تهدف إلى الحث على تحول دائم في القيم الثقافية سوف يعيد المكانة الدولية التي كان الأرجنتين تتمتع بها في السنوات السابقة مباشرةً للحرب العالمية الأولى. ولكن القصور الذاتي الثقافي أثبت أنه حاجز مخيف جدًّا، مثلما حدث مرارًا من قبل.

ليس الأمر هو أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة لم تكن لها من قبل مغازلات للشعبوية الاقتصادية. غير أني أرى أنه من غير المرجح أن القيادات الشعبوية استطاعت تغيير الدستور الأمريكي أو الثقافة الأمريكية لإحداث الدمار الذي أحدثه شخص مثل پيرون أو موجابي. ففي رأيي أن ويليام چينينجز برايان، بخطبته «صليب من ذهب» في مؤتمر الحزب الديمقراطي لعام ١٨٩٦، كان أكثر أصوات الشعبوية الاقتصادية فاعلية في التاريخ الأمريكي. (فقد أعلن قائلاً: «لن يُسمح لكم بوضع تاج الشوك هذا على جبين العامل. ولن يُسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب»). غير أني أشك أن أمريكا كانت ستتغير كثيرًا لو أصبح رئيسًا.

يمكنني قول الشيء نفسه بالنسبة لهوي لونج من لويزيانا الذي أكسبه خطابه «شاركوا في الثروة» في ثلاثينيات القرن العشرين منصب الحاكم ومقعدًا في مجلس الشيوخ الأمريكي. فقد كانت عينه على البيت الأبيض عندما اغتيل في عام ١٩٣٥. ومع ذلك فمن الواضح أن الشعبوية ليست شيئًا في الجينات. فابنه راسل، الذي أعرفه جيدًا باعتباره رئيس اللجنة المالية بمجلس الشيوخ لفترة طويلة، كان مؤيدًا مخلصًا للرأسمالية وتخفيض ضرائب الأعمال التجارية.

وبالطبع كان هناك العديد من وقائع السياسة الشعبوية، ولكن ليست الحكومات الشعبوية، خلال التاريخ الأمريكي، منذ حركة الفضة الحرة في أواخر القرن التاسع عشر إلى جزء كبير من تشريع «الاتفاق الجديد». وكان أحدث تلك الوقائع تجميد الأسعار والأجور المشئوم الذي أقره ريتشارد نيكسون في أغسطس (آب) من عام ١٩٧١. ولكن واقعة الرئيس نيكسون وما سبقها من وقائع السياسة الشعبوية كانت انحرافات في التقدم الاقتصادي للولايات المتحدة. أما السياسات والحكومات الشعبوية في أمريكا اللاتينية فكانت وبائية ومن ثم كانت نتائجها أشد خطورة.

يُفترض أن الشعبوية الاقتصادية مدًّا للديمقراطية إلى الاقتصاد. وهي ليست كذلك. فالديمقراطيون ـ عمومًا وليس أعضاء الحزب الديمقراطي ـ يؤيدون شكلاً من الحكم تكون السيطرة فيه للأغلبية فيما يتعلق بالقضايا العامة كافةً، ولكن ليس بما يتعارض مع الحقوق الأساسية للأفراد. وفي تلك المجتمعات تحمي الأغلبية حقوق الأقلية. وقد اخترنا منح الأغلبية الحق في تحديد قضايا السياسة العامة كافةً التي لا تتعدى على الحقوق الفردية.(١)

الديمقراطية عملية تتسم بعدم الترتيب، ومن المؤكد أنها ليست باستمرار الشكل الأكثر كفاءة للحكم. ومع ذلك فإني أتفق مع ونستون تشرشل في قوله: «الديمقراطية أسوأ شكل للحكم إذا استثنينا تلك الأشكال الأخرى كلها التي تجري تجربتها من

(١) قد نحتاج إلى أغلبية عظمى لتنفيذ قوانين معينة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمكن للأغلبية العظمى فحسب إلغاء حق النقض الرئاسي ـ ولكن الأغلبيات في مجالس الولايات الثلاث عشرة الأساسية هي التي أقرت الدستور، حيث اختارت أن تُحكم بهذه الطريقة.

حين لآخر». وشئنا أم أبينا فليس أمامنا اختيار إلا افتراض أن الأشخاص الذين يعملون بحرية سوف يتخذون في نهاية الأمر القرارات الصحيحة بشأن كيفية حكم أنفسهم. فإذا اتخذت الأغلبية قرارات خاطئة، فسوف تكون هناك عواقب عكسية ـ بل قد يصل الأمر إلى الفوضى الأهلية في النهاية.

الشعبوية المربوطة بالحقوق الفردية هي ما يسميه معظم الناس الديمقراطية الليبرالية. ومع ذلك يشير اصطلاح «الشعبوية الاقتصادية» كما يستخدمه معظم الاقتصاديين ضمنًا إلى ديمقراطية فيها نعت «الحقوق الفردية» مفقود إلى حد كبير. وعندما يمكن لواحد وخمسين بالمائة من الناس تجاهل حقوق التسعة والأربعين بالمائة المتبقية بشكل قانوني، تؤدي الديمقراطية المطلقة إلى الطغيان.[1] وبعد ذلك أصبح المصطلح مستهجنًا عندما طُبِّق على أشخاص مثل بيرون الذي يعتبر مسئولاً في نظر العديد من المؤرخين عن تدني الأرجنتين الاقتصادي الطويل بعد الحرب العالمية الثانية. ولاتزال الأرجنتين تعاني في ظل ذلك الميراث.

لا يتحقق الفوز أبدًا في المعركة من أجل الرأسمالية. وتوضح أمريكا اللاتينية ذلك على نحو ربما يزيد على أية منطقة أخرى. ولا يزال تركيز الدخل وطبقة الأعيان المالكة للأراضي التي تعود جذورها إلى الفتوحات الإسبانية والبرتغالية في القرن السادس عشر تعزز الاستياء العميق الذي يعتمل. ومازالت الرأسمالية في أمريكا اللاتينية كفاحًا كأحسن ما يكون.

(١) كان العديد من الآباء المؤسسين يخشون من أن يكون حكم الأغلبية الأمريكية بدون التعديلات العشر الأولى لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ـ وثيقة حقوقنا ـ طغيانًا.

١٨

الحسابات الجارية والدَّين

قالت مجلة «فورتشن» في شهر مارس (آذار) من عام ١٩٥٦: «دَين المستهلكين قصير المدى ... يقترب من نقطة تحول تاريخية. ... ويجب أن يعدِّل نفسه طبقًا لمقدرة الدولة على الاقتراض التي لا حد لها». وبعد شهر أضافت المجلة: «تنطبق الملاحظات العامة على دَين الرهن العقاري ـ ولكن بقوة مضاعفة». توصلت كبيرة الاقتصاديين ساندي پاركر ورئيس التحرير المشارك چيل برِك إلى الاستنتاجات بعد تمعن البيانات المفصلة عن الأموال التي تدين بها الأسر المعيشية الأمريكية. (هذه المادة جمعتها أنا من خلال عملي كمستشار لمجلة «فورتشن»). ولم يكن قلقهما أمرًا فريدًا ـ إذ كان العديد من الاقتصاديين وواضعي السياسات يشعرون بالقلق من ارتفاع نسبة دَين الأسر المعيشية إلى دخلها إلى حد باتت معها الأسرة الأمريكية في خطر التأخر أو العجز عن سداد القروض. ولكن اتضح أن المخاوف في غير محلها، لأن صافي قيمة الأصول والأسر المعيشية كان يرتفع على نحو أسرع مما نعرف.

الآن، وبعد حوالي خمسين عامًا، مازالت نسبة دَين الأسر المعيشية إلى الدخل في ارتفاع، ومازال المنتقدون يعتصرون أيديهم. والواقع أنني لا أتذكر عقدًا خاليًا من زيادة القلق بشأن دَين الأسر المعيشية والأعمال التجارية المتزايد. وتتجاهل تلك المخاوف حقيقة أساسية خاصة بالحياة الحديثة، وهي أنه في اقتصاد السوق يسير ارتفاع الدَّين جنبًا إلى جنب مع التقدم. ولصياغة ذلك بشكل أفضل، فسوف يزداد الدَّين باستمرار تقريبًا مقارنةً بالدخول مادام لدينا تقسيم للعمل وتخصيص للمهام

يزداد دومًا، مما يزيد الإنتاجية، وما يعقب ذلك من زيادة في الأصول والالتزامات باعتبارها نسبة مئوية من الدخل. وبذلك لا تكون النسبة المتزايدة للدَّين مقابل الدخل بالنسبة للأسر المعيشية، أو النسبة المتزايدة لإجمالي الدَّين غير المالي إلى إجمالي الناتج المحلي، في حد ذاتها مقياسًا للضغط العصبي.[١]

يستحق هذه الدرس أن نعيَه ونحن نتجه إلى هم مشابه؛ وهو ظهور العجز التجاري الأمريكي وعجز الحساب الجاري الأكثر اتساعًا. فقد زاد عجز الحساب الجاري الأمريكي زيادةً حادة في السنوات الأخيرة من صفر في عام ١٩٩١ إلى ٦,٥ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، انتقل من كونه هامشًا غير معلن للعامة في الدوريات الأكاديمية إلى وضع عناوين الصحف في أنحاء المعمورة. وكان موجودًا بالفعل على جدول أعمال كل تجمع اقتصادي دولي حضرته في السنوات الأخيرة. إنه مركز اهتمام خوف عالمي من أن يتسبب الاختلال الخارجي الأمريكي ـ الفجوة الضخمة بين ما تستورده الدولة وما تصدره ـ في انهيار سعر الصرف الأجنبي للدولار وحدوث أزمة مالية عالمية. فتناقص قيمة الدولار قد يصبح مركز اهتمام مخاوف واضعي السياسات بشأن استدامة العولمة، التي هي ما أوجد جزءًا كبيرًا من رخاء العالم المتزايد على مر العقود الماضية.

ليست المخاوف بشأن العجز الخارجي الأمريكي بلا أساس. فمن المؤكد أنه في لحظة ما لن يرغب المستثمرون الأجانب في زيادة نسبة الأصول الأمريكية في محافظهم. وهذا هو المقابل التمويلي لعجز المدفوعات. وعند هذه النقطة لابد أن يضيق الاختلال الأمريكي، مع ترجيح ضرورة هبوط سعر الدولار لتشجيع الصادرات الأمريكية والحد من الواردات. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد الانقلابات المفاجئة في موقف المستثمرين الأجانب بالكامل، مع وجود المخاطر المصاحبة الخاصة بالهبوط السريع لسعر الصرف الأجنبي للدولار. ومع ذلك فمن السهل المبالغة في احتمال انهيار الدولار. فقد مكنت التطورات المستمرة في الاقتصاد العالمي حجم

(١) يشمل الدَّين غير المالي دَين الأسر المعيشية، والأعمال التجارية، والحكومة غير أن يستبعد دين البنوك وغيرها من الوسطاء الماليين.

الفوائض والعجوزات المالية ـ بما في ذلك ما يشمل التدفقات عبر الحدود ـ من الزيادة على نحو ضخم في السنوات الأخيرة دون وقوع حوادث. وكما سأوضح في الفصل الخامس والعشرين، هناك الكثير من الاختلالات ـ أهمها عجزنا الفدرالي المحتمل ـ التي تثير القلق في السنوات المقبلة. وأضع الحساب الجاري الأمريكي في ترتيب شديد التدني على القائمة.

وتأتي في صلب المخاوف بشأن عجز الحساب الجاري الأمريكي حقيقة أنه في عام ٢٠٠٦ استنفد تمويل ذلك العجز ـ أي تدفق الأموال من الخارج ـ أكثر من ثلاثة أخماس كل المدخرات عابرة الحدود الخاصة بسبعة وستين بلدًا حققت فائضًا في الحساب الجاري في ذلك العام.[١] وكان من الواضح أن الدول النامية المسئولة عن نصف ذلك الفائض كانت عاجزة عن إيجاد استثمارات مربحة بالقدر الكافي داخلها يمكنها التغلب على مخاطر السوق والمخاطر السياسية. ومن المرجح أن الأمريكيين لم يكن لديهم قبل عقد من الآن عجز في الحساب الجاري السنوي مقداره ٨٠٠ مليار دولار لمجرد أننا لم نستطع اجتذاب المدخرات الأجنبية لتمويله. ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، كانت المدخرات العابرة للحدود أقل من ٣٥٠ مليار دولار.

يتفق المحللون على أنه من المفيد في كثير من الأحيان التفكير في رصيد الحساب الجاري للبلاد من ناحية معادله المحاسبي؛ وهو مدخرات البلاد المحلية (أي المدخرات داخل البلاد بواسطة الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومات) ناقص استثماراتها المحلية (بشكل أساسي الأصول الرأسمالية في المنازل).[٢] ولكن الاتفاق ينتهي عند هذا الحد.

وسوف يكون رصيد الحساب الجاري والفرق بين الادخار المحلي والإنفاق

---

(١) المدخرات العابرة للحدود هي مجموع أرصدة تلك الدول التي لديها فائض.

(٢) بصورة عامة، يؤكد حساب الدخل القومي أن الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي مساوية لصافي الادخار الأجنبي؛ وصافي الادخار الأجنبي تقريب لرصيد الحساب الجاري.

المحلي على الاستثمار للبلد متساويين دائمًا في الحساب النهائي.[1] ومع ذلك فإن من يتخذون قرارات الادخار ليسوا هم أنفسهم من يتخذون قرارات الاستثمار. والواقع أنه إذا كان لابد من إضافة المبلغ الإجمالي من الـدولارات الخاصة بالمدخرات المخططة ومبلغ الاستثمار المخطط بالنسبة لأية فترة، فلن يكونا متساويين أبدًا. فهما يتساويان فقط بعد إجبار الخطط على التغيير عند إكراه تدفقات التجارة والدخل والأصول على التراصف بواسطة تغييرات في سعر الصرف وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وبالتالي مستويات النشاط الاقتصادي. وكما هو الحال مع كل مطابقات السوق تلك، تحدث تعديلات كل المتغيرات في وقت واحد. فذلك هو المعادل لحل مجموعة من المعادلات الآنية. فلابد أن يكون دفتر الشيكات العالمي متوازنًا باستمرار.

أسباب عجز الحساب الجاري الأمريكي الضخم في السنوات الأخيرة تفاعلية على نحو يجعل من الصعب فصل الواحد منها عن الآخر. فعلى سبيل المثال، فإن حدوث ارتفاع في ادخار الأسرة المعيشية، **بينما الأشياء الأخرى متساوية**، يخفض عجز الحساب الجاري للبلد. ولكن الأشياء الأخرى لا تتساوى أبدًا. فالزيادة في ادخار الأسر المعيشية تعني ضمنًا هبوطًا في إنفاق الأسر المعيشية ـ وربما نتيجة لذلك هبوطًا في ادخار الشركات، حيث تقل الأرباح. ويقلل الهبوط المرتبط بذلك في إيرادات الضرائب على الأرباح ادخار الحكومة، وهلم جرا. وبما أن كل مكوِّنات الادخار والاستثمار متداخلة مع بعضها، فإن العلاقات تتسم بالغموض.

يشير معظم المحللين الأجانب والكثير من المحللين الأمريكيين إلى عجز الميزانية الأمريكية المتزايد بسرعة باعتباره سببًا أساسيًّا لاختلالات حسابنا الجاري. ولكن على امتداد العقد الماضي كان التوازن المالي ينحرف في بعض الأحيان في اتجاهات معاكسة لاتجاه عجز الحساب الجاري. وبينما كانت ميزانيتنا تحقق فائضًا فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠١ على سبيل المثال، كان عجز الحساب الجاري مستمرًا في الارتفاع.

يقول البعض إن المشتريات الكثيرة جدًّا لالتزامات الخزانة الأمريكية بواسطة

---

(١) هناك بعض الفروق الفنية، ولكنها غير مهمة.

السلطات النقدية في البلدان الأخرى، اليابان أولاً ثم الصين، لكبح جماح أسعار صرف عملاتها رفعت قيمة سعر الصرف الأجنبي للدولار وبالتالي كان لها دور في الزيادة الضخمة في الواردات الأمريكية (من ١٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في أوائل ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٨ بالمائة في أواخر ٢٠٠٦). وهناك بلا شك بعض الحقيقة في ذلك، ولكن أثر الجهود الرسمية للتحكم في أسعار الصرف غالبًا ما يُبالَغ فيه، حسب تجربتي.[1] والأمر الأكثر أهمية بكثير هو وضع الدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي الأولى في العالم، الأمر الذي عزز تمويل عجزنا الخارجي حتى الآن. إلا أن مراقبين كثيرين يعتبرون هذه نقطة ضعف كذلك ـ فالسلطات النقدية الأجنبية يمكن أن تتخلص من مراكزها الدولارية فجأة وبشكل جماعي بتحويل الاحتياطيات إلى يورو أو ين، على سبيل المثال. وسوف أتناول هذا الهم في الفصل الخامس والعشرين.

التفسير الأكثر إقناعًا للارتفاع التاريخي في عجز الحساب الجاري الأمريكي هو أنه ناشئ عن مجموعة عريضة من القوى. ولا يتمتع ذلك بجاذبية تفسير «الأدلة الدامغة»

---

(١) لدي قليل من الشك في أن مشتريات السلطات الصينية لمئات الملايين من الدولارات لكبح جماح أسعار صرف عملتها كانت ناجحة. فالنظام المالي الصيني لا يزال بدائيًا على نحو يجعل التعويضات التي تولدها السوق لتلك المشتريات قليلة. ولكن من الواضح أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لليابان. فهناك أدلة قليلة على أن مشتريات اليابان لمئات الملايين من دولارات سندات الخزانة الأمريكية لكبح جماح الين كان لها تأثير كبير. فالمعروف أن اليابان جزء من نظام مالي دولي شديد التطور يمكنه استيعاب كميات ضخمة من الأوراق المالية مع حدوث آثار هامشية فحسب على أسعار الفائدة وأسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، يمكن مبادلة مليارات الدولارات من سندات الخزانة الأمريكية بمبالغ مقابلة من السندات عالية الجودة مقابل تكلفة بسيطة من ناحية نقاط الأساس. بعبارة أخرى، فإن التراكمات أو التصفيات الكبرى للسندات الأمريكية يمكن أن تتم بأقل قدر من الآثار على أسعار الفائدة. ويصدق الأمر نفسه على أسعار الصرف. وقد اشترت السلطات النقدية اليابانية ما قيمته ٢٠ مليار دولار في يوم واحد منذ عدة سنوات، دون أي دليل على تأثير ذلك على سعر صرف الين. وبعد أشهر، ودون أن أدرك على نحو كافٍ الحساسية السياسية لتلك العمليات، تحدثت علنًا عن عملية الشراء تلك عديمة الجدوى. ولم يُرضِ ذلك أصدقائي اليابانيين. ومرة أخرى في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٤، أنهى اليابانيون فجأة فترة طويلة من التدخل شديد الجرأة ضد الين. ولم يستجب سعر الصرف لذلك.

مثل عجز ميزانيتنا الفدرالية، ولكنه أكثر اتساقًا مع واقع التمويل الدولي. وكما أرى، فإن المساهمين الأساسيَّين هما التدني الكبير فيما يسميه الاقتصاديون «التحيز للاستثمار المحلي» والتسارع الكبير في نمو الإنتاجية الأمريكية.

التحيز للاستثمار المحلي اتجاه ضيق الأفق للمستثمرين لاستثمار مدخراتهم في بلدهم الأم، حتى وإن كان ذلك يعني إضاعة الفرص الخارجية الأكثر ربحية. وعندما يتآلف الناس مع بيئة استثمارية ما، فإنهم يتصورون مخاطر أقل مما يتصورونه بالنسبة للاستثمارات المساوية لها من الناحية الموضوعية في البيئات البعيدة الأقل ألفةً. وينعكس تدني الانحياز للاستثمار المحلي في تجاوز المدخرين الحدود القومية بشكل متزايد للاستثمار في الأصول الأجنبية. ويتسبب هذا التحول في زيادة فائض الحساب الجاري لبعض البلدان وفي زيادة تعويضية للعجز في بلدان أخرى. وبالطبع فإنه بالنسبة للعالم ككل يجب أن تساوي الصادرات الواردات، ودائمًا ما يكون رصيد الحساب الجاري الموحد العالمي صفرًا باستمرار.

وكان التحيز للاستثمار المحلي واضحًا جدًّا على المستوى العالمي لمدة نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان الادخار المحلي يوجه بالكامل تقريبًا نحو الاستثمار المحلي، أي المصانع والمعدات والمخزون والإسكان داخل حدود المستثمرين السيادية. وفي عالم يتسم بقدر كبير من التحيز للاستثمار المحلي كانت الاختلالات الخارجية صغيرة.

ومع ذلك فإنه اعتبارًا من التسعينيات بدأ التحيز للاستثمار المحلي يتضاءل بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة لإزالة القيود المفروضة على تدفق رأس المال العابر للحدود الذي تصادف حدوثه بصورة أو بأخرى مع تعزيز الرأسمالية التنافسية نتيجة لانهيار التخطيط المركزي. وازدادت الملكية الخاصة والاستثمار العابر للحدود بصورة كبيرة. وعلاوة على ذلك فقد أدى تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تقليص الزمن والمسافة الفاصلين بين الأسواق في أنحاء العالم. وباختصار، فقد وسَّعت التحسينات التي طرأت على التكنولوجيا والحوكمة إلى آفاق المستثمرين الجغرافية، وهو ما جعل الاستثمارات الخارجية أقل مخاطرةً مما كانت تبدو عليه في عقود سابقة. كما

أن الأدلة المتزايدة على حماية حقوق ملكية الأجانب مع سقوط التخطيط المركزي قللت المخاطر أكثر وأكثر.

وبناءً على ذلك فإن الارتباط المرجح بين معدلات الادخار القومي ومعدلات الاستثمار المحلي بالنسبة للبلدان أو المناطق التي تمثل في الواقع إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهو مقياس لدرجة التحيز للاستثمار المحلي، قد هبط من معامل مقداره حوالي ٠,٩٥ في عام ١٩٩٢، وهو ما كان يدور حوله منذ عام ١٩٧٠، إلى ٠,٧٤ في عام ٢٠٠٥. (إذا تساوى ادخار بلد ما مع استثماره ـ أي إذا كان هناك تحيز للاستثمار المحلي بنسبة ١٠٠ بالمائة ـ فسوف يكون معامل الارتباط ١,٠ بالمائة. ومن ناحية أخرى، إذا لم يكن هناك تحيز للاستثمار المحلي، ولم يكن للادخار المحلي أية علاقة بكمية الاستثمارات وموقعها، فسوف يكون المعامل صفرًا.)[1]

في العقد الماضي فحسب، رُبِطت التجارة المتسعة بظهور العجز التجاري وعجز الحساب الجاري الأكبر من أي وقت مضى، يقابلهما اتساع الفائض الخارجي للشركات الخاص بالعديد من الشركاء التجاريين، الذين انضمت إليهم الصين مؤخرًا. وبحلول عام ٢٠٠٦ ظهر فائض كبير في الحساب الجاري: الصين (٢٣٩ مليار دولار)، واليابان (١٧٠ مليار دولار)، وألمانيا (١٤٦ مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (٩٦ مليار دولار)، وجميعها فوائض مرتفعة قياسية. وشملت العجوزات بالإضافة إلى عجز الولايات المتحدة (٨٥٧ مليار دولار) عجوزات إسبانيا (١٠٨ مليار دولار)، والمملكة المتحدة (٦٨ مليار دولار)، وفرنسا (٤٦ مليار دولار). ولكي أستشعر مقدار ما أصبح عليه اتساع التشتت (مدى ابتعاد أرصدة الادخار ناقص الاستثمار الخاصة بالدول المفردة عن الصفر)، حسبت حاصل الجمع المطلق لاختلالات الحسابات الجارية الخاصة بالبلدان (بغض النظر عن العلامة) على أنه النسبة المئوية لإجمالي

(١) من الواضح أنه إذا كان الادخار المحلي مساويًا تمامًا للاستثمار المحلي بالنسبة لكل بلد، فسوف تكون الحسابات الجارية كافةً متوازنة، ولن يكون هناك تشتت لتلك التوازنات. وبذلك يتطلب وجود اختلالات الحسابات الجارية أن يكون الارتباط بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي ـ وهو ما يعكس درجة من الانحياز للاستثمار المحلي ـ أقل من ١,٠.

الناتج المحلي العالمي. وتراوحت تلك النسبة بين ٢ و٣ بالمائة فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦. وبحلول عام ٢٠٠٦ ارتفعت إلى حوالي ٦ بالمائة.

ويعد تناقص التحيز للاستثمار المحلي محدِّدا مهمًّا للفوائض والعجوزات الأكثر اتساعًا، ولكن فروق العائد المعدلة حسب المخاطر قد يكون لها إسهامها كذلك.(١) ومن المؤكد أن معدلات العائد النسبية المعدلة حسب المخاطر هي العامل الأساسي في تحديد إلى أي البلدان توجَّه المدخرات الزائدة من أجل الاستثمار.

منذ عام ١٩٩٥، من الواضح أن معدلات نمو الإنتاجية الكبيرة في الولايات المتحدة (مقارنةً بالمعدلات التي لا تزال ضعيفة في الخارج) أنتجت في المقابل معدلات متوقعة أعلى للعائد معدلة حسب المخاطر أدت إلى تعزيز الارتفاع غير المتناسب في الطلب العالمي على الأصول المتمركزة في الولايات المتحدة. ويقطع ذلك شوطًا بعيدًا نحو تفسير سبب توجيه تلك النسبة الكبيرة من المدخرات العابرة للحدود إلى الولايات المتحدة.(٢)

أتوقع أن تستمر النزاعات بشأن أسباب الارتفاع الحاد الحالي في عجز الحساب الجاري الأمريكي. ومع ذلك فالسؤال الأهم بكثير هو هل سيكون التعديل الخارجي الذي يبدو حتميًّا أمرًا حميدًا، أم أنه سيؤدي إلى أزمة مالية دولية عندما ينهار الدولار، كما يخشى كثيرون. وكما أشرت من قبل، فأنا أميل أكثر بكثير إلى النتيجة الحميدة.

---

(١) «المعدلة حسب المخاطر» مصطلح يستخدمه الاقتصاديون للاعتراف بأن الاستثمارات التي تتسم بالمخاطرة، في حالة حث المستثمرين على القيام بها، تتطلب معدلاً أعلى من العائد لتعويض الخسائر المحتملة. والتعديل حسب المخاطر تقدير لمقدار العائد على أحد الأصول يكون ذلك التعويض الإضافي فحسب.

(٢) لتسهيل المقارنات، تم تحويل كل العملات غير الدولارية على أساس سعر صرف السوق. وتَساوي القوة الشرائية، وهو الوسيلة البديلة الأساسية للتحويل، لا يتناسب مع التعامل مع تدفقات الادخار والاستثمار عبر الحدود. وبالنسبة للعالم ككل، لابد أن يكون الادخار مساويًا للاستثمار، بغض النظر عن عملة القيد. وبالنسبة للأعوام ٢٠٠٣–٢٠٠٥، كانت القيمة المطلقة للتباين الإحصائي بين ادخار العالم واستثماره ٣٣٠ مليار دولار سنويًّا محولة بتساوي القوة الشرائية، ولكن ٦٦ مليار دولار فقط تستخدم سعر صرف السوق.

والأمر الأكثر أهمية هو ما يحدث عندما يبدأ الأجانب مقاومة أية زيادة في محافظهم الاستثمارية من المطالبات الصافية على المقيمين الأمريكيين، وهو الأمر المفهوم ضمنًا من الاتجاهات الحالية في الأرصدة الخارجية. وتتراكم عجوزات الحساب الجاري باعتبارها وضعًا استثماريًّا دوليًّا سلبيًّا صافيًا دائم الزيادة للمقيمين الأمريكيين (حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٥)، مع زيادة مصاحبة في تكلفة الخدمات. وهذا الاتجاه لا يمكنه الصمود إلى ما لا نهاية. ففي لحظة ما، وحتى إذا ظلت معدلات العائد على الاستثمارات في الولايات المتحدة مرتفعة على نحو تنافسي، سوف يرفض المستثمرون الأجانب التركيز المتزايد في محافظهم الاستثمارية. فالمبدأ الثابت الذي يقول لا تضع كل البيض في سلة واحدة يصدق كذلك على التمويل العالمي صدقه على الأمور المنزلية الخاصة. أما هل ستقل شهية الأجانب نحو الأصول الأمريكية أم لا، ومتى سيحدث ذلك، فهو ما سوف ينعكس على انخفاض الطلب على العملة الأمريكية وبالتالي انخفاض سعر الصرف الأجنبي للدولار.[١] وبطبيعة الحال فإن الدولار منخفض القيمة سوف يثبط المستوردين ويشجع المصدرين. وبذلك تقلل المقاومة الخارجية لتمويل العجز الخارجي الأمريكي نفسها العجز. كما أن تنويع احتياطيات السلطات النقدية في العالم، بل وبشكل أكثر صلة بالموضوع احتياطيات المستثمرين الخاصين، له عواقبه.

يشعر المحللون بالقلق من أنه لخدمة الدَّين الصافي الأمريكي المتزايد للأجانب، سوف تكون هناك ضرورة في نهاية الأمر لتقليل عجزنا التجاري بصورة حادة (أو العودة إلى الفائض)، وسيكون من اللازم أن يزيد استعداد الأجانب للاستثمار في الأصول الأمريكية بالقدر الكافي لتوفير الأموال للوفاء بمتطلبات الخدمة الخاصة بالمدينين الأمريكيين.[٢] وهذه ليست مشكلة بعد، لأن معدل العائد على استثماراتنا

---

(١) أنا لا أهتم بحقيقة أنه ليست كل المطالبات التي على المقيمين الأمريكيين بالدولار، وليست كل المطالبات التي بالدولار، مثل اليورودولار، على المقيمين الأمريكيين. والتداخل بين المطالبات بالدولار وتلك التي على المقيمين الأمريكيين كبيرة إلى حد يكفي لتجاهل تلك الفروق.

(٢) كثيرًا ما يسألونني عن سبب كون هذا مشكلة مادامت الأصول الأمريكية كلها مقومة بالدولار. ألن يقبل الأجانب الدفع بالدولار الأمريكي؟ بلى، إنهم عادةً ما يقبلون الدفع بالدولار. ولكن إذا قرر الدائنون =

المباشرة التي تزيد قيمتها على تريليوني دولار في الخارج كان ١١ بالمائة في عام ٢٠٠٥، وهو أعلى بكثير من أسعار الفائدة الحالية المدفوعة للأجانب على الدَّين الأمريكي. والنتيجة هي أن خدمة دَيننا ومدفوعات الأرباح للأجانب مازالت متقدمة على إيراداتنا من الأجانب الخاصة بهذا الدخل. ولكن مع الزيادة الصافية العنيدة في الدَّين (ما يساوي عجز الحساب الجاري معدلاً حسب الأرباح والخسائر الرأسمالية)، تبدو مدفوعات الدخل الصافية الأكبر بكثير للأجانب وشيكة.

السبب الذي يجعلني أشك في أن عجوزات الحساب الجاري الكبيرة على نحو مستمر حتى عام ٢٠٠٦ لم تكن لها عواقب سلبية بشكل خطير على الاقتصاد الأمريكي هو أن العجوزات في الغالب أحد تجليات التخصص الذي يزداد اتساعًا وتقسيم العمل الذي يتطور في بيئة عالمية من التكنولوجيا الفائقة الجديدة تمامًا. ويشير تجميع كل الأدلة مع بعضها ـ المروية والظرفية والإحصائية ـ بقوة، بالنسبة لي على الأقل، إلى أن عجز الحساب الجاري القياسي في الولايات المتحدة جزء من نسق أكثر اتساعًا من العجوزات المتزايدة والفوائض التعويضية التي تعكس تعاملات الكيانات الاقتصادية الأمريكية ـ الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومات ـ داخل حدود الولايات المتحدة في الغالب. ويمكن القول بأن هذه العجوزات والفوائض تتزايد منذ عقود، وربما منذ أجيال. والتراكم طويل المدى في هذه الحزمة الأكبر من العجوزات مستمر، ولكن بالتدريج. ومع ذلك فإن مكوِّن تلك المجموعة العريضة التي تجتذب فقط التمويل الخارجي الصافي لاختلالات الكيانات الاقتصادية الأمريكية الفردية ـ عجز الحساب الجاري لدينا ـ قد زاد من نسبة لا تكاد تُذكر في أوائل التسعينيات إلى ٦,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٦.

أرى أن واضعي السياسات يركزون بشكل ضيق جدًا على المطالبات الخارجية

= التجاريون وقف الدفع بالدولار، فإنهم سوف يكونون قد زادوا استثماراتهم في الأصول الأمريكية. ومع ذلك فإنهم إذا باعوا الدولار إلى طرف ثالث (مقابل عملتهم هم)، فسوف يكون ذلك الطرف الثالث مستثمرًا في أصول أمريكية. وإذا لم يكن هناك من يرغب في حيازة المزيد من الأصول الأمريكية بالأسعار الحالية، فسيكون من اللازم أن يُباع الدولار في النهاية بسعر مُخفَّض في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يضغط لأسفل على سعر صرف الدولار.

لدى المقيمين الأمريكيين وليس على المطالبات كافةً، الخارجية والداخلية، التي تؤثر على السلوك الاقتصادي ويمكن أن تكون أحد أسباب القلق الشامل. وتشير أرصدة الحساب الجاري فقط إلى التعاملات التي تعبر الحدود السيادية. وتعود جذور جدولتنا بشكل فضفاض إلى انشغال أتباع النزعة المركنتلية في أوائل القرن الثامن عشر بتحقيق فائض في ميزان مدفوعاتهم يأتي إلى داخل البلاد بالذهب، وهو مقياس ثروة الأمة حينذاك.

لو كان علينا قياس المراكز المالية الصافية للتقسيمات الجغرافية الأصغر بكثير، كالولايات الأمريكية أو المقاطعات الكندية المفردة (وهو ما لا نفعله)، أو تجمعات الدول الأكبر بكثير، كأمريكا الجنوبية أو آسيا، لكان من الممكن أن تصبح الاتجاهات في تلك المقاييس ودلائلها الواضحة مختلفة إلى حد كبير عن تلك المستخرجة فقط من المقياس القومي الذي تحدده السيادة، وهو رصيد الحساب الجاري.

ينبغي أن يعتمد اختيار الوحدة الجغرافية المناسبة على ما نحاول اكتشافه. وأفترض أننا نسعى في معظم الحالات، على الأقل في المحيط السياسي، إلى الحكم على درجة الضائقة الاقتصادية التي يمكن أن تنبئ بنتائج اقتصادية ضارة إلى حد كبير. وسوف يتطلب إصدار أفضل حكم في هذه الحالة وجود بيانات عن الأرصدة المالية على مستوى من التفصيل يمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً عليه: الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومات المفردة. وهنا يمكن الإحساس بالضائقة ومن ثم معرفة أصل الأعمال والاتجاهات التي قد تزعزع الاقتصاد.

عندما تنفق أسرة معيشية أكثر من دخلها على الاستهلاك والاستثمارات كالمنزل[١] ـ أي أن يكون خروج النقد أكثر من دخوله ـ فإن تلك يعرِّفها الاقتصاديون بأنها أسرة معيشية تعاني من العجز المالي. فهي مقترض صافٍ للأصول المالية، أو مُصَفٍّ لها. أما الأسرة المعيشية التي تدخر من خلال تراكم الأصول المالية أو من خلال تقليل الدَّين فتُسمى أسرة معيشيـة ذات فائض مالي، وهو ما يعكس تدفقها النقدي الإيجابي.

---

(١) بالطبع يمكن أن يكون الاستثمار سلبيًّا؛ مثل بيع المنزل الحالي أو تسييل المخزون.

وتنطبق تسميات مشابهة على الأعمال التجارية والحكومات ـ الفدرالية والولاياتية والمحلية. وعندما نوحِّد تلك العجوزات والفوائض بالنسبة لكل المقيمين الأمريكيين، فإنه ينتهي بنا الحال إلى رصيد يتكون من مطالب الأمريكيين الجديدة الصافية لدى الأجانب، أو الدَّين الصافي للأجانب ـ أي فائض حسابنا الجاري أو عجزه.[١]

ولكن قبل التوحيد، كانت نسب كل من الفوائض المالية والعجوزات المالية للكيانات الاقتصادية الأمريكية المفردة ـ الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومات ـ مقارنةً بدخولها، في المتوسط، في ازدياد على مدى عقود، بل من الممكن أن يعود ذلك إلى القرن التاسع عشر.[٢] وطوال معظم تلك الفترة، كانت عجوزات بعض الكيانات الاقتصادية الأمريكية تضاهيها تمامًا فوائض الكيانات الاقتصادية الباقية. وبناءً على ذلك كانت أرصدة حسابنا الجاري صغيرة.[٣] والأمر الخاص بشأن العقد الماضي هو أن تدني الانحياز للاستثمار المحلي، مقرونًا بالأرباح الرأسمالية الكبيرة وغيرها من الأصول، عزز الزيادة الكبيرة في مشتريات المقيمين الأمريكيين من السلع والخدمات المنتَجة في الخارج، التي مَوَّلها المستثمرون الأجانب طوعًا.

المطالبات الصافية الكلية لدى الأجانب (حسابنا الجاري) ليست سوى صورة إحصائية غير مكتملـة لدرجة الضائقـة الماليـة المحتملة. فهي قد تقلل من شـأن مشكلة ما وشيكة تتعلق بالاقتصاد ككل، أو تبالغ في حجمها. والواقع أننا إذا عشنا في عالم يجري فيه تجاهل الحدود السيادية أو غيرها من الحدود بالنسبة للتعاملات

(١) الواقع أن هناك حاجة إلى عدد قليل من قيود تسوية التحويلات الرأسمالية الصغيرة للوصول إلى رصيد الحساب الجاري.

(٢) هذا صحيح سواء استخدمنا دخل الكيانات المفردة أو إجمالي الدخل المحلي للدولة أو نظيره إجمالي الناتج المحلي. وليس هناك فاقد دخل في توحيد الدخول المفردة في إجمالي قومي.

(٣) كان الاستثناء الوحيد هو عجوزات الحساب الجارية فيما بعد الحرب الأهلية الأمريكية التي تعكس إلى حد كبير التمويل الأجنبي لشبكة السكك الحديدية الشاسعة التي كانت سببًا في كثير من النشاط الاقتصادي الأمريكي حتى نهاية القرن.

في السلع والخدمات والأصول، فسوف تكون قياسات الضائقة لمعظم الوحدات الاقتصادية أشد ما تكون فائدة على نحو لا لبس فيه. كما أن لأرصدة الحساب الجاري التي تحددها الدول فوائد خاصة مهمة فيما يتعلق بأسعار الصرف، غير أني أشك في أن القياس يُستخدم في كثير من الأحيان كي يكشف بعض الاعتلال الأكثر عمومية. فهذا خطأ.

تتزايد الاختلالات التجارية والمالية داخل حدود الولايات المتحدة منذ فترة. وهي تعكس تخصصًا متزايدًا للوظيفة الاقتصادية يعود على أقل تقدير إلى بدايات الثورة الصناعية. وقد نشأ الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي بالنسبة للأفراد والدول عن تقسيم العمل، وهو العملية التي توزع المهام باستمرار، مما يخلق مستويات تزداد عمقًا من التخصص والمهارة وتحسّن، نتيجة لذلك، الإنتاجية ومستويات المعيشة. ويعزز هذا التخصص التجارة بين كيانات الدولة الاقتصادية ومع شركائنا التجاريين الدوليين، كما عززها حتى خلال أقدم أيام التجارة.

وبمرور الزمن، موَّلت نسب متزايدة باستمرار من الأسرة المعيشية والأعمال التجارية غير المالية والحكومات، القومية والمحلية، استثماراتها الرأسمالية من موارد غير دخل أسرها المعيشية، أو الأموال الداخلية للشركات، أو ضرائب الحكومة. وفي عصور أمريكا الأولى، نشأ هذا التمويل كله مع المؤسسات المالية الأمريكية أو غيرها من الكيانات الأمريكية. وكان دَين المقيمين الأمريكيين للأجانب قليلاً. وينعكس الميل المتزايد (والمعرَّض للمخاطر) إلى الاقتراض انتظارًا للدخل المستقبلي بواسطة نسبة كبيرة من الأمريكيين في الزيادة المستمرة في كل من الأصول والالتزامات الخاصة بالأسر المعيشية والشركات.

وقد اكتشف حساب مفصَّل قام به العاملون في مجلس الاحتياط المركزي مستخدمين بيانات حصلوا عليها من أكثر من خمسة آلاف شركة أمريكية غير مالية على مدى السنوات من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٤ أن زيادة حاصل جمع عجوزات تلك الشركات التي تجاوز فيها الإنفاقُ الرأسماليُ تدفقَ النقدِ فاق باستمرار الزيادة في القيمة المضافة للشركات. ويكشف حاصل جمع الفوائض والعجوزات، بغض

النظر عن العلامة، باعتباره نسبة إلى وكيل القيمة المضافة للشركة، زيادة سنوية بنسبة ٣,٥ بالمائة.[١] والبيانات الخاصة بتشتيت العجوزات المالية للكيانات الاقتصادية الأمريكية، باستثناء الشركات غير المالية، شحيحة ومتناثرة. ويكشف حساب منفصل، ولكنه أقل كفاية ويشمل فقط الأرصدة المالية الموحدة جزئيًا ذات الصلة بالناتج الإجمالي المحلي الاسمي، عن زيادة على امتداد نصف القرن الماضي في حاصل الجمع المطلق للفوائض والعجوزات التي تزيد سرعتها بنسبة ١,٢٥ نقطة بالمائة في السنة على زيادة إجمالي الناتج المحلي الاسمي.[٢]

يبدو أن الزيادة في تشتيت اختلالات الكيانات الاقتصادية داخل الحدود القومية الأمريكية استوت إلى حد ما على مدى العقد الماضي، طبقًا للحسابات التي تستخدم

---

(١) تُقاس الفوائض (والعجوزات) باعتبارها دخلاً قبل البنود غير العادية، زائد الإهلاك، ناقص النفقات الرأسمالية. والوكيل عن القيمة المضافة للشركة هو الهامش الإجمالي، أو المبيعات ناقص تكلفة السلع المباعة.

(٢) يقدر القياس الادخار ناقص الاختلالات الاستثمارية بين القطاعات غير المالية الموحدة السبعة المسجلة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية الموحدة الأمريكية: الأسر المعيشية، والشركات، والأعمال التجارية غير الزراعية من غير الشركات، والمزارع، وحكومات الولايات والحكومات المحلية، والحكومة الفدرالية، وبقية العالم. وأضمِّن أنا قطاع «بقية العالم» لأنه يقيس فوائض وعجوزات المقيمين الأمريكيين حتى وإن كانت تعكس تراكم المطالبات الصافية لدى الأجانب، أو تراكم الالتزامات لهم. وتعكس القطاعات الستة الأخرى المطالبات الصافية على المقيمين فقط أو الالتزامات التي لهم.

ولدينا بيانات كثيرة عن نتائج الفوائض والعجوزات: مستويات الديون والأصول غير الموحدة. وبالطبع فإن الصلة سوف تكون دقيقة فقط إذا كانت بعض الكيانات الاقتصادية تعاني من العجز باستمرار وتحقق الكيانات الباقية فائضًا باستمرار. وحينئذ سوف ينتج تراكم العجوزات تغيرًا في الدَّين المستحق غير الموحد، وسوف تُحدث الفوائض تغيرات في الأصول. وإذا كان ذلك صحيحًا فإنه يمكننا استنتاج درجة التشتيت من تقديرات الأصول والالتزامات غير الموحدة. والواقع أنه خلال نصف القرن الماضي، باستثناء الفترة غير العادية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١، حين شوَّه انهيار صناعة المدخرات والقروض أرقام الديون، يرتفع معدل التغيير في كل من الأصول والالتزامات المتصلة بإجمالي الناتج المحلي الاسمي. وهذا في حد ذاته ليس برهانًا على التشتيت المتزايد، بل هو مجرد إحصاء آخر يتسق مع افتراضي الخاص بزيادة في التشتيت تجاوزت على المدى الطويل الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

بيانات من أرصدة مالية موحدة جزئيًّا. وبما أن عجز الحساب الجاري تَسَارع خلال تلك السنوات، فمن الممكن افتراض أن العملية الشاملة لتشتيت اختلالات الكيانات الاقتصادية الأمريكية استمرت ولكن مع تمويل نسبة متزايدة من عجوزات الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومات الأمريكية من مصادر أجنبية وليس محلية. وهذا واضح بشكل محدد في تمويل عجز ميزانيتنا الفدرالية والنفقات الرأسمالية الخاصة للأعمال التجارية.[١] باختصار، فإنه يقال إن اتساع عجز حسابنا الجاري خلال العقد الماضي يعكس التحول في التجارة والتمويل من داخل حدود الولايات المتحدة إلى التجارة والتمويل عبر الحدود.

وهكذا فإن قصة تآكل رصيد حسابنا الجاري هي قصة الاختلالات المالية المحلية التي فاضت عبر الحدود السيادية في أوائل التسعينيات، وهي الفترة التي كانت تُقاس فيها على أنها عجوزات حساب جاري تزداد بسرعة. وأية موازنة تبدأ بفائض (كما حدث في عام ١٩٩١)، ثم يصبح الفائض عجزًا يزداد بسرعة، تسبب القلق باستمرار، ويكاد يكون من المحتم أن تصبح قضية سياسية. ولكن على سبيل المثال، ما لم يكن مهمًّا كثيرًا ما إذا كانت الشركة المقيمة الأمريكية تمول نفقاتها الرأسمالية من مصادر خارجية وليس محلية، فينبغي أن يجمع القياس الأكثر ملاءمة للعجز بين التمويل المحلي والخارجي. ويمكن القول بأن الضغط على الكيانات الاقتصادية الأمريكية ازداد قليلاً مع حدوث تغير في مصدر تمويلها. والزيادة في نسبة الاختلالات (الخارجية والمحلية) إلى إجمالي الناتج المحلي اتجاه أقل تواضعًا بكثير وأقل إثارةً للخوف من ذلك الذي يكشفه مكوِّنه الخارجي (الحساب الجاري) وحده.

على سبيل المثال، كان العديد من الأعمال التجارية الأمريكية يشتري فيما مضى مكوِّنات من الموردين المحليين ولكنه تحول في السنوات الأخيرة إلى الموردين الخارجيين. وتنظر هذه الشركات بصورة عامة إلى الموردين الخارجيين والمحليين

---

(١) فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ ارتفعت نسبة التزامات الشركات غير المالية التي تدين بها للأجانب ارتفاعًا ملحوظًا باعتبارها نسبة مئوية لالتزامات الشركات غير المالية الإجمالية. وارتفعت نسبة التزامات الخزانة الأمريكية تجاه الأجانب من ٢٣ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة على مدى تلك السنوات. وكان الإقراض الأجنبي للأسر المعيشية الأمريكية لا يُذكر باستمرار.

باعتبارهم متنافسين بالطريقة نفسها التي تنظر بها إلى الموردين المحليين باعتبارهم متنافسين مع بعضهم البعض. والانتقال من مصدر محلي إلى مصدر خارجي يؤثر على مسك دفاتر ميزان المدفوعات الدولي ولكن يمكن القول إنه ليس ضائقة اقتصادية كلية. ومن المؤكد أن الشركات والعمال الذين يفقدون المبيعات سوف يتأثرون سلبًا، على الأقل إلى أن يمكن توظيفهم في استخدامات أكثر تنافسية. ولكن هذا لا يختلف عن النتائج غير المتوقعة للتنافس المحلي. والاختلاف ذو الصبغة العمومية في الانتقال إلى موردين عبر الحدود هو من آثار سعر الصرف خلال عملية التعديل وما بعدها. إلا أنه من منظور الضائقة الفردية، تشبه هذه الآثار تلك الخاصة بتغيير سعر أحد المكوِّنات الرئيسية المشتراة.

الأدلة الإضافية على أن فوائض وعجوزات الكيانات الاقتصادية المقيمة في الولايات المتحدة تتزايد مقارنة بالدخول على مدى القرن الماضي نجدها في الزيادة التي طرأت على أصول الوسطاء الماليين مقارنة بالأصول غير المالية وبإجمالي الناتج المحلي الاسمي. وهذه المؤسسات المالية هي التي قبلت الودائع وقدمت القروض بصورة كبيرة لمجاراة الفوائض والعجوزات المالية الخاصة بالمقيمين الأمريكيين. فقد أودعت الأسر المعيشية الدخل الذي لم تنفقه في البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، على سبيل المثال. ومكَّن إقراض تلك الودائع آخرين من تمويل الاستثمارات في المنازل والمعدات الرأسمالية وآلات المصانع. ونتيجة لذلك يمكن أن يكون حجم تلك المؤسسات بمثابة بديل لتلك الفوائض والعجوزات. والواقع أنه يمكننا تخمين أن الحاجة إلى التدخل في تلك الفوائض والعجوزات المتزايدة هي التي حرَّكت مؤسساتنا المالية الهائلة على مر الأجيال.

منذ عام ١٩٤٦ زادت أصول الوسطاء الماليين، حتى مع استبعاد النمو الكبير في تجمعات الرهن العقاري، بنسبة ١,٨ بالمائة سنويًا مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي. ومنذ عام ١٨٩٦ (أقدم تاريخ للبيانات الشاملة الخاصة بأصول البنوك) حتى عام ١٩٤١، زادت أصول البنوك، التي كانت حتى ذلك الحين يهيمن عليها الوسطاء الماليون خلال تلك السنوات، بنسة ٠,٦ بالمائة سنويًا مقارنة بإجمالي الناتج المحلي.

الأمر المفهوم ضمنًا في التشتيت المتسع للفوائض والعجوزات المالية الخاصة بالكيانات الاقتصادية الفردية هو توقع العجوزات التراكمية المتزايدة بالنسبة للبعض، ومن ثم الزيادة المتسارعة المحتملة في الدَّين باعتباره جزءًا من الدخل أو نظيره إجمالي الناتج المحلي.(١) ومنذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٣٩ زاد الدَّين الخاص غير المالي في الولايات المتحدة في المتوسط بنسبة ١ بالمائة تقريبًا أسرع من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العام. وقد زادت الحرب العالمية الثانية وما في أعقابها العبء الحقيقي للدَّين لفترة من الزمن؛ وبناءً على ذلك انخفضت نسبة الدَّين إلى إجمالي الناتج العام. غير أن ارتفاع النسبة عاد من جديد بعد ذلك بوقت قصير؛ ففي الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٩٦ زاد دَين الأعمال التجارية غير المالية بنسبة ١,٨ بالمائة في معدله السنوي أسرع من إجمالي إنتاج الأعمال التجارية، ومنذ ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، بنسبة ١,٢ بالمائة أسرع.(٢)

ليست نسبة الدَّين إلى الدخل الخاصة بالأسر المعيشية، أو نسبة الدَّين غير المالي الإجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي، في حد ذاتها قياسًا للضائقة. إنها بصورة عامة انعكاسًا لتشتيت الاختلال المالي المتزايد الخاص بالكيانات الاقتصادية الذي يعكس بدوره الزيادة التي لا سبيل إلى وقفها في تقسيم العمل والتخصص. وقد زاد كل من أصول القطاع غير المالي والدَّين على نحو أسرع من الدخل على امتداد نصف القرن الماضي. ولكن الدَّين يزيد على نحو أسرع من الأصول؛ أي أن رافعة الدَّين في ازدياد. فعلى سبيل المثال، بلغ دَين الأسر المعيشية باعتباره نسبة مئوية من الأصول ١٩,٣ بالمائة بنهاية عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ٦,٧ بالمائة في ١٩٥٢. وزادت التزامات الشركات غير المالية باعتبارها نسبة مئوية من الأصول من ٢٨ بالمائة في عام ١٩٥٢ إلى ٥٤

(١) سوف تزيد العجوزات التراكمية الخاصة بالكيانات الاقتصادية المفردة الدَّين الصافي - أي إجمالي الدَّين ناقص الأصول المالية. وفي الغالبية العظمى من الحالات، سوف يزداد إجمالي الدَّين مع الدَّين الصافي.

(٢) من المرجح ألا يكون حدوث الاتجاه نحو تشتيت العجوزات المالية داخل البلاد في الولايات المتحدة فحسب، بل في بلدان أخرى كذلك. ويشير إلى مثل هذا الاتجاه تلك الزيادة التي في الدَّين غير المالي غير الموحد الخاص بالشركات الصناعية الكبرى، مع استبعاد الولايات المتحدة، على مدار العقود الثلاثة الماضية، الذي فاق زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٦ نقطة بالمائة سنويًّا.

بالمائة في عام ١٩٩٣، ولكنها تراجعت إلى ٤٣ بالمائة بنهاية ٢٠٠٦، حيث شرعت الشركات في برنامج كبير لتحسين ميزانياتها العمومية.

من الصعب الحكم على مقدار إشكالية هذه الزيادة طويلة الأجل في الرافعة. فبما أن كراهية المخاطرة أمر فطري ولا يتغير، فمن المرجح أن يعكس قبول الرافعة المتزايدة على مر الأجيال المرونة المالية المحسَّنة التي تمكن الرافعة من الزيادة دون أن تزداد المخاطرة، إلى نقطة معينة على أقل تقدير. وقد أدرك رجال البنوك في السنوات التالية مباشرةً للحرب الأهلية ضرورة دعم خُمْسَي أصولهم بالأوراق المالية. وكان ما يقل عن ذلك يتسم بالمخاطرة. وفي الوقت الراهن يرضى رجال البنوك بالعُشْر. وبالرغم من ذلك فإن الإفلاس أقل انتشارًا مما كان عليه قبل ١٤٠ عامًا. وتَصْدُق الاتجاهات ذاتها على الأسر المعيشية والأعمال التجارية. ويبدو أن الرافعة المتزايدة نتيجة للتحسينات المتزايدة في التكنولوجيا والبنية التحتية، وليس بصورة كبيرة البشر الذين هم أكثر ميلاً إلى المخاطرة. ومن الواضح أن زيادة رافعة الدَّين عما يمكن للتكنولوجيات الجديدة دعمه يتسبب في حدوث الأزمات. ولست متأكدًا من موقع نقطة الانقلاب. وعلاوة على ذلك فقد جعلتني تجربة أواخر الخمسينيات تلك بما فيها من أعباء ديون المستهلكين مترددًا في الاستهانة بقدرة معظم الأسر المعيشية والشركات على إدارة شئونها المالية.

* * *

هناك ما يغري على استنتاج أن عجز الحساب الجاري الأمريكي بالضرورة إنتاج فرعي للقوى طويلة الأجل، وهو بذلك حميد إلى حد كبير. وعلى أي الأحوال، يبدو أننا استطعنا تمويله بسهولة نسبية في السنوات الأخيرة. ولكن هل الزيادات المستمرة الواضحة في عجوزات الأسر المعيشية والأعمال التجارية المفردة الأمريكية نفسها تعكس الضائقة المالية المتزايدة؟ وهل يهم ما إذا كانت هذه العجوزات يجري تمويلها من مصادر محلية أو خارجية؟ وإذا كانت القرارات الاقتصادية جرى اتخاذها دون النظر إلى العملة أو المخاطر العابرة للحدود، فحينئذ يمكن القول بأنه لن تكون لاختلالات الحساب الجاري أهمية اقتصادية معينة، وسوف يكون لتراكم الدين للأجانب دلائل

قليلة تتجاوز قدرة المدينين أنفسهم على السداد. ولن تكون هناك أهمية كبيرة لكون الكيانات الأمريكية مدينة لمقرضين محليين أو الأجانب.

ولكن للحدود القومية أهميتها، إلى حد ما على الأقل. فلابد في نهاية الأمر من تمويل مدفوعات خدمة الدَّين على القروض الخارجية من صادرات السلع والخدمات القابلة للتجارة، أو من تدفقات رأس المال، بينما لدى الدَّين المحلي قاعدة أعرض يمكن خدمته منها. فبالنسبة للأعمال التجارية، يمكن أن يعقِّد سعر الصرف المتقلب التعاملات العابرة للحدود، ولكن تلك بصورة عامة مخاطرة تجارية طبيعية. صحيح أن عملية تعديل السوق تبدو أقل فاعلية أو شفافية عبر الحدود منها داخل الحدود القومية. فقد اتضح أن أسعار السلع المتطابقة في المواقع القريبة، ولكنها على الجانب الآخر من الحدود على سبيل المثال، تختلف اختلافًا كبيرًا حتى عند تقويمها بالعملة نفسها.(١) وبذلك فإن اختلالات الحساب الجاري العابرة للحدود قد توجد درجة من الضائقة المالية يرجح أن تكون أكبر من تلك الناتجة عن الاختلالات المحلية وحدها. فالمخاطر القانونية والنقدية العابرة للحدود إضافات أكثر أهمية إلى المخاطر الداخلية الطبيعية. ولكن ما أهمية الفروق؟

تُغَيِّرُ العولمة الكثيرَ من مؤشراتنا الاقتصادية. وربما كان من المعقول افتراض أن التشتيت العالمي للأرصدة المالية الخاصة بالكيانات الاقتصادية غير الموحدة باعتبارها نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي العالمي الذي سبق الإشارة إليه سوف يستمر في الزيادة مع انتشار التخصص وتقسيم العمل المتزايد عالميًّا. وما إذا كان تشتيت اختلالات الحساب الجاري العالمي سيستمر في الزيادة كذلك أم لا سؤال لا يمكن الإجابة عنه الآن. وسوف تعني تلك الزيادة ضمنًا المزيد من تضاؤل التحيز للاستثمار المحلي. ولكن في عالم من الدول القومية، يمكن أن يتضاءل التحيز إلى هذا الحد فحسب. ولابد في نهاية الأمر أن يستقر، وهو ما يحتمل أن يكون قد حدث

---

(١) هناك تحليل للتفاوت المستمر الذي أعقب إنشاء اليورو بين أسعار كثيرة خاصة بسلع متطابقة بين الدول الأعضاء في مجموعة اليورو عند چون هـ. روچرز (٢٠٠٢). وللاطلاع على حالة أسعار الولايات المتحدة وكندا، انظر Charles Engel and John H. Rogers (1996) .

بالفعل.[1] وفي هذه الحالة من المرجح أن يتحرك عجز الحساب الجاري الأمريكي نحو التوازن.

في غضون ذلك، ومهما كانت أهمية عجز الحساب الجاري ودلائله السلبية المحتملة، فإن الحفاظ على المرونة الاقتصادية، كما أكدت من قبل، ربما يكون الطريقة الأكثر فاعلية لمواجهة تلك المخاطر. ويؤدي تكديس المطالب الدولارية على المقيمين الأمريكيين بالفعل إلى القلق بشأن «مخاطر التركيز» فالقلق من وضع عدد كبير من البيض في سلة واحدة قد يدفع الحائزين الأجانب على تغيير الدولار بعملات أخرى، حتى وإن كان عائد الاستثمارات الدولارية أكبر. ومع أن المستثمرين الأجانب لم يقللوا تمويلهم للاستثمارات الرأسمالية الأمريكية بصورة كبيرة حتى الآن، فقد انخفضت قيمة الدولار منذ عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعملات الأخرى، وكذلك حصة الأصول الدولارية في بعض قياسات المحافظ العالمية العابرة للحدود.[2]

إذا جرى احتواء الانجراف المزعج الحالي نحو النزعة الحمائية وظلت الأسواق على قدر كافٍ من المرونة، فسوف تجعل الشروط المتغيرة الخاصة بالتجارة، وأسعار الفائدة، وأسعار الأصول، وأسعار الصرف الادخار الأمريكي يزيد مقارنةً بالاستثمار المحلي. وسوف يقلل هذا الحاجة إلى التمويل الخارجي ويكون معاكسًا لاتجاه العقد الماضي الخاص بالاعتماد المتزايد على أموال من الخارج. ومع ذلك فإنه ما لم يتم وقف الانجراف المدمر نحو عدم المسئولية المالية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى وتتم تسويته بواسطة قضاء العولمة على النزعة الحمائية، فإن عملية تعديل عجز الحساب الجاري قد تكون مؤلمة بالنسبة للولايات المتحدة وشركائنا التجاريين.

---

(١) قياسات معادل الارتباط الخاصة بالتحيز للاستثمار المحلي ثابتة منذ عام ٢٠٠٠. وكذلك الحال بالنسبة لقياسات التشتيت. ويتسق هذا مع تعليل الولايات المتحدة للحصة المتزايدة من العجوزات.

(٢) من بين ما يوازي أكثر من ٤٠ مليار دولار من المطالبات المصرفية ومطالبات السندات الدولية العابرة للحدود التي أبلغها القطاع الخاص لبنك التسويات الدولية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، كان ٤٣ بالمائة بالدولار و٣٩ بالمائة باليورو. وتميل السلطات النقدية أكثر إلى حيازة الالتزامات الدولارية: في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، بين ما يوازي ٤,٧ تريليون دولار جرت حيازتها كاحتياطي للنقد الأجنبي، كان الثلثان تقريبًا بالدولار والثلث تقريبًا باليورو.

١٩

العولمة والتنظيم

بكل الحسابات المعاصرة، بدا العالم قبل عام ١٩١٤ في سبيله على نحو لا رجعة فيه إلى مستويات أعلى من النشاط والتمدن والحضارة؛ فقد بدا المجتمع البشري قادرًا على التحسن. وكان القرن التاسع عشر قد وضع نهاية لتجارة العبيد الحقيرة. وبدا أن العنف الذي ينزع الصفة الإنسانية في تناقص. فباستثناء الحرب الأهلية الأمريكية في ستينيات القرن التاسع عشر والحرب الفرنسية الروسية القصيرة في ١٨٧٠-١٨٧١، لم تكن هناك حرب تشمل أجزاء كبيرة من العالم «المتحضر» منذ الحقبة النابليونية. كما تقدمت سرعة الاختراع العالمي خلال القرن التاسع عشر على نحو جاء بالسكك الحديدية والتليفون والضوء الكهربائي والسينما والسيارة ووسائل الراحة المنزلية التي يصعب ذكرها من كثرتها. وأدت العلوم الطبية والتغذية المحسَّنة والتوزيع الضخم للمياه الصالحة للشرب إلى رفع متوسط الأعمار فيما نسميه العالم المتقدم من ست وثلاثين سنة في عام ١٨٢٠ إلى أكثر من خمسين سنة بحلول عام ١٩١٤. وكان الإحساس بعدم قابلية ذلك للرجوع في ذلك التقدم عالميًّا.

كانت الحرب العالمية الأولى أكثر تدميرًا للتمدن والحضارة من الحرب العالمية الثانية التي كانت أشد دمارًا بكثير من الناحية المادية؛ فقد قضى الصراع الأول على إحدى الأفكار. فلا يمكنني محو فكر تلك السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، حيث بدا أن مستقبل البشرية لا يعوقه شيء ولا حدود له.[1] واليوم تختلف نظرتنا

---

(١) مازال لدي كتاب من أيام دراستي بعنوان Economics and the Public Welfare يعيد فيه الاقتصادي =

اختلافًا كبيرًا عما كان عليه الحال قبل قرن ولكنها تتفق أكثر قليلاً مع الواقع. فهل يفعل الإرهاب، أو ارتفاع درجة حرارة الأرض، أو الشعبوية التي تنبعث من جديد بعصرنا الحالي من العولمة التي تعمل على تقدم الحياة ما فعلته الحرب العالمية الأولى بالعصر السابق؟ ليس هناك من هو على ثقة من الإجابة. ولكن عند مقاربة القضية، يستحق الأمر بحث جذور ومؤسسات اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي رفع مستويات معيشة سكان المعمورة قاطبة بالفعل وساعد على استعادة بعض آمال الإنسانية.

تنمو الاقتصادات المفردة وتزدهر عندما يتعلم سكانها التخصص والمشاركة في تقسيم العمل. ولذلك فهو يتم على نطاق عالمي. والعولمة ـ أي تعميق التخصص ومد تقسيم العمل إلى ما وراء الحدود القومية ـ بكل وضوح هي مفتاح فهم الكثير من تاريخنا الاقتصادي الحديث. والقدرة المتنامية على إدارة المعاملات والمخاطرة في أنحاء العالم هي خلق اقتصاد عالمي بحق. وقد أصبح الإنتاج دوليًّا أكثر وأكثر. فالعديد مما يجري تجميعه في صورته الأخيرة القابلة للبيع في بلد من البلدان يتكون إلى حد كبير من مكوِّنات من قارات عديدة. والقدرة على البحث عن مصادر العمالة والمُدْخَلات المادية الأكثر منافسة في أنحاء العالم وليس على مستوى الدولة الواحدة لا تقلل التكلفة وتحد من تضخم الأسعار فحسب، بل ترفع كذلك نسبة قيمة المُخْرَجات إلى المُدْخَلات ـ وهي أعرض مقياس للإنتاجية ونائب مفيد عن مستويات المعيشة. وقد ارتفعت مستويات المعيشة في المتوسط على نحو ملحوظ. ذلك أن مئات الملايين من الأفراد في البلدان النامية جرى رفعهم عن مستوى حد الكفاف. وتعيش مئات أخرى من الملايين مستوى الوفرة الذي يعيشه من وُلِدوا في البلدان المتقدمة طوال حياتهم.

= المتقاعد بنجامين أندرسون إلى الأذهان النزعة المثالية والتفاؤل اللذين اتسمت بهما تلك الحقبة المفقودة بطريقة لا أنساها أبدًا: «هؤلاء الذين يتمتعون بتذكر الكبار وفهم الكبار للعالم السابق للحرب العالمية الأولى يعودون بالنظر إليها بقدر كبير من الحنين إلى الماضي. فقد كان هناك إحساس بالأمان في ذلك الحين لم يعد موجودًا. كان التقدم بصورة عامة أمرًا مسلمًا به. ... وشهد العقد تلو الآخر المزيد من الحرية السياسية، والانتشار التقدمي للمؤسسات الديمقراطية، والرفع المطرد لمستويات المعيشة لجموع الناس. ... وفي الأمور المالية كان الإيمان الصادق بالحكومات والبنوك المركزية مُسلَّمًا به. ولم تكن الحكومات والبنوك المركزية قادرة باستمرار على الوفاء بوعودها، ولكن عندما كان ذلك يحدث كانت تشعر بالخزي، وكانت تتخذ الإجراءات لتحقيق الوعود بقدر ما يمكنها».

من ناحية أخرى، أوقدت تركيزات الدخل المتزايدة التي ظهرت في ظل العولمة من جديد نار المعركة بين ثقافتي دولة الرفاه والرأسمالية ـ وهي المعركة التي ظن البعض أنها انتهت للأبد بخزي التخطيط المركزي. ويحوم فوقنا كذلك احتمال الإرهاب الذي يهدد حكم القانون ومن ثم الرخاء. ويجري الجدل في أنحاء العالم بشأن مستقبل العولمة والرأسمالية، وسوف يحدد قراره السوق العالمية والطريقة التي نعيش بها في العقود المقبلة.

يحذرنا التاريخ من أن العولمة قابلة للانتكاس. ومن الممكن أن نخسر الكثير من المكاسب التاريخية التي تحققت في ربع القرن المنصرم. فالحواجز التي تقف في سبيل التجارة التي سقطت في أعقاب الحرب العالمية الثانية يمكن أن تحيا من جديد، ولكن من المؤكد أن ذلك لن يكون بدون نتائج شبيهة بتلك التي أعقبت انهيار البورصة في عام ١٩٢٩.

لدي هَمَّان خطيران بشأن قدرتنا على حفظ قوة دفع التقدم المادي الحديث للعالم. أول هذين الهمَّين هو ظهور تركيزات متزايدة من الدخل، وهو ما يعد تهديدًا لحُسن المعاملة واستقرار المجتمعات الديمقراطية. وأخشى أن يطلق هذا التفاوت شرارة حركة ارتجاعية مفيدة من الناحية السياسية ولكنها مدمرة اقتصاديًّا. أما الثاني فهو أثر التباطؤ الحتمي في عملية العولمة ذاتها. وقد يحد هذا من النمو العالمي ويقلل الإقرار الواسع للرأسمالية الذي نشأ نتيجة لزوال الاتحاد السوفييتي. فالناس يتكيفون بسرعة مع مستويات المعيشة الأعلى، وإذا ما تباطأ النمو، فسوف يشعرون بالحرمان ويبحثون عن تفسيرات جديدة أو قيادة جديدة. ومن المفارقة أنه يبدو الآن أن الرأسمالية تحظى بتأييد في أجزاء عديدة من العالم النامي حيث النمو السريع ـ في الصين، وجزء من الهند، وجزء كبير من أوروبا الشرقية ـ يزيد على المكان الذي نشأت فيه، وهو في أوروبا الغربية الأبطأ نموًّا.

العالم «كامل العولمة» هو ذلك العالم الذي يحرك فيه الإنتاج والتجارة والتمويل غير المقيد البحث عن الربح والمخاطرة اللذين لا يعيران أي اهتمام للمسافة والحدود القومية. ولن تتحقق تلك الحالة أبدًا. فكراهية الناس الفطرية للمخاطرة، والتحيز

للاستثمار المحلي الذي هو أحد تجليات تلك الكراهية، يعنيان أن للعولمة حدودًا. وقد حقق تحرير التجارة في العقود الأخيرة قدرًا كبيرًا من تقليل الحواجز التي تقف في سبيل انتقال السلع والخدمات وتدفقات رأس المال. إلا أن المزيد من التقدم سوف يتحقق بصعوبة متزايدة، وهو ما أوضَحه المأزق الذي وصلت إليه دورة الدوحة للمفاوضات التجارية.

ولأن جزءًا كبيرًا من تجربتنا الحديثة ليس له سوابق كثيرة، فمن الصعب تحديد المدة التي تلزم كي ينال التعب والإجهاد من ديناميكية العولمة الحالية. وحتى لو حدث ذلك فلابد أن نحرص على ألا نقع في فخ المساواة بين استقرار العولمة ونفاد فرص الاستثمار الجديد. فعلى سبيل المثال، لم يكن إغلاق الحدود الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر إشارة إلى بداية ركود اقتصادي، كما خشي كثيرون.

* * *

ما عزز الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أول الأمر هو ذلك الاعتراف واسع النطاق من الاقتصاديين والقيادات السياسية بأن موجة النزعة الحمائية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى هي أول من أسهم في تعميق هوة الكساد العظيم. ونتيجة لذلك بدأ واضعو السياسات الحد من الحواجز التجارية على نحو منظم، ثم بدأوا بعد فترة أطول في الحد من الحواجز التي تقف في سبيل التدفقات المالية. وقبل سقوط الاتحاد السوفييتي، تلقت العولمة المزيد من التشجيع عندما حفزت السبعينيات التي كانت تنوء تحت عبء التضخم على إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية القاسية التي أفرزتها سنوات الكساد.

ونتيجة لإلغاء القيود، والتجديد المتزايد[١]، وتقليل الحواجز التي تقف في سبيل التجارة والاستثمار، توسعت التجارة العابرة للحدود في العقود الماضية بسرعة تزيد على سرعة إجمالي الناتج المحلي، مما يعني ضمنًا زيادة مماثلة، في المتوسط، في نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي في أنحاء العالم. وكانت نتيجة ذلك أن

---

(١) كان الانخفاض الضخم في تكلفة الاتصال، حيث غطَّتْ الألياف البصرية المعمورة، وانخفاض تكاليف النقل في كل مكان، مُحفزيْن مُهميْن إضافيين للتجارة عبر الحدود.

معظم الاقتصادات تتعرض بصورة كبيرة لقسوة والمنافسة الدولية، وضغطها اللذين يبدوان أقل خضوعًا للسيطرة، رغم عدم اختلافهما كثيرًا عن ضغط المنافسة المحلية. ويلحق عدم الأمان الوظيفي، الذي ولَّدته في الدول المتقدمة الواردات المتزايدة، خسائر فادحة بزيادة الأجور ـ فقد أسكت ضياع فرص العمل مطالب العاملين بصورة كبيرة. وهكذا نجد أن الواردات التي هي بالضرورة ذات أسعار تنافسية تقيد الضغوط التضخمية.

كانت هناك مكاسب ضخمة على نحو غير عادي في حجم التجارة الدولية خلال العقود الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولكن صادرات كل بلد ووارداته بصورة عامة زادت على نحو كبير. وكانت الاختلالات التجارية الكبيرة والدائمة نادرة حتى منتصف التسعينيات. وحينذاك فقط بدأت عولمة الأسواق الرأسمالية في التطور، حيث قللت تكاليف التمويل وزادت بالتالي المخزون العالمي من رأس المال الحقيقي، وهو المحرك الأساسي لنمو الإنتاجية. وبدأ الكثير من المدخرين، الذين كانوا من قبل يميلون إلى الاستثمار داخل حدودهم السيادية، أو مكرهين على ذلك، الوصول إلى الخارج للمشاركة في اختيار أوسع بين الفرص الاستثمارية المتاحة حديثًا. وفي ظل التوسع الأكبر في مصادر التمويل التي يمكن الاختيار من بينها، قلَّت تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروعات. وأخذ عائد سندات الخزانة الأمريكية المستحقة بعد عشر سنوات، التي كانت لفترة طويلة المؤشر الإرشادي لأسعار الفائدة، يقل منذ عام ١٩٨١ . وقد انكمش بمقدار النصف في الوقت الذي سقط فيه سور برلين ثم بمقدار النصف مرة أخرى إلى معدله المنخفض في منتصف عام ٢٠٠٣.

حسَّن التقدم الناتج عن ذلك في الأسواق المالية العالمية بشكل ملحوظ الكفاءة التي تُستثمر بها مدخرات العالم، وهو مساهم مهم غير مباشر في زيادة الإنتاجية العالمية.[1] وكما رأيتُ الأمر، فقد بدا اعتبارًا من عام ١٩٩٥ أن الأسواق العالمية غير المقيدة إلى حد كبير، مع بعض الاستثناءات، تتحرك بسهولة ويسر من حالة توازن إلى

(١) حتى في وقتنا هذا يجري تبديد جزء كبير من المدخرات العالمية بمعنى أنها تمول استثمارات رأسمالية غير منتجة إلى حد كبير، وخاصة في القطاع العام.

أخرى. ذلك أن يد آدم سميث الخفية تعمل على المستوى العالمي. ولكن ما الذي تفعله تلك اليد الخفية؟ لماذا نعيش فترات ممتدة من التوظيف والإنتاج المستقر أو المتزايد بينما أسعار الصرف وأسعار السلع والأجور وأسعار الفائدة تتغير على نحو تدريجي؟ هل من الحُمق أن نثق في ذلك الاستقرار عندما نراه في الأسواق؟ أم أن الأمر هو كما سأل وزير مالية عُيِّن حديثًا: «كيف يمكننا السيطرة على الفوضى الفطرية للتجارة والتمويل الدوليين غير المنظمين بدون قدر كبير من التدخل الحكومي؟» مع وجود تلك المليارات من الدولارات من المعاملات اليومية عبر الحدود، التي قليل منها هو المسجل علنًا، كيف يمكن بالفعل لأي إنسان أن يتأكد من أن النظام العالمي غير المنظم يعمل؟ ومع ذلك فهو يعمل، دونما انقطاع. وبالطبع تحدث انهيارات شاملة، ولكن ما يدعو للدهشة أنها نادرة. وتتطلب الثقة في أن الاقتصاد العالمي يعمل بالطريقة المفترض أن يعمل بها فهمًا عميقًا لدور القوى الموازِنة. (تلك القوى التي تبدو للأسف أكثر وضوحًا للاقتصاديين من المحامين والساسة الذين يضعون التنظيم.)

«الفوضى» العالمية الحالية، حسب الفهم الخاطئ لصديقي وزير المالية، ليست لها سابقة تاريخية. بل إن التمويل العالمي لم يكن له مثل هذا الدور الكبير حتى في «الأيام الذهبية» ذات الحرية الاقتصادية الدولية الشاملة بصورة أو بأخرى قبل الحرب العالمية الأولى. وكما أشرت من قبل، فإن حجم التجارة الدولية في ارتفاع على نحو يزيد كثيرًا على إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويعكس الاتساع انفتاح الأسواق الدولية وكذلك المكاسب الكبيرة في قدرات الاتصال التي أوحت لمجلة «إيكونوميست» منذ سنوات بإعلان «موت المسافة». ولتيسير تمويل تلك التجارة كلها وتأمينها وإجرائها في الوقت المناسب، كان لابد من زيادة حجم التعاملات العابرة للحدود في الأدوات المالية على نحو أسرع من التجارة نفسها. وكان لابد من اختراع أو تطوير أشكال جديدة تمامًا من التمويل ـ المشتقات الائتمانية، والأوراق المالية التي تدعمها الأصول، والتعاملات الآجلة في النفط، وما شابهها تجعل جميعها نظام التجارة العالمي يعمل بكفاءة أكبر بكثير.

الاستقرار الواضح لنظام تجارتنا وتمويلنا العالمي هو في جوانب عديدة إعادة تأكيد

لمبدأ بسيط أثبت الزمن صحته كان قد أعلنه آدم سميث عام ١٧٧٦: تؤدي متاجرة الأفراد بحرية مع بعضهم البعض متبعين مصالحهم الخاصة إلى الاقتصاد المستقر المتنامي. وينجح نموذج كمال السوق كما في الكتاب إذا كانت هناك مراعاة لفرضياته الأساسية؛ وهي ضرورة أن تكون لدى الأشخاص حرية العمل من أجل مصلحتهم، دون أن تعوقهم الصدمات الخارجية أو السياسة الاقتصادية. وتفرز الأخطاء الحتمية، وفرح المشاركين في السوق العالمية، وعدم الكفاءة التي تولدها تلك الخطوات الخاطئة الاختلالات الاقتصادية، كبرت أو صغرت. ومع ذلك فإنه حتى في الأزمة، يبدو أنه من المحتم أن تصحح الاقتصادات نفسها (وإن كانت هذه العملية تستغرق وقتًا طويلاً).

تزعزع الأزمة العلاقات التي تميز الأسواق العاملة الطبيعية، لبعض الوقت على أقل تقدير. فهي تخلق فرصًا لجني أرباح مرتفعة على نحو غير طبيعي من بيع أو شراء بعض السلع والخدمات والأصول. ويضغط تصارع المشاركين في السوق لاقتناص تلك الفرص على أسعار السلع، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة كي تعود إلى مستويات السوق المناسبة ويقضي بالتالي على كل من هوامش الربح غير الطبيعية وعدم الكفاءة التي تخلقها. بعبارة أخرى، فسوف تميل الأسواق الحرة تمامًا في عكس اتجاه الأولويات القيمية الخاصة بمستهلكي العالم إلى المساواة بين معدلات الفائدة المعدلة حسب المخاطر في أنحاء المعمورة. والأرباح التي تزيد على تلك المستويات دليل على أن هناك تلاعبًا في أفضليات المستهلكين. كما أن معدل العائد المنخفض المعدل حسب المخاطر غالبًا ما يكون دليلاً على تبديد الموارد الإنتاجية، مثل آلات المصانع والمعدات. وعندما تطغى التحولات المفاجئة في الحماسة البشرية أو المخاوف على عملية تعديل السوق، هنا فقط تصبح معظم الاختلالات مرئية للجميع. إلا أنها حينذاك تكون جميعها شديدة الوضوح.

الخطوات السريعة لعولمة التجارة تجاريها إلى حد كبير درجة تزداد اتساعًا من عولمة التمويل. والنظام المالي العالمي الكفء هو ذلك الذي يُرْشِد ادخار العالم إلى تمويل هذه الاستثمارات الرأسمالية سوف تنتج بأكبر قدر من الكفاءة تلك السلع والخدمات التي يقدرها المستهلكون أشد تقدير. وتدخر الولايات المتحدة القليل جدًّا،

وهو ما يسارع الأجانب بالإشارة إليه. فمعدل ادخارنا القومي - وهو نسبة ضئيلة مقدارها ١٣,٧ بالمائة إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ - جعل الولايات المتحدة حتى الآن البلد المتقدم الذي يدخر أقل من أي بلد آخر. وحتى إذا ضمنًا الادخار الأجنبي المستثمر في اقتصادنا المحلي، لوجدنا أن إجمالي الاستثمار في الولايات المتحدة، وهو ٢٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، ثالث أدنى معدل بين الدول الصناعية السبع الكبرى. ولكن لأننا نوزع مدخراتنا الضئيلة بكفاءة شديدة ولا نبدد الكثير منها، فقد تكوَّن لدينا مخزون رأسمالي أنتج أعلى معدل لنمو الإنتاجية بين الدول الصناعية السبع الكبرى على امتداد معظم العقد المنصرم.

ويتضمن سعر كل سلعة أو خدمة أحد مدفوعات الخدمات المالية المرتبطة بإنتاج السلعة أو الخدمة وتوزيعها وتسويقها. وزادت هذه المدفوعات من الناحية المادية باعتبارها جزءًا من السعر، وهي مصدر الدخول المتزايدة بسرعة التي يحصل عليها الأشخاص ذوو المهارات. وتتضح قيمة تلك الخدمات كأجلى ما يكون في الولايات المتحدة، حيث زاد ذلك الجزء من إجمالي الناتج المحلي المتدفق إلى المؤسسات المالية، ومنها التأمين، بصورة ضخمة في العقود الأخيرة كما أشرت من قبل.[1]

تدعم أنظمة المعلومات التي توفر تفاصيل غير مسبوقة عن حالة الأسواق المالية قدرة المؤسسات المالية على تحديد فرص الربح غير العادية أو المميزة - أي تلك التي تكون معدلات عائدها المعدلة حسب المخاطر فوق المعتاد. والعائدات غير الطبيعية في السوق غير المنظمة في الأساس تعكس بصورة عامة عدم الكفاءة في

(١) جزء كبير من القيمة المضافة الأمريكية المتراكمة نتيجة للخدمات المالية، وليس كلها بحال من الأحوال، ينتهي به الحال في مدينة نيويورك، موطن بورصة نيويورك والكثير من المؤسسات المالية الكبرى في العالم. ولكنها تُنشر كذلك عبر الولايات المتحدة بأسرها، حيث ينشأ خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي ويجب تمويله. وبالطبع فإن لندن منافس نام لنيويورك باعتبارها مركزًا تجاريًا (وهي تفوق نيويورك بكل المقاييس في التمويل العابر للحدود)، ولكن معظم نشاط بريطانيا المالي تقريبًا ينشأ في لندن. أما الاحتياجات المالية الخاصة ببقية بريطانيا فهي صغيرة نسبيًا، مقارنةً باحتياجات الولايات المتحدة.

تدفق ادخار العالم إلى الاستثمار الرأسمالي. وتعيد المشتريات الكثيفة تسعير تلك الأصول المميزة إلى وضعه «الطبيعي». ومع أنه من المؤكد أن تعديلات الأسعار لم تكن هي هدف المشاركين في السوق الساعين وراء الربح، فإن تعديلات الأسعار تفيد مستهلكي العالم، كما يقول آدم سميث.

اجتذبت الأرباح المالية المرتفعة مجموعة كبيرة من أصحاب المهارات والمؤسسات. وأبرز شيء هو إحياء صناعة صناديق التغطية. وما أتذكره كمنطقة هامشية من التمويل تفتقر إلى النشاط منذ نصف قرن قد تحول الآن إلى صناعة نشطة تقدر بتريليونات الدولارات وتهيمن عليها الشركات الأمريكية. ويبدو أن صناديق التغطية وصناديق الاستثمار الخاصة تمثل تمويل المستقبل. ولكنها ليست كذلك الآن. فقد شجعت القيم المرتفعة بشكل غير عادي التي وضعها السوق (أي المستهلكين على نحو غير مباشر) على الخدمات المالية بعد منتصف التسعينيات العديد من شركاء البنوك الاستثمارية الصغار على إنشاء بوتيكات صناديق التغطية. وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت سوق صناديق التغطية مُتخمة بشكل مؤقت في عام ٢٠٠٦. وأجبرت الصناديق على التصفية عندما حاول العديد من المشاركين حصاد الأرباح المميزة التي رأوا من سبقوهم يجنونها بنجاح كبير. ولكن ما جُني من قبل لم يعد له وجود؛ فالائتمان المُيَسَّر اختفى في الغالب، ورأى العديد ممن كانوا يطمحون إلى أن يصبحوا أباطرة صناديق التغطية صافي قيم أصولهم الجديد الكبيرة وهو يهبط هبوطًا حادًّا. وقليل في الخارج من بكوا على محنتهم.

وبالرغم من ذلك مازالت استراتيجيات استثمار صناديق التغطية مفيدة في القضاء على فروق السوق، ويُفترض كذلك على الكثير من عدم كفاءة السوق. والواقع أن صناديق التغطية باتت فاعلاً مهمًّا في الأسواق الرأسمالية العالمية. ويُقال إنها المسئولة عن حصة كبيرة من حجم التعاملات في بورصة نيويورك، وتوفر بصورة أكثر عمومية جزءًا كبيرًا من السيولة في الأسواق التي لولاها لأصابها الكساد. وهي لا تخضع في الأساس للتنظيم الحكومي، وآمل أن تظل هكذا. ذلك أن فرض ملاءة من التنظيم المكلِّف لن ينجح إلا في خنق التحمس للسعي وراء الأرباح الكبيرة. وسوف تختفي

صناديق التغطية أو ينتهي بها الحال إلى أن تصبح وسائل استثمار غير متميزة وبلا ملامح واضحة، وسوف يسوء حال اقتصادات العالم بذلك.

تنظم السوق نفسها صناديق التغطية في الوقت الراهن من خلال ما يُعرف بمراقبة النظراء. بعبارة أخرى، تُفرض القيود على صناديق التغطية بواسطة مستثمريها أصحاب الدخول المرتفعة والبنوك وغيرها من المؤسسات التي تقرض الأموال. ولأن هؤلاء المقرضين يحمون مساهميهم، فإن لديهم حافزًا لمراقبة استراتيجيات صناديق التغطية عن كثب. وباعتباري عضو مجلس إدارة بنك (في جي پي مورجان) أولاً، ثم منظِّم بنوك لمدة ثمانية عشر عامًا، فقد كنت على وعي شديد بطريقة فهم البنوك الأفضل حالاً من حيث موقعها والعاملين فيها لما تقوم به البنوك الأخرى وصناديق التغطية مقارنة بالتنظيم المتفق مع القواعد الإرشادية الثابتة الذي تقوم به الوكالات التنظيمية المالية الحكومية. فمع أن بعض مراقبي البنوك يجيدون الترويج للممارسات المصرفية السليمة، فإن فرصتهم ضئيلة في كشف معظم التلاعب أو الاختلاس بدون عون من أحد المبلغين من الداخل.

كان الفشل الكبير لمراقبة النظراء الخاصة هو «شبه انهيار إدارة رأس المال طويل الأجل»، أو انقلاب القطار المالي الذي جاء ذكره في الفصل التاسع. وكان مؤسسو إدارة رأس المال طويل الأجل، ومن بينهم اثنان من الحائزين على جائزة نوبل [في الاقتصاد]، يتمتعون بقدر من الرهبة يمكنهم من رفض تقديم ضمانات لمقرضيهم، ولم يقدموا أية ضمانات بالفعل ـ وكان ذلك تنازلاً قاتلاً من جانب المقرضين. ولم تمر فترة طويلة قبل أن تنفد فرص إدارة رأس المال طويل الأجل في تحقيق الأرباح الضخمة، حيث سار المقلدون على خطى الشركة وأتخموا السوق. وبدلاً من أن تعيد إدارة رأس المال طويل الأجل كل رأس المال (وليس مجرد جزء منه) إلى المساهمين وإعلان انتهاء مهمتها، اتجه مديرو الشركة إلى المقامرة، حيث قاموا بمراهنات كبيرة لا علاقة لها بخطة عملهم الأصلية. وفي عام ١٩٩٨ خسرت جزءًا كبيرًا من أموالها.

هزَّتْ الواقعةُ السوقَ. إلا أنها مؤشر دال على تطور ذلك القطاع، والقطاع المالي بصورة عامة، ذلك أنه عندما انهار صندوق تغطية آخر في عام ٢٠٠٦، وهو أمارانث،

بخسارة تربو على الستة مليارات دولار، لم يسجل النظام المالي العالمي أدنى قدر من الاهتزاز.

الابتكار المالي الحديث ذو الأهمية الكبيرة هو مبادلة العجز عن السداد. وهذا أحد المشتقات التي تنقل المخاطرة الائتمانية، التي تخص في العادة إحدى أدوات الدَّين، إلى طرف ثالث، مقابل ثمن ما. وتعد القدرة على تحقيق ربح من معاملة القروض مع نقل المخاطرة نعمة بالنسبة للبنوك وغيرها من الوسطاء الماليين، الذين يجب عليهم لتحقيق معدل العائد الكافي على الأوراق المالية أن يرفعوا ميزانياتهم العمومية بصورة كبيرة بقبولهم التزامات الودائع وجلب الدَّين. ومعظم الوقت تقرض تلك المؤسسات المال وتزدهر. ولكنها عادةً ما تقع في أوقات الشدة في مشكلات الديون المعدومة التي أجبرتها في الماضي على الحد من الإقراض. وقضى ذلك بدوره على النشاط الاقتصادي بصورة أكثر عمومية.

يمكن أن تكون وسيلة السوق الخاصة بإبعاد المخاطر عن منشئي القروض هؤلاء ذوي الميزانية العمومية المرتفعة بصورة كبيرة مهمة للاستقرار الاقتصادي، وخاصةً في البيئة العالمية. وتلبية لتلك الحاجة، اختُرعت مبادلة العجز عن السداد واجتاحت السوق. وجدول بنك التسويات الدولية القِيمة القومية على مستوى العالم لما تزيد قيمته على ٢٠ تريليون دولار من مبادلات العجز عن السداد في منتصف عام ٢٠٠٦، مقابل ٦ تريليونات في نهاية عام ٢٠٠٤. واتضحت قدرة تلك الأدوات على امتصاص الصدمات بشكل كبير فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠١ عندما استُخدمت لتوزيع مخاطر تريليون دولار من القروض لشبكات الاتصالات المتسعة بسرعة. ومع أن نسبة كبيرة من تلك المشروعات عجزت عن السداد عند إفلاس تكنولوجيا المعلومات، فلم تقع مؤسسة إقراض كبيرة واحدة في المشاكل نتيجة لذلك. وفي النهاية تحملت الخسائر المؤسسات عالية الرأسمال ـ شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد وما شابه ذلك ـ وهي التي كانت المورد الرئيسي لحماية العجز عن سداد القروض. وقد استطاعت إلى حد كبير امتصاص الصدمة. وبذلك لم يكن هناك تكرار لحالات العجز عن السداد المتعاقبة التي كانت تحدث في فترة سابقة.

* * *

مما يؤسف له أنه في كل مرة تتصدر فيها مشاكل أحد صناديق التغطية نشرات الأخبار يزداد الضغط السياسي من أجل تنظيم الصناعة. فالاعتقاد هو أن صناديق التغطية مُخَاطِرة وكبيرة جدًّا ـ ألا يثبت هذا أنها خطيرة؟ ألا ينبغي أن تكبح الحكومة جماحها؟ وبصرف النظر عما يمكن أن تحدثه تلك الأعمال من القضاء على سيولة السوق، فإن التنظيم الحكومي لا يرد على بالي. فصناديق التغطية تُغير حيازاتها بسرعة بحيث ربما لا تكون للميزانية العمومية الخاصة بالليلة الماضية فائدة كبيرة في الساعة الحادية عشرة صباحًا ـ ولذلك فسيتعين على المنظمين تمحيص الأموال من الناحية العملية دقيقةً بدقيقة. وأية قيود حكومية على سلوك استثمار الأموال (وهو ما يفعله التنظيم) سوف يحد من المخاطرة التي هي من صميم إسهامات صناديق التغطية في الاقتصاد العالمي، وخاصةً بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة. فلماذا نتمنى منع تلقيح نحل وول ستريت؟

أقول ذلك وأنا نفسي كنت منظمًا لمدة ثمانية عشر عامًا. وعندما قبلت تعيين ريجان لي كي أصبح رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي، فإن ما جذبني كان تحدي تطبيق ما تعلمته عن الاقتصاد والسياسة النقدية على مدى أربعة عقود تقريبًا. ومع ذلك فقد عرفت أن بنك الاحتياط الفدرالي كان كذلك منظِّما مهمًا لأعمال البنوك ومراقبًا لأنظمة المدفوعات الأمريكية. وبالرغم من كوني مدافعًا متحمسًا عن ترك الأسواق تعمل دون أية عوائق، فقد علمت أنني كرئيس للبنك سوف أكون مسئولاً كذلك عن الجهاز التنظيمي الخاص بالبنك. فهل يمكنني التوفيق بين ذلك الواجب وما أومن به؟

الواقع أنني كنت قد اتخذت قرارًا حاسمًا لا رجعة فيه أثناء فترة رئاستي لمجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس فورد. فمع أن الوظيفة الأساسية لمجلس المستشارين الاقتصاديين هي إسقاط خطط السياسة المالية الحمقاء، فقد كنت في بعض الأحيان أقبل التنظيم الزائد ـ حين كان يبدو أقل الاختيارات المتاحة للإدارة من الناحية السياسية سوءًا. كما قررت باعتباري رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي ضرورة تنحية آرائي الشخصية بشأن التنظيم جانبًا. وعلى أي الأحوال، فقد كان علي أن أؤدي قَسَم تولي المنصب الذي يلزمني بالتمسك بدستور الولايات المتحدة وتلك القوانين التي يقع تنفيذها ضمن سلطات بنك الاحتياط الفدرالي. وبما أنني كنت على مسافة

بعيدة بموقفي التحرري من معظم التنظيم، فقد اعتزمت أن أكون سلبيًّا إلى حد كبير في مثل تلك الأمور وأسمح بأن تكون المبادرة في يد محافظي بنك الاحتياط المركزي الآخرين.

عندما توليت المنصب، كانت تنتظرني مفاجأة سارة. إذ كنت قد علمت من اتصالي بهيئة العاملين بالبنك، في عهد إدارة فورد على وجه الخصوص، كم هم على قدر غير عادي من التأهيل. ولكن ما لم أعلم شيئًا عنه هو توجه السوق الحرة الخاص بالعاملين، وهو ما اكتشفت الآن أنه أمر يتميز به حتى قسم الإشراف على البنوك وتنظيمها. (كان رئيسه، بيل تايلور، منظِّمًا محترفًا تمامًا ولطيفًا. وقد عينه الرئيس بوش الأب رئيسًا للهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، وكانت وفاته المبكرة في عام ١٩٩٢ ضربة كبيرة لزملائه وللدولة). وهكذا فبينما كانت توصيات هيئة العاملين بمجلس الاحتياط الفدرالي موجهة إلى تنفيذ تفويضات الكونجرس، فقد كانت تُصاغ كذلك مع النظر إلى المنافسة والسماح للأسواق بالعمل. وكان هناك قدر أقل من التشديد على النواهي وقدر أكبر من التشديد على محاسبة وكشف الإدارة اللذين يمكنان الأسواق من العمل بقدر أكبر من الفاعلية. كما كان العاملون يعترفون اعترافًا تامًا بقوة المراقبة المعاصرة باعتبارها خط الحماية الأول ضد الائتمان المبالغ في اتساعه وغير المناسب.

ولا شك في تأثر رؤية التنظيم تلك بالاقتصاديين في المؤسسة وفي المجلس. فقد كانوا بصورة عامة حساسين تجاه الحاجة إلى دعم قوى السوق التنافسية التي غالبًا ما تضرها شبكة الأمان المالي الخاصة بالولايات المتحدة. وتحد شبكة الأمان ـ التي تشتمل على إجراءات احترازية مثل التأمين على الودائع، وحصول البنوك على تخفيضات بنك الاحتياط الفدرالي، والوصول إلى نظام الدفع الإلكتروني المتسع الخاص ببنك الاحتياط الفدرالي ـ من أهمية السمعة باعتبارها قيدًا على خلق الدَّين. وبالرغم من ذلك فإن جهود المديرين لحماية سمعتهم مهمة في كل الأعمال التجارية ولكنها ذات أهمية خاصة في أعمال البنوك، حيث تكون السمعة هي المفتاح إلى صحة عمليات البنك جميعها. فإذا كانت محفظة قروض أحد البنوك أو العاملون فيه موضع شك، فسوف

يختفي المودعون، بسرعة كبيرة في الغالب. ولكن عندما تكون الودائع مضمونة بطريقة ما، يكون الفرار أقل احتمالاً.

قادتني دراسة سحب الودائع على نحو غير اعتيادي من البنوك في فترة الكساد العظيم إلى استنتاج أن التأمين على الودائع أمر إيجابي مع كل الاعتبارات.[١] وبالرغم من ذلك فإن وجود شبكة الأمان المالية الحكومية يعزز بلا شك «الخطر الأخلاقي»، وهو المصطلح المستخدم في أعمال التأمين لوصف سبب قيام العملاء بأعمال ما كانوا ليفكروا فيها بهذه السهولة لو لم يكن مُؤَمَّنٌ عليهم ضد النتائج الضارة لسلوكهم. ومن ثم يجب تصميم التنظيمات المفروضة على الإقراض وسحب الودائع بحرص لتقليل الخطر الأخلاقي الذي تخلقه حتمًا. فالديمقراطية تتطلب تبادل التنازلات.

أسعدني أن كوني منظِّمًا لم يكن ذلك العبء الذي كنت أخشاه. فمن بين مئات تصويتات المجلس على التنظيم أثناء فترة رئاستي، لم أجد نفسي ضمن الأقلية إلا مرة واحدة. (قلت إن قانون المستهلكين الذي يتطلب إعلان سعر الفائدة يعتمد على طريقة حساب خاطئة ـ ليست نقاط جدل فلسفي كبيرة). وبينما لم أشارك قط في التحمس لمناقشة الصياغة الصحيحة قانون من القوانين، فقد هيأت نفسي للقيام بدور مريح أثبت به وجودي فقط بشأن القضايا التي كنت أراها مهمة لقيام بنك الاحتياط الفدرالي أو النظام المالي ككل بوظيفته.

على امتداد العام تعلمت قدرًا كبيرًا بشأن أي نوع من التنظيم ينتج أقل قدر من التدخل. وهناك ثلاث قواعد تقريبية:

١ ـ لابد من توليف التنظيم الذي يتم إقراره في الأزمة بعد ذلك. وقانون ساربينز-

---

(١) كنت أظن باستمرار أن نظام الدفع ينبغي أن يكون خاصًّا بالكامل، ولكني وجدت أن نظام تحويل الأموال الإلكتروني Fedwire الذي يعمل بواسطة بنك الاحتياط الفدرالي، يقدم شيئًا لا يمكن لبنك خاص تقديمه، وهو التسويات النهائية الخالية من المخاطرة. وتقوم نوافذ الخصم الخاصة ببنك الاحتياط الفدرالي بدور مقرض الملاذ الأخير، وهي الوظيفة التي لا يمكن للقطاع الخاص تقديمها بدون الإضرار بقيمة مساهمي البنك.

أوكسلي الذي دُفع به على عجل إلى الكونجرس في أعقاب إفلاس شركتي إنرون وورلدكوم ويلزم بقدر أكبر من الإفشاء المالي بواسطة الشركات، هو المرشح الأول هذه الأيام للمراجعة.

٢ ـ في بعض الأحيان يكون منظِّمون عديدون أفضل من منظِّم واحد. فالمنظِّم الأوحد يصبح كارهًا للمخاطر؛ إذ إنه يحاول الاحتراز من كل النتائج السلبية المتخيلة، مما يخلق عبء إذعان ساحق. وفي الصناعات المالية، حيث يشارك بنك الاحتياط الفدرالي في مجالات الاختصاص التنظيمية مع مراقب العملة، ولجنة الأوراق المالية والبورصات، وغيرها من السلطات، كنا نميل إلى مراقبة بعضنا لبعض.

٣ ـ تبقى التنظيمات بعد استنفاد الفائدة منها ويجب تجديدها بشكل دوري. وقد تعلمت هذا الدرس وأنا أشاهد ڤيرچيل ماتينجلي رئيس القسم القانوني ببنك الاحتياط الفدرالي لفترة طويلة. فقد كان يتعامل بجدية شديدة مع الشرط الذي تنص عليه اللوائح الخاص بمراجعة كل تنظيم من تنظيمات بنك الاحتياط الفدرالي كل خمس سنوات؛ وأي تنظيم كنا نحكم عليه بأنه قد عفا عليه الزمن كان يجري التخلص منه على عجل وبلا أية رسميات.

المجال الذي تكون الحاجة فيه إلى تدخل حكومي أقل بعض الشيء، حسبما أرى، هو القضاء على الغش والتلاعب. فهذا هو لعنة أي نظام للسوق.[1] والواقع أن واشنطن سوف تحسن صنعًا إن هي حولت الموارد من خلق تنظيمات جديدة إلى تسريع تنفيذ القوانين المضادة للغش والمضادة للاحتيال.

من الشائع رؤية المشرعين والمنظِّمين مندفعين إلى نشر القوانين والقواعد الجديدة ردًّا على انهيارات السوق، وغالبًا ما يحتاج تصحيح الأخطاء الناتجة عن ذلك إلى عقود. وقد قلت منذ فترة بعيدة إن قانون جلاس-ستيجول، الذي فصل في عام ١٩٣٣ أعمال الاكتتاب في الأوراق المالية عن أعمال البنوك التجارية، كان يقوم على تاريخ مغلوط. فالشهادة التي أُدلي بها أمام الكونجرس في عام ١٩٩٣ كانت مليئة بالحكايات التي

---

(١) التلاعب مدمر لعملية السوق نفسها لأن المشاركين في السوق بحاجة إلى الاعتماد على صدق المشاركين الآخرين في السوق.

أعطت انطباعًا بأن استخدام البنوك غير المناسب للأوراق المالية التابعة لها يقوِّض صحة الأمر بالكامل. ولم يحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حين مكَّنت أجهزة الكمبيوتر من تقييم النظام المصرفي ككل، أن أصبح من الواضح أن البنوك التي كانت لديها أوراق مالية تابعة لها تحملت أزمة الثلاثينيات وخرجت منها على نحو أفضل من تلك التي لم تكن تتبعها أوراق مالية. وقبل بضعة أشهر من قيامي بواجباتي ببنك الاحتياط الفدرالي، قدم المجلس اقتراحًا بالسماح للبنوك من جديد ببيع الأوراق المالية من خلال الشركات التابعة لها، طبقًا لشروط شديدة التقييد. وظل المجلس يشجع تخفيف القيود، وقد شهدت مرارًا لمصلحة التعديل التشريعي. واستغرق الأمر حتى عام ١٩٩٩ للاستعاضة عن قانون جلاس-ستيجول بقانون جرام-ليتش-بليلي. ومن حسن الحظ أن قانون جرام-ليتش-بليلي، الذي أعاد المرونة التي كانت الصناعات المالية بحاجة شديدة إليها، ليس انحرافًا. فهناك تقدم كبير في الوعي بالآثار الضارة للتنظيم المبالَغ فيه والحاجة إلى القدرة الاقتصادية على التكيف في السنوات الأخيرة. ولا نجرؤ على العودة للوراء.

* * *

تخضع العولمة، أي مد الرأسمالية إلى الأسواق العالمية، لانتقاد مكثف من هؤلاء الذين لا يرون إلا الجانب المدمِّر من التدمير الخلاق، شأنها في ذلك شأن الرأسمالية نفسها. ومع ذلك فإن الأدلة الموثوق بها جميعًا تشير إلى أن فوائد العولمة تتجاوز تكاليفها بكثير، بل إنها تتعدى مجال الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، اكتشف الاقتصادي باري أيكنبرج وعالم السياسة ديفيد ليبلانج، في ورقة مقدمة في أواخر عام ٢٠٠٦، «أدلة [خلال فترة امتدت ١٣٠ عامًا من ١٨٧٠ إلى ٢٠٠٠] على العلاقات الإيجابية التي تسير في كلا الاتجاهين بين العولمة والديمقراطية». كما اكتشفا «أن الانفتاح التجاري يعزز الديمقراطية. ... [وأن] أثر الانفتاح المالي على الديمقراطية ليس بنفس القوة ولكنه مع ذلك يتجه في الاتجاه نفسه [و]... من الأرجح أن الديمقراطيات تزيد القيود المفروضة على رأس المال».

وبناء على ذلك، ينبغي علينا التركيز على معالجة وتخفيف المخاوف التي يثيرها

الجانب المظلم من التدمير الخلاق وليس فرض القيود على البناء الاقتصادي الذي يعتمد الرخاء العالمي عليه. والتجديد مهم لسوقنا المالية العالمية مثلما هو مهم للتكنولوجيا، أو المنتجات الاستهلاكية، أو الرعاية الصحية. وعندما تتسع العولمة وتبدأ في النهاية في التباطؤ، سوف يحتاج نظامنا المالي إلى الاحتفاظ بمرونتها. والنزعة الحمائية، مهما كان الشكل الذي تتخفى فيه، اقتصاديًّا كان أم سياسيًّا، وسواء أكان يؤثر على التجارة أو التمويل، هي وصفة للركود الاقتصادي والاستبداد السياسي. ويمكننا عمل ما هو أفضل من ذلك. بل يجب علينا أن نفعل ما هو أفضل من ذلك.

٢٠

«اللغـــز»

«ماذا يجري؟» كانت تلك شكواي في يونيو (حزيران) من عام ٢٠٠٤ لڤنسنت راينهارت مدير قسم الشئون المالية في بنك الاحتياط الفدرالي. وقد كنت مضطربًا لأننا رفعنا سعر الفائدة الأساسي، ولم يقتصر الأمر على عدم زيادة العائدات على سندات الخزانة المستحقة بعد عشر سنوات فحسب، بل إنها هبطت. وكان ذلك نمطًا اعتدنا على رؤيته فقط في نهاية دورة تقييد الائتمان، عندما تبدأ أسعار الفائدة طويلة الأجل تعكس بالكامل التوقعات التضخمية المخفضة التي هي نتيجة لتقييد بنك الاحتياط الفدرالي.[١] فقد كانت رؤية العائدات تهبط في بداية دورة التقييد أمرًا غير معتاد إلى أقصى حد.

لم تكن دورة التقييد تلك قد بدأت بعد. وكنت قد أشرت إلى بدايتها قبل ذلك بشهرين، عندما قدمت في شهادة أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس إشارة واضحة إلى عزم بنك الاحتياط الفدرالي رفع أسعار الفائدة: «لابد من رفع سعر الفائدة الأساسي إلى حد ما لمنع الضغوط على تضخم الأسعار من الظهور. ...ويعترف بنك الاحتياط الفدرالي بأن الرخاء المستدام يتطلب الحفاظ على استقرار الأسعار وسوف

(١) كان النمط الأكثر اعتيادًا هو نمط أسعار الفائدة طويلة الأجل في عام ١٩٩٤، على سبيل المثال. وفي شهر فبراير (شباط) والشهور التالية رفعنا سعر الفائدة الأساسي بإجمالي ١٧٥ نقطة أساس بهدف الحد من ضرر الارتفاع الأوَّلي في توقعات التضخم. وارتفع العائد على سندات الخزانة. وفي آخر عام ١٩٩٤، وبعد أن رفعنا سعر الفائدة الأساسي ٧٥ نقطة أساس أخرى، هبط العائد.

يعمل، حسب الضرورة، على ضمان النتيجة». وكان أملنا هو رفع أسعار قروض الرهن العقاري إلى المستويات التي تحد من ضرر الانتعاش في الإسكان، الذي كان في ذلك الحين ينتج فقاقيع غير مرغوب فيها.

كان الرد من السوق فوريًّا. فتوقعًا من المشاركين في السوق لزيادة في عائدات السندات المرتبطة عادةً بارتفاع أوَّلي في سعر الفائدة الأساسي، بنى هؤلاء مراكز قصيرة كبيرة في أدوات الدَّين طويل الأجل. وارتفعت عائدات سندات الخزانة المستحقة بعد عشر سنوات بمقدار نقطة واحدة بالمائة تقريبًا خلال الأسابيع العديدة التالية. وبدا أن برنامجنا الخاص بالتقييد يسير في المسار الصحيح. ولكن بحلول شهر يونيو (حزيران) اتضح أن ضغوط السوق مجهولة المصدر دفعت الأسعار طويلة الأجل نحو الهبوط. وظنًّا منا أنه لابد من أن نشهد انحرافًا، فقد كنت مرتبكًا ومتحيرًا.

وقائع السوق التي لا تفسير لها أمر لابد لواضعي سياسة بنك الاحتياط الفدرالي من التعامل معه باستمرار. واستطعت في أكثر من مناسبة اكتشاف مسببات بعض الغرابة في تسعير السوق بعد شهر أو شهرين من مراقبة الشذوذ وهو يعمل. وفي مناسبات أخرى، ظل الانحراف لغزًا. وبطبيعة الحال فإن تغيرات الأسعار تنتج عن التغير في التوازن بين العرض والطلب. ولكن يمكن للمحللين أن يلاحظوا فقط النتائج التي أحدثها التغيير في الأسعار. ولأنه لا يمكننا تحليل نفسية كل المشاركين في السوق لتحديد ما أدى بهم إلى التصرف بالطريقة التي تصرفوا بها، فقد لا يمكننا تفسير بعض الوقائع. وانهيار البورصة في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨٧ مثال لذلك. فحتى يومنا هذا هناك افتراضات متضاربة بشأن ما أحدث ذلك الهبوط القياسي ليوم واحد. وتتراوح التفسيرات بين العلاقات المتوترة مع ألمانيا وأسعار الفائدة المرتفعة. ومن المؤكد أننا عشنا حقيقة أنه كان هناك بائعون أكثر من المشترين. ولكن لا أحد يعلم السبب في الواقع.

لم أخرج بتفسير لواقعة عام ٢٠٠٤، وقررت أنها لابد أن تكون حدثًا عابرًا غريبًا آخر لن يتكرر. وكنت مخطئًا. ففي فبراير (شباط) ومارس (آذار) من عام ٢٠٠٥ ظهر الانحراف من جديد على غير توقع. وكرد فعل لتقييد بنك الاحتياط الفدرالي المتواصل، بدأت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الارتفاع من جديد، ولكن كما حدث في عام ٢٠٠٤، دخلت قوى السوق في اللعبة لتجعل تلك الزيادات لا تدوم طويلاً.

ماذا كانت قوى السوق تلك؟ من المؤكد أنها كانت عالمية، لأن الانخفاضات في أسعار الفائدة طويلة الأجل خلال تلك الفترة تتسم على أقل تقدير بتلك الدرجة من الوضوح التي عليها داخل الولايات المتحدة في الأسواق المالية الخارجية الكبرى. وبالطبع كانت العولمة قوة بارزة تحد من التضخم منذ منتصف الثمانينيات. وكنت لاأزال متحيرًا من النمط الواسع للتغير الذي كنت قد رسمت صورة سريعة له لزملائي في لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٥، حيث قلت لهم «من الصعب جدًّا العثور على قوى تضخمية في أي مكان من العالم. إن شيئًا مختلفًا يجري». وفي تلك اللحظة لم يكن بإمكاني إثباته، غير أني فسرت ما ظننت أنه الإجابة:

> ربما تتذكرون أنني أثرت في وقت سابق من العام الحالي [٢٠٠٧] قضية الأثر غير العادي للتكنولوجيات المتسارعة، وإلى حد كبير التكنولوجيات القائمة على السيليكون، على دوران المخزون الرأسمالي، والهبوط الشديد إلى حد ما في متوسط الرصيد، وبالتالي خلق درجة عالية من عدم الأمان بالنسبة للأفراد الموجودين في أسواق العمل الذين عليهم أن يتعاملوا مع الجهاز التكنولوجي المتغير باستمرار. والمثال الذي أظن أنه يُحْدِث ذلك التطور، بالرغم من كونه مثالاً غير واقعي، هو ما يمكن أن تشعر به السكرتيرات إذا كانت مواضع المفاتيح على آلاتهم الكاتبة يجري تغييرها كل عامين. نحن في واقع الأمر نفعل ذلك مع قوة العمل الشاملة. وأعتقد أن هذا يفسر إلى حد كبير لماذا تكون أنماط الأجور مقيدة على النحو الذي هي عليه. والدليل غير العادي الأخير هو عدد غير مسبوق من عقود العمل التي ينتهي العمل بها بعد خمس أو ست سنوات. فلم يكن لدينا عقود عمل تزيد مدتها على ثلاث سنوات خلال الثلاثين إلى الأربعين سنة الماضية. ...وتظهر التغيرات التكنولوجية البارزة التي تدعم هذا الافتراض مرة واحدة فقط كل قرن، أو ٥٠ عامًا. ... وإضافة إلى ذلك... فإن تقليص حجم المنتجات نتيجة لتكنولوجيات رقائق الكمبيوتر أحدثت ... انخفاضًا كبيرًا في تكاليف النقل الضمنية. ونحن ننتج منتجات صغيرة جدًّا ذات تكلفة نقل أقل. ... [وعلى القدر

> نفسه من الأهمية] التأثير الضخم لتكنولوجيا الاتصالات في تقليل كلفة الاتصالات. ... ومع انتشار المنتجات صغيرة الحجم وانخفاض تكاليف الاتصالات، أصبحت المعمورة أصغر بشكل كبير. ... ونحن الآن نرى ... انتشار الاستعانة بمصادر خارجية في الإنتاج ... على نحو كبير في أنحاء المعمورة. وما يمكن توقع رؤيته عندما يحدث ذلك ـ وهو يحدث بالفعل ـ توليفة من الكفاءة الرأسمالية المتزايدة وهبوطًا في تكاليف وحدات العمل الاسمية. ... وهذه ظاهرة جديدة، وهي تثير أسئلة لافتة للانتباه فيما يتعلق بما إذا كان هناك بالفعل شيء أكثر أهمية يجري [لـ] مدى أطول.

قلت لهم إنه لا يمكننا التأكد من التقويم الصحيح لعالمنا المتغير ربما لمدة خمس إلى عشر سنوات، ولكن مرور الوقت أبرز فحسب ظاهرة التضخم العالمي كأشد ما يكون. ومع مقدم الألفية الجديدة، أصبحت إشاراتها شديدة الوضوح، حتى بين البلدان النامية التي تزخر تواريخها بالوقائع التضخمية. ففي عام ٢٠٠٣ استطاعت المكسيك بفخر تسويق سند مقوَّم بالبيزو لأول مرة منذ عشرين عامًا، بعد ثماني سنوات فقط من مواجهة الدولة لأزمة سيولة شديدة لم تستطع الحكومة فيها العثور على مشترين حتى للدَّين قصير الأجل المقوَّم بالدولار وطالبت بضمانات تقودها الولايات المتحدة. ولابد من الاعتراف بأن المكسيك اتخذت عددًا من الخطوات المهمة لترتيب بيتها المالي والنقدي في أعقاب عجزها عن سداد الديون في عام ١٩٩٥. ولكن لم يكن في تلك الخطوات ما يوحي بأنها ستكتسب بسرعة القدرة على بيع السند المقوَّم بالبيزو المستحق بعد عشرين عامًا ويحقق عائدًا منخفضًا. وكان تاريخ المكسيك الاقتصادي الكلي المتباين يتطلب حتى ذلك الحين إصدارات دَين مقوَّمة بالعملات الأجنبية لاجتذاب المستثمرين.

ولم تكن المكسيك حالة منعزلة. فحكومات بلدان نامية أخرى كانت تصدر دَينًا طويل الأجل بعملتها بأسعار فائدة كانت الدول المتقدمة سترحب بها فرحةً قبل عشر سنوات. وقد لاحظت أن البرازيل استطاعت، على عكس التجربة السابقة، استيعاب تخفيض قيمة عملتها بمقدار ٤٠ بالمائة في عام ٢٠٠٢، مع حدوث نتائج تضخمية قصيرة المدى ومتواضعة نسبيًّا فحسب.

لقد تمت السيطرة على التضخم بالفعل في أنحاء المعمورة. إذ هبطت توقعات التضخم، التي تنعكس في عائدات الدَّين طويل الأجل. وانكمشت العائدات على دَين البلدان النامية إلى مستويات منخفضة غير مسبوقة. واختفت معدلات التضخم السنوية ثنائية، وأحيانًا ثلاثية، الأرقام التي كانت فيما مضى من علامات الاقتصادات النامية، مع عدد قليل من الاستثناءات. وأصبحت وقائع التضخم المفرط شديدة الندرة.(١) وكان متوسط الزيادة السنوية في أسعار المستهلكين بالدول النامية ٥٠ بالمائة فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٨. وبحلول عام ٢٠٠٦ هبط تضخم أسعار المستهلكين إلى أقل من ٥ بالمائة.

ولكن مع أن العولمة حدَّتْ من أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فلم يكن لدينا في صيف عام ٢٠٠٤ ما يدعو إلى توقع أن يرفع تقييد بنك الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة طويلة الأجل معه. ذلك أننا كنا نتوقع أن نبدأ فحسب من سعر فائدة طويلة الأجل أقل مما كان معتادًا في الماضي. وأوحى الرد على تقييد بنك الاحتياط الفدرالي النقدي غير المسبوق في ذلك العام بأنه إضافةً إلى العولمة، ظهرت قوى شديدة الأهمية كان مغزاها الكامل يتضح حينذاك فحسب. وقد ارتبكت. أسميت الوضع العام غير المسبوق تاريخيًّا «لغزًا». ولم يخفف من حيرتي تلك الزجاجات العديدة من النبيذ ماركة Conundrum(٢) التي تصل إلى مكتبي. ولا أتذكر تواريخ صنعها.

قدَّم حدث غير ملحوظ على نطاق كبير في أوروبا المفتاح الأول لحل اللغز الجديد. فقد أبلغت شركة سيمنز، وهي أحد مصدِّري ألمانيا الكبار، نقابتها، آه جيه ميتال، في عام ٢٠٠٤ أنه ما لم توافق النقابة على تخفيض في الأجور بما يزيد على ١٢ بالمائة في اثنين من المصانع فسوف تفكر سيمنز في نقل منشآتها إلى أوروبا الشرقية. ولشعور النقابة بأنها محاصرة، فقد أذعنت للطلب، وأوقف خروج معدات مصانع سيمنز إلى الاقتصادات المحررة حديثًا في أوروبا الشرقية.(٣) مسَّ ذلك الحدث وترًا حساسًا لدي لأنني كنت قد اطلعت على تقارير عن مواجهات مشابهة من قبل. وأدى ذلك

(١) كانت زيمبابوي، التي أربكت اقتصادها، الاستثناء الرئيسي.

(٢) هذه الكلمة معناها «اللغز». (المترجم)

(٣) في سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٦ تفاوضت شركة فولكس ڤاجن على اتفاق مشابه لتخفيض متوسط أجر الساعة مقابل ضمان فرص العمل التي يهددها نقل معدات المصانع.

إلى مراجعتي لنموذج زيادات الأجور في ألمانيا. فقد كان أصحاب العمل يشكون منذ فترة طويلة بأن الأجور المرتفعة تجعلهم عاجزين عن المنافسة، حتى وإن كان متوسط التعويض في الساعة لم يكن يرتفع على نحو كبير ـ كان المعدل السنوي ٣,٢ بالمائة فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٢. وها هي رسالتهم تصل بوضوح الآن. وابتداءً من أواخر عام ٢٠٠٢ خُفِّضت تكاليف العمل في الساعة فجأة إلى نصف ذلك المعدل، وظلت بطيئة جدًّا حتى عام ٢٠٠٦.

استطاعت سيمنز وسائر الصناعة الألمانية، بمساعدة من الإصلاحات التي تسمح باستخدام أوسع لمن يُسمون العمال المؤقتين، تقليل الأجور الألمانية، ومن ثم الأسعار. وهبطت توقعات التضخم مع هبوط معدل التضخم المسجل. وبالطبع كان فقدان آه جيه ميتال للقدرة على التفاوض بالكامل نتيجة لقوى خارج حدود ألمانيا ـ دخول ١٥٠ مليون عامل يتسمون بقدر جيد من التعليم وانخفاض الأجر المشهد التنافسي، بعد أن أفلتوا من قبضة النظام الاقتصادي المخطط مركزيًّا التابع للإمبراطورية السوڤييتية.

ليس هناك الكثير الذي يتحدى انتهاء الحرب الباردة ـ تراجع القوتين النوويتين العظميين في العالم عن شفا الحرب ـ باعتباره أهم حدث جيوبوليتيكي في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد كانت الأهمية الاقتصادية لموت الاتحاد السوڤييتي رهيبة في حد ذاتها، كما أشرت في الفصل السادس. وكشف سقوط سور برلين حالة الخراب الاقتصادي الذي كان على قدر شديد من التدمير الذي ألحق بالتخطيط المركزي، الذي كانوا يتباهون به من قبل باعتباره البديل «العلمي» لـ«فوضى» السوق، العار وأكسبه سمعة سيئة في نهاية الأمر. لم يكن هناك تأبين يعدد مناقبه أو تشريح لمعرفة أسباب الوفاة. لقد اختفى فحسب، دون أن يكون هناك نشيج من الخطاب السياسي والاقتصادي. ونتيجة لذلك عجَّلت الصين الشيوعية، التي كانت قد اكتشفت المزايا العملية للأسواق قبل ذلك بعقد، مسيرتها نحو رأسمالية السوق الحرة، دون أن تعترف بطبيعة الحال بأن هذا هو ما تفعله. وبدأت الهند تستيقظ من الاشتراكية البيروقراطية الخاصة برئيس الوزراء السابق جواهر لال نهرو. وجرى تعليق أية أفكار ربما كانت لدى الاقتصادات الناشئة عن تنفيذ أو توسيع أشكال التخطيط المركزي الاقتصادية في هدوء.

وبعد قليل بدأ مليار عامل، الكثيرون منهم على قدر جيد من التعليم، وجميعهم يحصلون على أجور منخفضة، ينجذبون إلى الأسواق التنافسية العالمية قادمين من الاقتصادات التي كانت بالكامل أو بشكل جزئي مخططة مركزيًّا ومعزولة عن التنافس العالمي. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في عام ٢٠٠٥ شارك أكثر من ٨٠٠ مليون عضو في قوة العمل العالمية في الأسواق ذات التوجه التصديري وهي بالتالي تنافسية، بزيادة مقدارها ٥٠٠ مليون منذ سقوط سور برلين في عام ١٩٨٩ و٦٠٠ مليون منذ عام ١٩٨٠، حيث كانت حصة آسيا تمثل نصف الزيادة. وانتقلت أعداد أقل في أوروبا الشرقية من وراء «حماية» الأنظمة المخططة مركزيًّا إلى الأسواق التنافسية المحلية. ومازال على ملايين عديدة من الأشخاص، في الصين والهند بشكل أساسي، أن يمروا بهذا التحول.

أدى انتقال العمال هذا إلى السوق إلى هبوط في الأجور العالمية، والتضخم، وتوقعات التضخم، وأسعار الفائدة، وأَسْهَمَ بالتالي على نحو كبير في زيادة النمو الاقتصادي العالمي. وبالرغم من أن إجمالي أجور القوة العاملة التي نُقِلت من موضعها الأصلي حديثًا سوى جزء من إجمالي أجور الدول المتقدمة، فقد كان الأثر شديد الوضوح. ولم تؤدِ الواردات منخفضة الأسعار إلى إزاحة الإنتاج وبالتالي العمال في الدول المتقدمة فحسب، بل إن الأثر التنافسي للعمال الذين جرت إزاحتهم ويبحثون عن فرص عمل جديدة كبح أجور العمال الذين لا يوجدون بشكل مباشر على خط النار الخاص بالواردات منخفضة الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، عرَّضت هجرة العمالة منخفضة الأجر من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية جزءًا من القوى العاملة المحلية في أوروبا الغربية إلى التنافس المحسَّن على الأجر. وأخيرًا، فقد كبحت الصادرات الآتية من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيًّا فيما مضى أسعار صادرات الاقتصاد كافةً.

لو كان العمال رخيصو التكلفة الذين تزيد أعدادهم على المليار وصلوا إلى أسواق العمل العالمية بشكل جماعي بين عشية وضحاها، فإني لا أشك أنه كانت ستنشأ عن ذلك فوضى. فقد استغرقت اقتصادات أوروبا الشرقية التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفييتي عقدًا من الزمان لإتمام تحولها، ولكنه لم يكن تحولاً سهلاً. ومع ذلك فقد

كانت لا تمثل سوى جزء من التحول التكتوني المحتمل. والأكثر هيمنة حتى الآن هي الصين، حيث تشير بيانات القوة العاملة، بالقدر الذي يمكن به الاعتماد عليها، إلى انتقال بطيء ولكنه يتسارع بالتدريج تشرف عليه الحكومة لقوة العمل في المقاطعات الريفية إلى المناطق الديناميكية التي تهيمن عليها السوق في دلتا نهر اللؤلؤ وغيرها من المناطق. فقد هجرت أعداد ضخمة من العمال الصينيين الأعمال المتصلة بالزراعة من أجل الحصول على فرص عمل في الصناعة والخدمات في المناطق الحضرية. وتزعم الأعمال التجارية الخاضعة للسيطرة الخاصة بأن لديها حصة كبيرة من القوة العاملة الصينية التي تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون شخص. وبحلول عام ٢٠٠٦ هبطت الزراعة إلى ما يزيد قليلاً على خُمسَي إجمالي التوظيف. ومازال التوظيف الصناعي الصيني مُطَّردًا بالرغم من التخفيضات الضخمة للقوة العاملة في المشروعات المملوكة للدولة. وكانت أكبر زيادات التوظيف على مدار العقد الماضي في الخدمات.

من المهم أن نعرف أن سرعة، أو معدل تغيير، الانتقال من التوظيف المخطط مركزيًا إلى الأسواق التنافسية هي التي تحدد درجة الضغط الذي يحد من الضغط على تكاليف أجور الدول المتقدمة ومن ثم الأسعار. وبسبب الآثار غير المباشرة للواردات والهجرة التنافسية، تؤثر إضافة العمال منخفضي السعر **الجدد** على بنية تكاليف العمالة بالكامل في البلدان المتقدمة. وكلما كان معدل إضافات العمال إلى السوق التنافسية أعلى كان الضغط لأسفل على تكاليف الأجور والأسعار في البلدان المتقدمة أكبر. وربما كان الأثر الشامل الأوَّلي هو تخفيض نقطتين بالمائة من نمو الأجور السنوي على الأكثر. وقد يبدو احتمال أن تنبع هذه الآثار الشاملة الأساسية من الأثر الأوَّلي الواضح تواضعه كرجل يرفع طنًا من الصلب. ولكن إذا كانت لديه رافعة، فيمكنه. وقد تغير مسار النمو، مما ولَّد دورة من تكاليف الأجور المخفضة التي تؤدي إلى توقعات تضخمية أقل، وهو ما يزيد بدوره ضغط زيادة الأجور ويكبح زيادات الأسعار.

الصين حتى الآن هي صاحبة النصيب الأوفر في هذا الاتجاه. فعلى امتداد ربع القرن المنصرم وفر المعدل المتزايد لهجرة العمال إلى المقاطعات الساحلية ذات التوجه التصديري درجة تتزايد باستمرار من إنقاص حدة تضخم الأجور (أو الأسعار) للاقتصادات المتقدمة. ولكن هذا يشير كذلك إلى أنه ما إن يكتمل انتقال العمال الذين

كانوا من قبل خاضعين للتخطيط المرزي، ولديهم الرغبة والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، حتى يتوقف الضغط لأسفل على معدلات الأجور والأسعار في البلدان المتقدمة، على الأقل من هذا المصدر العالمي. وفي عام ٢٠٠٠ كان نصف القوة العاملة في الصين لا يزال مستخدمًا في الصناعة الأساسية (وهي الزراعة في الغالب). وقد بلغت كوريا الجنوبية ذلك المستوى في عام ١٩٧٠ متجهة نحو الهبوط. واليوم نسبة التوظيف في الصناعة الأساسية في الصين حوالي ٤٥ بالمائة، وفي كوريا الجنوبية ٨ بالمائة. وإذا كان على الصين أن تسير في مسار كوريا الجنوبية التاريخي على امتداد ربع القرن المقبل، فإن معدل الهجرة الداخلية فيها (الذي لا يزال في ارتفاع) لن يبلغ ذروته إلا بعد سنوات عديدة أخرى. ولكن نوعية البيانات، الخاصة بكوريا في السنوات الأولى وبالصين الآن، تحد من الوضوح الذي يمكننا به قياس معدلات الهجرة المتغيرة. وعلاوة على ذلك فإنه بناءً على الفروق بين الصين الحالية وكوريا الجنوبية قبل ربع قرن مع أخذ الحجم والتوجه السياسي والسياسات الاقتصادية في الاعتبار، فإن القياسات يمكن أن تكون موحية فحسب.

لن يكون الوقت الحرج بالنسبة للنظرة المستقبلية الاقتصادية العالمية ولواضعي السياسات عندما يصل انتقال العمال إلى نهايته، بل عندما يبدأ معدل الزيادة في التباطؤ. ونحن نعلم أنه سوف يتباطأ، حيث إنه في لحظة ما، مهما بعدت، سوف يكتمل الانتقال إلى الأسواق التنافسية. وعندما يبلغ معدل تدفقات العمال ذروته، سوف تبدأ الآثار التي تحد من التضخم في التلاشي وسوف تظهر ضغوط التضخم الأعلى. وقد تكون نقطة التحول تلك بعد سنوات عديدة في المستقبل، كما يوحي القياس الكوري. ولكن الأدلة المبكرة على أن هذه العملية تجري الآن قد تغري التوقعات المتزايدة الخاصة بالتمويل العالمي إلى تقديم موعد تحول السوق، ربما عامين أو ثلاثة.

بينما أدى الانخفاض الملحوظ في التضخم وتوقعات التضخم بعد سقوط سور برلين إلى انخفاض علاوة التضخم المجسدة في إصدارات الدَّين طويل الأجل في أنحاء العالم، فقد كان تأثيرها على أسعار الفائدة الحقيقية مقصورًا على علاوات التضخم المخفضة الناتجة عن قلة تقلبات السوق التي يعززها التضخم. ويبدو أن بقية الهبوط في أسعار الفائدة الحقيقية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في ميل العالم

المؤثر إلى الادخـار مقارنة بميله إلى استثمار تلك المدخـرات في أصـول إنتاجية. فقد غمرت الأسواق المالية العالمية مدخرات محتملـة تـزيد على الحاجـة، ممـا أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية. إلا أن هذا يبدو كـذلك نتيجة للتحول ما بعد السوفييتي إلى الأسواق التنافسية بين البلدان النامية وما نتج عن ذلك من زيادة كبيرة في النمو.

لابد باستمـرار أن تكـون الاستثمـارات العالمية في المصانع والمعدات والمخزونات والمنازل مساوية للمدخرات العالمية ـ الوسيلة الصافية لتمويل تلك الاستثمارات. ولابد لكل أصل من مالك. ولابد أن تكـون القيمـة السـوقية للمطالبات «الورقيـة» على الأصول الرأسمالية المنشأة حديثًا مساوية للقيمة السوقية لتلك الأصول. بمعنى أن يكون دفتر شيكات العالم متوازنًا. وفي النهـاية لابد أن تساوي المدخرات الاستثمار بالنسبة للعالم ككل. ولكن الأعمال التجـارية والأسـر المعيشية تخطط استثماراتها قبل أن تعرف أي من المدخرين في العالـم سوف يمولها في النهاية. ويخطط المدخرون في العالم مدخراتهم قبل أن يعرفوا ما هي الاستثمارات التي سوف يمولونها. وبناءً على ذلك، فإن الاستثمار المزمع بالنسبة لأية فترة يكاد لا يساوي الادخار المزمع.

وعندما يحاول المستثمرون والمدخرون الوصول إلى مقاصدهم في السوق، يجبر أي اختلال أسعار الفائدة الحقيقية على التغير إلى أن يحدث تساوي بين الاستثمار الحقيقي والمدخرات الحقيقية. وإذا زاد الاستثمار المزمع على المدخرات المزمعة، فسوف ترتفع أسعار الفائدة بما يكفي لإقناع المستثمرين بعدم الاستثمار وإقناع المدخرين بمزيد من الادخار. أما إذا زادت المدخرات المزمعة على الاستثمار المزمع، فسوف تهبط أسعار الفائدة الحقيقية. وخارج الكتب الدراسية، ليست هذه العملية تتابعية ولكنها متزامنة وفورية. فنحن لا نلاحظ أبدًا الاستثمار العالمي الفعلي باعتباره مختلفًا عن المدخرات العالمية الفعلية.

بالرغم من دخول الأسر المعيشية والأعمال التجارية المنخفضة في البلدان النامية، فهي تدخر أنصبة من دخلها تزيد على ما تدخره الأسر المعيشية والأعمال التجارية

في البلدان المتقدمة. ذلك أن الدول المتقدمة لديها شبكات مالية واسعة تقرضٍ المستهلكين والأعمال التجارية، وهي في الأغلب تدعمها الضمانات، مما يمكن جزء كبير من الإنفاق على نحو يتجاوز الدخول الحالية. وهذه الشبكات المالية أقل بكثير في الدول النامية مما لا يحث الناس على الإنفاق على نحو يتجاوز دخولهم. وعلاوة على ذلك فمازالت معظم الدول النامية قريبة من مستوى الكفاف، مما يجعل من الضروري للأسر المعيشية التأمين ضد الأحداث الطارئة في المستقبل. فهي تبحث عن مصد يحميها مما تخشاه من عِوَز وفاقة، وبما أن القليل من تلك البلدان بها شبكات أمان حكومية كافية للحماية من الشدائد، فإن السبيل الوحيد لكي تحمي الأسر المعيشية نفسها من الشدائد هو أن تدخر المال. فالناس مجبرون على الادخار ليوم يحتاجون فيه هذا المال عند تقاعدهم.(١)

كما ورد إلى صندوق النقد الدولي، فقد كانت المدخرات باعتبارها نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي للاقتصادات المتقدمة (أي الدول المتقدمة) خلال الثمانينيات والتسعينيات تميل إلى التراوح بين ٢١ و٢٢ بالمائة. أما متوسط البلدان النامية في هذين العقدين فكان من ٢٣ إلى ٢٤ بالمائة. ولكن ابتداءً من عام ٢٠٠٠ بدأ تبني العالم النامي للأسواق التنافسية والممارسات الرأسمالية يحقق الفائدة المرجوة منه. فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر لتشغيل القوة العاملة المحلية منخفضة الأجر الذي تشجعه حقوق الملكية الموثوق بها إلى حد كبير في تسريع النمو الذي يقوده التصدير.(٢)

---

(١) أظهر أحد أقدم تحليلاتي التي قمت بها لمجلس المؤتمر الصناعي القومي، قبل أكثر من نصف قرن، أن الفلاحين المزارعين الأمريكيين، بالرغم من متوسطات دخولهم المنخفضة، يدخرون حصصًا من دخولهم تزيد عما يدخره سكان المدن. فلم تكن الدخول الحضرية خاضعة لتقلبات الطقس التي تصيب كل الأسر الزراعية في تلك الأيام. مع ملاحظة أنه في تلك الفترة كانت جماعات الرفاق بالنسبة للمزارعين مزارعين آخرين ومن ثم لم تكن أنماط الإنفاق الحضرية قد تسربت بشكل كامل إلى المجتمع الزراعي.

(٢) كما أشرت من قبل، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين تدريجيًا من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، وبعد ذلك زاد سبعة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٦، حيث انتشرت الأدلة على كون رأسمالية السوق القوة الأكثر فاعلية للرخاء. وسواء أكان هذا الأمر صحيحًا أو خاطئًا، فلابد أن المستثمرين الأجانب =

خلال السنوات الخمس المنقضية، كان نمو البلدان النامية ضعف نمو البلدان المتقدمة. كما ارتفعت معدلات ادخارها ـ حيث تحتل الصين القمة ـ من ٢٦ بالمائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢ في عام ٢٠٠٦ حيث كـان الاستهلاك في تلك المجتمعات المحافظة ثقافيًا متأخرًا، وكان الاستثمار أقل كثيرًا من الزيادة التي شهدها الادخار. وانخفضت معدلات الادخار في العالم المتقدم إلى ما دون ٢٠ بالمائة منذ عام ٢٠٠٢. وزاد الاستثمار العالمي زيادة متواضعة جدًّا باعتباره نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، حيث شهدت البلدان النامية كلها تقريبًا تلك الزيادة.[1] وقد اختارت الدول المنتجة للنفط أن تنفق حصة متواضعة من عائداتها المتزايدة عن القدرة الإنتاجية النفطية.

وبطبيعة الحال يمكن للاقتصاديين قياس المدخرات، ولكن بما أن نوايا الادخار نادرًا ما تُسجَّل في أي مكان، فإن تقديرات النوايا ليست أفضل كثيرًا من التخمين القائم على العلم. ومع ذلك فمن المعقول افتراض أن مدخرات العالم المزمعة فاقت الاستثمار المزمع في السنوات الأخيرة، وهو ما دل عليه الانخفاض العالمي في أسعار الفائدة طويلة الأجل ـ أي تلك المعدلة حسب توقعات التضخم. وحتى مع عدم وجود تغيير أي شخص لسلوك المدخرات المزمعة فإن الحصة المتزايدة من دخول العالم التي تتجمع لدى الاقتصادات النامية ذات معدلات الادخار المرتفعة على نحو مزمن سوف تدفع المدخرات العالمية المزمعة لأعلى باستمرار العام تلو الآخر. وسوف يستمر هذا الاتجاه مادامت معدلات نمو الاقتصاد النامي تتجاوز معدلات الاقتصاد المتقدمة، وهو ما عليه الحال منذ عام ٢٠٠٠. ومن المعتاد عندما تهبط أسعار الفائدة الحقيقية أن يواجه الاقتصاديون مشكلة في تحديد ما إذا كان ذلك ارتفاعًا في المدخرات المزمعة أم أن هبوطًا في الاستثمار المزمع هو السبب المباشر. ولكن الزيادة الكبيرة في مدخرات البلدان النامية، التي يُستثمر نصفها فقط في العالم النامي، تشير بقوة إلى

= كانوا يعتقدون أن السلطات الحاكمة في الصين استوعبت الدرس وكانت تنفذه في حكم القانون الخاص بها الذي يتسم بالغموض أحياناً.

(١) المشكلة الصغرى التي يواجهها عمل مثل هذا التقدير هو أن مدخرات العالم واستثماراته المسجلة يفصل بينها التباين الإحصائي.

أن فائض مدخرات البلدان النامية هو الذي يدفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى أسفل. وبما أن الاستثمار الحقيقي المسجل للبلدان المتقدمة قد ارتفع ارتفاعًا متواضعًا (حيث تحركه أسعار الفائدة المنخفضة)، فلابد أن الاستثمار المزمع في العالم المتقدم كان مستقرًا باعتباره جزءًا من إجمالي الناتج المحلي. والواقع أنه كما سأشير في الفصل الخامس والعشرين، فإن الاستثمار المزمع في الولايات المتحدة متأخر في السنوات الأخيرة، بناءً على الحصة الأكبر من التدفق النقدي الداخلي للشركات التي أعيدت للمساهمين، فيما يُفترض أنه بسبب غياب فرص الاستثمار الجديدة. وتتسق هذه البيانات مع فكرة أن ما يشهده العقد الحالي من هبوط في أسعار الفائدة طويلة الأجل، الاسمية والحقيقية، هو في المقام الأول بتأثير من القوى الجيوبوليتيكية وليس بتأثير من العمل الطبيعي لقوى السوق.

إذا استمرت البلدان النامية في النمو بمعدل سريع وتوسعت الشبكات المالية لتقديم القروض على نحو أيسر لعدد متزايد من المواطنين ذوي الدخول الفائضة المتزايدة، فلابد أن تهبط معدلات الادخار في البلدان النامية، إلى معدلات الثمانينيات والتسعينيات على أقل تقدير. وتتضح الرغبة الفطرية لدى الإنسان في ارتقاء السلم الاجتماعي في الأسواق الاستهلاكية الوليدة في العالم النامي. وقد تميل الزيادة في الاستهلاك إلى إزالة الضغط إلى أسفل الذي تسببه المدخرات الزائدة على أسعار الفائدة الحقيقية.[1] ولكن من المرجح أن يحدث هذا حتى إذا تباطأ معدل نمو دخول البلدان النامية. ففي كل الاقتصادات نادرًا ما يتماشى الإنفاق مع الزيادات غير المتوقعة في الدخل؛ ومن ثم زيادة معدلات المدخرات. وعندما يتباطأ النمو في عودة إلى الاتجاه، تميل معدلات المدخرات إلى الانخفاض.

وهكذا فعندما تستكمل القوى العاملة التي كانت مخططة مركزيًا من قبل تحولها إلى الأسواق التنافسية، وعندما تيسر الأنظمة المالية التي تزداد تطورًا في البلدان النامية الميل الفطري إلى الاستهلاك الأكثر والادخار الأقل، سوف يفقد التضخم وعلاوة

---

(١) بطبيعة الحال شريطة ألا يهبط بالترادف الاستثمار المزمع باعتباره جزءًا من إجمالي الناتج المحلي.

التضخم وأسعار الفائدة تدريجيًّا مصد الحد من التضخم الذي كان لديها في العقد الماضي. وسوف أتناول توقيت تلك الأحداث في الفصل الأخير.

سوف تتضاءل قدرة الاقتصادات النامية على الاستمرار في النمو أسرع من الاقتصادات المتقدمة ما لم يمكن للدول النامية تكملة التكنولوجيا المقترضة لديها برؤى جديدة متعمقة وابتكارات من علمائها ومهندسي التكنولوجيا الفائقة فيها. فالمهندسون الجدد يجري تعليمهم في الوقت الراهن في الصين والهند وأماكن أخرى على تكنولوجيات القرن الماضي التي ابتُكرت في الغرب. وقد يكون من المنطقي توقع تجاوز البعض للمستويات التكنولوجية الخاصة بالاقتصادات المتقدمة. ولكن الأهم للنمو الاقتصادي - بل وربما يكون شرطًا ضروريًّا لتجاوز تكنولوجيا الصين أو الهند أو روسيا لتكنولوجيا الولايات المتحدة على سبيل المثال - هو اليقين السياسي.

ما هو المقدار الذي أسهم به النظام السياسي الأمريكي - حمايته للحقوق الفردية، وخاصةً حقوق الملكية، ودرجتها المنخفضة نسبيًّا من التنظيم وقلة حدوث الفساد - في الفجوة بين مستويات المعيشة الخاصة بالمقيمين الأمريكيين ومستويات معيشة الدول النامية؟ أظن أنه مقدار كبير. ومع ذلك فبالرغم من أنه ربما تكون لدينا جامعات على المستوى العالمي، فإن نظام تعليمنا الابتدائي والثانوي، كما سأشير في الفصل الحادي والعشرين، يفتقر إلى توفير الموهبة المحلية لتشغيل بنيتنا الأساسية شديدة التعقيد التي تخرج مستويات من السلع والخدمات لا يمكن لأي بلد مجاراتها.

يستثمر مواطنو البلدان النامية العاجزون عن العثور على معدلات العائد المعدلة حسب المخاطر في بلادهم داخل الولايات المتحدة، حيث تحظى حقوق الملكية التي يتمتع بها الجميع - المواطنون الأمريكيون والأجانب - بالحماية المتساوية والقوية في ظل القانون منذ أكثر من قرنين. ويحمي القليل من البلدان النامية حقوق الملكية حتى الخاصة بمواطنيها كما نحمي نحن حقوق ملكية الأجانب. وعندما أقول معدلات العائد «المعدلة حسب المخاطر» فأنا أشير إلى درجة المخاطرة في البلدان النامية،

وفي عدد من البلدان المتقدمة كذلك، الخاصة بالمصادرة الكاملة للاستثمارات أو ما يساويها في صورة التنظيم المُخْفِت، أو الضرائب الجزافية، أو التنفيذ غير المنتظم للقانون، أو الفساد المتفشي.

النقطة التي أود التشديد عليها هي أن أي قدر مناسب من درجة حقوق الملكية في بلد ما لابد أن يشمل عوامل مثل التنظيم والتعسف في تنفيذ القوانين. وبالإضافة إلى ذلك يزيد الفساد تكلفة الملكية. وتقدير معظم البلدان النامية ضعيف فيما يتعلق بكل تلك النقاط. والواقع أن السبب الرئيسي في بقائها بلدانًا «نامية» وصعوبة تحولها إلى بلدان «متقدمة» هو ضعف تقديرات تنفيذ حقوق الملكية. وتحتل الولايات المتحدة مرتبة متقدمة. ذلك أن «علاوات المخاطر السياسية» فيها من بين الأدنى في العالم.[١]

يمكنني بسهولة تخيل فجوة المعرفة التكنولوجية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية وهي تضيق بشكل كبير. ومع ذلك أجد من الصعب التنبؤ بتغير ملحوظ قصير المدى في النزعة الاستبدادية الصينية، أو بيروقراطية الهند القامعة، أو التنفيذ غير المنتظم لحقوق الملكية في روسيا. والواقع أن إدراك المستثمرين لتغير هذه المخاطرة السياسية ببطء يجعل من المرجح أنه ستمر سنوات عقب حدوث أية تغيرات أساسية وموثوق بها قبل استئصال تلك المخاطر بصورة كبيرة من اتخاذ القرار الاقتصادي.

أظن باستمرار أن التضخم الذي يُقاس بمعدل منخفض مقداره ١ بالمائة لا يمكن استدامته في اقتصاد يستخدم العملات الورقية في مجتمع ديمقراطي على نحو تنافسي به أية بقايا من الشعبوية (هل هناك بلد محصن ضد ذلك؟).[٢] وهذه العملة بطبيعتها ليست هناك قيود على عرضها إلا إجراءات البنك المركزي، ولا يمكن فصلها بالكامل

---

(١) ومع ذلك فقد أضيرت سمعة الولايات المتحدة بعض الشيء بسبب إحباط تملك الجانب لشركات كبيرة ـ «أونوكول» بواسطة شركة صينية في عام ٢٠٠٥، وشركة تدير الموانئ الأمريكية بواسطة شركة دبي للموانئ العالمية في عام ٢٠٠٦.

(٢) بناءً على التحيز لأعلى الخاص بالأسعار المقاسة، ربما يمثل معدل ١ بالمائة في زيادة الأسعار اقتصادًا ذا استقرار سعري.

عن النفوذ السياسي. وتظل التضخمات الأمريكية في عامي ١٩٤٦ و١٩٥٠ وأواخر السبعينيات حاضرة بقوة في ذاكرتي. (وقد كان هناك تحدٍ لهذه الرؤية في عام ٢٠٠٣ من قِبَل الانكماش الياباني، مع أن الانكماش لم يسيطر في النهاية داخل الولايات المتحدة). وإذا كان معدل التضخم التقليدي للعملة الورقية التي تجري إدارتها على نحو ديمقراطي يزيد على ١ إلى ٢ بالمائة، فما هي القوة التي يمكنها جعل التضخم دون تلك العلامة مثل القوتين الكبيرتين اللتين تحدان من التضخم السابق مناقشتهما في هذا الفصل؟ الإجابة الأكثر وضوحًا هي السياسة النقدية. فسوف تكون هناك لحظة يُضطر فيها رجال البنوك المركزية، كما سأشير في الفصل الخامس والعشرين، مرة أخرى لاحتواء الضغوط التضخمية.

استوعب رجال البنوك المركزية على مدى العقود العديدة الماضية مبدأً مهمًّا: استقرار الأسعار هو السبيل إلى أقصى قدر من النمو الاقتصادي المستدام. والواقع أن اقتصاديين عديدين يرجعون الفضل إلى السياسة النقدية للبنوك المركزية باعتبارها عاملاً أساسيًّا فيما حدث خلال العقد الماضي من تخفيض للتضخم في أنحاء العالم. وأود تصديق ذلك. فأنا لا أنكر أننا عدلنا السياسة لتكون متسقة مع الاتجاهات العالمية للحد من التضخم حين ظهرت. ولكني أشك كثيرًا في أن أيًّا من الأعمال السياسية أو مصداقية البنوك المركزية المضادة للتضخم كان له دور ريادي في انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل في العقد أو العقدين الماضيين. فذلك الهبوط (واللغز) يمكن إرجاعه لقوى أخرى غير السياسة النقدية. وحقيقة الأمر أنه من خلال تجربتي منذ منتصف التسعينيات مع التفاعل بين سياسات البنوك المركزية في العالم والأسواق المالية أدهشني كيف كان من السهل نسبيًّا خفض التضخم. فقد كانت الضغوط التضخمية التي كنت على وعي شديد بها في أواخر الثمانينيات غائبة إلى حد كبير، أو بدقة أكثر كامنة. وقد كشف «اللغز» هذه النقطة.

كي تحكم البنوك المركزية على النجاح في احتواء التضخم فإنها تهتم بالتغيرات في توقعات التضخم الضمنية في أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل. ويكون النجاح واضحًا عندما تهبط أسعار الفائدة طويلة الأجل في مواجهة التقييد النقدي الشديد. ولكن كما أذكر، فإنه أثناء معظم مبادراتنا لمواجهة ضغوط التضخم المتزايدة، لم

تكن هناك حاجة إلى التضييق الشديد. فقد كانت «دوسة خفيفة على الفرامل» تؤدي إلى هبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل. وبدا الأمر سهلاً جدًّا، على نحو مختلف إلى حد بعيد عن أزمات السياسة النقدية في السبعينيات. وكان عائد سند الخزانة عندما أديت اليمين رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي ٨,٧ بالمائة وارتفع إلى ١٠,٢ بالمائة بحلول الاثنين الأسود. وبعد ذلك واصل العائد على السند المستحق بعد عشر سنوات الهبوط على مدى الستة عشر عامًا التالية، فيما يبدو عدم مراعاة للموقف السياسي لبنك الاحتياط الفدرالي. وكثيرًا ما تساءلت عن مقدار ما نحتاجه لزيادة سعر الفائدة الأساسي لتحريك السند المستحق بعد عشر سنوات لأعلى لفترة مستدامة. وكانت مواجهة التدفقات المالية العالمية الضخمة ستصبح عملاً رهيبًا مادامت القوى العالمية تدفع توقعات التضخم وأسعار الصرف طويلة الأجل لأسفل وتدفع أسعار الأسهم والعقارات لأعلى. لقد بدا أن القوى المحركة للسند المستحق بعد عشر سنوات عالمية إلى حد كبير. وأفضل سياسة في ظل هذه الظروف هي السير مع التدفق - أي معايرة السياسة النقدية كي تتسق مع القوى العالمية. وقد فعلنا ذلك. وخلال التحولات المالية العالمية التي واجهت بنك الاحتياط الفدرالي عندما كنت رئيسًا له، كانت استراتيجيتنا فعالة مما جعلنا نفهم ما هي السياسات الأكثر اتساقًا مع استقرار الأسواق المالية الأمريكية. وأشك في أنه كانت لدينا الموارد لمواجهة الضغوط لأسفل على أسعار الفائدة طويلة الأجل، التي كانت آخذة في التحول بصورة كبيرة إلى ضغوط عالمية. ومن المؤكد أن اليابان لم تفهم ما هي السياسات الأكثر اتساقًا مع استقرار الأسواق اليابانية.

يبين ذلك القدر الشائع من التجربة الأخيرة كيف تصبح الأسعار التي تسهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة حافزًا كبيرًا للبنوك المركزية العالمية كي تحتوي الضغوط التضخمية في المستقبل. وكما قلت من قبل في جلسة استماع بالكونجرس قبل بضع سنوات، فإنه ينبغي أن تجعل السياسة النقدية حتى اقتصاد العملة الورقية يتصرف «وكأنه مغطى بالذهب». فهل من الممكن أن يكون العالم قد تعلم بشكل دائم فوائد الأسعار المستقرة للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة وسوف يحافظ على السياسات التي تستديمها؟ سوف أتناول هذه المسألة في الفصل الخامس والعشرين.

تكن هناك حاجة إلى التضييق الشديد. فقد كانت «دوسة خفيفة على الفرامل» تؤدي إلى هبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل. وبدا الأمر سهلاً جدًّا، على نحو مختلف إلى حد بعيد عن أزمات السياسة النقدية في السبعينيات. وكان عائد سند الخزانة عندما أديت اليمين رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي ٧,٨ بالمائة وارتفع إلى ١٠,٢ بالمائة بحلول الاثنين الأسود. وبعد ذلك واصل العائد على السند المستحق بعد عشر سنوات الهبوط على مدى الستة عشر عامًا التالية، فيما يبدو عدم مراعاة للموقف السياسي لبنك الاحتياط الفدرالي. وكثيرًا ما تساءلت عن مقدار ما نحتاجه لزيادة سعر الفائدة الأساسي لتحريك السند المستحق بعد عشر سنوات لأعلى لفترة مستدامة. وكانت مواجهة التدفقات المالية العالمية الضخمة ستصبح عملاً رهيبًا مادامت القوى العالمية تدفع توقعات التضخم وأسعار الصرف طويلة الأجل لأسفل وتدفع أسعار الأسهم والعقارات لأعلى. لقد بدا أن القوى المحركة للسند المستحق بعد عشر سنوات عالمية إلى حد كبير. وأفضل سياسة في ظل هذه الظروف هي السير مع التدفق ـ أي معايرة السياسة النقدية كي تتسق مع القوى العالمية. وقد فعلنا ذلك. وخلال التحولات المالية العالمية التي واجهت بنك الاحتياط الفدرالي عندما كنت رئيسًا له، كانت استراتيجيتنا فعالة مما جعلنا نفهم ما هي السياسات الأكثر اتساقًا مع استقرار الأسواق المالية الأمريكية. وأشك في أنه كانت لدينا الموارد لمواجهة الضغوط لأسفل على أسعار الفائدة طويلة الأجل، التي كانت آخذة في التحول بصورة كبيرة إلى ضغوط عالمية. ومن المؤكد أن اليابان لم تفهم ما هي السياسات الأكثر اتساقًا مع استقرار الأسواق اليابانية.

يبين ذلك القدر الشائع من التجربة الأخيرة كيف تصبح الأسعار التي تسهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة حافزًا كبيرًا للبنوك المركزية العالمية كي تحتوي الضغوط التضخمية في المستقبل. وكما قلت من قبل في جلسة استماع بالكونجرس قبل بضع سنوات، فإنه ينبغي أن تجعل السياسة النقدية حتى اقتصاد العملة الورقية يتصرف «وكأنه مغطى بالذهب». فهل من الممكن أن يكون العالم قد تعلم بشكل دائم فوائد الأسعار المستقرة للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة وسوف يحافظ على السياسات التي تستديمها؟ سوف أتناول هذه المسألة في الفصل الخامس والعشرين.

٢١

التعليم وتفاوت الدخل

بالرغم من خمس سنوات من النمو الاقتصادي فوق المتوسط الذي دفع بمعدل البطالة إلى ما دون ٥ بالمائة بكثير، فقد عبَّر غالبية الأمريكيين في عام ٢٠٠٦ عن عدم رضاهم الشديد عن حالة الاقتصاد. وكان هناك إحساس في أمريكا ذات الدخل المتوسط بأنه في السنوات الأخيرة لم توزَّع مكافآت الرخاء الاقتصادية بإنصاف. والواقع أنه مع أن «الإنصاف» يكون من وجهة نظر الرائي، فالواقع أن تركيز الدخل في ارتفاع منذ عام ١٩٨٠.[١] والحالة المزاجية لنسبة كبيرة من هؤلاء الذين يجيبون عن أسئلة من يقومون بالاستطلاع عدائية على نحو مزعج. والخطر هو أن الساسة الشعبويين، الذين يغذون تلك الحالة المزاجية، يمكن أن يقودوا أغلبية غير متوقعة في الكونجرس إلى أعمال ضارة قصيرة النظر من الممكن أن تحول حالة المشاعر السيئة إلى أزمة اقتصادية خطيرة بحق.

ما يغطي على القلق الحالي مشكلة طال أمدها: تبدو التجارب اليومية للعديد من الأشخاص في سوق فرص العمل متناقضة مع الأدلة الموثقة توثيقًا جيدًا على أن الأسواق التنافسية على مدار العقود رفعت مستويات المعيشة بالنسبة لأغلبية

---

(١) ارتفع المقياس المعتاد لتركيز دخل الأسر المعيشية «معادل جيني»، على سبيل المثال، باطراد فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٥ من ٠,٤٠٣ إلى ٠,٤٦٩. وتعطي استطلاعات الرأي كل مستجوَب وزنًا مساويًا، وهناك من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة الذين يعيشون ظروفًا سيئة من هم أكثر بكثير من أصحاب الدخول المرتفعة الذين يعيشون حالة من الوفرة.

الأمريكيين والعديد من سائر سكان العالم. ويرى كثيرون على نحو متزايد الأسواق التنافسية، التي هي ملمح بارز من ملامح اقتصاد التكنولوجيا الفائقة المعولَم في الوقت الراهن، على أنها تقضي باستمرار على فرص العمل، وتلك خسائر جميعها شديدة الوضوح. فالاستغناء عن العاملين بأعداد كبيرة أمرٌ ينشره الإعلام. ويبدو انخفاض عدد الشواغر في مصانع أمريكا ومكاتبها بلا نهاية.

ليس مستغربًا إذن أن يُنظر في الغالب إلى التنافس على أنه تهديد لضمان فرص العمل. ولا يُنظر إليه على أنه خالق للأجور المرتفعة، مع أن هذا هو حاله باستمرار في نهاية الأمر، ومن المحتم أن يكون كذلك الآن. وفي العقود التالية للحرب العالمية الثانية حتى الآن ارتفعت الأجور الحقيقية عندما نقلت الأسواق التنافسية رأس المال والعمال المستخدمين في منشآت عفا عليها الزمن وقليلة الإنتاجية إلى وسائل جديدة على قدر أكبر من كثافة التكنولوجيا، وبالتالي أكثر إنتاجية في تحقيق إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ونتيجة لذلك، وعندما أصبحت الكعكة الاقتصادية أكبر حجمًا، ازدادت مكافآت كل من رأس المال والعمل، ومالت القوى التنافسية إلى الاحتفاظ بحصص في الدخل القومي الذي يدر مكافآت العاملين والأرباح بلا اتجاه نسبيًّا على امتداد العقود. وغالبًا ما تزيد حصة الأرباح وتقل حصة العاملين في المراحل الأولى من دورة العمل التجاري، ثم ينعكس الأمر بعد ذلك. والواقع أننا إذا نظرنا إلى العقد الأخير أو العقدين الأخيرين سنرى أن النتيجة الصافية هي أن توزيع حصص الدخل القومي بين رأس المال والعمل لم يختلف كثيرًا عن توزيعها في نصف القرن الماضي. ويعني هذا أن الاتجاهات في التعويض الحقيقي في الساعة تتبع بشدة الإنتاج في الساعة (أي الإنتاجية) منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما يوحي بدوره بأن التوزيع بين تعويض العمل من ناحية وأرباح المكاسب الناجمة عن تحسين الإنتاجية من ناحية أخرى مستقر.

ومع ذلك لا يخبرنا هذا بالكثير عن توزيع مكافأة العمل نفسها التي تشمل دخل عمال المصنع، والعمال الآخرين من غير الإشرافيين، ومديري الشركات، وغيرهم. وليس مُرضيًا إلى حد كبير بالنسبة للعامل في عنابر المصنع عندما يرتفع أجره بحد أدنى بينما يحصل مديرو الشركة على أرباح تقدر بعدة ملايين من الدولارات. فتعويض

العمل تحركه مجموعة مختلفة من القوى التنافسية التي تحكم العرض والطلب فيما يخص المهارات ذات الصلة. وفي العقد المنصرم كنت أتابع متوسط الأجور والرواتب في الساعة بالنسبة لأربعة أخماس قوتنا العاملة غير الزراعية الذين هم عمال إنتاجيون أو غير إشرافيين مقابل الخُمس الذين هم عاملون «إشرافيون»، بما في ذلك المهنيون والمديرون المهرة. وفي ربيع عام ٢٠٠٧ كانت رواتب القوة العاملة الإشرافية ٥٩ دولارًا في الساعة، مقابل ١٧ دولارًا للعاملين غير الإشرافيين. ويعني هذا أن خمس إجمالي عدد الأمريكيين الموظفين يكسبون ٤٦ بالمائة من إجمالي الأجور والرواتب. وفي عام ١٩٩٧ كانت تلك النسبة ٤١ بالمائة.[1] وكانت الزيادة مستمرة على امتداد العقد تقريبًا. ويزيد متوسط المكاسب في الساعة بالنسبة للعمال الإنتاجيين بنسبة ٤ , ٣ بالمائة سنويًّا، بينما زاد متوسط المكاسب في الساعة بالنسبة للعمال الإشرافيين بنسبة ٦ , ٥ بالمائة.

كان الأمريكيون راضين بصفة عامة بالدخول المرتفعة الناتجة عن الجهود التي تسهم بشكل واضح في الرفاه الاقتصادي للبلاد وهي بذلك «مكتسبة» بوضوح. ومع أن فكرة ما هو «مكتسب» و"غير مكتسب» عرضة للتأويل، فلا يبدو أن الناس يخجلون من استخلاص النتائج. ففي السنوات الأخيرة على سبيل المثال، كان الناخبون الأمريكيون وممثلوهم في واشنطن أقل تسامحًا على نحو حازم مع الزيادة الضخمة في تعويض مديري الشركات، وهو الأمر الذي سوف أتناوله في الفصل الثالث والعشرين.

النسق المعقد لقوى السوق الذي يجري به توزيع مُخْرَج البلاد باعتباره دخلاً لمختلف خالقي إجمالي الناتج المحلي لا يراه الأمريكي العادي. ولا فائدة من القول بأن التنافس غير المقيد يترك المجتمع أيسر حالاً **في المتوسط**، بينما يرى العمال رؤساءهم يكسبون أرباحًا كبيرة في حين يحصلون هم أنفسهم على زيادة

(١) الأرقام مقدرة بما يجاري بيانات مكتب إحصاءات العمل عن كشف الرواتب والأجور (الإشرافيون مقابل غير الإشرافيين)، ومتوسط ما يكسبه العمال غير الإشرافيين في الساعة، وإجمالي الأجور والرواتب بما في ذلك الأرباح والحصول على مِنَح حق الاكتتاب بشراء أسهم بأقل من سعرها في البورصة، تقدرها وزارة التجارة بناءً على التقارير المقدمة لوزارة العمل من كل أصحاب العمل تقريبًا.

متواضعة في أجورهم. فلابد أن يشعر الناس بمزايا التنافس بشكل مباشر. وإذا لم يشعروا بها فسوف يلجأ البعض منهم إلى الزعماء الشعبويين الذين يَعِدون، على سبيلٍ المثال، بإقامة سور التعريفة الجمركية. فهم ينظرون إلى تلك النزعة الحمائية، خطأً، على أنها تضمن فرص عمل مرتفعة الأجر في صناعات الصلب والسيارات والمنسوجات والكيماويات ـ وهي رموز القوة **السابقة** لأمريكا. ولكن مستهلكي القرن الحادي والعشرين أقل ميلاً لمنتجات تلك الصناعات من آبائهم؛ ولن يدعم الاقتصاد الأمريكي المحلي ضمنًا الأجور ومستويات الوظائف ذات الصلة المتعاقد عليها في تلك الصناعات خلال مفاوضات فترة سابقة. وبناءً على ذلك فقد هبط التوظيف في صناعتي الصلب والنسيج هبوطًا حادًّا عن ذروته في الخمسينيات والستينيات. ومن المرجح أن يستمر الهبوط.

غالبًا ما يُعتبر فقدان فرص العمل الخاصة بالتصنيع التقليدي داخل الولايات المتحدة تفريغًا للاقتصاد يثير القلق. ولكن هذا ليس صحيحًا. فعلى العكس من ذلك، يعتبر تحويل فرص العمل الصناعية في الصلب والسيارات والنسيج، على سبيل المثال، إلى نظيراتها الأحدث في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد إضافة إلى مستويات المعيشة الأمريكية وليس انتقاصًا منها. ولم تعد شركات التصنيع التقليدية رمزًا للتكنولوجيات الأكثر تقدمًا؛ فجذورها تمتد عميقةً إلى القرن التاسع عشر أو قبل ذلك. ويُجتذب مستهلكو العالم على نحو متزايد إلى منتجات تجسد الأفكار الجديدة ـ فهم يفضلون التليفونات الخلوية على الدراجات، على سبيل المثال. وتمكننا التجارة العالمية من الوصول إلى مجموعة كاملة من المنتجات بدون أن يتطلب منا ذلك تصنيعها كلها محليًّا.

إذا كنا سنخضع لرغبات الموحدين اقتصاديًّا ونقيم الحواجز أمام التجارة الأجنبية، فمن المؤكد أن سرعة التنافس ستصبح بطيئة، وأفترض أنه قد يبدو في أول الأمر أن التوترات تخف. وعلى أي الأحوال، فقد حظيت القيود التي فرضها ريتشارد نيكسون على الأجور والأسعار بشعبية كبيرة حين فُرِضت في أغسطس (آب) من عام ١٩٧١. وتلاشت الفرحة بسرعة عندما بدأ النقص في الظهور. ومن المرجح أن يتكرر هذا السيناريو الخاص بالاستياء المتزايد في حال إقامة أسوار التعريفة الجمركية. وسرعان

ما يبدأ مستوى المعيشة الأمريكي في الركود، بل والهبوط، نتيجةً لارتفاع الأسعار، وتدهور اختيار المنتجات، وربما يكون أوضح شيء هو انتقام شركائنا التجاريين منا بمنع دخول صادراتنا المولِّدة لفرص العمل.

لم يعد بالإمكان دفع أجور مرتفعة لوظائف التصنيع، ذلك أن المستهلكين هم الذين يدفعون أجور عمال المصانع في آخر اليوم. وقد حرنوا. فهم يفضلون أسعار وال مارت. ولا تتسق تلك الأسعار التي تعكس الأجور الصينية المنخفضة مع تمويل المصانع الأمريكية التقليدية ذات الأجور المرتفعة. وإجبار المستهلكين الأمريكيين على دفع أسعار أعلى من السوق لدعم رواتب المصانع قد يتحول في النهاية إلى مقاومة شرسة. ولكن حينذاك تكون مستويات المعيشة الأمريكية قد هبطت. ويقدر معهد پيترسون للاقتصاد الدولي أن الأثر التراكمي للعولمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أضاف ١٠ بالمائة إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة. وإغلاق أبوابنا في وجه التجارة سوف يجعل مستوى المعيشة الأمريكي يهبط بهذه النسبة. وبالمقارنة، فإن التخفيض المؤلم بشدة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ الربع الثالث في عام ١٩٨١ إلى الربع الثالث من عام ١٩٨٢ كان بنسبة ١,٤ بالمائة فقط. وهؤلاء الذين يقولون إنه من الأفضل أن يشعر عدد أقل من الناس بضغط العولمة، حتى وإن كان ذلك يعني أن يكون بعض الناس أقل ثراءً، يخلقون اختيارًا زائفًا. فما إن يُعزل بلد من البلدان حتي يفقد حيويته ويبدأ في الركود، ويؤدي الركود إلى شعور المزيد من الأشخاص بقدر أشد من الألم.

إذا كانت تلك النتائج المخيفة غير مقبولة، وأنا على ثقة من أنها كذلك، فما الذي يمكن عمله لمواجهة الفهم المشوه لطريقة اكتساب فرص العمل وفقدانها وكيفية توليد الدخول؟ وكيف يمكننا علاج واقع التقدم المستمر لتفاوت الدخل؟ يقوض كلا الأمرين، إضافةً إلى اعتبارات أخرى، دعم الأسواق التنافسية. وكما أشرت مرارًا، فلا يمكن استدامة الأسواق التنافسية، وبصورة أوسع العولمة والرأسمالية، بدون الدعم من نسبة كبيرة من المجتمع. ولابد من فهم حكم القانون الذي تعمل في ظله المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية على أنه «عادل» إذا ظلت تلك المؤسسات تتلقى دعمًا كبيرًا. والطريقة الوحيدة لتخفيف التحيز ضد الاقتصاد الذي يستوجب نقل العمالة في الوقت

المناسب هو الاستمرار في دعم حوافز السوق التي تخلق فرص العمل والعثور على الطرق المثمرة لتخفيف ألم فقدان فرص العمل. وهذه المشكلة ليست جديدة. ومع ذلك فإن عدم المساواة المتزايد في الدخل جديد، وهو يتطلب تحليلاً فيما يتعلق بأصوله، والعمل السياسي حيثما كان ذلك مناسبًا.

حقق فريق البيتلز نجاحًا في بريطانيا، ولكنه حقق نجاحًا شديد الروعة عندما تمكن من الوصول إلى السوق العالمية وجنى فوائد الجماهير الضخمة ومبيعات الأسطوانات التي تجاوزت ما كان متاحًا له في الداخل. لم يشْكُ أحد من العولمة. كما لم يشْكُ أحد ثروة من روچر فدرر الكبيرة. فقد كان من الممكن أن تحقق له مهاراته في لعبة التنس القليل لو اقتصر على بلده سويسرا. وبالطبع تكسب الأعمال التجارية مزايا كثيرة عندما تصبح قادرة على الوصول إلى ما وراء حدودها السيادية، وهي المزايا التي تنقلها، من ناحية، إلى المستهلكين المحليين من خلال الأسعار المنخفضة، ومن ناحية أخرى إلى مساهميها. وكما قد يقول الاقتصاديون، فإن ما تتحمله تلك الأعمال التجارية من تكلفة هامشية عند تحولها إلى عالمية يعد جزءًا صغيرًا جدًّا من عائداتها العالمية الإضافية. وتساعد التجارة العابرة للحدود في استعادة التكاليف الثابتة الغارقة، وخاصة الأبحاث والتطوير. فعلى سبيل المثال، ما كان لبوينج وإيرباص أن تبتكرا تلك الأنواع من الطائرات لو أن أسواقهما كانت مقصورة على المبيعات في بلديهما.

حتى وقت قريب جدًّا، وبناءً على الدورات العديدة من المفاوضات التجارية الناجحة، كانت العولمة مقبولة بصورة عامة. ومع ذلك فهناك قليل من الشك في أنه بما أن العولمة يحركها بسرعة التجديد والمنافسة اللذان يتسعان بسرعة فهي مساهم مهم في التركيز المتزايد للدخل بشكل فعلّي في كل مكان بالفعل. وفي العقدين الماضيين كان التجديد، وخاصةً ذلك المتصل بالإنترنت، يتحرك على نحو أسرع مما يمكننا به تعليم أنفسنا تطبيق التكنولوجيات المتقدمة. وهكذا فإن العجز في عرض المهارات المتقدمة مقارنة بالطلب عليها يضغط على أجور العمال المهرة مقارنة بأجور العمال غير المهرة. وليس هناك سبب مقنع لمجاراة الأفكار المبتكرة، التي كثيرًا ما تأتي متجمعةً، على الفور بعرض من العمال المهرة لتنفيذها. ويأتي الفهم المتعمق الذي يسرِّع تقدم التكنولوجيات المتقدمة من جزء صغير من تلك القوة العاملة.

وبما أن العولمة زادت علاوة أجور العمال المهرة، فقد كان للتجديد التكنولوجي كذلك أثره الضار على العمل الأقل مهارةً. ذلك أن الطلب على العمال متوسطي المهارة قلَّ، حيث حلت برامج الكمبيوتر شيئًا فشيئًا محل الأعمال المتكررة. وأذكر الشركات المعمارية والهندسية ذات الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يرسمون التصميمات المفصلة لأحدث مجمعات المباني أو إحدى الطائرات النفاثة. لقد اختفت تلك الأعمال كلها. أما العمال ذوو الدخل المنخفض، بشكل أساسي في الخدمات التي لا تخضع للمنافسة العالمية، فكان وضعهم أفضل إلى حد ما. وما زالت مخاوف الأمريكيين من تخفيض الهجرة لمستويات أجورهم بحاجة إلى أدلة قوية لتأكيدها. وبصورة عامة، فقد كانت أحوال العمال الأمريكيين ذوي الدخول المنخفضة سيئة في الثمانينيات ولكنها صارت أفضل في السنوات الأخيرة.

خلال ربع القرن الماضي، حين تباطأت الدخول في المستويات الوسطى والدنيا من توزيع الدخل في الولايات المتحدة، ارتفعت دخول الأكثر ثراءً بسرعة. وقد شهد الأمريكيون ذلك من قبل. وآخر مرة تركز فيها الدخل في أيدي هؤلاء الأشخاص القليلين نسبيًّا كانت فترة قصيرة في أواخر العشرينيات، وأظن أنه تركز في أيديهم لفترة أطول في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى. فبسبب التطور السريع للولايات المتحدة باعتبارها سوقًا قومية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، أصبح الدخل مركزًا بصورة كبيرة بحلول السنوات الأولى من القرن العشرين، حيث استطاعت عائلات روكفلر وفورد ومورجان وكارنيجي تجاوز حدود أملاكها المحلية لرفع دخولها مرات عديدة. وكان الأغنياء الجدد مجموعة أكبر بكثير من العائلات القليلة التي كانت أخبارها تشغل صفحات المجتمع في بداية القرن الماضي. ومع ذلك كانت التفاوتات المذهلة في الدخل أوائل القرن العشرين يحركها تركيز للثروة أكبر بكثير مما هو قائم الآن. فكان جزء كبير من تركيز الدخل في تلك الأيام يعكس الفائدة وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية الناتجة عن الثروة، وليس تفاوتات الأجور والرواتب.[1]

---

(١) البيانات الخاصة بتوزيع الثروة في أواخر القرن العشرين شحيحة ومتناثرة، ولكن الانتشار الكبير لدخل الأملاك يؤكد الأدلة المروية الكثيرة من تلك السنوات. ويعود انخفاض تركيز الدخل في الثلاثينيات=

في المقابل، يدين تركيز الدخل حاليًا لتوليد الدخول المرتفعة من العمل الذي يحفزه الاختلال بين الطلب على العمال المهرة وعرضهم المتاح. وبالرغم من ذلك فتلك الاتجاهات مثيرة للمشاكل. فمديرو الشركات يصرون على تعريف نقص العمال المهرة بأنه إحدى أكبر المشاكل المستمرة في الوقت الراهن ولديهم استعداد لأن يعرضوا زيادة حزم الأجور للحصول عليهم.

نادرًا ما يكون التقدم التكنولوجي سهلاً. فمن الممكن أن يحتاج الأمر من أسواق العمل إلى سنوات كي تتكيف مع الزيادة الكبيرة في هذا الطلب. وهي تفعل ذلك برفع جداول الأجور، وهو ما يجتذب العمال من الخارج ويشجع العمال المقيمين على اكتساب المزيد من التعليم أو اكتساب مهارات أكثر. ولكن رد الفعل يستغرق وقتًا، والوصول إلى الأجانب المهرة مقيد. وأثناء ذلك تركز الزيادة في مستويات أجور العمال المهرة، التي لا تقابلها زيادة لأصحاب المهارات الأقل، الدخل في المستويات العليا. وبصورة عامة، وبغض النظر عن الكثير من المبادرات الحمائية، لم يقابَل إسهام العولمة في زيادة التفاوت بمعارضة شديدة ـ حتى الآن على الأقل. ومع ذلك فقد أثارت الصعوبات التي تُقابَل في أحدث جهد متعدد الأطراف (مفاوضات دورة الدوحة التجارية) لتخفيف القيود على التجارة الدولية الاعتراضات السياسية على المزيد من انتشار العولمة.

شعرت البلدان المتقدمة بأثر التكنولوجيا والعولمة مثلما شعرت به الولايات المتحدة، على نحو أكبر أو أقل . إلا أنه بالرغم من أنها تواجه تركيز دخل متزايد، يبدو الأثر حتى الآن أخف بكثير مما نشعر به في الولايات المتحدة. فمن الواضح أن الولايات المتحدة تحتل موقعًا بعيدًا بين الشركاء التجاريين العالميين، ويستدعي هذا تفسيرًا أوسع لأسباب تفاوت الدخل الأمريكي. ويدخل ضمن التفسير أنظمة الرفاه

= حتى الحرب العالمية الثانية إلى ضعف قيمة الأصول والخسائر الرأسمالية، وأسواق العمل مفرطةالتقييد أثناء الحرب العالمية الثانية، والقيود المفروضة على الأجور والأسعار التي منعت العرض والطلب من العمل. بين قوسين، كانت إحدى نتائج تلك القيود ظهور تأمين طبي توفره الشركات كوسيلة لاجتذاب العمال الذين تجمدت أجورهم. ونتائج ذلك النظام جميعها شديدة الوضوح للمصانع الأمريكية في الوقت الراهن.

المعقدة، وخاصةً في أوروبا، التي تشارك في برامج لإعادة توزيع الدخل أكثر اتساعًا بكثير مما كان قدِّر له أن يكون مقبولاً داخل الولايات المتحدة. ولكن هذا ليس بالأمر الجديد. فقد كانت تلك التفاوتات موجودة إلى حد كبير قبل عام ١٩٨٠ عندما بدأت تفاوتات الدخل تصبح مشكلة عالمية.

ويبدو أن الجزء الكبير الأرجح من تفسير التطور الأخير هو قصور التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة. فقد كشفت دراسة أجرتها كلية لينش للتعليم في بوسطن عام ١٩٩٥ أنه بالرغم من كون طلابنا في الصف الرابع يحتلون المرتبة فوق المتوسطة على مقياس المقارنة الدولية في كل من الرياضيات والعلوم، فعندما وصلوا إلى سنتهم الأخيرة بالمدرسة الثانوية في العام الماضي كانوا قد هبطوا إلى ما دون المتوسط الدولي بكثير. وتشمل الدول الرائدة سنغافورة وهونج كونج والسويد وهولندا.[١] وأشارت دراسات المتابعة في ١٩٩٩ و٢٠٠٣ إلى أن هناك تحسنًا نسبيًّا أمريكيًّا متواضعًا فحسب. وهذه الكارثة التعليمية لا يمكن تعليقها على نوعية أطفالنا. فقد كان طلابنا في مستوى متوسط أو أعلى من المتوسط في سن التاسعة أو العاشرة. فماذا نفعل لهم في السنوات السبع إلى الثماني التالية بحيث تكون نتيجة اختباراتهم سيئة مقارنة بأقرانهم في البلدان الأخرى؟ ما الذي نفعله للعملية التعليمية الخاصة بهم التي تقتضي من مستقطبي العمال في الأعمال التجارية استبعاد أعداد كبيرة من المتقدمين «المتعلمين» للحصول على وظائف متوسطة المهارة لأنه لا يمكنهم كتابة جمل مترابطة أو يجمعون عمودًا من الأرقام بدقة؟

ليس مستغربًا أنه نتيجة لذلك يهبط مستوى طلابنا على نحو منخفض جدًّا من المهارة عند تخرجهم، مما يزيد المعروض من العمالة الأقل مهارة في مواجهة الطلب المتناقص بشكل واضح. ويمكن أن نتساءل عن الطريقة التي تتصرف بها أسواق العمل عندنا إذا أمكن طلابنا مجاراة منجزات أقرانهم في سنغافورة.[٢] ويبدو أن حالات عدم

---

(١) الدراسة ومتابعاتها متاحة في الموقع الإلكتروني الخاص بمركز الدراسات الدولية http://times.bc.edu.

(٢) من المفارقة أن الكثيرين من المعلمين في سنغافورة يتعجبون من المهارات الاستثمارية التي يتمتع بها الشباب الأمريكي.

توافق المهارات تلك التي يسببها التعليم مقرونة بقوى العولمة والتجديد تفسر جزءًا كبيرًا من فشل الأجور الحقيقية ـ إن لم يكن معظمه ـ في منتصف وأدنى توزيع دخلها في الصعود على نحو يمكن قياسه خلال ربع القرن الماضي. وربما كان لتدني قدرة النقابات العمالية على الحفاظ على الأجور أعلى من السوق بعض الأثر على دخول الطبقة الوسطى، ولكن هذا لا يمكن أن يكون عاملاً مهمًا في المعدل الأكبر لحدوث التركيز **الزائد** للدخول في الولايات المتحدة مقارنةً بشركائنا التجاريين، حيث أضعفت العولمة القدرة التفاوضية للنقابات في أنحاء العالم.

ولذلك فإن الوسائل السياسية الأساسية لمعالجة مشكلة التفاوت المتزايد، كما أراها، هي في المقام الأول التعليم والهجرة. وتعمل الأسواق بالفعل في هذا الاتجاه. ولابد لنا من تسريع العملية. خاصةً وأنه من الواجب علينا السيطرة بشكل أفضل على قوى المنافسة التي شكلت تطور التعليم في الولايات المتحدة، وعلينا كذلك تيسير هجرة الأشخاص الذين على قدر أكبر من المهارات. وسوف أعود إلى تلك النقاط فيما يلي.

طوال ثلاثة عقود أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفي مواجهة التكنولوجيات المتقدمة والعولمة، نجحنا في جعل توزيع الدخل مستقرًا. فكيف فعلنا ذلك، وما هي الدروس المستفادة من تلك التجربة التي سوف تساعد في وضع السياسات التي تكبح الزيادة في تفاوت الدخول وربما تعكسها؟

تداخلت تركيبة المهارات الخاصة بقوتنا العاملة في نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو معقول مع احتياجات منشآتنا الرأسمالية التي كانت معقدة حتى في ذلك الحين. وكانت النتيجة هي استقرار تفاوتات الأجور الخاصة بالمهارة، وكانت النسبة المئوية للتغيرات في معدلات الأجور إلى حد كبير هي نفسها بالنسبة لكل درجات الوظائف. وكانت الإضافة المهمة لخريجي الجامعات إلى قوة العمل، وهي إلى حد ما نتيجة للتعليم الذي موّله برنامج GI Bill [1]، ذات أثر فعال في احتواء زيادات الأجور

---

(١) برنامج وضعته الحكومة الأمريكية في العام ١٩٤٤ على شكل إعلان حقوق ويتضمن تقديم تسهيلات متنوعة للمحاربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وقد موّل الملايين من المساكن الجديدة والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة ووفر التعليم الجامعي للملايين من الجنود الذين خاضوا الحروب. **(المترجم)**

بالنسبة لمن يتمتعون بقدر كبير من المهارات. كما ارتفعت الأجور الحقيقية لمن هم أقل مهارة، إلى حد ما نتيجةً للتعليم العالي الفعال والمهارات الكثيرة التي جرى تعلمها أثناء الحرب. باختصار، بدا أن الكفاءات الفنية في كل مستويات الأعمال تزداد على نحو يتفق تقريبًا مع احتياجات بنيتنا التحتية الأكثر تعقيدًا من أي وقت سبق، مما أدى إلى استقرار توزيع الدخل في الولايات المتحدة على مدى ثلاثة عقود. ومع أن السوق في البداية لم تكن هي المحرك وراء برنامج GI Bill والتدريب على رأس العمل في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد ساعدا على تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

ومع ذلك فبحلول عام ١٩٨١ بدأت الزيادة المستمرة في تفاوت الدخل تكون هي الغالبة.[1] فوظائف المصانع متوسطة الفئة عالية الأجر في الولايات المتحدة تعاني من ضغط التكنولوجيا والواردات منذ بلوغها ذروتها بالرقم عشرين مليونًا في منتصف عام ١٩٧٩ . ولكن في السنوات الأخيرة، أضاف الخوف من الاستعانة بمصادر خارجية في تجارة الخدمات التي لم تكن خاضعة من قبل للمنافسة الدولية مزيدًا من عدم الأمان الوظيفي. وكان عدم الأمان هذا، الذي تعززه المنافسة العالمية، جديدًا على الكثير من الأمريكيين أصحاب الدخول المتوسطة الذين تزايد استعدادهم للتخلي عن رفع الأجور مقابل ضمانات بقائهم في العمل.

استجابت مؤسساتنا التعليمية لعدم توافق المهارات الذي أصبح واضحًا منذ ربع قرن، ولكن بشكل جزئي. فعندما كنت يافعًا (في الأربعينيات)، كان يُنظر إلى التعليم على أنه إعداد للعمل مدى الحياة. وكان الكل ينظر إلى التعليم الرسمي على أنه هو ما تفعله في سنوات حياتك الأولى. وإما أن تنهي دراساتك بعد المدرسة الثانوية أو تواصل الدراسة في الجامعة وما بعد ذلك. ومهما كانت درجتك العلمية النهائية، فأنت من الناحية التعليمية مجهز للحياة. وكان اليافع الحاصل على دبلوم المدارس الثانوية يتبع خطى والده في مصنع الصلب المحلي، أو إذا تخرج من الجامعة فهو يبحث

---

(١) اللافت للانتباه أنه بالرغم من الزيادة الملحوظة في تركيز الدخل على مدى ربع القرن الماضي، فإن هناك القليل من الأدلة على أن توزيع الثروة في الولايات المتحدة قد تغير بشكل جوهري.

عن وظيفة باعتباره مساعدًا لأحد المديرين في شركة كبيرة. وكانت وظائف مصانع الصلب تدر أجرًا مرتفعًا، ومعظم من كانوا يحصلون عليها يتوقعون قضاء حياتهم كلها في المصنع. وكان الشبان المساعدون في الشركات يطمحون إلى أن يحلوا محل رؤسائهم ذات يوم. وكانت النساء بصورة عامة يحصلن على وظائف السكرتيرات أو المعلمات عند تخرجهن، انتظارًا للزواج وتكوين الأسرة. وفي عام ١٩٤٠، كان ٣٠ بالمائة فقط من النساء فيما بين الخامسة والعشرين والخامسة والأربعين موظفات أو يبحثن عن فرص عمل. (اليوم تزيد النسبة على ٧٥ بالمائة.)

ولكن بما أن التنافس يحفز التدمير الخلاق، فقد تسارع دوران الوظائف وتلاشت الرؤى الخاصة بمكان عمل يبقى فيه المرء طوال حياته. وبات واضحًا عند اقتراب القرن العشرين من نهايته أنه من المرجح أن يحصل خريجو المدارس الثانوية أو الجامعة على فرص عمل مختلفة كثيرة خلال حياتهم العملية، بل ويمتهنون أكثر من مهنة. واستجابة لذلك، أخذ التعليم الرسمي يتحول شيئًا فشيئًا إلى سعي مستمر طوال الحياة ويتجاوب مع الأسواق.

كان أول دليل على ذلك هو تلك الزيادة الضخمة في التسجيل بكليات المجتمع المحلي[١]. وبعد سنوات من النظر إلى تلك المؤسسات على أنها المياه الراكدة في التعليم الأمريكي، ها هي الآن تصبح في الطليعة. وقد زاد عدد الطلاب المسجلين

(١) يتألف نظام كليات المجتمع المحلي من برامج دراسية مدتها سنتان، وهو يكتسب أهمية متزايدة في مجال التعليم العالي مع مرور الوقت. وقد أصبحت هذه الكليات، بعد مرور قرن على تأسيس أول كلية منها، وهي كلية جوليت جونيور كوليدج بولاية إلينوي، تحتل مكانة محورية في مجالات تطوير القوة العاملة ومواصلة تحصيل العلم وتوسيع المسئولية المجتمعية المدنية على الصعيد المحلي. وقد كان لكليات المجتمع المحلي عبر تاريخها، وعلى نحو أكبر في هذه الأيام، دور حاسم في إيجاد أنظمة فعالة لتأهيل الطلاب للانتقال من مقاعد الدراسة إلى أماكن العمل. وقد أظهر تقرير أصدره مركز تبادل كليات المجتمع المحلي للمعلومات حول الموارد التعليمية في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجليس، بشكل مفصل أن كليات المجتمع المحلي تؤمّن، بالإضافة إلى كونها حلقة الوصل الرئيسية بين التعليم في المدارس الثانوية وما بعد المرحلة الثانوية، «برامج انتقالية خلاقة كالإعداد الفني والتدرب على المهن في مقر العمل والتعليم التعاوني والتعليم الخاص بالحياة المهنية». وهي تتعاون، علاوة على ذلك، مع أرباب العمل والمجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات العمالية. **(المترجم)**

في الكليات التي تستغرق الدراسة بها عامين من ١,٢ مليون في عام ١٩٦٩ إلى ٦,٥ مليون في عام ٢٠٠٤. ويصل عمر ثلث الطلاب تقريبًا إلى الثلاثين أو أكثر. وتتخصص تلك المؤسسات في تدريس المهارات العملية التي يمكن تطبيقها مباشرةً في مكان العمل، وكانت مفيدة على نحو خاص في إعادة تدريب الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم ويبحثون عن فرص عمل جديدة. وتشمل بعض المناهج الدراسية التقليدية صيانة الإلكترونيات، وتكنولوجيا إصلاح التصادمات، والتمريض، والعلاج بالتدليك، وأمن معلومات الكمبيوتر. وتتطلب المهن ذات الدخول المتوسطة هذه مهارات تزيد كثيرًا عما كان مطلوبًا من العمال ذوي الدخول المتوسطة عندما دخلت مجال العمل في أواخر الأربعينيات.

تستفيد نسبة متزايدة من السكان كذلك من التوجيه المتصل بالعمل. وتتحول «جامعة الشركات» على نحو سريع إلى جزء ثابت في تعليم الكبار المتصل بالعمل. ويقوم الكثير من الشركات غير المكتفية بجودة المستخدمين الجدد لديها باستكمال تعليمهم وقدراتهم، حيث تجهزهم للمنافسة بنجاح في الأسواق العالمية. ولدى شركة جنرال موتورز نظام «جامعة» موسع به ست عشرة كلية وظيفية. وتعلم شركة ماكدونالدز أكثر من خمسة آلاف موظف سنويًّا في «جامعة الهامبورجر» التابعة لها، وهي تسمية مناسبة.

بالرغم من ذلك، فليست تلك الاستجابات لاحتياجات السوق بالجديدة على التعليم الأمريكي؛ إذ كان على الدوام جزءًا جوهريًّا منه. ففي بداية القرن الماضي تطلب التقدم التكنولوجي عمالاً على مستوى من المهارات المعرفية أعلى مما هو مطلوب في الاقتصاد الريفي السائد الخاص بالعقود السابقة ـ مثل القدرة على قراءة الكتب الإرشادية، أو تفسير الرسومات الهندسية، أو فهم الصيغ الرياضية. وكان الشباب يُجتذب من المناطق الريفية، حيث الفرص محدودة، إلى مهن أكثر إنتاجية في الأعمال التجارية وقطاع التصنيع المتقدم. واستجاب نظامنا التعليمي لذلك؛ فقد اتسع التسجيل في المدارس الثانوية في العشرينيات والثلاثينيات على نحو سريع في هذا البلد. وأصبحت وظيفة تلك المؤسسات هي إعداد الطلاب للحياة العملية. وفي سياق مطالب الاقتصاد في ذلك الحين، كان دبلوم المدارس الثانوية يمثل التدريب اللازم

لكي يكون الشخص ناجحًا في معظم جوانب المشروع الأمريكي. وزادت العائدات الاقتصادية في سوق فرص العمل الناتجة عن الحصول على دبلوم المدارس، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التسجيل في المدارس الثانوية. وفي الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، كان المستوى المتوسط للتعليم بالنسبة لمن في سن السابعة عشرة هو دبلوم المدارس الثانوية ـ وهو الإنجاز الذي أبعد الولايات المتحدة عن الدول الأخرى.

كان للمطالب الجديدة التي خلقها التقدم الاقتصادي أثر مهم على تطور نظام التعليم العالي لدينا. فمع أن العديد من الولايات أنشأ مدارس مِنَح الأراضي،(١) فقد قوي دعمها في أواخر القرن التاسع عشر عندما سعت الولايات التي تخصصت اقتصاداتها في الزراعة والتعدين إلى الاستفادة من أساليب الإنتاج العلمية الجديدة.

وفي وقت مبكر من القرن العشرين، كان مضمون التعليم في أية كلية أمريكية قد تطور من المنهج الموضوع بطريقة كلاسيكية إلى منهج يضم العلوم والدراسات التجريبية والعلوم الإنسانية. واستجابت الجامعات للحاجة إلى تطبيق العلوم ـ وخاصةً الكيمياء والفيزياء ـ على تصنيع الصلب والمطاط والكيماويات والأدوية والنفط وغيرها من السلع التي تتطلب تكنولوجيات إنتاج أحدث.

تقوم شهرة الولايات المتحدة باعتبارها من رواد العالم في التعليم العالي على قدرة تلك المؤسسات المنوعة، مجتمعةً، على خدمة حاجات الاقتصاد العملية، وأهم من ذلك إطلاق العنان للتفكير الخلاق الذي يدفعها قُدُمًا. والاعتراف بتلك القيم هو الذي اجتذب شريحة كبيرة من طلاب العالم إلى مؤسسات التعليم العالي لدينا. ولكن بينما استجابت جامعاتنا وبشكل خاص كليات المجتمع المحلي على نحو يدعو للإعجاب، لم تستجب مدارسنا الابتدائية والثانوية في العقود الأخيرة.

---

(١) اعتبارًا من عام ١٨٦٣، كانت الحكومة الفدرالية تمنح الأراضي (والتمويل فيما بعد) للولايات من أجل إنشاء المؤسسات التعليمية لتعليم الهندسة والزراعة والتكتيكات الزراعية. وكورنيل، وتكساس إيه أند إم، وجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة ولاية پن من بين أكثر من مائة مؤسسة أنشئت في ظل برنامج منح الأراضي.

عبَّرت في السابق عن قلقي بشأن حالة تعليمنا الابتدائي والثانوي بينما امتدحت النظام الجامعي عالمي المستوى الذي بنيناه عبر الأجيال. ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحًا أنه ما لم نرتقِ بمستوى التعليم الابتدائي والثانوي إلى المستوى العالمي، فسوف يضطر التعليم الجامعي إلى الاعتماد على الطلاب الأجانب أو يهبط إلى حد تضاؤل الجودة. ويتزايد متوسط أعمار علمائنا ومهندسينا، طبقًا لما ذكرته مؤسسة العلوم القومية، وسوف يتقاعد عدد كبير بعد سنوات قليلة جدًّا، مما سيقلل عرض العمال المهرة مقارنةً بالمتطلبات المتزايدة للمخزون الرأسمالي الأعقد من أي وقت مضى. وإذا لم يمكننا الاستعاضة عن هؤلاء العمال المهرة فسوف يزداد الضغط الخاص بتباين الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة، ذلك أنه لا يبدو في الأفق أي نقص مقابل في العمال الأقل مهارة.

إحدى المهارات التي يفتقر إليها الكثيرون من خريجي المدارس الثانوية هي التقدم في الرياضيات. وهذه المهارة مطلوبة أكثر من غيرها لتحقيق وضع الوظيفة التي تتسم بالمهارة. ولا أزعم أنني على دراية بتفاصيل التعليم الأمريكي في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فالأشخاص الذين أحترم علمهم، والذين يشغلون مناصب تسمح لهم بمعرفة ذلك، يشكون من أن معلمي الرياضيات الذي كانوا في طفولتي استُعيض عنهم بمعلمين حاصلين على شهادات في التربية ولكنهم في أغلب الأحيان ليست لديهم درجة علمية في الموضوع أو كفاءة في تدريسه. وفي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال لم يكن لدى خُمسَي معلمي الرياضيات بالمدارس العامة شهادة عليا أو صغرى في الرياضيات، أو تدريس الرياضيات، أو أي مجال يتصل بها. وقال لو جيرستنر، رئيس مجلس إدارة آي بي إم السابق ومؤسس لجنة التعليم في مقال لصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» (١٣ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٤): «جوهر المشكلة هو تلك الطريقة الغامضة التي نوظف بها المعلمين ونعدهم، إلى جانب جدول الرواتب الموحد على نحو شديد التقارب» بالنسبة للمعلمين جميعًا، بغض النظر عن موضوع تخصصهم، «دون الأخذ في الاعتبار مدى شدة حاجة المجتمع إلى مجموعة مهارات بعينها ودون الالتفات إلى مدى جودة أداء المعلم داخل الفصل. وهذا غير معقول، إلا أنه لا يزال هو المعيار في مهنة التدريس».

قد تتعارض جداول الأجور المختلفة بالنسبة لمعلمي المدارس الثانوية في العلوم المختلفة مع آداب التدريس. وربما لا ينبغي أن يكون المال حافزًا. ولكنه كذلك. فهناك ولا شك أن معلمي الرياضيات في مدارسنا الثانوية مخلصون بالقدر الكافي في تخليهم عن الدخول الأعلى كثيرًا التي كان يمكنهم الحصول عليها في أعمال أخرى. ولكن لابد أن هؤلاء قليلون، ذلك أنه كما وضح جيرستنر كذلك، فإنه «طبقًا لدراسة أجريت في عام ٢٠٠٠ على أكبر المناطق التعليمية الحضرية، ذكر حوالي ٩٥ بالمائة أن هناك حاجة ملحة إلى مدرسي الرياضيات ـ ربما تفوق مشكلةُ الكم مشكلةَ الكيف التي نعاني منها بالفعل».

يزداد وضوحًا أن جدول الأجور الثابت في حين لا يكون الطلب ثابتًا هو شكل من أشكال تثبيت الأسعار الذي يقوض القدرة على اجتذاب مدرسي الرياضة الأكْفاء. وبما أن الفرص المالية المتاحة للخبراء في الرياضيات أو العلوم خارج التدريس كبيرة جدًّا، بينما تكون محدودة بالنسبة لمدرسي الأدب الإنجليزي خارج التدريس، فمن المرجح أن يكون معلم الرياضيات أدنى من محترف التدريس المتوسط الذي في درجة الأجر نفسها. ومن المرجح أن يكون تدريس الرياضيات متروكًا لغير القادرين على المطالبة بالوظائف الأكثر ربحًا. ويصدق هذا على نحو أقل بكثير على مدرسي الأدب الإنجليزي أو التاريخ.

وعلاوة على ذلك، فإن المتقاعدين أو أولياء أمور الطلبة المتعلمين الذين يتطوعون للتدريس، لبعض الوقت، في دورات كالرياضيات التي يتفوقون فيها، يُرفضون لأنهم غير حاصلين على درجة علمية في التربية. ولأن هذه الممارسات منتشرة، فهي عوائق بيروقراطية في سبيل عمل قوى السوق في التعليم. ومن حسن الحظ أن مقترحات علاج الوضع العام هذا الذي يتسم بالقصور تكتسب المزيد من التأييد.

على سبيل المثال، نجد أن چيمس سايمون عالم الرياضيات البارز الذي طبق مهاراته في بناء واحد من أكثر صناديق التغطية نجاحًا في وول ستريت، وجَّه جهوده في عام ٢٠٠٤ نحو تحسين تدريس الرياضيات في المدارس الثانوية. وقد وضعت مؤسسة «الرياضيات من أجل أمريكا» برنامج زمالة يعطي راتبًا مرتفعًا لتوظيف وتدريب

مدرسي الرياضيات بالمدارس الثانوية. وتبنى السِّناتور تشاك شومر من نيويورك في عام ٢٠٠٦ هذه المبادرة وتقدَّم بتشريع لتعزيزها.

ينبغي أن يساعد تعزيز حساسية المدرسة الابتدائية والثانوية لقوى السوق على استعادة التوازن بين طلب العمال المهرة وعرضهم في الولايات المتحدة. ولا أعرف ما إذا كان برنامج القسائم (الكوبونات) الذي يأتي بعنصر المنافسة إلى المدارس العامة هو الحل النهائي أم لا. ولكني أشك أن روز وميلتون فريدمان، اللذين يكرسان نهاية حياتهما العملية المميزة لتعزيز هذه السياسة، كانا يسيران في المسار الصحيح. (لا أذكر أن أيًّا منهما خرج في يوم من الأيام عن المسار.)

الخطوة الأخرى نحو تعزيز التنافس ورقة لافتة للانتباه كُتِبت من أجل مشروع هاملتون (فكرة روبرت روبين) في معهد بروكينز. ويشير مؤلفو الورقة إلى أن إجازة المعلمين (التي تتطلب بصورة عامة الحصول على درجة في التربية) ليس لها علاقة كبيرة بما إذا كان المدرس كفؤًا أم لا. وهي توصي بفتح باب التدريس أمام الآخرين المؤهلين ـ بمن في ذلك الحاصلون على درجة جامعية عقب الدراسة لمدة أربع سنوات دون التمتع بشروط الإجازة الرسمية. وهم يقدرون أن إزالة الحاجز سوف تشجع حديثي التخرج من الجامعة والمحترفين القدامى على تجربة العمل في التدريس. وهم يقترحون بالإضافة إلى ذلك تتبع أداء المعلم والطالب وجعل الاحتفاظ بالوظيفة أكثر صعوبة. كما قام بعمل محاكاة لتلك التوصيات من خلال نموذج يقوم على أداء ١٥٠ ألف طالب في لوس أنجلوس من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣. وانتهى المؤلفون إلى أنه إذا صفى نظام المدارس ربع المعلمين الأقل كفاءة فسوف ترتفع درجات الطلاب في الاختبار بنسبة تصل إلى ١٤ نقطة مئوية عند التخرج. وهذه تغيرات كبيرة، وحتى إذا جرى تحقيقها بشكل جزئي فحسب، فقد يقطع هذا التحسين في الأداء الأكاديمي شوطًا كبيرًا في علاج تدني مستوى الطلاب الأمريكيين الصغار على المستوى العالمي.

كان الاعتراف بمدى ما أصبح عليه تدريس الرياضيات لدينا من سوء، وربما كان سببًا للأمل، هو ذلك التقرير الذي أعده في سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٦ المجلس

القومي لمعلمي الرياضيات، حيث يناقض تقرير المجلس غير المناسب لعام ١٩٨٩. وكان التقرير القديم قد أوصى بمنهج دراسي لا يركز على مهارات الرياضيات الأساسية (الضرب والقسمة والجذور التربيعية وهلم جرا) ويجبر الطلاب على البحث عن حلول تتدفق بحرية أكبر ودراسة مجموعة من الموضوعات الرياضية الخاصة. وكنت أتساءل باستمرار كيف يمكن أن تتعلم الرياضيات ما لم يكن لديك أساس متين من الأساسيات وتركز على القليل من الموضوعات في وقت واحد. فأن تطلب من الأطفال استخدام خيالهم قبل أن يعرفوا ما يتخيلوه يبدو كلامًا فارغًا بالنسبة لي. وقد كان كذلك بالفعل.

تتجاوز ضرورة أخرى من ضرورات التعليم تعزيز قوى السوق في المدارس. وأعترف أنه إذا تُرك الأمر لحوافز السوق كي تعمل بحرية فلن تصل إلى تعليم هؤلاء الأطفال «المتأخرين دراسيًّا» (حسب تعبير تشريع التعليم الأمريكي الحالي). ولا شك في أن تكلفة المساواة التعليمية مرتفعة وقد يكون من الصعب تبريرها من ناحية الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية قصيرة المدى. ويمكن لبعض الطلاب تحقيق مستوى معين من التعليم على نحو أسهل بكثير من غيرهم، وبالتالي يتكلفون أقل منهم بكثير. ومع ذلك فهناك خطر على المجتمع الديمقراطي عند ترك بعض الأطفال غير متزامنين مع مؤسساتهم. ويسهم هذا الإهمال في تركيز الدخل المبالغ فيه، ومن الممكن أن يكون أكثر تكلفة بكثير بالنسبة لاستدامة الرأسمالية والعولمة على المدى الطويل. وتتجاوز الأحكام القيمية المتضمنة في إجراء تلك الاختيارات ضرورات السوق.

ما لم يمكن لسكاننا المقيمين، بمساعدة من مدارسنا، ذلك المستوى الذي نحتاجه من المهارات، وهو ما لم يحدث حتى الآن، فعندما يتقاعد مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الموهوبون سوف نحتاج إلى زيادة كبيرة في عدد العمال المهرة المهاجرين إلى الولايات المتحدة. وكما شهد بيل جيتس رئيس مجلس إدارة ميكروسوفت أمام الكونجرس في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٧، فإن «أمريكا سوف تجد أن الحفاظ على ريادتها التكنولوجية أصعب بكثير إن هي لم تسمح بدخول الأشخاص أنفسهم الأكثر قدرة على مساعدتنا على المنافسة». وأضاف أننا

«نطرد أفضل وأذكى من في العالم على وجه التحديد، في الوقت الذي نحن أشد ما نكون حاجة إليهم».

يمكن حل جزء كبير من نقص المهارات لدينا بإصلاح التعليم. ولكن هذا سوف يستغرق سنوات على أفضل تقدير. والعالم يتحرك بسرعة لا تحتمل التلكؤ السياسي والبيروقراطي. ولابد لنا من معالجة العجز الأمريكي المزدوج؛ تركيز الدخل المتزايد والتكلفة المتزايدة لتوفير العمالة لمخزوننا الرأسمالي شديد التعقيد. والأمران يمكن «علاجهما» بفتح الولايات المتحدة أمام التجمع العالمي الكبير والمتزايد من العمال المهرة. ووظائفنا التي تحتاج إلى مهارة هي الأعلى أجرًا في العالم. وبناءً عليه، فإننا إذا سمحنا بالهجرة المفتوحة للعمال المهرة إلى هذا البلد، فسرعان ما تنخفض علاوة أجور العمال المهرة مقابل العمال الأقل مهارة وينتهي عجز العمال المهرة لدينا.(١) فالعجز يحدث لأننا نمنع أسواق العمل التنافسية العالمية من العمل. كما حلت القواعد الاستبعادية الإدارية محل آلية التسعير. وأثناء ذلك، خلقنا داخل هذا البلد نخبة مميزة من العمال المهرة أبناء البلاد الذين يجري دعم دخولهم على مستويات عالية بشكل يخلو من منافسة حصص المهاجرين من المهنيين المهرة. وسوف يقلل إلغاء تلك القيود بجرة قلم الكثير من تفاوت الدخول ويعالج مشكل المخزون الرأسمالي المحتمل أن يكون غير التنافسي.

تتأثر سياسات الهجرة بطبيعة الحال بما هو أكبر بكثير من الاقتصاد. فسياسة الهجرة تواجه قضية أصعب كثيرًا تتعلق برغبة السكان في الحفاظ على الأصول الثقافية التي تربط المجتمع ببعضه وتعزز التبادل الطوعي للمزايا المشتركة. وكانت الولايات المتحدة قادرة باستمرار على أن تستوعب في النهاية موجات من المهاجرين وتحافظ

---

(١) تشير الزيادة في فرق الدخل بين العمال المهرة والعمال الأقل مهارة في أنحاء العالم إلى أن العجز في المهارات مشكلة عالمية. ولأن الهجرة الدولية ممنوعة، فإن «سعر» المهارات لا يتقارب عالميًا. ومن الواضح أن الأمر يتعلق بمشكلة داخل الولايات المتحدة أكثر منه في أي مكان آخر. ومن ثم فإن فتح باب الهجرة أمام العمالة الماهرة إلى داخل الولايات المتحدة سوف يضغط لأعلى على أجور العمال المهرة غير الأمريكيين ويزيد تركيز الدخل بمقدار متواضع؛ وسوف يخفض كذلك مستوى أجور العمال المهرة الأمريكيين.

على الحقوق والحريات الفردية التي منحها آباؤنا المؤسسون. ولكن التحولات كانت باستمرار أصعب مما تبدو عليه عندما نعود بالنظر إلى الوراء. وإذا كان لابد لنا من الاستمرار في منافسة العالم وتحسين مستوى معيشتنا، فسوف يتعين علينا إما تحسين تعليمنا الابتدائي والثانوي على نحو ملحوظ أو التقليل من الحواجز التي تقف في سبيل المهاجرين المهرة. والواقع أن تنفيذ كلا الأمرين سوف يحقق فوائد اقتصادية مهمة.

السياسات العامة مجموعة من الاختيارات. ويمكننا بناء أسوار عازلة حول الولايات المتحدة لمنع دخول السلع والخدمات والأشخاص الذين ينافسون منتجينا وعمالنا المحليين. وسوف تكون النتيجة فقدان الشرارة التنافسية، مما يؤدي إلى اقتصاد راكد أصابه الوهن. وسوف ينخفض مستوى معيشتنا ويعتمل السخط المجتمعي ويتزايد، عندما تهبط ما كنا نتفاخر بها في يوم من الأيام باعتبارها قوة عظمى عن مكانتها في الريادة العالمية.

البديل لذلك هو الدخول في منافسة مع عالم التكنولوجيا الفائقة الذي يزداد تنافسا، ومعالجة فشل نظامنا المدرسي المحلي في توفير مستوى العمال الذين اكتسبوا المهارات حديثًا للحد من الزيادة المزعجة في تفاوت الدخل، وفتح حدودنا بصورة أكبر أمام تجمع العمال المهرة المتنامي في العالم.

ولا يوفر أي من الخيارين ارتفاعًا في مستوى المعيشة الأمريكي بدون تحدي وضغط الحدود المفتوحة أمام السلع والأشخاص. والاختيار هو كل ما تدور حوله السياسة العامة. ومع الاختيار تأتي الأرباح والتكاليف. ولكي نحقق الأرباح لابد لنا من قبول التكاليف.

٢٢

العالم يتقاعد. ولكن هل يمكنه تحمل تبعات ذلك؟

العالم المتقدم بأسره تقريبًا على شفا هوة ديموجرافية غير مسبوقة؛ ذلك أن جماعة ضخمة من العمال، هم من وُلِدوا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على وشك الانتقال من العمل المنتج إلى التقاعد. وعدد العمال الأصغر سنًّا أقل من أن يعوضهم، بل إن النقص بين العمال المهرة أشد سوءًا. ويتضح التغيير كأجلى ما يكون في ألمانيا، إذ إنه بالرغم من ارتفاع معدل البطالة فيها، فإن هناك نقصًا شديدًا في العمال المهرة آخذ في التزايد. وقد صرح مسئول توظيف ألماني لصحيفة «فاينانشال تايمز» (٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٦) بقوله: «لقد بدأت بالفعل المعركة على العمال، وفي ظل الاتجاهات الديموجرافية في ألمانيا وفي أجزاء من جنوب وشرق أوروبا، فهي توشك أن تزداد سوءًا».

هذا التحول التكتوني إحدى مشكلات القرن الحادي والعشرين بالفعل. والتقاعد ظاهرة جديدة نسبيًّا في التاريخ البشري؛ فمتوسط العمر منذ قرن مضى في جزء كبير من العالم المتقدم كان ستًّا وأربعين سنة فحسب. وكان عدد قليل نسبيًّا من الأشخاص يعمَّر إلى ما يكفي لأن يعيش فترة التقاعد.

كانت نسبة المسنين المعالين إلى السكان الذين هم في سن العمل تتزايد في العالم الصناعي على مدى ١٥٠ عامًا على الأقل. وتباطأت سرعة الزيادة على نحو ملحوظ مع مولد الجيل الذي جاء إلى الدنيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن من

المؤكد تقريبًا أن إعالة المسنين سوف تزداد بسرعة أكبر عندما يصل ذلك الجيل إلى سن التقاعد. وسوف يكون التسارع ضخمًا على نحو خاص في اليابان وأوروبا. ففي اليابان زادت شريحة من هم في الخامسة والستين على الأقل من ١٣ إلى ٢١ بالمائة في العقد الماضي، ويتوقع ديموجرافيو الأمم المتحدة أن ترتفع النسبة إلى ٣١ بالمائة بحلول ٢٠٣٠. وتتناقص نسبة السكان اليابانيين الذي هم في سن العمل بالفعل ومن المتوقع أن تهبط من أربعة وثمانين مليونًا في عام ٢٠٠٧ إلى تسعة وستين مليونًا بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المنتظر كذلك أن يتراجع كذلك عدد سكان أوروبا الذين في سن العمل، وإن كان بمعدل أقل من اليابان.

التغيرات المتوقعة بالنسبة للولايات المتحدة ليست بتلك الحدة، ولكنها تمثل بالرغم من ذلك تحديات مخيفة. فخلال ربع القرن المقبل، من المنتظر أن يتباطأ معدل الزيادة السنوية في عدد السكان الذين هم في سن العمل في الولايات المتحدة، من ١ بالمائة في الوقت الراهن إلى ٠,٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه سوف ترتفع نسبة السكان الذين هم فوق الخامسة والستين على نحو ملحوظ. ومع أنه من المتوقع أن يستمر عدد السكان الشامل إلى الشيخوخة، فقد حدثت شيخوخة القوة العاملة بالفعل ببلوغ الجيل الذي وُلِد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سن الشيخوخة. وما إن يبدأ هؤلاء في التقاعد حتي يكون من المتوقع أن يستقر متوسط عمر القوة العاملة.

تَنْتجُ هذه التغيرات المتوقعة في التركيبة العُمْرية لسكاننا وقوتنا العاملة بصورة كبيرة عن انخفاض الخصوبة الذي أعقب الزيادة الكبيرة في عدد المواليد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد أن بلغ معدل الخصوبة ذروته في عام ١٩٥٧ عند ٣,٧ ولادات في حياة المرأة، هبط في الولايات المتحدة إلى ١,٨ بالمائة بحلول منتصف السبعينيات؛ وقد استقر منذ التسعينيات عند ما يقل بشكل طفيف عن ٢,١، وهو ما يسمى معدل الإحلال، أو المستوى المطلوب للحفاظ على عدد السكان في غياب الهجرة أو التغيرات في طول العمر.[1] ومن المحتم أن تناقص عدد الأطفال في الأسرة

(١) معدل الخصوبة المستخدم هنا هو معدل الخصوبة الكلي. وهو يُقاس باعتباره متوسط عدد الأطفال الذين يولدون للمرأة في حياتها إذا كانت ستمر بمعدلات الولادة ببلوغها العمر المراعى في أية سنة بعينها.

منذ الجيل الذي وُلِد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى زيادة متوقعة في نسبة المسنين إلى من هم في سن العمل.

وبالرغم من ذلك فسوف تخفف الهجرة المستمرة من أثر انخفاض معدل الولادة المتدني، وسوف تُستدام الزيادة في عدد السكان كذلك بالزيادة في متوسط العمر. وفي عام ١٩٥٠ كان من الممكن توقع أن يعيش الرجل الأمريكي البالغ من العمر خمسة وأربعين عامًا، في المتوسط، حتى سن الرابعة والسبعين، بينما الآن يمكن توقع أن يعيش حتى الثانية والثمانين. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، فيمكن أن يتوقع في عام ٢٠٣٠ أن يعيش حتى الثالثة والثمانين. ويزداد عمر النساء على نحو مماثل، من الثمانين في عام ١٩٥٠ إلى أربعة وثمانين الآن، وخمسة وثمانين بحلول ٢٠٣٠، طبقًا لبيانات مجلس أمناء الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٧.[(١)]

لا يعيش الأمريكيون حياةً أطول فحسب، بل إنهم يعيشون بصورة عامة حياةً أكثر صحةً. فقد انخفضت نسبة العجز بالنسبة للمسنين، مما يعكس تحسينات في كل مراحل الطب، وكذلك الطابع المتغير للعمل. إذ أصبح أقل إجهادًا من الناحية الجسمانية ويتطلب قدرًا أكبر من التفكير، استمرارًا لاتجاه دام قرنًا نحو إنتاج اقتصادي أكثر مفاهيميًّا وأقل بدنيًّا. ففي عام ١٩٠٠ على سبيل المثال كان عاملاً واحدًا فقط من بين كل عشرة عمال يشغل وظيفة مهنية أو فنية أو إدارية. وبحلول عام ١٩٧٠ تضاعفت النسبة، واليوم تمثل هذه الأنواع من الأعمال حوالي ثلث القوة العاملة. والنتيجة الحتمية لتقدم أمريكا في العمر إذن هي أن مزيدًا من سكاننا المسنين سوف تكون لديهم القدرة والحافز على العمل لوقت متأخر من العمر المتقدم.

لقد تراكم لدى العمال الذين في الستينيات من أعمارهم سنوات عديدة من الخبرة القيمة، ولذلك فإن مد مشاركة قوة العمل بضع سنوات أخرى فحسب قد يكون له أثر كبير على المُخْرَج الاقتصادي. ولكن ليس هناك مهرب من ذلك؛ فكل أفراد الجيل

---

(١) يشمل أمناء الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وزيري الخزانة والعمل وأمينين عموميين يعينهما الرئيس.

الذي وُلِد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيكون قد تقاعد بحلول عام ٢٠٣٠. ولن يعادل تقاعدهم في طوله أي جيل سابق. فهل ستكون تلك «السنوات الذهبية» ذهبية بحق؟ كيف ستنتج قوة العمل الأمريكية النامية بشكل أبطأ التي ستعقب مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سلعًا وخدمات لنفسها ولأسرها وكذلك للسكان المتقاعدين بحجمهم غير المسبوق؟

سوف يكون لحقائق الديموجرافيا الصعبة أثرها الشديد على ميزان القوة الاقتصادية العالمي. فالشيخوخة ليست قضية ملحة بالنسبة للدول الأقل تقدمًا، باستثناء الصين التي كبحت معدل مواليدها من خلال التخطيط المركزي ـ سياسة الحكومة الخاصة بطفل واحد. وتتوقع الأمم المتحدة أن تلك الشريحة من سكان العالم المقيمة فيما هي دول متقدمة الآن سوف تهبط إلى ١٥,٢ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ١٨,٣ بالمائة في الوقت الراهن. وربما تقطع الطريقة التي تتصرف بها الدول المتقدمة في مواجهة هذا التحول شوطًا بعيدًا في اتجاه إما الحد من التغيرات في ميزان القوة الاقتصادي العالمي أو تكثيفها. والمهم بالنسبة للنتيجة هو ما إذا كانت الدول المتقدمة، التي تواجه فقدان القوة والهيبة، ستنغلق على نفسها وتقيم الحواجز في وجه التجارة مع العالم النامي الناشئ أو لا. ومن المرجح أن تكون الطريقة التي تدير بها الحكومات انتقال الموارد الحقيقية من الشرائح المنكمشة من سكانها التي تمثل قوتها العاملة المنتجة إلى ذلك العدد المتزايد من السكان المتقاعدين مسألة محدِّدة لشكل ربع القرن المقبل. وبالنسبة للمجتمعات الديمقراطية سوف تكون السياسة مخيفة إلى حد كبير، ذلك أن شريحة متزايدة من الناخبين سوف تكون من المتقاعدين المتلقين للإعانات.

اقتصاد التقاعد واضح وصريح؛ فلابد من ادخار الموارد الكافية على امتداد العمر لتمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد. والنقطة المهمة في نجاح أنظمة التقاعد كافةً هي توافر الموارد **الحقيقية** عند التقاعد. وتيسر الترتيبات المالية المرتبطة بالتقاعد تحويل الموارد التي تمكِّن من استهلاك السلع والخدمات بعد التقاعد، ولكنها لا **تنتج** تلك السلع والخدمات. وفي الولايات المتحدة ربما يوافق الكونجرس على تشريع يوفر على سبيل المثال الحق في الحصول عند التقاعد على مستوى محدد من الرعاية الصحية، وربما يوقعه الرئيس. ولكن من يضمن أن المستشفيات وشركات

المستحضرات الدوائية والممرضات والبنية التحتية الطبية بصورة عامة سوف تكون في وضع يمكنها من تحويل وعد على الورق إلى خدمات طبية مستقبلية لها قيمتها؟

الاختبار البسيط لأي نظام تقاعد هو ما إذا كان بإمكانه ضمان توفير الموارد الحقيقية الموعودة للمتقاعدين بدون زيادة الأعباء على السكان في سن العمل أم لا. وبهذا الإجراء قد تكون أمريكا في سبيلها إلى الاصطدام بالواقع. فأكبر مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سنًّا سيكونون مستحقين للضمان الاجتماعي بحلول عام ٢٠٠٨. وطبقًا لتوقعات الأمم المتحدة، سوف يمثل الأشخاص البالغين من العمر خمسة وستين عامًا فأكثر ٢٣ بالمائة من السكان البالغين بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل ١٦ بالمائة في الوقت الحالي. وسوف يعرِّض هذا التحول السكاني الضخم كل أنظمة التقاعد المالية لدينا لضغط شديد وسوف يتطلب تعديلات غير مسبوقة تاريخيًّا. وسوف تضع حقيقة كون الشريحة الأكبر من المعالين هي المسنون وليس الأطفال عبئًا إضافيًّا على موارد المجتمع، حيث يستهلك المسنون حصة كبيرة نسبيًّا من الموارد، بينما يستهلك الأطفال حصة قليلة نسبيًّا.

بعد تراجع دام سنوات، أخذت المشاركة في قوة العمل بين الأمريكيين الأكبر سنًّا تزداد إلى حد ما في الفترة الأخيرة بفضل الضغوط المتزايدة على دخول التقاعد والندرة المتزايدة للعمالة ذات الخبرة.[١] وكما أشرت من قبل، فهي ستواصل التزايد بلا شك. وبالرغم من ذلك فإن أكثر الطرق فاعلية لتعزيز مستويات المعيشة في المستقبل، وبالتالي تحقيق طموحات كل من العمال والمتقاعدين، هي زيادة ادخار البلاد وإنتاجية استخدامات هذا الادخار.[٢] ونحن بحاجة إلى ادخار إضافي كبير في

(١) بالرغم من إمكانية العمل في أعمار متقدمة، فإن السن التي يتقاعد عندها الأمريكيون تقل أكثر وأكثر. ففي عام ١٩٤٠ كان متوسط سن التقاعد بالنسبة للرجال تسعة وستين عامًا، وبحلول عام ٢٠٠٥ أصبح متوسط سن التقاعد اثنين وستين عامًا.

(٢) بالإضافة إلى ذلك، يمكننا الاقتراض من الخارج، وهو ما ينبغي أن ينمي المخزون الرأسمالي المادي الأمريكي. إلا أننا حين نقوم بذلك سوف نزيد التزاماتنا تجاه الأجانب التي يجب تمويلها في المستقبل؛ وهذا معناه أن قدرًا أقل من إجمالي رأسمالنا في المستقبل سوف يكون متاحًا للاستهلاك بواسطة المقيمين الأمريكيين.

العقود المقبلة إذا كنا نريد تمويل بناء المنشآت الرأسمالية ـ مثل مصانع التكنولوجيا الفائقة والمعدات المتقدمة ـ التي سوف تنتج موارد حقيقية إضافية لضمان أن تكون إعانات التقاعد الموعودة لمواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قابلة للتغيير بصورة حقيقية. ولابد أن نفعل ذلك بدون الاضطرار إلى زيادة الأعباء على عمال المستقبل على نحو كبير.

بالرغم من ذلك، وبأي قدر تقريبًا، فإن الادخار الإضافي المطلوب لرعاية الزيادة في عدد المتقاعدين كبير بما يكفي لإثارة أسئلة جادة بشأن ما إذا كانت الحكومة الفدرالية ستتمكن من الوفاء بالتزامات التقاعد القائمة بالفعل أم لا.

يحسب أمناء نظام الضمان الاجتماعي أن الأمر سوف يتطلب إما زيادة فورية في ضريبة كسب العمل من نسبتها الحالية ومقدارها ٤ , ١٢ بالمائة إلى ٤ , ١٤ بالمائة، أو تخفيض شامل لإعانات ١٣ بالمائة، أو توليفة من الاثنين لسد عجز التمويل على مدى السنوات الخمس والسبعين المقبلة. وسوف يتطلب تأجيل التعديلات أو تقسيمها على مراحل زيادة الضرائب أو تقليل الإعانات. وبسبب العجوزات الكبيرة المتوقعة فيما وراء أفق السنوات الخمس والسبعين، «ملاءة الخمسة وسبعين عامًا»، سوف يتطلب مستوى الضمان الاجتماعي الاختياري إلى حد ما المزيد من التعديلات فيما بعد. وبينما يعد العجز المتوقع إشكالية، فهو لا يخلق في حد ذاته مصاعب مالية أو اقتصادية لا يمكن التغلب عليها. والأمر الأكثر أهمية هو أن توقعات إعانات الضمان الاجتماعي يمكن التعويل عليها بشكل نسبي. ولأن ديموجرافيا السكان المتقاعدين من بين أكثر توقعات الاقتصاديين دقةً، ولأن الضمان الاجتماعي برنامج محدد الإعانات، فمن الممكن التكهن بالمدفوعات الخاصة بكل مستفيد على نحو معقول مقدمًا.

في المقابل، تمثل الرعاية الصحية مشكلة أكبر بكثير. ويتوقع الأمناء عجزًا في التمويل لمدة خمسة وسبعين عامًا بالنسبة للقسم «أ» من الرعاية الصحية، أي صندوق ضمان المستشفيات، الذي يمكن سده بزيادة فورية مقدارها ٥ , ٣ نقطة مئوية تضاف إلى نسبة ٩ , ٢ بالمائة الحالية من كسب العمل الخاضع للضريبة (ليصبح الإجمالي

٦,٤ بالمائة)، أو التخفيض الفوري للإعانات، أو توليفة من الاثنين. ولكن هذه ليست هو نهاية الأمر. كما أنه من المتوقع أن ترفع تكلفة الجزء «ب» من الرعاية الصحية، الذي يسدد فواتير الأطباء وغير ذلك من نفقات مرضى العيادات الخارجية، والجزء «د» الجديد الذي يسدد ثمن الحصول على تغطية الأدوية التي تصرف بوصفة طبية، ارتفاعًا سريعًا. إلا أنه مطلوب تسديد تلك التكلفة من إيرادات الضرائب العامة، وليس ضرائب كسب العمل. ومع أن المطالبات على إيرادات الضرائب العاملة الخاصة بإعانات الجزأين «ب» و«د» بالحجم نفسه الذي عليه مطالبات الجزء «أ»، فهي ليست مرئية بقدر ضرائب ضمان المستشفيات.

في عام ٢٠٠٦، علّق الأمينان العموميان، اللذان يقاربان تكاليف الرعاية الصحية في المستقبل من منظور مختلف، بقولهما: «إذا ثبت أن توقعات الأمينين مرشد يمكن الاعتماد عليه إلى العقود القليلة المقبلة، بدون زيادة في مصادر الإيرادات المخصصة للبرنامج، فخلال ١٥ سنة فقط سوف تتطلب إعانات الرعاية الصحية المقررة حاليًا تحويلات من الأموال العامة تساوي ٢٥ بالمائة من إيرادات ضريبة الدخل الفدرالية... ـ أكثر من ثلاثة أضعاف عبئها المالي في عام ٢٠٠٥ ـ وبعد أقل من عشر سنوات أخرى سوف يساوي تحويل الأموال العامة حوالي ٤٠ بالمائة تقريبًا من إيرادات ضرائب الدخل الفدرالية». ولكن حتى تلك الأرقام لا تصور بالضرورة البعد الكامل للمشكلة، لأن توقعات إعانات الرعاية الصحية غير أكيدة إلى حد بعيد.

يزيد إنفاق الصحة على نحو أسرع من الاقتصاد في سنوات عديدة، وهي الزيادة التي يتسبب فيها إلى حد كبير التقدم في التكنولوجيا. فنحن نعرف القليل جدًّا عن مقدار السرعة التي ستتطور بها التكنولوجيا الطبية أو كيف ستُترجم تلك التجديدات إلى إنفاق في المستقبل. فمن الممكن أن تحسِّن التجديدات التكنولوجية نوعية الرعاية الصحية وتستطيع في بعض الحالات تقليل تكاليف العلاج وبكل تأكيد تكاليف إدارة المستشفيات. ولكن لأن التكنولوجيا توسع نسق إمكانيات العلاج، فمن المحتمل كذلك أن تزيد الإنفاق الكلي ـ بمقدار كبير في بعض الحالات.

مع انتشار السجلات الصحية الخاصة المشفرة على نطاق واسع، سوف تكون

الأبحاث قادرة لأول مرة على تقويم العلاج والنتائج بفاعلية بالنسبة لمجموعة كبيرة من الأمراض. وأفترض أن يظهر معيار لأفضل الممارسات القومية نتيجة لذلك. وفي النهاية سوف تكون هناك كذلك تقديرات للمستشفيات والأطباء؛ ويمكن توقع أن تلي ذلك منافسة السوق. إلا أنه لا يرجَّح حدوث أي من هذا قريبًا جدًّا. فالممارسة الطبية تعتمد كما جرت العادة على وجود علاقة شديدة الخصوصية بين الطبيب والمريض، وكلاهما يتردد في التعدي على الخصوصية.

تطورت الممارسة الطبية في الولايات المتحدة على نحو مختلف إلى حد كبير من منطقة إلى أخرى. وأفترض أن أفضل الممارسات على مستوى البلاد، من خلال القضاء على أسوأ أنواع العلاج والممارسين، سوف تحسن النتائج المتوسطة. إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان الوعي بأفضل الممارسات والطلب عليها في أنحاء البلاد سوف يزيد النفقات الطبية أم يقللها. ولابد أن نتذكر أن الأمور المشكوك فيها ـ وخاصةً عجزنا عن تحديد الحد الأقصى للطلبات المستقبلية على الرعاية الصحية ـ تبرر التقييد الشديد في وضع السياسات. والسبب المهم للمضي بحرص في هذا الأمر هو أن البرامج الجديدة توجد بسرعة استعدادًا لدى الدوائر الانتخابية لمقاومة أي انتقاص بشراسة. ونتيجة لذلك، فإن قدرتنا على كبح جماح المبادرات المسببة للعجز، إذا ثبت فيما بعد أنها مبالغ فيها أو مضلِّلة، محدودة بصورة كبيرة.

ينبغي على واضعي السياسات التزام الحكمة عند التفكير في المبادرات الخاصة باعتمادات الميزانية الجديدة. فمن الممكن أن تتوسع البرامج باستمرار في المستقبل إذا توافرت الموارد الخاصة بها، إلا أنه ليس من السهل الحد منها إذا لم تكن الموارد كافية للتعهدات. وهذا هو السبب الذي يجعلني أعتقد أن المضي قُدُمًا في برنامج غير مدعوم ماليًّا للأدوية التي تصرف بوصفة طبية في عام ٢٠٠٣، قبل معالجة مشاكل برنامج الرعاية الصحية غير المدعوم ماليًّا وغير المتوازن إلى حد كبير جدًّا ككل، كان غلطة، وربما غلطة كبيرة جدًّا.[١]

---

(١) من حسن الحظ (ومن غير المعتاد)، نجد حتى الآن أن تكلفة القسم «د» من الرعاية الصحية، أي برنامج الأدوية التي تصرف بوصفة طبية، أقل من التقديرات الأولية. ومن المحتمل أن البرنامج عزز التنافس الذي صُمم على نحو يخلقه. ومع ذلك فهي لا تزال تكلفة غير مدعومة ماليًّا وكبيرة وتتزايد.

لكوني شاركت في عدد من الدراسات التي تحاكي تكاليف وفوائد الرعاية الصحة في المستقبل، فإني مندهش من اتساع مجال النتائج المحتملة للعام ٢٠٣٠ على سبيل المثال. وكما أشرت من قبل، فإن مجال احتمالات الضمان الاجتماعي ضيق جدًّا. وبطبيعة الحال فإن لدى الديموجرافيين الطريقة الجيدة نفسها لمقاربة عدد المنتفعين من الرعاية الصحية في المستقبل. ولكن متوسط تكلفة المستفيد **طبقًا للقانون الحالي** لا تعتمد على التكنولوجيات المستقبلية فحسب، بل كذلك على اختيارات المريض ومجموعة كاملة من المتغيرات الأخرى.

التنبؤ من التعقيد بحيث يجب على الأمناء الرجوع إلى لوغاريتم بسيط ـ المعدل المتوقع لزيادة الإعانات لكل متلق للرعاية الصحية مقارنة بمعدل الزيادة المتوقعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وقد كانت الزيادة المتوسطة في نفقات الرعاية الصحية الحقيقية لكل مستفيد حوالي ٤ بالمائة في العام على مدار العقد الماضي، بارتفاع قدره حوالي نقطتين بالمائة عن الزيادة في نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي. ويمضي الأمناء مشيرين إلى أنه «يبدو من المعقول افتراض أن [نصيب الفرد من] زيادة نفقات الرعاية الصحية سوف تتباطأ تدريجيًّا إلى معدل زيادة إجمالي الناتج المحلي ـ لأنه يفترض أن هناك حدًّا أعلى لما يريد أن يخصصه الأمريكيون من دخولهم المتزايدة للرعاية الصحية». وربما يتضح أن هذا صحيح.

ولكن كما يجب أن يدرك أي شخص يعرف أساليب واشنطن أن مثل هذا الافتراض ينطوي كذلك على قفزة رائعة. فهو يشير ضمنًا إلى درجة من القيد غير مكتوبة في القانون الحالي. وهو يفترض انتصارًا ماليًّا في معركة سياسية مازال يجب خوضها. وكما يشير الأمينان العموميان نفسيهما، فإن » هذا التباطؤ لم يتحقق على مدى نصف القرن الماضي». وهكذا فمن المفترض أن يكون عبء الضرائب المتوقع الخاص بإنفاق الرعاية الصحية المتزايد أكبر إذا كان يقوم بشكل محدد على قانون المستحقات والاتجاهات الحالية في إنفاق الرعاية الصحية.

هناك قدر كبير من العمل يجب القيام به لتصحيح الرعاية الصحية. وينبغي أن يكون واضحًا أن تغطية العجز في تمويل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في المستقبل

بشكل كامل عن طريق زيادة الضرائب غير ممكن من الناحية الاقتصادية. فسوف يعني القيام بذلك سوف ضمنًا معدلات ضرائب غير مسبوقة في وقت السِّلم. وفي لحظة من اللحظات سوف تضر زيادات الضرائب نفسها بنفسها؛ فهي من خلال استيعاب القوة الشرائية وتقليل حوافز العمل والاستثمار، سوف تقلل معدل نمو الاقتصاد. ومن ثم تتباطأ زيادة قاعدة الضرائب ولا تتحقق إيرادات الضرائب الإضافية المتوقعة بالشكل الكامل.

نحن نعيش واقعًا مخيفًا إلى أقصى حد؛ فسوف يتطلب حل مسألة نقص التمويل بالنسبة للضمان الاجتماعي الفدرالي تخفيض الإعانات. ولدى الحكومة التزام أخلاقي بتعجيل تلك التخفيضات وليس تأجيلها لكي يكون لدى المتقاعدين المستقبليين الوقت الكافي لتعديل خططهم الخاصة بالعمل، والادخار، وإنفاق التقاعد. وعدم إعطاء الأمريكيين الإنذار الكافي بأنَّ دخل التقاعد الذي خططوا له سوف ينخفض قد يهدد بحدوث تمزقات كبيرة في حياة الناس.

ما إن يتم تحديد مستوى الإعانات التي يمكن أن يعد بها الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية على نحو معقول، كيف تضمن السياسة العامة أن تصبح الموارد الحقيقية متوافرة للوفاء بتلك الوعود؟ فلا يمكن أن يضمن التركيز على الملاءة المالية داخل أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وجود الموارد دون النظر إلى الصورة الاقتصادية الكلية الأعرض. وبدون الادخار الصافي الإضافي، لن يتم إنتاج الموارد اللازمة لإنتاج الإعانات المستقبلية. وهكذا فلابد لنا عند معالجة اختلالات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية من ضمان أن الإجراءات التي نتخذها الآن لتمويل التزامات الإعانات تمثل إضافات حقيقية إلى الادخار القومي والأصول الإنتاجية التي تمولها.

نحن بحاجة في الواقع إلى جعل تلك «الخزائن» الخيالية التي تعود إلى سنوات مضت، وكان يُفترض أن تحتوي على نقد لتمويل إعانات الضمان الاجتماعي المستقبلية، أمرًا حقيقيًّا. وقد كانت الخزائن حقيقية بالنسبة للعديد من الأمريكيين على نحو جعل رئيس مجلس النواب السابق توم فولي يحكي قصة عن توبيخ أمه

له لمحاولته تخليصها من وهم ذلك الاعتقاد. فقد قالت له: «آمل يا مستر فولي ألا تتأذى من مدى اندهاشي وصدمتي عند اكتشافي أن زعيم الأغلبية في مجلس النواب لا يعرف شيئًا عن الضمان الاجتماعي». وفي ذلك الوقت كانت مقترحات الخزائن ستتطلب وضع صناديق التغطية الخاصة بالضمان الاجتماعي (لديها فائض الآن) خارج الميزانية لأغراض المحاسبة، بل وكذلك جعل الكونجرس يقضي بموازنة ما تبقى من الميزانية. ولفترة قصيرة في سنوات الفائض المالي الوفير في نهاية الألفية، ظهر تعهد من الحزبين بعمل ذلك. ولكن ما يؤسف له أن التعهد انهار حين أصبح واضحًا أنه في ضوء البيئة الاقتصادية الأقل تشجيعًا، سيتطلب الحفاظ على التوازن في الميزانية التي تستثني الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إنفاقًا أقل بكثير أو ضرائب أعلى بكثير.

قد يكون لعدم معالجة الاختلال بين الوعود المقدمة للمتقاعدين المستقبليين وقدرة الاقتصاد على تحقيق تلك الوعود نتائج وخيمة بالنسبة للمتقاعدين الأفراد وللاقتصاد ككل. وأتوقع في نهاية الأمر حل اختلال تمويل الرعاية الصحية من خلال إلغاء إعانات الأشخاص الأكثر غِنَى.[1] وفي رأيي أن جنون السياسة والزيادة المستمرة، على نحو لا يمكن السيطرة عليه حتى الآن، في تفاوت الدخل لا تترك بديلاً سياسيًّا معقولاً آخر. ويمكن استعادة التوازن من خلال إنشاء الحسابات الخاصة (وهو ما أؤيده) أو من خلال تشريع يقضي بأن تخضع الرعاية الصحية لاستطلاع الموارد المالية (كالمساعدة الطبية). والتقنين هو الإمكانية الواقعية الوحيدة الأخرى، وهذا لا يحظى بتأييد كبير في الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن تتركز معظم إعانات الرعاية الصحية في المستقبل في الجماعات ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة. وسيتعين تمويل الخدمة الطبية المقدمة للمتلقين ذوي الدخول العليا بواسطة التأمين الطبي الخاص غير المدعم أو

(١) ليس معروفًا على وجه التأكيد مقدار الخفض الذي سيحدثه الحد من الإعانات في نفقات الخدمات الطبية. ومنذ سنوات عديدة طلبت من العاملين في بنك الاحتياط الفدرالي محاكاة مستوى نفقات الخدمات الطبية حتى عام ٢٠٠٤، مفترضًا عدم تنفيذ مخصصات الرعاية الصحية والمساعدة الطبية. وانتهى العاملون إلى أن النفقات سوف تقل على نحو متواضع فحسب. وبالرغم من ذلك ربما كانت كفاءة السوق كبيرة جدًّا.

على حسابهم، ربما في صورة مشاركة في الدفع تقترب من ١٠٠ بالمائة. وسوف يجفل البعض من مفهوم الرعاية الصحية باعتبارها رفاهًا، كما يُنظر في كثير من الأحيان إلى البرامج الخاضعة لاستطلاع الموارد المالية، ولكن حساب ديموجرافيا القرن الحادي والعشرين ضمن اقتصاد عالمي على قدر كبير من التنافس يقتضي ذلك.

مع أني أؤيد سياسة الهجرة الحرة، فأنا لا أؤيدها باعتبارها وسيلة لزيادة السكان العاملين كي نجمع ضرائب الضمان الاجتماعي للمساعدة في معالجة النقص في تمويل الضمان الاجتماعي/ الرعاية الصحية. ولأسباب سوف أناقشها فيما بعد، لا يمكننا الاعتماد على الزيادة العَرَضية للإنتاجية؛ إذ يبدو أن سقف الزيادات طويل المدى في المُخْرَج في الساعة داخل الولايات المتحدة هو ٣ بالمائة سنويًّا، بينما نسبة ٢ بالمائة هي النتيجة الأرجح. باختصار، من المرجح ألا يكون لدينا ما يكفي من الأفراد للعمل، كما أنه من المرجح ألا تكون لدينا زيادة كافية في الكمية التي يمكن أن ينتجها كل عامل في المتوسط، كي نغطي النقص الهائل الناجم عن المستحقات طبقًا للقانون الحالي. بل ربما لا يكون الأمر قريبًا من ذلك.

في ظل الأمور غير المعروفة العديدة، أخشى أنه بناءً على ديموجرافيتنا واحتمال الارتفاع المحدود لزيادة الإنتاجية أن يكون الاحتمال هو أننا تعهدنا بالفعل بمستوى من الموارد الطبية الحقيقية للمتقاعدين من مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يزيد على ما يمكن للحكومة تقديمه في الواقع. وكما أشرت من قبل، يمكن للكونجرس إقرار استحقاق ما، ولكن هذا في حد ذاته لا ينتج الموارد الاقتصادية المطلوبة لتوفير المستشفيات والأطباء والممرضات وشركات المستحضرات الدوائية الذين سيكونون ضروريين في عام ٢٠٣٠ للالتزام بنص القانون الحالي. وربما يكون حجم تحويل الموارد الحقيقية في عام ٢٠٣٠ من العمال المنتجين إلى المتقاعدين أكبر من أن يقبله العمال المنتجون. وربما تتجاوز بكثير المطالبات التي على مُخْرَج البلاد، بسبب التوسيع غير المدعوم ماليًّا للمستحقات، المُخْرَج الذي تنتجه القوة العاملة الذي يزيد بشكل هامشي على ما هو قائم في الوقت الراهن. باختصار، ربما يكون هناك اضطرار لعدم الوفاء بالوعود، أو بالأحرى ربما يكون من الواجب «تنقيتها».

تنعكس الشكوك الكبيرة بشأن توفر الموارد الحقيقية مستقبلاً على الشكوك في معدلات إحلال دخل المتقاعدين. فبناءً على الفجوة الكبيرة المتوقعة حاليًا بين احتياجات المتقاعدين وحتى وعود المستحقات الكبيرة الحالية، فسوف يتعين على إعانات المعاش التقاعدي والتأمين الخاصة أن يكون لها دور يتزايد حجمه. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كانت أصول صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة في الولايات المتحدة ٦,٥ تريليون دولار: ٣,٢ تريليون دولار في برامج الإعانات المحددة التقليدية و٣,٣ تريليون دولار في خطط الإسهام المحدد، وهي إلى حد كبير برامج ادخار 401(k). وقد دفعت صناديق المعاشات التقاعدية والمشاركة في الربح الخاصة ٣٤٤ مليار دولار إعانات في عام ٢٠٠٥.[1] وفي المقابل دفع الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ٨٤٥ مليار دولار. ومن المحتم أن تلحق الصناديق الأولى بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية عندما يتخذ العمال الأمريكيون ومن يعملون لديهم الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف دخل التقاعد الخاصة بالعمال.

لكن هذا ما سيحدث بعد سنوات. أما الآن فتعاني المعاشات التقاعدية محددة الإعانة من المشاكل. ويمكن لتلك الخطط أن تنتعش في حال قصر متوسط العمر بعد التقاعد والزيادة السكانية السريعة. فقد أدى حجم جيل مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية غير المسبوق وطول عمره المتوقع إلى تقليل مزايا خطط الإعانة المحددة بصورة ضخمة. وهناك بالفعل تأخير في تسديد قدر كبير من التزامات المعاش التقاعدي إلى هيئة ضمان إعانات المعاشات التقاعدية.

بطبيعة الحال الالتزام القانوني بدفع الإعانات في خطة الإعانات المحددة أمر متروك لصاحب العمل؛ فصندوق المعاش التقاعدي موجود للدعم. ولكن بما أن بعض مستويات التمويل يحكمها القانون، تنظر الشركات إلى صندوق معاشها التقاعدي محدد الإعانات على أنه فرصة للربح ـ فكلما كانت عائدات استثمار صندوق التقاعد أكبر، كان النقد الإضافي المطلوب من الشركة الراعية وضعه في الصندوق أقل. وكلما

(١) دفع التأمين الصحي الجماعي ٥٨١ مليار دولار إضافية ولكنها كانت في أغلبها لمن هم أقل من الخامسة والستين.

كان حقن النقد أقل كانت التكلفة الحالية للعمل أقل وكانت الأرباح أكبر. ونتيجة لذلك تُدفع الشركة إلى إيجاد طرق لتقليل المدفوعات للصندوق.

بما أن الشركات تعرف بقدر معقول من اليقين من الذي سيتقاعد، ومتى يكون تقاعده، وبأية إعانات موعودة لسنوات في المستقبل، ألا تكون التكلفة حسبة بسيطة؟ ليس إلى حد كبير. فالتكلفة المتوقع أن تتحملها الشركة بناءً على خطة الإعانات المحددة تتوقف إلى حد ما على وضع إعانات المعاش التقاعدي في حال الإفلاس. فعلى سبيل المثال، حيثما تكون إعانات المعاش التقاعدي طبقًا للعقد هي المطالبة الأولى من موارد الشركة في حال العجز عن السداد، يكون حساب تكلفة الإعانات واضحًا لا لبس فيها. وفي تلك الظروف يمكن أن تختار الشركة إنشاء صندوق المعاش التقاعدي من سندات الخزانة الأمريكية الخالية من المخاطر التي يتوافق موعد استحقاقها مع توقيت دفع الإعانات. وسوف تتولد الإعانات بواسطة الفائدة الأساسية والمتراكمة لسندات الخزانة الأمريكية التي يحين تاريخ استحقاقها في العام المطلوب فيه دفع الإعانات. ومن الناحية العملية، تجرب الشركات كل طريقة للالتفاف حول كل برنامج بسيط لأنه الأكثر تكلفة. فأسهم الشركات، والعقارات، والسندات مرتفعة العائد كبيرة المخاطر، وحتى سندات الشركات من الفئة AAA، تدر عائدًا أكبر مما تدره سندات الخزانة. ولكن الكل يتسم بمخاطرة العجز عن السداد، وفي حالة العجز عن السداد تضطر الشركة الراعية إلى استخدام أصولها الأخرى أو لا تدفع ما عليها من التزامات المعاش التقاعدي.

يعتمد الجدل بشأن ما هو معدل العائد الذي ينبغي أن يسعى إليه صندوق المعاش التقاعدي، وبالتالي ما هو مقدار المخاطر التي يمكنه قبولها، في النهاية على المقدار الذي تريده الشركة لتأكدها من دفع إعاناتها الموعودة. وكلما كانت مخاطر أصول المعاش التقاعدي أكبر كان هامش ربح الاستثمار أكبر.

قد يبدو أن النظرية المالية تجعل تحقيق العائدات الأعلى وهمًا. فإذا كانت الأسواق تسعِّر المخاطر على نحو صحيح لكان من الواجب ألا يراعي معدل عائد صندوق المعاشات التقاعدية درجة المخاطرة في المحفظة، حيث تعوِّض معدلات العائد

الأعلى خسائر الأوراق المالية المتسمة بالمخاطرة، التي تصبح عديمة القيمة في الغالب. ولكن ما يصح في النظرية لا يكتب لها النجاح دومًا عند التطبيق. (أو بمعنى أصح، نكون بحاجة إلى نظرية جديدة). وسوف يقول لك مديرو المعاشات التقاعدية إن معدلات العائد المتحققة الفعلية على المدى الطويل بالنسبة للأوراق المالية أهم مما تسمى بالمعدلات العادية على العائد المعدلة حسب المخاطر بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ككل. وتؤكد معدلات العائد منذ القرن التاسع عشر أن الحيازات المنوعة من الأسهم على امتداد فترات حياة تزيد على العقود كانت تحقق باستمرار معدلات عائد حقيقية فوق المتوسط. وكما أشرت من قبل، فمن المحتمل أن يكون هذا نتيجة لكراهية إنسانية فطرية للمخاطرة. وأي إنسان على استعداد لتحمل ضغط التعهدات طويلة الأجل التي لا رجعة فيها تجاه الأسهم يكسب عائدًا أعلى. ولذلك فإن صناديق المعاشات التقاعدية القادرة على حيازة الاستثمارات التي لا تُمس لعقود غالبًا ما تحتفظ بأغلبية أصولها من الأوراق المالية. ولتقليل التكلفة على الشركة، تدخل صناديق المعاشات التقاعدية في مخاطرات، بما في ذلك مخاطرة التقلبات قصيرة الأجل في أسعار أوراقها المالية وغيرها من الأصول. ولتلك المخاطرات، التي تكون في كثير من الأحيان من خلال الاستثمارات الكبيرة في الأوراق المالية، نتائج جيدة وسيئة.

عندما تكون أسعار الأسهم في ارتفاع، تسدد الأرباح الرأسمالية بالفعل جزءًا كبيرًا من إسهام الشركة في برنامج الإعانات المحددة. وبما أن الإسهامات المالية منخفضة، فإن الأرباح المعلنة تكون أعلى نتيجة لذلك. والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار الأسهم، كما حدث في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، حيث يصبح عدد كبير من خطط المعاشات التقاعدية غير مموَّل التمويل الكافي.

لا مهرب من حقيقة أن مخاطر المحافظ تعرِّض إعانات المتقاعدين للخطر. فالعديد من الشركات التي عليها التزامات معاشات تقاعدية كبيرة جدًّا غير مدعومة ماليًّا في السنوات الأخيرة، مثل شركات الصلب والخطوط الجوية، اختارت الإفلاس ونقلت التزامات معاشاتها التقاعدية إلى هيئة ضمان إعانات المعاشات التقاعدية ـ أي إلى دافعي الضرائب الأمريكيين بصورة عامة. ومن حسن الحظ أن قانون حماية المعاشات

التقاعدية لعام ٢٠٠٦ قلل تعريض دافعي الضرائب لعجوزات معاشات التقاعد الخاصة بصورة كبيرة، ولكنه لم يقضِ عليها تمامًا.

تدر كل صناديق المعاشات التقاعدية ذات الإعانات المحددة معدل عائد متغير ولا يمكن التكهن به، خاصةً على المدى القصير. غير أنه يكون على الشركة التزام قانوني بدفع إعانة ثابتة «محددة». ويتطلب ذلك وجود طرف ثالث (هو غالبًا الشركة الراعية نفسها) لمبادلة الإيرادات المتغيرة لمحفظة خطة الإعانات المحددة بالمدفوعات الثابتة التي ينص عليها العقد. وفي السنوات الأخيرة زادت تكلفة المبادلة. وكانت نتيجة ذلك إلى حد ما أن شركات كثيرة تبنت خطط المعاشات التعاقدية ذات الإسهام الثابت. وهبطت حصة إجمالي أصول صناديق المعاشات التقاعدية التي تدخل ضمن خطط الإعانات المحددة من ٦٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ إلى ٤١ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٦.

ولا يُبْدِي هذا الاتجاه ما يدل على تراجعه. ومن المرجح أن تصبح الشركات الراعية لخطط الإسهام المحدد أكثر تركيزًا على أشكال الاستثمار التي يمكن للعاملين بها أن يقوموا بها، بل وعلى بعض القواعد الخاصة بكيفية سحب تلك الأموال بسرعة عقب التقاعد. وأتوقع أن تحل خطط الإسهام المحدد كذلك شيئًا فشيئًا محل جزء من الضمان الاجتماعي عندما تقل قدراته المالية مع نسبة العمال إلى المستفيدين المتقاعدين بمرور الوقت. وعندما يتضح للمتقاعدين المحتملين حجم ودلائل عبء التقاعد شيئًا فشيئًا، فمن المرجح إلى حد كبير أن يجد عدد متزايد من كبار السن الأصحاء أنه من الضروري تأجيل التقاعد. ولكن الأمر الأكثر اتصالاً بالموضوع هو أن تحويل الموارد **الحقيقية** من العمال إلى المتقاعدين سيكون بالضرورة ممولاً إلى حد كبير من خلال خطط 401(k)، والتأمين الخاص، والكثير من وسائل التمويل الجديدة التي لم تتحدد هويتها بعد.

في الولايات المتحدة، لدى معظم مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثروة ومصادر دخل لابد أنها تكفي لتمويل فترة التقاعد وتفيض. وسوف يجد مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ذوو الدخل المتوسط والمنخفض أن التمويل أكثر

إشكالية. وسوف يثبت السعي للحفاظ على برامج الضمان الاجتماعي المدعومة من الحكومة الخاصة بدفع النفقات عند وجوب دفعها، التي يتطلب حسابها وجود نسب مرتفعة من العمال إلى المتقاعدين، أنه شاق وغير مقبول إلى حد كبير. وتلقائيًّا سوف يتضح أنه من المؤكد أن الخيار الممكن الوحيد هو شكل ما من التمويل الخاص. وقد طرحت سؤالاً في عنوان هذا الفصل: «العالم يتقاعد. ولكن هل يمكنه تحمل تبعات ذلك؟» والإجابة هي: سوف يجد طُرقًا لذلك. فليس هناك اختيار أمام العالم. ذلك أن الديموجرافيا قدر لا مهرب منه.

٢٣

حوكمة الشركات

«هل يجب عليَّ قبول جائزة إنرون؟» كان ذلك هو السؤال الذي طرحته في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ٢٠٠١ على صديقي القديم ومعلمي چيم بيكر. فردَّ بقوله: «إنها جزء من برنامج معهد بيكر الذي تتحدث فيه». لم أكن أدري أن هناك مكافأة سوف تُمنح في حفل العشاء. فقد كان سهم إنرون ينهار وخلال ثلاثة أسابيع ستكون الشركة عاجزة عن سداد ديونها. في شهر ديسمبر (كانون الأول) ذلك بدت «جائزة» كلمة غير مناسبة. غير أني كنت أدين لچيم بيكر بالكثير، ولذلك وافقت على قبول الجائزة بشرط ألا يكون هناك تقديم رسمي أو تدخل في الأمر أية أموال.

كانت إنرون تحيرني منذ أن سمعت چيفري سكيلنج، الذي كان سيصبح عما قريب مديرها التنفيذي، يقدم عرضًا في اجتماع لمجلس بنك الاحتياط الفدرالي في دالاس في سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٠. فقد عرض تفسيرًا شديد التعقيد للطريقة التي تعمل بها تلك الشركة الناجحة التي تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين. غير أني خرجت بأسئلة مزعجة: ما الذي أنتجته إنرون؟ كيف حققت الثروة؟ كنت أفهم استراتيجيات الشركة الخاصة بالتغطية والمشتقات، ولكن ما هو سيل الأرباح الذي كانت تجري تغطيته؟

كان موت إنرون، طبقًا لما قاله سكيلنج فوق وقوع الكارثة، من فعل انهيار الثقة في الشركة، وهو ما قضى على قدرتها على الاقتراض. ولكن ذلك لم يبدُ صحيحًا بالنسبة لي. فقد افترضت أنه إذا كانت شركة صلب كبيرة قد عانت من انهيار الثقة،

فإن أفران الصلب فيها ستظل لها بعض القيمة. ومع ذلك فقد تبخرت إنرون غير الملموسة دون أن تترك وراءها إلا غضب العاملين والمساهمين. ولم أر قط شركة أمريكية كبيرة تهبط من الوضع شديد التميز إلى وضع المنبوذ ثم إلى اللاوجود الفعلي بتلك السرعة.

كان انهيار إنرون المفاجئ والفضيحة المحيطة بانهيار ورلدكوم في الصيف التالي يثيران القلق إلى حد كبير بالنسبة لي. ففي ربع القرن السابق لانضمامي إلى بنك الاحتياط الفدرالي عملت في مجالس إدارات خمس عشرة شركة مدرجة في البورصات (ليس في وقت واحد بالطبع) وأصبحت على معرفة كبيرة بأدوات السلطة في تلك الشركات. كما أصبحت على دراية كبيرة بالفصل بين الطريقة التي تُحكم بها الشركات الأمريكية والطريقة التي يدرك بها الجمهور والقيادات السياسية تلك الحوكمة. إذ يهيأ لي أن الجمهور الذي يشك بالفعل في الأخلاق التجارية (إن لم يكن يعتبر أن هذا المصطلح إردافًا خُلفيًا[1] تمامًا) لم يكن مستعدًّا لقبول المفاجآت غير المتوقعة التي تقوض المعتقدات التي يؤمنون بها على نطاق واسع بشأن الطريقة التي تُحكم بها الشركات. والكثير من ممارسات حوكمة الشركات الخرافية قد جرى الاستعاضة عنه منذ فترة طويلة بضرورات الاقتصاد الجديد.

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان المساهمون، وهم في حالات كثيرة مساهمون مسيطرون، يشاركون بفاعلية في حكم الشركات الأمريكية. فكانوا يعينون مجلس الإدارة الذي كان يوظف بدوره المدير التنفيذي وغيره من الموظفين، وكان يتحكم بصورة عامة في استراتيجيات الشركة. وكان لحوكمة الشركات مظاهر الحكم التمثيلي الديمقراطي. ولكن الملكية اتسعت بمرور الأجيال، ولم تكن المهارات الإدارية والاستثمارية الخاصة بمؤسسي الشركات ترثها ذرياتهم باستمرار. ومع تطور المؤسسات المالية على امتداد القرن العشرين، أصبحت المساهمة مسألة استثمار، وليس ملكية فعلية. فإذا لم يكن أحد المساهمين تعجبه الطريقة التي تُدار بها الشركة فإنه يبيع حصته. ونادرًا ما كانت تواجه إدارة الشركات التي تحقق ربحية معقولة أية

---

(١) تناقض ظاهري بين كلمتين، كأن تقول «اللص الشريف». (المترجم)

تحديات. وانتقلت حوكمة الشركات بطريقة غير محسوسة من سيطرة المساهمين إلى سيطرة المدير التنفيذي. وباستثناء الاهتمام الصريح من جانب عدد قليل من الأكاديميين، فقد حدث التغير بهدوء وغيابيًّا إلى حد كبير.

عندما أصبح المساهمون أقل مشاركة من أي وقت مضى، بدأ المديرون التنفيذيون يوصون بقوائم أعضاء مجلس الإدارة للمساهمين الذين كانوا يوافقون عليها بشكل روتيني. ومن حين لآخر كان هذا النموذج يتوقف عن العمل عندما تقع الشركة أو إدارتها في مشكلة. ولكن تلك الوقائع كانت نادرة نسبيًّا. وتحولت حوكمة الشركات الديمقراطية إلى نوع من الاستبداد. فكان المدير التنفيذي يدخل قاعة اجتماعات مجلس الإدارة ويشرح برنامج الاستثمار الرأسمالي الجديد للشركة، ثم يلتفت إلى كبير موظفيه الماليين طلبًا للتأييد. وبعد ذلك، وبدون أي تشاور مفيد، يوافق المجلس على المشروع. واليوم يُمنح المدير التنفيذي للشركة الرابحة سلطات واسعة من مجلس الإدارة الذي يعينه هو في الأساس.

بمرور العقود ضغطت الوكالات الحكومية والعديد من جماعات المصالح على المستثمرين المؤسسيين الكبار، وخاصةً صناديق المعاشات التقاعدية، كي تصوت بأسهمها على نحو يحيي «ديمقراطية الشركات» التي كانت موجودة منذ عقود. ولكن تلك المؤسسات تقول إن مسئوليتها أمام أصحاب المعاشات التقاعدية هي الاستثمار بطريقة مربحة، وأن خبرتها في الحكم على قيمة السوق المالية، وليس في الممارسة الغريبة لإدارة الشركات. وأصبحت بعض صناديق المعاشات العامة أكثر التزامًا، ولكن أنشطتها هامشية. وتدفع قوى السوق صناديق الاستثمار الخاصة إلى أن تصبح ملتزمة إلى حد كبير بمراقبة إدارة الأملاك التي تمتلكها، ولكن مع تزايد هذا الاتجاه بسرعة، مازالت تلك الصناديق شريحة صغيرة جدًّا من حوكمة الشركات. كما أن قوى السوق تحرك عمليات اندماج الشركات والاستحواذ عليها، وهي العمليات التي نادرًا ما تخرج منها الإدارات بلا ضرر. وقد يُنظر إلى ما تسمى الاستحواذات العدائية على أنها ديمقراطية شركات بحتة مادمنا نعترف بأن «العداء» يكون فقط بين مجموعة من المساهمين الجدد وإدارة الشركة القائمة؛ فالمساهمون الحاليون يبيعون أسهمهم

طواعيةً، وهم حريصون في معظم الحالات على بيعها ومن المفترض أن يكونوا مبتهجين بالثمن الذي يحصلون عليه.

لا ينبغي أن يكون مستغربًا أن غياب المحاسبة الكافية في إدارة الشركات يفرز سوء الاستغلال، كما هو الحال بالنسبة للاستبداد في كل مكان. وكان واضحًا إلى حد ما خلال ربع القرن الذي أمضيته في مجالس إدارات الشركات أن سوء الاستغلال كان منتشرًا، وفي بعض الأحيان كان سوء الاستغلال يزيد عن الحد.

وبناءً على ذلك فأنا لست مندهشًا من إثارة حِزَم مكافأة المديرين التنفيذيين في السنوات الأخيرة اهتمامات عامة غير معقولة. وكان الأمر الأكثر إزعاجًا هو تلك الزيادة الضخمة في نسبة مكافأة المديرين التنفيذيين إلى المكاسب في مرتب الموظف المتوسط. فالمديرون الذين يحددون مرتبات التنفيذيين يقولون ردًّا على ذلك إن القرارات الأساسية التي يتخذها المديرون التنفيذيون يكون لها تأثير ضخم على القيمة السوقية. ففي الأسواق العالمية يمكن أن يمثل الفرق بين الخطوة الصحيحة والخطوة التي تكاد تكون صحيحة مئات الملايين من الدولارات، بينما كان الفرق سيصبح عشرات الملايين منذ جيل مضى، عندما كان الملعب أصغر بكثير. وتشعر مجالس الإدارات التي تعكس هذا الرأي أن المنافسة تفرض عليها المدير التنفيذي «الأفضل» ومن الواضح أنها على استعداد لأن تدفع أي ثمن مقابل «النجوم".

ارتبطت مكافأة المدير التنفيذي في المتوسط ارتباطًا وثيقًا بالقيمة السوقية لشركته. وقد ارتفع متوسط الرسملة السوقية لإحدى شركات مؤشر ستاندرد أند پور ٥٠٠ من أقل من ملياري دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وكانت القيمة السوقية الإجمالية لأكبر عشر شركات في مؤشر ستاندرد أند پور ٢٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وقيل إن مكافأة المديرين التنفيذيين في تلك الشركات الأمريكية الكبرى زادت بنسبة ١٠ بالمائة سنويًّا فيما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٦،[1] أي ثلاثة أضعاف

(١) يُقال إن هناك عوامل أخرى تؤثر على ذلك. ولكن لا يمكن أن تكون المنافسة العالمية مساهمًا كبيرًا لأن مرتبات المديرين التنفيذيين في أوروبا واليابان لم ترتفع على نحو يقارب تلك التي في الولايات المتحدة. ويمكن أن تفسر مقولة إن مجالس الإدارات تتكون من المحاسيب مستوى مكافأة الشركات ولكنها لا تفسر المعدل المتسارع في السنوات الأخيرة. وبالرغم من ذلك فقد كانت محسوبية الشركات أكبر في سنوات سابقة.

الزيادة السنوية في مكاسب العمال الإنتاجيين أو غير الإشرافيين في الشركات الخاصة ومقدارها ١,٣ بالمائة. وباختصار، فإن الفجوة التي بين أجر المدير التنفيذي والعامل تعكس في واقع الأمر القيمة المتزايدة للشركات التي تحركها قوى السوق. ولكن تلك هي مكافأة المديرين التنفيذيين **في المتوسط**. ويختبئ في المتوسط عدد كبير من الأمور الشاذة. وأظن أن جزءًا كبيرًا من مكافأة المديرين التنفيذيين «غير المكتسبة» وغير المميزة بشكل واضح ناتج عن الحاجة إلى تحديد مرتبات المديرين التنفيذيين مقدمًا قبل الأداء. بل إن مجالس الإدارات الأكثر فطنة تقوم باختيار تأسف عليها أحيانًا. وتتضح تلك الأخطاء في صورة مكافأة ضخمة تُدفع مقابل نتائج أدنى على نحو لا يخفى على أحد.

طبقًا لخبرتي، فإن هناك عاملاً مهمًّا آخر له دور في مكافأة المديرين التنفيذيين المُبالغ فيها يحدث نتيجة للزيادة العامة في أسعار الأسهم التي ليس للمدير التنفيذي العادي سيطرة عليها. ويتأثر سعر سهم الشركة، ومن ثم قيمة الخيارات ذات الصلة، تأثرًا كبيرًا بالقوى الاقتصادية - بواسطة التغييرات في أسعار الفائدة، والتضخم، وعوامل كثيرة جدًّا أخرى غير مرتبطة بتاتًا بنجاح استراتيجية شركة بعينها أو فشلها. وهناك أمثلة مفزعة كثيرة لمديرين تنفيذيين كادوا يضيعون شركاتهم وأدوا إلى انخفاض كبير في أسعار أسهمها **مقارنة** بأسعار الشركات المنافسة لها والبورصة بصورة عامة. وبالرغم من ذلك حصل المديرون التنفيذيون على مكافآت كبيرة لأن الأداء الجيد للبورصة ككل رفع أسعار أسهم الشركات الميئوس منها.[1]

ينبغي أن يتطلب استخدام الأسهم أو الخيارات لمكافأة كبار المديرين أن تعكس المكافآت نجاح قرارات الإدارة أو فشلها. وقد تُستخدم مِنَح الأسهم أو الخيارات بدلاً من النقد على نحو أكثر فاعلية بربط تلك المنح بإجراءات أداء الشركة مقارنةً بمجموعة

---

(١) تتنافس قيمة سهم الشركة الواحدة مع كل الأسهم الأخرى على اختيار المحافظ الخاص بالمستثمرين. ولذلك فإنه إذا كان أداء شركة أو أكثر جيدًا وارتفع سعر سهمها، فإن أسعار أسهم الشركات الأقل من حيث حسن الأداء تبدو أكثر جاذبية، نسبيًا. وهذا هو السبب في أن هناك ارتباطات كبيرة بين الأسهم التي لا صلة لها ببعضها على الإطلاق.

مختارة بعناية من المنافسين على مر الزمن. وتربط بعض الشركات قيمة منح الأسهم والخيارات بالأداء النسبي، ولكن معظمها لا يفعل ذلك.[١]

إذا استأنفت الفجوة في مكافأة المديرين التنفيذيين مقارنةً بمكافأة عمال الشركة، التي بلغت أقصى اتساع لها في عام ٢٠٠٠، زيادتها، فإني آمل أن يتطلع المساهمون إلى ما يتعدى تركيزهم على عائدات الاستثمار ويبدون اهتمامًا بتعويض المديرين التنفيذيين. فإذا كان التعويض غير مناسب، فإن جيوبهم هي ما يجري نشله. وليس للقيود الحكومية على الأجور دور في هذا الأمر. كما أنه لا دخل لدافعي الضرائب في ذلك.

كنت مُدركًا للاتجاه نحو التعويض «المبالغ فيه» قبل جيل من الآن. وأتذكر مناقشة رواتب كبار الموظفين في شركة موبيل في اجتماع لجنة المكافآت في أوائل الثمانينيات. فقد وظفت الإدارة جريف «بد» كريستال، مستشار مكافآت المديرين الشهير لـ «مساعدة» اللجنة في تحديد مستويات الأجور المناسبة.[٢] وقد وضع مجموعة من الرسوم البيانية التي تبين أن رواتب كبار الموظفين في موبيل تعتبر متوسطة فحسب مقارنة برواتب أقرانهم في الشركات الأخرى. وأكد كريستال أنه من الواضح أن موبيل سوف ترغب في جعل رواتب مديريها فوق المتوسط. وقد دفع ذلك زميلاً هو عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لأمريكان إكسبريس هوارد كلارك إلى أن يسأل بغمزة من عينه: «هل توصي يا بد بأن تكون كل أجور مديري الشركة أعلى من متوسط أجور مديري الشركات؟» وافقت على ما قيل، وأشرت أن تحليل بد الانحداري لمكافأة المديرين التنافسية معيوب. وفي النهاية حصل مديرو موبيل على الكثير، ولكن ربما لم يحصلوا على كل ما كانوا يفكرون فيه عندما حرَّضوا بد على اللجنة.

ولكن حتى مع التوافق والمجاملة داخل المجالس التي يعينها المديرون التنفيذيون خلال معظم سنوات القرن العشرين، فقد كان ينشأ الشقاق أحيانًا بشأن تغيير اتجاه

---

(١) تخضع خيارات الأسهم لسوء استغلال واضح، كما أوضحت فضيحة نهب الخيارات في خريف عام ٢٠٠٦.

(٢) في تراجع من كريستال في سنوات لاحقة، أصبح منتقدًا لعملية تحديد مكافأة الشركات.

الشركة نحو استخدام أفضل لمواردها. وقبل وقت قصير من مغادرتي لبنك الاحتياط الفدرالي انضممت إلى أغلبية أعضاء مجلس إدارة شركة ألكوا في التمرد ضد المدير التنفيذي تشارلز پاري الذي كان يضغط على المجلس كي يرقي الموظف سي فريد فيترولف ليخلفه عند تقاعده. لم يكن هناك شك في فهم فيترولف الرائع للجوانب الفنية الداخلية للشركة، ولكن عددًا منا نحن أعضاء مجلس الإدارة من الخارج كان يظن أنه يفتقر إلى المنظور العالمي العريض الذي سوف تحتاجه ألكوا في العقد التالي. واجتمع المعارضون، بمن فيهم أنا وپول ميلر من فرست بوسطن، وپول أونيل رئيس شركة الورق الدولية، وآخرون، بزعامة دابليو إتش كروم چورچ، وهو رئيس مجلس إدارة سابق لألكوا، ذات مساء في نادي لينكس بنيويورك وانتهينا إلى أنه لابد لنا من التصدي لاختيار تشارلي لفريد ببديل. واستعرضنا الجدول واستقرينا على أونيل، صديقي المتعاون في إدارة فورد. وهكذا وضع التأييد من معظم بقية أعضاء المجلس، مع قليل من ليّ الذراع، پول على بداية حياة اجتماعية ناجحة جدًّا كرئيس لمجلس إدارة ألكوا إلى أن نجح چورچ دابليو بوش بإقناعه في عام ٢٠٠١ بأن يصبح وزيرًا للخزانة.(١)

لاحظت خلال ربع القرن الذي أمضيته كعضو مجلس إدارة نشط أنه من بين الشركات الكبرى يبحث المدير التنفيذي، الذي يختار أعضاء مجلس إدارته، بصورة عامة عن الأشخاص المؤهلين بشكل واضح، هم في الغالب مديرون تنفيذيون في شركات أخرى. ومع ذلك لم يمكنني باستمرار أن أقول إذا كان أعضاء مجلس الإدارة رفيعو المستوى قد اختيروا من أجل معرفتهم ومشورتهم، أم أن المدير التنفيذي كان يريد إعطاء مظهر التعددية لما هو في واقع الأمر نظام شركات استبدادي. من المرجح أن الأمرين كلاهما صحيح؟

بالرغم من كل عيوب حوكمة الشركات الأمريكية الواضحة جدًّا، فلابد أنه كان شيء يوصي بها خلال القرن المنصرم. ذلك أنه لولا ذلك لما ارتقى الاقتصاد الأمريكي إلى ما هو عليه الآن من قيادة اقتصادية عالمية. وما من شك في أن أعمال الشركات

---

(١) على أي الأحوال، كان پول يوشك أن يتقاعد ويترك القيادة لألين بيلدا.

الأمريكية كانت على قدر كبير من الإنتاجية والربحية. وكانت على أعلى درجات التقدم في الكثير من تكنولوجيا القرن الماضي. وقادني هذا، بالإضافة إلى ملاحظاتي الخاصة بربع قرن من الخبرة بمجالس الإدارات، إلى أن أستنتج، وإن كان بعد تردد، أنه إذا كان أصحاب الشركات لم يعودوا مديرين لها، فربما تكون سيطرةُ المديرين التنفيذيين والاستبدادُ الذي تولِّده الطريقة الوحيدة لإدارة المشروعات بنجاح. ولا يبدو أن هناك بدائل معقولة لوضع سلطة الحوكمة في أيدي المدير التنفيذي والثقة في أنه حتى أعضاء مجلس إدارته الذين هم من انتقائه سوف يلزمونه بأداء مهمته، أو أن غزاة الشركات سوف يستولون على الإدارة ويعدلونها، إن هم عجزوا عن ذلك أو لم يكونوا على استعداد للقيام به.

عندما انكشفت الفضائح، في إنرون أولاً، ثم في ورلدكوم، ارتحت قليلاً لأن استبداد الشركات الحديث لم يصبح مشكلة، مع أنه كان هناك قدر كبير من القلق المبرَّر بشأن إساءة استغلال الشركات الذي عززته النزعة الاستبدادية. وكان التلاعب المحاسبي هو الأمر الأبرز. وما كان يوشك أن يتعلمه الجميع هو أن محاسبة الشركات الحديثة تقوم إلى حد كبير على مجموعة من التوقعات التي ليس من اللازم أن تعكس بالضرورة تاريخ الشركة. ويعني هذا أن جزءًا كبيرًا من عرض تقارير الشركات ينطوي على قدر كبير من حرية التصرف، ويكون عُرضة في كثير من الأحيان لسوء الاستغلال. فعلى سبيل المثال تتطلب التزامات المعاشات التقاعدية المحسوبة، وما تستوجبه من رسوم على الدخل، عددًا من التوقعات غير الأكيدة، وهو ما يوفر مجموعة كبيرة من تكاليف المعاشات التقاعدية المحتملة، وجميعها يمكن الدفاع عنها بشكل معقول. فالبنك الذي يتلقى أقساط الرهن العقاري الشهرية لا يمكنه أن يعرف على وجه اليقين قبل تسديد القرض أو العجز عن تسديده ما إذا كان المبلغ المعين الذي يسدده أحد المقترضين يُمثل فائدة أو عودة أصل القرض. وتخضع مصروفات الإهلاك لعكس انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول الثابتة على نحو مفهوم من حرية التصرف على نطاق واسع، بناءً على مقدار السرعة المتوقع أن تصبح بها المنشآت غير متماشية مع العصر نتيجة للتقدم التكنولوجي. وليس مستغربًا أن الكثير من إدارات الشركات، التي تمر بمشكلات تنافسية، كانت تميل إلى التحيز لمصلحة نتائجها على نحو يصل إلى

حد التلاعب المطلق. وقد تجاوز البعض الحدود. ولكن حرية التصرف المحاسبية لا يمكنها المضي إلى أبعد من هذا الحد. وكان لابد أن ينهار السقف في النهاية. وقد انهار بالفعل.

في أعقاب فضيحتي إنرون وورلدكوم تضاءلت سلطة المديرين التنفيذيين في الشركات وتعززت سلطة مجالس الإدارات والمساهمين. فعندما تم الكشف عن الفضيحتين تغيرت نبرة اجتماعات مجالس الإدارات. وتقول إحدى النّكات إنه عندما كان المدير التنفيذي يدخل اجتماع مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٢ كان يتساءل عما إذا كان البند الأول في جدول الأعمال هو طلب استقالته أم لا. وازدادت هذه الفكاهة السوداء سوادًا. فقد كان أحد الأقوال الأخرى هو أن المدير التنفيذي العادي يقضي وقته مع المستشار العام يناقشان كيفية منع دخولهما السجن. فهل تلك مبالغة؟ بالطبع. ولكن الفكاهة السوداء في كثير من الأحيان تكون قريبة جدًا من الواقع. واتفق الجميع على أن المدير التنفيذي كان يقضي وقتًا أقل في توسيع العمل التجاري بطريقة مثمرة.

خلقت سرقة موظفي إنرون وورلدكوم من أصول المساهمين عاصفة نارية سياسية. وكانت هناك شعبوية معادية للشركات تكمن تحت سطح السياسة الأمريكية على أقل تقدير منذ عهد بارونات المطاط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأصبح مشروع قانون ساربينس-أوكسلي قانونًا بعد مناقشته على عجل والموافقة عليه بالإجماع. وما أثار استغرابي هو أنه احتوى على إصلاحات مفيدة. ويطالب أحد تلك الإصلاحات المدير التنفيذي بأن يشهد، بناءً على حكمه، بأن حساب الشركة يعكس قيمتها بحق. وبغض النظر عن مبادئ المحاسبة المقبولة بصورة عامة وقواعد مجلس معايير المحاسبة المالية؛ ونسيان قانونية مصلحة الضرائب ولجنة الأوراق المالية والبورصات؛ السؤال الموجه إلى المدير التنفيذي للشركة هو: هل دفاتر شركتك، حسب معلوماتك، تعكس بدقة الحالة المالية الأساسية للشركة؟

كما أن هذا الشرط حلَّ بالنسبة لي قضية شائكة جدًا خاصة بما إذا كانت معايير المحاسبة الدولية القائمة على المبادئ أو معايير مبادئ المحاسبة المقبولة بصورة

عامة وقواعد مجلس معايير المحاسبة المالية كانت طريقة أكثر فاعلية لتوصيل الشركة لنتائجها أم لا. وقد التف الشرط الخاص بإقرار صحة الحسابات الخاص بكبار المديرين والموظفين الماليين الذي تضمنه قانون ساربينس-أوكسلي حول تعقيد تلك الأحكام. ذلك أنه وضع مسئولية تفسير النتائج المالية في المكان الخاص بها. فإذا مُنِح المدير التنفيذي حرية التصرف القانونية كي يختار النظام المحاسبي وجُعِل مسئولاً عن النتائج، فسوف يحظى المساهمون بأكبر خدمة.

إلا أنه بات واضحًا، وخاصةً عندما نعود بالنظر للوراء، أن قانون ساربينس-أوكسلي بزيادته العبء التنظيمي قلل من المرونة التنافسية الأمريكية. وقد أثبت القسم ٤٠٤ أنه مزعج إلى حد بعيد ـ فهو يتطلب بعض أفضل الممارسات المحاسبية بواسطة مراجعي حسابات الشركات الذين يخضعون بدورهم لإشراف وكالة جديدة هي مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة. وسرعان ما بات اختصار اسم الوكالة PCAOB يُنطق «بيك-آ-بو»، فيما يوحي بالرقابة السرية. ولم تُسر الوكالة الجديدة بما وجدته.

والآن، وبعد سنوات عديدة من التنفيذ، يمكن لعدد قليل في مجتمع الأعمال التجارية القول بأن تكلفة وجهد تنفيذ القسم ٤٠٤، ناهيك عن تحول إدارة الشركات عن مبادرات توسيع الأعمال التجارية، خلق فائضًا صافيًا لشركتهم أو للاقتصاد الأمريكي ككل. وبصورة عامة فإن قانون ساربينس-أوكسلي يثبت أنه لا يفرض أعباءً بالضرورة، ولكن المهم كذلك أنه يقوم على افتراض بعض الخرافات بشأن مستوى الحوكمة الذي يمكن الوصول إليه.

أبرز قانون ساربينس-أوكسلي دور تعهد مراجع الشركة واشترط أن تكون لرئيس مجلس إدارة الشركة مؤهلات مهنية. ومغزى ذلك هو أن هذه اللجنة التي زيدت فاعليتها ستكون لها القدرة على اكتشاف مخالفة الشركات، وخاصةً الغش والتلاعب، وتقديم بيان مالي أكثر دقة مما كان يقدم من قبل للمساهمين. وخلال أكثر من ثمانية عشر عامًا عملت فيها منظمًا للبنوك، أذكر القليل جدًّا من الحالات التي اكتشف فيها أحد منظمي البنوك تلاعبًا أو اختلاسًا من خلال عملية الفحص، سواء زيدت فاعليتها أم لا. وبينما يجب الاعتراف بأن الإشراف على البنوك لا يبحث عن النشاط الإجرامي،

فإن مفتشي بنك الاحتياط الفدرالي على البنوك أعطوا بالرغم من ذلك تقديرين مرتفعين لفرع أحد البنوك اليابانية في نيويورك كان لسنوات مسرحًا لقدر كبير من الاختلاس المستمر. وأخيرًا كشف الجرائمَ أحد المطلعين على الأمر من الداخل. والواقع أنه يمكن لعدد قليل من المنظمين معارفي إمدادي بأمثلة من التلاعب والاختلاس الذي لم يكشفه سوى أحد المطلعين على الأمر من الداخل. وأنا أسلم بسهولة بأن لجان المراجعة فيما قبل قانون ساربينس-أوكسلي لم تكن تضم مكتشفين عظامًا لمخالفات المديرين. ولكن الحقيقة هي أنه ليس هناك من سبيل أمام أية لجنة مراجعة، جديدة أو قديمة، أن تكتشف المخالفة بدون نشر جيش ضخم من المحققين الذين قد يغمرون الشركة بالمراقبة المكلفة التي يرجح أن تحبط مخاطرة الشركة وتهدد في النهاية قابلية الشركة للاستمرار.

تمتدح بنود أخرى في قانون ساربينس-أوكسلي عضو مجلس الإدارة «المستقل». ويُقال إن الآراء المتضاربة إلى حد ما سوف تجعل الإدارة أمينة. ومن الناحية العملية، فإن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن الإدارة غالبًا ما تكون لديهم خبرة قليلة جدًّا في العمل التجاري الذي عُينوا للإشراف عليه. ومن غير المرجح أن يعرفوا ما هو نوع الخدع المحتملة. وكنت أرى باستمرار أن الرئيس روزڤلت كان مُحقًا حين سُئِل كيف يعين چوزيف كنيدي، وكان مضاربًا في وول ستريت (ووالد چون كنيدي)، كأول رئيس للجنة الأوراق المالية والبورصات. ألم تكن تلك الحالة الكلاسيكية الخاصة بحراسة الثعلب لقُن الدجاج؟ ويجيب روزڤلت قائلاً: «دعوا اللص يمسك اللص».

يمكن أن تكون للشركة استراتيجية واحدة. والآراء «المستقلة» المتضاربة ذات الأجندات المختلفة بالمرة تقوِّض فاعلية المدير التنفيذي وسائر مجلس إدارة الشركة. وقد عملت في مجالس إدارات بها أعضاء معارضون. وكان العمل المطلوب بشكل قانوني في اجتماعات المجلس هو وحده الذي يتم. وكان الشيء الذي يغيب عن تلك الاجتماعات هو تبادل الأفكار التي توحي باستراتيجيات للمدير التنفيذي. ومع وجود أعضاء مجلس الإدارة المعارضين ـ كهؤلاء الذين يمثلون مستثمرين محتملين يسعون للاستحواذ على الشركة ـ ولكون الطبيعة البشرية على ما هي عليه، فقد كان

معظم تبادل الآراء بين أعضاء المجلس مؤيدي المدير التنفيذي وإدارة الشركة القائمة بالفعل يجري خارج قاعة المجلس.

لا أرغب في انتقاد الاستحواذ على الشركات. بل إنه على العكس من ذلك ميسِّر مهم للتدمير الخلاق، وما من شك في أنه الوسيلة الباقية الفعالة التي يمكن بها لآراء المساهمين أن تشكل الشركة. ولكن مع أن التغيير في الإدارة غالبًا ما يكون ضروريًّا، فلا يمكنك أن تدير شركة بفاعلية بآراء سلطوية مختلفة تتبنى أهدافًا متعارضة للشركة. فإما أن يكون هذا أو ذاك. فإذا ما انقسم مجلس الإدارة بسبب المصالح المتضاربة، فسوف تعاني حوكمة الشركة. وإذا لم يوافق أعضاء مجلس الإدارة على استراتيجية المدير التنفيذي فلابد لهم من استبداله. وبالطبع فإن اختلاف الشركات أمر لا يمكن تجنبه في فترات التحول. إلا أنه ليس في حد ذاته قيمة يُسعى إليها. ذلك أن الشقاق لا يولِّد إلا الخسارة والعجز.

فكرة ضم ممثلين لمختلف المساهمين في الشركة إلى مجلس الإدارة ـ من النقابات، وممثلي المجتمع، والعملاء، والموردين، وهلم جرا ـ تعطيه مسحة ديمقراطية لطيفة. إلا أنني لا أنصح بها وأشك بشدة أنها لن تفلح. فعالم اليوم شديد المنافسة يحتاج من كل شركة أن تنفذ خططها التي يضعها مدرب واحد، كما كان يحدث من قبل. فتصويت الفريق كله على كل لعبة كبيرة وصفة للخسارة. وأفترض أنه في النهاية سوف يجري شحذ بعض حواف قانون ساربينس-أوكسلي الخشنة، وخاصة القسم ٤٠٤.

مع ما أثبتته حوكمة الشركات الأمريكية على مر العقود من فائدة، بالرغم من كل عيوبها، فقد كشف التكيف مع البيئة العالمية التي تتغير باستمرار بعض الثغرات التي لابد من الانتباه لها. فالمحاسبة الدقيقة مهمة لعمل رأسمالية السوق الحرة. وإذا ما شُوهت الإشارات المولدة لتوزيع موارد البلاد فسوف تكون الأسواق أقل فاعلية في تعزيزها لرفع مستويات المعيشة. فالرأسمالية تزيد الثروة في المقام الأول من خلال التدمير الخلاق ـ وهي العملية التي عن طريقها يُستثمر تدفق النقد من رأس المال المتقادم منخفض العائد مقرونًا بالمدخرات الجديدة في التكنولوجيات الحديثة مرتفعة العائد. ولكن لكي تعمل هذه العملية لابد للأسواق من معلومات موثوق بها لقياس العائد على الأصول.

إنفاق خيارات الأسهم مثال يدل على ذلك. فقد انضممت في عام ٢٠٠٢ إلى المعركة الدائرة حول هذا الجانب الغامض، ولكنه مهم، من انتعاش شركات تكنولوجيا المعلومات في التسعينيات. وكان صديقي العزيز وارين بوفيه، وهو ليس بالشخص الجديد على تقويم الشركات، قد انضم إلى معركة قبلها. كانت شركات التكنولوجيا الفائقة على نحو خاص تقوم بتحول ضخم من دفع الأجور، التي تُخصم من صافي الدخل، إلى منح خيارات الأسهم، التي لم تكن تُخصم من صافي الدخل حينذاك. وأحدث ذلك فرقًا كبيرًا في نتائج بعض الشركات. وفي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أعلنت شركة إنتل عن صافي أرباح مقداره ٨,٧ مليار دولار؛ وطبقًا لحساب إنتل نفسها فإنه لو أُدرجت تكاليف خيارات الأسهم لنقص هذا المبلغ ١,٣ مليار دولار. وأنا أرى أن خيارات الأسهم، التي اجتذبت الأشخاص المهرة ـ موارد حقيقية ـ إلى الشركة كانت في الأساس لا يمكن تمييزها عن الأجور النقدية أو أية أشكال أخرى من الدفع.

يتطلب التقويم الدقيق للربح حسابًا دقيقًا للتكلفة. ولابد من تسجيل تكاليف العمالة على نحو صحيح وإلا فإن إدارة الشركة سوف تُضلَّل فيما يتعلق بما إذا كانت استراتيجية الشركة تحقق أرباحًا أم لا. وينبغي ألا يهم إذا كان الدفع نقدًا، أو منحة خيارات الأسهم، أو في صورة حق للوصول إلى صالة الطعام التنفيذية. ولابد أن تعرف الشركة القيمة السوقية للموظف المستخدم حديثًا. وفي الواقع يحدد الموظف بقبوله حزمة المكافأة (بما في ذلك خيارات الأسهم) أجره السوقي. وينقل هذا الأجر السوقي سعر موارد العمالة المطلوبة لإنتاج الربح.

في اقتصاد بقدر ما عليه اقتصادنا من ضخامة وتنوع وتعقيد، يكون القياس الدقيق لأداء الشركة ضروريًّا إذا كان لابد من توجيه موارد البلاد إلى أكثر استخداماتها كفاءة. وتكاليف المُدْخَل الدقيقة ضرورية لتحديد ما إذا كانت الشركة تحقق ربحًا من أنشطتها الحالية أم لا. وقد أصبحت التغيرات في تقييمات الميزانية العمومية القائمة على التوقعات غير الأكيدة عنصرًا مهمًّا إلى حد كبير في تحديد ما إذا كانت استراتيجية شركة ما ناجحة أم لا. والمبدأ الأساسي لقياس الربح باعتباره قيمة المُخرَج ناقص قيمة المُدْخَل لا يغيره تعقيد القياس.

يعني افتراض أن منح خيارات الأسهم ليس إنفاقًا افتراض أن الموارد الحقيقية التي أسهمت في خلق قيمة المُخْرَج مجانية. ومن المؤكد أن المساهمين الذين منحوا خيارات الأسهم للعاملين لا يعتبرون أن تخفيف التركيز المحتمل لأسهمهم في رسملة السوق الخاصة بالشركة يكلفهم شيئًا.

خيارات الأسهم مهمة للصناعات ذات رأس المال المشترك، وكان كثيرون في صناعات التكنولوجيا الفائقة معارضين بقوة لإدخال أية تغييرات على الممارسات الجارية حينذاك. وقد أكدوا أن استخدام خيارات الأسهم آلية مكافأة ذات قيمة غير عادية (صحيح)، وأن الاعتراف بالتكلفة المرتبطة بتلك المنح سوف يحد من استخدام خيارات الأسهم،[١] مما يضر شركات التكنولوجيا الفائقة (محتمل)، وأن تأثير خيارات الأسهم على «الأرباح المخفف تركيزها بالكامل للسهم الواحد» معترف به بالفعل (غير وارد)،[٢] وأنه لا يمكننا قياس تكاليف خيارات الأسهم بالدقة الكافية لتبرير الاعتراف بها في البيانات المالية (خطأ).[٣]

هذا الذي يبدو أمرًا محاسبيًا غامضًا هو في الواقع على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للتصوير الدقيق لأداء الشركة. وكان البعض يظن أن عدم الاضطرار إلى وضع منح خيارات الأسهم ضمن التكلفة يساعد بصورة كبيرة في جمع رأس المال لتمويل الاستغلال السريع للتكنولوجيات المتقدمة. وبينما يتضح الإسهام الحيوي للتكنولوجيا الجديدة في نمو اقتصادنا للجميع، فليست الأفكار الجديدة كلها تخلق قيمة صافية. ولا ينبغي تمويل كل الأفكار الجديدة. وخلال انتعاش شركات تكنولوجيا المعلومات،

---

(١) يصدق هذا إذا كان متلقي خيارات الأسهم قد خُدِع فيما يتعلق بأداء أرباح الشركة الحقيقي.

(٢) هذا التعديل يصحح فقط مقام (عدد الأسهم) نسبة الأرباح لكل سهم. وتقدير البسط (الأرباح) هو كل ما يدور حوله الخلاف المحاسبي. ومن المحتمل أن تزيد منح خيارات الأسهم عدد الأسهم المتداولة وبالتالي يقلل أرباح السهم الواحد.

(٣) وسيلة تقدير نفقات خيارات الأسهم تقريبية. ولكن هذا هو حال الكثير من تقدير المكاسب الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإنه ما لم تُنفق خيارات الأسهم فإن كل شركة تبلغ ضمنًا عن تقدير لنفقات خيارات الأسهم في بيانات دخلها. وهذا الرقم بالنسبة لمعظم الشركات بطبيعة الحال صفر على وجه الدقة. فهل كانت خيارات الأسهم بالفعل بلا قيمة أو تكلفة للشركة؟

كان رأسمال ضخم يهدر على مشروعات كانت دلالاتها المستقبلية تبدو أكثر وعدًا مما اتضح بالفعل. وإهدار الأموال منتج فرعي حتمي للمخاطرة التي تولِّد نمو اقتصادنا. ومع ذلك فإن كمية الأموال المهدرة تصبح كبيرة بلا داعٍ عندما تفتقر تقارير الأرباح التي تساعد المستثمرين على توزيع الاستثمار إلى الدقة.

عندما تُصَمَّم مِنَح خيارات الأسهم على الوجه الصحيح يمكن أن تكون فعالة إلى حد كبير في موازاة مصالح موظفي الشركة ومصالح المساهمين. ومما يؤسف له أن العديد من منح خيارات الأسهم صُممت بحيث تكون ذاتية الخدمة. وأظن أنه ما كان لي أن أستغرب عندما وَجَدَت صناعةُ التكنولوجيا الفائقة التي تحشد الجماعات المتضامنة طريقَها إلى بنك الاحتياط الفدرالي. فقد جاءتني زيارات عديدة قامت بها جماعات من المديرين التنفيذيين، في الغالب بقيادة مدير إنتل الداهية كريج باريت. ولم يعوِّل المديرون التنفيذيون الزائرون على ما لدي من خبرة مدتها ربع قرن كعضو في مجالس إدارة الشركات. وقد استمتعت بالرد على حججهم. وكثيرًا ما كنت أُغرى بأن أسأل كريج، الذي كان لزامًا عليَّ أن أحترمه وأعجب به، أو أيًّا من أعضاء جماعات الضغط الذين وصلوا إلى بابي لسبب أو لآخر: «إذا استطعت إقناعك بأن حججك خاطئة، هل سيُسمح لك، في وظيفتك الحالية، بتغيير رأيك؟» ولكني لم أطرح هذا السؤال. فلم يكن ضروريًّا. ذلك أنني كنت في الوضع نفسه في عام ١٩٩٤ عندما دخلت في جدل مع رئيس وزراء الصين حينذاك لي بنج حول الرأسمالية مقابل الشيوعية (انظر الفصل الرابع عشر).

كانت الغلبة في نهاية الأمر للحجة المؤيدة لوضع منح خيارات الأسهم ضمن التكلفة. وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٤ غيَّر مجلس معايير المحاسبة المالية قواعده بحيث تتطلب وضع منح خيارات الأسهم ضمن التكلفة اعتبارًا من عام ٢٠٠٥. وجرى العمل بالقواعد الجديدة فقط بعد أن كاد الكونجرس يَحُول دون تطبيقها استجابة لحجج مستثمري التكنولوجيا الفائقة.

وحتى قبل فضائح ٢٠٠٢ كان هناك قدر كبير من القلق السياسي بشأن زيادة مكافأة المديرين مقارنةً بأجور العمال الإنتاجيين. وكما سأوضح في الفصل الخامس

والعشرين، فقد زاد النمو العنيد لتلك النسبة المفاهيمية، وخاصةً التكنولوجية، من إجمالي ناتجنا المحلي من قيمة القوة الفكرية مقارنةً بقيمة قوة العضلات البشرية مرات عديدة على مر أجيال عديدة. وأنا على درجة من التقدم في العمر تكفي لأن أتذكر عندما كانت القدرة الجسمانية في العمل مصدر الأسطورة والتبجيل. ومازال تمثال ضخم لبول بانيان قاطع الأخشاب الأسطوري يطل على ريف بحيرة مينيسوتا الشمالية. وكان عمال الشحن منذ قرن يُمَجَّدون لقوتهم الجسمانية. واليوم أصبحت الأنشطة التي كان يقوم بها عمال الشحن تؤديها شابات جالسات في كابينة الكمبيوتر.

المكافأة النسبية في مجتمعنا تحددها السوق، وهي تعكس أفضليات القيمة الخاصة بكل المشاركين في اقتصادنا. فهل هناك من حَكَم أفضل من ذلك؟ والمعيار الدائم كذلك، وإن لم يطبَّق بنجاح قط، هو أنه يجب على العمال جميعًا المشاركة في نتائج جهودهم الجماعية. وبهذه الروح يكون كل تفاوت الأجور فيه ظلم. ولكن إثبات أن تباين الدخل أكبر من اللازم أو أصغر من اللازم أمر يتطلب معيارًا يتم الحكم بموجبه. وتقبل «أكبر من اللازم» فرضية أن عدم المساواة في **مستوى معين** له ما يبرره. فلِمَ لا ينبغي أن يكون أدنى؟ أو أعلى، بالنسبة لهذا الأمر؟

أقول في الفصل الحادي والعشرين إن تفاوتات الدخل تزعزع استقرار المجتمع من الناحية السياسية. ولكن العلاج الذي ينطوي على فرض قيود حكومية على الأجور، في مقابل مساعدة العمال ذوي الأجور المنخفضة في اكتساب مهارات أعلى قيمة على سبيل المثال، هو في الأغلب أسوأ من المرض نفسه. وحتى مع وجود تلك الجوانب التى بها عيوب من حوكمة الشركات، فلابد من افتراض أن مرتبات المديرين يقرها في النهاية مساهمو الشركة طواعيةً. وكما أشرت من قبل، ينبغي ألا يكون هناك دور للحكومة في تلك المعاملة. فمن المحتم أن تؤدي القيود المفروضة على الأجور إلى تشوهات خطيرة غير متوقعة، شأنها في ذلك شأن القيود المفروضة على الأسعار.

* * *

في ظل الانفصال بين حاملي الأسهم والإدارة، يبدو أن المدير التنفيذي الاستبدادي هو الترتيب الوحيد الذي يسمح بعمل الشركة على نحو فعال. فلا يمكننا التحايل

على الضرورة الاستبدادية لبنية الشركات في الوقت الراهن. ولكن يمكننا التأكد من أن إزاحة المديرين التنفيذيين الذين لا يؤدون عملهم، إن لم يكن بواسطة المساهمين الحاليين، فليكن بتسهيل الاستحواذ على الشركة. وأية خطوة في هذا الاتجاه سيكون الغرض منها تيسير قواعد الوصول إلى قوائم المساهمين، التي تسيطر عليها إلى حد كبير الإدارة القائمة. والمساهمون الذين يسعون إلى عدم الإفصاح عن هويتهم يمكن حمايتهم بإدراجهم في قوائم أسماء الشوارع.[1] والاندماجات والاستحواذات وتحويل الشركات الكبيرة إلى وحدات مستقلة تُطرح للاكتتاب العام جميعها جزء مهم من التنافس والتدمير الخلاق. ويبدو أن ظهور صناديق التغطية الخاصة استجابة من السوق لعدم استعداد صناديق المعاشات التقاعدية وغيرها من المستثمرين المؤسسيين الكبار المشاركة في إشراف المالك على إدارة الشركات الذي كان سمة مميزة للأجيال السابقة. وتوفر صناديق التغطية الخاصة، التي تستثمر في الأصول المقومة بأقل من قيمتها، وبالتالي تحقق معدلات عائد أعلى من المتوسط على رأس المال، دليلاً على أن رأس المال لم يوزع التوزيع الصحيح في اقتصادنا. ويسهم نقل تلك الأصول إلى المستثمرين الذين يديرونها بالشكل الصحيح في النمو الاقتصادي. وما من شك في أن مراقبة المساهمين المعززة تحد من «المظلات الذهبية»، والأرباح المبالغ فيها، وتأخير تاريخ خيارات الأسهم، والامتيازات الإضافية بعد ترك الخدمة التي تخدم بها الإدارة نفسها وتقدم حاليًا على حساب المساهمين.

الرقابة المطلقة على الشركات الأمريكية بواسطة مساهميها ضرورية لنظام السوق الرأسمالي الخاصة بنا. وفي الشركات، كما في معظم المؤسسات البشرية الأخرى، يؤدي تفويض السلطة إلى درجة من الاستبداد. والموازنة الصحيحة للرقابة الفعالة في حكم الشركات لن تخلو من الجدل على نحو مطلق.

---

(١) «أسماء الشوارع» تعبير يُستخدم عندما تكون حيازة الأسهم باسم السمسار أو أي شخص آخر قام بشرائها، وليس باسم المساهم نفسه.

٢٤

نقص الطاقة طويل الأمد

عندما ضرب الإعصاران كاترينا وريتا ذلك الجزء الضعيف من مجمع النفط الضخم في تكساس ولويزيانا في صيف ٢٠٠٥ أحدثا فجوة كبيرة في العرض العالمي. وقد ارتفعت أسعار البنزين، ووقود الديزل، ووقود التدفئة ارتفاعًا كبيرًا.

كان ذلك حادثًا متوقع الحدوث. فأسعار النفط آخذة في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٢، حيث استوعبت الزيادة في الاستهلاك العالمي للنفط بشكل متزايد معظم ما تبقى من احتياطي العالم من السعة الإنتاجية الزائدة التي كانت قد وصلت إلى عشرة ملايين برميل في اليوم في عام ١٩٨٦. وفي السنوات السابقة كان ذلك الاحتياطي مناسبًا لامتصاص الصدمات التي بدرجة كاترينا وريتا دون أن يكون له أي تأثير مثير للقلق على الأسعار. إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٥ أصبح ميزان النفط العالمي في حالة من عدم الاستقرار بحيث كان الإغلاق غير المتوقع لصيانة بعض معامل التكرير على الساحل الشرقي في أوائل العام كافيًا لدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع.

بالرغم من التوقعات التي تظهر من حين لآخر بشأن نفاد النفط من العالم، فإن الاحتياطيات النفطية تحت الأرض التي جرى التأكد من إمكانية استخراجها قد زادت بما يوازي استهلاك النفط في الفترة من ١٩٨٦ و٢٠٠٦. ويرجع هذا بصورة كبيرة إلى تطور التكنولوجيات التي زادت من كمية النفط الذي يمكن استخراجه من المستودعات القائمة. ولكن منتجو النفط في العالم كانوا أقل نجاحًا بكثير في بناء القدرة الإنتاجية الفعلية لاستخراج النفط من كهوفه العميقة وتكريره. فقد تراجع

الحفر واستكمال الآبار حيث لم تقم الدول ذات الاحتياطيات المتاحة الكبيرة، وهي بشكل أساسي أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوپك)، بإعادة استثمار ما يكفي في الآبار والبنية التحتية الخاصة بتكرير النفط الخام لتلبية الطلب المتزايد.[1] وهكذا فبينما زاد الاستهلاك العالمي للنفط والاحتياطيات النفطية فيما بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ بنسبة ١,٦ بالمائة سنويًا في المتوسط، فقد زادت قدرة إنتاج النفط الخام بمعدل ٠,٨ بالمائة فقط.

لماذا لم تُعِدْ شركات النفط استثمار المزيد من مواردها المتزايدة بشكل حاد؟ كل الاحتياطيات النفطية في دول أوپك تملكها أو تسيطر عليها احتكارات الدولة. وعائداتها هي المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. ولابد لاستثمارات الطاقة من الدخول في منافسة مع الكثير من الأولويات الأخرى، ومنها برامج في بعض الدول للتنويع بعيدًا عن النفط والغاز. وفي مقابل شركات النفط الوطنية، نجد أن شركات النفط والغاز من القطاع الخاص أسهمت بنصيب أكبر بكثير من تدفق النقد في استثمارات الطاقة في السنوات الأخيرة. ولكن مع نضوب الاحتياطات النفطية في الدول المتقدمة بصورة كبيرة نتيجة لما يزيد على القرن من استخراج الخام، فقد كان العائد من الاحتياطيات النفطية الزائدة في تلك البيئة الأقل إنتاجًا بكثير جزءًا صغيرًا من العائد المتاح لشركات النفط الوطنية في دول أوپك. والأمر الأكثر أهمية هو أن شركات النفط العالمية من القطاع الخاص تُمنع بشكل متزايد من الوصول إلى احتياطيات أوپك.[2] وقد مضى زمن طويل على الفترة التي كانت تحتكر فيها تلك الشركات بالفعل الخبرة التكنولوجية. فهي لم يعد لديها ما يكفي لكي تقدمه مقابل الوصول إلى ثروات الشرق الأوسط النفطية.

---

(١) طبقًا لما ذكرته مصادر وكالة الطاقة العالمية، فإن إنفاق العالم على الاستكشاف والتطوير تضاعف فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، ولكن مع زيادة التكاليف بمقدار ١٠ بالمائة كل عام، فقد كانت الزيادة الفعلية أقل من ٤ بالمائة في السنة. ولم يكن ذلك كافيًا لتحويل الاحتياطيات النفطية إلى نمو كافٍ في القدرة على إنتاج النفط الخام.

(٢) الشركات الأجنبية ممنوعة بالكامل من الاستثمار في احتياطيات النفط والغاز في المملكة العربية السعودية والكويت والمكسيك. ويمتد الحظر الفعلي على الأجانب إلى معظم الدول التي بها شركات نفط وطنية.

منذ نصف قرن كانت الأخوات السبع ـ ستاندارد أويل أوف نيوچيرزي، ورويال داتش شل، وتكساكو، وشركات عملاقة أخرى ـ تسيطر على النفط العالمي. والآن شركات النفط العالمية الخاصة مجرد ظل لمجدها السابق. وبطبيعة الحال فقد زادت أرباحها نتيجة لزيادة مخزوناتها وأصولها النفطية الكبيرة.(١) ولكن فرصها الخاصة بالاستثمار على نحو مربح في الاستكشاف والتطوير متواضعة. ومع حظر الوصول إلى مستودعات أوپك، فليس أمام الشركات الدولية من البدائل القليلة إلا إعادة الكثير من تدفقاتها النقدية إلى المساهمين من خلال إعادة شراء الأسهم وأرباح الأسهم.

باستثناء شركة أرامكو السعودية، لم يبد أي من احتكارات النفط الوطنية في دول أوپك رغبة في احتواء الزيادات في أسعار النفط بزيادة السعة الإنتاجية للنفط الخام. فهي على العكس من ذلك تبدو أكثر ما تكون اهتمامًا بأن القدرة الإنتاجية الزائدة سوف تخفض الأسعار والعائدات الضخمة التي باتت تعتمد عليها بالنسبة للأغراض السياسية المحلية. وعندما التقيت بعلي النعيمي، وزير النفط السعودي الدمث في مايو (آيار) من عام ٢٠٠٥، كان هو نفسه غير مرتاح من الإجراءات التي تقترحها الولايات المتحدة لتقييد استهلاك النفط، وبالتبعية عائدات أوپك النفطية. ويقوم نفوذ بلد النعيمي على احتياطياته المثبتة من النفط التي تزيد على ٢٥٦ مليار برميل، والكميات الضخمة المحتملة التي تزيد على ذلك. وهو يعي بشدة أنه إذا كانت أسعار النفط أعلى مما يجب يمكن أن ينخفض الاستهلاك بشكل دائم، حيث يحوِّل كبار المستهلكين العالميين تركيزهم إلى المحافظة على الموارد النفطية. فمعظم استهلاك النفط يحدده نزوع أساطيل المركبات، والمصانع والمنازل إلى استهلاك النفط. وبينما لا يمكن تغيير البنية التحتية بين عشية وضحاها، فهي من الممكن أن تتغير، بل إنها تتغير بالفعل. وقد تعلم السعوديون ذلك الدرس في السبعينيات. إذ تباطأ نمو الاستهلاك بشكل جذري في السنوات التي أعقبت صدمات أسعار النفط، ولم يعد قط كما كان حتى بعد انخفاض الأسعار. وما حدث بعد ذلك يمكن أن يحدث مرة أخرى. فاليوم تستهلك الولايات

(١) محاسبة من يدخل أولاً يخرج أولاً تقلل تلك الزيادات في الأرباح ولكنها لا تقضي عليها.

المتحدة ربع النفط العالمي؛ وإذا ما قللنا زيادة استهلاكنا، وخاصةً إذا ما سار الآخرون على خطانا، فمن المؤكد أن تتلاشى أهمية السعودية العالمية.

منذ أن التقى الرئيس فرانكلين روزفلت بالملك ابن سعود على ظهر السفينة الأمريكية كوينسي في فبراير (شباط) من عام ١٩٤٥ والعلاقات الأمريكية السعودية وثيقة. وكانت شركة نفط أمريكية، هي ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (تشيڤرون فيما بعد) هي التي اكتشفت النفط في الرمال السعودية في مارس (آذار) من عام ١٩٣٨، طبقًا لامتياز مُنِح لها في عام ١٩٣٣. وكان كونسورتيوم من شركات أمريكية هو الذي شكل شركة النفط الأمريكية العربية (أرامكو) لتطوير تلك الموارد. وكانت الصلات وثيقة بينما أصبحت بحلول عام ١٩٩٢ أكبر منتج للنفط في العالم والولايات المتحدة (وهي باستمرار أكبر مستهلك في العالم). بل إن العلاقات استمرت بعد تأميم المملكة العربية السعودية لأرامكو في عام ١٩٧٦.[1] وباعتباري أحد أعضاء مجلس إدارة شركة موبيل من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٧، فقد كنت على معرفة كبيرة بصلة أمريكا المستمرة بالمملكة العربية السعودية. وقبل عام ١٩٧٦ كانت أرباح موبيل من حصتها البالغة ١٠ بالمائة من أرامكو مكوِّنًا مهمًّا من مكاسب الشركة، وكان للوصول إلى النفط الخام السعودي في السنوات التالية دور بارز في عمليات الشركة. وتستثمر أرامكو السعودية جزءًا كبيرًا من عائدات نفطها المتزايدة في السنوات الخمس الماضية في توسيع القدرة الإنتاجية، وإن كانت تلك لا تزال نسبة أصغر بكثير من شركات النفط في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والنرويج وحتى روسيا.

أثَّر تردد أوبك في توسيع القدرة الإنتاجية تأثيرًا ضخمًا على سوق النفط. وقد تضاءل الاحتياطي بين العرض والطلب بحيث لم يعد قادرًا على استيعاب إغلاق جزء صغير من إنتاج العالم بدون أن تكون لذلك نتائجه على الأسعار. كما أن تهديدات العنف المتزايدة لحقول النفط وخطوط الأنابيب ومنشآت التخزين ومعامل التكرير، وخاصةً في الشرق الأوسط ونيجيريا، تهدد هذا التوازن الهش. وقد فشل الهجوم

(١) حصلت المملكة العربية على ٦٠ بالمائة من السيطرة على أرامكو في عام ١٩٧٤ قبل أن تؤممها بشكل كامل.

الإرهابي الذي تعرض له في شهر فبراير (شباط) من عام ٢٠٠٦ معمل تكرير النفط في أبقيق بالمملكة العربية السعودية الذي تبلغ قدرته الإنتاجية سبعة ملايين برميل يوميًا، ولكن ليس إلى حد كبير. وطبقًا لبعض الروايات، فقد اخترق المهاجمون خط الدفاع الأول. ولو نجحوا لكان ارتفاع أسعار النفط الناتج عن ذلك قد زعزع الأسواق المالية العالمية، ولأدى إلى توقف جزء كبير من التوسع الاقتصادي العالمي، أو ما هو أسوأ من ذلك، طبقًا لفترة توقف معمل التكرير عن العمل. ومؤخرًا تصاعدت المخاوف من أنه إذ شعرت إيران بأنها مهددة أو مستفزة إلى حد كبير فمن الممكن أن تغلق مضيق هرمز في الخليج الفارسي[1]، ذلك الشريان الذي يمر منه خُمس النفط الخام العالمي.

من حسن الحظ أن عمل السوق خلق نوعًا جديدًا من الاحتياطي. فمنتجو النفط ومستهلكوه، ومنذ فترة قريبة مستثمروه، في العالم المتقدم أوصلوا مخزونات النفط فوق الأرض إلى مستويات قياسية. وفي معظم تاريخ النفط كان من يمكنهم تخزين كميات كبيرة من النفط هم الذين لديهم القدرة على التجارة. وكان يُحتفَظ بالمخزونات بصورة كبيرة لأغراض احترازية، وخاصةً ضد وقف الإنتاج غير المتوقع في أي مكان في العالم. ولكن التقدم المهم في التمويل فتح الطريق لعدد أكبر بكثير من اللاعبين كي يشاركوا في أسواق النفط ومن ثم في تحديد أسعار النفط. وهكذا فعندما بات واضحًا في عام ٢٠٠٤ أن صناعة النفط في العالم لم تكن تستثمر ما يكفي لزيادة قدرة إنتاج النفط الخام بما يكفي لتلبية الطلب المتزايد، مما يُنبئ بمزيد من ارتفاع الأسعار، بدأت صناديق التغطية وغيرها من المستثمرين في البحث عن الاستثمارات طويلة الأمد في النفط مما رفع سعره. واستمر ذلك إلى أن أقنعوا أصحاب المخزونات ببيع بعضها. وكدس المستثمرون مراكز طويلة في تعاملات النفط الخام الآجلة في السوق غير الرسمية. وعند أخذ كل المطالبات المقابلة في الاعتبار، كان باعة تلك العقود التي تَعِد بتسليم آجل للمستثمرين هم بالضرورة أصحاب مليارات البراميل من مخزونات النفط الخاصة المحجوزة في أنحاء العالم.

---

(١) الخليج العربي. (المترجم)

جعل بيع النفط للمستثمرين من خلال العقود الآجلة الكثير من شركات النفط غير مغطاة ومعرضة لزيادات في الطلب. وسرعان ما سعت إلى إحلال المخزونات المرهونة حديثًا. ووضع طلبها الزائد على المخزون فوق طلبات الاستهلاك المتزايدة، مما رفع إنتاج النفط وأسعاره أكثر. وكانت النتيجة تراكمًا للمخزون يعكس الحيازات الاحترازية التقليدية الخاصة بالصناعة والكميات الإضافية المحجوزة «المرهونة» بواسطة الصناعة للوفاء بالالتزامات تجاه المستثمرين طبقًا لشروط العقود الآجلة. بعبارة أخرى، فإن بعض النفط الموجود في صهاريج التخزين وخطوط الأنابيب في العالم ينوب عنه المستثمرون. وينعكس مدى التراكم السريع لمشاركة المؤسسات المالية في المطالبات على براميل النفط الحقيقية على الزيادة التي بلغت ستة أضعاف تقريبًا منذ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٤ إلى يونيو (حزيران) ٢٠٠٦ في القيمة التقديرية لمشتقات السلع، وأبرزها النفط، المبلَّغة لبنك التسويات الدولية.

يسهم المستثمرون والمضاربون الذين هم المشاركون الجدد في سوق النفط العالمية التي تتعامل سنويًّا فيما يزيد على تريليوني دولار في عملية التعديل التي أصبحت مُلِحة في ظل القضاء الفعلي على احتياطي العرض العالمي الكافي ويعجلون بها. ودفع الطلب من مجتمع الاستثمار أسعار النفط نحو الارتفاع بشكل أسرع مما كان سيحدث لولا ذلك، مما حفز المستثمرين على المساعدة في تكديس مخزونات قياسية من النفط، وهو ما زاد من تضاؤل الاحتياطي الموجود بين العرض والطلب. أي أن إضافة المستثمرين إلى سوق النفط لم تزد عرض النفط في العالم، غير أن أنشطتهم عجلت تعديل الأسعار الضروري الذي نقل بعض النفط الخام من احتياطي أوبك إلى المخزونات التي فوق الأرض في العالم المتقدم. وعزز ذلك الأمن النفطي، وهو ما أفترض أنه سوف يخفف ضغوط الأسعار على المدى الطويل.

أثارت عملية التعديل المُعجَّل هذه وأسعار البنزين التي ترتفع ارتفاعًا حادًّا التي صاحبتها قدرًا كبيرًا من الجدل بطبيعة الحال. وعندما بلغ النفط الخام أعلى سعر للبرميل وهو ٧٥ دولارًا، أكد بعض النقاد أن المضاربين وصناعة النفط يشاركون في مخطط واسع لرفع الأسعار على نحو غير عادل. ويزخر التاريخ الأمريكي الحديث بارتفاعات في أسعار النفط، مما يؤدي إلى الاتهامات الخاصة بمؤامرات الشركات،

ويدفع الكونجرس إلى التحقيق في الأمر. وعندما يعجز التحقيق عن كشف التواطؤ، يُحفظ التحقيق. والمؤامرات مثيرة، ومن المؤكد أن تغيرات الأسعار كانت كبيرة، ناهيك عن كونها مؤلمة للمستهلكين. ولكن الواقع أكثر مادية بكثير؛ فقد كنا نرى مرة أخرى قوة السوق وهي تعمل بفاعلية.

لنتأمل هذا الأمر: لو لم ترتفع الأسعار بسبب الشراء الاستباقي من جانب المستثمرين لزاد استهلاك النفط بمعدل أسرع، مما يعجل بالوقت الذي يصطدم فيه الطلب بسقف العرض. وعند هذه النقطة كان المستهلكون العالميون سيستنفدون مخزوناتهم، وكانت الأسعار سترتفع ارتفاعًا حادًّا، مع بعض النتائج الشديدة بالنسبة للاستقرار الاقتصادي العالمي. وبدلاً من ذلك، واستجابةً للأسعار الأعلى التي يتسبب فيها طلب المستثمرين، زاد المنتجون الإنتاج بمقدار كبير، بينما أحبط بعض الاستهلاك. ومع أن قدرة إنتاج النفط الخام مازالت غير كافية، فقد زادت كذلك استجابةً للأسعار المرتفعة. وخلاصة القول هي أنه بدون تراكم المخزونات بسبب المضاربة، لكان من المؤكد أن يعاني العالم في النهاية من صدمة أشد حدة مما حدث بالفعل.

إذا كانت لا تزال لدينا العشرة ملايين برميل يوميًّا من القدرة الإنتاجية الاحتياطية التي كانت موجودة منذ عقدين، فإنه ما كان للزيادة في الطلب والتوقف المؤقت للإنتاج نتيجة للعنف أو الأعاصير أو أعمال الصيانة غير المقررة أن تؤثر بصورة كبيرة على السعر، بل ما كانت لتؤثر بالمرة. ولا يعود التوازن المُحْكَم بين العرض والطلب إلى أي نقص في النفط داخل الأرض. فالمشكلة هي أنه باستثناء أرامكو السعودية، فإن من يرغبون في الاستثمار (شركات النفط الدولية التابعة للقطاع الخاص) لا يجدون الاستثمارات مربحة، وهؤلاء الذين يمكنهم الاستثمار (شركات النفط الوطنية) يفضلون ألا يستثمروا.

أعلن العديد من الدول الأعضاء في أوبك توسيعًا قصير المدى لخطط لإنتاج ردًّا على ارتفاع أسعار النفط. ولكن من الصعب الحكم على متانة تلك الخطط. وفرص زيادة إنتاج النفط في أماكن أخرى مقصورة على بضع مناطق، أبرزها الاتحاد السوفييتي السابق. ولكن حتى هناك تباطأ الاستثمار في أعقاب توحيد صناعة النفط الروسية من جديد تحت سيطرة الكرملين.

وبالإضافة إلى خشية عدم كفاية القدرة الإنتاجية للنفط الخام، فقد أصبحت كفاية القدرة التكريرية العالمية مبعث قلق كذلك. وكانت القدرة التكريرية العالمية قد زادت بمعدل سنوي مقداره ٩, ٠ بالمائة فيما بين ١٩٨٦ و٢٠٠٦، بما يتوافق مع زيادة إنتاج النفط الخام غير الكافية بمقدار ٨, ٠ بالمائة. والواقع أنه على امتداد العقد الماضي زاد إنتاج النفط الخام ومُدْخَلات التكرير على نحو أسرع من القدرة التكريرية. وزاد مُخْرَج التكرير العالمي مؤخرًا تقريبًا إلى حد القدرة التكريرية الفعلية. وإذا انخفضت القدرة التكريرية إلى ما دون القدرة الإنتاجية للنفط الخام، فقد تصبح القدرة التكريرية قيدًا على زيادة استخدام النفط ـ مع عدد قليل من الاستثناءات، لابد من تكرير النفط قبل استهلاكه. ويمكن أن يكون هذا واقع بالفعل بالنسبة لدرجات معينة من النفط، بناءً على التفاوت المتزايد بين التركيبة الثقيلة والأكثر كبريتًا (أو «اللاذع») من إنتاج النفط العالمي والطلب العالمي المتزايد على منتجات النفط الخفيف، «الحلو». (يمثل النفط الثقيل أكثر من ثلثي المُخْرَج العالمي). ولا يمكننا تغيير نوعية النفط الذي يخرج من الأرض؛ ولذلك فإن هناك حاجة شديدة إلى إضافة قدرة تكريرية خاصة بصنع الكوك وإزالة الكبريت لتحويل الثقل العادي ومكوِّن الكبريت في النفط الخام المستخرج محليًا في كثير من أنحاء العالم إلى النفط الأخف والأحلى اللازم لأسواق المنتجات، وخاصةً وقود النقل الذي يجب أن يكون مطابقًا للشروط البيئية الأشد تقييدًا.

وبالرغم من ذلك فإن توسيع معامل التكرير وتحديثها يتسم بالتباطؤ. فعلى سبيل المثال، لم يُبنَ معمل تكرير من الصفر في الولايات المتحدة من عام ١٩٧٦. وبينما يجري تصميم العديد من معامل التكرير الآن، فإن المشكلة الأساسية هي عدم التيقن من المعايير البيئية المستقبلية ـ لأن معمل التكرير الجديد التقليدي يمثل ثلاثين عامًا من الالتزام المالي، ومثل هذا التيقن يجعل استثمارات معامل التكرير على قدر كبير من المخاطرة. ولتشجيع القدرة التكريرية الكافية في الولايات المتحدة، ربما سيكون علينا إما السماح بالتنظيمات البيئية الحالية فيما يتعلق بإضافات القدرة التكريرية الجديدة أو وضع جدول زمني للشروط المستقبلية. وسوف يقضي ذلك على جزء كبير من المجهول ويساعد على دفع البناء إلى الأمام.

انعكست نتيجة تباطؤ تحديث معامل التكرير على الفرق الكبير بين الخام الحلو

الخفيف الأعلى سعرًا مثل خام برنت، الأسهل في تكريره، والخامات الثقيلة مثل خام مايا. وعلاوة على ذلك فقد فتحت ضغوط القدرة التكريرية هوامش أرباح سوق التكرير، التي رفعت أسعار البنزين وغيره من المنتجات المكررة.

* * *

كيف وصلنا إلى الوضع العام الذي فيه التوازن بين العرض والطلب على نحو من الهشاشة يجعل بإمكان الطقس، ناهيك عن الأعمال الفردية الخاصة بالتخريب أو التمرد المحلي، التأثير إلى حد بعيد على واردات العالم من الطاقة ومن ثم على التوسع الاقتصادي العالمي؟

خلال موجة النمو الكبيرة الأولي لصناعة النفط، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، حكم المنتجون بأن استقرار الأسعار سوف يكون ضروريًّا لاستمرار اتساع السوق. وكانت القدرة التسعيرية الضرورية في أيدي الأمريكيين، وخاصةً جون روكفلر. فقد حقق بعض النجاح في جعل الأسعار تستقر في بداية القرن تقريبًا بسيطرته على تسعة أعشار القدرة التكريرية الأمريكية. وحتى بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا على اتحاد ستاندرد أويل الاحتكاري التابع لروكفلر في عام ١٩١١، ظلت القدرة التسعيرية بيد الولايات المتحدة ـ في البداية بيد شركات النفط الأمريكية وبعد ذلك بيد لجنة سكك حديد تكساس. وطوال عقود، كان أعضاء اللجنة يزيدون القيود على المُخْرج للحيلولة دون ارتفاع الأسعار ويقللون المُخْرَج المسموح به لمنع الهبوط الحاد في الأسعار.(١)

والواقع أنه في عام ١٩٥٢ كان إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة (٤٤ بالمائة منه في تكساس) لا يزال يمثل أكثر من نصف إجمالي الإنتاج العالمي. وفي عام ١٩٥١ كان خام تكساس الزائد يقدم إلى الأسواق لاحتواء أثر تأميم محمد مصدق للنفط الإيراني على الأسعار. وطُرِح النفط الأمريكي الزائد مرة أخرى في الأسواق

---

(١) من بين إحدى غرائب التاريخ أن يتضح أن لجنة السكك الحديدية هي حكم التوازن بين العرض والطلب العالميين على النفط.ومع أن اللجنة كانت مخولة في الأصل بتنظيم سكك حديد تكساس، فقد استخدمت فيما بعد كأداة لتوزيع النفط الخام المستخرج.

لمواجهة ضغوط الأسعار التي تسببت فيها أزمة السويس في عام ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧.

ومع ذلك فقد انتهى الدور التاريخي للنفط الأمريكي في عام ١٩٧١، عندما استوعب أخيرًا الطلب العالمي المتزايد قدرة الولايات المتحدة الإنتاجية الزائدة للنفط الخام. وفي تلك اللحظة انتهى استقلال الطاقة الأمريكي. فقد انتقل مركز القدرة التسعيرية فجأة إلى بضع منتجين كبار في الشرق الأوسط في البداية، ثم إلى قوى السوق المعولمة الأوسع من أن يحتووها، أو يحتويها أي أحد، في النهاية.

كي تستفيد الدول المنتجة العديدة، وخاصةً في الشرق الأوسط، من قدرتها التسعيرية المكتسبة حديثًا في أوائل السبعينيات، أممت تلك الدول شركات النفط فيها. ومع ذلك فلم يتضح حجم تلك القدرة بالكامل إلى أن حدث حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣. وخلال تلك الفترة ارتفعت أسعار النفط الخام المعلنة في راس تنورة بالمملكة العربية السعودية إلى أكثر من ١١ دولارًا للبرميل، وهو ما يزيد كثيرًا عن السعر المطلوب منذ ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ وهو ١,٨٠ دولار. وأخيرًا دفعت الزيادة الأخرى في أسعار النفط التي صاحبت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ الأسعار إلى ٣٩ دولارًا للبرميل بحلول فبراير (شباط) من عام ١٩٨١ ـ أي ما يساوي ٧٧ دولارًا للبرميل بأسعار ٢٠٠٦. فزيادة أسعار ٢٠٠٦ تماثل الرقم القياسي السابق لعام ١٩٨١ بعد التعديل حسب التضخم.

أنهت أسعار السبعينيات المرتفعة فجأة فترة غير عادية من زيادة الاستهلاك الأمريكي والعالمي للنفط، وهي الزيادة التي كانت حتى ذلك الحين تفوق نمو إجمالي الناتج المحلي. وكانت تلك «الكثافة» المتزايدة الخاصة باستخدام النفط سمة بارزة للعقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وإذا ما عدنا بالنظر إلى الوراء لأمكننا رؤية أن الزيادة في أسعار منتجات النفط فيما بين ١٩٧٢ و١٩٨١ أوقفت تقريبًا زيادة الاستهلاك العالمي. والواقع أنه بحلول عام ١٩٨٦ دفعت زيادة العرض أسعار الخام للهبوط إلى ١١ دولارًا للبرميل. فعندما أتيحت الفرصة لاستهلاك النفط اتضح أنه أكثر حساسيةً للأسعار مما تخيله أي أحد تقريبًا. وفي أعقاب تصاعد الأسعار في السبعينيات انخفض

استهلاك النفط بما يزيد على الثلث حسب القيمة الفعلية للدولار المساوية لإجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي الولايات المتحدة فيما بين ١٩٤٥ و١٩٧٣ زاد استهلاك المنتجات النفطية بمعدل سنوي مخيف مقداره ٥ , ٤ بالمائة، وهو ما يفوق كثيرًا زيادة إجمالي ناتجنا المحلي. وفي المقابل، زاد الاستهلاك الأمريكي فيما بين ١٩٧٣ و٢٠٠٦ في المتوسط بنسبة ٥ , ٠ بالمائة فقط سنويًّا، وهو ما يقل كثيرًا عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي. ونتيجةً لذلك هبطت نسبة استهلاك النفط الأمريكية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار النصف.

نتج جزء كبير من هبوط نسبة استهلاك النفط إلى إجمالي الناتج المحلي عن الزيادة في ذلك الجزء من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي يتكون من الخدمات والتكنولوجيا الفائقة وغيرها من الصناعات الأقل كثافة في استخدام النفط. ويعود ما تبقى من الانخفاض إلى المحافظة المحسَّنة على الطاقة: القدر الأكبر من عزل المنازل، وتخفيض استهلاك المركبات للبنزين، وعمليات الإنتاج الإنسيابية. وقد تم إنجاز جزء كبير من ذلك الإحلال في عام ١٩٨٥. ومازال التقدم في تقليل كثافة النفط مستمرًا من ذلك الحين، ولكن على نحو أبطأ. فعلى سبيل المثال، حدث بعد الزيادة الأولية في كفاءة الوقود في مركباتنا الخفيفة خلال الثمانينيات أن تباطأت التحسينات إلى أن صارت ضئيلة جدًّا، مما يعكس الارتفاع السابق في أسعار النفط.

لا ينبغي استغراب المعدل الأكثر تواضعًا في انخفاض كثافة النفط في الاقتصاد الأمريكي بعد عام ١٩٨٥، في ظل المستوى الأكثر انخفاضًا بصورة عامة لأسعار النفط الحقيقية التي سادت خلال جزء كبير من تلك الفترة. وقد كانت مرونة الطلب الأمريكي طويلة المدى (أي حساسية الطلب لتغير الأسعار) على مدى العقود الثلاثة الماضية أعلى بشكل ملحوظ من تلك التي كانت واضحة خلال الستينيات.

هبطت كذلك نسبة كثافة الاستخدام منذ عام ١٩٧٣ بمقدار النصف في منطقة اليورو، بل وبأكثر من النصف في بريطانيا واليابان، حيث الكثافة حاليًا أقل من تلك التي في الولايات المتحدة. وفي المقابل، غالبًا ما يتسم استخدام النفط في العالم النامي بالتبديد؛ ذلك أن استهلاك النفط إلى إجمالي الناتج المحلي هناك أعلى بكثير

من نسب العالم المتقدم. ولم تقل الكثافة بقدر كبير في السنوات الأخيرة باستثناء بعض الانخفاض في المكسيك والبرازيل وربما الصين.

ومع أن حصص الإنتاج الخاصة بأوپك كانت عاملاً مهمًا في تحديد الأسعار في الثلث الأخير من القرن، فالقصة تتعلق منذ عام ١٩٣٧ بسلطة الأسواق قدر تعلقها بالسلطة على الأسواق. وقد دفع الحظر العربي على تصدير النفط الذي أعقب الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ الكثير من المراقبين، ومن بينهم أنا، إلى الخوف من أن تصبح الفجوة بين العرض والطلب كبيرة على نحو يجعل التقنين الحل الوحيد المقبول سياسيًا لنقص النفط.[١] ومع ذلك فلم يتم حل الاختلال بين العرض والطلب بتلك الطريقة. بل دفع ضغط الأسعار المرتفعة المستهلكين إلى تغيير سلوكهم، وانخفضت كثافة استخدام النفط. (في الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، حثت معايير كفاءة الوقود المطلوبة بالنسبة للسيارات والشاحنات الخفيفة على بطء نمو الطلب على البنزين. ومع ذلك فقد كنت أعتقد، ومعي زملائي في مجلس المستشارين الاقتصاديين، أنه حتى بدون المعايير التي تفرضها الحكومة كانت قوى السوق ستزيد كفاءة الوقود. والواقع أن عدد السيارات اليابانية الصغيرة التي تتسم بالاقتصاد في استهلاك الوقود المستوردة إلى الأسواق الأمريكية زاد خلال السبعينيات حين كانت أسعار النفط تتجه نحو الارتفاع).

كان ذلك التأثير ضخمًا جدًا. فعلى سبيل المثال، واعتمادًا على الاتجاهات الحديثة حينذاك في استخدام النفط، توقعت وزارة الطاقة الأمريكية في عام ١٩٧٩ أن تصل أسعار النفط إلى ٦٠ دولارًا تقريبًا للبرميل بحلول عام ١٩٩٥ ـ وهو ما يساوي أكثر من ١٥٠ دولارًا بأسعار ٢٠٠٦. وكان عدم زيادة أسعار النفط بالقدر المتوقع شهادة على قوة الأسواق والتكنولوجيات الجديدة التي عززتها.

---

(١) بعد ملاحظة أن الزيادات السريعة في الاستهلاك الأمريكي قبل ١٩٧٣ بدت غير حساسة لتغير الأسعار، خشيت ألا تكون زيادة أسعار النفط اللازمة لخفض الطلب إلى مستويات المُخْرَج التي يوحي بها الحظر طويل المدى مقبولة من الناحية السياسية. وعلى أي الأحوال، فقد فرض الرئيس نيكسون الرقابة على الأجور والأسعار في عام ١٩٧١ للحد من القلق بشأن التضخم.

بما أن استخدام النفط، باعتباره مُدْخَلاً مهمًّا في إجمالي الناتج المحلي العالمي، يقل بمقدار الثلثين عما كان عليه منذ ثلاثة عقود، فقد كان أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ أقل تأثيرًا بكثير على النمو والتضخم من زيادات السبعينيات رغم كونه ملحوظًا. وخلال عام ٢٠٠٦ كان من الصعب العثور على أدلة خطيرة على أي تآكل في النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة لأسعار النفط شديدة الارتفاع. والواقع أننا عشنا فقط واحدًا من أقوى التوسعات الاقتصادية العالمية منذ الحرب العالمية الثانية. واستطاعت الولايات المتحدة على وجه الخصوص امتصاص الضريبة الضمنية لأسعار النفط المرتفعة حتى عام ٢٠٠٦.

وبالرغم من ذلك فمن الواضح أن حائزي المخزونات الخاصة من النفط، الصناعة والمستثمرين على السواء، يتنبأون بتشابه بسيط للتغير في أسس عرض وطلب النفط الكافية لتغيير المخاوف بعيدة المدى. ولا يعني هذا أن أسعار النفط سوف تتجه للارتفاع بالضرورة. فإذا اتسمت السوق بالكفاءة، فحينئذ يمكن أن تنعكس كل المعلومات المؤثرة على توازن العرض والطلب المستقبلي المحتمل على أسعار البيع الفوري للنفط الخام.[1] ورأى محللون كثيرون أسعار البيع الفوري في أوائل ٢٠٠٧ على أنها تجسد علاوة مخاطرة «إرهابية» كبيرة. (من المؤكد أن سلام الشرق الأوسط سوف يحدث هبوطًا حادًّا في أسعار النفط). وسوف يتطلب تحريك أسعار النفط تغييرًا، أو تهديدًا بالتغيير، لتوازن العرض والطلب المحتمل. ويدلنا التاريخ على أن ذلك سيحدث ـ أي أن التوازن سيتغير في الغالب وفي أي الاتجاهين. ولا يمكن

---

(١) تجسد أسعار البيع الفوري من حيث المبدأ معرفة المشاركين في السوق ليس فقط بالقوى التي تحدد أسعار البيع الفوري، بل كذلك بتلك التي تحدد أسعار البيع الآجل. والواقع أنه عندما يدرك المشاركون في السوق أن هناك زيادة كبيرة جدًّا وشيكة في الأسعار، فسوف ترتفع أسعار البيع الآجل طويلة المدى وترفع معها أسعار البيع الفوري. وإذا كانت أسعار البيع الفوري أقل من أسعار البيع الآجل الأطول مدى بما يزيد على تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، يمكن أن يشتري المضاربون النفط الفوري ويبيعون النفط الآجل البعيد، ويخزنون النفط الفوري، ويدفعون الفائدة على الأموال التي اقترضوها لحيازة النفط، ويسلمون النفط عند انتهاء العقد ويحتفظون لأنفسهم بالربح. وتستمر هذه المتاجرة إلى أن يرتفع سعر البيع الفوري ليصل إلى سعر البيع الآجل ناقص تكاليف الاحتفاظ بالمخزون.

للتكنولوجيا منع ذلك. إلا أنه يمكنها التخفيف مما تعززه تلك الأسواق الضيقة من آثار التكلفة والسعر.

أفسح الاستكشاف والتطوير العشوائيان للنفط والغاز خلال السنوات الأولى من صناعة النفط الطريق للمقاربة الأكثر انتظامًا. وجعلت التغيرات الضخمة التي شهدتها التكنولوجيا في السنوات الأخيرة احتياطيات النفط الحالية تتسع أكثر بينما تجعل انخفاض تكاليف الإنتاج أقل مما لو كانت بدونها. وييسر التصوير الزلزالي اكتشاف مستودعات النفط في المياه العميقة، وخاصةً في خليج المكسيك، ويجعل التطوير المستمر للحقول البرية الناضجة ممكنًا. وبناءً على ذلك يمكن أن نتوقع انخفاض تكلفة الحقول الجديدة. إلا أن انخفاض تكلفة التطوير غطى عليها نقص الحفارات وارتفاع أسعارها، وكذلك ارتفاع أجور عمال النفط المهرة.[1] ولم تستطع التكنولوجيا مواجهة تلك العوامل بشكل كامل.

كان جزء كبير من التجديد في تطوير النفط خارج أوپك موجهًا إلى التغلب على البيئات الاستكشافية التي تتسم بقدر كبير من عدم الترحيب والتكلفة، وذلك نتيجة أكثر من قرن من استنزاف مصادر النفط الخام التي يسهل الوصول إليها على نحو أكثر مباشرةً. ومع ذلك، وتمشيًا مع انخفاض تكاليف الاستخراج الهامشية طويلة المدى، اتجهت أسعار البيع الآجل البعيدة للنفط الخام نحو الانخفاض خلال التسعينيات. وهبطت أسعار البيع الآجل الأبعد (سبع سنوات) إلى ما يزيد قليلاً على ٢٠ دولارًا للبرميل قبل حرب الخليج الأولي مقابل أقل من ١٨ دولارًا للبرميل في المتوسط عام ١٩٩٩. وفيما بين ١٩٩١ و٢٠٠٠، ورغم تراوح أسعار البيع الفوري بين ١١ و٣٥ دولارًا للبرميل، فلم تختلف أسعار البيع الآجل كثيرًا.وبدا لبعض الوقت أننا بلغنا نعيم استقرار الأسعار طويل المدى الذي كانت شركات النفط تسعى إليه منذ

---

(١) قللت الفترة الطويلة (١٩٨٦-١٩٩٩) من انخفاض أسعار النفط الحاجة إلى وظائف صناعة النفط وجاذبيتها. وقد هبط عدد العاملين المشتغلين في استخراج النفط والغاز من ذروته البالغة ٢٧١ ألفًا في يوليو من عام ١٩٨٢ إلى ١١٨ ألفًا بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. واستعاد التوظيف نشاطه بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٧. ولم يصل عرض العمالة إلى الطلب عليها؛ وهكذا فمنذ خريف عام ٢٠٠٤ ارتفع متوسط أجر عمال صناعة النفط على نحو أسرع بكثير من عمال البلاد ككل.

أيام جون روكفلر. ولكن ما كان لذلك أن يحدث. فقد تآكل استقرار الأسعار طويل المدى بطبيعة الحال على نحو ملحوظ منذ عام ٢٠٠٠. إذ ارتفعت أسعار البيع الآجل ارتفاعًا حادًّا. وفي يونيو (حزيران) من عام ٢٠٠٧ تجاوز سعر التسليم في ٢٠١٣ للخام الحلو الخفيف ٧٠ دولارًا للبرميل. ويُقال إن هذه الزيادة تعكس الافتراض المتزايد بأن الزيادة في قدرات إنتاج النفط الخام خارج أوپك لن تكون كافية بعد الآن لتلبية الطلب العالمي، وخاصةً من آسيا الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن سعر النفط الأطول أمدًا رفعته منذ عام ٢٠٠٠ المخاوف المتجددة الخاصة بانقطاع الواردات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

وبسبب التركيز الجغرافي للاحتياطات المثبتة (ثلاثة أخماسها في الشرق الأوسط، والثلاثة أرباع في أوپك)، فسوف تكون هناك حاجة إلى مباشرة شركات النفط الوطنية في أوپك والشركات الأخرى جزء كبير من الاستثمار في القدرة الإنتاجية للنفط الخام تلبية الطلب الآجل، دون ارتفاع الأسعار على نحو مفرط. وأثناء ذلك تستمر القدرة الإنتاجية في الاتساع، وإن بشكل تدريجي، وتمضي أنشطة الاستكشاف والتطوير، حتى في البلدان الصناعية المتطورة. وقد جعل تحويل احتياطيات أتاباسكا من مساحات الرمال النفطية الشاسعة في كندا إلى قدرة إنتاجية فعلية، وإن كان ببطء، ذلك المصدر غير التقليدي للنفط منافسًا في أسعار السوق الحديثة. إلا أنه بالرغم من التكنولوجيا المحسنة والأسعار المرتفعة، فإن الاحتياطيات المثبتة في البلدان المتقدمة تُستنفد لأن الإضافات إلى تلك الاحتياطات لم تكن بسرعة استخراج النفط.

* * *

قبل أن أستعير البلُّورة المسحورة كي أتعرف على مستقبل النفط، لابد لنا من استعراض بقية مجمع الطاقة التي يتداخل معها النفط على نحو متشابك.

مقارنةً بالنفط، تعتبر صناعة الغاز الطبيعي جديدة نسبيًّا. ومن خلال جزء كبير من التاريخ القديم لاستكشاف النفط، لم يكن بإمكان الحفارات بيان ما إذا كانت الضربة الناجحة سوف تسفر عن نفط خام له قيمته أم غاز طبيعي كان يُحرق لعدم توفر إمكانيات النقل. ولكن بعد التغلب على العديد من عقبات النقل، تضاعف إنتاج الغاز للأسواق

أكثر من ست مرات في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٠. وفي العقود الأخيرة تحول الغاز الطبيعي إلى مصدر مهم للطاقة، مما يعكس استخداماته العديدة الجديدة في الصناعة باعتباره مصدرًا نظيفًا للطاقة الكهربية عند حرقه. وفي عام ٢٠٠٥ وفر الغاز الطبيعي حوالي ثلاثة أخماس الطاقة مقارنة بالنفط. وعلى عكس النفط، فإن الغاز الطبيعي المستهلك في الولايات المتحدة يُنتج فقط في الولايات المتحدة وكندا التي استوردت منها الولايات المتحدة خُمس استهلاكها ومقداره اثنان وعشرون تريليون قدم مكعب. والسبب الرئيسي في التركيز على الإنتاج المحلي هو أن نقل الغاز الطبيعي مازال أصعب كثيرًا من نقل النفط. فمن الصعب نقله في الحالة الغازية عبر خطوط الأنابيب وهو تحدٍ كبير في شكله المبرد عند نقله كغاز طبيعي مسال. كما أنه من الصعب تخزينه؛ فهو يتطلب في حالته الغازية كهوفًا ملحية عميقة.

في السنوات الأخيرة كان العرض لا يجاري الزيادة في الطلب. والواقع أن مخزونات الغاز الطبيعي الموجودة في كهوف التخزين سُحبت بحيث وصلت إلى رقم قياسي في التدني خلال شتاء ٢٠٠٣. وكانت نتيجة ذلك أن ارتفعت أسعار البيع الفوري. والتكنولوجيات نفسها التي حسَّنت معدلات نجاحنا في الحفر لاستخراج الغاز والنفط مكنتنا كذلك من استنزاف مستودع الغاز المكتشف حديثًا بسرعة أكبر. فعلى سبيل المثال تشير البيانات الخاصة بتكساس إلى أنه منذ عام ٢٠٠٠ هبط المُخْرَج من الآبار الجديدة بما يزيد على ٦٠ بالمائة بعد عام واحد من التشغيل. وذلك مقابل ٢٥ بالمائة تقريبًا في أوائل الثمانينيات. وكانت نتيجة ذلك أنه لابد من زيادة نشاط الاكتشافات والحفر المرتبط بها، لمجرد الحفاظ على استقرار إنتاج الغاز المسوَّق.

وضعت توليفة الطلب على الغاز في محطات إنتاج الطاقة لدينا ـ حيث يكون استخدامه أقل ضررًا بالبيئة من حرق الفحم أو النفط ـ والطلب المستمر من المنازل والمنشآت التجارية والصناعة على قاعدة احتياطي الغاز الطبيعي. وحتى وقت قريب كان وقود كل منشآت توليد الطاقة الكهربية الجديدة التي يجري تصميمها هو الغاز أو كانت «مزدوجة الوقود»، أي يمكن أن تعمل بالغاز أو النفط. ولتلبية الطلبات الأعلى المتوقعة، فسوف يزداد بلا شك التوتر القائم باستمرار بين متطلبات الطاقة والهموم البيئية في السنوات المقبلة.

ورغم تعديل أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي موسميًا، فقد أبدت فيما مضى تقلبًا أكبر بكثير من أسعار النفط الخام. ولا شك في أن هذا يعكس إلى حد ما الحالة البدائية للتجارة العالمية في الغاز الطبيعي ـ فسوق النفط الأوسع والأكثر تنوعًا غالبًا ما تحد من التقلبات في السعر. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وبالرغم من نشاط الحفر الأمريكي الأعلى بوضوح، لم تتمكن صناعة الغاز الطبيعي الأمريكية من توسيع الإنتاج بشكل ملحوظ، كما لم نتمكن من زيادة وارداتنا من كندا.[1] ونجم عن ذلك ضغط كبير على الأسعار.

قيدت بشدة قدرة أمريكا الشمالية التي لا تزال محدودة على استيراد الغاز الطبيعي المسال حصولنا على واردات غاز وفيرة من أماكن أخرى من العالم. وبسبب التقييد (في عام ٢٠٠٦ وفر الغاز الطبيعي المسال ٢ بالمائة فقط من الاستهلاك الأمريكي)،[2] فقد كنا عاجزين عن مواصلة التنافس بفاعلية في صناعات مثل النشادر والسماد عندما ترتفع أسعار الغاز في الولايات المتحدة دون أن ترتفع في البلدان الأخرى. وسوف تُحل المشكلات المرتبطة بالواردات المحلية غير الكافية في النهاية عندما يتفاعل المستهلكون والمنتجون مع الإشارات الصادرة عن أسعار السوق. والواقع أن هذه العملية قيد الحدوث. وعلاوة على ذلك فإنه نتيجة لتخفيضات التكلفة بصورة كبيرة فيما يتعلق بتسييل الغاز الطبيعي ونقل الغاز المسال، فسوف تنشأ تجارة عالمية كبيرة في الغاز الطبيعي ـ وهذا تطور يبشر بالخير إلى حد بعيد.

في الجزء الخاص بالتسييل من العمل، هناك استثمارات جديدة وشيكة في أنحاء المعمورة، وخاصةً في قطر وأستراليا ونيجيريا. ويجري بناء ناقلات عملاقة لنقل الغاز الطبيعي المسال، حتى بدون تعهدات من عقود تسليم محددة طويلة الأجل. وينبغي أن يؤدي التوافر المتزايد للغاز الطبيعي المسال في أنحاء العالم إلى قدر أكبر بكثير من المرونة والكفاءة في توزيع موارد الغاز الطبيعي. وطبقًا للجدولة التي أعدتها شركة

(١) استوعب توسع كندا الخاص بمخزون الرمال النفطية في أتاباسكا ومُدْخَلات الطاقة اللازمة لذلك التوسع قدرًا كبيرًا من واردات الغاز الطبيعي الكندي.

(٢) في عام ٢٠٠٦ جاء ثلثا وارداتنا من الغاز الطبيعي المُسَال من ترينيداد، وهي مورِّدنا طويل الأجل الأساسي.

برتش بتروليوم، فإن الواردات العالمية من كل الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٦ كانت بنسبة ٢٦ بالمائة فقط من الاستهلاك العالمي، مقابل ٦٣ بالمائة من النفط. ويمثل الغاز الطبيعي المسال ٧ بالمائة من استهلاك الغاز الطبيعي العالمي. ومن الواضح أن أمام صناعة الغاز طريق طويل قبل أن يتمكن التعامل في السوق العالمية من توريد الاحتياجات غير المتوقعة من خلال تحويل سريع للمنتَج من بلد لآخر، وبالتالي منع التقلبات الكبيرة في الأسعار. وفي النهاية سوف يتطلب هذا الحد من السعر العالمي للغاز الطبيعي وجود سوق بيع فوري واسعة من الغاز الطبيعي المسال مازالت لم تُنشأ بعد. وفي الوقت الراهن لا يزال كل تجارة الغاز الطبيعي المحمول في البحار طبقًا للعقود أطول أجلاً. والحمولات الفورية في الوقت الحالي متواضعة الحجم ولكنها تزداد. وسوف تقتضي سوق البيع الفوري وجود سوق نشطة للبيع الآجل لتسليم الغاز الطبيعي المسال، مع وجود مواقع تخزين مُجازة في أنحاء العالم لتسليم العقود المعدلة حسب تكاليف النقل. ويمكن التعامل في الشحنات الفورية وتسليمها طبقًا للتعاقد، وسوف تتوازن أسواق التعاملات الآجلة في الغاز الطبيعي المسال في النهاية مقابل أسواق الغاز الحالية الخاصة بالغاز الذي يضخ من خلال خطوط الأنابيب حاليًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومثل هذه السوق لا تزال بعيدة المنال، ولكنها ستكون مطلوبة إذا كان لابد للغاز الطبيعي من اكتساب مرونة التوريد نفسها الموجودة في منتجات النفط. ففي أعقاب كاترينا، على سبيل المثال، جرى بسرعة ملء الفجوة الخاصة بالبنزين في الأسواق الأمريكية بالشحنات الفورية من أوروبا.

السؤال الأكبر بطبيعة الحال هو ما الذي ستفعله زيادة التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسال وتوسيع القدرة الأمريكية الخاصة بواردات الغاز الطبيعي المسال لأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. تتبع أسعار واردات الغاز الطبيعي المسال طبقًا للعقود طويلة الأجل سعر هنري هاب الفوري في أمريكا بدون الارتفاع والانخفاض المتناوب لأسعاره. ومع وجود سوق عالمية للبيع الفوري في الغاز الطبيعي المسال، سوف تكون الأسعار أكثر تقلبًا من أسعار العقود طويلة الأجل، غير أني أشك أنها ستكون أقل تقلبًا بكثير من الأسعار في هنري هاب[1].

---

(١) هنري هاب هو موقع خط أنابيب الغاز الطبيعي في لويزيانا المستخدم كنقطة مرجعية لأسعار الغاز.

بالإضافة إلى الواردات الزائدة من الخارج، مازال لدى أمريكا الشمالية العديد من مصادر الغاز غير المستغلة. وتقع كميات كبيرة من احتياطيات الغاز الممكن استخراجها في ألاسكا والمناطق الشمالية من كندا، واحتياطيات ميثان مناجم الفحم وما يسمى غاز الرمال الضيقة في الولايات الجبلية كبيرة. وتوفر تكنولوجيا تسييل الغاز فوائد مستقبلية كبيرة من خلال تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود للنقل. أما الآن فإن التقدم السريع في هذه التكنولوجيا يؤخره الارتفاع الحاد في تكاليف تشييد مشروعات الطاقة جميعًا، وصعوبات تقويم المصانع الإرشادية ذات الحجم الصناعي.

في مستقبل أبعد، ربما بعد جيل أو جيلين، يوجد احتمال لصنع قدرة إنتاجية من هيدرات الغاز الطبيعي. وتُخَزن هذه التركيبات التي تشبه الثلج، والموجودة في الرواسب البحرية والقطب الجنوبي، كميات ضخمة من غاز الميثان. ومع أنه لا يمكن قياس حجم هذه الموارد المحتملة بشكل جيد، فإن التقديرات الناتجة عن المسح الجيولوجي الأمريكي تشير إلى أن الولايات المتحدة وحدها يمكن أن تمتلك مائتي كوادريليون[١] قدم مكعب من الغاز الطبيعي على هيئة هيدرات. ولكي نضع هذا الرقم في نصابه، فإن احتياطيات العالم المثبتة من الغاز الطبيعي في حدود ٦ كوادريليون قدم مكعب.

من المحتم أن العجوزات طويلة الأمد في الغاز والنفط تحفز الاهتمام المتجدد بالتوسع في الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، التي أبرزها الطاقة المائية من السدود والطاقة المولدة من خلال إعادة تدوير النفايات والمنتجات الجانبية من الصناعة والزراعة. وقد أثبتت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أنها اقتصادية في استعمالات صغيرة الحجم ومتخصصة، ولكنهما معًا مسئولتان فقط عن جزء ضئيل من استخدام الطاقة.

ولدى الولايات المتحدة احتياطيات كبيرة من الفحم، المخصص في المقام الأول لتوليد الطاقة الكهربية. ولكن حرق الفحم في محطات توليد الطاقة تقيده بعض المخاوف المتعلقة بالاحتباس الحراري وغيره من الأضرار البيئية. وقد خففت

---

(١) ١ أمامه ١٥ صفرًا في أمريكا وفرنسا، و١ أمامه ٢٤ صفرًا في بريطانيا وألمانيا. (المترجم)

التكنولوجيا بالفعل من بعض تلك الهموم، وبناءً على تلك المجموعة المحدودة من البدائل، يرجح أن يظل الفحم احتياطيًّا مهمًّا في مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة.

الطاقة النووية بديل واضح للفحم في توليد الطاقة الكهربية. ومع أن الأسعار المنخفضة للوقود والمخاوف بشأن السلامة كانت وراء تعطيل الصناعة النووية لسنوات، فإن محطات توليد الطاقة النووية لا ينبعث منها غازات الصوبة الزجاجية. وقد زادت حصة الطاقة النووية في توليد الكهرباء في الولايات المتحدة من ٥ بالمائة عام ١٩٧٣ إلى ٢٠ بالمائة منذ عقد مضى تقريبًا، وهو المستوى الذي لا تزال تحافظ عليه. وبناءً على الخطوات التي اتُخِذَت على مر السنين لجعل الطاقة النووية أكثر أمانًا والمزايا البيئية الواضحة التي تقدمها في تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون، فلم تعد هناك حجة مقنعة ضد زيادة توليد الكهرباء بالطاقة النووية على حساب الفحم.

سوف يكون التحدي الكبير هو العثور على الطريقة المقبولة لتخزين الوقود المستنفد والنفايات الإشعاعية. وتدفع الطاقة النووية المخاوف إلى ما وراء أي حساب عقلاني. ومن المؤكد أن هناك قصصًا مخيفة عن المنشآت النووية السوفييتية التي لم تراعِ السلامة بصورة كبيرة. وكان سكان المدن السرية غير الموجودة على خريطة اتحادَ الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية معرضيـن للإشعاع النووي في مائهم وهوائهم لعقود. والطاقة النووية ليست مأمونة بدون البنية التحتية الوقائية الكبيرة. ومع ذلك فليس أي منهما سهلاً. فالإجراءات الوقائية في محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية في الولايات المتحدة من الكثرة بحيث لم يعانِ الجمهور قط من الوفاة الناجمة عن الإشعاع أو الأضرار الخطيرة الناتجة عن الانهيار. وأقرب الحوادث إلى الأذهان هو حادث محطة ثري مايلز أيلاند، الذي أحدث رعبًا شديدًا في عام ١٩٧٩. ولكن بعد الدراسة الموسعة لم يتم العثور على أدلة تشير إلى تزايد سرطان الغدة الدرقية، وبعد سبعة عشر عامًا من الحدث، رفضت محكمة المقاطعة الأمريكية تلك الدعاوى وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف الثالثة الأمريكية. ومع ذلك فقد كان الحكم السياسي: «مذنبًا».

الطاقة النووية وسيلة مهمة لمكافحة الاحتباس الحراري. وينبغي تحاشي استخدامها فقط إذا كانت تشكل تهديدًا لمتوسط الأعمار على نحو يفوق المكاسب التي يمكن أن تقدمها. وبهذا المعيار، أعتقد أننا نستخدم الطاقة النووية بقدر يقل كثيرًا عما يجب.

يمكن أن يكون هناك القليل جدًّا من الشك في أن الاحتباس الحراري حقيقي ومن صنع البشر. ومن الممكن أن نعيد تسمية المنتزه القومي الجليدي عندما تختفي أنهاره الجليدية يبدو أنه سيكون عام ٢٠٣٠، طبقًا لما يقوله علماء المنتزه. إلا أنني كاقتصادي لديّ مخاوف خطيرة من أن الاتفاقيات الدولية التي تفرض ما يسمى بالنظام المعولم لتجارة الكربون[١] سوف يثبت أنها ممكنة. ويقر الاقتصاديون جميعًا الجانب التجاري. وسوف يقضي دفع ثمن السماح بالتلويث إلى القضاء على الكثير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالنشاط الاقتصادي ذي القيمة المضافة المنخفضة. ولكن العنصر المهم في تجارة الكربون هو السقف المسموح به لبلد ما. فمن حيث المبدأ يمكن لبلد ما تحديد الحد الأقصى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإجمالية. ويمكنه عمل مزادات على «الأذون» أو منحها بحيث يساوي مجموع تلك الأذون الحد الأعلى المقرر سلفًا. فالشركات التي تصدر عنها انبعاثات من ثاني أكسيد الكربون تقل عن حصتها يمكنها بيع الأذون غير المستغلة في سوق مفتوحة. أما تلك التي تضطر للدخول في أنشطة ينبعث عنها ثاني أكسيد الكربون تجعلها تتجاوز حصتها فيمكنها شراء الأذون الإضافية اللازمة من السوق.

---

(١) هذه هي تجارة غازات الدفيئة (الصوبة) التي يُطلق عليها الصناعيون اختصارا اسم «تجارة الكربون». وتتضمن تجارة الكربون سوقا دولية للكربون مثل أي سوق أخرى في العالم وفيها أسعار محددة لطن الكربون الذي يتم إطلاقه في الجو من قبل الدول الصناعية ودخل في عملية تمويل مشروعات تجارة الكربون في العالم. وفي هذه الحالة يكون البائع من الدول أو الجهات ذات الانبعاثات المنخفضة من غاز ثاني أكسيد الكربون، ويكون المشتري هو صاحب الانبعاثات المتزايدة، بينما السلعة هي ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل نحو ٥٠٪ من الغازات الدفيئة، والسعر حسب العرض والطلب. وهذه السوق تعني أيضا ظهور طبقة جديدة من المضاربين الذين يمكن تسميتهم سماسرة الكربون. (المترجم)

ومع ذلك فإن فاعلية أي مشروع لتجارة الكربون تعتمد على حجم السقف. وهذه هي نقطة الضعف. فقد اتضح على سبيل المثال أن الاتحاد الأوروبي نفّذ هذا البرنامج بنجاح في عام ٢٠٠٥ ووجد أن سقفه كان أعلى من اللازم، مما يعني أنه لم يدخر كثيرًا جدًّا من إجمالي الانبعاثات. وقد ذكرت المفوضية الأوروبية في مايو (آيار) من عام ٢٠٠٦ أن أعضاء الاتحاد الأوروبي الأصليين الخمسة عشر سوف يخفضون الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٠ بمقدار ٦,٠ بالمائة مقارنة بمستويات ١٩٩٠. وهدف بروتوكول كيوتو هو ٨ بالمائة بحلول عام ٢٠١٢. وعندما ظهرت تلك الحقيقة انخفض سعر الأذون بمقدار الثلثين. فقد أزعج النظام عددًا قليلاً جدًّا.

ليست هناك طريقة فعالة لتقليل الانبعاثات بطريقة كبيرة دون التأثير بشكل سلبي على جزء كبير من الاقتصاد. إنه في النهاية ضريبة. فإذا كان السقف منخفضًا على نحو يؤدي إلى الإغارة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فسوف تصبح الأذون غالية الثمن وسوف تعاني أعداد كبيرة من الشركات من زيادة النفقات التي تجعلها أقل قدرة على المنافسة. وسوف تضيع فرص العمل وتقيَّد الدخول الحقيقية للعمال. فهل يمكن لبرلمان قومي التصويت على فرض تكاليف على الدوائر الانتخابية عندما توزَّع فوائد إجراءاته عبر المعمورة، على نحو مستقل تمامًا عن المكان الذي تأتي منه مدخرات ثاني أكسيد الكربون؟

بصورة أكثر عمومية، هل يمكن لحكومة ديمقراطية أن تواجه الاتهام بأنه مهما كانت الادخارات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المفروضة على دوائرها الانتخابية فمن المرجح أن تمحوها بصورة كبيرة الانبعاثات الزائدة القادمة من الدول النامية التي لم تنضم إلى الاتفاقية التي تم التوصل إليها في كيوتو عام ١٩٩٧؟ وهل يمكن أن يُطلب من الدول النامية التخلي عن خلق انبعاثات الكربون المرتبطة بالتنمية الصناعية؟ هل ينبغي حجب أذون التلوث «المجانية» فقط بعد أن يصبح عدد كبير من البلدان متقدمًا؟ إني أشك كثيرًا جدًّا في أن اتفاقًا على نمط كيوتو سيؤدي إلى اتفاق العالم على شكل ما للعقوبة على انبعاث غازات الصوبة الزجاجية. إن إطلاق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي انتهاك لحقوق الملكية، تمامًا مثل إلقائي القمامة في فناء جاري. إلا أن حماية تلك الحقوق وتقويم تكاليف التعدي على قدر كبير من الصعوبة، لأن رصد

التكلفة غير ممكن. فتاريخنا الصعب القريب مع الاتفاقيات الدولية التي تتطلب اتفاقًا واسعًا، سواء في منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة أو منتدى عالمي يجعلني متشائمًا. ومن المرجح أن تشيع أنظمة تجارة الكربون أو ضرائب الكربون فقط إلى أن يفقد الناس وظائفهم الحقيقية نتيجة لها.

من الناحية المثالية، بطبيعة الحال، ينبغي فصل انبعاثات الكربون عن الإنتاج تكنولوجيًّا **قبل** وضع أنظمة تجارة الكربون، مما يجعل تجارة الكربون غير ضرورية. وفرض الفصل بالقوة، وهو ما تفعله الأسقف، نادرًا ما يسفر عن توزيع أمثل للموارد، كما أوضحت تجارب العالم مع التخطيط المركزي على نحو كبير. ولا شك في أن التخفيضات الجبرية في المُخْرَج سوف تخلق حلاً سياسيًّا للحد من الواردات. وتؤدي هذه العملية إلى تراجع تدريجي في مكاسب تحرر ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن ألا تقضي ضريبة الكربون على فرص العمل إذا كانت موحدة في أنحاء المعمورة، إلا أن لديَّ شكًّا في أن التوحيد هذا بعيد المنال كذلك. وما لم نوجد تكنولوجيات لفصل الانبعاثات عن المُخْرَج، فمن الممكن منع الانبعاثات فقط من خلال تقليل الإنتاج والحد من التوظيف. وإذا وجدنا تلك التكنولوجيات، فسوف تقل الانبعاثات بدون نظام تجارة الكربون. ويمكن توقع أن يخلق نظام تجارة الكربون الفعال حوافز سعرية لابتكار تكنولوجيا جديدة، ولكن من المرجح أن تكون عملية الابتكار من الطول بحيث لا تكون مريحة سياسيًّا. وليست هناك حلول بسيطة أو غير مكلفة لهذه المشكلة المزعجة.

يهيأ لي أن الحل الأرجح للاحتباس الحراري هو المراوغة إلى أن تصبح الأخطار التي يمثلها بالنسبة للاقتصادات القومية أكثر وضوحًا ـ على سبيل المثال إلى أن تُجبر البلدان على بناء الحواجز حول المدن المعرضة للخطر اتقاءً لمستويات البحر والفيضانات. (وقد نجح الهولنديون في عمل الحواجز على مر القرون؛ وكان أهل ڤينيسيا أقل نجاحًا منهم). إن العلاج أرجح من الوقاية في حشد الدعم السياسي والتأييد الشعبي الكافيين. وميزة ذلك أن التكاليف يتحملها الشعب نفسه الذي يحقق المنافع. ولكن إذا كان أثر الاحتباس الحراري سيتعدى الفيضان (على سبيل المثال الطقس غير المواتي)، فسوف يكون الحل صعبًا.

* * *

يقودنا التحليل السابق إلى حقيقة صعبة أخرى: فمن غير المرجح أن نفصل أنفسنا بالكامل عن المشكلة التقليدية مادامت قائمة. فالدعوة إلى «استقلال الطاقة» التي نادى بها نيكسون في عام ١٩٧٣ كانت فرقعة سياسية، مثلما كانت إعلانات مشابهة من رؤساء لاحقين. والتعريف المعقول الوحيد لاستقلال الطاقة هو قيادة أسعار العالم القائمة على توافر الاحتياطات الموسعة غير المستغلة في الأرض أو ذلك النمط من خام النفط الزائد المحجوز الذي كانت تتحكم فيه لجنة سكك حديد تكساس. لقد مضى منذ زمن بعيد الاستقلال النفطي من وجهة نظر الأمن القومي الذي كانت الولايات المتحدة تتمتع به حتى عام ١٩٧١.

إلى متى سيظل هناك نفط؟ سوف تنكمش الواردات إلى حد بعيد قبل نهاية القرن، كما يقول معظم الخبراء. وبالطبع تنبأ الخبراء بالوصول إلى ذروة إنتاج النفط وانحداره بعد وقت قصير في أعقاب اكتشاف الكولونيل دريك النفط في عام ١٨٥٩ في تيتوسڤيل بولاية پنسلڤانيا، ومازالوا يتنبأون. ويظن عدد قليل في أن النفط سوف ينفد في النهاية. فالمستودعات محدودة، مثل عددها. وقد وصل إنتاج النفط في الولايات الأمريكية الثماني والأربعين السفلى إلى ذروته في عام ١٩٧٠، وفي ألاسكا عام ١٩٨٨، وفي بحر الشمال عام ١٩٩٩، ويبدو أن مُخرج حقل كانتاريل الشاسع في المكسيك بلغ ذروته في عام ٢٠٠٥. وفي النهاية سوف تبلغ المستودعات جميعًا ذروتها، ومن المرجح أن يتم العثور على عدد قليل من الآبار الكبيرة في العالم المتقدم الذي يجري التنقيب فيه على نحو دقيق. وهناك أمل في استكشاف وتطوير آبار في المياه العميقة، ولكن تلك الجهود باهظة التكاليف. وبالرغم من الاستثمار الكبير في الاستكشاف والتطوير، فإن المخزونات المثبتة في الدول التي تشكل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبطت من ١١٣ مليار برميل في عام ١٩٩٧ إلى ٨٠ مليار برميل في عام ٢٠٠٦ طبقًا لمصادر شركة برتش پتروليوم، وهي المصدر الأكثر فائدة في مثل هذه البيانات. وأقرب الاكتشافات الكبيرة كانت في ألاسكا في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٧٦، وفي بحر الشمال في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٦٩، وكانتاريل في عام ١٩٧١.

بالرغم من هذا كله، فإن حساب اليوم الذي يصل فيه نفط العالم التقليدي إلى ذروة إنتاجه ليس بسيطًا، لأن التكنولوجيا تزيد باستمرار المستخرج من المستودعات

وتوسع التوقعات الخاصة بموعد جفافها في النهاية. و"سيناريوهات الميل المركزي» الخاصة بوزارة الطاقة الأمريكية تتوقع الآن أن يكون منتصف القرن النقطة التي يصل فيها إنتاج النفط في العالم إلى ذروته.

ومع ذلك، فقبل أن تسيطر جيولوجيا نضوب مستودعات النفط بوقت طويل، من المرجح أن تقوم قوى السوق وضغوط الأسعار بعمل إحلال لجزء كبير من استخدام النفط في الولايات المتحدة. وإذا ما استرشدنا بالتاريخ، فسوف تحل محل النفط بدائل أقل تكلفة قبل نضوب مستودعات النفط التقليدية بكثير. والواقع أن النفط حل محل الفحم بالرغم من وجود مخزونات هائلة من الفحم الذي لم يُستخرج، وكان الفحم من قبل قد حل محل الخشب قبل أن تُعرى غاباتنا. وتوقع توازن العرض والطلب بحلول منتصف القرن، أو أي تاريخ آخر، تحدٍ مخيف، ومع ذلك فإن تلك التكهنات تمرين مفيد باعتبارها أول تقريب لمستقبلنا الخاص بالطاقة.

وتؤكد تجربة الخمسين سنة الماضية ـ وأطول من ذلك في واقع الأمر ـ أن قوى السوق سوف تقوم بالدور الأساسي في الحفاظ على موارد الطاقة النادرة، حيث توجه تلك الموارد إلى استخداماتها الأعلى قيمة. وتحد التحسينات التي تحركها السوق في التكنولوجيا والتغيرات في بنية النشاط الاقتصادي كثافة استعمال النفط في العالم، ومن المفترض أن تعجل زيادة أسعار النفط الأخيرة إحلال منشآت الإنتاج كثيفة النفط. وبغض النظر عن أعمال لجنة سكك حديد تكساس، فقد كان أثر سياسات الناشطين منذ الحرب العالمية الثانية ضعيفًا، وعادةً ما كانت تطغى عليه قوى السوق. ولم يفعل فرض تقنين البنزين في عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة سوى خلق طوابير طويلة على نحو يبعث على الحرج عند محطات البنزين الأمريكية. وبالرغم من التوقعات بعيدة المدى التي توازن حتمًا بين عرض النفط والطلب عليه عند مستوى أعلى بكثير مما عليه الآن وهو خمسة وثمانون مليون برميل في اليوم، فإن أشياء كثيرة جدًا يمكن أن تكون خاطئة في تلك التوقعات، وهو ما تشعر به الأسواق.[١] (يهيأ لي أن خبراء

(١) البيانات الخاصة بالإنتاج العالمي وبالتالي الاستهلاك العالمي تقريبية. وتجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيانات جيدة إلى حد معقول عن إنتاج الدول الصناعية واستهلاكها ومخزوناتها من النفط. ولكن إنتاج المنظمة يشكل ربع المُخْرَج العالمي فحسب. وبيانات الإنتاج الخاصة بمعظم =

النفط غالبًا ما لا يعطون قانون ميرفي[1] ما يستحقه من مصداقية.)

= أعضاءأوبك أسرار دولة. والتقديرات يقوم بها المراقبون الذين يحصون عدد وسعة الناقلات التي تغادر موانئ التصدير. وهم يلاحظون غاطس الناقلات لتقدير عدد الأطنان التي على متنها. ومن خلال اكتشاف (إلى حد ما من متلقي الصادرات) مقدار وزن نفط المصدرين في البرميل عادةً، يمكن للمراقبين تحويل تلك التقديرات التي بالأطنان إلى براميل. وتُضاف تقديرات الاستهلاك المحلي إلى صافي الواردات لحساب الإنتاج.

ومع ذلك فإن تلك التقديرات تقريبية، وتصف البيانات التي جمعتها وكالة الطاقة العالمية الحالة العامة لتوازنات النفط العالمية. نصف قدرة التكرير تقع داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتقيسها بدقة. أما الباقي فهو إما يبلغ عنه أو يقدر على نحو معقول. والمطابقة النهائية هي ما إذا كان الإنتاج العالمي من النفط الخام، بعد تعديله حسب مخزونات النفط، يتطابق مع تقديرات ما يدخل معامل التكرير أم لا. إن الفروق أصغر مما ظننت.

(١) القبطان إدوارد ميرفي الابن كان مهندسا في القوات الجوية الأمريكية وكان من ضمن المهندسين الذين يشرفون على تجربة في عام ١٩٤٩ لقياس أثر النزول السريع على الطيارين وذلك بربطهم بأجهزة تهبط بسرعة ثم تقف فجأة مع تسليكهم للتمكن من قياس آثارها عليهم.

وفي أحد الأيام أجريت إحدى التجارب التي بدا أنها محكمة ولكن في نهايتها لم تسجل أية معلومات. ولما تَفَقَّدَ التجربة وجد أن كل سلك فيها قد وصل توصيلا خاطئا فقال: إذا كانت هناك طريقتان أو أكثر للقيام بعمل ما وكان استعمال إحدى هذه الطرق قد يقود إلى كارثة فلا تأمن عدم قيام أحد باستخدام هذه الطريقة. وفي مؤتمر صحفي تلا ذلك قدم مهندسو المشروع ملاحظة ميرفي كمعيار في دقة احتياطات السلامة لديهم. ولم يمض وقت حتى حرفت هذه الملاحظة من معناها الجاد إلى تفسير أسباب الأحداث اليومية فأصبحت:

إذا كان بمقدور شيء ما أن يسلك مسارا خاطئا فإنه سيسلكه.

وقد تلا ذلك سيل من القوانين الجادة الهازلة عن ظاهرة مسلك الأشياء ومن هذه:

إذا سقط الخبز المحمص من الطاولة على أرضية الغرفة أو المطبخ فإنه سيسقط على الوجه المدهون بالزبدة.

إذا كنت في طابور تنتظر دورك في بنك أو سوق أو أي مكان آخر فإن الطابور الذي يلي طابورك عادة يتحرك أسرع من طابورك.

إذا حملت مظلة وفقا لتنبؤات الأحوال الجوية بأنها ستمطر فهي لا تمطر.

والآن قوانين ميرفي تشمل كل الحقول. فهنالك قوانين للكمبيوتر والأبحاث والتكنولوجيا وللمدارس والتدريس وللطعام ولكل مجال يخطر على البال. ولم يضع ميرفي هذه القوانين وإنما وضعت باسمه.

وإليك عينة من هذه القوانين وضعها أحد الهواة على الإنترنت.

في الأطعمة والتسوق ونحوهما

كل شيء تحبه فهو ضار لك.

إذا لم يكن مضرًا لك فهو غالي الثمن.

وإذا كنت تقدر على ثمنه فهو عادة في غير موسمه من العام. =

في الولايات المتحدة تتسع بسرعة سوق المركبات الخفيفة الهجين التي تعمل بالكهرباء والبنزين. وفي الأفق هناك المركبات التي تُشحن بالكهرباء ومازالت في المرحلة الاستكشافية. وقد أُتيحت لي مؤخرًا قيادة إحدى تلك المركبات. وكانت شكواي الوحيدة هي أن الدوس على دواسة المسرِّع (الأكسيراتير) أدت إلى زيادة في السرعة إلى الأمام مصحوبة بصمت غريب ومزعج. وأتنبأ بأن الموديلات الأكثر مبيعًا سيكون بها نظام صوتي يحاكي صوت محرك البنزين وهو دائر. فالناس ترغب في راحة ما هو متوقع.

الآن هناك سوق كبيرة للمركبات الهجين الكهربية. وإذا ما اتسع الاضطراب العالمي، ومعه أسعار النفط، فسوف تبدو المركبات الكهربية جذابة جدًّا. وإذا ما شحناها بكهرباء من مولِّد نووي، فسوف نزيل ثاني أكسيد كربون من الغلاف الجوي بما هو أكثر مما يمكننا إزالته بأي تغيير ممكن آخر للطريقة التي نحيا بها الآن. وتقدر وزارة الطاقة أنه بدون أية قدرة توليدية إضافية، فإذا كان ٨٤ بالمائة من الـ ٢٢٠ مليون مركبة الخفيفة التي تسير على طرقنا الآن مركبات هجين تسير بالكهرباء، فسيكون من الممكن شحنها بالليل، حين تكون أحمال الكهرباء خفيفة إلى حد كبير. والإضافات المتواضعة للقدرة التوليدية يمكن أن تكفي الباقي.

كما أشرت من قبل، فقد بلغت نسبة الاستهلاك العالمي للنفط إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهو المقياس الأكثر عمومية لكثافة استخدام النفط، ذروتها في عام ١٩٧٣ واتجهت باطراد نحو الهبوط إلى أن وصلت المستوى الحالي الذي يقل عن ثلثي ما كانت عليه في عام ١٩٧٣. ومع ذلك فإن قيمة ما تستخدمه الدول النامية من النفط بالدولار مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي أعلى من الدول المتقدمة: فاستخدام الصين والهند ضعف استخدام الولايات المتحدة، واستخدام البرازيل والمكسيك

= البقالة دائما تورد أطعمة طازجة بعدما تكون قد اشتريت مؤونتك الأسبوعية.
سيكون هناك تخفيض على كل المواد ما عدا المواد التي ترغب في شرائها.
مهما بذلت من جهد في التسوق لشراء مادة بأقل الأسعار فإنك بعد شرائها ستجدها معروضة بسعر أقل ضمن التخفيضات في متجر آخر.
إن أسهل طريقة للعثور على شيء فقدته هو أن تشتري بديلا له. **(المترجم)**

أعلى من استخدام الولايات المتحدة بمقدار النصف. وبذلك فإنه بالرغم من توقعي هبوط كثافة استعمال النفط بالنسبة لمعظم البلدان، إن لم يكن كلها، فإن نقل حصص كبيرة من إجمالي الناتج المحلي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (ذات الكثافة النفطية الأعلى) يعني ضمنًا انخفاضًا على نحو ملحوظ في متوسط الكثافة العالمية أقل من انخفاض الدول المنفردة عند النظر إليها على انفراد.

تحرك قوتان اقتصاديتان شديدتان نقل حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي في اتجاه الدول النامية. القوة الأولى ديموجرافية ـ فالكتلة الكبيرة من العمال صغار السن في العالم تعيش في الدول النامية. والقوة الثانية إنتاجية هي أن نمو الإنتاجية يعززه التحول إلى رأسمالية السوق الحرة. وكما أشير في الفصل الأخير من هذا الكتاب، فإن الدول المتقدمة، وبالتحديد عند تقدم التكنولوجيا، تحتاج إلى الرؤية المتعمقة الإبداعية لتحسين الإنتاجية. ويمكن للدول النامية بصورة عامة التحديث فقط من خلال تبني التكنولوجيات الموجودة بالفعل. وأخذًا بهذا كله في الحسبان، تُقَدِّر وكالة الطاقة الدولية زيادة استهلاك العالم للنفط بنسبة ١,٣ بالمائة سنويًا في المتوسط فيما بين ٢٠٠٥ و٢٠٣٠. أما توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فهي أن نسبة الزيادة ١,٤ بالمائة.

من المؤكد أن بالأرض ما يكفي من النفط لتلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط من ٨٤ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٦ برميل يوميًا في عام ٢٠٣٠، حسب توقعات إدارة معلومات النفط الأمريكية. ولكن هل ستكون الدول الأعضاء في أوپك، التي تقدَّر إدارة معلومات النفط الأمريكية أنها ستوفر نصف الزيادة، على استعداد للقيام بذلك؟ هذا محتمل. فعدد سكانها يزيد بسرعة، مما يولِّد حاجة متزايدة باستمرار إلى النقد في ميزانيات الحكومة وبالتالي عائدات النفط المتزايدة. ومن المعقول إلى حد كبير أن ينتهي التمرد العراقي وأن يولِّد العراق أكثر من ٥ ملايين برميل يوميًا من احتياطياته الضخمة غير المستخرجة، كما تتوقع إدارة معلومات النفط الأمريكية (مقابل مليوني برميل يوميًا في عام ٢٠٠٦). ولكن هناك الكثير جدًا من الأشياء التي يجب أن تسير سيرها الصحيح كي تحقق رؤية إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية الخاصة بعام ٢٠٣٠ ـ توازن العرض والطلب العالميين على النفط مع ارتفاع

أعلى إلى حد معقول فحسب في الأسعار. ولا يمكن أن أنسى مقدار الخطأ الشديد الذي وقعت فيه وزارة الطاقة الأمريكية في توقعاتها لعام ١٩٧٩ القائلة بأن سعر النفط سيصل إلى ١٥٠ دولارًا للبرميل في عام ١٩٩٥ (بأسعار ٢٠٠٦).[١]

ولتحقيق الهدفين التوأمين الخاصين بتعزيز الأمن القومي ومنع الاحتباس الحراري، لابد من ثبات معدل نمو استهلاك النفط الأمريكي، على أن ينخفض تمامًا في النهاية. وفرصة الإحلال الكبيرة موجودة على الطرق السريعة الأمريكية، حيث يُحرق برميل من كل سبعة براميل نفط تُستهلك **في أنحاء العالم**: ٩,٥ مليون برميل يوميًا من البنزين و٢,٥ مليون برميل في اليوم من ديزل الطرق السريعة في عام ٢٠٠٥. وهذه الكمية الأخيرة تستهلكها تسعة ملايين شاحنة ثقيلة في البلاد، حيث تستهلك في المتوسط جالونًا في أقل من سبعة أميال. وتستهلك تلك الشاحنات الثقيلة في حد ذاتها من النفط ما تستهلكه ألمانيا كلها. أما الصين واليابان، وبالطبع الولايات المتحدة، فتستهلك أكثر بكثير.

وعند النظر إلى المستقبل، من غير المرجح أن نجد أن إجابة السؤال «ما الذي يجب على أوبك عمله؟» مفيدة بقدر فائدة الإجابة عن السؤال «ما الذي يجب عمله؟» ومحاولات الإجابة عن «ما الذي يجب عمله؟» لها سجل تاريخي للإنجاز لا شك في اختلاطه. ولذلك فأنا أميل أكثر إلى قبول «توقع حدوث أمور طارئة» الخاص بوكالة الطاقة الدولية التي تفترض أن أوبك سوف تتباطأ في توسيع قدرتها على إنتاج النفط الخام. وسوف تكون النتيجة، طبقًا لما تقوله وكالة الطاقة الدولية، أن يكون متوسط السعر العالمي ١٣٠ دولارًا للبرميل (٧٤ دولارًا بأسعار ٢٠٠٥) مقابل ٥٠ دولارًا في عام ٢٠٠٥. وطبقًا لهذا السيناريو فسوف يظل الطلب على النفط في عام ٢٠٣٠ قويًا على نحو يبعث على الدهشة ـ فهو لا يزال ١٠٩ مليون برميل يوميًا مقابل ٨٤ مليون برميل في عام ٢٠٠٥. (تتنبأ «الحالة المرجعية» الخاصة بوكالة الطاقة الدولية، التي

---

(١) كان الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه وزارة الطاقة الأمريكية هو إساءة تقدير مرونة أسعار النفط طويلة المدى. فمرونة الأسعار هي التي تحدد تغير السعر اللازم للمقاربة بين العرض والطلب. ومن الواضح أنه كلما قلت مرونة السعر كانت الحاجة إلى تغيير الأسعار أكبر للموازنة بين العروض والطلبات المتوقعة.

يُفترض فيها ألا تتباطأ أوپك، بـ ١١٦ برميلاً يوميًّا). وليس هذا بسيناريو صدمة، وهناك العديد من السيناريوهات التي تتوقع ما هو أسوأ.

وأنا على ثقة من أننا سوف نسمح في النهاية للأسواق بأن تكون مرشدًا لأدائنا في الحد من استهلاك النفط. وكانت تجربتنا مع تقنين النفط سيئة، كما أشرت من قبل.[١] وقد تكون الطريقة الأخرى للحد من الاستهلاك هي ضريبة البنزين، ومقدارها على سبيل المثال ٣ دولارات أو أكثر على الجالون، مقسمة على مراحل خلال خمس أو عشر سنوات مع استخدام الإيرادات الناتجة عن ذلك لتقليل ضريبة الدخل أو غيرها من الضرائب. وقد ترددت كثيرًا في جعل الضرائب طريقة بديلة لإنجاز ما يمكن للأسواق التنافسية القيام به. ولكن مع أن أسواق النفط تنافسية إلى حد كبير في العالم المتقدم، فإن مقاربة السوق على قدر واضح من الضعف في عالم يمكن فيه لعمل إرهابي واحد أن يحُول دون خروج كميات ضخمة من إنتاج النفط ويشل الاقتصاد العالمي. وليس هناك ضمان، أو استراتيجية تغطية يمكنها التصدي لذلك. وغالبًا ما ننسى أنه لكي تعمل السوق التنافسية بفاعلية لابد أن تكون طوعية وخالية من تهديدات العنف الكبيرة، ولابد ألا يعوق التجارةَ شيءٌ. ولنتذكر أن الأسواق ليست غايات في حد ذاتها. بل هي أبنية تساعد السكان في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

نحن بحاجة إلى أسعار البنزين العالية إلى حد كبير كي تمنعنا من استعمال المركبات التي تعمل بالبنزين. فمن الواضح أن علاوة الأسعار الجيوبوليتيكية ليست كبيرة بالقدر الكافي لتحقيق ذلك بلا مساعدة. وقد يحث توقع أسعار أعلى للبنزين من خلال الضرائب (أو نقص واردات النفط) حدوث إنجازات تقنية كبيرة في إنتاج الإيثانول.[٢]

---

(١) بدا أن التقنين نجح في الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية، وحتى حينذاك كانت السوق السوداء قائمة على نطاق واسع.

(٢) يتم الحصول على الإيثانول حتى الآن من عبّاد الشمس وقصب السكر، غير أن التكنولوجيا الحيوية تمنح الإنسان الآن فرصة إنتاج الإيثانول من كل شيء طبيعي تقريبًا؛ بدءًا بالخشب والعشب البري وانتهاء بمخلَّفات الطبيعة. وأيًّا ما كان مصدر الإيثانول فإن استعماله يقلل نسبة انتشار غاز الكربون بنسبة ٨٠ في المائة ويقضي تمامًا على الأمطار الحمضية التي تلوث البيئة. وتتوقع بعض الدول أن يتم إحلال وقود الإيثانول محل الوقود العادي في القريب العاجل بنسبة كبيرة، فيما تتوقع السلطات الأمريكية أن ينتزع الإيثانول ثلث مستهلكي الوقود العادي بحلول عام ٢٠٣٠. **(المترجم)**

ويمكن لإيثانول الذرة، رغم ارتفاع ثمنه، أن يقوم بدور محدود فحسب، لأن قدرته على الحلول محل البنزين متواضعة في أفضل الأحوال. فالبوشل الواحد من الذرة ينتج ٧,٢ جالون من الإيثانول فحسب، وهو ما يعني أن الأحد عشر مليار بوشل من الذرة التي أنتجتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ كانت ستنتج ٥,٢ مليار برميل من الإيثانول في اليوم فقط، وهي الطاقة المساوية لـ ٣,٩ مليون برميل يوميًّا من البنزين، أو ثلث استخدام الطرق السريعة، وأقل من خمس الواحد وعشرين مليون برميل في اليوم التي استهلكها الأمريكيون في عام ٢٠٠٦. وبطبيعة الحال فإنه إذا خُصِّص محصول الذرة كله للإيثانول فسوف تموت خنازيرنا من الجوع. ويبدو أن الإيثانول السليولوزي المستخرج من النباتات العشبية أو النفايات الزراعية يمثل أملاً أكبر. وتقدِّر دراسة مشتركة أجرتها وزارتي الزراعة والطاقة الأمريكيتان أن الوقود المستخرج من المادة النباتية، أو المادة العضوية، يتميز بـ"القدرة على الإمداد الدائم بما يزيد كثيرًا على ثلث استهلاك البلاد الحالي من النفط». ويمكن أن يضيف استخدام البلدان الأخرى لوقود الديزل الحيوي المستخرج من الزيوت النباتية وغيرها من المصادر إلى إحلال نفط الأوپك.

وكبديل لذلك، فإنه إذا فشل الإيثانول وكانت أسعار النفط مرتفعة جدًّا، فسوف تحل المركبات الهجين الكهربية محل استهلاك البنزين بمرور الزمن. وتحقق تكنولوجيا البطارية تقدمًا تدرجيًّا؛ وهناك بالفعل الكثير من الطاقة الكهربية التي يجري توليدها لتوفير السيارات الكهربية، وخاصةً إذا تحركت شركات الطاقة أكثر نحو تسعير حمل الذروة. وإذا استطعنا التخلص من خوف الطاقة النووية، فسوف ينتهي الخوف من أن يسفر الأمر عن تزويد المركبات الهجين في النهاية بالطاقة من المنشآت الكهربية التقليدية التي تحرق الفحم الملوِّث.

يمكن أن تحل السيارات الهجين التقليدية، وهي السيارات التي تعمل بالإيثانول السليولوزي، وكذلك السيارات الكهربية، محل جزء كبير من النفط الذي يُحرق على الطرق السريعة الأمريكية. وقد يشجع الاستعمال الأوسع لمحركات الديزل الأكثر كفاءة على إحلال أكبر حجمًا للنفط. غير أن التعجيل بهذا الإحلال سوف يتطلب إما زيادة ضخمة في واردات الإيثانول السليولوزي أو البنزين باهظ الثمن. ويمكن

للضرائب أن تضمن الحل الأول. وإني أعتبر مقولة إن زيادة ضريبة البنزين غير ممكنة من الناحية السياسية مقولة غير مناسبة. ففي بعض الأحيان يكون واجب القيادة السياسية هو إقناع الدوائر الانتخابية بأنها على خطأ بيِّن. والقادة الذين لا يفعلون ذلك يكونون تابعين.

لن تفرض ضريبة البنزين عبئًا كبيرًا جدًّا، وخاصةً إذا قُسِّمت على مراحل لعدد من السنوات. وإنفاق الأسر المعيشية الأمريكية على وقود المحركات، وهو ٣ بالمائة من الدخل القابل للتصرف فيه في أوائل ٢٠٠٧، مازال على ما كان عليه في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٣ ويقل كثيرًا عن نسبة ٤,٥ بالمائة التي بلغها خلال أزمة ١٩٨٠. وحتى مع الزيادات التي بلغت ٣ دولارات للجالون في يوليو ٢٠٠٦، فإن وقود المحركات يستهلك ٣,٨ بالمائة فقط من دخل الفرد القابل للتصرف فيه. ومع ذلك فإن الأمريكيين على قدر شديد من الحساسية تجاه أسعار البنزين. فنحن نشكو عندما ترتفع. وبالرغم من ذلك مازال الأمريكيون يقودودن سياراتهم على النحو نفسه الذي كانوا عليه من قبل. فهم يقللون عدد الأميال التي يقطعونها لفترة قصيرة فحسب في مواجهة زيادة أسعار البنزين. وظل متوسط عدد الأميال التي يقطعها السائق الذي يحمل رخصة قيادة يتجه نحو الارتفاع من ١٠٥٠٠ ميل للسائق في عام ١٩٨٠ إلى ١٤٨٠٠ ميل في عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ١,٣ بالمائة في السنة. ومع الأسعار الأعلى، قلت الزيادة منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٢ بالمائة في العام. ويستهلك السائقون بنزينًا أقل فقط لأنهم في النهاية يشترون سيارات أكثر اقتصادًا في استهلاك البنزين.

ينبغي أن يكون واضحًا أنه مادامت الولايات المتحدة تدين بالفضل لموارد النفط والغاز المحتمل أن تكون غير مواتية، فنحن عرضة لأزمات اقتصادية ليس لنا قدر كبير من السيطرة عليها. فالنفط متغلغل في عالم اليوم الاقتصادي بحيث يمكن لأي انقطاع مفاجئ في العرض أن يُربك اقتصادنا واقتصادات دول أخرى. وفي النهاية سوف يتطلب الأمن القومي الأمريكي أن ننظر إلى النفط على أنه مصدر طاقة بالاختيار وليس بالضرورة.

يلتهم الاقتصاد العالمي المزدهر كميات ضخمة من الطاقة. وبالرغم من الهبوط

الشديد في كمية النفط، والطاقة بصفة عامة، المستهلكة بالدولار من المُخْرَج العالمي، فإن كل التوقعات طويلة المدى المعقولة تنتهي إلى أن استمرار سبيل النمو العالمي على مدى ربع القرن المقبل بالمعدلات المتوافقة مع تلك الخاصة بربع القرن الماضي سوف يتطلب ما يزيد بمقدار الربع إلى الخُمسين عما نستخدمه حاليًا من النفط. ولابد أن يأتي هذا النفط من مناطق غير مستقرة سياسيًّا، لأنه كما رأينا فإن تلك هي التي يوجد فيها النفط الذي يمكن استخراجه بسهولة.

ماذا تفعل الحكومات التي باتت اقتصاداتها ومواطنوها يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على واردات النفط عندما يصبح التدفق غير موثوق به؟ لقد ارتبط اهتمام العالم المتقدم المكثف بالشئون السياسية الشرق أوسطية باستمرار بالأمن النفطي. وما رد الفعل تجاه تأميم مصدق للنفط لشركة أنجلو أمريكان أويل في عام ١٩٥١ وجهود بريطانيا وفرنسا المجهضة لإلغاء استيلاء ناصر على قناة السويس التي هي الحلقة الرئيسية في تدفقات النفط إلى أوروبا في عام ١٩٥٦ إلا مثالين تاريخيين بارزين. وبغض النظر عن قلق السلطات الأمريكية والبريطانية المعلن بشأن «أسلحة الدمار الشامل» الخاصة بصدام حسين، فقد كانت معنية كذلك بالعنف في منطقة تؤوي موردًا لا يمكن الاستغناء عنه لعمل الاقتصاد العالمي.

يحزنني أنه ليس من المناسب سياسيًّا الاعتراف بما يعرفه الجميع: وهو أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط. وبذلك فإن التوقعات الخاصة بعرض النفط وطلبه العالميين التي لا تأخذ في اعتبارها بيئة الشرق الأوسط المشكوك فيها إلى حد كبير تتحاشى الغوريلا التي يبلغ وزنها ثمانمائة رطل التي يمكنها وقف النمو الاقتصادي العالمي. ولا أدعي معرفة كيفية إنهاء الاضطراب في الشرق الأوسط أو ما إذا كان سينتهي أم لا. وما أعرفه هو أن مستقبل الشرق الأوسط هو الاعتبار الأكثر أهمية في أي توقع طويل المدى للطاقة. ومع أنه جرى تقليل كثافة استخدام النفط بصورة كبيرة، فإن دور النفط لا يزال كبيرًا بحيث يمكن لأية أزمة نفط أن تحدث ضررًا بالغًا بالاقتصاد العالمي. وإلى أن تفك الاقتصادات الصناعية ارتباطها، كما قال الرئيس چورچ دابليو بوش، بـ"إدماننا للنفط»، فسوف يظل استقرار الاقتصادات الصناعية ومن ثم الاقتصاد العالمي في خطر.

٢٥

المســتقبل الدّلفي

الناس مسحورون باستمرار بفكرة أن بالإمكان النظر في المستقبل. وكان القُوَّاد اليونانيون يسعون إلى مقابلة كاهنة دلفي كي تتنبأ لهم بما يرشدهم في مغامراتهم العسكرية. ومازال العرافون مزدهرين حتى يومنا هذا. ويستخدم وول ستريت الحديث كتائب من أشخاص على قدر كبير من الذكاء لقراءة ما تقوله أحشاء[1] أداء السوق بشأن أسعار الأسهم المستقبلية.

فإلى أي حد يمكننا توقع ما سيحدث مستقبلاً؟ داخل كل منا قدرة فطرية على ترجيح الاحتمالات، وهي موهبة تساعد على توجيه أعمالنا في كل أمر من الأمور الدنيوية إلى أمور الحياة والموت. وهذه الأحكام ليست صحيحة باستمرار، ولكن من الواضح أنها جيدة دومًا بما يكفي لتمكين البشر من البقاء والتكاثر. ويصيغ واضعو السياسات الاقتصادية المحدثين اتخاذ القرارات هذا بلغة رياضية، إلا أن البشر كانوا يحكمون على الاحتمالات قبل زمن بعيد من اختراع الرياضيات لتفسيرها.

---

(١) هذا استكمال لفكرة العنوان المأخوذ من اسم مدينة دلفي التي ارتبطت في الميثولوجيا اليونانية بالعِرافة والتنجيم. فقد كانت الطقوس اليونانية القديمة توجب أن يتقدم السائل بأضحية حيوانية قبل سؤال الهواتف، وكانت أحشاء تلك الأضحية تُفحص بعد نحرها للتنبؤ بما إذا كان وقت سؤال الهواتف ملائمًا أم لا. فإذا دلت الأحشاء على أن الفرصة متاحة للسؤال يتقدم الطالب بأسئلة للكاهنة التى كانت بمثابة وسيط بين السائل أو الطالب والهواتف التى كانت تقطن كهوفًا أو أضرحة، وتجلس الكاهنة عند تلقي الأسئلة من الطالب على كرسي وتضع في فمها ورقة من نبات الغار، كما تمسك في يدها غصنًا من النبات نفسه. (المترجم)

من حسن الحظ بالنسبة لواضعي السياسات أن هناك درجة من الاستمرارية التاريخية في الطريقة التي تعمل بها المجتمعات الديمقراطية واقتصادات السوق. ويُمَكِّننا هذا من العودة إلى الماضي للاستدلال على الثوابت المستمرة المتأصلة التي تقدم بالرغم من ذلك نافذة على المستقبل أكثر يقينًا من النتيجة العشوائية للاقتراع بنقر عملة معدنية لأعلى، في حين لا يكون لها ذلك اليقين الذي نربطه بالقوانين الفيزيقية. والواقع أن هناك الكثير مما يمكننا الاستدلال عليه بشأن الاقتصاد الأمريكي والعالم بصورة عامة في العقود المقبلة، وخاصةً إذا تبنينا رؤية تشرشل المتعمقة: «كلما زدت من النظر إلى الوراء كان ما يمكنك رؤيته فيما هو آت أكثر».

تتغير معظم المؤسسات القانونية والاقتصادية بقدر من البطء الكافي لتسهيل توقع النتائج المستقبلية بدرجة معقولة من الاحتمال. وبالرغم من ذلك فإن هناك قدرًا كبيرًا من الأدبيات الأكاديمية التي تتساءل عن الطريقة التي يمكن بها للناس التنبؤ بالنتائج المالية. ومن المعروف عن المؤيدين لـ"نظرية السوق الكفء» قولهم إن كل المعلومات المتاحة بصورة علنية التي قد تحدث تغييرًا في أسعار الأسهم تدخلها السوق بكفاءة لتكون أحد مكوِّنات سعر السهم الحالي. ومن ثم فإنه ما لم يكن لدى المستثمر معرفة خاصة أو من مصادر مطلعة غير متاحة للسوق بصفة عامة، فإنه يمكنه توقع تغيرات الأسعار. وكدليل على ذلك يشيرون إلى عجز صناديق الاستثمار المدارة عن أن تفوق مؤشر ستاندارد أند پورز ٥٠٠ باستمرار. والأدلة على أن بعض المستثمرين يهزمون السوق باستمرار العام تلو الآخر ليست بمستغربة. فهذا هو ما قد يتوقعه المرء. بل إنه حتى إذا كانت نتائج الاستثمار مسألة مصادفة بحتة، فسوف يتفوق عدد صغير من المستثمرين بشكل استثنائي ـ تمامًا كالمقترع بالعملة المعدنية الذي تنزل معه على الصورة عشر مرات متتالية. واحتمال نزول العملة على الصورة عشر مرات متتالية نسبته ١ ,٠ بالمائة؛ وهكذا فعندما يكون لديك ملايين المقترعين بالعملات المعدنية، أو المستثمرين، ففي النهاية سوف يكون هناك الآلاف من الممارسين الناجحين جدًّا لممارسة الاقتراع بالعملات المعدنية، أو اختيار الأسهم.

ومع ذلك فلا يمكن لنظرية الأسواق الكفء أن تفسر انهيارات البورصة. كيف يعقل إنسان الهبوط غير المسبوق (بما في ذلك ضياع أكثر من خُمس القيمة الإجمالية

لمؤشر داو چونز للشركات الصناعية الكبرى) في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨٧؟ وكنت باعتباري معينًا حديثًا كرئيس لبنك الاحتياط الفدرالي أراقب الأسواق عن كثب. فما هي المعلومة الجديدة التي طفت على السطح فيما بين إغلاق السوق في نهاية يوم التعامل السابق وإغلاقها يوم ١٩ أكتوبر (تشرين الأول)؟ أنا لا أعرف أية معلومة. وعندما مالت الأسعار لأسفل في ذلك اليوم، كانت الغلبة للطبيعة البشرية، في صورة خوف غير منطقي، وسعى المستثمرون إلى تخفيف الألم بالتخلص من مراكزهم بغض النظر عن إن كان لذلك معنى مالي أو لا. لم تكن هناك معلومات مالية تحرك تلك الأسعار. بل الأمر ببساطة هو أن الخوف من الخسارة المستمرة للثروة يصبح غير محتمل.[(١)] وبينما تقدم الاقتصاد وأرباح الشركات في أعقاب ذلك، استغرق الأمر عامين كي يستعيد داو چونز عافيته بالكامل.

عندما تتصرف الأسواق بعقلانية، كما تفعل في كل الأوقات تقريبًا، يبدو أنها تدخل في «سير عشوائي": ولا يقدم الماضي دلالة أفضل من نقرة العملة المعدنية على الاتجاه المستقبلي لسعر أي سهم. ولكن هذا السير يقطعه الفرار الجماعي أو الاندفاع الجماعي. ذلك أنه عند يسيطر الخوف على الناس فإنهم يندفعون للتخلص من الالتزامات، وتهبط الأسهم. وعندما يحرك الفرح الشديد الناس فإنهم يرفعون الأسعار إلى مستويات غير معقولة.

وبذلك يظل السؤال الأساسي، كما لخصته في تأمل عام ١٩٩٦ لن أنساه أبدًا، هو «كيف نعرف متى ترفع الحماسة الفياضة غير المعقولة قيمة الأصول على نحو مبالغ فيه، ثم تصبح بعد ذلك عرضةً لانكماشات غير متوقعة ومطولة؟» يُشار في كثير من الأحيان إلى أن أغنى المستثمرين هم هؤلاء الأفضل في قياس التغيرات التي تطرأ على النفسية البشرية وليس في التنبؤ بأرباح سهم إيكسون موبيل. وقد ظهرت مدرسة كاملة لعلماء نفس البورصة حول هذه المقولة. وهم يسمون أنفسهم المستثمرين في الاتجاه المعاكس. ويتعامل هؤلاء على أساس أن الحماسة الفياضة ينتهي بها الحال

(١) وجدت أن التفسير المتواتر وهو التعاملات الإلكترونية غير مقنع. فعندما انهارت الأسعار كان بإمكان البائعين إغلاق زر التعامل الإلكتروني.

إلى خفض أسعار الأسهم، حيث إن الأسهم ترتفع دون أي سبب معقول، وعندما يتضح هذا فيما بعد يسيطر الخوف على السوق وتنهار الأسعار. ويفخر المستثمرون في الاتجاه المعاكس بأنهم يتعاملون على عكس نفسية الجماهير. وبما أن أسعار الأسهم دورية، فإن البعض ينجح في التعامل على عكس الجماهير. ولكنك نادرًا ما تسمع عن هؤلاء الذين يجربون المقاربة ويخسرون كل شيء. وأنا كذلك لا أسمع الكثيرة من المقترعين بالعملة المعدنية الذين يخسرون.

ربما يتمكن المستثمرون في يوم من الأيام من قياس متى تتغير السوق من معقولة إلى غير معقولة. غير أني أشك في ذلك. إذ يبدو أن الميل البشري إلى التأرجح من الفرح إلى الخوف ثم العودة ميل دائم. ويبدو أن أجيالاً من التجربة لم تُحِد من تلك الميول. وأظن أننا نتعلم من التجربة، ونحن بالفعل نتعلم منها إلى حد ما. فأنا على سبيل المثال عندما أُسأل عما هي الاختلالات والمشاكل المثيرة للقلق الموجودة فوق أفق التوقع، أجيب باستمرار بأن الأزمات المالية التي يمكن أن يتنبأ بها المشاركون في السوق نادرًا ما تقع. وإذا ما فُهِم هبوط البورصة على أنه نذير انهيار، فسوف يحاول المضاربون والمستثمرون بيع ما لديهم قبل غيرهم. وذلك يحِد من الفقاعة الوليدة ويتم تحاشي الانهيار. والاندلاع المفاجئ للخوف أو الفرح ظاهرة لا يتوقعها أحد. وقد كان الهبوط المرعب في الأسهم يوم «الاثنين الأسود» مفاجئًا.

الاستثمار الناجح صعب. وأنجح المستثمرين في التاريخ، مثل صديقي وارين بوفيه، كان عليهم فهم ذلك الشذوذ الموثق جيدًا الآن وهو أن معدل العائد على الأسهم، حتى وإن كان معدلاً حسب المخاطر، يتجاوز ذلك العائد على السندات الأقل مخاطرة وغيرها من أدوات الدَّين، شريطة أن يكون المرء على استعداد لشراء الأوراق المالية و**حيازتها** على المدى الطويل جدًّا. وقد قال بوفيه في حديث أُجري معه: «تمتد فترة حيازتي المفضلة إلى الأبد». وتدفع السوق علاوةً لهؤلاء الذين هم على استعداد لتحمل قلق مشاهدة قيمتها الصافية تتقلب لتصل إلى ما بعد ما يسميه المتعاملون في وول ستريب «نقطة النوم».

تنطبق دروس الاستثمار في سوق الأسهم على التنبؤ بالاقتصادات ككل. ولأن

الأسواق غالبًا ما تثبِّت نفسها، فإنه يتضح أن اقتصاد السوق أكثر استقرارًا ويمكن التنبؤ به على المدى الطويل أكثر من المدى القصير ـ وذلك بالطبع على افتراض أن يظل المجتمع والمؤسسات التي يقوم عليها في حالة استقرار. ويقوم التنبؤ الاقتصادي طويل المدى على مجموعتين من البيانات المستقرة تاريخيًّا: (١) عدد السكان، وهو الإحصاء الأكثر قابلية للتنبؤ الذي يتعامل معه الاقتصاديون و(٢) نمو الإنتاجية، وهو نتيجة التراكم المتزايد للمعرفة ومصدر النمو المستدام. وبما أن المعرفة لا تضيع أبدًا، فسوف تتزايد الإنتاجية باستمرار.[١]

فما الذي يمكننا إذن توقعه على نحو معقول للاقتصاد الأمريكي حتى سنة ٢٠٣٠ على سبيل المثال؟ القليل، ما لم نحدد في البداية بعض الافتراضات. فأنا أريد ردودًا إيجابية على هذه الأسئلة كي أبدأ العمل. هل سيظل حكم القانون على ثباته في عام ٢٠٣٠؟ هل سنكون على ما نحن عليه من تمسك بمبدأ الأسواق الحرة المعولمة، مع تقييد النزعة الحمائية؟ (ولا أعني بالنزعة الحمائية مجرد الحواجز التي تقف في سبيل التجارة والتمويل العالميين فحسب، بل القيود الحكومية ضد المنافسة في الأسواق المحلية كذلك). هل سنكون قد أصلحنا أنظمة مدارسنا الابتدائية والثانوية التي تعاني من القصور؟ هل ستظهر نتائج الاحتباس الحراري على نحو بطيء بحيث لا يكون تأثيرها كبيرًا على النشاط الاقتصادي بحلول عام ٢٠٣٠؟ وأخيرًا، هل سنكون قد منعنا الهجمات الإرهابية داخل الولايات المتحدة؟ وما لم أذكره هو تلك الاحتمالات مثل الحرب الموسعة أو الوباء الذي يمكن أن يربك أي توقع. وهذه قائمة طويلة بعض الشيء للشروط المسبقة، ولكن ما لم أفترض ذلك فمن غير المُجدي أن أغامر باجتياز الأفق لمسافة بعيدة جدًّا.

حسب تجربتي، فإن الأكثر أهمية هو حكم القانون لدينا. ولا أعتقد أن معظم الأمريكيين على وعي بالأهمية التي كان عليها الدستور الأمريكي، وسيظل عليها، بالنسبة لرخاء دولتنا. فلأنه وفر على امتداد أكثر من قرنين حماية لا مثيل لها للحقوق الفردية، وخاصةً حقوق الملكية، لكل المشاركين في اقتصادنا، المولودين داخل البلاد

(١) المُخْرَج بالساعة، وهو القياس التقليدي للإنتاجية، يمكن أن ينخفض في بعض الأحيان.

منهم والمهاجرين، فهو مساهم على قدر شديد من الأهمية في مجازفتنا ورخائنا. فأن نتحرر بصورة كبيرة من خوف سحب أحد أفراد الشرطة السرية لنا بطريقة عشوائية كي يحققوا معنا بخصوص «جرائم» لا علم لنا بوجودها بالمرة أمر غير مسلَّم به. وكذلك التحرر من تهديد المصادرة العشوائية للعمل التجاري الذي كرسنا له جزءًا كبيرًا من حياتنا. ويمس مبدأ الحرية الفردية وترًا ثقافيًّا عميقًا لدى الأمريكيين؛ وهو ذلك الإيمان المجسد في دستورنا بالمساواة الأساسية للمواطنين كافةً أمام القانون. ولكن الواقع لم يكن مطابقًا باستمرار لهذا النموذج المثالي، والتفرقة ضد الأمريكيين الأفارقة بشكل خاص تجبرنا من حين لآخر بالعودة إلى المجادلات الدستورية المبكرة بشأن العبودية وحلها على نحو عنيف في الحرب الأهلية؛ لقد قطعنا شوطًا طويلاً ولكن مازالت أمامنا مسافة لابد لنا من قطعها.

اجتذبت حماية أمريكا التي لا مثيل لها لحقوق الملكية الاستثمارات الأجنبية إلى سواحلنا منذ زمن بعيد. ويأتي بعض المستثمرين للمشاركة في الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بالحيوية والنشاط، وينظر آخرون إلى الولايات على أنها ملاذ آمن لمدخراتهم ليس متاحًا لهم في أوطانهم فحسب. وكما سأوضح فيما بعد، ستكون قدرة النظام القانوني الأمريكي على توسيع حقوق الملكية الغالية تلك لتشمل الاقتصاد الذي تحركه الملكية الفكرية في الغالب تحديًا كبيرًا. وبالطبع فقد يكون أكثر شيء إضرارًا بمستوى معيشتنا هو عودة النزعة الحمائية وغيرها من السياسات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار عن طريق منع التغيير الضروري للنمو. وسوف يكون التنظيم الاقتصادي خطوة مميزة للوراء ونحن نسعى إلى مستقبل مزدهر.

قد لا يكون من السهل قياس الأثر الذي سيحدثه إصلاح نظامنا المدرسي على مستويات نشاطنا الاقتصادي المستقبلي، ولكن ما لم نفعل ذلك ونبدأ في إزالة آثار ربع قرن من زيادة تفاوت الدخل فقد تتفكك الأواصر الثقافية التي تربط مجتمعنا ببعضه. وقد ينتج عن ذلك من السخط وانهيار للسلطة، بل والعنف على نطاق واسع، ما يعرض التمدن الذي تقوم عليها الاقتصادات المتنامية للخطر.

بل إن الأمر الأكثر صعوبة هو التنبؤ بتوقيت أثر الاحتباس الحراري. ويركز الإجماع

العلمي في الوقت الحالي على الآثار المرجح ظهورها في النصف الثاني من هذا القرن ـ واحد على الألف من الثانية بالتوقيت المناخي ولكن فيما بعد فترة توقعنا. ومع هذا فإن هناك القليل الذي يمكننا التكهن به فيما يتعلق بالسنوات التالية مباشرة. وبالرغم من ذلك فإني قد أتوقع أن تستجيب الأسواق حتى قبل أن تتضح الإجابات ـ فشركات التأمين تعيد التفكير بالفعل في تغطية العواصف والفيضانات، على سبيل المثال. كما تؤثر توقعات التغير المناخي على أسواق الطاقة.

وأخيرًا فإن هناك احتمال تجدد الهجمات الإرهابية. وعندما يكتنف الخوف الناس فإنهم يخلصون أنفسهم من تفاعل الأسواق اليومي المعتاد الذي هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القائم على تقسيم العمل والتخصص. وكان إرهاب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) لحظة فارقة أبرزت قيمة اقتصادنا شديد المرونة الحر إلى حد كبير، الذي نجا من الصدمة بأقل قدر من النتائج طويلة المدى. وقد يكون من المحتمل أن نستوعب هجمات إرهابية كتلك التي يعيشون تجربتها في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. ولكن من المؤكد أن الهجمات الأكبر حجمًا(١) أو الحروب الأوسع انتشارًا سوف تزعزع الاستقرار.

تشجعني قدرة اقتصادات الأسواق على المثابرة خلال العنف والتهديدات بالعنف. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن إسرائيل نجحت في خلق نصيب للفرد من الدخل القومي يساوي تقريبًا نصف مستوى الولايات المتحدة ويساوي تقريبًا دخل الفرد المسجل في اليونان والبرتغال.(٢) وبالرغم من المواجهات بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، فلم يهبط إجمالي الدخل المحلي اللبناني إلا بنسبة ٤ بالمائة فحسب. بل نجح العراق في الحفاظ على مظهر الاقتصاد الذي يؤدي وظيفته خلال كل اضطراباته في السنوات الأخيرة.

لا تقيد قائمة التحذيرات الطويلة أيدي توقعنا على نحو مبالغ فيه. فعلى أي الأحوال، كانت تلك القائمة موجودة باستمرار بصورة أو بأخرى، ومع ذلك فقد كان التوقع

---

(١) يهيأ لي أن انفجارًا نوويًا على الأرض الأمريكية يمكن أن يزعزع اقتصادنا بشكل مؤقت.

(٢) تمثل المساعدات الأمريكية جزءًا صغيرًا فقط من اقتصاد إسرائيل.

طويل المدى الخاص بالاقتصاد الأمريكي عمومًا خلال تجربتي مثيرًا للإعجاب إلى حد معقول.

في ظل القاعدة المفترضة من الأسواق العالمية المرنة التي يحميها حكم القانون، ما هو المستوى الأرجح للنشاط الكلي الذي نتوقعه في عام توقعاتنا لعام ٢٠٣٠ الذي اخترناه بشكل عشوائي؟ يمكننا أن نتوقع إجمالي ناتج محلي حقيقي، حيث إن لدينا توقعات خاصة بساعات العمل والإنتاجية، التي يمثلها إجمالي الناتج المحلي في الساعة. ونعرف بدرجة ما من اليقين حجم سكاننا الذين سيكونون في السادسة عشرة فأكثر في عام ٢٠٣٠. وقد وُلِد معظم هؤلاء بالفعل. ونسبة السكان المشاركين في قوة عملنا، وخاصةً ذلك الجزء الذي دون الخامسة والستين، مرتفعة ومستقرة إلى حد معقول. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكاننا الذين تزيد أعمارهم على الخامسة والستين بحلول عام ٢٠٣٠، وسوف ترتفع كذلك نسبة ١٥ بالمائة منهم التي تشكل جزءًا من قوة العمل، مما يضيف عددًا أكبر من المعتاد من العمال كبار السن بحلول عام ٢٠٣٠. ولا يهم كثيرًا حجم الهجرة في إطار حجم الاحتمالات الممكنة ثقافيًّا واجتماعيًّا بالنسبة لتوقعات قوة العمل الإجمالية. وخطوتنا التالية هي تحديد تلك النسبة من إجمالي قوة العمل المرجح توظيفها في عام ٢٠٣٠ (أو في أقرب عام يليه إذا تصادف أن يكون عام ٢٠٣٠ عام كساد). وبناءً على افتراضاتنا والسجل التاريخي للاقتصاد، من الصعب تخيل معدل توظيف قوة العمل المدنية خارج المدى الضيق بعض الشيء فيما بين ٩٠ و٩٦ بالمائة (أي أن يتراوح معدل البطالة بين ٤ و١٠ بالمائة). ومتوسط أمريكا على مدى خمسين عامًا هو ٩٤ بالمائة، ومع عدم وجود سنوات كساد (افتراض ٢٠٣٠) يقترب من ٩٥ بالمائة. وإذا ما جمعنا معدلات المشاركة في قوة العمل وتوقعات عدد السكان، ومعدل البطالة الذي هو في حدود ٥ بالمائة، وأسبوع العمل المستقر فسوف يكون الناتج هو معدل زيادة في ساعات العمل في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٣٠ هو ٠,٥ بالمائة.[1]

---

(١) بعد انخفاض طويل من أسابيع عمل مقدار كل منها ستون ساعة منذ قرنين، استقر المتوسط الأسبوعي للمصانع عند أربعين ساعة بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما ثبت عليه منذ ذلك الحين. وقد انعكس تغير حصة العمالة إلى قطاع الخدمات (حيث أسبوع العمل أقصر) على الانخفاض الكلي الطفيف في المتوسط الأسبوعي.

الجانب الأكثر تشجيعًا في نمو الإنتاجية هو مقدار ما كانت عليه من استقرار ملحوظ طوال القرن المنصرم وأكثر. وخلال جزء كبير من تلك الفترة عكس انتعاش ضخم في الإنتاجية الأمريكية تحول العمال من المزارع إلى المصانع الحضرية ومؤسسات الخدمات.[1] ولكن الزيادات التي تحققت في الإنتاجية بسبب انتقال العمال الزراعيين إلى وظائف غير زراعية أعلى إنتاجيةً أعلى بكثير. ومازال أقل من ٢ بالمائة من القوة العاملة الأمريكية في المزارع، ومن غير المرجح أن يتغير هذا الرقم كثيرًا. وبذلك سوف يعكس نمو الإنتاجية القومية في المستقبل بصورة وثيقة الزيادة في الإنتاجية غير الزراعية. والمُخْرَج في الساعة هو أفضل قياس لدينا لتلك الزيادة.

كانت كل الزيادات التي طرأت على الكفاءة نتيجة لأفكار جديدة في الطريقة التي ينظم بها الناس واقعهم المادي. ومن المؤكد أن بشر القرن الحادي والعشرين أطول وأقوى من الناحية الجسمانية من الأجيال السابقة، نتيجة لتحسين التغذية والصحة. ولكن هذا أضاف قليلاً إلى قدرتنا على الإنتاج. فعلى امتداد الأجيال كانت الأفكار الجديدة المجسدة في المصانع والمعدات المنشأة حديثًا هي التي تحسِّن الفاعلية وتضاعف الجهد البشري. ومنذ تطوير نول المنسوجات قبل قرنين وحتى الإنترنت في وقتنا الحالي، زاد الإنتاج في الساعة خمسين ضعفًا.

عادةً ما يرجع الإحصائيون الزيادة في المُخْرَج في الساعة إلى ثلاثة «مسببات» اقتصادية أساسية: كمية المصانع والمعدات المادية، التي يسمونها «تعميق رأس المال"؛ ونوعية مُدْخَل العمل، الذي هو انعكاس للتعليم؛ وما لم يكن بالإمكان تفسيره لولا ذلك، وهو أنهم يستدلون على النتائج من إعادة الهيكلة التنظيمية والرؤية المتعمقة الجديدة الخاصة بكيفية توليد مُخْرَج البلاد. وفي كل الفئات ينتج نمو الإنتاجية عن الأفكار المترجمة إلى سلع وخدمات لها قيمتها. ولا تضيف نوعية المواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج إلا القليل.

إذا ما تفحصنا البيانات الخام عن المُخْرَج في الساعة لظهر لنا نمط مستقر بشكل

(١) وحتى إلى يومنا هذا المُخْرَج اليومي في المزارع أقل من المناطق غير الزراعية، بالرغم من الزيادات الملحوظة في غلة المحاصيل والماشية التي تحققت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ملحوظ يعود إلى عام ١٨٧٠. فقد كانت الزيادة السنوية لمُخْرَج الأعمال التجارية غير الزراعية في الساعة تقترب في المتوسط من ٢,٢ بالمائة منذ ذلك الحين. وحتى بدون التعديل حسب دورة الأعمال التجارية والحروب وغيرها من أزمات، فإن مدى متوسطات الخمسين عامًا المتتالية المتداخلة من الزيادة السنوية في المُخْرَج في الساعة يظل بشكل ثابت ما بين ١ و٣ بالمائة سنويًّا.[1] وأشك في أن قدرًا كبيرًا من ذلك التقلب المتواضع «ضجة» إحصائية وانحرافات عشوائية ناتجة عن النوعية غير الأكيدة من البيانات وخاصة فيما يتعلق بالسنوات السابقة للحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك فهناك بعض الشك في أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية غير الزراعية الأمريكية من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ أفسحت المجال للحد من سرعة الزيادة. فعلى سبيل المثال، هبط الإنتاج في الساعة إلى معدل ١ بالمائة بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٧، بعد تلك الزيادة الكبيرة في النمو التي بلغت ذروتها بنسبة ٤ بالمائة (معدل التغير في الأربعة أرباع) وأعلى من ذلك في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ويبدو أن الفرص المربحة بالنسبة الخاصة بمزيد من التقدم تدنت بشكل مؤقت، كما كان يحدث غالبًا في الماضي. ويبدو أن التوسع التجديدي يأتي في موجات. وكانت المنتجات الجديدة والشركات الجديدة عوامل مهمة في زيادة إصدارات الأسهم الجديدة فيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، وينعكس تدني تطبيقات التجديد منذ ذلك الحين على انخفاض إصدار الأسهم. ويتضح البطء في التجديد بشكل خاص في التأرجح الشديد في استعمال الشركات لتدفق أموالها الداخلي من الاستثمار الثابت (نتيجة مكاسب سابقة عند تطبيق التكنولوجيات الجديدة) إلى إعادة شراء أسهم الشركة العادية والنقد الموزع على حاملي الأسهم أثناء عملية تنفيذ الاندماجات والاستحواذات. وقد زادت إعادة ذلك النقد إلى حاملي أسهم الشركات غير المالية من ١٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى لم يرتفع الاستثمار الثابت إلا من ٧٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

---

(١) تباطأت معدلات الزيادة في أعقاب الزيادة الحادة في تكاليف الطاقة في السبعينيات، ويفترض أن ذلك بسببها. وقد سرع الانتعاش التكنولوجي في العقد الماضي الزيادة في المُخْرَج في الساعة، مما أعادها إلى اتجاهها طويل المدى.

وتعيد الشركة رأس المال المملوك إلى حاملي الأسهم عندما تجد أن الفرص المتوقعة لمعدلات العائد المعدلة حسب المخاطر أعلى من معدل العائد الذي تحصل عليه الشركة من الأصول الموجودة. وعادة ما يكون توزيع النقد على حاملي الأسهم إشارة تدل على انخفاض معدلات العائد المتوقعة على الاستثمارات الثابتة المتاحة للشركة، وهي النتيجة المرجحة لتباطؤ سرعة تطبيقات التجديد الحديثة المربحة.[1]

تنعكس إشارات مشابهة على اتجاهات أسعار معدات التكنولوجيا المتقدمة التي كانت القوة المحركة في نمو الإنتاجية غير الزراعية الكلية فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢. وكنا في بنك الاحتياط الفدرالي نرصد اتجاهات الأسعار تلك باعتبارها تنوب عن معدل نمو الإنتاجية في قطاع معدات التكنولوجيا الفائقة نفسه، وهو جزء مهم من زيادات الإنتاجية الكلية الأخيرة. والأسعار المتدنية ممكنة بصورة عامة عبر فترات مطولة فقط إذا كان يصاحبها انخفاض في تكلفة عمالة الوحدة، وهو الاتجاه غير المرجح ما لم تزد الإنتاجية بسرعة. وبذلك ينبغي أن ينعكس معدل زيادة الإنتاجية على معدل الهبوط في الأسعار وبشكل تسهل ملاحظته. فعلى سبيل المثال هبطت أسعار معدات وبرامج معالجة المعلومات بنسبة تزيد على ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٢، ولكنها هبطت بنسبة تقل عن ١ بالمائة بمعدل سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. كما تهبط أسعار معدات (وبرامج) معالجة المعلومات كل ربع سنة منذ ١٩٩١. ولكن الانخفاضات كانت سريعة بشكل خاص خلال فترات التجديد المتزايد، مثل عام ١٩٩٨، عندما كان مستخدمو الكمبيوتر الشخصي المتوقعون الذين يترددون في الغالب بسبب الأسعار يتناقصون بسرعة؛ حيث كانوا ينتظرون فرصة تمكنهم من الحصول على كمبيوتر شخصي رخيص. وبذلك يكون التباطؤ الأخير في هبوط أسعار التكنولوجيا الفائقة تأكيدًا آخر لهبوط في توافر تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة الجديدة التي يمكن استغلالها لزيادة معدل نمو الإنتاجية الكلية.

عند ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة (يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧)، لم تكن هناك

(١) سَحْبُ حامل الأسهم لرأس المال من الشركات ذات فرص الاستثمار الأقل وعدًا لاستثمارها في شركات ذات تكنولوجيات متقدمة نموذج مهم لتمويل التدمير الخلاق.

أدلة على حدوث انتعاش في نمو الإنتاجية المُقاس أو معدل هبوط الأسعار بالنسبة لمعدات التكنولوجيا الفائقة. ولكن التاريخ يدلنا على حدوث هذا التحول. وهو يحدث باستمرار.

تشير تجربتنا التاريخية بقوة إلى أنه مادامت الولايات المتحدة في موقع الريادة، فينبغي أن يتراوح نمو الإنتاجية السنوي على المدى الطويل بين صفر و٣ بالمائة. وكما أشرت من قبل فإنه منذ عام ١٨٧٠ والنمو في الأعمال التجارية غير الزراعية في الساعة في المتوسط يزيد بشكل طفيف على ٢ بالمائة سنويًّا، وهو ما يعني ضمنًا أن إجمالي الناتج المحلي في الساعة قد ارتفع ارتفاعًا طفيفًا.(١) وتتضمن بيانات القرن والنصف القريبين فترات من الحروب والأزمات والنزعة الحمائية والتضخم والبطالة. ولا أعتقد أنه ليس من المبالغة افتراض أن القوى الأساسية نفسها التي كانت تحكم الولايات المتحدة على امتداد القرنين الماضيين هي التي ستحكم هذا البلد فيما بين الآن وعام ٢٠٣٠. وربما لا تكون تلك الاثنان بالمائة تقريبًا سيئًا لمقدار السرعة، في المتوسط، الذي يمكن بها للبشر توسيع حدود التجديد، وتبدو أفصل توقع لنا بالنسبة لربع القرن المقبل.

ولكن لماذا لا تكون أعلى من ذلك ـ ٤ بالمائة مثلاً أو أكثر في العام؟ على أي الأحوال، في جزء كبير من العالم المتقدم يزيد نمو المُخْرَج السنوي في الساعة في المتوسط كثيرًا على ٢ بالمائة. ولكن تلك الدول استطاعت «اقتراض» التكنولوجيات المجربة من العالم المتقدم ولم تضطر هي نفسها إلى مباشرة الجهد البطيء الذي يسير خطوة خطوة لتحسين التكنولوجيات المتقدمة.

كانت الإنتاجية الأمريكية في عام ٢٠٠٥ أعلى بمقدار ٢,٨ بالمائة مما في عام ١٩٥٥. وذلك لأننا عرفنا في عام ٢٠٠٥ ما هو أكثر بكثير مما كنا نعرفه منذ نصف قرن

---

(١) يقاس جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي مع استبعاد الأعمال التجارية غير الزراعية بالمُدْخَل وليس بالمُخْرَج، ولذلك فمن المفترض ضمنًا ألا يتضمن نمو الإنتاجية.

ومن المتصور أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيكون الاقتصاديون قد ابتكروا وسيلة جديدة لقياس إنتاجية الاقتصاد بشكل مباشر، وليس من خلال ما ينوب عنها، وهو المُخْرَج في الساعة.

بشأن الطريقة التي يعمل بها عالمنا المادي. وكل عام كانت الملايين من التجديدات تحسِّن الإنتاجية الكلية بشكل متزايد. وقد أصبحت تلك العملية واضحة بشكل خاص منذ اكتشاف الخواص الكهربية الاستثنائية لشبه الموصلات من السيليكون في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٦٥ أشار جوردون مور، وهو أحد مؤسسي إنتل، إلى أن تعقيد الدوائر المتكاملة، من ناحية التكلفة، يتضاعف في كل عام.[١] وقد ثبت صدق نبوءته. فقد مكَّن تصغير التطبيقات الإلكترونية كلها من تحويل أجهزة الووكي توكي (اللاسلكي) الضخمة المستخدمة في الحرب العالمية الثانية إلى التليفون الخلوي (المحمول) الصغير، أصبحت شاشة التليفزيون والكمبيوتر الأصلية التي تشبه الصندوق إلى الشكل المسطح الذي هي عليه الآن. وتجسد كل مُخْرَجات الآلات، من أنوال النسيج إلى المركبات ذات المحركات إلى أجهزة الراوتر والخادم (السيرڤر) الخاصة بالإنترنت، المعالج (المايكروپروسيسور) الذي يزداد حجمه صغرًا. وقد حولنا الموجات الضوئية إلى أشعة الليزر التي حسَّنت، بعد ضمها إلى التكنولوجيا الرقمية، توصيل البيانات والصوت إلى حد كبير جدًّا وساعدت على خلق عالم جديد بالكامل من المعلومات. كما مكنت الأعمال التجارية من استخدام الجرد الفوري لتقليل معدلات الهالك[٢]، والحد من الحاجة إلى العمالة الاحتياطية كضمان ضد ارتباك الإنتاج والعرض.

ومع ذلك فلماذا لم يكن نمو الإنتاجية أسرع مما هو عليه؟ ألم يكن بإمكاننا أن نقدِّر في عام ١٩٨٠ ما عرفناه في عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، وبالتالي مضاعفة معدل زيادة الإنتاجية (والزيادة في مستوى المعيشة) فيما بين ١٩٥٥ و١٩٨٠؟ الإجابة ببساطة هي أن البشر ليسوا بالقدر الكافي من الذكاء. فتاريخنا يشير إلى أن سقف نمو

---

(١) بعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٧٥، عاد مور إلى تحليله ثم قال: «لم تكن لدي فكرة عن أن ذلك سيصبح تنبؤًا دقيقًا، ولكن من المدهش إلى حد كبير أنه بدلاً من عشرة أضعاف أصبح لدينا تسعة على مدى عشر سنوات». وأضاف أنه كان يظن أن معدل التضاعف منذ ذلك الحين سوف يتباطأ على نحو مدهش أكثر إلى أن يصبح مرة واحدة كل عامين. وقد صدقت معرفة مور المتعمقة الأساسية منذ أكثر من أربعة عقود.

(٢) عدد القطع المعيوبة من بين كل ١٠٠ قطعة. (المترجم)

الإنتاجية الخاص بالاقتصاد على المدى الطويل مع وجود التكنولوجيا المتقدمة هو ٣ بالمائة على الأكثر في العام. فالأمر يحتاج إلى وقت لتطبيق الأفكار الجديدة، وفي الغالب إلى عقود، قبل أن تتضح تلك الأفكار في مستويات الإنتاجية. وقد كتب پول ديڤيد أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة ستانفورد مقالاً مهمًّا في عام ١٩٨٩ تناول فيه لغز لماذا توجد أجهزة الكمبيوتر «في كل مكان ما عدا إحصاءات الإنتاج»، كما قال روبرت سولو الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل والأستاذ بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حينذاك.

كان مقال ديڤيد هو الذي زاد من اهتمامي باتجاهات الإنتاجية طويلة المدى. فقد أشار إلى أن الأمر يستغرق عقودًا كي ينتشر اختراع جديد بما يكفي للتأثير على مستويات الإنتاجية. كما عرض على سبيل المثال التجربة الأمريكية الخاصة بالإحلال التدريجي للموتور الكهربي محل المحرك البخاري.

في أعقاب إضاءة إديسون الرائعة لمانهاتن السفلى في عام ١٨٨٢، احتاج الأمر إلى حوالي أربعة عقود كي تتم كهربة نصف مصانع البلاد. ولم تبدِ الطاقة الكهربية تفوقها الكامل على الطاقة البخارية إلا بعد إحلال جيل كامل من المصانع متعددة الطوابق عقب الحرب العالمية الأولى، ويوضح ديڤيد ما الذي تسبب في التأخير. فأفضل مصانع تلك الفترة كانت مصممة على نحو سيِّئ لا يمكنه الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة. ذلك أنها كانت تدار بما تسمى آليات الحركة الجماعية، وأنظمة معقدة من البَكَر والأعمدة التي تنقل الطاقة من مصدر مركزي ـ محرك بخاري أو توربين مائي ـ إلى الآلات في أنحاء المصنع. ولتحاشي فقدان الطاقة والتوقف، كان لابد أن تكون أطوال أعمدة آليات الحركة محدودة. وكان ذلك يتحقق على أحسن ما يكون حين ترتفع المصانع، حيث يكون هناك عمود أو أكثر لكل طابق، يحرك كل منها مجموعة من الآلات.[1]

---

(١) أتذكر زيارتي في الستينيات مصنعًا مرتفعًا وضيقًا للاسطمبات بُني في بداية القرن. وقد أذهلني شكله غير العادي. ولم تمضِ سوى بضعة عقود حتى علمت أنني دخلت واحدًا من بقايا جانب معين من تاريخ أمريكا الصناعي.

لم يحسِّن مجرد إحلال المحركات الكهربية الكبيرة لإدارة آليات الحركة الموجودة من قبل، حتى وإن أمكن ذلك، الإنتاجية إلى حد كبير جدًّا. فقد أدرك أصحاب المصانع أن القدرة الكهربية الثورية سوف تتطلب تغييرًا أشد قوة؛ إذ جعل توصيل الطاقة بواسطة الأسلاك مصادر الطاقة المركزية، وآليات الحركة، والمباني نفسها التي تؤويها غير متماشية مع العصر. ولأن الكهرباء فتحت الطريق أمام تزويد كل آلة بموتورها الكفء الصغير، فقد أصبح الشائع هو المصانع التي من طابق واحد المنتشرة في كل مكان. وداخل تلك المصانع، كان بالإمكان ترتيب الآلات وإعادة ترتيبها من أجل قدر أكبر من الكفاءة يتم بسهولة ويسر، كما كان من السهل نقل المواد من مكان لآخر. ولكن رحيل المصانع عن المدن والانتقال إلى مساحات أوسع في الريف كان عملية بطيئة وتحتاج إلى رأسمال كثيف. ويوضح ديفيد أن هذا هو السبب في أن كهربة مصانع أمريكا استغرقت عشرات السنين. ولكن في النهاية كانت هناك ملايين الأفدنة من المصانع ذات الطابق الواحد التي تدار بالموتورات الكهربية في الحزام الصناعي بالغرب الأوسط الأمريكي، وأخيرًا بدأ المُخْرَج في الساعة يتسارع.

تعود تلك الفترة من التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة من أوائل الستينيات، حسب تقديري، إلى تطبيق الاستخدام التجاري لتكنولوجيا الحرب العالمية الحربية، وكذلك التراكم الضخم من الاختراع الذي تجمع خلال الثلاثينيات.(١) وبعد عقود تكرر الظهور المتأخر لتسريع الإنتاجية؛ فأجهزة الكمبيوتر (والإنترنت) موجودة الآن في كل مكان، بما في ذلك إحصاءات الإنتاجية.(٢)

---

(١) كان انخفاض التضخم يعكس ثبات تكلفة العمالة لوحدة الأعمال التجارية غير الزراعية، الذي هو نتيجة النمو القوي في الإنتاجية الذي كان بدوره نتيجة للاستثمار المتزايد في التكنولوجيات المبكرة، وبشكل خاص تأخر تطبيقها. وأرجع البروفيسور ديفيد التباطؤ غير العادي من التقدم التكنولوجي إلى نتيجته في إنتاجية عوامل الإنتاج المتزايدة بسرعة، وهي قياس التكنولوجيا التطبيقية وغيرها من الرؤى المتعمقة. ولم تستمر تلك الواقعة التي انخفض فيها التضخم إلا سنوات معدودات، حيث انتهت بالحشد العسكري في فيتنام. وكان انخفاض معدل التضخم الأكبر بكثير نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

(٢) ينبع نمو الإنتاجية في العقود الأخيرة بصورة كبيرة من التحسن المستمر واتساع شبكات التكنولوجيا المترابطة. ويجعل التجديد جزءًا من الشبكات الموجودة بالفعل غير متماشية مع العصر، حيث تتنامى التكنولوجيات الجديدة لتحل محلها. كما تتحسن الكفاءة والإنتاجية. ولكن في أي نقطة من العملية =

يوصلنا هذا إلى المحصلة النهائية. فاقترانًا بالزيادة السنوية المقدرة بـ ٥ , ٠ بالمائة في ساعات العمل فيما بعد ٢٠٠٥ و٢٠٣٠ التي تنبع من الافتراضات الديموجرافية المذكورة آنفًا، يشير ما يقل بشكل طفيف عن متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي ومقداره ٢ بالمائة ضمنًا إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقل بشكل طفيف عن ٥ , ٢ بالمائة سنويًا في المتوسط فيما بين الآن وعام ٢٠٣٠. وذلك مقابل ١ , ٣ بالمائة سنويًا في المتوسط على مدى ربع القرن المنصرم، عندما كان نمو القوة العاملة أسرع إلى حد كبير.

* * *

الوصول إلى توقع معقول لمستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٣٠ هو البداية، ولكنه لا يدلنا على الكثير بشأن طبيعة الديناميكية التي سوف تحرك النشاط الاقتصادي الأمريكي بعد ربع قرن في المستقبل، أو بشأن نوعية حياتنا. ذلك أن ما سيُفرض على تلك الاتجاهات القوية هو نتائج الاستكمال الحتمي لجوانب العولمة المهمة.

وفي لحظة ما سوف تكتمل الهجرة الاقتصادية الواسعة الخاصة بالعولمة ـ الانتقال شديد الأهمية لنصف قوة العالم العاملة التي تقدر بثلاثة مليارات شخص من خلف جدران الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيًا من قبل، بشكل جزئي أو كلي إلى الأسواق العالمية التنافسية ـ أو ستكون كاملةً بالقدر الذي يمكنها بلوغه.

كان التسارع المستمر لتدفق العمال إلى الأسواق التنافسية خلال العقد الماضي قوة فعالة في الحد من التضخم. وقد ضغط هذا التسارع على نمو الأجور وخفض التضخم بشكل موحد في الواقع عبر العالم. وإذا ما استثنينا فنزويلا والأرجنتين وإيران

= يُتاح لجزء فقط مما هو معروف تكنولوجيًا أن يطبَّق. ومديرو المشتريات يحددون باستمرار العام تلو الآخر نصف منشآتهم على أنها تكنولوجيا حديثة. وهناك دائمًا قدر كبير من بناء الشبكات القائمة الذي يجري باستمرار، مما يعني ضمنًا أن مستوى أعلى من الإنتاجية سوف يظهر عند اكتماله. ويؤثر اكتمال تلك الشبكات التي لم تكتمل بعد خلال عامين أو أربعة أعوام، على سبيل المثال، تأثيرًا كبيرًا على معدل نمو الإنتاجية.

وزيمبابوي، فقد كان التضخم خلال عام ٢٠٠٦ في الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية يتراوح بين صفر و٧ بالمائة.[١] وبالمثل تصف المجالات الضيقة معدلات أسعار الفائدة طويلة الأجل. ومثل هذه الضغوط على أسعار السلع وأسعار الفائدة التي يتم كبحها عالميًّا نادرة بشكل استثنائي طبقًا لخبرتي.

بالنسبة لاقتصادات أوروبا الشرقية التي كانت مخططة مركزيًّا في السابق، فقد اكتمل التحول إلى حد كبير بالفعل. ولكن هذا ليس هو الحال في الصين، التي لا تزال حتى الآن أكبر لاعب في التحول. وانتقال القوى العاملة من المقاطعات الريفية إلى المصانع التي تتسم بقدرة تنافسية كبيرة في دلتا نهر اللؤلؤ تدريجي وتحت السيطرة. ومن بين القوة العاملة الصينية التي يقدر عددها بـ ٨٠٠ مليون فرد، يقيم النصف تقريبًا في مناطق حضرية أشد ما تكون خضوعًا للقوى التنافسية.[٢]

سوف يتباطأ معدل تدفق العمال إلى أسواق العمل التنافسية في النهاية، ونتيجة لذلك سوف تبدأ الضغوط التي تحد من التضخم في الزوال. وينبغي أن يرتفع نمو معدل الأجور في الصين، وكذلك معدل تضخمها. ومن المرجح أن يكون أول الدلائل هو ارتفاع أسعار الصادرات، وهو ما يمكن قياسها كأحسن ما يكون بأسعار السلع الصينية المستوردة إلى الولايات المتحدة.[٣] فقد كان لانخفاض أسعار الواردات الآتية من الصين أثر قوي يتفشى تدريجيًّا. إذ كبحت أسعار السلع المنافسة أمريكية الصنع وحالت دون ارتفاع أجور العمال الذين ينتجونها ـ وكذلك أجور كل من ينافس العمال الذين ينتجون السلع التي تتنافس مع الواردات الصينية.[٤] وبناء على ذلك ينبغي

---

(١) هذه المعدلات حسب قياسها بمؤشر أسعار المستهلك.

(٢) في الهند، بينما تحتل أخبار مراكز الاتصال وصناعة التكنولوجيا الفائقة الوليدة عناوين الصحف الرئيسية، فإن الغالبية الساحقة من التوظيف لا تزال ريفية. وأتوقع أن يرتفع معدل الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتصدير، ولكن الأرقام لا تبدو كبيرة حتى الآن.

(٣) يبدو أن أسعار الصادرات التي تعلن عنها الصين، الآخذة في الارتفاع، تعكس تغيرًا كبيرًا في تركيبة الصادرات نحو السلع الأعلى سعرًا. وقد ثبّتت مؤشرات الأسعار الأمريكية أوزان الكميات.

(٤) هذه العملية ذات تأثير كبير بالنسبة للواردات التي تتنافس مع السلع المنتجة محليًّا، وخاصةً حتى الآن تلك الواردات ذات تكلفة العمالة المختلفة اختلافًا كبيرًا. فإذا كان أحد المستوردين يعرض تخفيضًا مقداره ١٠ بالمائة عن أسعار السوق السائدة، فإن عدم قدرته على متابعة ذلك تعني ضمنيًّا خسارة =

أن يعزز تخفيفُ الضغوط التي تحد من التضخم تسارعَ تضخم الأسعار ونمو الأجور في الولايات المتحدة. وينبغي ملاحظة أن أسعار الواردات من الصين ارتفعت على نحو ملحوظ في ربيع ٢٠٠٧ لأول مرة منذ سنوات.

سوف يقع عبء إدارة هذا التغير على بنك الاحتياط الفدرالي. فالحكم النهائي على التضخم هو السياسة النقدية. وسوف يتوقف مقدار أهمية ـ ومقدار تآكل ـ ضغوط الأسعار هذه بالنسبة للاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير على قدرة بنك الاحتياط الفدرالي على الاستجابة. وعندما تخف الضغوط الأساسية التي تحد من التضخم واتجاهات الادخار العالمية غير العادية ـ أو ما يساوي ذلك، عندما تزداد الضغوط التضخمية وترتفع أسعار الفائدة طويلة الأجل الحقيقية ـ سوف تزداد درجة القيود النقدية اللازمة لاحتواء أي معدل ما من التضخم.

سوف يكون لطريقة رد بنك الاحتياط الفدرالي على ظهور التضخم من جديد والهبوط المتوقع للميول الادخارية العالمية تأثير عميق ليس على ما سيكون عليه الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠٣٠ فحسب، بل كذلك بصورة أوسع على شركائنا التجاريين في أنحاء العالم. وكما أشار ميلتون فريدمان مرارًا، لم يكن سجل نجاح بنك الاحتياط الفدرالي في منع الضغوط التضخمية فيما قبل ١٩٧٩ سجلاً مميزًا. فقد كان ذلك التاريخ المبكر من ناحية نتيجة لضعف التوقع والتحليل، إلا أنه كان يعكس كذلك ضغوطًا من الساسة الشعبويين الذين كانوا منحازين بالفطرة إلى أسعار الفائدة الأقل. (كان فريدمان أقل انتقادًا لأداء بنك الاحتياط الفدرالي بعد ١٩٧٩). خلال فترة رئاستي لبنك الاحتياط الفدرالي التي دامت ثمانية عشر عامًا ونصف العام، لا أتذكر ورود مكالمات عديدة من الرؤساء أو الكابيتول هيل تطلب من الكونجرس رفع أسعار الفائدة. والواقع أني أعتقد أنه لم تكن هناك حتى مكالمات بهذا المعنى. وفي أغسطس (آب) من عام ١٩٩١ سعى السِّناتور پول ساربينس إلى

= لحصته في السوق نتيجة لذلك. وإذا كنت منتجًا محليًا لي حصة متواضعة في السوق، فإن ضياع الحصة يمكن أن يكون مدمرًا إن أنا أصررت على أسعاري ووافق المنتجون المحليون جميعًا على سعر المستورد. ومخاطر هذه النتيجة غالبًا ما تكون أعلى مما يمكن التفكير فيه. ولذلك فإن كميات صغيرة من الواردات غالبًا ما كان لها تأثير خفض أسعار سوق أمريكية محلية بالكامل.

إلغاء سلطـة التصـويت في لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية ممن تصور أنهم رؤساء فروع بنك الاحتياط الفدرالي «الصقور بالفطرة»، وذلك ردًّا على ما اعتبرها أسعار فائدة مرتفعة على نحو لا يمكن تحمله.(١) وقد انخفضت أسعار الفائدة مع كساد ١٩٩١ وعُلِّق الاقتراح.

يؤسفني أن أقول إن استقلال بنك الاحتيـاط الفدرالي ليـس أمرًا غيـر قابـل للتغيير. وحرية التصرف التي منحتها لائحة للجنة الأسـواق المفتوحة الفدراليـة يمكن أن تسحبها لائحة. ويهيأ لي أن خلفي في لجنة الأسـواق المفتوحة الفدرالية، وهم يكافحون للحفاظ على استقرار الأسعار في ربع القرن المقبل، سوف يواجهون مقاومة شعبوية من الكونجرس، إن لم يكن من البيت الأبيض. وباعتباري رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي كنت قد كُفيت إلى حد كبير تلك الضغوط لأن أسعار الفائدة طويلة الأجل، وخاصةً أسعار فائدة الرهن العقاري، كانت تهبط باستمرار خلال فترة رئاستي للبنك.

من الممكن أن يكون الكونجرس قد لاحظ الرفاهية الواضحة التي ظهرت في الولايات المتحدة وأماكن أخرى نتيجة لانخفاض معدل التضخم وتعلم من تلك الظروف السعيدة. إلا أنه يهيأ لي أن احتواء التضخم من خلال أسعار الفائدة الأعلى سوف يكون غير مقبول في المستقبل مثلما كان عندما فعلها پول ڤولكر قبل خمسة وعشرين عامًا. وقال السِّناتور مارك أندروز لڤولكر صراحةً في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨١: «إنك على رأس قائمة من سينشنقون بلا محاكمة». واشتكى السِّناتور دينيس دوكونسيني في عام ١٩٨٣ من أن ڤولكر «أحدث بمفرده تقريبًا واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية» في التاريخ الأمريكي. وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٢، وعلى نحو ينذر بقدر أكبر من السوء، قالت صحيفة «بزنس ويك": «هناك عدد من مشروعات القوانين تنتظر المناقشة وسوف تحد بصورة كبيرة من استقلال بنك

---

(١) وكانت الجدولة التاريخية قد أشارت إلى أن رؤساء البنك يميلون إلى رفع الأسعار أكثر من أعضاء المجلس. ورؤساء فروع البنك لا يقر مجلس الشيوخ تعيينهم، ولكنه يقر تعيين محافظي بنك الاحتياط الفدرالي.

الاحتياط الفدرالي الذي يتباهون به من خلال إعطاء الكابيتول هيل والإدارة سلطة أكثر مباشرةً في وضع السياسة النقدية». وعندما اتضح أن بنك الاحتياط الفدرالي يسير في المسار الصحيح، اختفى ذلك الانتقاد بالفعل بين عشية وضحاها ـ ولكن من المؤسف أنه اختفى من الذاكرة الجماعية في الوقت نفسه أنه كان هناك مثل هذا الانتقاد قصير النظر والمعوِّق. وما لم يتذكر الساسة أن الأحداث أثبتت أن هذا الانتقاد لسياسة بنك الاحتياط الفدرالي كان خاطئًا، فكيف يتقدم فهم قيادتنا السياسية للسياسة النقدية؟ إن المسألة المهمة فيما يتعلق بالمستقبل هي البيئة السياسية التي سيتعين على بنك الاحتياط الفدرالي مواجهتها في سعيه إلى الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة الخاصة بربع القرن المنصرم.

يعيدنا هذا مرة أخرى إلى العولمة. فإذا كانت افتراضاتي بشأن طبيعة سيطرة الضغط الذي يحد من التضخم تقترب من الدقة بأي قدر، إذن فالأجور والأسعار يجري كبحها بواسطة تحول ضخم في العمل منخفض التكلفة الذي يجب أن ينتهي بطبيعته. وتقليل درجة الحد من التضخم الذي يشير إليه ارتفاع أسعار الواردات الأمريكية من الصين في ربيع عام ٢٠٠٧ وتعزيز أسعار الفائدة طويلة الأجل الحقيقية، عند ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، يزيد من احتمال أن يكون الدور علينا عاجلاً وليس آجلاً. ولذلك ففي لحظة ما من السنوات القليلة المقبلة، سوف يعود التضخم إلى معدل أعلى طويل المدى.

فما هو ذلك المعدل؟ لم تتغير مستويات الأسعار، كما يقدرها المؤرخون الاقتصاديون كأحسن ما يكون، من الناحية المادية في الولايات المتحدة أو جزء كبير من أوروبا فيما بين القرن الثامن عشر والحرب العالمية الثانية. فقد كانت تحدَّد بالذهب أو المعادن الثمينة الأخرى، وكان من المفترض أن العملة الورقية قابلة للتحويل إلى معادن ثمينة عند الطلب بسعر ثابت. وبما أن أسعار السلع والخدمات قابلة للتغير بشكل دوري، فهي لم تبدِ أي اتجاه ثابت. فأثناء الحروب يمكن أن تطبع الحكومات العملات غير القابلة للتحويل إلى ذهب وفضة، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار بشكل مؤقت. ومن ثم جاءت عبارة «لا يساوي كونتننتال»، وهو اسم العملة في زمن الحرب. وأثناء الحرب الأهلية لاقت «الدولارات الخضراء» المصير نفسه. فقد كانت العملة

الورقية التي صدرت بموجب مرسوم حكومي على قدر كبير من سوء السمعة.

في تلك الأيام كان يُنظر إلى الحكومات على أنها عاجزة عن التأثير على دورة الأعمال التجارية، وقليل منها من حاول ذلك. وكانت توقعات التضخم، كما نفهمها الآن، صفرًا. وكان النقد يدعمه الذهب أو الفضة، وكانت مستويات الأسعار ترتفع أو تنخفض على المدى الطويل إلى حد كبير بسبب تغيرات في عرض الذهب أو الفضة. وكان معدل التضخم على المدى الطويل في الأساس صفرًا. وعلاوة على ذلك فإن هناك أدلة عديدة على أن أسعار الفائدة لم تكن مختلفة كثيرًا عن تلك التي في بداية القرن العشرين.[1] ويشير هذا كله إلى أن التضخم كان كامنًا لقرون، ولهذا السبب كان ذلك هو حال علاوات التضخم أيضًا.

تغير المشهد النقدي في الولايات المتحدة منذ بداية أواخر القرن التاسع عشر، عندما عززت أسعار المحاصيل الزراعية الراكدة حركة الفضة الحرة، التي كانت تدعو إلى صك عملات من الفضة على نحو كان سيؤدي إلى تضخم الأسعار كلها. وكان هناك قلق شعبي عميق من القيد الذي تضعه قاعدة الذهب على الأسعار، وكان أشهر تعبير عنه في خطبة «صليب من ذهب» التي ألقاها ويليام چيننجز برايان في عام ١٨٩٦.

وكان التشدد النقدي الذي حدد قاعدة الذهب آخذ في التداعي. وكانت الاشتراكية الفابية في بريطانيا، وفيما بعد حركة لافوليت التقدمية في الولايات المتحدة، تعيد ترتيب أولويات الحكومات الديمقراطية. ولكن مستويات ما قبل ١٩١٤ لم يتم إعادتها بالكامل. إذ وجدت البنوك طرقًا للالتفاف حول أحكام قاعدة الذهب. وبعد الكساد العظيم في الثلاثينيات، تم بالفعل التخلي عن قاعدة الذهب في أنحاء العالم.

كان لدي باستمرار حنين إلى استقرار الأسعار الفطري الخاص بقاعدة الذهب ـ

---

(١) كانت السندات الموحدة البريطانية consols، وهي المقابل في القرن الثامن عشر لسندات الخزانة الأمريكية طويلة الأجل، تدر معدلاً ثابتًا مقداره ٣ بالمائة في المتوسط منذ عام ١٨٤٠ حتى الحرب العالمية الأولى. وللاطلاع على خلفية لافتة للانتباه، انظر Sidney Homer and Richard Sylla, A History of Interest Rate.

إذ كانت العملة المستقرة هي هدفه الأساسي. غير أني أذعنت من فترة طويلة لحقيقة أن قاعدة الذهب لا تتفق بسهولة مع الرؤية المقبولة حاليًا على نطاق واسع فيما يتعلق بالوظائف المناسبة للحكومة ـ وبخاصة الحاجة إلى توفير الحكومة لشبكة الأمان الاجتماعي. وقد أدى ميل الكونجرس إلى خلق المنافع للدوائر الانتخابية بدون تحديد الوسائل التي يجب تمويلها إلى عجز الإنفاق في كل عام مالي منذ ١٩٧٠، باستثناء فوائض الأعوام من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ التي ولَّدها انتعاش البورصة. وكشف تغيير الموارد الحقيقية المطلوبة لأداء تلك الوظائف عن تحيز تجاه التضخم. وفي الحلبة السياسية، نجد أن الضغط من أجل تقديم قروض ذات أسعار فائدة منخفضة موجود بصورة عامة، وقد أصبحت مقاومة استخدام الإجراءات المالية لتحسين التوظيف وتجنب بشاعة التعديلات لأسفل في الأجور والأسعار الاسمية مستحيلة تقريبًا. وفي الغالب، يتسامح الشعب الأمريكي مع التحيز ضد التضخم باعتباره تكلفة مقبولة لدولة الرفاه الحديثة. وليس هناك دعم لقاعدة الذهب الآن، ولا أرى احتمالاً لعودتها.

ارتفعت مستويات الأسعار ارتفاعًا حادًّا خلال الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من تباطؤ معدل التضخم عند انتهاء الحرب، فهو لم يكن في يوم من الأيام سلبيًّا بالقدر الكافي لاستعادة أي شيء قريب من مستويات أسعار ١٩٣٩. وقد اختلف معدل التضخم منذ ذلك الحين، ومع ذلك كان المعدل إيجابيًّا في كل عام تقريبًا خلال العقود السبعة الماضية، وهو ما يعني أن مستوى الأسعار مازال يرتفع. وفي عام ٢٠٠٦ كانت أسعار المستهلك في الولايات المتحدة أعلى خمس عشرة مرة تقريبًا مما كانت عليه في عام ١٩٣٩. والواقع أن هناك أمورًا مشتركة كثيرة بين أنماط الأسعار والاحتباس الحراري في العقود الأخيرة. فكلا التسريعين يحمل أثر التدخل البشري.

ونعلم أن متوسط معدل التضخم في ظل قاعدة الذهب وقواعد السلع السابقة كان صفرًا بشكل أساسي. وفي ذروة قاعدة الذهب فيما بين ١٨٧٠ و١٩١٣، قبيل الحرب العالمية الأولى، ارتفعت تكلفة المعيشة في الولايات المتحدة، كما حسبها فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك، بنسبة ضئيلة مقدارها ٢,٠ بالمائة في المتوسط. ومنذ ١٩٣٩ حتى ١٩٨٩، عام سقوط سور برلين وقبل بداية الحد من تضخم الأجور

والأسعار فيما بعد الحرب الباردة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك تسعة أضعاف، أو بنسبة ٥ , ٤ بالمائة.[١] ويعكس هذا حقيقة أنه ليس هناك دعم كامن في نظام العملة الورقية. وتشكيل معدل التضخم «الطبيعي» وظيفة ثقافة البلد وتاريخه فحسب. وفي الولايات المتحدة، يمكن من الناحية السياسية تحمل كميات متواضعة من التضخم، غير أن معدلات التضخم القريبة من العددين تخلق عاصفة سياسية. والواقع أن ريتشارد نيكسون شعر بالحاجة السياسية إلى فرض القيود على الأجور والأسعار في عام ١٩٧١ مع أن معدل التضخم كان أقل من ٥ بالمائة. وهكذا فبينما تعني الاعتبارات السياسية أنه يمكن إلغاء قاعدة الذهب كوسيلة لكبح الزيادة الوشيكة في الضغوط التضخمية، فمن المفارقة أن السياسة التي يحركها شعب غاضب يمكن أن تحقق الغرض ذاته. ولكن ذلك غير مرجح قبل أن يكون التضخم أعلى من ٥ بالمائة على الأقل. وليس معدل التضخم البالغ ٥ , ٤ بالمائة في المتوسط في نصف القرن الذي أعقب إلغاء قاعدة الذهب هو بالضرورة معيار المستقبل. وبالرغم من ذلك فمن المحتمل ألا يكون تقريبًا سيئًا لما سوف نواجهه.

لا ينبغي التهوين من معدل التضخم الذي يتراوح بين ٥ , ٤ و٥ بالمائة ـ فلن يسعد أحد رؤية أمواله المدخرة وقد فقدت نصف قدرتها الشرائية خلال خمسة عشر عامًا أو نحو ذلك. ومع أنه لم يثبت أن هذا المعدل كان مزعزعًا للاستقرار من الناحية الاقتصادية في الماضي، فإن توقع التضخم في هذا المدى يفترض أثرًا حميدًا بصورة عامة لتقاعد مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الأقل حتى عام ٢٠٣٠. وكما رأينا، فإن الركود المالي يخفي وراءه تسونامي وشيك. وسوف يقع بينما تتقاعد نسبة كبيرة من السكان الذين على قدر كبير من الإنتاجية ليصبحوا متلقين لنظام الصحة والتقاعد الفدرالي القائم على الدفع حسب الاستخدام، بدلاً من الإسهام فيه. وبمرور الوقت، وما لم يُعالج الأمر، يمكن أن يضيف ذلك قدرًا ضخمًا إلى الطلب على الموارد الاقتصادية ويزيد من الضغوط التضخمية.

---

(١) يدخل في تلك الفترة فترة أوائل الستينيات ذات التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة غير العادية التي كانت تتسم بسمات الحد من التضخم العالمي في وقتنا هذا. وكما أشرت من قبل، فقد كان سببها يشبه إلى حد ما ما بعد الحرب الباردة، من حيث إنها كانت غير اقتصادية: تأخر تطبيق الاستخدام التجاري لما تحقق من مكاسب في التكنولوجيا العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية وما تراكم من اختراعات خلال الثلاثينيات.

وهكذا، وبدون تغيير السياسة، يمكن توقع معدل التضخم أعلى في الولايات المتحدة. وأعرف أن بنك الاحتياط الفدرالي، لو سُمِح له، لديه القدرة والصمود كي يحتوي بفاعلية ضغوط التضخم التي أتنبأ بها. إلا أنه لكي يحافظ بنك الاحتياط الفدرالي على معدل التضخم منخفضًا عند مستوى قاعدة الذهب الذي يقل عن ١ بالمائة، أو حتى عند مدى أقل شدة يتراوح بين ١ و٢ بالمائة، فسوف يكون عليه، بناءً على السيناريو الذي ذكرته، أن يقيد التوسع النقدي بشدة بما يرفع أسعار الفائدة بشكل مؤقت إلى مدى ذي خانتين لم نره منذ أيام پول ڤولكر. وليس معروفًا إذا كان سيُسمح لبنك الاحتياط الفدرالي بتطبيق دروس السياسة النقدية الخاصة بالأربعة عقود الماضية التي كَدَّ في تعلمها أم لا. ولكن حالة السياسة الأمريكية التي تتسم بالقصور لا تمنحني أية ثقة على المدى القصير. بل إننا سنرى بدلاً من ذلك عودة للخطاب الشعبوي المعادي لبنك الاحتياط الفدرالي الكامن منذ عام ١٩٩١.

ما أخشاه هو أنه بينما تكافح الولايات المتحدة للوفاء بوعودها الضمنية التي قطعتها في العقد الاجتماعي الذي يميز أمريكا المعاصرة، سوف تكون معدلات تضخم مؤشر أسعار المستهلك بحلول عام ٢٠٣٠ حوالي ٤,٥ بالمائة أو أعلى. والمقصود بكلمة «أعلى» أن تعكس أية علاوة تضخم كانت يمكن أن تظهر نتيجة للتمويل غير المناسب لإعانات الصحة والتقاعد لمواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي النهاية فإني أرى نتيجة مالية إيجابية، كما أشرت في الفصل الثاني والعشرين. غير أني أشك في أن من المرجح أنه يتعين علينا في البداية أن نسير في حقول الألغام السياسية قبل أن نعمل بشكل حاسم لكي نستعيد صحة السياسات. وأتذكر تصور ونستون للأمريكيين الذين «يمكن باستمرار الاعتماد عليهم في عمل الشيء الصحيح ـ بعد استنفاد كل الاحتمالات الأخرى». والرحلة داخل حقول الألغام مصدر أساسي للمخاطرة بالنسبة لتوقعي، ويمكن عرضها في مسار أعلى من أجل أسعار الفائدة والتضخم.

وإذا ما سُمِح لمعدل التضخم المرتفع بالزيادة، فسوف يخلق بيئة مالية مختلفة عن تلك التي تسود حاليًا. والسبب في ذلك إلى حد ما هو أنه من المرجح أن يكون ظهوره موازيًا لهبوط في ميل العالم النامي فوق المعتاد إلى الادخار. وكما أشرت من قبل، فإن معدلات مدخرات العالم النامي كانت فيما سبق أعلى في المتوسط من مدخرات

العالم المتقدم ببضع نقاط بالمائة فحسب. ولكن بسبب توليفة الصين الصاعدة، بمعدل مدخراتها المرتفع في الفترة السابقة،(١) وتراكم الأصول السائلة الضخم حديث العهد لدى أوبك،(٢) فقد زادت معدلات الادخار في البلدان النامية إلى ٣٢ بالمائة في عام ٢٠٠٦، بينما كان متوسط المعدلات في البلدان المتقدمة أقل من ٢٠ بالمائة.

بينما تواصل الصين رحلتها نحو النزعة الاستهلاكية الغربية، سوف يهبط مُعْدَّل مدخراتها. وبالرغم من أنه من الأرجح أن تزداد أسعار النفط ارتفاعًا، فمن المرجح أن تكون أية زيادة في معدلات مدخرات أوبك أقل بكثير مما يحدث منذ عام ٢٠٠١. والأمر المفهوم ضمنًا من هذا السيناريو هو ما يعقب ذلك من القضاء على تفوق نوايا الادخار على نوايا الاستثمار، وبالتالي إزالة ذلك العامل الذي ساعد على كبح أسعار الفائدة منذ وقت مبكر من هذا العقد. وعلاوة على ذلك، فبما أن العولمة قدمت منافعها إلى حد كبير، فهي سوف تبطئ سرعتها. وسوف تهبط سرعة نمو الاقتصاد العالمي المجنونة الأخيرة. ويقدِّر البنك العالمي أن نمو الناتج المحلي العالمي السنوي حسب سعر الصرف السوقي سوف يتباطأ إلى ٣ بالمائة على مدى ربع القرن المقبل. وقد زاد إجمالي الناتج المحلي العالمي بمعدل سنوي مقداره ٣,٧ بالمائة فيما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦.

وينبغي أن يتباطأ كذلك تشتت موازين الحساب الجاري، وهذه وظيفة خاصة بسرعة تقسيم العمل والتخصص المعولمين. وبذلك يكون من المرجح أن ينكمش الحساب الجاري الأمريكي، وإن كان من الممكن ألا تنكمش الاختلالات العالمية الكلية. وقد تحل بلدان أخرى في النهاية محل الولايات المتحدة باعتبارها المستوعب الرئيسي لتدفقات الادخار عبر الحدود.

مع ترجيح زيادة أسعار الفائدة الحقيقية والتضخم المتوقع في المتوسط على امتداد

---

(١) معدل مدخرات الصين نتيجة لكل من انخفاض ما تقدمه الحكومة للصحة والتقاعد وارتفاع مدخرات الأعمال التجارية بصورة كبيرة.

(٢) أعلنت الدول المصدرة للنفط عن ٣٤٩ مليار دولار من النقد الأجنبي في نهاية ٢٠٠٦، مقارنة بـ١٤٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٢.

ربع القرن المقبل، قد يكون هذا كذلك حال أسعار الفائدة طويلة الأجل الاسمية. ومن الصعب تحديد ترتيب حجم تغير أسعار الفائدة بسبب الأمور المشكوك فيها التي يمكن أن يأتي بها ربع قرن. ولكن من أجل الأغراض التوضيحية، فإنه إذا كانت أسعار الفائدة الحقيقية على سندات الخزانة المستحقة بعد عشر سنوات سترتفع نقطة واحدة بالمائة عن نسبة ٥ , ٢ بالمائة الحالية (بسبب انخفاض نوايا الادخار العالمية) وإذا أضافت توقعات تضخم العملات الورقية نسبة ٥ , ٤ نقاط بالمائة التي أوحت بها في الماضي، فسوف يخلق هذا عائدًا اسميًّا للسند المستحق بعد عشر سنوات مقداره ٨ بالمائة. ومرة أخرى، فإن هذا يستبعد أية علاوة كانت مطلوبة لتمويل الالتزامات الخاصة بالمتقاعدين من مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن يمكننا أن نأخذ هذا المستوى على أنه توضيحي؛ فمن المرجح في وقت ما قبل عام ٢٠٣٠ أن يتعامل العالم في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل ٨ بالمائة على الأقل. وهذا المستوى ليس سوى خط ارتكاز ـ فقد تؤدي أزمة نفط، أو هجوم إرهابي كبير، أو مأزق في الكونجرس الأمريكي بشأن مشاكل الميزانية المستقبلية إلى جعل أسعار الفائدة طويلة الأجل أعلى كثيرًا لفترات وجيزة.

وهناك تهديدات أخرى للاستقرار المالي طويل المدى للولايات المتحدة وسائر العالم بالإضافة إلى زيادة أسعار الفائدة الخالية من المخاطر. وكانت السمة المميزة للعقدين المنصرمين هي الانخفاض المستمر في علاوات المخاطر. ومن الصعب اكتشاف ما إذا كان المستثمرون يعتقدون أن المخاطر الأساسية قد تلاشت ومن ثم لا تتطلب علاوات عائد على السندات الخالية من المخاطر التي كانت سائدة في الماضي، أو ما إذا كانت الحاجة إلى فوائد مقبوضة إضافية هي التي تدفعها للحصول إلى أدوات الدَّين ذات العائد الأعلى. وكانت زيادة سندات الشركات المصنفة على درجة المخاطرة CCC (المسماة بالسندات الخردة، عالية الفائدة والمخاطر) على سندات الخزانة الأمريكية في منتصف عام ٢٠٠٧ منخفضة على نحو مثير للعقل. فعلى سبيل المثال، هبط ذلك الفارق من ٢٣ نقطة بالمائة وسط فرط عجز السندات الخردة عن السداد في نهاية الكساد في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٢ إلى ما يزيد قليلاً على ٤ نقاط

بالمائة في يونيو (حزيران) ٢٠٠٧، بالرغم من الزيادة الكبيرة في إصدارات السندات من درجة المخاطرة CCC. وهبطت زيادة عائدات أسهم السوق الناشئة على سندات الخزانة الأمريكية من ١٠ نقاط بالمائة في ٢٠٠٢ إلى أقل ٥, ١ نقطة بالمائة في يونيو (حزيران) ٢٠٠٧. وهذا الضغط لعلاوات المخاطر عالمي. ولست متأكدًا مما إذا كان الناس في فترات الفرح يبحثون عن كمية من المخاطر التي تخرج عن حدود التحمل البشري، بغض النظر عن البيئة المؤسسية التي يعيشون فيها، أم لا. وربما تؤثر البنية التحتية المالية السائدة فحسب على هذا التحمل للمخاطر. وطوال عقود قبل الحرب الأهلية، كان على البنوك حيازة رأس مال يزيد كثيرًا على ٤٠ بالمائة لضمان سنداتها وودائعها. وبحلول عام ١٩٠٠ هبط غطاء رأسمال البنوك القومية إلى ٢٠ بالمائة من قيمة الأصول، ثم إلى ١٢ بالمائة بحلول ١٩٢٥، وإلى أقل من ١٠ بالمائة في السنوات الأخيرة. ولكن بفضل المرونة المالية ومصادر السيولة الأكبر بكثير، يمكن ألا تكون المخاطر الأساسية التي تتحملها البنوك المفردة، ومن المفترض المستثمرون بصفة عامة، قد تغيرت كثيرًا على امتداد تلك الفترة.

قد لا يهم ذلك. فكما أشرت في كلمة الوداع التي قلتها في ندوة چاكسون هول بفرع بنك الاحتياط الفدرالي بكانساس سيتى في أغسطس (آب) من عام ٢٠٠٥، فإن «التاريخ لم يتعامل برفق مع عواقب فترة مطولة من علاوات المخاطرة المنخفضة».

على أقل تقدير، ترتفع أسعار الفائدة الخالية من المخاطرة وتُخلى علاوات المخاطرة من التفاؤل غير المستدام الذي تجسده، ومن المؤكد أن أسعار الأصول المدرة للدخل سوف تزداد على نحو أبطأ مما كان عليه الحال خلال السنوات الست الماضية. ونتيجة للهبوط في أسعار الفائدة طويلة المدى الاسمية والحقيقية منذ عام ١٩٨١، ارتفعت أسعار الأصول في أنحاء العالم على نحو أسرع من إجمالي الناتج المحلي العالمي الاسمي في كل عام، باستثناء ١٩٨٧ و٢٠٠١/ ٢٠٠٢ (سنوات انفجار فقاعة شركات تكنولوجيا المعلومات). وهذه الزيادة في قيمة الأسهم، وسندات ملكية العقارات، وغيرها من المطالبات على الأصول المدرة للدخل ـ أي المطالبات المباشرة وغير المباشرة على الأصول، سواء أكانت مادية أم فكرية ـ هي ما أسميه زيادة في السيولة.

وتمثل هذه المطالبات الورقية القدرة الشرائية التي يمكن استخدامها بسهولة لشراء سيارة، أو شركة مثلاً.

القيمة السوقية للأسهم والتزامات الشركات غير المالية والحكومات هي مصدر الاستثمار ومن ثم خلق الالتزامات بواسطة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية. وعملية الوساطة المالية هذه سبب مهم للإحساس الطاغي بالسيولة الذي غمر الأسواق المالية منذ ربع قرن. وإذا بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع وانخفضت أسعار الأصول بصورة كبيرة، فسوف تجف السيولة «المفرطة»، وربما حدث ذلك بسرعة إلى حد ما. ولنتذكر أن القيمة السوقية للأوراق المالية المدرة للدخل هي دخلها المستقبلي **المتوقع** مضافًا إليه معامل الخصم الذي يتغير طبقًا للفرح والخوف وكذلك التقديرات الأكثر عقلانية للمستقبل. وهذه الأحكام هي التي تحدد قيمة الأسهم وغيرها من الأصول المدرة للدخل. كما أن هذه الأحكام هي التي تحدد مقدار ما في المجتمع من ثروة. فالمصانع الكبيرة، والأبراج الإدارية، بل وحتى المنازل، لها قيمة فقط مادام المشاركون في السوق يقدرون استخدامها المستقبلي. فإذا كان العالم سينتهي بعد ساعة، فسوف يُحكم على كل رموز الثروة بأنها لا قيمة لها. وإذا ما حدث شيء يقل كثيرًا عن يوم القيامة ـ كإضافة قدر أكبر من الشك إلى خليط نتائجنا المستقبلية، مثلاً ـ فسوف يخفض المشاركون في السوق عطاءاتهم وسوف يقيِّمون الأصول الحقيقية على نحو أقل. وليس من اللازم أن يكون هناك شيء يحدث خارج رءوسنا. فالقيمة هي ما يدرك الناس أنه موجود. ومن ثم يمكن أن تأتي السيولة وتذهب مع ظهور فكرة جديدة أو خوف جديد.

الهم المتصل بذلك في الأسواق المالية هو التكديس الكبير والمتواصل لسندات الخزانة الأمريكية بواسطة البنوك المركزية الأجنبية، وخاصةً في آسيا. ويخشى المشاركون في السوق الأثر الذي يمكن أن يقع على الفائدة الدولارية وأسعار صرف العملات إذا توقفت البنوك المركزية عن شراء السندات الأمريكية، أو ما هو أسوأ من ذلك إذا حاولت بيع كميات ضخمة من حيازاتها. ويعود التكديس بصورة كبيرة إلى مساع تقوم بها الصين واليابان لكبح سعر صرف عملتيهما لتعزيز الصادرات والنمو الاقتصادي. وفيما بين نهاية عام ٢٠٠١ ومارس (آذار) ٢٠٠٧، كدست الصين واليابان معًا ما قيمته ١,٥ تريليون دولار من النقد الأجنبي، ويبدو أن ثلاثة أرباع ذلك في صورة

مطالبات دولارية ـ أي حيازات من سندات الخزانة الأمريكية وغيرها من المطالبات قصيرة الأجل، بما في ذلك اليورو دولار.[1]

إذا ما انخفض معدل التكديس أو كان هناك اتجاه نحو التسييل، فمن المؤكد أنه سيكون هناك ضغط لأسفل على سعر صرف الدولار الأمريكي وضغط لأعلى على أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل. ولكن أسواق النقد الأجنبي للعملات الرئيسية أصبحت على قدر كبير من السيولة بحيث يمكن إنجاز معاملات العملات اللازمة لتنفيذ تحويلات دولية ضخمة من الودائع الدولارية بقدر متواضع فحسب من إزعاج السوق. وبالنسبة لأسعار الفائدة، فمن المرجح أن يكون معدل الارتفاع أقل مما يخشاه محللون عديدون، ومن المؤكد أقل من نقطة واحدة مئوية ومن الممكن أن تكون أقل من ذلك بكثير. ولا يغير تسييل البنوك المركزية (أو غيرها من المشاركين في السوق) لسندات الخزانة الأمريكية إجمالي الكمية مستحقة السداد من دَين الخزانة الأمريكية. وكذلك الحال بالنسبة لكمية الأوراق المالية أو غيرها من الأصول مستحقة السداد التي تشتريها البنوك المركزية من عوائد مبيعاتها. وهذه المعاملات مبادلات تؤثر على الفرق بين سندين ولكنها لا تؤثر بالضرورة على المستوى العام لأسعار الفائدة. إنها أشبه بصرف العملات.[2]

يعتمد الأثر الواقع على فروق أسعار الفائدة أو المبادلة المنطوية على كتلة كبيرة من سندات الخزانة الأمريكية التي يقوم بها البنك المركزي (أو أي شخص آخر) على حجم محافظ المستثمرين الآخرين في العالم، ومن المهم كذلك نسبة تلك الاستثمارات التي هي بدائل قريبة للسندات من ناحية الاستحقاق، وعملة القيمة، والسيولة، والمخاطرة الائتمانية. ويمكن حث حائزي البدائل القريبة مثل سندات الشركات من الفئة AAA والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري على مبادلتها بسندات الخزانة بدون إزعاج بالغ للأسواق.

---

(١) شرعت الصين في برنامج معلن لتنويع جزء من احتياطيها الضخم من النقد الأجنبي (١,٢ تريليون دولار وما يساوي الدولار من الأصول غير الدولارية).

(٢) تختلف تلك المبادلات إلى حد كبير عن تسييل الأوراق المالية التي تهبط قيمتها بسبب هبوط التوقعات المخفضة لمكاسبها المستقبلية. وفي هذه الحالة تهبط القيمة الكلية للأوراق المالية. إذ ليس هناك تعويض. ذلك أنها ليست مبادلة.

أصبحت السوق المالية الدولية من الضخامة والسيولة[1] بحيث يمكن تحويل مبيعات بعشرات المليارات من سندات الخزانة الأمريكية، ربما تصل إلى مئات المليارات، بدون أن تسبب صدمات للأسواق. ولدينا أدلة كثيرة على مقدرة السوق على استيعاب التحويلات الكبيرة من سندات الخزانة الأمريكية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن السلطات المالية اليابانية، بعد أن كانت تكدس حوالي ٤٠ مليار دولار شهريًّا من النقد الأجنبي، أغلبها في صورة سندات خزانة أمريكية، فيما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أنهت فجأة تلك الممارسة في مارس (آذار) من عام ٢٠٠٤. ومع ذلك فمن الصعب العثور على أثر واضح لذلك التغيير المفاجئ في أسعارها الخاصة بسند الخزانة الأمريكي المستحق بعد عشر سنوات أو معدل صرف الين مقابل الدولار. وكانت السلطات المالية اليابانية قد اشترت من قبل ما قيمته ٢٠ مليار من سندات الخزانة الأمريكية **في يوم واحد**، دون أن تكون لذلك نتيجة كبيرة.

مع أنه من الممكن أن يكون جزء من الأزمة المالية نتيجة لأسباب أخرى، فقد تُحدث التسييلات الكبيرة في حيازات سندات الخزانة الأمريكية التي تقوم بها البنوك المركزية الأمريكية دمارًا واسعًا، بل إنني أرى ذلك على أنه مبالغة.

ولكن هذا ليس نهاية المخاوف المالية. فبالإضافة إلى الزيادة الضخمة في السيولة منذ أوائل الثمانينيات فقد كان هناك تطور التكنولوجيات التي مكنت الأسواق المالية من تثوير نشر المخاطر، كما رأينا من قبل. ومنذ ثلاثة أو أربعة عقود كان يمكن أن تتعامل الأسواق فقط مع الأسهم والسندات العادية. وكانت المشتقات المالية بسيطة وقليلة. ولكن مع ظهور القدرة على القيام بالأعمال التجارية على مدار الساعة في الأسواق العالمية المرتبطة ببعضها حاليًا، ظهرت المشتقات، والتزامات الدَّين المضمونة، وغيرها من المنتجات المعقدة التي يمكنها نشر المخاطر عبر المنتجات المالية

---

(١) اقتربت الحيازات الكلية من النقد الأجنبي لدى البنوك ومحافظ القطاع الخاص العالمية من الأصول الأجنبية العابرة للحدود من ٥٠ تريليون دولار، طبقًا لمصادر بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي. كما أن التزامات الشركات غير المالية المحلية متاحة كبدائل لسندات الخزانة الأمريكية، وربما بتنازلات سعرية متواضعة. وبلغ صافي التزامات الحيازات الأجنبية الخاصة باليابان والولايات المتحدة فقط ٣٣ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦.

والجغرافيا والزمن. ومع أن بورصة نيويورك أصبحت أقل وجودًا في التمويل العالمي، فإن حجم تجارتها قد ارتفع من أسهم بعدة ملايين دولار في اليوم في الخمسينيات إلى أسهم بحوالي ملياري دولار يوميًا في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، وباستثناء التقلصات المالية من قبيل انهيار البورصة في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨٧ وأزمات ١٩٩٧/ ١٩٩٨ المعجِّزة، يبدو أن الأسواق تعدِّل نفسها بيسر من ساعة إلى أخرى، ومن يوم لآخر، وكأنها ترشدها «يد خفية دولية»، إن كان لي أن أستعير تعبير آدم سميث. وما يحدث هو أن ملايين من المتعاملين في أنحاء العالم يسعون إلى شراء أصول قلت قيمتها ويبيعون تلك التي تبدو مغالى في تسعيرها.. وهي عملية تحسِّن باستمرار كفاءة توجيه المدخرات النادرة إلى الاستثمار الأكثر إنتاجية. وهذه العملية، بالإضافة إلى وصف النقاد الشعبويين لها بأنها مضاربة عمياء، مساهم مهم في نمو إنتاجية البلاد ومستوى معيشتها. وبالرغم من ذلك فإن التلاعب المستمر من أجل الحصول على المزايا بين المتعاملين يعيد باستمرار موازنة العرض والطلب بسرعة تفوق الفهم البشري. وبذلك تصبح التعاملات بالضرورة قائمة على الكمبيوتر بصورة كبيرة، وسرعان ما تحل لوغاريتمات الكمبيوتر محل التعامل التقليدي «بالصياح» في قاعات بورصات السلع والأوراق المالية. وعندما تقل تكلفة المعلومات، سوف يتغير طابع الاقتصاد الأمريكي. وبما أن البنوك الاستثمارية، وصناديق التغطية، وصناديق الاستثمار الخاصة تسعى جميعًا إلى معدلات عائد مميزة أو معدلة حسب المخاطر، فسوف تصبح الفروق بين تلك المؤسسات غير واضحة شيئًا فشيئًا. كما سيختفي إلى حد كبير الخط الفاصل بين ما يمثل التمويل وما يمثل التجارة.

لقد أصبحت الأسواق على قدر كبير من الضخامة والتعقيد وسرعة الحركة بحيث لا يمكن إخضاعها لإشراف وتنظيم القرن العشرين. وليس مستغربًا أن يمتد هذا العملاق المالي بحيث يصعب فهمه حتى على أكثر المشاركين في السوق تقدمًا. ومطلوب من المنظمين الماليين الإشراف على نظام أعقد بكثير مما كان موجودًا حين كُتِبَت التنظيمات التي تحكم الأسواق المالية لأول مرة. واليوم يتم الإشراف على تلك التعاملات في المقام الأول بواسطة مراقبة النظراء من المشاركين المفردين في السوق. فالجهات المقرضة تراقب بدقة مراكز عملائها الاستثمارية حمايةً لحاملي

أسهمها. ومع ذلك يمكن للمنظمين ادعاء توفير الإشراف، ولكن قدراتهم تتضاءل بصورة كبيرة.

طوال أكثر من ثماني عشرة سنة كنت أنا وزملائي في بنك الاحتياط الفدرالي نراقب جزءًا كبيرًا من هذه العملية في البنك. ولم يحدث إلا في وقت متأخر عندما أدركت أنا، وربما العديد من زملائي، أن القدرة على التنظيم من الناحية الإدارية كانت تتلاشى. وقد حكمنا إلى حد كبير بأنه سيتعين علينا الاعتماد على مراقبة النظراء في القيام بالأعمال الصعبة. وبما أن الأسواق أصبحت شديدة التعقيد بالنسبة للتدخل البشري الفعال، فإن السياسات المضادة للأزمات التي تبشر بالخير أكثر من غيرها هي تلك التي تحافظ على الحد الأقصى من مرونة السوق ـ حرية عمل المشاركين الأساسيين في السوق مثل صناديق التغطية، وصناديق الاستثمار الخاصة، والبنوك الاستثمارية. ويمكِّن القضاء على عدم كفاءة الأسواق المالية الأسواق الحرة السائلة من معالجة الاختلالات. والغرض من صناديق التغطية وغيرها هو كسب المال، ولكن أعمالها تقضي على عدم الكفاءة والاختلالات، وهي تقلل بالتالي هدر المدخرات النادرة. كما تسهم هذه المؤسسات في مستويات أعلى من الإنتاجية ومستوى المعيشة الكلي.

يرى نقاد عديدون هذا الاعتماد على اليد الخفية على أنه مثير للقلق. وهم يتساءلون، كنوع من الاحتراز والمساندة، ألا ينبغي على كبار الموظفين الماليين في العالم، كوزراء المالية ورجال البنوك المركزية في الدول الكبرى، أن يسعوا إلى تنظيم هذا الوجود العالمي الجديد؟ وحتى إذا لم يكن بإمكان التنظيم العالمي أن يقدم منفعة كبيرة، فهو على الأقل لا يُحدث أي ضرر. ولكن الواقع أنه يُحدث ضررًا. فالتنظيم بطبيعته يقيد حرية حركة السوق، وعمل تلك الحرية بسرعة وكفاءة هو ما يعيد التوازن إلى الأسواق. وإذا ما قُوِّضت هذه الحرية فسوف تتعرض عملية موازنة السوق ككل للخطر. وبالطبع فنحن لا نعرف أبدًا كل تلك الملايين العديدة من المعاملات التي تتم كل يوم. مثلما لا يعرف قائد الطائرة B-2 في سلاح الجو الأمريكي، **أو هو ليس بحاجة إلى أن يعرف**، ملايين التعديلات الأوتوماتيكية التي تتم في جزء من الثانية وتقوم على الكمبيوتر وتحافظ على طائرته في الجو.

في عالم اليوم لا يمكنني رؤية كيف يمكن لإضافة المزيد من التنظيم الحكومي أن يساعد في شيء. وعلى سبيل المثال، فإن جمع بيانات عن الميزانيات العمومية لصناديق التغطية قد يكون عديم الفائدة، حيث من المحتمل أن تصبح البيانات قديمة قبل أن يجف الحبر. فهل ينبغي أن ننشئ نظام إبلاغ عالميًّا عن مراكز صناديق التغطية وصناديق الاستثمار الخاصة كي نرى ما إذا كانت هناك أية تركيزات خطيرة يمكن أن تشير إلى حدوث انهيارات مالية محتملة؟ إني أتعامل مع تقارير السوق المالية منذ ستة عقود تقريبًا. وقد لا أتمكن أن أحكم من خلال تلك التقارير إن كانت تركيزات المراكز تعكس الأسواق أثناء عملية القيام بما يُفترض أن تقوم به ـ إزالة الاختلالات من النظام ـ أو ما إذا كان بعض التعامل الخطير في سبيله للظهور. سوف أُدهش بالفعل إن تمكن أي أحد من ذلك.

من المؤكد أن «اليد الخفية» تفترض أن المشاركين في السوق يعملون لمصلحتهم الذاتية، وهناك مناسبات يدخلون فيها مخاطرات واضحة الغباء. فعلى سبيل المثال، هزني ما كُشِف عنه مؤخرًا من أن المتعاملين في مبادلات العجز عن السداد كانوا متراخين بشكل خطير في الاحتفاظ بسجلات مفصلة للالتزامات القانونية الناجمة عن معاملاتهم خارج البورصة. ففي حالة حدوث تغير في الأسعار، قد يُحدث الاختلاف حول لغة العقد أزمة حقيقية ولكنها غير ضرورية.(١) ولم تكن تلك الواقعة مشكلة مخاطر سعر السوق فحسب، بل المخاطر العملياتية كذلك ـ أي تلك المخاطر المرتبطة بالانهيار في البنية التحتية التي تمكِّن الأسواق من العمل.

من المهم أن نتذكر أن دورة الأعمال التجارية تطغى على القوى الأطول أجلاً التي ناقشتها. وهي ليست ميتة، وإن كان صوتها قد أُسكِت خلال العقدين الماضيين. وهناك قليل من الشك في أن ظهور برامج الجرد الفوري وزيادة مُخْرَج الخدمات قضى بشكل ملحوظ على حجم التقلبات في إجمالي الناتج المحلي. ولكن الطبيعة البشرية لا تتغير. ويزخر التاريخ بموجات من الحماس المعزز للذات واليأس، وتلك سمات بشرية لا تخضع لمنحنى التعليم. وتنعكس هذه الموجات في دورة الأعمال التجارية.

---

(١) من حسن الحظ أنه بمساعدة من فرع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك، هذه المشكلة في سبيلها إلى الحل.

لا ترسم المشكلات المالية التي تواجه ربع القرن المقبل مجتمعةً صورة لطيفة. ومع ذلك فقد خرجنا بسلام مما هو أسوأ من ذلك بكثير. ولن يقوِّض أي منها مؤسساتنا بشكل دائم، أو حتى يُرجح أن يطيح بالاقتصاد الأمريكي من مكانه الخاص بالقيادة العالمية. والواقع أن هناك في الوقت الراهن عددًا من الاختلالات المالية المخيفة التي من المرجح أن تُحَل على نحو يترك أثرًا على النشاط الاقتصادي الأمريكي أقل بكثير مما يُفترض بصورة عامة. وقد أشرت في الفصل الثامن عشر إلى أنه من المرجح أن يكون للقضاء على العجز في حسابنا الجاري أثر كبير على النشاط الاقتصادي أو التوظيف. ولكن الخوف من أن يدفع تسييل جزء كبير من احتياطيات الصين واليابان الضخمة من النقد الأجنبي أسعار الفائدة الأمريكية نحو الارتفاع الحاد وسعر صرف الدولار إلى الانخفاض خوف مبالغ فيه كذلك.

هناك القليل مما يمكن عمله لتحاشي تخفيف القوى العالمية التي تحد من التضخم. وأرى ذلك على أنه عودة إلى الحالة المعتادة للعملات الورقية، وليس انحرافًا. بل إنه في مقدورنا أن نخفف بشكل حاد بعض الملامح الأكثر رعبًا للسيناريو التي بينت خطوطه العامة من قبل. أولاً: يجب ألا يتدخل الرئيس والكونجرس في جهود لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية لاحتواء الضغوط التضخمية المحتملة التي سوف تظهر في النهاية (سوف يحتاج الأعضاء إلى التشجيع). ويمكن للسياسة النقدية محاكاة الأسعار المستقرة الخاصة بقاعدة الذهب. وسوف يكون مطلوبًا وقائع من أسعار الفائدة الأعلى. ولكن بنك الاحتياط الفدرالي في عهد ڤولكر أوضح أن هذا من الممكن عمله.

ثانيًا: يجب على الرئيس والكونجرس تأكيد أن المرونة الاقتصادية والمالية التي مكنت الاقتصاد الأمريكي من استيعاب صدمة الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) لم يُضِرْهَا شيء. وينبغي أن تظل الأسواق حرة في عملها بدون القيود الإدارية ـ وخاصة قيود الأجور وأسعار السلع وأسعار الفائدة ـ التي أعجزتها من قبل. وهذا مهم إلى حد كبير في عالم من تحركات الأموال الضخمة، وأحجام التعاملات الضخمة، والأسواق التي من المحتم أن تعقيدها المتزايد جعلها تتسم بعدم الوضوح. وسوف تقع الصدمات الاقتصادية والمالية؛ ولكن تظل الطبيعة البشرية بمخاوفها ونقاط ضعفها هي الچوكر. وكما يحدث باستمرار، سيكون من الصعب التنبؤ بما ينتج من صدمات. ولذلك فإن القدرة على استيعابها شرط أساسي لاستقرار المُخْرَج والتوظيف.

الإشراف والتنظيم العملي ـ نموذج القرن العشرين المالي ـ تجري حاليًا مبادلته بحجم وتعقيد تمويل القرن الحادي والعشرين. ولكن في مجالات المخاطر العملياتية والتلاعب التجاري والاستهلاكي تظل مبادئ التنظيم الخاصة بالقرن العشرين كما هي. وسوف يظل جزء كبير من التنظيم مستهدَفًا عند ضمان أن التعاملات السريعة والمحملة بالمخاطر يمولها مستثمرون محترفون أثرياء، وليس الجمهور العام. وسوف تفشل جهود مراقبة سلوك السوق الذي يمضي بسرعات ضخمة والتأثير عليه. ولم تعد مراقبة القطاع العام كفؤًا لأداء المهمة. وكانت جيوش الفاحصين، التي كانت ستصبح لازمة لاستمرار مراقبة المعاملات العالمية في الوقت الراهن، ستقضي بأعمالها على المرونة الضرورية جدًّا لمستقبلنا. وليس أمامنا من اختيار معقول سوى أن ندع الأسواق تعمل. ففشل السوق هو الاستثناء النادر، ويمكن تخفيف نتائجه من خلال نظام اقتصادي ومالي مرن.

* * *

مهما كانت الطريقة التي نصل بها إلى عام ٢٠٣٠، ينبغي أن ينتهي الحال بالاقتصاد الأمريكي إلى أن يكون أكبر بكثير، وخاليًا من الأزمات الطويلة على نحو غير متوقع ـ في الواقع أكبر بمقدار ثلاثة أرباع ما نعمل فيها حاليًا. بل إن مُخْرَجه سوف يكون ذا طابع أكثر مفاهيميةً. ويمكن أن نتوقع استمرار الاتجاه الذي طال أمده في الابتعاد عن القيمة التي ينتجها العمل اليدوي والموارد الطبيعية في اتجاه القيمة المضافة غير الملموسة التي نربطها بالاقتصاد الرقمي. فاليوم يحتاج الأمر إلى قدر من المادة المحسوسة لإنتاج وحدة من المخُرَج يقل بكثير عما كانت الأجيال السابقة بحاجة إليه. والواقع أن الكمية المحسوسة من المواد والوقود المستهلكة في إنتاج المُخْرَج أو المجسدة في المُخْرَج قد زادت على نحو شديد التواضع على مدى نصف القرن الماضي. ومُخرَج اقتصادنا ليس أخف بالمعنى الحرفي للكلمة، بل إنه قريب.

حلت كابلات الألياف البصرية (الألياف الضوئية) محل أطنان من أسلاك النحاس. وقد مكنت تكنولوجيات العمارة والهندسة والمواد الخام من إنشاء المباني التي تضم المساحة نفسها بمواد ملموسة أقل مما كان مطلوبًا قبل خمسين أو مائة عام. ولم تكن

أجهزة التليفون المحمول تصغيرًا للحجم فحسب، بل تحولت كذلك إلى أجهزة اتصالات متعددة الأغراض. وكان كذلك التحركُ عبر العقود في اتجاه إنتاج الخدمات التي تتطلب القليل من المُدْخَل المادي مساهمًا أساسيًا في الزيادة الملحوظة في نسبة الأموال الدائمة من إجمالي الناتج المحلي إلى أطنان من المُدْخَل.

إذا قارنا القيمة الدولارية لإجمالي الناتج المحلي ـ أي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة ـ لعام ٢٠٠٦ بإجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٤٦، بعد التعديل حسب التضخم، فإن إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عهد الرئيس چورچ دابليو بوش أكبر سبع مرات مما في عهد الرئيس هاري ترومان. ومع ذلك فإن وزن المُدْخلات من المواد اللازمة لإنتاج مُخرَج ٢٠٠٦ تزيد زيادة متواضعة فحسب عما كان مطلوبًا لإنتاج مُخْرَج ١٩٤٦. ويعني هذا أن كل زيادات القيمة المضافة الحقيقية في مُخْرَجنا يعكس تجسيد الأفكار.

ينبع التحول الضخم خلال نصف القرن الماضي إلى ما هو أقل مادية وأكثر مفاهيميةً ـ كمية الوزن الذي فقده الاقتصاد ـ من مسببات عديدة. فمن المؤكد أن تحدي السلع المادية المتراكمة في بيئة جغرافية أكثر ازدحامًا أسفر عن ضغوط من أجل الاقتصاد في الحجم والمساحة. وبالمثل فإن توقع زيادة تكاليف اكتشاف وتطوير وتجهيز كميات أكبر من أي وقت من الموارد المادية في ميدان أقل استجابة قد زاد التكاليف الهامشية وحوَّل المنتجين نحو البدائل المصغرة. وعلاوة على ذلك فإنه عندما انتقلت الحدود التكنولوجية للأمام وألحت في طلب معالجة المعلومات لزيادة السرعة، تطلبت قوانين الفيزياء الرقائق الدقيقة كي تصبح أكثر اندماجًا من أي وقت مضى.

يعمل الاقتصاد الجديد مصغر الحجم بطريقة تختلف عن أسلافه. ففي الحالة التقليدية للسلعة المصنعة، تزداد التكلفة الإضافية لزيادة المُخْرَج بمقدار وحدة واحدة في النهاية عندما يتسع الإنتاج. أما في مجال المُخْرَج المفاهيمي فيتميز الإنتاج في الغالب بالتكلفة الهامشية الثابتة وغير الملحوظة في كثير من الأحيان. ومع أن تكلفة الإنشاء الخاصة بعمل قاموس طبي على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال، قد تكون ضخمة، فإن تكلفة إعادة الإنتاج والتوزيع قد تقترب من الصفر إذا كانت وسيلة التوزيع هي الإنترنت. ولا شك في أن ظهور منصة إلكترونية لنقل الأفكار بتكلفة هامشية لا تُذْكَر عاملٌ مهم يشرح أحدث زيادة في إضفاء الطابع المفاهيمي على إجمالي الناتج

المحلي. ومن الواضح أن الطلب على المنتجات المفاهيمية تعوقه التكلفة الهامشية الزائدة، ومن ثم السعر، بدرجة أقل بكثير من الطلب على المنتجات المادية.

غالبًا ما تشير التكلفة المرتفعة لصنع برامج الكمبيوتر وتكاليف الإنتاج والتوزيع التي لا تذكر، إذا كان على الإنترنت، إلى الاحتكار الطبيعي ـ أي السلعة أو الخدمة التي تقدمها شركة واحدة بأكبر قدر من الكفاءة. والبورصة نموذج لذلك. فالأكثر كفاءة هو أن تجعل تعاملات الأسهم كلها مركزة في سوق واحدة. ويضيق فرق سعر الشراء والبيع وتقل تكاليف التعامل. وفي الثلاثينيات كانت ألكوا المنتج الأمريكي الوحيد للألمونيوم الخام. واحتفظت باحتكارها عن طريق نقل كل ما لديها تقريبًا من زيادات في الكفاءة بأسعار أقل بكثير. ولم يكن بإمكان المنافسين المحتملين تصور معدل مقبول للعائد إذا كان عليهم مجاراة أسعار ألكوا التنافسية.[1]

النسخة الحالية من هذا الاحتكار الطبيعي الطامح هو مايكروسوفت بهيمنتها الملحوظة في أنظمة تشغيل الكمبيوتر الشخصي. فدخولها السوق مبكرًا بمقدرة على تحديد نموذج الصناعة الجديدة يبعد عنها المنافسين المحتملين. وبذلك يكون خلق هذا الأثر الانغلاقي وتعزيزه استراتيجية تجارية أساسية في عالمنا الرقمي الجديد. وبالرغم من هذه الميزة، فقد ثبت أن احتكار مايكروسوفت الطبيعي ليس مطلقًا. إذ تآكلت هيمنة نظام تشغيل ويندوز الخاص بها من خلال منافسة أپل ولينوكس مفتوحة المصادر. وفي النهاية تحل المنجزات التكنولوجية والنماذج الجديدة محل الاحتكارات الطبيعية.

تأتي الاستراتيجيات وتذهب، ولكن الهدف التنافسي المطلق يبقى، وهو كسب الحد الأقصى من معدل العائد المعدل حسب المخاطر. وتعمل المنافسة بفاعلية، بغض النظر عن الاستراتيجية، شريطة أن تسود الأسواق الحرة والمفتوحة. وسوف تجد سياسة مكافحة الاحتكار، التي لا أرى أبدًا أنها الأداة الفعالة المؤيدة للمنافسة،

---

(١) غالبًا ما يُقال إن الكثير من الشركات تخفض الأسعار في محاولة لإخراج المنافسين من السوق. ولكن ما لم تكن تكاليفها أقل باستمرار من أسعار منافسيها، فإن هذه تصبح استراتيجية خاسرة. ورفع الأسعار بعد خروج المنافسين المحتملين من السوق يتسم بقدر كبير من قصر النظر. وبالرغم من الادعاءات بأن هذا ممارسة شائعة، فقد رأيت القليل جدًا منها خلال الستة عقود التي أمضيتها في ملاحظة الشركات. وهذه طريقة فعالة لفقدان العملاء.

أن معاييرها الخاصة بالقرن الحادي والعشرين قد عفا عليها الزمن بالنسبة للعصر الرقمي الجديد الذي يمكن فيه للتجديد أن يحول الغوريلا التي تزن ثمانمائة رطل إلى شمبانزي رضيع بين عشية وضحاها.(١)

يزيد الاتجاه نحو المنتجات المفاهيمية التركيز على الملكية الفكرية وحمايتها بشكل لا رجعة فيه ـ وهذا مجال ثان للقانون من المرجح أن يواجه بتحدٍ. وذكر مجلس المستشارين التابع للرئيس في أوائل عام ٢٠٠٦ أن مُخْرَج الصناعات «يعتمد بصورة كبيرة على [حماية] براءة الاختراع ... وحقوق النشر»، مثل المستحضرات الدوائية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، باعتبارها مسئولة عن خمس النشاط الاقتصادي الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وقدَّر المجلس كذلك أن ثلث القيمة السوقية للشركات التي يتم التعامل فيها علنًا في سبتمبر (أيلول) من عام ٢٠٠٥ (١٥ تريليون دولار) يمكن إرجاعها إلى الملكية الفكرية؛ ومن هذا الثلث كانت برامج الكمبيوتر وغيرها من المواد التي تخضع لحماية حقوق النشر تمثل حوالي الخمسين، وبراءات الاختراع الثلث، والأسرار التجارية ما تبقى. ومن المؤكد تقريبًا أن الحال هو أن حصة الملكية الفكرية من قيمة البورصة أكبر بكثير من حصتها من النشاط الاقتصادي. كما أن الصناعات ذات الحصص الكبيرة من الملكية الفكرية هي كذلك الصناعات الأسرع نموًّا في الاقتصاد الأمريكي. ولا أرى أية عقبة تحول دون زيادة حصة الملكية الفكرية في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠.(٢)

---

(١) ولدت سياسة مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وتطورت في قانون القرن العشرين كرد فعل لادعاءات تثبيت الأسعار وغيرها من التجاوزات المضادة للآراء السائدة حينذاك الخاصة بالطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الأسواق. وأظن باستمرار أن النموذج التنافسي الذي تستخدمه المحاكم للحكم على الانتهاكات لم يكن ذلك النموذج الذي يحقق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية. ويهيأ لي أن تطبيق ذلك النموذج الخاص بالقرن العشرين على أسواق القرن الحادي والعشرين سوف يكون ذا أثر أكثر سلبية. وتحرير الأسواق من خلال سحب الدعم والتنظيم المعادي للمنافسة، في رأيي، كان باستمرار السياسة الفعالة المكافحة للاحتكار.

(٢) من المرجح أن يكون الخاسر الأكبر لجزء من حصته في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠ هو التصنيع الأمريكي (مع استبعاد التكنولوجيا الفائقة). وعلاوة على ذلك سوف يؤدي نمو الإنتاجية المتواصل إلى مزيد من انكماش عدد فرص العمل في التصنيع.

قبل الحرب العالمية الأولى كانت الأسواق في الولايات المتحدة لا وجود فيها بالأساس للتنظيمات الحكومية، بل كانت تدعمها حقوق الملكية التي كانت في تلك الفترة تعني إلى حد كبير الملكية المادية. وكانت الملكية الفكرية ـ براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية ـ تمثل جانبًا أقل أهمية بكثير من الاقتصاد. وكان أحد أهم الاختراعات في القرن التاسع عشر هو محلج القطن؛ وربما كان دليلاً على الأوقات التي لم يكن فيها تصميم محلج القطن محميًّا.

في العقود الأخيرة فقط، عندما أصبح إنتاج الولايات المتحدة الاقتصادي مفاهيميًّا على الأغلب، بات يُنظر إلى القضايا المتصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية على أنها مصادر مهمة للشك القانوني والتجاري. وينبع هذا الشك إلى حد ما من حقيقة أن الملكية الفكرية تختلف اختلافًا كبيرًا عن الملكية المادية. ولأن الأصول المادية لها وجود مادي، فهناك قدرة أكبر للدفاع عنها بواسطة الشرطة أو قوى الأمن الخاص. وفي المقابل، يمكن سرقة الملكية الفكرية من خلال فعل مثل نشر فكرة ما بدون إذن من صاحبها. وإلى حد كبير فإن استخدام فرد لفكرة ما لا يجعل هذه الفكرة غير متاحة للآخرين كي يستفيدوا منها في الوقت نفسه.

بل إن ما هو أشد صلة بالموضوع هو أن الأفكار الجديدة ـ لَبِنَات الملكية الفكرية ـ تعتمد باستمرار تقريبًا على الأفكار القديمة على نحو يصعب معه أو يستحيل تتبعه. ومن منظور اقتصادي، يوفر هذا تفسيرًا لعمل حساب التفاضل الذي وضع أصوله نيوتن وليبنتز، والمتوفر مجانًا، بالرغم من حقيقة المعرفة المتعمقة بحساب التفاضل زادت الثروة على نحو لا حد له على مر الأجيال. فهل ينبغي أن يحمي القانون مطالبات نيوتن وليبنتز بالطريقة نفسها التي نحمي بها مطالبات أصحاب الأراضي؟ أم أنه ينبغي على القانون أن يسمح بأن تكون معرفتهم المتعمقة متاحة بقدر أكبر من الحرية لمن يريدون أن يبنوا عليها، بهدف زيادة ثروة المجتمع ككل إلى أقصى حد ممكن؟ وهل كل حقوق الملكية غير قابلة للتحويل، أم لابد أن تتماشى مع الواقع الذي يكيفها؟

تحير هذه الأسئلة الاقتصاديين والقضاة، ذلك أنها تمس المبادئ الأساسية التي تحكم تنظيم الاقتصاد الحديث، ومن ثم مجتمعه. وسواء أكنا نحمي الملكية الفكرية باعتبارها حقًا غير قابل للنقل أو كميزة تمنحها الدولة ذات السيادة، فإن تلك الحماية

تقتضي حتمًا القيام باختيارات لها دلالات خاصة بالتوازن الذي نقيمه بين مصالح هؤلاء الذين يجددون وهؤلاء الذين قد يستفيدون من التجديد.

تجرني نزعتي التحررية إلى النتيجة الأولية التي مؤداها أنه إذا أبدع شخص فكرة ما فإن له حق ملكيتها. ومع ذلك فإنه لابد لمبدع الفكرة من الاستفادة بها. ولذلك فالسؤال هو: هل ينبغي منع الآخرين من الاستفادة من الفكرة؟ ما يمكن تخيله على أقل تقدير هو أنه إذا تراكم الحق الحصري في الاستفادة من الأفكار عبر ما يكفي من الأجيال، فإن جيلاً سيكون قد وُلِد حديثًا في المستقبل البعيد سوف يجد كل الأفكار الضرورية للبقاء مملوكة بشكل قانوني ومحظور الاستفادة بها بدون إذن مَنْ بحوزتهم حقوق الأفكار. ومن الواضح أن حماية حق شخص واحد لا يمكن أن تكون على حساب حق شخص آخر في الحياة (كما قد يكون عليه الأمر في هذه الحالة)، وإلا فسوف ينطوي البناء الفخم للحقوق الفردية على تناقض داخلي. ومع أن هذا السيناريو غير محتمل، فهو يوضح بالرغم من ذلك أنه إذا كان من المحتمل أن تنتهك حماية الدولة لبعض الإبداعات الفكرية حقوق الآخرين ومن ثم ينبغي أن تصبح لا أساس لها من الصحة، فحينئذ لن يمكن حماية بعض الإبداعات الفكرية. وما أن يُنتهك مبدأ عام، فأين ينتهي؟ وبالطبع فمن الناحية العملية اختيرت شريحة صغيرة جدًّا من الإبداع الفكري للحماية طبقًا للتركيبات القانونية الخاصة ببراءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية.

في حالة الملكية المادية، نحن نسلِّم بأن حق الملكية ينبغي أن تكون له إمكانية الاستمرار مثل الشيء المادي نفسه.[1] ومع ذلك فإننا قد اخترنا في حالة أية فكرة أن نقيم توازنًا مختلفًا في الاعتراف بالفوضى التي يمكن أن تنتج عن الاضطرار إلى تتبع كل أصول الفهم المتعمق المتضمَن في مشروع الشخص ودفع رسم الملكية لمبدع كل منها. وبدلاً من تبني هذه المقاربة التي من الواضح أنها غير صالحة للتطبيق، اختار الأمريكيون عوضًا عن ذلك السير على منوال القانون الإنجليزي العادي ووضع حدود زمنية لحقوق الملكية الفكرية.

---

(١) من الناحية العملية، يسمح القانون العادي البريطاني بمنح الملكية للأشخاص الأحياء وليس للأجيال التالية، وهو ما كان سيؤدي إلى تأبيد الملكية في واقع الأمر.

ولكن هل نقيم التوازن الصحيح؟ معظم المشاركين في جدل الملكية الفكرية يطبقون معيارًا براجماتيًّا: هل الحماية عريضة بالقدر الكافي لتشجيع التجديد ولكنها ليست عريضة بما يكفي لوقف ما ينتج عن ذلك من تجديدات؟ وهل تلك الحماية من الغموض بحيث تنتج شكوكًا ترفع علاوات المخاطر وتكلفة رأس المال؟

منذ أربعة عقود تقريبًا، لخص شاب اسمه ستيفن براير المعضلة باقتباس من مسرحية «هاملت». وقد أشار الشاب الذي سيصبح فيما بعد قاضي المحكمة العليا فيما كتبه في Harvard Law Review إلى أنه:

> من الصعب عمل أي شيء غير اتخاذ موقف يتسم بالتناقض الظاهري بشأن مسألة ما إذا كانت حماية حق النشر الحالية ـ مع أخذها في الاعتبار ككل ـ لها ما يبررها أم لا. ويمكن أن نقارن هذا الموقف بموقف البروفيسور ماكلوب الذي انتهى بعد دراسة نظام براءة الاختراع إلى أنه «لا يؤكد أي من الأدلة الإمبريقية التي تحت أيدينا أو أي من الحجج النظرية المقدمة أو يدحض الاعتقاد بأن نظام براءة الاختراع شجع تقدم الفنون التقنية وإنتاجية الاقتصاد». ويشير هذا الموقف إلى أن حجة حقوق النشر في الكتب لا تقوم على حاجة مثبتة، بل على الشك فيما يتعلق بما قد يحدث في حالة إلغاء الحماية. ويمكن أن نشك في أن احتمال الضرر صغير، ولكن العالم بلا حقوق نشر هو بالرغم من ذلك «القُطْر الذي لا يرجع المسافرون من تخومه» و«يجمِّد الإرادة/ فنؤثر احتمال شرٍ نألفه/ على الفرار للذي لا نعرفه».[1]

ما مقدار كون نظامنا الحالي ـ الذي وُضِع من أجل عالم الغلبة فيه للأصول المادية ـ مناسبًا لاقتصاد يتزايد فيه تجسد القيمة في الأفكار أكثر من رأس المال الملموس؟ يُقال إن أهم قرار اقتصادي سوف يواجه واضعي القوانين والمحاكم لدينا في الخمس والعشرين سنة المقبلة هو توضيح قواعد الملكية الفكرية.

* * *

---

(١) ترجمة هذا الجزء من مناجاة هاملت منقولة من «مأساة هاملت أمير الدنمرك»، ترجمة د. محمد عناني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤. (المترجم)

باختصار، ما الذي يمكننا استخلاصه من هذه المحاولة لإمعان النظر في المستقبل؟ باستثناء أوراق الچوكر التي ليس لأحد سيطرة كبيرة عليها ـ مثل انفجار نووي على التراب الأمريكي، أو وباء الإنفلونزا، أو إحياء ضخم للنزعة الحمائية، أو عدم الموافقة على الحل غير التضخمي لاختلال الرعاية الصحية المالي ـ فمن المرجح أن تتميز الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يلي:

١ ـ يزيد إجمالي الناتج المحلي بمقدار ثلاثة أرباع ما عليه في عام ٢٠٠٦.

٢ ـ استمرار إضفاء الطابع المفاهيمي على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي وتزايد أهمية التشريع والتقاضي الخاص بالملكية الفكرية.

٣ ـ النظام الاحتياطي الفدرالي (بنك الاحتياط الفدرالي) الذي سوف يواجَه بتحدي ضغوط التضخم والسياسة الشعبوية التي كانت كامنة نسبيًّا في السنوات الأخيرة.

إذا مُنع بنك الاحتياط الفدرالي من تقييد القوى التضخمية، فإننا قد نواجَه بما يلي:

٤ ـ معدل تضخم أساسي يزيد بشكل ملحوظ عن نسبة ٢,٢ الخاصة بعام ٢٠٠٦.

٥ ـ سندات الخزانة الأمريكية المستحقة بعد عشر سنوات يقارب عائدها العددين في وقت ما قبل ٢٠٣٠، مقابل ما يقل عن ٥ بالمائة في عام ٢٠٠٦.

٦ ـ فروق المخاطرة وعلاوات الأسهم أكبر بكثير مما في عام ٢٠٠٦.

٧ ـ ولذلك تكون عائدات الأسهم أكبر مما في عام ٢٠٠٦ (نتيجة ربع قرن متوقع من كبح زيادة أسعار الأصول حتى ٢٠٣٠)، ويتوافق مع ذلك انخفاض نسب الرسملة العقارية.

إذا ما اتجهنا إلى التوقع الخاص ببقية العالم، فسنجد أنه كانت لدى المملكة المتحدة نهضة ملحوظة نتيجة لتحرير مارجريت تاتشر الحاسم لتنافس السوق في بريطانيا اعتبارًا من الثمانينيات. وكان النجاح هائلاً، وبفضله احتضن «حزب العمل الجديد» بزعامة توني بلير وجوردون براون الحريات الجديدة، حيث خففوا من الطابع الاشتراكي الفابي التاريخي لحزبهما بتأكيد جديد على الفرصة. ورحبت بريطانيا بالاستثمار الأجنبي

والاستحواذ على كبرى الشركات البريطانية. واعترفت الحكومة الحالية بأنه فيما عدا قضايا الأمن القومي والكبرياء، فليس لجنسية حاملي أسهم الشركات البريطانية أثر كبير على مستوى معيشة المواطن العادي.

يُقال الآن إن لندن قائدة العالم في التمويل العابر للحدود، وإن كانت نيويورك لا تزال عاصمة العالم المالية بتمويلها جزء ضخم من اقتصاد الولايات المتحدة. وقد بدأت استعادة لندن لهيمنتها في القرن التاسع عشر على الأسواق العالمية في عام ١٩٨٦ بـ«الانفجار الكبير» الذي حرر التمويل البريطاني من القيود، ولم تكن هناك رجعة في ذلك. وحسَّنت التكنولوجيات الابتكارية الفاعلية التي كانت تُستخدَم بها المدخرات العالمية لتمويل الاستثمار العالمي في المصانع والمعدات إلى حد كبير. وولَّدت إنتاجية رأس المال المحسَّنة تلك دخولاً متزايدة لخبرة التمويل، وازدهر التمويل البريطاني. واستخدمت حكومة العمال إيرادات الضرائب التي ظهرت في التصدي لتفاوتات الدخول التي هي منتج فرعي حتمي للتنافس المالي الموجَّه تكنولوجيًّا.

تجاوز مؤخرًا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نظيره في ألمانيا وفرنسا. وليست ديموجرافيا بريطانيا بتلك الفظاعة التي عليها ديموجرافيا القارة الأوروبية، مع أن تعليم أطفالها يتسم بكثير من العيوب التي يتسم بها النظام الأمريكي. وإذا ما واصلت بريطانيا انفتاحها الجديد (وهو توقع على قدر كبير من المعقولية)، فينبغي أن تحقق نجاحًا في عالم ٢٠٣٠.

سوف يظل التوقع الخاص بالقارة الأوروبية غير واضح إلى أن تستنتج أنه لا يمكنها الحفاظ على دولة رفاه الدفع المسبق التي تتطلب عددًا متزايدًا من السكان لتمويلها. وبما أن معدل مواليدها يقل كثيرًا عن معدل إحلالها الطبيعي ويتوقع القليل من المتنبئين حدوث انتعاش، فإن قوة القارة الأوروبية العاملة مقضي عليها بالتدني، وعلى نسبة إعالة المسنين بالارتفاع، ما لم تتم زيادتها على نحو كبير من خلال العمال المهاجرين الجدد. ومع ذلك تبدو شهية أوروبا للهجرة المتزايدة محدودة. ولمواجهة هذا كله سوف يتعين على معدل نمو إنتاجية أوروبا أن يتسارع بمعدل لا يبدو في المتناول

حاليًا. واعترافًا من المجلس الأوروبي بهذه المشكلة، قدم في عام ٢٠٠٠ برنامجًا طموحًا، هو أجندة لشبونة، للوصول بحالة تكنولوجيا القارة إلى القيادة العالمية. ولكن البرنامج يعاني من الإهمال ومازال معلقًا منذ ذلك الحين. وبدون زيادة في نمو الإنتاجية، سيكون من الصعب رؤية كيف يمكن لأوروبا المحافظة على الدور المهيمن الذي كانت تقوم به في الاقتصاد العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن ظهور قيادات جديدة في فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى يمكن أن يكون دليلاً على أن أوروبا سوف تقوي التزامها بأهداف لشبونة. فالتقارب الواضح بين كثير من الرؤى الاقتصادية لكل من نيكولا ساركوزي وأنجيلا ميركل وجوردون براون يجعل النهضة الأوروبية أرجح.

وفي المقابل يبدو أن مستقبل اليابان الديموجرافي يبشر بقدر أقل من الخير مقارنة بمستقبل أوروبا الديموجرافي. فاليابان تقاوم الهجرة بقوة، إلا من كانوا هم من أصل ياباني. ومستوى تكنولوجيتها بالفعل على المستوى العالمي، ولذلك فمن المفترض أن الاحتمال الإيجابي لنمو إنتاجيتها هو أن يكون محدودًا مثل احتمال الولايات المتحدة. ويرى العديد من المتنبئين أن اليابان سوف تخسر مكانتها باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم (مقدرًا بأسعار الصرف السوقية) في وقت ما قبل عام ٢٠٣٠. ومن غير المرجح ألا تعجب هذه النتيجة اليابانيين ويمكن أن يتخذوا خطوات للتصدي لها. وعلى أي الأحوال فسوف تظل اليابان ثرية وقوة مرعبة في كل من التكنولوجيا والتمويل.

لدى روسيا موارد طبيعية هائلة، غير أنها ابتُليت بتناقص عدد السكان، وكما أشرت في الفصل السادس عشر، فإن تلك القطاعات من اقتصادها غير الطاقة في خطر نتيجة لآثار المرض الهولندي. وتشجيعها على تبني حكم القانون واحترام حقوق الملكية أفسح المجال في عهد ڤلاديمير پوتين للتطبيق الانتقائي للقانون القائم على النفعية القومية، وهو هدم لأساس حكم القانون. وسوف تظل روسيا بسبب موارد الطاقة لديها لاعبًا مُرعبًا على الساحة الاقتصادية العالمية. ولكن ما لم تُعِد الدولة حكم القانون بشكل كامل فمن غير المرجح أن تخلق اقتصادًا على المستوى العالمي. ومادامت موارد الطاقة الروسية وفيرة وأسعارها أعلى، فمن المرجح أن يستمر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الارتفاع. ولكن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

في روسيا أقل من ثلث نصيب الفرد في الولايات المتحدة (قياسًا على تفاوت القدرة الشرائية)، وبذلك يكون أمام روسيا شوط طويل لابد أن تقطعه قبل أن تنضم إلى نادي الدول المتقدمة.

تتمتع الهند بقدرة كبيرة إن هي أنهت تبنيها للاشتراكية الفابية الموروثة من بريطانيا. وقد فعلت ذلك في خدمات التكنولوجيا الفائقة عالمية المستوى ذات التوجه التصديري. ولكن نواة الحداثة هذه ليس إلا جزءًا صغيرًا من اقتصاد الهند الذي يفتقر إلى النظام. وبينما تزدهر صناعات الخدمات المرتبطة بالسياحة، فإن ثلاثة أخماس القوة العاملة الهندية تكدح في الزراعة غير المنتجة. ومع أن الهند ديمقراطية مثيرة للإعجاب - أكبر ديمقراطية في العالم - فمازال اقتصادها، بالرغم من الإصلاحات المهمة منذ عام ١٩٩٠، شديد البيروقراطية. ومعدل نموها الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية من بين أعلى المعدلات في العالم، ولكن هذا انطلاق من قاعدة شديدة الانخفاض. والواقع أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من أربعة عقود كان مساويًا لنصيب الفرد في الصين، ولكنه الآن أقل من نصف نصيب الفرد في الصين ومازال يتناقص مقابله. ومن المعقول أن تمر الهند بإصلاح جذري مثل الصين وتصبح ذات مكانة عالمية بارزة. ولكن أثناء كتابة هذا الكلام يبدو أن سياستها تقود الهند في اتجاه مثبط للهمم. ومن حسن الحظ أنه بالرغم من صغر جيب خدمة القرن الحادي والعشرين في الهند، فإن تألقه أوضح من أن ينكره أحد. فالأفكار مهمة. ولابد أن تجتذب أفكار القرن الحادي والعشرين الدولة مثل اجتذاب تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لها. ويمكن أن تجد الهند أنه من المفيد أن تحذو حذو بريطانيا التي يبدو أن تطورها خلط أفكار السوق الحرة الخاصة بعصر التنوير مع حساسيات الفابيين.

من بين التحديات التي تواجهها قيادة أمريكا للاقتصاد العالمي هو ذلك التحدي الذي يجعل الصين كثيرة السكان المنافس الرئيسي في عام ٢٠٣٠. وكانت الصين أكثر ازدهارًا من أوروبا في القرن الثالث عشر. وقد ضلت طريقها لعدة قرون، ثم شرعت في نهضة ملحوظة عندما غيرت نفسها على نطاق واسع بعد عشية وضحاها بالفعل. وتبني الصين لمنافسة السوق الحرة، في الزراعة أولاً ثم في الصناعة، وأخيرًا في انفتاحها على التجارة والتمويل العالميين، جعل هذا المجتمع العتيق على الطريق نحو حرية سياسية

أكبر. وبغض النظر عما يمكن أن يكون عليه الخطاب الرسمي، فإن التقليل الملموس للنفوذ من جيل إلى آخر من القيادات يعطي أملاً بأن صينًا أكثر ديمقراطية سوف تحل محل الحزب الشيوعي الاستبدادي. وبينما نجحت بعض الدول الاستبدادية في تبني سياسات السوق التنافسية لبعض الوقت، فإنه على المدى الأطول يكون الارتباط بين الديمقراطية والتجارة المفتوحة أشد من أن يتجاهله أحد.

لا أدعي أني قادر على التنبؤ يقينًا بما إذا كانت الصين ستظل على طريقها الحالي نحو الحرية السياسية الأكبر والبروز المتزايد كقوة اقتصادية عالمية، وما إذا كان الحزب الشيوعي سيسعى إلى إعادة ترسيخ الجمود الاقتصادي، الذي ساد قبل إصلاحات دنج شياوبنج الجريئة، كي يستعيد السيطرة السياسية التي يفقدها يومًا بعد يوم لمصلحة قوى السوق. ويتوقف جزء كبير مما سيبدو عليه العالم في عام ٢٠٣٠ على هذه النتيجة. وإذا استمرت الصين في الضغط لأعلى في اتجاه رأسمالية السوق فمن المؤكد أنها سوف تدفع العالم إلى مستويات جديدة من الرخاء.

وحتى حين تتنافس دول في قوة الولايات المتحدة والصين على الزعامة الاقتصادية في ذلك العالم الجديد، فمن الممكن أن تجد أنفسها خاضعةً جزئيًا لقوة أشد، وهي عولمة الأسواق التي اكتملت ملامحها. وقد تضاءلت سيطرة الحكومات على الحياة اليومية لمواطنيها إلى حد كبير جدًا مع اتساع رأسمالية السوق. وشيئًا فشيئًا، وبدون ضجة، حل التحفيز الطوعي للأفراد في السوق محل العديد من سلطات الدولة.[١] وقد أُلغي جزء كبير من التنظيم الذي يفرض القيود على المعاملات التجارية بهدوء لمصلحة التنظيم الذاتي للسوق الخاص بالرأسمالية. والمبدأ الأساسي بسيط: لا يمكن أن تجعل كلا من الأسواق والمرسوم الحكومي يحدد سعر النحاس على سبيل المثال. فأحدهما يحل محل الآخر. إلغاء القيود الأمريكي الذي بدأ في السبعينيات، وتحرير المشروعات البريطاني في عهد تاتشر، والجهود الأوروبية الجزئية في عام ٢٠٠٠ لبدء بناء سوق تنافسية على المستوى العالمي، وتبني معظم بلدان الكتلة السوفييتية السابقة

---

(١) جرى تنفيذ شريحة كبيرة من سيطرة الحكومة السياسية من خلال الإجراءات السياسية.

اقتصاد السوق، وكفاح الهند لتخليص نفسها من البيروقراطية الخانقة، وبالطبع النهضة الصينية الملحوظة ـ هذه الأمور جميعًا حدَّت من النفوذ الإداري للحكومات على اقتصاداتها، ومن ثم على مجتمعاتها.

تعلمت رؤية النتائج الاقتصادية على المدى الطويل باعتبار أن ما يحددها إلى حد كبير، وليس بالكامل، هو السمات الفطرية للأشخاص الذين يعملون من خلال المؤسسات التي نبنيها لتحكم تقسيم العمل. والفكرة الأصلية الخاصة بتخصص الأشخاص من أجل مصلحتهم المشتركة مدفونة بعيدًا جدًّا في الزمن القديم بحيث لا يمكن التعرف على مصدرها، ولكن هذه الممارسات أوحت لجون لوك وغيره في عصر التنوير بأن يبرزوا أفكار الحقوق التي لا يمكن نقلها باعتبارها أساس حكم القانون كي تحكم المجتمعات. ومن هذه البيئة ذات الأفكار المتحررة جاءت المعرفة المتعمقة لآدم سميث وزملائه الذين اكتشفوا مبادئ السلوك البشري التي لا تزال تحكم طرق عمل قوى السوق الإنتاجية.

العقد الأخير من النمو الاقتصادي غير المسبوق في جزء كبير من العالمين المتقدم والنامي هو الدليل المطلق على قصور تجربة اقتصادية عمرها أكثر من سبعين عامًا. وأدى انهيار الكتلة السوفييتية المُذهل إلى التخلي عن التخطيط المركزي أو عجَّل به في أنحاء العالم، وكانت الصين والهند في الطليعة. والأدلة على زيادة حقوق الملكية، وحكم القانون بصورة أعم، المؤدية إلى زيادة مستويات الرفاه المادي مقنعة بصورة غير عادية. أما الإثبات الإحصائي فتحُول دونه صعوبة قياس التغيرات الدقيقة في حكم القانون قياسًا كميًّا. غير أنه لا يمكن إنكار الأدلة النوعية. ويبدو باستمرار أن القضاء على جزء كبير من سيطرة الدولة والاستعاضة عنه بالمؤسسات القائمة على السوق يحسِّن الأداء الاقتصادي. وعلى امتداد العقود الستة الماضية كانت تلك التحسينات مدهشة في الصين والهند وروسيا وألمانيا وأوروبا الشرقية، كأمثلة مهمة فحسب. والواقع أن الحالات التي لم يسهم فيها توسع الأسواق الحرة وحقوق الملكية وحكم القانون في الرفاه الاقتصادي، والحالات التي عزز فيها التخطيط المركزي المتزايد

الرفاه الاقتصادي، قليلة. وبالرغم من ذلك فإن حكم القانون شرط ضروري فحسب للرخاء المستدام، وليس بالشرك الكافي له. ويمكن أن يقوم كل من الثقافة والتعليم والجغرافيا بدور مهم.

لماذا تبدو هذه العلاقة بين حكم القانون والرفاه المادي على قدر كبير من الثبات؟ إنها متأصلة، حسبما خَبِرتُه، في جانب أساسي من الطبيعة البشرية. وفي الحياة، فإننا نهلك إذا لم نعمل. ولكن من المحتمل أن تكون للعمل نتائج لم تكن في الحسبان. ويتوقف مدى استعداد الناس للمخاطرة على المكافآت التي يمكنهم الحصول عليها. وتقلل حقوق الملكية والحقوق الفردية الفعالة بصورة عامة الشك وتفتح مجالاً أوسع للمخاطرة والأعمال التي تنتج الرفاه المادي. أما الجمود فلا ينتج شيئًا.

لا يمكن الاستغناء عن المخاطرة المعقولة لتحقيق التقدم المادي. وعندما تُضار أو لا تكون موجودة تتخذ الإجراءات الأكثر ضرورية فحسب. ويكون المُخْرَج الاقتصادي في حده الأدنى، إذ لا يحركه الاستعداد المحسوب للمخاطرة وإنما يكون في الغالب نتيجة لقهر الدولة. وتشير أدلة التاريخ البشري بقوة إلى أن الحوافز الإيجابية أكثر فاعلية بكثير من الخوف أو القوة. وبدل حقوق الملكية الفردية هو الملكية الجماعية التي فشلت المرة تلو الأخرى في إنتاج المجتمع المدني والمزدهر. وهي لم تنجح بالنسبة لـ"نيو هارموني"ذات التسمية المتفائلة التي أقامها روبرت أوين في عام ١٩٢٦، أو بالنسبة لشيوعية لينين وستالين، أو بالنسبة لثورة ماو الثقافية. وهي لا تنجح الآن في كوريا الشمالية أو كوبا.

تشير الأدلة، بقدر ما يمكن قراءتها، إلى أنه بالنسبة لأية ثقافة بعينها، وأي مستوى بعينه من التعليم، كلما كانت حرية المنافسة أكبر وكان حكم القانون أقوى، كانت الثروة المادية المنتجة أعظم.[١] ولكن ما يؤسف له هو أنه كلما كانت درجة التنافس أكبر - وبالتالي كلما كان بدء بطلان استخدام المنشآت الرأسمالية القائمة ومهارات العمال

---

(١) كما أني أستنتج أن نجاح التوقعات الاقتصادية التي تصل إلى خمس أو عشر سنوات يعتمد بصورة كبيرة على توقع درجة حكم القانون اعتماده على قياساتنا الاقتصادية الأكثر تعقيدًا.

الذي يشكلون قوتها العاملة أسرع - كانت درجة ما يعاني منه المشاركون في السوق من ضغط عصبي وقلق أعظم. وكان على العديد من الشركات الناجحة في وادي السيليكون، التي يُقال إنها ربيبة بطلان الاستخدام المحفَّز، أن تعيد اختراع شرائح كبيرة من أعمالها كل بضع سنين.

وعندما وُوجه كل العالم المتقدم في الواقع وجزء متزايد من العالم النامي بقلق الجانب الضار من التدمير الخلاق، فقد اختاروا قبول درجة أقل من الرفاه المادي مقابل الحد من الضغط العصبي التنافسي.

وفي الولايات المتحدة يشترك الجمهوريون والديمقراطيون منذ زمن بعيد في اتفاق عام على دعم الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية وغير ذلك من البرامج التي ظهرت نتيجة لاتفاق روزڤلت الجديد ومجتمع ليندون چونسون العظيم، بالرغم من وجود قدر كبير من الاختلاف حول التفاصيل. والواقع أن كل جوانب شبكة أماننا الحالية كان سيمكن إعادة إجازتها بواسطة أغلبية كبيرة في الكونجرس، لو كانت عرضة للتجديد. ولا أشك في أنه بمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية سوف يتطور الاتفاق، ولكن من المحتمل أن يكون ذلك في حدود ضيقة نسبيًا.

الواقع أن شبكات الأمان الاجتماعية موجودة في كل مكان، بقدر أكبر أو بقدر أقل. وهي بطبعها تمنع الممارسة الكاملة لحرية العمل الاقتصادي، بشكل أساسي من خلال قوانين العمل وبرامج إعادة توزيع الدخل. إلا أنه بات واضحًا أنه في عالم يتسم بالمنافسة العالمية تكون هناك قيود على حجم وطبيعة شبكات الأمان التي يمكن أن تتحملها الأسواق بدون أن تكون لها نتائج شديدة السلبية. فالقارة الأوربية على سبيل المثال تكافح في الوقت الراهن من أجل العثور على طريقة مقبولة للحد من إعانات التقاعد وحماية العمال من فقدان وظائفهم.

بالرغم مما أثبتته رأسمالية السوق من كونها مثمرة على نحو رهيب، فإن نقطة ضعفها هي تنامي تصور أن مكافآتها، التي تميل بشكل متزايد إلى أصحاب المهارات، لا توزَّع بالعدل. ومازالت رأسمالية السوق تتطلب على نطاق عالمي مهارات أكبر من أي وقت مضى حيث تقوم التكنولوجيا الجديدة على تكنولوجيا أخرى. وبما أنه من

المحتمل أن الذكاء البشري أكبر اليوم مما كان عليه في اليونان القديمة، فسوف يعتمد تقدمنا على إضافات إلى ذلك الميراث الضخم من المعرفة الإنسانية المتراكمة على مر الأجيال.

أخفق نظام التعليم الابتدائي والثانوي الأمريكي، الذي يتسم بالقصور، في إعداد طلابنا بالسرعة الكافية لمنع حدوث نقص في العمال المهرة وفرط العمال الأقل مهارة، مما وسَّع الفجوة بين الجماعتين. وما لم يرفع النظام التعليمي في أمريكا مستويات المهارة بالسرعة التي تتطلبها التكنولوجيا، فسوف يظل العمال المهرة يتقاضون زيادات في الأجور، مما يؤدي إلى شطط أكثر إزعاجًا في تركيز الدخول. وكما أشرت من قبل، فسوف يستغرق إصلاح التعليم سنوات، وسوف نضطر لمعالجة تفاوت الدخول الآن. ومن المرجح أن تثبت زيادة الضرائب على الأغنياء، وهي علاج يبدو بسيطًا، أنها ذات أثر عكسي على النمو الاقتصادي. ويمكننا على الفور الحد من دخل العمال المهرة وتحسين مستوى مهارة قوتنا العاملة من خلال فتح حدودنا لعدد كبير من المهاجرين ذوي المهارات التي يحتاجها اقتصادنا. وعند نجاح تلك الإصلاحات التي تبدو قابلة للتطبيق إلى حد بعيد وتشمل التعليم والهجرة من المرجح أن يبقى قبول الممارسة الرأسمالية في الولايات المتحدة لسنوات مقبلة.

ليس من قبيل المصادفة أن البشر يثابرون ويتقدمون في مواجهة الشدائد. فالتكيف من طبعنا، وهي الحقيقة التي تقودني إلى أن أكون شديد التفاؤل بشأن مستقبلنا. فالمتنبئون منذ كاهنة دلفي حتى استشرافيي وول ستريت يسعون إلى ركوب ذلك الاتجاه الإيجابي طويل المدى الذي توجهه الطبيعة البشرية. وقد أطلق ميراث عصر التنوير من الحقوق الفردية والحرية الاقتصادية مليارات البشر كي يسعوا إلى تلبية حاجات طبيعتهم ـ أي أن يعملوا من أجل حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. ومع ذلك فالتقدم ليس آليًا؛ بل إنه يتطلب تعديلات مستقبلية على نحو لم يتخيله أحد. ولكن حدود الأمل الذي نسعى جميعًا بطريقة فطرية إلى تحقيقه لن تُغلق أبدًا.

عرفان وتقدير

عندما غادرت بنك الاحتياط الفدرالي في عام ٢٠٠٦ كنت أعرف أنني سأفتقد العمل مع أفضل فريق من الاقتصاديين في العالم. ولكن الانتقال إلى الحياة الخاصة يسَّره ـ وجعله أكثر إثارة إلى حد بعيد ـ ذلك الفريق الجديد الذي اتحد حول وضع هذا الكتاب.

بعض أهم المساهمين في هذا الجهد الزملاء السابقون ببنك الاحتياط الفدرالي. ذلك أن كلاً من ميشيل سميث، وپات پاركنسون، وبوب أجنيو، وكارين چونسون، ولويز روزمان، ڤيرچيل ماتينجلي، وديڤ ستوكتون، وتشارلز سيجمان، وچويس زيكلر، ونيللي ليانج، ولويز شاينر، وچيم كنيدي، وتوم كونورز سد فجوة في تذكري وأمدني بمعرفة متعمقة ساعدت على استمرار الكتابة. وكان تيد ترومان سخيًّا بوقته وما شارك به من ملاحظات وصور من رحلاتنا العديدة معًا. وقدَّم دون كون ردود أفعال وانتقادات قيِّمة لأجزاء من المخطوط.

وأثبت لين فوكس، الذي يعمل لسنوات عديدة رئيسًا لاتصالات بنك الاحتياط الفدرالي أنه باحث واسع الحيلة، ونبع للقصص والحكايات، ومحرر بارع لبعض المسودات الأولى. أما ديڤيد هوارد، نائب المدير السابق لقسم التمويل الدولي ببنك الاحتياط الفدرالي وهو مثلي أصبح متقاعدًا مؤخرًا، فقد استغل خبرته في دعمي بشأن عدد من المناقشات الفنية المهمة؛ وهو ناقد حاد النظر ومحاور صعب.

أمضى المحترفون من الأصدقاء والمعارف وقتًا في تزويدي بالمعرفة المتعمقة والحكايات والمعلومات. فقد شارك مارتن أندرسون بذكرياته عن سنوات نيكسون

وريجان. وساعد القاضي ستيفن برايز في شحذ تفكيري بشأن الملكية الفكرية وغيرها من الأمور. أما السفير چيمس ماتلوك فقد قدَّم ذكريات عن الاتحاد السوڤييتي في عهد جورباتشوف. وقد استمتعت بمناقشات واسعة المجال مع رئيس وزراء المملكة المتحدة جوردون براون حول العولمة وعصر التنوير البريطاني (والاسكوتلندي). وقدم الرئيس السابق بيل كلينتون معرفة متعمقة في تفكيره بشأن قضايا السياسات الاقتصادية؛ وساعد مستشار البيت الأبيض السابق چين سپرلينج في استكمال فهمي لسنوات كلينتون.

شكري الخاص لبوب روبين وزير الخزانة السابق الذي كان حاضرًا بذكرياته عن الأحداث التي اشتركنا فيها. وساعد وكيله وخلفه في النهاية لاري سمرز فهمنا المشترك لتعقد العولمة المتطور خلال فترة رئاسة كلينتون وحتى الآن.

قدم بوب وودوارد تفريغات مقابلات موسعة معي أجريت أثناء فترة رئاستي لبنك الاحتياط الفدرالي - وهي لفتة لم تدل على الكرم فحسب، بل كذلك على التعاطف مع مؤلف مستجد. وأنعش كتاب دانييل يرجين الممتاز The Commanding Heights (الذي شاركه في تأليفه چوزيف ستانيسلاڤ) ذاكرتي بخصوص أحداث عديدة شاركت فيها أو كنت شاهدًا عليها. وقرأ مايكل بيشلوس مسودة المخطوطة الكاملة؛ وقد جعلتني معرفته المتعمقة ومقترحاته التحريرية البارعة أعرف سبب ما عليه كُتبه من جودة.

كانت مراجعة الحقائق مجال چوان ليڤينستاين وچيت كاڤولينا، مع إسهامات ليزا برجسون وڤيكي سفيان؛ وقادت ميا ديهل بخبرة بحثنا في الصور.

وما كان لهذا المشروع أن يحقق شيئًا لولا كاتي بايرز، وليزا پاناسيتي، ومادي استرادا - مساعداتي اللائي على قدر كبير من التنظيم وقدر كبير من الصبر. وأنا شديد الإعجاب بسرعة تفريغ كاتي الخالي من الأخطاء لكتابتي التي تكاد تكون مشفرة، ومبللة في كثير من الأحيان. وهذا الكتاب جاء إلى الوجود مرات عديدة من تحت أناملها.

لم يكن بالإمكان اختيار محرر لهذا الكتاب أفضل من محرر مطبعة پنجوين سكوت مويرز. فهو ساحر في التنظيم وعلى معرفة ملحوظة بمجموعة كبيرة من الموضوعات. وخلال شهور الكتابة كان سكوت مشجعًا، وحصيفًا، وحكيمًا في آرائه، وماهرًا؛ وهو

فوق هذا وذاك ابن لعاملين سابقين في بنك الاحتياط الفدرالي. وقد نجحت مساعدة سكوت المتمكنة لورا ستكني في جعل أعضاء فريق الكتاب المختلفين يركزون على هدفنا المشترك ـ وليس هذا بالعمل السهل. وقد دعمت رئيسة وناشرة مطبعة پنجوين آن جودوف المشروع بحماس مدهش. ورعا فريق الإنتاج ـ بروس جيفوردز، ودارين هاجار، وآدم جولدبرجر، وأماندا ديوي ـ هذا الكتاب إلى المطبعة بمهارة وصبر.

كان مرشدي الدائم في ميدان كتابة الكتب والنشر بوب بارنت. وكشأن العديد من الكتب التي تركز على واشنطن، ما كان «عصر الاضطراب» ليوجد لولا مساعدته.

كان پيتر پيتر متعاونًا معي في الكتابة. وقد علمني فن الرواية على لسان المتكلم القديم. وكنت أنظر إلى نفسي باستمرار على أني مراقب للأحداث وليس كطرف فيها. وكان التحول صراعًا وكان پيتر صبورًا. وكان هو نافذتي على القارئ، الذي له معه خبرة طويلة خلال عقدين من عمله ككاتب في مجلة «فورتشن» ومحرر لها. وقد أولى اهتمامًا خاصًا للأقسام الخاصة بالسيرة كي تبدو حية.

قليل جدًّا من الذين يؤلفون لأول مرة يمكنهم أن يفخروا بأن لديهم ملهمةً هي صحفية ذكية وجميلة، كما أنها هي نفسها مؤلفة بارعة. وأنا أفخر بذلك. فأندريه ميتشل زوجتي هي حليفي رقم واحد وأقرب أصدقائي. وقد كانت في هذا المشروع مستشاري الفطن وقارئي الأكثر تمييزًا، وقد ساعدت مقترحاتها في تشكيل الكتاب. إنها إلهامي، وستظل كذلك.

كانت القراءة والمسودة الأخيرة لي. وهناك أخطاء في هذا الكتاب. لا أعرف أين هي. فلو عَرفتُ لما وُجِدَتْ. ولكن مع حوالي مائتي ألف كلمة يقول لي عقلي الاحتمالي النزعة إن بعضها خطأ. وتقبلوا اعتذاري مقدمًا.

عن المصـــادر

تعتمد مناقشة الاقتصاد والسياسة الاقتصادية في «عصر الاضطراب» على بيانات مأخوذة بالكامل تقريبًا من مصادر متاحة بشكل عام: مواقع على شبكة الإنترنت، ومنشورات وكالات الإحصاءات الحكومية، والمجموعات الصناعية، والروابط المهنية. وتشمل مصادر الحكومة الأمريكية مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب التعداد، وهما يتبعان وزارة التجارة؛ ومكتب إحصاءات العمل وغيره من وحدات وزارة العمل؛ ومكتب الميزانية بالكونجرس؛ ومكتب الإدارة والميزانية؛ ومكتب مراقب العملة؛ وإدارة الضمان الاجتماعي؛ وهيئة ضمان الودائع الفدرالية؛ ومكتب الإشراف على مشروعات الإسكان الفدرالية؛ وبالطبع بنك الاحتياط الفدرالي. وتشمل المصادر الدولية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والوكالات الإحصائية التابعة للحكومات الأخرى، مثل المكتب الوطني للإحصاء بالصين، والمكتب الإحصائي الاتحادي بألمانيا، وكذلك البنوك المركزية.

استجاب العاملون في عشرات الهيئات والاتحادات والشركات لطلبات المعلومات والبيانات بمد يد العون: اتحاد الألمونيوم، ومعهد الحديد والصلب الأمريكي، ومشروع الرئاسة الأمريكي، واتحاد أعمال المياه الأمريكي، واتحاد السكك الحديدية الأمريكي، ومعهد مصنعي العلب، ومركز دراسة الناخبين الأمريكيين، ومجلس المؤتمر، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، وشركة إكسون موبيل، ومعهد تسويق التغذية، ومدرسة چورج واشنطن الثانوية، وجلوبال إنسايت، ومؤسسة هيريتدچ، چيه پي مورجان

تشيس، ومدرسة چويار، والمكتب القومي للبحث الاقتصادي، ومجلس القطن القومي الأمريكي، ومدرسة ليناردِ سترن للأعمال بجامعة نيويورك، واتحاد صناعة الأوراق المالية والأسواق المالية، ستاندراد أند پور، والمكتب التاريخي بمجلس الشيوخ الأمريكي، ومكتبة مجلس الشيوخ الأمريكي، وواطسون ويات، وويلشاير أوسوشيتس. وكانت المواقع الإلكترونية CNET وGary S. Swindel و Intel و Wired و WTRC Economics, مفيدة كذلك.

تعتمد الأقسام الخاصة بالسيرة الذاتية من «عصر الاضطراب» على عدد كبير من المصادر المعاصرة والتاريخية، المنشورة وغير المنشورة، وكذلك على مناقشات مع المعارف والأصدقاء الذين قد لا تُوجد أسماؤهم ضمن عرفان وتقدير.

أجرى المؤرخان الشفاهيان إيروين هارجروف وصمويل مورلي مقابلة مطولة معي في عام ١٩٧٨ عن سنواتي الأولى في الخدمة العامة كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين؛ وعند كتابة الفصل الثالث («لقاء الاقتصاد والسياسة») استفدت من التفريغ غير المنشور لتلك المقابلة، وكذلك النسخة المحررة التي ظهرت في كتابهما. واعتمدت كذلك على ملاحظاتي على الخطب والاجتماعات أثناء العقود التي عملت فيها مستشارًا خاصًّا، وعلى المقالات التي كتبتها للنشر خلال تلك السنوات. وكانت نصوصي الخاصة ببرنامجي Nightly Business Report الذي كنت أقدمه على شبكة بي پي إس بانتظام في الثمانينيات مصدرًا مفيدًا كذلك.

استمد الفصلان الثالث والرابع («المواطن الخاص») معلوماتهما كذلك من الشهادة التي أدليت بها في الكونجرس بصفتي رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، وكذلك الشهادة التي أدليت بها بصفتي رئيسًا للجنة القومية لإصلاح الضمان الاجتماعي. وربما ترجع أصول تطور تفكيري بشأن السياسة العامة والاقتصادية تفريغات المئات من الخطب وشهادات الكونجرس التي أدليت بها بصفتي رئيسًا لبنك الاحتياط الفدرالي. والخطب والشهادات متاحة على شبكة الإنترنت عبر FRASER نظام الأبحاث الاقتصادية الأرشيفي لبنك الاحتياط الفدرالي (http://fraser.stlouisfed.org/historicaldocs)، وعلى موقع بنك الاحتياط الفدرالي (www.fedralreserve.gov/

newsevents.htm) ، ويمكن طلبها طبقًا لقانون حرية المعلومات من بنك الاحتياط الفدرالي. وفي بعض الأحيان أورد مداولات عارضة داخل بنك الاحتياط الفدرالي؛ وهذه مستمدة من تفريغات اجتماعات لجنة الأسواق المفتوحة الفدرالية المتاحة حتى عام ٢٠٠١ على موقع بنك الاحتياط الفدرالي. وكل الاقتباسات من جلسات استماع الكونجرس موجودة في السجل العام الذي يمكن الوصول إليه عبر موقع مكتب طباعة الحكومة (www.gpoaccess.gov/chearings/index.html) ومكتبة الكونجرس، وغيرها من السبل.

أثناء فترة رئاستي لبنك الاحتياط الفدرالي حرصت على عدم الظهور في التليفزيون ونادرًا ما أجريت مقابلات مسجلة مع الصحفيين؛ غير أني كنت أجري بانتظام مقابلات خلفية. وتعتمد الفصول من الخامس حتى الحادي عشر، التي تغطي حياتي العملية في بنك الاحتياط الفدرالي على الكثير من الجلسات على مر السنين مع بوب وودوارد، التي تكرم بتوفير تفريغاتها لي من أجل هذا المشروع. وكانت التفريغات أساس «المايسترو»، وهو الكتاب الذي ألفه عني وعن بنك الاحتياط الفدرالي. والسرد الذي في الفصل السابع («أجندة الديمقراطيين») للمناقشات مع پول أونيل خلال توليه منصب وزير الخزانة كان بعون من The Price of Loyalty وهو الكتاب الذي تعاون في كتابته مع الصحفي رون سسكند. وبالمثل فقد استفاد مما رويته عن لقاءاتي وتجاربي مع بوب روبين ولاري سمرز في الفصول الثامن والتاسع والعاشر من مذكرات الوزير روبين التي كتبها مع الصحفي چاكوب ڤايسبرج بعنوان In an Uncertain World.

ذكرياتي الخاصة بانهيار التخطيط المركزي ونمو الأسواق الرأسمالية العالمية (الفصل السادس «سقوط السور»، والفصل التاسع عشر «العولمة والتنظيم»، وفي مواضع أخرى من الكتاب) عززها كتاب دانييل يرجين وچوزيف ستانسيلاڤ المهم The Commanding Heights ؛ ويعرض الموقع الإلكتروني المقابل (/www.pbs,org commandingheights) مقابلات مع زعماء واقتصاديي العالم التي اقتُبست أحيانًا في تلك الصفحات. وقد سد كتاب توم فريدمان The World is Flat العديد من الثغرات في فهمي للتطورات التكنولوجية الحديثة.

أجريت مقابلات من أجل هذا الكتاب مع بيل كلينتون، وستيفن برايز، وبوب روبين ومارتن أندرسون، وچين سپرلينج، وپول ديڤيد، وآخرين. وهذه الرواية مزودة كذلك بمعلومات من أعمال كُتَّاب سيرتي. وتأثر السرد في أنحاء الكتاب بمذكرات زوجتي أندريه ميتشل Talking Back ... to Presidents, Dictators, and Assorted Scoundrels واستوحى منه.

لقد كافحت للحد من أخطاء الذاكرة الحتمية بالاعتماد على الاقتباسات والحقائق والتفاصيل الوصفية من الوثائق الأصلية والروايات الإخبارية المعاصرة (وبخاصة من «نيويورك تايمز»، و«وول ستريت چورنال»، و«واشنطن پوست»، والبي بي سي، و«إيكونوميست»، و«نيوزويك»، و«تايم»)، والأعمال المرجعية القياسية، والخدمات الأرشيفية والتسويقية. وينبغ «عصر الاضطراب» من ستة عقود من المعرفة المتراكمة؛ وذكر كل مصادري، إن أمكنني ذلك، ربما يتطلب صفحات عديدة في حجم الكتاب نفسه. ويلي هذا الكلام ببليوجرافيا للكتب والمقالات.

BIBLIOGRAPHY

Allen, Frederick Lewis. *The Lords of Creation.* New York: Harper & Brothers, 1935.

Anderson, Benjamin M. *Economics and the Public Welfare: Financial and Economic History of the United States, 1914–1946.* New York: D. Van Nostrand, 1949.

Anderson, Martin. *Revolution.* San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1988.

Baker, James A., III, with Steve Fiffer. *"Work hard, study . . . and keep out of politics!": Adventures and Lessons from an Unexpected Public Life.* New York: G. P. Putnam's Sons, 2006.

Beckner, Steven K. *Back from the Brink: The Greenspan Years.* New York: John Wiley & Sons, 1996.

Beman, Lewis. "The Chastening of the Washington Economists." *Fortune,* January 1976.

Bergsten, C. Fred, Bates Gill, Nicholas Lardy, and Derek Mitchell. *China: The Balance Sheet.* New York: Public Affairs (Perseus Books), 2006.

Breyer, Stephen. "The Uneasy Case for Copyright: A Study of Copyright in Books, Photocopies, and Computer Programs." *Harvard Law Review* 84, no. 2 (December 1970): 281–355.

Burck, Gilbert, and Sanford Parker. "The Coming Turn in Consumer Credit." *Fortune,* March 1956.

———. "The Danger in Mortgage Debt." *Fortune,* April 1956.

Burns, Arthur F., and Wesley C. Mitchell. *Measuring Business Cycles.* New York: National Bureau of Economic Research, 1946.

Cannon, Lou. *Reagan.* New York: G. P. Putnam's Sons, 1982.

Cardoso, Fernando Henrique, with Brian Winter. *The Accidental President of Brazil: A Memoir.* New York: Public Affairs, 2006.

Chernow, Ron. *Alexander Hamilton.* New York: Penguin Press, 2004.

———. *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance.* New York: Touchstone, 1990.

———. *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.* New York: Random House, 1998.

David, Paul A. "The Dynamo and the Computer: An Historical Perspective on the Modern Productivity Paradox." *American Economic Review* 80, no. 2 (May 1989): 355–61. See also David's longer paper: "Computer and Dynamo: The Modern Productivity Paradox in a Not-Too-Distant Mirror." *Center for Economic Policy Research* 172, Stanford University (July 1989).

Dornbusch, Rudiger, and Sebastian Edwards, eds. *The Macroeconomics of Populism in Latin America.* Chicago: University of Chicago Press, 1991.

Eichengreen, Barry, and David Leblang. "Democracy and Globalization." *Bank for International Settlements Working Papers* 219 (December 2006).

Engel, Charles, and John H. Rogers. "How Wide Is the Border?" *American Economic Review* 80 (1996): 1112–25.

Feldstein, Martin. "There's More to Growth Than China . . ." *Wall Street Journal,* February 16, 2006.

Ford, Gerald R. *A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford.* New York: Harper & Row / Reader's Digest Association, 1979.

Friedman, Milton, and Rose D. Friedman. *Free to Choose: A Personal Statement.* New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1980.

Friedman, Milton, and Anna (Jacobson) Schwartz. *A Monetary History of the United States, 1867–1960.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

Friedman, Thomas L. *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century.* New York: Farrar, Straus & Giroux, 2005.

Garment, Leonard. *Crazy Rhythm: From Brooklyn and Jazz to Nixon's White House, Watergate, and Beyond.* New York: Times Books, 1997.

Gerstner, Louis V., Jr. "Math Teacher Pay Doesn't Add Up." *Christian Science Monitor,* December 13, 2004.

Goldman, Eric. *The Tragedy of Lyndon Johnson.* New York: Alfred A. Knopf, 1969.

Gorbachev, Mikhail. "Rosneft Will Reinforce Russian Reform." *Financial Times,* July 12, 2006.

Gordon, Robert, Thomas J. Kane, and Douglas O. Staiger. "Identifying Effective Teachers Using Performance on the Job." *The Hamilton Project Policy Brief* 2006-01. Washington, D.C.: Brookings Institution (April 2006).

Greenspan, Herbert. *Recovery Ahead! An Exposition of the Way We're Going Through 1936*. New York: H. R. Regan, 1935.

Hammond, Bray. *Banks and Politics in America: From the Revolution to the Civil War.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957.

Hargrove, Erwin, and Samuel Morley, eds. *The President and the Council of Economic Advisers: Interviews with CEA Chairmen.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Heilbroner, Robert. *The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers.* New York: Touchstone, 1999.

Heritage Foundation. "Index of Economic Freedom 2007." www.heritage.org/index/ (accessed March 24, 2007).

Homer, Sidney, and Richard Sylla. *A History of Interest Rates.* New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1991.

Hubbard, Glenn, with Eric Engen. "Federal Government Debt and Interest Rates." In *NBER Macroeconomics Annual 2004*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2005.

Ingersoll, Richard M. *Out of Field Teaching and the Limits of Teacher Policy: A Research Report.* Center for the Study of Teaching and Policy, University of Washington (September 2003).

Keynes, John Maynard. *Economic Consequences of the Peace.* New York: Harcourt, Brace and Howe, 1920. www.historicaltextarchive.com/books.php?op=viewbook&bookid=12 (accessed March 24, 2007).

———. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* New York: Harcourt, Brace, 1936.

Klein, Joe. *The Natural: The Misunderstood Presidency of Bill Clinton*. New York: Coronet, 2002.

Lazear, Edward P. "Teacher Incentives." *Swedish Economic Policy Review* 10 (2003): 179–214.

Lefèvre, Edwin. *Reminiscences of a Stock Operator.* Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons, 2005.

Locke, John. *The Second Treatise of Civil Government*. London: A. Millar, 1764. www.constitution.org/jl/2ndtreat.htm (accessed April 6, 2007).

Luce, Edward. *In Spite of the Gods: The Strange Rise of Modern India*. London: Little, Brown, 2006.

Maddison, Angus. "Measuring and Interpreting World Economic Performance 1500–2001." *Review of Income and Wealth* 51 (March 2005): 1–35.

———. "The Millennium: Poor Until 1820." *Wall Street Journal*, January 11, 1999.

———. *The World Economy: A Millennial Perspective.* Paris: Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, 2001.

———. *The World Economy: Historical Statistics.* Paris: Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, 2003.

McLean, Iain. "Adam Smith and the Modern Left." Lecture delivered at MZES/Facultaet Kolloquium, University of Mannheim, June 15, 2005. www.nuffield.ox.ac.uk/Politics/papers/2005/mclean%20smith.pdf (accessed March 24, 2007).

Martin, Justin. *Greenspan: The Man Behind Money.* Cambridge, Mass.: Perseus, 2000.

Mitchell, Andrea. *Talking Back ... to Presidents, Dictators, and Assorted Scoundrels.* New York: Penguin Books, 2007.

Ned Davis Research Inc. *Markets in Motion: A Financial Market History 1900–2004*. New York: John Wiley & Sons, 2005.

Ottaviano, Gianmarco I. P., and Giovanni Peri. "Rethinking the Effects of Immigration on Wages." *NBER Working Papers* 12497 (August 2006).

Perlack, Robert D., Lynn L. Wright, Anthony F. Turhollow, et al. *Biomass as Feedstock for a Bioenergy and Bioproducts Industry: The Technical Feasibility of a Billion-Ton Annual Supply.* Oak Ridge, Tenn.: Oak Ridge National Laboratory, 2005. http://feedstockreview.ornl.gov/pdf/billion%5Fton%5Fvision.pdf (accessed April 17, 2007).

Piketty, Thomas, and Emmanuel Saez. "Income Inequality in the United States, 1913–2002" (November 2004). http://elsa.berkeley.edu/~saez/ (accessed March 28, 2007).

Rand, Ayn. *Atlas Shrugged*. New York: Random House, 1957.

———. *The Fountainhead.* Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1943.

Rand, Ayn, with Nathaniel Branden, Alan Greenspan, and Robert Hessen. *Capitalism: The Unknown Ideal.* New York: New American Library, 1966.

Reeves, Richard. *President Reagan: The Tri-*

umph of Imagination. New York: Simon & Schuster, 2005.

Rogers, John H. "Monetary Union, Price Level Convergence, and Inflation: How Close Is Europe to the United States?" *Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Paper* 740 (2002).

Rubin, Robert E., and Jacob Weisberg. *In an Uncertain World: Tough Choices from Wall Street to Washington*. New York: Random House, 2003.

Sala-i-Martin, Xavier. "The World Distribution of Income (Estimated from Individual Country Distributions)." *NBER Working Papers* 8933 (2002).

Schumpeter, Joseph Alois. *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York: Harper & Row, 1975.

Sen, Amartya. "Democracy as a Universal Value." *Journal of Democracy* 10, no. 3 (1999): 3–17.

Siegel, Jeremy J. *Stocks for the Long Run: The Definitive Guide to Financial Market Returns and Long-Term Investment Strategies*. New York: McGraw-Hill, 2002.

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. 5th ed. London: Methuen & Co., 1904. http://www.econlib.org/library/Smith/smWN.html (accessed March 24, 2007).

———. *Lectures on Jurisprudence*. Vol. 5 of *Glasgow Edition of the Works and Correspondence of Adam Smith*. Indianapolis: Liberty Fund, 1982. http://oll.libertyfund.org/ToC/0141-06.php (accessed March 24, 2007).

———. *The Theory of Moral Sentiments*. New York: Oxford University Press, 1976.

Strouse, Jean. *Morgan: American Financier*. New York: Random House, 1999.

Suskind, Ron. *The Price of Loyalty: George W. Bush, the White House, and the Education of Paul O'Neill*. New York: Simon & Schuster, 2004.

United States. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*. Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, 1975.

———. *The Report of the President's Commission on an All-Volunteer Armed Force*. New York: Macmillan, 1970.

Useem, Jerry. "'The Devil's Excrement.'" *Fortune*, February 3, 2003.

Volcker, Paul, and Toyoo Gyohten. *Changing Fortunes: The World's Money and the Threat to American Leadership*. New York: Times Books, 1992.

Woodward, Bob. *The Agenda: Inside the Clinton White House*. New York: Simon & Schuster, 1994.

———. *Maestro: Greenspan's Fed and the American Boom*. New York: Simon & Schuster, 2005.

———. *State of Denial*. New York: Simon & Schuster, 2006.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York: Simon & Schuster, 1991.

Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. *The Commanding Heights: The Battle Between Government and the Marketplace That Is Remaking the Modern World*. New York: Simon & Schuster, 1998.

عصر الاضطراب

«هذا الكتاب قصة بوليسية إلى حد ما. فبعد الحادي عشر من سبتمبر عرفت أننا نعيش في عالم جديد. إن كان الأمر بحاجة إلى مزيد من التدعيم. هو ذلك العالم ذو الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتسم بقدر من المرونة، ومقاومة الصدمات، والانفتاح، والقدرة على تصحيح نفسه، وسرعة التغير على نحو يزيد عما كان عليه الحال قبل ربع قرن من الآن. وهو أيضًا ذلك عالم يتيح لنا إمكانيات جديدة ضخمة بينما يفرض علينا في الوقت ذاته تحديات جِسام. إن «عصر التحديات» هو محاولتي لفهم طبيعة هذا العالم الجديد؛ كيف وصلنا إلى ما نحن عليه، وما الذي نعيشه، وما الذي يوجد هناك وراء الأفق، خيرًا كان أم شرًا. وحينما يسمح الحال، فإنني أنقل فهمي داخل سياق تجربتي. وأنا أفعل ذلك من باب الإحساس بالمسئولية تجاه السجل التاريخي، ولكي يعرف القراء من أين جئت. ولهذا السبب ينقسم الكتاب إلى نصفين؛ النصف الأول هو سعيي لتتبع قوس منحنى تعلمي، والنصف الثاني جهد أكثر موضوعية لاستخدام ذلك كأساس أقيم عليه إطارًا مفاهيميًّا لفهم الاقتصاد العالمي الجديد. وفي الطريق استكشف العناصر النقدية الخاصة بالبيئة العالمية الناشئة، وبنية الطاقة التحتية الشاسعة التي تمدها بالقوة، والاختلالات المالية العالمية والتغيرات الدراماتيكية في الديموجرافيا العالمية التي تهددها، والانشغال المزمن بشأن عدالة توزيع مكافآتها بالرغم من نجاحًا الذي لا يشك فيه أحد. وأخيرًا فإنني أجمع بين ما يمكن أن نفترضه على نحو معقول بشأن تركيبة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٣٠.

«وأنا لا أدعي معرفة الحلول كلها. إلا أنه كانت لي من خلال موقعي الإشرافي في بنك الاحتياط الفدرالي ميزة الوصول إلى أفضل ما كان يُظَن ويُقال فيما يتعلق بقدر شاسع من الموضوعات. ولم يمنعني شيء وأنا أحاول الوصول إلى بعض الافتراضات الشاملة بعض الشيء.»

آلان جرينسپان

بيليوغرافيا، مواضيع عامة
فلسفة، علم النفس
دين وعلم اللاهوت
قانون والعلوم الاجتماعية والعلوم التربوية
علوم الطبيعية والدقيقة/ التطبيقية
فنون، والألعاب والرياضة
دب
تاريخ والجغرافيا وكتب السيرة

كلمة
KALIMA

دار الشروق
www.shorouk.com

ISBN 978-977-09-2348-7
650 صفحة

